

الحركة السياسية في مصر

١٩٤٥ - ١٩٥٢



طارق البشري

الحركة السنن في مصر

١٩٤٥-١٩٥٢

طارق البشري



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٧٢

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
الباب الأول : الحركة الوطنية وطريق المفاوضة	١٥
الفصل الأول : الملك وأحزاب الأقلية	١٧
الفصل الثاني : الوفد المصرى	٣٢
الفصل الثالث : الأخوان المسلمون	٤٣
الفصل الرابع : الاتجاهات الجديدة فى الحركة الوطنية	٧٥
الفصل الخامس : حكومة صدقى والحركة الوطنية	٩٢
الفصل السادس : مفاوضات صدقى - بيغن	١١٦
الباب الثانى : الحركة الوطنية والتحكيم الدولى	١٣١
الفصل الأول : النقراشى ومجلس الأمن	١٣٣
الفصل الثانى : القوى الشعبية والمسألة الوطنية	١٥٤
الباب الثالث : الحركة الوطنية والصراع الاجتماعى	١٧٩
الفصل الأول : الطبقات الحاكمة والاصلاح الاجتماعى	١٨١
الفصل الثانى : الحركة الشعبية والثورة الاجتماعية	٢٠٨
الباب الرابع : الحركة الوطنية وقضية فلسطين	٢٣١
الفصل الأول : نظرة تاريخية	٢٣٣
الفصل الثانى : القوى السياسية وقضية فلسطين	٢٥٣

الموضوع	الصفحة
الباب الخامس : عنفوان الصراع الوطنى والاجتماعى	٢٧٥
الفصل الأول : ظروف عودة الوفد	٢٧٧
الفصل الثانى : حكومة الوفد (١)	٣٠١
الفصل الثالث : حكومة الوفد (٢)	٣٢٧
الفصل الرابع : الحركة الشعبية وحزب الوفد	٣٥١
الفصل الخامس : الاخوان المسلمون - بعد حسن البنا	٢٦٧
الفصل السادس : الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة)	٣٨٩
الفصل السابع : الحركة الشيوعية	٤١٦
(١) الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى	٤٢٢
(٢) أنصار السلام	٤٣٩
(٣) الحزب الشيوعى المصرى	٤٤٣
الفصل الثامن : الضباط الأحرار	٤٥٦
الباب السادس : تفكك النظام السياسى	٤٧٥
الفصل الأول : إلغاء معاهدة ١٩٣٦	٤٧٧
الفصل الثانى : نحر حريق القاهرة	٥٠٩
الباب السابع : نهاية النظام	٥٣٩
الفصل الأول : ما بعد الحريق	٥٤١
الفصل الثانى : حكومات ما بعد الحريق	٥٥٤

مقدمہ

انتهت الحرب العالمية الثانية الى تغييرات بالغة الأهمية فى العالم أجمع . هزمت ألمانيا وإيطاليا واليابان ، وضعت بريطانيا وفرنسا سياسيا واقتصاديا ، ونالت الولايات المتحدة مكان السيادة فى المعسكر الغربى ، وخرج الاتحاد السوفيتى من الحرب قوة دولية يعمل لها حساب ويتمتع بنفوذ سياسى ومعنوى يتناسب مع دوره فى الحرب ومقاومته الاحتلال الألمانى ، وظهرت فى أوروبا مجموعة من دول الديموقراطيات الشعبية .

ومع انتهاء الحرب اشتدت حركات التحرر الوطنى بالدول المستعمرة والتابعة فى كفاحها ضد الاستعمار ، حدث ذلك فى مصر وسوريا ولبنان والهند والصين وكوريا وفيتنام وبورما والملايو ، فشملت حركات التحرر معظم بلاد آسيا والشرق الاوسط بكتلها السكاتية الضخمة .

وفى مصر ، كان الاحتلال البريطانى لا يزال جائما على البلاد ، وقد زادت قواته أثناء الحرب ، وانتشرت معسكراته فى المدن والموانى وعلى ضفاف القناة ، كما انتشر جنود القوات الاجنبية المحاربة من أمريكيين واستراليين ومن جنوب أفريقيا . وكثرت أثناء الحرب حوادث الجند الاجانب مع أفراد الشعب مما زاده بغضا للاحتلال واستفز فيه مشاعر الكبرياء الوطنى . وللشعب المصرى كفاح ضد الاستعمار البريطانى صار تقليدا لديه وجزءا من تراثه التاريخى ، لم تضلله كافة مناورات السياسة البريطانية من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الى معاهدة ١٩٣٦ ، ولم تضعفه أساليب القمع والعنف ، لا حكم اليد الحديدية لمحمد محمود سنة ١٩٢٨ ولا حكم اسماعيل صدقى الرهيب سنة ١٩٣٠ .

ومنذ قام مصطفى كامل ومحمد فريد وضحت نظرة الشعب المصرى بشكل عام الى أن عماد الاستعمار فى مصر هو الاحتلال العسكرى مهما كانت الحجج والصكوك التى يبرر بها وجوده ، وأن محور الحل هو جلاء جنوده عن البلاد . وارتفع من وقتها شعار « الجلاء » الذى بلورت فيه

الحركة الوطنية نظرتها النضالية في ضوء الظروف المحيطة بها ، اذ قصد بهذا الشعار قبل ثورة ١٩١٩ ان الشعب المصرى يرفض اعتبار بلده مستعمرا أو تابعا من الوجهة الدولية ، ولكنه بلد محتل فقط ، يعانى من الاغتصاب المادى وحده . فكان « الجلاء » شعارا يخاطب ظروف حقبة تاريخية يعترف فيها المجتمع الدولى بشرعية الاستعمار والتبعية ، واستفلت الحركة الوطنية وضع مصر الخاص وتنافس الدول المختلفة عليها وعلاقتها بالخلافة العثمانية لكى تؤكد انفلاتها من المصير الذى وقع فيه غيرها من أمم الشرق ، ولم تطلب الاستقلال لما قد يعنيه هذا الطلب من اعتراف بالتبعية الحاصلة ، انما طلبت الجلاء كمطلب مادى تقابل به غصبا ماديا مجردا من كل قيمة معنوية .

وبعد اشتعال ثورة ١٩١٩ بقى مطلب الجلاء يؤكد ذات الرفض وذات النظرة للغصب الاجنبى . كما بقى بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ يؤكد وعى الحركة الوطنية بمناورات الانجليز ، وفهمها لأن حرية البلاد لا تتعلق فى الاساس باستقلال يعترف به أو لا يعترف ، ولكنها تتعلق برفع الغصب الاجنبى عنها واقصاء أداة القمع الاجنبى التى تطوق عنقها . واختيار الحركة الوطنية لهذا الشعار بالذات وتجاوب الجماهير معها يدل على أن الاستعمار فشل فى أن يفرض شرعية وجوده على المصريين ، وعلى أن عبوديته لم تستطع أن تفتح النفس المصرية ، وعلى أن مناوراته لم تقدر على الخديعة . وبقي الاستعمار البريطانى فى مصر غصبا ماديا سافرا ، ولم تمر الحركة الوطنية المصرية على فترة من فترات المطالبة « بالحكم الذاتى » مثلا كما مرت بلاد أخرى . وكان قبول الجانب المصرى أحيانا لبقاء قاعدة عسكرية بريطانية أساسه لا «الحق البريطانى» ، ولكن النظر الى المصلحة المصرية فى الدفاع عن البلاد ضد الطامعين أو ضعف القدرة المصرية على استخلاص حقها الكامل مباشرة . ولم يجرؤ أى من الساسة أو الحكومات على أن يواجه الرأى العام بما يجاوز هذين المبررين .

ومنذ مصطفى كامل ومحمد فريد أيضا ، بدأت تظهر بذور الوعى بالجانب الاقتصادى للاستعمار ، يكشف عنها نشاط البنوك والشركات والمنشآت الاقتصادية الأجنبية ، وما كانت تمارسه من استغلال للفلاحين والعمال والحرفيين ، ويجد مظهره فى حركة انشاء النقابات الزراعية والعمالية وقتها وفى رفع بعض المطالب الاقتصادية كخفض ضرائب الاطيان وفى انشاء مدارس الشعب ، كما ظهر فى تأثر بعض الكتاب بالمذاهب الاشتراكية . كان الاستغلال الاقتصادى واقعا ملموسا ، كما

كان للمشآت الأجنبية وجود مادي محسوس ، ولكن وضع مصر الجغرافى وظروفها التاريخية قد ميزا بين الجانب السياسى للاحتلال وبين الجانب الاقتصادى . فالاحتلال البريطانى لمصر ليس مصدره فقط الرغبة فى استغلال أرضها وقوة عملها ، ولكن أساسه أيضا السيطرة على شريان حيوى من شرايين المواصلات العالمية الذى يربط بين الغرب والشرق .

وكان هذا هدفا سياسيا له من الأهمية ما يجعله مقصودا لذاته ، ولم يكن يسهل ادراك جانبه الاقتصادى إلا بنظرة شاملة محيطية تستوعب الظروف العالمية كلها لا الواقع المصرى المحلى وحده ، نظرة تدرك أن الجانب الاقتصادى لاحتلال مصر لا ينحصر فى استغلالها هى ولكنه يمتد الى الهند وغيرها من بلاد الشرق .

ثم كان الاستغلال الأجنبى استغلالا تمارسه قوى أوروبية متعددة ، ولا تستبد به بريطانيا وحدها ، وهو وضع املاه موقع مصر الجغرافى ووجود الامتيازات الأجنبية وتنافس الدول الأوروبية عليها ، مما أدى ببعضها أحيانا - خاصة فرنسا - الى مناوئة النفوذ البريطانى فيها .

بهذا لم يكن الاستغلال الاقتصادى البريطانى لمصر يصلح وحده تفسيرا للاحتلال ، كما لم يكن الاحتلال البريطانى وحده مفسرا لاستغلال اقتصادى لا يقتصر على بريطانيا . وأدى هذا التمايز الى عدم ادراك الحركة الوطنية للأساس الاقتصادى للاحتلال كمضمون كامل له ، ولن تكون النظرة المحلية وحدها ولا الظروف المصرية فقط بكافيتين لادراك المضمون الاقتصادى للاستعمار والمضمون الاقتصادى للحركة الوطنية المضادة له بغير نظرة عالمية شاملة . وساهم فى ذلك بشكل عام ضعف انتشار الفكر الاشتراكى الذى بلور العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، خاصة خارج أوروبا ، وقصور هذا الفكر ذاته عن ادراك طبيعة الاستعمار الاقتصادية حتى وضع لينين كتابه عن الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية . وبهذا ظهرت الناحية الاقتصادية كجانب متميز عن الوضع السياسى لا يشكل مضمونا واضحا له .

وبعد ثورة ١٩١٩ استمر هذا الوضع بالنسبة للكتلة الاساسية للحركة الوطنية ، تكافح من أجل الاستقلال السياسى من ناحية وتشجع الدعوة لقيام المشروعات الاقتصادية المصرية من ناحية أخرى ، بغير أن تنادى بالمساس بالمشروعات الأجنبية لئلا تكسب عداء الدول الأجنبية الأخرى ، ولئلا توحد جبهة الدول الكبرى ضدها ، وفى أوائل الثلاثينات ظهرت روافد جديدة للحركة الوطنية ، تسعى لاعادة فهم الواقع المصرى

والتنقيب عن طرق وأساليب جديدة للكفاح ضد الاستعمار ، ظهرت دعوة «سلامة موسى» لتمصير الاقتصاد تحت شعار مصر للمصريين ، ونشط «مصر الفتاة» في تلمس هذا الطريق بمشروع القرش وركز هجومه لفترة ما لا على الاحتلال العسكري ولكن على الامتيازات الأجنبية والمنشآت الاقتصادية الأجنبية على ما ظهر في جريدة «الصرخة» . وكانت جميع هذه المحاولات لا تدعو الى تصفية الركائز الاقتصادية الأجنبية بل الى انشاء ركائز وطنية بجانبها. تحل محلها مع الوقت ، وذلك الا ما يلاحظ أحيانا «بالصرخة» من إثارة واضحة لروح العداء الوطنى ضد المنشآت الأجنبية .

وخلال الحرب العالمية الثانية ، قوى التسلط البريطانى على البلاد سياسيا واقتصاديا . وزاد التدخل السافر فى شئون مصر الداخلية ضمنا لسياستها المالية فى هذه الظروف الصعبة ، ومثل هذا انتكاسا لبعض ما حققته البلاد من مكاسب منذ ١٩١٩ ، وقضى على كل محاولة لتصوير العلاقة بين البلدين كعلاقة بين ندين ، على ما حاولت معاهدة ١٩٣٦ أن تؤكد . وشمل ربط السياسة المصرية ببريطانية فيما شمل ، استغلال مصر اقتصاديا لا من خلال المنشآت الاقتصادية الخاصة فقط ولكن من خلال السياسة المالية والاقتصادية للحكومة الخاضعة لنفوذ الاحتلال . وتضخم الآثار السيئة للارتباط القديم بين العملة المصرية والاسترلينى ، فزاد اصدار البنكنوت وارتفعت الاسعار ارتفاعا باهظا : زاد النقد المصدر من ٢٢ مليون جنيه فى نهاية ١٩٣٨ الى ١٢٢ مليون جنيه فى نهاية ١٩٤٤ (١) وبلغت جملة ما استدانتته بريطانيا من مصر نحو ٤٠٠ مليون جنيه . وارتفعت الاسعار حتى بلغت نحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب (٢) . مما هبط بمستوى معيشة الطبقات الشعبية وذوى الدخل المحدودة .

زاد التسلط البريطانى على مقدرات البلاد السياسية والاقتصادية ، وانكشف واضح الارتباط بين التحكم السياسى والاستغلال الاقتصادى ، وتنبهت الجماهير الى ان مصدر شقائها هو هذا التسلط ، وان طموحها لمستوى معيشة أرفع يقف فى طريقه السفير البريطانى بجنده ومعسكراته ، ومهد هذا الطريق أمام الحركة الوطنية لتكسب نصجا جديدا ولكي تدرك

(١) Egypt, An Economic And Social Analysis : Charles Issawi — P. 138.

(٢) المرجع السابق ص ١٣٨ - ارتفعت الاسعار من ١٠٠ فى يونية - أغسطس ١٩٣٩ الى ٣٣٠ فى ديسمبر ١٩٤٤ بالنسبة لأسعار الجملة ، والى ٢٩٢ فى ذات التاريخ بالنسبة لنفقة المعيشة ، كما تضاعفت قيمة المباني والأراضى مرتين أو ثلاثة .

العمق الاقتصادى والاجتماعى لها وللكفاح ضد الاستعمار ، وبدأت عناصر الشباب الاكثر تفتحاً تلتقط الفكر الاشتراكى العلمى وتصوغ بمساعدته نظرة جديدة للحركة الوطنية . واذا كانت الحدود المحلية للحركة الوطنية قد حدت فيما مضى من الفهم الكامل لطبيعة الاستعمار ، فان فترة ما بين الحربين قد زادت التواصل بينها وبين الحركات الأخرى بالتعاطف والتواد العميق وتبادل الاصداء ، وخلال الحرب استشرفت الى ادراك المصير المشترك الذى يجمع بينها كلها . وكان الاستعمار قد اضطر خلال الحرب - احكاما لاستثمار موارده - أن يوجد نوعا من التنسيق الاقتصادى بين العديد من البلاد الخاضعة له ، مثل مركز تموين الشرق الاوسط الذى هيمن على النشاط الاقتصادى لهذه المنطقة وفيها مصر . ثم كان اشتعال الحركات الوطنية عقيب انتهاء الحرب فى البلاد المستعمرة والتابعة . وساهم كل ذلك فى تحطيم ماكان قد تبقى من النظرة المحلية ، واستشراف الى ربط قضية مصر بقضايا التحرر فى العالم والى الفهم الكامل للاستعمار كظاهرة عالمية ، وذاب فى هذا الاطار انتمايز بين السيطرة السياسية والاستغلال الاقتصادى ، وكان لموقف الحركات الاشتراكية المعادى للاستعمار والمؤيد لحركات التحرير ما دعم الربط بين هذين الجانبين .



وخلال فترة الحرب ، وبسبب ما نتج عن انقطاع المواصلات مع أوروبا من حماية للمنتجات المحلية من المنافسة الاجنبية ، وبسبب زيادة طلب الجيوش الاجنبية الموجهة بمصر على هذه المنتجات ، حققت الرأسمالية المحلية تطورا كبيرا نسبيا . فنشأت فى هذه الفترة نحو ٣٧٥ شركة مساهمة بلغ مجموع رأسمالها حوالى ٧٨ مليون جنيه وزاد تركيز الصناعة وارتفعت قيمة الانتاج من ١٠٠ سنة ١٩٣٨ الى ٣٥٠ سنة ١٩٤٥ ، فتراكمت أرباحها وزادت ثقة فى (١) مركزها المالى وفى مستقبلها بعد الحرب .

وخلال الحرب أيضا ؛ زادت الطبقة العاملة عددا ووعيا . فقد أدى نمو الرأسمالية وزيادة المصانع الى نمو عدد العمال ، كما اشتغل الكثير منهم فى معسكرات الجيوش الأجنبية أثناء الحرب . وأدى ارتفاع نفقات المعيشة الى نمو الحركة العمالية المطالبة برفع الأجور وبحق انشاء النقابات ، واعترفت حكومة الوفد ١٩٤٢ للعمال بحق التكوين النقابى

(١) المرجع السابق . ص ١٣٨ - زادت الودائع فى البنوك من ٢٥ مليون جنيه الى ١٢٨ مليون جنيه سنة ١٩٤٢ .

وذلك كجزء من سياسة التهدة الاجتماعية التي اتبعتها فى هذه المرحلة الخطيرة من الحرب العالمية ، وكان قد تفجر الاضطراب السياسى والاجتماعى قبل تولى هذه الوزارة بسبب قسوة ظروف المعيشة والعجز البالغ عن توفير المواد الضرورية فسارت المظاهرات تطالب بالخبز .

ثم انتهت الحرب وانخفض طلب الجيوش الأجنبية على المنتجات المصرية وبدأ ورود السلع الأجنبية من الخارج مما هدد مكاسب الرأسمالية المحلية . وحرك تفكيرها بحثا عن صيغة سياسية لوضع مصر تضمن بها مصالحها الاقتصادية المكتسبة وتفتح أمام طموحها طريق التوسع . وكانت تأمل فى حل مشاكلها مع الاستعمار على أساس يرضيها ويرضيه ، وأن يكون سداد الدين البريطانى مصدر البركة عليها فى تجديد آلات مصانعها وتوسيع منشآتها والاشتراك معه فى المشروعات وتصدير الانتاج للبلاد المجاورة ، فترث معه مركز تموين الشرق الأوسط وتستعيض بذلك عن ضيق السوق المحلية . وبدأت بعد الحرب تروج لسياسات ذات مغزى اقتصادى واضح ساهم فى تنبيه الجماهير للمصالح الطبقيّة المختلفة التى تكمن وراء السياسات المختلفة المتعلقة بالمسألة الوطنية . وكان هذا أحد العوامل التى أنضجت الوعى الشعبى فى فهمه موقف الرأسمالية الكبيرة من الحركة الوطنية .

وبعد الحرب اغلق الكثير من المصانع الصغيرة ، واستغنت الجيوش الأجنبية عن كثير من العمال ، فانتشرت البطالة بينهم . قدر عدد المتعطلين بنحو ١٠٠.٠٠٠ عامل ، ووجه عضو مجلس الشيوخ «جبران عازر» الى الحكومة سؤالا عن عدد المتعطلين فاجابت بان من استغنت عنهم السلطات الحربية يبلغ ٢٥٢٤٦ أكثر من نصفهم من عمال الأتربة والعتالين من المهاجرين من القرى (١) ، ونشرت صحيفة « المصرى » عن نشرة تصدر بلندن باسم « داخل الامبراطورية البريطانية » مقالا عن مصر ورد به أن ارتفعت نفقات المعيشة بها وقت الحرب بنسبة ٦٠٪ أو ٧٠٪ ، وأنه بعد الحرب واجه ١/٤ العمال البالغ قدرهم ١٣ مليون البطالة دون أن يوجد نظام للخدمات الاجتماعية ، وأنه بعد الاعتراف بشرعية تكوين النقابات أصبح يوجد منها حوالى ٥٣٠ نقابة ، « وعلى الرغم من أن الطبقة العاملة فى مصر لاتزال صغيرة العدد فانها فى تحول سياسى هام اذ قد بدأت الآن تشترك فى الحركة الوطنية وتقودها قيادة ديموقراطية» . .

(١) صحيفة المصرى ١ يناير ١٩٤٦

وذكرت النشرة أن الطبقة العاملة تدق الباب سعياً وراء التحالف مع صفار الطبقة الوسطى والمثقفين والفلاحين في الكفاح من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي (١) كما نشرت صحيفة «لوماتيتيه» الفرنسية مقالا بعنوان «الفاشية في مصر بين شقى رحى بيفن» جاء فيه أن العمال بدأوا يسهمون في الكفاح الوطني فضلا عن المطالب الاقتصادية (٢). وذكر الدكتور محمد حسين هيكل أن طوائف العمال في ذلك الوقت كانت متحركة كلها على نحو لم يؤلف (٣). ومن جهة أخرى ساد القلق بين المتعلمين، فبلغ عدد المتعطلين من حاملي شهادة التوجيهية والشهادات الجامعية نحو عشرة آلاف، يرون الأثر المدمر على مستقبلهم من وجود المستخدمين الأجانب أو المتمصرين بالشركات ودوائر الأعمال. ويشعر ذوو المهن الحرة بمنافسة الأجانب لهم، كما يجد العاملون من المستخدمين المصريين بالشركات أنفسهم محاطين بزملاء أجانب أو متمصرين معادين لهم، ويجدون في رئاسة الانجليز والفرنسيين للأعمال ما يعوق مطامعهم البعيدة. وذات الوضع يصادفه التجار والصناع والحرفيون عند تعاملهم مع البنوك وتجار الجملة الأجانب وعند احساسهم بضغط المنافسة الأجنبية على أرزاقهم. وأسهم كل هذا في انضاج الوعي الاجتماعي لديهم بأثر الاحتلال في مشاكلهم الاقتصادية.

والحاصل أن توزيع الأراضي الزراعية من حيث حجم الملكية كان يؤدي إلى انقسام المجتمع الريفي انقساما حادا بين نحو ٥٠٪ يملكون ٣٤٪ من مجموع الأراضي (٤) الزراعية، و٩٤٪ من الملاك لا يزيد ما يملكون عن ٣٥٪، ونحو ١١ مليون من فقراء الفلاحين لا يملكون الا قوة عملهم. وقد نضاعت أجرة الأراضي الزراعية في فترة الحرب مرتين أو ثلاثة (٥). وإذا كان لم يلحظ أثر واضح لتحرك الفلاحين ضد الاحتلال خلال الفترة التالية مباشرة للحرب (كما تحرك العمال) فقد يرجع ذلك إلى أن كبار الملاك الزراعيين كانوا في غالبيتهم مصريين، ويشغل بعضهم مواقع قيادية في الوفد، الحزب الذي لا يزال يتمتع بتأييد شعبي كبير في نشاطه الوطني،

(١) صحيفة المصري ٢٣ يونية ١٩٤٦

(٢) موجز تاريخ الشرق الأوسط . جورج كيرك . ترجمة الألف كتاب . ص ٤٢١

(٣) مذكرات في السياسة المصرية . الجزء الثاني . محمد حسين هيكل .

ص ٢٩٨ .

(٤) شارل عيسوى - المرجع السابق ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٥) شارل عيسوى - المرجع السابق ص ١٣٨ .

ولم يكن الفلاحون الصغار يصطدمون مباشرة بالمصالح الأجنبية بذات الحدة الحاصلة في مجتمع المدينة ، وكان ادراك المغزى الاجتماعى للنشاط ضد الاستعمار يلزمه وقت ما ليظهر من خلال وضوح موقف كبار الملاك من الحركة الوطنية وعلاقتهم بالاستعمار ، والحاصل ان البنوك والمؤسسات الأجنبية كانت تتعامل فى الأساس مع كبار الملاك ومياسيرهم دون الصغار . وصفت نشرة «داخل الامبراطورية البريطانية» التى تقدم ذكرها علاقة كبار الملاك بالاستعمار بقولها «ان التهديد بعدم شراء القطن سلاح فعال لوضع الطبقة الحاكمة فى مضر تحت كعب حذاء بريطانيا ، هذه الطبقة التى ترتبط مصالحها الزراعية والصناعية ارتباطا وثيقا بذلك التصدير » .

الباب الأول

الحركة الوطنية وطريق المفاوضات

(١٩٤٦)

- الفصل الأول : الملك وأحزاب الأقلية
- الفصل الثاني : الوفد المصرى
- الفصل الثالث : الإخوان المسلمون
- الفصل الرابع : الاتجاهات الجديدة فى
الحركة الوطنية •
- الفصل الخامس : حكومة صدقى
والحركة الوطنية •
- الفصل السادس : مفاوضات صدقى -
بيفن

الفصل الأول

الملك وأحزاب الأقلية

كان الملك على خلاف دائم مع الوفد ، يرجع ذلك الى العداء التقليدى بين القصر وبين حزب جماهيرى وطنى ينادى دائما - ومن مصلحته - أن تكون الأمة مصدر السلطات * وكان للطريقة التى فرضت بها حكومة الوفد على القصر فى ٤ فبراير ١٩٤٢ أثرها لا فى تفاقم هذا العداء فقط ، ولكن فى ادراك القصر لما يمكن أن ينجم من خطر شديد على نفوذه من جراء سياسة تؤيد بها بريطانيا الوفد ذى العداء التقليدى للملك . فما أن ابتعدت الحرب عن الشرق الأوسط وقاربت الانتهاء ، حتى بادر القصر الى طرد الوزارة (١) ، فأقيمت فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ولم يعترض الانجليز بعد اذ لم تعد لهم حاجة الى ما أسمته نشرة « داخل الامبراطورية البريطانية » فى مقالها السابق * « سياسة الاصلاح التقدمية التى يتبعها الوفد » .

بدأ الملك بهذا ، وبواسطة مستشاره السياسى رئيس الديوان الملكى أحمد حسنين ، يعد لأن يكون صاحب السلطان المطلق فى الحكم . واستندت سياسته فى ذلك الى تقدير خاطيء لقواه * اذ ظن أن تدخل السفير البريطانى لفرض وزارة الوفد عليه سنة ١٩٤٢ كفيل بقلب الصبورة التقليدية ، فيبدو هو بمظهر المناوىء للانجليز بينما يبدو الوفد حليفهم . وظن أن انصراف الكثيرين عن الوفد مشغل كفته ، بعد هذا الحادث وبعد ما

(١) The Middle East in The War : George Kirk — P. 259

ويذكر المؤلف أنه بعد نشر مكرم عبيد الكتاب الأسود ضد حكومة مصطفى النحاس أزمع الملك اقالة الوزارة الوفدية فى ابريل ١٩٤٣ فرفض السفير البريطانى مهديا بتكرار حادث ٤ فبراير * وفى ابريل ١٩٤٤ تآزم الموقف بين الملك والنحاس فرغب الملك فى طرده لولا أن أجابه السفير البريطانى بأن ليس الوقت وقت التغيير .

بدا من مساوىء الادارة الوفدية فى حكمها الأخير . وكان الملك اعتلى الحكم سنة ١٩٣٧ بدعاية مركزة تحاول تببيض صفحة القصر وازالة وصمة الخيانة التى لطخت بها فى عهد والده وسلفه الملك فؤاد . وراجت الأحاديث العاطفية عن الملك الشاب و « الملك المتدين والملك الساهر على مصالح الرعية » . واستغلت العواطف الدينية بتصويره مرسل اللحية يغطى المساجد ويحرص على صلاة الجمعة كل أسبوع بموكب كبير ويقرىء القرآن فى رمضان ، وهو العامل الأول والفلاح الأول .

ولم يكن حرص القصر على زيادة نفوذه السياسى بدعة جديدة، ومعظم الأزمات التى شبت بينه وبين الوفد منذ ١٩٢٤ ومع الاحرار الدستوريين أحيانا ، كانت تهدف الى دعم سلطانه السياسى انتقااصا من سلطة البرلمان وحكومته، وبلغ هذا الصراع احدى ذراه مع الوفد سنة ١٩٣٧ وانتهى باقالة حكومة مصطفى النحاس لمطالبتها بمد نفوذها ونفوذ البرلمان الى داخل القصر باقتراح تعيين وزير للقصر يكون خاضعا فى عمله لا للملك ولكن لمجلس الوزراء والبرلمان . وكانت تتبع القصر بطريقة شبه رسمية وزارات ومصالح كاملة كوزارتى الخارجية والدفاع والمعاهد الدينية . ولكن رغبة القصر امتدت بعد اقالة حكومة الوفد الأخيرة الى زيادة سلطانه بحيث يشمل الهيمنة على الوزارة كلها وبحيث يمتد الى جزئيات النشاط الادارى كتعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم وكقبول الطلبة فى الكلية الحربية ، وبحيث يصل أيضا الى الاشراف الفعلى على السياسة الخارجية والسياسة العربية . (١)



(١) محمد حسين هيكل - المرجع السابق . ويذكر المؤلف :
« ان فى مصر سلطتين اخدهما سياسية وهى سلطة القصر والاخرى ادارية وهى سلطة الوزراء التى تنفذ أوامر السلطة السياسية من غير مناقشة أو اعتراض . » ص ٣٣٢ - ٣٣٤ .

« لما اغتيل أحمد ماهر رغب الملك فى تعيين رئيس وزراء محله . بغير أن تعتبر الوزارة سقطت مما يتنافى مع الدستور ومبدأ المسئولية الوزارية ومما استهدف به أن يخیل الوزراء ورؤسهم الى مجرد موظفين . » ص ٣٠٨ .

« دعى الملك ملوك ورؤساء الدول العربية لاجتماع فى انشاص سنة ١٩٤٦ وتمت الدعوة والاجتماع بغير علم رئيس الوزراء ووزير الخارجية وبغير حضورهما . » ص ٣١٩ .
« أنشأ الملك منصب المستشار الصحفى للديوان الملكى بغير علم الوزارة . » ص ٣٢٥ .

ويذكر الأستاذ عبد الرحمن الرافعى أنه فى أوائل ١٩٤٥ قابل الملك منفردا روزفلت رئيس الولايات المتحدة وكذلك تشرشل رئيس الحكومة البريطانية بغير أن يصطحب أحدا من الوزراء . (كتاب فى أعقاب الثورة . الجزء الثالث) .

اعتمد القصر في تنفيذ سياسته على أحزاب الأقلية المعبرة عن مصالح الطبقات الحاكمة ، كبار الرأسماليين وكبار ملاك الأرض . فكلف أحمد ماهر رئيس حزب السعديين بتأليف وزارة تمثل فيها كافة أحزاب الأقلية : السعديون والأحرار الدستوريون والكتلة والحزب الوطني ، على أن يحل البرلمان الوفدي وتجرى انتخابات جديدة تصطنع نتيجتها بما يكفل تمثيل الأحزاب الأربعة في مجلس النواب بحيث لا يكون لأى منهم أغلبية مطلقة . وكان القصد من تجميع أحزاب الأقلية في الوزارة ومجلس النواب ، تكتيل القوى الرجعية استعدادا لفترة ما بعد الحرب . وتصديا للحركة الشعبية المتوقعة ، ومحاربة للوفد الذي كان برغم ما طرأ عليه من ضعف حزبا جماهيريا واسع النفوذ وقوة يعمل لها حساب كبير . كما أريد بهذا التجميع أن تكون السلطة الحقيقية في الحلف الرجعى بيد الملك ، وبقدر ما يزداد عدد الأحزاب في الوزارة والبرلمان بقدر ما يصعب على أحدها أو بعضها أن ينافس سلطة القصر وبقدر ما يستطيع الملك أن يغير في الحكومات كيف يشاء ، ولا يجابه من الأحزاب الحاكمة بغير الرضوخ . ومما يفهم من مذكرات الدكتور هيكل ، أن دخول حزب الكتلة والحزب الوطني الوزارة قد جاء باملاء القصر ، وقبله السعديون والأحرار على مضض منهما ، وإن الخلافات على اقتسام مقاعد الوزارة بين الأحزاب هدد تشكيلها واستوجب تدخل أحمد حسنين ، وبعد أن شكلت كانت رغبة الملك الى رؤساء الأحزاب المشتركة أن يتساوى عدد المرشحين من كل منهم لمجلس النواب الجديد مما يعتبر الوضع الأمثل لتحقيق هدف الملك ، ومما رفضه أحمد ماهر رئيس الوزراء مهددا بالاستقالة ، لما يعنيه ذلك من خضوع للأحزاب المتنافسة معه . وعلى حد تعبير الدكتور هيكل رفض «أن يجعل مركزه في رئاسة الوزارة رهنا برضى هذا الحزب أو غضب ذلك» (١) .



كان مجموع مقاعد مجلس النواب ٢٦٤ مقعدا ، وأسفرت الانتخابات عن فوز ١٢٥ نائبا من السعديين و ٧٤ من الدستوريين و ٢٩ من الكتلة ، و ٧ من الحزب الوطني و ٢٩ من المستقلين (٢) . فظفر الحزب السعدي بأغلبية نسبية دون الأغلبية المطلقة ببضعة مقاعد وتحقق له عدد واف من المقاعد ولكنه لا يصل الى ما يمكنه من تشكيل الوزارة منفردا وذلك طبقا لخطة الملك .

(١) محمد حسين هيكل - المرجع السابق . ص ٢٩٠ - ٢٩٥

(٢) فى أعقاب الثورة - الجزء الثالث - ص ١٤٧

ولا تعكس هذه النتيجة تأييدا شعبيا لاي من هذه الأحزاب يتناسب مع ما ظفر به من مقاعد . فالانتخابات زيفت بعلم الناس جميعا ، وقد تمت في ظل الاحكام العرفية ، وقاطعها حزب الوفد صاحب أكبر تأييد انتخابي في البلاد فكانت مقاطعته لها حكما عليها بالصورية . والمقاعد وزعت اقتساما بين الأحزاب الحاكمة ، وأغلق الكثير من الدوائر على مرشحين معينين وترك الباقي للتنافس بشأنه . والدوائر الانتخابية فصلت بما يضمن نجاح مرشحي الحكومة ، وسبق الناخبون في بعض المناطق الريفية للتصويت ، وتولى البوليس في بعضها استبدال صناديق الانتخاب . . . بذكر الاستاذ الراجحي تعليقا على المعركة « لم تكفل الحكومة للشعب حرية في الانتخابات ، فقد رفضت أن ترفع الاحكام العرفية او الرقابة على الصحف كما أسلفنا . وتدخلت في الانتخابات بالرغم من أن خصومها (الوفديين) قرروا الامتناع عن الدخول فيها ، وكان واجبا عليها تركها حرة ليختار الناخبون من يريدونهم ، ولكنها في الواقع تدخلت في الكثير من الدوائر لانجاح مرشحيها أو من رضيت عن ترشيحهم » (١) .

على أن هذه النتيجة تعكس أهمية كل من الأحزاب الحاكمة ووزنه بالنسبة لحلفائه داخل الحلف الرجعي . فان حزب السعديين تكون مع طرد النقراشي ثم أحمد ماهر من الوفد بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ لتمثيل مصالح فئة من الرأسماليين الكبار وجدت في ابرام المعاهدة وفي الغناء الامتيازات الاجنبية حصولا على كل ما ينبغي بالنسبة للمسألة الوطنية . ودخل الحزب على الفور في تحالف مع الاحرار الدستوريين الحزب التقليدي لكبار ملاك الأرض ، واستمد الاثنان من سلطة السراي ما استطاعوا به التآمر على حكومة الوفد واقالتها في ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، وسقط ضحية شديدة من الدعاية للملك وحقوقه ، ومن التشنيع على سوء ادارة الحكومة الوفدية . وكانت الرئاسة في هذا الحلف للاحرار الدستوريين قبل الحرب . وبعد انتهاء الحرب ، ونتيجة ما أدت اليه من نمو مصالح الرأسمالية الكبيرة ووثوق في مستقبل البناء الرأسمالي ، تغير ميزان القوى بين كبار ملاك الأرض وبين كبار الرأسماليين لمصلحة الآخرين ، وصارت لهم الرئاسة في هذا الحلف . كما أن حزب الاحرار كان قد فقد بعض اقطابه ، وأهمهم محمد محمود رئيس الحزب الذي توفي في بداية الحرب (١٩٤١/٢/١) ، وفي الوقت الذي قدر فيه أن قادة حزب السعديين هم ممن تربوا في أحضان الوفد وبين الجماهير ، واكتسبوا بذلك ذربة

(١) في أعقاب الثورة - الجزء الثالث - ص ١٤٧

ومرأنا ظننت بهما الرجعية أن الخير في الاعتماد عليهم ، في فترة قدر الكافة مدى ما يعول على نتائجها من خطر وحسم في تحديد سياسة مصر والمسألة الوطنية وأوضاع الطبقات المختلفة ، وليس أقدر على مواجهة الجماهير ممن كانت لهم صلة كفاح من قبل ، كما أنه ليس أقدر على مقاتلة الوفد من وفدين سابقين عاصروه منذ نشأته وكانوا من أعلامه . وكان أحمد ماهر خاصة شخصية ايجابية نافذة الذكاء واسعة الحركة والنشاط قادرة على المبادرة .

وكان « الكتلة » حزبا صغيرا تكون بعد انسلاخ مكرم عبيد سكرتير عام الوفد والساعد الأيمن لمصطفى النحاس ، وكان قد وجه إلى الوفد وزعامته اتهامات قاسية تتعلق بنزاهة حكومة الوفد وبما ارتكب على يديها من حوادث المحسوبية واستغلال النفوذ ، كما تتعلق بالطعن في استقامة «مصطفى النحاس» نفسه اسقاطا لهيبة الزعامة الوفدية (١) ، وذلك في الكتاب الذي نشره «مكرم» وقتها بعنوان «الكتاب الأسود» . وكان القصر في صراعه ضد الوفد هو المستفيد الأساسي من هذا الهجوم ، وهو من استغل مكرم عبيد في كشف هذه السوءات هدمًا للوفد وقضاء على التجمع الجماهيري القائم وراءه . وقصد بتمثيل «الكتلة» في الحلف الجديد مكافأة أقطابها على هذا الدور والاستعانة بهم كوجوه شعبية قديمة قد يمكن بها خداع الجماهير عن حقيقة هذا الحلف .

ورأى رئيس الوزراء أحمد ماهر دعما لوزارته التي شكلها في أكتوبر ١٩٤٤ ، واطهارا لقوة التحالف الذي تقوم عليه وتوسعة لنطاق التكتل الرجعي أن يؤلف « الهيئة السياسية » من بعض الساسة البارزين ورؤساء الوزارات السابقة ، وذلك كهيئة استشارية تستمد الحكومة منها العون الأدبي .

بدأت تظهر سياسة الوزارة الجديدة في جانبين كانا لدى الرأي العام - في ضوء خبرته الماضية - مقياس الحكم السياسي على أي حكومة أو نظام وهما الموقف من الحريات والموقف من الاحتلال البريطاني .

(١) يذكر الدكتور هيكل في « مذكرات في السياسة المصرية - الجزء الثاني ص ٢٧٦ » : كانت شهرة النحاس باشا قائمة في نفس الجمهور إلى يومئذ (خروج مكرم) على أنه رجل نزيه طاهر اليد وأنه ظل لذلك فقيرا لم يفد من الحكم شيئا .
... ومن هنا تظهر أهمية الكتاب الأسود كسلاح جديد وضعه مكرم في يد الملك وانصاره لظعن الوفد وزعامته . (المؤلف)

وكان أول ما عملته الوزارة اطلاق سراح المعتقلين ومعظمهم من معارضى الحكم الوفدى مثل على ماهر ومكرم عبيد « وبعض الشبان الذين عرفوا بمنافاتهم للوفد ، والعمسال الذين طبعوا الكتاب الأسود » (١) . ولم يكن هذا الافراج بذاته يدل على موقف متكامل من مسألة اطلاق الحسريات ، والحاصل أن بعضا منهم أفرج عنه قبل أن تشكل الوزارة ويصبح لها صلاحية القيام بهذا العمل . ويذكر الدكتور هيكل أن مكرم عبيد حضر من معتقله الى مجلس الوزراء أثناء اجتماع قادة الحزب السعدى والحزب الدستورى لبحث تشكيل الوزارة ، وتساءل «بأمر من أفرج عنه» مادام لم يعين بعد الحاكم العسكرى الذى يملك هذه السلطة ، ثم يقول «ان التصوير القانونى الذى تقضى به طبيعة أوضاعنا الدستورية لم يرد بخاطر أخذ ساعة دخل علينا مكرم باشا ٠٠ » (٢) . وفى هذا ما يوحى بأن الافراج تم من القصر دون حساب للمسئولية الوزارية أو لما يجب أن يكون حسب تقاليد الحكم .

والحاصل أنه برغم كل ما كان ينادى به رجال الوزارة الجديدة ، وهم فى المعارضة ، من وجوب الغاء الاحكام العرفية والغاء الرقابة على الصحف فورا ، وبرغم أن توليهم الحكم قد تم فى ظروف دولية أكثر مواتاة لهذا الالغاء بعد أن استسلمت ايطاليا واحاطت الهزيمة بألمانيا ، فقد استبقت الوزارة الحكم العرفى والرقابة على الصحف والمطبوعات (٣) . وأجريت انتخابات مجلس النواب الجديد فى ٨ يناير ١٩٤٥ فى ظل هذا الوضع . وتحت ضغط الرأى العام وبسبب فقدان أى مبرر يمكن تقديمه لاستمرار هذا الوضع . اضطرت الوزارة لالغاء الحكم العرفى تدريجيا فقررت فى ٩ يونية ١٩٤٥ إنهاء الرقابة على الصحف والمطبوعات وإباحة الاجتماعات العامة ومنع الاعتقال ، ثم ألغت الأحكام العرفية برمتها فى ٧ أكتوبر وكان قد مضى عليها عام فى الحكم .

أما بالنسبة للموقف من الاحتلال ، فقد صرح «أحمد ماهر» بأنه مؤيد لسياسة التفاهم مع بريطانيا ومنفذ لمعاهدة ١٩٣٦ وأعلن فى خطبة العرش أن مصر تواصل باخلاص تنفيذ ماتتطلبه معاهدة الصداقة

(١) فى أعقاب الثورة ج ٣ . ص ١٤٥

(٢) الدكتور هيكل ج ٢ . ص ٢٩٠

(٣) فى أعقاب الثورة ص ١٤٥ - ١٤٦

والتحالف التى تربطها ببريطانيا العظمى ، وأن العلاقات بين مصر والدولة الحليفة وبينها وبين الدول الصديقة على خير ما تكون من المودة وأنها فى نمو مطرد يبعث على الرضا والارتياح (١) . وفى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ألفت الوزارة فى البرلمان بيانا أعلنت فيه الحرب على المانيا واليابان ، وافق عليه المجلسان ، وبسبب هذا البيان وفى يوم القائه اغتيل «احمد ماهر» ورأس الوزارة بعده «محمود فهمى النقراشى» الرجل الثانى فى حزب السعديين . وكان اعلان الحرب مقدمة للاشتراك فى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى كان سينعقد فى ٢٥ ابريل ، وفى منظمة الامم المتحدة التى ستتولد عنه . وسبق اعلان مصر الحرب ان عرج مستر روزفلت رئيس الولايات المتحدة على مصر وقابله الملك فاروق واحمد حسنين على ظهر طراد أمريكى رسا بالبحيرات المرة وتبادلا الراى فى علاقة مصر بأمريكا ، ثم قابل الملك المستر تشرشل رئيس وزراء بريطانيا ، وكان ذلك محاولة من الدول الاستعمارية الكبيرة لتحديد نطاق تكتلها وتجميع قواها تربصا لظروف ما بعد الحرب .



مع رفع الرقابة على الصحف فى يونية ١٩٤٥ ، طفت على الفور المسألة الوطنية على سطح الحياة السياسية . . تراكت الاهداف الوطنية مع فساد معاهدة ١٩٣٦ ، مع الشعور بالكبت زمن الحرب ، مع الرغبة فى استغلال الظروف الجديدة ، مع نظرة شاملة لشعوب العالم ترنو لاعادة بناء عالم جديد تسوده الحرية والاخاء ، مع حذر تقليدى من مؤامرات الاستعمار المتوقعة لترسيخ أقدامه ، تراكم كل ذلك ليفيض من النفس المصرية حركة مستعجلة وفورانا جياشا . فى يونية أرسل مصطفى النحاس الى التنفير البريطانى مذكرة يطلب فيها الجلاء الكامل للقوات البريطانية عن مصر ووحدة مصر والسودان (٢) . وطالبت الجماهير الحكومة - من خلال المظاهرات - بالعمل على اجلاء القوات البريطانية . وكانت الاحاديث فى البرلمان تتسم بطابع التميع والحذر ، وأدركت الجماهير بخبرتها مع مثل هذا النوع من الحكومات أنها تماطل وتسوف . وانتشرت بين الناس عبارة «سياسة الصمت» التى تتبعها الحكومة ، فلما تحرك النقراشى ، لم يجد قولا يردده الا أنه ينتظر الوقت المناسب ، فأطلقت عليه الجماهير والصحف فى سخرية «رجل الوقت المناسب» . ثم أطلقت عليه «أبو خطوة» ردا على قوله بأنه اتخذ خطوة فى سبيل تحقيق الامانى الوطنية . وانتشرت الفكاهات

(١) فى أعقاب الثورة ج ٣ . ص ١٤٥ .

Anglo-Egyptian Relations : John Marlowe — P. 334

(٢)

ومبارات السخرية لحظة انكشفت الحكومة ، وادركت الجماهير أن خيل الحكومة ومناوراتها لم تعد تنطلي عليها وان ماتدبره بليل ظهر لها في الضوء ، وأنها وما تخفى مبسوطان أمامها ليصبح أسلوب حكمها حركة مثيرة للسخرية ، ودلالة ذلك ان لم يعد ثمة رباط بين تفكير الحاكم وبين تفكيرها وأن ما بينها وبينه قد انقطع . كان ذلك نوعا من هجرة المحكومين عن الحاكم والتفرج عليه من بعيد ، قمة بغير قاعدة ، الا أن تكون أجهزة الأمن التي يناضلون ضدها في الطرقات ، باعتبارها تعد مادي مجرد عن كل تبرير . وقد كان من المظاهرات التي اشتعلت في ٢ نوفمبر ١٩٤٥ بمناسبة ذكرى وعد بلفور وما أسفرت عنه من تحطيم بعض المحال العامة ، ما وخز الحكومة بالتحرك على نحو ارادته موهما بالجدية .

والحاصل أنه بعد انتهاء الحرب ، في صيف ١٩٤٥ ، أجريت الانتخابات في بريطانيا ، وتولى الحكم هناك حزب العمال وأملت الدوائر المصرية الحاكمة ، والرأسمالية الكبيرة - خاصة - في ذلك كثيرا . وحزب العمال عندهم أكثر تحررا ومرونة في سياسته مع المستعمرات من حزب المحافظين ، وفكرة الأحلاف بدأت تحل محل فكرة الاحتلال المباشر . لذلك بدأت الدوائر الأكثر وعيا من الرأسماليين الكبار في مصر تدرك أن تحقيق الجلاء قد أصبح ميسورا إذا دعم بالتحالف . وهو ان تحقق يضمن لهم نفوذا كبيرا ومستقرا في حكم مصر . ويكون حلا لمطلب طالما احتشدت له الجماهير وطالما شحنها بروح الثورة المخيفة . وهي تضمن بالجلاء النفوذ الأكبر وتفرغ روح الثورة فيخلو لها جو السياسة لتعمل على بناء مصالحها ودعمها في هدوء ، ولتحقق لها أخيرا الجو الذي تمت عشا أن يسود بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، وإلحال أنها اليوم أكثر قوة ونموا ، وان الظروف العالمية أكثر مواتاة ، وان مطلب الجلاء - هدف الجماهير غير المتحقق سنة ١٩٣٦ - أقرب منالا . الجلاء اذا ممكن ومفيد ، والتحالف مع بريطانيا لازم لها ضد أي تهديد لمصالحها الدولية أو الإقليمية ، ولازم لمصلحتهم أيضا ضد أية حركة شعبية في الداخل يمكن أن تصعد موجتها فوق رءوسهم ، طبقة ودولة وأجهزة للقمع .

في ٢ أغسطس نشرت الاهرام برقية بعث بها اسماعيل صدقي الى مجلس النواب بمناسبة وصول حزب العمال الى الحكم ذكر بها «ان السياسة القديمة سياسة السيطرة المسخرة لخدمة الاقوياء ستخلى الميدان لاتجاه جديد يرمى الى خدمة الشعوب جميعا كبيرة وصغيرة عن طريق استقرار السلام » وختمها بقوله « الآن وقد تهيأ جو من التسامح السياسى المرجو

فأقترح على المجلس وهو على أهبة الانفضاض أن يطالب الحكومة بل يطالب الأحزاب بالعمل من غير توان على تصفية مسألتى الجلاء والسودان ، ، فالمطلوب اذا فى رأيه هو تصفية المسألتين لا تحقيق المطالب الوطنىة . وكانت الهيئة السياسية التى شكلها أحمد ماهر قد وافقت منذ البداية على مبدأ التحالف .

كان ضغط الجماهير وتحركها من ناحية ، وتطلع الرأسمالية الكبيرة « لتصفية مسألتى الجلاء والسودان » كان هذان العاملان هما ما نهض بالحكومة أخيرا لترسل الى الحكومة البريطانية مذكرة ٢٠ ديسمبر التى اعتبرها النقراشى خطرة نى طريق حل المسألة الوطنية . ورد بالمذكرة أن معاهدة ١٩٣٦ أبرمت فى وقت اضطراب العلاقات الدولية وظهور شبح الحرب ، وأن قبول مصر لها برغم ماتضمنته من قيود تحد من استقلالها كان باملاء ظروف وأحداث وقتية يزول القبول بزوالها ، وأن الحرب استنفدت أهم أغراض المعاهدة ، وأن انتصار الحلفاء وإبرام موافيق صيانة الأمن العالمى يجعل الكثير من أحكام المعاهدة نافذة ، وأشارت المذكرة الى وفاء مصر بتعهداتها أثناء الحرب وتقديمها الأدلة الملموسة على وفائها للحلف وعلى اخلاصها للصدقة : ثم ذكرت أن «وجود القوات الاجنبية زمن السلم فى بلادنا حتى ولو انحسرت هذه القوات فى مناطق نائية يجرح الكرامة الوطنية على الدوام . ولايستطيع الرأى العام المصرى الا أن يفسره بأنه الدليل المحسوس على ريبة نعتقد أن الحكومة البريطانية نفسها لاتجد مبررا لها » وألمحت المذكرة الى فكرة التحالف وتنمية القوات المصرية الى حد يمكن من صد عدوان المعتدى «حتى تصل اليها امدادات حلفائها و امدادات الأمم المتحدة» . ثم طالبت فى النهاية « فلهذه الاسباب وأمام هبة الشعب المصرى عن بكرة أبيه ورغبته فى أن يرى علاقاته ببريطانيا العظمى مستقرة على أساس من التحالف والصدقة الخالصة من شوائب ريب الماضى والطليقة من أسر مبادئ قد انقضت زمانها ، تعرب الحكومة المصرية عن ثقتها بأن حليفتها ستشاركها فى هذا الرأى ، وأن الحكومة البريطانية ستعنى بتحديد موعد قريب لكى يشخص وفد مصرى الى لندن للمفاوضة معها فى إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ » .

وتلكا الرد البريطانى أكثر من شهر ثم سلم الى سفير مصر فى لندن فى ٢٦ يناير متضمنا (١) « أن المبادئ الاساسية التى قامت عليها المعاهدة

(١) المذكرة المصرية والرد البريطانى منشوران فى « القضية المصرية ١٨٨٢ -

١٩٥٤ » مجموعة وثائق رسمية ص ٤٩٠ - ٤٩٢

المصرية الانجليزية المعقودة سنة ١٩٣٦ سليمة في جوهرها . وان سياسة حكومة جلالة الملك هي أن تدعم بروح من الصراحة والود التعاون الوثيق الذي حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية في أثناء الحرب وهو ما نوهت به المذكرة المصرية ، وأن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة بين ندين للدفاع عن مصالحهما ومع احترام استقلال مصر وسيادتها احتراماً تاماً .

قدمت المذكرة المصرية خلصة من الشعب ، لم يدع نصها ولا مضمونها فلما أتى الرد البريطاني ، وكانت الصحف الوطنية تضغط على الحكومة تطالبها بالتحرك ونشر المذكرة ، اضطرت الى نشرها مع الرد البريطاني وعرفت الجماهير أن الحكومة تسلم بمبدأ التحالف مع الانجليز وان وجود القوات الاجنبية ليس الا دليلاً على رغبة بريطانيا في ولائها ، وان بريطانيا متمسكة بمعاهدة ١٩٣٦ متشبثة بفكرة التحالف ، وانها تعتبر مصر (البلد المستقل) ضمن مجموعة الأمم الامبراطورية ، وكانت هذه النقطة الاخيرة من أكثر ما يمس الكبرياء المصري ، فلم يعترف الضمير المصري قط منذ ١٨٨٢ بالولاية البريطانية ولا بأن مصر أو السودان جزء ولو متميز من الامبراطورية أو الممتلكات . . الخ . ولم يصدر طوال هذه المدة تصريح رسمي أو اشارة شبه رسمية بهذا الأمر دون أن يبلغ السخط والاستنكار في مصر مبلغهما . والحق أنه طوال مدة الاستعمار البريطاني لم تستعمر العقلية المصرية بتاتا حتى في ظروف كان فيها الاستعمار والتبعية من مبادئ العصر الدولية ، ولم تكن الظروف العملية التي تكفل التحرير قد توافرت بعد ، وكان جهد الكثير من حركات التحرر أن تصل الى الحكم الذاتي فقط ، وقد يبدو التفكير المصري بذلك في بعض الاحيان تفكيراً يتسم بالخيال يفتقد الظروف الدولية والاساليب العملية الملائمة لتحقيق اهدافه ولكنه كان قادراً على أن يختزن هدفه البعيد ، وأن يصبر على الواقع ويصابر به ويقاومه بالوسائل المتاحة تاريخياً حتى يتحقق .

والحاصل أن كانت الفترة التي تلت انتهاء الحرب مباشرة الى منتصف ١٩٤٦ تقريباً ، من أكثر الفترات مواتاة لأن تعرض مصر مسألتها على مجلس الأمن ، الذي كان يعقد أولى دوراته ، وكان من المرجح أن ينصر المجلس مصر باقرار جلاء القوات البريطانية مراعاة للموقف الدولي وقتها . كانت القوات السوفيتية لاتزال في ايران منذ الحرب . وشبت الثورة في ازربيجان معلنة قيام جمهورية شعبية في الجزء الشمالي من ايران . وكانت

الدول الاستعمارية الكبرى تلح في جلاء القوات السوفيتية عن إيران خوفاً على البترول وتمكنا من قمع الثورة في الشمال . كما أبدى الاتحاد السوفيتي بعض المطالب بالنسبة لمضيقي الدردنيل والبوسفور التركيين المتحكمين في المرور بين البحرين الأسود والمتوسط . ثم أعلن الاتحاد السوفيتي استعدادة للجلاء عن إيران ، على أن تجلو بريطانيا وفرنسا عن سوريا ولبنان ومصر . وانتهزت حكومتا سوريا ولبنان هذه الفرصة ، وعرضتا قضيتهما على مجلس الأمن طالبين جلاء القوات الأجنبية عن بلديهما .

وبالنسبة لدول الاستعمار الغربي ، لم يكن تم التنسيق بين سياساتها المتعلقة بفترة ما بعد الحرب تنسيقاً كاملاً . وبرغم تجانس مواقفهم الاستعمارية بشكل عام ضد حركات التحرر ، فإن التنافس الحاصل بينهم كان مما يمكن أن يفيد هذه الحركات إذا استغلت فرصه ، وقد استغلت سوريا ولبنان التنافس البريطاني الفرنسي عليهما مما وقف بريطانيا ضد دعم الوجود الفرنسي هناك ، ولم يكن بعيداً أن تجيب فرنسا على بريطانيا بموقف مماثل في مصر ، وذلك قبل أن يظهر لديها صدى نجاح حركات التحرر في المشرق على نفوذ فرنسا في المغرب العربي .

وبالنسبة للولايات المتحدة ، القوة الاستعمارية الوافدة ، فإذا كانت النيويورك تايمز قد عبرت عن موقفها المؤيد لبريطانيا في الشرق الأوسط بقولها «ان الحربين الكبيرتين الماضيتين قد أبانتا لنا ان الامبراطورية البريطانية هي خط دفاعنا الأول (١)» فلم تكن بريطانيا لتغفل عن الصلف الأمريكي في عبارة ترومان « ان الولايات المتحدة أمة قوية اليوم ولا توجد أمة أقوى منها وليس هذا اعتزازاً وافتخاراً وإنما هو حقيقة وأمر واقع علينا بمثل هذه القوة أن نتولى الزعامة ونقبل المسؤولية» ولا كانت تتجاهل مغزى حديثه عن الشرق الأوسط وأهدافه البعيدة في قوله بذات الخطاب «هي منطقة تشمل منابع واسعة للثروات الطبيعية وهي منطقة تقع على أسهل طرق المواصلات البرية والجوية والبحرية ، ولهذا فهي منطقة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية عظمى . في الوقت الذي نجد فيه أن شعوبها ليست من القوة — منفردة أو مجتمعة — بحيث يمكنها أن تقاوم عدواناً قوياً . ومن هنا يصبح من السهل علينا أن نرى كيف يمكن أن يصبح الشرق الأدنى والأوسط مركزاً لمنافسات خطيرة بين

(١) الأهرام ٧ أبريل ١٩٤٦

الدول الأجنبية « . ثم يعرض استعدادها « لمساعدة » شعوب هذه المنطقة
لتنمية مواردها . (١)

لكل ذلك ، كان جهد السياسة البريطانية مع الحكومة المصرية ، أن
تبتعد بالقضية المصرية عن هذا المنبر الدولي الجديد ، وعن المسرح العالمى
كله ، لتنفرد بريطانيا باملاء ما تراه من حلول لمصلحتها فى اطار العلاقات
الثنائية بين البلدين . وانصاعت الحكومة المصرية وراءها ، واتبعت مايناسب
الخطة البريطانية من « سياسة الصمت » و « سياسة الوقت المناسب » ثم
أرسلت مذكرتها ثم تلكا الرد ما تلكا . ولم تكتف بهذه المعونة السلبية
بل حاولت أن تدعم من نفسها الموقف البريطانى فى مجلس الأمن ضد
حركات التحرر فى الشرق وفى البلاد العربية . ونقل عن «ممدوح رياض»
مندوب مصر فى الأمم المتحدة خطاب قال فيه أن وجود القوات البريطانية
فى أندونيسيا لاينطوى على أى تهديد للأمن الدولى (٢) . كما نقل عن
وزير الخارجية المصرية عبد الحميد بدوى الذى مثل مصر فى الهيئة
الدولية وقتها تصريحات تحدث فيها عن أواصر الصداقة التى تربط بين
مصر وبريطانيا منذ أكثر من نصف قرن والتى نمت خلال الحرب الاخيرة ،
ثم صرح أخيرا فى ١٨ يناير ١٩٤٦ بأن ليس لمجلس الأمن حق النظر فى
أية مسألة تتصل بمصر أو بالعالم العربى لأن مشاكلهم ليست مما
تمخضت عنه الحرب ، ثم تحدث عن استعداد مصر لارسال قواتها الى
أى جزء فى العالم يهدد بالعدوان . (٣) وأثار هذا التصريح ضجة كبيرة
فى الصحف ، وخرجت المظاهرات تهتف ضد وزير الخارجية وضد
الحكومة . وهاجم عزيز فهللى وغيره عبد الحميد بدوى فى «الوفد المصرى»
فى عدة مقالات واستعرض تاريخه السياسى ، اذ كان هو من أعد مذكرة
وقف الحياة النيابية سنة ١٩٢٨ ، وهو من وضع أسس الدستور
الاستبدادى الذى أصدره صدقى سنة ١٩٣٠ ، ثم هو من عرف فى فترة
رئاسته لجنة قضايا الحكومة باسم «مفتى القرية» كناية على تحليل
الباطل ، ثم عمل عضوا فى العديد من الشركات الكبيرة ، ثم أسماه
«العربى الكبير» سخريه من سعيه باسم السياسة العربية لتوريط

(١) خطاب لترومان فى شيكاغو . الأهرام ٧ ابريل ١٩٤٦

(٢) المصرى ١٣ فبراير ١٩٤٦

(٣) الوفد المصرى ١٩ يناير ١٩٤٦

الشعوب العربية فيما يورط فيه مصر من اتباع سياسة التحالف مع بريطانيا و ابرام المعاهدات الاقليمية و اتباع أسلوب الصمت . (١) و تبدو شدة أثر هذا التصريح من أن جريدة الاهرام المحافظة ، أبدت دهشتها من صدوره ، وأن الحكومة أعلنت جهلها به ، وأنه ان كان صدر فلا يمثل وجهة نظرها ، كما هاجمته جريدة «الكتلة» التي يشارك حزبها في الوزارة . والحاصل ان التصريح لم يكن الا تعبيرا عن سياسة الحكومة ، والملاحظ أن بريطانيا تلكأت في ارسال ردها على مذكرة ٢٠ ديسمبر ، وأن هذا الرد كان متفقا عليه من الجانبين مما يستفاد من كثرة تردد السفير المصرى فى لندن عبد الفتاح عمرو على وزارة الخارجية هناك قبيل اصداره ، ومما يستنتج من أن بريطانيا كانت لا تجازف بارسال وجهة نظرها فى شكل غير مقبول قد يورط الحكومة فى رفضها وعرض المسألة على مجلس الامن ، فى ظروف بالغة الحرج تواجهها الحكومة فى مصر وتواجهها بريطانيا فى مجلس الأمن . ويقال بأن النقراشى صرح سابق علمه بالرد لبعض المقربين اليه (٢) . واذا كان الامر كذلك فان صدور تصريح وزير الخارجية قبيل ارسال الرد البريطانى قد يكون قصد به اظهار تعهد الحكومة الأدبى بعدم عرض قضية مصر على مجلس الأمن ثمنا لموافقة بريطانيا على مبدأ التفاوض فى تعديل معاهدة ١٩٣٦ . وقد أثير موضوع التصريح بمجلس الشيوخ فادعت الحكومة عدم العلم به ، فطلب صبرى أبو علم زعيم المعارضة الوفدية بالمجلس الى النقراشى أن يصدر تصريحا مضادا له ، فراوغ ولم يصيب قولا شافيا . ثم عاد وزير الخارجية يصرح بأن ما ذكرته الصحف من عزم الحكومة المصرية على عرض مسألة وجود القوات البريطانية فى مصر على مجلس الامن هى أنباء خيالية وغير صحيحة (٣) .



فى هذا الوقت ، ومن وجهة نظر الكتلة السياسية المؤثرة من الجماهير ، ظهر الحرام بينا وانكشف موقف الحكومة المتخاذل والخطئة المدبرة لاضاعة فرصة كان الشعب يراها وقتها سانحة لتحقيق مطالبه الوطنية . وظهر من مذكرة الحكومة وتصريح وزير الخارجية ما يقطع بتخاذلها

(١) الوفد المصرى ١٨ - ٢٨ يناير ١٩٤٦

(٢) الوفد المصرى ٢ فبراير ١٩٤٦ ، آخر ساعة ٣١ يناير ١٩٤٦

(٣) المصرى ٢٦ يناير ١٩٤٦ . ويلاحظ أنه لم يمض وقت طويل حتى اختير الدكتور عبد الحميد بدوي قاضيا بمحكمة العدل الدولية .

وبوقوفها حليفا للمستعمر عليه . وكان واضحا من جهة ثانية أن الحكومة تفتقد أى قاعدة شعبية ، والاحزاب المشاركة فى الحكم لا تستطيع منفردة أو مجتمعة أن تحرك أى كتلة جماهيرية . ولكنها تستمد وجودها من مؤسسات الدولة وأجهزة الامن ومن وجود قوات الاحتلال بطريق غير مباشر ، ومن بعض كبار ملاك الأرض والرأسماليين .

وقد يمكن للجماهير أن تتحرك مطالبة بسقوطها ، والنظام البرلماني الحزبى يسمح بتغيير الحكومات مع بقاء النظام ، ولكن لهذا التغيير حدود والملك يقف على قمة مؤسسات الحكم وله نفوذ يفرض به سياسته من خلال الحكومة ، وذلك مابقى النظام السياسى القائم . وللاحتلال البريطانى وجود مادى مؤثر مابقى تحرك الجماهير ضده تحركا سلميا أعزلا لم تكن للحكومة اذا قوة سياسية فى ذاتها ، ولكنها تستمد وجودها من أطر النظام القائم ومؤسساته ودعائمه المادية . وحركة الشعب هنا لا توجه الحكومة فقط ، انما تواجه من ورائها هذه المؤسسات والدعائم . والسعى لتحطيم نظام ليس عصيا على الجماهير ، ولكنه يحتاج منها الى أقصى قوتها وأوسع حركاتها ، أى يحتاج الى أشمل أنواع التجميع والتكتيل ، مع وضوح أن طلبتها هى مؤسسات السلطة كلها لا تغيير حكومة ما أو مؤسسة واحدة . وهذا يطرح سؤالاً جوهرياً ، ماذا بعد ؟ أى توضيح أسس النظام المطلوب . بمعنى انه لا يكفى أن يكون الحرام بينا انما يلزم أن يكون الحلال بيننا كذلك .

واذا كانت الحياة السياسية لم تستكمل بعد هذا الامر ، فان الصراع وحده هو الكفيل بتوفيره، هنا تظهر أهمية الصمود والرفض الجماهيري في تنمية الصراع والتعجيل باستكمال نمو الحركة الشعبية . والحاكم كالسابع على الماء ، لن يهدأ الموج من تحته أبدا ولن يستطيع هو الكف عن الحركة مهما بدت صفحة الحياة هادئة . وهو محتاج للجماهير دائما ، بغيرهم لن يكون حاكما ، وبغير أن يكونوا قاعدة سيكون هو معلقا فى الهواء يتهاوى فى أية لحظة ، وهنا لا بد له من قلعة تحميه (أجهزة الامن) ، ولكن من داخل القلعة سيلقى المخاطر ما دام غير محمى بالجماهير . والحكومة تواجه كافة مشاكل السياسة والمجتمع ، وهى مضطرة للتحرك من أجل حلها ، وهى تسعى لفرض الحلول التى تدعم وجودها والتي تصفى ما تجابه من المشاكل ، والرفض الشعبى يشل ارادتها وقدرتها على فرض سياستها ويدبرأ عن الشعب والوطن ما يراد ضدهما « ويحلل سمها » ، هو رفض يحفظ المكتسبات الجماهيرية القائمة الا تستلب ، وهو رفض نضالى يزيد

تجمع الجماهير وتربطها ، ويتصاعد به الوعي فتكسب - الثقة في قوتها
وقدرتها وتستشرف به طريق المستقبل . والرفض معارك .

واذا كانت أهداف الحركة الشعبية تتوقف على مدى قوتها ونضجها ،
فان ذلك يتوقف على مدى قوة التنظيمات السياسية التي تربط الجماهير
وتوجه حركتها من الثورية ووضوح الأهداف وطريقة اتصالها بالجماهير
ومدى التقاء التنظيمات المختلفة على مطالب محددة .

الفصل الثانى

الوفد المصرى

فى ٢٩ يناير ١٩٤٦ كتب عزيز فهمى فى صحيفة « الوفد المصرى » قائلا انى النظام الحاضر ولد ميتا بشع الصورة ، ولكن العجيب ان لا يزال الميت حيا ، ولا يزال الاساة ينفخون فيه وان كان الطب نفض يديه منه يوم ولد ، يوم مات . ثم يقول « نحن نعلم حرص المسئولين (يشير الى القصر) على بقاء النظام الحاضر مهما كلف ذلك البلاد » . واذا كان النقراشى قد صرح بأن الملك اوصى بتضافر الأمة والوزراء لمواجهة الحالة المتمخضة عن الرد البريطانى ، فهو يعلق بأن الأمة فى واد والحكومة فى واد وهى لا تجد مؤيدين لها الا المئات ولا يتعدون الآلاف ، والباقى يعلمون أن الحكومة حرب على الأمة وعلى مطالبها فى تحقيق أهدافها العليا .

وكان هذا الأسلوب من النقد العنيف المثير شائعا على أقلام المعارضة . وكان عزيز فهمى مع الدكتور محمد مندور من أصحاب أعنف الأقلام ضد الحكومة ، يكتبون يوميا فى « الوفد المصرى » أكثر الصحف الوفدية تقدما وثورية سننتها . على أن الظاهر من هذه العبارات أن الاثارة السياسية كانت توجه للحكومة دون أن تتخطاها الى الدعائم السياسية للنظام كله الذى يقف الملك على قمته . وكان هذا هو الإطار الذى ترسمه قيادة الوفد لنشاط الحزب ، والمفروض أن تلتزم به أكثر التيارات تطرفا بداخله . ويظهر لنا هذا التيار المتطرف - أكثر من غيره - الامكانيات المتاحة للنشاط التقدمى داخل الحزب وحدوده ، باعتبار أنه أكثر التيارات استغلالا واستنفادا لهذه الامكانيات . والواضح أن الوفد كانت ضرباته لاتصل الى أسس النظام القائم ولا يركز هجومه الا على « حكومة الأقليات » وروافدها فقط بغية اسقاطها .

وحزب الوفد نشأ في ثورة ١٩١٩ ، والتفت حوله الجماهير كمعبر عن مطالبها في الاستقلال والحرية . وقد نشأ في ظروف تاريخية - دولية ومحلية - فرضت عليه موضوعيا أن يقف في نشاطه عند حدود الكفاح «السلمي المشروع» . كان حزب الجماهير وقائدها في كفاحها من أجل الحرية والجلاء . وتحدد جهاده الديموقراطي في إطار دستور ١٩٢٣ ، وتحدد جهاده الوطني في استثمار كافة الامكانيات والضغوط المحلية والدولية وصولا الى اجلاء المحتل بطريق المفاوضة باعتبارها الأسلوب السلمي الوحيد . واحتفظ بجماهيريته باعتباره أقوى الأحزاب في الدفاع عن حقوق البلاد . فاذا كان الكفاح « السلمي المشروع » كفاحا يدور في حدود لم ينفرد الحزب برسمها ، انما أملت موازين القوى بينه وبين أعدائه ، فهو بالضرورة كفاح مساومات . وفي البداية خاض الوفد معارك الرفض بنجاح فلم تستطع قوى الاستعمار والرجعية المحلية أن تفرض على الشعب أي تراجع دائم ، وصمدت به الجماهير ضد عدوان الرجعية ، واستثمرت به مكاسب ثورة ١٩١٩ .

وكانت معاهدة ١٩٣٦ ، إذ أثمر ترويض الانجليز للوفد فتعبت قيادته وهدأت ووقعت المعاهدة التي تعترف بشرعية وجود قوات الاحتلال البريطاني في منطقة القناة وبعض المناطق الأخرى ، وأسماها بعض الوفديين معاهدة الشرف والاستقلال . وكان هذا أول استسلام خضع له الوفد بالنسبة للمسألة الوطنية ، وبدأت عناصر من كبار ملاك الأرض يتسربون الى قيادته ، وبعد أن كان يجري في تعزيز القيادة بالعناصر الجديدة على اختيارها من بين الصف الثاني من رجاله ، بدأ الوفد يضم أشخاصا يراعى في اختيارهم ثرائهم ونفوذهم وعصبياتهم دون اعتبار لماضي جهادهم (١) . وبدأ هدف قيادة الوفد ينحرف من تحقيق المطالب الوطنية الى مجرد الوصول الى الحكم وبدأت ثقته بالجماهير تضعف وعلاقتها بالرجعية والانجليز تزداد . وأثناء حكومة ٤ فبراير ١٩٤٢ تخاذل الوفد عن إثارة المسألة الوطنية في ظروف

(١) زكي عبد القادر . محنة الدستور - ص ١٥٣

ملحوظة : ممن دخل الوفد في هذه المرحلة فؤاد سراج الدين وهو ينتمي الى عائلة من أكبر العائلات الاقطاعية ، وتزايد نفوذه على قيادة الحزب خلال الأربعينات حتى كان سنة ١٩٥٠ هو المسيطر تقريبا على الموقف الرسمي للقيادة . وأمين عثمان الذي أصبح وزير مالية الوفد سنة ١٩٤٢ والمعروف بعلاقاته الوطيدة بالانجليز حتى كان يمكن وصفه بأنه سفير الانجليز داخل الوفد ، وقد اغتيل سنة ١٩٤٦ بواسطة إحدى الجماعات الوطنية الارهابية .

(المؤلف)

كان يمكنه فيها أن ينتزع من البريطانيين الكثير بسبب الحرب وأهمية المساعدة المصرية لهم في معارك الصحراء في افريقيا . ثم كانت حوادث المحسوبية والاثراء واستغلال النفوذ مما نفر منه الكثير من العناصر الوطنية . على أن الوفد برغم ذلك بقى خير قوى الحكم فى مصر مقاومة لسلطان الملك وللوجود البريطانى ، أى خير الأحزاب التى تصل الى الحكم . كما بقى بهذه المزية وبماضيه وتاريخه أكثر الأحزاب جماهيرية .

وان أى مهتم بالتاريخ السياسى لمصر فى الربع الثانى من القرن العشرين ، لابد أن يقف طويلا أمام الوفد المصرى . والمفروض أن التاريخ يبدأ بالجماهير ويتبع حركتها . وإذا كان أطلق على منزل سعد زغلول «بيت الأمة» فقد كان الوفد أكبر بيوت الشعب سنين طويلة ، وإذا كانت قيادته فى البداية قد عبرت سياسيا (واقتصاديا بطريق غير مباشر) عن مصالح التطور الرأسمالى ومتطلباته ثم خضعت فى النهاية لبعض نفوذ ملاك الأرض ، فلم يكن الوفد قيادة فحسب ، كان جماهير أيضا ، ولم يكن فى تاريخه سلطة فقط بل وقف فى المعارضة زمنا أطول لا يجد له قوة غير الجماهير .

وهذا كله يفسر الجهد الذى بذلته الرجعية لهدمه رغم اعتدال قيادته، كما يفسر سعيها لاستغلال هذا الاعتدال ذاته فى تحطيمه وافتقار الجماهير الثقة به . كان الوفد فى ذاته ظاهرة غير مرغوب فى بقائها . وان يوجد بناء تسكنه كتل كبيرة من الجماهير ويقوم بوظيفة الجامع لها ، وان يوجد رباط يحيل الأفراد الى مجموع ، لهو فى ذاته تهديد لسلطة أى قوة تعادى الجماهير ، هو نوع من الحشود تخشاها ، ولو لم تنطلق النيران، ولو ضمنت اعتدال قيادتها . ولن يزول الخطر عليها بموقف الهدوء وحده ، لن يزول الا بأن ينفرط العقد ويتحول الجمع الى أفراد متناثرين . فقد تتحول الجماهير المحتشدة داخل الوفد الى قوة ضد النظام برمته، وليس شرطا أن يبدأ هذا التحول من قيادة الوفد ، بل قد يحدث بالرغم منها من قواعد الحزب الضاغطة عليها أو من خارج الحزب بتأثير التيارات الوطنية والشعبية الجديدة . وإذا كان الوجود الوفدى بين الجماهير يعزل قسما كبيرا منها عن الانضمام للاتجاهات الأكثر تقدما وثورية فى المجتمع، فقد كان يوجد تجمعا سياسيا جماهيريا واسعا يفيد موضوعيا هذه الاتجاهات فى سعيها لجذبه جملة لا أفرادا متناثرين ، كما كان يشيع مناخا ديموقراطيا لازما لنمو الأفكار والتيارات الجديدة .

أعدت الرجعية كل أسلحتها لتصفية الوفد ، وبدأت بتجميع القوى المعادية له . يذكر الدكتور هيكى أن أحمد ماهر لما كلف بتشكيل الوزارة

نقل لقادة السعديين والدستوريين « ان الاتجاه الى اشتراك الاحزاب غير الوفدية جميعا فيها» (١) واقترح عليهم «أن ينشئ لجنة سياسية يجمع فيها أهل الرأي فى البلاد على اختلاف ميولهم ومشاربهم ، وأنه سيدعو الوفد للاشتراك فيها وان كان مقتنعا بأن الوفد سيرفض هذا الاشتراك . وتحقق ما توقعه . .» (٢) ويذكر أحمد حسين انه بعد الانقلاب الذى خرج به الوفد من الحكم «جاء عهد آخر (حكومة السعديين) يتلخص برنامجه فى شىء واحد ، وهو القضاء على الوفد قضاء مبرما والاعفاء على آثاره نهائيا . .» (٣) ثم يشير الى سياسة الحكومة استعمال الاخوان المسلمين فى هذا الهدف . وفى أواخر ١٩٤٤ صدرت الصحيفة الأسبوعية «أخبار اليوم» وجعلت هدفها الأساسى من البداية مساندة قوة الرجعية والتخلف فى مصر وعلى رأسها الملك ، والدعاية للمخطط الاستعماري العام ولسياسة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة . وكان من خطتها هدم الوفد ، شنت عليه أعنف ما وجه اليه من الحملات السياسية فى تاريخه ، بالنسبة لماضيه وحاضره ومواقفه الوطنية والدستورية ، وبالنسبة لزعامته وفساد حكوماته ، واتخذت من نفستها منبرا لكل من يعاديه . وكانت الحكومة لا تفوت على نفسها فرصة فى الهجوم على الوفد ومصادرة صحفه ومحاصرة ناديه ومنزل زعيمه مصطفى النحاس .

وكانت هذه السياسة من أهم ما استرد به الوفد نفوذه ، وكان الهجوم عليه من قوى وعناصر تبغضها الجماهير رافعا لسهامه ومستفزا لدى الكثيرين روح المساندة والدعم له . واتخذت قيادة الوفد خطة لها مهاجمة حكومة النقراشى فى كل مجال بالنسبة لموقفها من المسألة الوطنية ورضائها عن فصل مسألة السودان عن مسألة الجلاء وقبولها مبدأ التحالف مع بريطانيا ، كما كانت تهاجم اختلال الأمن وكثرة الجرائم السياسية (كان أبرزها مقتل أمين عثمان) وتهباجم ضعف الحكومة وتفككها واستبدادها واستخدامها أساليب القمع وعدوانها على الصحافة والحريات .



تظهر خطة قيادة الوفد جليا من عبارة وردت فى بيان لصبرى أبو علم سكرتير الوفد وزعيم المعارضة بمجلس الشيوخ ردا على خطاب العرش فى

(١) محمد حسين ميكل . المرجع السابق - ص ٢٩٠

(٢) محمد حسين ميكل . المرجع السابق - ص ٣٠٣

(٣) كتيب بعنوان « مرافعة أحمد حسين فى قضية اغتيال المرحوم محمود فهمى

النقراشى » - ص ٤٢

٢١ يناير ١٩٤٦ ، قال «سيقولون أتريد أن تردنا الى عام ١٩١٨ والظروف قد تغيرت . لا يا سادة . . أنا لا أريد أن أردكم وارد البلاد الى عام ١٩١٨ ، ولكنى أريد أن أرد البلاد الى عام ١٩٣٥ . . فرق كبير بين ثورة وبين يقظة ، بين غليان الشعور وبين اظهار الشعور . فى سنة ١٩٣٥ أمكن لشباب البلاد المثقف أن يلزم انجلترا بالمفاوضة من غير ثورة ولا فورة . أمكن للشباب المثقف أن يلزم جميع الزعماء باحترام ارادة الامة فكانت الجبهة الوطنية وكانت انتخابات سنة ١٩٣٦» بهذا يكون هدف الوفد تحريك الجماهير ضغطا على الرجعية لتسلم للوفد الزمام ، والمطلب اجراء انتخابات تصل بالوفد الى الحكم ثم اجراء المفاوضات مع بريطانيا بعد أن يضمن حكومة له وبرلمانا مؤيدا ، والوسيلة هى الاعتماد على شباب البلاد المثقف وحدهم ، أى على الفورة أساسا ، وتحريكهم اظهارا للشعور بغير غليان ولا ثورة .

وبالنسبة للمفاوضة فقد ذكرت التايمز (١) « انه يمكن تلخيص وجهة نظر زعماء الوفد كما ذكرها النحاس وأمين عثمان فى تعديل المعاهدة، فى أنه يجب أولا ايجاد جو من الثقة وحسن النية بين بريطانيا ومصر وهذا يمكن أن يتحقق بطريقة واحدة هى أن تعالج بريطانيا الموقف مع الممثلين الحقيقيين للشعب المصرى الذى يعتقد زعماء الوفد ان الحكومة الحالية لا تمثله » . وكانت البيانات الرسمية لقيادة الوفد تؤكد دائما على معنى أساسى هو أن الامة المصرية لا ترتبط بما تسفر عنه أية مفاوضات تجرى على يد حكومات الأقلية المفرطة فى حقوق البلاد . وكان هذا نوع من الضغط السياسى على الانجليز الذين يهتم - مع التفاوض - الاستيثاق من قدرة الحكومة المصرية على تنفيذ الاتفاق المزمع عقده ، والا يشير من المعارضة الشعبية مالا تستطيع هذه الحكومة أن تصفيه ، وهذا يقتضى التأكد من مدى ضعف المقاومة الشعبية ومدى قوة الحكومة . وكان الوفد يدرك ان الاحتياج اليه يكون قبل ابرام المعاهدة لا بعدها ، وانه هو وحده القادر على اقناع الجماهير بحدود الممكنات السياسية التى تبرر ما عسى أن يضطر اليه من تنازلات . كما كان يدرك ان مركز ثقله هو علاقته بالجماهير وعدم ابتعاده عن مطالبها .

ولم يكن الانجليز بعيدين عن هذا الفهم ، وعن أهمية وجود الوفد فى الحكم فى أية مفاوضات تعقد بين البلدين فى هذه الفترة . وكانت هذه

(١) الوفد المصرى ٧ / ١ / ١٩٤٦ ، وصحيفة المصرى فى ذات التاريخ

النقطة من بين النقاط التي هاجم فيها حزب المحافظين حكومة العمال بشدة في مجلس العموم البريطاني بعد بداية المفاوضات . ذكر ايدن « لو كنت في الحكم لبيّنت للحكومة المصرية أن تشترك جميع الأحزاب في وفد المفاوضات والا فان المتفاوضين يتعرضون لخطر الوصول الى اتفاق غير نهائي » . ثم ذكر الحكومة بما كان سنة ١٩٣٦ أيضا من حرص بريطانيا على ابرام المعاهدة مع جبهة مصرية متحدة ، وان الانجليز لو اعرّبوا عن ذلك « لتجنبنا المطالب المتطرفة التي تواجهنا الآن » . وكرر ذات الملاحظة تشرشل مؤكدا انه كان الواجب على الحكومة البريطانية أن تضمن « ان الحكومة المصرية تتكلم باسم جميع الأحزاب الكبرى في مصر ، لأن حزبا كبيرا يعتبر العرض البريطاني غير كاف لعدم تسوية مسألة السودان » . فرد بيفين وزير الخارجية على ذلك بما يعنى تأييده لهذا المنطق ولكنه اشار الى حساسية الوضع المصرى مما قد يعتبر معه هذا المطلب تدخلا في الشؤون الداخلية لمصر ، مشيرا بذلك الى التعقيدات التي نجمت عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ (١) .

لم يكن الانجليز في هذه اللحظة هم من يحول بين الوفد وبين وصوله الى الحكم ، كان أملهم - كآمل الوفد - ان ترد البلاد الى سنة ١٩٣٦ . ولكن الرجعية المحلية هي من وقف دون ذلك ، الملك وأحزاب الاقلية . ووضع هذا قيادة الوفد بين عاملين يدفعانها الى التطرف والاثارة العنيفة ضد الحكومة القائمة .

أولهما : الهجوم الشديد على مسلك الحكومة ازاء المسألة الوطنية واثارة الجماهير ضدها ، واقتضى ذلك منها ، (وهي لاترفض مبدأ المفاوضة) الى أن تتقدم للجماهير بشعارات تتخطى حدود هذا المبدأ فنادت بيانات الوفد بعرض قضية مصر على مجلس الأمن ومطالبة الشعب بالجهاد والتضحية والفداء . . . وصرح مصطفى النحاس لصحيفة الجمهور البيروتية (بأن تحقيق مطالب مصر يكون بالالتجاء الى كل الوسائل السلمية لاثارة القضية أمام الراى العام العالمى » (٢) . كما صرح عبد السلام فهمى جمعة أحد قادة الوفد «علينا أن نستأنف الجهاد وعلينا أن ننتزع استقلالنا بأيدينا» (٣) . ولاشك ان لم تكن هذه الاقوال

(١) صحيفة المصرى ٢٥ / ٥ / ١٩٤٦ (ونفس المعنى يطالع فى تعليقات الصحف البريطانية التى نشرتها صحيفة الاهرام يومى ١٧ ، ١٩ يناير ١٩٤٦) .

(٢) الوفد المصرى ٨ / ٢ / ١٩٤٦ .

(٣) الوفد المصرى ٤ يناير ١٩٤٦ .

مجرد مزايده سياسية ضد الحكومة ، وقد يمكن فهم عدم اعتراض الوفد على مبدأ التفاوض ثم اشارته الى الجهاد والى الاثارة العالمية للقضية المصرية ، قد يمكن فهمه على انه نوع من الضغط على الجانب البريطانى لاستخلاص أكبر قدر من التنازلات منه . ولقيادة الوفد من الناحية الوطنية أن تشك وأن تشكك فى أية مباحثات تجريها حكومات الاقليات الخاضعة لهيمنة القصر وللانجليز . على أن الواضح انها لم تكن ضد مبدأ المفاوضة لو وصلت الى الحكم ، وان اثارته لوسائل الكفاح الأخرى كان مما يكسبها تأييدا شعبيا واسعا .

والحاصل ان هذا السبيل الذى سلكته قيادة الوفد كان من شأنه أن ينفر الانجليز منها وأن يباعد بينها وبينهم . وقد أبدت صحيفة التايمز أسفها لعدم اشتراك الوفد فى المفاوضات ثم استدركت تقول « ان موقف التطرف الشديد الذى أبداه الوفد فى المعارضة لم يدع له فى الغالب سبيلا الى الاختيار الا أن يقف وأن يحتفظ لنفسه بحق رفض النتائج التى تسفر عنها المفاوضات اذا هى لم تنل موافقته وسيستخدم حقه هذا حينما يعود الى الحكم . وحزب الوفد لا يفتقر الى السياسيين المحنكين الذين يعرفون أين توجد مصلحة بلادهم ، والذين لا تفوتهم تلك الأهمية التى يعلقها الملك فاروق بحق على مواصلة السياسة الخارجية المصرية » (١) . وهذا يعنى ان الصحيفة اذ تثق فى حرص الوفد على مواصلة السياسة القائمة ، فانها ترى أن التطرف الشديد الذى أبداه يجعله غير صالح حاليا الا أن يقف بعيدا بعد أن أصبح أسيرا لهذا « التطرف » الذى تمادى فيه .

ثانيهما : ان الاتصال بال جماهير ليس مزية للحزب السياسى فقط ، ولكنه خضوع لها بأى معنى من المعانى ، والتزام بمطالبها فى أى ناحية من نواحي السياسة . والجماهير ليست سلاحا يمكن الامساك به أو طرحه حسب الرغبة ، ولكنها كيان فاعل ومؤثر فى أية قيادة ما بقيت متصلة بها . وقيادة الوفد عندما تصارع الرجعية على الحكم انما تفعل ذلك بواسطة الجماهير . وهى فى سعيها لاكتساب الجماهير انما تتنافس عليها مع التيارات السياسية الجديدة التى غزت صفوف الشباب بنظرة جديدة للأهداف الوطنية والمشاكل الاجتماعية . وهى من جهة ثانية تقود حزبا ذا شعبية واسعة وتمده شعبيته بالكثير من العناصر الشريفة الناضجة ومن الشباب الأكثر ثورية ، وتمارس هذه العناصر نفوذا ضاعطا داخل الحزب ، وهذه الأمور توجب على القيادة لا أن تثير الجماهير فقط ولكن ان تفسح

لوجهات النظر الأكثر تقدما وثورية في صحفها وبين المستويات المختلفة في الحزب . وقد وصفت صحيفة نيوسيتيسمان الوضع في مصر وقتها بأنه ما من حكومة مصرية تستطيع أن تبقى في كرسى الحكم الا اذا الحفت في المطالبة بالجلء والسودان ، وذكرت أن زعماء الوفد يشتركون في المطالبة بالجلء تحت ضغط العناصر الفتية المتطرفة وانهم يعلمون ما يعلمه سواهم من ازدياد التوتر الاجتماعى داخل مصر (١) .

كانت هذه العناصر « الفتية » هى همزة الوصل بين الحزب بقيادته الوطنية التقليدية وبما تسرب اليها من نفوذ كبار الملاك ، وبين الجماهير الأكثر وعيا وجيل شباب الأربعينات وما بعد الحرب الثانية . وكانت صحيفة « الوفد المصرى » هى المنبر الذى يجمع بين أهداف الوفد التقليدية فى الاستقلال والحرية ، وبين مطالب الجماهير فى العدالة الاجتماعية فى ظروف بدأت تتكشف عن أزمة طبقية حادة بين الحاكمين والمحكومين . ولكن الصحيفة كانت بالطبع تلتزم بالخط السياسى الذى ترسمه قيادة الوفد بالدعوة لاجراء انتخابات جديدة تتم فى ظل وزارة مستقلة عن الاحزاب تمهد السبيل لتكوين الجبهة التى ستقوم بالمفاوضات (٢) .

وكان هذا الاتجاه ينظر للوفد باعتباره تجمعا سياسيا عريضا يقوم على أساس تحقيق الاستقلال والحرية والدفاع عنهما . ويرى فى هذين المطلبين الأساس الذى يجب أن تبدأ به أى من خطى التقدم الاجتماعى . ويرى أن فى ضرب الوفد وقوع مصر فى أيدي الرجعية والاستعمار . كتب الدكتور محمد مندور « الشعب المصرى فى حاجة الى أن يكافح بكافة السبل المشروعة لكى يرفع من مستوى حياته المادية ولكى يتمتع بحقوقه السياسية ، وأخيرا لكى يحقق استقلال بلاده وحريتها » وهو لهذا لا بد له من أن تطلق حرياته وآلا فسيقى عليه بالاستكانة الى أن تنحل روحه المعنوية ، وقد ينتهى به الأمر الى الانقراض المادى نفسه » . ثم استعرض التشريعات الرجعية التى تقيد حرية التجمهر والاجتماعات والنشر والحبس الاحتياطى والقيود المتعلقة بحركات الطلبة (٣) ، ويقول عن الوفد « اليوم

(١) صحيفة « المصرى » ٩ فبراير ١٩٤٦ .

(٢) صحيفة « الوفد المصرى » أول فبراير ١٩٤٦ مقال للدكتور مندور يدعو فيه لاجراء انتخابات جديدة ، ومقال آخر يستعرض حديثا أدلى به سيف الله يسرى .

(٣) الوفد المصرى ٩ فبراير ١٩٤٦ .

الذى تسقط من يده تلك الراية (راية الجهاد) هو اليوم الذى ستقبر فيه حرية البلاد .. » (١)

وبالنسبة للمسألة الوطنية أدرك هذا الاتجاه مغزى قيام الثورات الاشتراكية وفائدتها بالنسبة لحركات التحرر الوطنى (٢) ، كما استطاع أن يفهم الظروف السياسية الملموسة التى نتجت عن قيام الأمم المتحدة ومجلس الأمن وما يمكن أن تستفيده مصر منهما فى الميدان الدولى (٣) . ووقف فى وضوح ضد الأحلاف العسكرية الاستعمارية . واستطاع أيضا أن يدرك الصلة بين الاستعمار وبين الرجعية المحلية ومدى اتفاقهما فى الغاية والوسيلة لابتزاز أموال الأمة ، وإن القضاء على أحدهما يعنى القضاء على الآخر ، ودعى الى وجوب الجهاد ضد الاستعمار والرجعية معا (٤) . وبهذا أضاف معان جديدة للنظرة الوطنية التقليدية داخل الوفد .

وكانت صحيفة « الوفد المصرى » التى تعبر عن هذا الاتجاه تفسح فى صفحاتها لأخبار العمال واضطراباتهم وتصف ما يعانون من استغلال، وما يسود الأوضاع الاجتماعية من علاقات ظالمة ومتخلفة ، وأفسحت للعناصر التقدمية من كافة الاتجاهات . وفى مقال للدكتور مندور ، نادى بضرورة اتخاذ إجراءات جريئة للإصلاح الاجتماعى وذكر أن وسائل القمع لا تجدى من التطرف السياسى شيئا ما بقى التفاوت البشع بين الأغنياء والفقراء ، وإن الإصلاح الاجتماعى لازم إبقاء على ثروة البلاد البشرية إذ يهدد الفقر المصريين بالفناء . ونادى بضرورة إصلاح النظام الضريبى وتقرير مبدأ التصاعد فيه ونبه الأغنياء الى أن « من مصلحتهم ذاتها أن يقبلوا التضحية بشيء من أموالهم الوفيرة حتى لا تسوء الأمور فتكون

(١) الوفد المصرى ج ٣٠ يناير ١٩٤٦ .

(٢) كتب الدكتور مندور فى ٦ يناير يوضح أن الاتحاد السوفييتى يحارب النزعة الاستعمارية وأنه يجب على دول الشرق الاوسط أن تستغل لمصلحتها المنافسات بين الدول الكبيرة . وفى ٧ يناير ذكر أنه لا تعيننا دوافع روسيا ولكن المهم أن العالم العربى يستمع مسرورا لمناصرتها لقضاياها . كما كتب عزيز فهمى فى ١٥ يناير مرحبا بتأييد الاتحاد السوفييتى لمصر وذكر أنه إذا كان البعض يتوجس خيفة من نشاط الدعاية السوفييتية فإن « موقفها منا يفرضه مركزها الجغرافى وتوجيه مصالحها دون نظر للدعاية المذهبية » وذكر أن اشتباك مصالح الأقوياء يهيبنا لنا ظرفا مناسباً للمطالبة بحقوقنا . وبالصحيفة مقالات كثيرة فى ذات المعنى .

(٣) ذات الصحيفة ٢ فبراير ١٩٤٦ .

(٤) ذات الصحيفة ٨ يناير ١٩٤٦ .

تضحياتهم أعظم» (١) . وكان دائما يهاجم الرأسماليين وتركز الثروات وتغلغل الأجانب في الحياة الاقتصادية .

ومع أن هذا الاتجاه صنع للوفد الكثير في هذه الفترة وساهم بنشاطه في أن يعيد للوفد بعض ما فقدته أثناء حكومة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، سيما بين شباب الأربعينات ، كما ساهم داخل الحزب في تنمية اتجاه تقدمي يتعادل مع اثر الاتجاه اليميني داخل القيادة ، كما غذى الحزب بفكر جديد يتعلق بفهم المشاكل الاجتماعية ، الا انه لم يقدر له أن يصل الى قيادة الحزب أو أن يكون له عليها نفوذ حاسم في رسم السياسة وتوجيه الحزب كله الى ما يعلو به الى مستوى أحداث ما بعد الحرب . لذلك بقي هذا الاتجاه رغم منطقه الثوري ورغم اثره في شباب الحزب ، بقي محدود الاهداف من الناحية العملية - بالمخطط الوفدي التقليدي ، وانعكس هذا اضطرابا وفقدانا للتناسق في التفكير الاجتماعي لكل من أقطابه . كما انه لم يستطع أن يعمق جذوره الا بين الشباب المثقف دون أن يمتد هذا التأثير تنظيميا الى العمال والفلاحين .

على أن من أهم ما قام به هذا الاتجاه في تلك الفترة هو انه استطاع أن يحفظ التواصل في تاريخ كفاح الشعب المصري بين أهداف ثورة ١٩١٩ وأهداف ما بعد الحرب الثانية وبين الفكر الوطني التقليدي وبين الفكر الجديد . كما كان له أثره الكبير بين قواعد الوفد في انضاج وعيها بالفهم العلمي للمشاكل الاجتماعية مع المحافظة على تراث حزبها .



ولم يكن الوفد بهذه الصورة قادرا على تنظيم الجماهير وتحريكها على النحو الذي يمكن من تخطي النظام القائم كله ، ولم يكن في خطة القيادة أن تصل بالأحداث الى ما يهدد النظام القائم أو يتخطى ايا من حدوده السياسية أو الاجتماعية . فكان دور الاتجاه التقدمي في الحزب هو المساهمة في انضاج وعي الجماهير واثارتها ، وكان دور الحزب في مجموعه هو الهجوم على الحكومة وكشف سياستها غير الوطنية . على أن الوقوف عند هذه الحدود كان يحمل مخاطر عدة ، فقد يؤدي الوضع الى انفجار عشوائي يفتقد الأهداف الواضحة والخطوط العملية المحددة لبناء مجتمع

(١) الوفد المصري ١٦ يناير ١٩٤٦ هذا المقال مجرد مثال لما تحتشد به الصحافة من كتابات تمثل هذا الاتجاه وتزيد عليه تطرفا . وللدكتور مندور مقالات عن الاصلاح الاجتماعي نشر كثير منها في « كتابات لم تنشر » كتاب الهلال العدد ١٧٥ (ص ١٤٢ - ١٢٤) .

جديد ، وهو بهذا يكون خليقا بالفشل . وقد يؤدي الى أن يستنقع تيار الحماس فلا تعرف الجماهير سبيل العمل حتى تتمكن منها قوى النظام القائم . وقد يؤدي الى جنوح أقسام من الجماهير الى التنظيمات التي ترفع الشعارات البراقة وتتبنى دعوة التغيير الشامل ، وتجد فيها الجماهير ارتباطات تنظيمية وثيقة وحركة عملية محددة ، ولكنها تقودهم الى أهداف تعاكس أهدافهم الوطنية ومطالبهم الاجتماعية .

الفصل الثالث

الاخوان المسلمون

نشأت جماعة الإخوان بمدينة الاسماعيلية حوالى ١٩٢٧ كجمعية دينية تحض على « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » . وتعلق نشاطها فى البداية بالوعظ الدينى والدعوة لاقامة مسجد أو لبناء مدرسة مع استشارة المشاعر الاسلامية لدى الناس ضد مظاهر التحلل الاخلاقى . ويذكر الشيخ حسن البنا فى مذكراته انه خلال الفترة الاولى من نشاطه بالاسماعيلية وشى البعض به لدى السلطات المحلية هناك مشككا فى موقفه من الملك ومن حكومة صدقى الاستبدادية التى ألغت الدستور فى أواخر ١٩٣٠ ، ولكن ثبت من التحقيق ان الشيخ (وكان يعمل مدرسا) كان بملى طلبته فى دروس الاملاء موضوعات يتوخى فيها الثناء على الملك فؤاد وتعداد مآثره ، وانه دفع العمال يوم زيارة الملك للمدينة الى التجمع لتحيتته « حتى يفهم الأجانب فى هذا البلد اننا نحترم ملكنا ونحبه » . وان أحد رجال البوليس كتب تقريراً بهذه المناسبة أشاد فيه بأثر الجماعة الروحى فى تقويم من لم تنفع معهم وسائل التأديب البوليسية واقترح « أن تشجع الحكومة وتعمل على تعميم فروع هذه الجماعة فى البلاد حتى يكون فى ذلك أكبر خدمة للأمن والاصلاح (١) » ، كما ذكر انه عند بناء الجماعة لأحد المساجد بالاسماعيلية ، تبرعت شركة القنال بخمسائة جنيه لتمامه مما أثار اعتراض البعض حول جواز بناء المسجد « بمال الخواجات » ولكن الجماعة كانت قبلت التبرع وردت على هذا الاعتراض بأن « هذا مالنا لا مال الخواجات والقناة قناتنا والبحر بحرنا والأرض أرضنا وهؤلاء غاصبون فى غفلة من الزمن » (٢) وما لبثت الدعوة أن بدأت تنتشر خارج

(١) مذكرات الدعوة والداعية : حسن البنا . ص ٨٩ - ٩١ .

(٢) المرجع السابق . ص ٩٦ .

الاسماعيلية ، فى أبو صوير القريبة منها ثم فى بورسعيد والبحر الصغير والسويس والمحمودية . ومما يلاحظ أنه كان هناك نشاط تبشيري قوى تمارسه بعض الارساليات الأجنبية المسيحية فى كل من المحمودية والمنزلة والاسماعيلية وبورسعيد وأبو صوير وفى القاهرة فى ذات الفترة (١) .

ومما يساعد فى معرفة الأساليب التى لجأ اليها الشيخ فى بداية دعوته ما ذكره عن زيارته لأبو صوير ، اذ رأى أن ينشئ بها فرعا للجماعة فذهب اليها وصار يتفرس فى وجوه الناس فى الطرقات والمقاهى والخوانيت حتى رأى صاحب دكان « وقورا مهيبا سمحا فيه صلاح وله منطق ولسان ورأيته يبيع ويتحدث الى زبائنه فتوسمت فيه الخير فسلمت عليه وجلست اليه والى من معه فى الدكان وقدمت اليه نفسى والغرض الذى من أجله زرت أبو صوير واننى توسمت فيه الخير ليحمل أعباء هذه الدعوة ، وأخذت فى حديثى ألفت نظره ونظر الجالسين الى نقط أساسية : الى سمو مقاصد الاسلام وعلو أحكامه والى ما فى المجتمع من فساد وشر وسوء والى أن ذلك ناتج عن تركنا واهمالنا لأحكام الاسلام ، والى وجوب الدعوة الى تصحيح هذا الوضع والا كنا آثمين لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبذل النصيحة فريضة واجبة والى أن الطريقة الفردية وحدها لا تكفى » (٢)

لم تكن الفكرة الأساسية لدى الشيخ اذا ، قاصرة على انشاء جماعة خيرية أو جمعية تقوم بالخدمات الاجتماعية ، انما كانت فكرة أبعد وأشمل تتصل بالمجتمع كله ، وتحاول أن تحيط بظواهره المختلفة وتردها الى سبب واحد وتقترح لعلاجها منهجا واحدا ، وتحاول أن ترسم للمستقبل صورة سلفية مستمدة من التاريخ . وكان أسلوب نشرها يعتمد على اثاره الوجدان الدينى اثاره ترتبط بذكر المفاصد والشرور الاجتماعية ، مع التنقيب عن أوجه ارتباط المشاكل الشخصية على المستوى الفردى والمشاكل الاقتصادية على المستوى الاجتماعى بهذا الفهم العام . وساعد على قبول الدعوة ما أطلق عليه السلفيون وقتها « الموجة الالحادية » ، اذ ألغيت الخلافة وفصل الدين عن الدولة فى تركيا سنة ١٩٢٤ ، واذ كانت الجامعة المصرية تعمل وقتها على نشر الفكر العقلانى والدعوة لمنهج البحث العلمى (ظهر كتاب طه حسين عن الشعر الجاهلى الذى دعا فيه الى تبني المنهج العلمى فى بحث التاريخ العربى والاسلامى ، وكتاب

(١) المرجع السابق . ص ١٥٧ .

(٢) المرجع السابق . ص ١٠٠ .

الشيخ علي عبد الرازق عن الخلافة وأصول الحكم في الاسلام الذي حاول فيه أن يثبت انفصال فكرة الخلافة عن الأسس الدينية للاسلام . وذلك في عامي ١٩٢٥ - ١٩٢٦ واستقبل الكتابان كأي جديد خطير من المستنيرين بحماس كبير ومن السلفيين بسخط شديد) ومن جهة ثانية كان هناك نشاط بعثات التبشير المسيحي الأجنبية وحوادث التقاطهم صبية المسلمين وردهم عن دينهم مما أثار لدى الكثيرين ذعرا هائلا . وقد بدأ الشيخ يربط بين هذه الظواهر كلها ويستفز لدى الناس ردود الفعل المختلفة عنها ويستثير لديهم العواطف الدينية . وكان طريقه الى رجال الأزهر خاصة (المؤسسة الدينية الرسمية ذات الخطر) هو استشارة روح الدفاع لديهم عن مراكزهم الاجتماعية ومصالحهم الاقتصادية «ان لم تريدوا أن تعملوا لله فاعملوا للدنيا وللرغيف الذي تأكلونه فانه اذا ضاع الاسلام في هذه الأمة ضاع الأزهر وضاع العلماء فلا تجدون ما تأكلون ولا ما تنفقون فدافعوا عن كيانكم ان لم تدافعوا عن كيان الاسلام . . » (١)

وكان رد فعل دعوة الشيخ بالاسماعيلية أن استطاع جذب البعض كما اكتسبت عداء من أسماهم الداعي بالوشاة والدساسين ، وان استثار حذر البعض وشكوكه في نواياه ، وان نظرت اليه السلطات المحلية أولا نظرة الحذر والشك فلما ظهر أن ليس للجماعة أهداف معلنة ولا موقف سياسي عملي يعادى الحكومة القائمة وقتها ، ولما تأكدت أن صاحب الدعوة ليس وفديا ولا شيوعيا (٢) ولا يهاجم حكومة صدقي ولا الملك ، بل يحشد العمال لاستقباله ، غضت السلطات عن الدعوة الطرف وزكيتها دوائر البوليس باعتبار ما تؤدي اليه من اقرار للأمن ، كما أن شركة القنال لم تر فيها تجمعا يهددها فحاولت بالتبرع تأليف قلب الجماعة والوجدان الاسلامي ، وكان في مهاجمة البعض لقبول الجماعة تبرعات الشركة ، كان في ذلك دليل على وجود رأى عام يقف ضد الشركة ويجد في قيام اي علاقة بها شبهة قوية .

ويظهر من الخطبة الأولى التي القاها الشيخ بمسجد الاخوان بالاسماعيلية أن الهدف الاساسي الذي جعلته الجماعة امامها في هذا الوقت هو بناء المساجد ، وانها لم تستهدف من بناء المساجد انشاء دور للعبادة فقط ولكن اقامة دور للتعليم ، وقد هاجم الشيخ المدارس

(١) المرجع السابق . ص ٥١ .

(٢) المرجع السابق . ص ٨٩ - ٩١ .

والمعاهد المبتدعة التي يخرج منها الأبناء » وقد تسممت عقولهم بالأفكار الخبيثة الفرنجية وحشيت أدمغتهم بالآراء الالحادية وشبوا على التقليد والإباحية» (١) كما كان المسجد بالنسبة للجماعة هو مكان الالتقاء بالجمهير وتحريكهم واختيار العناصر الصالحة منهم لعضوية الجماعة .

وفي ١٩٣٢ انتقل حسن البنا الى القاهرة مدرسا بمدرسة عباس بالسبتية (٢) . وانتقل مركز الثقل في الدعوة الى العاصمة ، وتعددت نواحي النشاط بالقاء المحاضرات والدروس واصدار الرسائل والنشرات وعقد المؤتمرات واحياء الاحتفالات الدينية وانشاء شعب الجماعة في القاهرة والأقاليم . كما أصدرت الجماعة مجلة أسبوعية باسمها «تفاؤلا بأنها ستكون جريدة يومية» (٣) . واستهدف انشاء جريدة يومية مطمح سياسي واضح ، والصحيفة اليومية بالضرورة تكون صحيفة سياسية اذ يصعب تصور أن تقتصر على الثقافة والفكر بغير مشاركة في الأحداث السياسية . وكان من أهم تطورات الجماعة انها بدأت تركز نشاطها في الدعوة على محيط الجامعة والمدارس والأزهر ، وأنشأت قسما للطلاب بداخلها ، وانها بدأت تنظم تشكيلات من فرق الكشف ، وهي بذلك تحاول السيطرة على حركة الشباب مع توجيههم الى تشكيلات ذات طابع عسكري ترتبط بها . والتطور الهام الذي صادفته أيضا انها بدأت تتصدى للمسائل السياسية باتخاذ مواقف من الحكومة ومن الأحزاب . وكان هذان التطوران يزيد كل منهما أهمية الآخر .

وكان تصدى الجماعة للمسائل السياسية يتم في هذه الفترة لا من خلال الصراعات الحزبية الصريحة ولكن من خلال الدعوة لجملة من المبادئ السياسية العامة مثل مهاجمة الحزبية والزعامة ، «يجب أن يكون الزعيم زعيما تربى ليكون كذلك ، لا زعيما خلقت الضرورة وزعمته الحوادث فحسب أو زعيما حيث لا زعيم » ، « بيد أن زعماء خلقتهم الظروف أرادوا أن يستعجلوا النتائج قبل الوسائل وخذعتهم غرارتهم بقيادة الشعوب ومكائد السياسة فظنوا السراب ماء . . » ، «سل أى زعيم سياسى ، رئيس الوفد أو رئيس الأحرار أو رئيس حزب الشعب أو رئيس حزب الاتحاد ، عن المنهج الذي أعده للنهوض بالامة والسير بها الى نوال

(١) المرجع السابق . ص ١٣٨

(٢) حسن البنا كما عرفته : فتحى العسال . ص ٥٤ .

(٣) مذكرات الدعوة والداعية : حسن البنا . ص ١٤٩ .

أغراضها .. « (١) . وفي ظروف تلك الفترة كانت الدعوة لرفض الحزبية دعوة توجه ضد الوفد في الأساس ، وكان جهد الرجعية أن تحطمه اما باصطناع أحزاب منافسة أو بالدعوة لتحطيم الحزبية مادام هو الذى يستعيد من وجود الحزبية . وكان الحديث عن الزعامة يحمل غمزا واضحا فى الزعامة الوفدية ، باعتبارها الزعامة الجماهيرية الوحيدة وقتها . وأيا كان رأى فى ذلك فالمهم ان كان ذلك يمثل مواقف سياسية محددة لجماعة الإخوان - وان كانت مستترة - من الصراعات الدائرة وقتها . وبهذا نبين أن حركة الإخوان خلال السنوات العشر الأولى لها لم تكن حركة اجتماعية أو دينية فقط بل كانت ذات لون سياسى مستتر نوعا ما . وفى مايو ١٩٣٨ أصدرت الجماعة مجلة « النذير » سياسية أسبوعية « واتخذ عملها السياسى أسلوبا سافرا .



اختارت الجماعة لظهورها السياسى السافر ١٩٣٨ . اذ كانت معاهدة ١٩٣٦ قد أبرمت وهزت شعبية الوفد الذى شارك فى إبرامها ، وكان الصراع محتدما بين الوفد وبين الملك وأحزاب الرجعية للقضاء على هذا الحزب بعد أن أخذت منه الموافقة على المعاهدة ، وأرادت الرجعية المحلية أن يخلو لها وجه الحياة السياسية من دونه . وظهر للسراى من تجربتى حزبى الاتحاد ١٩٢٥ والشعب ١٩٣١ فشل محاولاتها انشاء حزب لها . فأصبح عليها أن تعتمد فى صراعها مع الوفد على العواطف الجماهيرية الفجة تجاه فاروق الذى تولى الملك صعبا ، وعلى حزب السعديين الذى انشق على الوفد ببعض قياداته الشعبية القديمة . كما رأت السراى الاقتراب من أى تنظيم جماهيرى « جاهز » تمكن له من القوة لقاء استخدامهما اياه . وفى هذا الوقت كانت ألمانيا وإيطاليا تزدادان نفوذا وكانت سحب الحرب العالمية تتجمع ، ورات السراى أن توثق صلتها بمن يحتمل أن يصبحوا سادة العالم الجدد فظهرت ميولها المحورية . ثم كان لثورة فلسطين التى نشبت فى ١٩٣٦ وقع جماهيرى شديد فى مصر لم يستطع الوفد « بالمصرية التقليدية » أن يستوعبه ، وكان من أمل السراى أن تستثمر هذا الجانب من وجدان الشعب المصرى لمصلحتها . وكان على ماهر رئيس الديوان الملكى وقتها وصاحب النفوذ الأكبر على الملك الشاب هو مصمم هذه السياسة ومحركها لمصلحة

(١) المرجع السابق . ص ١٤٦ - ١٤٧ .

السراى كمؤسسة سياسية ولمصلحة طموحه الشخصى (١) .

وتقول كرسيتينا فيليبس هاريس ان حسن البنا سنحت له فى ثورة فلسطين ضالته للعمل والتوسع ، وأكسبه تأييده الثورة عطف مفتى فلسطين الحاج أمين الحسينى ، واتصل بحكام البلاد العربية والاسلامية وملوكها وبدأ يهاجم السياسة البريطانية (٢) ، كما تقرب اليه على ماهر وعبد الرحمن عزام ليستفيدا من نشاطه الجهم وتنظيم جماعته الدقيق وليكسبا منه دعما لهما فى الميدان العربى ، وان حسن البنا استهدف أن يستغل هذه الصلة فى أهدافه الخاصة . وقويت الجماعة كثيرا فى هذه الفترة (٣) ، وقد أوضح الشيخ فى افتتاحية العدد الاول من مجلة النذير أن الجماعة انتشرت وبلغ عدد شعبها ثلاثمائة شعبة وانها ستنتقل « من دعوة الكلام وحده الى دعوة الكلام المصحوب بالنضال والأعمال » . ثم حدد متهمه بأنه سيبدأ بتوجيه دعوته الى قادة البلد ورجال السياسة والحكم والأحزاب ، ووجه حديثه للاخوان بقوله انهم لم يكونوا فى الماضى يخاصمون أى حزب أو هيئة ولا ينضمون اليه ، أما الآن فلن يكون هذا الموقف السلبي هو الموقف المناسب بل « ستخاصمون هؤلاء جميعا (الأحزاب ورجال السياسة) فى الحكم وخارجه خصومة شديدة لديدة ان لم يستجيبوا لكم .. » ثم اختتم حديثه بقوله « وان لنا فى جلالة الملك المسلم أيده الله أملا » .

وقد ترتب على هذا ان وقع شقاق داخل الجماعة بين اتجاه المرشد وبين من رغب من أعضائها أن يقتصر نشاطها على شئون الدين والبر فقط . ويذكر كتاب الاتجاهات السياسية والدينية فى مصر الحديثة « انه فى عام ١٩٣٩ اجتمع جماعة من أفضل ممثلى الاخوان ووجهوا انذارا الى المرشد الشيخ حسن البنا بطرد احمد السكرى لاتجاهاته السياسية وبقطع الجماعة كل اتصالاتها السياسية خاصة مع على ماهر .

(١) The Middle East in the War : George Kirk — P. 31-41

وأورد المؤلف وقائع كثيرة تتعلق بعلى ماهر والسرايا فى المرحلة الاولى من الحرب الثانية واعتمد فى بعضها على كتاب : Religions and Political Trends in Modern Egypt تأليف Heyworth-Dunne

(٢) Christina Harris : Nationalism and Revolution in Egypt — P. 182

تذكر المؤلفة أن هجوم حسن البنا على الانجليز فى تلك الفترة اتفق فى الوقت مع الحملة النازية الفاشية ضد البريطانيين فى الشرق الاوسط مما جعل البعض يعتقد انه يعمل لحساب الايطاليين والالمان فى المنطقة .

(٣) المرجع السابق : ص ١٧٨ - ١٨٠ .

ولكن المرشد رفض قبول الانذار وطرد من وقعوا ضده وهددهم بإبلاغ البوليس عنهم ان هم اذاعوا أسرار الجماعة ، وكان بعض هؤلاء المعارضين ينتمى الى الوفد ويفضل الارتباط فى العمل السياسى بالوفد لا بعلى ماهر . كما ذكر الكتاب ان من الشواهد ما ثبت ان البوليس كان يحمى حسن البنا بتعليمات من السلطات العليا . وتقول كرسيتينا هاريس انه فى هذا الوقت نما أكثر وأكثر الطابع الدكتاتورى لحسن البنا فى الجماعة وأصبح واضحا انه ينوى قيادة الحركة فى ميدان السياسة (١) .

ويحكى أحمد حسين زعيم حزب مصر الفتاة فى مرافعته القضائية عن أحد المتهمين فى قضية مقتل النقراشى سنة ١٩٤٩ ، انه لما قامت الحرب أودع احمد حسين وزملاؤه معتقل الزيتون وأوقف كل نشاط لهم . وان حسن البنا وقادة الاخوان اعتقلوا فى مستهل الحرب كغيرهم ، فما راع المعتقلين الا أن حضر الى المعتقل حامد جودة (الوزير السعدى فى وزارة حسين سرى ١٩٤١) واجتمع بحسن البنا عدة ساعات ثم أفرج عنه بعد أيام . ويفسر أحمد حسين هذا الافراج الغريب بأنه كان رغبة فى أن يستغل حزب السعديين حركة الاخوان فى دعم نفوذ الحزب ، وان الشيخ البنا خرج من المعتقل وازداد جاهها ونفوذا «ومضى فى دعوته حرا طليقا يجوب البلاد ، يؤلف الشعب وينظم الجماعات . . واشتهر فى البلاد أن الاخوان المسلمين فى حماية الحكومة القائمة وفى حماية السعديين بصفة خاصة » (٢) فلما جاءت حكومة الوفد فى ١٩٤٢ وشرعت فى اجراء انتخابات جديدة قرر مرشد الاخوان أن يرشح نفسه فيها فقابله مصطفى النحاس وطلب اليه أن ينزل عن هذا الترشيح مقابل أن تطلق يده فى المضى فى دعوته على أن تكون دعوة دينية بحثة لاشأن لها بالسياسة ، فوافق المرشد العام وباعد بين نفسه وبين السياسة فى هذه الفترة حتى أقيمت حكومة الوفد وجاءت حكومة السعديين فى نهاية ١٩٤٤ ، فحاول الاخوان أن ينكروا امامها تهمة علاقتهم الطيبة بالوفد ، فلم تقبل منهم اثباتا لذلك أقل من أن يعلنوا الخصومة الشديدة للوفد ، ففعلوا «وخصومة حزب سياسى معين معناها انخراط صريح فى سلك السياسة الحزبية وهكذا شهد عام ١٩٤٦ انحراف الاخوان . . » (٣) .

(١) المرجع السابق ص ٧٩ .

(٢) ، (٣) ، كتاب « مرافعة أحمد حسين المحامى فى قضية اغتيال المرحوم محمود فهمى النقراشى - ١٩٤٩ » . وأهمية حديث أحمد حسين عن الاخوان انه فى عمله =

وبين أحمد حسين أمثلة لمساعدة الحكومات الرجعية للاخوان . أولا
اذ أنشأت الجماعة منذ وقت مبكر نظام الجواله رغم أن القانون رقم ١٧
لسنة ١٩٣٧ الخاص بالأقمصة الملونة يحظر على الأحزاب والهيئات
السياسية أن تتخذ تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية ، وكان هذا
الحظر ينطبق تماما على جواله الاخوان « التي كانت فى حقيقتها تؤلف
جيشا بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى ، وقد بلغ عددهم فى فترة
من الفترات عشرين ألفا كان باستطاعة قيادة الاخوان تعبئتهم فى أى
مكان شاءت » . كما ان قانون الكشف كان يحظر على الكشف أن تنتمى
الى أية جماعة سياسية أو دينية وكان هذا الحظر أيضا مما لم يطبق على
الاخوان . وتساءل أحمد حسين عن السر الذى جاز به لدى الحكومة
والبوليس أن يكون للجماعة « بعد أن انخرطت فى المنازعات الحزبية
أن يكون لها هذا الجيش من الجواله » . ثم يجيب بأن حكومات
الأقلية هى من شجع تكوين هذا الجيش وقام بتمويله باعتباره « سلاح
ضد الوفد الذى يريدون القضاء عليه بأى ثمن ولو بالخروج على كل
قانون وكل عرف وكل مألوف » وان الجواله كانت تملأ المدن والقرى
تظهر قوتها وربطتها كما كانت اجتماعات الاخوان تعقد تحت حماية
هذا الجيش المنظم دون اعتراض من السلطات ، وأن ولاية الأمور هم من
« أسلموهم (الشباب) لهذه التنظيمات وهذه المظاهرات العسكرية والتي
زاد من قوتها وروعها أنها تجرى باسم الدين » . وقد ذكر قاتل
النقراشى فى التحقيق ان انتقاله من نظام الجواله بالاخوان الى النظام
الخاص (التنظيم الارهابى فى الجماعة) قد تم دون أن يحس تغييرا طرا
على وضعه لاتفاق النظامين فى التدريبات وأسلوب التعامل والعلاقات
داخل التنظيم . ثانيا ، ان الحكومات كانت تستعين بمرشد الاخوان

= السياسى كزعيم لمصر الفتاة كان أكثر عداء للوفد منه للاخوان وبذلك تعتبر شهادته أكثر
إبتعادا عن الظنون التى يمكن أن توجه الى أحد الوفدين أو الشيوعيين مما عرفوا غالبا
بالعداء الشديد للاخوان .

وعند حديث أحمد حسين عن مقابلة حامد جودة لحسن البنا فى معتقل الزيتون
طالب أمام المحكمة باستدعاء حامد جودة لسؤاله عن هذه الواقعة . (ص ٤١) . وعند
حديثه عن حل الجماعة ذكر ان البوليس لم يكن قد اتخذ أى اجراء وقائى ضد نشاطهم
قبيل صدور قرار الحل ١٩٤٨ ، وكان رجال البوليس فى فزع من أجل ذلك . كما
ذكر أنه قابل يوما مع حسن البنا عبد الرحمن عمار (مدير الأمن العام ثم وكيل
الداخلية المرتبط بالسعديين) فذكره الشيخ البنا بأنه كان عضوا فى الاخوان فلم
يعترض ، وقد طوبى عبد الرحمن عمار بالشهادة فى قضية مقتل النقراشى وواجهه
أحمد حسين بهذه الواقعة .

وتعينه في لجائها العليا (لجان التعليم .. الخ) كما كانت الجماعة تنشئ مؤسساتها الاجتماعية كالمستشفيات والمدارس وجمعيات البر تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية وتمنح الاعانات من هذه الوزارة . وقد بلغ عدد شعب جماعة الاخوان المسجلة في الوزارة ما يزيد على ٥٠٠ شعبة « كانت كلها تمنح اعانات أو بسبيل أن تعان » وكانت مجالس المديرية والبلديات تسارع في كل مكان الى مساعدتها . وحدث مرة في قسم الخليفة أن منع مأمور القسم رشدي الغمراوي جواله الاخوان من السير في منطقته واصطدم بهم تنفيذا للتعليمات التي كانت لديه بمنع حصول أي تجمع ، ولكن السلطات عاتبت المأمور على هذا الموقف وسمحت لجواله الاخوان باقامة حفل ضخم أمام قسم الخليفة كمظهر للانتصار وفرض السلطان . وعندما حلت الجماعة سنة ١٩٤٨ وجد بين الأوراق المضبوطة في دورها اخطار موجه من احدى شعبها (شعبة المحجر) الى المرشد العام عن ازماعها عقد اجتماع لها كل خميس ومطالبتها المرشد باتخاذ الاجراءات الكفيلة بحرية انعقاد الاجتماع ، وقد اشر المرشد على الورقة « باخطار المحافظة وبوليس قسم الخليفة باعتماد شعبة المحجر كى لا يتعرض لاجتماعها » ويعلق أحمد حسين بأن هذه التأشيرة تشبه أن تكون تأشيرة وزير للداخلية لا رئيس لجمعية ، كما ذكر أن عبد الرحمن عمار وكيل الداخلية في عهد السعديين كان يحضر احتفالات الاخوان وهو مدير للأمن العام ، وان القسم السياسى بالبوليس كان يعد ملفات لكل العاملين بالسياسة حول أدق تفاصيل حياتهم الى درجة أن لو اشترى احمد حسين زوجا من الفراخ لسجل ذلك في تقارير البوليس ، أما بالنسبة للاخوان فحتى آخر دقيقة (قبل حل الجماعة) لم يكن القسم السياسى يعرف من أمورهم شيئا .

وجاء في كتاب « الاخوان المسلمون في الميزان » انه في أواخر صيف ١٩٤٥ عندما بدأ الشعب يتحرك مطالبا بالاستقلال والحرية منعت حكومة النقراشى كل الاجتماعات والمؤتمرات الشعبية ، ولكنها سمحت لجماعة الاخوان ان تعقد مؤتمرها العام لنواب الاقاليم .



يكتب الشيخ حسن البنا شرحا لمبادئ الجماعة «نحن مسلمون وكفى . ومنهاجنا منهج رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفى . وعقيدتنا

مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله وكفى (١) . . ثم لا يزيد الامر ايضاحا أو تفصيلا ، انما يتهم المتشكك في الاخوان بأنه اما غير دارس للاسلام أو «مريض القلب ، لسيء الظن، غير سليم القلب ، فهو يطغى ويتجنى ويتلمس للبرءاء العيب وكلا الأمرين وبال على صاحبه وهلاك للمتصف به» ، ولكن الهتاف القوي والاثهام الحاسم ليسا كافيين في الايضاح ، والاسلام واضح المعالم تجاه الأديان الأخرى وتجاه الاتحاد وهو بين بالنسبة لجمعية دينية ترى هدفها الوحيد ارشاد المسلمين الى دينهم وثقيفهم بتعاليمه من حيث العبادات والفروض والمباحات والمحظورات ، ولكن الدعوة السياسية المتعلقة بنظام الحكم وبالموقف من السلطة ومن مؤسسات الدولة والأحزاب تحتاج الى الكثير من التفصيلات . وقد كان هذا مثارا لتساؤلات كثيرة منذ بدء الظهور السياسى الصريح لدعوة الاخوان . وعبارة المرشد السابقة توجه بظاهرها الى هذه التساؤلات التى ظهرت بقوة منذ اتخذت الجماعة سبيلها بين تيارات السياسة وأحزابها عندما ظهرت مجلة النذير ، وأعلن المرشد فى عددها الأول ان الاسلام عبادة وقيادة ودين ودولة وروحانية وعمل وصلاة وجهاد وطاعة وحكم ومصحف وسيف . . فحق للجميع أن يتساءلوا فيما سيستعمل السيف والى صدر من سيوجهه ، وما الهدف من وصول الجماعة الى الحكم والسيطرة على الدولة ، ومن سيكون الحاكم وقتها ومن سيكون المحكوم . وخطورة الامر أن هذا الكلام ليس مجرد رأى يلقيه احد الكتاب ولكنه موقف لتنظيم يستطيع أن يمسك السيف .

والحاصل انه فى المؤتمر الثالث للاخوان الذى انعقد فى أوائل ١٩٣٥ وضع منهاج لنشاط الجماعة ولطريقة التكوين «العملى لأعضائها وتكوينها الإدارى وموقف الجماعة من التيارات العامة والحركات الفكرية الإسلامية . الخ . وتضمنت قرارات المؤتمر مبدأين بالغى الأهمية ، أولهما « على كل مسلم أن يعتقد أن هذا المنهج كله (منهاج الاخوان المسلمين) من الاسلام وان كل نقص منه نقص من الفكرة الإسلامية الصحيحة » ، وثانيهما « ٣ - كل هيئة تحقق بعملها ناحية من نواحي منهاج الاخوان المسلمين يؤيدها الأخ المسلم فى هذه الناحية ٤ - يجب على الاخوان المسلمين اذا أيدوا هيئة ما من الهيئات أن يستوثقوا انها لا تنكر لغايتهم فى وقت من الأوقات (٢) . وكان من الواجبات التى يلتزم عضو الجماعة (الأخ العامل) بتنفيذها « ٢٥ - أن تتخلى عن صلتك بأى هيئة أو جماعة لا يكون

(١) مذكرات الدعوة والداعية ص ١٨٣ - ١٨٤ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٠٣ .

الاتصال بها في مصلحة الدعوة وبخاصة اذا أمرت بذلك» (١) .

ووجه خطورة المبدأ الأول ان الجماعة تصدر به الدين لمصلحتها ، وبهذا لا تصبح مجرد جمعية تطبق الدين كما يحاول غيرها أن يفعل ، وانما تؤكد أن منهجها وحده هو الاسلام الصحيح فلا يعتبر غيره كذلك ، وبهذا يكون تنظيم الجماعة هو تجسيده للاسلام ومؤسسة مهيمنة عليه فيكون من لم يواليها خارجا على الاسلام ذاته . ووجه أهمية المبدأ الثاني أن لعضو الجماعة ولاءا وحيدا لها دون غيرها من الهيئات وأن تأييده الهيئات الأخرى يكون في الناحية التي تراها الجماعة فقط . والاستيثاق من عدم تنكر الغير لهم يعنى فيما يعنى الحرص على الاستقلال والذاتية وألا يحترم الاخوان الا أهداف جماعتهم كتنظيم . والمبدأ الأول يسعى للسيطرة على الاسلام لا للاتصاف به فقط ، والمبدأ الثاني من ملامح التنظيمات السياسية ، ويعنى ذلك أن ثمة تنظيم سياسى يسعى لاحتواء الاسلام كدين . وعضوية أية جماعة اجتماعية أو رياضية أو دينية لا يحتم الولاء الكامل لها ، وهذا الولاء لا يتحقق بصورته هذه الا في المؤسسات السياسية . ومن جهة ثانية فان هذا التنظيم لم يحدد أهدافا سياسية عملية واضحة له . وفي مقالات المرشد والاخوان وأحاديثهم لا يلمس أى وضوح فى هذه النقطة . بل ان الغموض كان مستهدفا أحيانا سيما بالنسبة لنقطة مبدئية تتعلق بماهية الجماعة ، ماهية هذا التنظيم المترابط . «هل نحن طريقة صوفية ، جمعية خيرية ، مؤسسة اجتماعية ، حزب سياسى ، نحن دعوة القرآن الحق الشاملة الجامعة . . نحن نجمع بين كل خير .» (٢) وذكر المؤتمر السادس للجماعة المنعقد في ١٠ يناير ١٩٤١ ان الاخوان دعوة سلفية . . طريقة صوفية . . هيئة سياسية . . جماعة رياضية . . رابطة علمية ثقافية . . شركة اقتصادية . . فكرة اجتماعية . . (٣) . ثم يذكر المرشد «أيها الاخوان : أنتم لستم جمعية خيرية ولا حزبا سياسيا ولا هيئة موضعية الأغراض محدودة المقاصد ولكنكم روح جديد . . ونور جديد . . وصوت داو . .» (٤) . ولم يحدث أن حظى تنظيم من قادته بهذا القدر من الأحاديث والايضاحات والتفسيرات التي تدور حول طبيعته وماهيته فتزيد الأمر غموضا كما حدث بالنسبة للجماعة .

(١) الاخوان المسلمون فى ميزان الحق . أنور الجندى ص ٤٢ .

(٢) أنور الجندى . المرجع السابق : ص ١١ .

(٣) أنور الجندى . المرجع السابق - ص ١٣ .

(٤) أنور الجندى . المرجع السابق : ص ٥١ .

وكان من اللازم أن يصاحب هذا الغموض غموض آخر يتعلق بطبيعة الدعوة وهل هي سياسية أم دينية . فى سنة ١٩٣٨ كتب الشيخ البنا بالعدد العاشر من مجلة النذير بعنوان « الإخوان بين الدين والسياسة ، أهو تدخل حزبى أم قيام بواجب اسلامى » فقال « ليس هناك شىء اسمه دين وشىء اسمه سياسة وهى بدعة أوربية . . » وفى المؤتمر السادس للجماعة أنكر المرشد على الإخوان أنهم سياسيون حزبيون ، ولكنه اعترف بأنهم سياسيون يعتقدون أن القوة التنفيذية جزء من تعاليم الاسلام . وقد ذكر الدكتور اسحق موسى الحسينى ان تفكير الإخوان لم يكن واحدا بالنسبة للاسلام كدين ودولة (١) . على أن مما يساعد على الاعتقاد بأن هذا الغموض كان مقصودا ، ما ترتب عليه من آثار أفادت تنظيم الإخوان فى فترات توسعه الأولى ، اذ تمكن من النمو تحت ستار الدعوة الدينية البحتة وجذب كثيرا من العناصر بعيدا عن صراعات السياسة، كما استطاع المرشد بذلك أن ينمى أسلوبا فى العمل أسسمته كريستينا هاريس ذا فاعلية واقتدار ، فأكد على الطابع الدينى للدعوة اذا وجد فى الحكومة رئيسا قويا وانغمر فى الصراعات السياسية اذا وجد رئيسا ضعيفا (٢) . وهكذا استطاع أن يراوغ الحكومات والأحزاب والرأى العام بوجهى الدعوة . وكان هذا الغموض يحل مشكلة أخرى للجماعة ، فهى تنظيم سياسى يسعى للسلطة أى حزب ، وهى تنادى بالقضاء على الحزبية والغاء كل الأحزاب ، وقد صرح « البنا » بهذا الهدف فى رسالته « نحو النور » التى أرسل بها الى رجال الحكومات العربية والاسلامية وهيئاتها التشريعية سنة ١٩٣٦ . ثم كان هذا الغموض أيضا يعفى الجماعة من تحديد الأهداف الواضحة فيما يتعلق بالقضايا السياسية الجوهرية التى تواجه الأمة كالمسألة الوطنية ومشاكل نظام الحكم الداخلى ويعفيها من تفسير الموقف العملى الذى تتخذه فى كل مناسبة ، ويمنحها القدرة على أن تطرح للناس موضوعا أو مشكلة مغايرة تماما لما يشغل الجميع من مشاكل سياسية حالة فى أية لحظة .

والحقيقة أن الجماعة برغم ما كان يصدر عن قادتها من تعريض بالاستعمار أحيانا أو هجوم عليه ، كانت أقل التنظيمات السياسية المصرية تعرضا للمسألة الوطنية وتحديدًا للموقف ازاءها ، وكان هذا مثيرا للشكوك وملقيا فيضا من الغموض عليها فى أوقات كانت المسألة الوطنية

(١) اسحق موسى الحسينى (الإخوان المسلمون - الترجمة الانجليزية ص ٦١) .

(٢) كريستينا هاريس المرجع السابق : ص ١٨٢ .

خلالها هي بؤرة الاهتمام العام . وقد تضمنت رسالة «نحو النور» ما سمي بالموبات العشر ، ورد الاستعمار على رأسها ، ثم تضمنت خمسين مطلباً من المطالب العملية للدعوة تحت عنوان « بعض خطوات الإصلاح العملى » لم يرد بها مطلب واحد يتعلق بالجلاء أو الاستقلال ، إنما اكتفت بعبارة « تقوية الروابط بين الأقطار الإسلامية جميعاً وبخاصة العربية منها تمهيداً للتفكير الجدى العملى فى شأن الخلافة الضائعة » .

والظاهر ان مطلب الخلافة الإسلامية كان مقدماً عند الجماعة على أى هدف قومى آخر . وقد أعلن الشيخ البنا فى العيد العاشر للجماعة أن الإخوان يعطون الأولوية لاسترداد الخلافة ، وأن ذلك لا بد له من الاستعداد ليتم على درجات تبدأ بالتعليم وبالتعاون الاجتماعى والاقتصادى بين الشعوب الإسلامية ثم بالمعاهدات والاجتماعات والمؤتمرات . كما تكلم الشيخ فى رسالته « الى أى شىء ندعو الناس » عن الوطن الإسلامى بأنه ما يسمو عن حدود الوطنية الجغرافية والوطنية الدموية الى وطنية المبادئ .

وان مطلباً كمطلب الخلافة رغم الغموض البادى فى تحديد علاقته بمفهوم القومية المصرية ومفهوم الحرية وعدم وضوح الأولوية فى تحقيق أى منها ، هذا المطلب لم يكن فى ذاته ليثير عداً الاستعمار ما لم يتضمن موقفاً صريحاً معادياً للاستعمار . والمعروف أن الخلافة فى تركيا كانت الباب الأول الذى تسرب منه الاستعمار والامتيازات الأجنبية الى بلاد الشرق الأوسط . وعلى العكس كان هذا المطلب يثير كل حذر الحركة الوطنية الديمقراطية فى مصر بكافة أجنحتها ، وذلك ازاء الحرص التقليدى للقصر الملكى المصرى على أن يغنم هذا المفهوم ليسبغ على عرشه قدسية الدين ، وقد حاول ذلك الملك فؤاد بعد الغاء الخلافة من تركيا سنة ١٩٢٤ دعماً لنفوذه الاستبدادى ، وبث الدعاية لاقامتها فى مصر ودعا لعقد مؤتمر للخلافة سنة ١٩٢٦ ، وخاضت القوى الديمقراطية فى مصر معركة ضده ساهمت فى افشال المشروع ، وسعى اليها بعد ذلك الملك فاروق بسعيه الى أن يكون تتويجه فى القلعة باحتفال دينى يتلقى فيه التاج من شيخ الأزهر ، فوقفت حكومة الوفد ضد رغبته هذه مدركة كنهها السياسى حذرة من ميول القصر اضعاء الطابع الدينى عليه ، ثم مضى فاروق بعد ذلك يحيط نفسه بالدعاية الدينية وأطلق لحيته وأم المساجد اسباًغا لهيبة الدين على عرشه .

وعلى أى حال فإن الدكتور اسحق موسى الحسينى يذكر أن تحرير

وادی النيل كله من النفوذ الأجنبي كان مطلباً يلى فى الأهمية لدى الإخوان مطلب إقامة الحكومة الإسلامية (١) وهذا التتالى فى الأهمية يفقد مطلبهم الأول « الحكومة الإسلامية » المضمون المعادى للاستعمار ، وهو المضمون الذى كان يؤكده زعماء اسلاميون سابقون كجمال الدين الافغانى . الذى جعل الجامعة الإسلامية فى صميمها دعوة معادية للاستعمار مناوئة للنفوذ الأجنبي . وهذا التتالى يؤثر بالضرورة على مناهج العمل السياسى للجماعة ويسوغ لها معاداة أقسام كبيرة من قوى الحركة الوطنية باسم الدين ، كما يبرر لها العمل المشترك مع القوى المرتبطة بالاستعمار على أساس أن تغيير النظام الداخلى له الأولوية على مسألة التحرير الوطنى ، وأن تغيير النظام الداخلى يعنى تحويله الى نظام اسلامى ، بغير تحديد للصلة العضوية التى تصل هذا النمط المطلوب بمسألة التحرر الوطنى ، بمعنى أن التغيير المطلوب لدى الجماعة فى النظم الداخلية لا ينبغى أن يقاس بما يستهدف من اجلاء للمستعمر ، ولكن بما يستهدف من السعى لانشاء الخلافة الإسلامية وتطبيق أحكام الحدود والمعاملات الشرعية والقضاء على عوائد الحياة الفردية التى تخالف أوامر الدين . لذلك أثارت الجماعة ريب الحركة الوطنية وعداء ابوفد عندما رفعت شعارات مغايرة للهدف الوطنى الديموقراطى المطروح فى الحياة السياسية ، والذى يمكن أن يتناقض معه فى رسم اسلوب العمل وتحديد قواه وفيما تعنيه من اعادة تصنيف القوى السياسية على نحو يشنت التجمع الشعبى المعادى تقليدياً للاستعمار والاستبداد .

واذا كانت الحكومة الإسلامية هى المطلب الأساسى لدى الجماعة ، فقد كان هذا يفتضى تحديد موقف واضح من دستور ١٩٢٣ ومؤسساته ومن الأحزاب القائمة ، مع تحديد أسس الحكم الإسلامى المقترح وأسايبه ومؤسساته . وقد طالبت الجماعة بالألا يكتفى فى الدستور بالنص على أن دين الدولة هو الاسلام ، بل يلزم أن تكون جميع القوانين اسلامية وطالبت بالغاء القوانين الوضعية على ما ورد فى رسالة « نحو النور » وغيرها ، ولكن لم يقدم فكر الإخوان اضافة عملية تذكر بالنسبة لما يجرى تغييره أو اصلاحه فى الهيكل التشريعى القائم ، الا فيما يتعلق بوجوب اقرار الحدود الشرعية كحد السرقة والقتل والزنا مع تحريم الربا والخمر واغلاق صالات الرقص وبيوت الدعارة ، أما نظام الحكم فلم يرد عنه شىء ذو خطر الا الغاء الحزبية والأحزاب الذى جاء فى أدب الجماعة كله مطلباً صريحاً قاطعاً .

ويذكر الدكتور الحسينى أن دستور ١٩٢٣ كان مما يتفق عند الإخوان

(١) الدكتور اسحق موسى الحسينى . المرجع السابق ص ٦٤ .

مع تعاليم الاسلام وانهم لم يكونوا ضده ، على أن كان ثمة غموض فى بعض نصوصه تترك مجالا واسعا للتأويلات المختلفة وكانت طريقة تفسير القوانين قد فشلت فى اعطائها المعنى المقصود مما أوجب لديهم المطالبة بتعديلها ، ولكن الدكتور الحسينى يقرر أن الاخوان وقفوا عند هذا التعميم ولم يوردوا أى مثل للغموض فلا يعلم بيقين أين يوجد ، وقد عارضوا القوانين المدنية كلها وطالبوا أن تحل محلها تقنينات اسلامية مدنية وتجارية وجنائية . . الخ . ولكنهم لم يبينوا أمثلة للمسائل المختلفة فى هذا الشأن (١) .

وقد كتبت مجلة النذير فى العدد ٣٣ منها عن « الاخوان المسلمون والدستور المصرى » تقول « ما كان لجماعة الاخوان المسلمين أن تنكر الاحترام الواجب للدستور باعتباره نظام الحكم المقرر فى مصر ولا أن تحاول الطعن فيه أو إثارة الناس ضده وحضهم على كراهيته ، ما كان لها أن تفعل ذلك وهى جماعة مؤمنة مخلصه تعلم ان اهاجة العامة ثورة وان الثورة فتنة وان الفتنة فى النار . . » ولكن المرشد العام فى سنة ١٩٣٨ خاطب الزعماء قائلا : « . . لابد من جديد فى هذه الأمة . . هذا الجديد هو تغيير النظم المرقعة المهلهلة التى لم تجن منها الأمة غير الانشقاق والفرقة . . هو تعديل الدستور المصرى تعديلا جوهريا توحد فيه السلطات . . » ثم خاطب الناس بأن يستعدوا فان استجاب الحكام للأمر كان بها « واذا أبوا فجاهدوهم به جهادا كبيرا (٢) » . . وبهذا يظهر موقفان متعارضان ويتردد الهدف بين احترام الدستور فى الموقف الأول وبين توحيد السلطات (مع الغاء الأحزاب) أى نفي أسس الدستور القائم فى الموقف الثانى ، وتتردد الوسيلة بين التصريح بأن اهاجة العامة ثورة وفتنة فى النار وبين الدعوة للجهاد الكبير ، ولا يفصل بين القولين وقت طويل وفى مقال آخر يدعو المرشد الاخوان الى دخول البرلمان قائلا ان الدستور بروحه وأهدافه العامة لا يتناقض مع القرآن من حيث الشورى وتقرير سلطة الأمة وكفالة الحريات ، وان ما يحتاج لتعديل منه يمكن أن يعدل بالطريقة التى رسمها الدستور ذاته ، وهو فى هذا يؤكد على المنهج الاصلاحى ولكن بغير توضيح لأهدافه ، أى بغير بيان لما يرى تعديله من أحكام الدستور حتى عندما يدخل الاخوان البرلمان (٣) . وكان المرشد قد أكد ذات الموقف فى « رسالة المؤتمر الخامس » اذ تضمنت رسالته

(١) أسحق الحسينى . المرجع السابق ص ٦٤ .

(٢) أنور الجندى . المرجع السابق . ص ٥٠ .

(٣) أنور الجندى . المرجع السابق . ص ٦٢ .

قسما عن الاخوان والدستور المصرى ذكر فيه « ان من نصوص الدستور المصرى ما يراه الاخوان المسلمون مبهما غامضا يدع مجالا واسعا للتأويل والتفسير الذى تمليه الغايات والأهواء فهى فى حاجة الى وضوح والى تحديد وبيان . هذه واحدة والثانية هى أن طريقة التنفيذ التى يطبق بها الدستور ويتوصل بها الى جنى ثمرات الحكم الدستورى فى مصر طريقة أثبتت التجارب فشلها وجنت الأمة منها الأضرار لا المنافع ، فهى فى حاجة شديدة الى تحويل والى تعديل يحقق المقصود ويفى بالغاية . . . وحسبنا أن نشير هنا الى قانون الانتخابات وهو وسيلة اختيار النواب الذين يمثلون ارادة الأمة ويقومون بتنفيذ دستورها وحمايتها وما جره هذا القانون على الأمة من خصومات وحزازات وما أنتجه من أضرار يشهد به الواقع الملموس ، ولا بد أن تكون فينا الشجاعة الكافية لمواجهة الأخطار والعمل على تعديلها ، أما الأمثلة التفصيلية والأدلة الوافية ووصف طرائق العلاج والاصلاح ففى رسالة خاصة ان شاء الله » . ولم يعرف ان هذه الرسالة الخاصة قد ظهرت ، ولكن المثل العملى الوحيد الذى ورد عن نقد الدستور كان يتعلق بقانون الانتخاب وما جره من خصومات وهو مثل يقود فى سياق فكر الاخوان الى النقطة الواضحة الوحيدة منه وهو الغاء الاحزاب .

فى كتابات المرشد العام يلحظ التركيز على الدعوة للنظام الاسلامى ، ويوصف بأنه سياسى واقتصادى متكامل لا حاجة معه للأخذ من النظم الأخرى ، وذلك بغير تحديد لأساس هذا النظام ولا لوجهة نظر اسلامية معينة تتبناها الجماعة ولا لأهداف عملية محددة . وكان يمكن ادراك مثل هذه الأهداف من خلال رأى الجماعة فى المواقف المختلفة للحكومات والأحزاب ولكن كانت هذه يتقرر بشأنها موقف عام ينكر وصف الاسلام أو يؤكده بغير بيان . كما كان يمكن أن يتضح بعض الأمر اذا كانت الجماعة أعلنت تبنيها لدعوة معينة من الدعاوى السلفية التى عرفها التاريخ الاسلامى، ولكن كان منطق الجماعة دائما كما يقول الدكتور الحسينى هو الرجوع للمنبع وللمصادر الرئيسية (١) أى بغير التزام باتباع تجربة سلفية معينة . وتذكر كرسطينا هاربى أن الخطوط الفاصلة بين المناهج السياسية والاجتماعية والاقتصادية كانت مبتسرة للغاية وإن حسن البناء كان دائما غامضا فى تعيين الاقتراحات المفصلة عن الحكومة الاسلامية وانه لم يحدث أبدا شرح نواياه فى وضوح (٢) . والذى يظهر من أقوال المرشد عن الدستور أن الغموض كذلك كان يكتنف أسلوب العمل السياسى

(١) أسحق موسى الحسينى . المرجع السابق ص ٦٢ .

(٢) كرسطينا هاريس . المرجع السابق . ص ١٦٢ .

للجماعة ولم ينحسم أبداً في دعوته ما إذا كان يقصد الإصلاح أم الثورة ،
وإذا كانت الثورة فتنة فكيف يمكن اجراء التغييرات الجذرية في نظام
الحكم ، وبغير الثورة كيف يمكن الاحتفاظ بنظام للحكم يقوم على قواعد
مخالفة لمجموعة من الأفكار التي دعت اليها الجماعة مثل الغاء الحزبية
واقامة الخلافة وتوحيد السلطة وتغيير كافة القوانين الوضعية .

وبالنسبة للمشاكل الاجتماعية لا يلحظ في كتابات الجماعة تأكيد
الا على بعض القيم العامة المتعلقة بمحاربة الفقر والدعوة الى الاحسان
الى ذوى القربى وغيرهم ، وتقدير مسئولية الأمة عن حماية الضعفاء فيها ،
والحديث عن التعاون الاجتماعى ومنع الاحتكار والرشوة واستغلال النفوذ
وجوب العمل والكسب على كل قادر عليه، ولا يرد واضحاً مؤكداً الا تحريم
الربا وفرض الزكاة . وفي رسالة « الى أى شىء ندعو الناس » أشار المرشد
الى قضايا العصر قائلا ان العالمية والقومية والاشتراكية والراسمالية
والبلشفية والحرب وتوزيع الثروة والصلة بين المالك والمستهلك كلها
خاض فيها الاسلام ، ولكنه لم يوضح فكرته ولا موقف الجماعة من هذه
القضايا معتذرا بان المقام لا يسمح بالتفصيل ، وبان الأمر يحتاج لجولات
وعد ان يفصل فيها القول ولكن لم يظهر شىء من هذا التفصيل .



في مذكرات الدعوة والداعية ، ذكر المرشد : ان كان خرج على الجماعة
وهي لاتزال بالاسماعيلية بعض الأعضاء وطبعوا نشرات (اتهمها المرشد
بالأغراض) ذكروا بها ان حرية الرأى مفقودة فى الجماعة وانها تسير على
غير نظام الشورى وان مجلس ادارة الجماعة وجمعيتها العمومية لا تخالف
للمرشد أمراً وتطيعه طاعة عمياء (١) . وعندما اجتمع المؤتمر الثالث
للأخوان بالقاهرة أوضح مستويات العمل بالنسبة للأعضاء ، وفصل التنظيم
الادارى للجماعة ، ووضع للعضو مراقب تبدأ بالأخ المساعد ثم الأخ
المنتسب ثم الأخ العامل ثم المجاهد . ثم حدد هيئات الجماعة بانها المرشد
العام ومكتب المرشد العام ومجلس الشورى الذى يتكون من نواب المناطق
ونواب الأقسام ونواب الفروع ومجالس الشورى المركزية ومؤتمر
المناطق ومندوبو المكاتب وفرق الرحلات وفرق الأخوات .

وبعد ان اورد المؤتمر هذا التحديد أورد فى قراراته عبارة « وقد
ترك المجتمعون لفضيلة المرشد العام تحديد مهمة كل هيئة من هذه
الهيئات ووضع البيان الذى يوضح ذلك التحديد » (٢) وان مؤتمرا يرسم

(١) مذكرات الدعوة والداعية . ص ١٢٩ .

(٢) مذكرات الدعوة والداعية . ص ٢٠٦ .

للجماعة كيانها التنظيمي ويعتبر السلطة العليا فيها لتمثيله كافة أعضائها ويترك للمرشد ان يحدد اختصاصات كل من أجهزة العمل داخلها وطريقة تشكيله ، انما يمنح المرشد كل سلطته ويمنحه الهيمنة الكاملة على أجهزة التنظيم ومستوياته المختلفة ، وليس المهم تحديد أسماء الأجهزة المختلفة انما المهم تحديد وظائفها وطريقة تشكيلها ، وترك هذا الأمر للمرشد يعنى أن يصبح هو مانح السلطة والموجد الفعلي لأي جهاز في الجماعة فتتجسد سلطات المؤتمر فيه . والمهم في هذه الملاحظة هو توضيح أسلوب العمل في الجماعة وعلاقة زعيمها بأعضائها من خلال الأجهزة المختلفة . وقد حرص المؤتمر على أن يقوم برسم الكيان الشكلي للتنظيم بغير وظائف ولا تشكيل ، وافاد ذلك المرشد بأن اضى على تصرفاته الشخصية صفة الأعمال الجماعية الصادرة عن هيئة المؤتمر ، وبأن جسد في ارادته ارادة هذه السلطة التنظيمية العليا ليصدر في تنظيم الجماعة عن ارادته المنفردة باسم المؤتمر ، وليصبح نشاط أى من أجهزة الجماعة بعد ذلك ممكن الصدور عن مشيئته هو في قالب نظم ومستويات ، وهذا يزيد المشيئة الفردية تسلطا بقدر ما يجعلها أكثر استتارا وراء الأبنية التنظيمية ، ويمكن ان يتصور كيف يستفاد من هذا الوضع في فرض الهيمنة الشخصية ، وليس في مقدور جهاز ما أن يعارض أو يجابه منشئه القادر على تغيير وظائفه وتغيير القائمين عليه واستبدالهم ، ويمكن أن يتصور ما يتأتى بذلك من القدرة على ربط الكافة - أجهزة وأفرادا - بالمرشد واذكاء روح المنافسة بينهم ليصبح هو الملاذ الوحيد لهم فيزيد تعلقهم به ، وتزيد قدرته على تنفيذ ما يريد من خلالهم وعلى مسئوليتهم هم . ويلاحظ على حوادث المعارضة التي واجهت المرشد أحيانا أنه كان متحكما دائما في أجهزة التنظيم وظائف وعاملين مختفيا عند الضرورة وراء هذه الأبنية فعلا من خلال الآخرين ، حريصا بعد ذلك على ألا يسيطر من دونه أى من أجهزة الجماعة على عملها أو ان ينكشف له وجوه نشاطها كله ، كما ظهرت بعد وفاته المنافسات القائمة بين من هم دونه . ومن المعروف ان كان الشيخ البنا ينشئ علاقات مع المتعاطفين مع الجماعة من بعض رجال الدولة والشخصيات البارزة ويعتبرون أعضاء فيها عن طريقه بغير علم أجهزة الجماعة ، وكان من هؤلاء حسن الهضيبي عندما كان مستشارا بالقضاء . ويحكى أنور السادات أن حسن البنا خلال الحرب كان يجمع السلاح ويخزنه بغير أن يطلع أقرب الناس من كبار الأخوان على ذلك مستعينا بشبان صغار من الجماعة ، كما كانت مقابلاته له غير معروفة للكثيرين منهم ويذكر « ان حسن البنا وحده كان الرجل الذي يعد العدة لحركة الأخوان ،

ويرسم سياستها ثم يحتفظ بها لنفسه وان أقرب المقربين اليه لم يكن يعرف من خطته شيئا ولا من أهدافه شيئا « (١) » .

ويحكى المرشد قصة من عارضوه قبيل انتقاله من الاسماعيلية اذ رأى تعيين نائب عنه عليهم ففضلوا غيره لعلمه وتضحيته وجهاده فلم يرد ان يأخذهم بالشدة فصلا أو اقضاء ، وناقشهم على أساس ان المرشح الذى يزكيه انما يزكيه خضوعا منه لرأى كثير من الأعضاء لا صدورا عن اختياره الشخصى ، فطلب المعارضون دعوة الاخوان كلهم لأن الجميع لم يكونوا حاضرين وقتها وليتم الاختيار أمام الجميع . ويصف الشيخ ذلك بقوله « الواقع ان هذا المظهر كان جديدا وغريبا على أوضاع الاخوان التى لم تعرف الا الوحدة الكاملة والاندماج الكامل فرأى أحدهم هو رأى جميعهم » . وفى حديثه عن المخالفين له يرى أنَّ الشيطان هو من زين لهم ذلك ، وفى حديثه عن هذا الاجتماع يشير الى الخوارج ووجوب اخذهم بالحزم والى أن من يشق عصا الجمع « فاضربوه بالسيف كائنا من كان » . ويعلق على الأمر بقوله « لكننا تأثرنا الى حد كبير بالنظم المائعة التى يسترونها بالفاظ الديمقراطية والحرية الشخصية وما كانت الديمقراطية ولا الحرية يوما من الأيام معناهما تفكيك الوحدة والعيب بحرية الآخرين » (٢) وفى هذا ما يوضح أسلوبه ونظرته ، اذ يلقي اختياره الشخصى على عاتق الآخرين ويعلقه فى اعناقهم ويحاول أن ينفذ مشيئته من خلالهم ويواجه بهم المعارضين له ، ثم يضع مفهوما مثاليا لوحدة التنظيم ينفى ما يمكن ان يدور داخله من صراع أو اختلاف بين الاتجاهات المختلفة يحل بحكم الأغلبية بعد النقاش ، ويقيم بدل هذا المفهوم مفهوما آخر هو أن يكون « رأى أحدهم هو رأى جميعهم » ثم يهدد المعارضين بالأخذ بالشدة والحزم بخروجهم على رأى الجماعة وتفكيكهم الوحدة داخلها ، ثم فى النهاية يعود الى مظهر السماحة ويرى عدم أخذ المعارضين بالشدة عفواً وإريحية لا انصياعاً لحق لهم ولا خضوعاً لقاعدة موضوعية مقرر .

وغموض الفكر لازم لانطلاق السلطة الشخصية ، اذ تعتمد على حرية العمل والتصرف واذ يقتضى ذلك انتفاء المحاسبة وامكانياتها ، وغموض الأهداف والمناهج يفقد الآخرين القدرة على المحاسبة ، ويحيل صاحب الدعوة من عامل ملتزم بتحقيق فكرة ما الى صاحب لهذه الفكرة يدور بها حيث شاء ويستتر فى خفائها حركته وبواعثها ، ولا يكون للآخرين آراءه

(١) أسرار الثورة المصرية : انور السادات . ص ٦٦ - ٦٧ .

(٢) مذكرات الدعوة والداعية . ص ١٢١ - ١٢٤ .

الا الطاعة أو الخروج عليه ، وكذلك بالنسبة لما يلقي من آراء ومبادئ متعارضة تشيع اللبس ويجرى الاختيار منها حسب المشيئة بغير التزام ، والمنهج الواضح ليس معيارا للعمل فقط ولكنه معيار للمحاسبة وللرقابة وهو انكشاف أمام الناس ، وقد كانت أهداف الدعوة تتردد بين الغموض وبين المفاهيم المتعارضة على ما سبقت الإشارة .

وقد ورد فى كتاب « الإخوان المسلمون والمجتمع المصرى » بيان بالمستويات التنظيمية للجماعة ، وهى تبدأ بالهيئة التأسيسية كسلطة أولى، وتتكون من ١٥٠ عضواً وهى بمثابة مجلس الشورى العام ، والجمعية العمومية لمكتب الارشاد وتضم من سبقوا للعمل للدعوة ومهمتها الاشراف العام على سير الدعوة واختيار أعضاء مكتب الارشاد ومراجع الحسابات ، وهى من يمنح حق العضوية لنفسها بمعنى انها شكلت أولا بالاختيار ثم تتولى هى اختيار الأعضاء لها على طريقة المجامع ولا تأتى عضويتها بالانتخاب من أسفل ، والمرشد العام ذا وضع متميز عن مكتب الارشاد وهما يكونان معا المركز العام ، ويتفرع عن المركز العام المكاتب الادارية ، والمكتب تخضع له المنطقة والمنطقة تخضع لها الشعبة ، واللجان التى تدير أيا من مستويات الفروع يعين المستوى الأعلى ذوى المسؤوليات الرئيسية منهم كالرئيس وينتخب الآخرون وهم الأقلية ، وبهذا ينبنى الهيكل الأساسى للتنظيم على مبدأ الاختيار من أعلى (١) . ومما يعبر عن طريقة العمل داخل الجماعة ما ذكره هذا الكتاب من ان نظامها يقوم « على أخذ موافقة الجميع لا الأغلبية فقط كما هو الحال فى النظام الديموقراطى ، حتى ولو أدى ذلك الى الاتصال الشخصى بالأعضاء لاقتناعهم برأى الأغلبية حتى يصدر رأى بالاجماع ومن ثم يتعاون الجميع فى تنفيذه ، وبهذا كانت معظم قرارات الإخوان الهامة تصدر بالاجماع وذلك حرصا على وحدتهم » (٢) ويصعب ان يكون النهج الدائم فى أى جماعة أن تجمع على الأمور لاسيما أخطرها وذلك الا أن يكون وراء ذلك قوة مهيمنة تفرض سلطتها على الجميع أو أن يكون أسلوبا فى تغطية الخلافات .



ولا يبدو ان تجميع سلطات التنظيم فى يد المرشد كان أمرا مثيرا للاعتراض لدى الجماعة ، وهو لم يكن غريبا عن منطق الدعوة ، وقد كان الشيخ البنا هو صاحب الدعوة ومنشؤها ، وكان الإخوان يبايعونه على

(١) ، (٢) الإخوان المسلمون والمجتمع المصرى : محمد شوقى زكى . ص ٩٩ - ١٠٨ . والكتاب رسالة قدمت للدبلوم العالى للخدمة الاجتماعية وكان المشرف عليها الدكتور محمد كمال خليفة .

السمع والطاعة ، فيصبح هو المهيمن بذاته على أفرادهم ويصير كل عضو ملتزما أمامه بالطاعة الكاملة . جاء في رسالة « التعاليم » ما يلي « الثقة بالقائد والاخلاص والسمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره » ولم يلحظ في مختلف كتابات الأخوان ان ثمة واجبات مقابلة يلتزم بها القائد تجاه الأعضاء ، عملية كانت أو نظرية ، أو أن وسائل حددت لممارسة انتقد أو المراجعة للقائد . كتب صالح عشناوى (أحد كبار الاخوان البارزين) موجهها خطابه الى المرشد العام في أمر ما يقول « ان من حقك علينا الطاعة على هذا بايعنا وعاهدنا ولنا فيك الثقة الكاملة وعندك الطمأنينة الشاملة » (١) . والأمثلة على هذا الأسلوب الذي يظهر نوع علاقة المرشد بالأعضاء ، الأمثلة عليه مشهورة هوجم الأخوان عليها كثيرا . واذا كان ما يحدث عملا بالنسبة للكثير من الحركات السياسية ان تكون لشخصية زعيمها نفوذا يتجه الى الهيمنة على مقدراتها فيصبح رمزا لها وتجسيدا لخير ما تدعو اليه ، ويناط به قدر من المسئولية ينوء به الفرد ، ويعلق به قدر من الصلاحية يفوق جهد الفرد ، فقد كان وضع مرشد الاخوان بالنسبة اليهم يجاوز فيما يبدو هذه الصورة . وقد سلك هو الى ذلك السبيل التقليدي باقصاء معارضييه كلما تجمع في مواجهته اتجاه معارض واقصاء أى فرد ينمو نفوذه أو تستطيل قامته حتى تشارف هامة المرشد أو ينذر بأن يكون قطبا ثانيا جاذبا لأى اتجاه معارض . حدث ذلك في بداية الدعوة عندما أبعد المرشد من اختلفوا معه على تعيين النائب عنه عند انتقاله من الاسماعيلية ، ثم حدث مع من عارضوه عندما اتجه بالجماعة صراحة الى السياسة سنة ١٩٣٩ ، كما حدث بالنسبة لأحمد السكري الذي كان من رجال الجماعة الأوائل .

ويظهر من مطالعة « مذكرات الدعوة والداعية » ان طريقة المرشد في هذه الصراعات تتجصل في تفتيت القوى المعارضة وتوريث المعارضين في الأخطاء واظهار نفسه بمظهر البريء المخدوع المعتدى عليه ، والعفو المتسامح مع المعتدين عليه ، ويبدو انه كان يستميل العواطف بهذا المظهر فقد كان حريصا في مذكراته ان يرسم هذه الصورة لنفسه عند حديثه عن أى واقعة خلاف حدثت معه . وعندما لا تكون ثمة معارضة وتلتقط بذورها تباعا ، وعندما لا يكون ثمة انداد وترتفع الهامة على سائر القرناء ويصير الباكون اتباعا ، وعندما تتجسد الدعوة في شخص يصير رمزا لها ويمارس أعماله من خلال الآخرين فترتد اليه فضائلهم ولا يبدو منه الا الوجه الناصع والساعد القادر ، ويتحمل الآخرون ما يثير النقد ويكشف الوهن ، عندئذ

(١) انور الجندي . المرجع السابق . ص ٦١ .

يبدو الزعيم لا ككل الناس جمعا للفضائل وبراءة من العيوب وامتلاء بالحكمة والكفاية والاقتدار. وعندما يمسك وحده بأطراف التنظيم فلا يصل خيط بين فردين ولا بين جهازين ألا عن طريقه ، يصبح وحده الملهم بالعمل ، العليم بأسراره الموجود بذاته فيه دائما ، ويبدو قرين المعرفة يفوق البشر ويظهر ادراكه قرين الالهام . وعندما تكون الدعوة سلفية تدعو لنفسها باسم الدين ، يبدو الزعيم اماما تحيطه في أعين المؤمنين به سمات القداسة . ولم يكن المرشد العام . ممن يدعى لنفسه أمرا من هذا يسهل التشكك فيه ويثير النفور ، انما كان الأمر يتم عرضا بالايماء البعيد . وفي مذكرات الدعوة والداعية يلاحظ حرص المرشد عند الحديث عن نجاحه في أى من أمور الدعوة الهامة ، أن يصفها بانها تمت في سهولة ويسر وبساطة « غريبة » اشارة الى الرعاية الالهية ، وان الأقوال أو الأسماء ذات الاهمية في تكوين الجماعة انما كانت تأتي اليه عفو الخاطر ايماء الى الالهام ، ومن ذلك اختياره لاسم « الإخوان المسلمون » ثم ما يخالجه من احساس سابق بما يحدث بعد ذلك وشيكا ، رأى في نومه وهو طالب انه يراجع صفحات سئل فيها فعلا في امتحان الغداة . ويمكن ان يتصور ما كان يردده المحيطون به من مثل هذه الأحاديث بغير التهيب الذي كان يلجمه هو في الاشارة اليها . وبعد اغتياله خطب والده خطبة حكى فيها كيف كان الامام رضيعا في شهره السادس يستغرق مع والدته في النوم وتبجثم بجواره أفعى ممدودة الرأس الى رأسه « وينجيك الله يا ولدى من شرها لارادة سابقة في علمه وأمر هو فيك بالغه » ثم يشير الى اغتيال الامام بقوله « هابت اذاك حيات الغاب ونهشت جسدك الرخص حيات البشر » (١) كما وصفه أخوه في ذات المناسبة قائلا : انه كان يحقق سيرة رسول الله في نفسه (٢) . وحكى المرشد عن نفسه قصصا في هذا الصدد ، اذ وقع بيت عليه وعلى أخيه فلم ينجهما منه الا استناد السقف على حاجز السلم ، وان وقع من ارتفاع ثمانية أمتار فانجاه ملطم للمونة ، وان امتد حريق الى ثيابه وهو صغير فأغاثه رجال المطافى ، وان جمحت به فرس تحت حاجز كاد أن يطيح برأسه فألهمه الله فاستلقى على ظهره حتى اجتاز الحاجز (٣) . وكان المرشد يسمى أسماء تشير الى جوانبه الروحية مثل

(١) حسن البنا كما عرفته : فتحى العسال . ص ١٢٨ .

(٢) المرجع السابق : فتحى العسال . ص ١٢٠ .

(٣) المرجع السابق : فتحى العسال . ص ١٤٥ - ١٤٦ ورد ذلك في مقال بصحيفة « الإخوان المسلمون » بالعدد الممتاز الصادر بمناسبة مرور عشرين سنة على الجماعة ١٩٤٨ .

« الزعيم الاسلامى والقائد الروحى والمعلم الربانى » (١) .

ويظهر فى أحاديث المرشد العام تأكيدهم البالغ على الدور الشخصى الذى يقوم به ونظراته الى نفسه على انه محور الدعوة جماعة وأعضاء ، وهو لا يطمئن لأمر الا أن يبنيه بنفسه أو يشارك الاخوان فيه ، كتب يقول « ان فرعى جمعية الاخوان بالمحمودية وشبراخيت سوف لا ينفعان كثيرا لأنهما انشئتا بغير أسلوبى ولا ينفع فى بناء الدعوة الا ما بنيت بنفسى وبجهود الاخوان الحقيقيين الذين يرون لى معهم شركة فى التهذيب والتعليم وهم قليل » ويرى الصورة المثلى للأخ عضو الجماعة ألا يكون صاحب فكر مستقل عنه ولا ينظر اليه نظرة الانداد والزملاء مهما كان مؤمنا بالدعوة من الناحية الموضوعية ، كتب يقول « والأخ الشيخ . . له أساليبه الخاصة به وهو ينظر الى كآخ وزميل فلا يصغى لآرائى الا قليلا ، ومن هذه الناحية يكون توحيد الفكرة ضربا من التعسر ، فالاعتماد عليه مخاطرة كذلك » (٢) ومع هذا الحرص على أن يكون هو مصدر كل شىء ، حاكما بالفشل على ما يبنى بغير أسلوبه ، رفضا الاعتماد على من كانت له أساليبه الخاصة وعلى من نظر اليه نظرة الأنداد ، كان المرشد يفقد الثقة فى قدرة الآخرين على القيام بعمله أو مشاركته فيه ، كان يرى ان الكل ضعاف ويشكو من انه يجد نفسه بين « ضعف الأمين وخباثة القوى » وتعنى هذه النظرة ان الأمين عنده هو الضعيف وأن القوى مصدر للخطر وخبث مستتر ، وهى نظرة يبدو انها تلازم التسلط الشخصى . تحدث اليه بعض الاخوان عن ايجاد مجلس ادارة للجماعة ، ويبدو أن كان هناك اتجاه فى الجماعة يهدف الى الحد من انفرادهم بالسلطة فيها فكتب يتهمهم أنهم لم يفهموا دعوة الاخوان وان قليلين هم من يستطيعون النهوض بأعباء ادارتها ، « اننى أتمنى ان يكون الى جانبى رجال يفهمون ، ويديرون فأسلم اليهم هذا العمل وارتاح بهم قليلا واطمئن الى مقدرتهم ولكن أين هم ؟ » (٣) .



انجذب الكثيرون الى الجماعة كنوع من رد الفعل التلقائى لمشاكل تطور المجتمع المصرى خلال عشرات السنين السابقة ، اذ طرأ على المجتمع المصرى خلال المرحلة السابقة تغييرات سياسية واقتصادية وحضارية

(١) المرجع السابق : فتحى العسال . ص ٤٧ .

(٢) مذكرات الدعوة والداعية . ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٣) مذكرات الدعوة والداعية . ص ١٤٣ .

عميقة ومتنوعة ، بعضها يحمل علامات استنارة وتقدم وتحرر وبعضها يحمل علامات استعمار وظلم وافقار ، ومس ذلك كيان المجتمع فى عمومه وأثر فى كافة العلاقات الاجتماعية والطبقية والأنماط الفكرية وعادات المعيشة بالخير والشر معا وبما استشعر به الكثيرون الرضاء والسخط مجتمعين .

وكان فال الشعب عامة بعد ثورة ١٩١٩ الأمل فى تحقيق جلاء المحتل واشاعة الديمقراطية السياسية ، وأن تنحل بتحقيق هذين الهدفين كافة مشاكله ، وأن يستطيع استخلاص خير الجديد من شره . وتعلقت الأبصار بالوفد خلال العشرينات ليقود المجتمع الى هذه الغاية ، فلما تلكا تحقيق هذين المطلبين وانكشف من المشاكل الاجتماعية مظهر به أنهما غير كافيين لحل هذه المشاكل، تشعبت الأنظار وحاول الكثيرون تلمس الحلول فى أساليب أخرى أو أهداف مغايرة ، واتسمت الفترة من أواخر العشرينات الى الثلاثينات بالانقلابات الدستورية والصراعات التى تدور فى دائرة شبه مغلقة بين الوفد وأعدائه ، وبدا للبعض أن المؤسسات السياسية التى نجمت عن ثورة ١٩١٩ لا يظهر فى الأفق أنها قادرة على تفريج أزمة المجتمع، وثار الشك حول قدرة الوفد على احداث التغييرات المطلوبة ، وانتكس تفاؤل العشرينات فى نظر الكثيرين الى تشاؤم وحيرة وخوف أن يسير المستقبل على نفس المنوال .

هنا وجدت الدعوة السلفية أرضها ، واذا كانت الحصيلة التى نتجت عن هذا الجديد الوافد الى المجتمع لم تسفر عن خير الشعب ، واذا كان لم يمكن استخلاص النواحي الايجابية وحدها من هذا الجديد ، فليذهب الجديد كله بشره الحاصل وبما يدعى فيه من خير لم يتحقق كاملا . كانت الحزبية من ثمار الحياة الجديدة وكانت زعامة الوفد تمثل هذا الجديد فى السياسة وتدعو اليه فى تكوين مؤسسات السلطة . فأتت حركة الاخوان تطلب الغاء الحزبية وترفع شعار « الرسول زعيمنا » (١) رفضا للزعامات الموجودة ، وجذب ذلك عناصر المتشككين ، رغم ان الجماعة كانت حزبا وان قيادتها هى الزعامة التى تريد التحدث باسم الرسول عليه السلام أى انها الزعامة البديلة للوفد . وكان الدستور يقرر فصل السلطات فأتت الحركة تطلب توحيد السلطة وتنادى بالحكم الشمولى وترفع الشعار الرفض

(١) كان من شعارات الاخوان التى يكثر ترديدها والنداء بها فى الاجتماعات والواكب وعلى صفحات الصحف « الله غايتنا ، والرسول زعيمنا ، والقرآن دستورنا ، والجهد سبيلنا ، والموت فى سبيل الله أسمى أمانينا » .

للمؤسسات القائمة « القرآن دستورنا » ، وكان نمو القومية المصرية الذى يستهدف استقلال مصر التام ، كان من العناصر الجديدة فأنت حركة الاخوان لا تعارض الفكرة المصرية صراحة ولكنها تحيى الى جانبها مفهوم الخلافة الاسلامى القديم .

ثم كانت مجموعات القوانين الحديثة التى نقلت عن التقنيات الفرنسية وطبقت منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، كانت تؤدى الى تطور حقيقى فى بنىء المؤسسات الاجتماعية والقضائية وفى ترشيد العلاقات الاقتصادية ، ولكنها جاءت مصر مع المحاكم المختلطة المتحيزة للمصالح الأجنبية ، فنفر منها الكثيرون رغم خضوعهم لها بقوة الدولة ، وزاد من نفورهم جهل الغالبية بأحكام هذه التقنيات وتفصيلاتها وغرابتها عن أسس التشريع الاسلامى الذى كان مطبقا من قبل ، واستعمال اللغة الأجنبية فى تدريسها وشرحها ، واستعمال هذه اللغات أيضا أمام المحاكم المختلطة ، وخضع الناس لهذه الأحكام رغم غرابتها عنهم مصدرا ولغة ورغم جهلهم بتفصيلاتها ، وكانت بطبيعتها كتنظيمات للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية لا تمس المثقفين أو الفئات العليا فى المجتمع من الملمين بها فقط ولكنها تتغلغل فى صميم الحياة الاقتصادية للغالبية للشعب من الفلاحين ، بيوعا وايجارات ورهونا وقروضا .. الخ . ورغم ان هذه النظم قد نصرت بعد ذلك فقد بقى رد الفعل الأول عالقا فى نفوس الكثيرين . وقد أقرت هذه التقنيات الملكية الخاصة ولكنها أتت بالرهون العقارية وبأحكام نزع الملكية واقتربت باستفحال الديون الذى يعطيها المقرضون الأجانب للمصريين بما يتراكم عليها من فوائد باهظة . فأنت حركة الاخوان ترفض هذا النسق كله وتطالب بالغاء كافة القوانين الوضعية وتقدم مثلا فذا على فسادها هو الربا (الفوائد) .

والحاصل ان لم يكن حال المحكومين قبل العمل بهذه القوانين الوضعية بأحسن مما كان بعده ، بملاحظة الاضطراب الذى كان قائما فى مؤسسات الدولة وأحكام القضاء خلال العصور الوسطى وفى ظل نظام الالتزام وفى عهد محمد على . ولكن السوءات الجديدة التى وجدت مع العمل بالتنظيمات الحديثة تجسدت وبدأت هى أساس الظلم الاجتماعى . واعتمدت دعوة الاخوان على رد الفعل التلقائى هذا وطلبت الغاء القوانين الوضعية كمطلب عام تجاهلت الدخول فى تفصيلاته . وكان بحث التفصيلات من شأنه ان يكشف عن أن ليست المشكلة فى التنظيمات القانونية من حيث هى وضعية ، ولكن المشكلة هى فى العلاقات الاجتماعية بين طبقات مستغلة ومستغلة وفى الأحكام

القانونية التي تدعم هذه العلاقات ، كما أن المشكلة هي في السيطرة الأجنبية على الاقتصاد والمال ، والفلاحون المقترضون يعانون من الربا (الفائدة) لا من حيث كونه حراما ولكن باعتباره استغلالا اقتصاديا ، والقانون الوضعي يمكن أن يحرره من هذا الاستغلال فليس الاستغلال لصيقا بالأحكام الوضعية . ولكن إذا كان تفكير الإخوان قد وصل الى هذه النقطة ليدرك أن الامر لا يتعلق بقانون وضعي أو غير وضعي ولكن بعلاقات الاستغلال الاقتصادي ، فان دعوتهم تكون بذلك خليقة أن تنفي وجودها كدعوة سلفية ليصبح هدفها لا الغاء القانون الوضعي ولكن تغييره بما يقضى على الاستغلال ، ولتتفق في ذلك مع أية دعوة للإصلاح الاجتماعي أو للثورة الاجتماعية . وكان عدم وصولها الى هذا الإدراك يعنى انه لا يوجد اختلاف جوهري بين الوضع القائم وبين ما تدعو اليه وان الخلاف قاصر على الظواهر فقط . ولم يكن مما يفيد الدعوة ان ينكشف فكرها عن هذا الموقف الاجتماعي المحافظ الذي يفسد عليها ما تريد أن تظهر به كدعوة للتغيير الشامل . فبقى فكر الدعوة متجمعا عند حدود المطالب العامة المجردة باقيا على حالته من الغموض ، وتركز النشاط في اذكاء العواطف وتجييش الحماس .

ثم كان التطور الثقافي الذي استبدل بنظرة العصور الوسطى نظرة عقلانية علمانية الى مشاكل الحياة والمجتمع تعتمد على فهم الواقع الملموس وتقضى على ما علق بالدين من تطير وخزعبلات ، ولكن اقترن ذلك بهجوم البعثات التبشيرية الأوروبية ومحاولاتها التغلغل في المجتمع وانشاء ركائز دينية تتبع الغرب في مصر . ووضعت دعوة الإخوان حركة الاستنارة الفكرية بجانب النشاط التبشيري ودعت الى النظر اليهما باعتبارهما هجوما واحدا على الاسلام ، واستقر ذلك في عواطف الكثيرين ، واقتصرت الدعوة على الاثارة بغير محاولة للتوضيح تكشف عن أن حركة الاستنارة كانت بالضرورة وبمنطق فكرها موجهة ضد النشاط التبشيري .

ووجد الأجانب في مصر ، كجيش محتل وجاليات تسيطر على الاقتصاد وشركات وينوك مستغلة ، وكان لهم أسلوب حياة يغير الأسلوب التقليدي في مصر ، واقترن ذلك باشتراك الفئات العليا في المجتمع معهم في ذات المؤسسات الاقتصادية المستغلة ومساهماتهم معهم في استعباد الشعب سياسيا ، واقترن هذا باندماج الفئات العليا من سكان المدن مع الأجانب وأخذهم أسلوب حياتهم ، واقترن ذلك كله بتغيير عادات المعيشة لدى الكثير من جماهير المصريين من سكان المدن - سيما القاهرة

والاسكندرية - فى المآكل والمشرب وأساليب الحياة اليومية ، وهو تغيير اقتضته الحياة فى المدن الكبيرة وبناء المصانع ونمو السوق ، والاعتماد فى الاستهلاك على ما ينتج فى السوق لا على ما يصنع فى المنازل والخروج الى المقاهى والمطاعم والمسارح . الخ . ، ثم كان انتشار التعليم وتعليم المرأة الذى اقتضى خروجها من المنزل الى الأماكن العامة وسفورها . وقرنت دعوة الاخوان كل ذلك وأرادت الاطاحة به جميعه باعتباره شرا محضاً ، واعتمدت فى هذا على الصدع الذى حدث فى المجتمع من جراء سرعة هذا التغيير ، والفجوة التى حدثت بين سرعة التغيير فى المدينة وبطئه الشديد فى القرية ، مع زيادة معدل الهجرة من القرية الى المدينة ، وأزمة علم التلاؤم التى أصابت الكثير من الريفين الذين دفعهم للعيش بالمدينة السعى وراء العمل أو طلب العلم ، والتى أصابت أهل المدينة أنفسهم وهم يرون سرعة ايقاع التغيير فى العادات وأنماط الحياة واختلافه من حى الى حى فى ذات المدينة ، وأثر ذلك فى العلاقات العائلية ووضع المرأة والقيم الاجتماعية المختلفة التى تكون معنويات الفرد ، وأثر ذلك فى عواطف الفرد وبناءه النفسى اذ يخطو التغيير خطوات واسعة وحاسمة فى فترة لا تتجاوز المرحلة من صباه أو شبابه الى كهولته أو شيخوخته . ورأت دعوة الاخوان فى هذا كله تحللاً أخلاقياً وانهياراً وقرنته بكراهة الوافد الأجنبى أياً كان ، وبما يظهر فى بعض الحانات ودور الملاهى من خلاعة وبذاءات ، واستثارت ضد ذلك كله عواطف الحرص على الأخلاق والرغبة فى حماية الأسرة والحياة الطبيعى لدى الفرد ضد البذاءة .

ثم كان التطور الرأسمالى فى مصر يحيط بالآزمات الكثير من الحرفيين وأصحاب الذكاكين والتجار ويقذف بالكثير منهم الى صفوف العمال ، وعندما يحس هؤلاء بأن المستقبل فى غير مصلحتهم يتجهون الى الماضى يلتمسون منه العون ، وبقدر ما ينغلق أفق المستقبل أمامهم بقدر ما ينمو الخيال يستمد من الماضى مدينته الفاضلة . وكانت الدعوة السلفية هى ما يجذب هؤلاء بفكر غامض كالأحلام ظنوه مخرجاً . ثم كان اشتغال العمال فى مؤسسات رأسمالية يسيطر عليها الأجانب أو اليهود مما يغلف العلاقات الطبقيّة بمسوح دينية ، ويصبح الاختلاف الدينى فى تفكير الجماعة بمثابة سيطرة لغير الاسلام على الاسلام . ويكون ذلك سبب التعاسة والشقاء . وعندما يغيب عن الفرد الفهم العلمى للعلاقات الطبقيّة فى المجتمع ، لا يبدو واضحاً أفق التطور المستقبل وتصبح صور الماضى هى الرصيد الوحيد لديه لأمل التحرر ، واذا كان الهدف غير واضح فستكون وسيلته هى العمل الخارق للعادة غير المستند الى فهم الواقع ، وتتعلق الابصار بالفكرة القديمة .

فكرة المهدوية والامام الذي سيملا الأرض عدلا ونورا بعد أن ملئت ظلما وجورا، وينفصل الأمل في التحرر عن الواقع، ويرتبط بالفعل غير المعقول الناتج عن الخدس لا عن الفهم والمعتمد على القوة الخارجة عن الانسان لا على جهد الانسان ، ويكون غاية الانسان هنا لا أن يشارك في صنع مستقبله ولكن أن يكل الى غيره - زعيما أو اماما - رسم المستقبل وصنعه ويبياعه على السمع والطاعة ويدرب نفسه على الانصياع لأوامره ونواهيه ، ويجد تحقيق ذاته في هذا الانصياع .

في رسالة « الاخوان المسلمون تحت راية القرآن » يذكر المرشد أن العلم والفن والفكر قد تقدموا وأن المال قد زاد وأخذت الأرض زخرفها ولكن « هل اطمأنت الجنوب في المضاجع وهل جفت الجفون من المدامع . . » وبهذا المنطق ينكر جدوى التقدم في هذه المجالات . ثم يركز الدعوة على ما في المجتمع من فساد وسوء أخلاق وانحلال ، وعلى أن الدعوة هي المنقذ من ذلك كله ، يقول المرشد « والأمة في قلق واضطراب وحيرة وارتباك وقد يثست من صلاحية هذه المناهج والنظم » ويقول « ان واجبنا أن نقود هذه النفوس الحائرة ونرشد هذه المشاعر الثائرة » (١) ، « ان الناس قد جرفهم تيار الحياة فعاشوا فيها على الوضع الذي وجدوه وعلى الصورة التي رأوها ودرجوا عليها . . يقلدون الأجنبي ويسرفون في هذا التقليد حتى يفوقوه في جوانب الشر ويقلد الصغير الكبير ويسرفون في هذا التقليد ويقوم المجتمع على لون من التحاسد . . » (٢) ثم يتحدث كثيرا عن الحياة المترفة الغارقة في الشهوات والآثام ونعم المطعم والمشرب ولذات اللهو ، ثم يستثير العواطف الدينية بمثل قوله « لا صلاح لهذا المجتمع الا أن نوقظ هذه الأرواح بالقرآن ونذكر هذه النفوس بالروحانية ونمد هذه القلوب بالاسلام . . » (٣) ثم يقدم منهجا للتفكير يقف فيه الخيال جنب الواقع صنوان ويستثير الحماس والأهداف الطوباوية « أجمعوا نزوات العواطف بنظرات العقول ، وأنثروا أشعة العقول بلهب العواطف والزموا الخيال صدق الحقيقة والواقع واكتشفوا الحقائق في أضواء الخيال الزاهية البراقة . . » ثم يلجأ الخيال المنطلق حذر أن يجنح برجاله الى ما يفقده زمامهم « ولا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة ولا تصادموها نواميس الكون فانها غلبة ولكن غالبوها واستخدموها . . » (٤) وهكذا موقفه من الواقع

(١) وردت في كتاب « الاخوان المسلمون في الميزان » .

(٢) ، (٣) ، (٤) أنور الجندى - المرجع السابق ص ٨١ ، ٨٢ على التوالي .

يكتشفه فى أضواء الخيال ويضفى عليه بريقه ، ولكنه يحاذر أن يصطدم به ، ويحاول أن يستخدمه • وكان هذا طريق الشيخ •



وكانت الجماعة لا تعتمد على الاثارة وحدها ، ولا تكتفى بعمل العضو بين صفوفها فى اللجان المختلفة ولكنها تضعه كفرد بين عدد ضخم من الواجبات تحيط بحياته كلها وترسم له أعماله وسلوكه اليومي وعلاقاته الشخصية و تنصحه حتى بالتزام طريقة معينة فى التحدث والضحك ، وثمة واجبات لبدنه عن الصحة وشرب المكيفات والنظافة والرياضة وواجبات لعقله عن القراءة والكتابة ، وواجبات لخلقه عن الاتصاف بالحياء وسرعة التأثر والشجاعة والصدق والوفاء ، وواجبات لجيبه عن المعاملات المالية ، وواجبات لغيره عن الخدمات والرحمة وعدم الغضب ، وواجبات للدعوة عن علاقته باخوانه وقيادته ، وواجبات لربه عن الصلاة والتطهر وواجبات قبل النوم عن محاسبة النفس ، وثمة تعليمات عن زيارة الآخرين والتجمل فى الحديث • وإن اتباع كل هذه التعليمات والنصائح التنظيمية يجعل عضو الجماعة عضوا بها فى كل لحظة من لحظات عيشه فلا تشمل مهامه التنظيمية جانباً واحداً من جوانب حياته بل تحيط بجوانبه كلها فيمارس نشاطه اليومي لا باعتباره فرداً عادياً ولكن باعتباره عضواً وأخاً مسلماً ، وذلك يعنى أن تمتص الدعوة والجماعة كل نشاطه الحيوى ويرتبط بها لا فهما وإيماناً فحسب وليس فى نشاطه العام فقط ، ولكن فى جميع نثرات الحياة بحيث يصبح كما لو كان يستمد وجوده المادى منها ، ويخلق فيه ذلك الطوعية والسلاسة لجماعته ويصبح هو والآخرين من اخوانه مجتمعاً مغلقاً يحيا أفرادهم اليومية وفق تعليمات وضعتها قيادتهم لا يشاركونهم فى الالتزام بها أحد من خارجهم • وبهذا يذوب الأفراد فى الجماعة وفى زعيمها المجسد لها المبادئ على السمع والطاعة بواسطة أمور لا تتعلق بهدف سياسى معين ولا بمنطق عقلى واضح ولا بنشاط عام محدد ، ولكن يذوبون بالانسحاق من الداخل باعتبار ما يتهدد الكيان الذاتى للفرد الذى تبنى الجماعة جزئياته ، ما يتهدده من انهيار وتهدم لو لفظته الجماعة من صفوفها •

ويتم هذا البناء النفسى للفرد مع اشاعة عبق سلفى يحيط بالجماعة ومنشأتها وأفرادها ، يحكى المرشد العام فى مذكراته أن أول ما وعاه من النصائح التى أفادته فى عمله قول أحد الشيوخ له « يا أخى سم ، فأقول وما أسمى يا سيد محمد ، فيقول : سم اخوانك وأصحابك ومنشأتك ، قل لهذا انك تشبه أبا بكر ، ولهذا انك تشبه عمر فان هذا

يبحث فيهم الحمية . . . وسم منشآتك : معهد حراء للبنين ، مدرسة أمهات المؤمنين للبنات ، نادي الخندق . . . (١) « وواضح ما يعنيه ذلك من الإيحاء بأن الماضي قد بحث من جديد .

وكان للمرشد أسلوبه الماهر في المراوغة وعدم المجابهة كان يقول « اشغلوا الناس عن الفكرة الباطلة بالفكرة الصحيحة . . . » أي حرف انتباه الناس عما ينشغلون به إلى ما يرى شغلهم فيه بغير مجابهة ولا نقاش ، وكان يقول إن الإشاعة « يقضى عليها بعمل إيجابي نافع يستلقت الانظار ويستنطق الألسنة بالقول فتحل الإشاعة الجديدة وهي حق مكان الإشاعة القديمة وهي باطل (٢) وبهذا المنطق كان يستثير العواطف في بلد لا يزال محتلا يكافح ليتحرر وفي عصر تسوده مبادئ المساواة بين الشعوب ، كان يستثير العواطف فيه لا بموقف جازم من الاستعمار يجابه به ما يشغل الناس فعلا ولكن بإثارة فكرة جديدة يريد شغلهم بها .

« ان الدور عليكم في قيادة الأمم وسيادة الشعوب ، وتلك الأيام نداولها بين الناس . . . » (٣) ثم يتكلم أن الدين يوجه المسلمين إلى أفضل استعمار وأبرك فتح . . . وقيم المسلمين أوصياء على البشرية القاصرة ويعطيهم حق الهيمنة والسيادة على الدنيا (٤) .



المهم بعد ذلك أن جماعة الإخوان المسلمين كتنظيم سياسي انتشرت خلال الحرب وبعدها مباشرة انتشارا واسعا ، وضم التنظيم عددا واسعا من الأعضاء (فضلا عن المؤيدين) وأعد فرقا للجوالة وجمع السلاح ونظم جهازا خاصا مسلحا ، ودرب أعضائه على الانصياع الكامل ، وكان كل ذلك معلقا ومربوطا في يد فرد لا يعرف له مرقف محدد صريح في أية مسألة ولا يمكن التنبؤ بما سيتخذ من مواقف مستقبلا ، وأصبحت الجماعة بهذا كالقنبلة التي لا يعرف متى تنفجر ولا من سيكون ضحيتها . والحاصل أن مواقف زعيم الجماعة والجماعة من ورائه كانت دائما في صالح السراى وحكومات الأقلية ، وكان تحركه السياسي ضد الوفد والتنظيمات الشيوعية وضد الاتجاهات الاشتراكية . وفي عام ١٩٤٦ عندما بلغت الجماعة ذروة

(١) مذكرات الدعوة والداعية . ص ٩٨ .

(٢) مذكرات الدعوة والداعية . ص ١١٥ .

(٣) أنور الجندى : المرجع السابق . ص ٢٨ .

(٤) وردت في كتاب الإخوان المسلمون في الميزان .

انتشارها وانطلاقها ، بلغ عداؤها للوفد ذروته ووصل الى حد الاشتباك فى الطرقات مع مظاهرات الوفدين والشيوعيين ، يحكى أحمد حسين ان الاخوان فى هذه الفترة خاصموا الوفد وخاصمهم « فبدأت الاحتكاكات بين الطرفين ، وبدأ الصدام على طول الخط . وكان طبيعيا أن تقف الحكومة الى جوار الاخوان المسلمين فى كل صدام يقع بينهم وبين الوفد بل وكانت تحميهم وتشدد أزرهم .. » (١) وخلال ذات العام اتجه الاخوان فى نشاطهم السياسى الى أساليب العنف والضرب والتدمير فيما يقع فى المظاهرات والتجمعات من اشتباكات ، وفى ٦ يوليو وقع صدام بين الاخوان والوفدين فى بور سعيد استعمل فيه الاخوان الرصاص والقوا ثلاث قنابل فأسفر الحادث عن قتل واحد من خصومهم وإصابة ٣٥ ، فتجمع الكثيرون على دار الاخوان وأشعلوا الحريق فيها وفى النادى الرياضى (٢) وحوصر المرشد العام بأحد المساجد هناك ولكنه استطاع النجاة من الخطر ، وفى اليوم التالى شيعت جنازة المتوفى وقذف المشيعون مركز الاخوان بالحجارة فعمل البوليس على تفريقهم فاعتدوا عليه فأطلق عليهم الرصاص وأصيب ١٦ شخصا (٣) . كما كان لطلبة الاخوان حوادث كثيرة استعملوا فيها العصى والسياط داخل جامعة القاهرة مع الطلبة الوفدين والشيوعيين ، ورد عليهم بالمثل . والملاحظ أن الجماعة بعد الحرب الثانية أخذت على عاتقها التصدى للحركات التقدمية للمجتمع والتنظيمات الشيوعية رافعة شعار العداء للشيوعية ومحاربة الاتحاد ، وشنت هجوما مركزا على مبدأ التأميم ذاكرة أن « موقف الاسلام من الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال ، فليس بيننا وبينهم الا أداء الزكاة » .

والمهم أيضا أن دعوة الاخوان كان فى تأكيدها على الدين وحده ما يفرق بين طوائف الشعب الدينية (خاصة المسلمين والأقباط) فى قضايا تتعلق بصميم مشاكلهم المدنية والاجتماعية ، وما يطمس الفروق الاجتماعية بين الطبقات الرجعية والمستغلة وطبقات الشعب ، وما يعوق تطور الوعى الطبقي الاجتماعى لدى الجماهير، كما كان فى هذا التأكيد على جانب الدين ما يقضى على تراث كفاح الشعب المصرى تحت راية « الدين للديان والوطن للجميع » . وكان نمو الجماعة عاملا فى ظهور التوتر الشديد والحذر البالغ من جانب الاقباط ، وهو توتر كانت الحركة الوطنية منذ

(١) مرافعة أحمد حسين .. الخ . المرجع السابق .. ص ٤٣ .

(٢) صحيفة المصرى - ٧ يوليو ١٩٤٦ وقد نشرت صحيفة الاهرام عن الحادث.

فى ذات اليوم وقدرت عدد الضحايا بقتيل واحد وأربعين مصابا .

(٣) صحيفة الاهرام ٨ يوليو ١٩٤٦ .

١٩١٩ خاصة قد نجحت في القضاء على كل بذوره التي حاول الاسنعمار ان يغرسها في التربة المصرية .

والمهم كذلك أن حركة الاخوان بوضعها هذا نجحت في امتصاص جزء كبير من حيوية الشعب السياسية وأبقتها بعيدة عن المشاركة الايجابية في احداث الفترة . وكانت قيادة الجماعة تطلق حماس رجالها وتشغلهم بالاحاديث والاجتماعات والمواكب والتدريبات ، وكان يمكن أن يستخدم ذلك في اعداد جماهيرها اعدادا صلبا تفيد الجماعة بهم الحركة الوطنية ، ولكنها وجهتهم الى أهداف غير معلومة الا لقيادتها ، فكان جهد جماهير الاخوان حيوية مبددة توجه لأهداف علنية غير واضحة لهم . وإذا كان غموض الفكر الإخواني من عوامل الانتشار السريع للدعوة اذ سمح بانضمام الكثيرين اليها كل حسب نزوعه وتصوراته الفردية وحسب نظراته هو للأحداث ، اذا اعتبر الغموض من عوامل التجميع السريع ، وإذا كانت السيطرة الفردية عاملا من عوامل ترابط التنظيم وانضباط أعضائه ، اذ يؤمن كل منهم بقيادة الجماعة حسب نظراته هو اليها لا حسب واقعها الفعلي، فقد أدى الغموض والسيطرة الفردية الى أن يتسم النمو الكبير للجماعة بطابع الشيخوخة السريعة وكان تضخما أقرب الى الترهل منه الى الفتوة . كما أدت سيطرة المرشد الشخصية الى نوع من التقديس للفرد والى أن تتعلق الجماعة كلها بخيط واحد هو شخصية زعيمها ، والى أن يجرى اختيار من عداه على أساس الأضعف على المجابهة لا الأقوى ، وعلى أساس القدرة على الخضوع والتبعية لا القدرة على الايمان الواعي ، وكان ارتباط الجماعة بفرد واحد من عوامل النمو السريع لها ولكنه كان أيضا من عوامل الوهن السريع . وكان من قادة الجماعة عناصر تفتقد القدرة على القيادة والتصدى المستقل للأحداث ويفتقد بعضها الثقة في بعض ويعوز بعضها اقتناع جماهير الجماعة به وبملكاته الفكرية أو التنظيمية أو القيادية ، وبعضهم أحاطت به الظنون من ناحية مسلكه الشخصي واستقامته . وقد سبقت الإشارة الى رأى المرشد العام في تكوين مجلس ادارة للجماعة والى شكه في أن أحدا من المحيطين به كان يتمتع بالقدرة على الادارة والتنظيم .

بذلك يظهر ان حجم الجماعة الكبير كان ثقلا معرقلا أكثر منه قوة دافعة . وإيا ما كان الموقف السياسي للجماعة - وسواء كانت تعمل للمصلحة الوطنية والشعبية أو تقف ضدها - فان الأثر الايجابي لها في أحداث المرحلة لم يكن يتناسب مع حجمها الكبير ، وكانت هناك تنظيمات وأحزاب أخرى أقل منها حجما ، ولكن تزيد فاعليتها عنها كثيرا كالتنظيمات السيوعية ومصر الفتاة مثلا .

الفصل الرابع

الاتجاهات الجديدة في الحركة

في ١٦ مايو ١٩٤٥ ظهرت مجلة الفجر الجديد . ذكرت في افتتاحية العدد الأول « ٠٠ مهمة الكاتب في مصر أن يجعل من قلمه ذروة الآلام العامة والرجاء العام واللفتة الموجهة للنضال المشرّد في دروب الحياة ٠٠ » ثم تحدثت عن الكتاب المنعزلين عن المجتمع المهتمين فحسب برصف الكلام واسمّتهم « فقايع ليس لها جوهر لأنها لا تطلب الحرية » وفسرت الحرية بأنها ليست تحللاً من المسؤوليات وإنما هي اقبال عليها لتوجيه المجتمع الى حريته وللدفع بتطوره الى غايته السليمة . كانت الصحيفة بهذا تخاطب المثقفين وتحدد منطلقاً فكرياً لاتجاه جديد من الكتاب ، بأن مهمتهم ليست قاصرة على التثقيف المجرد ولكن وظيفتهم الارتباط بالمشاكل السياسية والاجتماعية للمجتمع والنضال من أجل تطويره ، وأوضحت أيضاً ان مهمة هؤلاء الكتاب ليست اشاعة الآراء الحرة المنقولة وليست مجرد الدعاية والتلقين « ٠٠ التفاعل مع هذه الآراء وخلقها من جديد بحيث تتلاءم مع وضعيتهم وهم الكتاب المصريون الذين يخدمون مجتمعا له خصائص معينة ويعملون في حدود عالمية ومحلية خاصة أن يخلقوا تراثاً فكرياً حراً جوهره تجارب المجتمع المصري وواقعه وتطوره وهذا كله لا ينفصل عن التيارات العالمية ٠٠ » وفي العدد الثاني أوضحت ان « هدف الفجر الجديد أن ينشر الثقافة الحرة والآراء غير الرجعية لا يقصد تعميمها فقط وإنما المساهمة بها في خلق ثقافة جديدة أصلها من واقع المجتمع وقوتها مستمدة من تطوره وطريقها مرسوم في حدوده ومنته بها الى التفاعل مع الثقافات الأخرى وغايتها تحرير المجتمع المصري والعدالة بين أعضائه - هدفه أن يساهم في بناء ثقافة قومية يجد فيها المصريون تحليلاً ذكياً لأوضاعهم وتفسيراً لمسائلهم القومية وارشاداً الى الحرية ٠٠ » ومع فصح

الرجعية ومناضلة مفكرتها • وبالعدد الثالث حددت الاتجاه الاساسى لمطالبها القومية « لا تقف مطالبنا القومية عند حد التحرر السياسى ولا تقف عند تدعيم الديمقراطية ولا تقف بالمثل عند اقامة العدالة الاجتماعية أو رفع مستوى الطبقات الشعبية ، انها تشمل هذا كله وتضم اليه مطلباً قومياً خطيراً الا وهو تكييف تراثنا الثقافى المصرى بحيث يكفى حاجتنا الاجتماعية والسياسية » • وقد ظهرت الصحيفة بهذا داعية لتأسيس مدرسة جديدة فى الثقافة المصرية تركز الاهتمام على المضمون السياسى والاجتماعى للأنماط السياسية المختلفة •

وفى المجال السياسى تبنت الصحيفة المطلبين الأساسيين للكفاح الشعبى منذ بداية القرن العشرين وهما الاستقلال والديمقراطية ، لكنها حاولت أن تفرغ فيهما محتوى متميزاً يتعلق بالمضمون الاجتماعى لهما وذلك ببيان الطبقات والفئات الاجتماعية التى تؤيد أو تعارض أياً من هذين المطلبين وبيان المصالح الاجتماعية والاقتصادية لكل من هذه الطبقات والفئات • وطفقت الصحيفة تدعو الى النظر فى السياسة على أساس المصالح الاقتصادية للطبقات المختلفة وتحاول الكشف عن العلاقة بين المشاكل الاقتصادية وبين مواقف هذه الطبقات ، كما حاولت أن تظهر مدى سيطرة الأجانب على الاقتصاد المصرى من خلال البنوك (١) واثراً تسلطهم على البورصات والشركات فى تفاقم أزمات التموين التى تعاني منها الجماهير (٢) ، وتحدثت عن نظام التعليم الذى فشل فى نشر التعليم الابتدائى واتسم فى مراحله الأخرى بالانعزال عن المجتمع وحاجات التطور الصناعى (٣) وطالبت بوقف زيادة الأرصدة الاسترلينية التى استدانتها بريطانيا خلال الحرب وأبهظت كاهل مصر ، كما طالبت باستهلاك هذه الأرصدة من رموس الأموال الانجليزية العاملة فى مصر وبفصل الجنيه المصرى عن الاسترلينى (٤) وفى العدد الخامس تحدثت عن ان « أكبر عدو وأخطر للديمقراطية فى مصر هو الاستعمار الأجنبى » باعتبار ان جوهر الاستعمار هو استغلال ثروة مصر القومية وان مفاد الديمقراطية هو التوسع فى التعليم ورفع مستوى المعيشة ومكافحة الأمراض مما يقتضى أن تضع الدولة يدها على الاحتكارات الاجنبية ورأس المال الاجنبى ، وهاجمت الأحزاب المتقلدية التى تتجادل حول معنى للحرية يفتقد النظرة الوطنية

- (١) صحيفة الفجر الجديد . العدد الثالث . ١٦ يونيو ١٩٤٥ .
- (٢) صحيفة الفجر الجديد . العدد الاول . ١٦ مايو ١٩٤٥ .
- (٣) صحيفة الفجر الجديد . العدد الاول : ١٦ مايو ١٩٤٥ .
- (٤) صحيفة الفجر الجديد . العدد الرابع عشر : ١٦ ديسمبر ١٩٤٥ .

الشاملة التي تربط بين الحرية والتحرر من الاستعمار ورفع مستوى المعيشة، وذكرت أن من يعادون الديمقراطية هم فضلا عن أصحاب المصالح الاستعمارية، الأجانب في مصر والرجعيون المصريون من كبار الماليين وأصحاب الأملاك الزراعية الضخمة لارتباط مصالحهم بالاستعمار ولخوفهم من حركة الشعب في ظل الديمقراطية (١) . وكانت تؤكد في كل مناسبة على وجوب إطلاق الحريات إطلاقا شاملا وعلى الربط بين مسألة التحرر الوطني ومسألة الحرية التي تشمل التحرر الاقتصادي من استغلال الاحتكارات مع رقابة الشعب على جهاز الدولة وموظفيه . وبالنسبة للمسألة الزراعية كان محمد خطاب قد قدم مشروعا الى البرلمان بتحديد الملكية بخمسين فداناً وذلك بالنسبة للمستقبل ودون أن يسرى هذا الحد على الملكيات الزراعية القائمة ، كما نشر هريت غالي كتيباً قدم به مشروعا عن الإصلاح الزراعي يتضمن تحديد الملكية بمائتي فدان بالنسبة للمستقبل أيضا أي بغير أن تستولى الدولة على ما يزيد عن هذا الحد من الملكيات القائمة ، واقترح توزيع أراضي الأوقاف ومصلحة الأملاك . وقد أشارت الصحيفة الى كل من هذين الاقتراحين ، وذكرت أنه لا يزيد عن كونه خطوة اصلاحية متواضعة تملئها مصالح الرأسمالية ، وذلك دون أن تطرح هي اقتراحاً كاملاً محدداً عن إعادة توزيع الملكية وحدودها معترفة في البداية أن تحديد موقف الطبقات الاجتماعية المختلفة من مسألة تحديد الملكية أمر ليس بالسهل لتضارب المصالح بين هذه الطبقات ولاختلاف النظرة العاجلة عن النظرة الآجلة لدى كل منها (٢) . على أن صادق سعد أحد كتاب الصحيفة البارزين وعضو التنظيم الماركسي الذي كان يصدرها أصدر كتيباً باسم « مشكلة الفلاح عرض فيه لحالة الفلاحين في مصر ومشاكل الاقتصاد الزراعي واحتكار الأراضي من وجهة النظر الماركسية مع الإشارة لمسئولية الاستعمار عن أوضاع الفلاحين المصريين ، وأسمى طريقة استثمار الأراضي في مصر بأنها « نصف اقطاعي » ثم حدد في النهاية ثلاثة مطالب للإصلاح الزراعي هي :

١ - تحديد الملكية الزراعية وتوزيع ما يزيد عن خمسين فداناً على الفلاحين الفقراء .

٢ - تشجيع زيادة الانتاج عند هؤلاء الفلاحين عن طريق تشجيع الجمعيات التعاونية الانتاجية .

(١) صحيفة الفجر الجديد . العدد الرابع : أول يوليو ١٩٤٥ .

(٢) صحيفة الفجر الجديد . العدد الخامس : ١٦ يوليو ١٩٤٥ .

٣ - حماية الطبقة الفلاحية بإصدار التشريع الفلاحي الذي

لا بد منه « (١) » .

ونشأت « لجنة العمال للتحرير القومي » الهيئة السياسية للطبقة العاملة « ونشرت برنامجها السياسي في ٨ أكتوبر ١٩٤٥ الذي توجهت به الى الطبقات العاملة معلنة في صدره « أيها المواطنون . لقد مرت ٢٥ عاما على الثورة ، فلم تأت تضحيات الشعب بالثمرة المرجوة . لم ؟ لأن السياسة الرسميين الذين قادوا المعركة أبعدوا تفكير الشعب وميوله وآماله من ميدان السياسة . منعوا الموظفين والطلبة والجنود من معرفة مصير بلادهم . أرادوا أن يمنعوا العمال من تقرير مصيرهم . والآن بعد أن فشلوا فشلا ذريعا طول هذه المدة يقولون اليوم بحسن قيادتهم ويريدون أن يجمعوا الشعب حولهم ليوجهوه الى المرمى الذي يريدونه هم وحدهم . . لم تنسوا تاريخ مصر منذ احتلال الانجليز لها سنة ١٨٨٢ وأعمال رجال السياسة من مختلف فئات الطبقات الحاكمة ضد الشعب . فلم تنسوا أن كل أملككم في تحرير مصر من الاستعمار والاستغلال الداخلي لا يمكن أن يقوم الا على أيديكم وقيادتكم وتحت رقابتكم المتواصلة . . هذا البرنامج برنامج شعبي يتجه الى الشعب المصري ويهدف الى تحقيق مصلحته وهو برنامج شعبي لأنه لا يمكن تحقيقه بمناورات السياسة الرسمية أو من وراء الستار . برنامج سيحققه الشعب المصري وعلى رأسه الطبقات العاملة ، مؤيدا من الشعوب الأخرى . . »

ومثل هذا البيان يوضح أن ثمة نظرة جديدة للسياسة المصرية تصدر عن رفض الاتجاهات السياسية الرسمية أي الاتجاهات والاحزاب المحيطة بالسلطة واعتبار الزعماء التقليديين قيادات ثبت لدى واضعي البيان فشلها خلال ربع قرن وفشل أسلوبها السياسي القائم على مأسماه البيان بمناورات السياسة ، وهو يتجه الى العمال في الأساس ويعتبر لجنة العمال للتحرير القومي هي الهيئة السياسية للطبقة العاملة بما يعنيه من نزوع لاستقلال هذه الطبقة بقوة ينشأ لها تنظيم مستقل يستهدف تحريرها ، واذا كان هدف البرنامج هو تحرير العمال فقد وصف هذا التحرير بأنه « تحرير قومي » وذكر بالبند الأول منه انه لا يمكن أن تتحرر الطبقة العاملة دون أن تحرر مصر من الاستعمار ، وذكر ان المطلوب هو استقلال وادي النيل بالكامل وأن الاستقلال يتمثل في جلاء الجيوش الأجنبية عن مصر والسودان والغاء المعاهدة الانجليزية ووضع قناة السويس في يد مصر وتخليص

(١) مشكلة الفلاح : صادق سعد . ص ٦١ .

الجيش المصرى عددا وعدة وجعل الخدمة العسكرية اجبارية لمدة سنة للجميع، دون تفريق بين الفقراء والأغنياء (كان القانون السارى وقتها يجعل الخدمة العسكرية لمدة خمس سنين ويعفى منها الحائزين على شهادة التوجيهية وما يماثلها وابناء العمد ومن يدفع بدلا نقديا قدره عشرون جنيها) .

أما المطالب الاجتماعية فقد حددتها البرنامج فى اطار المعركة السياسية ضد الاستعمار بأنها تحرر من الاستغلال الاجنبى باستقلال العملة المصرية عن الجنيه الاسترلينى وانشاء بنك مركزى وطنى ونقل ملكية المرافق العامة الى الدولة وتحرير الصناعة المصرية من الفنين الأجانب وبناء الاقتصاد القومى بنقل المؤسسات ذات الامتياز والاحتكار الى الدولة وتمصير المؤسسات الكبرى وقيام الدولة بالمشروعات الصناعية الكبيرة وتأسيس بنك صناعى وطنى . وبالنسبة للمسألة الزراعية اقترح البرنامج وضغ حد أقصى للملكية ونزع الملكيات الكبيرة وتوزيعها على صغار الفلاحين بغير أن يحدد الحد الأقصى للملكية الزراعية ، كما اقترح حل الوقف الأهلى وحماية صغار المستأجرين وتنمية التعاون . ثم وضع عددا من الاقتراحات تتعلق باصلاح النظام الديموقراطى منها تعديل نظام الانتخاب وتوسيع سلطات مجلس النواب على حساب مجلس الشيوخ والغاء حق الملك حل مجلس النواب مع جعل سلطة اقالة الحكومة وتأجيل دورات البرلمان من حق هذا المجلس وحده (أى سحبها من الملك) ، واقترح مساءلة النواب والوزراء عن أعمالهم السياسية والادارية جنائيا ومدنيا وسياسيا وتحريم اشتغالهم بالأعمال الاستغلالية الكبرى فى الشركات والبنوك وغيرها ، وتقرير انتخاب أعضاء مجالس المديريات والمجالس البلدية انتخابا مباشرا مع تقرير مبدأ الانتخاب بالنسبة للعد وحق كل ناخب فى القرية للترشيح للعمودية دون أن يقتصر الترشيح على جهة معينة، كما طالب بالغاء البوليس السياسى واعتبار رشوة الموظفين خيانة كبرى وتعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم بواسطة لجان منتخبة من الموظفين وعلى أساس المسابقات ، وطالب فى النهاية باطلاق حريات التعبير عن الرأى والنشر والاجتماع وتكوين الجمعيات والتظاهر (فيما عدا الدعوة للفاشية وتأييد الاستعمار) وجعل العلاقة بين الافراد والادارة خاضعة كلها لرقابة القضاء .

وفى أواخر ١٩٤٥ أيضا كان الاتحاد العالمى لنقابات العمال (الذى أيدته الحركة الشيوعية فى العالم بأحزابها ومنظماتها) قد أعلن عن مؤتمره التأسيسى الاول ودعا اتحادات العمال ونقاباتهم فى البلاد المختلفة أن يرسلوا مندوبين مفوضين عنهم للاشتراك فى المؤتمر ، وسافر من مصر اليه وفدان للعمال يمثلان هياتين هما اللجنة التحضيرية لعمال القطر المصرى

ومؤتمر نقابات القطر المصرى . ونشرت الفجر الجديد برنامج مندوبى نقابات مصر فى هذا المؤتمر وهو يتلخص فى نقاط تتعلق باستكمال تشريعات العمل فى مصر كتحديد ساعات العمل والحق فى الاجازة والتأمين . الخ وفى أهداف سياسية حددها البرنامج فيما يلى « ٤ - محاربة الاحتكارات ونقل ملكية الصناعات الكبرى للدولة فى كل أمة من الأمم . ٥ - انتهاء الاستعمار بجلاء الجيوش الاجنبية عن جميع أمم العالم . ٦ - القضاء على بقايا الرجعية والفاشية وتوطيد الديموقراطية الحقة . ٧ - مناصرة فلسطين العربية فى كفاحها ضد الاستعمار والصهيونية باعتبار هذه الاخيرة نوع من أنواع الفاشية . ٨ - وفى باريس أمكن توحيد الوفدين المصريين عند اجتماع المؤتمر التأسيسى ، وناقش المصريون هناك مشاكل الاجور والبطالة وساعات العمل ثم قدموا الى المؤتمر موضوعات تتعلق بالقضية الوطنية لبلادهم وبطرد القوات الأجنبية من وادى النيل وبإثر الاستعمار البريطانى فى تأخر الصناعة والحركة النقابية ، وتفاقم المشكلة الزراعية وتقييد الحريات ، واستطاع الوفد الموحد أن يستصدر من المؤتمر قرارا يندد بالاستعمار البريطانى وأعوانه فى مصر . (٢)

ويلحظ من ذلك كله ظهور اتجاه سياسى متكامل فى الحركة الوطنية يمثل عنصرا جديدا فى الفكر والكفاح السياسى أساسه الربط بين الهدف الوطنى والهدف الاجتماعى ، وبين الاستعمار وبين ما أسمتهم لجنة العمال للتحرير القومى « الفئات المستغلة الطاغية وهى أقلية ضئيلة من سكان مصر » . وينظر الى معركة الاستقلال السياسى فى اطار فكرة الصراع الطبقي فى المجتمع ويحاول أن يربط حركة التحرر المصرية بحركات التحرر فى العالم وبالحركات الاشتراكية . وكان نمو المفهوم الجديد للحركة الوطنية الذى عمل هذا الاتجاه على نشره بين الجماهير، كان هذا النمو هو القيمة الايجابية الأساسية التى أتت بها الحركة الماركسية بكافة اتجاهاتها وتياراتها ، وذلك برغم ما اعتور نشاطها التنظيمى من سلبيات وما اتسمت به نظرتها أحيانا من جمود يفتقد عنصر التلاؤم مع الواقع المصرى .

ويصعب على المهتم بالتاريخ المصرى أن يجد الوثائق والمعلومات الدقيقة الكافية التى تمكنه من دراسة التنظيمات الماركسية دراسة منهجية منظمة من حيث النشأة والتطور وعلاقة كل منها بالآخرى ونواحي الخلاف وأسبابه . ويرجع ذلك فى الأساس الى السرية التى فرضها النظام القائم وقتها على الدعوة الاشتراكية بتنظيماتها ومطبوعاتها باعتبارها دعوة تحض على كراهية الحكومة والنظام القائم والطبقات الحاكمة وتروج للثورة . ولا يكاد يعرف

(١) صحيفة الفجر الجديد - العدد التاسع : ١٦ سبتمبر ١٩٤٥ .

(٢) تطور الحركة الوطنية المصرية . شهنش عطية الشافعى ص ٩٥ .

الا كتاب أجنبي واحد (١) هو الذى حاول أن يتتبع تاريخ الحركة الشيوعية فى مصر ، وعليه اعتمدت فى الأساس معظم الدراسات التى أعقبت صدوره حتى الدراسات المصرية منها . ولا شك أن مصدرا واحدا وأجنبيا فى مثل هذا الموضوع المتشعب المتميز بكثرة التنظيمات والخلافات وحوادث الانقسام والاندماج ، لا شك أن الاعتماد على مثل هذا المصدر لا يخلو من زلل مما يوجب التحفظ فى استقراء المواد منه . والحاصل أن أحدا من الذين ساهموا فى الحركة الشيوعية العالمين بدقائقها لم ينشر بعد مذكرات تفيد فى هذا الشأن . وما يمكن الاعتماد عليه الآن هو تتبع نشاط الحركة من خلال ما استطاعت أن تظهر فيه من منابر علنية كالنشاط فى الصحف العلنية وفى التجمعات العلنية الظاهر نشاطها فيها ، وكذلك من خلال اللقاءات الشخصية ببعض قادتها السابقين مع محاولة توثيق ما يستقى من معلومات تتجمع بهذا الطريق بالشواهد المستقاة من الصحف والمطبوعات العلنية ومما يترجح بالروايات المختلفة حدوثه غالبا . على أن ذلك يمكن فحسب من رسم اطار عام للحركة بغير إيغال كثير فى التفاصيل المتعلقة بالحياة الداخلية للحركة إيغالا لا تسعف فى توثيقه المادة التاريخية المتوافرة ولا وسيلة جمعها ، لا سيما أن الأمر يحتاج الى دراسة مستقلة لم يعد لها هذا الكتاب . وما ينبغى ملاحظته والتحفظ بشأنه هو أن الدراسة تعتمد فى الأساس على المادة التاريخية التى يمكن استقاؤها من المطبوعات العلنية التى صدرت فى الفترة محل هذه الدراسة ، وتعتمد على اللقاءات الشخصية كمصدر مساعد ، وقد يؤدى توافر المادة بالنسبة لتنظيم معين أكثر من غيره الى ما يترك الانطباع بأنه كان التنظيم الاساسى ، وهو انطباع قد يؤكد صحته ان العبرة بالنشاط العلنى ومداه وما يتركه فى الجماهير والرأى العام من تأثير ، ولكن هذا الاستخلاص ليس صحيحا دائما ، وفى فترات القمع الشديد قد يكون التأثير فى الجماهير بغير النشاط العلنى أعمق وأوسع ، كما أن قوة التنظيم تقاس أيضا بعدد أعضائه وبوعيتهم وصلابتهم وبوجودهم فى المجالات الحيوية للجماهير وتجمعاتها وانتشارهم فيها .

يذكر كتاب « الشيوعية والقومية فى الشرق الاوسط » انه فى شتاء ١٩٤١ - ١٩٤٢ نشأت فى القاهرة والاسكندرية حلقات ماركسية كانت نواة الحركة الشيوعية فى مصر ، وبلغ عددها نحو عشرين مجموعة متغيرة الاسماء والنشرات . وفى ١٩٤٢ تكونت « الحركة المصرية للتحرر الوطنى » و « منظمة اسكرا » (٢) ورأس الأولى هنرى كورييل ورأس

الثانية هليل شفارتز ولم يزد مجموع أعضائهما عن الثلاثين . وكان الخلاف الأساسى بينهما حول ما اذا كان الهدف العاجل للحركة الشيوعية أن تنتشر بين الجماهير وتتوسع في تجنيد المصريين فيها حتى على حساب درجة النضج السياسى للأعضاء أم ينبغى أن توجه جهدها لتربية أعضائها المختارين بدقة ، وتكوينهم السياسى ، رأت الحركة المصرية ان خلية التنظيم هى وحدة نضال ورأت وجوب تمصير التنظيم ومده بعناصر من الطبقة العاملة ، ورأت اسكرا أن المهمة الاساسية هى اعداد أعضاء التنظيم اعدادا قويا وأن يكونوا أولا من بين المثقفين . وفى سبتمبر ١٩٤٣ انفصل عن الحركة المصرية بعض الاعضاء وأسسوا « تحرير الشعب » كمنظمة تركز فى نشاطها على ضرورة تمصير الحزب . وخلال المدة من ١٩٤٣ الى ١٩٤٥ ظهرت عدة مجموعات شيوعية فى مقدمتها « الطليعة » التى تكونت من طلبة ومثقفين وفدئين ، وعصابة الماركسيين والفجر الجديد . وكان للحركة المصرية عضوان من الأربعة أعضاء الذين سافروا لحضور مؤتمر اتحاد العمال العالمى الذى انعقد فى باريس سنة ١٩٤٥ (١) .

ومن خلال اللقاءات الشخصية أمكن معرفة ان التنظيمات الماركسية الرئيسية فى هذه الفترة كانت ثلاثة ، طليعة العمال ، واسكرا ، والحركة المصرية للتحرر الوطنى . وكانت طليعة العمال هى التنظيم السرى الذى يصدر مجلة « الفجر الجديد » وقد تشكل كمجموعة من الشباب المثقف الماركسى ومن بعض القيادات العمالية ، وكان بعض أعضائه ممن اتصل بالحلقات الماركسية ولجان أنصار السلام التى كانت تكونت على نطاق ضيق قبل الحرب الثانية وخلال الثلاثينات من مصريين وأجانب (٢) ، وكانت طليعة العمال تعمل بين العمال من خلال لجنة العمال للتحرر القومى التى اتخذت منبرا علنيا لها صحيفة الضمير ، كما عملت بين الطلبة من خلال

Communism and Nationalism in the Middle East: Walter Z. Laquer (١)

p. 42.

(٢) اسكرا لفظ روسى يعنى بالعربية الشرارة وكان لينين قد أسمى به صحيفة ثورية أصدرها الحزب البلشفى فى أوائل هذا القرن ، وذلك اخذا من قصيدة لبوشكين قال فيها « ومن الشرارة يندلع اللهب » ، على أن تسمية تنظيم سياسى مصرى باسم أجنبى يدل على نزعة الاقتراب وروح الانعزال التى اتسم بها التنظيم .

(٣) لاكور . المرجع السابق . ص ٤٢ . الخ .

(٤) اكتمل تكوين طليعة العمال كتتنظيم ذى برنامج ولائحة ومستويات مختلفة فى سبتمبر ٤٦ بالسكاكينى وذلك عقب الضربة التى وجهت للحركة الشيوعية من حكومة صدقى فى ١١ يوليو اذ أدرك بعدها قادة التنظيم وجوب الاسراع فى تكوين حزب منضبط قادر على مواجهة اجراءات القمع . وكان فى لجنته المركزية أحمد رشدى صالح ويوسف درويش وريمون دويك وصادق سعد ومحمود العسكري وأبو سيف يوسف .

لجنة الطلبة التنفيذية العليا التي كانت تقودها عناصر طليعية من شباب الوفد ، مارست نشاطها الثقافي من خلال صحيفة الفجر الجديد ولجنتين تكونتا لنشر الكتب والدراسات هما دار القرن العشرين ولجنة نشر الثقافة الحديثة ، كان من بين ما نشرته الدار الأولى ترجمة لكتاب الاستعمار البريطاني في مصر الذي ألفه الينور برنز كمحاولة لدراسة التاريخ المصري حسب المنهج الماركسي ، وكان من بين ما نشرته اللجنة الثانية دراسات عن مشكلة الفلاح لصادق سعد وعن قناة السويس لأحمد رشدي صالح مع تراجم لبعض القصص . وكان النشاط الأساسي لطلبة العمال يظهر في صفوف الوفد ، ويقال ان بعض العناصر التي تكونت منها كانت ذات اتصال تنظيمي بالوفد ولكن الطلبة كانت تنظيما مستقلا عن هذا الحزب . وكانت منظمة اسكرا تمثل أساسا مجاميع من المثقفين ذوي الصلة بالثقافة الغربية طلبة ومدرسين ومهنيين ينشطون وسط المثقفين ومنعزلين الى حد ما عن الجماهير ، ويهتمون أساسا بالدراسة والتثقيف ويجندون لتنظيمهم العناصر المثقفة من خلال الصلات الشخصية لا من خلال النشاط الجماهيري .

أما الحركة المصرية للتحرر الوطني فقد نشأت في الأساس من تنظيمين ماركسيين هما عصابة الماركسيين وشعوب وادي النيل وكانت دون المستوى الثقافي لاسكرا ولكنها أكثر ارتباطا بالواقع وتنهج أسلوبا في العمل يصدر عن تفهم الاوضاع المصرية يزيد عما كانت عليه اسكرا ، وتتكون الحركة المصرية من عناصر مثقفة من الطلبة والمدرسين وغيرهم من ذوي الأصول البرجوازية الصغيرة الفقيرة ، وكانت الحركة تجند العناصر الجديدة لها من خلال المعارك السياسية والاضرابات ، ويقال انها أول من أنشأ من التنظيمات الماركسية مطبعة وصحيفة سرية هي « كفاح العمال » ، وكانت تتخذ لها منبرا علنيا في بعض فترات ١٩٤٥ صحيفة حرية الشعوب ولكنها لم تستمر طويلا ثم أصدرت صحيفة « أم درمان » التي كان يشرف عليها مجموعة الاعضاء السودانيين داخل الحركة . وكان من نواحي الخلاف بين الحركة المصرية وطلبة العمال ان الاخيرة كانت ترى الاعتماد على العمال وحدهم بينما ترى الاولى جذب كل من يمكن جذبه من الطبقات الشعبية عمالا أو طبقات متوسطة والنشاط بينهم جميعا ، كما اختلفا حول أسلوب التعامل مع جماعة الاخوان المسلمين اذ رأت الحركة المصرية اتباع سياسة مرنة معهم تؤثر في مواقف الجماعة أو تكشفها أمام الجماهير بينما رأت طليعة العمال الهجوم عليهم بغير هوادة . وكانت طليعة العمال ترى التركيز على المشكلة الوطنية وعلى مطلب الجلاء بغير قيود ، مع جذب العمال من خلال

مطالبهم الاقتصادية ، بينما رأت الحركة المصرية ان هذا الموقف هو من آثار الفكر الوفدى على طليعة العمال ويعنى بقاء الوفد وممثلى الرأسمالية الوطنية هم قادة حركة التحرير ويبقى العمال فى اطار مطالبهم الاقتصادية والنقابية غير قادرين على الاستقلال السياسى والفكرى عن الوفد والرأسمالية الوطنية . وقد نما هذا الخلاف كثيرا فيما بعد سيما فى عام ١٩٤٧ .



وفى صيف ١٩٤٥ أيضا عرف الطلبة الاجتماعات المتواصلة لتنظيم صفوفهم استعدادا للعمل الوطنى عند بداية العام الدراسى فى أكتوبر آمليين فى تكوين جبهة واسعة للكفاح ضد الاستعمار راغبين فى تحديد أساليب نشاطهم السياسى وتوضيح أهدافه . وكان اجتماعهم الاول بملاعب كلية الطب بجامعة فؤاد الأول (القاهرة) ، وحضر هذا الاجتماع وماتلاه ممثلون عن الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية والفنية وطلبة الجامع الأزهر . كانت تجربة ثورة ١٩١٩ ماثلة أمامهم اذ شكلت فيها الجماهير « لجان الثورة » فاتفقوا فى اجتماعهم الاول على الدعوة لتكوين « اللجان الوطنية » كوحدات تقود الحركة الوطنية فى مرحلتها الجديدة ، وأعلنوا تشكيل اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة واضعين لها برنامجا من ثلاث نقاط :

« أولا : ان الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال الوطنى ليس هو فقط كفاح موجه ضد الاحتلال العسكرى ولكنه موجه كذلك ضد السيطرة الاستعمارية الاقتصادية والسياسية والثقافية .

ثانيا : يجب القضاء على عملاء الاستعمار المحليين - الاقطاعيين وكبار المالىين المرتبطين بالاحتكارات الأجنبية .

ثالثا : ان الطريق لمقاومة الاستعمار هو طريق الوحدة الوطنية - فلا بد من اتحاد القوى المعارضة للاستعمار فى جبهة واحدة واسعة تكافح من أجل إلحاق الهزيمة بالنظام الاستعمارى ، وكان من أهم الشعارات التى رفعتها اللجنة « المفاوضات مع المستعمر على حقوق الوطن خيانة » (١) ، وهو شعار ينبىء بنهاية مرحلة من مراحل الكفاح كانت المفاوضات فيها هى أسلوب تحقيق الأهداف الوطنية ويتضمن مقاومة أى تنازلات يمكن أن تفرط بها الحكومة فى حقوق الوطن ورفض شروط تقرر مقابل الجلاء ، كما أنه شعار يفضى برافعه متى بقى مصرا عليه الى امساك السلاح لطرد المحتلين

(١) كتاب « ٢١ فبراير » . عبد المنعم الغزالى : ص ١٢ - ١٤ .

(من ملاحظة أن فكرة الكفاح المسلح لم تكن ظهرت بعد كمطلب سياسى عام انما كان هذا الشعار من المقدمات السياسية التى أفضت اليها فى المستقبل كنتيجة طبيعية لرفض أسلوب المساومة والحنول الوسط) وبهذه المثابة كان هذا الشعار يفوق حزب الوفد الذى قام أسلوبه التقليدى على المفاوضة ويفوق شعار الحزب الوطنى « لا مفاوضة الا بعد الجلاء » .

وذكر كتاب الاخوان المسلمون فى الميزان أن الاخوان حاولوا افساد اجتماع الطلبة ونظموا مؤتمرا فى اليوم السابق عليه اقتصروا فيه على اعداد مذكرة رفعت الى الحكومة تتضمن فضلا عن العبارات الانشائية وجوب الافساح للحكومة لتعالج المسألة الوطنية ، ثم حضروا اجتماع الطلبة فى اليوم التالى فى ٧ أكتوبر محاولين تصفيته لسبق عقدهم مؤتمرا فلم يثسوا من فرض قراراتهم على الآخرين انسحبوا من الاجتماع . وقد اتخذ الطلبة فى ذلك الاجتماع قرارا بأن « الطريق الوحيد للتخلص من الاستعمار لن يتأتى عن طريق المماطلة والتسويف والانتظار ولكن عن طريق كفاح شعبى مصرى وسودانى ، وان الاستقلال الصحيح ليس مجرد الجلاء العسكرى وانما الاستقلال الذى ننال من ورائه نهضة اقتصادية ونهضة اجتماعية تعود على الملايين بالخير والرفاهية » .

ودعت اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة الى اجراء انتخابات بين الطلبة من ممثلى اللجان الوطنية فى الكليات والمعاهد المختلفة ، وتكونت بهذا اللجنة التنفيذية العليا ضمت شبابا من الوفدين والمنظمات الشيوعية واشترك فيها بعض الاخوان المسلمين . وفى ٧ فبراير ١٩٤٦ أذاعت اللجنة بيانا بأن الشباب تدفعهم وطنيتهم للقيام بواجب مقدس « ملقى على عواتقهم بوصفهم شباب الامة المثقف فانتخبت منهم لجان وطنية . . لمناقشة حقوق البلاد وأهدافها مناقشة حرة خالصة لوجه الله والوطن بعيدين عن أى غرض سياسى أو تيار حزبى » (١) ويبدو من هذا البيان ان فكرة الوحدة الوطنية والنشاط الوطنى العام هى ما سيطر على الشباب بصرف النظر عن الانتماءات الحزبية التى تربط الكثير منهم وكان هذا من دلائل تميز حركة الشباب عن التصنيفات الحزبية التقليدية ، وكان هذا خليقا بأن يعطى حركتهم شمولها وقدرتها على الارتفاع مع التيار الشعبى الآخذ فى النمو ، ولم يكن الامر صيغة من صيغ الجبهات الوطنية بين الاحزاب ولكنه كان تكوينا سريعا خلقه الشباب بفكره الجديد وقتها فى ظروف الفوران الحاصل فى المجتمع .

(١) صحيفة الوفد المصرى ٨ فبراير ١٩٤٦ .

سبقت الإشارة الى أن مذكرة الحكومة الخاصة بالمسألة الوطنية والرد البريطاني عليها أعلننا في ٢٠ يناير ١٩٤٦ . وقد اعتبرتهما الجماهير دليلا على تخاذل الحكومة وتواطئها مع المستعمر وبلغ السخط الشعبي أقصاه . كانت الجماهير تموج بروح الثورة وتقطعت الأسباب بينها وبين الحكومة وكانت الصحف والاجتماعات واللقاءات تحرك مشاعر الغضب والرفض للوضع القائم وتتجه لاكساب الجماهير شعورا واحدا وموقفا واحدا تترىص بهما أية بادرة صريحة من الحكومة للمساومة مع المحتل . وأتت هذه البادرة بإعلان المذكرة الرسمية والرد البريطاني عليها . وقد يكون بين التنظيمات والأحزاب الوطنية والشعبية نواح كثيرة من الخلاف ، ولم تكن تكونت جبهة وطنية واحدة يلتف حولها الجميع ببرنامح متفق عليه ، الا أن الموقف الوطني لكل من هذه الهيئات أملى عليها جميعا اتجاها واحدا حول مطالب محددة تساعد على بلورتها تبني الجماهير الواسعة لهذه المطالب، تمثل ذلك في المطالبة بالجلء غير المعلق على شرط ورفض مبدأ الأحلاف والدفاع المشترك مع بريطانيا والمطالبة بعرض قضية مصر على مجلس الأمن والمطالبة بإسقاط حكومة السعديين واجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب .

كان الوفد يطالب بإسقاط الحكومة واجراء الانتخابات ولكنه يتردد في رفض مبدأ المفاوضة ، وقد أشار الى قبوله اياه في بعض بياناته كما حدث في المذكرة التي بعث بها الى السفير البريطاني في أغسطس ١٩٤٥ والتي طالب فيها بوصول مصر الى « اتفاق مع حليفتها لتستوفي مطالبها وتحل بها المسائل المعلقة بينها . . . » (وحتى) لا تواجه مؤتمر الصلح الا وهي على اتفاق مع حليفتها ، ولكن تصاعد الموقف السياسي ونمو الرفض الشعبي لاتجاه المفاوضة مال بسياسة الوفد عنه وبدأ في بيانه الذي أعلنه تعليقا على مذكرة الحكومة والرد البريطاني (١) لهجة من التشدد الواضح ودعوة المصريين للجهاد مما اعتبره الشباب اليساري داخل الوفد وخارجه بداية سياسة جديدة للحزب ترد له مكانته الجماهيرية وتجمع حوله المناضلين لصالح الوفد والشعب معا . (٢)

وكانت التنظيمات الماركسية والاشتراكية تؤكد على الجوهر الاقتصادي للاستعمار وعلى أن المعركة واحدة لاجلاء الاحتلال العسكري واقتلاع جنود الاستقلال الاقتصادي الاستعماري ، ولكن المعركة أوضحت لعناصر كثيرة

(١) صحيفة المصري ٣ فبراير ١٩٤٦ .

(٢) صحيفة الفجر الجديد . العدد العشرين ٦ فبراير ١٩٤٦ .

منهم أن المطلوب الحال الذى يمكن أن تجمع الجماهير كلها عليه هو الجلاء بغير محالفة عسكرية تربط مصر ببريطانيا وبغير معاهدات اقتصادية تمكن للمصالح الاقتصادية الاستعمارية وبغير اتفاقيات ثقافية يتسبب بها الاستعمار مفاهيمه بين الشعب ، أى الجلاء بغير شرط ولا ثمن « بهذا يكون مركز الثقل فى موضعه وبهذا يجب أن توجه ضربتنا الوطنية .. » وان الحكم الوطنى الذى يأتى به الجلاء هو الكفيل برد الحرية الاقتصادية لمصر والتخلص من التبعية فى ضوء سياسة اقتصادية وطنية يستطيع تنفيذها (١) . ثم كان الشباب اليسارى فى الوفد المتجمع فى جريدة « الوفد المصرى » وغيرها يصل فى العمل السياسى وفى الاتجاه الفكرى بين هذه الاتجاهات ويتزاج خلاله الباقي من القديم مع الناضج من الجديد .

وكان حزب مصر الفتاة على تحالف مع الوفد منذ اقالة الحكومة الوفدية الأخيرة ، وأيد الوفد مرشحى مصر الفتاة فى انتخابات مجلس النواب التى أجريت وقتها والتقىا على المناداة بالتخلص من الاستعمار والغاء الأحكام العرفية (قبل أن تلغى) وأجراء انتخابات نيابية جديدة فى ظل حكومة محايدة ، وكان مصر الفتاة يطالب الحكومة بالألا تفاوض الانجليز وان تلجأ لانذارهم بالجللاء حتى ان امتنعوا احتكمت واياهم الى المجالس الدولية ، وبالنسبة لمسألة السودان رأى أن تصدر الحكومة اعلانا بأن ملك مصر ملك على البلدين مع منح السودانين حقوق الجنسية المصرية ، فان اعترض الانجليز احتكمت الحكومة واياهم الى المجالس الدولية ، ورد ذلك بمذكرة بعث بها أحمد حسين زعيم الحزب الى الملك ونشرتها له صحيفة الوفد المصرى فى سبتمبر ١٩٤٥ .

بهذا أصبحت كتلة ضخمة من الجماهير ماء واحدا تثبنى مطالب محددة وتقف من الحكومة موقفا واضحا وتجد لديها معيارا سياسيا موضوعيا تستطيع به الحكم على مواقف الآخرين حكومة وأحزابا وصحفا ، ومهد هذا ارضا للقاء فى العمل فى الاجتماعات المختلفة واللجان والهيئات التى تتكون وعلى صفحات الصحف ، كما خلق رأيا عاما واحدا قويا قادرا على الحركة المنسقة وعلى مواجهة الاحداث .

مع مذكرة الحكومة والرد البريطانى بدت قوة الرأى العام الراضى لمسلك الحكومة المتهم لها بالخيانة . تسابقت الأحزاب فى اصدار بيانات

(١) صحيفة الفجر الجديد . العدد الثالث والثلاثين ٧ مايو ١٩٤٦ - مقال

لسعيد خيال .

الاحتجاج وأصدر الوفد بيانا وأصدر الحزب الوطنى بيانا أعلن فيه بطلان معاهدة ١٩٣٦ لأنها أبرمت فى ظروف الاحتلال وهاجم مذكرة الحكومة لموافقتها على أن تكون هذه المعاهدة هى أساس التفاوض (١) ، وطالب مصر الفتاة بعرض قضية مصر على مجلس الأمن وهاجم اجراء المفاوضات على أساس الرد البريطانى الذى ينكر حق مصر فى الجلاء والوحدة مع السودان. وطالب المصريين بالجهاد ومقاطعة كل تعاون مع بريطانيا فى الداخل والخارج سياسيا واقتصاديا (٢) ، وامتألت الصحف الوطنية بمقالات التنديد بالحكومة . واعتصم طلبة الأزهر بالجامع ، وأصدرت الجمعية العمومية للمحاميين بيانا تطالب فيه بالجلاء والوحدة مع السودان ، كما أصدر اتحاد خريجي الجامعة بيانا طالب فيه بالاستقلال التام لمصر والسودان والجلاء فورا عن أراضيها والتحرر من الاستعمار المالى والاقتصادى بحصول مصر على الأسهم البريطانية فى قناة السويس والشركات الاحتكارية نظير ما يكافئهما من دين الارصدة الاسترلينية المستحقة لمصر وتخليص الجيش والبوليس والادارة والتعليم من آثار الاستعمار والغاء بقايا الامتيازات الاجنبية وتأكيد مصرية قناة السويس وتوقيع معاهدات الصداقة مع الدول الكبرى وبقية الامم المتحدة بحيث لا يكون لاحداها مركز متميز فى مصر (٣) .

وكانت عطلة نصف السنة للجامعة والمدارس قد انتهت فأصدرت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة قرارا بدعوتهم الى عقد مؤتمرات عامة يوم ٩ فبراير لمناقشة الحالة الحاضرة وهاجمت مبدأ الدفاع المشترك الذى يحمل معنى الحماية الاستعمارية وطالبت بعدم الدخول فى المفاوضات الا على أساس الجلاء التام الذى يصدر به تصريح بريطانى ثم ناشدت الاحزاب كلها بأن تعلن الحطط التى ترى اتباعها اذا رفضت بريطانيا هذا الطلب (٤) . وسبق صدور هذا البيان مظاهرات واضرابات فى نواحي شتى . وقد لوححت الحكومة للصحف بالقانون الذى يحظر نشر اخبار صحيحة أو كاذبة عن حوادث الاضراب أو الامتناع عن العمل أو المظاهرات

(١) صحيفة المصرى ٢ فبراير ١٩٤٦ .

(٢) صحيفة المصرى ، صحيفة الاهرام ٤ فبراير ١٩٤٦ - وأصدر الاخوان المسلمون بيانا هاجم المذكرة والرد ولكنه لم يعلن رفض مبدأ المفاوضة انما ذكر ان المفاوضة وسيلة وليست غاية مقصودة لذاتها وان الوسيلة لا تقوم الا مع الاطمئنان الى اسس بيثة لتحقيق الغاية (الصحف اليومية : ٥ فبراير) كما أصدر حزب صغير هو حزب الفلاح الاشتراكى بيانا .

(٣) صحيفة المصرى ٩ فبراير ١٩٤٦ .

(٤) صحيفة الاهرام ٧ فبراير ١٩٤٦ وصحف ذات اليوم .

التي يقوم بها الطلبة أو غيرهم وذلك حتى لا يسرى الهياج وعدواه أكثر مما حدث ، وعبثا حاولت الحكومة والصحف المؤيدة لها - وفي مقدمتها صحيفة أخبار اليوم أن تشير موضوع ٤ فبراير ١٩٤٢ في مناسبة ذكره حرقا للانظار وطعنا على موقف الوفد في ذلك اليوم وتذكيرا بمواقف الملك في يومها الذي صورته هذه الصحف كثيرا بأنه كان موقفا وطنيا مناوئا للإنجليز ، عبثا تمت المحاولة واستمر المد الشعبي في طريقه وتزايدت المظاهرات والاضطرابات حتى كان يوم ٩ فبراير يوم انعقاد المؤتمرات التي دعت لها اللجنة التنفيذية العليا للطلبة .

انعقد المؤتمر العام في الجامعة في الجيزة اجتماعا شارك فيه الكثيرون من طلبة المعاهد والمدارس وعم الاجتماع شعور بالوحدة وأعلن المؤتمر اعتبار المفاوضات عملا من أعمال الخيانة يجب وقفه وطالب بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ الخاصتين بالسودان وضرورة جلاء القوات البريطانية فورا . بعد هذا خرجت من الجامعة أضخم مظاهرة عرفت منذ قيام الحرب العالمية الثانية تمثلت فيها الوحدة الوطنية والاتفاق الإجماعي على المحافظة على النظام ، فعبرت شارع الجامعة ثم ميدان الجيزة إلى كوبري عباس ، وما أن توسطته حتى حاصرها البوليس من الجانبين وفتح الكوبري وبدأ الاعتداء على الطلبة فسقط البعض في النيل وجرح أكثر من مائتي فرد (١) . وقدرت صحيفة الوفد المصري الإصابات يومها بستين بين الطلبة وثلاثين من البوليس كما اعتقل ١٥٠ متظاهرا ، وقدرتها صحيفة المصري بمائة أصيب من المتظاهرين وثلاثين من البوليس . وفي ذات اليوم حدثت مظاهرة المنصورة أصيب فيها ٧ شبان و ٣ جنود واعتقل ٤ كما اعتقل لفيف من الشبان في أسوان . وفي ١١ فبراير صادرت الحكومة الكثير من الصحف التي كانت تنشر أخبار المظاهرات وحوادث الاشتباك مع البوليس اذ عمّت المظاهرات القاهرة والأقاليم في اليوم التالي لحادث الكوبري واذ امتلأت الصحف بالاحتجاجات التي اذاعتها الهيئات المختلفة تعليقا على الحادث ومنها اتحاد الأزهر وكلية أصول الدين واتحاد خريجي الجامعة ولجان الوفد بالأقاليم ومصر الفتاة والفجر الجديد . الخ .

في ١٢ فبراير قامت جنازة صامته على روح الشهداء وأقام طلبة الأزهر صلاة الغائب عليهم وقامت اشتباكات بين الشباب والبوليس وأمام كلية الطب لفض مؤتمر عقده الطلبة بالكلية واعتقل عدد يتراوح بين

(١) « ٢١ فبراير » عبد المنعم الغزالي . ص ١٦ - ١٧ .

٣٦ و ٥٠ وقام اشتباك بالاسكندرية أصيب فيه متظاهرون كما قامت مظاهرة بالزقازيق قتل منها اثنان وفي المنصورة حيث قتل فرد واحد . وأصدرت الحكومة قرارا بتعطيل الدراسة ثلاثة أيام . وفي الأيام التالية استمرت الحوادث في القاهرة والأقاليم يتسع انتشارها يوما فيوم ، وفي ١٤ فبراير قامت المظاهرات في القاهرة والاسكندرية وبور سعيد وشبين الكوم والزقازيق والمحلة الكبرى وطوخ وأسيوط وعطلت الدراسة في جامعة الاسكندرية أسبوعا وأجريت التحقيقات مع صحف الوفد (البلاغ والمصرى والوفد المصرى) كما صودرت صحيفة مصر الفتاة وأجرى التحقيق مع صاحبها وضبطت منشورات كانت تطبع في دارها . وفي ١٥ فبراير قامت المظاهرات بعد أداء صلاة الجمعة تهتف بالجلاء وبحياة الشهداء وبدأت تتجمع من الغورية وتحت الربع والموسكى وتسير الى ميدان العتبة وشارع فؤاد وتآلفت مظاهرة كبيرة من الشباب والعمال طافت بحى بولاق تهتف بسقوط الاستعمار والاستبداد وبحياة ذكرى الشهداء وأحرقت إحدى عربات النقل ، كما قامت مظاهرة عنيفة في بور سعيد بعد صلاة الجمعة تصدى لها البوليس ضربا بالسياط وبغيرها فأصيب منها عدد كبير ومن البوليس ٢٨ واعتقل ٦٥ . وبدأ يظهر جليا في المظاهرات انها لم تعد قاصرة على الطلبة ولا الشباب انما جمعت جماهير من كافة فئات الشعب وبدأ معظمها من الاحياء الشعبية وبدأ كثير منها بتجمع المصلين في المساجد بعد صلاة الجمعة . وفي ١٦ فبراير أغلقت المحال العامة في الاحياء الوطنية احتجاجا على الحوادث وحسدا على الشهداء وقامت مظاهرة من حى الأزهر مرت بالشوارع يتزايد عددها وتجمع بعض المظاهرات من الشباب والطلبة أمام القصر الملكى بعابدين تهتف بالجلاء والوحدة مع السودان وسقوط الاستعمار وصنائع الانجليز كما استمرت الاضطرابات في الاقاليم بالاسكندرية وبور سعيد وبنها والمحلة الكبرى وغيرها (١) . ونشرت الفجر الجديد أنه خلال هذه الأيام اعتقلت الحكومة مائة من العمال وقبضت على الكثير من المفكرين الديمقراطيين ومن صحفى الوفد كما حاصر البوليس النادى السعدى (نادى حزب الوفد) وعطل الكثير من الاجتماعات (٢) . وتظهر روح هذه الايام فى أسلوب عزيز فهمى الجياش « انه وطننا فاحصدوا أرواحنا حصدا واحشرونا فى السجون حشرا واستعينوا على خطف جثث

(١) فى وصف المظاهرات كان الاعتماد على الاخبار التى أوردتها كل من صحيفتى المصرى والوفد المصرى فى الفترة بين ١٠ - ١٨ فبراير ١٩٤٦ .

(٢) صحيفة الفجر الجديد - العدد الحادى والعشرون ١٣ فبراير ١٩٤٦ .

الشهداء بالكلب نمر وبغيره من الكلاب ، وحرموا علينا الاحتفال بالشهداء وأبيحوا دماءنا فما أهون الفداء • لن نزل عن شبر من الوطن المقدس ولن نفرط في ذرة من وادى النيل أو نفنى عن بكرة أبينا • انه وطننا وسنحميه بسواعدنا وانها لأرضنا وسندفع عنها بأيدينا » (١) •



كان يوم ١١ فبراير عيد ميلاد الملك ونظمت الحكومة احتفالا به وأقامت الزينات على قبة الجامعة وأجرت مهرجانا للشعلة الملكية ، فحطم الطلبة الزينات وداسوا صورة الملك بالاقدام وأشعلوا فيها النار وهتفوا ضد السراى ، واستقبلت الجماهير الشعلة الملكية فى الميادين بمظاهرات صاخبة • وكان الملك قد أراد أن يؤكد استقرار مركز الوزارة وتمتعها بتأييده فأنعم برتبة الباشوية على من لم يكن حازها من الوزراء ، وكان من برامج الاحتفال بعيد الملك أن يضع الحجر الاساسى للمدينة الجامعية فى الجزيرة فعرف قبلها أن الطلبة سيقاطعون الاحتفال ، ويذكر الدكتور هيكل أن تردد يومها ان مؤامرة تدبر ضد الملك وان ضبط أشخاص باحدى العمارات كانوا يعتزمون القاء المتفجرات على موكبه « ولم يحضر الحفل من الطلبة الا من وثق رجال الأمن بهم وتم الحفل سراعا فى أضيق حدوده ثم انصرف الملك » • وبعد هذا الوصف يتساءل الدكتور هيكل عن مصير الوزارة « هل يوكل اليها وقد عجزت عن حفظ الأمن أن تتولى المفاوضات مع انجلترا ؟ شعر الجميع بأن ذلك أصبح محالا ، وكان هذا الشعور صادقا • وقدم النقراشى باشا استقالة الوزارة » (٢) •

(١) صحيفة الوفد المصرى ١٢ فبراير ١٩٤٦ •

(٢) مذكرات فى السياسة المصرية • محمد حسين هيكل • الجزء الثانى ص

الفصل الخامس

حكومة صدقي والحركة الوطنية

استقالت حكومة النقراش غير القادرة على حفظ الأمن وغير الجديرة
باجراء المفاوضات ، ووجب ان يأتى الى الحكم من يستطيع كبح جماح
الجماهير بعد ان أبدت عندا وشراسة ، وكلف اسماعيل صدقي بتشكيل
الوزارة .

كان صدقي بعد ان انتهت الحرب قد بدأ يظهر فى الحياة السياسية
بخط سياسى يدعو له ويحاول به ان يستغل امكانيات الموقف الدولى
الجديد الذى اسفرت عنه الحرب ، وذلك لخدمة كبار الرأسماليين وحفظا
للنظام ولمصالحهم ضد ما يتهدها من اعاصير ما بعد الحرب . وفور
وصول حزب العمال الى الحكم فى بريطانيا ارسل صدقي الى مجلس
النواب المصرى (وكان عضوا به) يطلب استغلال سياسة حكومة العمال
الأكثر مرونة « للعمل من غير توان على تصفية مسائلتي الجلاء
والسودان » (١) وكان دقيقا فى تعبيره فى هذه الرسالة ، فلم يقل ان
هدفه ولا ان مما يتوقع من امكانيات السياسة البريطانية تحقيق الجلاء
والوحدة مع السودان ولكنه ذكر انه يمكن استغلال مرونة السياسة
البريطانية الجديدة فى تصفية هاتين المسألتين قاصدا بذلك انه يمكن
الحصول من الانجليز على مكاسب أكثر مع تفريغ سخط الجماهير بشكل
نهائى ازاء المسألة الوطنية ليخلو وجه الحياة السياسية لنمو الرأسمالية
الكبيرة نموا هادئا . وكان يرى أنه لا مانع من ممارسة بعض الضغط
على الانجليز يلجئهم الى التفاوض وتصفية المسألة المصرية باستخدام الحركة
الشعبية فى حدود ضيقة وبالاتصال بالدول الغربية الكبيرة (٢) واقناعها

(١) ، (٢) يراجع ما سبقه . ص ٢٤ .

بهذا الموقف ، فلما اذيع تصريح الدكتور عبد الحميد بدوى وزير الخارجية عن عدم اختصاص مجلس الأمن بنظر مسألة مصر كان صدقى من بين من طلبوا مناقشة الحكومة فى شأن صحة هذا التصريح وسلامته فى مجلس النواب ، وفى ١٧ يناير كتب فى صحيفة الأهرام عن «مسألتنا القومية» (١) مشيرا الى مؤامرة السكوت التى ينعاها المصريون على سياستهم والى ان لندن أصبحت ملتقى ممثلى الدول يطالبون بحقوقهم الا ممثلى مصر ، وانتقد سياسة الحكومة التى تبتعد بمصر عن تبين قوة الرأى العام العالمى للاستفادة منه وذكر ان مبدأ السكوت مبرر لو كان يؤيده « دليل على ان تحقيق الأغراض المصرية فى متناول أولئك الساسة » ألا ان ما تم من المحادثات لم تفز منه مصر ألا « بوعود معسولة وتصريحات علنية كانت أو خاصة لا تنطوى الا على نية الاستعمار أو على الأقل نية نشر النفوذ فى صور يظنونها خلافة وهى لا تنطلى فى الواقع على أحد» وبعد نشر مذكرة الحكومة والرد البريطانى أشيع انه قدم استقالته من الهيئة السياسية التى كان شكلها أحمد ماهر عندما تولى السعديون الحكم ثم اشيع انه عاد وسحبها (٢) ، وبهذا بدا فى موقف متميز عن موقف الحكومة دون التورط فى الهجوم عليها أو الدفاع عنها . ولكنه فى ٧ فبراير حدد موقفه من الرد البريطانى صراحة فى مقال نشرته له الأهرام ذكر فيه انه وإن كان الرد البريطانى لا تنم عباراته عن ميل لارضاء شعور الشعب المصرى « فانى لا اتردد فى النصيح بقبول الدخول فى المفاوضات التى دعتنا اليها انجلترا » ولكنه عاد وأبدى تحفظه مما ورد بهذا الرد من اشارة لاجراء مباحثات تمهيدية لا مفاوضات « هل من تسويق جديد يقصد القوم بعد كل ما جرى من تسويق ؟ لا أخلى الجانب المصرى أيضا من تبعته الجسيمة » فالأساس لديه هو الضغط على الانجليز فى هذا الظرف الدولى الملائم لاجراء المفاوضات استغلالا لمرونة حزب العمال « ولا مكان الاتصال بالدول صاحبات الشأن ، لأن من دواعى استقرار السلام وتمكين مصر من الأشتغال باصلاحها الداخلى بما يتفق مع الروح العالمية الجديدة ان يصفى ما بين مصر وما بين غيرها من خلاف أساسى » على ما ذكر ببرقيته بمجلس النواب التى نشرت فى ٢ أغسطس السابق . وكان صدقى يرى الاستفادة من مبدأ التحالف وسياسة الدفاع الاقليمى اللذين أحلهما الاستعمار الجديد محل الاستعمار المباشر ورأى بهذا انه يمكن ان يتحقق الجلاء مع الارتباط بهذه المعاهدات الاقليمية ، وذكر فى مقالة ٧ فبراير انه

(١) صحيفة المصرى ، ٢٢ يناير ١٩٤٦ .

(٢) ذكر هذا الخبر فى صحيفة الوفد المصرى فى ١٧ فبراير ١٩٤٦ .

ينتقد فكرة المباحثات التمهيدية التي لا يمكن بها حسم المسألة اذ الأمر « أما جلاء أو لا جلاء » وهو بهذا الوضع يخرج عن اختصاص السفير البريطاني الذي سيقوم بالمباحثات ، وطالب بتشكيل وفد مفاوضة على مستوى عال يقدر على حسم هذا الموضوع وانتقد سياسة النقراشى السلبية فى هذا الشأن . كان ظن صدقى اذا انه يمكن تحقيق الجلاء بالمفاوضة مع انشاء حلف عسكرى اقليمى مع بريطانيا وان هذا سيؤدى الى تصفية المسألة الوطنية ، رغم ان الحركة الوطنية وقتها كانت متنبهة لهذا الثمن الذى يمكن ان يقدم مقابل الجلاء فرفعت شعار الجلاء غير المشروط ورفض مبدأ التحالف أو الدفاع المشترك . ويتأكد اخلاص صدقى لمبدأ التحالف بما ذكره فى مذكراته اذ يصف بريطانيا بأنها « البلد العظيم صديقنا وحليفنا » ويقول ان « رغبتنا فى التحالف معهم لم تكن بحاجة الى التدليل عليها كما انه لم تكن بنا حاجة للبحث عن أمة كبيرة تساعدنا وتساعدنا عند وقوع الخطر . . فان بيننا وبين بريطانيا العظمى حلفا قائما فعلا ظهر أثره أثناء الحرب الأخيرة وجنى الانجليز من مزاياه بقدر ما جنى المصريون » (١) . اما بالنسبة لمسألة السودان فقد حدد سياسته فى مقال ٧ فبراير ذاته بان « مصر لا تزال بالنسبة الى السودان فى دور البحث والتفكير . . (ويجب أن) يقضى على التعاقب فى مطلبينا الأساسيين ، الجلاء ووحدة وأدى النيل ولو دعت الحال الى مرور فترة من الوقت بين المطلب الأول والمطلب الثانى » ومعنى هذا انه يرى فصل مسألة الجلاء عن مسألة السودان وان تقتصر المفاوضات على المسألة الأولى ، وذلك على خلاف ما استقر فى تراث الكفاح المصرى من وجوب حل المسألتين معا وعلى خلاف الشعار الجديد الذى بدأ يرفعه الشعب بعد الحرب وهو الجلاء عن وادى النيل ، وكان هجوم صدقى على وزارة النقراشى لايتعلق بالأهداف ولكن بما اظهرته الوزارة من ألوهن والسلبية مما لا يجعلها قادرة على تحقيقها .

كلف صدقى بتشكيل الوزارة وثار التفكير فى تكليف حافظ عفيفى بتشكيلها ان اخفق صدقى (٢) ، ولظهور هاتين الشخصيتين دلالة هامة ، فصدقى رئيس اتحاد الصناعات الذى يعتبر نقابة الرأسماليين الكبار فى مصر وعضو فى مجلس ادارة نحو عشرين شركة ، وحافظ عفيفى رئيس مجلس ادارة بنك مصر المسيطر على العديد من الشركات وعضو فى نحو ٣٧ شركة (٣) ، وكلاهما كانا عضوا فى حزب الأحرار الدستوريين عند

(١) مذكراتى - اسماعيل صدقى . ص ٧٩ ، ١١٣ .

(٢) صحيفة المصرى ١٦ فبراير ١٩٤٦ .

(٣) Revue Egyptienne Economique العدد ٦٦٠ فى ٧ أبريل ١٩٤٥ .

نشأته (وكان حافظ عفيفي صاحب امتياز صحيفة السياسة المعبرة عن الحزب) وماضييهما السياسي ظاهر العداء للحركة الوطنية بتياراتها المختلفة ، وخرج كل منهما من الحزب في فترات متباعدة ليصبح سياسيا مستقلا بعيدا عن الأحزاب وانصرف كل منهما الى ميدان المال ، فهما من كبار رجال السياسة المرتبطين بدوائر المال ومن كبار الرأسماليين ذوي المراكز الاحتكارية المتصلين برأس المال الأجنبي . لقد رأت هذه الدوائر بعد ظهور ضعف حكومة النقراشي أن تقدم الى الوزارة أفضل العناصر السياسية ذات الارتباط المباشر بها والولاء الكامل لها . وكان صدقي نجمها الأول ، سياسي وحاكم مدرب كان وكيلا للوزارة في عهد محمد سعيد قبل الحرب العالمية الأولى ثم عين وزيرا خلال الحرب وكان صاحب تقرير لجنة التجارة والصناعة سنة ١٩١٦ الذي اشتهر في تاريخ التطور الرأسمالي المصري ثم دخل الوفد المصري عند تشكيله سنة ١٩١٩ ليكون أول من يخرج عليهم في ذات السنة وليناصبه العداء طول حياته وعين وزيرا للداخلية في أول انقلاب دستوري يحدث بعد ١٩١٩ فكان هو الرئيس الفعلي في الوزارة لا أحمد زيور ومارس أول تزييف لانتخابات مجلس النواب في هذا العهد فلما اسفرت النتيجة عن انتصار الوفد رغم ذلك حل المجلس بعد اجتماعه بساعات خارجا على أحكام الدستور ، ثم رأس حكومة ١٩٣٠ ليواجه الاصداء المحلية العنيفة للأزمة الاقتصادية العالمية وليوجهها الى ما يرفع عبئها عن عاتق أصحاب البنوك والشركات ولينقذ ما يمكن انقاذه من ثروات كبار الملاك الزراعيين وليواجه الحركة الوطنية بقيادة الوفد والمقاومة الشعبية واضرابات العمال بالحديد والنار ، والغى دستور ١٩٢٣ ووضع بدله دستورا يزيد سلطات الملك ويقيم برلمانا سوريا منتخبا على درجتين .

عهد الملك الى صدقي بتأليف الوزارة ، ويذكر الدكتور هيكل ان «دهش المشتغلون بالسياسة لهذا الأمر» (١) لأن ليس لصدقي حزب يستند اليه . والظاهر أن السراي بعد فشل تجربتيها مع حزبي الاتحاد ١٩٢٥ والشعب سنة ١٩٣٠ في اصطناع حزب لها صارت دائما تميل الى ان يكون رئيس الوزراء مستقلا بغير حزب أي بغير عصبية تسنده ، فهذا ادعى الى تهادنه معها وانتشار نفوذها من خلاله على أجهزة الدولة كافة بغير منافسة . كما أنه وضع بعد الحرب ان حزب الأحرار - حزب كبار ملاك الأرض - لا يستطيع وحده قيادة البلاد ، وان مصالح الرأسماليين الكبار

(١) مذكرات في السياسة المصرية . محمد حسين هيكل ص ٣١٨ .

أصبحت في ظرف تاريخي هام بالنسبة لمستقبلها ترغب في قيادة الأمر بنفسها وان يكون لها في سياسة البلاد دور فعال ، كما أصبحت من النمو بحيث تستطيع السراي الاستناد الى قوتها وذكائها وحيويتها ، فاذا كان السعديون قد فشلوا فان صدقي هو اصلح العناصر ذكاء وجسارة لتولى الحكم . واكد هذا المعنى ان صار للطبقة العاملة وللأزمة الاجتماعية في الداخل تأثير كبير في الفوران الشعبي الحاصل ، الأمر الذي توليه الرأسمالية الكبيرة قدره من الأهمية خوفا على مصالحها الاقتصادية وتوليه السراي ذات القدر خوفا على سلطتها السياسية .

وما ان عهد الى صدقي بتأليف الوزارة حتى مر سريعا على رئيسي حزبي الأحرار والسعديين ، وذكر الأول بصلته القديمة بالحزب وطلب معاونته فوافق الأحرار على دخول الوزارة الجديدة متناسين خصومتهم لصدقي سنة ١٩٣٠ . واعتذر السعديون عن الاشتراك في الوزارة اذ كانت لهم رئاسة الوزارة المستقيلة ولا تزال لهم أغلبية كبيرة في مجلس النواب وكان مما يسىء الى سمعتهم السياسية قبول عضوية الوزارة تحت رئاسة من غير حزبهم في هذه الظروف ، ولكن صدقي استمالهم وذكرهم بجلسة مجلس النواب في ١٨ فبراير (أول جلسة يحضرها بعد تأليفه الوزارة) بالجبهة التي شكلت في ٤ فبراير ١٩٤٢ منه ومن أحمد ماهر وهيكل ومكرم عبيد وحافظ رمضان وهي جبهة العداء للوفد ولوح لهم بالخطر المشترك عليهم جميعا لو فشل هو أو حل مجلس النواب فاتي الوفد ، واستطاع بهذا ان ينهي الخلاف القائم بينه وبينهم حول منحه الثقة في البرلمان فقرروا الامتناع عن التصويت كحل وسط ثم ضمن تأييدهم بعد ذلك بنصيحة من الملك . ورفض مكرم عبيد رئيس الكتلة الوفدية التعاون مع صدقي . فكانت المحصلة ان ولي صدقي الحكم بوزارة اشترك فيها الأحرار بأربعة أعضاء وجمع لها بعض أعلام السياسة وفي مقدمتهم أحمد لطفى السيد وزيرا للخارجية ، وضمن لوزارته تأييد مجلس النواب .

وكان الانجليز قد توجسوا خيفة من اضطراب الأوضاع في مصر وتزايد الفوران الشعبي ، وزاد قلقهم الموقف المتشدد الذي اتخذه الوفد استرداداً لشعبيته ودفعاً لهجوم السراي وأحزاب الأقلية عليه ، وبهذا الموقف لم تعد التهدة السريعة عن طريق الوفد ممكنة . وكان أمام الانجليز نقطتان ينبغي حسمهما سريعا تقليلا لفرص الاحتكاك مع الأوضاع المصرية ، أولهما وجود اللورد كيلرن سفيراً في مصر وهو صاحب موقف ٤ فبراير ٤٢ ورمز التدخل البريطاني في السياسة المصرية والتهديد

بخلع الملك يومها ، وثانيهما استمرار وجود القوات البريطانية فى القاهرة والاسكندرية بعد انتهاء الحرب ورغم ان معاهدة ١٩٣٦ التى يتمسك بها الانجليز ضد مطالبة المصريين تعديلها تقصر وجود هذه القوات على منطقة القنال ، وكان وجودها فى الشوارع بالمدن مما يثير سخط الجماهير ، وكان رأى حكومة العمال فى هذه النقطة ان تبقيا مؤقتا بغير حل لتساوم بها فى المفاوضات المنتظرة ولتظهر الانسحاب عن المدن فيما بعد بمظهر التنازل الحقيقى أمام المصريين . وقد بادر الانجليز مع حوادث ٩ فبراير الى سحب اللورد كيلرن ، وفى الوقت الذى اعلنت فيه استقالة النقراشى وتعيين صدقى أعلن سحب كيلرن وتعيين رونالد كامبل تسهيلا لمهمة الوزارة الجديدة وتناسيا لذكريات ٤ فبراير التى تسوء الملك ، وكان كامبل مستشارا فى دار المندوب السامى فى القاهرة سنة ١٩٣٠ وعلى علاقات حميمة مع صدقى رئيس الوزارة وقتها . وقد روجت الصحف البريطانية لتعيين صدقى بوصفه رجلا مصر القوي ، وقالت عنه المانشستر جارديان بانه ادارى وسياسى خبير لا ينافسه احد وأملت فى كفايته الكثير لحل المشاكل الاقتصادية والمالية كالأرصدة الاسترلينية ، وامتدحت التاييمز درايته بشئون السياسة والتيارات العالمية ، وذكرت الديلى هيرالد ان سياسته تقوم على إعادة النظام الى نصابه ثم البدء فى المفاوضات . وفور تولى صدقى الوزارة صرح لمراسل رويتر بانه كان من قبل خادما أميناً للملك فؤاد مشيراً الى انه يستند فى حكمه على السراى ثم أشار الى ان هدفه السياسى هو الجلاء والتحالف بقوله « ان تحقيق أهدافنا الوطنية سيكون من شأنه تعزيز العلاقات بين البلدين » ثم صرف معظم حديثه فى اظهار رغبته تحقيق المشروعات الزراعية والصناعية الكبيرة بما يتوافر من وسائل اصبحت تمكن من ذلك ، وفى حديث له مع الأهرام ذكر ان سياسته تتلخص فى الالاحاح على المفاوضات السريعة للتخلص من هذه المشكلة ثم الانصراف الى المشاكل الاقتصادية (١) ، وكان يبدو فى احاديثه ان المسألة الأساسية التى تشغله هى المسألة الاقتصادية وان ما يتعلق بالجلاء أو غيره عقبة ينبغى الحسم فيها بسرعة للانصراف الى المشكلة الحقيقية .

كلف صدقى بالوزارة فى ١٥ فبراير والمظاهرات فى عنفوانها، ولم يكن فى مقدوره وقف التيار فجأة ولا كان من حسن السياسة ان يفعل ، وكان حريصا فى البداية ان يحو ما يزال عالقا فى الأذهان من ذكريات البطش

(١) صحيفة الاهرام : ١٨ - ٢٠ فبراير ١٩٤٦ .

والعنف الذى مارسه فى الثلاثينات ، وحاول ان يظهر السماح مصداقا لما صورته به صحيفة أخبار اليوم وقتها من انه الرجل الذى طوى صحيفة سوابقه واصبح همه فى نهاية العمر ان يستغل دهائه وقدراته السياسية الفائقة فى تحقيق كسب يخدم به بلده ويختم به حياته وانه أتى محققا للاستقلال لا جلادا للشعب . ومن جهة ثانية قدر صدقى ان يرخى أولا الزمام لخصومه حتى يوقع بهم متورطين فى أعمال الشغب فتسوغ شدته معهم بعد ذلك . ومن جهة ثالثة رأى أن قليلا من المظاهرات قد يصلح للمفاوضة فتلين بها قناة الانجليز وتسهل مهمته معهم ، علق مصطفى أمين بمجلس النواب (وكان عضوا به) على حوادث ٩ فبراير بقوله ان الحوادث افادت مصر كثيرا لأن الصوت الصاخب سيفيد المفاوض المصرى وانها كان يجب ان تقع ليسمع العالم الصوت كما كان يجب ان تتصدى الحكومة للمظاهرات لأنه ليس فى استطاعة حكومة تفاوض ان تبيع الهتافات العدائية (١) ، بمعنى ان المظاهرات كانت لازمة ضغطا على الانجليز وان ضرب المتظاهرين كان لازما اظهارا للقدرة على حفظ النظام ، وهكذا شكرا للقاتل والمقتول . وصدق هذا المنطق فى صدقى كثيرا ومارسه من قبل فور توليه الوزارة سنة ١٩٣٠ اذ سمح للمظاهرات أياما ثم ضربها ، ويصدق مع أى سياسى يمارس السلطة الفردية لابد أن يجد له طريقا بين القوى المختلفة حريصا الا تستوعبه احداها مهددا كلا منها بغيرها مفهما كلا منها انه حارسها من خصومها ، ويبعد كلا منها أو يعقله بقدر وفى حدود ما يمكنه من تسيير سفينته وفى حدود مالا تصبح به احداها قوة عليه لا له .

وما ان فرغ من تشكيل الوزارة حتى قابل الوفود المختلفة ، وأعلن لوفد الطلبة استعداداه ورغبته فى التعاون مع مصطفى النحاس رغم انه كسب تأييد السعديين له فى مجلس النواب بتخويفهم من الوفد ، وأعلن انه قرر منع التعرض للمظاهرات سامحا بقيامها مشاركا الطلبة فى شعورهم ثم نصح الطلبة بأن يظلوا بعيدين عن دعاة التحريض ، وترك أحد وزرائه يصرح بأن المظاهرات تشد أزر الوزارة فى المفاوضات (٢) .

كان هذا هو أسلوب صدقى على أن امكان نجاحه كان أمرا آخر ، وقد أبدت الديلى هيرالد شكها فى قدرته على معالجة المسألة الأساسية التى تهتم بها بريطانيا وهى حفظ النظام الذى هو شرط اجراء المفاوضات

(١) قيل هذا التعليق بجلسة مجلس النواب فى ١٢ فبراير ١٩٤٦ .

(٢) صحيفة المصرى ٢١ فبراير ١٩٤٦ .

وانجاحها من جانبهم وهو ضمان تنفيذ الاتفاق المستقبل « ان المحافظة على النظام ليست مهمة سهلة بسبب مزاج الطلبة الآن . ان حكومة صدقي لن تكون في أسعد حالاتها سوى مجرد سد ثغرة أو اجراء وقتي» (١) .



استقبلت العناصر الوطنية صدقي بضجة كبيرة . وأعلن مصطفى النحاس موقف الوفد الرسمي تجاه صدقي ، اذ رد على طلب صدقي التعاون معه بأن اشترط اجراء انتخابات جديدة (٢) وهو رد يعنى رفض التعاون لأن اجراء انتخابات جديدة من شأنه لو تم ان يقذف بصدقي بعيدا عن الحكم . وقد عبر عزيز فهمي عن مدى الغيظ الذي احسسته العناصر الشعبية بقوله « اما ان يكون هذا وطننا واما ان يكون وطننا لأعوان الاحتلال فان كانت الأولى فمن حقنا أن نقرر مصيره ومصيرنا وأن كانت الأخرى فلتشمر عن ساقها الحرب بين الأمة والأقليات » وهاجم أبا السباع جلاد الشعب « بطل العنابر وقاهر العمال ، بطل المنصورة والحصاينة والبداري وحلوان واحطاب » ومزيف ارادة الأمة بنسبة ٦٧٪ من مجموع الناخبين سنة ١٩٣١ . وكتب الدكتور مندور ان حكم صدقي يمثل ثلاث نكسات ، ففي الوقت الذي تطلق فيه الحريات للشعوب يجيء معطل الدستور وملغيه وفي الوقت الذي تسود العالم نزعة انصاف الطبقات الشعبية وتغل يد الرأسمالية يجيء رئيس اتحاد الصناعات المعروف بتطرفه الرجعي وفي الوقت الذي تنتفض فيه الأمة المصرية يجيء ذو البطش والجبروت والقسوة ، وكان صدقي قد صرح بأن المشكلة الاقتصادية في مصر تنحصر في مشكلة زيادة الانتاج فرد عليه مندور بأن المشكلة الأساسية هي سوء توزيع الثروة ولا يجوز أن يستغل الشعب باسم الوطنية لمصلحة الأثرياء ولتضخم ثرواتهم وقال ان أحدا لم ينتعش قلبه لتولى صدقي الحكم الا رجال المال الجشعين (٣) . وقالت الفجر الجديد ان حكم صدقي هو استمرار لحكم النقراشي ولسياسة وزارته ولكنه أكثر قدرة على مواجهة الظروف تحقيقا لهذه السياسة (٤) .

بهذا كان تعيين صدقي رئيسا للوزراء فاضحا لطبيعة الحكومة

(١) صحيفة الاهرام ٢٠ فبراير ١٩٤٦ .

(٢) صحيفة المصري ٢٠ فبراير ١٩٤٦ ويمكن الرجوع الى رأى الوفد كاملا بلمات

الصحيفة في ٢١ فبراير .

(٣) صحيفة الوفد المصري ١٦ - ٢٠ فبراير ١٩٤٦ .

(٤) صحيفة الفجر الجديد ٢٠ فبراير ١٩٤٦ .

الطبقية أمام الكثيرين وكاشفا المضمون الطبقي لسياسة التحالف مع بريطانيا ودافعا الوعي العام لأن يتجه للربط بين الحركة الوطنية ضد الاستعمار والحركة الديمقراطية ضد الاستبداد وبين الحركة الاجتماعية ضد رؤوس الأموال الكبيرة ، وكان وجود صدقي فرصة سانحة للحديث عن الأزمة الطبقية الحادة التي يعاني منها المجتمع .

ومع مجيء صدقي أصدرت لجنة الطلبة التنفيذية بيانا « ان الأسباب التي من أجلها بدأنا جهادنا لا تزال قائمة وهي ان تكون المفاوضات على أساس اصدار بيان رسمي من الجانب الانجليزى يعترف بحقنا الطبيعى فى الجلاء التام ووحدة وادى النيل . . ان جهادنا ودماءنا التي قدمناها للوطن لم تكن لاسقاط حكومة ولا لقيام أخرى وإنما للغرض الاسمى الذى وطدنا عليه العزم وهو الجلاء التام ووحدة وادى النيل » وأعلن اتحاد الجامعة الأزهرية « اننا بصدد محنة شديدة والمحنة اختبار ولن يرهبنا سيف ولا نار . . أصبحت البلاد مهددة بحكم وزارة لها فى التاريخ صفحة سوداء » ونادت رابطة الشباب الوفدى شباب مصر بالاستمرار فى الجهاد . واستمرت المظاهرات من الشباب والأهالى تطوف احياء القاهرة وشوارعها وتقوم فى الاقاليم وتنادى بالجلاء أو الثورة ، وفى ١٨ فبراير تجمع بميدان عابدين نحو ٤٠ ألف متظاهر كما تجمع نحو ١٥ ألف بفناء الجامعة بالجيزة ووزعت عليهم منشورات تهاجم الاستعمار البريطانى والرأسماليين المصريين ، كما تجمع مئات من العمال فى الموسكى وبولاق وغيرها يهتفون أيضا بالجلاء أو الثورة . واستمر الأمر كذلك حتى كان يوم ٢١ فبراير .

كانت تكونت اللجان الوطنية للطلبة ، ومن ممثلى هذه اللجان وجدت لجنة الطلبة التنفيذية التي شكلت على أساس من التجمع الوطنى، وبالمثل كان العمال يكونون اللجان الوطنية فى المصانع ومن هذه اللجان تكون لجنة وطنية عامة للعمال فى شبرا الخيمة (١) ، ومع أحداث فبراير التقى مندوبو العمال والطلبة وعقدوا عدة اجتماعات أسفرت عن تكوين « اللجنة الوطنية للعمال والطلبة » كتشكيل فرضته المعركة ليوجه الكفاح ضد الاستعمار وأعوانه فى الداخل وضد المفاوضات والاحلاف . واصدرت اللجنة بيانا ورد به ان نقابات العمال بالقطر المصرى وطلبة الجامعات المصرية والأزهر والمعاهد العليا والمدارس الخصوصية والثانوية قررت جميعا أن يكون يوم الخميس ٢١ فبراير ١٩٤٦ يوم الجلاء ويوم الاضراب العام لجميع هيئات الشعب وطوائفه « واستثناف للحركة الوطنية

(١) « ٢١ فبراير » عبد المنعم الغزالى . ص ١٩ .

المقدسة التي تشترك فيها كل عناصر الشعب المصرى متكثلة حول حقها فى الاستقلال التام والحرية الشاملة» . . ونادت بأن تتعطل المرافق العامة ووسائل النقل والمحلات العامة والتجارية ومعاهد العلم والمصانع فى جميع أنحاء القطر (١) .

وفى اليوم المحدد انتشر مندوبو اللجنة فى كل مكان لتنظيم الاضراب والمظاهرات، وتوقف عمال المواصلات عن العمل وتجمعوا فى المخازن والورش بالجيزة وشبرا والعباسية وتحركوا فى مظاهرة كبيرة كانت الجماهير تنضم اليها تباعا ، واقبل عمال شبرا الخيمة الى القاهرة وتظاهر عمال نقابة السكك الحديدية وورش أبو زعبل وعمال الأدوات الصحية وعمال النجارة . . الخ وتوقفت جميع المصانع والمحلات التجارية والمدارس والكليات ، وقامت مظاهرة كبيرة من الازهر اشترك فيها حزب مصر الفتاة وانضمت الى الاخرى ، وتجمعت المظاهرات فى ميدان الاوبرا حيث عقد مؤتمر وطنى عام قرر مقاطعة المفاوضات وأساليب المساومة والتمسك بالجلاء عن وادى النيل والغاء معاهدة ٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ (الخاصتين بالسودان) وعرض القضية على مجلس الامن . بعد هذا تحركت المظاهرات الى ميدان قصر النيل (التحرير) حيث التكنات البريطانية واتجه قسم منها الى ساحة عابدين حيث القصر الملكى ، كانت المظاهرات تسير بانتظام حريصة على الامن ووقف منظموها محاولين منع أى عنصر من القيام بالتخريب ، ثم ظهرت سيارات مسلحة للجيش البريطانى فى ميدان قصر النيل واخرقت الجموع فجأة ودهمتهم فألقى المتظاهرون الحجارة على التكنات ، فرد الانجليز باطلاق المدافع الرشاشة فأشعل المتظاهرون النار فى قشلاق للانجليز كان يقوم فى مواجهة الجامعة الأمريكية بالميدان، وثارت الأعصاب واعتدى على بعض المحال الأجنبية وعلى معسكر الجنود الافريقيين يقوم خلف المحكمة المختلطة (دار القضاء العالى) وعلى مخزن أدوية الجيش البريطانى ونادى الطيران الانجليزى وعلى خمس من سيارات القوات الهندية ، وظلت الجماهير هائجة صاخبة الى قرب منتصف الليل وقصدت بعض المظاهرات الى ميدان عابدين تلوح بالمناديل المخضبة بدماء القتلى والجرحى ، وانتشرت المظاهرات فى الأحياء المختلفة بالجيزة وشبرا وباب الشعرية والقبة ومصر الجديدة والعباسية وحلوان وغيرها، وعمت المظاهرات فى المدن الاخرى اذ خرجت الجماهير فى بورسعيد يقودها عمال شركة القنال والشركات الاجنبية وطلبة المداوس ، وفى الاسكندرية قامت مظاهرات

(١) تطور الحركة الوطنية المصرية . شهدى عطية الشافعى - ص ٩٩ .

العمال من المصانع والتقت بالطلبة في ميدان سعد زغلول وجذبت اليها الفئات الأخرى واستمرت الى وقت متأخر كما قامت في الاسماعيلية والزقازيق والمنصورة ودكرنس والمحلة الكبرى وطنطا وكفر الشيخ ومنيا القمح وزفتا والمنزلة وقويسنا والسنبلاوين . الخ (١) . وأسفرت الحوادث عن مقتل ٢٠ واصابة ١٥٠ على ما قدرتهم صحيفة المصري (١٣ في صحيفة الوفد المصري) ، ووصفت الفجر الجديد المظاهرات بانها أضخم ما عرفتة مصر منها منذ ١٩١٩ .

في المساء أذاع رئيس الوزراء بيانا « . ان المظاهرات التي قامت صباح اليوم قد تحولت بفعل الأيدي التي لم تعد خافية واندساس عناصر الدهماء في صفوف الطلبة الأبرياء ولسبب سوء تصرف لم يحسن الوقت بعد للكشف عنه . » وركز صدقي في هذه العبارة خطته وهي التفرقة بين القوتين المتجمعتين للعمال والطلبة مع محاولة جذب الطلبة أو عزلهم عما يجمع من ضرب تحرك العمال واثارة الشبهات أو خلقها حولهم . وان ثمة أيد خفية تثير الشغب ليوجد مبررا معنويا لاستخدام العنف والشدة ، وكانت اشارته الى سوء التصرف الذي لم يحسن الوقت للكشف عنه تلويحا يحاول أن يبديه للانجليز عن التصرف الاستفزازي للسيارات البريطانية ليسقط مسئوليته عن الحوادث تجاههم . وألقى القبض على بعض الكتاب والصحفيين وأصدر قرارا بمنع المظاهرات .

وأثار البيان ثائرة الجماهير وخاصة المثقفين والطلبة وهاجموا صدقي في وصفه العمال بالدهماء ، كتبت الوفد المصري ان ليس الوطن ملكا لصدقي «ولكنه وطننا نحن ووطن الدهماء» وهاجمت صحيفة البلاغ المليونير الرأسمالي الذي لا يرى للدهماء حقا في وطنهم أو صوتا . وأصدر الوفد بيانا يندد فيه بمسلك الحكومة . وهتف الطلبة في اليوم التالي أمام وزير المعارف لما واجههم « يحيا الطلبة مع العمال » مؤكدين ولاءهم للطبقات الشعبية ، وأمطرت الوزارة ببرقيات وبيانات الاحتجاج على الحوادث وعلى بيان رئيس الحكومة ، وقررت لجنة الطلبة التنفيذية استنكار بيان صدقي ومحاولته تفريق عناصر الامة ووصفه العمال - العمود الفقري للقوى الشعبية - بالدهماء كما قررت عقد مؤتمرات دورية في المدارس والمعاهد لتتبع الموقف (٢) ، واطرد عقد المؤتمرات للطلبة والشباب وغيرهما وسارت

(١) صحيفة الوفد المصري ٢٢ فبراير ٤٦ وصحيفة المصري ٢٣ فبراير ٤٦ و

« ٢١ فبراير » عبد المنعم الغزالي . ص ٢٢ - ٢٤ .

(٢) صحيفة المصري ٢٣ فبراير ١٩٤٦ .

المظاهرات فى الأيام التالية بالقاهرة والاسكندرية وفى أسىوط ودمياط وبنها وغيرها من مدن الاقاليم . ثم حددت لجنة الطلبة التنفيذية يوم الاثنين ٢٥ فبراير ليكون يوم حداد عام، فصدرت كثير من الصحف مؤطرة بالسواد تحمل المقالات الاتارية وأضرب المحامون عن العمل فى اليوم التالى ، ثم عقدت لجنة الطلبة مؤتمرا عاما فى ٢٦ فبراير قررت فيه عقد مؤتمرات محلية فى كل معهد دراسى فى اليومين التاليين ، وفى ذات اليوم أصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بيانا نبهت فيه الى ان وجود القوات البريطانية فى المدن الكبرى هو ما يعرض الأمن للخطر وطلبت سحبها فورا واستنكرت محاولة الحكومة التفريق بين الطلبة والعمال وقررت اعتبار يوم ٤ مارس يوم الحداد العام على أرواح الشهداء .

نفذ الحداد العام فى ذلك اليوم وأضربت الصحف عن الصدور وأغلقت المصانع ومعاهد العلم والمتاجر والمحال العامة وساد القاهرة صمت كثيف ، علقت صحيفة المصرى تقول : ان لجنة العمال والطلبة نظمت الاضراب فى هدوء وسكون وبروح عالية . وأضرب عمال المحلة الكبرى وغيرهم . وفى الاسكندرية تألفت مظاهرة كبيرة اشترك فيها العمال والطلبة وسارت من محرم بك الى وسط المدينة وأصطدم بها البوليس ليفرقها فتجمعت من جديد ومرت على فندق يقيم فيه بعض رجال البحرية الانجليز ويرتفع عليه العلم البريطانى فصعد من المتظاهرين من قام بنزعه وتمزيقه فاطلق البوليس الرصاص واشتبكوا بالمتظاهرين ثم انطلق الرصاص من كمشك البوليس الحربى بميدان سعد زغلول بعد أن نزعوا لافتة الكمشك وأشعلوا فيه النار واحتدم الصدام . قتل ٢٨ من المتظاهرين و ٢ من الجنود الانجليز وجرح ٣٤٢ متظاهرا و ٤ من الجنود الانجليز (١) وكان ٤ مارس هو يوم الشهداء كذكرى عام الشهداء فى سنة ٢٨٤م عندما اعمل الاحتلال الرومانى القتل فى المصريين وفى الاسكندرية خاصة . وقد أعلن مؤتمر الخريجين بالسودان الحداد العام هناك فى ذات اليوم كما وقع اضراب عام فى كل من سوريا ولبنان وشرق الاردن .



(١) « ٢١ فبراير » - عبد المنعم الفزالى ص ٢٥ . وكان قد صدر بيان رسمى عن المظاهرات ومنعت الحكومة النشر عن الحادث ما عدا هذا البيان ، وورد فى البيان ان ١٥ قتلوا و ٢٩٩ جرحوا (المصرى ٥ مارس ١٩٤٦) ، ويلاحظ شدة توتر الحكومة وجهات الأمن خلال هذا اليوم اذ كانت التعليمات لدى البوليس منع سير الجنازات الصامتة ، فأوقف البوليس سير جنازة حقيقية ليتثبت من أنها ليست جنازة سياسية .

اقبل صدقي على المفاوضة لتصفية مسألتى الجلاء والوحدة ، ولكن الصوت الصاخب للجماهير فى الشوارع الذى ظنه مصطفى أمين سيفيد المفاوض المصرى ، قد أزعج الطرفين المتفاوضين معا ، وبدأ الموج غلابا تنوء به دفعة المفاوضات ، واستعمل صدقى كل دهائه لينقذ حكومته من عصف الرياح وتطلب ذلك منه عملا فى مجالات ثلاثة : مع الانجليز ومع الوفد ومع القوى السياسية الجديدة ممثلة فى اللجنة الوطنية للعمال والطلبة .

أولا : أراد الانجليز أن يلقنوا صدقى درسا عن سماحه بالمظاهرات واستعماله هذه اللعبة الخطرة معهم ، وكان اقتحام السيارات المسلحة جموع المتظاهرين فى ٢١ فبراير جزءا من هذا الدرس الذى قصدوا به استفزاز المتظاهرين واشاعة الاضطراب بينهم ، اذ بدأت المظاهرات هادئة منظمة تلهب الوجدان بما تدل عليه من وحدة وتقضى على حجة الحكومة مستقبلا فى منع التظاهر بدعوى اخلاله بالأمن أو تهديده الارواح والاموال ، وقصد التدخل البريطانى افساد هذا المعنى لا ايجادا لمبرر يمكن الحكومة من منع المظاهرات فحسب ولا تنبيهها للدوائر الرجعية الى خطورة التظاهر فى هذا الظرف ، ولكن توريطا لصدقى وتحميلا له مسئولية ماينجم من حوادث جزاء له على أتباعه معهم هذا الاسلوب .

وفور وقوع الحوادث قدم الانجليز احتجاجا للحكومة طلبوا اليها فيه منع المظاهرات والمحافظة على الأمن ومعاينة المسئولين عن الحوادث مع الاحتجاج على ما حدث من اعتداء على الاموال ، واسلموا الاحتجاج الى الملك متجاهلين صدقى رئيس الوزراء (١) ، وأراد صدقى أن يبتلع الضربة فى سكون اذ كانت الجماهير قد استفزها عدم احتجاج صدقى على التحرش الذى بدأه الانجليز فلم يكن سهلا عليه أمامها أن يقبل احتجاج المعتدين ، فتكتم خبر الاحتجاج وخبر قبوله اياه حتى لا يزيد أمره بين الناس سوءا . ولكن وزير الدومنيون ألقى بيانا فى مجلس اللوردات البريطانى عن الحوادث وأعلن خبر الاحتجاج وأن صدقى قد قبله ثم طيرت رويتر البيان الى الصحف المصرية زيادة فى توريطه واحراج مركزه ، وكان مما قاله الوزير البريطانى : ان صدقى رفع الحظر عن المظاهرات وان بريطانيا الفتت أنظار حكومة مصر كثيرا الى ما ينجم عن عبارات التحريض على العنف التى تنشرها الصحف المصرية وانها لا تستطيع أن تخلى حكومة مصر « من

(١) صحيفة الاهرام ٢٤ فبراير ١٩٤٦ . وأبدت هذه الصحيفة - انتصارا لصدقى - دهشتها من هذا الاجراء غير الدستورى اذ يتجاهل رئيس الوزراء المسئول رسميا عن سياسة الدولة .

المسئولية عن الاعتداءات التي كانت تستطيع أن تتوقعها وتمنعها لو انها أخذت بالخبرة واتعظت بالحوادث المماثلة ٠٠ » ثم اتهم الحكومة « بعجزها عن القيام في الوقت المناسب بعمل فعال للمحافظة على النظام ٠٠ » وذكر ان هذا يهدد علاقات الثقة بين الحكومتين ، وكان هذا يعني التلويح برفض التفاوض مادام أن صدقي لم يستطع اقرار النظام ، ورفض التفاوض يعني استقالة الوزارة اذ تفقد مبرر وجودها ٠ وشنت الصحف البريطانية حملة عنيفة على صدقي ، فوصفت المانشستر جارديان سياسته بانها « أصبحت تمتاز الى حد يفوق المعتاد بروح الخداع وعدم الاخلاص ٠٠ يجب أن تعلم الحكومة المصرية انها هي ونظام الحكم الذي تقوم على أساسه (تقصد النظام برمته) سيتعرضان وحدهما للاضرار التي ستنتج عن السماح بأن تصبح الحكومة أداة ايجابية للعنف الذي تلجأ اليه الجماهير ٠٠ » وهددت بأن المفاوضات لن تكون سهلة وبأنه لو خرج البريطانيون « يحف بهم الحزى والعار » فلن تسوى مشاكل مصر الاقتصادية التي وصفتها بأنها مشاكل تدعو الى اليأس ٠ وتوالى الهجوم في كثير من الصحف الاخرى (١) ٠

استفز صدقي أن يتهم بالضعف من الانجليز وهو من يستمد جزءا هاما من سمعته السياسية من قسوته وقدرته على البطش بالجماهير ، ودافع عن نفسه في مجلس النواب ضد « هذه المزاعم الظالمة » التي أبدتها الوزير البريطاني قائلا : « ان منصفاً لا يستطيع مهاجمة حكومته على تقاعسها في حفظ النظام » ثم أشار في تحفظ الى تحرش الانجليز بالمظاهرات قائلا ان بعض الاعتداءات لا يدل على تقصير الحكومة ثم دافع عن كبريائه الجريح بقوله : « انه ليس مسئولا الا أمام البرلمان والأمة المصرية » ، فلما سئل عما اذا كان قبل الاحتجاج تخلص من الجواب قائلا : انه نفذ المطالب الواردة بالاحتجاج البريطاني من تلقاء نفسه لا استجابة له ٠ وقد اقلع صدقي عن هذه التجربة الخطيرة وأصدر بيانا بمنع المظاهرات والاجتماعات وبدأ يعمل على تفتيت القوى الشعبية التي ظهرت في الاحداث الاخيرة ٠

ثانيا : لم يكن لدى صدقي ولا لدى الوفد أوهام عن امكان التقارب بينهما ، وتعيين صدقي رئيسا للوزارة يعد في ذاته عملا معاديا للوفد يستفز فيه روح المساومة ٠ على انه كان على صدقي أن يواجه مع الوفد مشكلتين أولاهما ، وزنه الشعبي الكبير وقدرته على تعبئة الجماهير ضد الحكومة ، وثانيهما ، موقف الانجليز الذين كانوا يرون في اشتراك الوفد

(١) هناك خلاصة وافية لاقوال هذه الصحف بالاهرام من ٢٨ فبراير الى اول

في المفاوضة ضماناً لجديتها ولا يمكن تنفيذ أى معاهدة يصل اليها الاتفاق،
اذ يعتبر توقيع الوفد عليها كفيلاً باعطائها قيمتها العملية كوثيقة قابلة
للتنفيذ . وكان الوفد يدرك ذلك ويمس هذا الوتر فى الكثير من بياناته
السياسية مشيراً صراحة الى أن الأمة (وهو على رأسها) لا ترتبط بنتيجة
مفاوضات تسعى اليها حكومة مفرطة أو مقصرة (أى حكومة غير وفدية) .

بدأ صدقى مناورته مع الوفد فطلب اليه الاشتراك فى وفد المفاوضة
الذى أعلن عن ازماع تأليفه فوراً وأرسل الى الوفدين على الشمسى الوفدى
السابق وأحد الساسة المستقلين ذوى العلاقات الطيبة بهم ليبلغهم ان
المفاوضات ستبدأ باعلان من مصر بأنها ستدخلها حرة من كل قيد وأن وفد
المفاوضة سيمثل فيه كل حزب بعضو واحد الا الوفد فانه يمثل بعضوين
وتكون الرئاسة لصدقى وان الانتخابات لن تجرى لتغيير مجلس النواب الا
بعد انتهاء المفاوضات فاذا فشلت استقال صدقى(١)، وكان الهدف من تقديم
هذا العرض أن يقتنع الانجليز بأن صدقى يخفض جناحه للوفد الى أقصى
مدى اذ يميزه عن غيره من الاحزاب بعضوين ويعدده بانتخابات تجرى بعد
نجاح المفاوضة أو بالاستقالة اذا فشلت ، فاذا رفض الوفد هذا العرض
ظهر بمظهر الاعنات والرغبة فى تصعيب الأمور أمام صدقى وأمام الانجليز
أيضاً واقتنع الانجليز بانهم لن يصلوا مع الوفد الى اتفاق عنتا منه وتطرفاً،
كما كان الهدف محاولة اقناع الجماهير أن رفض الوفد لا يصدر عن كونه
أكثر وطنية وانما عن كونه طالب حكم ورئاسة .

ورد الوفد على بيان صدقى ببيان نشره فى ٧ مارس أوضح فيه ان
رأيه الاساسى هو تشكيل وفد للمفاوضة مع اجراء الانتخابات ولوح
للانجليز بما كان سنة ١٩٣٦ من نجاح هذا الاسلوب فى اتمام الاتفاق ،
ثم ذكر انه يتنازل عن تغيير مجلس النواب الآن ويقصر طلباته على أن
يصدر تصريح مصرى بدخول المفاوضات بغير التقيد بما ورد بمذكرة
٢٠ ديسمبر والرد البريطانى عليها ، وأن تكون له فى وفد المفاوضة أغلبية
الاصوات والرئاسة وأن ينص فى المذكرة التى ترفع للسراى لاستصدار
قرار تشكيل جبهة المفاوضة على أن يحل مجلس النواب بعد انتهاء
المفاوضات وأن تجرى الانتخابات وقتها حكومة محايدة ، واستطاع الوفد
بهذا الموقف أن يفسد مناورة صدقى اذ وافق على ارجاء الانتخابات . وفى
اليوم التالى لصدور هذا البيان شكل صدقى وفد المفاوضة من أحزاب
السعدين والاحرار والكتلة ومن بعض الساسة المستقلين واعتبر بيان

(١) صحيفة الاهرام ٧ مارس ١٩٤٦ (من بيان للوفد نشر فى ذات اليوم) .

الوفد رفضا للتعاون معه وأراد التعريض بالوفد فى خطاب التشكيل بقوله ان من قبلوا التعاون معه « خلت نفوسهم من كل أثره وامتلات بروح الايثار ٠٠ » ثم توسع فى سياسة القمع ضد الوفد على ما أشار صبرى أبو علم زعيم المعارضة الوفدية بمجلس الشيوخ فى ٩ مارس من مصادرة الحكومة لصحف الوفد ومحاصرة الجنود لدورها ٠ وازداد تبادل الهجوم بين الطرفين وأصدر وزير الداخلية (صدقى) بيانا هدد فيه بأن الحكومة تعتبر كل تظاهر أو تحرك من أعمال الشغب التى ستقمعها بكل شدة ، فرد الوفد فى ١٤ مارس بأن صدقى لم يكن جادا فى جمع الكلمة وان مناورته قد كشفت وانه يمهّد للمفاوضة بخنق الحريات وكمّ الافواه وفرض الرقابة على الصحف ومصادرتها ، ثم مس الوتر التقليدى لدى الانجليز باعلانه ان البلاد لا تستطيع الاطمئنان الى نتيجة هذه المفاوضات ، فأصدر صدقى فى ٢ ابريل بيانا هدد فيه الوفد بعنف واتهمه بأنه يضع العراقيل امام المفاوضات وانه يدفع الطلبة والعمال الى الاضراب والتظاهر .

على ان الانجليز مع حرصهم الشديد على أن يمثل الوفد فى المفاوضات لم يستطيعوا ازاء هذا الوضع شيئا ، مع الاعتبار بكراهية الملك للوفد وحساسية ذكرى ٤ فبراير وبما اتخذته الوفد من مسلك متطرف بعد اقالته ٠ وقد صرح اللورد كيلون قبل سفره من مصر بأن الاضطرابات والمصاعب القائمة ومشكلة الوصول الى تسوية الى آراء الحكومتين « خلق كل هذا موقفا يتطلب ارفع ألوان الكياسة (١) » ، وأبدت التيمز أسفها من عدم اشتراك الوفد فى المفاوضات ومن مسلكه المتطرف ثم أشارت الى أن تخلفه قد يتطلب الحصول من المفاوض المصرى على ضمانات خاصة ، وتشكك غيرها من الصحف البريطانية فيما اذا كانت هيئة المفاوضات التى شكلها صدقى ستستطيع أن « تمثل مصر فى المراحل الاخيرة عند توقيع أى تعديل ينم الاتفاق عليه (٢) » .

ثالثا : بعد أن تولى صدقى الوزارة زار مركز الارشاد لجماعة الاخوان المسلمين ورأى ان اعتماده عليها هو خير ما يفتت الوحدة التى ظهرت بين الشباب فى مظاهرات هذه الفترة ورأى أن يستغل موقفها التقليدى المعادى للوفد وللتنظيمات الشيعية والشباب التقدمى ٠ وقد بادر الاخوان بتأييد صدقى عند مجيئه للحكم وروجوا لما قاله فى البداية عن عزمه على خدمة بلاده وعدم استعمال العنف ، وعلق زعيم الاخوان بالجامعة على وعود

(١) صحيفة المصرى ١٠ مارس ١٩٤٦ .

(٢) تعليقات الصحف البريطانية .. صحيفة الاهرام ١٧ - ١٩ ابريل ١٩٤٦ .

اسماعيل صدقى بآية من القرآن » واذكر فى الكتاب اسماعيل انه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا ، ، وفى مواجهة اللجنة التنفيذية العامة للطلبة شكل الاخوان لجنة الطلبة التنفيذية العليا تفتيتا لحركة الشباب ، فلما انشئت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة وقادت مظاهرات يوم الجلاء فى ٢١ فبراير ، بادر الاخوان الى تشكيل «اللجنة القومية» ، شكلت فى اجتماع بمركز الاخوان منهم ومن مصر الفتاة وحزب الفلاح الاشتراكى وجبهة مصر التى كان أنشأها على ماهر منذ ١٩٤٥ وبعض شباب الاحرار الدستوريين والحزب الوطنى . وقابلت اللجنة صدقى فى أول مارس فاطهر عظفا عليها (واتفق على أن يكون محمد حسن العشماوى وزير المعارف هو ممثل الحكومة فى اللجنة) (١) ثم أعلنت بيانا بشأن الموافقة على اعتبار ٤ مارس يوم الحداد العام ، وافسحت الحكومة للجنة فى الصحف بنشر بياناتها فى ذات الوقت التى كانت فيه تمنع نشر بيانات وأخبار اللجنة الوطنية (٢) .

على انه مما يلاحظ ان جماعة الاخوان كان يطرد مسلكها على رفض الاشتراك مع غيرها من الهيئات والتنظيمات فى شمل واحد وعلى الحرص على العمل المنفرد ، وقد ساهمت فى تشكيل اللجنة القومية لتحطم بها اللجنة الوطنية التى جمعت حولها الكثير من عناصر الشباب فى الاحزاب المختلفة ، وجذبت اليها فى اللجنة القومية مصر الفتاة الذى باعد بينه وبين اللجنة الوطنية نظرة التنظيمات الماركسية له كحزب فاشى وجهت اليه أعنف الهجوم وتبادلت معه الاتهامات ، كما انجذب الى هذه اللجنة بعض شباب الحزب الوطنى وغيره بجامع العداء للوفد أو للتنظيمات الشيوعية . ولكن جماعة الاخوان كانت أول من خرج على هذه اللجنة وحرصت على اصدار البيانات المستقلة ثم أذاعت فى ٤ مارس بيانا بأن اللجنة القومية التى دعت اليها فى ٢٨ فبراير كانت لاظهار شعور الأمة فى حداد ٤ مارس وانتهت مهمتها بانتهاء هذا اليوم وان ليس للاخوان علاقة بها ولا بغيرها ، فردت اللجنة القومية فى اليوم التالى بانها باقية ولن تنتهى مهمتها الا بتحقيق المطالب الوطنية بالجلاء والوحدة وانها ستمضى فى جهادها تحقيقا لهذه الغاية التى «تسمو على كل اعتبار شخصى أو حزبي» مرحبة بانضمام أى هيئة اليها ثم وجهت الى صدقى عدة أسئلة تتعلق بالمفاوضة وهل ستكون حرة أم مقيدة وحذرت من مماطلة الانجليز وتسويقهم الذى

(١) صحيفة الاهرام ٢ مارس ١٩٤٦ .

(٢) تطور الحركة الوطنية المصرية . شهدى عطية الشافعى ص ١٠٤ .

يقصدون به تفويت فرصة عرض القضية المصرية على مجلس الأمن وطالبت بإطلاق الحريات العامة (١) ، ويلاحظ في هذا البيان نبرة من المواجهة الصريحة لحكومة صدقي تتسق مع الموقف الوطني العام وقتها ، ولعل اتجاه اللجنة الى هذه المواجهة هو ما أدى بجماعة الاخوان الى اعلان استقلالها عنها لعدم تورط الجماعة في هذا الموقف المناوئ للحكومة ، وفي ٢١ مارس أصدر مكتب الارشاد العام للاخوان بيانا ذكر فيه انه مع حرصه على وحدة الامة « يعتذر عن عدم الاشتراك مع أية هيئة أو حزب أو جماعة في تشكيلات أو لجان لا تحمل طابع الوحدة الكاملة الحقيقية لجميع الهيئات التي تمثل الشعب .. » (٢)

والحاصل أن لم يكتب للجنة القومية الاستمرار مدة طويلة ، وكان خروج جماعة الاخوان منها موهنا لقسوتها ، كما كانت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة تتمتع في أوساط العمال والشباب خاصة بتأييد كبير يدعمه تكوينها من الشباب الوفدى وشباب التنظيمات الماركسية الجديدة وغيرهم من التقدميين ويدعمه أيضا نجاحها في اعداد وقيادة حركة الاضرابات والمظاهرات التي حدثت وقتها ، وكان اتصال اللجنة القومية بالحكومة وبصدقى مفقدا الثقة بها وبنواياها .



واذا كان ظهور اللجنة القومية وموقف الاخوان قد حد من قوة اللجنة الوطنية فان ظهور ضعف اللجنة الوطنية للعمال والطلبة لم يأت من وجود اللجنة القومية ، بقدر ما أتى مما عانتها هي من ضعف داخلي يتعلق بتنظيمها ذاته (٣) وان اللجنة الوطنية التي كتبت عنها المانشستر جارديان تقول « ان النظام الذي تجلى في هيئة العمال والطلبة كان أوفى نظام رأته مصر منذ قيام الحركة الوطنية ١٩١٩ » هي ذاتها التي كتبت عنها الفجر الجديد مقالا يمثل آراء بعض أعضاء اللجنة الوطنية فيها وملخصه ان الحركة الوطنية في مرحلتها الاخيرة امتازت بالتلقائية وبالتحرك بغير توجيه منظم ، وان مظاهرات ٢١ فبراير و ٤ مارس لم تكن من تنظيم هيئة ولا خضعت لترتيب دقيق موجه انما كانت انبعاثات أقوى من مجهودات التنظيم التي بذلت « ولا ننسى ان المنظمات التي اشتركت في توجيه هذه الاضرابات كانت بعضها شعبيا وبعضها فاشيا في نفس الوقت » وان ما امتازت به هذه

(١) صحيفة الاهرام ١٤ - ١٥ مارس ١٩٤٦ .

(٢) صحيفة الاهرام ٢١ مارس ١٩٤٦ .

(٣) تطور الحركة الوطنية المصرية . شهدى عطية الشافعى ص ١٠٨ - ١٠٩

(وكان المرحوم شهدى من قيادات الحركة الشيوعية) .

الفترة هو تبرم الجماهير بالقيادات الحزبية الحالية وانجرافها بعيدا عنها، فاشترك الوفد مع الكتلى مع الدستورى والمستقل فى اللجان المنبثقة على عجل هنا وهناك . وفرض هذا على العناصر الواعية أن تنظم التلقائية فأوجدت اللجنة الوطنية «والدافع الأكبر فى تكوينها دافع تلقائى» وبعد فتور الحماسة قوى النقد للجنة اذ وجدت عدة فرص لتتولى القيادة فلم تفعل ، ولم يعرف الراى العام موقفها من عدة مشاكل أثرت فيها . ومنها مشكلة السودان والقبض على الزعماء العماليين بغير احتجاج أو عمل مضاد منها ، ومنها موقف اللجنة من مشاكل العمال والأجور والبطالة مما أضعف صلتها بهم ولهذا «لأنخال الجماهير العمالية تتبادل الثقة مع اللجنة» وان فشل اللجنة فى الاعمال التنظيمية لا يرجع الى ضعف الاشخاص بقدر ما يرجع الى طبيعة تكوينها من هيئات لكل منها تاريخها وتجاربها وطريقة تنظيمها وصلاتها ، وطالبت الصحيفة فى النهاية بأن تنصرف اللجنة الى التوجيه العام وأن تصبح مرتكزة على الهيئات التى تمثلها والتى يستند كل منها الى جماهيره لاعلى ممثلين لهذه الهيئات معزولين عن الجماهير وان تنبه الهيئات المشتركة فيها الى تكملة تنظيمها وخاصة الهيئات العمالية ذات الشخصية الاستقلالية (يقصد التنظيمات الماركسية) .

ويذكر شهدى عطية الشافعى أن اللجنة لم تعمر الا بضعة شهور ، بسبب ما وقعت فيه من أخطاء تدل على عدم النضج الكافى ، اذ تقصر نشاطها على المدن دون الريف ولم تحسن تنظيم صفوفها بخلق لجان ذات جذور بين الجماهير فاستمرت هذه اللجنة وليس لها لجان فى المصانع والاحياء والمعاهد . وأشار الى مايعيب التنظيمات الجديدة من انقسام كان من أهم مصادر الضعف فى نشاطها ، وذكر لاكير أن اللجنة استمرت أسابيع قليلة (١) .

والحاصل ان اللجنة الوطنية كانت نتاج التيارات الجديدة ، سواء تمثلت فى عناصر جديدة تجمعت فى قواعد الاحزاب القائمة ، وخاصة الوفد، أو انفردت بتكوين تنظيماتها السياسية مثل التنظيمات الماركسية . وكانت فيما تبعته من فكر جديد ومنهج جديد داخل الحياة السياسية المصرية تمثل حركة شباب الاربعينات والجيل السياسى الناشئ الذى كان بحكم جدته أكثر استجابة لوضع ما بعد الحرب ، وأسرع فى فهم الحركة الوطنية فى هذه المرحلة ، وأمضى عزمًا فى الاندفاع ضد ما يعرقل تحقيق

(١) لاكير - المرجع السابق ص ٥٥ .

الاهداف الوطنية من مؤسسات وأفكار قائمة • على انها اتسمت بكل ما للجديد من قوة وضعف •

والحاصل أيضا ان التوهج الشعبى الذى ظهر فى بداية ١٩٤٦ كان أضخم من أى تنظيم قائم ، بمعنى أنه يصعب نسبته الى تنظيم معين بغير اعتساف ، والاقرب الى الدقة ان التنظيمات التى قامت والتيارات السياسية التى ظهرت داخل الاحزاب القائمة كانت بما بذلت من نشاط سياسى وفكرى وثقافى روافد تغذى المجرى الشعبى العام الذى لم يستطع أن يسيطر عليه فرد أو تنظيم ما سيطرة كاملة ، فلما تصاعد المد ظهرت اللجنة الوطنية كصيغة تنظيمية سريعة توجه هذا المد • ولولا الحرص على عدم التعجل فى اصدار الاحكام العامة لأمكن القول بأن احدى سمات الحياة السياسية المصرية خلال هذا القرن هى ضخامة حركة الشعب عند اشتعالها وعلوها عن أن تلحق بهامتها التنظيمات السياسية برغم الاثر الفعال لهذه التنظيمات فى الاشتعال الحاصل ، وقد كان ٩ مارس ١٩١٩ من الأمثلة الهامة على ذلك ، وليس هذا ميزة ولا عيبا ولكنه مشكلة عانت منها الحركة السياسية المصرية كثيرا ، وتتركز المشكلة فى ضمان الاستمرار الذى لا يكفله لآلية حركة سياسية الا خلق الكيانات والمؤسسات القادرة على دفع هذه الحركة الى أهدافها بغير توقف • وقد شبت ثورة ١٩١٩ فى البداية بغير تنظيم مهيمن وفاجأت قادحى شررها أنفسهم وتكون التنظيم الذى قادها بعد أن شبت ، على أن مما يفرق بين الحركة الشعبية سنة ١٩١٩ وبينها سنة ١٩٤٦ ، ان كان وراء ثورة ١٩١٩ هدف وطنى مجمع عليه وكفاح قام به الحزب الوطنى منذ بداية القرن وجماعات سرية تكونت خلال الحرب ، أما حركة ١٩٤٦ فقد كانت فيما كشفتته من صراع اجتماعى ضد الطبقات والفئات المصرية المتعاونة مع الاستعمار تمثل فكرا ووعيا محدثين ، وهدفا أكثر وضوحا من أن يجتمع الكل عليه ، وأحزابا قائمة يدافع كل منها عن وجوده الذاتى ، كما تكونت طلائع الحركة من عناصر شابة وان امتازت بوعى واضح فى السياسة والفكر الاجتماعى ، فقد كان ينقصها الخبرة العملية وهيبة الزعامة بين الجماهير ، وبرغم ما دعت اليه من ارتباط بالجماهير كانت أقرب الى المناير السياسية منها الى التنظيمات ذات الصلات المحكمة بالشعب ، واشتبه عليها دور المثقف الداعية بدور السياسى الحزبى • واذا كان يمكن للمثقف أن يجرّد دعوته من ملابس الواقع ويتجرى الاكثر نقاء فى الدعوة الفكرية لا الاكثر اقناعا للجماهير الواسعة ولا الأفعال فى تحريكها ، فان على السياسى الحزبى ألا يلجأ لهذا التجريد عن الواقع الحالى بكافة ملابساته وان يرعى المستوى

العام للجماهير سياسيا وثقافيا والا تضعف صلاته بها ايا كانت الاسباب،
أى ما يعبر عنه فى الفكر السياسى الماركسى بالبدء من حيث تقف الجماهير .
وقد تكونت التنظيمات الماركسية فى هذه الفترة ، واستطاعت أن
تضع صيغة سياسية أقرب الى الصحة من غيرها ، من حيث تحديد أهداف
المجتمع ووسيلة تحقيقها مستخدمة فى ذلك الفهم العلمى للاستعمار
والتقسيم الطبقي للمجتمع ، ولكن تحديد الصيغ السياسية العامة أكثر
سهولة من النجاح فى ممارستها عملا ومن تقييم تفاصيل الحياة السياسية
فى ضوءها .

وقد كان العمل السياسى الموحد من أهم أسباب فاعليته ، ولكن
التنظيمات الماركسية عرفت تعددا حد كثيرا من فاعليتها اذ بلغ عددها
أحيانا نحو عشرين تنظيما ومجموعة (منها تنظيمان أو ثلاثة هما الاساس)
ولم يمكن توحيدها خلال هذه المرحلة ، وكانت الخلافات لاتمس الاساس
العام لمنهجها السياسى وانما تتعلق بتفصيلاته وبالمشاحنات الفردية بين
موجهيها . ثم كان وجود أجانب أو متمصرين على رأس أهم هذه التنظيمات
مما عاق انتشارها ، ولم يكن سهلا على شعب يكافح الاحتلال الاجنبى
وتتسم مشاعره بالتقدير المتعظم لكيانه الوطنى وتاريخه وتراثه ويستمد من
ذلك بعضا من مناعته ضد الاستعمار ، ويتصل سعيه منذ ١٩١٩ خاصة
الى تمصير مصر كلها ، دولة وسياسة ومؤسسات وفكرا وخبرة فنية ،
لم يكن سهلا عليه قبول قيادة أجانب له أو النظر اليهم بغير حذر ، وكان
عدم تدارك الحركة الماركسية لهذا الامر سريعا مما أضر بها ، وهو أيضا
دليل على ضعف حسها السياسى بالنسبة لمشاعر الجماهير .

وبرغم ان الصيغة السياسية التى طرحتها هذه التنظيمات للكفاح
الوطنى قد ازداد نفوذها وانتشارها بين الجماهير واكسبت الحياة
السياسية وعيا أكثر نضوجا ، وبرغم أن دعوة التنظيمات الماركسية كانت
تؤكد على وجوب تطويع الفكر الماركسى للواقع المصرى ، فقد اتسم نشاطها
السياسى بفقدان عنصر التلاءم مع هذا الواقع بالنسبة للعديد من القضايا
وبالنظر للأحزاب السياسية القائمة .

فى ١٦ ديسمبر ٤٥ نشرت «الفجر الجديد» مقالا لسلامه موسى
عن ان حكومة النقراشى حكومة فاشية لمصادرتها الحريات ، ورد عليه أحد
كتاب المجلة فى ٢٣ يناير ٤٦ ينتقد هذا الاتجاه المتطرف باعتبار ان
الفاشية تلتفى الدستور كله وتقضى على كل تنظيم عمالى مستقل الامر غير
المتحقق فى الحكومة القائمة برغم رجوعيتها . ولكن الخط العام للمجلة كان

اتهام مصر الفتاة بالفاشية وشن أكبر الحملات عليه ، صدورا عن الدفاع عن الديمقراطية وعن ان الحزب معاد لهذا الهدف وانه حزب رجعي مضلل . ويعنى هذا المنطق ان مصر الفتاة أوغل في الرجعية والمعاداة للشورى من حكومة النقراشى والسراى ، بما يعتبر عجزا فى فهم الواقع بالنظر الى روح التمرد التى كان يتسم بها ومعاناته مما كانت تعانيه العناصر الوطنية عامة من اعتقال ومصادرة للصحف . وكان الوفد برغم العداء التقليدى خلال الثلاثينات بينه وبين هذا الحزب ، قد تحالف معه بعد خروجه من الحكم سنة ١٩٤٤ وأيد مرشحي الحزب فى الانتخابات التى أجرتها حكومة السعديين . وقد نشرت الوفد المصرى رسالة من أحمد حسين زعيم مصر الفتاة موجهة الى السراى فى سبتمبر ٤٥ طالب فيها بالتخلص من الاستعمار واجراء اصلاح اجتماعى عميق واذلاء الاحكام العرفية واعادة الانتخابات لمجلس النواب فى ظل حكومة محايدة ، كما طالب بأن تسلك الحكومة مسلك المبادرة فى مسألتى الجلاء والوحدة بأن تنذر الانجليز بالجلاء ويقرر البرلمان ان ملك مصر ملك لمصر والسودان وان للسودانى ما للمصرى من حقوق ، فان اعترضت بريطانيا على هذه الاجراءات العملية بعد اتخاذها فعلا عرض الأمر على المجلس الدولية . وقد هاجمت الفجر الجديد فى ١٦ سبتمبر هذه الرسالة بعنف شديد واسمى المطالب الديمقراطية الواردة بها بانها مجرد مجازاة لسياسة الوفد أملاها التحالف القائم بين الحزبين ، وسفهمت الاقتراح الخاص بالجلاء والوحدة باعتباره ارتجالا «ومعناه احداث قلقلة فوضوية فى البلاد والهجوم على الانجليز فى فوضى تامة وارتجال مطلق ، معناه تقديم المصريين لقمة سائغة لافواه المدافع الانجليزية» وذكرت انه اقتراح لن يفيد الا الانجليز، كما هاجمت الاقتراح لافتقاده الايمان الكامل فى قدرة مجلس الامن على انصاف مصر ، وردت الامر جميعه الى ان حزب مصر الفتاة حزب فاشى . والواضح ان الاقتراح الذى أورده الرسالة كان اقتراحا عمليا من شأنه أن يفجر الموقف ضد الانجليز ويعبئ الجماهير ويضع حكومة النقراشى فى مأزق الاختيار بين القطيعة الكاملة مع الانجليز وبين القطيعة الكاملة مع الشعب بغير توسط ، وهو المسلك الذى طالبت الحركة الشعبية باتخاذها عامى ٥٠ - ٥١ واتبعته الحكومة وقتها بالغائها معاهدة ١٩٣٦ وترتب عليه ما ترتب من نتائج سياسية حاسمة ، ثم ان الهجوم على مصر الفتاة فى بعض ما تمتدح به سياسة الوفد ومواقفه كان اعتسافا فى الحكم وصدورا فى تقييم المواقف الموضوعية عن النظرة الذاتية وعن الاستنباط المجرد البعيد عن الواقع ، وقد انتقدت الفجر الجديد الوفد أن يأذن لاحدى صحفه بنشر

هذه الرسالة وذكرت إن هذا المسلك من الوفد يعكس الطابع المزدوج المتردد للبرجوازية المصرية التي تتحالف مع العناصر الرجعية .

وبالنسبة للوفد فإنه بالرغم من اتخاذ خط التحالف معه تحقيقا للحرية والجلء ، انتقدت الفجر الجديد مثلاً مسلك الوفد عندما رد على العرض الذى قدمه اليه صدقى عن الاشتراك فى وفد المفاوضات ، رد على العرض بتنازله عن مطلب اجراء الانتخابات حالا وأسمت الفجر الجديد هذا الموقف ترددا فى سياسة الوفد رغم وضوح انه كان مجرد مناورة سياسية ، وان مما يؤكد هذا الفهم ان الوفد أذاع فى بيانه الاتصالات السرية التى أجرتها معه حكومة صدقى ، وكان فى هذه الاذاعة معنى التداعى أمام الجماهير ومعنى انه لم يكن يساوم مع صدقى مساومة جدية .

والحاصل ان بعض التنظيمات الماركسية أوغل فى التأكيد على فكرة الاساس الاقتصادى للاستعمار وعلى استهداف الحركة الوطنية للاستقلال الاقتصادى مع الجلاء العسكرى ، فرفعت شعارا لا يخلو من فجاجة «الجلاء الاقتصادى» باعتبار ان الجلاء الحق هو الجلاء الاقتصادى والعسكرى معا وان الاستقلال يصبح اضحوكة ان لم يكن استقلالا اقتصاديا ، وقد انتقد سعيد خيال أحد الكتاب الماركسيين هذا الشعار فى مجلة الفجر الجديد فى ٧ مايو ١٩٤٦ قائلا : انه شعار لا معنى له وأن مركز الثقل فى قضية مصر هو الجلاء عن وادى النيل جلاء غير مقيد ولا مشروط بحلف عسكرى أو معاهدة اقتصادية أو ثقافية ، وان سبب استعمار مصر ليس مجرد استغلالها اقتصاديا وانما حفظ مصالح الاستعمار عالميا ، وانه بازالة السلطان السياسى والعسكرى للاستعمار يسترد الوطن حريته فى رسم سياسته الاقتصادية الرامية الى تنمية الصناعة والتجارة ويصبح خاضعا للحكم الوطنى الكفيل بازالة علاقات التبعية ، وبهذا يجب أن يكون هناك « مطلب واحد هو جلاء قوات الاحتلال عن وادى النيل بغير ثمن وبهذا يكون مركز الثقل فى موضعه وبهذا يجب أن توجه ضربتنا الوطنية» .

واذا كانت الجدة تعنى من بعض جوانبها عدم النضج ، فقد كان ذلك قدر التنظيمات الماركسية فى هذه الفترة اذ كانت حديثة النشأة وداعية الى موقف جديد وفكر جديد ومكونة من عناصر تنتمى الى جيل جديد ، وتفرض عليها الدعوة الى الجديد المبالغة فى تأكيده ضمانا للاقتحام والمبالغة فى التميز الذاتى ضمانا لاسترعاء الانتباه ، وكان يفرض عليها الاطار السياسى للدولة أن توجد فى السر وان تمارس عملها فى السر بما يفضى اليه ذلك من تفوق ونزعة منغلقة وأن تعمل فى جو معبأ بالاحساس

بالخطر ، الخطر على الوجود المادى لها تجاه أجهزة الدولة ، والخطر على الدعوة ذاتها تجاه مجموعة الافكار القديمة ، وفرض ذلك عليها نوعا من العزلة كقيادات جماهيرية وصراعا بينها وبين أحزاب سياسية أخرى كان يمكن أن تلتقى معها لو انفتحت على الواقع وأحسننت فهم التيارات القائمة . والجديد مهما يعنى من تغيير فهو مشروط بالاطار العام القائم وبالاطار الفكرى السياسى العام فى المجتمع ، والابتداع حتى ولو كان عبقرى لا بد أن يتصل بهذا المستوى العام لىتتبع أثره ، لا من ناحية الفكر وتحديده الاهداف فقط ولا من ناحية التعبير عن المصلحة الاقتصادية للجماهير فحسب ، ولكن ان يتم هذا الاتصال فى السلوك السياسى وأسلوب العمل والنشاط مع ادراك العادات القومية والتراث التاريخى والقيم العامة ، أى المعاشة الفكرية والوجدانية للجماهير .

ومن أهم ما يتعلق بالعمل السياسى الملموس التحديد السليم للعلاقات مع التنظيمات السياسية المختلفة ، باعتبارها مراكز تجمع الجماهير ومنابر الاتصال بهم ، وفى هذا المجال وجد الكثير من الخلافات وتبودلت الاتهامات بين التنظيمات المختلفة - أفعالا وردود أفعال - بما افتقد معه المنطق وبما أصبح معه نشاط كل منها فى حدود موقفه الخاص مبرر ومعدور ، ولكن ذلك عمق المواقف الذاتية وتبعثرت به الامكانيات ولم تتجمع على الوجه الأمثل .

الفصل السادس

مفاوضات صدقي - بيفن

كانت سياسة بريطانيا منذ الحرب العالمية الثانية قائمة على النظر الى الشرق الأوسط والدول العربية خاصة ككتلة واحدة مرتبطة بها ، وجهدت في ايجاد الصيغ التي تتلاءم مع أهمية هذه المنطقة بالنسبة لها ومع خطورة المنافسة التي تتوقع ان تواجهها من الدول الكبرى الأخرى في المنطقة . وظهرت هذه السياسة البريطانية الجديدة في التصريح الذي اذاعه أنتوني ايدن وزير الخارجية في ٢٩ مايو ١٩٤١ بعد قمع ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق ، وورد به أن بريطانيا تؤيد «وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية وكذلك الروابط السياسية» (١) . وإنها تؤيد قيام درجة من الوحدة بينها . كما ظهرت ذات السياسة خلال الحرب في انشاء بريطانيا لمنصب الوزير المقيم لها في الشرق الأوسط للاشراف على سياسات دول المنطقة والتنسيق بينها لصالح بريطانيا ، وفي انشائها مركز تموين الشرق الأوسط لايجاد هذا التنسيق لمصلحتها في مجال النشاط الاقتصادي . وكان سعى بريطانيا للتقريب بين الدول العربية مقصودا به خطب ود الشعوب العربية الطامحة الى تحقيق الوحدة بينها وتوجيه هذه الوحدة لمصلحة بريطانيا ، مع مد النفوذ البريطاني عن طريق هذا التقارب الى البلاد العربية غير الخاضعة لها كسوريا ولبنان ، وان تتمخض الوحدة عن حلف عربي يسهل على بريطانيا ان تتعامل مع أعضائه جملة ويخفف عنها جهود الاتصال بكل من هذه الدول على حدة ويشركها في نفقات التسليح .

فلما انتهت الحرب وتولى حزب العمال الحكم في بريطانيا طرحت

(١) الوحدة العربية بين ١٩١٦ - ١٩٤٥ . أحمد طربين ص ٢٣٤ .

صيغة جديدة لربط الدول الصغيرة بالقوى العالمية ، وهى صيغة اتفاقات الأمن الاقليمى التى تربط عسكريا العديد من الدول الصغيرة المتجاورة مع أى من القوى الاستعمارية العالمية لتكون وحدة عسكرية • ونظر بيفن وزير الخارجية فى حكومة العمال الى منطقة الشرق الأوسط باعتبارها كتلة واحدة ، وذلك فى ظروف سياسية كانت جديدة بالنسبة للأمبراطورية البريطانية ، وتتمثل هذه الظروف الجديدة أولا : فى ازدياد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط اذ أصبح الحرص عليها لا ينتج عن موقعها الجغرافى فقط ولكن عما تحتويه من ثروة بترولية ضخمة ، ثم ان الموقع الجغرافى اكتسب أهمية جديدة فلم تعد المنطقة طريقا بين الشرق والغرب فقط ولكنها تتاخم الاتحاد السوفيتى طرف الصراع الدولى المنتظر مع القوى الغربية • والحاصل انه لما بدأت المباحثات بين صدقى والسفير البريطانى قبل المفاوضة الرسمية ، نبه السفير صدقى الى الخط العام لوجهة النظر البريطانية وهى « أن الحكومة البريطانية لا تفكر فى اتفاق ثنائى يرمى الى استخدام قواعد فى الأراضى المصرية للدفاع عن الامبراطورية البريطانية أو لمواجهة اعتداء يقع على مصر فقط ، بل هى تفكر فى تدابير مشتركة على أساس سلامة جميع الدول التى لها مصالح حيوية فى الشرق الأوسط وبخاصة بلدينا » • وذكر انه يعنى الدول العربية بهذه الاشارة وانه قد يكون ضروريا ايجاد الفرص لدول الشرق الأوسط الأخرى للانضمام الى هذا الاتفاق الذى يرمى الى المحافظة على السلامة (١)

وثانيا : نمو حركات التحرير بين شعوب المنطقة ضد الاستعمار
وضد الحكومات الرجعية المحلية التى يعتمد عليها الاستعمار ، وكان يستدعى لدى بريطانيا ايجاد صيغة سياسية لربط هذه الدول بها تكون أكثر مرونة وأكثر خفاء من الاحتلال السافر واتفاقيات الدفاع المشترك الثنائية وتفضى الى تكتل الحكومات الرجعية ليشهد به أزر كل منها •

وثالثا : خروج بريطانيا من الحرب العالمية بأعباء اقتصادية باهظة
تقتضى منها تخفيف الأعباء المالية الملقاة على عاتقها بسبب وجود قواتها العسكرية فى مناطق كثيرة من العالم ، ورأت ان وسليتها الى ذلك هى اشراك الدول المحتلة معها فى نفقات القواعد العسكرية مع اعادة توزيع هذه القواعد على نطاق مناطق الأمن الاقليمى بطريقة تحفظ لمصالحها وأقل

(١) مذكراتى • اسماعيل صدقى • ص ٦٣ •

انفاقا ، وقد صرح بيفن بمناسبة المفاوضات المصرية بأنه يأمل أن يكون من شأن تسوية المسألة المصرية « تغيير حالة الشرق الأوسط بحيث لا تكون هذه المنطقة مصدرا لاستنزاف قوة بريطانيا من الرجال » (١)

وكان لبريطانيا ازاء القضية المصرية جملة حلول ، يرتبط تحقق أى منها بتطور الظروف العالمية والظروف الداخلية فى مصر . فالحركة الوطنية بمصر عميقة عريضة تنبئ بالخطر ، وبريطانيا بحكم الموقف الاستراتيجى الجديد والتطورات الفنية العسكرية يمكنها نقل قواتها من مصر تخفيفا لنفقاتها مادامت تضمن بقاء قاعدة لها تكون نواة للعودة عند الضرورة ، كما ترى أنه يمكن نقل هذه القوات الى فلسطين والأردن مع انشاء ثكنات لها فى غزة واصلاح ميناء حيفا ليحل لديها محل ميناء الاسكندرية . ولكن هذا الحل كان يرتبط بتطور المسألة الفلسطينية ، اذ صار الانتداب البريطانى فيها غير مستقر ، واذا انتقل مركز الصهيونية بعد الحرب من الاعتماد على لندن الى الاعتماد على القوة العالمية الجديدة فى وشنجنطون ونيويورك ووقفت الولايات المتحدة وراء الصهيونية تدعمها وترى أن تبني من خلالها جسراً لها فى الشرق الأوسط ، وبهذا خرجت الحركة الصهيونية فى فلسطين عن سيطرة الانجليز . وكان من الحلول المكلمة او البديلة ان تعسكر القوات الانجليزية فى كينا او فى قبرص وبرقة معتمدة على قوة سلاح الطيران فى الوصول حالة الضرورة الى قناة السويس فى اسرع وقت . ولكن كانت فلسطين هى البديل الاول للسويس لقربها الواضح لمنطقة القناة (٢) ، وكانت اوضاع فلسطين مضطربة تكاد تخرج عن سيطرة الانجليز ، ثم كانت الصعوبة على كل الاحوال هى فى كيفية تسوينج مبدأ التحالف للرأى العام المصرى وضمان تنفيذ الاتفاقية التى يمكن الوصول اليها مع الحكومة المصرية فى ظروف الرفض الشعبى الصريح لمبدأ التحالف .



أعلن صدقى تشكيل وفد المفاوضات المصرى فى ٧ مارس ، واختار فيه بعض أقطاب حزبى السعديين والأحرار ورئيس حزب الكتلة ونخبة من كبار الساسة ورؤساء الوزارات السابقة ، ثم انتظر أن يشكل الجانب البريطانى وفداً يكون على ذات المستوى، ولكن الانجليز تلكؤوا وابدى صدقى

(١) صحيفة الاهرام ١٢ ابريل ١٩٤٦ .

(٢) Elizabeth Monroe — Mr. Bevin's Arab Policy St. Antony's

Papers II, p. 16.

للسفير البريطاني قلقه من تراخيهم الملموس ، وركز كل ضغطه في أن تعدل بريطانيا عن فكرة تعيين وفد مفاوضة من الخبراء العسكريين برئاسة السفير على طريقة مفاوضات ١٩٣٦ (١) ، وأخيرا وافقت بريطانيا وشكلت في ٢ أبريل وفدا برئاسة بيفن وزير الخارجية ، وضم أيضا اللورد ستانسجيت وزير الطيران ، وبعث ذلك أملا قويا في نفس صدقي . وفي ٧ مايو أصدرت الحكومة البريطانية بيانا أعلنت فيه عرضها سحب جميع قواتها البرية والبحرية والجوية من مصر ، ثم ركزت على ثلاث نقاط أولها ، « توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة » . وثانيها ، « أن يتقرر بالمفاوضات تحديد مراحل جلائها والموعد الذي يتم فيه » وثالثها ، « الاتفاق على ما يتخذ بين الحكومتين من التدابير لتحقيق التعاون في حالة الحرب أو خطر حرب وشيك الوقوع » .

رسم البيان حدود المفاوضات التي ستجرى بهذه النقاط الثلاث ، فالجلاء يقابله إبرام المحالفة وأحقية بريطانيا في العودة الى مصر في حالة الحرب أو خطرها الوشيك ، والجلاء ليس فوريا ولكنه يتم على مراحل وخلال آجال يتم الاتفاق عليها . والمهم ان البيان حسم في الناحية السياسية وفي تحديد العلاقة بين البلدين وأخرج من نطاق المفاوضة أهم جوانبها وهي تحديد أسس العلاقات السياسية بين البلدين بالنسبة للتحالف ولنطاقه والحالات العودة الى مصر ، ولم يترك للمفاوضة إلا الجانب الفني فقط وهو الاتفاق على طريق تنفيذ الأسس التي قررها البيان ، وإذا كانت رئاسة وفد المفاوضة البريطاني قد نيّطت برجل السياسة الخارجية الأول في حكومة العمال، فقد وضع مع الوقت أنه لم تكن رئاسته للوفد الا رغبة في ارضاء صدقي واستيفاء للشكل ، وان الممارس الحقيقي لرئاسة الوفد كان ستانسجيت الذي تحدت مهمته في التفاوض على تنفيذ السياسة التي وضعها بيفن في لندن خارج نطاق المفاوضة ، وقد ذكر ستانسجيت في أول مقابلاته مع صدقي في ١٨ أبريل أنه وصدقي متفاهمان حول « ان نكون صديقين متحالفين » . وتصبح المسألة مسألة خبراء يبدون آراءهم في كيف يؤدي واجب الدفاع من جانبنا » (٢) ووضع بهذا ان تشكيل بريطانيا وفدا سياسيا كان مجرد توفير لمظهر تمسكت به الحكومة المصرية بغير أن يعنى شيئا عمليا ، وفي ذات يوم صدور البيان نقلت رويتر عن

(١) مذكراتي . اسماعيل صدقي ص ٦١ .

(٢) مذكراتي . اسماعيل صدقي ص ٦٨ .

الدوائر الرسمية البريطانية ان الجلاء لا ينتظر ان يتم بالسرعة التي تم بها في سوريا ولبنان بسبب ضخامة حجم القوات البريطانية بمصر وبسبب ما يحتاجه الجيش المصري من استعدادات تؤهله لحمل التبعات (١) ، والملاحظ ان هذا السبب الأخير كان دائما التعلقة التقليدية التي تذرعت بها بريطانيا لابقاء احتلالها مصر .

على ان البيان البريطاني رغم ذلك لقي معارضة شديدة من حزب المحافظين البريطاني مما كان له أثره البعيد بعد ذلك في تشدد الجانب الانجليزي بالنسبة لشروط التحالف وضمائنه ومدة الجلاء . وفي مجلس العموم شن تشرشل زعيم المحافظين ورئيس الحكومة السابق وايدن (وزير خارجية حكومة المحافظين السابقة) شنا حملة عنيفة على البيان الصادر وعلى حكومة العمال ، وتمثل هجومهما فيما يلي : أولا ، ان انشاء المراكز العسكرية البريطانية في فلسطين وبرقة لن يكون له الأثر المجدى في حماية قناة السويس ، وأشار تشرشل الى أن فلسطين هي ورقة المساومة البريطانية مع الولايات المتحدة وان العرض البريطاني لمصر يحبس هذه الورقة عن التداول . وذكر انه « يخشى ان يصاب الأمل في كسب معونة أمريكا في المسألة الفلسطينية بضرر كبير » . وثانيا ، أبدى تشرشل شكوكه حول امكان عودة القوات البريطانية الى مصر بعد خروجها وقال ان هذه العودة قد تقابل برفض الحكومة المصرية تحت تهديد الدول الكبرى المعادية لبريطانيا وان المصريين قد يدمرون المنشآت الموجودة بمنطقة القناة قبل وصول الانجليز اليها ، وذكر تشرشل وايدن الحكومة بالموقف المتروك الذي اتخذته الحكومة المصرية من مساعدة الانجليز أثناء ازمته في الحرب في يونيو ١٩٤٠ .

وثالثا : أشار ايدن الى موقف حزب الوفد وما أبداه أخيرا من تطرف في مطالبه وذكر ان عدم تمثيل الوفد في وفد المفاوضات يجعل العرض البريطاني بالجلاء عرضا مقدما بغير ضمان استيفاء الثمن من مصر (٢) . وعاد تشرشل الى مناقشة هذا الموضوع في شهر أغسطس عندما كان مجلس العموم البريطاني يناقش المسألة الفلسطينية ، فهاجم فكرة الجلاء عن مصر التي تبنتها حكومة العمال في بيان المفاوضات الصادر في مايو وقال « ان تعجل الحكومة في التخلي عن حقوقها في مصر وخاصة قناة

(١) صحيفة الاهرام ٨ مايو ١٩٤٦ .

(٢) صحيفة المصري ٢٥ مايو ١٩٤٦

السويس يرغمها الآن على البحث عن مكان صالح للوثوب منه للدفاع عن القناة من خارج مصر . وهكذا أفسدت الحكومة بعملها هذا البعيد عن الحكمة موقفها ، وأثارت الظنون حول خلوها من الغرض ، ويمكن أن يتهم البريطانيون الآن (يقصد ان يتهموا من أمريكا فيما يبدو) بأنهم يصدرون في رغبتهم في الاحتفاظ بفلسطين عن باعث وطني استراتيجي « واعتبر هذه السياسة كارثة كبرى ، وان بريطانيا اذا اعتمدت على فلسطين في اتخاذها قاعدة للدفاع عن قناة السويس انما تعطل من احتمال حصولها على التعاون الأمريكي (١) . كما كتب اللورد الترنشام الذي كان وزيراً بريطانيا مقيماً في الشرق الأوسط خلال الحرب ، كتب يؤكد أهمية موقع مصر الجغرافي ، وذكر ان التطور العلمي في المواصلات وفي استخراج البترول يزيد هذه الحقيقة تأكيداً « وهي ان مصر محور الكرة الأرضية من الوجهة الاستراتيجية » وان الجلاء سيكبد بريطانيا نفقات باهظة في اقامة منشآت عسكرية جديدة في مناطق أخرى ، ثم أشار الى حماسة الوطنيين في مصر التي « لا يستطيع أدهى الزعماء المصريين مناوأتها بسهولة » (٢) . كما وصف أحد الوزراء المحافظين السابقين البيان فور صدوره بأنه « قرار فج صدر عن مشورة سيئة » (٣) .



اذا كان هذا مبلغ عنف هجوم المحافظين على البيان الذي أصدرته الحكومة الانجليزية ، واذا كان صدق قد علق على البيان بمجلس النواب المصري قائلاً « لا شك عندي ان الجلاء التام والمخالفة الصادقة في حدود ميثاق سان فرانسيسكو نعمة بعيدة المدى » بما يظهر تأييده الواضح للمبادئ التي تضمنها البيان ، اذا كان ذلك فقد تلقف الشعب المصري البيان بموجة من الهياج الشديد وأصدرت الاحزاب والهيئات السياسية المختلفة بيانات شدت عليه فيها النكير ، وهاجمه الوفد بشدة وكذلك الحزب الوطني وغيرهما ووقعت اضرابات ومظاهرات كان البوليس يعمل على تفريقها ، في ١١ مايو خرجت مظاهرة من الازهر اصطدم بها البوليس فاعتصم المصلون بالمسجد وأصيب ثلاثون متظاهراً بالرصاص وعشرة من رجال البوليس بما ألقي عليهم من حجارة (٤) وصودرت بعض الصحف، وعلقت المانشستر جارديان على الوضع بقولها « ان الحكومة المصرية ستحتاج

(١) صحيفة الاهرام ٢ اغسطس ١٩٤٦ .

(٢) صحيفة الاهرام ٦ يونيه ١٩٤٦ .

(٣) صحيفة الاهرام ١٢ مايو ١٩٤٦ .

(٤) صحيفة الاهرام ١٢ مايو ١٩٤٦ .

لقدر كبير من الحزم والشجاعة لتنال تأييد الشعب المصرى لآى اتفاق معقول قد تصل آليه على المسائل الخطيرة التى لا يزال من المتعين بحثها قبل توقيع المعاهدة الجديدة « (١) .

تمثل الوضع فى وجود تقارب كبير فى السياسة العامة التى يخطها كل من صدقى وبيفن لبلده ، وظهر هذا فى المباحثات التمهيدية التى أجراها صدقى مع السفير البريطانى وفى طريقة تشكيل الوفد البريطانى برئاسة بيفن وفى صدور البيان . ولكن دلت ردود الفعل فى كلا البلدين على انه بقدر ما اقتربت كل من الحكومتين من الأخرى بقدر ما ابتعدت عن المعارضة فى بلدها وعن اتجاهات الرأى العام الاساسية فيه ، فتأزم الوضع وشمله التوتر من الجانبين وبدأت المفاوضات رسميا فى ٩ مايو فى هذا الجو المشحون . وكان صدقى يضغط على الوفد البريطانى بما تعانيه مصر من غليان قد ينتقل الى حالة العنف وبما تعج به من هيئات سياسية متطرفة وطوائف صاخبة كالطلبة والعمال وتنظيمات سرية شيوعية وغير شيوعية (٢) ، وكان البريطانيون وصحفهم يردون على صدقى بأن الغليان الحاصل فى مصر ليس سببه مسألة العلاقات بين البلدين ولكنه يرجع الى السياسة الرجعية التى تتبعها الدوائر الحاكمة المصرية والى ابتعاد هذه السياسة عن اشاعة أى قدر من العدالة الاجتماعية ويلقون على هذه الدوائر وحدها مسئولية الوضع المحموم فى مصر .

وكان الظن مع بدء المفاوضات أن تنتهى سريعا باتفاق تام ، وعلى هذا الأمل استدعى الخبير البريطانى المتخصص فى صياغة المعاهدات لوضع النصوص القانونية لها ، لكن وفد المفاوضة المصرى قدم مشروعا فى ١٩ مايو رفضه الجانب البريطانى وقدم هذا الجانب مشروعا لا يختلف كثيرا - كما يقول صدقى - عن معاهدة ١٩٣٦ فرفضه المصريون ، وصدر فى ٢٣ مايو بيان مشترك عن توقف المفاوضات وعودة الوفد البريطانى الى لندن لمراجعة الموقف ، ويذكر صدقى «وجدت من ذلك ان هناك تغيرا فى روح المفاوضات ... ولاحظت منها الضغط الواقع على وزارة الخارجية البريطانية من رجال السياسة القديمة « (٣) . وتمثلت نقاط الخلاف الاساسية فى ان الانجليز عرضوا الجلاء على خمس سنوات فى حين عرض المصريون الجلاء على سنة واحدة ، وان الانجليز حددوا حالة الخطر

(١) صحيفة المصرى ٩ مايو ١٩٤٦ .

(٢) مذكراتى . اسماعيل صدقى ص ٧١ .

(٣) مذكراتى . اسماعيل صدقى ص ٨١ .

الموجبة لعودة قواتهم الى مصر بعد الجلاء بانها حالة الاعتداء على أى من بلاد الشرق الأوسط بما فيها تركيا وايران واليونان، بينما أراد المصريون قصر الأمر على حالة وقوع اعتداء على الدول المتآخمة لمصر ذات الحدود المشتركة معها . وفى نهاية يونية تحقق قدر من التقارب بين الطرفين على أساس أن تكون مدة الجلاء ثلاث سنوات ، وعلى أساس أن يؤخذ بنظام « لجنة الدفاع المشترك » اذ اقترح البريطانيون ان تشكل لجنة من عسكريين من الطرفين تكون مهمتها التشاور « واسداء النصيح » للحكومتين بما تقومان به من العمل المناسب « فى كل الحالات التى تهدد سلامة الشرق الاوسط بما فى ذلك كافة الاراضى المتآخمة لمصر » ، وكانت هذه الصيغة لاتزيد عن كونها تهريب للاقتراح البريطانى الأول فى صورة قد تكون أكثر استساعة للمصريين وانشاء كيان مشترك تستطيع بريطانيا من خلاله أن تحرك السياسة الخارجية المصرية، وكانت هذه اللجنة هى من التى ستحدد حالات الخطر التى تهدد سلامة الشرق الأوسط وهى التى ستقدم الاجراءات الواجبة للتنفيذ على مصر ازاء كل حالة . وقد وافق وفد المفاوضة المصرى على مبدأ وجود اللجنة فعاد ستانسجيت من لندن فى نهاية يونية لاكمال الاتفاق .

شاعت فكرة انشاء لجنة الدفاع المشترك وفهمت منها الجماهير انها شكل للحماية البريطانية يفرضها المشروع على مصر ، كتب عبد القادر المازنى ان المعاهدة ولجنتها سيضعان مصر على أفواه المدافع « اننا أمة ينبغي أن تعيش فى سلام مع الأمم كلها » (١) . وما أن عرفت موافقة الحكومة على انشاء هذه اللجنة حتى خرجت المنظمات الشعبية تنادى بعقد المؤتمرات وتنظيم المظاهرات ، وأصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بيانا طالبت فيه بقطع المفاوضات ، واتفق الجميع على أن يكون يوم ١١ يولية (ذكرى ضرب الانجليز لاسكندرية فى ١٨٨٢) يوم الحداد العام وتجديد الجهاد الوطنى . وأراد صدقى أن يبادر بضرب هذه الحركة وأن يقتلع جذور الخطر على الاتفاق الموعود وأن يثبت للانجليز (قبيل ابرام الاتفاق) قدرته على الهيمنة على البلاد وضبط الآن بها وكفالة الاستقرار ، فقام فى اليوم السابق على الاضراب باعتقال نحو مائتين من الكتاب والصحفيين والاحرار وزعماء اللجنة الوطنية ونقابات العمال والشباب الوفدى واتحاد شباب الاحزاب ومؤتمر نقابات القطر المصرى ، وأغلق كثيرا من دور النشر والجمعيات الجديدة مثل دار الابحاث العلمية ولجنة نشر الثقافة الحديثة ودار القرن العشرين والجامعة الشعبية الاهلية واتحاد خريجي الجامعة

(١) صحيفة المصرى ٢٢ يوليو ١٩٤٦ .

وجامعة أم درمان ومؤتمر نقابات عمال القطر المصري ونادى الشرقية ورابطة فتيات الجامعة والمعاهد ، كما أغلق صحف الفجر الجديد والجهة وأم درمان والعراق واليراع والضمر والوفد المصري وصادر أياما صحف المصري والكتلة ومصر الفتاة ، وكان من المعتقلين سلامه موسى ومحمد مندور وغيرهم ، ومنع الاحتفال بيوم ١١ يولية وأعلن فى ذات اليوم ان ما قام به « عمل حاسم ونهائى وشامل » . وسميت هذه الحملة بقضية المبادئ الهدامة الصقت فيها تهمة الشيوعية بكل من اعتقلوا على اختلاف تياراتهم السياسية وحذرت النيابة النشر عن التحقيق الذى تجريه فيها، ثم استصدر صدق من البرلمان قانونا بتشديد العقوبات الجنائية المقررة لحماية النظام الاجتماعى القائم باسم مكافحة الشيوعية ، وأعد بعض مشروعات القوانين المتعلقة بمنع الاضرابات والمظاهرات .

وفى ١٥ يولية حضر صدقى جلسة مجلس الشيوخ ودافع عن الاجراءات التى اتخذها ، وتحدث عن الدعوة الاشتراكية التى كانت تروج فى هذه الأيام وعن حركات العمال وتكوين لجنة العمال للتحرير القومى ثم لجنة الطلبة التنفيذية ثم اللجنة الوطنية للعمال والطلبة وعن اجتماع هؤلاء بدار صحيفة الوفد المصرى لتنظيم حركات الاضراب وتنفيذها ، وأورد فى حديثه مقتطفات من كتابات بعض الكتاب الذين اعتقلهم ومنها مقتطفات من صحيفة البعث التى كان يصدرها الدكتور محمد مندور ، ثم حرض كبار الملاك من أعضاء مجلس الشيوخ قائلا : « ان الطلبة هناك سيعملون لافساد العلاقات فى القرى بين الملاك والمزارعين وهذا أشد ما يكون خطرا على النظام الاجتماعى » ثم هاجم صحيفة الوفد المصرى وقال « أنا لا أتكلم هنا عن الوفد ولكن يؤسفنى أن تكون هذه الجريدة لسان حال الوفد ويكون المدافعون عنها هنا من رجال الوفد » . ولم تكن قيادة الوفد قادرة أو راغبة فى الدفاع عما تعبر عنه هذه الصحيفة من اتجاه يسارى ، فوقف زعيم المعارضة الوفدية يدافع عن حزبه ويدفع عنه تهمة الحرض على الثورة الاجتماعية بقوله « فى الوفد من الرأسماليين مئات من أمثال من يوجدون فى جميع الاحزاب فى هذا البلد » وقال ان ما تنشره صحف الوفد عن حالة طبقات الشعب لايزيد عما تنشره الصحف الاخرى . واذا وعد صدقى باصدار تشريع يحدد أحوال غلق الصحف اكتفى زعيم المعارضة بهذا الوعد، وبهذا ضحى الوفد باحدى صحفه الشعبية ثم طالب فى ٢٥ يولية من الحكومة ترخيصا باصدار صحيفة أخرى بديلة هى « صوت الأمة » ، ويبدو أن الاتجاه اليميني فى قيادة الوفد لم ير بأسا من التخلص من هذه الصحيفة ذات الاتجاه اليسارى الواضح ، وحاولت

صحيفة المصرى أن تبرئ الوفد من تهمة الشيوعية وأن توجد تبريرا لتصرفات صدقى بما لا يمس هيبة الوفد وبما يحصر اتهامات صدقى فى أشخاص بذواتهم فقالت : ان صحيفة الوفد المصرى ليست شيوعية وان التهم الموجهة الى الدكتور مندور تتعلق بأمور خارجة عن هذه الصحيفة (١).

قوبلت حملة صدقى بالارتياح الشديد لدى الدوائر المسئولة فى لندن ورأت أن الاجراءات التى اتخذها تهدف الى التعجيل بعقد المعاهدة وتفيد فى ذلك ، على ان الواقع ان هذه الاجراءات لم تضمن للاوضاع الهدوء المطلوب ، وما لبث أن اضرب عمال شركة الغزل الاهلية بالاسكندرية فى ١٥ يولية وهى من أكبر شركات الغزل فى مصر ، وما لبثت أن القيت خمس قنابل على ناد بريطانى هناك فى ١٧ يولية . وكان هياج الراى العام على المشروع من القوة بحيث ان بعض أعضاء وفد المفاوضة المصرى بدأ يتشدد فى موقفهم ، وبلغ الخلاف داخل وفد المفاوضة حدا أدى بعلى الشمسى أحد أعضائه الى أن يهاجم صدقى والأسلوب الذى تجرى به المفاوضات وذلك فى حديث علنى له فى ٢٥ يولية ، وذكر ان وفدى المفاوضة لم يجتمعا على مائدة واحدة الا مرة واحدة وفيما عداها كانت المباحثات تتم بين صدقى وبعض أعضاء الجانب البريطانى وحدهم ، كما ان مكرم عبيد أحد الاعضاء أعلن فى ١٧ يولية ان لجنة الدفاع المشتركة لا تعدو أن تكون حماية مقنعة ، كما أشارت الصحف البريطانية الى ان بعض أعضاء وفد المفاوضة يحارب رئيسه وان صدقى أصبح فى موقف حرج وان هيئة المفاوضة نفسها هى ما تجعل المفاوضات صعبة جدا. (٢)



بقدر ما كان يظهر تحرج موقف صدقى بقدر ما كان يزداد أمل الوفد فى الوصول الى الحكم ، وقد أشارت الصحف البريطانية الى تأزم موقف صدقى والى انه كان يجب منذ البداية إشراك حزب الوفد فى المفاوضات ضمنا لنجاحها لاسيما بعد أن ظهر انشقاق هيئة المفاوضة التى اختارها صدقى ، وتناولت صحيفة المصرى الوفدية اليمينية هذا الخيط وبدأت تهاجم سياسة التحكم التى يتبعها صدقى وتطلب اليه أن يترك الأمر لحزب الأغلبية لعله يفلح بما له من نفوذ فيما أخفق فيه الآخرون، وطالبت باجراء انتخابات جديدة ، ولم تدل الصحيفة فى هذا برأيها فى المفاوضات وانما أشارت بصددتها الى ان « مصر فى ظروفها الحاضرة لا تحتاج الى السياسى

(١) صحيفة المصرى ١٨ يوليو ١٩٤٦ .

(٢) صحيفة الاهرام ٢٢ - ٢٨ أغسطس ١٩٤٦ .

بقدر حاجتها الى الزعيم « (١) . وكانت بهذا تخاطب الحكومة البريطانية التي حددت في بيان مايو أسس العلاقات بين البلدين ولم تعد تحتاج من مصر الى السياسى الذى يرسم معها هذه السياسة وانما تحتاج الى من يستطيع تسويغ هذه السياسة للمصريين . وانتهاز مصطفى النحاس فرصة عيد الاضحى ليذهب الى السراى مهنتا ، وكانت هذه أول مرة يذهب فيها للتهنئة فى السراى بعد اقالته وذلك وصلا لما انقطع بين الوفد والملك . ووضح فى هذا الوقت ان الانجليز قد توقفوا بالمفاوضات عن التقدم لا اختلافا مع حكومة صدقى على نص أو حكم فى المعاهدة ولكن بحثا عن ضمانات الجدية والتنفيذ ، وصرح اللورد ستاننجيت بانه « بات ينتظر من نتائج السياسة المصرية أكثر مما ينتظر من السياسة البريطانية » (٢) .

وأراد صدقى أن يتدارك هذا الوضع فقدم استقالته من الوزارة فى ٢٨ سبتمبر وكلف الملك بتشكيلها شريف صبرى - خاله وأحد رجال السياسة المستقلين غير المعروف بالعداء أو الخصومة السافرة لاي من التيارات الحاكمة بحكم صلاته بالعائلة المالكة ، وكان عضوا بوفد المفاوضات - ولكن شريف صبرى عجز عن التوفيق بين الوفد وبين السعديين والاحرار وعن الجمع بينهم فى وزارة واحدة ، وتمسك الوفد بوجوب اجراء انتخابات جديدة. وبعد التقييد بما وصلت اليه المفاوضات الجارية كشرط للاشتراك فى الحكم ووفد المفاوضات (٣) ، فتنحى شريف صبرى عن تأليف الوزارة وعاد صدقى . وقدر صدقى أن استقالته ثم عودته قد اكسبته قوة جديدة ، وأنه مع السراى قد أثبتا للانجليز بهذه المناورة ان ليست هناك امكانية عملية لتوسيع قاعدة الحكم وهيئة المفاوضات باشتراك الوفد فيهما بسبب تطرفه، كما أن أمر الملك لصدقى بالعدول عن الاستقالة والبقاء فى الحكم قد اكسبه دعما سياسيا فى مواجهة الاعضاء المناوئين له فى وفد المفاوضات ، وشرع فور عودته فى مباحثة الانجليز بعيدا عن وفد المفاوضات الرسمى ، وبرر ذلك بأن مهمة هيئة المفاوضات قد انتهت باستقالة رئيسها وبتقديمها المذكورة الاخيرة التي كانت قد أرسلتها الى الجانب البريطانى متمسكة فيها بمشروعها وبرفض بعض المقترحات البريطانية .

(١) صحيفة المصرى ١ ، ٢ ، ٣ ، ٧ أغسطس ١٩٤٦ .

(٢) صحيفة الاهرام ٣ سبتمبر ١٩٤٦ .

(٣) صحيفة الاهرام ٢ أكتوبر ١٩٤٦ ، وقرر بيان الوفد رفض مبدأ الدفاع المشترك ذاكرا ان التحالف مع بريطانيا يحرم المصريين من مرايا موقف الحياد وان لجنة الدفاع المشتركة تفرض التبعية والحماية على مصر .

وعجل صدقي بالسفر الى لندن فى ١٥ اكتوبر مع وزير خارجيته ابراهيم عبد الهادى (عضو وفد المفاوضة والرجل الثانى فى الحزب السعدى) ، وذلك لاتمام المباحثات مع مستر بيغن بالنسبة للمسألة الوحيدة الباقية وهى مسألة السودان ، وكان أحد أسباب عجلته ان يتمكن من انتهاء موضوع المعاهدة برمته قبل ان يبدأ العام الدراسى الجديد ، واستطاع فعلا ان يصل مع بيغن الى اتفاق كامل وقعه الاثنان بالأحرف الأولى من اسميهما ، وما ان عاد الى مصر فى ٢٢ اكتوبر حتى صرح قائلا « لقد صرحت فى الشهر الماضى بأن سأجىء بالسودان الى مصر واليوم أقرر بانى نجحت فى مهمتى ، ذلك ان الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى قد تقرررت بصفة نهائية » على ان هذا التصريح الذى قصد به الدعاية لنفسه كان مخالفا للواقع ، ولم يكن النص الذى اتفق عليه مع بيغن ليعنى أى نوع من انواع الوحدة بين مصر والسودان ، بل كان النص صريحا فى ابقاء نظام الادارة القائم فى السودان كما هو . لذلك بادر مستر آتلى رئيس وزراء بريطانيا بتكذيب هذا التصريح وقال انه تصريح مبتسر يؤدى الى الخطأ وانه لم تتم فى هذا الشأن الا مباحثات مبدئية لم يتقرر فيها شىء نهائى وانها كانت مباحثات شخصية لا تقيد أحدا كما كانت سرية ينبغى الأسف على اذاعتها ، وكان رد آتلى عنيفا محرجا وواصما رئيس حكومة مصر بالكذب .

والحاصل ان الانجليز لم يكونوا متحمسين لعقد المعاهدة مع صدقي حتى بعد مناورة استقالته وسفره الى لندن ، ورغم الاتفاق الذى وصل اليه مع بيغن وحتى بعد توقيعه بالأحرف الأولى بقيت الصحف البريطانية تسودها نفمة من التشاؤم ومن توقع استقالة صدقي على أساس نظرهم الى الأوضاع الداخلية فى مصر (١) . والحاصل أيضا انه يوم سفر صدقي الى لندن فى ١٥ اكتوبر شيع من مصر باجتماع عقده مندوبو الطلبة من الوفدين والحزب الوطنى والتنظيمات الماركسية ورابطة الطلبة المصريين وشباب الكتلة وغيرهم وقرروا وجوب الغاء معاهدة ١٩٣٦ وقطع المفاوضات فورا والالتجاء الى مجلس الأمن ، كما أصدر الاخوان المسلمون بيانا بهذا المعنى وجهوه الى الملك ، وكان صدقي عند سفره قد أعلن تأجيل افتتاح العام الدراسى فى الجامعة والمعاهد ولم تبدأ الدراسة الا متأخرة فى ١٧ نوفمبر بعد ان اتخذت احتياطات عسكرية مشددة ، واطرد صدور البيانات الرسمية التى تحاول التهوين

(١) صحيفة الاهرام ٢٧ اكتوبر ١٩٤٦ .

من الاضطرابات التي تحدث مؤكدة فى كل مرة ان الحالة هادئة والنظام مستتب ، ويقدر ما تصدر مثل هذه البيانات بقدر ما تظهر الحقيقة المراد اخفاؤها . وفى اول ديسمبر صدر بيان رسمى عن حوادث الطلبة ، ذكر ان الحوادث بدأت يوم افتتاح الجامعة من كلية الهندسة ، وان الطلبة فى اليوم التالى تظاهروا وقبض على ١٨ منهم ، وفى اليوم التالى ذهب طلبة الجامعة من الجيزة الى كلية الطب بقصر العيني واصطدموا بالبوليس واحرقوا مركبتى ترام ، وفى ٢٣ نوفمبر سارت المظاهرات وألقيت ١٤ قنبلة (على ما يذكر البيان) ، وفى اليوم التالى اشتبك طلبة مدرسة الخديو اسماعيل بالبوليس وأصيب ١٩ فردا ، وتظاهر طلبة كلية الطب واشتعلت عربتان للترام وأصيب ١٨ من الجنود ، وخرجت مظاهرة للجامعة فى شارع المدارس بالجيزة أصيب فيها ٢٠ طالبا ، وفى اليوم التالى قام الاخوان المسلمون بحرق المحلات الأجنبية بميدان لاظوغلى والسيدة زينب وزين العابدين وشارع الخليج المصرى ، وميدان مصطفى كامل وحاولوا احراق عربة ترام وقبض على ٧ منهم ، كما قبض على ٥٩ فى أنحاء القاهرة ، وفى اليوم التالى تظاهر طلبة الهندسة التطبيقية واشتبكوا مع البوليس بالطوب والحجارة وأشعل بعضهم عربتى قمامة وقبض على ١٨٠ متظاهرا وأصيب ٨ منهم بالرش الرافع الذى أطلقه البوليس و ٣٥ بالعصى وتوفى طالبان بالرصاص ، كما أحرق طلبة الطب عربة أوتوبيس واشتبك طلبة مدرسة التوفيقية بالبوليس وأصيب ضابط وجندى ، وفى اليوم التالى اشتبك طلبة معهد القاهرة الدينى بالبوليس واحرقوا سيارة نقل بشارع الدراسة وأصيب جندى بطعنة سكين وثلاثة آخرون بالطوب ، كما تظاهر طلبة الجامعة بالجيزة . وفى اليوم التالى (٢٨ نوفمبر) قررت الحكومة وقف الدراسة بجامعتى فؤاد وفاروق (القاهرة والاسكندرية) . وواضح من طابع العنف والعناد التى اتسمت به هذه المظاهرات مقدار ما كان لدى المتظاهرين من اصرار على ألا ترى المعاهدة النور بأى حال . وفى ذات الوقت خطب مصطفى النحاس فى ذكرى عيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر مهاجما مشروع صدقى بيفن ، واحتجت الهيئة الوفدية فى ١٩ نوفمبر على محاولة فرض بريطانيا معاهدة التحالف على مصر متهمة صدقى بأنه المسئول عما يراق فى الشوارع من دم . وتحت هذا الضغط أصدر سبعة من أعضاء وفد المفاوضة بيانا أعلنوا فيه معارضتهم للمشروع الذى انتهى اليه صدقى ، عارضوه فى جوانبه الثلاثة : مدة الجلاء ، ولجنة الدفاع المشترك ، والسودان ، فحل صدقى وفد المفاوضة فى ٢٦ نوفمبر .

أدرك الانجليز انه يستحيل ضمان تنفيذ مشروع المعاهدة الذى اعد ، وان صدق نفسه لم يستطع مصارحة الراى العام بحقيقة النص الخاص بالسودان وحاول أن يعطيه معنى لم يتفق عليه الطرفان ، واذا كان موقع المعاهدة وأحد صانعيها لا يستطيع مواجهة شعبه بها فالأحرى الاعتقاد بان تنفيذها لن يضمن على يديه ولا على يد غيره من بعده . وأراد بيفن ان يحسم الوضع تماما بان يدفع صدقى الى الاستقالة وان يتجنب التأويلات الضارة بمصالح بريطانيا للنص الخاص بالسودان ، فاقترح فى ٦ ديسمبر ان يرسل صدقى اليه خطابا تفسيريا لكى يلحق بالمعاهدة وبعث مع الاقتراح صورة الخطاب الذى يرسله صدقى اليه وهو ينص على ان مشروع البروتكول الخاص بالسودان « يعد بمثابة تأكيد للحالة القائمة فى السودان » وانه « لا يؤثر بحال فى حق المملكة المتحدة البريطانية فى الظفر بالدفاع عن السودان » (١) ، فلما تغافل صدقى عن هذا الاقتراح كلف بيفن الحاكم العام للسودان بان يعلن على لسان الحكومة البريطانية بان هذه الحكومة مصممة على الا تسمح بأى تغيير فى الحكم فى السودان وبأن المحادثات الأخيرة لم تمس حكومة السودان ولا سلطانها بأى تعديل ، وأشار الحاكم العام فى تصريحه الى ان صدقى كان قد أفضى الى مستر بيفن بانه لا شىء فى المعاهدة يقيد حق السودانين فى تحقيق الاستقلال (أى عدم الوحدة مع مصر) . وورط هذا التصريح صدقى عندما وصلت أخباره الى مصر ، فأذاع ردا انكر فيه ان المعاهدة احتفظت للسودان بالحق فى الانفصال أو ان صدقى اعترف باستمرار الحكم الثنائى للسودان . وكان من الواضح ان التصريحات البريطانية تدفع صدقى الى الاستقالة بافصاحها - صدقا أو زورا - عما نسبته اليه من الاعتراف بالحكم الثنائى للسودان وبإمكان انفصاله عن مصر ، وكان يستحيل على حاكم مصرى ان يبقى فى الحكم بعد اعلان مثل هذا التصريح عنه ، كما كان انكار صدقى لهذا الاعتراف يعنى رفض بريطانيا توقيع المعاهدة معه وما يستتبع ذلك من حتمية استقالته .

وبهذا تحطم مشروع صدقى بيفن ، مشروع ربط مصر بمعاهدة من معاهدات التحالف مع الاستعمار . وكان ذلك انتصارا لكفاح الشعب

(١) من خطاب النقراشى بمجلس الامن فى جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ . كتاب وقائع جلسات مجلس الامن للنظر فى النزاع الانجليزى المصرى - طبعة الخرطوم ص ٨٩

من أجل استقلاله ورفضه التبعية كما كان بداية طريقه الثورى فى الكفاح ضد الأحلاف ومن أجل عدم الانحياز لأى من الدول الكبرى .

وإذا كان مشروع صدقى بيفن يتلخص فى وعد باجلاء على مراحل مع التقرير الفعلى للتحالف والتبعية وذلك على ما جاء بالبيان البريطانى فى ٧ مايو ، فقد علقت المانشستر جارديان (١) على هذا البيان وقتها بقولها « من المحتمل ان يكون بلاغ الحكومة البريطانية قد استطاع ان يتجنب ثورة عاجلة فى مصر ، ولكن الكثيرين يعتقدون ان الثورة تأجلت فقط الا اذا حدثت تغييرات اجتماعية أساسية فى البلاد . »

(١) صحيفة المصرى ١٦ مايو ١٩٤٦ .

الباب الثاني

الحركة الوطنية والتحكيم التزولي

(١٩٤٧)

الفصل الأول : النقراشي ومجلس
الأمن

الفصل الثاني : القوى الشعبية
والمسألة الوطنية

الفصل الأول

النقراشى ومجلس الأمن

اختتم عام ١٩٤٦ بانتصار هام للحركة الوطنية ، اذ استطاعت بقواها الشابة الجديدة وبوعيتها السياسى النامى وبما حشدت من طاقات الجماهير ان تقضى على المحاولة الاستعمارية الرجعية لربط مصر بحلف مشترك مع بريطانيا ، وسقط مشروع صدقى بيفن وسقطت حكومة صدقى بعد عشرة أشهر لها فى الحكم .

كانت الحصيلة الأساسية لكفاح هذا العام ان استطاع الشعب ان ينتصر فى معركة من معارك الصمود ، ضد ما يراد فرضه عليه من روابط جديدة مع الاستعمار ، وان ظفرت جماهير واسعة - من خلال المعركة - بوعى سياسى أكثر عمقا وحسما فى مواجهة خطط الاستعمار . وكان فشل مشروع صدقى بيفن اعلانا بان طريق المفاوضة لتحقيق الأهداف الوطنية طريق مغلق ، وان المفاوضة مبدأ مرفوض ، وانتشر هذا الفهم انتشارا واسعا ، وكانت المظاهرات تشتعل عند أى بادرة شك فى أن الحكومة تزمع التفاوض أو تتحسس الطريق اليه . والتفاوض وسيلة تلائم الحلول الوسط ويعنى القبول سلفا بجواز التنازل عن بعض الأهداف وابقاء الصلة بالدولة المحتلة لا صلة الند للند كما تحرص الوثائق الرسمية على التعبير (كمعاهدة ١٩٣٦) ولكن صلة التبعية السياسية متمثلة فى اتفاقيات الدفاع المشترك أو الأحلاف العسكرية . ورفض أسلوب المفاوضة هو رفض لوسيلة التنازل عن بعض الأهداف الوطنية والحلول الوسط .

والأهمية البالغة لهذا الموقف تظهر من ملاحظة ان التفاوض كان أسلوب الحركة الوطنية خلال فترة ما بين الحربين (باستثناء موقف الحزب الوطنى) ، وكانت قيادة الحركة متمثلة فى الوفد تتبعه كطريق سلمى مشروع للكفاح من أجل الاستقلال ، وإن هذا الأسلوب أسهم فى بناء النظام القائم منذ صدور دستور ١٩٢٣ بكافة قواه ومؤسساته

وعلاقاته ، فكان رفض أسلوب المفاوضة ارهاص بتخطي الحركة الوطنية الجديدة لامكانيات هذا النظام وأسسة ومؤسساته ، ولن يكون استقلال تام منجز بغير القضاء على أسس التهاون مع الاستعمار فى داخل مصر : الأسس الشرعية ممثلة فى السراى وأحزاب الأقلية ، والأسس الاجتماعية ممثلة فى كبار ملاك الأرض وكبار الرأسماليين المرتبطين بالاستعمار . وقد استجابت أقسام كبيرة من الجماهير لهذا الاتجاه الجديد ، وان الوفد نفسه الذى جرت سياسته دائما على قبول مبدأ المفاوضة ، فانه بسبب معاداته الحكومة القائمة ومعارضته الشديدة لها قد أسهم مساهمة ملحوظة سنة ١٩٤٦ فى تأكيد فساد هذا الطريق ، وكان كفاح الشباب فى داخله مما أكد لديه هذا النزوع .

وتظهر هذه الأهمية أيضا من ملاحظة ان مشروع صدقى بيفن كان أكثر الصيغ التى توصلت اليها الرجعية المصرية ملائمة لمصالحها السياسية والاقتصادية ، وقد قدرت ان فيما وعدت به من جلاء تصفية للمسألة الوطنية وتهدة للسخط الشعبى المتفجر وضمانا لاستمرارها فى الحكم ، وان فيما أكدته المشروع من دفاع مشترك تحقيقا لطموحها فى تنسيق علاقتها مع الاستعمار كشريك صغير له . وكان فشل المشروع حكما بالفشل على فاعلية الحكومات الرجعية ازاء حركة الشعب وحكما بالفشل على قدرتها على فرض أى حل على الجماهير بالرغم منها .

ومن الجهة المقابلة فقد انتصرت الحركة الوطنية بالقضاء على المشروع باعتباره هجوما استعماريا جديدا عليها ، ولكنها لم تكن بلغت من القوة ما تستطيع به ان تحقق هدفها فى القضاء على الاستعمار وان تتخذ موقف الهجوم منه ومن القوى المحلية المتحالفة معه بهدف الاطاحة العاجلة بهم ، فاصرت على ابقاء المسألة الوطنية على السطح لتجابه بها الحكومات على الدوام وعلى ان تفشل اية محاولة لتصفية هذه المسألة أو تميميها . ومن خلال فشل الرجعية فى حل المسألة الوطنية ومن خلال التجارب العديدة والمعارك الجزئية تكتسب الجماهير الوعى والنضج والتماسك ، وقد لزمها فى هذا الصراع حين من الزمن .

بعد فشل المفاوضات بقى للكفاح « السلمى المشروع » رصيدان : أولهما ، وجود المنظمة الدولية التى بعث انشاؤها الأمل فى امكان تحقيق انتصار الحركة الوطنية بغير مفاوضة ولكن فى اطار الكفاح السلمى ، وكانت الظروف الدولية قد مكنت مجلس الأمن فى أولى دورات انعقاده ١٩٤٦ ان يتخذ قراره باجلاء القوات المحتلة عن سوريا ولبنان ، وقوى

بذلك الأمل فى مقدرة المجلس والأمم المتحدة عامة على مناصرة الشعوب المستعمرة ، ولم يكن هذا ناشئاً عن ثقة مثالية غافلة فى القوى الدولية ، ولكن كان مطلب الانتصاف من مجلس الأمن يصدر عن الرغبة فى الخروج بالمسألة الوطنية عن نطاق العلاقات الثنائية المغلقة بين مصر وبريطانيا ، كما كان محاولة لاتباع الأسلوب التقليدى فى الاستفادة بالصراعات الدولية بين القوى الكبرى من أجل تحقيق الأهداف الوطنية . وثانيهما ، ان قيادة الوفد - بالبقية الكبيرة من رصيدها الوطنى التقليدى - كانت قادرة على ان ترد قسماً كبيراً من الجماهير الى الأمل فى مفاوضات يتولاها الوفد بنفسه بعد الوصول الى الحكم ، ولم تكن هذه القدرة ناشئة عن طاعة الجماهير للوفد طاعة عمياء أو انقيادها له قيادة سلبية ، ولكنها تصدر عن الثقة التاريخية فى مواقف الوفد من المسألة الوطنية وعن أنه أكثر الأحزاب التقليدية ارتباطاً بوجودان الجماهير واستجابة بضغطها وأقل الأحزاب التقليدية تقييداً للمعارضة الشعبية .

التقت قوى المعارضة الوطنية جميعها على وجوب عرض مسألة مصر على مجلس الأمن ، كان هذا لدى القيادة التقليدية للوفد أسلوباً من أساليب الكفاح بالوسائل السلمية المشروعة وخروجاً عن نطاق العلاقات الثنائية ببريطانيا ، وكان لدى التيارات الوطنية الجديدة تفاؤلاً بميزان القوى العالمية الذى تغير لصالح حركات الشعوب بعد الحرب كما كان مجالاً لشد أزر حركة التحرر المصرية بالحركة الثورية العالمية ولكشف حقيقة مواقف النظام الاستعماري العالمى برمته ، أما بالنسبة لمصر الفتاة فقد رأى فى هذا المطلب محاولة لاستخدام الصراعات بين الدول الغربية وحدها لصالح مصر ، اذ كان مصر الفتاة يأمل فى تأييد الولايات المتحدة لمصر ضد بريطانيا ورأى فيها ما رآه الوفد فى ويلسون سنة ١٩١٩ وما رآه مصطفى كامل فى فرنسا من قبل ١٩٠٤ .

أما بالنسبة للرجعية المحلية فلم يكن أمامها مناص لسلوك هذا السبيل بعد ان استحال بفشل مشروع صدقى بيفن سياسة الجماهير فى طريق التفاوض من جديد ، واملت أن يكون مجلس الأمن جسراً تعبر عليه الى الاستعمار الأمريكى ومجالاً لتوثيق الروابط بهذه القوة العالمية الجديدة .



عاد النقراشى الى الحكم فى ٨ ديسمبر بعد عشرة أشهر من حادثة كوبرى عباس . كانت اعادته نوعاً من الفرض الصريح لا يستتر وراء عذر أو تبرير . وقد جاء الى الوزارة بحزبه السعدى وبحزب الأحرار

الدستوريين ، فكان استمرارا لوزارته القديمة (بعد خروج حزب الكتلة منها) واستمرارا لوزارة صدقي ولوفد المفاوضة ، ولكن بعد ان أجهضت معاهدة الدفاع المشتركة مع بريطانيا ولم يبق الا ان تدفن أو يبذل المستحيل لاعادتها الى الحياة . وعلى عادة النقراشي تلقا وتشاغل ورمى الى الناس بانصاف الكلمات والجمل عن مستقبل قضية مصر والأهداف الوطنية ، واكتفى في خطابه أمام مجلس النواب ومجلس الشيوخ في ١٧ و ٢٤ ديسمبر بالإشارة الى ان الوزارة « ستمضى في كل طريق يوصل البلاد الى هدفها الحق » . ثم صرح في مجلس النواب بعد شهر تقريبا بأنه اذا لم تسفر محادثاته مع الانجليز عن شيء فسيسلك سبيلا آخر (١) .

كان النقراشي بحكم وضعه السياسي ضعيفا تماما في موقف المساومة مع الانجليز ، كان يفتقد كل رصيد شعبي وتعاديه الأحزاب والهيئات الوطنية ، وكان هذا يضعه بين فرضين اما ان يوقع اتفاقا لا يستطيع تنفيذه ولا فرضه على الشعب وهذا ما يرفضه الطرف الآخر كما صنع مع صدقي ، واما ان يتشدد مع الانجليز فيلوحون له بالضعف ويتمكنون من الاطاحة به اذا أعلنوا رفضهم التباحث معه ، فالقضية الوطنية تجابه الحكومة وسبيلها في حلها هو المفاوضة ، والمفاوضة تمسك الحكومة بأحد طرفيها ويمسك الانجليز بطرفها الآخر ويمكنهم اذا ألقوا هذا الطرف أن يظهر فشل الحكومة وأن تسقط ، بغير ان يعتبر تصرف الانجليز تدخلا في شئون مصر الداخلية الذي كان مصدرا للحساسية بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وقد سقطت حكومة صدقي بهذا الأسلوب بعد ان تشكك الانجليز في قدرته على تنفيذ المعاهدة .

وباحث النقراشي الانجليز شهرا ونصفا في غير علانية بغية انقاذ مشروع صدقي بيفن . وقد سبقت الإشارة الى ان هذا المشروع كان يتضمن نصا خاصا بوضع السودان ، وحاول الطرفان به مجرد تغطية الخلاف الجذري بين أطماع الاستعمار البريطاني وبين المطالب المصرية ، فاعترف النص بالتاج المشترك لمصر والسودان مع بقاء الأونماع العملية والقانونية والدولية على ما هي عليه ، وسبقت الإشارة الى ان صدقي أراد ان يتباهى بنصره المزعوم واشتط في تفسير النص تضليلا للجماهير فبادر الانجليز بسحب الاعتراف . وكان كل من الطرفين يحاول أن يخفي ما أخذه الآخر بالنص الجديد ، وكان تنازل الانجليز تنازلا شكليا بحتا

(١) صحيفة الاهرام ٢١ يناير ١٩٤٧ .

فلما أدركوا أن ضغط الجماهير دفع بصدقى إلى تفسيره بما يعطيه شيئا من الجدية اتهم آتلى رئيس الوزارة البريطانية هذا التفسير بالأغراض والتضليل بتصريحه العلنى ، وذكرت المانشستر جارديان تلخص الموقف « أن المعارضين بشأن المسألة السودانية قد حددوا موقفهم على قدر من الصراحة والعلانية لا يدع مجالا كافيا لطلب حل وسط ، فاذا نزل عن شيء ظهر حتما بمظهر من نزل عن كل شيء » (١) ، والحاصل أن الانجليز لم يكونوا مستعدين لقبول أى تنازل ولو شكلى بغير ضمان أكبر يتعلق بقدرة النقراشى على تنفيذ الاتفاق جميعه ، وبفوا يرقبون حكومته إن تثبت جدارتها وقدرتها على امتصاص المعارضة الداخلية أو على قمعها ، واستمرت صحفهم تراقب الموقف وتقول إن المعارضة الشعبية فى مصر لم تخف حدثها وإن الوفد والطلبة لم يغتفروا للنقراشى حوادث فبراير ١٩٤٦ . (٢)

وكان مشروع صبدقى بيقن يعتمد على وعد بالجلء خلال ثلاث سنوات مقابل ربط مصر بالدفاع المشترك ، وكان هذا الوعد هو الجرعة التى يمكن بها للحكومة تسويق المشروع لدى الجماهير فضلا عن القهر اللازم للمعارضين ، أما ما ورد بالمشروع عن السودان فلم تتوفر له هذه الجرعة التى يمكن بها تسويغه وهى الجرعة اللازمة لاي حاكم رجعى يريد أن يجد ما يقوله فى وجه المعارضة ، لأن سلاح القمع وحده لا يكفى ولا بد مع استخدام السيف من تحريك القلم . ولم تكن الجماهير ضد الوضع الخاص بالسودان فقط إنما كانت ضد الدفاع المشترك أيضا الذى رآته مرادفا للاحتلال السافر .

وجهدت الحكومة فى توفير هذه الجرعة بالنسبة للمسألة السودانية ، ورات الدوائر الرجعية فى مصر والخارج التركيز على هذا الموضوع وحده ابعادا لمسألة الدفاع المشترك عن مسرح الصراع السياسى وتصويرا للدفاع المشترك على أنه أمر واقع وواقع محسوم ليس محل خلاف . وتركزت الاخبار الآتية من لندن أو الصادرة من دوائر الحكومة المصرية أو من دوائر السودان ، تركزت فى مسألتى الادارة الثنائية للسودان والتاج المشترك مع مصر ، وذلك بغير خوض لا فى الدفاع المشترك ولا فى مسألة الجلء عن مصر أو السودان رغم أن هذين

(١) صحيفة الاهرام ١١ ديسمبر ١٩٤٦ .

(٢) صحيفة الاهرام ١١ ، ١٣ ديسمبر ١٩٤٦ ، نقلا عن المانشستر جارديان

وستيتسمان آند نيشن .

الأميرين هما ثورة الصراع الحقيقي بين الحركة الوطنية وأعدائها . وفى أواخر ديسمبر ١٩٤٦ ظهرت تفرقة صغيرة على المسألة السودانية ، اذ انتهت مدة عمل الشيخ حسن مأمون قاضى القضاة المصرى هناك واتجه الحاكم البريطانى الى تعيين خلف سودانى له ، وكان هذا المنصب هو الصلة الادارية الوحيدة تقريبا بين مصر والسودان بعد ان استبد الانجليز بادارة السودان وحدهم ، واثاروا مسألة قاضى القضاة ليعتبر فيها الصراع واستجابات الحكومة المصرية لهذا المخطط ، وارىد بهذه الجزئية اخفاء المسألة الأساسية كما أراد الانجليز ان يظهروا مصر بانها هى الممانعة فى سودنة المنصب الكبير ، واراوت حكومة مصر ان تظهر فى ثوب التشدد مع الانجليز وان تظهر فى هذا الموضوع بنصر صغير يصلب به عودها . وفى ٣١ ديسمبر ألقى النقراشى بمجلس النواب بيانا هاجم فيه بريطانيا وتصريحات الحاكم العام فى السودان ، فطالبه مكرم عبيد بعدم الاكتفاء بالهجوم وبأن يتخذ موقفا عمليا وطالبه فكرى اباظة باتخاذ اجراءات ايجابية تجاه اتفاقيتى ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ فسكت النقراشى ولم يفعل شيئا ، وفى الأسبوع التالى اذاع ذات البيان فأراد فؤاد سراج الدين قطب الوفد ان يخرجه واقترح عليه ان يستصدر قرارا بعزل الحاكم العام البريطانى فى السودان وهو يعين بقرار مصرى طبقا للاتفاقيات المعقودة فسكت النقراشى ولم يحر جوابا .

وقد طلب النقراشى من الانجليز - خروجا من مأزق السودان - ان يصدروا بيانا يوضح سياستهم هناك ويتصل على أساسه ماانقطع من المحادثات فرفض بيفن بدعوة « المحافظة على حقوق السودان » (١) . والمهم ان عزل المسألة السودانية عن المسألة الوطنية فى مصر قد أدى الى ان يبدو الموقف المصرى بمظهر العدوان على حق السودانين ، واستغل الانجليز هذا الوضع مع الشعب السودانى ومع الراى العام العالمى ، وبدأ الصراع بهذا لا صراعا بين الاستعمار وحركات التحرر ولكن صراعا بين دولتين على « استحقاق » دولة ثالثة ، وبدأ من جهة أخرى ان الانجليز يرفضهم طلب النقراشى لا يريدون ان يسهلوا مهمته .

تجمد الموقف بين الحكومتين عند هذا الوضع ولكن لم يكن يمكن التوقف . وكانت المظاهرات والاجتماعات الشعبية لا تكف والصحافة الوطنية مفتحة العيون ، وقد أريد ان يتركز الانتباه فى المسألة السودانية فركزت الهيئات الوطنية انتباهها عليها ، وكانت النتيجة

(١) صحيفة الاهرام ١٧ يناير ١٩٤٧ نقلا عن صحيفة سكوتسمان الانجليزية .

هجومًا مضاعفًا على سياسة الحكومة التي تبحث عن صيغ التفاهم مع الاستعمار لا تحقيق المطالب الوطنية ، واستغل الانجليز عزل مسألة السودان عن مسألة مصر في تشويه الموقف المصري ، فقدمت القيادات الوطنية الجديدة صيغة الكفاح الصحيحة ضد الاستعمار وهي « الجلاء عن وادي النيل » . وأتى يوم ١٩ يناير ١٩٤٧ ، ذكرى توقيع اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ التي مكنت الانجليز من السيطرة عليه تحت اسم الحكم الثنائي ، فدعا الحزب الوطني وسائر الأحزاب والهيئات الوطنية الجماهير الى تنظيم يوم للحداد في هذه الذكرى وظهرت الصحف مجللة بالسواد تنشر المقالات الوطنية عن الحكم البريطاني الفاشم في السودان وعن موقف الحكومة المصرية المتهاون ، ونكست الأعلام واغلقت المحال والمتاجر وسارت المظاهرات برغم قرار الحكومة بمنعها وبتفريق التجمعات ، وصدرت بيانات الهيئات المختلفة تنعى على الحكومة ضعفها وتواطؤها وتطالب بالغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ . (١)



كان لابد للحكومة ان تخرج من الطريق المسدود حذرا من ضغط الجماهير المحتشدة وراءها ، وقدر الانجليز هذا المأزق ونشرت المانشستر جارديان تقول ان احتمال ابرام المعاهدة قد أصبح أبعد ما يكون « ومتى اختلف صديقان فخير لهما فض النزاع برفعه الى طرف ثالث قبل ان يفضى الخلاف الى وقوع القطيعة ، وتزداد القاهرة اعتقادا ان الالتجاء الى هيئة الأمم المتحدة أفضل من التماهى فى هذا الخلاف

(١) فى ١٥ يناير اجتمع شباب جبهة وادى النيل واصدروا نداء باعلان يوم الحداد فى ١٩ يناير وكان اجتماع الجبهة فى المركز العام للشبان المسلمين ومثل فيها الحزب الوطنى والوفد المصرى والشبان المسلمون ومصر الفتاة والايوان المسلمون وجبهة مصر والكتلة الوفدية واللجنة التنفيذية للطلبة ، وفى ١٧ يناير. أذاعت الهيئة المتحدة بجامعة فاروق (جامعة الاسكندرية) بيانا بشأن يوم الحداد وكانت تتكون من فروع الحزب الوطنى والاتحاد العربى وجبهة مصر والايوان المسلمين ومصر الفتاة وحزب العمال المصرى ورابطة العروبة ، كما صدرت بيانات من اتحاد خريجي الجامعة وشباب الاحرار الدستوريين وحزب العمال المصرى ، وبعد ذلك بيوم صدرت بيانات بالمشاركة فى الحداد من معظم الهيئات السياسية ومنها الجبهة الاشتراكية وحزب العمال الاشتراكي وحزب الفلاح الاشتراكي وشباب جبهة مصر ، وفى يوم ٢٠ يناير صدرت الحكومة صحيفتى صوت الامة والكتلة لما نشرته من اخبار عن حوادث المظاهرات التى وقعت فى حلوان ، كما وردت اخبار عن اعتقال بعض الشباب فى يوم الحداد .
(الاهرام والصحف الأخرى من ١٦ يناير الى ٢١ يناير ١٩٤٧) .

الذى لا حد له على ما يظهر ، ناهيك بما يتيح للراغبين فى الشر من فرص الاذى « (١) ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أبدت رغبتها فى أن تحسم مسألة السودان بين مصر وبريطانيا ، وبدأت الأمم المتحدة المخرج الوحيد وأعلن النقراشى قطع المفاوضات رسميا والالتجاء الى مجلس الأمن فى ٢٥ يناير ١٩٤٧ .

كانت الظروف السياسية فى أوائل ١٩٤٧ قد اختلفت تماما عما كانت عليه فى العام السابق . فقد كانت بريطانيا فى بداية ١٩٤٦ تعاني أزمة اقتصادية ومالية حادة ، وتحاول التخلص من النفوذ الفرنسى فى الشرق الأوسط ، وإن تدعيم مراكزها فى المنطقة ازاء أطماع الولايات المتحدة واتساع مصالحها بعد الحرب واكتشاف البترول فى هذه المنطقة ، كما كانت فى موقف الدفاع ازاء ما يتهدد نفوذها فى المنطقة من الحركات الثورية فى إيران ومصر وسوريا ولبنان وفلسطين ، وفى الهند وأندونيسيا واليونان . وقد أمكنها خلال هذا العام أن تتخطى الأزمة الاقتصادية ، وإن تحصر نطاق الحركات الثورية وتقضى على ثورة ازربيجان وتضرب الثورة فى اليونان ، واستطاعت ان تتخلص تقريبا من النفوذ الفرنسى فى الشرق الأوسط وإن تنسق سياستها مع الولايات المتحدة بما يضمن لبريطانيا وضعاً مستقراً فى مصر غير متنافس عليه . وكانت بريطانيا أيضا فى ١٩٤٦ قد رسمت خطتها على ان تجعل قاعدتها العسكرية الرئيسية فى فلسطين وشرق الأردن اذا اضطرت الى الجلاء عن مصر . واتجهت أمريكا الى تبني الصهيونية لتكون فلسطين قاعدتها فى الشرق العربى ، فضعف أمل بريطانيا فى البقاء هناك وزاد تمسكها بقاعدتها العسكرية فى مصر وايدتها الولايات المتحدة ، واقتربت سياسة حزب العمال الحاكم فى معالجته المسألة المصرية من سياسة حزب المحافظين القائمة على ضرورة استمرار الوجود العسكرى بمصر . وبذلك أيضا حلت المشاكل التى كانت تهدد العلاقات البريطانية الأمريكية فى الشرق الأوسط على أساس بقاء بريطانيا فى مصر ونفوذ أمريكا الى فلسطين لتكون قاعدة سياسية لها فى المنطقة ومرفأً للأسطول الذى تقيمه فى البحر الأبيض المتوسط ، وبهذا جميعه انحصرت الاخطار التى كان يخشاها الانجليز من عرض المسألة المصرية على الهيئة الدولية .

ومن جهة ثانية كانت وزارة النقراشى امتدادا سياسيا لوزارة

(١) نقلا عن صحيفة الاهرام ١٩ يناير ١٩٤٧ .

صدقى وقد تكونت من الحزبين اللذين شاركوا فى وزارته وفى وفد
المفاوضة واللذين قبلا مشروع المعاهدة ، وكان ابراهيم عبد الهادى
الرجل الثانى فى الحزب السعدى وفى وزارة النقراشى ، كان هو من
سافر مع صدقى الى لندن ووقع معه مشروع المعاهدة بالأحرف الأولى
من اسميهما ، كما كان البرلمان القائم هو ذاته الذى وافق على مشروع
المعاهدة بصفة مبدئية . وان عرض المسألة المصرية على الهيئة الدولية
من جانب هذه الحكومة يعنى انه لا نزاع بين مصر وبريطانيا حول مبدأ
المفاوضات ولا مبدأ الدفاع المشترك وان النزاع ينحصر فقط فيما اثير
عن السودان . وعندما اذاع النقراشى فى ٢١ مايو بيانا بأنه سيطلب
من مجلس الأمن جلاء الانجليز ردت الدوائر اللندنية بأن الجلاء متفق
عليه فى مشروع معاهدة موقع بالأحرف الأولى ، وعلقت الصحف هناك
بان ما سيضعف الموقف المصرى وجود مشروع معاهدة موافق عليه من
البرلمان المصرى بصفة مبدئية . وكان عزل مسألة السودان عن المسألة
المصرية بهذه الصورة مما يمهّد الأرض - فى المجال الدولى - لتقبل
الادعاء البريطانى بأن لمصر أطماعا فى السودان وانها ترفض الاعتراف
بحق السودانين فى تقرير المصير وان مصدر النزاع هو تمسك الانجليز
بالدفاع عن حقوق الشعب السودانى . واذا عرض الأمر على الهيئة
الدولية بهذه الصورة وعلى أساس أن المفاوضات نجحت فى تحقيق
مطالب مصر كما عبرت عنها الحكومة ، فإنه يمكن لمجلس الأمن ألا يصدر
قرارا باخراج المسألة عن مجال المفاوضة مع توصية البلدين المتنازعين
بالعودة الى التفاوض من جديد .

ولم يكن ذلك فيما يبدو خافيا عن الحكومة المصرية ، وقد أ برق
مراسل صحيفة الأهرام بلندن الى صحيفته بان الانجليز يظنون ان كثيرا
من ذوى النفوذ فى مصر يرغب فى أن تقتصر المفاوضات الحالية على
الجلاء وأن يربأ الفصل فى مسألة السودان ولكنهم يأبون المجاهرة
بالدفاع عن هذا الرأى لقوة التيار المعارض (١) ، فكان اللجوء الى مجلس
الأمن يصدر عن رغبة الدوائر الحاكمة المصرية فى امتصاص هذا المطلب

(١) الأهرام ٢٤ يناير ١٩٤٧ . وعلقت التايمز فيما نشر بدات العدد على قطع
المفاوضات بأنه متوقع منذ صدر بيان صدقى وآتلى المتعارضين وان الغريب ان مضت
ثلاثة أشهر فى تبادل مقترحات نصف سرية عن طريق السفارتين تفسيراً لبروتوكول
السودان الوارد فى المشروع ، ثم ذكرت ان بريطانيا تقابل باطمئنان عزم مصر رفع الأمر
الى الأمم المتحدة .

الشعبى وان ينتهى الأمر بفشل يسكت الجميع ويلجئهم الى قبول الأمر الواقع والرضا بالمفاوضة وتفادى مسألة السودان .

* * *

على الرغم من كل شىء كان اللجوء الى الهيئة الدولية أبغض الحلول عند الحكومتين ، ونظر كلاهما اليه كمسلك يتعين تفاديه ان بدت سانحة تمكن من ذلك ، وهذا لسببين :

أولهما ، أن خروج المسألة المصرية عن نطاق العلاقات الثنائية بينهما تقليد يخشاه الاستعمار ويضعف من سيطرته ، كما انه يكشف مواقف الأصدقاء والأعداء فى السياسة الدولية ويصل ما بين الحركات التحررية والثورية فى العالم ، وكانت بريطانيا والولايات المتحدة تخشيان موقف الاتحاد السوفييتى وبولندا فى مجلس الأمن ، وكان الاتحاد السوفييتى حريصا فى صراعه ضد الدول الغربية الكبيرة على المساهمة بنفوذه الدولى فى تصفية الوجود الاستعمارى الغربى فى العالم ، وفى الشرق الأوسط خاصة لما له من أهمية استراتيجية عسكرية وسياسية بالنسبة له لتأخمته حدوده الجنوبية ، كما كان يحرص على كسب تأييد سياسى وأدبى من مواقفه المناصرة لقضايا الشعوب الصغيرة وللحركات الوطنية . وكانت بريطانيا قلقة كذلك من احتمال وقوف فرنسا ضدها ردا على موقف الانجليز منها عندما عرضت مسألة سوريا ولبنان على ذات المجلس فى العام السابق . وقد ذكر جون بادو عميد الجامعة الأمريكية بالقاهرة فى محاضرة له بنيويورك فى يناير ١٩٤٧ ان الرجل العادى فى الشرق الأوسط فقد ثقته فى بريطانيا كما فقدتها فى الولايات المتحدة الى حد بعيد نتيجة سياستهما فى فلسطين التى زلزلت الثقة فى الديمقراطيات الغربية ، كما تحدث عن نفس السخط الاجتماعى فى المنطقة وعن الدعاية « السوفيتية » التى تنتشر بين طوائف المثقفين (١) . وكان عرض المسألة المصرية على مجلس الأمن مما يزيد تفجر الموقف .

وثانيهما ، أن موقف الخصام بين الطرفين ، المتقابلين فى مجلس الأمن سيفرض نفسه على العلاقات بينهما تشددا وتطرفا من كلا الجانبين واندفاعا فى المواقف والمطالب مما يحطم امكانيات الالتقاء فى المستقبل ، ومما لا تستطيع معه حكومة مصر مستقبلا ان تتخلى بسهولة عما ارتبطت به أمام جماهيرها ، وان التداعى أمام مجلس الأمن يحتم عليها التخلي عن سياسة التحصن بالصمت عن لا أو نعم الى التورط فى اعلان موقف

(١) صحيفة الاهرام ٢١ يناير ١٩٤٧ .

جهر ازاء الدولة الخصم ويفرض عليها قدرا من الانخياز اما الى الوجدان الشعبي بالطعن على الاستعمار واما الى الوقوف السافر ضد هذا الوجدان والتخاذل امام الاستعمار .

وقد بذلت الولايات المتحدة مساعيها في مصر للعدول عن عرض قضيتها أمام المجلس (١) ، وصرح متحدث بلسان وزارة الخارجية الأمريكية بأمل حكومته في ان توفق مصر وبريطانيا في تسوية مسألة السودان بطريقة ترضى الطرفين وأكد ان موقف حكومته لم يتغير عما أبلغت به الحكومتين في مايو ١٩٤٦ (٢) ، وفور اعلان الحكومة المصرية موقفها استبعد راديو نيويورك احتمال ان يفصل المجلس في هذه المسألة لصالح المصريين واتجهت صحيفة أخبار اليوم بمصر للضرب على ذات الوتر بهدف تحطيم المحاولة وتسميم الأفكار تجاه موقف الدول الاشتراكية المرتقب ، وهاجم بيغن حكومة النقراشي في مجلس العموم ورد سبب فشل المفاوضات الى انها تمت مع حكومات الاقلية وقال « اذا استطعنا ان نعالج الأمر مع حكومة اكمل تمثيلا ونجنب مفاوضاتنا تأثير السياسة الحزبية المصرية كان احتمال سيرها الى نتيجة موفقة بروح قوية يزداد ايما زيادة » (٣) ، وكما حاول الانجليز أن يظهروا كمدافعين عن حقوق شعب السودان حاولوا هنا ان يظهروا كمدافعين عن الديمقراطية المصرية وعن حقوق شعب مصر ، وازاء هذا التصريح الذي كان يحمل نقدا مستترا للملك فاروق الذي كان يتشبهت بعدم عودة الوفد الى الحكم ، ازاء ذلك بادر الملك دعما لمركز حكومته باختيار ابراهيم عبد الهادي - الرجل الثاني في الحزب السعدي وفي الوزارة - رئيسا للديوان الملكي ، (٤) وكان في هذا اشارة للانجليز بانهم يجب ان يتعاملوا مع الملك وحده أو مع من يرضى عنهم من الساسة وان ليس من المناسب اتخاذ مواقف الاثارة ضده .

وبعد اعلان الحكومة الالتجاء الى مجلس الأمن سعت الى التسوية

(١) صحيفة المصري ١٢ سبتمبر ١٩٤٧ .

(٢) صحيفة الاهرام ١٧ ديسمبر ١٩٤٦ عندما توقفت المفاوضات في مايو ١٩٤٦ طلب وزير أمريكا المفوض بمصر مقابلة الملك فلما عرف بتغيبه قدم الى صدقي خطابا من وزير الخارجية الأمريكية يعلمه فيه باهتمام حكومته « بكافة مسائل الدفاع من الشرق الاوسط وأمن البلاد العربية » وانها تتابع المفاوضات الجارية وتعتبر أمن الشرق الاوسط ذا أهمية أساسية لأمن أمريكا الخاص « (مذكراتي . اسماعيل صدقي ص ٨٧)

(٣) صحيفة الاهرام ٢٨ يناير ١٩٤٧ .

(٤) صحيفة الاهرام ١٧ يناير ١٩٤٧ .

والمماثلة ما أمكنها ذلك ، ولكن كان لابد من شيء يقال للجماهير لتبرير هذا التلكؤ - أن يوجد ما يقال للجماهير الرافضة المرتابة كمحاولة لتخديرها كليا أو جزئيا ، واسهل التبريرات التقليدية للتسويق هي الدراسة والبحث ، واسهل التبريرات لحجب المشاكل عن الجماهير هو أن الأمر في أيدي الفنيين والخبراء ، ومضت الشهور تباعا في أخبار عن الهيئات والمستشارين وعن الأبحاث والدراسات والاجتماعات وعن اختصاصات كل من مجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية وعن ملاءمة اختيار أي منها لعرض قضية مصر ، ويرد عن كل ذلك أخبار عامة لا تشرح غامضا ولا تفصل مبهما . كما برر هذا التباطؤ أحيانا بأن قضية فلسطين تستحوذ على الانتباه في أمريكا وأن اجتماعات جامعة الدول العربية تستحوذ على انتباه حكومة مصر وذلك على ما أشار النقراشي في رده على استجواب فكرى أباطة له بمجلس النواب عن أسباب التأخير الذي نوقش في ١٢ مايو ١٩٤٧ ، وبرر التأخير أحيانا أخرى بأن الدعاية الصهيونية ضد الانجليز قوية في أمريكا وأن هذا يعتبر عنصرا مواتيا لمصر يحسن الانتظار لاستغلاله ولأن تتقبل الولايات المتحدة بتأثير الدعاية الصهيونية المعادية للانجليز وجهة النظر المصرية » وبذلك تفوز مصر بآثار طيبة ونتائج مضاعفة » (١)

وخلال هذه الفترة ما يلي : -

أولا : أحكم التنسيق بين السياسة البريطانية والسياسة الأمريكية في المنطقة ، وكانت بريطانيا مترددة بين وعدها بالجلء عن مصر خلال ثلاث سنوات ، وهو الوعد الذي يقتضى تنفيذه حسب خطتها نقل قاعدتها العسكرية الى فلسطين مما يتعارض مع المصالح الأمريكية هناك ، وبين سحب هذا الوعد مما قد يبعد احتمال الاتفاق مع مصر ويفجر الموقف فيها ، وانعكس ذلك في موقفها في فلسطين . ولكن تم بينها وبين أمريكا « سايكس بيكو » جديدة بالنسبة لمصر وفلسطين ، وازداد على أساسه الموقف البريطاني تشددا في مايو تقريبا ، وصرح بيفن بأن معاهدة ١٩٣٦ باقية وأنه « أصبح من الأمور الحيوية للامبراطورية البريطانية وللسلام العالمى ألا يحدث أى تغيير فى تلك المنطقة من العالم » (٢) ، وعلقت الدوائر السياسية فى مصر بأن التشدد البريطانى أساسه الاطمئنان الى مساندة أمريكا بعد أن ظهرت بوادر الاتفاق بين

(١) صحيفة الاهرام ٢٤ ابريل ١٩٤٧ .

(٢) صحيفة الاهرام ١٨ مايو ١٩٤٧ .

البلدين حول فلسطين ، ونقلت رويتر « أن الولايات المتحدة لا تنوى أن تضطلع بالمسؤوليات البريطانية في الشرق الأوسط وانها تؤكد على وجوب التعاون بين الدولتين » في أشد بقعة من العالم استعدادا للقلق والاضطرابات « وأن الولايات المتحدة لن تسمح بوقوع هذه المنطقة » التي يعتمد على بترونها اسطول الولايات المتحدة في أية عملية في زمن الحرب في منطقة النفوذ السوفييتي . (١)

ثانيا : في الوقت الذي تم فيه ذلك كانت الحكومة المصرية تعتبر اللجوء الى مجلس الأمن مناسبة صالحة للاتصال بالولايات المتحدة - القوة الاستعمارية الجديدة - ولتوثيق الروابط معها سياسيا واقتصاديا . وانطلقت الصحف المصرية ذات المنزع اليميني (خاصة اخبار اليوم) تدعو الى وجوب الاتصال بالولايات المتحدة وتزرع الأمل في امكان تأييدها مصر بشرط ان تفهم قضيتها ، باعتبار ان الحكومة الأمريكية الديمقراطية لا تتصرف الا بايعاز من الرأي العام في بلدها ، الذي عزلته الظروف التاريخية عن معرفة مشاكل مصر ، وانه لو أحسن عرض القضية المصرية عليه ما تردد في اتخاذ موقف المؤازرة . وراج الحديث عن لزوم الدعاية في أمريكا ، وصور الأمر على انه معركة بروياجندا بين مصر وبريطانيا على الأرض الأمريكية لكسب الشعب الأمريكي وكثر الحديث عن الدعاية وأصولها الفنية ، وألحق مجلس الوزراء به مكتبا للدعاية برئاسة خير أمريكي (٢) ، واعتبر هذا الخبر مستشارا لرئيس الوفد الرسمي المسافر (النقراشي) . تم كان أول تصريح للنقراشي فور وصوله الى نيويورك « اننى لعلى ثقة بان أمريكا ستهتم بالجهود التي سيبذلها المصريون للظفر بسيادتهم وسلامة أراضيهم » (٣) ، ثم ألقى فى نادى الصحافة هناك خطبة أعدها له المستر مورد مستشار الدعاية الذي استأجره ، تضمنت هجوما شديدا على الشيوعية وعلى النظام السوفييتى وحديثا عن وجوب ثقة الغرب فى مصر « الديمقراطية وكرهيتها للشيوعية » كما أشار الى انه عقد العزم على « القيام بتبعتنا فى المحافظة على السلام العالمى » ووافق على مبدأ الأمن الجماعى (٤) وهو شعار الأحلاف العسكرية الذى رفعه الاستعمار وقتها .

(١) صحيفة الاهرام ٢٥ مايو ١٩٤٧ .

(٣) صحيفة الاهرام ٢٨ فبراير ١٩٤٧ .

(٣) صحيفة الاهرام ٢٣ يوليو ١٩٤٧ .

(٤) صحيفة المصرى ٢٤ اكتوبر ١٩٤٧ ، والاهرام أول أغسطس ١٩٤٧ .

ثالثا : بالنسبة للداخل شاعت الحكومة ان تستفيد من الموقف ، دعما لمركزها وفرضا لهيبتها على سائر التيارات المعارضة ، فرفعت مع الدوائر الرجعية شعارات « الاتحاد » و « جمع الكلمة » و « توحيد الجهود » على أساس ان الحكومة هي من سيعرض قضية البلاد على الهيئة الدولية فيجب على الجميع ان يقف وراءها بلا اشارة نقد أو اعتراض تخرجها أو تفقدها الهيئة أمام الهيئة الدولية . ونشط صالح حرب رئيس جمعية الشبان المسلمين في الاجتماع بالساسة التقليديين وكثرت تصريحات زعماء الحزبين الحاكمين في هذا الموضوع ، كما نشط الاخوان المسلمون مؤيدين جمع الكلمة مع الحكومة ووجه حسن البنا مرشد الجماعة كتابا الى الأمير محمد على ولى العهد طلب اليه فيه ان يوالى بنفوذه السعى لجمع الكلمة (١) ، ووافق على هذا الاتجاه الحزب الوطنى ومصر الفتاة وجماعة مصر .



ان هيئات المعارضة الوطنية واحزابها مع ايمانها بوجوب اللجوء الى مجلس الأمن لم تكن تثق فى الحكومة ، وقد هوجم بيان النقراشى بقطع المفاوضة والاتجاه لمجلس الأمن ، لأن الجدية كانت تقتضى ان يشمل البيان اعلانا بالتحلل من مشروع صدقى بيفن وأن يقرر بشجاعة الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ ، ليذهب الوفد الى الهيئة الدولية نظيف الثوب . وقد أوضح مكرم عبيد هذه النقطة بمجلس النواب ، وسأل النقراشى صراحة عن موقفه من مشروع صدقى فلم يرد ، وتصدى مصطفى أمين لمكرم عبيد بالهجوم لأنه يخرج موقف الحكومة ، واكتفى ابراهيم عبد الهادى بالقول بان الحكومة غير مرتبطة بشيء . وطالب حزب الوفد والكتلة بانه يجب تشكيل وفد قومى يتولى عرض القضية ، كما طالب الوفد والتنظيمات الاشتراكية بوجوب ان تتولى عرض القضية وزارة شعبية . وبالنسبة لشعار جمع الكلمة رفض الوفد فى بيان ٤ فبراير هذه الدعوة على أساس أن الحكومة لا تمثل الأمة ، كما رفض أعضاء مجلس الشيوخ الوفديون حضور مأدبة اقامها عضو الشيوخ عباس أبو حسين لضم الصفوف (٢) . وقد صرح النحاس لصحيفة سى سوار الفرنسية بان الوفد يرفض مبدأ التحالف العسكرى وقال انه « من المضحك حقا ان تعد مذكرة روسيا بشأن الدفاع عن المضايق

(١) صحيفة الاهرام ١٦ فبراير ١٩٤٧ .

(٢) صحيفة الاهرام ١٦ مارس ١٩٤٧ .

جناية ضد السيادة (تركيا) فى حين ان مثل هذا العمل فى مصر حق وعادل وتحالف نزيه « كما اشترط لتوحيد الصفوف ان يحل مجلس النواب وتجرى انتخابات جديدة . ودافعت « رابطة الشباب » لسان حال الطليعة الوفدية ذات الاتجاه التقدمى عن موقف الحزب تجاه الائتلاف وتوحيد الصفوف وهاجمت الاخوان المسلمين الداعين لجمع الكلمة مع الحكومة وذكرتهم بموقف الخيانة الذى ارتكبته جماعتهم ضد الحركة الشعبية ١٩٤٦ . كما بقيت صحيفة الجماهير الماركسية تهاجم نكوص النقراشى عن الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ ، وأكدت ان نقطة الضعف الرئيسية فى القضية المصرية هى « العهد الحاضر » لسبق موافقته على مشروع صدقى وعدم تحله منه ، وفى مواجهة شععار التوحيد الذى أطلقته الحكومة طالبت « بجهة وطنية من نوع جديد تحمل لواء الكفاح فى سبيل الحرية والديمقراطية والاستقلال » وذكرت ان الجبهة المطلوبة يجب ان تضم الوفد والكتلة والطليعة العمالية باعتبارهم جميعا ضد مبدأ التحالف العسكرى وذلك للوقوف ضد محاولات الرجعية تصفية الحريات . (١)

ولم يكن ذلك جميعه يتم فى هدوء ، فكانت البلاد والمدن خاصة والقاهرة والاسكندرية بوجه اخص تعج بالحركة وبالمظاهرات والاضرابات والاجتماعات والمؤتمرات ، لا ينقطع ذلك الا ليبدأ . وقد كانت الدراسة معطلة بالجامعتين وبعض معاهد التعليم عندما تولى النقراشى الحكم ثم عادت مع بيان للحكومة كان شديد اللهجة فى التهديد ، وتنادت الهيئات المختلفة بتنظيم يوم الحداد فى ١٩ يناير . وفى هذه الفترة كان الانجليز قد قرروا سحب قواتهم من القاهرة والاسكندرية لتركز فى منطقة القناة ولتهدئة خواطر الجماهير ومنع الاحتكاك بين الطرفين ، وحاولت الحكومة ان تظهر هذا الانسحاب بمظهر الانتصار الوطنى لها باعتباره جلاء جزئيا « خطوة خطوة » وتقيم الاحتفالات الرسمية برفع العلم المصرى على الشككات البريطانية عقب الانسحاب منها ، فكانت المظاهرات تسير تباعا مع هذه الاحتفالات صاحبة تعلن رفض الاضاليل . واطرد اغلاق الجامعتين ومعاهد التعليم كما اُطرد اعتقال الشباب فى المظاهرات والاجتماعات ومصادرة الصحف الوطنية والثورية كصوت الأمة ورابطة الشباب والجماهير والكتلة والبلاغ والمصرى ، عند هجومها على الحكومة أو وصفها المظاهرات وأساليب القمع .

(١) الجماهير ١٢ مايو ، ٣٠ يونية ١٩٤٧ .

وفى الاستجواب الذى اثير بمجلس النواب حول حرية الصحافة ومصادرة الصحف فى ١٢ فبراير ، ألقت الحكومة بيانا فى أول ابريل كان مما تضمنه انها صادرت صحيفة المصرى فى ١٢ ديسمبر ١٩٤٦ لنشر خبر مظاهرة معهد فؤاد الأول الدينى بأسىوط ، وفى ٢٠ يناير ١٩٤٧ صادرت صوت الأمة والكتلة لنشر أخبار عن اطلاق البوليس الرصاص على طلبة مدرسة حلوان ، كما صادرت ذات الصحيفتين فى ١٠ فبراير لنشر بعض الحوادث عن حصار جامعة القاهرة بالدبابات والسيارات المصفحة وعن الاعتداء على الطلبة ، وصادرت صوت الأمة فى أول ابريل لنشرها أخبار مظاهرات قامت فى أماكن مختلفة حاصرها البوليس وانهال على بعضها ضربا فى ميدان المحطة . (١) وكانت الحكومة تتحايل على المصادرة غير القانونية (لم تكن الأحكام العرفية معلنة) باختلاق تحقيق تجريه عن كل مظاهرة فيصدر قرار من النيابة العامة بحظر النشر عن التحقيق وتصادر الصحف التى تخالف هذا القرار أو تلتزم بما يشبه الرقابة العسكرية .

واطردت الأحزاب والهيئات المختلفة فى اصدار البيانات التى تهاجم الحكومة وسياستها ، وفى ١١ يونيه شن الوفد فى بيان أذاعه هجوما شاملا على الحكومة نعى عليها فيه اضاعتها خمسة أشهر فى المماطلة وذكر ان الوزارة تعمل على قتل الروح الوطنية وتنكل بالشعب وان التجاءها الى مجلس الأمن كان مناورة اصطنحت بحملة عنيفة من التضليل والارهاب ، وذكر أن الوزارة ورجالها دقوا الطبول احتفالا بالجلاء المزعوم عن العواصم وأذاعوا ان السياسة البريطانية تحولت عن أهدافها وصوروا المستعمر بمظهر المستسلم وعطلوا الدستور ومنعوا الاجتماعات وكمموا الأفواه وصادروا الصحف وأطلقوا الرصاص وامتنعوا الحريات والحرمانات وزيفوا الانتخابات ، ويبصر البيان المصرين بما يستهدفون من خطر ويذكر انه يعلن باسمهم براءتهم من أية معاهدة يراد فرضها عليهم . واصدرت اللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى فى ٢٥ يونية بيانا هاجمت فيه سياسة التسوية التى تتبعها الحكومة وتحللها بالمعايير المختلفة كمناقشة الميزانية فى البرلمان وغير ذلك واستنكرت حالة الفتور التى سادت البلاد فى الشهور الأخيرة . وركزت الجماهير ورابطة الشباب هجوما شديدا على سعى الحكومة الى مد يدها

(١) كانت قامت مظاهرة كبيرة بميدان المحطة من عمال النسيج واتحاد عمال تجارة الاسماك . الاهرام ٤ ابريل ١٩٤٧ .

للاستعمار الأمريكى ودأبتا على فضح أية محاولة تبدر من الحكومة للافساح للنفوذ الأمريكى السياسى أو الاقتصادى فى مصر ، كما دأبت الجماهير على كشف السياسة الانجليزية فى الشرق الأوسط واتفاقيات البترول التى بدأت الاحتكارات الأمريكية تغنم بها ثروة المنطقة . (١) ، وبلغت موجة السخط على تراخى الحكومة الى الحد الذى أدى بصحيفة الأهرام المحافظة الى انتقاد موقف الحكومة قائلة ان أسلوب التكتم الذى تتبعه الحكومة كان له ما يبرره أول الأمر ولكن استتالته تجعله عسير التبرير ، وقد استمرت المفاوضات عاما ثم جرت الاستعدادات بعدها تأكل الشهور وراء حجب كثيفة من الوعود التى تبذل والقلق الذى يشيع والاشاعات المرهقة ، ثم نعت على التأخير ما يسببه من ملل وضجر وضعف للثقة فى النصر . (٢) وفى أوائل مايو قدم عشرة من أعضاء مجلس النواب طلبا لمناقشة المسألة ولتوضيح الحكومة موقفها .



نهضت الحكومة أخيرا وقدمت الى مجلس الأمن عريضة المسألة المصرية ، نشرتها فى ١٣ يولية بعد فض الدورة البرلمانية بيوم واحد تفاديا لمجابهة المعارضة بالمجلسين ، وركزت مطالبها فى الجلاء عن مصر والسودان ، واذا كان قد جاء المطلب سليما فان وجه الضعف كان يتعلق بما سبقت الإشارة اليه من ان الحكومة كانت تمثل القوى التى وافقت من قبل على مشروع صدقى بيفن وبانها لم تلغ معاهدة ٣٦ ولا اتفاقيتى والسودان ، واذا كان قد جاء المطلب سليما فان وجه الضعف كان يتعلق صدقى . وسافر الوفد الرسمى الذى سيعرض القضية برئاسة النقراشى الى نيويورك فى ٢٢ يولية وتأكد من العريضة ومن خطابات النقراشى بمجلس الأمن ومن نشاط الوفد الرسمى هناك أمران : -

أولا : ان موجبات النزاع فرضت نفسها على مسلك الوفدين المصرى والبريطانى ، وبرغم ان النقراشى لم يكن ضد الدفاع المشترك فقد طفق يتحدث عن الاستعمار الانجليزى وتاريخه بعبارات حادة ، وكان موزعا بين جو المجلس هناك وبين الموقف المتوتر فى مصر وتربص قوى المعارضة الوطنية والحركة الشعبية به . والذى يحدث فى مثل هذه الظروف انه وان لوحظ فى النصف المنصرم من عام ١٩٤٧ نوع من التميع والفتور فى الحياة السياسية على ما أسماه بيان الوفد « بقتل »

(١) صحيفتا رابطة الشباب والجماهير فى الاعداد المختلفة .

(٢) صحيفة الأهرام ، افتتاحيتى يومى ٩ مايو و ٢٥ يولية ١٩٤٧ .

الروح الوطنية ، فان أى تحرك سياسى كان من شأنه أن يطلق فورا وفجأة كافة القوى من مكانها ويشد ما بدأ ان الأيام أرخته من الانتباه والعزم ويجد الشعب نفسه متجمعا مرة واحدة بوعى وتوتر وانتباه أعصاب ، ولم يكن النقراشى فى نيويورك بقادر على ان يتجاهل زفرات الجماهير فى مصر يتردد صوتها فى أذنيه ، وقد استهدف فى مجلس الأمن على ما عبرت صحيفة التايمز وقتها ان « يسير سفينته بشرع المعارضة » (١) فلا يعود أحد يتهمة بالفتور الوطنى أو بالتواطؤ وأطلق كلمته التى روجت الدعاية له بها كثيرا « ايها القراصنة اخرجوا من بلادنا » . ولم يقف الكسندر كادوجان المندوب البريطانى بالمجلس صامتا ، انما تحدث عن منن الاحتلال البريطانى لمصر وأشار الى أطماع المصريين فى السودان، ثم هدد بالكشف عما كان لبعض الدوائر الحاكمة فى مصر وقت الحرب (يقصد الملك) من ميل نحو دول المحور ونبه الى ان الوجود البريطانى فى مصر كان هو الكفيل بتدارك هذا الخطر لصالح الحلفاء .

وقد بدأت الصحف البريطانية تبدي قلقها من الأثر السيئ الذى يلحق العلاقات بين البلدين من جراء هذا الهجوم المتبادل والذى يستفز الجماهير فى مصر ويورط حكومتها فى مواقف معادية للانجليز يصعب بعدها التراجع ، وأشارت الى أن الهجوم البريطانى يفسد حسن العلاقات مع الملك . ونصح جونسون المندوب الأمريكى بالمجلس بوجوب وقف هذه الخطب التى يرد بها كل فريق على الآخر وذلك فى حديث له مع وكالة الأنباء العربية . (٢)

ثانيا : ان وفد مصر بذل قصارى جهده لاسترضاء الولايات المتحدة لتقف بجانبه ، وجهد فى تقديم الوعود والتلويح بالضمانات بأن مصر ستظل حليفة للغرب تابعة له . كما بذل جهدا واضحا فى أن يغلق الأبواب دون تأييد روسيا وبولندا له بالمجلس . وقد اطردت تصريحات ممدوح رياض وزير التجارة وعضو الوفد الرسمى بأن اجابة مطالب مصر تخدم المصالح الأمريكية ، وكان النقراشى قد صرح لصحيفة نيوسيتيسمان بأنه عندما يخرج الانجليز من مصر سيحضر اليها خبراء جدد « وسيكون هؤلاء الخبراء أمريكيين نعم سيكونون أمريكيين فقط فى الوقت الحاضر » (٣) ، وصرح عبد الرحمن عزام أمين الجامعة

(١) صحيفة الاهرام ١٦ يولية ١٩٤٧ .

(٢) صحيفة الاهرام ١٣ أغسطس ١٩٤٧ .

(٣) صحيفة الاهرام ١٣ يونية ١٩٤٧ .

العربية « اذا تركت مصر لنفسها فستمضى هي وبريطانيا الى دنيا جديدة يقوم فيها التعاون بينهما وان مصر ستتعاون من تلقاء نفسها على تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الاوسط » ، كما صرح ممدوح رياض أيضا بأن تحقيق الأمن والسلام في الشرق الأوسط سيخدم المصالح الأمريكية (١) واذ كان من المتوقع ان يؤيد الاتحاد السوفييتي مصر في مجلس الأمن فقد حرص الوفد الرسمي المصري ارضاء لأمريكا على ان يتبرا من أية شبهة تتعلق باتصاله بالوفد السوفييتي أو بقبوله تأييده (٢) ، وفي ٥ أغسطس نفى متحدث مصري ان الوفد الرسمي تحدث الى أى من الوفود الأخرى للأمم المتحدة أو طلب مساعدته وانه ليست لدى وفد مصر وسيلة لمعرفة رأى أى عضو في مجلس الأمن ، وكان يقصد بذلك انكار وجود اتصال مع الوفد السوفييتي .

أيد مصر في مجلس الأمن ثلاثة مندوبين ، المندوب السوري فارس الخوري والمندوب السوفييتي أندريه جروميكو والمندوب البولندي أوسكار لانج ، ووقفت فرنسا ضد مصر خشية أن يؤدي خروج الانجليز من مصر الى تقوية الحركة الوطنية ضد الفرنسيين في شمال أفريقيا (٣) . أما الولايات المتحدة فقد عبرت صحيفة نيويورك تايمز عن موقفها بقولها أنها « ليست مستعدة لتأييد مطالب مصر أو جلاء الانجليز عنها ولا الى التصويت ضدها وان مصلحتها في تأجيل البت في النزاع » (٤) . وقد صاحب عرض القضية حملة دعاية ضد مصر شنتها الصحف الأمريكية . كما دفعت الدول التابعة لها بأن تقدم للمجلس الاقتراحات المؤيدة لموقف بريطانيا ، وأثار موقفها هذا استنكارا بالغاً لدى الجماهير في مصر وكان هذا الموقف أول محك عملي صريح يختبر فيه المصريون موقف أمريكا منهم بعد الحرب وأرسى لدى الحركة الوطنية المصرية جذور الحذر والشك في الولايات المتحدة . (٥)

(١) صحيفة الاهرام ١٤ يولية ١٩٤٧ .

(٢) صحيفة الاهرام ٥ أغسطس ١٩٤٧ .

(٣) صحيفة المصري ١٢ سبتمبر ١٩٤٧ .

(٤) صحيفة المصري ٣ سبتمبر ١٩٤٧ .

(٥) لخص مراسل صحيفة المصري في نيويورك موقف أمريكا نقلا عن مصدر سوفييتي ، بقوله انه ما كادت مصر تعلن عن عزمها رفع قضيتها الى مجلس الأمن حتى نشط السفير الأمريكي لتعديل عن ذلك فلما فشل وفشلت حكومته بدأ الأمريكيون يقومون بمناورات خفية وواضحة وتخفت أمريكا وراء مشروعات القرارات التي أبدت في الجلسات الاولى لمجلس الأمن لتحول الانظار عن مطالب مصر باقتراح استئناف المفاوضات ، ويذكر ان أمريكا لو تركت شأنها لوافقت بريطانيا على شطب القضية =

وتقدم للمجلس اقتراح من مندوب البرازيل يوصى باستئناف المفاوضات الثنائية بين مصر وبريطانيا بغير اشارة الى مطلب مصر سحب قوات الاحتلال منها . كما تقدم مندوب كولومبيا باقتراح يوصى باستئناف المفاوضات ويزيد على ذلك شرطا بان تقرر بريطانيا سحب قواتها من مصر مع عزل مسألة السودان عن المسألة المصرية . وكشفت صحيفة المصرى فى ٢٠ ، ١ ديسمبر عن ان هذا الاقتراح قدم بناء على طلب ممدوح رياض الذى كتب مسودة الاقتراح بخط يده بعد ان تأزم الموقف فى المجلس تژما انبأ بفشل النقراشى فشلا كاملا ، وان المندوب الكولومبى فوجئ بمعارضة النقراشى فى المجلس لهذا المشروع . وبرغم تكذيب الحكومة لهذا الخبر فان ما يرجح صحته ان فارس الخورى المندوب السورى أيد الاقتراح ، وهو تأييد لا يتصور صدوره من مندوب البلد الشقيق الا بعد الرجوع الى الوفد المصرى ، كما يرجح صحته ان الاقتراح يتفق مع منهج الحكومة التى وافق رجالها أيام صدقى على المفاوضة على أساس مبدأ التحالف ومع سبق صدور قرار بريطانى بالانسحاب من مصر ومع خطتها لتلمس الوسيلة لعزل مسألة السودان انجاحا للمفاوضة ، ويبدو ان معارضة النقراشى للاقتراح الكولومبى كانت احكاما لخطته ازاء الموقف الداخلى فى مصر وخوفا من رد الفعل الشعبى ان اجترأ على الموافقة عليه .

كانت حصيلة الموقف فى مجلس الأمن ضد مصر . وكان يسهل على بريطانيا - حسب الأصوات المؤيدة لها فى المجلس - ان تستصدر قرارا بشطب النزاع من جدول اعمال المجلس لتعود به الى نطاق الثنائية الأولى ، وبذل كادوجان جهدا فى هذا السبيل ولكن وقف امامه ان المشكلة بذلك ستظل باقية وتزداد عنفا ، وكما كان تبادل الاتهامات يهدد مساعى الاتفاق مستقبلا فقد كان خليقا بهزيمة الحكومة المصرية ان يكون لها ذات الاثر أو يزيد ، والشعب المصرى على مثل الجمر

= الا أنها وجدت مصر قلب العالم العربى ومركز العالم الاسلامى وان لامريكا أموالا ومشاريع وشركات فى هذه المناطق وان شطب القضية يغضب مصر والعالمين العربى والاسلامى ، ولكنها وجدت ايضا ان قرار الجلاء يززع مركز بريطانيا حليفها ويعتبر سابقة خطيرة قد تتبعها شعوب اخرى كالعراق والاردن فرات حل الامر حلا وسطا بالرجوع الى المفاوضة . (المصرى ١١ سبتمبر ١٩٤٧)

كما نشرت ذات الصحيفة ان المندوب الأمريكى كان أشد جزعا من البريطانيين على مصلحة بريطانيا ، وان الأمريكيين خشوا من رجوع النقراشى فاشلا ومن اثر ذلك فى تهيج المصريين . (المصرى ١٥ سبتمبر ١٩٤٧)

التهابا والآذان والألسن لا تكف عن المتابعة والتعليق ، والصحف صاحبة المظاهرات صاحبة والسخط بالغ أقصاه والأحزاب والهيئات السياسية لا تكف اجتماعاتها ومؤتمراتها . وساد الاعتقاد فى لندن ونيويورك ان اتخاذ أى قرار ضد مصر سيؤدى الى وقوع اضطرابات تشارك فيها جميع التيارات السياسية (١) ، واكدت أخبار المظاهرات فى مصر لديهم أنه يصعب تماما تسوية النزاع بالطرق العادية (٢) . وكان المندوب البريطانى يطمح فى ان يشطب النزاع من المجلس أو يرفض طلب مصر فعارضه المندوب الأمريكى قائلا فى الجلسة الأخيرة انه لا اعتراض لديه على بقاء المسألة مدرجة فى جدول الأعمال ، ويقال انه حدث بين المندوبين جفوة من جراء ذلك سيما بعد ان قال المندوب الأمريكى انه لا يفهم المعركة التى يشنها كادوجان لاستبعاد النزاع من جدول أعمال المجلس (٣) . وكان هذا الموقف محاولة لتدارك الوضع المتدهور فى مصر التى وجدت الدول الغربية نفسها فيه بسبب مواقفها فى المجلس كما كان محاولة من أمريكا الى تنبيه المندوب البريطانى الى خطورة الشطط واللدد فى الخصومة ، وقد ذكرت الصحف البريطانية أن رفض مطلب مصر لن يحل المشكلة وان الدوائر السياسية فى لندن ترى انه ما دام الهدف هو الوصول الى عقد المعاهدة فلا وجه لتبادل الاتهامات ولا الى هزيمة أى من الفريقين هزيمة تزيد غضبا وحقدا (٤) .

أ بهذا تقرر ابقاء القضية بمجلس الأمن معلقة بغير حسم ، بغير نصر ولا هزيمة . وقد حطمت حركة الجماهير من قبل مشروع صد فى بيفن ، وحطمت هنا مشروعى البرازيل وكولومبيا . ولم يكن يمكن بذلك لأمريكا أو بريطانيا ان تطمئن الى وعود النقراشى أو ضماناته بالنسبة لبلد لم تعد مقاديرها فى يديه . وكان جهدهما « ألا تنقطع شعرة معاوية » ، الصلة اللازمة لاية سلطة أو قوة ازاء الجماهير ، والا لم تعد سلطة برغم كل وسائل القمع .

(١) صحيفة الاهرام ٢١ أغسطس ١٩٤٧

(٢) صحيفة الاهرام ٢٤ أغسطس ١٩٤٧ (عن رويتر) .

(٣) صحيفة الاهرام ٣٠ أغسطس ١٩٤٧ .

(٤) صحيفة الاهرام ١٥ أغسطس ١٩٤٧ .

الفصل الثانى

القوى الشعبية والمسألة الوطنية

كان الوفد - خلال هذه الفترة - استمرارا لسياسته بعد اخراجه من الحكم يشن على الحكومة هجوما بالغا بالنسبة لموقفها فى المسألة الوطنية وفى غيرها . وكان خطه السياسى انه لا مجال للبحث أو الموافقة على أية خطوة بالنسبة للمسألة الوطنية ، مفاوضة كانت أو احتكاما ، الا اذا ولى الحكم من يمثل الشعب أى الوفد ، وان حكومة تفرض وجودها بالقمع ولا تعبر الا عن مصالح القلة لا تكون ترجمانا صادقا للمطالب الوطنية . وعلى عادة قيادة الوفد خارج الحكم - وفى فترات الضغط والتضييق - يزداد تأثيرها بالتيار الشعبى ، فاتخذت فى بعض بياناتها موقفا هاما وجديدا وهو رفض مبدأ التحالف العسكرى والتأكيد على مطلب الجلاء غير المعلق على شرط أو محالفة وأن السبيل الوحيد هو الاحتكام الى المحافل الدولية ، ولا شك أن كان للطليعة الشابة التقدمية فى الحزب أثرها فى اتخاذ هذا الموقف .

وقد هاجم الوفد فى بيان اصدره فى ١٥ يوليو عريضة الحكومة الى مجلس الأمن واتهمها بالاستخذاء والضعف وطالبها بالغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ ، كما أرسل الى كل من سكرتير عام الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن برقية انكر على العريضة تعبيرها عن وجهة نظر الشعب وذكر أن الحكومة تتصرف «وفقا لما تمليه مصالح سياسة رجعية واقطاعية - سياسة رفضها ولا يزال يرفضها بكل قوته شعب وادى النيل » وان شكوى الحكومة الى المجلس لا يمكن أن تكون لها قيمة الوثيقة القومية ، وان المفاوضات التى جرت من قبل ولدت الكثير من الخلط والغموض (١) .

(١) صحف ٢٠ يولية ١٩٤٧ .

وبعد فشل النقراشي أصدر مصطفى النحاس ثلاثة بيانات ، طالب في أولها السفير البريطاني بجلاء الانجليز عسكريا واداريا كسبا لصداقة وادى النيل وذكر أنهم ان لم يفعلوا فسيتحملون مسؤولية عداة الشعب عداة لا يعلم الا الله مبلغ خطورته ، وهاجم في ثانيهما النقراشي « العقبة الكأداء في سبيل تحقيق مطالب البلاد » الذى ضيع الفرص المواتية بالانتظار الطويل ثم لم يبلغ المعاهدة قبل سفره وطالب النقراشي باستقالته وباستفتاء الشعب ، ووجه بيانه الثالث الى شعب وادى النيل « نظموا صفوفكم وقاوموا عدوكم واطرحوا من يتجر باسم الوطنية أو الدين (يقصد الاخوان) .. فان لم يستجب الانجليز لطلبكم فهيثوا أنفسكم لارغامهم » (١) .

ولكن لوحظ في بعض افتتاحيات صحيفة المصرى - بعد فشل مجلس الأمن - دعوة الى قبول أى قرار يصدره المجلس بصبر ، وانه ليس من وسائل تأكيد الحرية تدبير المظاهرات التى تجمع الأبرياء والغوغاء وتطلق الهتافات العدائية ضد المجلس وبعض الدول الأجنبية وتعتدى على المتاجر الوطنية والأجنبية وتؤدى بهذا الى حصول الخسائر فى الأموال والأرواح (٢) ، وكان الاتجاه اليميني فى قيادة الوفد يميل الى التهاون والمساواة وقد شنت رابطة الشباب هجوما على صحيفة الوفد اليومية الصباحية الكبيرة «المصرى» واتهمت رئيس تحريرها محمود أبو الفتح بأنه الشريك الجديد فى مجلة أخبار اليوم وإن الكلمة اليومية التى ترد فى المصرى يكتبها مصطفى وعلى أمين صاحب أخبار اليوم (٣) ، وهاجمت «الجماهير» الماركسية محمود أبو الفتح لأنه صرح فى أمريكا « اننا قد ننظر بعين الارتياح الى التوسع فى المصالح الأمريكية فى مصر وبلاد

(١) صحيفة المصرى ٢١ سبتمبر ١٩٤٧ .

(٢) صحيفة المصرى ٩ سبتمبر ١٩٤٧ .

(٣) صحيفة رابطة الشباب ١٠ ابريل و ٢٧ مارس ١٩٤٧ . وذكرت صحيفة السوادى فى ٣ فبراير ١٩٤٧ ان أخبار اليوم كانت تطبع عند صدورهما فى مطابع الاهرام ثم اندرهما فى أوائل ٤٧ بالامتناع عن طبعا فبدأت تطبع فى مطابع المصرى وتكونت شركة صحيفة وشركة للتوزيع لاصدار الصحيفتين وتوزيعهما وفى ١٩ مايو هاجمت السوادى صحيفة المصرى لاسرافها فى الاعتدال وجنوحها الى الاستقلال عن الحزبية ، وفى ١٢ و ١٣ مايو هاجمت صوت الأمة الوفدية صحيفة المصرى قائلة ان على مصطفى أمين بشرفان على تحريرها ويوجهانها لخدمة حكومة السعديين وانهما أقاما مع محمود أبو الفتح شركة تتولى اصدار المصرى وأخبار اليوم وآخر ساعة وان على أمين يشرف على شركة التوزيع التى أقاموها وفى ١٣ مايو ذكرت صحيفة الحوادث ان مصطفى وعلى أمين أدخلتا تعديلات على شكل صحيفة المصرى وغيرها شعارها وعملا على تحسينها واشترك معهم فى =

الشرق » ، « ان النفوذ الأمريكى يسعى الى السلام والاستقرار » (١) ، واقتراح عديد من شباب الوفد على حزبهم أن يمتلك جميع الصحف الناطقة بلسانه وأن يقيم لها دارا كبيرة واحدة (٢) .

فى هذه الفترة ظهرت « الطليعة الوفدية » من الشباب الوفدى المرتبط بتقاليد حزبه فى الدفاع عن الحرية والاستقلال ، مع النزوع التقدمى والايمان بالمضمون الاجتماعى لاهداف الثورة الوطنية الديموقراطية وبمبادئ العدالة الاجتماعية . واتخذت لها منبرا من صحف الوفد « رابطة الشباب » الاسبوعية ، اذ صدر عددها رقم ١٥٤ فى ٢٠ مارس ١٩٤٧ يتضمن تحت اسمها عبارة « لسان حال الطليعية الوفدية » وبصدره صورة لمصطفى النحاس « زعيم الأمة وقائد الشباب » ثم كلمة لسكرتير عام الوفد صبرى أبو علم يرحب فيها بتونى الشباب تحرير هذه الصحيفة ويشير الى واجبه النضالى فى أن يدفع الحكومة الضامته الى الكلام وان يوقظ النواب ، وقد تكونت الطليعة الوفدية فى احتفال أقيم بدار النحاس كتشكيل جديد من تشكيلات الوفد المصرى يصدر صحيفة « تكون اداة اتصال مع شعب الوادى ومع شعوب الدول العربية » وركزت الطليعة الوفدية هجومها على السياسة الاستعمارية وعلى الاستعمار الأمريكى ذى المطامع الجديد فى العالم العربى بالسيطرة على البترول واقامة القواعد العسكرية ، وهاجمت سياسة « سد الفراغ » للحلول محل الاستعمار البريطانى باسم معاداة الشيوعية . وافسحت مجالا واسعا لشرح ظروف العالم العربى وحركات التحرير فيه وسياسة الاستعمار ازاءه . وركزت هجومها على الطبقات الرجعية بالداخل منحازة الى جانب « طبقات الشعب المضطهدة » . وكان لها نفوذ كبير بين الطلبة وفى اللجنة التنفيذية العليا للطلبة ، كما كان لها نشاط كبير بين جماهير العمال ، وتبنت كفاحهم ضد الشركات

= ذلك عدد من محررى أخبار اليوم وان المصادر التحريرية والأخبارية للمصحفتين كانت واحدة . وكان محمود أبو الفتح قد اتفق مع أخبار اليوم على أن تترك المصرى الحزبية وأخفى هذا الاتفاق عن شقيقه محمد وأحمد ثم حدثت خلافات بين محمد الذى كان يشرف على المصرى وبين على أمين وزادت الخلافات بشأن سياسة الصحيفة حتى فضت الشركة . وفى ١٣ نوفمبر ١٩٤٩ «عيد الجهاد» كان النحاس يلقي خطابه فى نادى الحزب، فهاجم شباب وفديون مصور صحيفة المصرى وضربوه ، فأضربت صحيفة المصرى عن نشر صور الحفل . (ثورة فى الصحافة - سامى عزيز . ص ١٨٧ - ١٨٩) .

(١) صحيفة الجماهير ٢٣ يونية ١٩٤٧ .

(٢) صحيفة رابطة الشباب ٢٠ مارس ١٩٤٧ .

الرأسمالية • وقادت حركة لانشاء نواد سياسية وفسدية فى المدن والأحياء ، ومع ازدياد هجوم الرجعية على الوفد وازدياد معاناته من جراء الضغط الذى تمارسه الحكومة على نشاطه ، دعا النحاس الشباب الى تنظيم صفوفهم فنشطت الطليعة فى هذا العمل التنظيمى بدعم اللجان القاعدية للحزب والعمل على احكام بنائها ، واقترحت رابطة الشباب أن يكون لكل من لجان الوفد فى الأحياء اجتماعات دورية منتظمة لتصبح « كل لجنة وحدة قائمة بذاتها يمكن الاعتماد عليها عند الشدائد والمناسبات » وان تحيا كل لجنة حياة منظمة تزيل البلبلة السياسية القائمة وتشارك فى حياة الشعب اليومية مشاركة تامة . (١)

على انه لم يتضح ان كتب لهذا النشاط التنظيمى نجاح واسع . وبرغم ان الطليعة الوفدية كانت تبذل جهودا واضحة فى الاتصال بالعمال وفى الكشف عما يعانونه من استغلال وانخفاض فى مستوى المعيشة ، فلم يلحظ لها اتجاه مماثل بين الفلاحين . وكان جهدها بين العمال يكاد ينحصر فى تبنى مطالبهم الاقتصادية والدفاع عنها فى حدود الهدفين التقليديين للوفد وهما الاستقلال والديمقراطية ، ولا شك ان كان هذا يمثل تقدما هاما فى الفكر والنشاط السياسيين داخل الوفد وبين الشباب فيه ، وهو تقدم يظهر واضحا من مجرد المقارنة بين اعداد صحيفة رابطة الشباب قبل وبعد تولي الطليعة الوفدية لها ، ويمكن القول ان كان من المفيد لها فى دعوتها ان تقصر نشاطها فى هذه الحدود بما يمكنها من ابقاء علاقتها بالحزب الكبير ذى التيارات المختلفة وذى الزعامة ذات الهيبة والنفوذ وبما يكفل لنشاطها انتشارا يستفيد من هذه الامكانيات ، على ان هذا الوضع ابقى الطليعة تيارا يفتقد ضمانات الاستمرار الذاتى ويرتبط فى حدوده ونشاطه ومستقبله بموقف قيادة الوفد منه وسلطاتها على كافة تشكيلات الحزب وجعلها تقف تحت رحمة نفوذ الاتجاه اليميني الشديد المحافظة فى قيادة الوفد • وكان من أهم الجهود التى بذلتها الطليعة الوفدية لحزبها هو دفاعها عن الحياة النيابية ومهاجمتها شعار الاخوان المسلمين « لا حزبية ولا أحزاب » • كتب الدكتور مندور يقول ان الحزبية ضرورة وطنية ودستورية وان الدعوة القومية المجردة واللاحزبية ليست الا نفاقا يراد به هدم الوفد المصرى ، وانه اذا كان على كل شاب أن يتعصب للدستور وللوطن ايمانا بأن قضية البلاد لن تحل ما لم تتحقق أولا ارادة الأمة فى حكم نفسها بنفسها ،

(١) رابطة الشباب ٢٥ يولية ١٩٤٧ •

فعلى كل فرد ان يعتز بمذهبه السياسى وان يتعصب لحزبه وان الوفدى يستطيع ان يقول انه يعتز بالحياة الدستورية ويطلب اصلاحها وانه عندما تستقيم الأمور نستكون خير نوع من أنواع الحكم وأن يناصر طبقات الشعب المضطهدة ويعمل على حمايتها بالنظم العادلة المشروعة (١) . وقد تضمنت هذه العبارات خلاصة هامة للأفكار السياسية التى كانت الطليعة الوفدية تتبناها وتعمل من خلالها من حيث التمسك بالنظام الدستورى النيابى وبالحزبية كمنطلق للإصلاح السياسى ومن حيث أن اصلاح النظام بهذه الأسس هو الطريق الى الاستقلال والى العدالة الاجتماعية وان مناصرة الطبقات المضطهدة وحمايتها يكون من خلال النظم العادلة المشروعة ، ويظهر من هذا محاولة المزج بين الفكر التقليدى للوفد وبين الأفكار الاجتماعية الجديدة .



وكانت طليعة العمال والفلاحين تنظيما ماركسيا ذا اتصالات قوية بشباب الوفد ، ويعمل أعضاؤه بالاشتراك مع الطليعة الوفدية ويسهمون فى صحيفتها ، كما يعملون بالارتباط مع لجنة العمال للتحرير القومى . وفى أول مايو ١٩٤٧ فى مناسبة عيد العمال صدر بيان باسم هيئة مندوبى العمال فى الاتحاد العالمى للنقابات (كانت تضم أعضاء من لجنة العمال للتحرير القومى وأعضاء من التنظيمات الماركسية الأخرى) ، وذكر البيان أن الطبقة العاملة قد نضج وعيها السياسى وقررت رأيها المستقل فى مشكلة الوطن وكانت أول من نادى بعدم الاستمرار فى المفاوضات الثنائية وبالاتجاه الى مجلس الأمن منذ ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ ، وإن مطالب العمال هى استقلال وادى النيل بدون قيد أو شرط مع كفالة حرية الكلام والاجتماع والكتابة والمساواة الاجتماعية والأجر المتساوى للعمل المتساوى . . . الخ (٢) .

وفى هذه الفترة تكونت الحركة الديموقراطية للتحرير الوطنى (حدثو) من التنظيمين الماركسيين « الشرارة » و « الحركة المصرية للتحرير الوطنى » ، ونشطت بين الطلبة من خلال «رابطة الطلبة المصريين» كما نشطت فى مناطق التجمعات العمالية فى شبرا الخيمة والمحلة خاصة ، وتوسعت الحركة فى هذه الفترة كثيرا ، وبالاتصال الشخصى ذكر أحد قادتها ان عدد أعضائها بلغ ما بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ عضو وان كانت الاشتراكات تجمع شهريا نحو ١٠٠٠٠ جنيه .

(١) رابطة الشباب ٢٠ مارس و ١١ ديسمبر ١٩٤٧ .

(٢) صحيفة الاهرام . أول مايو ١٩٤٧ .

ومع تكون الحركة الديموقراطية ظهرت صحيفة « الجماهير » (لسان حال العمال والفلاحين والطلبة والموظفين) فى ٧ ابريل ، حددت منهجها: فى العدد الأول بانها حرب ضد الاستعمار سياسيا كان أم اقتصاديا أم ثقافيا ، وانها فى هذا « لن تغفل عن الخسونة والمتهاونين والمترددون والخائفين ، أولئك الذين يختفون وراء مصريتهم ليكيدوا لمصر .. » وانها تسعى الى ديموقراطية صحيحة . ورسمت هدفها السياسى بانه ازالة لحكم السعديين والقضاء على الفاشية لتحقيق الجلاء عن وادى النيل ، وذلك بطريق التحالف بين العمال - باعتبارها ممثلة لتنظيمهم - وبين الوفد . وانه فى ظروف سعى الاستعمار لاحكام قبضته على الشعب العربى اقتناصا للبتروىل ، وهو السعى الذى تكشف مع انتهاء الحرب باسقاط الحكومة الوفدية فى مصر والحكومات العربية الديموقراطية الأخرى وباحلال حكومات الاحتكارات وكبار ملاك الأرض محلها ، رأت الحركة انه فى هذه الظروف يجب ان تلعب مصر دورا حاسما فى البلاد العربية وان استعباد مصر يعنى استعباد الشعب العربى وان مصر الديموقراطية عنصر حاسم فى تحرير هذا الشعب ، وان الانتخابات الحرة تعنى اقامة حكم ديموقراطى وخلق الظروف المناسبة لتقدم الحركة الوطنية والعمالية (كان لفظ العمالية يطلق فى المطبوعات العلنية على الحركة الاشتراكية) تقدما يقضى على النظام الحاضر ، واذا كانت أسلحة الاستعمار موجهة ضد الوفد « والحركة العمالية » فان ذلك يربط بين الحركتين فى حلف جماهيرى يستند الى برنامج وطنى مشترك أساسه الحكم الديموقراطى الذى يعمل لتحقيق الجلاء فورا عن وادى النيل بغير تحالف مع الاستعمار والتوسع فى الحريات الديموقراطية مع تأهيل (تأميم) الصناعات الكبرى وتوزيع الملكيات الزراعية الكبرى التى يتعاون أصحابها مع الاستعمار ، ورأت ان هذا التحالف يوجب « توحيد صفوف الطبقة العاملة المصرية بقيادة حزب سياسى مستقل جديد ودخوله فى جبهة ديموقراطية مع الوفد .. » وذلك من أجل القضاء على الفاشية (١) . ورسمت الحركة اطار الجبهة المنتظرة التى تتكون من تحالف سياسى بين الوفد الذى يرفض مبدأ التحالف العسكرى ، وحزب الكتلة الذى شن الحرب على معاهدة الذل والحماية (معاهدة صدقى بيفن) ، والطليعة العمالية وحدتو ، ورأت ان هذه الجبهة ستقف افى مواجهة الحلف الرجعى الذى تراه يتكون من

(١) صحيفة الجماهير ١٢ مايو ١٩٤٧ .

« مصر الفتاة والسعديين والدستوريين والشيخ حسن البنا وحافظ
رمضان (الحزب الوطنى) وجبهة مصر (التى يرأسها على
ماهر) ٠٠ » (١)

وفى ٢٨ ابريل ١٩٤٧ طالبت الحركة بتكوين حزب جديد للطبقة
العاملة على أساس الجلاء بغير قيد ولا شرط والتحرر من كافة القيود
السياسية والاقتصادية التى يفرضها الاستعمار ، وعلى أساس المحافظة
على المكاسب الدستورية ومنها الحريات العامة وحرية الأحزاب وابداء
الرأى والصحافة والكلام وتكوين النقابات العمالية مع عزل الخونة من
مجال القيادة . ودأبت صحيفة الجماهير على مهاجمة مبدأ الأحلاف
المشتركة ومبدأ الدفاع الاقليمى وعلى مهاجمة الاستعمار بجوانبه
السياسية والاقتصادية ، وعلى كشف مخططات الاستعمار الأمريكى فى
الشرق الأوسط باعتباره « وريث الامبراطورية البريطانية والتقاليد
الهيترية ويسعى للسيطرة على العالم » ٠ (٢)

وكان منهج الحركة فى استهدافها اقامة حكم ديمقراطى ان يعتبر
الحكم الديمقراطى شرطا لتحقيق الأهداف الوطنية وان يتم من خلاله
انجاز الجلاء ، وكان هذا المنهج يتفق مع النظرة الماركسية فى مرحلة
الثورة الوطنية الديمقراطية على أساس قيام تحالف وطنى وديمقراطى
واسع من أجل انجاز أهداف هذه الثورة وتحقيق الديمقراطية على أوسع
نطاق يمكن الطبقة العاملة من بناء قوتها الذاتية لانجاز الثورة الاشتراكية
فيما بعد ، ولكنه كان فى ذات الوقت منهجا يستفيد من تقاليد كفاح
الحركة الوطنية المصرية منذ ١٩١٩ ولكن فى ظروف جديدة ترفض فيها
الحركة الوطنية مبدأ المفاوضة والأحلاف العسكرية . كما كان فى تأكيد
الحركة على الجانب الاقتصادى للاستعمار مساهمة فى انضاج الوعى
الوطنى بأعماق معركته . ثم كان فى هجومها الشامل المبكر على الاستعمار
الأمريكى تفتيح لأعين الحركة الوطنية على عدو جديد وافد يستهدف
ورثة الاستعمار البريطانى وتوجه إليه الرجعية المصرية لتستمد العون
على اقرار أوضاعها الداخلية ولتستبدل بالاستعمار القديم استعمارا
جديدا أكثر خفاء وأبعد بحكم جدته عن عواطف البغضاء لدى الشعب ،
وقد تأكد لدى قسم كبير من الجماهير صواب هذا التحذير بعد موقف
الولايات المتحدة من قضية مصر فى مجلس الأمن .

(١) صحيفة الجماهير ٣٠ يونية ١٩٤٧ .

(٢) صحيفة الجماهير ٢١ ابريل ١٩٤٧ .

على أن تركيز الحرية الماركسية هجومها على الولايات المتحدة ، قد بلغ من الحدة مبلغا صارت به الولايات المتحدة تبدو في صورة الخطر الأساسى الحال والعدو الأول المباشر ، رغم أن الوجود البريطانى المسلح كان هو ما يجابه الحركة الوطنية فى الأساس ، وكان هو من يضغط على الأوضاع الداخلية فى مصر ويسهم فى صياغتها بما يمكن من تأمين حكم الملك والرجعية . ولم يكن ما أصاب بريطانيا من ضعف بعد الحرب مما يحيل وجودها فى مصر الى مجرد خطر ثانوى يواجهه الحركة الوطنية .

ولا شك أن مما يبرر هذا الموقف الذى اتخذته الحركة الماركسية ، هو أنها كانت تنبه الى خطر جديد ، والجديد يتطلب دائما نوعا من التأكيد ويقتضى بالضرورة تضخيما فى اثبات الوجود . ويساعد على هذا الموقف أن مطامع الولايات المتحدة فى المنطقة العربية لم تكن وقتها بعيدة عن أن تراها الأبصار اليقظة . على أنه من الجلى أيضا أن تركيز الحركة الماركسية على الخطر الأمريكى فى هذا الوقت ، إنما كان يصدر عن هدى من سياسة البلاد الاشتراكية والاتحاد السوفيتى خاصة ، كما كان يصدر عن موجبات الصراع الذى بدأ يحتدم بين المعسكرين العالميين الشرقى والغربى . وكانت الولايات المتحدة تمثل فى هذا الصراع مركز الخطر الأساسى الحال على البلاد الاشتراكية وأنظمتها . فكان جريان الحركة الماركسية فى مصر على هدى تلك السياسة مما يعوقها عن الفهم الكامل للأوضاع المحلية المصرية وملابساتها . وبيان ذلك : أولا ، أن الولايات المتحدة كانت تمثل قوة وافدة الى العالم العربى طامعة فيه ، تبغى وراثة القوى الاستعمارية القديمة فى المنطقة وعلى رأسها الاستعمار البريطانى . وكان هذا يمثل مجالا للصراع بين القوتين . وقيام الصراع بين القوتين الاستعماريتين - مهما التقت مصالحهما فى النهاية - من شأنه أن يمكن الحركات الوطنية من تنميته والاستفادة منه لمصلحتها ضد كلتا القوتين . وثانيا ، أن السياسة المصرية لديها خبرة تاريخية تقليدية مؤداها الاستفادة من أهمية وضع مصر الجغرافى وتأثيرها الحضارى والسياسى فى الشرق الأوسط كله ، الاستفادة من ذلك فى استغلال الصراع بين القوى المتنافسة عليها لصالح استقلالها وتحررها . والسياسة المصرية تدرك أنه فى فترات كثيرة ارتضت الدول الكبرى اقتسام أجزاء كبيرة وهامة من العالم ، ولكنها اختلفت فى شأن مصر فلم تسلم أى منها لغيرها فيها بسهولة ، ويمكن هذا الوضع للسياسة المصرية أن تناور بين هذه القوى لتفلت من مصير الخضوع الكامل لاحداها . وثالثا ، أن شدة

تركيز الحركة الماركسية على خطورة الاستعمار الأمريكى وقتها ، كان من شأنه التهوين من الخطر الحال للوجود البريطانى ، كما كان هذا التركيز يبتعد عن حدود تجربة الجماهير فى نظرتها الى ظروفها المحلية والتاريخية .

وليس هذا حكما تاريخيا على موقف سياسى معين ، ولكنها ملاحظة يلزم ابدائها لفهم ظروف هذه الفترة ، وأثر أى موقف ورد فعله بالنسبة للأجنحة المختلفة للحركة الوطنية ، وبالنسبة للعلاقات بين بعضها البعض . وقد حاولت بعض تيارات الحركة الوطنية الاستفادة من الصراع بين القوى الاستعمارية والمناورة بينها ، ولكن الحركة الماركسية فهمت هذه المحاولات ، اما على انها موقف يمثل التذبذب البرجوازى اذا كان الوفد هو صاحبه ، واما على انها موقف من مواقف الخيانة الصريحة اذا كان الحزب الوطنى أو مصر الفتاة هو صاحبه . ونظرت الحركة الماركسية الى أصحاب هذه المواقف فى ضوء أحكام مسبقة للأحزاب المختلفة وتصنيف طبقى مسبق لها ، وبغير تقدير كامل لأثر العنصر الذاتى والتجربة فى العمل السياسى واحتمال الخطأ فيه ، وبغير تقدير موضوعى كامل للوضع الطبقي للجماهير المرتبطة بكل من هذه الأحزاب أو التيارات . وأسهم هذا - فعلا ورد فعل - فى اشاعة سوء الظن وروح العداء بين بعض التيارات الوطنية وبعضها الآخر بما باعد من احتمالات تقاربها .

ومن الأمثلة التى يمكن سوقها فى هذا الصدد ، ان لجوء مصر الى مجلس الأمن كان مطلباً وطنياً التقت عليه الغالبية وقتها ، ولكن كان أكثر الآراء فهما فى هذا الشأن لا يعلق أملاً كبيراً على المجلس فى اجلاء الانجليز بعد ان تغيرت الأوضاع الدولية سنة ١٩٤٧ عما كانت عليه فى العام السابق ، انما يرى أن الكسب الأساسى لمصر من عرض قضيتها عليه يتحصل فى اخراج المسألة المصرية من نطاق العلاقات الثنائية مع بريطانيا وكشف مواقف الدول المختلفة من مصر على نحو صريح ، وقد أوضحت صحيفة « الفجر الجديد » هذا الأمر فى مارس ١٩٤٦ عندما كانت الظروف أكثر مواتاة لمصر (١) . ولكن بعض أجنحة الحركة الماركسية تمادت فى ايمانها الكامل بأن المجلس لا بد منتصر لمصر ما دامت الدول الاشتراكية ممثلة فيه ، وبلغ هذا التمداد الى حد اعتبارها « التشكيك

(١) صحيفة الفجر الجديد ٢٧ مارس ١٩٤٦ (مقال لسعيد خيال) .

فى مجلس الأمن جريمة « (١) ، وألقت بهذا الاتهام فى وجه من يدعو الى المزيد من الفهم الواقعى للأمور . وكان هذا التماذى يغفل حدود امكانيات مجلس الأمن وعلاقات القوى بداخله ويعكس نظرة مبسطة الى التعقيدات السياسية الدولية ، كما يؤدى الى اشاعة سوء الظن بالنسبة للاتجاهات الأخرى فى الحركة الوطنية .

وكان من مشاكل الحركة الماركسية أيضا ، أنها حاولت فى صراعها مع الأحزاب الأخرى - وخاصة الحزب الوطنى ومصر الفتاة - أن تستعير شعارات حركات الديمقراطية الشعبية التى تكونت فى أوربا ضد الفاشية خلال الثلاثينات وفى فترة الحرب . وغفلت الحركة الماركسية المصرية عن أن الفاشية العالمية كانت قد هزمت وصفتت تقريبا مع انتهاء الحرب بهزيمة ألمانيا وإيطاليا ، وأن واقع المجتمعات التى تخوض معركتها الوطنية كمصر تختلف عن المجتمعات الأوربية فى خصائصها وسماتها ، وأنه يستبعد أن يقوم فى مثل المجتمع المصرى حركات فاشية من النوع الذى عرفته البلاد الأوربية ذات الأنظمة الرأسمالية الاحتكارية وذات النزوع الاستعمارى .

وكان بعض الماركسيين يهاجم الحزب الوطنى وشبابه ويتهم قيادة هذا الحزب بأنها قيادة فاشية . وحدث أن أحد أعضاء اللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى (سعد كامل) رد على هذا الاتهام عندما أثارت صحيفه « الجماهير » فتمسكت هذه الصحيفة برأيها مستندة الى أن فتحى رضوان أحد قادة الحزب يمثل عنصرا فاشيا وأنه كان عضوا فى مصر الفتاة، وأن الأقلية فى الحزب الوطنى تفرض رأيها على الأغلبية (٢) . كما هاجم الماركسيون حزب مصر الفتاة على أساس أنه حزب فاشى يصادق الاستعمار الانجلو أمريكى ، وعلى أساس أن زعيم هذا الحزب أحمد حسين صرح مرة وهو فى أمريكا بأن هيئة الأمم لا تقرر أمرا الا ما تسمح به أمريكا وانجلترا ، فاذا أرادت مصر الحصول على فائدة حقيقية فعليها أن تبحث الموقف مع أمريكا وإن تعرف ما سيكون عليه موقفها (٣) .

(١) صحيفة الجماهير ٢٨ يولية ١٩٤٧ .

(٢) صحيفة الجماهير ٢٣ يونية ، ١٤ يولية ١٩٤٧ .

(٣) صحيفة الجماهير ٢ يونية ١٩٤٧ .

والواقع ان مصر الفتاة فى هذه الفترة كان يكيل الهجوم على الاتحاد السوفيتى ، ويتفاعل خيرا بالنسبة لامكانية مساندة الولايات المتحدة لمصر . وقد ظهر للحزب خطأ هذا الموقف عندما عرضت قضية مصر على مجلس الأمن فوقف الاتحاد السوفيتى مع مطالب مصر ووقفت الولايات المتحدة تناوئها وتساند بريطانيا . ولكن كان مما يصعب الاقتناع به ان الموقف الأول لمصر الفتاة (قبل تجربة مجلس الأمن) كان من مواقف الخيانة للقضية الوطنية او للحركة الديمقراطية وعمالة للاستعمار كما قيل عنه وقتها .

وقد انتقدت « الجماهير » البيان الذى وجهه مصطفى النحاس الى السفير البريطانى (بعد فشل مجلس الأمن) وطالبه فيه بالجلء العسكرى والادارى والمسندى عن مصر بغير ابطاء « اذا كانت (بريطانيا) تريد صداقتنا حقا » ، فاعتبرت « الجماهير » هذه العبارة الأخيرة تلويحا بالصدقة وانها تعنى اعلان الوفد عن استعداده لابرام محالفة عسكرية مع بريطانيا (١) . ووجه هذا النقد الى بيان الوفد رغم انه كان أحد بيانات ثلاثة أصدرها الوفد الى السفير البريطانى والحكومة المصرية والشعب ، وكانت جميعها آية فى شدة اللهجة ضد الاستعمار وحكومة النقراشى وضد المتجرين بالوطنية والدين (يقصد الاخوان المسلمين) ، وكانت تطالب الشعب بتنظيم صفوفه وتهيئة نفسه لارغام المستعمر على التسليم . فكانت من أقوى ما أصدر الوفد من بيانات منذ اقامته سنة ١٩٤٤ .

وقد نمت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى والتنظيمات الماركسية الأخرى كثيرا فى هذه الفترة ، وازدادت اتصالا بالجماهير وانفتاحا عليها ، وذلك برغم مثل الأخطاء السابقة التى نجمت فيما يبدو عن الحداثة . واستطاعت الحركة ان تصل الى فئات من الجماهير كان لها تأثيرها السياسى الواضح ، كما استطاعت أن تشيع مجموعة من المبادئ السياسية كانت من الصحة بحيث جلبت اليها عددا من الانصار وأصبحت بهم من القوى ذات النفوذ بين الشباب الثائر ، كما كانت هذه المبادئ من الفائدة بحيث اشاعت وعيا وفهما ناضجا للظروف العالمية وحركات التحرر الوطنى ولعلاقة الأوضاع الطبقيّة بالحركة الوطنية فنضحت وعيا ونضوجا على الفكر السياسى المصرى عامة .

(١) صحيفة الجماهير ٢٨ سبتمبر ١٩٤٧ .

وكان ثمة اتجاه يقوى مع الأحداث ، ومع حركة الشعب للتقارب والائتلاف بين الجماهير من شباب الوفد وبين هذه التنظيمات الماركسية . وكانت قيادة الوفد برغم غلبة العناصر اليمينية فيها ، تسمح لهذا التقارب استغلالا لكل امكانيات ضرب الحكم السعدي ، وتأثرا بضغط الشباب الثورى داخل الحزب . وخلال فترة عرض قضية مصر على مجلس الأمن نشطت حركة التقارب ، ووجدت هيئات عديدة للعمل بين الجماهير وتعبئتها ، كان منها على سبيل المثال « الجبهة الوطنية الشعبية » التى لم تبق طويلا ولكنها كانت أحد تعبيرات هذا التقارب ، وقد نشرت « الأهرام » فى ٢٣ أغسطس بيان الجبهة الذى ورد به انها تضم شباب وعمال الوفد المصرى والكتلة الوفدية والجبهة الاشتراكية ورابطة الطلبة المصريين (التى نظمتها الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى) ومندوبى العمال المصريين فى مؤتمر النقابات العالمى وحزب العمال الاشتراكى واللجنة التحضيرية للمؤتمر النسائى الدولى ، وكانت أهداف هذه الجبهة الكفاح لتحقيق الجلاء العسكرى والسياسى والاقتصادى عن وادى النيل جلاء عاجلا وكاملا غير مقيد بقيد ولا مشروط بشرط مع رفض كل اتجاه يرمى الى عقد أى تحالف عسكرى أو اقتصادى مع الدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا وأمريكا ، وتحقيق وحدة وادى النيل بالطريقة التى يراها أبناء الوادى بشطريه ومقاومة كل محاولة لاستئناف المفاوضات ، ومناصرة الشعوب المضطهدة والمغلوبة على أمرها فى كفاحها ضد مستعمرىها ومستغليها ، ومناصرة الطبقات الشعبية لتحقيق مطالبها العادلة ورفع مستوى معيشتها ، وكانت الجبهة تستنكر اعتداء الحكومة على الحريات وتعتبر الدفاع عن الحريات دفاعا عن الضمانة الوحيدة ضد مؤامرات الاستعمار (١) .

كما يلاحظ هذا التقارب فى تبادل الأحاديث والكتابات بين الشباب الوفدى وشباب المنظمات الماركسية فى صحيفتى صوت الأمة ورابطة الشباب الوفديتين وصحيفة الجماهير وغيرها ، وكان عزيز فهمى الوفدى يبدى إعجابه بصحيفة الجماهير ومعاداتها للاستعمار وأعوانه ودفاعها عن العدالة الاجتماعية ويعمل مع غيره من رجال الطليعة الوفدية على تبديد ماتدعيه الصحف الرجعية من أن ثمة خطرا شيوعيا على مصر ، كما دعا أحمد قاسم جودة من حزب الكتلة الى وجوب اتحاد جميع

(١) صحيفة الجماهير ٦ سبتمبر ١٩٤٧ .

العناصر المعارضة للحكومة (١) ، كما كانت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني وطلبة العمال والفلاحين تتصدیان لأعداء الوفد بالهجوم الشديد ، واطرد اتخاذ المواقف المشتركة أو المتقاربة ضد أى عدوان على الحريات وضد مصادرة الصحف واعتقال الكتاب والمكافحين .



وكان حزب مصر الفتاة قد تكون خلال الثلاثينات ومارس نشاطه الايجابى الفعال منذ تكوينه الى بداية الحرب العالمية الثانية ، ومثل خلال هذه الفترة تيارا من تيارات المعارضة الوطنية المتطرفة بين جماهير الشباب المثالى المتحمس ، تيارا اتسم بالصخب والتمرد على ظروف وقته والجهد فى البحث عن طريق للتحرر وبلوغ المجد الوطنى ، وازداد نفوذه قبيل الحرب بين الشباب خاصة ، ثم أتت الحرب وفرضت الاحكام العرفية وعانت حركة الجماهير من ضغوطها الكثير وتعقبت السلطات رجال مصر الفتاة باجراءات القمع والاعتقال والمطاردة لموقف الحزب المعادى لقضية الحلفاء (ومنهم الانجليز) فى الحرب ، واضعفه ذلك كثيرا . وبعد الحرب تغيرت موازين القوى العالمية وانطلقت حركات التحرر فى البلاد المستعمرة وانتصرت الاشتراكية فى العديد من البلاد ، وبدأ الفكر الاشتراكى ينتشر فى مصر ، وتخلف مصر الفتاة عن الموكب الشعبى .

ودل موقف الحزب بعد الحرب على الحيرة والمعاناة وتحسس الطريق فى ظروف جديدة لم يستطعان يستوعبها بسرعة وبدأت أمامه مشمولة بالضباب وعدم التحدد . فكانت التنظيمات الماركسية تحمل الدعوة السياسية والاجتماعية الجديدة ، وكان الاخوان المسلمون يحملون الطابع السلفى وتصوغه قيادتهم صياغة سياسية رجعية جديدة ، وكان هذين هما قطبى الصراع ، والتيار الاول يتسم بالتقدمية ويعانى بالرغم منها من أخطاء عدم النضج ، والتيار الثانى يتصف بالرجعية ويحتفظ بالرغم منها ببعض ما يثير وجدان الشعب من تراثه وقيمه ، وكلا التيارين يصدر عن نسق فكرى متكامل ونظرة شاملة للحياة والمجتمع ، ثم كان الوفد كيانا يجسد السياسة الوطنية بصورتها التقليدية فى ايجابياتها وسلبياتها ، واستطاع بكيانه الكبير ونفوذه التاريخى أن يحتفظ بوجوده بين قطبى الصراع الجديدين ، ولكن مصر الفتاة لم يجد له مكانا واضحا بين هؤلاء ولا كان استقر على نظرة شاملة

(١) صحيفة الجماهير ١٤ يولية ١٩٤٧ ، ٢٥ يناير ١٩٤٨ .

تميزه أو تؤدي به الى الاندماج فى أى من هذه التيارات . وبإيجابية عرفت عن هذا الحزب بدأ بعد الحرب نشاطه بغير نظرية واضحة ولا منهج محدد ، ومارس عمله فى ذات الوقت الذى كان يستعيد فيه تقدير نظراته انسابه وميراثه السياسى ووجوه التغيير ، وعانى من اختلاف المواقف بداخله بين أعضاء يربطهم تاريخ العمل السياسى المشترك وكيان التنظيم وقيادته ذات التأثير الحاسم عليهم ، ولكنهم لا ينتمون الى أوضاع طبقية متجانسة فى مرحلة تأزمت فيها هذه الأوضاع واختلفت مواقعها من جراء تأثير ظروف الحرب على المجتمع ، ولا ينتمون الى مشرب فكرى واحد وتتفاوت ثقافتهم ومدى تأثير كل منهم بالأوضاع العالمية الجديدة وبالأوضاع الداخلية وبالأفكار السياسية الدائرة فى المجتمع . ومضى الحزب بالتجربة والخطأ يمارس عمله ، ويخوض صراعات بالغة العنف مع غيره من الأحزاب والتنظيمات ، وظهرت هذه الصراعات بلون فاقع فى عمله اليومى ، ومارس فى هذه الفترة الخطأ أكثر مما مارس الصواب . ويمكن القول بان تجربته السياسية فى هذه الفترة قد تمثلت فى ناحيتين أساسيتين :

أولاهما ، ان مصر الفتاة فى هذه الفترة جنح الى التعاون مع الاخوان المسلمين وجبهة مصر التى يرأسها على ماهر ، وذلك من خلال اللجنة القومية التى تكونت سنة ١٩٤٦ ثم من خلال جبهة الدعاية لوادى النيل التى ظهرت فى أغسطس سنة ١٩٤٧ وغيرهما من الهيئات ، وقد هاجمته التنظيمات الماركسية هجوما شديدا واتهمته بانه حزب فاشى وبانه عميل للاستعمار البريطانى والأمريكى ، وبإدائها هو ذات الاتهام وبأنها عميلة للاتحاد السوفيتى ، كما انه رغم مهادنته مع الوفد سنة ١٩٤٥ فما لبث خلال العامين التاليين ان تبادل مع شباب الوفد الاتهامات ، وزاد بهذا اقترابه من الاخوان . ولكن هذا التقارب منع من استمراره موقف الاخوان الذى اتسم بالحذر التقليدى من أى تنظيم آخر ورفضهم التعاون مع غيرهم من التنظيمات والأحزاب الا لفترات محدودة بالغة القصر لاتزيد عن الترتيب لمناسبة معينة أو لعمل واحد تعلن بعده الجماعة رفضها الاشتراك مع غيرها ، كما منع استمرار هذا التقارب مواقف مصر الفتاة السياسية المعادية صراحة للاحتلال البريطانى ولحكومة صدقى والسعديين مما أدى كثيرا الى مصادرة صحيفة الحزب واعتقال بعض أعضائه ، لذلك فاذا كان مصر الفتاة قد جنح الى التحالف مع الاخوان فقد قوبل منهم غير مرة بالصدود ورفض اليد الممدودة . واستبدت الحيرة بأحمد حسين زعيم الحزب واستبد به الشعور بفقدان المنهج السياسى

والفكرى المتميز حتى قرر فى ١٩٤٧ تصفية حزبه والاندماج فى
تنظيمات جماعة الاخوان وتشكيلاتها تحت زعامة حسن البنا ، ويحكى
أحمد حسين فى قصته « واحترقت القاهرة » التى قص فيها أحداث
هذه الفترة ، يحكى انه قابل حسن البنا بعد ان فشل مجلس الأمن فى
اجابة مطالب مصر وذكر للمرشد العام انه يتعين ضم الصفوف والاتحاد
وانه رأى أن يقدم مثالا لذلك الى الشعب المصرى فقرر هو وزملاؤه ان
يعرض على حسن البنا « اندماج جماعتنا فى جماعة واحدة مع جماعتكم
بتنظيماتكم الراهنة ، بتشكيلاتكم ، بمبادئكم . تحت زعامتك وقيادتك ،
بعد أن ثبت انك (حسن البنا) انجح من شهدته هذه البلاد فى تنظيم
الجموع وحشدتها . وليس لنا شروط أو مطالب من أجل تحقيق هذا
الاندماج ، فنحن نضع أنفسنا تحت تصرفك كجنود فى حركة واحدة . »
فأظهر الشيخ البنا حماسه وتقديره البالغ لهذا الموقف واستأجل أحمد
حسين أسبوعاً يعرض فيه الأمر على مكتب الارشاد ، وفى الموعد المحدد
أبلغ الشيخ البنا أحمد حسين ان مكتب الارشاد رفض طلبه الذى لم
يؤيده الا المرشد العام وحده لأنهم يرون « أن المصلحة العامة التى نهدف
لها كلنا تستلزم أن يبقى الوضع على ما هو عليه على أن نعمل متساندين
ان شاء الله » فرد عليه أحمد حسين بقوله « تقول لى ان خمسة وعشرين
هم أعضاء المكتب قد رفضوا وواحدا فقط هو الذى وافق وهو أنت ؟
أهذا أسلوب زعامتك وقيادتك الروحية التى تريد أن تقود بها هذا
البلد . . اسمع يا شيخ مهدي (اسم الشيخ البنا فى القصة) لقد خطوت
هذه الخطوة لتكون الفيصل النهائى بينى وبينك ، فاما تعاون صادق
ومخلص واما حرب لن تنتهى الا بكشف النقاب عن الأكذوبة الكبرى التى
تمثلها » (١) ، ويلاحظ أن هذا العرض قد قدمه أحمد حسين بعد فشل
المسألة المصرية فى مجلس الأمن وخلال فترة ظهور المسألة الفلسطينية
ومشروعات التقسيم ونظر الأمم المتحدة لها وما كانت هذه المسألة خليقة
أن تثيره من مشاعر اسلامية تواجه الانتصار الصهيونى الوشيك وما
كان يتوقع من ازدهار للاخوان بسببها ، كما يبدو أنه أحس بمأزق
العمل السياسى المستقل بغير منهج سياسى متميز وانه رأى فى « حل
كياننا الصغير والفناء فى كيانكم الكبير اظهر عزم المسلمين على التكتل
 والتوحد فى مواجهة العدو المشترك » رأى فى ذلك وسيلة لتحويل
 الجماعة من داخلها لصالح زعامته والاستفادة من النسق الفكرى الذى
تحمله ومن التنظيم الدقيق لها ومن الطاقة النضالية لجماهيرها الواسعة

(١) واحترقت القاهرة . أحمد حسين ص ١٣٥ - ١٤١ .

فى ذلك الوقت • وكان رفض حسن البنا أساسه تفادى وجود مجموعة متميزة داخل الجماعة تصلح نواة لتكتل المعارضة بداخلها ضده وتفادى وجود شخصية سياسية كأحمد حسين يمكن أن تتحدى زعامته فى المستقبل • وعلى الجملة فقد عصم هذا الرفض مصر الفتاة من أن تندمج فى الإخوان وباعد بين خطى التنظيمين فيما بعد ، يذكر أحمد حسين فى ختام حكايته «لقد أصبحت مؤمنا الآن أن حركتكم غامضة هدامة تهرب من النور وتعمل فى الظلام» (١) •

وثانيهما ، أحمد حسين سافر فى بداية ١٩٤٧ الى الولايات المتحدة الأمريكية للدعاية للقضية المصرية ، وعرفت عنه هناك تصريحات تؤيد السياسة الأمريكية وتأمل منها الخير لمصر وللشرق الأوسط ، وتعتبر كسب أمريكا لصف المسألة المصرية أمرا واجبا وتؤكد على ضرورة الدعاية لمصر هناك (٢) ، كما عرفت له تصريحات تؤيد « مبدأ ترومان » الذى أذاعه الرئيس الأمريكى وحدد به سياسة الولايات المتحدة للسيطرة على تركيا واليونان وتصفية الحركة الثورية فى هذا البلد الأخير ، ودافع عن مبدأ ترومان باعتباره قد تقرر لمساعدة هذين البلدين وأرسل الى ترومان برقية من ألف كلمة يهنئه فيها بقرار مساعدة تركيا واليونان ويروحب فيها باهتمامه بالشرق الأوسط ويقول له « ان السياسة الأمريكية لمقاومة الشيوعية يجب ان تشمل مصر وهى لا تطلب مالا بل تطلب الحرية فانها اذا حصلت على استقلالها ووحدتها مع السودان ستكون سدا منيعا ضد الشيوعية » (٣) وقد هاجمته التنظيمات الماركسية والطلعية الوفدية على هذه المواقف والتصريحات هجوما شديدا واعتبرته خطرا على القضية الوطنية . واذا كانت الدعوة الى التقارب مع الولايات المتحدة قد تمثل من أحد زواياها فى هذه الفترة نظرة سياسية تحاول الاستفادة من القوى الدولية المنافسة للاستعمار البريطانى تحقيقا لمطالب مصر الوطنية ، واذا كانت تمثل نظرة عاجزة عن ادراك أهداف المساعدات الأمريكية طبقا لمبدأ ترومان ، فقد اتخذ مصر الفتاة وقتها موقف المعاداة للاتحاد السوفيتى وللقوى الدولية الأكثر قدرة على مناصرة مصر وشن هجوما شديدا على الشيوعية متورطا فى دعاية الاستعمار القائلة بأنها - لا الاستعمار - هى مصدر الخطر الرئيسى على الشعب المصرى وشعوب الشرق الأوسط ، ودل

(١) أحمد حسين • المرجع السابق ص ١٣٥ - ١٤١ •

(٢) صحيفة الاهرام ٥ مارس ١٩٤٧ •

(٣) صحيفة الاهرام ٢١ مارس ١٩٤٧ •

هذا منه على عدم القدرة على فهم الأوضاع الدولية الجديدة لفترة ما بعد الحرب وعدم فهم العلاقات بين القوى الدولية المختلفة ، وهو موقف اتهمته فيه التنظيمات الماركسية بالعمالة للولايات المتحدة .

فلما ظهر موقف الدول المختلفة من مصر فى مجلس الأمن ، كان مصر الفتاة وزعيمه ممن تردد مع الجماهير على المفوضيتين السوفيتية والبولندية اظهارا لمشاعر الامتنان بموقف دولتيهما المناصر لمصر ، وابرق أحمد حسين لندوبى الدولتين بمجلس الأمن يشكرهما ، واذاع الحزب فى ٢٥ أغسطس بيانا بأن موقف مجلس الأمن دليل على نهايته وايدان بنشوب حرب ثالثة ، وبان الحزب سيشرع فى اعداد خطة الكفاح وبرنامجه . واذا كان الحزب قد فقد كثيرا من شعبيته فى هذه الفترة ، فقد كانت الحصيلة النهائية له انه بقى معاديا لحكم السعديين كما بدأ يبتعد عن جماعة الاخوان المسلمين وذلك فى السياسة الداخلية ، وانه بقى معاديا للاستعمار البريطانى كما بدأ خطه السياسى يبتعد عن الميل لكسب السياسة الأمريكية لصالح مصر وذلك فى السياسة الخارجية ، وكانت هاتين التجربتين من أهم ما غنم الحزب فى هذه الفترة ، وكانت مما استطاع بهما أن يوضح موقفه بعد ذلك عندما أعلن برنامجه المتكامل سنة ١٩٤٩ .



واتجهت جماعة الاخوان المسلمين الى الهجوم على الوفد والتنظيمات الماركسية ، وعرفت حوادث الهجوم على الشباب الوطنى والاشتراكى والاشتباك بالعصى معهم داخل الجامعة ، وقد هاجمت صحف الوفد ، خاصة البلاغ وصوت الأمة ، الجماعة ومرشدها فوجه حسن البنا فى ٩ مايو الى رئيس الوفد خطابا هدد فيه الوفديين « بان لهم يوما قريبا ان لم يفيثوا الى رشدهم ويرجعوا عن غيهم » واتهم الوفد بالتستر على العناصر الشيوعية فردت صحف الوفد تدافع عن حزبها بأنه حزب شعبى ديمقراطى وبأن هتلر ألحق ذات التهمة بأعدائه لما أراد التنكيل بهم .

ورغم ان الجماعة اشتركت فى العمل السياسى وقتها مع الحزب الوطنى ومصر الفتاة وغيرهما فى العديد من الهيئات مثل « لجنة تحرير وادى النيل » ، « جبهة الدعاية لوادى النيل » ، فقد كانت الجماعة تؤكد دائما على موقفها المنفرد ، وقد ذكر الشيخ البنا فى تصريح له مع صحيفة الموند الفرنسية « الاخوة من وحي السماء ومن اقامها على

اساس صنع الانسان كفر بمشيئته » (١) . واتجهت قيادة الجماعة في هذه الفترة الى تأليف اتحاد يجمع الهيئات الاسلامية ويتكون من جمعية مكارم الأخلاق وجماعة التربية الاسلامية وجماعة انصار الحج وجماعة الاخوان الصادقين وجمعية الشبان المسلمين والجمعية الشرعية وشباب سيدنا محمد وجبهة علماء الأزهر وجماعة انصار السنة المحمدية والاخوان المسلمين ، وتآلف الاتحاد في أغسطس ١٩٤٧ وجعلت أغراضه احلال الشريعة الاسلامية محل القوانين الوضعية واقامة الحدود والغاء البغاء والميسر والربا ، ومكافحة الفقر بالسعى لجباية الزكاة اجباريا والدعوة لانشاء المؤسسات الصناعية والتجارية وتشغيل العمال العاطلين، واصلاح الأسرة ومكافحة التبرج ومنع الاختلاط والزام المرأة الحجاب الاسلامي ، واصلاح المجتمع بالرقابة الشديدة على السينما والاذاعة والحفلات ، واصلاح التعليم بجعل المبادئ الاسلامية أساسا له في جميع مراحلها ، والعمل على محو العصبية الحزبية والمذهبية والآراء الهدامة ومحاربة البدع والخرافات (٢) . وكان تأليف هذا الاتحاد خطوة في سبيل تجميع كافة الهيئات والجمعيات الاسلامية تحت راية الاخوان سعيا الى مصادرة الاسلام في ذاته كدين لصالح الاخوان ومرشدهم ولان تصبح الجماعة هي الهيئة الوحيدة المعبرة عن الدين والناطقة بلسانه ولأن تسيطر بهذا على عواطف الجماهير الدينية بغير منازع لها . ويؤكد هذا المعنى ما ذكره هيوارث دن من ان سيد قطب كان يصدر في هذه الفترة صحيفة يدعو فيها الى الاصلاح على أسس اسلامية ، فحاول الشيخ البنا أن يجذبه الى الاخوان على أساس أن مايدعو له سيد قطب هو ما يحاول الاخوان تحقيقه ، فلما رفض سيد قطب قاطع الاخوان صحيفته ، وكانت هذه المقاطعة (فضلا عن فرض الاحكام العرفية فيما بعد) هي سبب اغلاق الصحيفة ، ويعلق على ذلك هيوارث دن بان حسن البنا كان لا يريد أية منافسة له في مجاله وانه كان يفار من أى منافس له فيه وانه كان حريصا على الا يكون هناك « مسيلمة الكذاب » (٣) .

ويلاحظ على البرنامج الذي أعلنه اتحاد الهيئات الاسلامية انه

(١) صحيفة الاهرام ٦ فبراير ١٩٤٧ .

(٢) صحيفة الاهرام ٢٢ أغسطس ١٩٤٧ .

(٣) Religious and Political Trends In Modern Egypt,

J. Heyworth-Dunne, p. 54.

لم يكن هدفه تكتيل هذه الهيئات فى مواجهة الاستعمار ومن أجل المعركة الوطنية فى ذات الوقت الذى كان مجلس الأمن ينظر فيه مسألة مصر ، كما حرص البرنامج على مهاجمة التنظيمات والهيئات الوطنية والشعبية باسم « محو العصبية الحزبية والمذهبية والآراء الهدامة » . على أنه من جهة العمل السياسى فيذكر هيوارث دن أنه فى سبتمبر ١٩٤٧ تكون ما يسمى « اتحاد شباب الأحزاب والهيئات » من خمس عشرة مجموعة هى الإخوان المسلمون والحزب الوطنى ومصر الفتاة والشبان المسلمون وجبهة مصر وحزب العمال (كان يرأسه النبيل عباس حليم من الأسرة المالكة) وجبهة الدعاية لوادى النيل ولجنة التحرير واللجنة الوطنية للأزهر والنادى العربى واتحاد الطلبة السودانيين واللجنة التنفيذية لطلبة الجامعة والمدارس واتحاد وادى النيل واتحاد التعليم الشعبى ، وان حسن البناء طبع هذا الائتلاف بشخصيته وقدرته الفنية والتنظيمية ، وذكر أن هذا الائتلاف كان قادرا على افساد الحياة الاقتصادية والمؤسسات فى مصر . (١)

ومع عرض قضية مصر على مجلس الأمن ، كانت المظاهرات تسير هاتفة ضد الاستعمار الانجليزى والأمريكى ، وسارت مظاهرات الإخوان تهتف ضد مجلس الأمن وبحياة « دولة النقرأشى باشا » ورثى وقتها ان هذه الهتافات تصدر عن رغبة الإخوان فى تفادى اتخاذ موقف واضح تجاه الدول الاستعمارية التى عارضت مصر أو الدول الاشتراكية التى ناصرته . وفى ١٣ سبتمبر قابل حسن البناء أحمد خشبة نائب رئيس الوزراء وخرج من عنده يقول أنه وجد لدى الحكومة « استعدادا طيبا لتحقيق مطالب الشعب » .



كان نشاط الجماهير فى هذه الفترة استمرارا لنشاطها الواسع الذى عرفه شتاء ١٩٤٦ ، ولما بدأ الغموض يحتوى المسألة المصرية بمجلس الأمن وقدم المشروع البرازيلى وأدركت الجماهير أن المجلس يعد لأن يكون بابا خلفيا للعودة لطريق المفاوضات التقليدى ، انفجرت مظاهرات ٢٢ أغسطس . دعت الجبهة الوطنية الشعبية لعقد اجتماع بالأزهر بعد صلاة الجمعة يومها ، ورابطت قوات البوليس أمام الجامع تمنع الآلاف عنه ، ولكن تجمع الكثيرون وانضم اليهم المصلون بمسجد

Religious and Political Trends In Modern Egypt,
J. Heyworth-Dunne, p. 46-47.

أبى الذهب وساروا يهتفون « لا مفاوضة ولا معاهدة - يسقط الاستعمار - الجلاء بالدماء » وانضم اليهم بميدان العتبة من تجمعوا بالمساجد الأخرى والمقاهى والمحال كما انضم اليهم مظاهرات شارع فاروق (الجيش) وغيره ، وتصدى البوليس للمتظاهرين فانهاكوا عليه بالحجارة ، وقطع الحديد وأصيب حسبما ذكرت الأهرام ٤٥ جنديا و ٣٨ متظاهرا ، واستعان سليم زكى حكمدار العاصمة بالشيخ حسين البنا لتهدئة الحال (١) فطلب البنا الى المتظاهرين الانصراف وطاوعه البعض ولكن بقيت المظاهرات مشتتة فأعلنت حالة الطوارئ . وحدث ذات الشيء بالاسكندرية اذ سارت المظاهرات من مسجد الخضرى وتجمع الشباب بشوارع سعد زغلول وغيره من الشوارع والميادين ، وكذلك الأمر فى السويس وبلبيس وشبين الكوم وبنى سويف وغيرهم . وأضرب عمال شبرا الخيمة ، وفى اليوم التالى أضرب عمال المطبعة الأميرية وتآلفت مظاهرة تهتف بسقوط الاستعمار وحياة بولندا التى أيدت مصر ، وقامت مظاهرة أخرى من مقر جمعية الشبان المسلمين اصطدم بها البوليس ففرقت وتجمعت من جديد . وكذلك بدأت المظاهرات فى طنطا من جامع السيد البدوى ، كما سارت فى بور سعيد وغيرها . قدرت صحيفة التايمز عدد المصابين بنحو مائة وأربعين جريحا . (٢)

واطرد عقد المؤتمرات الشعبية التى تطالب بالغاء المعاهدة ، دعت لها رابطة الطلبة المصريين ولجنة تحرير الوادى ولجنة الطلبة التنفيذية والحزب الوطنى وغيرهم . ودعت الهيئات الى اضراب عام فى ذكرى إبرام معاهدة ٣٦ فى ٢٦ أغسطس ، ورات الحكومة تحطيم الاضراب فعدت الى وزارة الداخلية ممثلين عن الاخوان المسلمين والشباب المسلمين وشباب الأحرار الدستوريين ومصر الفتاة وجبهة مصر وطلبت اليهم عدم الاشتراك فى الاضراب ، فعدلت هذه الهيئات عن الاضراب وأذاعت الحكومة بيانا بانها عولت على قمع أى تظاهر أو شغب أو اخلال بالنظام ، وضوعفت قوات البوليس ، فأذاعت الجبهة الوطنية الشعبية بيانا دعت فيه الأحزاب والهيئات الوطنية ونقابات العمال وتنظيمات الشباب الى تقديم عرائض الاحتجاج الى مفوضيات الدول التى عارضت مصر وبرقيات الشكر الى مفوضيتى الاتحاد السوفيتى وبولندا ،

(١) صحيفة الجماهير ٢٣ أغسطس ١٩٤٧ .

(٢) صحيفة الأهرام ٢٦ أغسطس ١٩٤٧ (أخبار المظاهرات : صحيفتى الأهرام

والمصرى من ٢٢ أغسطس الى أوائل سبتمبر ١٩٤٧) .

وفشلت جزئيا حركة ٢٦ أغسطس بسبب الصدع الذى حدث ، ولكن خرجت بعض المظاهرات . منها مظاهرة عمال النقل الميكانيكى ومصنع الطرابيش ومصنع الحموى بالعباسية ففرقهم البوليس واعتقل بعضهم ، وأضربت الاسكندرية لمدة ساعة وقامت فيها بعض المظاهرات ، ونظم الاضراب ساعة فى طنطا وخرجت مظاهرة كبيرة ، كما عقد الكثير من المؤتمرات . وقد علقت المانشستر جارديان على أحداث هذا اليوم قائلة انه مر بهدوء لان الاخوان المسلمين ألفوا دعوتهم للاضراب العام والتظاهر (١) . وفى ٢٩ و ٣٠ أغسطس أطردت المظاهرات والاضرابات وعقدت المؤتمرات ووقعت الاشتباكات مع البوليس وصودرت الصحف ومنها البلاغ والمصرى وصوت الأمة والكتلة واعتقل بعض الصحفيين . وكان لأخبار هذه الاضطرابات أثرها فى نيويورك على تطور المسألة المصرية بمجلس الأمن ، اذ ردت النقراشى عن المجازفة بقبول العودة الى المفاوضات ، وأشاعت داخل المجلس جوا من الشك حول امكان تسوية النزاع « بالطرق العادية للتراضى الدولى » على ما ذكرت رويتر وقتها كما أكدت الدول الغربية وجوب بحث الأمر « بعيدا عن الحالة الداخلية السياسية المندرة بالانفجار فى مصر » (٢) .



عندما تحدثم الأزمات السياسية وتحتشد الجماهير ويتركز اهتمامها فى مشكلة محددة ، تكون هذه الفترات على قصرها من أخصب لحظات التاريخ انضاجا للوعى الشعبى . وقد تدرك القيادات او الطلائع حقائق موقف ما . ولكن نقل هذا الادراك الى النطاق الجماهيرى ثم تحريك الجماهير فى تجمعات وحشود ضخمة على أساس هذا الادراك هو صميم العمل السياسى ، وتكون صعوبته بقدر ما تكون أهميته وأثره الحاسم ، وهو يحتاج الى الحوادث الجسام وهو ما يعلم شعبا كاملا حقيقة معينة ولو جزئية وينقله خطوة محددة . ولم تكن تجربة عرض المسألة المصرية على مجلس الأمن حدثا عاديا ، انما استقر لها فى ضمير المصريين دلالات عميقة خطت بالحركة الثورية خطوات الى الامام يمكن اجمالها فيما يلى :

أولا : وعت الجماهير منذ ١٩٤٦ ان المفاوضات طريق مغلق لن يصل بها الى أهدافها الوطنية ، وقد تحقق للجماهير الآن ان الهيئة الدولية ليست الطريق لتحقيق هذه الأهداف وانها ليست الا بابا خلفيا للمفاوضة

(١) صحيفة الاهرام ٢٨ أغسطس ١٩٤٧ .

(٢) صحيفة الاهرام ٢٤ أغسطس ١٩٤٧ .

وللعودة بالمسألة المصرية الى نطاق العلاقات الثنائية مع بريطانيا . وكانت المفاوضات والتحكيم الدولى هما طريقى العمل « السلمى المشروع » وقد ثبت فشلها وبقي أمام الجماهير ان تنظر فى طريق آخر . وقد ظهر فى هذا الوقت شعار « الجلاء بالدماء » الذى رفعه الوفد ، وهو أول ملامح هذا الطريق ، وهو همزة الوصل بين الشعار القديم « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » الذى كان يعنى الصمود فى الكفاح السلمى أمام سلاح العدو ، وبين شعار المستقبل القريب « الكفاح المسلح » أى ان تمسك الحركة الوطنية بالسلاح ضد الاستعمار . والى هذا الوقت لم يكن أحد من الأحزاب والتنظيمات السياسية قد رفع شعار الكفاح المسلح ، وكان الوفد بعيدا عن هذا الشعار وكانت قيادة الاخوان تجمع السلاح خفية فى تنظيم سرى دون أن تعلن منهجا يتعلق بالكفاح المسلح لانتصار الحركة الوطنية ، وكانت طليعة العمال والفلاحين تدعو فى الفجر الجديد الى تقوية الجيش ليتصدى للاحتلال (١) ، وبالرغم من غموض هذا المطلب بالنسبة لسيطرة الملك والاستعمار على الجيش وقتها فقد كان دليلا على أن فكرة الكفاح المسلح كحركة شعبية لم تكن مطروحة ، وكان مصر الفتاة يميل دائما الى المقاومة السلمية . على ان تجربة مجلس الأمن وانغلاق الأساليب السلمية لتحقيق المطالب الوطنية قد مهدت الطريق للاقتناع الجماهيرى الواسع بفكرة الكفاح المسلح وأصبحت هذه الفكرة تقف قريبة من الحركة الوطنية باعتبارها الطريق الوحيد الباقى . ثم أتى الصدام المسلح فى فلسطين بعد ذلك بعام ليدفع بهذا الاقتناع الجماهيرى خطوات الى الأمام وليظهر شعار الكفاح المسلح عند انطلاق الحركة الشعبية سنة ١٩٥٠ كشعار أصيل للجماهير والتنظيمات الوطنية . وكانت بداية الايمان بالكفاح المسلح بداية واضحة لتخطى امكانيات النظام القائم كله الذى انبنت أسسه وهياكله السياسية وهيئاته على أسلوب العمل السلمى .

وقد لجأ النقراشى الى مجلس الأمن تحت ضغط الجماهير ، ولكنه اختار وقتا واتباع طريقة انتهت به الى الفشل أو ساهمت كثيرا فى هذا الفشل ، وقدر أن تكون هذه النتيجة مما يسكت الجميع فيقبلوا الأمر الواقع ، ولكن هذا الفشل لم يسكت احدا انما وجه الكتلة الغالبة من الجماهير الى نتائج جديدة ونما بالوعى العام درجات بالنسبة لحقائق الموقف الدولى ولأسلوب الكفاح السلمى مما بات يهدد النظام القائم .

(١) صحيفة الفجر الجديد ١٦ سبتمبر ١٩٤٥ ومقالات أخرى كثيرة بذات

الصحيفة .

ثانيا : من منبر مجلس الامن ظهر أمام الجماهير امكانيات السياسة الدولية ، ومن نصيرها في المعترك الدولي ومن عدوها . ويظهر هذا الدرس ان الاستعمار ليس احتلالا بريطانيا فحسب ولكنه نظام يجمع الدول الرأسمالية الكبرى جميعا رغم الاختلافات الثانوية بينها ويفرض هيمنتها على الشعوب الأخرى وحركتها ، وان الولايات المتحدة دولة استعمارية لا سبيل الى كسبها لصالح التحرر ، وان غاية الصراع بين الدول الاستعمارية هو ان تختلف على اقتسام العالم فيما بينها مع بقائها جميعا في تناقض أصيل مع حركات التحرر .

وقد أيدت مصر في الهيئة الدولية سوريا البلد العربي والبلد المستقل المتحرر ، كما أيدها الاتحاد السوفيتي وبولندا من بلدان الثورة الاشتراكية ، وكان لذلك أثره في ان تدرك الجماهير أثر النظام الاقتصادي والسياسي الداخلي على السياسة الخارجية لكل بلد ، وفي ان تحدد من هم حلفاء حركة التحرر ومن حلفاء أعدائها بمعيار علمي أكثر وضوحا . ومن هنا بدأ يتضح مبدأ الحياد كمبدأ تلتزمه السياسة المصرية الوطنية الخارجية . واذا كانت الحركة الوطنية قد اتضح موقفها الصريح من رفض مبدأ الأحلاف والدفاع المشترك مع الدول الاستعمارية خلال عام ١٩٤٦ ، فان فكرة الحياد كمبدأ سياسي استراتيجي متميز قد بدأت تتضح في السياسة الوطنية المصرية بعد تجربة مجلس الأمن ومعرفة المواقف القاطعة للدول المختلفة من قضية مصر بداخله .

وحتى حافظ رمضان زعيم الحزب الوطني والمعروف بمواقفه المحافظة قد اذاع في ٢٢ أغسطس ١٩٤٧ بيانا طالب فيه الشعب أن يعرف صديقه من عدوه وان توثق مصر علاقاتها الثقافية والاقتصادية بالدول التي ناصرتها بمجلس الامن ، واتجه مصر الفتاة ذات الوجهة وتعلم من تجربة مجلس الأمن ما بدد اوهامه بالنسبة لصداقة الولايات المتحدة لمصر وما بدأ يخفف من حملته ضد الدول الشيوعية ونظامها وما يحسم بالتدريج تردده من الدول المختلفة . ولم يمض وقت طويل حتى توترت الحالة الدولية بين الكتلتين الشرقية والغربية في أوروبا وبدأت نذر الحرب ، ولوحظ أن الوفد بدأ يدعو لفكرة الحياد ؛ ونشرت صحيفة المصري مقالا لمحمود عزمي ينادي فيه بأن من مصلحة مصر الابتعاد عن الانجراف في تيار من التيارات المتقابلين والا تتورط في تعهدات تمس استقلالها وان تتمسك « بموقفها في الكيان الدولي الذي تتضمن فيه مع الدول كلها في سبيل المحافظة على

السلام » (١) ، وكتبت ذات الصحيفة تعلق على سعى بريطانيا لعقد الميثاق والاحلاف فى الظروف الدولية المتوترة التى سادت فى اوائل ١٩٤٨ ، كتبت تقول ان مطلب مصر هو الجلاء عن مصر والسودان « والوقوف بين الكتلتين فى تناطحهما موقف الحياد وعدم الاستعداد الا للتضامن فى حدود الالتزامات المفروضة علينا وعلى سائر الدول فى ميثاق الأمم المتحدة ٠٠ » وذكرت أن الحاح بريطانيا على عقد معاهدة للتحالف مع مصر هو فى مصلحتها هى لأن المصريين لا يأبهون للاتهام بالشيوعية لانهم يميزون بينها نظاما اقتصاديا وبينها أسلوب حكم وبين الاتحاد السوفيتى الذى تربطه ببلادهم علاقات السياسة الدولية والتجارة المتبادلة وان خالفته فى النظام الاقتصادى وعاداته معاداة فى أسلوب الحكم « ثم تحدثت عن حرص المصريين على مبدأ المساواة بين الدول الصغيرة والكبيرة « فلا يرتبطون مع أى من هذه الدول الا بروابط تلك المساواة دون أن تفرض عليهم قيود تربطهم بعجلات معينة أو تجعل من بلادهم مناطق نفوذ خاضعة لسلطان معين » (٢) ٠

ثالثا : تحطمت خطة الحكومة فى حل المسألة الوطنية وتحطم أملها فى ان تستجيب الولايات المتحدة ليد الصداقة الممددة لها ، وبدأ طريق مجلس الأمن كطريق المفاوضة مسدودا ٠ وحاولت حرف الانظار عن هذا الموقف الملتهب ، وفور عودة النقراشى من مجلس الأمن أحاطت به التساؤلات عما أعد للمستقبل من خطط وماذا بعد مجلس الأمن ؟ ، فقال انه يرى أن حل المسألة الوطنية يكون بتجاهل الاحتلال ، وبالعمل على تقوية الجيش وتقوية المركز الاقتصادى للبلاد والنهوض بالصناعة والزراعة ، ودعا كل مواطن الى ان ينصرف الى عمله ٠ وكما حاول من قبل صرف الانظار عن الدفاع المشترك باثارة مسألة السودان ، فجابهته الحركة الشعبية بهذه المسألة ذاتها وصدمة بمطالبها الثورية ، بدأ يحاول الآن ان يصرف الانظار عن هاتين المشكلتين الى مشاكل البناء الداخلى فى الناحيتين الاقتصادية والعسكرية ، وستجابهه الحركة الشعبية فى هذا الموقع أيضا وتحاصره فيه ٠

وكما طلب تأييد الولايات المتحدة السياسى له فخذلته ، طلب الى الحكومة الامريكية وهو بنىويورك ان تمنحه قرضا ومساعدات اقتصادية

(١) صحيفة المصرى ١٦ مارس ١٩٤٨ ٠

(٢) صحيفة المصرى ٢١ ابريل ١٩٤٨ ٠

فلم تجبه ، وطلب اليها ان تمد الجيش المصرى بخبراء عسكريين فصرح وكيل وزارة الخارجية الامريكية بأن ليس لديهم خطة فى هذا الأمر حتى الآن (١) . وأمسست الحكومة أينما تولى وجهها لا يأتى لها الخير ، وتفاجأ بحصار الشعب لها فى كل موقع .

وقد استطاعت صحيفة الايكونومست اللندنية أن تستوعب دلالة أحداث هذه الأيام اذ قالت (٢) « ان ما هو حادث الآن فى مصر ليس الا ثورة ، وقد ترجأ هذه الثورة أو قد تنحرف جانباً أو تغلى مراجلها أو تتولى زمامها يد قوية ولكن اندلاعها لا بد واقع على الأيام » .

(١) أخبار متناثرة فى صحيفة الاهرام خلال يولية وأغسطس ١٩٤٧ وفيها من مقابلة النقراشى لترومان ووزير الخارجية وتصريحاته هو وأعضاء الوفد الرسمى فى هذا الشأن ، وكذلك صحيفة المصرى فى أغسطس وسبتمبر ١٩٤٧ وفى ١٠ سبتمبر خبر ان النقراشى كان يأمل اقتراض ٨٠ مليون دولار ..

(٢) صحيفة الاهرام ٣١ أغسطس ١٩٤٧ .

الباب الثالث

الحركة الوطنية والصراع الاجتماعي (١٩٤٨ - ١٩٤٩)

الفصل الأول : الطبقات الحاكمة
والاصلاح الاجتماعي

الفصل الثاني : الحركة الشعبية
والثورة الاجتماعية

الفصل الأول

الطبقات الحاكمة والاصلاح الاجتماعى

« ان كل ما هو جديد أو جوهري أو متصل بمسائل التقدم والاصلاح، وكل ما هو قديم أو فاسد أو غامض أو رجعى ، فى السياسة والثقافة العربيتين ومناحى التفكير ، انما ينبعث من مصر ويصدر عنها » ، وكان هذا القول الذى نشرته الاهرام نقلا عن صحيفة الايكونوست (١) هو اصدق ما يكون وصفا لظروف مصر خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بالذات ، اذ اتملت فى المجتمع المصرى كل قوى التقدم والتخلف ، وتصارعا فى الاقتصاد والسياسة والثقافة جميعا ، وبدأ أن لا شئ فى مصر ثابت وأن كل شئ يتحرك ويتغير ومطروح للنقاش واعادة النظر : المؤسسات الاقتصادية والسياسية والافكار والقيم وغيرها .

وقد قفزت المسألة الوطنية - بؤرة اهتمام الجماهير - قفزة واسعة الى الأمام ، ولم يعد الاستعمار فى أذهان كتلة كبيرة من الجماهير مجرد احتلال عسكري بل وضح انه استعمار اقتصادى فى الأساس ، ولم يعد تسلطا بريطانيا فحسب بل وضح انه هيمنة تفرضها الدول الرأسمالية الكبرى على الشعوب المستعمرة ، ولم تعد القوى المحلية المرتبطة به مجرد تجمع من عناصر خائنة خارجة على الأمة ، بل وضح أنها طبقات ترتبط مصالحها الاقتصادية والسياسية به ، ولم يعد هدف الحركة السياسية استرجاع روح ثورة ١٩١٩ بل القيام بثورة جديدة .

وأوجب هذا الفهم تصنيفا جديدا لقوى الثورة واعدائها وتحليلا موضوعيا للطبقات الاجتماعية والمصلحة كل منها ودوره . وكان ذلك من

(١) صحيفة الاهرام ٣١ أغسطس ١٩٤٧ .

الأمور التي أدركتها بعض تيارات الحركة الشعبية وبعض القيادات والعناصر سيما الاتجاه الاشتراكي الجديد ، ولكن انتشار هذا الفهم على النطاق الجماهيري الواسع كان يحتاج الى النشاط الواسع والى احتدام الصراع الاجتماعي والسياسي المتشعب النواحي واحتدام الصراع بين الجديد والقديم ، وكان المجتمع يحتاج الى تصنيف جديد ، وكانت المؤسسات السياسية والاقتصادية تحتاج الى تغييرات حاسمة كما كانت التجمعات الشعبية الواسعة تحتاج الى إعادة التشكيل ، وكل هؤلاء أهداف ضخمة وكبيرة .

واذا كان بدأ يتضح الأساس الاقتصادي للاستعمار ، فقد وجب ان يكمل هذا الفهم ادراك الأساس الاقتصادي للحكم الداخلي . والحركة الوطنية المعادية للاستعمار يجب أن تكملها الحركة الاجتماعية المعادية للاستغلال ، والكفاح الوطني يكمله الصراع الطبقي والرؤية تتجسم بالعينين وتسير الثورة على قدميها .

واذا كانت مصر بلدا يسوده الانتاج الزراعي وتهيمن عليه مصالح كبار ملاك الارض ، فقد حققت الرأسمالية - خلال الحرب - تطورا هاما وخرجت منها بآمال التوسع والنمو ، على أساس تمويل يأتيها من استرداد الارصدة الاسترلينية ومشاركة رأس المال الاجنبي لها ، وعلى أساس تصريف انتاجها في السوق المحلي وأسواق البلاد المجاورة ، ولكنها فوجئت بمعضلات التطور لا بإمكانياتها .

واذا كانت مصر من الناحية التقليدية بلد الفلاحين ، فان الطبقة العاملة زاد نموها في العدد وفي درجة النضج السياسي خلال الحرب وكسبت الاعتراف بحق التكوين النقابي وأصبحت عنصرا فعالا في الكفاح السياسي وفي النضال من أجل التحرر الاجتماعي .

وقد ارتجت اطر النظام السياسي من معارك الصراع بين هاتين الطبقتين ومن معارك نمو كل منهما ضد الأخرى وضد مصالح كبار ملاك الأرض والمصالح الاجنبية ذات السيادة التقليدية .



وكانت العناصر الأكثر وعيا من ممثلي مصالح التطور الرأسمالي في مصر تدرك ان الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي هو عماد الاصلاح السياسي ودعامته ، وكان الفكر الثوري وقتها يؤمن بهذه المقدمة ولكنه يصل منها الى نتيجة مؤداها ان الاستقلال السياسي وحده لا يكفي لتحرير البلاد من الاستعمار بمعنى ان الاستقلال السياسي الكامل هدف ضروري ولكن يتعين

مع انجازه تحقيق الاستقلال الاقتصادى أيضا ، أما المصالح الرأسمالية فقد فرغت على ذات المقدمة نتيجة مغايرة تماما وهى انه ما دام الاقتصاد هو العماد فيجب أن تكون له الأولوية على قضايا السياسة وعلى المسألة الوطنية . كتب الأستاذ مريت غالى يقول ان الاصلاح الداخلى هو « أساس الاستقلال الصحيح » . ثم أبدى اعتراضه على من يدعو الى وجوب تصفية المسألة الخارجية (المسألة الوطنية) قبل الانتباه الى الداخل «هذا عذر يتعذر به من لا يؤمنون بالاصلاح . . . نحن فى حرب داخلية أخطر من أية حرب خارجية لأنها تصيبنا فى الصميم وتفسد الدفاع فى قلب الحصن » ثم ذكر « انا ان كنا فى شك من أمر مصيرنا السياسى فانى أود مخلصا ألا يتطرق هذا الشك الى مصيرنا الاقتصادى والاجتماعى لا سيما وأمره بيدنا ونحن المسئولون عنه وحدنا » (١) . وصدورا عن هذه النظرة كان أمل التطور الرأسمالى بعد نهاية الحرب أن تحل المسألة الوطنية حلا سريعا ثم يجرى التفرغ لمشاكل الاقتصاد والتنمية الرأسمالية، فلما طالت المفاوضات وعم السخط الجماهيرى وتركز الاهتمام الشعبى كله فى المسألة الوطنية دون أن يظهر أن ثمة حل قريب لها، بدأ التملل يسود الدوائر الرأسمالية ونظرت الى المفاوضات باعتبار « ما كان لها من اثر فى شئوننا الداخلية ، فقد صرفتنا عنها وانستنا الكثير من مشاكلها وقضت علينا تحت ضغط الحوادث والازمات بحلول وتصرفات ما كنا نستسيغها ولا نقبلها لو نظرنا الى الأمور نظرة عادية وفى هدوء وروية » (٢) . وفى ٣ يناير ١٩٤٧ كتب مريت غالى يستعرض حصيلة السنة المنقضية التى هزمت فيها الحركة الوطنية مشروع صدقى بيفن ، كتب يقول « اننا فى السنة الأخيرة لم نخط خطوة تذكر فى سبيل الاهداف الخارجية ولا النهضة الاقتصادية ولا العدالة الاجتماعية ولا الاصلاح الادارى اللهم الا انشاء مجلس الدولة . وفيما عداه فالحساب الختامى للسنة المنتهية خاسر فى جميع الأبواب » .

وكان هذا المنطق ينكر بالضرورة وجود الاحزاب المصرية التى تدور برامجها السياسية حول حل المشكلة الوطنية والتى تمنح هذه المشكلة اهتمامها الأول أيا كان موقفها منها ، ورأى هذه الاحزاب تخوض فى خصومات سياسية تصرف البلد عن المشاكل الداخلية الخطيرة ، يذكر مريت غالى ان الفشل فى الاصلاح الاجتماعى سنة ١٩٤٦ لا يرجع الى عامل خارج عن ارادتنا بل هو « نتيجة محتومة ومنتظرة لنقص فىنا وضعف وانقسام . . .

(١) صحيفة الاهرام ١٠ أكتوبر ١٩٤٦ .

(٢) صحيفة الاهرام ١٠ أكتوبر ١٩٤٦ .

وهكذا تنسينا الخلافات الحزبية أقدس الواجبات الوطنية .. » ويقول الأستاذ إبراهيم بيومي مذكور « أرجو ألا تصرفنا الخصومة السياسية والبلجاج حول قطع المفاوضات واستمرارها عن هذه الأمور الخطيرة والمشاكل الدقيقة ، وما أجدرنا بعد ستة أشهر أو يزيد أمضيها في المفاوضات وتبادل المذكرات أن نكون قد استبنا النيات وعرفنا المقاصد ، فاما اتفاق شريف كريم واما رفض في شمم وإباء .. » . ويوضح مريت غالى أثر الخصومات القائمة على الأداة الحكومية اذ أصبحت عاجزة « عن أن تقوم بمهمتها لأنه ينقصها القيادة الحازمة ، فلا القوانين تطبق ولا المشروعات تنفذ » ثم يقول ان القلق قد تحول الى تشاؤم واستتحال يأسا لا تحمل مشورته وانه انتشرت فكرة خطيرة مؤداها ان « لم يبق أمام الوطن سبيل الا أن يعمل بنفسه لاصلاح الحال ولو أتى أمورا لا يبيعها القانون وعرض الأمن للخطر من جراء أعمال العنف والارهاب (يشير الى الثورة) » وانه اذا كان عام ٤٦ ليس بالزمن الكبير فانه يكون من الأعوام التي « تفوت فيها فرص لا يمكن تعويضها وتضيع الحقوق يصعب استدراكها ، وتتفاقم مشاكل كان من السهل حلها لو جاء الحل في الوقت المناسب » ثم دعسا الأحزاب التقليدية والقوى المتصارعة الى التصالح « اتقوا الله والوطن ان يوم الحساب لا بد آت في حياتنا هذه أو في الحياة الاخرى .. » وهذا الغيظ البادى يوضح الموقف من الخلافات الحزبية وقتها . (١)

(١) الأستاذان إبراهيم بيومي مذكور ومريت غالى ، وكذلك محمد خطاب ومحمود محمد محمود ، كانوا من المفكرين الاصلاحيين ، ولكنهم كانوا من أكثرهم جدية وشعورا بالمسئولية وشجاعة في التعبير ووضوحا واتساقا في التفكير . ولعل هذا هو ما يجعل كتابات أى منهم حجة في الدلالة على تيار معين والاستناد اليهم في معرفة الفكر السياسى الرأسمالى في مصر في هذه الفترة هو استناد الى أنقى موارد هذا الفكر . والذي يلاحظ - حتى لا يثور لبس - ان المواقف العملية لأى منهم كانت بعيدة عما تتصف به السياسة الرأسمالية ذاتها في التطبيق من جبن أو ابتدال أو تهاون سياسى وطنى . وما يجب أن يقدر لأى منهم انه في حدود اقتناعه واطاره الفكرى كان يتناول دائما في كتابته وسلوكه جانب النقد للجوانب السلبية ويدعو الى الاصلاح ، كاقترح تحديد الملكية وتحديد الايجارات الزراعية والغاء الوقف واصلاح الاداة الحكومية وتقييد سلطة الملك ، ويلاحظ موقف محمد خطاب عندما هاجمته الرجعية بشدة لما قدم مشروعه تحديد الملكية سنة ١٩٤٥ كما يلاحظ موقف محمود محمد محمود عندما استقال من رئاسة ديوان المحاسبة سنة ١٩٥٠ وكشف عن مسألة الاسلحة الفاسدة . كما ينبغى أن يقدر لهذا الاتجاه دعوته لاصلاح مؤسسات السلطة والمجتمع ولبناء أجهزة الدولة بأسلوب رشيد وعلى أسس موضوعية بعيدة عن النزعات الفردية والتجمعات الشخصية (انظر كتاب الاداة الحكومية لابراهيم مذكور ومريت غالى) ، ومثل هذه الدعوة - وبصرف النظر من الاطار البرجوازى لها - تعتبر دعوة تقدمية بالمعيار الحضارى العام وبأى من معايير التطور .

وكانت الحركة الديموقراطية تفسد على التطور الرأسمالى أهدافه .
وقد نظرت الجماهير الى مسألة الحريات باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتحرير
أجهزة الدولة من سلطان الرجعية والقوى المرتبطة بالاستعمار ولضمان
قيام سياسة الدولة على أسس وطنية ديمقراطية ، كما رأت فيها وسيلة
للتجمع الشعبى ضد الطبقات المستغلة . على أن المصالح الرأسمالية رأت
فى الحرية أزمة ورأتها ميدان حرب يقسم المجتمع الى معسكرات . «انظر
الى الهيئات المنظمة ولا سيما جماعات العمال فان تكتلها أقرب الى التعبئة
العدائية ، وتبادلها الرأى تدبر لخطط هجومية أو دفاعية لغتها عنوان
وضوحها ، يرد اليها الحق فتقول انتصرنا وتدفع عنها غائلة شر فتقول
ظفرنا . فالاضراب حق الحرية ، وافساد الأدوات والاعتداء على المصانع
دفاع عن الحرية . . . ضلال لا يعدله الاجور من أصحاب المصانع حين
يسمون قسوة التقتير على العامل حق الحرية وقطع رزقه دفاعا عن الحرية
. . أيها الآباء والمربون ، أيها القادة والمصلحون أعيدوا الى ذكرى أبنائنا
واخوتنا الطلبة والعمال والموظفين وأرباب الاعمال فضلا عن الأبناء
والبنات . ان قيمة الحرية بقيودها وان فك عقالها قتل لها » . (١)

وعلى الجملة فقد وجدت المصالح الرأسمالية الكبيرة ان المسألة
الوطنية بالنسبة لها هى مسألة الأرصدة الاسترلينية وامكانيات التمويل
من المصادر الأجنبية والقدرة على التسويق فى الداخل والخارج ، وتركز
اهتمامها فى مشكلة الارصدة لا فى مشكلة الجلاء ، وفى بورصة العقود
والاوراق المالية لا فى منطقة القنال ، وفى مياه النيل للتوسع الزراعى لا فى
وحدة مصر والسودان ، كما كانت تهتم بتنظيم أداة الحكم لا بمسألة الحريات،
وبالتعايش الاجتماعى لا بالصراع الطبقي ، مع السعى لخفض نفقات المعيشة
لا صدورا عن اعتبارات العدالة الاجتماعية ولكن زيادة للطلب على منتجاتها
وخفضا لأجور العمال تخفيضا لنفقات الانتاج .



فى فترة الحرب قامت مصر بمد إقوات البريطانية الموجودة بها بما
تحتاجه من منتجات وحاصلات ، لا مقابل ثمن مدفوع ، ولكن عن طريق
إصدار البنك الأهلى المصرى أوراق النقد بضمانة أذونات الخزانة البريطانية
وعلى أساس سعر الصرف الرسمى المحدد بين عملتى البلدين . وزاد بهذا
النقد المصدر فى مصر من ٢٨ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ الى حوالى ١٥٤ مليون
فى نهاية ١٩٤٦ (٢) بغير زيادة فى الانتاج تماثله فارتفعت الأسعار ارتفاعا

(١) صحيفة الاهرام . الافتتاحية ١٦ مارس ١٩٤٧ .

(٢) التطور الاقتصادى فى مصر . دكتور جمال سعيد ص ٢٩٤ . قارن ما قبله ص ١٠ .

عانت منه طبقات الشعب ، وتجمع بهذا لمصر أرصدة على بريطانيا بلغت نحو ٤٠٠ مليون جنيه كانت مملوكة للحكومة ولعدد كبير من الأفراد والمؤسسات المالية والتجارية .

وبعد الحرب أصبحت هذه الأرصدة - كما عبر تقرير البنك الأهلي الصادر في مارس ١٩٤٧ - تمثل أهم أموالنا النقدية الاحتياطية وأول خط دفاعي للاقتصاد المصري ضد عجز الميزان التجاري ، وكان الامل أن تستوفي وأن يستعيد بها الاقتصاد المصري توازنه ، وأن تقضى بما يجلب بها من سلع الانتاج والاستهلاك على التضخم الذى سببته أثناء الحرب ، وأن تسد العجز الناشئ فى الميزان التجارى . وأملت الرأسمالية المصرية - الدائنة - أن تستورد بهذه الأرصدة ما يحتاجه نموها من مصانع جديدة وأن تجدد ما استهلك من آلات المصانع خلال الحرب . وقد ذكر تقرير بنك مصر الصادر فى مارس ١٩٤٧ انه على حل مشكلة الارصدة « يتوقف الى حد كبير مصير اقتصادنا القومى » كما ذكر تقرير البنك الأهلي ان الارصدة اندمجت فى الكيان الاقتصادى ، وكل خفض فيها لن يثبت أن يعود بأوخم العواقب على الاقتصاد المصرى عامة .

ولكن بريطانيا التى تجمع عليها من الارصدة للدول الاخرى كمصر والهند والعراق ما يبلغ ٣٧٥٠ مليون جنيه لم تسوف فقط فى أدائها - انما أعلنت تجميد ما عليها من ديون ، وذكرت صحيفة التايمز أن وفاء هذه الديون بالطرق العادية أمر غير مستطاع ، وبررت تجميد الحكومة لها بأنها ليست ديونا تتسم بالطابع التجارى وانها انفقت أساسا فى شراء سلع محلية وأداء أجور خدمات محلية فليس عدلا ان تتقاضى كلها من بريطانيا وان أداء هذه الديون كلها يعتبر عمليا من دروب المحال (١) ، وصرح وزير مالية بريطانيا هيودالتون « ان هذا الدين المتراكم عبء وهو جائر لا يطاق . . فلا بد من تخفيض قدره الفادح تخفيضا جوهريا ، ان عاجلا أو آجلا ، وخير التخفيض عاجله . . ان بريطانيا قوية ولكن يجب أن يكون من الشواهد على قوتها رفض تحملها التزامات فوق طاقتها وتجاوز حدود ما يسيغه العدل والحكم السليم » (٢) ، وبعد هذا صرح فى مجلس العموم بأن دين ٤٠٠ مليون جنيه الذى لمصر لا يعترف الشعب البريطانى « بأنه دين صحيح من الوجهة الادبية » (٣) .

(١) صحيفة الاهرام ٤ فبراير ١٩٤٧ .

(٢) صحيفة الاهرام ٨ مايو ١٩٤٧ .

(٣) صحيفة الاهرام ٤ يولية ١٩٤٧ .

وقد تفاوضت الحكومتان المصرية والبريطانية على طريقة الوفاء بهذه الأرصدة ، ووقع بينهما فى ٣٠ يونية ١٩٤٧ اتفاق خرجت به مصر عن منطقة الاسترليني، وأفرجت به بريطانيا من الأرصدة المجمدة عن ٢٠ مليون جنيه للتمويل و ١٠ مليون جنيه لمواجهة الاعتمادات و ١٥ مليون لشراء مخلفات الجيش البريطانى . وبعد خمسة أسابيع من هذه الاتفاقية أعلنت بريطانيا تحللها منها وأوقفت شرط تحويل الاسـترليني الى دولارات ، وخصصت لمصر فقط ٦ مليون دولار ، وهو مبلغ يقل كثيرا عن احتياجات مصر وقتها بمراعاة ان العجز فى الميزان التجارى المصرى مع أمريكا كان يبلغ ٨٤١ر٥ مليون دولار سنة ١٩٤٧ وزاد الى ٧٨٥٠ر٧ مليون سنة ١٩٤٨ . وبهذا كسبت بريطانيا أن استخلصت من مصر قبولاً لمبدأ تجميد الارصدة مقابل الافراج عن بضعة ملايين فقط (١) . وفى يناير ١٩٤٨ أبرمت اتفاقية أخرى أفرجت بها بريطانيا عن ٢١ مليون جنيه من الارصدة المجمدة .

وبرغم هذا الافراج الجزئى لم يتوازن الميزانان التجارى والحسابى لمصر ، وبلغ العجز فى الميزان التجارى سنة ١٩٤٨ نحو ٢٨ مليون جنيه ، كما بلغ سنة ١٩٤٩ نحو ٤٠ مليون . (٢) ولا شك أن ذلك هدد الكثير من آمال الرأسمالية المصرية فى النمو ، وأثر تجميد أرصدة على النشاط التجارى والأعمال الانشائية كلها ، وانكشف التناقض مع الاستعمار حيث أملت الرأسمالية المصرية أن تجد الاخاء المالى والتعاون .



وكان الرأسماليون الكبار فى مصر ينادون بوجوب تسهيل دخول رؤوس الأموال الأجنبية لتكون معينا لهم على التوسع والنمو . ولكن اتضح خلال هذه الفترة عزوف المولدين الاجانب عن استثمار أموالهم فى مصر ، وذلك بسبب ضعف الحكومة ازاء الحركة الشعبية المهددة للنفوذ الاستعمارى ومصالحه ، وبسبب أن نفوذ كبار ملاك الاراضى على الحكومة كان من الهيمنة بحيث يعوق وضع سياسة للانفاق تمكن من تمويل المشروعات الانشائية اللازمة للصناعة كتعبيد الطرق وتوفير الطاقة المحركة ، وكان هذا مما ينفر رأس المال الأجنبى الذى يسعى للاستثمار فى أيسر الظروف وأجزاها (٣) .

(١) مشاكل مصر الاقتصادية . الدكتور محمد على رفعت - الجزء الاول ص ٤٧

(٢) اقتصاديات مصر . الدكتور جمال سعيد ص ٥١ - ٥٤ .

(٣) دراسات فى تاريخ مصر السياسى . فوزى جرجس ص ٢١٨ .

واذ خرجت أوروبا وبريطانيا من الحرب ضعيفة تعاني من الأزمات فقد تركز أمل الرأسمالية المصرية في تمويل أجنبي يأتيها من الولايات المتحدة ، وفتح مبدأ ترومان الخاص بمعونة تركيا واليونان شهية الرأسماليين المصريين ، وكذلك فعل مشروع مارشال الخاص بدول أوروبا . وكان من أهم مشاكل الاقتصاد المصرى نقص الدولارات ، بلغ العجز فى الميزان الحسابى المصرى مع أمريكا من ١٩٣٩ - ١٩٤٦ نحو ٥٠ مليون دولار ، برغم ما دفع لمصر من الدولارات مقابل نفقات الجيش الأمريكى فيها خلال الحرب ، وذلك حسبما ورد بتقرير البنك الاهلى (مارس ١٩٤٧) وعندما أعلن عن مشروع مارشال الخاص بالمساعدات الأمريكية للدول الأوروبية ، صرح اسماعيل صدقى رئيس وزراء مصر السابق لمدوب الاهرام بأن مصلحة مصر تقضى باشتراكها فى التعاون الاقتصادى الذى يقترحه الجنرال مارشال وزير الخارجية الأمريكية وقال « نعم ان هذا المشروع موجه فقط الى أوروبا ، ولكننا فى أثناء الحرب وبعدها ما برحنا نساعد مساعدة فعالة فى تمويل البلاد المحتاجة بانتاجنا الضخم الذى نقدمه بأسعار واطئة من الوجهة التجارية . نعم ان مساعدتنا هذه تتم بطريق غير مباشر وبواسطة دول أخرى ، ولكن هذا ما يجب أن نضع له حداً لتقوم محله حالة صريحة واضحة ، أى أنه مقابل ما تقدمه مصر من المساعدة بالمنتجات المصرية يكون لها أن تنال ما تحتاج اليه من تجهيز بالآلات والعدد الصناعية والزراعية التى تساعدنا فى زيادة الانتاج . وهناك تجهيز آخر له أهميته وخطورته وهو التجهيز الانسانى الذى يقوم على تحسين صحة طبقة العمال وذلك بتوفير المنشآت الصحية واتخاذ التدابير المختلفة التى تساعد على تحسين شروط الحياة ورفع مستوى المعيشة مما لا تكفى مواردنا الحالية لتحقيقه . » (١) .

وكان من أهداف النقراشى عند سفره الى مجلس الامن ، ان يبحث مع الأمريكين امكانيات اقراض مصر . صرح وزير المالية المصرى فى يولية ١٩٤٧ بأن القرض الأمريكى لمصر سيكون موضع اهتمام رئيس الحكومة خلال اقامته بأمريكا (٢) ، وبعد سفر الوفد الرسمى الى نيويورك نشط وزير الأشغال - وكان عضوا فيه - فى مقابلة أقطاب الصناعة والمال هناك وزيارة المنشآت ، وأغراهم قائلاً « ان المصريين يعتزمون أن يحيلوا مصر الى أمريكا صغيرة فى الشرق الأوسط . » اننا نتعقب خطوات الأمريكين ونسعى لتحرير وادى النيل كله من البريطانيين وليس من شك فى أن المصريين سيظفرون

(١) صحيفة الاهرام ٢٢ يونية ١٩٤٧ .

(٢) صحيفة الاهرام ٢٦ يونية ١٩٤٧ .

بتأييد الأمريكيين ، (١) ونشط لذات الهدف هناك سابا حبشى رجل المال والقانون المعروف قائلا ان المجال متسع لتعاون رجال الصناعة الرأسماليين الأمريكيين مع رجال مصر فى اتمام النهضة المرجوة (٢) . كما سافر فى ذات الوقت الى الولايات المتحدة مدير مصلحة الصناعة المصرية يبحث مع الشركات الامريكية امكانية انشاء فروع لها فى مصر ، وظفر بالموافقة من خمس شركات على التعاون مع رأس المال المصرى (٣) . وقابل النقراشى وزير الخارجية الامريكية وأعرب له « عن رغبة مصر الصادقة فى توثيق صلاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية بالولايات المتحدة » (٤) على أن كل هذا السعى لم يؤد الى النتيجة المرجوة ، وبرغم ما تردد من ان الولايات المتحدة تزمع تقديم ٧٥٠ مليون دولار للبلاد ذات الوضع الاستراتيجى بالشرق الاوسط وحوض البحر المتوسط ، وازماعها تمويل كهربية خزان أسوان وانشاء مصنع للمخصبات فى مصر ، وبرغم ما تردد من أن بنك الاستيراد والتصوير الامريكى يبحث اقراض مصر ٦٥ مليون دولار لشراء آلات وانشاء مصنع المخصبات (٥) ، فقد انجلى الأمر عن أن اهتمامها ينصرف الى مناطق البترول خاصة ، والى مناطق « سد الفراغ » كتركيا واليونان . وخاب رجاء الرأسمالية المصرية الكبيرة فى الولايات المتحدة .

ولم يقتصر الأمر على تجاهل رأس المال الأجنبى لمصر ، انما جارت الرأسمالية المصرية كثيرا بالشكوى من نتائج المعاملات التجارية مع بريطانيا التى تضرب حصارا تجاريا وبحريا على محاصيل مصر بما تضعه من قيود على تداول العملات الاجنبية وبما تتحكم فيه من وسائل النقل ، وتتمكن بهذا من شراء القطن والأرز بأبخس الأثمان وتبيعها بأسعار مضاعفة (٦) وبدل ان تجد الرأسمالية تمويلا من الخارج وجدت استنزافا يتمثل فى تجميد الأرصدة الاسترلينية وفى العلاقات التجارية المجحفة .



كانت الشركات تمثل النشاط الرأسمالى المنظم فى مجال الصناعة

- (١) صحيفة الاهرام ٥ أغسطس ١٩٤٧ ، ٢٥ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٢) صحيفة الاهرام ١٥ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٣) صحيفة الاهرام ٢٥ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٤) صحيفة الاهرام ٣ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٥) صحيفة الاهرام ٢٣ ، ٢٥ يونية ١٩٤٧ .
- (٦) مقال لعطا عفيفى (وكان من كبار رجال المال) صحيفة الاهرام ١٣ اكتوبر

. ١٩٤٦

والتجارة ، وكانت تتخذ بوجه عام شكلا مصرية ويصدر مرسوم ملكي بانشائها ، وخلال العشرينات كانت رؤوس الأموال الأجنبية تقدر في مصر بنحو ٤٠٠ مليون جنيه ، وكانت السيطرة الأساسية على الشركات تقع في أيدي الأجانب كمكتتبين ومؤسسين ومسيطرين على الإدارة والاستغلال وتوزيع السندات والأسهم ، وبدأت محاولات تمصير الشركات تمصيرا جزئيا سنة ١٩٢٧ عندما أوجبت الحكومة أن يكون بمجلس إدارة كل شركة عضوان مصريان على الأقل وأن يكون ربع الموظفين مصريين وأن تعرض ربع الأسهم للاكتتاب في مصر ويخصص منها أربعة أخماس للمصريين (١) . وبعد الحرب طمحت فئات من الرأسمالية الكبيرة الى زيادة سيطرتها على رأس المال المنظم في مجال الصناعة والتجارة ، وذلك بعد ما توصلت اليه من نمو خلال الحرب، ونجحت في أن تقدم الى البرلمان مشروع قانون بتنظيم الشركات ، يوجب الا يقل رأس المال المصري في أية شركة عن ٥١ ٪ ، وألا تقل نسبة الموظفين المصريين عن ٧٥ ٪ والعمال عن ٩٠ ٪ والا تقل نسبة المرتبات عن ٦٥ ٪ للموظفين و ٨٠ ٪ للعمال ، كما شرط المشروع حدا أقصى لعضوية مجالس إدارة الشركات ، ومنع أن يتولى عضويتها وزير سابق قبل انقضاء ثلاثة أعوام من استقالته ، مع اعفاء الشركات التي أسست قبل القانون المقترح من نسبة رأس المال المصري التي يوجبها وذلك حتى تنتهي مدتها فيراعى التزام النسبة عند التجديد .

وكانت وزارة اسماعيل صدقي قد جهدت في تأجيل نظر المشروع وحاولت وأده ، وخلال فترة التأجيل أنشئت ٥٦ شركة جديدة لتفلت من أحكام التشريع المرتقب وذلك على ما ذكر النائب عبد الحميد الساوى بمجلس النواب في يناير ١٩٤٧ (٢) ، وأبدى صدقي معارضته للمشروع في التقرير الذي قدمه (وهو رئيس للوزراء) عن الحالة الاقتصادية الى مجلس النواب « أود أن أكرر ان مصر الحديثة لا تفرق ولن تفرق بين رؤوس الاموال المصرية ورؤوس الاموال الاجنبية وانها لن تسير على خطة التمييز بين المصريين وغير المصريين في أى من المرافق العامة أو الالتزامات التي تفرضها على ساكنيها » (٣) وتحدث الى صحيفة الريفورم قائلا ان الحكومة تعطف على مصالح الاجانب التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمصالح البلاد وحث الاجانب على الاشتراك في الحياة العامة وأن يجعلوا أولادهم يمتزجون بالحياة المصرية (٤) . ولما

(١) صحيفة الاهرام . الافتتاحية ٢٨ اكتوبر ١٩٤٨ .

(٢) صحيفة الاهرام ٢٢ يناير ١٩٤٧ .

(٣) صحيفة الاهرام ٢٥ يونية ١٩٤٦ .

(٤) صحيفة الاهرام ١٧ مارس ١٩٤٦ .

عرض المشروع على البرلمان فى بداية ١٩٤٧ هاجمه بشدة كبار رجال المال المرتبطين بالاستعمار ، وكتب محمد أحمد فرغلى (من كبار مصدرى القطن) ينبه الى الآثار المشثومة التى تترتب على القانون بسبب تغيير مجالس الادارة واقضاء الكثير من المؤسسين والاعضاء القدامى ذوى الكفاية والخبرة ، واقترح أن يستثنى على الاقل من احكام هذا القانون مؤسسو الشركات القائمة ومن يساهم فى تأسيس شركات جديدة بما لا يقل عن عشرة آلاف جنيه (١) ، وكان يقصد بهذه الاقتراحات ابقاء قبضة هذه الفئة من كبار الرأسماليين على الاقتصاد المصرى . وكان قد عارض قبل ذلك ما نص عليه المشروع من منع تعيين الوزراء السابقين الا بعد ثلاثة أعوام قائلا ان هذا الحكم غير ديمقراطى ولا يجد سوابق له الا فى حكم ألمانيا الهتلرية (٢) . وقد رد عليه عبد الحميد الساوى قائلا ان عضوية الشركات بلغت عند بعض أعضاء مجالس ادارتها ٢٠ أو ٣٠ أو ٤٠ شركة أكثرهم دخيل عليها لا يمتلك فيها الا اسهما قليلة ، وانه عرف عن بعض هؤلاء التلاعب وتوليد الشركات الجديدة للظفر بعضويتها والاكتثار مما يتقاضونه من الاجور كما عرف عن بعضهم تقدير ممتلكاتهم تقديرا خياليا ثم بيعها للشركات كحصص عينية ، وانه قد بيعت لبعض الشركات أرض لا يجاوز ثمن الفدان فيها ٤٠ جنيها بمبلغ ٤٠٠ جنيه كما بيعت مصانع خردة بعشرة أمثال ثمنها وهى جديدة ، وبهذا يفرغون خزانة شركة فى شركة أخرى ويسندون باحتياطات شركة ناجحة شركات فاشلة وهكذا . (٣)

ومنذ أن ظهر المشروع ووجه بضغط شديد من الدوائر الاستعمارية ، كتب مراسل الأهرام بلندن أن وزارتى الخارجية الانجليزية والأمريكية تبديان قلقهما من هذا المشروع وان الشركات الامريكية التى كانت على وشك انشاء فروع بها فى مصر قد عدلت عن هذه الفكرة وان المشروع ان كان يفيد فى توظيف بعض المصريين « فان له نتائج سيئة فى تثبيط همة الشركات التجارية الاجنبية بحيث تزيد حالة مصر الاقتصادية سوءا ، ويرجع قلق المؤسسات الامريكية التى أعدت مشروعات تجارية واسعة فى مصر (انه حينما تفتح أبواب الكتلة الاسترلينية) الى ما تشعر به هذه المؤسسات من ان مثل هذه القوانين تجعل الانتفاع بذوى الخبرة مستحيلا » . (٤) كما هاجمت وزارة التجارة البريطانية المشروع قائلة انه « سيكون ضارا بالاجانب

-
- (١) صحيفة الاهرام ١٧ فبراير ١٩٤٧ .
 - (٢) صحيفة الاهرام ٢١ ابريل ١٩٤٦ .
 - (٣) صحيفة الاهرام ٢٠ فبراير ١٩٤٧ .
 - (٤) صحيفة الاهرام ١٤ فبراير ١٩٤٦ .

على التحقيق غير انه سيكون أكثر ضررا بمصر اذا عمدت البلاد الى أعمال من شأنها ارهاق رجال الاعمال من الأجانب ومضايقتهم » ، وعلقت صحيفة سكوتسمان بأنه مجحف بالشركات الاجنبية وأوحى به « الروح الوطنى المتطرف » (١) ، كما كتبت التايمز بأن الكثير من الشركات يفكر فى الانتقال من مصر الى بلاد أخرى وأن المشروع سيؤدى الى عكس المقصود منه ما دام يتجه الى اهمال استثمار رءوس الأموال الأجنبية . (٢)

ووجه المشروع بضغط مماثل من الرأسماليين الاجانب فى مصر ، وظهر هذا الضغط ركودا فى التعامل بسوق الاوراق المالية مما ألجأ وزير المالية المصرى الى التصريح فى بيانه عن الميزانية فى مارس ١٩٤٧ بأن مصر لا يمكن أن تفكر فى أى تمييز بين الساكنين فى أرضها ، ثم صرح بأن الحكومة مهتمة بفتح باب التجنس بالجنسية المصرية وانها أعدت مشروعاً بهذا أرسلته الى مجلس الدولة وفى طريقه الى البرلمان يجيز منح الجنسية المصرية لمن ولد فى مصر وعمل بالمصارف أو الشركات بضع سنوات ومعاملة هؤلاء معاملة ميسورة . (٣) كما كتب الملحق التجارى المصرى بالتايمز فى لندن أن القانون لن يستخدم ضد الاجانب وان المقصود منه فقط كفالة نصيب مصر فى التمويل وادارة المشروعات وتمكين العامل المصرى من الظفر بنصيبه (٤) ، وأنكر ساباً حبشى ان القانون سيقيد استغلال الأموال الأجنبية فى مصر وانها محتاجة الى معونة أمريكا فى اقامة المشروعات (٥) وكتبت المقالات التى تطمئن الاجانب عن مصر الحرة وضيوفها الاجانب وعن الكرم المصرى المعروف .

وقد كان المشروع محاولة متواضعة من جانب الرأسمالية لتمصير الاقتصاد تمصيراً جزئياً ، محاولة تتفق تماماً مع أسلوب الرأسمالية المصرية، من تحديد الاهداف الجزئية القصيرة المدى والسعر، لتحقيقها واقتناص المكاسب الصغيرة على استحياء ، ومع تفادى الصدام ما أمكن تفاديه والابتعاد عن المعارك ومواقف الحسم ، ومع الحرص على عدم القطيعة ، والالتفاف على العقبات دون ازالتها ، ومع المحاولات الجاهدة لامتناس القوى المعارضة

(١) صحيفة الاهرام ٢٠ يولية ١٩٤٧ .

(٢) صحيفة الاهرام ١٨ يولية ١٩٤٧ .

(٣) صحيفة الاهرام ٩ ابريل ١٩٤٧ .

(٤) صحيفة الاهرام ١٤ أغسطس ١٩٤٧ .

(٥) صحيفة الاهرام ٣ أغسطس ١٩٤٧ .

واستيعابها ، وهى محاولات كانت تقليدا فى تفكيرها ، فى سلوكها . ويلاحظ على مشروع التمييز الجزئى للشركات انه عندما حدد نسب المساهمة المصرية فى رأس المال والعمالة دل على هذه النظرة الجزئية وعلى أمل الرأسمالية التقليدى فى امكان المعاشية بينها وبين رأس المال الاجنبى ، كما كان اعتراف القانون بالأمر الواقع للشركات القائمة دليلا على حرص الرأسمالية على تفادى الصدام واعترافها بالحق المكتسب ضدها وتسليمها بإبقاء القديم بغير هدم ، أملا فى أن يكون الجديد لها بغير صراع ولتحتوى القديم بغير اقتحام ، ثم كانت اإباحة التجنس للأجانب المقيمين فى مصر فتحا للباب الخلفى للبقاء الأجنبى فى المدى القصير ، ولكنه محاولة لامتناس هذه القوة المعارضة مع الزمن فيما بعد .

وان هذا الاسلوب الحذر المتوجس ، هو عين ما انتهجته بالنسبة لعقبات التوسع المحلية .



لقد كان كبار ملاك الأراضى المصريين ، كما يقول شارل عيسوى (١) من الطبقات التى لم تستطع أن تبرر وجودها « ولها جميع عيوب الطبقة المتميزة بغير أن يكون لها أى من مزايا الطبقة الحاكمة » حل أفرادها غائبون عن أراضيتهم لا يرعونها ، يبددون ربحهم فى الاستهلاك ولا يهتم أغلبهم فى زيادة ثروته الا بجمع الأرض ، فيزيد ثمنها بغير اهتمام بتجويدها ولا بالانفاق الاستثمارى عليها . وقد حجبوا بذلك جزءا هاما من الفائض الاقتصادى المتمثل فى الربح العقارى - عن أن يكون مصدرا لتمويل الصناعة أو تحسين جودة الأرض ، وينصرف استهلاك هؤلاء الى السلع المستوردة بمراعاة انماط الاستهلاك التى تلائمهم . وهم من ناحية أخرى يستغلون وضعهم الطبقي المسيطر ونفوذهم على الدولة وكثافة السكان فى الريف التى تؤدى الى زيادة الطلب على استئجار الأرض منهم وزيادة عرض القوة العاملة ، يستغلون ذلك كله فى استخلاص فائض اقتصادى باهظ من جماهير الفلاحين - مستأجرين وعمالا - ويجردونهم من امكان استهلاك ما يزيد عن سد الرمق من انتاج الصناعة المصرية . ويذكر المؤلف السابق انه بقدر ما يكون فى مصر نظام شبه اقطاعى وبقدر ما تكون احتياجات الجمهرة من سكانها محدودة فى بعض جالونات من الكيوسين للفرد ، وبعض الكيلو جرامات من السكر والامتار من القماش والارطال من التبغ ،

(١) Egypt, An Economic and Social Analysis. Charles Issawi, p. 150.

بقدر مايكون ذلك فلن تكون ثمة صناعة رأسمالية حديثة في مصر . (١)
وتمثل الامر أمام الانتاج الصناعى فى أن الفقير غير قادر على شرائه وان الغنى
غير راغب فيه .

وارتفعت الأصوات بين صفوف الرأسماليين ، تطالب بتنظيم العلاقة
بين مالك الأرض والمستأجر ، حدا من ارتفاع الايجارات الذى لا يضعف
القدرة الشرائية للمستأجر فحسب ، ولكنه يزيد أسعار الحاصلات الزراعية
مما يرفع نفقات المعيشة فى المدن ويشيع القلق فى البيئة الصناعية وسط
العمال . كما كان هذا الارتفاع مع قصر مدة الايجارات عازفا بالمستأجرين
عن خدمة ارض يرهقهم ايجارها ولا يضمنون بقاءها معهم . وقدر رأس المال
العامل فى الفدان الواحد بخمسة جنيهات حيث يجب أن يصل الى عشرين
جنيها على الأقل (٢) .

ونادى البعض بتحديد الملكية الزراعية وزيادة الملكيات الصغيرة.
توسيعا للسوق أمام الصناعة وضمانا لزيادة الاستثمار الرأسمالى فى
الزراعة . وكان من هؤلاء بمجلس النواب على الشيشينى وسيد جلال ،
وأكد ذات المعنى تقرير بنك التسليف الزراعى فى ١٩٤٧ اذ طالب باستكمال
وسائل الري والصرف وبحسن توزيع الملكيات الزراعية بحيث لا تكون
متناهية فى السعة أو الضيق ، مع تنسيق العلاقة بين الملاك والمستأجرين
بما يحقق العدالة بينهم ويصون صوالح الاقتصاد الوطنى . كما أشار تقرير
اللجنة المالية بمجلس النواب عن السياسة العامة لميزانية ١٩٤٧ ، أشار
الى سوء توزيع الملكيات الزراعية ونادى بزيادة الضرائب على من يملكون
أكثر من مائة فدان مع اعفاء من يملكون خمسة أفدنة فأقل .

وكان من أهم صيغ الاصلاح التى طرحت لمصلحة التطور الرأسمالى
وقتها ، ما ورد بكتاب مريت غالى عن الاصلاح الزراعى من المطالبة بتحديد
الملكية الزراعية بما لا يزيد عن مائتى فدان وتحديد ايجار الأراضى ورفع
مدة الايجار ، ووضع جميع هذه الاقتراحات فى مشروع متكامل ينظم
العلاقات الزراعية ملكية وايجارا وعمالة ، ولكنه اقتصر فى حكم تحديد
الملكية على أن يسرى هذا التحديد بالنسبة للملكيات المستقبلية فقط دون

(١) Egypt, An Economic and Social Analysis. Charles Issawi, p. 197.

(٢) شارل عيسوى - المرجع السابق ص ٧٥ .

أن يمس الملكيات الكبيرة القائمة (١) . وكذلك المشروع الذى قدمه محمد خطاب الى مجلس الشيوخ (وكان عضوا به) ويقضى بتحديد الملكية بخمسين فدانا بالنسبة للمستقبل أيضا ، على اعتبار أن تنزل الملكيات الكبيرة القائمة الى هذا الحد خلال جيلين أو ثلاثة . وهو ذاته أسلوب الرأسمالية الهيابة فى تناول قضايا الإصلاح ، بغير هدم لما هو قائم ومع الحرص على العمل فى إطار النظام القائم آملة أن يقوم الزمن بما تعجز عن انجازه .

ويحكى محمد خطاب قصة عرض مشروعه على مجلس الشيوخ (٢)، فيقول « كنت أعتقد أن المشروع لن يلقى معارضة صاخبة من أحد ، لأنه كان مشروعا هينا لينا لا يتعارض مع أى مصلحة لمخلوق » ثم فوجئ بأن تحالف ضده مجلس الشيوخ والأحزاب والمفتى وغيرهم . وفى ٢٦ يونية ١٩٤٥ كتبت صحيفة البلاغ تصف جلسة مجلس الشيوخ عند نظر المشروع بأن سجلت تحت قبة المجلس « أول معركة بين جيلين تدور رحاها على حق الشعب المصرى فى الحياة . . . وساد القاعة لغط انقلب الى صخب ثم تحول الى غضب . . . وعلت الأصوات وانقلبت الى هدير ثم تحول الهدير الى زئير ، وكان الجدل عجيبا حقا والمطلب كان أعجب ، يطلبون من خطاب التسليم بلا قيد ولا شرط ويطلبون للمشروع الرفض بغير كلام أو سلام . . . وبغير نقاش أو بحث ويرون أن البلد كلها ضد المشروع » وقد انتهى الأمر بأن أحيل المشروع الى لجنة مكونة من أعضاء لجنة الشئون الاجتماعية يضاف اليها ثلاثة من كل من لجان المالية والعدل والأشغال والزراعة ، على ألا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا اذا حضر أغلبية ممثلى كل من هذه اللجان ، فاذا حضرها جميع الأعضاء الا اثنين من احدى اللجان بطل انعقادها ، وبهذا لم يكن من الميسور انعقاد اللجنة أبدا ، وبقي المشروع معلقا حتى خرج محمد خطاب من مجلس الشيوخ فكتبت اللجنة تقريراً للمجلس دافعت فيه عن الملكيات الكبيرة وفائدتها للاقتصاد القومى وعن قدرة المالك الكبير دون الصغير على تجويد الانتاج ورفضت المشروع . وكان محمد خطاب عضوا بالحزب السعدى فلما قدم مشروعه عارضه النقراشى فاستقال هو من الحزب فى مايو ١٩٤٥ ، فلما انتهت مدة عضوية محمد خطاب بالمجلس (وكان من الأعضاء المعينين به) رفض النقراشى إعادة تعيينه فرشح نفسه للعضوية

(١) الإصلاح الزراعى مريت غالى . وطالب مريت غالى فى هذا الكتاب بتوزيع أراضى الدولة والأراضى المنزوعة التى تملكها الشركات العقارية، وحل الاوقاف الاهلية لتوزيع أراضيتها على المستحقين .

(٢) المسحراتى . محمد خطاب (مجموعة مقالات) .

بدائرة عايدس سنة ١٩٤٧ فحاربه الحكومة مما أدى الى سقوطه، ويحكي عن المعركة الانتخابية «شاهدت من أساليب الجرأة والفساد وتحدى الشعور العام ووطء الحرية بالأقدام ما تضاءلت الى جانبه ذكريات الجستابو» (١) . كما كان المفتي قد أصدر فتوى بأن تحديد الملكية مخالف لما جاء فى كتاب الله ، وصرح رئيس مجلس الشيوخ الى صحيفة المصور بأن « مجلس الشيوخ وجد ليحد من المشروعات الثورية ومن الطفرات التى يندفع اليها تطرف الآراء باسم التقدم الذى لا يتفق وشرع البلاد » (٢) .

وكما لم تستطع الرأسمالية أن تحقق نجاحا كبيرا فى سياستها مع الاستعمار ورأس المال الاجنبى ، كذلك كان شأنها مع كبار ملاك الاراضى فى مصر . وكان يستحيل تصور هذا النجاح ما بقى هيكل السلطة السياسية على حاله ، وذلك برغم تواضع الاهداف التى أعلنتها ، ولعل الاستحالة كانت بسبب هذا التواضع فى الأساس . وقد اشار سيد جلال عند مناقشة سياسة ميزانية ١٩٤٧ بمجلس النواب فى ٢٩ أبريل ، أشار الى أن طبقتى التجار والصناع ليس لهما من يمثلهما تمثيلا كافيا بالمجلسين التشريعيين .

ودل على فقدان طبقتى التجار والصناع التمثيل الفعال لهما بمجلس البرلمان ، انه خلال الحرب ارتفع سعر الغلال الى ثلاثة أضعاف ما كان عليه ، وكان هذا يوجب زيادة المساحة المزروعة غلالا خفضا للسعر ، فقاوم كبار الملاك ذلك مما هدد البلاد بالمجاعة ، وكذلك رفعوا ثمن الأرز ٢٥٪ رغم أن انتاجه كان يزيد عن حاجة البلاد (٣) . وفى فبراير ١٩٤٨ وثب سعر القطن الكزنك فى أسبوع واحد من ٤٢ ريالاً الى ١١٦ والقطن الأشمونى من ٥٨ الى ٩٣ ريالاً ، وأثر ذلك فى الغلاء كما أثر فى اقتصاديات مصانع النسيج اذ ارتفع سعر القطن الذى يشترونه فى حين بقيت التسعيرة الجبرية التى تحددها الحكومة لبيع الاقمشة على حالها ، وهدد أصحاب مصانع النسيج بوقف العمل والاضراب مما اضطر وزير المالية بأن يأمر بتسليم المصانع قطناً من المخزون لدى الحكومة يعادل استهلاك شهر ، دون أن يستطيع ارجاع أسعار القطن الى حدودها الطبيعية (٤) . وجار الكثيرون بالشكوى من ارتفاع أسعار الضروريات رغم انتهاء الحرب بعامين ،

(١) المسحراتى . محمد خطاب ص ١١٠ - ١١١ .

(٢) المسحراتى . محمد خطاب ص ٨٧ .

(٣) شارل عيسوى - المرجع السابق ص ١٧٤ .

(٤) صحيفة الاهرام ٩ فبراير ١٩٤٨ .

ومن مساعدة الحكومة للتجار على استيراد الكماليات بالعملة الصعبة بدل استيراد ما يلزم استهلاك الشعب من الضروريات ، وطالب سيد جلال بمنع تصدير العلف الحيواني والكسب وباستيراد الماشية واحكام مراقبة الأسعار (١) . كما نبه أبراهيم بيومى مذكور الى خطورة الاضطراب الذى تتعرض له الجماهير اذ تجد نفسها محرومة من الكثير من ضرورياتها فى وقت تلحظ فيه قيام ثروات طارئة وتكدس فى الارباح دفعة واحدة لدى الافراد والهيئات وان ذلك يفتح الطريق للدعايات الخطرة والأفكار المتطرفة ، واقترح أن تعمل الحكومة على خفض أسعار الضروريات وأن تخطو خطوة أشجع بتحديد فئات الايجار على الأراضى الزراعية (٢) . وأشار الى انه فى الوقت الذى يجب فيه محاربة الفقر يرتفع سعر الأرز الى أربعة أمثال ما كان عليه قبل الحرب مع انه الغذاء الرئيسى لأهل شمال الدلتا ومادة مكملة للقمح مما يعنى ارتفاع سعر القمح أيضا ، كما أشار الى أن هناك تفكيراً لزيادة أسعار المنسوجات الشعبية وتساءل « هل نعمل لمصالح الأغنياء ضد الفقراء حتى ان كنا نفعل فقد خاننا التوفيق . ما دام كابوس الغلاء جائئاً فليس بغريب أن ترتفع الاصوات مطالبة بزيادة الأجور والمرتبات » (٣) .



ولم تكن سياسة الدولة تعجز عن حل هذه المشاكل فقط انما كانت تتجه الى اعاقا التطور الصناعى خضوعاً لمصالح كبار ملاك الارض وأهوائهم . وكانت السياسة الضريبية تعتمد فى الأساس على الضرائب غير المباشرة التى يقع عبؤها على المستهلكين والتى تساهم فى نقص الطلب على المنتجات وتقلص السوق بانقاصها القوة الشرائية . وقد طالب تقرير البنك الاهلى فى مارس ١٩٤٧ باعادة توزيع الأعباء الضريبية مراعاة لمصالح المستهلكين . ثم كان توزيع الضرائب المباشرة يميز الأراضى الزراعية بأخف الأعباء ، اذ لم يكن يحصل عنها الا ضريبة الاموال المقررة بغير أن تخضع لأى من ضرائب الاستثمار الرأسمالى ، وكانت الضرائب الرأسمالية تتمثل فى ضريبة القيم المنقولة والأرباح الصناعية والتجارية وفى ضريبة الأرباح الاستثنائية التى فرضت أثناء الحرب . وأشار سيد جلال عند مناقشة

(١) صحيفة الاهرام ٢٢ نوفمبر ١٩٤٦ ، وأوضح سيد جلال ان كانت أرباح الشركات قبل الحرب لا تزيد عن ١٠٪ فارتفعت الى اضعاف راس المال والى أن معظم الأراضى التى كانت مرهونة طهرت من الرهن خلال الحرب .

(٢) صحيفة الاهرام ٣٠ اكتوبر ١٩٤٦ .

(٣) صحيفة الاهرام ١٠ اكتوبر ١٩٤٦ .

سياسة الميزانية عن سنة ١٩٤٧ الى أن قانون الضرائب الحالى لا يطبق الا على التجار والصناع والى انه قانون ناقص يفسر حسب الأهواء لأن هاتين الطبقتين لا تمثلان تمثيلا كافيا فى البرلمان . كما يقول جورج كيرك ان نفوذ كبار الملاك كان يبطئ من اصلاح النظام الضريبى (١) . وأدرك الرأسماليون انه لا مجال لاقناع هؤلاء برفع الضرائب على الأرض والزراعة ، فطالبوا بخفض أو الغاء ضريبة الأرباح الاستثنائية التى كانت فرضت سنة ١٩٤١ للحد من التضخم وارتفاع أسعار نفقات المعيشة وازيادة إيرادات الحكومة على حساب الأرباح الضخمة التى كان يحصل عليها الرأسماليون وقتها ، وبرر طلب الغائها بأن انتهت أعوام على الحرب وأصبحت البضائع ترد بكثرة بما يتلاءم مع الطلب ويتفادى التضخم وان من مصلحة التجارة الغاؤها وانها لم تعد تجدى للنقص الملموس فى حصيلتها بعد الحرب ، ولانها أصبحت عبئا على الصناعة اذ أن المؤسسات الصناعية التى زادت أثناء الحرب وبلغ عددها عند انتهائها ١٢٩٢٧١ محلا استمرت فى التناقص حتى بلغت سنة ١٩٤٨ نحو ١٩٥٥٦ أى أغلق منها ١٠٩٧١٥ محلا (٢) .

وطالب البعض بفرض ضريبة تصاعدية على الإيراد العام ، وكان اقتراح فرض هذه الضريبة أساسه انها يمكن أن تعوض حصيلة الدولة ماينقص بالغاء ضريبة الأرباح الاستثنائية ، كما انها ستكون وسيلة لجذب كبار ملاك الأرض الى النطاق الضريبى ، لأن ضريبة الإيراد العام ضريبة شخصية يخضع لها الأشخاص الطبيعيون دون الأشخاص المعنوية ، فاذا كانت ستخضع لها دخول الرأسماليين فانهم سيخضعون لها كأفراد وسيشاركونهم فى ذلك الزراعيون ولن تخضع لها المؤسسات الرأسمالية كالشركات (٣) ، وفى هذا المنطق اتباع لذات أسلوب المناورة والالتفاف بغير مجابهة صريحة ، وقد عرض مشروع هذه الضريبة على مجلس النواب ، وطالب بعض الأعضاء وجوب التلطف فى فرضها حرصا على عدم تنفير رأس المال الاجنبى (طالب بهذا النائب على المنزلاوى) وكان المشروع يعفى من الضريبة الدخل التى تقل عن ٣٠٠ جنيه فرفع المجلس حد الإعفاء الى ١٠٠٠ جنيه حرصا على ايجاد طبقة متوسطة (٤) وكان تقرير الضريبة

(١) موجز تاريخ الشرق الاوسط . جورج كيرك . ترجمة عمر الاسكندرى ص ٣٨٥

(٢) صحيفة الاهرام ١٧ نوفمبر ١٩٤٨ .

(٣) صحيفة الاهرام . الافتتاحية ١١ فبراير ١٩٤٨ - ومقالات أخرى لكثيرين طالبت

بهذه الضريبة .

(٤) صحيفة الاهرام ٣ يونية ١٩٤٨ .

يرجع فضلا عن مطالبة الرأسمالين الى المطالبة الشعبية العامة ، ولكنها
تفررت ونفذت منذ ١٩٤٩ في حدود جد متواضعة .

ومن جهة ثانية ، فانه برغم عجز الميزان التجارى واحتياح الاقتصاد
المصرى الى العملات الاجنبية سيما بعد تجميد الارصدة الاسترلينية ، وبرغم
ما أوجبه خروج مصر من كتلة الاسترليني من فرض الرقابة على الصرف
حذر أن يتبدد النقد الاجنبى فى غير ما يفيد احتياجات النمو الاقتصادى ،
وبرغم احتياح المصانع لقطع الغيار وشكواها من عدم القدرة على تجديد
آلاتها ، وذلك على ما ورد مثلا بتقرير شركة كفر الدوار للغزل والنسيج
لسنة ١٩٤٨ ، برغم ذلك كله كانت تراخيص الاستيراد تمنح لاستيراد السلع
الكماالية والترفيهية على نحو جارت المصانع منه بالشكوى ، وقد طالب بنك
مصر فى تقريره الصادر فى مارس ١٩٤٨ بالألا تستعمل الارصدة الا فيما
هو ضرورى للصناعة والزراعة ومواد الاستهلاك الماسة ، وأن يراعى فى
الاستيراد عدم الاضرار بالصناعة الوطنية ، كما طالب باعفاء الآلات وبعض
المواد الخام من الرسوم الجمركية مع تخفيف الضرائب عن المؤسسات
الصناعية . وهذه المطالب هي ما تردد كثيرا فى كتابات الرأسماليين وقتها .
وقد انتقد على الشيشينى بمجلس النواب الحكومة على مضيها فى تصدير
فائض المواد الغذائية رغم أنه مما يحتاجه السوق المحلى خفضا لنفقات
المعيشة ، وأشار الى حالة التذمر السائدة فى المجتمع والى أن أساسها هو
الغلاء والمبالغة فى الارباح التجارية والصناعية، وطالب بتقريب التباين بين
الطبقات وخفض أجور السكن وغيره ، وانه ليس عدلا أن تكون ضريبة الاطيان
نحو ١٥٠ قرشا رغم تضاعف ريع الارض، وذكر أن للشيوعية أوكارا يخشى
أن يساعدها الغلاء على بث دعايتها . كما طالب سيد جلال بتحسين أحوال
الفلاحين المعدمين الذين يبلغ عددهم ١٢ مليونا . (١)

وفى نهاية عام ١٩٤٨ كانت حركة النقل والتبادل التجارى مع الخارج
قد زادت ، كما ارتفعت أسعار القطن وساعد هذا على توفير العملة الصعبة
ومع ذلك بقى عجز فى الميزان التجارى يبلغ نحو ١٤ مليون جنيه، كما أن
الحكومة كانت أمرت سنة ١٩٤٦ بخفض الرسوم الجمركية على المواد اللازمة
للصناعة ، ولكن بقيت هذه المواد تفرض عليها رسوم كاملة يضاف اليها
رسم اضافى ، وكان يخضع لهذه الرسوم جميع أنواع الوقود ، وذلك رغم
ان الايراد الجمركى زاد من ١٨ مليون جنيه قبل الحرب الى ٤٣ مليون بعدها
ووصل الى نحو ٦٠ مليون فلم تكن ثمة حاجة لارهاق المواد اللازمة للصناعة.

(١) صحيفة الاهرام ٣ فبراير ١٩٤٨ .

بالرسم ، وقد طالبت الغرف التجارية أن تلغى الحكومة ما كانت فرضته من رسم اضافى للاحصاء يحصل مع الرسوم الجمركية ، والا تلجأ الى زيادة الرسوم على المواد الاولية والوقود مع اعفاء الصناعات الحديثة من الرسوم، وايفاد البعثات التجارية للخارج لعقد الصفقات ، وان تساعد فى انشاء غرف تجارية مشتركة بين مصر والبلاد العربية لتوسيع نطاق التبادل التجارى والصناعى (١)



ازاء هذه المشاكل الجاثمة أمام الرأسمالية ، وازاء ضعفها فى مواجهتها والتجائها الى انصاف الحلول بحكم ارتباطها بنوى الملكيات الكبيرة وخوفها من الجماهير ، وازاء عجزها من تفتيح السوق المحلى ، رأت أن المخرج أمامها طرق أبواب الاسواق الخارجية . ويلاحظ على الكثير من التقارير السنوية لبنك مصر وشركات الغزل والنسيج خاصة ، انها تلج فى السعى لفتح الاسواق فى الخارج . أشار تقرير بنك مصر (١٩٤٧) الى امكان تصدير الكثير من الانتاج الى «البلاد المجاورة» وطلب أن تصدر الحكومة التراخيص لذلك وأن ترفع ما كانت دعت حالة الحرب الى فرضه من قيود ، وذلك لكى تصل المنتجات الصناعية المحلية الى ما يعتبر بالنسبة لها « أسواقا طبيعية » قبل أن تسبقها اليها المنافسة الخارجية . وطالبت الكثير من افتتاحيات الاهرام ومقالات الكتاب بزيادة التصدير ووضع القواعد الحكيمة له . ولعلها كانت بالسعى للسوق الخارجى تحاول أن تتفادى الصراع الداخلى وأن تلتمس فى الخارج ما يعينها على البقاء والنمو حتى تتمكن مع الزمن من استيعاب العقبات الداخلية والقضاء على الحركة الشعبية وفرض هيمنتها .

وكان هذا يستلزم اهتماما خاصا بالسياسة الخارجية ، ورسم سياسة تطمح الى ولوج المعترك الدولى بنهج مستقل ، ولكنها تستهدف أن تحقق مع الدول الرأسمالية الكبيرة درجة من الانسجام والمشاركة بدل الصراع ، وأن تفتح الرأسمالية المصرية بذلك لنفسها فرصا للتوسع تتفق مع قدرتها ومع طموحها المحدود . ومن خير ما عبر عن هذا الاتجاه ، افتتاحيتان نشرتهما الاهرام فى ٦ و ٨ فبراير ١٩٤٨ ، الأولى بعنوان « مصر فى مهب التيارات السياسية والاجتماعية » طالبت بالانفتاح السياسى على عالم اليوم ، باعتبار أن موقع مصر ومركزها الممتاز وآمالها تفرض عليها « أن تدير دفة سياستها الخارجية فى مهارة ولباقة وسعة أفق بحيث لا تتسم بالانحراف

(١) صحيفة الاهرام ٥ نوفمبر ١٩٤٨ .

لهذا الجانب أو ذاك وبحيث تكسب من تسابق الدول الى مرضاتها ما يوطد مركزها ويثبت أقدامها » . وتكلمت عن النظم الاجتماعية وحق مصر في تحديد نظامها الداخلي وحمايته بغير أن تبغى الاساءة لأية دولة « سواء كانت تتفق معها في النظام الاجتماعي والاقتصادي أم تختلف عنها » ، « وأن توفق بين الجديد وما فيه من حركة وحيوية وما يدعو اليه من العدالة الاجتماعية وبين القديم بما يستقر عليه من تقاليد ونظم وآداب » .

ثم عرضت للسياسة العربية ، فبرغم انشاء الجامعة العربية لا يزال الشمل مشتمتا ، واقرحت أن « التكتل الذي أملتة علينا ضرورة الدفاع عن النفس في الحرب الماضية تمليه علينا ضرورة الدفاع عن النفس في حرب أخرى ميدانها الاقتصادي » . والوحدة الاقتصادية التي توافرت عليها جهود الحلفاء اضطرارا يجب أن تتوفر عليها جهودنا اختيارا » . وكان في هذا اشارة لتجربة مركز تموين الشرق الاوسط الذي أنشأته بريطانيا خلال الحرب لتنسيق الامكانيات والحاجات الاقتصادية للمنطقة .

وكانت المقالة الثانية بعنوان « سياستنا الافريقية » ، تكلمت عن افريقيا غير العربية وقالت « نعلم ان منطق التطور الفكري ناهيك بمنطق التطور الحربي يكره بريطانيا على أن تنهج حيال الشرق الادنى سياسة من التحالف يرفع عنها عبء الاحتلال ماديا وتهمة جوره معنويا . كما نعلم انها اتخذت العدة لارساء قواعدها العسكرية في افريقيا الوسطى وافريقيا الشرقية بعد جلائها عن البلاد العربية . ولعل ذلك التعاون الوثيق الذي تنشده مع الامم المختصة وبينها فرنسا وبلجيكا والبرتغال هو التعاون الذي يكفل لها الامتياز » . ثم يدهشنا الا تنتظم سلسلة « الامم المختصة » الى جانب فرنسا وبلجيكا والبرتغال ، أمة لها من الشأن في القارة الافريقية ما يبوئها مكان الصدارة من هذه القارة ، ولا سيما ان بلادها تتراعى الى المناطق الاستوائية (مصر والسودان) التي تقع فيها أو تجاورها شبكة القواعد البريطانية الجديدة ، أمة هي صاحبة النيل فكيف يغفل أمرها في تنظيم الشئون الافريقية ، سياسية كانت أو اقتصادية ، والنيل صاحب افريقيا » .

وبعد هذا التمهيد عن « حق » مصر في مشاركة الدول الرأسمالية في تنظيم الشئون الافريقية ، حددت المقال ما يجب أن تكون عليه أهداف سياسة مصر الخارجية ، فأولا يجب أن تحمي نفسها من المطامع « اما بقوة سواعدنا واما بالتحالف مع الدول الشقيقة » . وثانيا يجب « مكافحة

الاهواء الاثرة فى المؤتمرات الدولية والدأب على تغليب ما نستوحى من المثل العليا « وثالثا أن يكون رائد مصر « النمو الطبيعى المشروع فى البيئة الواسعة التى تمتد اليها مظاهر حيويتنا الفكرية والاقتصادية بفضل ما أوتينا من المواهب العقلية والموارد الطبيعية ، وهو نمو اذا استتبع الزعامة لم يستلزم السيطرة، أساسه الرقى وليس أساسه الغلبة، وذكرت بالنسبة للهدف الأخير انه « ولئن وجهنا جانبا من همنا الى الشقيقات الاسيوية فاننا لم نوجه مثله الى غيرها من البلاد الافريقية التى يحق لنا الطمع فى أن يدركها نفوذنا دون طمع فى القبض على زمامها » .

وأشير فى المقال الأول الى ما يتطلبه رسم سياسة خارجية ثابتة لمصر من اطراد فيها لا يغير منه تغير الاحزاب والحكومات مع تربية جيل من الدبلوماسيين يشهد لهم بالكفاية فى الخارج .

وفى يناير ١٩٤٨ وجه حسين الجندى بمجلس الشيوخ سؤالا الى الحكومة عن سبب عدم اقامة علاقات تجارية مع الاتحاد السوفيتى ، وقال انه آن الاوان لأن تقف مصر والدول العربية موقف الحياد فرد وزير الخارجية بأننا مستعدون للتعامل مع أية بلد ومنها روسيا ، وكان ذلك فى وقت بدت فيه مغريات التبادل التجارى بين القطن المصرى والقمح والشعير الروسى (١) . وفى ذات الوقت كانت العلاقات بين الشرق والغرب آخذة فى التوتر وبدا ان الانجليز يضغطون على مصر للارتباط بهم ويخوفونها من الشيوعية ، وانطلقت الدعاية الغربية تنذر بالحرب العالمية الثالثة الوشيكة الاشتعال وتشير الى انتصار الثورة الاشتراكية فى تشيكوسلوفاكيا باعتباره انتشارا للشيوعية فى أوروبا وهجوما من الشيوعية العالمية ، وتستحث الدول الصغيرة على سرعة الارتباط بالاحلاف الغربية ، فكتبت الاهرام « أنبرم عقدا لصون حريتنا ونؤدى بالنزول عنها ؟ » وذكرت انه اذا قالوا لنا الروس على الابواب فهل نرتمى فى أحضانهم أم نقاوم الخصمين معا ، ثم تراجعت قائلة اننا لا نغض الطرف عن ضرورات التحالف (مع الغرب) ولكن الاستقلال أولا ثم تعقد المحادثات باختيارنا (٢) ، وبدا هذا كله كاتجاه الى التميز من جانب الرأسمالية الكبيرة تجاه الاستعمار تميزا تطمح به لا الى الاستقلال عنه ولكن الى الرغبة فى الانتقال من علاقات التبعية الى علاقة الشريك الصغير .

(١) صحيفة الاهرام ٢٧ يناير ١٩٤٨ .

(٢) ٢٨ يناير ١٩٤٨ - صحيفة الاهرام .

وقد حدث أن أستاذاً أجنبياً ألقى محاضرة بجامعة فاروق (الاسكندرية) في فبراير ١٩٤٨ دعا فيها الى وجوب تهيئة السبيل لاجتلاب رؤوس الأموال الاجنبية لأن رأس المال المصرى لا يكفى حاجات الاقتصاد ، ونبه الى أن القوانين القائمة فى مصر لا تشجع وجود رأس المال الاجنبى . وعلقت الأهرام قائلة « ان تسلله (رأس المال الاجنبى) سبيل الى الاستعمار الاقتصادى فالسياسى » وقالت انه اذا ظهر من وجوده بعض الفائدة فيمكن البحث فى وسائل التيسير له « دون تعريض الاقتصاد القومى لأدنى خطر من المنافسة لرؤوس الأموال المصرية ، أو الاضرار بالأيدي العاملة الوطنية فضلاً عن تغلغل النفوذ الاجنبى فى أية ناحية من نواحي حياتنا العامة » (يظهر من هذا دفاع عن قانون الشركات الجديد) ، وطالبت فى هذه الحالة بأن تستغل رؤوس الاموال الأجنبية استغلالاً مستقراً فى مشروعات معينة بالذات تزيد قوتنا الانتاجية وطاقتنا الانشائية ولا تنفق فى أبواب المواد الاستهلاكية أو السلع الكمالية لأن ذلك يكون نوعاً من التبديد والاقتراض للترفيه .

ثم استطردت تقول انه اذا ظهر لمصر موارد تغنيها عن العون الاجنبى وتفيض عن حاجتها « بحثت بالاشتراك مع جامعة الدول العربية فى تصوير الفائض من رؤوس أموالها الى شقيقاتها الشرقية حيث تستغل بخاصة فى المشروعات الزراعية والصناعية ، وهى بلاد جديدة واسعة الموارد الطبيعية تنهافت عليها رؤوس الأموال الأمريكية والانجليزية ، فىأتى توثيق الصلات الاقتصادية بين الأمم العربية آية لتوثيق صلاتها السياسية » (١) .

وفى اليوم التالى طالبت الصحيفة بوجوب تكتل دول الجامعة العربية وهى الدول التى تلقى ضغطاً من الدول الكبرى ، سواء بريطانيا بالنسبة للمفاوضات السياسية أو أمريكا بالنسبة للمشروعات المالية أو فرنسا بالنسبة للشئون الاستعمارية أو روسيا بالنسبة لتثبيت المبادئ الشيوعية ، ثم أشارت الى مركز تموين الشرق الأوسط الذى كان تكتلاً للدفاع عن النفس والذى يجب أن ينشأ له مثيل الآن ، ويجب أن تنشأ وحدة اقتصادية بين هذه البلاد ، وذكرت انه اذا كانت سوريا تطلب ربط ليرتها بالجنيه المصرى فان ذلك يمكن أن يكون بشيرا بوحدة نقدية عربية ، ثم يتم التنسيق بين سياسات هذه البلاد الاقتصادية فى استغلال الطاقات الزراعية والثروات المعدنية والامكانيات الصناعية بها وتزال

(١) صحيفة الاهرام ٤ فبراير ١٩٤٨ .

الحواجز الجمركية وتيسر المبادلات النقدية « وبذلك يغزل الشرق العربى آخر خيط من عرى وحدته الاقتصادية مع تحطيمه آخر قيد لحريته السياسية » (١) وقبل ذلك بأكثر من عام كتب سابا حبشى يوضح ما يقترحه من سياسة اقتصادية لمصر ويقول ان نجاح التحول الصناعى الذى بدأ منذ سنة ١٩١٤ رهين باختيار الصناعات التى تصلح لها البلاد وان يبدأ الانتاج فى حدود ما يستوعبه السوق المحلى ، فاذا ثبتت أقدام الصناعة وتحسنت طرق الانتاج « أمكن أن نمتد ببصرنا الى الاسواق الخارجية خصوصا فى الشرق القريب » ونبه الى وجوب أن تكون تكاليف الانتاج فى مستوى الاسعار العالمية ، ثم أشار الى « ارتفاع الاجور » خلال الحرب وزيادة التضخم والى أن ذلك يوجب الانفاق فى الاستثمار لا على الاستهلاك . (٢) ويلاحظ من هذه العبارة الاخيرة ان أزمة التقدم الصناعى فى نظر الكاتب كانت محصورة بين مصلحة كل من الطبقة العاملة (لارتفاع الأجور) وكبار ملاك الأراضي (الانفاق الاستهلاكى) .

ولم يكن ما يبدو عند هذا الاتجاه من ملامح التميز عن الاستعمار ليصدر عن ايمان بمبدأ الاستقلال ولا عن اقتناع حاسم بمصلحة اقتصادية وسياسية مستقلة عنه ، انما كانت الرأسمالية الكبيرة المصرية تتشتم الموائد بحثا عن مخرج لازمتها بالنسبة لمشاكل التمويل والتسويق ، وفى ذات الوقت الذى استشعرت فيه توتر الموقف الدولى وبدأت تقترح السياسات المتميزة لها كانت تلوح لبريطانيا بالتحالف باعتبار أن الشرق الأوسط هو العمود الفقرى للسياسة الانجليزية « الدفاعية » ومصر بمثابة النخاع منه ، وهى بهذه الاهمية يجب أن تتقاضى من بريطانيا ثمن التحالف كاملا وعمو الجلاء والوحدة (٣) ، بمعنى انها تعلن رضائها عن أسس مشروع صدقى بيفن السابق وهى ما ان علمت بمشروع مارشال الأمريكى لانعاش أوروبا وربطها بالولايات المتحدة حتى هتفت « نحن جزء من أوروبا » وأكدت اقتساب مصر الى تلك القارة « فنشترك فى المعاهدات التى تجمع شمل أوروبا الغربية على القدر الذى يلائم وضعنا الجغرافى ومركزنا الاقتصادى » وطالبت بنصيب مصر فى معونة مشروع مارشال الخاصة بأوروبا على أساس أن مصر « تدور فى فلك أوروبا الغربية وان مصائرها الاقتصادية رهن بالسياسة التى تستقر عليها تلك البلاد الأوروبية » (٤)

* * *

- (١) صحيفة الاهرام ٥ فبراير ١٩٤٨ .
- (٢) صحيفة الاهرام ١٤ اكتوبر ١٩٤٦ .
- (٣) صحيفة الاهرام ١٨ يناير ١٩٤٨ .
- (٤) صحيفة الاهرام ٢٠ فبراير ١٩٤٨ .

وإذا كانت طبقة كبار ملاك الارض تجثم بهيكلها المترهل على السوق المصرى وامكانيات التمويل المحلية ، فقد وجدت الرأسمالية الكبيرة ألا مخرج لها إلا البحث عن موضع قديم لها فى الخارج ، وأن تستغل الميزة الأساسية التى يكفلها لها الوضع القائم فى مصر والاطار السياسى والاجتماعى له ، ألا وهو انخفاض أجور العمال وانخفاض سعر المنتجات الذى يرجع الى هذا العامل ، وقدرت ان هذه الميزة كفيلا بأن تجذب اليها رأس المال الاجنبى فتحل مشكلة التمويل أيضا .

أما بالنسبة للسياسة الداخلية ، فيذكر شارل عيسوى ان طبقة الرأسماليين تجد نفسها اليوم (١٩٤٧) فى مأزق يذكر بما حابه البرجوازية الرواسبية حتى ١٩١٧ ، فهى تكره « السيادة الزراعية » التى تعوق تطورها ، وهى من ناحية أخرى تتردد فى أن تبدأ حركة للإصلاح خوفا من النتائج الاجتماعية العنيفة (١) .

والحاصل ان الرجعية المصرية الممثلة فى كبار ملاك الارض وعلى رأسهم الملك ، لم تستطع ان تجابه مطالب الإصلاح الرأسمالى الملحة ولا ببعض الإصلاحات الجزئية ، وأظهرت تجمدا يكاد يكون تاما بالصمت فى أغلب الأوقات وتجاهل المشاكل ، أو عند الضرورة القصوى بإثارة حملة دعائية تنظم على قدر من السذاجة كبير ، وقد حاولت مثلا فى ربيع ١٩٤٦ أن تنظم هذه الحملة ، فكثرت الحديث عما يبيده الملك من حرص على رفع مستوى الفلاح وعن برنامج للإصلاح يحمل طابع القصد فى الانفاق مع سعى الملك على تشجيع غيره من الملاك على أن يحذون حذوه فى اتيان أعمال هى أقرب الى أعمال البر كتوسيع مستشفى أو انشاء بعض المساكن الصحية أو ادعاء العناية بالجمعيات التعاونية ، كما كثرت المواقف الخطائية فكان يحضر الملك جلسة مجلس الوزراء ويرأس اجتماع ما اسمى بالمجلس الأعلى لمحاربة الجهل والفقر والمرض ويقول « جئت اليوم لأطالب بحق الفقير فى حمايته فى المرض والجوع » وينبه الملاك الى ان عليهم واجبات الى جانب واجبات الحكومة وهى العناية بشئون مزارعيهم الصحية والاجتماعية ، وتفسح الدعاية لهذه الأقوال وتبرزها الصحف فى اطرار ملفتة ويكتب عن وجوب أن « نزيل بالرحمة ما يوغر صدر الفرد من جراء قسوة الروابط » ، ثم يذاع عن مشروع للسنوات الخمس تستخدم فيه احتياطات الميزانية لكفالة العمل لعشرات الآلاف من العاطلين (٢) . ثم

(١) شارل عيسوى - المرجع السابق ص ١٥٠ - ١٥١ .

(٢) تراجع الصحف اليومية خاصة فى فبراير - ابريل ١٩٤٦ .

لا شيء يحدث بعد ذلك ، بل يبقى الحرص على تجاهل المشاكل الحقيقية وتبقى سياسة الدولة المالية والاقتصادية على ما سبقت اليه الإشارة .
وإذا كان وزير المالية في حكومة صدقي - عبد الرحمن البيلي - قد صرح بأن تكون أملاك الدولة من « نصيب المعدمين وصغار الزراع لايجاد طبقة متوسطة من الشعب تكون دعامة لمنع التطرف والانقلابات العنيفة التي لا تتفق مع صالح هذا البلد » (١) ، وإذا كان هذا المنزع يتفق مع سياسة الرأسمالية ومصالحها ، فالحاصل أن التوزيعات الأساسية في أملاك الدولة في هذه الفترة - كما كانت من قبل - كانت تذهب الى المياسير من كبار الملاك والموظفين في صورة استبدال للمعاشات أو بالهراء الذي تستغل فيه المحسوبيات والنفوذ السياسي (٢) .

ولم تكن سياسة كبار الملاك والملك مما يعوق النمو الاقتصادي للرأسمالية فقط ، ولكنها تزيد التوتر في المجتمع وتشعل السخط بين جماهير الشعب مما يهدد وجودها والوجود الرأسمالي نفسه . فكانت الرأسمالية الكبيرة بهذا تقف بين شقي الرحي ، ازاء طرفين متناقضين يحتدم الصراع بينهما ويقارب بلوغ منتهاه ، واذا ما أدركته من أن هزيمة كبار ملاك الأرض لا يضمن أن تكون لصالحها هي ، وان الانتصار على الاستعمار يخشى ألا يقذف بالاستعمار وحده . وكانت حركة الجماهير تنمو وتتصاعد ، وهي لا تنادى بالاستقلال وحده ولكنها تهاجم الرجعية والاستغلال وتركز الثروات أيضا . ولم يكن أمام الرأسمالية بذلك الا أن تقبل وضعها يجمع بينها وبين كبار ملاك الأرض والمصالح الأجنبية ، وأن يكون لهؤلاء جميعا من جهاز الدولة سد واق من دون الجماهير ، وأن تجهد الرأسمالية في أن تبني مع شريكها علاقات أساسها التزاوج والترابط والسعي للتغيير البطيء من الداخل ، مع دعم نفوذها بالتدريج في أجهزة الدولة لتغتم هذا الموقع الاستراتيجي المنيع ذا التأثير الفعال في المجتمع جميعه .

واتجهت دعوة المصلحين الى اقتراح الحلول لدعم هذا الجهاز واصلاحه على أسس أكثر رشدا استعدادا للساكن الجديد ، وكتب الكثير عما يعترى الدستور القائم من غموض في تنظيمه لبعض العلاقات بين مؤسسات الدولة وعن طريقة الانتخابات للمجلس النيابي ، ثم عن جهاز

(١) صحيفة الاهرام ٥ يولية ١٩٤٦ .

A History of landownership in Modern Egypt : Gabriel Baer, p. 195.(٢)

الادارة ووجوب مده بضمانات الاستقرار وبما يكفل اطرادا فى السياسة لا يقطع بغير الوزارات وتداول الأحزاب للحكم ، وكان مما اقترح مثلاً أن يكون هناك وكيل وزارة دائم فى كل وزارة يمسك بالجهاز الإدارى فى وزارته دون الوزير ويكون عنوان استقرار هذا الجهاز ، وذلك رغبة فى ألا تؤثر التقلبات الوزارية وما يسمى «بالأهواء الحزبية» فى الانضباط اللازم لآى جهاز إدارى رشيد . وكذلك قدمت الاقتراحات عن صلاحية الأسلوب المركزى واللامركزى فى الإدارة وعن تبسيط اللوائح الحكومية ومنح الضمانات الكافية للموظفين . . . الخ .

وكان من أهم أسس الإصلاح الإدارى اقتراح إنشاء مجلس الدولة والقضاء الإدارى خاصة ، اذ وجد المفكرون الإصلاحيون فى قيام هذا المجلس طريقاً لتجنب الكثير من المساوئ التى تعتور الإدارة الحكومية ، فيكون هيئة تتميز بالوحدة والدوام والكفاية وتستطيع ضبط الجهاز الإدارى وتنظيمه من حيث سلطته على الأفراد ومن حيث اختصاصات كل من فروعه ، كما تستطيع - مع احترام تصرفات الحاكمين - أن تشعرهم بأن للقانون حركة تفوق حرمتهم وتضمن خضوع كل من الحاكم والمحكوم للنظم والتشريعات ، كما تضمن استقرار أوضاع الموظفين ضد النفوذ الحزبى والمحسوبية وضد تأثير الروابط الشخصية على العمل العام (١) . وقد أنشئ المجلس فعلاً خلال حكم اسماعيل صدقى فكان فى رأى الأستاذ مريت غالى هو الكسب الوحيد الذى تحقق فى عام ١٩٤٦ . على أن هذا المجلس الذى أنشئ فى وزارة صدقى ليكون دعامة للاستقرار الرشيد الذى يفيد التطور الرأسمالى ، كان هو ذاته الذى حمله المد الثورى معه - بعد ثلاثة أعوام - ليقوم تأييداً للحريات الشعبية بدور بعيد تماماً عن اقرار الأوضاع القائمة أو دعم النظام القائم (٢) .

لقد أحكمت الرأسمالية رسم سياستها - الداخلية والخارجية - بحذق ومهارة ، وظنت بها انها قادرة على قيادة سفينتها بنجاح . ولكن المشكلة تمثلت فى الأساس فى أن السفينة نفسها كانت أصغر وأضعف من أن تقوى على الأمواج المتلاطمة من حولها كالجبال . وكانت الحركة الشعبية وحركة الطبقة العاملة كفيفة بأن تبدد أحلام اليقظة .

(١) الاداة الحكومية . ابراهيم مذكور ومريت غالى ص ١٥١ - ١٨١ .
(٢) بالنسبة لتطور فكرة إنشاء مجلس الدولة فى مصر والظروف السياسية التى أنشئ فيها والدور الذى قام به يراجع مقال « القضاء الإدارى والحريات » للمؤلف .
مجلة المحاماة مارس ١٩٦٨ .

الفصل الثانى

الحركة الشعبية والثورة الاجتماعية

عندما رجع النقراشى من مجلس الامن ، وأعلن - تغطية للفشل والحيرة - وجوب الانصراف لمشاكل البناء الداخلى ، كانت الجماهير مهتمة بهذه المشاكل وزاد اهتمامها بسبب احتدام الصراع الطبقي وتأزم الوضع خاصة بالنسبة لجماهير المدن ذوى الدخول المحدودة ، عمالا وموظفين .

والذى يبين من « محاضر وتقارير اللجنة الوزارية العليا المكونة سنة ١٩٤٧ لبحث مطالب العمال » (١) ، أن أجر العامل العادى بشركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى كان يتراوح من ٥٦-١٠٤ مليمات فضلا عن علاوة الغلاء والعاملة من ٥٢ - ٧٧ مليما ، وتتراوح العلاوة من ٨ - ٢٠ مليما سنويا حسب الدرجة وبما لا يزيد الأجر عن الحد الأقصى المشار اليه من قبل ، وكان أجر عامل الانتاج بالشركة من ١٠ - ٢٠ قرشا باعانة الغلاء . وكان عدد عمال شركة الغزل الاهلية بالاسكندرية يبلغ ٨١١٣ عاملا ، من بينهم ٢٨٥ عاملا يتقاضى كل منهم خمسة قروش يوميا ، ٦٠٠ عامل يتقاضى كل منهم ثمانية قروش يوميا ، ٤٥٧ عاملا يتقاضى الواحد تسعة قروش ، ١٧٤٠ عاملا يتقاضى الواحد ١٣ قرشا . وتتراوح الأجور بشركة مصر لنسيج الحرير بحلوان بين ٤ - ١٥ قرشا مع اعانة غلاء تبلغ ١٠٠٪ ، ويبدأ أجر بعض العمال بأجرة قرشين يوميا . وفى شركة سباهى تبدأ الأجرة من ٨٥ مليما ويبلغ متوسط أجر عامل الانتاج ١٦ قرشا . وفى شركة صباغى البيضاء يبلغ متوسط الأجر ١٧ قرشا باعانة الغلاء . وفى شركة مصر للحرير بدمياط يقدر الأجر حسب الانتاج وتتراوح أجور

(١) هذه المحاضرة منشورة فى كتيب موجود بدار الكتب تحت رقم ١١٦٠٥ ي .

عمال اليومية من ١١ - ١٦ قرشا . وقد وردت هذه البيانات على السنة مندوبى الشركات . وورد بمذكرة عبد الرحمن حمادة العضو المنتدب لشركة المحلة الكبرى ومندوب أصحاب الأعمال باللجنة ، ان ساعات العمل اليومية فى الكثير من الشركات تبلغ ١٠ ، ١١ ساعة ، وفى القليل منها ٨ ، ٩ ساعات . وحذرت هذه المذكرة من خفض ساعات العمل خفضا كبيرا لما يحدث عن ذلك من اضطراب خطير ، ورفضت تطبيق كادر عمال الحكومة على عمال الشركات بدعوى أن الحكومة لا تفلس أبدا ، كما رفضت أن يتقرر للعمال يوم راحة أسبوعى بأجر كامل ، ورفضت طلب حماية العامل من الفصل بدعوى أن « المبادئ الإسلامية » تحترم مبدأ الحرية الشخصية ، ورفضت طلب جعل يوم عيد العمال فى أول مايو يوم عطلة سنوية لأن ذلك يزيد الأعباء ولأنه تقليد لا يعود بالنفع على العمال ولا الصناعة . كما ذكرت المذكرة أن مهمة النقابات ليست المطالبة بزيادة الأجور والتهديد بالاضراب ولكن تحسين حال أعضائها بتشجيع النظام التعاونى « محاربة لجشع التجار الطامعين » ونبهت فى النهاية الى المنافسة الأجنبية ووجوب الاستعداد لها بالانتاج الرافى بأقل التكاليف . وكتب عبد الرحمن حمادة فى الأهرام عن أجور العمال قائلا ان الصناعة المصرية تصدر انتاجها ، ولهذا يجب أن تتناسب أجور العمال مع انتاجهم بالمقارنة بالعمال الأجانب (١) . وكان انخفاض انتاجية العامل هى الحجة التى يتذرع أصحاب الأعمال بها دائما فى رفض رفع أجور العمال ، وكان رد العمال عليها انها غير صحيحة بالنسبة لمن ثبتت مهارته من العمال وهم كثر ، وانها غير صحيحة بالنسبة لأن الانتاجية لا تتوقف على مهارة العامل فقط ولكن على حداثة الآلة وكفايتها الأمر غير المتوافر فى الكثير من المصانع مما تقع مسئوليته على أصحاب الأعمال ، كما ان التقصير فى تدريب العمال تقع مسئوليته على أصحاب الأعمال والحكومة . وورد اشارة الى ذلك بمذكرة العمال ردا على مذكرة عبد الرحمن حمادة ، وورد بها ان شركة المحلة افتتحت مدرسة للتدريب جعلت مدتها أسبوعين فقط فى حين طلب العمال أن تكون مدتها ستة أشهر كاملة ثم ستة أشهر بواقع ساعة يوميا ، كما ان المصانع جرت على تفضيل العامل غير الماهر ذى الأجر القليل تستبدله بالعمال المتمرن ، ولجأ بعضها الى العمال غير المهرة لتوجد بهم اجتياطيا من عمال النسيج تهدد به المشتغلين وتنقص أجورهم ، كما ان سوء أوضاع العمال فى الشركات يجعل خريجي المعاهد

س

(١) صحيفة الأهرام ٢١ يناير ١٩٤٨ .

الصناعية يفضلون العمل بالحكومة (حيث يوم العمل ست ساعات مع الاجازات ذات الأجر ومع الأجر المضاعف عن الاشتغال بالشركات حيث يوم العمل تسع ساعات بغير تلك المزايا ومع ضمان عدم التهديد بالفصل . وطالبت مذكرة العمال بجعل يوم العمل ٤٥ ساعة تخفض تدريجيا الى ٤٠ ساعة مع ربط الأجر بمستوى الأجور العالمية وبما يكفى لمعيشة عامل متزوج ، وانه لم يسمع على الاطلاق أن شركة أفلست بسبب أجور عمالها ، مع اصدار قانون بعقد العمل المشترك وضمان عدم الفصل بعد مضي فترة الاختبار وتنفيذ التأمين الاجتماعى ، وذكرت أن أصحاب الأعمال لا يحترمون الاتفاقات ولا ينفذون أحكام لجان التوفيق ويفصلون العامل الذى يطالب بتنفيذها ، بينما ينفذ قانون منع الاضرابات على العمال فيفصلون وتغلق المصانع . وبالنسبة للأجور طالبت المذكرة أن تكون ١٧ قرشا للعتالين والزياتين ، ٢٠ قرشا لعمال التحضير ، ٣٠ قرشا لعمال الصباغة وعمال النسيج ، ٤٥ قرشا لانتاج النسيج ، ٥٠ قرشا للميكانيكيين ، ٦٠ قرشا لعمال السداء ، مع وضع نظام للعلاوات ، ومع مطالب أخرى تتعلق بالتعليم المجانى للأولاد والمساكن ذات الأجرة غير المرهقة ووجبة صحية بنصف التكاليف والعناية بالصحة وخفض أجور النقل . (٢)

وفى ١٩٤٦ شكلت بعثة رسمية لدراسة الحالة العامة لعمال المنطقة الصحراوية بسواحل البحر الأحمر وهم عمال المناجم والمهاجر هناك، وأعدت تقريرا وصفت فيه ظروف العمل والمعيشة فى هذه المناطق (٣) . وجدت أن بعض العمال هناك يعمل من ٢٦ سنة ولم يزد أجره عن ١٥ قرشا ، والبعض يعمل من ١٧ سنة ويتقاضى أجرا يبلغ ١٤ قرشا ، وان أغلبية عمال سفاجة يتقاضى الواحد منهم عشرة قروش يخصم منها ٣٥ قرشا للغذاء اليومي التافه ، وبعض الشركات تؤجر العامل بالمنجم ٩ قروش ومن يعمل على السطح ٧ قروش ولا تصرف لهم أجورا عن أيام العطل ، والاجازة السنوية أسبوع واحد وفى كل عيد يصرف لهم أجر يوم ونصف ، ويضطر العامل الى خصم ٥٠٪ أو ٦٠٪ من أجره وبيعته به الى عائلته ، وفى شركة سفاجة يعمل العمال بنظام المقطوعية التى لا يستطيع العامل التمامها الا اذا بقى داخل المنجم ١٢ ساعة متواصلة .

ولا تعنى الشركات بتوفير ظروف الوقاية الصحية للعمال ، وعمال

(١) محاضر وتقارير اللجنة ... المرجع السابق .

(٢) صحيفة المصرى ٢١ مايو ١٩٤٦ .

الشحن فى شركة زنيمة لا تصرف لهم الأقمعة الواقية من الإصابة بالتسمم الذى يفضى الى الشلل ، وبعضها لا يصرف المناظير والقفاذات التى تقى العمال من تأثير الهيدروجين المكبروت الذى يسبب الالتهابات ، وعمال سفاجة يتعرضون باستمرار لمسحوق الفوسفات دون وقاية لصدورهم وعيونهم ، ووجدت حالات للتسمم بالمنجنيز الذى يفضى الى الشلل ، والتهوية ضعيفة فى المناجم والأسقف منخفضة فيعمل العامل وهو منحني دائما ويصابون بضيق التنفس والاختناق وأمراض العيون متفشية ، والأدوية التى ترسلها وزارة الصحة لا تكاد تكفى .

وبلغ سوء تغذية العمال حدا بعيدا لا يأكلون الا البقول الجافة ولا يستطيعون شراء اللحوم والخضر ، وكيلو لحم الماعز يبلغ سعره ٣٠٠ مليم وصفيحة الماء ٣٥ مليما والبرتقالة الواحدة ١٥ مليما ، وشركة الفوسفات بسفاجة تقدم للعمال وجبتين فقط (شوربة عدس وبصل وزيت وثلاثة أرغفة ذرة رفيعة وأحيانا واحدة من الطماطم وربع واحدة من الخس) مقابل ٣٥ مليما .

والمسكن لكل ثلاثة من العزاب حجرة واحدة لا تزيد مساحتها عن ثلاثة أمتار فى مثلها ، والمتزوج لا يسمح له بسكن الأماكن المخصصة لهؤلاء الا اذا بلغت أجرته ١٥ قرشا فحرم الكثير منهم من العيش مع عائلاتهم . وفى رأس غارب يسكن العمال فى مساكن من الصاج المعرج كل منها يسكنه ١٣ عاملا ، وأبعاد هذا المسكن لا تجاوز ثمانية أمتار طولا فى ثلاثة أمتار عرضا فى اثنين ارتفاعا دون أن توجد نوافذ تسمح بالتهوية اللازمة ، وفى الغردقة يسكن كل ٣٢ عاملا فى مسكن واحد ، وفى سفاجة تخلو المساكن من المراحيض ، وفى أبو الريش لا يجد بعض العمال مساكن على الإطلاق وينامون فى ساحة غير مسقوفة ومحددة بحجارة مرصوفة كالحيطان .

وحصرت البعثة خلال مدة قصيرة ١٦٧ إصابة بين عمال شركة رأس غارب ، ١٣ إصابة فى شركة الغردقة ، ٦٩ إصابة فى شركة سفاجة ، ٣١٩ إصابة فى شركة القصير ، ١٢٤ إصابة فى شركة أندريه فيشيا ، ٢٠٣ إصابة فى شركة سانشليز . وذكرت ان الشركات تفصل العمال المرضى ، وان شركة رأس غارب فصلت أخيرا خمسة من هؤلاء العمال .



عرفت الشهور الأولى من عام ١٩٤٧ حركة اضطرابات كبيرة فى صفوف العمال . أضرب عمال شركة نسيج الفيوم بشبرا الخيمة

واعتصموا بالمصنع بعد أن رأت الشركة وقف العمل في مصنعهم والاكتفاء بمصنع آخر أنشأته ببلدة البساتين ، فدخل البوليس المصنع وأخرجهم منه عنوة . وأضرب عمال شركة باتا للأحذية واعتقلت النيابة منهم ١٣ عاملا . وقرر عمال النور بالاسكندرية الاضراب ولكن اضرابهم فشل بعد أن ألقى القبض على أعضاء مجلس النقابة . وخلال الفترة من سبتمبر ١٩٤٧ الى أبريل ١٩٤٨ تصاعدت حركة الاضرابات تصاعدا غير مسبوق ، فأضرب عمال شركة شل وشركة النيل للنسيج وغيرهما في يناير ١٩٤٨ طلبا لزيادة الأجور وخفض ساعات العمل ، وفي فبراير أضرب عمال شركات البنزين ، كما أضرب عمال شركة سباهي واشتبكوا بالبوليس في ١٧ فبراير واعتقل بعضهم وأغلقت المصانع ، وكان ذلك بسبب انهم كونوا نقابة لهم ففصلت الشركة بعض زملائهم فقاموا بالاضراب .

وكان أهم وأضخم اضراب عمالي حدث في هذه الفترة ، هو اضراب عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى البالغ عددهم ٢٦٠٠٠ عامل . اذ استوردت الشركة آلات جديدة يؤدي استعمالها الى الاستغناء عن جهد عدد كبير منهم ، ووزع بعض العمال المستغنى عنهم على عدد من الأعمال ذات الأجور الأقل . كما أصدرت الشركة لائحة للجزاءات تجيز فصل العامل بغير مكافأة . وكانت نقابة عمال وموظفي شركة المحلة يسيطر عليها عمال ممالئون لادارة الشركة ، لذلك بدأ العمال يتحركون بعيدا عن نقاباتهم ، وطبعت منشورات تطلب الغاء اللائحة الجديدة والعدول عن توفير العمال الذي لجأت اليه الشركة ، كما طالبت برفع الأجور بنسبة ٢٥٪ مع تقرير اجازة سنوية للعامل مدفوعة الأجر ١٥ يوما . وفي ٢ سبتمبر قام العمال بمظاهرة كبيرة عجزت قوة البوليس المحلية عن تفريقها ، وارتفعت الهتافات العدائية فأطلق البوليس الرصاص على المتظاهرين وقتل أربعة عمال وأصيب ما يقرب من مائتين ونقل الى المستشفى منهم ١٧ في حالة خطرة ، وشبت بعض الحرائق في مصانع الشركة قدرت الصحف خسائرها بنحو ٢٠ ألف جنيه . واستدعى الجيش للتدخل فحاصرت قواته المصنع ورابطت في المدينة العربات المصفحة بجوار المرافق والمصالح الحكومية ودور البنوك . ولكن الاضراب استمر واعتصم العمال بمصنعهم وصمموا على طلباتهم وأضافوا اليها مطالب جديدة عن تعويض أهالي القتلى في الاصطدام الأخير مع حل نقاباتهم لموقفها المعادي منهم واستبعاد نائب مدير الشركة ومدير ادارة الغزل بها لموقفهما منهم أيضا . وبقوا معتصمين رغم أن السلطات قطعت عنهم المياه . فسافرت أورطة أخرى من الجيش قدر عددها بنحو ١٢٠٠ جندي

اشتريكت مع القوات الموجودة فى احتلال المصانع واخراج العمال منها بالقوة . أرسل العمال الى صحيفة المصرى برقية يقولون فيها انهم يموتون جوعا داخل المصانع وان البوليس والجيش يتحرشان بهم بقسوة (١) . وفى ٢٦ سبتمبر أضرب عمال الشركة الأهلية للغزل بالاسكندرية واعتصموا بمصنعى الشركة ، فأرسلت وزارة الدفاع قوة مسلحة وعددا من السيارات المصفحة لاحتلال المصانع ، وفى ٢٩ سبتمبر أعلنت حالة الطوارئ بالاسكندرية بسبب مظاهرات العمال واضراباتهم . وهكذا توقفت مصانع أكبر شركتين للغزل والنسيج فى مصر وهما شركة المحلة والشركة الأهلية بالاسكندرية . وفى ذات الوقت أضرب عمال شبرا الخيمة تضامنا مع زملائهم عمال المحلة ، وخرجوا بمظاهرة كبيرة منع البوليس دخولها للقاهرة . وأبدى الكثيرون تضامنهم مع المضربين .

وفى ٧ أبريل ١٩٤٨ حدث اضراب المرضى بمستشفى قصر العيني ومستشفى فؤاد وكان عددهم يبلغ نحو ١٥٠٠ ممرضا ، وكانوا قد طالبوا بتعليق كادر العمال الفنى عليهم وانشاء رابطة لهم كانت وزارة الشئون الاجتماعية قد رفضت انشاءها بإيعاز من وزارة الصحة . واعتصموا بالمستشفى ومنعوا دخول أحد اليها الا مندوب الأطعمة الخاصة بالمرضى ، وانتدبوا منهم من يقوم على خدمة المرضى ، وساعدهم طلبة كلية الطب . فلما نجح البوليس وقوات الجيش فى اقتحام أبواب المستشفى ألقى القبض على نحو ٥٠٠ منهم ، وصدرت ضد الكثيرين منهم أحكام قضائية شديدة (٢) .

أحدثت هذه الاضرابات هزة سياسية واجتماعية عنيفة فى المجتمع . كانت شعلا من النيران تتجمع لتأكل النظام كله من بعد . واذا كانت الدولة - فى الخلاف بين مصالح أصحاب المصانع وملاك الأرض - تميل لصف الأخيرين ، فانها فى الصراع الذى تمثل فى الاضرابات كانت تتخذ موقفا منحازا وحاسما ضد العمال ، وظهرت الدولة أمام العمال الدرع الحديدى الواقى للرأسمالية . وقد ورد فى برقية عمال المحلة لصحيفة المصرى تعليقا على تدخل الجيش ضدهم « ان مكان الجيش لهو الميدان الذى يطارد فيه المستعمر الأجنبى الغاصب وليس المحلة الكبرى حيث يصير ٢٦ ألف عامل من الأبرياء على المطالبة بحقوقهم » . وظهر فى

(١) فى وصف أحداث هذه الاضرابات يرجع الى الصحف وخاصة صحيفة المصرى

من ٤ - ٢٤ سبتمبر ١٩٤٧ .

(٢) صحيفة المصرى ٨ - ١٣ أبريل ١٩٤٨ .

هذا ادراكهم الناصح لمكان الدولة من نضالهم ، وللعلاقة بين تخاذلها أمام المستعمر واستئسادها عليهم . ولم يلن هذا الادراك قناتهم . بل أكسبهم الوعي مع عزم المضى لتكتيل قواهم ، وهو ما ظهر من خلال الأحداث في حركة التضامن الواسعة بين عمال العديد من المصانع .



إذا كانت الدولة هي الدرع الواقى للطبقات المتميزة ، وهي محط أمل الرأسمالية الكبيرة تأميناً لمصالحها ، وإذا كانت الهيمنة عليها هي هدف المستقبل بالنسبة لهذه الطبقة ، فإن أجهزة هذه الدولة لم تكن بعيدة عن الصراع الدائر في المجتمع . وكان الصراع الطبقي وما ينتج عنه من استقطاب ينمو في المجتمع ، كان يعمل على شق جهاز الدولة ذاته . وإذا كان العاملون في جهاز الدولة - بحكم وضعهم في الجهاز الحاكم - لهم موقف متميز عن الشعب ، فإن هذه الحقيقة تقابلها حقيقة أخرى وهي أن العاملين في هذا الجهاز هم جزء من الوضع الطبقي في المجتمع ومشاكلهم هي عين مشاكل البلد . والانقسام الطبقي في المجتمع يخلق داخل جهاز الدولة انقساماً طبقياً وتميزاً وتفرقة بين المستويات الكبيرة والصغيرة فيها . والنتيجة أن ينقسم جهاز الدولة على نفسه وأن يصله الصراع الاجتماعي في تصاعده وينضح عليه ، ليذيب اللحام بين أجزائه المتنافرة ولينشق جهاز الحكم ذاته إلى حاكم ومحكوم .

وعرف في هذه الفترة استخدام عمال الحكومة وموظفيها لسلاح الاضراب . فأضرب مدرسو التعليم الحر في أبريل ١٩٤٧ بسبب تأخر صرف اعتمادات الانصاف لهم واعتصموا في مدارسهم . ثم أضرب موظفو التلغراف في يولييه (٧٥٠ موظفاً) إذ كانوا يعملون ساعات إضافية بغير أجر واعتصم منهم ١٥٠ موظفاً بمكتب القاهرة . وفي يولييه أيضاً امتنع نظار ومعاونو السكة الحديد عن العمل مطالبين بخفض ساعاته ، وكان معاون يعمل يومياً ١٢ ساعة ويضطر إلى الاستمرار في عمله إلى ٢٤ ساعة إذا تغيب زميله عن دوريته ، كما طالبوا باعفائهم من أجور السكن الحكومي وبتنفيذ الكادر المالي الخاص بهم مع منحهم إجازات في الأعياد والمواسم . وفي أكتوبر عاد موظفو التلغراف إلى الاضراب معتصمين بمكاتبهم ، بعد أن أخل وزير المواصلات بوعده لهم إجابة مطالبهم أثناء الاضراب الأول ، وحاصر البوليس المبني ومنع عن المعتصمين الطعام واستعانت الحكومة برجال الجيش في إرسال البرقيات . كما أضرب المدرسون في ١٥ سبتمبر عن تصحيح أوراق الامتحانات . وفي أول

يناير ١٩٤٨ أضرب خريجو المدارس الثانوية الصناعية فى مسابك السكة الحديد ببولاق وورش أبو زعبل وفى تموين الصيانة بالعباسية وورش السكة الحديد بالمنيا وطنطا وغيرها وفى الرى ومصالحة المساحة . واعتصم طلبة كليتى الزراعة والعلوم مطالبين بتحسين ظروف المهنة والتوظيف بالنسبة لمستقبلهم .

ثم كان الحدث الكبير الذى ضرب الحكومة فى الصميم ، وأصاب الدولة والنظام كله بما يشبه الذبحة الصدرية ، وهو اضرب رجال البوليس . اذ كان لهم مطالب تتعلق بزيادة المرتبات وقصر التعيين والترقى فى وظائف هيئات البوليس والأمن عليهم وعلى معاونى الادارة مع مساواة العسكريين منهم برجال الجيش ومساواة الاداريين منهم برجال القضاء وذلك فى المرتبات والعلاوات (١) . وفى سبتمبر ١٩٤٧ قدموا مذكرة جددوا فيها مطالبهم وأشاروا الى أن ثمة طوائف أخرى تفتتح أمامها فرص كبيرة رغم قلة عمل رجالها ، وطلبوا مساواتهم برجال الجيش . فلما ظهر تلمؤ الحكومة فى الجواب اجتمعوا بناديتهم فى ١٣ أكتوبر وقرروا الامتناع عن العمل يوم ١٥ أكتوبر حتى تجاب مطالبهم ثم سجلوا أسماءهم فى قصر عابدين اظهارا للولاء ولأن حركتهم لا تعنى التمرد السياسى . وفى ذلك اليوم المحدد أعلنت الحكومة حالة الطوارئ من الهبّاح كمحاولة لمنع الاضراب . ولكن ضباط القاهرة تركوا مكاتبهم وغادروا أقسام البوليس واجتمع ٥٠٠ منهم بالنادى واتتهم برقيات التأييد من ١٧٧٢ ضابطا بالأقاليم ، وقرر ضباط الاسكندرية أن يبيتوا فى ناديتهم . ثم عدل ضباط البوليس عن الاضراب بعد أن قابل وفد من ٢٠ منهم الملك ووعدهم ببحث مطالبهم وقال لهم « الاضراب عمل مهين . . . ان فيكم شبابا قد يرتكبون اضرارا » .

ولكن الحكومة لم ترع لهم عهدا ، وبدأت تشتت قاداتهم نقلا الى الأقاليم وإحالة الى الاستبداع (نقلت ٣٥ منهم) (٢) . فاجتمع الضباط فى مارس ١٩٤٨ بناديتهم مخترقين الحصار الذى فرضته الحكمدارية على النادى لمنعهم من الاجتماع ، وقرروا تحديد يوم ١٥ أبريل موعدا لنهاية مدة الانتظار لاجابة مطالبهم ، وطلبوا إعادة من نقل أو أحيى الى الاستبداع . وفى اليوم السابق على الاضراب حضر الكثير من ضباط

(١) فى أعقاب الثورة : الجزء الثالث . عبد الرحمن الرافعى ص ٢٥١ .

(٢) صحيفة المصرى ٧ ابريل ١٩٤٨ .

الأقاليم الى النادى بالقاهرة برغم ما بذله المحافظون والمديرون من جهود لمنعهم من الحضور . وأبرق ضباط الوجه القبلى الى زملائهم يعلنون تضامنهم معهم وعزمهم على الاعتصام بنواديتهم ، واشترك معاونو الادارة فى الحركة . ولم يخرج على هذا الموقف الا ضباط القسم الخاص (القسم السياسى) ولم يجرؤ واحد منهم على دخول النادى لبعض زملائهم لهم . وفى اليوم السابق على الاضراب أيضا اجتمع مجلس الوزراء لبحث الاستعداد ليوم الشلل العظيم ، وقرر أن يحتل الجيش أقسام البوليس وأن يقوم بحفظ النظام .

وفى صباح يوم الاضراب كان ضباط القاهرة معتصمين بناديتهم يحاصرون ضباط الجيش . امتنع جنود البوليس جميعا ومعهم رجال المرور وفرق الهجانة والمطافى والسوارى عن العمل معلنين تضامنهم مع المضربين وذهبوا متظاهرين الى النادى يهتفون ، وفى الاسكندرية امتنع الصولات والكونسبتلات وجنود البوليس عن العمل وكانوا يبلغون نحو ٤٠٠٠ جندي ، فاستعانت حكمدارية الاسكندرية بفرق من الجيش احتلت أقسام البوليس والمناطق التى توجد بها المصالح الحكومية ومباني البنوك . وأضرب رجال الحرس الجمركى وحاولوا الخروج للانضمام لآخوانهم فاصطدمت بهم قوات الجيش وقتل منهم ثلاثة وأصيب ٢٧ .

وكان أهم ما ظهر فى هذا اليوم ان تضامن العمال والطلبة مع رجال البوليس فى اضرابهم . وكان المؤلف من قبل أن يتحرك العمال والطلبة فيصطدم بهم البوليس ، فأضحى الجديد أن يتحرك البوليس ضد الدولة فتقف معه الحركة الشعبية تشد أزره ويحل التضامن محل الصدام . وسارت مظاهرات أعمال والطلبة تهتف لرجال البوليس وتؤكد تضامن العمال والطلبة مع حركتهم ومع مطالبهم العادلة . وأرسلت نقابات العمال برقيات التأييد الى الصحف لتنشر على الجماهير ، وأضرب عمال الترسانة بالاسكندرية ، وعمت المظاهرات جميع الشوارع هناك مؤلفة من جنود البوليس والعمال والطلبة يهتفون ويرفعون اللافتات ، وسار الجنود فيها مسلحين ورفع بعضهم الأرغفة على عصيهم وحمل بعضهم على الأكتاف ، وامتلا ميدان المنشية بالجماهير . وأطلق الجيش النار على المظاهرات ، فكان أن اشتعلت النيران بقسمى الجمرك والميناء الصغير ، كما احترقت نحو ١٥ عربة ترام وبعض المحال ودور السينما ، وتبودل بين الفريقين اطلاق النار ، فكان عدد القتلى نحو ٢٧ منهم ٧ من الجنود كما أصيب نحو ١٢٠ ، وقررت الحكومة منع التجول من الساعة مساء .

وعلقت الصحف بأن الجيش لم يستطع أن يغنى عن البوليس شيئاً في حفظ النظام • والحقيقة ان الدولة كانت في لحظة من لحظات التفكك • وقد سافر النقراشي الى الاسكندرية ، ثم قرر مجلس الوزراء اعتبار كل من لا يعود الى عمله من رجال البوليس في اليوم التالي مفصولاً مع تقديم المحرضين منهم الى المحاكمة العسكرية ومنع النشر في الصحف عن أحداث هذا اليوم وصردت أعداد منها (١) •

كان الاضراب عميق الدلالة في مصر وانتشرت أخباره في الخارج • وكان نذير شؤم للدولة ، وصفت بعض الصحف الأجنبية المحلية ما حدث بالاسكندرية بأن « الرعاع » حكموا المدينة يومين كاملين (٢) ، بمعنى أن السلطة قد انتقلت الى الشارع • وكان تبادل اطلاق النار بين قوات الجيش والبوليس مما اهتمت له الصحف في الخارج وخاصة الصحافة الأمريكية ، ومما يترك جراحات عميقة في أجهزة الدولة • وكان الحدث يتخطى في عمقه الحكومة القائمة أو أية وزارة ويغور في عصب الدولة وفي قلب النظام الاجتماعي والسياسي للمجتمع •

علقت صحيفة المصري على اضراب البوليس قائلة انه الاضراب الثاني في تاريخهم بعد اضراب ١٩١٩ • ودافعت عن مطالب رجال البوليس وهاجمت الاجراءات الانتقامية التي أزمعت حكومة النقراشي أن تأخذهم بها ، وكانت نية الحكومة تتجه الى تشتيت الكثير منهم وان تستبدل بهم بعضاً من ضباط السجون الذين يتبعون محمد حيدر المعروف بتبعيته السافرة للملك ، وكان حزب الوفد يصدر في الدفاع عن مطالب رجال البوليس عن أمرين ، أولهما محاولة استغلال أزمة الحكم القائمة للاطاحة بالحكومة وعودته ، ومحاولة جذب هذه الفئة ذات الأثر البعيد في جهاز الدولة وفي المراكز الانتخابية ليضمن مساعدتها له في الانتخابات وولائها له عندما يعود الى الحكم • وثانيهما المحافظة على النظام القائم واقتراح الحلول لدعمه وليتخطى الأزمات الخطيرة التي تتهدده • وكان الهدف الأول مما تلتقى عليه كافة القوى المعارضة والثورية • وكان الهدف الثاني مما يهتم به الاتجاه اليميني في قيادة الوفد وهو الاتجاه ذو الأثر الحاسم في توجيه السياسة الرسمية للحزب • وكتبت

(١) يراجع في تتبع أخبار هذه الأحداث الصحف اليومية في هذه الفترة وخاصة

« المصري » في ١٧ سبتمبر وفي ٤ - ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧ وفي ٥ - ٦ أبريل ١٩٤٨ •

(٢) صحيفة المصري ٨ أبريل ١٩٤٨ •

ذات الصحيفة فى هذه الايام « لعلنا لا نعدو الحق لو قلنا ان القائمين
بالامر فى مصر يجب عليهم حرصا على النظام القائم الذى تتمسك به
جميع الأحزاب المصرية ويتمسك به كل مصرى مخلص » أن ينشروا فى
أفراد الشعب شعورا عاما بالمساواة وبالديمقراطية ، ثم ذكرت « قد يكون
من حق الحكومة أن تسرع فى سن التشريعات الجديدة التى أشارت اليها
الصحف لوقف تيار اضراب الطوائف وللحد من الدعاية الشيوعية
ولامكان اسقاط الجنسية المصرية عن كل شخص يكون منضما الى هيئة
فرضها نشر دعاية ثورية ضد النظام الاجتماعى أو الاقتصادى للدولة أو
ضد النظم الأساسية للمجتمع » (١) . وهكذا استشعر هذا الاتجاه فى
قيادة الوفد الخطر على النظام كله وبدأ يتفهم موقف حكومة النقراشى
المعادى للديمقراطية ، ويفكر فى حق الحكومة فى اسقاط الجنسية
المصرية عن كل مواطن يدعو للثورة فى بلده أو يتعرض لأسس النظام
القائم ، وهو « حق » غير دستورى وتتمثل فيه أقصى ما يتخذ ضد
الحريات من اجراءات ، وعندما بدأت ارهاصات الثورة الاجتماعية بدأ
هذا الاتجاه فى قيادة الوفد يضطرب ويفكر فى التنكر لأهم جوانب
الحرية السياسية التى كان الدفاع عنها من تقاليد كفاح الوفد منذ
ظهر .

ومما يستحق الإشارة انه لما قدم محمد خطاب مشروعه الشهير
بتحديد الملكية الزراعية مستقبلا بخمسين فدانا وعرض المشروع على
مجلس الشيوخ وقوبل بضجة شديدة ، وقف السكرتير العام لحزب
الوفد (وكان زعيما للمعارضة الوفدية بالمجلس) يقول « ان مواجهة
الظروف الاجتماعية هى التى حدثت بمقدم المشروع الى تقديمه ، وفى
الحق انه بذل جهدا مشكورا فى دراسة موضوعه وأعداده ، وقد اطلعت
على بعض محاضر اللجنة ، وفهمت انه قد أعد له كثيرا من الوثائق وكثيرا
ما يبرره » وفهم من ذلك ان الوفد يعطف على هذا المشروع ؛ ولكن حدث
فى يولية سنة ١٩٤٦ عندما ضرب اسماعيل صدقى رئيس الوزارة وقتها
الحركة الشعبية باسم مكافحة الشيوعية وعطل الكثير من الصحف ومنها
صحيفة « الوفد المصرى » ووقف فى مجلس الشيوخ يدافع عن اجراءاته
ويتهم الصحف المعطلة بالترويج للشيوعية ويتهم صحيفة الوفد المعطلة
بذات التهمة ، وقف سكرتير عام الوفد يدافع عن حزب له بأن فيه من

(١) صحيفة المصرى ١٩ ابريل ١٩٤٨ .

الرأسماليين بعدد من فى الأحزاب الأخرى مئآت ومئآت ثم قال مؤكداً بالشواهد التاريخية صحة دفاعه « أذكر انه لما تقدم الشيخ المحترم محمد خطاب بمشروعه المعروف لحضراتكم ، كنت أنا الذى اقترحت أن ينقل الى لجنة ، وكان هذا النقل مفهوماً بينى وبين رئيس المجلس ، وقبل أن نحدد موقفنا منه جمعنا هيئتنا ولم تكن كلها مجمعة على هذا الموضوع ولا راضية عنه فى الحدود التى وضع فيها » وبهذا كان حديث السكرتير العام بالمجلس يوم عرض المشروع موحياً بالعطف عليه من الوفد ، ولكن كان هو من اتفق مع رئيس المجلس (الذى كان الدكتور محمد حسين هيكى رئيس حزب الأحرار الدستوريين المشترك فى الوزارة والمعادى للوفد) على طريقة وأد المشروع بحالته الى لجنة تشكل بطريقة يستحيل بها أن تجتمع لترفض المشروع أو تجيزه . ودل هذا الموقف على أن قيادة الوفد كانت تعادى هذا المشروع - رغم انها لم تكن مجمعة ولا راضية عنه فى الحدود التى وضع فيها - وانها قدرت ألا تعادى المشروع علناً خشية ما يترتب عليه ذلك من استياء شعبى فاتخذت وقتها موقفاً ذا وجهين وتركت وأده للمناورات البرلمانية . يذكر محمد خطاب أن الحديث الذى كشف به السكرتير عام الوفد هذا الموقف فى ١٩٤٦ « كان يهدف الى وصمى بالشيوعية ليلقى به فى غياهب السجن » وان الصحف قابلت هذا الموقف بالاستياء (١) .

على أن الظاهرة الجديرة بالاهتمام ان الوفد كان بشعبيته وبسياسته الإصلاحية وبمواقفه غير المشجعة للإصلاحات الاجتماعية الجذرية ، كان الضمانة الأساسية للنظام القائم كما كان قادراً على امتصاص جزء هام من ثورية الجماهير . ورغم هذه الفائدة الكبيرة التى كان يقدمها لذلك النظام ، فقد خضع فى هذه الفترة لهجوم جد عنيف من الحكومة والدوائر المحيطة بالملك ومن الصحف الرجعية وجماعة الإخوان المسلمين . وكانت صحيفة أخبار اليوم تشن عليه حملات الفضح والتشويه والتشهير وتتصدى لمصطفى النحاس زعيم الحزب بأبشع التهم مستهدفة استنزاف كل رصيد شعبى للحزب ولزعيمه . وقد يرجع ذلك الى الخصومة التقليدية بين الوفد والملك من جهة وبين حزبه السعديين والأحرار وحكومتيهما باعتبار التنافس بين الطرفين على اعتلاء السلطة . ولكن السبب يرجع فى الأساس الى أن شعبية الوفد وان كانت ضمانة للنظام القائم ، فقد كانت تجعل الحزب كحصان طروادة

(١) السحراتى . محمد خطاب ص ٨٦ .

داخل النظام . اذ كان المناخ الديمقراطي هو ألزم ما يلزم للحركة الثورية في نموها ضد هذا النظام ، وكان الوفد هو المؤسسة السياسية الوحيدة في هذا النظام القادرة على اشاعة هذا المناخ وحمايته . كما كانت شعبيته تمكن الحركة الثورية من التغلغل في الحزب لتصير قوة بداخله ولتمثل ضغطا له فاعليته على سياسته ، سيما في فترة وجوده خارج الحكم عندما يكون أكثر احتياجا للتأييد الشعبي . وكانت خطة الرجعية في الاسراع بهدم الوفد تستهدف هدم مؤسسة تطلق للجماهير امكانيات لا شك في أهميتها . وقد استمر الوفد يركز جهوده في مهاجمة الحكومة والمطالبة باسقاطها وحرص على أن ينفي أية شائعة تفيد تقاربه من الحكومة أو انه ينوى عقد ائتلاف معها ، وكانت انطلقت شائعات من هذا النوع تحاول أن تقوى مركز الحكومة المزعزع باحتمال اقتراب الوفد منها (١) . وبلغت حدة الهجوم على الوفد أن لجأ البوليس الى محاصرة منزل النحاس لمنع الوافدين عنه وحدثت مشادات بينه وبين الوافدين (٢) وكثرت حوادث اعتداء البوليس على الشباب الوفدي عندما يجتمع بنادى الحزب (النادى السعدى) (٣) . وفي ٥ أبريل أُلقيت قنبلتان على منزل النحاس ، ثم شرع فى نسف منزله بسيارة حملت كمية كبيرة من المتفجرات وتركها أمام المنزل ثلاثة يرتدون زى الضباط فى الساعة الثالثة من صباح ٢٥ أبريل وسارعوا بركوب سيارة أخرى كانت تنتظرهم وتحطم المنزل (٤) . ونسب ارتكاب الحادثين الى الحكومة التى عجزت عن هدم الوفد سياسيا فبدأت تستعمل ضده سلاح الارهاب وحوادث الاغتيال، وكان شيوع هذه التهمة وظهور الشواهد على رجحانها من الأسباب التى هدت هيبة الحكم والوزارة فى أعين الناس ، اذ ظهرت السلطة بمظهر اجرامى يهدر الأساس الأول لقيامها وهو حفظ الامن والنظام ومحاربة الفوضى والاجرام وعدوان الأفراد بعضهم على بعض ، كما يهدر الشرعية التى هى أساس قيام السلطة وانصياع الناس لها .

وقد سبقت الاشارة الى « الطليعة الوفدية » التى تكونت كتشكيل للشباب التقدمى داخل الوفد، فكانت خاضعة لسياسة الحزب ولكنها أفرغت فى هذه السياسة مضمونا وطنيا واجتماعيا ثوريا بحكم ماتبنته

(١) صحيفة المصرى فى أوائل مارس ١٩٤٨ .

(٢) صحيفة المصرى أول مارس ١٩٤٨ .

(٣) صحيفة المصرى ٦ أكتوبر ١٩٤٧ .

(٤) صحيفة المصرى ٦ ، ٢٥ أبريل ١٩٤٨ .

من أفكار اجتماعية جديدة . كما سبقت الإشارة الى انها اتصلت فى العمل السياسى بالتنظيمات الماركسية وخاصة تنظيم طليعة العمال والفلاحين ، وذلك من خلال لجنة الطلبة التنفيذية ومن خلال حركة انشاء النوادى السياسية للوفد فى الأحياء ومدن الأقاليم ومن خلال صحيفة « رابطة الشباب » . ومع ان الطليعة الوفدية كانت تلتزم بالخط السياسى لقيادة الوفد وتقف فى دعوتها السياسية عند حدود المسألة الوطنية ، فقد كانت تدعو للمسألة الوطنية بفهم علمى يكشف عن الأساس الاقتصادى للاستعمار ويدعو لاتخاذ سياسة خارجية تصدر عن هذا الفهم وعن معرفة القوى الدولية الجديدة التى تتمثل فى البلاد الاشتراكية وحركات التحرر فى البلاد الخاضعة للاستعمار ، وعن المواقف المختلفة للطبقات فى مصر ، ووقفت الطليعة جزءا من نشاطها على الدفاع عن حقوق العمال ، وحرصت « رابطة الشباب » على الافساح فى سعة للقضايا الاقتصادية للعمال ووصف ظروفهم المعيشية البالغة السوء، مع كشف أساليب الاستغلال الرأسمالى وشرح التشريعات التى تنظم علاقات العمل ومهاجمة القوانين الضارة بهم والتصدى لمشاكلهم النقابية . ونادت الصحيفة أحيانا فى صراحة بالاشتراكية ، كتب الدكتور محمد مندور عن اشتراكية الدولة قائلا ان الفساد يأتى من اشتباك مصالح من يهيمنون على مصير البلاد بكثير من الشركات الاجنبية وشبه الاجنبية والمصرية ، وما دام الأمر كذلك فلا يرجى للبلاد فلاح فى قضيتها الوطنية وحالة شعبها ، وأشار الى مايعترض مشاريع اصلاح الاجتماعى من عقبات بمجلسى البرلمان وأساليب التحايل على ما يصدر من هذه المشاريع رغم صورته المتواضعة وضرب على ذلك مثلا بقانون الشركات الجديد ثم قال « العلاج الصحيح هو ما قلنا به غير مرة من وجوب الأخذ بمبدأ اشتراكية الدولة وذلك بأن تبدأ الدولة منذ الآن فى الاستيلاء على شركات الاختكار وشركات المرافق العامة . . . » (١) .



وكان لطلبة العمال والفلاحين نشاط واضح بين عمال شبرا الخيمة والمحلة والاسكندرية ، وكان الجهد السياسى الأكبر من نشاطها يتعلق بالمسألة الوطنية وبالكفاح الاقتصادى للعمال . وقد سبقت الإشارة فى الباب الأول الى البرنامج الذى أصدرته لجنة العمال للتحرير القومى الى صلة طليعة العمال بها .

(١) صحيفة رابطة الشباب ٢٤ أبريل ١٩٤٧ .

وكان للحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى - كسابقتها - نشاط بين عمال شبرا الخيمة والمحلة والاسكندرية . وساهمت بدور فعال - هي وطلبة العمال - فى الاضرابات العمالية التى اشتعلت وقتها . كما نشطت بين عمال السجائر والترام وبين ضباط الصف وصولات الطيران . وكانت صحيفتها « الجماهير » أكثر اقتراما للنظام القائم من زميلتها رابطة الشباب ، واطرد نشاطها فى نشر الوعى الطبقي فى قضايا العمال ومطالبهم وشرح مشاكلهم . وركزت على اسماء كبار الرأسماليين وأساليب الاستغلال الرأسمالى ، وصلات هؤلاء بالسياسة ورجال الأحزاب اظهارة للصلة بين السياسة والاقتصاد ، وللطابع الطبقي للدولة . وكانت تحتشد بالأخبار القصيرة والتعليقات الجزئية التى تحمل وجهة نظر جديدة للحياة السياسية والفكرية ، وتحمل موقفا جديدا بالنسبة لآى من قضايا الحياة أو المجتمع ، محاولة بذلك أن تضع مشاكل الشعب الكادح امام جماهيرها لتكون منطلق التفكير ومقياس الحكم فى الاقتصاد والفلسفة والسياسة والأدب ، مما كان له أثره فى تطور الفكر السياسى . ورسمت الحركة اطار التحالف الثورى وقتها على أنه تحالف بين العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية وتنظيما بين الوفد والحزب الطليعى العمالى . وحددت أهدافها الاجتماعية على أساس « تأهيل (تأمين) الصناعات الكبرى وتوزيع الملكيات الزراعية الكبيرة المتعاونة مع الاستعمار » (١)

ولم يضح أى من هذين التنظيمين حدا أقصى للملكية الزراعية ، رغم أطراد اشارة كل منهما الى وجوب تحديد الملكية الزراعية واعادة توزيع الأرض . وقد يرجع ذلك الى أنه لم يكن لآى منهما فى ذلك الوقت نشاط فعال بين جماهير الفلاحين ، باعتبار أن الهدف السياسى يتضح من خلال النشاط السياسى نفسه ومن خلال الاحتكاك بالبيئة وفهم مشاكلها الملموسة ، (باستثناء ما سبقت الاشارة اليه فى الباب الأول مما ورد فى كتاب مشكلة الفلاح من اشارة الى اقتراح تحديد الملكية بخمسين فدانا) . وقد يرجع عدم وضع هذا الحد الى صعوبة رسم سياسة للتحالف مع الوفد على أساسه ، وكان كلا من التنظيمين يرى وجوب التحالف مع الوفد فى انجاز أهداف الثورة الوطنية والديموقراطية ، ولكن قيادة الوفد كانت تشمل اتجاهها يمثل كبار ملاك الأرض له أثره النافذ فى سياسة الحزب ، وكانت السياسة الرسمية للوفد لا تقبل وضع حد

(١) صحيفة الجماهير ١٢ مايو ١٩٤٧ - وتراجع اعداد هذه الصحيفة التى صدرت من ٧ ابريل ١٩٤٧ الى ٢٨ مارس ١٩٤٨ .

للملكيات الزراعية ولو في المستقبل ولو بغير مساس بالملكيات القائمة ، وذلك على ما سبقت الإشارة اليه بالنسبة لموقف الوفد من مشروع محمد خطاب . كما قد يرجع ذلك الى سبب تاريخي يتعلق بالحركة الوطنية المصرية ، فان العنصر الأجنبي بين الرأسماليين الكبار في مصر كان أغلب وأصرح بما لا يقاس - منه بين كبار ملاك الأرض ، فكان تحديد الهدف الاجتماعي في اطار الحركة الوطنية أكثر يسرا ووضوحا بالنسبة للرأسماليين منه بالنسبة لكبار ملاك الأرض ، وحتى قبل ظهور هذه التيارات الماركسية في أعقاب الحرب الثانية كان أحد أسباب عزلة الرأسمالية الكبيرة في المجتمع هو صلتها القوية بالأجانب ، وكان كبار ملاك الأرض في صراعهم معها حول السياسة الاقتصادية للدولة والسياسة المالية والضريبية يحاولون أن يدافعوا عن مصالحهم بتصوير أنفسهم القوامين على المصلحة « المصرية » .

والحاصل أن حركة الفلاحين التلقائية - في هذه الفترة - لم تكن قد نمت بعد ولم يعرف الا حادثة كفر البرامون في فبراير ١٩٤٨ ، اذ كان زمام البلد نحو ٧٥٠ فدانا يملكها نحو ٣٠٠٠ فلاح لا يملكون الا ١٢ فدانا ، والباقي يملكه تفتيش « افيروف » الذي كان يرفض تأجير الأرض للفلاحين ويستأجر قوة عملهم بأجر لا يزيد عن خمسة قروش يوميا للعامل ، في حين كان متوسط الأجر في البلاد المجاورة ثمانية قروش ، وكان العمدة يمنع أيا من سكان البلدة من الخروج منها للعمل سعيا وراء الأجر الأعلى ، فقامت مظاهرة من الأهالي تهتف ضده وتدخل البوليس وسقط « الجميل زايد » و « رمزي شهد » قتيلا . وعرف أن كان للحركة الديمقراطية للتحرر الوطني نشاط بين الفلاحين في بعض النواحي قرب كل من أسيوط والمنصورة ، وفي ١٩٤٨ قدمت للمحاكمة أول قضية شيوعية عن الفلاحين في المنصورة عن نشاط بقرية طنح .

وتمثلت نقطة الخلاف الأساسية بين التنظيمين السابقين - في هذه الفترة - في فكرة تكوين حزب للطبقة العاملة . طرحت الموضوع الحركة الديمقراطية في صحيفة الجماهير ، اذ أصدرت في ٢٨ أبريل ١٩٤٧ عددا خاصا للصحيفة بمناسبة عيد العمال العالمي في أول مايو ، وأعلنت في المقال الافتتاحي تحت عنوان « يريد الشعب حزبا . . . من نوع جديد » أن العمال قد ازدادوا وعيا وعددا وتجاوزوا المليون عدا ،

ويعرفون أن المسئول عما يقاسونه هو الاستعمار وأذنا به وإن كيانه مرتبط بالنضال ضد الاستعمار وحلفائه مما ظهر واضحا في أحداث ٢١ فبراير ١٩٤٦ التي كانت إيذانا بفجر جديد ، ثم ذكرت انه يجب أن يكون برنامج العمال المصريين هذا العام ضم الصفوف . وبهذا حددت الحركة الديمقراطية عام ١٩٤٧ موعدا لتكوين حزب الطبقة العاملة ، وكان ذلك في أثر اندماج الحركة المصرية وتنظيم الشرارة وظهور الثقة في قدرة التنظيم الجديد على توحيد التيارات الماركسية والانطلاق في النضال السياسي المفتوح .

وعارضت طليعة العمال والفلاحين هذا الاتجاه ، وكتب أحمد رشدي صالح في رابطة الشباب مقالا بعنوان «اتجاه خطير . .» (١) انتقد فيه تعجل صحيفة الجماهير في دعوة العمال الى توحيد الصفوف « تحت قيادة حزب من نوع جديد » أى تكوين حزب للعمال يجمع حوله الفلاحين والطلبة والمثقفين ، وقال ان خطأ ذلك الاتجاه وخطورته تتمثل فى امور هى ، ان تكوين حزب من هذا النوع يحتاج الى خطة سياسية وطنية واضحة والى نشاط جماهيرى واسع والى كوادى وعناصر متمرسة تجمع حولها الجماهير ، ومن الخطورة ان يتكون الآن حزب لن يكون الا « يافطة » يجمع جزءا هينا من العمال والوطنيين ويعزلهم بعيدا عن النضال الصحيح ويوجد الانقسام فى صفوف العمال والوطنيين . كما انه توجد جماهير وطنية من الطبقة المتوسطة لها قيادتها السياسية التى تلعب دورا نضاليا « وكثير من مصالحها الأساسية يربطها الى الطبقة العاملة بأشد رباط » ومن الخطورة تجاهل الوضع الحالى فى الجبهة الوطنية وتجاهل عناصره ، « والامكانيات النضالية الموضوعة فى يدى شعبنا » وأن تعزل الطبقة المتوسطة بجرة قلم . ومن جهة أخرى فان صحيفة الجماهير (يقصد الحركة الديمقراطية للتححر الوطنى) خالية من الوضوح السياسى وتفقر الى التوجيه السياسى وملبثة بالاثارة فقط ، وما يحتاج اليه الأمر ليس الاثارة والتهيج أولا وانما فهم المشاكل الواقعية وادراك الحلول العملية لها « فكيف لمثلها أن تقود المعركة لتكوين حزب جديد » واذا كانت صحيفة الجماهير قد وصفت الطلبة بأنهم خميرة التحفز الشعبى فاين دور الطبقة العاملة فى هذا الشأن . ومن ناحية أخرى فان الفترة الراهنة تمثل تراجعا بالنسبة للموجة النضالية التى ظهرت فى فبراير ومارس ١٩٤٦ وأصبح للرجعية قبضة قوية قضت بها على منظمات العمال لما حدث

(١) صحيفة رابطة الشباب أول مايو ١٩٤٧ .

لمؤتمر النقابات ولنقابة شبرا الخيمة . وبعد هذا التقييم الذى أوضحت به طليعة العمال والفلاحين وجهة نظرها ، حددت الهدف الذى تراه لنضال الحركة الماركسية بتوجيه الشعب لمتابعة النضال الوطنى ولبناء الحركة النقابية وتكوين الاتحادات ونشر الصحف ، وذكرت ان هذه الأعمال لا تتعارض مع مقتضيات التحالف مع القوات الديمقراطية الممثلة للطبقات المتوسطة وصغار المنتجين ، وان هذا هو الطريق الذى يتبلور من خلاله تكوين الحزب الجديد .

وردت صحيفة الجماهير على هذا الخط السياسى الذى تدعو اليه « الطليعة » تحت عنوان « نعم يريد الشعب حزبا من نوع جديد . . » (١) فقالت انها تدرك ان الهدف هو الجلاء التام عن وادى النيل بغير قيد أو شرط أو تحالف عسكرى مع التحرر من كافة القيود التى يفرضها الاستعمار والمحافظة على المكاسب الدستورية ومنها الحريات العامة وحرية الاضراب والرأى والصحافة والكلام وتكوين النقابات العمالية والاتحاد العام لها ، وترى « ان الاستقلال والكفاح من أجل الاستقلال يعنى ويستهدف كذلك تحرير الشعب من الأغلال التى تكبل نهضته الاقتصادية من احتكارات وملكيات كبيرة، وان التخلص من هذه الأغلال جزء لا يتجزأ من الكفاح ضد الاستعمار . . » وهذا يستدعى قيام حكومة شعبية ديمقراطية « تزداد درجة تمثيلها للكادحين على مر الأيام » كما يستدعى عزل الخونة عن ميدان القيادة ، وان تخلص الجماهير من القيادات الرجعية والمتهادنة لا يعتبر عزلا للعمال عن النضال (تقصد قيادات الطبقة المتوسطة المتذبذبة) ، وردت على ما قيل من ضعف القيادات الجديدة (التنضيمات الماركسية) ردت بأن هناك عناصر قيادية تنمو باستمرار وتتكون فى ميدان الكفاح ولها نفوذ متصاعد بين العمال ، وانشاء الحزب الجديد من أهم عوامل تدعيم القيادة الناشئة والتفاف الجماهير حولها ودمج المثقفين الأحرار بالعمال . واتهمت كاتب مقال « رابطة الشباب » بأنه يريد أن يحرم الحركة العمالية من نظرية كفاحية وأن تنصرف الطبقة العاملة لقضيتى النضال الوطنى والكفاح النقابى وحدهما .

وخشية أن يؤول حديث « الجماهير » عن قيادات الطبقة المتوسطة المتهادنة والمتذبذبة على أنه هجوم على الوفد ، استدركت فى العدد

(١) صحيفة الجماهير ٥ مايو ١٩٤٧ .

التالى (١) متحدثه عن « ان التحالف بين العمال والوفد شرط أساسى لزوال النظام الحاضر ، لتحقيق الديمقراطية ، للقضاء على الفاشية ، لتحقيق الجلاء عن وادى النيل ٠٠ » وقالت ان اعطاء الفرصة للشعب للتعبير عن ارادته فى انتخابات حرة معناه اقامة حكومة ديمقراطية ، « وخلق الظروف المناسبة لتقدم الحركة الوطنية والعمالية تقدما سريعا ٠٠ » وان حرية الحركة العمالية والطبقات الشعبية معناه تمهيد السبيل للقضاء على النظام الحاضر ، وكما ان الاستعمار يحارب الوفد والحركة العمالية ، فان الهدف المباشر للجماهير الآن هو زوال النظام الحاضر واجراء انتخابات حرة ، وهذا الهدف يربط الحركة العمالية والوفد فى حلف جماهيرى كبير يوحد صفوف الجماهير الشعبية ، ثم اقترحت برنامجا وطنيا يكون أساسا للتحالف ويتعلق بالمطالب الوطنية مع توسيع الحريات وتأميم الصناعات الكبرى وتوزيع الملكيات الزراعية الكبيرة المتعاونة مع الاستعمار ، وذكرت أن طريق التحالف هو «توحيد صفوف الطبقة العاملة المصرية بقيادة حزب سياسى مستقل جديد ودخوله فى جبهة ديمقراطية مع الوفد » وان هذا هو الضمان الوحيد للقضاء على الفاشية ربيبة الاستعمار والتي تتستر فى مصر وراء الدين (تقصد الاخوان المسلمين) وتظاهر بالتطرف الوطنى (تقصد مصر الفتاة) .

ولم يكن حزب مصر الفتاة - قد استطاع بعد - أن يكشف الصيغة الملائمة لكفاحه . ولكنه فى سنة ١٩٤٨ وضع برنامجا سياسيا اجتماعيا خطا به خطوة الى الأمام ، لا تمثل تحولا حاسما فى موقفه ، ولكنها تنبىء عما كان يعمل فى داخله من محاولات لتلمس الطريق . استعرض فى مقدمة البرنامج كفاح مصر الفتاة منذ ١٩٣٠ عندما دهمت الأزمة الاقتصادية العالمية مصر فيما دهمت ، فظهر مشروع القرش فى مصر كمحاولة فى سبيل الاستقلال الاقتصادى عن طريق التعاون ، وعندما كان الاجانب يسيطرون على الاقتصاد فى ظل الامتيازات الاجنبية ، فنادى مصر الفتاة « ابتعد عن كل ما هو أجنبى فى هذه البلاد من أعماق قلبك وتعصب لقوميتك حتى الجنون » . ثم ذكرت مقدمة البرنامج انه من ذلك الوقت للآن انكمش الاحتلال الانجليزى وزالت الامتيازات وصارت المحاكم المختلطة فى أيامها الأخيرة وتقرر سلطان مصر على أرضها وظهرت الجامعة العربية وتحالف الدول العربية مع مصر .

(١) صحيفة الجماهير ١٢ مايو ١٩٤٧ .

وكان برنامج الحزب يدل على أن تفكيره لا يزال خاضعا للتفكير السائد في الحركة الوطنية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ، وهو التفكير من خلال النظام القائم والعمل في حدوده مهما كان التمرد عليه ، وتبدو هذه الروح المحافظة في برنامج ١٩٤٨ في أنه أبقى على الشعار التقليدي للحزب وهو « الله . . الوطن . . الملك » (نعظمه ونلتف حول عرشه) ، وفي أنه لم يكتف بالمطالبة بحماية الدستور القائم بأركان ومبادئه فقط (وكان هذا مطلب كافة الأحزاب والاتجاهات الوطنية التقدمية في هذه الفترة) ولكنه حرص على القول بأن حجر الزاوية في هذا الدستور هو « الملكية الدستورية » ، كما تمثلت الروح المحافظة بالنسبة للفكر الاجتماعي للبرنامج في محاولته الوصول لصيغة «لتحرير أبناء مصر والسودان على اختلاف طبقاتهم من الخوف والعوز بمقاومة الاستبداد أو الطغيان السياسى أو الرأسمالى أو الاجتماعى » بما يعنيه ذلك من اغفال لنصرع الطبقي الذى يعتبر الاقرار به أساس الفهم والعمل من أجل التحرر الاجتماعى .

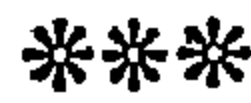
على أنه برغم ذلك ، فقد حدد البرنامج بعض الملامح ذات الأثر في التطور النضالى للحزب وفي تخطيه مفهومه الفكرى القديم . فقد طالب بتحريم تملك واستئجار الأجانب للأراضى بكافة أنواعها مع تصفية الشركات العقارية القائمة الآن حالا ، وتحريم تملك الأجانب للشركات ذات المنفعة العامة أو احتكار المرافق مع تصفية شركات المياه والنور والبتترول والمواصلات ومع تحويل هذه المؤسسات الى المنفعة العامة تحت إدارة الهيئات المحلية والبلديات ، وتصفية شركة قناة السويس باعتبار القناة مرفقا عاما مصرية . كما طالب البرنامج بوضع حد أعلى للملكية الزراعية لا تجاوزه مع مراعاة تخفيضه فى الأراضى المزروعة حالا ورفعها فى الأراضى البور التى تستصلح ، وأن تلغى الضرائب المباشرة وغير المباشرة عن الحاجات الأساسية للشعب وتدرج الضرائب بعد ذلك حسب بعدها عن السلع الضرورية وقربها من السلع الكمالية ، وتدرج الضرائب على الدخل ورأس المال فى التصاعد بحيث تستنزف القسم الأكبر من الدخل اذا زادت عن حد معين ، وأن تتولى ضريبة الشركات الحد من تفاقم الثروات الضخمة لتضم الى الدولة .

وفضلا عن ذلك فقد تضمن البرنامج بعضا من المطالب الاقتصادية للجماهير بدت أقرب الى الأمنى الطيبة المثيرة منها الى الأهداف الجادة والمطالب الموضوعية الممكنة ، مثل تحديد الحد الأدنى لأجور العمال .

الصناعيين والزراعيين بخمسين قرشا يوميا فى الظروف الحالية وأن تزيد مع الوقت ومع تحديد يوم العمل بثمانية ساعات ، كما تضمن بعضا من المطالب لا يبدو أنها حددت على أساس من الدراسات الحقيقية مثل تحديد عدد الجيش فى زمن السلم بمائتين وخمسين ألفا مع تحديد عدد الطائرات والمصفحات والدبابات بثلاثة آلاف . ثم تضمن مطلباً يتعلق بالغاء كل ما يتعارض من القوانين مع الشريعة الاسلامية مع مراعاة عنصر التطور . ويبدو من خلال الظروف العامة لمصر الفتاة وعلاقته بجماعة الإخوان المسلمين (على ما سبقت الإشارة بالفصل السابق) ، يبدو أن الهدف السياسى المباشر وراء هذا المطلب ، كان منافسة الإخوان وتحدى ما تريد الجماعة ادعاءه من قوامة على الدين وظهور بمظهر المدافع الوحيد عنه والمطالب الوحيد بتنفيذ تعاليمه ، فأراد مصر الفتاة أن يستخلص المطلب العملى الوحيد فى تفكير جماعة الإخوان وهو تعديل القوانين بما يتفق مع الشريعة الاسلامية ، ويتحول به من صيغة الإخوان « الغاء القوانين الوضعية » الى صيغة أقرب الى العلمانية تبقى على القوانين الوضعية باعتبارها الأساس مع تعديلها فيما يتعارض منها مع الشريعة « ومع مراعاة عنصر التطور » ثم وضع هذا المطلب فى سياق علمانى وفى برنامج يتعرض للمشاكل السياسية والاجتماعية ليقضى على احتكار الإخوان دعوة الاسلام ويمتص منهم ما يجذب الجماهير وكان مصر الفتاة كثيرا ما يتعلق بصره بجماعة الإخوان يحاول أن يرث رصيدها الشعبى وطاقاتها الجماهيرية .

والمهم بشكل عام ان ما ورد بالبرنامج بالنسبة للمطالب الاجتماعية الخاصة بالملكية الزراعية والشركات وبالأجانب وبالنظام الضريبى أى بالموقف من الثروات ، كان كل ذلك ملامح من الفكر الاجتماعى لا تصل الى مستوى الفكر الثورى الذى بدأ ينمو فى ذلك الوقت لدى تيارات أخرى ، وكان عيب البرنامج فى ذلك انه لم يستطع استيعاب فكرة الصراع الطبقي ولم تتضح لديه تماما الطبيعة الطبقيّة للنظام القائم وللدولة ، فبدت أهدافه لا تتجاوز المستوى الاصلاحى ولا تتخطى حدود النظام القائم . ولكن من جهة أخرى كانت هذه المطالب تمثل أهدافا مرفوضة بالنسبة للنظام القائم وما يمثله من مصالح وتبلغ من الجسامة حدا لا شك سيستفز روح المقاومة لدى الدولة والطبقات المسيطرة عليها . وكان يقتضى النضال من أجل تحقيق هذه المطالب، اما التخلي عنها عند الاصطدام بالوضع القائم ، أو طرحها هى ذاتها وتخطيها الى المزيد من الحسم ومن الأهداف الثورية . فكان البرنامج بطبيعته برنامجا مؤقتا

وضع الحزب به نفسه بين مفترق الطرق وفي مواجهة التيارات المتعارضة ، وكان لا بد للحزب أن يخطو خطوة أخرى للأمام أو للخلف ، ولم ينقض عام حتى أتى المد الثورى ليحسم موقفه وليسهم هو فيه بدور فعال .



هكذا فشلت الحكومة فى المفاوضات فاتجهت الى مجلس الامن ففشلت ، وفشلت فى مسألة الجلاء واتجهت الى مسألة السودان ففشلت ، وأرادت ترك المسألة الوطنية كلها وأن تصرف الأنظار عنها الى مشاكل الداخل والقضايا الاقتصادية ، فواجهها الصراع بين الرأسمالية الكبيرة وبين كبار ملاك الأرض والمصالح الأجنبية وواجهها الصراع بين هؤلاء جميعا وبين الجماهير الشعبية والطبقة العاملة ، وترددت أصداء الصراع داخل جهاز الدولة ذاته ليتهدده بالتفسيخ والانهيار ، وفشلت الحكومة والدولة هنا أيضا ، وانسدت الطرق أمامها وخطوات الجماهير تلاحقها والتوتر بالغ أقصاه . وكان لا بد من جديد خروجاً من الطرق المسدودة ، وأن تنقل اهتمام الجماهير الى مشكلة جديدة عليها تقوى بها أو تهدنهم عنها . وأتت هذه المشكلة الجديدة من خارج مصر فى فلسطين . أتت من ذاتها ومن تطورها الداخلى .

الباب الرابع

الحركة الوطنية وقضية فلسطين

(١٩٤٨ - ١٩٤٩)

الفصل الأول : نظرة تاريخية

الفصل الثاني : القوى السياسية
وقضية فلسطين

الفصل الأول

نظرة تاريخية

فى عام ١٨٤٠ وقعت الدول الأوروبية صك عزل مصر وتقييد حركتها داخل حدودها • وفصل أرض الشام عنها • واستهدفت بذلك ألا يقوم فى المنطقة من يرث الرجل العثماني المريض • وبهذا انقطع التواصل التاريخي بين القطرين لصالح الأطماع الأوروبية •

ولم يكن محمد علي فى سعيه لضم سوريا (وتشمل لبنان وفلسطين وقتها) الى حكومته يصدر عن ايمان بالقضية العربية ، كما انه فى سعيه للاستقلال بمصر لم يصدر عن ايمان بقضية التحرر الوطنى • ولكنه حاكم اقطاعى عاش فى ظروف ارتباط المجتمعات الاقطاعية الشرقية بالسوق الرأسمالى الأوروبي الآخذ فى الانتشار ، واستهدف تحقيق أهداف الدولة الاقطاعية القديمة فى التوسع الاقليمى بوسائل جديدة ، وبإنشاء المؤسسات العسكرية والادارية والمالية الحديثة • فدعما لقبضته على مصر أنشأ جيشا جديدا وفتح المدارس وأرسل البعثات ، وتنمية لدخله نظم الضرائب وشرع فى إقامة القناطر وأعاد مسح الأرض ، وبناء لامبراطوريته ضم سوريا محاولا بناء دولة كان التاريخ والموقع وموجبات الحماية العسكرية هى من رسم حدودها على هذا النحو فى نطاق الشرق العربى • واضطرد ظهورها بهذا الشكل عبر مراحل التاريخ الأوسط • ولم يكن ذلك - ان استمر - يعد انتشارا لحكم وطنى عربى ، ولكن كان من شأنه أن يوحد حركة شعوب المنطقة ويربط كفاحها خلال المراحل التالية ، وأن يجنبها ما ترتب على التجزئة من انقسام وتناقض فى ظروف التطور السياسى والاجتماعى التى مر بها كل من أقطار الشرق العربى على حدة •

كشفت معاهدة ١٨٤٠ عن تصميم الدول الأوروبية الطامعة ، على

فرض التجزئة في هذه المنطقة ، من ناحية الحكم ، ومن ناحية حركات المقاومة الشعبية . ومنها بدأ تاريخ المشرق العربى ، يسير فى خطين متميزين وقد اقتنص الاستعمار البريطانى مصر قرب نهاية القرن ، فاستمسكت فى كفاحها ضده بصلتها الواهية الشكلية بالدولة العثمانية واستمرت سوريا ترزح تحت عبء الاستبداد العثمانى فحاولت أن تستغل تربص الاستعمار البريطانى به . وكانت الحركة الوطنية فى القطرين فى مهدها لم تزدهر امكانياتها الذاتية بعد . وكان الاستعمار فى جبروته ، فلزم لمقاومته استخدام العنصر الخارجى . فأدى التناقض البريطانى العثمانى ، الى التعارض بين الحركات الوطنية فى القطرين ، وعرفت مصر اللاجئين اليها من أحرار سوريا ممن ينظرون الى بريطانيا غير نظرة مصر ، كما عرفت الكثيرين من الشوام ممن استجلبهم الانجليز لمعاونتهم فى مصر ، فزاد هذا الأمر من مشاعر الغموض والعزلة ، وخاطب عبد الله النديم سنة ١٨٩٣ الشوام قائلا : « أنا أخوك فلماذا أنكرتنى » .

استمسكت الحركة الوطنية المصرية فى بداية القرن العشرين بصيغة معاهدة ١٨٤٠ - صك العزلة - مادام أنه يعترف باستقلال مصر الذاتى وينكر احتلالها ، وما دام أنه صك دولى يصلح للعمل فى هذا الميدان ، وما دام أنه يعترف بصلة مصر بالدولة العثمانية . وكانت هذه الصلة فضلا عن فائدتها الدولية تمثل «الصيغة الجاهزة» لفكرة التضامن على نطاق شعوب العالم الاسلامى . وتحتوى على شعار « الخلافة » و « الجامعة الاسلامية » الذى كان يرق المقاومة ضد الغزو الاستعمارى الأوروبى فى الربع الأخير من القرن الماضى . انها برودة الأفغانى لا قلنسوة عبد الحميد هى ما كانت الحركة الوطنية المصرية ترغب فى ارتدائه . وكشفت الحركة الوطنية فى الشام صيغة للتميز عن الاستبداد التركى ، استبداد الخلافة الاسلامية وقتها . وأثناء الحرب العالمية الأولى - ومع اشتباك الجيش التركى والانجليزى - تصاعدت آمال كل من الحركتين وتصاعد الصراع والفرقة معا ، اذ قاومت كل حركة حليف الأخرى .



مع اندلاع الحرب ، وتصاعد الخلاف بين الحركتين ، بدا فى الأفق سبيل الحل ، آذ أجهزت الحرب على الرجل المريض المحتضر ، واستبد الاستعمار البريطانى بالموقف فى المنطقة . ورسم مخططا استعماريا واحدا لها كلها ، واتحد العدو أمام الحركتين . وخلال سننى الحرب ، أعلنت الحماية البريطانية على مصر وصدر اتفاق سايكس - بيكو الذى يقسم

أرض سوريا والعراق بين بريطانيا وفرنسا ، وصدر وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين .

ومن أهم بواعث إصدار الوعد ، ضمان بريطانيا سيطرتها على قناة السويس ومصر ، اذ تشكل فلسطين كما يقول كيرزون « خط الدفاع الاستراتيجي بالنسبة لمصر ، وانه اذا وجب أن ندافع عن القناة في المستقبل وهي الجهة الضعيفة في مصر فسيتم ذلك من جهة فلسطين » (١) ، وهو ذاته ما أكدته هربرت صمويل أول مندوب سامي بريطاني لفلسطين (٢) . وكان هذا الضمان لا ازاء المنافسة الاستعمارية ، ولكن ازاء حركة الاستقلال العربي ودعوة الوحدة ونمو الحركة الوطنية المصرية .

وقد انعقد مؤتمر الصلح في باريس بعد الحرب واعترف المجتمع الاستعماري الدولي لبريطانيا بالحماية على مصر ، وبالانتداب على العراق وفلسطين ، وفرنسا بالانتداب على سوريا ولبنان . وقد هبت ثورة ١٩١٩ في مصر ضد الحماية والاحتلال ، وهبت انتفاضة ١٩٢٠ في فلسطين ضد الوعد . وكما أنكرت السلطات البريطانية على الوفد أحقيته في تمثيل الشعب المصري ، أنكرت على اللجنة التنفيذية العربية في فلسطين هذه الأحقية ، وهب الشعب المصري يسند قيادته بحركة التوكيلات ، وهب شعب فلسطين يسند لجنته باضطرابات يافا المعروفة . وضمنت بريطانيا تصريح ٢٨ فبراير الذي اضطرت فيه للاعتراف باستقلال مصر ، تحفظات تعلق بعضها بحقها في « حماية الأقليات » ، كمحاولة لخلق ركيزة طائفية لها في الداخل . كذلك ضمنت صك الانتداب على فلسطين وعد بلفور ، الذي يتعدى حدود الاثارة الطائفية الى انشاء وطن قومي لليهود ، ويتعدى حدود الأقلية الموجودة الى خلقها بالتهجير خلقا . وساعد على ذلك قيام الدعوة الصهيونية . وان فلسطين لا يراد بها أن تستعمر فقط ولكن أن تكون ركيزة لاستعمار غيرها . هو ذات المنهج يعتدل ويتطرف حسب الظروف المحلية وممكنات تحقيقه وحسب الاستراتيجية العامة المرسومة للمنطقة كلها .



ان انتهاء التناقض الموضوعي بين الحركتين الوطنيتين في مصر والشام ، لم يؤد مباشرة الى ترابطهما ووحدتهما ، وقد اتحد العدو ،

(١) تاريخ قضية فلسطين . أحمد طربين ص ٣٩ .

(٢) جامعة الدول العربية - الوثائق الرسمية في قضية فلسطين ص ٨٩ .

ولكن بقى التباين الاجتماعى والاقتصادى يدعم العوامل المحلية وبقيت المؤسسات السياسية التى تجابهها الحركة الوطنية كالدولة وسلطة الاحتلال ، أو تعمل من خلالها كالأحزاب محددة بالاطر المحلى . ولم تكن الحركات الوطنية قد بلغت من النضج السياسى فى هذه المرحلة التاريخية حدا يجذبها الى فكرة التضامن الشامل بين الشعوب على نحو ما شاهد العالم بعد ذلك . وكانت الرأسمالية الوطنية التى تقود الكفاح فى مصر محدودة الطموح فى سوقها المحلى ، محدودة الايمان فى القوة النضالية للشعوب فى الداخل والخارج . وكان تكتل الشعوب العربية فى رأى سعد زغلول زعيم ثورة مصر مجرد جمع أصفار .

على أن عوامل الاحتكاك قد كفت تماما ، ونما التعاطف والتجاوب بسبب وحدة الظروف وتشابه المشاكل وتجاوب أصداء الكفاح عبر الحدود . وكانت مصر ملجأ لقادة العرب الهاربين من الاضطهاد ، وكانت صحفها ذات الانتشار الواسع منبرا لهم ، وكان التقاء القادة وتشاورهم مقربا بين « البلاد الشقيقة » ، ثم كانت مظاهرات الجماهير بالتأييد ارهاصا للمستقبل ، بالعمل الشعبى الواحد ضد العدو الواحد . ثم كان ارسال المعلمين واستقبال الطلبة ممهدا السبل أمام الوحدة الفكرية والثقافية .

وقد ألغيت الخلافة العثمانية سنة ١٩٢٤ وفشل الملك فؤاد فى استخلاصها لنفسه دعما لنفوذه الاستبدادى وانكشفت الخلافة أمام الجماهير كسلاح يحاول عدوهم الطبقي والسياسى أن يمسك به ضدهم . وكان فشل الملك نتيجة معركة تصدى له فيها مثقفو الأحرار الدستوريين ، ذوى النزوع المصرى المحلى القح وساهم فيها الوفد كثيرا ، فأسفرت عن رفض الجامعة الاسلامية وتأكيد المصرية .



فى نهاية العشرينات استفز النشاط التبشيرى مشاعر المسلمين فى مصر . وكان لحوادث الغواية عن الدين ولحوادث نقد الاسلام فى محاضرات بعض المبشرين وكتبهم ، وقع عنيف . ثم اعدم عمر المختار فى ليبيا وخضع المغرب العربى لهجمة فرنسية دينية (١) ، وامتدت أبصار المصريين للأقطار المحيطة بمشاعر الدين والوطن . وكان الحزب الوطنى الذى قاد الحركة الوطنية قبل الحرب الأولى واصطبغ الفكر السياسى لبعض زعمائه بالفكرة الاسلامية ، والذى وقف فى صفوف المعارضة الوطنية بعد ثورة ١٩١٩ ،

كان أكثر استجابة لهذا الموقف ، وانقياسا بفكره السابق بحث بعض زعمائه عن كيان يربط بين هذه البلاد تحت راية الاسلام لا العروبة . وفي نوفمبر ١٩٢٧ شرع في انشاء جماعة للشبان اختلف على وصفهم «بالمصريين» أو «المسلمين» ، وفضل المؤسسون الاسم الثاني باعتبار أن الاسلام جزء من الماضى الوطنى ومن التكوين الحاضر « للشرق » رغبة فى أن تمتد الحركة خارج مصر الى « الشرق » (١) . وكانت جمعية الشبان المسلمين : رئيسها عبد الحميد سعيد أحد قادة الحزب الوطنى ، ونائب رئيسها عبد العزيز جاویش كاتب الحزب الوطنى قبل الحرب . وأنشأت لها فى العام التالى فروعا فى فلسطين وسوريا والعراق ، وبدأت فى فلسطين بجمعيات يافا والقدس وحيفا ثم زادت جمعياتها الى عشرين جمعية فى أوائل الثلاثينات (٢) .

خلال هذه الفترة سنة ١٩٢٩ ، جرت حوادث حائط المبكى ، الحائط الغربى للمسجد الأقصى آخر آثار هيكل سليمان عند اليهود ، ومصعد البراق عند المسلمين . كان الصراع فى صميمه بين الحركة الوطنية العربية فى فلسطين وبين الصهيونية والانتداب البريطانى والهجرة اليهودية المتزايدة ، أراد اليهود امتلاك الحائط ووضعوا الستار عليه وسارت مظاهراتهم تهتف «الحائط حائطنا» ، وهب العرب (٣) يهتفون ان الوطن لهم والحائط للمسلمين ، وأشهر السلاح وسالت الدماء .

كان شعب فلسطين يخوض معركة لا تتعلق باستقلاله فحسب ، ولكن بوجوده المادى ، ولا تتعلق ببلده وحدها ولكن بالعالم العربى كله . كان مطعن الرمح الاستعمارى فى الجسد العربى كله . وعلا صوته لتكتيل القوى على كل نطاق خارجى ممكن، باسم التحرر، وباسم العروبة، وباسم الاسلام . ودعا لعقد مؤتمر اسلامى عام بالقدس فى ديسمبر لايجاد كتلة اسلامية عربية معادية لمطامع اليهود .

كانت مصر فى هذا الوقت، بلد شعبها، وبلد مستغليه، وبلد الاحتلال . كانت بلد الأزهر والأفغانى وثورة ١٩١٩ والوفد والوطنيين ، كما كانت بلد الملك والاحتلال وكبار ملاك الأرض وكبار الرأسماليين . وعارض الملك أية دعوة للجامعة الاسلامية لا تخرج من تحت تاجه بعد فشل مشروع

Wither Islam — H. Gibb, p. 106

(١)

Wither Islam — H. Gibb, p. 109

(٢)

(٣) فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية — عيسى السيفرى . الجزء

الاول ص ١٢٢ .

الخلافة (١) . ولا شك أن الانجليز كانوا يعارضون أى اقتراب مصرى من الشعب الفلسطينى والعربى . وارتبطت مصالح كبار ملاك الأرض المصريين بفكرة المصرية المنعزلة عن العرب فى خارج الدولة وعن الشعب المصرى فى داخلها . ووقفت حكومتهم سنة ١٩٢٩ حكومة محمد محمود ضد ثورة شعب فلسطين وكتبت جريدتهم « السياسة » تهديد الوطنيين الفلسطينيين فى مصر بالطرد لتهييجهم الرأى العام خوفا من غضب بريطانيا ومن أى عامل يثير الشعب المصرى الكاره لحكمهم (٢) . وامتدحت جريدة «اسرائيل» الصهيونية التى كانت تصدر فى مصر حسين هيكل عن مقال كتبه عن مشكلة فلسطين فى « السياسة الأسبوعية » فى يونية ١٩٣٠ باعتباره « خير ما كتب الى الآن باللغة العربية » .

وكان قسم من كبار الرأسماليين فى مصر ، ترتبط مصالحهم بالمؤسسات التى يسيطر عليها اليهود ، وبالجاليات الأجنبية والسياسة البريطانية . وقد تولى اسماعيل صدقى ممثل هؤلاء رئاسة الوزارة سنة ١٩٣٠ وصادر وأغلق من الصحف الوطنية الكثير، وأقام حكمه على البطش بالحركة الوطنية وعلى الارهاب ، وأغلق جريدة « الشورى » الفلسطينية التى تصدر فى مصر ، والتى كان صاحبها محمد على الطاهر من مؤيدى حزب الوفد ، ولكنه أبقى جريدة «اسرائيل» (٣) التى أنشأها البرت موصيرى منذ سنة ١٩٢٠ والتى كتبت فى نوفمبر ١٩٣٣ تستحث يهود مصر على المشاركة فى تمويل الصحيفة بعد أن توفى صاحبها فى أوائل ذلك العام وحلت محله زوجته ، كتبت تقول : « لقد قمنا بنشر الدعوة الصهيونية طيلة هذه المدة (منذ صدور الصحيفة) والتبشير بالمبادئ الصهيونية والدفاع عنها ورد حملات خصومها عليها ، وكم من مرة لفتنا نظر كبار رجال الصهيونية فى الشرق الى أن وجود جريدة يهودية بلسان

(١) Palestine. A Study of Jewish, Arab and British Policies, p. 76r

(٢) يراجع فى هذا كتابى محمد على الطاهر : ظلام السجون ، معتقل الهاكستب وهما مذكرات شخصية للمؤلف .

(٣) بدار الكتب مجموعة تحتوى بعض أعداد من هذه الصحيفة تبدأ بالعدد الصادر فى ١١ ابريل ١٩٣٠ الى العدد الصادر فى ٢٥ يولية من ذات السنة ثم تحتوى اعدادا متناثرة عن السنوات الثلاث اللاحقة الى ديسمبر ١٩٣٣ حيث تنقطع . ويمكن من مطالعة هذه الاعداد توضيح الملاحظات الآتية : —

(أ) كانت الصحيفة تصور الوضع فى فلسطين على أن الاستعمار البريطانى لم يأتى بالصهيونية اذ كانت موجودة من الاصل هناك انما أتى بالصراع بين الصهيونيين =

عربي في مصر تتولى الدفاع عن الصهيونية وتنشر الدعوة لها لهى مسألة

= والمسلمين وعمل على التفرقة بين اليهود والمسلمين ، وان الصراع القائم فى فلسطين هو صراع بين طائفتين دينيتين عمل الاستعمار على تفجيره واستجاب المسلمون له فى غفلة منهم ، وان الاستعمار يعتمد فى مؤامراته هذه على المسيحيين فى سوريا وفلسطين . وكانت الصحيفة تهاجم المسيحيين هجوما عنيفا متهمة اياهم بأنهم تربوا فى مدارس بعثات التبشير الدينى الغربية ويستهدفون فى نشاطهم أن تستولى بريطانيا - الدولة المسيحية - على فلسطين ، لذلك يعملون على تنفيذ المخطط الاستعماري فى الإيقاع بين المسلمين واليهود (٢٠ ، ٢٧ يونية ١٩٣٠) . وتعقب الصحيفة ماكانت تكتبه صحيفة الاهرام المصرية تأييدا لحقوق عرب فلسطين ودفاعا عنهم ضد الصهيونية ، واتهمت الاهرام بأنها « كالحرباء » ترتشى بالاموال التى جمعت لترميم المسجد الاقصى (٢ مايو ١٩٣٠) كما هاجمتها بشدة عندما نشرت خطابا مرسلا من جبرائيل بحرى الى المندوب السامى البريطانى فى فلسطين يطالبه فيه بالعفو عن العرب اللذين حكم عليهم بالاعدام فى الانتفاضة التى حدثت سنة ١٩٢٩ (٢٠ يونية ١٩٣٠) ثم عادت الى شن هجوم شديد على الاهرام متهمة اياها بالتضليل لانها تبدى غيرة على مصالح العرب ومصالح عرب فلسطين بالذات وتحرضهم على الثورة وتطعن على اليهود وتقول ان المشكلة فى احداث ١٩٢٩ ليست حائط المبكى ولكن أطماع الصهيونية فى فلسطين (٤ يولية ١٩٣٠) . وكتبت صحيفة اسرائيل العديد من المقالات عن حوادث التبشير المسيحى « كيف حاولوا تنصيرى ٠٠ » (١٧ يولية ١٩٣١) وعن حوادث تنصير اليهود فى المدارس الكاثوليكية (٣١ يولية ١٩٣١) وحوادث استدراج الشباب المسلم وحمله على اعتناق المسيحية (٥ فبراير ، ١٢ فبراير ، ١٩ فبراير ١٩٣٢) .

وكانت الصحيفة فى ذلك تحاول أن تخاطب العقلية المصرية وحساسية الشعب المصرى الشديدة تجاه محاولات الاستعمار اثارة النزعات الطائفية داخل الحركة الوطنية وتحطيم الوحدة الوطنية للقوى الشعبية المتكتلة ضده ، كما كانت تخاطب الحساسية المصرية والاسلامية التى استثارها نشاط البعثات التبشيرية الغربية . وفى ذات الوقت كانت الصحيفة تحاول أن ترد الظواهر السياسية فى فلسطين الى ظواهر دينية محضة ، وتصوير شعب فلسطين كطوائف من المسلمين واليهود ومن المسيحيين المرتبطين برباط الدين بالاستعمار البريطانى ، ومن شأن هذا التصوير أن يعزل المسلمين عن المسيحيين وأن يطمس الوجود القومى للعرب هناك ويطمس المغزى السياسى للتحرك الشعبى فى فلسطين ليصير تحركا دينيا محضا ، وبهذا يمكن تكتيل يهود فلسطين وراء الصهيونية وعزل المسلمين عن المسيحيين ، مع اظهار الصهيونية على أنها من يقف ضد هذه السياسة وضد محاولات الاستعمار الاستفادة منها ، وذلك على عكس المسلمين اللذين ضلوا بهذه المحاولات وتورطوا فيها .

(ب) بالنسبة للحركة الوطنية المصرية كانت الصحيفة تسلك سبيلا من المناورة ازاء أطرافها المختلفة متلونة مع الحكومات المتعاقبة . فعندما كان الوفد فى الحكم فى أوائل ١٩٣٠ ، وقطع مفاوضاته مع الانجليز امتدحت موقف النحاس وجهاده ثم علقت على قطع المفاوضات بأنها ستعود بالخير على كل من مصر وبريطانيا ، وبهذا ظهرت بمظهر من يسالم الحركة الوطنية ويتعاطف معها دون أن تتورط فى الهجوم على الاستعمار =

على جانب عظيم من الأهمية « وحذرت اليهود في الشرق ومصر بانهم اذا

= البريطاني (مقال «شئون مصر» ١٦ مايو ، ٢٣ مايو ١٩٣٠) فلما أقبل النحاس وجيء باسماعيل صدقي رئيسا للوزارة ليلنى الدستور بدأت الصحيفة في ٣٠ يولية تهاجم الوفد وتدافع عن صدقي وتكذب كل مائير وقتها من عزم صدقي الفاء الدستور وتهاجم سياسة الوفد وتقريره عدم التعاون مع حكومة صدقي ، واتخذت موقف الانحياز الكامل لحكومة صدقي الاستبدادية .

وكانت الصحيفة تتعرض للقادة وللمفكرين المصريين الذين يتخذون موقفا صريحا ضد الصهيونية وتهاجمهم بعنف وبغير هوادة ، وقد هاجمت أحمد زكى باشا الملقب بشيخ العربى عندما سافر الى فلسطين للدفاع امام لجنة عصبة الامم عن امتلاك مسلمين لحائط البراق ولخطبته هناك التى حرض فيها الشعب العربى على الثورة وعلى الدفاع عن الحائط بالارواح (٢٥ يولية ١٩٣٠) كما هاجمت عبد الله عنان عندما كتب ينكر وجود قومية يهودية (٢٠ سبتمبر ١٩٣٣) كما عابت على القادة المسلمين المصريين عدم تأييدهم للصهيونية « قلما سمعنا أحدا من كبار المسلمين شاركنا الرأى » (٢٧ يولية ١٩٣٠) .

وأرادت الصحيفة أن تستغل معاداة قيادة الحركة الوطنية المصرية للشيوعية وقتها ، فأخذت تشيع الاخبار عن اتصال زعماء الحركة الوطنية في فلسطين بموسكو للوقية بينهم وبين مصر ، ونشرت مقالا عن أن ثمة اتفاقا وثيقا بين موسكو وبين اللجنة التنفيذية العربية (قيادة الحركة الوطنية في فلسطين) وأن جمال الحسينى عضو اللجنة متصل ببلاشفة موسكو «وعضو الانترنسيونال الثالث» (١١ ابريل ١٩٣٠) وفي ٤ يولية عادت ونشرت مقالا عن صلة اللجنة العربية التنفيذية بموسكو وبالشيوعية .

وكانت الصحيفة تظهر أحيانا بمظهر العداء للانجليز في مصر ، وتصور الصهيونية بأنها تصارع الانجليز في فلسطين ، وكان يرجع هذا الموقف منها الى هجومها على سياسة التدلبذ التى اتخذها الانجليز تجاه الحركة الصهيونية بوقف الهجرة اليها في ١٩٣٠ تهدئة للفوران العربى وقتها . ونشرت في ٣٠ مايو ١٩٣١ مقالا نددت فيه بعث بريطانيا بشئون الشرق الاوسط وسياسة الخداع التى تتبعها في الهند ومصر والبلاد العربية ، كما دعت فى ٣١ يولية ١٩٣١ الى اتفاق العرب واليهود فى فلسطين حتى يتخلصوا من شباك الدولة المحتلة ويكسبوا عطف «كبار اليهود» فى اوربا .

(ج) كانت الصحيفة تحاول أن توثق الروابط بين اليهود في مصر وان تمنع اندماجهم فى البيئة المصرية أو فى الجاليات الاجنبية الموجودة بمصر . وهاجمت بشدة حوادث تنصير بعض اليهود فى المدارس الكاثوليكية ، كما انتقدت نظم التعليم فى مدارس اليهود فى مصر لأنها لاتصدر عن مبادئ تدل على يهودية هذه المدارس «أصبح كثير من شبابنا بالامس ورجال اليوم بعيدين بروحهم عن اليهودية وقد تقمصوا بدلا منها روحا فرنسية خالصة» (٩ مايو ١٩٣٠) ، ونشرت بيانا عن الطائفة الاسرائيلية بالقاهرة الى أبنائها بأن مجلس الطائفة اجتمع فى ١٦ ابريل ١٩٣٠ فلم يحضر الاجتماع الا ٣٩ عضوا من مجموع أعضائه البالغ ٨١٨ (٢٥ ابريل ١٩٣٠) ، وانتقدت الصحيفة فى هذا الصدد سلبية اليهود وعدم اهتمامهم بشئون الطائفة وجهلهم لدينهم وتقاليدهم رغم أن الدين هو «الرابطه الطائفية الوحيدة التى تربطهم ببعضهم» (٢ مايو ١٩٣٠) ، كما =

لم يبادروا الى معاونة الصحيفة فانها ستعطل . وكان صدقي من قبل وهو وزير للداخلية سنة ١٩٢٥ قد اعتقل الوطنيين الفلسطينيين الذين هتفوا ضد بلفور صاحب الوعد أثناء مروره على القاهرة لافتتاح الجامعة اليهودية بفلسطين . وكان للأوساط اليهودية ضغوط قوية على الصحف بواسطة الاعلانات والنفوذ المالى (١) .

أما فى الناحية المقابلة ، فقد استفز حادث البراق ، ومحنة فلسطين عامة - لدى الشعب المصرى - جماع المشاعر الوطنية والاسلامية والمشاعر العربية الغامضة الوليدة .

كان موقع حزب الوفد على رأس الحركة الوطنية المصرية وجهاده ضد الاستعمار يزيده مع الوقت قربا من حركات التحرر فى البلاد المختلفة وفى العالم العربى خاصة ، وكان بشعبيته سريع الاستجابة لمشاعر الجماهير العاطفة على قضية فلسطين والمستفزة من حادث البراق . وقد حضر الوفد المؤتمر الاسلامى العام الذى انعقد بالقدس سنة ١٩٣١ ، كما اشترك فى المؤتمر العربى الذى اجتمع بعد المؤتمر الأول ، وتبنى الوفد فى المؤتمر الأول وجهة النظر الدينية الاسلامية كما تبنى فى المؤتمر الثانى وجهة النظر العربية القومية (٢) . وألقى عبد الرحمن عزام ممثل الوفد رسالة مصطفى النحاس الى المؤتمر باسم مصر والوقد ، كما انتخب ممثل الوفد فى عضوية اللجنة التنفيذية والسكرتارية العامة للمؤتمر . وكان من أهم القرارات التى اتخذت الدعوة الى توحيد البلاد العربية واستنكار تجزئة فلسطين وتأسيس مصرف عربى لمنع بيع الأراضى الى اليهود وانشاء جامعة عربية بالقدس (٣) .

= كتبت الكثير من المقالات والمسلسلات عن «لماذا أنا يهودى» (١٩٣١) وعن تاريخ اليهود وثقافتهم وتاريخ الاسرائيليين فى مصر من القراغة حتى الآن (كتب سلسلة مقالات عن الموضوع الأخير الدكتور هلال فارحى) . ومنذ يولية ١٩٣١ بدأت الصحيفة تكتب عن وضع اليهود فى اوربا وألمانيا وتبدي خوفا شديدا من النازية واضطهادها لليهود وتشير الى موجة التعصب ضد السامية التى كانت تنمو فى شرق اوربا .

- وفيما يختص بمدى نفوذ اليهود فى الاقتصاد المصرى ومدى نشاط الحركة الصهيونية فى مصر يكتفى بمراجعة كتاب «اليهود والحركة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧ - ١٩٤٧» تأليف الاستاذين أحمد محمد فنيح وأحمد أبو كف . (كتاب الهلال يونية ١٩٦٩) .

(١) يراجع فى هذا كتابى محمد على الطاهر «ظلام السجن» ، «معتقل الهاكستب» وهو مذكرات شخصية للمؤلف .

(٢) الوحدة العربية بين ١٩١٦ - ١٩٤٥ . أحمد طربين ص ١٩٢ .

(٣) = Palestine. A Study of Jewish, Arab and British Policies, p. 761-763

وكان من أهم ما أسفر عنه هذا المؤتمر اقتراب حزب الوفد المصرى من القضايا العربية ومشاركته فى بحثها وفى الدعوة لحلها . وقد ذكر الأستاذ أحمد طربين (١) « ان النزعتين العربية والاسلامية تتشابهان فى مصر » وان الحركة العربية كانت تتسم فى مصر بالطابع الاسلامى . واذا كانت قضية فلسطين هى أكثر القضايا العربية خطورة على استقلال مصر وأمنها ، فقد صاغت الظروف هذه القضية فكريا على نحو عربى اسلامى يشابه المنطلق الفكرى المصرى وقتها وهو المنطلق العربى الاسلامى . فكانت فلسطين هى البداية السياسية الفكرية لاكتشاف مصر لعروبيتها .

وقد تكون حزب مصر الفتاة فى هذه الفترة ، وكان أول تنظيم سياسى مصرى يضع فى برنامجه هدف التحالف مع الدول العربية (٢) ، ونشأت لزعيمه أحمد حسين مع محمد على الطاهر - أحد الوطنيين الفلسطينيين اللاجئين وصاحب جريدة الشورى - صلات قوية تلحظ فيما كتبه كل منهما عن الآخر . وكان هناك تجاوب بين حركة مصر الفتاة التى نشأت بمشروع القرش مستهدفة السعى لبناء الاقتصاد الوطنى (بطريقة شعبية وان كانت غير علمية) بجمع التبرعات ومقاطعة البضائع الأجنبية ، وبين حركة الشباب العربى الفلسطينى الذى عقد مؤتمره الأول فى ديسمبر سنة ١٩٣٢ وبحث تشجيع المصنوعات الوطنية ومشروع صندوق الأمة وتنشيط الحركة الكشفية ودعا للوحدة العربية ، والذى طالب فى مؤتمره الثانى سنة ١٩٣٥ بأن تقوم نهضة الشباب على أساس «الخلاص لله والوطن» (٣) وهو شعار شبيه بشعار مصر الفتاة . كما دعا لتكوين جبهة وطنية واحدة من الأحزاب على ما فعلت حركة الشباب فى مصر وقتها .

وخلال ذات الفترة أيضا نشطت جمعية الشبان المسلمين لجمع التبرعات لعرب فلسطين من ضحايا الثورة وارسال برقيات الاحتجاج

= وينكر هذا الكتاب أن أمين الحسينى والزعيم الهندي شوكت على هما من دعا لعقد المؤتمر . وان هذه الدعوة وجدت معارضة من الملك فؤاد فى مصر ، الذى فشل فى تنصيب نفسه خليفة عند عقد المؤتمر الاسلامى سنة ١٩٢٦ ولم يتخل عن هذا الامل والذى كان يشك فى نوايا أمين الحسينى ، كما أن استهداف المؤتمر انشاء جامعة بالقدس كان مما أثار غيرة علماء الازهر ، لذلك لم تمثل حكومة مصر رسميا فى المؤتمر .

(١) الوحدة العربية بين ١٩١٦ - ١٩٤٥ . طربين ص ١٩٢ .

(٢) ايمانى . احمد حسين - الطبعة الثانية ص ٦٦ .

(٣) فلسطين بين الانتداب والصهيونية . عيسى السفري . الجزء الاول ص ١٩٥

لعصبة الأمم والحكومة البريطانية ، وعقدت في القاهرة سنة ١٩٣٠ مؤتمرا لجمعياتها بمصر وفلسطين بحث فيه وسائل دعم التضامن الاسلامي ومناهضة الارساليات ومدارسها وانشاء بنك اسلامي وجمعيات تعاونية محلية تحفظ أرض فلسطين لشعبها وأوصت بانشاء عصبة أمم اسلامية . وسافر الى القدس كل من محمد علي علوبة وأحمد زكي شيخ العروبة وعبد الحميد سعيد للدفاع عن ملكية العرب لحائط البراق امام اللجنة التي شكلتها عصبة الأمم لتحقيق النزاع (١) .



أبرم الوفد معاهدة ١٩٣٦ ، وبرغم ما حوت المعاهدة من تهادن مع الاستعمار هدأت الحركة الوطنية في عمومها مؤقتا وتحدد وضع مصر الدولي ، وبدأ التطلع في داخل مصر للسياسات الاجتماعية والاقتصادية والتطلع للدول العربية المحيطة ، وذلك كله استخلاصا لدروس مرحلة تاريخية كاملة ورغبة في رآب الصدوع . في ١٩٣٣ كتب محمود عزمي في مجلة الهلال يدافع عن الرابطة العربية في مواجهة الرابطة الشرقية والاسلامية قائلا ان الرابطة الأولى أمتن هذه الروابط وأكثرها تمشيا مع روح العصر التي يستند اليها التطور المحتوم . وفي أغسطس سنة ١٩٣٥ كتب عبد القادر المازني يقول : « فشلت الثورة المصرية لاننا أحطنا قوميتنا بمثل سور الصين ، ذلك لانني أومن بما أسميه القومية العربية وأعتقد أن من خطل السياسة وضلال الرأي أن تنفرد كل واحدة من الأمم العربية بسعيها غير عابئة بشقيقاتها » (٢) . ولزكي مبارك كتابات كثيرة دعا فيها خلال هذه الفترة الى القومية العربية والتوحيد العربي حتى صارت هذه الدعوة من الملامح الواضحة لما تضمنته كتاباته الأدبية المختلفة من فكر سياسي .

وقد شبت ثورة فلسطين الكبرى سنة ١٩٣٦ واستمرت ثلاثة أعوام، وكان من آثارها أن نما الاتجاه العربي في مصر ، وتخطت السياسة المصرية - رسمية وشعبية - حدود اظهار التعاطف مع شعب فلسطين ، وبدأت تتجه الى مشاركة الفلسطينيين وتأييدهم في نضالهم . وفي عصبة الأمم سنة ١٩٣٧ وقف وزير خارجية مصر في الوزارة الوفدية يدافع عن

(١) فلسطين والضمير الانساني . محمد علي علوبة ص ٣٧ .

(٢) مجلة الرسالة ٢٦ أغسطس ١٩٣٥ - مقال لعبد القادر المازني .

حقوق شعب فلسطين ويتبنى مطالبه الوطنية ، ومنعت حكومة الوفد سفر العمال المصريين اللذين طلبتهم السلطات البريطانية ليحلوا محل العمال الفلسطينيين هناك (١) . كما قابلت حكومة مصر بحذر دعوة الملك عبد العزيز آل سعود توحيد الجهود بينه وبين مصر والعراق لحل قضية فلسطين ، وأعلنت أنها تفضل العمل منفردة . وكانت المملكة السعودية والعراق - تحت قيادة نوري السعيد - يمارسان وقتها ضغطا على الثورة الفلسطينية لتصفيتها بناء على طلب الانجليز ، ولعل هذا كان سبب حذر الحكومة المصرية . كما نشأت سنة ١٩٣٦ جامعة الرابطة العربية برئاسة محمود بسيوني أحد زعماء حزب الوفد .

وقد كتب أحمد ماهر سنة ١٩٣٦ - قبل خروجه على الوفد : «ان وحدة الشرق هي الوقاء من خطر المطامع التي تريد أن تنفرد بكل دولة شرقية على حدتها للقضاء عليها وانتهابها وسهولة الفتك بها ، فما من بلد شرقي الا وهو هدف لبعض هذه المطامع أو نحسوها معرض لخطر السياسات الاستعمارية ومراميها ان وحدة الشرق هي ازاء هذه السياسات الاستعمارية السبيل الى درء خطرها ودفع بلائها ومضاد مفعولها . . . ان من موجبات السلامة من خطر الاستعمار ووسائل الوقاية الناجعة من شره قيام هذا الاتحاد المنشود بينها وانشاء هذه الروابط الروحية التي تربط أجزاء الشرق وأقطاره جميعا حتى يدرك الاستعمار ان الاعتداء على ناحية منه تارك أسوأ الأثر في سائر نواحيه . . » ثم تكلم عن « تأسيس وحدة شرقية واقامة تضامن معنوي بين أقطار الشرق » وانه لا يوجد حائل أو مانع خطير يحول دون تحقيق ذلك من ناحية الشعوب ، ولكن العقبات تأتي من ناحية ملوك الشرق وأمرائه وسلاطينه (٢) . ويظهر من هذا الحديث في وضوح ان الفكرة العربية كانت لا تزال مختلطة بفكرة الرابطة الشرقية عند حزب الوفد ، وان كان المحرك الأساسي لديه في الدعوة الى الترابط هو الوقوف ضد الخطر المشترك للاستعمار على شعوب الشرق بغير ادراك واضح للروابط الذاتية التي تجمع الشعوب العربية . ولكن هذه النظرة يبدو انها تطورت كثيرا خلال سنوات قليلة ،

(١) أدب المقالة الصحفية في مصر . عبد اللطيف حمزة - الجزء الثامن ص ٣٦٦ وذكر المؤلف ان حكومة الوفد لم تمنع أولا في سفر العمال ثم اوقفت سفرهم نتيجة مساع خاصة اتخذت .

(٢) الشهيد احمد ماهر . تصنيف محمد ابراهيم ابو رواع - المجلد الاول ص ٩٢ . وكان أحمد ماهر من زعماء الوفد ثم انشق عنه مع النقراشي وآخرين وكونوا حزب السعديين سنة ١٩٣٧ .

وقد كتب مكرم عبيد سكرتير عام حزب الوفد مقالا فى عدد خاص أصدرته مجلة الهلال عن « العرب والاسلام » فى ابريل ١٩٣٩ ، كتب تحت عنوان « المصريون عرب » يدافع عن عروبة مصر التى تجد أساسا لها فى الجهاد من أجل الحرية وفيما يجمع بينها وبين البلاد العربية من روابط اللغة والتقاليد والخصائص الاجتماعية الأساسية ، وتكلم عن جهاد الأقطار العربية فى مصر وامتداد أصل مصر الى الأصل السامى الذى هاجر اليها من الجزيرة العربية ، وذكر ان الوحدة العربية موجودة ولكنها فى حاجة الى تنظيم « والغرض من التنظيم ايجاد جبهة تناهض الاستعمار وتحفظ القوميات وتوفر الرخاء وتنمى الموارد الاقتصادية وتشجع الانتاج المحلى وتزيد فى تبادل المنافع وتنسيق المعاملات » وطالب بأن تصير البلاد العربية « جامعة وطنية واحدة أو وطنا كبيرا يتفرع منه عدة أوطان لكل منها شخصيتها لكنها فى خصائصها القومية العامة متحدة متصلة اتصالا قويا بالوطن الأكبر » (١) وكان هذا يمثل تطورا هاما فى تفكير الوفد وموقفه .

كما ان صدور الحديث من مكرم عبيد الزعيم القبطى يوضح مدى الانفتاح المصرى على العالم العربى منذ ذلك الوقت ، ويشير الى موقف الكثير من أقباط مصر المؤيد لتنمية الروابط العربية والى مدى ما تميزت به الفكرة العربية من ذلك الوقت عن الديانة الاسلامية .

وخلال عام ١٩٣٩ كانت قضية فلسطين من أهم ما شغل الحياة السياسية فى مصر ، وقرر حزب الأحرار الدستوريين الذى كان فى الحكم وقتها حضور مؤتمر لندن مع العرب ، وشرط لحضوره أن تفرج السلطات عن القادة الفلسطينيين المنفيين وتسمح لهم بحضور المؤتمر ، وكان لحكومات كل من مصر والعراق والسعودية دور كبير فى هذا المؤتمر .

على انه اذا كانت خطة الانجليز عزل مصر عن القضايا العربية قد أخفقت وبدأت تسهم فى هذا الميدان ، فقد أمل الانجليز أن يحققوا فائدة لهم من هذه المساهمة عن طريق تحالف الرجعية المصرية الحاكمة معهم ، وأملوا أن يكون لمصر تأثيرها فى تصفية الثورة الفلسطينية . ولكن كانت قضية فلسطين قد دخلت نسيج الحياة السياسية المصرية وأصبحت من مجالات الصراع والتنافس بين الحركة الوطنية بتياراتها المختلفة وبين القوى الرجعية ، فتنافست الأحزاب وتبادلت النقد والهجوم حول موقف كل منها من هذه القضية . فكانت أول مسألة تخرج عن نطاق الأهداف التقليدية

(١) المكرميات (مجموعة خطب وبيانات) جمعها أحمد قاسم جودة - ص ١٤٦-١٥٠ الخ.

للحركة الوطنية المصرية (الجلاء والوحدة مع السودان) وتحظى بهذا القدر من الأهمية في الصراع السياسى الداخلى . وقام مصر الفتاة في هذه الفترة بدعاية قوية بين الشباب مطالبا - بحماسته المعروفة - « بإعلان الحرب على الصهيونية وداعيا الهيئات الاسلامية في مصر والشباب في أنحاء العالم العربى للعمل ضد الصهيونية » . وألف عبد الحميد سعيد لجنة « قرش فلسطين » لجمع التبرعات للضحايا (١) .

وحضرت مصر مؤتمر بلودان العربى الذى نظمه نبيه العظمة في سوريا سنة ١٩٣٦ ، ومثلت فيه مصر بوفد غير رسمى وبعدد محدود من الأعضاء (كان عدد أعضاء مصر ٤ أعضاء ومثل العراق ١٣ عضوا وسوريا ٧٥ عضوا ولبنان ٦٠ عضوا ٠٠ الخ وكان مجموع الأعضاء خمسمائة) ، وكان من قرارات المؤتمر المطالبة بالغاء وعد بلفور والغاء الانتداب مع منع بيع الاراضى لليهود ومنع الهجرة المستقبلية . وفى أكتوبر ١٩٣٧ اجتمع فى القاهرة المؤتمر البرلمانى الدولى العربى وحضره بعض ممثلى الشعوب الاسلامية فى البلاد غير العربية كالهند ، ورأس المؤتمر محمد على علوبة، ورغم ما ظهر فى المؤتمر من خلافات مصدرها الأطماع المتعارضة لكل من البيتين المالكين فى مصر والعراق ، فقد أسفر عن قرارات أهمها - اعتبار وعد بلفور باطلا مع المطالبة بعدم التصريح بهجرة مستقبلية لليهود فى فلسطين وأن يبقى هذا البلد عربيا تحكمه حكومة وطنية وجمعية تمثيلية ويعقد معاهدة مع بريطانيا تحدد العلاقات بينهما (٢) وفى أكتوبر ١٩٣٨ انعقد فى القاهرة أيضا المؤتمر النسائى العربى ، دعت اليه هدى شعراوى رئيسة الاتحاد النسائى المصرى ، وكان الاتحاد النسائى المصرى قد تلقى خطابا من لجنة السيدات العربيات بالقدس فى اواخر ١٩٣٦ عندما اشتدت الثورة هناك فأصدر الاتحاد قرارات بجمع التبرعات لنصارى فلسطين والإحتجاج على تنفيذ وعد بلفور ، ثم توالى خطابات الهيئات النسائية بفلسطين للاتحاد المصرى تستحثه للعمل على تأييد حقوق العرب فى العدول عن تجربة الوطن القومى لليهود ووقف الهجرة وبيع الاراضى الى اليهود . كما توالى خطابات الاستغاثة منها خطاب رئيسة لجنة السيدات بعكا الى هدى شعراوى «أتركونا وحدنا وفيكم لسان يتكلم وقلب ينبض ؟ اسألوا حليفتكم (بريطانيا) ما شأن الاربعمائة ألف مسلم والخمسمائة مسجد . . أتهود الأرض المقدسة وفى مصر خمسة عشر

(١) لدليل التاريخى المصرى العالى . عبد السلام حسنى ص ٧٦ - ٧٧ .

(٢) Palestine. A Study of Jewish, Arab and British Policies, p. 859-888

مليوناً من المسلمين ؟ اللهم ايقظ مصر من سباتها لترى هول الفاجعة وفداحة النازلة . . » فرسلت هدى شعراوي الخطاب الى مصطفى النحاس تستحثه على اتخاذ موقف التأييد من عرب فلسطين . ثم تقرر عقد المؤتمر وانعقد فعلاً واصدر في آخر جلساته في ١٨ أكتوبر ١٩٣٨ قرارات منها تأييد مطالب عرب فلسطين والغاء الانتداب واحلال معاهدة مع بريطانيا محله منشأً بموجبها في فلسطين دولة دستورية ذات سيادة ، واعتبار وعد بلفور باطلاً ووقف الهجرة اليهودية ومنع انتقال أراضي العرب الى اليهود أو الأجانب ورفض تقسيم فلسطين واطلاق سراح المسجونين والمعتقلين السياسيين (١) ، ثم عقد بعد ذلك المؤتمر الطبى العربى الذى كانت قضية فلسطين هى محور البحث فيه . وانعقد فى بدايات الحرب أيضاً مؤتمر التعليم العربى والمؤتمر الزراعى العربى . والحاصل انه منذ اجتماع مؤتمر لندن سنة ١٩٣٩ تبوات مصر مكانتها فى العالم العربى كما تبوات مشكلة فلسطين مكانتها فى السياسة المصرية .



خلال هذه الفترة تلبد الموقف الدولى بالغيوم ، وظهرت ألمانيا وإيطاليا كقوتين تنافسان الاستعمار البريطانى فى الشرق الأوسط كما بدت نذر الحرب العالمية . وظهر فى الدوائر الرجعية الحاكمة فى مصر اتجاه يحاول تشييد الجسور مع السادة الجدد ، وعين على ماهر رئيساً للديوان الملكى ثم عين رئيساً للوزراء سنة ١٩٣٩ ، وأراد أن يستفيد من الدعوة العربية وأن يوثق صلاته بالعالم العربى ، فاختر للوزارة معه عبد الرحمن عزام ومحمد على علوبة وصالح حرب رئيس الشبان المسلمين كما اختار لرئاسة الجيش عزيز المصرى ، وكان لكل من هؤلاء صلته بالحركات السياسية العربية ونشاطه فى هذا المجال ، وأراد على ماهر بذلك أن يدعم نفوذ الملك بدعوة الاسلام والعروبة .

وخلال هذه الفترة أيضاً نمت جماعة الاخوان المسلمين ، وكانت ثورة فلسطين فرصة سنحت لزعيم الجماعة لممارسة العمل السياسى خارج حدود مصر ولايجاد جسر بين الدعوة الدينية - هدف الجماعة المعلن - وبين العمل السياسى . فأيدت الجماعة الثورة الفلسطينية ونشطت فى جمع التبرعات لها ، واكتسب حسن البنا تأييد وعطف أمين الحسينى مفتى فلسطين ، كما تقرب اليه على ماهر وعبد الرحمن عزام ليستفيدوا من

(١) كتاب «المؤتمر النسائى الشرقى» طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ .

تنظيم الجماعة الدقيق ونشاطه البالغ ، وتقرب الشيخ البنا منهم ليغنم تأييد الدولة له ، كما اتصل بحكام البلاد العربية والاسلامية وملوكها ، ودعم مركزه في مصر واكتسب طموحا سياسيا محددا . وبدأت الجماعة نشاطها العلني الصريح كتنظيم سياسي يعمل في الحياة المصرية ويحيى فكرة الجامعة الاسلامية ويسلك الى حيث قدر له المستقبل .

* * *

كانت فترة ما بين الحربين العالميتين مرحلة كاملة من مراحل الكفاح الوطني في مصر وفلسطين والعالم العربي كله . وبالنسبة لمصر يمكن ملاحظة النقاط العامة الآتية - تلخيصا لما سبق وتعليقا عليه : -

أولا - كان خلق الوطن القومي لليهود في فلسطين جزءا من مخطط استعماري يشمل العالم العربي كله ، الذي أريد عزل أجزائه بعضها عن بعض . وتبلورت حركة مصر الوطنية بعد الحرب الأولى في نطاقها المحلي فقط مع المطالبة بوحدة مصر والسودان وكان موقفها من البلاد العربية وفلسطين بوجه عام موقف التعاطف وتبادل الاصداء لا الترابط والعمل المشترك . وكان هذا يرجع لسبب تاريخي عام وهو عدم وصول الحركات الوطنية الى مرحلة التضامن وادراك المصير المشترك ازاء العدو الواحد ، وقد لزم لها كفاح جيل كامل وحرب عالمية ثانية وانتشار للفكر الاشتراكي واسع حتى تبلغ هذا النضج . ويرجع أيضا الى الانعزال التاريخي الحادث بين حركتي مصر والبلاد العربية ، والى الطبيعة الطبقية لقيادتها . ولا شك ان الكفاح المحلي في مواجهة المخطط الشامل والتكتاتف الاستعماري العالمي لا يؤدي الى نتائج حاسمة ، وكانت سوريا بسبب التمزيق الذي أحدثه بها الاستعمار بعد الحرب الأولى ، أول من فطن الى جدوى التوحيد ، وكانت فلسطين بسبب ما بيت لها تنادى العروبة والاسلام وتثير كل الحوافز . ووعت الحركة الوطنية المصرية هذا العامل بالتدريج بالاصطدام المستمر مع الاستعمار وبالبحث الدائب عن الطريق ، وكانت فلسطين بابها الى الفكرة العربية .

ثانيا - برغم شعار المصرية المحلية الذي اتسمت به الحركة الوطنية وقتها ، أدت مصر ما استطاعت من الخدمات لقضية القومية العربية وفلسطين من الناحية الفكرية والثقافية ، وان المتتبع لانتاج المثقفين المصريين في هذه المرحلة يلحظ ضالة ما ألف عن الفرعونية مثلا والكثرة فيما ألف عن التاريخ العربي .

ان الفكر المصرى فى عمومہ فى تقصیہ عن ماضیہ الحضارى نهل من العصور الاسلامیة وكشف من كنوزها الكثير فى كافة الفروع ، وانكشف له ما هو مشترك بینہ وبين العرب ، ولم یصدر عن روح التبریر المتحيز لفكرة سیاسیة ، وكان هذا عاملا هاما من عوامل التوحید النفسى مع الأقطار العربیة الأخرى كما أعطى الحركة العربیة غذاء قومیا هاما .

وكما كان المدخل المصرى للسیاسة العربیة مدخلا مشوبا بالنزعة الاسلامیة ، فقد كان المدخل لدراسة الحضارة العربیة مشوبا بذات النزعة، نزعة التنقیب عن الحضارة الاسلامیة وجاءت معركة على عبد الرازق (١) تستبعد مفهوم الخلافة من هذه الحضارة وتقضى على فكرة الجامعة الاسلامیة، ثم جاءت معركة الشعر الجاهلى لطله حسین تؤكّد الوجه العلمانى المستنیر لهذا التاريخ (٢) .

والتاريخ الاسلامى بهاتین الرکیزتین ، رفض الخلافة وتأكيد العلمانیة، یكشف عن التاريخ الحضارى العربى ویصلح سیاسیا رکیزة للجامعة العربیة لا الجامعة الاسلامیة ، ومع أن مفکرین أمثال طه حسین وهیکل كانا یعلنان رفضهما لفكرة القومیة العربیة ، فقد جاءت أعمالهما الفکریة استخلاصا أمینا وعلمیا لتراث یلتقى فیہ العرب جمیعا ولا ینحصر فی مصر . وان معرفة الانتشار الواسع الذى لاقتہ أعمال أحمد أمین ومصطفى عبد الرازق وزکى مبارک وغيرهم من الباحثین المستنیرین یكشف عن مقدار الاسهام الفکرى الذى قدمته مصر للعالم العربى . لقد نشأ هؤلاء بالجامع الأزهر ، وتحولوا فی مرحلة خصوبتهم الى الجامعة المصریة ، ونقلوا معهم رسالة الأزهر التقليدیة ، وهو أن یكون مرکز الاشعاع والجذب للفکر العربى ، ثم كانت جهود المجمع اللغوى والصحافة الأدبیة والسیاسیة وارسال المعلمین واستقبال الطلبة مما أدى دورا هاما .

ثالثا - ان موقف الحركة الوطنیة المصریة من قضیة فلسطین والقضیة العربیة عامة كان یتأثر كثيرا بأسلوب كفاح هذه الحركة ویصعب تصور

(١) أصدر الشیخ على عبد الرازق سنة ١٩٢٥ کتابا عن « الإسلام وأصول الحکم » كان له وقع خطیر فی الحیاة السیاسیة والفکریة ، وأكد فیہ أن الخلافة لیست مؤسسة دینیة فی الإسلام وفصل بذلك بین السیاسة والدين . وكان ذلك موجها ضد سعى الملك فؤاد لاستخلاص الخلافة لنفسه بعد الفائها فی تركيا سنة ١٩٢٤ دعما لسلطته فی مصر .

(٢) کتاب طه حسین « فی الشعر الجاهلى » صدر سنة ١٩٢٦ ، ودافع فیہ المؤلف عن المنهج العلمانى فی دراسة التاريخ الاسلامى وأثار معركة سیاسیة وفکریة عنیفة .

أن يؤدي أسلوب الكفاح بكافة الوسائل «السلمية المشروعة» - أسلوب الحركة الوطنية بقيادة الوفد - الى نتائج علمية أكثر فاعلية مما تحقق ، فهو باعتباره (مشروعا) يقبل الحدود والفواصل القائمة ، وباعتباره (سلميا) تتحدد مساهماته أساسا في الدعم السياسى . وإذا كانت المكاسب الجزئية التي حققتها ثورة ١٩١٩ فى الميدان الوطنى انديموقراطى قد أفسحت لهذه الحركة أن تسير « ولو ببطء » خلال عقدين كاملين بأسلوب اصلاحى ، وأن تحقق العديد من النتائج فى المجالين الوطنى والديمقراطى ، فإن هذا الأسلوب ما كان يمكن أن يظفر بأية نتيجة عملية فى ميدان مغلق تماما لم يكسب فيه من قبل أى نصر ، وهو ميدان الحركة العربية الواحدة ، ولم يكن ينفع هنا غير الاقتحام .

وبهذا يمكن تصور انه بعد أن أدركت الحركة الوطنية المصرية حيوية قضية فلسطين بالنسبة لها فما كانت تستطيع - بذات أسلوبها - أن تقدم أكثر مما قدمت وهو الدعم المعنوى سياسيا ودبلوماسيا . الخ ، ويمكن تصور ان استقرار هذا الأسلوب وهيمنة الوفد على الحركة الشعبية كان يعوق ادراك الأهداف العامة بصورة أكثر تحديدا ووضوحا . وزاد الأمر تعقيدا ان الثورة العربية بفلسطين بحكم ما فرض على البلد الطعين أمسكت السلاح تدافع به عن الوجود المادى للشعب . وما كان فى ميسور الحركات «السلمية المشروعة» أن تصنع الكثير فى هذا الموقف والذى يفوق ثورتها فضلا عن أن الحكم لم يكن خالصا لها فى أى وقت .

رابعا - من أهم ركائز الاستعمار فى تحقيق الثورات المضادة ومقاومة الحركات الشعبية اشاعة الطائفية وخلقها خلقا عند الضرورة .
وقد حاول اتباع هذه السياسة فى مصر منذ الاحتلال ، واحتفظ « بحقه » فى استعمالها فى وثيقة الاعتراف باستقلال مصر تحت تحفظ « حماية الأقليات » وحاولت بعثات التبشير خلق أقليات دينية مصنوعة ، واستهدف بذلك أن يحيل الأقلية الدينية الى رأس رمح يوجه الى الحركة الشعبية وأن يثير لدى الأغلبية رد فعل دينى متطرف يرتد بها الى مواقف الرجعية ، ويرد الحركة الوطنية ضد الاستعمار الى حركات طائفية ومتعصبة . وقدر الاستعمار أن تكون الصهيونية - الدعوة العنصرية العبدوانية - ركيزة الثورة المضادة فى فلسطين والبلاد المجاورة ، وأن تكون « قاعدة بشرية » تضمن بقاءه الدائم فى العالم العربى ، وأن تخلق ما تستطيع خلقه من ردود الفعل الدينية فى هذه البلاد بما يحرف المعركة ويردها عن المستوى الوطنى والسياسى الاجتماعى الى المستوى العنصرى الطائفى .

والحاصل فى مصر ان حركة الوفد قد استطاعت فى النطاق المحلى - وبكفاية عالية - أن تحبط سياسة اثاره الطائفية بين المسلمين والقبط ، وأن تحبط سعى البعثات التبشيرية بتماسك عنصرى الأمة . ولكن قصور حركة الوفد عن ادراك العمق العربى واستيعابه « وهو قصور تاريخى » له أسبابه الموضوعية على ما سلف ، ترك هذا الميدان خاليا للاستعمار ليلعب لعبته كاملة . وكان النشاط الصهيونى فى فلسطين ، وكان رد فعله العنيف لدى الجماهير فى مصر ، وهو رد فعل لم يستطع الوفد أن يسيطر عليه كاملا ، وأن يوجهه وجهة وطنية صحيحة .

وقد استطاعت حركة « الاخوان المسلمين » ، أن تخاطب هذا الجانب فى المصريين ، وأن تمتص رد الفعل المعادى للصهيونية لصالحها ، لا باعتبار ان المعركة معركة بين الصهيونية والحركة الوطنية العربية ، ولكن باعتبارها معركة بين اليهودية والاسلام . وأحيت بهذا ما كان انحسار من قضايا الخلافة والجامعة الاسلامية ، وبنت لنفسها باسم الدين ركيزة فى مواجهة الحركة الوطنية ، وأثارت ثنائية مفتعلة فى حياة مصر السياسية ، ثنائية الدين والوطن ، واستعانت على الأمر برصيد حركة الجامعة الاسلامية القديم الذى كانت الحركة الوطنية قد امتصته لصالحها ، وتحقق للاستعمار فى الوطن العربى مخططه الطائفى كاملا .



خلال الحرب أيدت بريطانيا فكرة انشاء الجامعة العربية كسرا لموجة العداء العربى فى أزمة الحرب ، وتسليما بقوة الفكرة وأملا فى أن تستطيع توجيه الجامعة بواسطة الحكومات الرجعية ومارست مصر - فى عهد وزارة الوفد - نشاطا واضحا فى بنائها ، بفضل قوتها الذاتية ، وسمعة الزعامة الوفدية التى بقيت ذات فاعلية برغم ما أصابها من ضعف بعد ١٩٣٦ . وكان هذا النشاط برغم ما وجه للجامعة وللوفد من انتقادات متفاوتة ، عاملا ايجابيا هاما فى سياسة مصر العربية ، به انحسار موقفها من العالم العربى ، وغدت جزءا من كيانه لصيقا .

وفى ٣٠ مارس ١٩٤٣ أعلن صبرى أبو علم بمجلس الشيوخ باسم مصطفى النحاس رئيس الحكومة « اثنى معنى من قديم بأحوال الأمم العربية والمعاونة فى تحقيق آمالها فى الحرية والاستقلال سواء كنت فى الحكم أو خارج الحكم . » ثم أوضح فكرة انشاء الجامعة العربية (١) .

(١) ظلام السجن . محمد على الطاهر ص ٥٦٤ .

وكان أول ما قابله المشروع الوليد هو الموقف من فلسطين وهل ستمثل في الجامعة أم لا ؟ وكان مقتضى المعاونة في تحقيق الآمال الوطنية أن تحرص حكومة مصر على أن تمثل فلسطين في الجامعة ، وقد وجه حافظ رمضان الى صبرى أبو علم سؤالاً في هذا الشأن فاكتمى في جوابه بالقول بأن حكومة الوفد قامت ولا تزال تقوم بواجبها حيال الفلسطينيين . ولكن الوطنيين الفلسطينيين نظروا بعين الارتياب الى مشروع الجامعة ، ونصح بعضهم النحاس ألا يوافق على قيام الجامعة بغير فلسطين حتى لا يستغل اسمه وسمعته الوطنية في مشروع يهدر حقهم . وبذل النحاس محاولات للإفراج عن زعماء فلسطين المعتقلين قوبلت بالرفض من جانب الانجليز . وأثناء مباحثات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام - الذى أسفر عن توقيع بروتوكول الاسكندرية الخاص بإنشاء الجامعة - طالب ممثل فلسطين بأن تعمل الدول العربية للحفاظ على عروبة بلده ، وتضمن البروتوكول ملحقاً عن هذا الأمر ، ولكن لم تخط اللجنة خطوة ايجابية عملية في هذا الشأن .

وأقيمت وزارة النحاس من الحكم فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ أى اليوم التالى لتوقيع البروتوكول - ويذكر جون مارلو ان مشروع الجامعة العربية كان يستهدف على يدى مصطفى النحاس أن تصبح الجامعة منبرا للسياسة والأحزاب الوطنية العربية وأن تدعو لوحدة العرب واستقلالهم ، ولكن بعد اقالة الوزارة الوفدية انحرف هدف الجامعة الى دعم انعزال كل دولة من الدول العربية عن غيرها (١) . ولا شك ان هذا الانحراف اثر فى الموقف العربى المأمول بالنسبة لفلسطين ، فآل حكم مصر للرجعية المتعاونة مع الانجليز الخاضعة للملك وأنشئت الجامعة بغير فلسطين ، وعين أميناً لها عبد الرحمن عزام .

الفصل الثانى

القوى السياسية وقضية فلسطين

بعد الحرب العالمية الثانية ، قدر الانجليز ان الجامعة العربية بوضعها الذى آلت اليه قد أصبحت كيانا صالحا لبناء اتفاقيات للأمن الاقليمى تربط دول الجامعة بالاستعمار . على انه كان ثمة خلافات بين الحكومات الرجعية العربية أساسها المنافسة القائمة بين العائلة الهاشمية الحاكمة فى كل من العراق وشرق الأردن من جهة وبين العائلة العلوية المالكة فى مصر والعائلة السعودية المالكة فى المملكة السعودية من جهة أخرى . وكان الانجليز قد قدموا مشروع « سوريا الكبرى » بواسطة الأمير عبد الله أمير شرق الأردن لانشاء دولة برئاسته تضم امارته مع كل من سوريا ولبنان ، فيرث الانجليز بواسطة هذه الدولة السيطرة على سوريا ولبنان بعد استقلالهما عن فرنسا . كما قدموا مشروع « الهلال الخصيب » الذى يضم هذه البلاد مع العراق للهدف نفسه . وتعثر المشروعان نتيجة معارضة الحكومتين المصرية والسعودية لهما وبسبب محاربة سوريا ولبنان لأى مشروع يهدد استقلالهما ويربطهما بالاستعمار البريطانى . ورغم الخلافات بين العائلات المالكة ، ورغم فشل المشروعان البريطانىان بقى أمل الانجليز فى أن يتخذوا من الجامعة العربية وعاء يربط دول الجامعة بهم بحلف عسكرى واحد يتم تكوينه على مراحل . وكان اقتراح تشكيل لجنة للدفاع المشترك فى مشروع صدقى - بيفن وسيلة لاقامة التحالف بين هاتين الدولتين ولأن تنضم البلاد العربية الى هذه اللجنة بالتدريج فى المستقبل لتصير مجلسا للحلف المأمول . فلما فشل المشروع أريد بمشروع جبر - بيفن الذى أزمع فرضه على العراق أن يكون نواة لهذا الحلف ، وأن تنضم اليه بطريقة أو بأخرى بلاد اتفاقية سعد أباد التى كانت قد أبرمت بين العراق وتركيا وغيرهما

وبهذا يتكون حلف كبير يضم بلاد الشرق الأوسط كلها . ولكن مشروع جبر - بيفن فشل أيضا نتيجة انتفاضة الشعب العراقي ضده سنة ١٩٤٧ .

وكان الهدف الثاني الذي قدر الانجليز تحقيقه لمصلحتهم في مصر من خلال الجامعة العربية هو ما عبرت عنه الديلي تلجراف بقولها « ان ظهور هذه الروح العربية قد يؤدي الى تخفيف حدة الروح الوطنية المصرية التي بدأت الظواهر تشير الى وصولها الى درجة خطيرة كما حدث عقب الحرب الماضية » (١) (اشارة الى ثورة ١٩١٩) ، على أن نمو الحركات الشعبية في ذات عام ١٩٤٦ أظهر أن هذه الروح لا تتناقض مع الحركة الوطنية ، وذكرت المانشستر جارديان « اذا أردنا أن نحتفظ بالنفوذ في هذه الأرجاء فلا يكفي أن نشجع الروح الوطنية العربية التي قد تصير بسهولة معادية لبريطانيا وهي على كل حال ليست مما يعتمد عليه ، يجب أن نشجع الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ولو كان ذلك ضد رغبات أصحاب الأملاك الذين يعدون أصدقاءنا .. » (٢) .

واستبدلت السراى بمطامحها الاسلامية التي ظهرت في العشرينات والثلاثينات مطامح عربية . ولعلها قدرت ان نشاطها العربي يمكن أن يكون - من وجهة النظر المصرية - نشاطا في حقل جديد لم تتضح أمام الجماهير معالمه ، ويمكن للسراى بهذا أن تلعب فيه لعبتها بغير خشية انكشاف سافر سريع لدى الجماهير ، ويمكنها بهذا أن تسوق الناس وراءها وأن تكسب من المجال العربي سمعة وهيبة يمكنانها من التسلط الأكثر على مقدرات الحكم في مصر . وأيا كان الأمر فقد كان سلوك الملك بعد الحرب يظهر انه كان يعتبر السياسة العربية أمرا يتعلق به هو لا بالحكومة ولا بالشعب ، واستباح لنفسه الخروج عن حدود وظيفته الدستورية على نحو سافر في هذا المجال . وفي بداية ١٩٤٦ دعا ملك مصر الملك عبد العزيز آل سعود وتناقشا معا في شئون الجامعة العربية وكيفية منافسة الأطماع الهاشمية . وفي لندن تحدث سفير مصر هناك (عبد الفتاح عمرو) عن السياسة العربية « ان جلالة الملك يعتقد ان التضامن التام بين الدول العربية هو أهم عامل حيوى لاستتباب السلام

(١) صحيفة المصري ١٣ يناير ١٩٤٦ .

(٢) صحيفة المصري ٢٣ فبراير ١٩٤٦ .

فى الشرق الأوسط وهذا هو سر اهتمام جلالتة بالجامعة العربية ٠٠ « (١)، وكان السفير يتحدث باسم الملك لا باسم الحكومة كما كانت الإشارة الى التضامن التام واستتباب الأمن من لغة الأحلاف العسكرية المزمع انشاؤها . وخلال حكم اسماعيل صدقى فى ذات العام دعا الملك فاروق ملوك ورؤساء الدول العربية لاجتماع عقد بانشاص ، وتمت الدعوة بغير علم أى من رئيس الحكومة أو وزير الخارجية كما تمت الاجتماعات بغير حضورهما . ولما لجأ أمين الحسينى مفنى فلسطين الى مصر فى يونية ١٩٤٦ أجاره الملك بغير موافقة حكومة اسماعيل صدقى ورغم تخرج صدقى ، وظهر هذا التخرج فى البيان الذى أصدرته الحكومة « لا يخفى أن مصر اليوم تجتاز مرحلة من أدق مراحل حياتها السياسية توجب لها التوفيق والفلاح فى ظلال الهدوء والنظام » ولا ريب ان سماحته (المفتى) مقدر لذلك « وأيا كان الرأى فى هذا الموقف من صدقى ، فالمهم ايضاح ان السراى كانت هى الوجه القللى للجانب العربى من سياسة مصر الرسمية بغير علم الحكومة ولا موافقتها ، وان كانت السياسة العربية هى الميدان الذى اختارته السراى لتفرض تسلطها السافر فى مواجهة الحكومة والبرلمان ومن خلفهما ، وقدرت أنه مجال بعيد عن الاهتمام المباشر للجماهير وبعيد عن حساسيتها التقليدية تجاه مسائلها الوطنية فى النطاق المصرى السودانى ، فتستطيع فيه السراى أن تغنم « سوابق دستورية » تؤكد سلطانها فى السياسة الخارجية وأن تعقد الصفقات مع الاستعمار فى غفلة من العيون .



وبعد الحرب أيضا دخلت الشئون العربية فى نسيج الحياة السياسية والنشاط الوطنى للشعب المصرى ، تتبعاً لأخبارها واهتماماً بها وتعليقاً عليها واطهاراً للتضامن مع كفاح الشعوب العربية ضد الاستعمار وضد الحكم الرجعى فى أى من هذه البلاد . كما أصبح الجانب العربى من السياسة الرسمية من مجالات الصراع السياسى بين الحركة الوطنية بقواها المختلفة وبين الرجعية المحلية . وعندما أذاع الوفد بيانه الذى هاجم فيه مذكرة النقراشى الى الحكومة البريطانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ والرد البريطانى عليها ، طالب فى ذات البيان أن تمثل مصر فى مؤتمر الصلح مع ايطاليا حسب وعد الانجليز لوزارة الوفد أثناء الحرب للمطالبة بواحة جغوب التى سلختها ايطاليا من الأراضى المصرية فى العشرينات

(١) صحيفة الاهرام ١٠ فبراير ١٩٤٦ .

كما طالب « بالاشتراك فى تقرير مصير الشعب الليبى الكريم. دفاعا عن حقوقه وأمانيه وتقرير مصائر البلاد الأقرب لنا المتاخمة لحدودنا » . وعندما صرح عبد الحميد بدوى وزير الخارجية بأن مجلس الأمن غير مختص ينظر قضية مصر ، هاجمته الصحافة الوطنية لا من جهة أن تصريحه يضر بمصلحة مصر فقط ، ولكن لانه يتضمن احراجا واساءة لموقف سوريا ولبنان اللتان أزمعتا عرض قضيتيهما على المجلس فى ذات الوقت . وعلقت صحيفة « الوفد المصرى » وقتها بأن المسئولين فى لندن يرون أن زعامة مصر للشعوب العربية كقيلة بارحاء النظر فى قضايا العرب ، ثم هاجمت وزير الخارجية المصرى ووصفته ساخرة بأنه « العربى الكبير » وأشادت بقرار كل من حكومتى سوريا ولبنان بعرض قضيتيهما على المجلس باعتباره قرارا يحبط مؤامرات الاستعمار « وصنائه المصريين » (١) .

ودل على اهتمام الوفد بالقضايا العربية ما سجلته صحيفة « رابطة الشباب » عند تكوين الطليعة الوفدية كتشكيل من تشكيلات الوفد ، ان قصد بها أن « تكون أداة اتصال مع شعب الوادى ومع شعوب الدول العربية » (٢) . وكانت صحيفة « رابطة الشباب » تتوسع فى ذكر أخبار البلاد العربية وحركات التحرر فيها وتهاجم خطط الاستعمار بشأنها وتكشف سعى الولايات المتحدة للسيطرة على البترول العربى وعلى اتخاذ المملكة السعودية ركيزة لها . وكذلك كان الشأن فى صحيفة « الجماهير » الممثلة للحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى .

وعرف مصر الفتاة باتجاه عربى واضح منذ تكوينه فى الثلاثينات . وتضمن أول اعداد صحيفة الحزب بعد الحرب تأكيد ايمان الحزب بالعروبة والدعوة لها وتكريس نشاطه وموارده للدفاع عن العرب (٣) . كما كان الاخوان المسلمون يؤيدون العروبة « كرابطة حضارية وليس كقومية » وباعتبارها خطوة نحو الوحدة الاسلامية ، ورأوا فى العروبة « وحدة روحية بسريان الاسلام فى عنق أبنائه جميعا . . . وهذا الوطن وحدة لغوية . . . وحدة فكرية ثقافية بما انه منبع الفيض الروحى فى العالم كله . . . ووحدة اجتماعية بتشابه العادات . . . » (٤) ، وتتسم هذه النظرة بما يتسم به فكر الجماعة عامة من تورط فى الاثارة الطائفية وتجاهل المضمون النضالى

(١) صحيفة الوفد المصرى ١٨ - ٢٩ يناير ١٩٤٦ .

(٢) صحيفة رابطة الشباب ٢٠ مارس ١٩٤٧ .

(٣) الفكرة العربية فى مصر . أنيس صايغ ص ١٩٧ .

(٤) الفكرة العربية فى مصر . أنيس صايغ ص ٢٠٠ .

للدعوة العربية بالنظر الى معركة الشعوب العربية ضد الاستعمار . على ان جماعة الاخوان نشطت فى توثيق علاقتها بالبلاد العربية واقامة المهرجانات وتنظيم المظاهرات وتأليف اللجان ، كما أنشأت فروعاً لها فى معظم البلاد العربية وصادفت انتشاراً ملحوظاً فى بعضها كسوريا والسودان .

وقد سبقت الإشارة الى موقف الرأسمالية الكبيرة فى مصر من البلاد العربية وما كانت تؤمله فى أسواقها من توسع .

والمهم ان كلا من القوى السياسية فى مصر أدخل الجانب العربى ضمن جوانب سياسته ونشاطه ، كل حسب أهدافه وأسلوبه ، وصارت الشئون العربية جزءاً لصيقاً فى مكونات السياسة المصرية وطنية كانت أو تقدمية أو رجعية . وكان الانفتاح العربى لدى سائر القوى الوطنية والتقدمية فى بدايته أحد تطبيقات تضامن الشعوب ضد الاستعمار ، ولكنه تضامن وجد تجسيدا له فى كيان واحد من اللغة والتاريخ والتراث ، وبهذا لم يبدأ الفكر السياسى المصرى - الوطنى والتقدمى - مساره فى الاتجاه العربى من خلال الايمان الايديولوجى الواضح المسبق بالقومية العربية ، ولكن من خلال الايمان بالتضامن بين الشعوب ضد الاستعمار ، وكان من الطبيعى أن يعمق الاحساس بهذا التضامن بالنسبة للشعوب ذات الروابط التاريخية والثقافية واللغوية . ويمكن القول بشكل عام ومع قدر من التبسيط بأنه اذا كانت النزعة الاسلامية هى المنطلق المصرى الى الفكرة العربية خلال الثلاثينات ، فان نزعة تضامن الشعوب فى الكفاح ضد الاستعمار كانت المنطلق المصرى الى الفكرة العربية بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك مع وجوب تقدير التداخل بين النزعتين باقدار متفاوتة فى كل من المرحلتين ، بمعنى أن أيا من النزعتين لم تنتف تماماً فى أى من الفترتين . والحاصل ان الجامعة العربية لقيت هجوماً عنيفاً من القوى الوطنية والتقدمية بعد الحرب ، وكان هجوماً يصدر عن موقف هذه القوى المعادى للنظم الرجعية فى داخل البلاد العربية وللسياسة الاستعمارية ، كما انه هجوم يدل على أن القوى الوطنية والتقدمية فى مصر كانت تؤمن بأن الاهداف الوطنية والديمقراطية لها الأولوية على أى أهداف أخرى تصدر عن الفكرة العربية . والحاصل ان فكرة الوحدة العربية لم تطرح بشكل واضح كهدف من أهداف السياسة المصرية العملية فى هذه الفترة .

ومما تجب ملاحظته انه كما استطاعت الجماهير فى مصر سنة

١٩٤٦ أن تهزم المخطط الاستعماري لضم مصر للأحلاف العسكرية وتقضى على مشروع صدقي بيفن ، وكما استطاع شعب العراق أن يفعل ذلك بالنسبة لمشروع جبر بيفن المماثل ، كذلك استطاع كفاح الجماهير ان يشل الجامعة العربية عن أن تقوم بتنفيذ سياسة الاستعمار ضد شعوب هذه المنطقة ، وكان عجز الجامعة أثرا للعجز العام الذي اتسمت به السياسة الرجعية فى المنطقة خلال هذه الفترة .

وبعد الحرب أيضا كانت مشكلة فلسطين أكثر المشاكل العربية احتداما ، وزادت عنفا وتوترا مع الايام . وفى ٢ نوفمبر ١٩٤٥ - ذكرى وعد بلفور - عرفت مصر مظاهرات عنيفة قادها الاخوان المسلمون وحدث فيها تدمير لبعض المنشآت الاجنبية ، وكان عنفها وشمولها تعبيرا عن موقف المصريين عامة من قضية مصير البلد العربى المتاخم ، كما كان مظهرا لالتحام قضية هذا البلد بالقضايا السياسية التى تشغل المصريين عامة ، وبهذا لم تكن أحداث هذا اليوم مجرد محاولة من الاخوان لاطهار قوتهم، ولكنها كانت حدثا مصرى عاما . وخلال عامى ١٩٤٦ - ١٩٤٧ كانت الأحداث الفلسطينية تشغل أهم بنود الاهتمام المصرى بعد قضايا الاستقلال والسودان والديمقراطية .

واذا كان مشروع صدقي بيفن مجال احتكاك الحركة الوطنية بمبدأ الاحلاف واتفاقيات الأمن الاقليمية ، واذا كانت تجربة مجلس الأمن مجال الاحتكاك بالمجتمع الدولى فى ظروف ما بعد الحرب الثانية ، فان فلسطين كانت أرض الاحتكاك المباشر بين الحركة الوطنية المصرية وبين الاستعمار الأمريكى الوافد الى منطقة الشرق الاوسط . وقد استهدفت أمريكا بعد الحرب ان ترث الاستعمارين البريطانى والفرنسى ، وان تقتنص بترول العرب وتسيطر على مجارى المياه الحيوية ، ورأت فى فلسطين ركيزة لها فى العمل لتحقيق هذه الاهداف ، ركيزة معدة بما مكنت به بريطانيا للصهيونية خلال ثلاثين عاما تقريبا . وبعد الحرب الثانية نقلت الصهيونية اعتمادها من بريطانيا الى الولايات المتحدة باعتبارها السيد القوى الجديد ، وزاد نفوذ اليهود الأمريكىين داخل الحركة الصهيونية على ما أوضح وايزمان فى مذكراته (١) ، وطلب ترومان رئيس الولايات المتحدة من الحكومة البريطانية فى أكتوبر ١٩٤٥ ان تفتح أبواب فلسطين فى الحال لدخول مائة ألف مهاجر يهودى ، وكانت أمريكا تستغل الضائقة المالية فى بريطانيا بعد الحرب فى املاء سياستها عليها ، فانصاعت لها بريطانيا

(١) مذكرات وايزمان . الترجمة العربية ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

فى هذا الطلب ولكنها رأت اشراك الامريكيين معها فى تنفيذ سياسة التوسع فى تهجير اليهود ، وذلك حتى لا تتحمل وحدها أمام الجماهير العربية اثم أعمال ستفيد الولايات المتحدة فقط . وشكلت لجنة تحقيق مشتركة من ممثلين للبلدين تبنت مطالب ترومان ذاتها .

وكان من أهم جوانب هجوم تشرشل زعيم حزب المحافظين البريطانى على سياسة بيفن فى تصريحه بالجلء عن مصر سنة ١٩٤٦ ، ان هذا الجلء يقتضى البقاء فى فلسطين الأمر الذى يبعد امكانيات الاتفاق بين بريطانيا وأمريكا . ومع فشل مشروع صدقي بيفن وفى منتصف ١٩٤٧ وضع ان اتفاقا تم بين البلدين على أن تترك فلسطين للولايات المتحدة من خلال تمكين الصهيونية منها وان يبقى الانجليز فى مصر وبهذا زاد تمسك بريطانيا بالبقاء العسكرى فى مصر .

وفى خريف ١٩٤٧ أعلنت بريطانيا عن عزمها انهاء الانتداب عن فلسطين فى ١٤ مايو ١٩٤٨ ، وعرضت الأمر على الأمم المتحدة فوافقت على تقسيمها بين العرب والصهاينة وانشاء دولة لكل منهما على أرض فلسطين . كتب مراسل صحيفة المصرى بواشنطن يقول ان أمريكا تعتبر بريطانيا شريكا صغيرا فى التكتل الغربى الجديد ، وانها أيدت تقسيم فلسطين لأنها تريد هذا البلد قاعدة ارتكاز لها فى المنطقة العربية تضاف الى المملكة العربية السعودية ، حقل البترول الكبير (١) والحاصل ان الولايات المتحدة أيدت الصهيونية وانشاء دولة لها فى فلسطين وذلك فى كل موقف وكل مجال ، وكسبت بهذا من البداية عداء الحركات الوطنية لها ، وقد لاحظت النيويورك تايمز فى بداية ١٩٤٧ ان تناقص النفوذ الأمريكى بين المصريين ليس منشوءه الدعاية السوفيتية ولكنه ناتج عن مناصرة أمريكا للصهيونية . (٢)

شاهد صيف عام ١٩٤٧ - على ما سبقت الاشارة - انتفاضة الشعب المصرى ضد حكومته وضد الاستعمار عند عرض قضيته على مجلس الأمن . وكان من شأن فشل المجلس فى مناصرته أن تزيد الأزمة القائمة وان تتصاعد الحركة الشعبية الى مستوى جديد . ولكن الحاصل أن انحرف الانتباه الشعبى العام فجأة وفى سرعة بالغة الى ما يجرى بالجمعية العامة للأمم المتحدة بالنسبة لتقسيم فلسطين . وما ان تصاعدت

(١) صحيفة المصرى ١٩ أكتوبر ١٩٤٧ .

(٢) صحيفة الاهرام ٥ يناير ١٩٤٧ .

الأزمة الفلسطينية الى هذا المدى في أواخر عام ١٩٤٧ حتى اجتاحت الجماهير سخط عارم ، وبدأت الاضرابات والمظاهرات تتجه الى هذه الناحية ، وكان أولها اضراب دعا اليه الحزب الوطنى ومصر الفتاة والايخوان المسلمون لمدة ساعة فى ١٧ سبتمبر ١٩٤٧ بمناسبة عرض الموضوع على الجمعية العامة * وفى دمشق وبيروت اعلن عن اعتبار يوم ٤ أكتوبر يوم فلسطين وتم الاضراب يومها هناك ، كما اعلنت فى مصر فى ذات اليوم حالة الطوارئ وعقد اجتماع لهيئات الشباب طالب بجلاء الانجليز عن فلسطين والغاء الانتداب وان توجه الجهود العربية ضد الصهيونية. ثم ألفت «هيئة وادى النيل العليا» لانقاذ فلسطين تنظم حملات التبرع وتدعو لانشاء كتائب للتحرير * (١)

وكان الاخوان المسلمون ومصر الفتاة على رأس التنظيمات السياسية المصرية تأييدا للكفاح المسلح ضد الصهيونية ، ونظر كلاهما الى فلسطين كمجال لحرب مقدسة وطنية ودينية ضد الصهيونية ، وكانت المظاهرات تتحول أحيانا الى أعمال الثار من اليهود المقيمين فى مصر بتدمير بعض المتاجر والمحال (٢) * ومنع تصاعد الموقف أعلن مصر الفتاة عن تأليف عدة أفواج للنضال ضد الصهيونية فى فلسطين ، وسافر أحمد حسين مع هذه الافواج الى سوريا باعتبارها خط الدفاع الأساسى. كما ألف الاخوان المسلمون كتائب للجهاد وأقاموا معسكرا للجهة الجنوبية بفلسطين (٣) * ومنذ أواخر ١٩٤٧ نشط الاخوان فى فتح المعسكرات ودعوة شبابهم لحمل السلاح والاتصال بالمجاهدين العرب المدعوم بالسلاح ، وعندما رفضت حكومة النقراشى طلبهم ادخال أفواج منهم الى الجزء الشمالى من صحراء النقب تسلمت مجموعات منهم الى فلسطين من سيناء ويدعوا القتال الفعلى ومهاجمة المستعمرات اليهودية فى فبراير ١٩٤٨ « رغم قلة عدده (الفوج المحارب) وضعف أسلحته » ، ورابطت أولى قواتهم فى النقب وبدأت معاركها الأولية فى « كفارديروم » فى ١٤ ابريل ، كما ذهبت قوة ثانية لهم الى معسكر قطنة بسوريا لتستكمل تدريبها وتنضم الى الاولى ، ثم تقدم شباب منهم للعمل تحت قيادة الجامعة العربية وشكلت منهم ثلاث كتائب أتمت تدريبها فى معسكر « الهاكستب » وتسلمت الى فلسطين ، وكان يقود الكتيبة الاولى من متطوعى الجامعة العربية الشهيد أحمد

(١) صحيفة الاهرام اول يناير ١٩٤٨ والاعداد التالية .

(٢) الفكرة العربية فى مصر . انيس صايب ص ٢٤٦ .

(٣) صحيفة الاهرام ٢ - ٢٧ يناير ١٩٤٨ .

عبد العزيز وكانت هذه القوات المتطوعة « خليطا من الاخوان وغيرهم من الشباب المصرى الحر » (١) .

وكانت سياسة الوفد تأييد شعب فلسطين فى كفاحه . ذكر النحاس لندوب صحيفة الايام السورية أنه يؤيد أن تكون فلسطين لأهلها مسلمين أو نصارى أو يهود ، لكنه لا يقبل بحال أن تكون وطنا قوميا للصهيونية وقال أنه أعلن ذلك فى بروتوكول الاسكندرية الذى صدر سنة ١٩٤٤ بإنشاء الجامعة العربية (٢) ، وعارض الوفد فى وضوح تقسيم فلسطين . على أن نشاط الوفد فى هذا المجال اتسم بأسلوبه التقليدى فى الكفاح السلمى ، ولم تعرف للحزب دعوة الى انشاء الكتائب أو دخول الجيش المصرى الحرب دفاعا عن فلسطين . فلما أعلنت الحكومة دخول الحرب أيد الوفد قرارها ووافق على ما اتخذته من اجراءات مقيدة للحرية بالداخل حماية للجيش المحارب .



وبالنسبة لموقف الحركة الماركسية نحو القضية الفلسطينية ، فالملاحظ من مطالعة صحفها وتبع مواقفها ، أن كلا التنظيمين الأساسيين فيها : طليعة العمال والفلاحين والحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ، كان يصدر عن موقف العداء للصهيونية ويدعو الى وجوب مقاومتها ويكشف عن ارتباطها بالاستعمار الأمريكى . كتبت الفجر الجديد فى ١٦ يونية ١٩٤٥ تهاجم الصهيونية وتناصر الكفاح الوطنى الديمقراطى لشعب فلسطين ، كما أن برنامج لجنة العمال للتحرير القومى تضمن بنسبدا خاصا « بمكافحة الصهيونية وتأييد الشعب الفلسطينى فى نضاله الوطنى الديمقراطى » . ونشرت « رابطة الشباب » بيانات كانت تصدر عن « رابطة الاسرائيليين لمكافحة الصهيونية » واطرد نشرها عن المخاطر التى تتهدد فلسطين من مؤامرات الصهيونية والاستعمار . كما كتبت « الجماهير » تطالب بجلاء الانجليز فورا عن فلسطين وتهاجم الصهيونية ربيبة الاستعمار وتنشر عن نشاط الاسرائيليين الديمقراطيين فى مصر ومقاومتهم للصهيونية (٣) . وكان من شباب اليهود التقدمى فى مصر من ألف جماعة عرفت باسم « الحركة المضادة للصهيونية » وبذلوا جهودا

(١) الاخوان المسلمون فى حرب فلسطين . كامل اسماعيل الشريف ص ٤٣ - ٥٧

(وهو من كتب الاخوان المسلمين) .

(٢) صحيفة الوفد المصرى ١٠ فبراير ١٩٤٦ .

(٣) صحيفة الجماهير ٢٨ ابريل ١٩٤٨ .

واسعة لوقف التسلل الصهيونى فى صفوف اليهود ، وكان منهم هـانز بن كسفلت الذى أخذ يهاجم المعتقدات الصهيونية منذ عام ١٩٤٢ ونشر بين أصدقائه كتابا للمؤلف الانجليزى « ريناب » بعنوان « المعاداة للسامية والمشكلة اليهودية » الذى ذكر مؤلفه ان الصهيونية سلاح رأسمالى يستهدف ابعاد اليهود عن الصراع الطبقي وتجميعهم لخدمة الاستعمار ، وكتب مقدمة الكتاب وأليم جاليشير سكرتير الحزب الشيوعى البريطانى * وكان من بين الجماعة المعادية للصهيونية يوسف درويش وشحاته هارون المحاميان وريمون دويك والبير آبيه والصحفى اريك رولو وغيرهم . وعمل أعضاء هذه الجماعة على الانضمام الى النوادي والجمعيات الرياضية اليهودية التى كانت الصهيونية تنشط بداخلها للترويج لدعوتها واقناع الشباب بالهجرة الى فلسطين، انضموا اليها لمحاربة الدعوة الصهيونية وكشفها، وعند اجراء انتخابات مجلس ادارة نادى المكابى الذى كان الصهيونيون يتخذونه وكرا لهم ، وقع اعتداء على العناصر المتحررة بالضرب وأصيب البعض باصابات بالغة ، ووصفت صحيفة « صوت الامة » الحادث فى ٢٢ ابريل ١٩٤٧ ، وبعد ذلك شكلت رابطة الاسرائيليين لمكافحة الصهيونية وأعلنت أن هدفها القضاء على الحركة الصهيونية والوقوف ضد هجرة اليهود من مصر وتأكيد ارتباطهم بمصالح الشعب المصرى وكفاحه الوطنى . (١)

فلما صدر قرار تقسيم فلسطين عارضته طليعة العمال والفلاحين وأيدت الدخول فى الحرب ضد اقامة الدولة الصهيونية . ولكن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى أيدت قرار التقسيم وعارضت بشدة دخول مصر الحرب ، وتمثل موقف الحركة الديمقراطية فى ان اثاره حرب فلسطين اثاره لحرب دينية « لا يفيد منها سوى المستعمر » وان الكفاح المسلح مطلوب ضد الاستعمار وتعبئة الجيوش العربية مطلوبة ضد بريطانيا لا من أجل هذه الحرب فى فلسطين (٢) ، وبررت تأييدها لمشروع التقسيم « اننا لانريد أن ننزع فلسطين من العرب ونعطيها لليهود بل ننزعها من الاستعمار ونعطيها للعرب واليهود ولا نوافق على التقسيم الا مضطرين كأساس لاستقلال فلسطين ثم يبدأ كفاح طويل للتقريب بين وجهات النظر فى الدولتين العربية واليهودية » (٣) وجاهدت الحركة مجاهدة كبيرة فى أن تتصدى لموجة

(١) اليهود والحركة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧ - ١٩٤٧ . احمد محمد غنيم

واحمد أبو كف ص ١٧٣ - ١٧٦ .

(٢) صحيفة الجماهير ١٩ اكتوبر ١٩٤٧ .

(٣) صحيفة الجماهير ٢٢ نوفمبر ١٩٤٧ .

الجهاد في فلسطين ضد التقسيم ، وللاتجاه العام الذي يطالب بالسلح وتكوين الكتائب وعملت على توجيه هذين المطلبين ضد الاستعمار « لنوجه السلح الى الاستعمار في فايد وقنال السويس والسودان ولن يمكن تحرير فلسطين وظهورنا مكشوفة للعدو ، لنحرر وادى النيل لنتمكن من تحرير الشرق كله » (١) . وفى ٢١ ديسمبر ١٩٤٧ نشرت « الجماهير » بياناً للحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ورد به ان الضمان الوحيد لوحدة فلسطين هو العمل على ايجاد جو من اللفة والثقة المتبادلة بين الجماهير الكادحة العربية واليهودية ، وانه اذا كان قد اتخذ قرار التقسيم فان طريق توحيد الدولتين هو طرد الاستعمار ، وعلق البيان على موقف الحكومات العربية بأن هذه الحكومات تهدف الى « وقف تيار الحركات الوطنية الصاعدة وتحويل حربنا المقدسة ضد الاستعمار الى حرب عنصرية دينية تدعم مركز الاستعمار وانه يرمى الى صرف أنظار الجماهير الكادحة عن الكفاح فى سبيل مستوى معيشتها الى أمر خارجى ينسبها هذا الكفاح - انه يرمى الى تحويل أنظار المعارضة الوطنية الديمقراطية عن العهود الرجعية الحاكمة فى الشرق العربى وعن مؤامراتها لتكتيله فى كتلة استراتيكية خاضعة للاستعمار » .

على ان الشعب المصرى كان فى جملته منذ انتهاء الحرب معلق البصر والقلب بمعركة فلسطين ضد الصهيونية ، واستفزت فيه المشاعر الوطنية والدينية والشعور العربى النامى ، كما حركت فيه الاحساس الواعى بالخطر مما يحدث فى البلد المتاخم وكافة العواطف الانسانية ازاء شعب يطرد بالسلح من أرضه ، ووجد المصريون فى رفض التقسيم والدعوة للكفاح المسلح ضد نشوء دولة صهيونية، وجدوا فى ذلك مجابهة للاستعمار العالمى وعلى رأسه الولايات المتحدة ودفعاً للحركة العربية المعادية له . واذا كانت الرجعية العربية قد شاءت أن تستغل المعركة لصالحها واذا كان قد عرف حذر الجماهير من أية دعوة تتبناها الحكومات الرجعية ، فالحاصل أنالاتجاه العام بين الجماهير لم يكن رفض الكفاح ضد الصهيونية وتقسيم فلسطين لمجرد ان الحكومات توافق على هذا الشعار ، ولم يصل رد الفعل لدى الجماهير الى الانكار غير الواعى لقيام الخطر وللوجود الفعلى للمعركة ، والتفت على هذا الاتجاه العام كل التيارات السياسية تدعو له وتنميه وتحاول التنظيمات الواعية ان توجه الامور الى ما يقضى على مؤامرات الرجعية الحاكمة . وذلك فيما عدا الاتجاه السابق الاشارة اليه فى الحركة الماركسية الذى أيد التقسيم وعارض الدعوة الى الحرب .

(١) صحيفة الجماهير ٧ ديسمبر ١٩٤٧ .

والواقع ان هذا الموقف البعيد عن مشاعر الجماهير ، والذي أثر كثيرا في شعبية الحركة الماركسية كلها وفي فرص نموها ، هذا الموقف كان اثرا للموقف الشيوعي العالمي بالنسبة لتقسيم فلسطين . وقد انعقد بلندن في مارس ١٩٤٧ مؤتمر للأحزاب الشيوعية بالامبراطورية البريطانية أصدر قرارا ندد فيه بالصهيونية والاستعمار الانجلو أمريكي والرجعية العربية ، وأوصى بالنضال المشترك لليهود والعرب في فلسطين ضد الاستعمار ، وحذر الشعب اليهودي من أن الصهيونية تسعى لجعل فلسطين حليفة للدول الاستعمارية وقاعدة لها في الشرق الأوسط . ولكنه بالنسبة لمسألة الهجرة اليهودية الى فلسطين ، وهي من أسس الدعوة الصهيونية ذكر انه « يجب أن ينظر اليها في أفق متسع على أساس الدور الذي سيلعبه العنصر اليهودي في العالم أجمع ، ذلك أن جميع الشعوب الحرة قد دعيت إلى أن تمد يد العون إلى ضحايا الفاشية والنازية من اليهود سواء كانت هذه المساعدة في بلدان هؤلاء اليهود أنفسهم أو البلاد البعيدة عنهم كبريطانيا وأستراليا وكندا والولايات المتحدة حيث توجد الفرص التي يتسنى لهم فيها الاستقرار . أما بالنسبة لفلسطين فيعتقد المؤتمر ان فلسطين الحرة المستقلة ستكون على استعداد بالاشتراك مع البلدان الحرة الأخرى في العالم لان تمد يد العون وتكفل الأمن لضحايا الفاشية والنازية كما يستطيع ذلك أي بلد آخر ، ثم أعلن تضامنه في النضال لاستقلال مصر وفلسطين وشرق الأردن ومعارضة المشاريع الاستعمارية كسوريا الكبرى والكتلة الشرقية ولجنة الدفاع المشترك بين انجلترا والعرب (١) .

وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بالتقسيم ، ووافقت عليه مجموعة الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي ، ورغم أن مشروع التقسيم وقيام دولة يهودية بفلسطين كان جزءا من الاستراتيجية التي رسمتها السياسة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الثانية ، فقد بدا للحركة الشيوعية العالمية أن التقسيم عمل تقدمي يمليه الموقف ضد الاستعمار وضد الرجعية العربية ، ونشرت الديلي وركر صحيفة الحزب الشيوعي البريطاني في مارس ١٩٤٨ انه يجب اتخاذ عمل قوى لتنفيذ التقسيم ، وان الاستعمار الأمريكي البريطاني « يجمع قواه ويوحد صفوفه لمحاولة القضاء على التقسيم بينما ترجو الكتلة اليسارية السوفيتية المناصرة له (التقسيم) ان تمضي روح التقدم في الدولتين الجديدتين في فلسطين قدما في طريقها الى الامام » . كما ذكرت

(١) صحيفة الاهرام ٥ مارس ١٩٤٧ حسب الترجمة الواردة بهذه الصحيفة .

أن تأييد الاتحاد السوفيتي للتقسيم كان ضمانا لقيام « جارتين متحابتين » وذلك سعيا لتحقيق الهدف الأخير وهو « قيام دولة عربية يهودية مشتركة .. » ثم تكلمت عن ان « الروح التقدمية غمرت فلسطين وان اليهود أحسوا في نهاية الانتداب بداية للسلام .. » .

ويبدو من هذا ان كانت السياسة الشيوعية تستهدف من تأييد قيام الدولة اليهودية ان تحاول جذبها بعيدا عن الاستعمار الصانع الحقيقي لها والمصدر الحقيقي لضمان بقائها .

وحاولت الصحيفة اظهار الوجه التقدمي لقيام هذه الدولة قائلة ان السياسة البريطانية صريحة في معارضة التقسيم وان الولايات المتحدة بدأت تعارضه أيضا (١) . ثم كتب بالم ذات أحد كبار الكتاب في الحزب الشيوعي الانجليزى ، كتب في ذات الصحيفة يهاجم بريطانيا والولايات المتحدة والجامعة العربية ويصف الزعماء العرب بأنهم اقطاعيون فاشيون متعاونون مع الاستعمار ، وان الجامعة العربية ترمى « الى تحويل الشعور المعادى للاستعمار الى محاربة ستمائة ألف يهودى » ، وان بريطانيا استغلت الصهيونية أولا لتفرقة صفوف العرب وانشاء قاعدة لها بفلسطين ولكن يقظة العرب حملتها على الحذر فتحالفت مع زعمائهم الرجعيين وتنكرت للصهيونية التي أقبلت عليها أمريكا اضعافا لبريطانيا ، فعرضت بريطانيا المشكلة على الأمم المتحدة لتكشف نوايا أمريكا ، ولكن دخل عامل جديد يتمثل فى أن أيد الاتحاد السوفيتي مشروع التقسيم (٢) . ويبدو ان الكاتب ظن فى هذا التأييد السوفيتي قلب لطبيعة الدولة المزمع انشاؤها وتحويل لدعوة مرتبطة بالاستعمار معتمدة عليه الى دعوة مناهضة له ، وذلك باعتبار ما كانت تأمله السياسة السوفيتية من ارتباط الدولة الجديدة بها . ودل هذا الموقف لدى الاتجاه الأساسى للرأى العام فى مصر على أن الشئون الدولية وسياسة الدول الكبرى لا تصدر عن الانتصار لقضايا الشعوب المناضلة ضد الاستعمار بقدر ما تحكمها سياسات القوى التى تمارسها الدول الكبيرة لمصلحتها ، وأكد هذا الفهم الموقف التقليدى لدى الرأى العام وهو الصدور عن المصلحة الوطنية وحدها .

والحاصل أن الحركة الشيوعية فى مصر عانت من هذا الموقف كثيرا ، برغم أن أحد تنظيميها الأساسيين وقتها كان يعارض التقسيم ويوافق على

(١) صحيفة المصرى ٢ مارس ١٩٤٨ .

(٢) صحيفة المصرى أول ابريل ١٩٤٨ .

دعوة الحرب ، وبرغم أن الحركة فى عمومها كانت تهاجم الصهيونية ، وبرغم الدور الذى لعبته الحركة فى الكفاح الشعبى والدور الهام الذى لعبته فى تطور الفكر السياسى للحركة الوطنية وفى قضية الثورة الاجتماعية والصراع الطبقي * وقد هاجمها الاخوان المسلون ومصر الفتاة على هذا الموقف وطعنوا به عليها كثيرا واتهماها فى وطنيتها وفى صدورهما فى سياستها عن المصلحة الوطنية .

* * *

كانت حكومة النقراشى قد وصلت الى طريق مسدود ، فشل فى المفاوضات ، أعقبه فشل فى مجلس الامن ، أعقبه محاولة للهروب من المشكلة الوطنية الى قضايا البناء الداخلى ، فارتطم جهاز الدولة بهذه الأزمة بحركة الاضرابات التى انتشرت وبالمطالب الاقتصادية للجماهير التى تصاعدت وتهدد الجهاز بالتفكك من جراء اضراب البوليس * وكان لابد من جديد يخرج بالحكومة والنظام من الطريق المسدود ، وينقل اهتمام الجماهير الى مشكلة أخرى غير المسألة الوطنية ، وغير الصراع الاجتماعى الداخلى ، وكانت مشكلة فلسطين قد وصلت الى تفاقمها المذكور عندما تقرر رسميا اعلان انشاء دولة اسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨ .

وكان ما يقف بين الحكومة وبين استغلال هذا الظرف هو ادراكها أن الجيش المصرى ليس مستعدا للدخول فى حرب على أرض فلسطين * ويذكر الدكتور هيكل (رئيس مجلس الشيوخ وزعيم حزب الأحرار المشارك فى الحكم) ان النقراشى كان مصرا على ألا يلجأ الى القوة المسلحة حتى لا يدفع الجيش المصرى الى حيث تكون القوات البريطانية المرابطة فى منطقة قناة السويس وراء ظهره ، وذكر أن النقراشى ظل على هذا الموقف حتى يوم ١١ مايو ، ولكن « بين عشية وضحايا تغير هذا الرأى فجأة » فطلب من رئيس مجلس الشيوخ فى ١٢ مايو عقد البرلمان فى جلسة سريعة لطلب دخول القوات المسلحة أرض فلسطين * وعرض الموضوع على البرلمان ببيانات غير دقيقة أدت به الى الموافقة على اعلان الحرب (١) .

والواقع ان الملك قد وجد فى مسألة فلسطين ما يمكنه من استرداد بعض سمعته التى كانت انهارت فى العامين السابقين ، وان يدعم بدخول الحرب هيبة دولة هد الفوران الشعبى من كيائها وكاد اضراب البوليس أن

(١) مذكرات فى السياسة المصرية . محمد حسين هيكل - الجزء الثانى ص ٢٢٥

يشرف بها على الانهيار الكامل ، وفاق هذا الخطر كل اعتبار آخر يتعلق بمدى الاستعداد للمعركة ، ويذكر الدكتور هيكل انه عرف وقتها أن الملك أمر محمد حيدر وزير الدفاع (كان معروفا بارتباطه الوثيق بالملك) بأن يأمر الجيش باجتياز الحدود ، وتحرك الجيش فعلا دون علم رئيس الوزراء ومن غير انتظار أقرار البرلمان أو مجلس الوزراء . وفي ١١ مايو أدلى الملك بحديث سياسى الى مراسل اليونائيتد برس خرج به عن حدود وظيفته الدستورية التى تلزم الملك ألا يعمل الا بواسطة الحكومة ، وقال فى حديثه انه سيمد الاخوان العرب بكل مساعدة عسكرية ومالية واقتصادية ، وانه لن يقبل أن تقوم دولة صهيونية على مقربة من حدود مصر وأنه لا بد من استعمال القوة (١) واتفق هذا الموقف من الملك مع سعيه الحثيث منذ نهاية الحرب الى أن يمتلك حكم البلاد صراحة وان تكون السياسة العربية مما يخضع له مباشرة . وكان من أسباب دخول الحرب حرص الملك على أن يبنى لنفسه زعامة عربية وتنافس في هذا المجال مع العائلة الهاشمية المالكة فى العراق وشرق الأردن ، وقيل أن الملك فاروق كان يتسابق مع الملك عبد الله فى أيهما يصلى الجمعة أولا فى المسجد الأقصى (٢) .

كما كان من أسباب انصياع الحكومة لقرار الملك اعتمادها عليه وعدم قدرتها على مناهضته ، كما رأت فى اعلان الحرب استباقا للمشاعر العامة بين الجماهير التى كانت تطالب بالتدخل وبالتفاح المسلح ضد الصهيونية ، وكذلك مسابقة جماعة الاخوان وغيرها ممن أرسل الافواج للجهاد فى فلسطين وحرصا على أن ترتد أكاليل النصر الى السراى والحكومة دون غيرها . على انه يبقى السبب الأساسى هو أزمة الحكم فى الداخل وهو ما عبر عنه الدكتور هيكل بقوله ان النقراشى لم يعترض على انتهاك الملك للدستور فى ارسال الجيش دون علمه لانه وجد اعتبارات جاوزت فى نظره احترام الدستور « فقد كانت الأمور فيها (البلاد) تتطور فى اتجاه يدعو الى كثير من القلق ومن الحذر ومن التفكير وقد بلغ من هذا التطور ان أضرب رجال البوليس . . والالتجاء الى الحرب لصرف الانظار عن المشاكل الداخلية سياسة لجأت اليها الدول الدكتاتورية مرات فى التاريخ القديم والحديث » (٣) .

(١) صحيفة الاهرام ١٢ مايو ١٩٤٨ .

(٢) مذكرات فى السياسة المصرية . محمد حسين هيكل - الجزء الثانى ص

٣٣٨ .

(٣) مذكرات فى السياسة المصرية . محمد حسين هيكل - الجزء الثانى ص

٣٣١ .

وفور الموافقة على اعلان الحرب من جانب البرلمان ، استصدرت الحكومة فى ١٣ مايو قانونا يخولها اعلان الأحكام العرفية فى حالة جديدة لم يكن قانون الأحكام العرفية السارى ينص عليها (القانون ١٥ لسنة ١٩٢٣) ، وهى حالة تأمين سلامة الجيوش المصرية وضمان تموينها وحماية طرق مواصلاتها وغير ذلك مما يتعلق بتحركاتها وأعمالها العسكرية « خارج المملكة المصرية » . وأمكن فى غمرة الحماس الشعبى لتحرير أرض فلسطين اصدار هذا القانون بغير معارضة ، ومكن هذا القانون الحكومة من فرض الأحكام العرفية وضرب الحريات الشعبية وفرض الرقابة على الصحف وتقييد الاجتماعات وممارسة سلطة الاعتقال ، وقد تحفظ البرلمان بأن جعل مدة سريان القانون سنة واحدة ولكنه جدد بعدها ، وعند مناقشته بمجلس الشيوخ اكتفت المعارضة الوفدية بأن طلبت من الحكومة وعدا أدبيا ألا يستعمل الحكم العرفى الا فيما تقرر من أجله حقيقة .

وبدأت الحرب بحماس منقطع النظير . ولكنها خلال شهور قليلة انتهت بالهزيمة المعروفة ، وكان الجمهور فى مصر - كما يقول جون مارلو - قد أبقى جاهلا بتطور الحرب ، وتسربت اليه أخبار هزيمة مصر بالتدريج كما يتسرب بالتدريج خبر موت أحد الوالدين الى طفل صغير حساس (١) .

وقد ترتب على الحرب بالنسبة للتطور الداخلى فى مصر ما يمكن تلخيصه فيما يلى :

أولا : قطعت الحرب سياق الأحداث الداخلية بالنسبة لصراع الجماهير ضد الحكومة والملك ، وتراجعت المسألة الوطنية والصراع الاجتماعى الى الظل : ويصعب - لولا الحرب - تصور امكان ابقاء حكومة النقراشى بعد كل الأحداث - التى مرت خلال العام ونصف العام - السابقة على الحرب ، كما يمكن تصور ان النظام كله مر بفترة كان فيها على وشك الانهيار .

وقد استغلت الحكومة موجة الحماس الجماهيرى للحرب وفرض الأحكام العرفية ، لتفرض حكم الحديد والصمت على الأحرار جميعا من كافة الاتجاهات السياسية . وفى اليوم السابق لدخول الحرب ،

كان أكثر أجهزة السلطة نشاطا هو وزارة الداخلية ، تستعد لحملة اعتقال واسعة . وأعلنت بغير تكتم أزماعها انشاء معتقل فى جزء من ثكنات العباسية (١) ، كما أعلنت فى ١٦ مايو انه تم اعتقال ٣٤٠ شخصا وبعض الأجانب وانه صدرت أوامر باعتقال ٤٠٠ شخص . ثم أعلنت عن اعتقال ١٤١ شخصا بالاسكندرية . وتلا ذلك دفعات اطرده النشر عنها . وأصبح من البنود الدائمة فى الصحافة اليومية بند « العناصر الخطرة » أو « الخطرين على الأمن » ترد فيه أخبار الاعتقالات وحركات الضبط وتفتيش المنازل . وفرضت الرقابة على الصحف واستخدمت سلاحا ضد المعارضة وشملت مالا يتصل بأمن الجيش على ما شكى منه فؤاد سراج الدين (حزب الوفد) فى مجلس الشيوخ .

ثانيا : كانت جماعة الإخوان المسلمين ، قد وصلت الى ذروة توسعها سنة ١٩٤٦ ، ثم بدأت تهن بالتدريج ، كما بدأ خصومها يقوون عليها وذلك بعد ما اتخذته من المواقف الممائلة لحكومة صدقى سنة ١٩٤٦ ولوزارة النقراشى سنة ١٩٤٧ . وبعد اتخاذها مواقف العداء الصريح من كافة قوى الحركة الوطنية ، ومنها الوفد والتنظيمات الماركسية ، وبعد أن فترت العلاقات بينها وبين مصر الفتاة وبدأ الحزب ينتقدها علنا . وكان اندفاع بعض عناصرها لأعمال العنف واصطناع الممارك بالعصى مع شباب الأحزاب الأخرى مما أثار جمهورا من الراى العام عليها .

فلما احتدمت أزمة فلسطين ، نشطت جماعة الإخوان وبادر القداميون بالتطوع للجهاد ، ووجدت الجماعة فى الأزمة فرصة لها للتوسع ، انتهزتها كما انتهزت من قبل ثورة فلسطين ١٩٣٦ عند أول ظهور سياسى سافر لها . يذكر الدكتور هيكل انه خلال حرب فلسطين قويت شوكة جماعة الإخوان « قوة يخشى بأسها » وذلك بأنهم اعتبروا هذه الحرب بين العرب واليهود حربا دينية ، تطوع عدد غير قليل منهم اشتركوا فيها وخاضوا غمارها (١) . ويذكر أحمد حسين أن « أمدتهم معركة فلسطين بفرصة ذهبية لحشد السلاح والتمرن على استعماله بدعوى انه من أجل فلسطين . . » وان توتر الجو بين الحكومة وشباب الدعوة « الذى بدأ يكشف عن روح عدمية واستهانة بالحياة البشرية » ،

(١) مذكرات فى السياسة المصرية . محمد حسين هيكل - الجزء الثانى

وان كان لديهم كميات من الأسلحة والذخائر الضخمة « جمعوها تحت ستار تجهيز المتطوعين الى فلسطين وهم يعدونها لاحداث انقلاب فى مصر بالقوة ٠٠ » (١) وقوت الجماعة فى هذه الفترة الجهاز السرى بداخلها الخاص بجمع السلاح والتدريب عليه وممارسة أعمال العنف والارهاب .

فلما استشعرت الحكومة الخطر من الجماعة ومن نشاطها الارهابى والتنظيم المسلح، قررت حلها فى ٨ ديسمبر ومصادرة أملاكها وأموالها .

ثالثا : عرفت مصر بعد الحرب العالمية الثانية موجة من أعمال العنف والارهاب ، تمثلت فى بعض حوادث الاغتيال والقاء القنابل ، بسبب افتقاد بعض الشباب ثقته فى القيادات السياسية الموجودة وفقدان الأمل فى جدوى الكفاح « السلمى المشروع » الذى كان أسلوب الحركة الوطنية بعد ثورة ١٩١٩ ، وكارهاص بالتشوق الى أسلوب الكفاح المسلح تحقيقا للأهداف الوطنية تشوقا ظهر بشكل تمرد تمارسه جماعات مغلقة منعزلة عن الجماهير ويجد تعبيره لا فى الدعوة للكفاح الجماهيرى المسلح ولكن فى حوادث الارهاب . وقد بدأت هذه الحوادث بمقتل أحمد ماهر رئيس الوزراء فى فبراير ١٩٤٥ ، ثم اغتيال أمين عثمان عضو الوفد المصرى فى ٥ يناير ١٩٤٦ ، والقاء القنابل فى سينما مترو فى ٦ مايو ١٩٤٧ وهو يوم عيد جلوس الملك، وعلى بعض الجنود البريطانيين . وكان وراء هذه الحوادث جماعات منعزلة تضم بعضا من الشباب المغامر كجماعة حسين توفيق الذى قتل أمين عثمان وشرع فى قتل النحاس ، وروجت له الصحافة الرجعية كثيرا مظاهرة اياه بمظهر البطل الوطنى ، وجماعة أخرى من شباب الوفد ذات الاتصال بالطليعة الوفدية ، التى اتهمت فى نفس سينما مترو .

على ان الموجة الاساسية للاغتيالات والارهاب كان ينظمها ويقوم بها الجهاز السرى لجماعة الاخوان المسلمين . وزاد نشاطها كثيرا خلال عام ١٩٤٧ ووصل الى قمته فى هذه الفترة بعد حرب فلسطين وخلالها وبعد وقوع الهزيمة . فقتل بعض أعضاء الجماعة أحمد الخازندار رئيس محكمة الجنايات فى مارس ١٩٤٨ ، وأطرد القاء القنابل والمتفجرات على المحال الكبيرة التى يمتلكها اليهود فى مصر كشيكوريل واريكو فى يولية ١٩٤٨ ، وبنزايون وجاتينيو فى أغسطس ، وشركة الاعلانات الشرقية فى نوفمبر ، واغتيال حكمدار بوليس القاهرة سليم زكى فى ٤ ديسمبر

(١) واحترقت القاهرة . احمد حسين ص ٣١٣ - ٣١٥ .

بقنبلة القيت عليه من سطح كلية الطب بقصر العيني . وكان هذا ما أدى بالحكومة الى حل جماعة الاخوان ، فردت الجماعة على قرار الحل بأن اغتال أحد رجالها رئيس الحكومة محمود فهمى النقراشى فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، ثم حاول آخر نسف دار محكمة الاستئناف فى ١٣ يناير سنة ١٩٤٩ .

وزادت أعمال العنف والارهاب التى مارستها الحكومة (التى من وظيفتها حفظ النظام ورقابة الشرعية) وذلك بما أشيع وظهر انها ارتكبته من حوادث ، كالمحاولات المتكررة لاغتيال مصطفى النحاس زعيم الوفد ونسف منزله . ثم مع مقتل النقراشى ، اغتيل الشيخ حسن البنا فى ١٢ فبراير ١٩٤٩ ، وظهر ان قتله كان بتدبير من السراى التى اعتبرت مقتل النقراشى ضربة موجهة اليها هى وبتدبير الحكومة التى شكلت برئاسة ابراهيم عبد الهادى خليفة النقراشى فى زعامة الحزب السعدى برئاسة الوزارة .

وخلال حرب فلسطين أيضا ، وبعد مقتل النقراشى خاصة ، تصاعدت أعمال العنف السياسى تصاعدا كبيرا . ولجأت حكومة ابراهيم عبد الهادى الى استعمال ما لم تعيه ذاكرة الأحياء وقتها من ضغط على الحريات واعتقال وتعذيب لمن امتلأت بهم السجون والمعتقلات ، ومارست سائر انواع الارهاب والتخويف مما عانت منه جميع التيارات الثورية والوطنية والمعارضة .

فليس بعيدا عن الحق ما يقوله لاکوتير « ان الحرب الفلسطينية شاهدت بداية معسكرات التعذيب المصرية » (١) . لقد بدأت الحرب بعمل من أعمال السلطة المطلقة مارسه الملك خارجا على حدود سلطاته وعلى كافة القواعد والقيود المقررة ، وأخضع له أجهزة الدولة الأخرى حكومة وبرلمانا ، واستغل فيه حماس الجماهير الوطنى والدينى لمكافحة الصهيونية ، وأراد به أن يستغل الظرف الاستثنائى والحكم العرفى فى دعم ملكه بعد أن تكاثرت عليه القوى الداخلية ، وبعد أن لم تصبح السلطات العادية المتاحة له وللحكومة بالدستور والقانون قادرة على حماية النظام . ولم يكن هدف السراى والحكومة من الحرب ممارسة العنف مع الأعداء بقدر ما كان هدفهما ممارسة العنف على الجماهير التى باتت تهدد النظام . والمهم ان الحكومة مارست فيضا من أعمال العنف والاغتيال « والاخلال بالنظام » وكان هذا ارهاصا بأنه لم يعد أمامها

الا العنف العارى من كل سند والا حفظ « النظام » عن طريق ممارسة الفوضى وقد امتلكت فى ظلام الأحكام العرفية القدرة على ارتكاب العنف على نحو غير مسبوق فى تاريخ الأجيال الحية ، وانتهكت كل ما يحيط بالفرد من ضمانات وحريات ، وارتدت بالانسان الى أساليب القرون الوسطى قسوة وشراسة وبعداً عن احترام الذات واهداراً للقيم والمكاسب التى ظفر بها الانسان المصرى بكفاح عشرات السنين . يذكر محمد زكى عبد القادر ان وزارة ابراهيم عبد الهادى حكمت مصر والخوف يسيطر عليها مما أدى الى الوقوع فى أغلاط كانت عدواناً شنيعاً على الحريات والحقوق وعلى الدستور ومبادئ الدستور (١) .

رابعاً : كانت الحرب احتكاماً للسلاح فى صراع سياسى . ورسم هذا الظرف للحركة الوطنية طريقها فى وضوح وكان فشل المفاوضات ومجلس الأمن من قبل حكما بالفشل على أسلوب الكفاح السلمى ، ثم أشرع السلاح فى حرب فلسطين ، وولد بذلك فى وضوح شعار العاميين المقبلين « الكفاح المسلح » ، رفعت الحركة الوطنية فى عمومها لتشير به الى الطريق الوحيد الباقى لتحقيق أهدافها .

أما الرجعية الحاكمة فقد رأت السلاح أيضاً وسيلة لحل أزمته وتصفية الحركة الشعبية . وبهذا المعنى رفعت الحكومة السلاح . ورأت جماعة الاخوان فى تجميع السلاح قوة رهيبة تمكنها من السيطرة على المجتمع ، فجمعته ومارست به أعمال الاغتيال والارهاب . وبدأ فى هذه الفترة ان السلاح يحل بالتدريج محل مؤسسات الدستور وان الصراع بواسطته يحل محل الصراع من خلال هذه المؤسسات وان العنف الاجتماعى يحل محل الصراع السلمى .

فعرفت الحياة السياسية المصرية جوا من التوتر الشديد وساد رأى العام احساس بالتوجس والاشفاق من المستقبل . وبدأت مصر تعيش على فوهة بركان ، ويحاول الكثيرون أن يتلمسوا الوقاية مما يخبئه المستقبل لشعب عرف فى صراعه السياسى الداخلى بعزوفه عن سفك الدماء ، وعبر بهذا العزوف عن المستوى الحضارى الذى بلغه عبر السنين واحساسه العميق بقيمة الحياة الانسانية .

* * *

كان هذا بعض ما ترتب على حرب فلسطين ، ولكن ترتب على الهزيمة فيها ما يمكن تلخيصه فيما يلى :

(١) محنة الدستور . محمد زكى عبد القادر ص ١٤٧ .

أولا : ما يذكره جون مارلو من ان الحرب الفلسطينية حطمت كل امكانية أمام السياسة البريطانية لرسم استراتيجية للشرق الأوسط تعتمد على التعاون مع الجامعة العربية (١) . والحاصل ان الحرب بما انتهت اليه من هزيمة قد شلت الجامعة العربية ، كما كشفت وجه الاستعمار الأمريكى بلا زيف . كما كان موقف الاتحاد السوفيتى غير المتعاون مع العرب فى قضيتهم مما ساعد على تعميق الشعور بوجوب اتخاذ سياسة محايدة ازاء صراعات الدول الكبرى .

ثانيا : أحكمت حلقات الحصار حول حكومة السعديين وحول النظام الملكى كله . وكانت الحرب آخر فشل كبير لهذا النظام . يقول توم ليتل ان كان لكارثة فلسطين أثر عميق فى مصر وبلاد الشرق العربية ، ولا يوجد أى قدر من الدعاية والبروباغندا يمكن أن يخفى ما عاناه العرب والمصريون من خزي الهزيمة التى لاقوها من خصم يزيدون فى العدد عليه ثمانين ضعفا ، كما أكدت الكارثة للثوريين فى مصر ان قيادة البلد يجب أن يطاح بها وأثر هذا فى الجيش الذى عاد من فلسطين باقتناع عميق بأن قاداته غدروا به (٢) . ويذكر لاكوتير ان النتيجة المباشرة والعميقة للهزيمة كانت تفكك كيان الدولة وجميع تنظيماتها ، وانهيار مقدساتها وما يجب أن يحوطها من شعوراولى بالهبة والكرامة ، وقد امتهن النظام برمته وانتهك الكبرياء الوطنى أعمق انتهاك ، وبدأت الدولة التى ولدت على أيدي محمد على « وباصلاحات كرومر » وثورة ١٩١٩ تنهاوى ، ولم يبق الا الاطار العام للنظام القديم لتحطمه الثورة التى أتت فى أحد أيام السبت من شهر يناير (حريق القاهرة) بعد أقل من ثلاثة أعوام (٣) .

وأورد محمد زكى عبد القادر وصفا حيا لحالة مصر فى نهاية حكم السعديين بعد الهزيمة ، فذكر ان ابراهيم عبد الهادى عندما ولى الحكم « واجه فترة لم يمر على مصر أقسى منها . فالجيش فى فلسطين يعانى حالة سيئة من الانهيار والتدهور . والحملة الصهيونية على مصر بلغت أشدها فى صحافة العالم . وأمريكا وانجلترا تشعران ان الأمور تسير

Anglo-Egyptian Relations, John Marlowe, p. 331-332

(١)

وذكر أيضا أن الهزيمة أكدت « بلقنة » الشرق الأوسط ، أى بقاءه مفتتا فى دول صغيرة .

Egypt. Tom Little, p. 177.

(٢)

Egypt in Transition, Lacouture, p. 103-104

(٣)

الى الهاوية . والشعب غاضب متربص . وجماعة الاخوان مشردة تخضع لأقصى انواع الضغط وتضطرم بأشد أنواع اللهفة على الانتقام لما حل بها حينذاك . والحالة الاقتصادية فى تدهور (١) . ثم يقول « وزارة خائفة تلى الحكم يحيط بها الحراس والجند . لا تعتمد على شىء ولا على شخص ولا على قوة البوليس والجيش ولا تنفذ الا ارادة السراى . وشعب يعانى أقصى ما يعانىة شعب من الخوف والقلق والاحساس بأن ارادته لا قيمة لها وانه محبوس فى سجن كبير . وأهداف وطنية لم يعد أحد يذكرها ، لأن قلقه اليومى وخوفه الذى لا ينقطع من الحوادث جعله ينسى كل شىء . وجيش جاء من محنته فى فلسطين ساخطا غاضبا من المعاملة غير الانسانية التى عومل بها . اذ زج به فى حرب دون استعداد وطلب اليه أن يلقي بنفسه فى معارك دون سلاح أو سلاح قديم غير صالح ، وفلسطين نفسها قد ضاعت وشرذ نحو مليون من أهلها . وأحكام عرفية مضروبة على البلاد . وآلاف الناس فى السجون والمعتقلات . واسرائيل دولة جديدة قامت على الرغم من كل الجهود التى بذلت والدماء التى أريقَت واحساس مر بالخيبة واليأس يشمل البلاد العربية من اقصاها الى اقصاها . وفى الوقت نفسه مجموعات صغيرة من الشعب تعيش فى ترف لا مثيل له . أموال تتدفق فى جانب ، وفقر يشمل الشعب فى جانب . يأس وقلق واحساس بالشك فى كل شىء . صفقات مريبة تعقد . سهرات أشد ريبة تجرى فى كل مكان ، كأنها تتشفى من مصائب الوطن . . (وزارة ابراهيم عبد الهادى) جاءت الى الحكم والبلاد على حافة المنحدر . » (٢)

لقد وصفت الايكونومست حوادث أغسطس ١٩٤٧ بأنها ثورة . ثم ذكرت « لو عاد الوفد بزعامة النحاس باشا الى الحكم لكانت عودته مجرد ارجاء لشبوب هذه الثورة المرتقبة لأن أعضاءه من اصحاب الأراضى والتجار . . » ثم أشارت الى ان شباب الحزب ينضم الآن الى الشباب الاشتراكي . وعلقت على هذا بأنه « لنذير للنظام الحالى فى مصر بقدر ما هو نذير لبريطانيا » .

وكانت عودة الوفد وما يتيح من حريات هى الملاذ الأخير .

(١) محنة الدستور . محمد زكى عبد القادر ص ١٤٦ .

(٢) محنة الدستور . محمد زكى عبد القادر ص ١٤٩ - ١٥٠ .

الباب الخامس

عنصران الصراع الوطنى والاجتماعى

١٩٥٠-١٩٥١

الفصل الأول : ظروف عودة الوفد

الفصل الثانى : حكومة الوفد (١)

الفصل الثالث : حكومة الوفد (٢)

الفصل الرابع : الحركة الشعبية
وحزب الوفد

الفصل الخامس : الاخوان المسلمون

الفصل السادس : الحزب الاشتراكى
(مصر الفتاة)

الفصل السابع : الحركة الشيوعية :
١ - الحركة الديمقراطية
للتحرر الوطنى

٢ - حركة انصار السلام

٣ - الحزب الشيوعى
المصرى

الفصل الثامن : الضباط الأحرار

الفصل الأول

ظروف عودة الوفد

لما طلب الملك استقالة وزارة إبراهيم عبد الهادي ، كتب المجاهد الفلسطيني محمد علي الطاهر ان « مولانا الملك حفظه الله قد نكش عشه ٠٠ » ، « ما رأيت ولا سمعت عن حال يصيب أحد المخلوقات مثل الذل الذي يصيب الطائر اذا نكش عشه ، فهو يفر مروعا ويتطاير مفزعا ، ثم يحوم يمينا وشمالا وهو حيران » (١) .

والحاصل انه في أوائل عام ١٩٤٩ تبين ان حكم السعديين لا يمكن أن يستمر ، وانه لا بد من تغيير صورة الحكم القائم اذا أريد للنظام أن يطول أجله . وما يستحق الملاحظة أن الملك الذي قدر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، انه حاصر خصومه الوفديين بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ (٢) ، وانه قادر بتجميع أحزاب الاقلية تحت ردائه أن ينفذ من خلالهم الى كافة مؤسسات الدولة ليفرض حكمه المطلق المباشر ، وأنه قادر بهم على تعطيم الوفد وتصفية أي تحرك شعبي ، هذا الملك نفسه هو الذي أدرك بعد نحو خمس سنين أن الرداء الذي اختاره يلتف حول عنقه ويكاد هو والنظام كله يختنقان به .

كانت حصيلة السنوات الخمس السابقة بالنسبة لسياسة القوى الرجعية الحاكمة تتمثل في انها فشلت في تصفية المطالب الوطنية ، وان محاولاتها في هذا الشأن استفزت في الجماهير روح المقاومة العنيفة وأدت

(١) معتقل الهاكستب . محمد علي الطاهر ص ١٣٧ .

(٢) سبقت الإشارة الى هذا الحادث ، والى أن الملك والقوى المعادية للوفد حاولوا استغلاله باظهار أن الوفد متعاون مع قوات الاحتلال وانهم هم من يظاهر الحركة الوطنية ضد الانجليز والوفد .

بها الى اليأس من الأسلوب السلمى كأسلوب يمكن أن تتحقق به مطالبها فى الجلاء عن وادى النيل ، وعلى عكس ما أرادت القوى الحاكمة من تصفية القضية الوطنية زاد التأزم وبدأت الجماهير تطالب بالكفاح المسلح كطريق وحيد لتحقيق هذه المطالب . وفشلت أيضا فى شغل الجماهير عن مطالبها الاقتصادية وأدى هذا الفشل الى احتدام الصراع الطبقي وتبلور الأهداف الاجتماعية للجماهير ضد كبار ملاك الأرض وكبار الرأسماليين ومن أجل العدالة الاجتماعية . وفشلت أيضا فى التطور الاقتصادى الذى أملت فيه الرأسمالية بما أتيح لها من امكانيات خلال سنى الحرب . وفشلت هذه القوى كذلك فى تصفية حركة الجماهير اذ انتشرت التنظيمات السرية وظهرت الجماعات الارهابية رغم كل وسائل القمع التى مارستها الحكومة . وفشلت كذلك فى تحطيم حزب الوفد فقوى هذا الحزب وترتب على ما لقى من اضطهاد أن نهض من عثرته التى عانى منها ابان حكمه الاخير فى فترة الحرب .

وأرادت الحكومة والنظام أن يتداركا هذه المجموعة من الهزائم بنصر واحد كبير على أرض فلسطين ، فجاءت الهزيمة هنا أيضا حكما بالادانة على النظام كله وعلامة على سقوط هيبة الدولة وتفككها . وعلى أرض فلسطين نضحت الحركة الثورية فى جهاز الحكم داخل الجيش لتأكل مع الوقت جدران هذا الحصن العتيق لنظام الحكم القائم .

كان النجاح الوحيد الذى تحقق لسياسة الملك ان استطاع خلال السنوات الخمس أن يجمع زمام الحكم فى يديه من دون المؤسسات الدستورية الاخرى . ولكن اذا كان الجمع الواقف وراءه من أحزاب الاقلية والمصالح الرجعية والمحافضة ، اذا كان يستهين فى اختيار اليد القابضة على الزمام ، فان هذا الجمع لن يستهين قط - ولا صاحب الزمام نفسه - بوجهة المركبة والى أى اتجاه تندفع . والحاصل ان كانت الهاوية تبدو فى الافق غير بعيدة . واذا بالملك نفسه الذى طرد الوفد فى أواخر ١٩٤٤ وشمل السعديين بعطفه وحده وتأييده ودعمه خمس سنوات ، ولم ير منهم غير الخضوع والتسليم ، اذا به يرسل رجله محمد حيدر وزير الحربية الى رئيس الوزراء فى جنح الليل يأمره بتقديم استقالته قبل مطلع الصبح فى ٢٥ يولية ١٩٤٩ (١) بغير امهال وبغير أن يسمح لرئيس حكومته الوفى بأن يقابله ، وبطريقة وصفها الدكتور هيكل بأنها كانت

(١) فاروق ملكا . أحمد بهاء الدين ص ٣٥ .

غير كريمة (١) ، ثم كان الملك هو من قدم الوزارة الجديدة (وكان عيد الفطر قد أقبل) « بأن هذه الوزارة هي هدية العيد من الملك الى شعبه » (٢) ولم يكن هذا الموقف مجرد جحود أو نكران ، ولكنه كان من الملك تخليا عن حزب سياسى قطع روابطه بكل ما سوى الملك وقدم اليه عنقه وشرفه السياسى ومصيره ، فانتهكه الملك وألقى به بعيدا اظهارا للتطهر والتبرؤ مما تردى فيه الحزب من أوزار . وتم هذا على مشارف الانتخابات، وفى وقت بدأ فيه السعديون والاحرار (حزبا الحكومة) يستعدون للمعركة الانتخابية ويتنافسون حول تعديل الدوائر الانتخابية وتقسيمها فيما بينهم على أساس وجودهم فى الحكم وطمعا فى الاستمرار فيه خمس سنوات أخرى اتكالا على تأييد الملك لهم ، فأتتهم الطعنة من مأمئهم .

والحاصل ان الواقع السياسى كان بما يعتمل فيه من أزمات يحتم على الملك اتخاذ هذه الخطوة ، لاسيما أن المعركة الانتخابية كانت على الأبواب وكانت ستفرض المواجهة بين الحكم وبين الجماهير فرضا . ومنذ مقتل النقراشى ظهر انه لابد من توسيع نطاق الحكم بايجاد حكومة ائتلافية يدعى الوفد للاشتراك فيها ، وعندما كلف الملك ابراهيم عبد الهادى بتأليف الوزارة فى أواخر ١٩٤٨ أشير فى الخطابين المتبادلين بينهما (حسب العادة المتبعة) الى انه من الواجب توحيد الصفوف فى هذه المرحلة الدقيقة لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية (٣) . وفى بداية ١٩٤٩ وجه رئيس الوزراء الدعوة فعلا الى الوفد للاشتراك فى الحكم ، فاشتترط الوفد للقبول أن يكون رئيس الوزراء سياسيا محايدا ، وهو شرط اعتبر رفضا منه للدعوة . وعلى هذا لم يكن تغيير الوزارة السعدية مفاجأة عندما تم ، ولكن المفاجأة كانت فى الاسلوب « غير الكريم » الذى تم به الأمر والذى كان محاولة من الملك لالقاء أوساخ حكم الخمس سنوات على حزبى السعديين والاحرار لينظف ثوبه ولتبدو صورته فى الفترة التالية أكثر احتمالا . واذا كان حكم الملك المطلق لا يجد له مهذا خيرا من أحزاب الاقلية ومن ظلام الحكم العرفى والارهاب ، فقد اضطر الملك لاتخاذ هذه الخطوة الأخيرة التى من شأنها الحد من سلطاته

(١) مذكرات فى السياسة المصرية . محمد حسين هيكل - الجزء الثانى

ص ٣٤٣ .

(٢) مذكرات فى السياسة المصرية . محمد حسين هيكل - الجزء الثانى

ص ٣٤٨ .

(٣) صحيفة الاهرام ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ .

المطلقة غير الدستورية ، وضحي بهذه السلطات ليضمن الاحتفاظ على الأقل بحكمه الدستوري ، وذلك قبل أن يصل الفيض الى اقتلاع النظام كله .



لم يكن خروج السعديين مجرد سياسة من القصر ، وانما خطوة فرضتها كافة القوى المستفيدة من النظام ، بعد أن وصل إرهاب الحكم السعدي الى أقصى ما تستطيع حكومة في إرهابها للشعب ، ولكن بغير أن تحل مشكلة ولا أن تصفى أزمة . واذا كان عام ١٩٤٦ قد شاهد من جانب الرجعية محاولة لتصفية المسألة الوطنية ، واذا كان عامي ١٩٤٦ - ١٩٤٧ قد شهدا من محاولة الرأسمالية الكبيرة أحكام سيطرتها على الاقتصاد وتنمية مؤسساتها ، فان كلتا المحاولتين قد فشلتا ، ولم تتكرر مثل هذه المحاولات بشكل عام خلال العامين التاليين (١٩٤٨ - ١٩٤٩) انما بدا الحكم فيها مجردا من الخطط والأهداف الا الدفاع عن النفس بحرف الانظار الى فلسطين وبالارهاب وضرب الحريات . وكانت سياسة الحكم في العمام السابق تقريبا تنحصر في الدفاع عن الوجود لا فرضا لأهداف معينة ، وظهر بهذا يحمل سلاحا ويضرب به في شراسة ولكن ظهره الى الحائط محصورا في طريق مقفل . واذا كان نجح في أن يفرض الظلام على البلاد ويجعل مصر كلها سجنا كبيرا ، فقد بدا ان الظلام يعميه وأعوانه عن رؤية ما يعتمل في البلاد من تيارات ، كما بدا أن السجن قد اتسع وضم الشعب كله بحيث أصبح الحاكمون هم المسجونون من دون الشعب . وكان للانجليز خطط يريدون تحقيقها ، وللطبقات الحاكمة مصالح لا يريدون حمايتها فحسب بل يأملون في تنميتها والا نضبت في أيديهم ، كان لابد من مخرج من الطريق المسدود ، واستوجب ذلك كله التغيير .



فور انتهاء الحرب العالمية الثانية انفجر الصراع بين حركات التحرر وبين الدول الاستعمارية .

وخلال العامين التاليين لانتها الحرب بدأ يحتدم الصراع بين الاتحاد السوفيتي ومعه مجموعة الدول الاشتراكية ، وبين الولايات المتحدة ومعها القوى الاستعمارية العالمية والدول الرأسمالية الكبرى والعديد من الدول الخاضعة لها . ظهر الاتحاد السوفيتي كقوة دولية يعمل لها حساب ، كما ظهرت الحركات الاشتراكية في البلاد الرأسمالية كقوة تهدد النظام الرأسمالي . وفي ذات الوقت ظهرت الولايات المتحدة كراس للقوى

الرأسمالية في العالم تجذب اليها العالم الرأسمالي كله ، وعملت على نشر نفوذها السياسى والاقتصادى وعلى بناء عالم تسيطر هى عليه . ورات القوى الاستعمارية التقليدية - خاصة بريطانيا وفرنسا - الارتباط بهذه القوة الجديدة الفتية اقتناصا لمعونتها الاقتصادية ودفعاً لمخاطر ثورات الشعوب عليها .

استقطب الصراع العالمى فى ميدانين : ميدان الصراع الوطنى بين الشعوب المستعمرة والدول الاستعمارية ، وميدان الصراع الاجتماعى بين الدول ذات النظام الرأسمالى الاستعمارى وبين دول النظام الاشتراكى . وبدأت الحرب الباردة بالخطاب الذى ألقاه ونستون تشرشل فى بلدة فولتن Fulton بولاية ميزورى بالولايات المتحدة الأمريكية فى مارس ١٩٤٦ ، ثم أصبحت الخط الرئيسى للسياسة الخارجية الأمريكية مع بداية ١٩٤٧ . وبالحرب الباردة بدأت أمريكا تمارس ما يسمى بسياسة «الاحتواء» التى شرحها المعلق السياسى الأمريكى والتر ليبمان فى كتيب أصدره فى ذات العام باسم «الحرب الباردة» شرحها بأنها سياسة تعمل على ربط الأمم الضعيفة بالولايات المتحدة وبناء مجموعة من القواعد حول الاتحاد السوفيتى (١) . وهى بهذا سياسة ترسم طريق الاستعمار لمواجهة عدويه فى العالم وهما حركات التحرير والنظام الاشتراكى . ووجدت هذه السياسة التطبيق الرسمى الأول لها فى مبدأ ترومان الذى أعلن فى مارس ١٩٤٧ مستهدفا سيطرة الولايات المتحدة على تركيا واليونان اقتصاديا « بالمعونات » وسياسا « بالأحلاف العسكرية » . ثم ظهر مشروع مارشال فى صيف ذات العام مستهدفا تحقيق ذات السيطرة على بلدان أوروبا الغربية . ويذكر وود هوس ان سياسة الاحتواء الأمريكية كانت مما وافق عليه حلفاء الولايات المتحدة ، وان بريطانيا خاصة وافقت عليه حكومة ومعارضة (٢) .

وفى ذات الوقت كانت حركة التحرر الوطنى تشتعل فى العديد من بلاد آسيا وأفريقيا ، مستندة الى قوتها الذاتية الآخذة فى النمو ، ومستفيدة مما الحقته الحرب بالدول الاستعمارية التقليدية من ضعف اقتصادى وسياسى مؤثر ، ومن الصراع العالمى بين الجانبين الاشتراكى والرأسمالى . وخلال عامى ١٩٤٨ - ١٩٤٩ حققت القوى الاشتراكية ثلاثة انتصارات كبيرة : أولها انتصار الثورة الاشتراكية فى تشيكوسلوفاكيا

(١) The Crisis of Britain and the British Empire, Palme Dutt, p. 164

(٢) British Foreign Policy since the Second World War, C.M. Woodhouse, p. 23.

بوصول الحزب الشيوعي سلميا الى السلطة في فبراير ١٩٤٨ مقتطعا من العالم الرأسمالي بلدا ذا طاقة صناعية هامة وموقع حربي ممتاز . وثانيها اعلان الاتحاد السوفيتي في سبتمبر ١٩٤٩ عن امتلاكه القنبلة الذرية وعن نجاح تجربته في تفجيرها في شهر يولية ، وكانت القنبلة الذرية منذ نهاية الحرب الى هذا الوقت حكرا على الولايات المتحدة . وثالث الانتصارات كان نجاح الثورة الصينية واقترابها من النصر الحاسم النهائي الذي أعلنت به قيام الجمهورية الشعبية في أول أكتوبر ١٩٤٩ . وقلبت هذه الانتصارات الثلاث موازين المعسكر الغربي واستحدثت في الولايات المتحدة الرغبة في الاسراع لتطويق العالم ومحاصرة هذه الانتصارات وتصفيتهما والاعداد لحرب عالمية ثالثة . وكان ان تكون حلف الاطلنطي تحت زعامتها في أوائل ١٩٤٩ ، ثم شرعت في اعداد حلفين آخرين ، أحدهما في الشرق الاقصى لمحاصرة الحركة الثورية في الصين والحركات الوطنية الاشتراكية في أندونيسيا وكوريا وفيتنام ، وثانيهما في الشرق الأوسط .

وكان الشرق الأوسط هو المنطقة التقليدية للسيطرة البريطانية . واذا كانت الولايات المتحدة قد حرصت على استخلاص فلسطين لنفسها بواسطة الحركة الصهيونية وانشاء دولة اسرائيل ، كما حرصت على نشر نفوذها في البلاد العربية - خاصة المملكة السعودية استخلاصا لبترونها - وعلى التسرب الى مصر بسبب أهميتها الجغرافية والسياسية ، فقد بقي لبريطانيا نفوذ كبير في المنطقة . وعانت العلاقات الامريكية البريطانية من بعض الازمات بالنسبة للشرق الأوسط كان مصدرها التنافس بين الدولتين على هذه المنطقة وظفرت الولايات المتحدة باسرائيل، وكان من أسبابها أيضا اعتقاد الولايات المتحدة ان مصدر الخطر الرئيسي في المنطقة هو الخطر الشيوعي ونمو « النفوذ السوفيتي » بينما اعتقدت بريطانيا ان مصدر الخطر الرئيسي هو « الامكانيات المتفجرة للقومية المحلية » (١) . على انه ما ان تغيرت موازين القوى في العالم على النحو السابق ذكره وبدأ الاعداد السريع لحركة التطويق في العالم، حتى وجدت الدولتان ضرورة التنسيق الكامل بين سياستها في منطقة الشرق الأوسط ، وأعلن وزير الخارجية الدولتين - اتشيسون وبيفن - في اجتماع عقده في واشنطن في سبتمبر ١٩٤٩ اتفاقهما التام حول مشاكل الشرق الأوسط ، واستمر التعاون بين البلدين حتى بلغ قمته - كما يذكر وود هوس - في البيان الثلاثي الصادر منهما مع فرنسا في مايو ١٩٥٠ بضمان الوضع الراهن في المنطقة لصالح

(١) وود هوس - المرجع السابق ص ١٣٤ .

اسرائيل (١) * وكانت بريطانيا بحكم نفوذها التقليدى هي التى نشطت لتنفيذ سياسة الأحلاف العسكرية فى الشرق الأوسط لصالح الولايات المتحدة * وفى صيف ١٩٤٩ عقدت الحكومة البريطانية مؤتمرا لسفرائها وممثليها لدى دول الشرق الأوسط لمراجعة سياستها فيها ، بعد أن ظهر لها خلال سننى ما بعد الحرب أن خططها الرئيسية لبناء كتلة تسيطر عليها وحدها تقوم على أساس دعم الحكومات الاستبدادية فى المنطقة وجمعها من خلال الجامعة العربية ، بعد أن ظهر أن هذه الخطط قد باءت بالفشل فاستفحلت الاضطرابات الداخلية وبدافى هزيمة فلسطين مدى الوهن العسكرى لهذه الحكومات * وقد كتبت صحيفة الايكونومست فى ١٩ يولية ١٩٤٩ أن الجامعة العربية التى استخدمتها السياسة البريطانية برحاء كبير قد تحطمت وأنه يتعين الاعتراف بأن هذه النتيجة تمثل افلاسا للسياسة البريطانية ، وانتهت الصحيفة الى القول بأن السياسة المستقبلية الوحيدة يجب أن تعتمد على التعاون الانجلو أمريكى وأن تكون نقطة البدء فى الشرق الأوسط هو التفاهم الوثيق بين الدولتين (٢) .

وتنفيذا لهذه السياسة الجديدة بالنسبة لمصر ، ووصولا لتكوين الحلف العسكرى المطلوب ، كان لابد من تغيير الحكم القائم * ويذكر الدكتور هيكل أن الألسن تداولت فى هذه الفترة أن الانجليز حريصون على استئناف المفاوضات وانهم يرون أن تقوم بها وزارة تستند الى برلمان غير البرلمان القائم وانهم أشاروا بذلك الى الملك * وإذا كانت هذه الرغبة قد ظهرت خلال مفاوضات صدقى بيفن سنة ١٩٤٦ ، فاصطدموا عند ابدائها برفض الملك تغيير البرلمان والحكومة القائمين ، فقد أصبح الملك الآن الين عريكة واخضع جناحا بعد أن تأزمت الأوضاع الداخلية ، وأصبحوا هم أكثر الحاحا فى طلب التغيير بعد أن تأزمت الأوضاع العالمية بالنسبة لهم *



وفى مقابل هذا الموقف الدولى ، كانت الدوائر الحاكمة المصرية تتلفت تلمسا لما يخرجها من الطريق المسدود * تذكر افتتاحية الاهرام فى ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨ أن المتاعب كثيرة والمشاكل مضاعفة ، يوما فلسطين ويوما السودان والشعب يرجو أن يخلص لمشاكله الداخلية بعد أن ينتهى

(١) وود هوس - المرجع السابق ص ١٣٢ .

(٢) باليم دات - المرجع السابق ص ٢٩٧ - ٢٩٨ .

من مشاكله الخارجية . وذكرت ذات الصحيفة في ٢ ديسمبر ان فشل الولايات المتحدة في مواجهة الثورة الصينية سيجعل الشرق الأوسط من أخطر المواقع ذات الشأن في الحطة الأمريكية ، وانه ينبغي على دول الشرق الأوسط أن تستغل هذا الظرف لتبين لأمريكا أهمية صداقتها لها . وكان هذا المنطق يعنى وجوب السعى واعداد العدة للاستفادة مما تعتبره الدوائر ذات المصلحة في مصر ظرفا ملائما لها . واقتضى هذا المنطق التفكير في الخروج من المأزق الذي انتهى اليه الحكم السعدى بعد سلسلة الهزائم التى منى بها وبعد ظهور ما تكنه الجماهير له من كراهة شديدة مما يستحيل به على هذا الحكم أن يقودها فى أى طريق .

ومن جهة ثانية ، كان نصيب الرأسماليين الكبار فى الدولة - رغم وجود السعديين ذوى العلاقات الوثيقة بهم - أبخس الأنصبة . ولم يضمن لهم هذا الحكم مساهمة ذات أثر كبير فى ادارة سياسة الدولة الاقتصادية بما يحقق مصالحهم على الوجه الذى يرجونه . وكانت مصالح كبار ملاك الارض وعلى رأسهم الملك هى الأكثر مراعاة . فمثلا شكا التقرير السنوى لشركة مصر للغزل والنسيج مما ادى اليه ارتفاع سعر القطن والوقود من رفع أسعار انتاج الشركات فى الوقت الذى زاد فيه هذا الانتاج عن حاجة الاستهلاك المحلى بنحو ١٥٪ ، وشكا من ببطء اصدار تراخيص التصدير « فأفلتت من المصانع المصرية فرصة سانحة لتثبيت اقدامها فى الاسواق المجاورة » كما شكا من أن الحكومة تأذن لبعض بيوت القطن فى استيراد منسوجات قطنية من الخارج بدل القطن الخام المصدر مما زاد من تكديس الانتاج المحلى (١) . كما أعلن تقرير شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار ان ارتفاع أسعار القطن وأجور العمال يؤدى الى زيادة النفقة ، وان هذه الزيادة لن تعادلها الا زيادة الانتاج ، وهذه توجب التفكير فى تصدير ما يفيض من الانتاج الزائد عن حاجة الاستهلاك المحلى ، وقرر انه برغم انتهاء الحرب منذ ثلاثة اعوام فلم يلق موضوع التصدير العناية الواجبة « فى حين ان الظروف التى سادت الاسواق الخارجية فى السنوات الثلاث الماضية كانت ملائمة لتعرف تلك الاسواق لمنتجات الشركة » ثم وجه نقده للحكومة قائلا « قد يكون لدى الحكومة من الاعتبارات ما ارجأت من اجلها السماح بالتصدير غير انه مما لا شك فيه ان فرصة مواتية قد فاتت صناعة النسيج الاهلية » وشكا من ان خضوع بعض الانتاج للتسعير الجبرى يضطر الشركات الى تعويض ذلك برفع اسعار انتاجها الحر فلا يقوى على منافسة

(١) صحيفة الاهرام ٢٤ ديسمبر ١٩٤٨ .

البضائع الأجنبية وان قيود التمويل تضر بالصناعة المحلية أبلغ الضرر (١) .

ويلاحظ الدكتور محمد على رفعت ما اصاب البلاد من انهالك غير طبيعي ، تمثل في وهن الطاقة الانتاجية وقصور الادخار والمستثمر وتبديد الثروة المدخرة واضطراب العلاقات الاقتصادية بين الافراد والطبقات والهبوط المستمر في مستوى المعيشة لدى اصحاب الدخل المحدود ، ويذكر ان مستوى الانتاج الاهلي قد هبط عما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها ، وان القيمة الحقيقية لمتوسط دخل الفرد قد انحدرت من ١٢ جنيه سنة ١٩٣٩ الى ٩ جنيهات سنة ١٩٤٩ ، مع ما صاحب هذا الهبوط من تغيير في توزيع الثروة والدخول اذ اثرى البعض ثراء فاحشاً وتحسنت احوال فئات اخرى واصيبت الغالبية بغبن شديد ، واذ لجأ الكثير من متوسطي الدخل الى التصرف في مدخراتهم لمواجهة نفقات المعيشة فهبطت الاموال المودعة في صندوق توفير البريد من ٣٣ر٤٦٨ر٠٠٠ جنيه سنة ١٩٤٥ الى ٣٠ر٠٣٥ر٠٠٠ جنيه في آخر سنة ١٩٤٩ ، كما انكمشت ودائع التوفير في البنوك من ٨ر٦٢٦ر٠٠٠ جنيه الى ٧ر٨٤٠ر٠٠٠ جنيه خلال ذات المدة (٢) .

والحاصل ان الغلاء قد تدافعت موجاته ، وزادته حدة سياسة الحكومة في رفع الرسوم الجمركية على السلع الضرورية ، وفي ارتفاع المصروفات الحكومية التي بلغت في السنة المالية ١٩٤٧ - ١٩٤٨ حوالي ١٥٧ر٧ مليون جنيه بزيادة تبلغ ٦١ر٢ مليون جنيه عن العام السابق ، واذ غطيت هذه الزيادة بقروض تضخمية اضافت قوة شرائية مصطنعة ، واذ ساهمت حرب فلسطين في تضخم المصروفات وارتفاع الاسعار ، فارتفع البنكنوت المصدر من ١٢٧ر٧ مليون جنيه في أغسطس ١٩٤٨ الى ١٣٦ مليون جنيه ثم الى ١٤٨ مليون ثم الى ١٥٤ مليون في الأشهر الأربعة التالية مباشرة . وفي نوبة الحماس للحرب استصدرت الحكومة القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ الذي يجيز لوزير المالية أن يطبع في حدود خمسين مليون جنيه اذونات على الخزانة لاستخدامها في غطاء البنكنوت (٣) . كما كان لدى الحكومة أموال احتياطية بلغت سنة ١٩٤٤ نحو ٤٨ مليون جنيه ، وتصرفت فيها الحكومة

(١) صحيفة الاهرام ٢٦ ديسمبر ١٩٤٨ .

(٢) مشاكل مصر الاقتصادية الدكتور محمد على رفعت - الجزء الاول ص

٤ - ٦ .

(٣) مشاكل مصر الاقتصادية . الدكتور محمد على رفعت - الجزء الثاني

ص ٣٦ .

فكانت من عوامل التضخم وارتفاع الاسعار . ولا شك ان اشتداد موجة الغلاء على هذا النحو كان لها أثرها المعرقل في تطور الصناعة ، وذلك بما تعنيه من أضعاف للقوة الشرائية الحقيقية وبما تؤدي إليه من ارتفاع في نفقة الانتاج بالنسبة لصناعة تتلمس المتنفس المأمول لها في الأسواق الخارجية ، وذلك فضلا عما يشيعه الغلاء من اضطرابات اجتماعية .

وقد سبقت الإشارة الى مشاكل الصناعة المحلية في بحثها عن امكانيات التمويل لتجديد آلاتها وتوسيع مشاريعها . والحاصل أن الأرصدة الاسيترلينية التي كانت سنة ١٩٤٥ تزيد عن ٤٠٠ مليون جنيه ، قد بلغت الآن نحو ٢٨٠ مليوناً ، وتساءل الدكتور رفعت متشككا عما اذا كان الاستثمار قد زاد بقدر هذا الفرق ؟ وذكر أن ما حصلت عليه مصر من الأرصدة لم يحل لها مشكلة اذ الملاحظ ان واكبه تزايد العجز في الميزان التجاري من ١٥ مليون جنيه سنة ١٩٤٥ ومن ١٣ مليون سنة ١٩٤٧ الى ٣٠ مليون سنة ١٩٤٨ وإلى ٤٠ مليون سنة ١٩٤٩ (١) . ونصح الخبير الاقتصادي فان زيلند الحكومة المصرية بوجوب استيفاء أرصدها بسرعة لأن ما يفرج عنه تدريجيا من مبالغ قليلة لا يأتي - بسبب قلته - بالفائدة المطلوبة لتقوية الاقتصاد . ونصحت افتتاحية الاهرام في ٢٥ يناير ١٩٤٩ الحكومة بأن تسعى لاستيفاء هذه الارصدة دفعة واحدة ولو خسرت البلاد من ذلك بعض الشيء ، وذلك رغبة في الاستفادة الجدية من هذه الأرصدة في تمويل المشروعات الصناعية والتجارية « قبل فوات الفرصة السانحة لتنفيذها » . على أن الحكومة لم تحاول الأخذ بهذه النصيحة .

والحاصل أيضا بالنسبة لطاقة التمويل المحلية ، ان أسعار القطن ارتفعت ارتفاعا لم تعرفه مصر منذ ١٩٢٠ اذ بلغت نسبة الارتفاع من سبتمبر ١٩٤٧ الى مايو ١٩٤٨ نحو ١٤٨٪ للقطن الكرنك (طويل التيلة) ، و١٠٤٪ للقطن الأشمونى (٢) . وأدى هذا الى ارتفاع نفقة انتاج الغزل والنسيج مما أرهق رجال الصناعة ودفعهم الى الدعوة لاستيراد أصناف القطن الأجنبي الأقل جودة والأرخص سعرا (٣) . وفي الوقت ذاته لم يؤد هذا الارتفاع الى زيادة الطاقة التمويلية للصناعة ، إنما اتجه الفائض الى

(١) مشاكل مصر الاقتصادية . الدكتور محمد على رفعت - الجزء الاول ص ٥ - ٦ .

(٢) صحيفة الاهرام ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، نقلا عن تقرير وزير المالية أمام مجلس النواب .

(٣) صحيفة الاهرام ١٦ ديسمبر ١٩٤٨ .

الاستثمار العقاري وإلى شراء الأراضي لما يتمتع به الاستثمار في هذين المجالين من عبء ضريبي منخفض (١) .

رغبت الرأسمالية الكبيرة - تحت الحاح مصالحها - في خطة جديدة للحكم ، تمتص سخط الجماهير من ناحية ، وتعمل على معالجة مشاكلها بطريقة أكثر جسارة بعد أن لم يسفر الحكم السعدي عن غير الإرهاب الذي هدد النظام كله وعن غير الخضوع المطلق للملك وكبار ملاك الأرض ذوي المصالح قصيرة النظر ، وبعد أن ظهر مدى فشل هذا الحكم في معالجة مصالحها . ولم يكن غير الوفد بما له من شعبية قادرا على اخراج النظام كله من الطريق المسدود الذي انتهى إليه ، ولم يكن غير قادرا على قيادة الجماهير وكسر خطرهما المخيف على مصالح الطبقات المالكة وربطها بقنوات الحكم والنظام لئلا تجتثه برمته . ولم يكن غيره - بقوته تلك - قادرا على منح الاداة الحكومية بعض عوامل التجدد والاستنارة وعلى لجم طغيان الملك واستبداده الذي عانى منه الجميع . وفي هذه الفترة أضحي الوفد لدى فئات كثيرة من الرأسماليين الكبار هو الأكثر رشدا والأكدر على قيادة الجماهير والأقوى على الحد من الطغيان .

ويذكر الأستاذ الرافعي أن من عاون الوفد في الوصول الى الحكم « رهط من الرأسماليين الذين كانوا ولا يزالون على صلة بالانجليز وكانوا سفراء الوفد عندهم وجعلوهم يرحبون بعودة الوفد الى الحكم على أساس انه سيتخذ حيالهم سياسة الود والمجاملة وانه أقدر على تهدئة الأفكار وترويض غالبية المصريين على الرضا بالامر الواقع ، وقد انعقد تحالف وثيق العرى بين هؤلاء الرأسماليين من سفراء الاستثمار وبين الوفد وبخاصة منذ سيطر عليه جماعة الاقطاعيين والرأسماليين » (٢) .



في يوليو ١٩٤٩ جىء بحسين سرى رئيسا للوزراء فى وزارة ائتلافية اشترك فيها كل من الوفديين والسعديين والاحرار الدستوريين بأربعة وزراء والحزب الوطنى بوزيرين ، كما اشترك فيها أربعة من المستقلين . وكان الهدف الرئيسى للوزارة هو الاشراف على انتخابات مجلس النواب مع تهيئة الأوضاع السياسية الداخلية لهذه المعركة الانتخابية . لذلك بادرت جميع

(١) مشاكل مصر الاقتصادية . الدكتور محمد على رفعت - الجزء الاول

ص ٩١ - ٩٢ .

(٢) فى اعقاب الثورة . عبد الرحمن الرافعى - الجزء الثالث ص ٢٩١ .

أحزاب الحكم (الأحزاب التقليدية) للاشتراك فيها * وإذا صح ما يذكره كتاب « البرلمان في الميزان » من أن الحكم في مصر يتطلب في الحاكم ميزات منها القدرة على « التوفيق بين الأمة والحكومة والأحزاب ومصر والحليفة (بريطانيا) والجهات العليا (السراى) ٠٠٠ (١) أى التوفيق بين المتناقضات فقد كان حسين سرى - فى هذه الظروف - من أصلح الوجوه السياسية لتوليّه . كان يتمتع برضاء الملك وثقته وله به علاقة مصاهرة لقربانته للملكة « فريدة » ، وكان رئيسا للوزارة قبيل تولى الوفد الحكم سنة ١٩٤٢ . وعرف فى تاريخه السياسى بأنه من أنصار السياسة البريطانية وانها هى من صعد به فى الحياة السياسية ليتحول من مهندس فى وزارة الأشغال ومن موظف كبير معروف بالكفاية والأمانة والحزم الى أحد كبار «الساسة المستقلين» غير المنتمين للأحزاب وليتولى رئاسة الوزارة عندما تتطلب ظروف التوازن وجهها سياسيا غير حزبي ذا صلات طيبة بكافة الأطراف . وكان بالنسبة للوفد ، وجهها سياسيا مقبولا لا يشعر الحزب اذائه ، « بحرارة فى الخصومة السياسية » (٢) . وكان من ناحية ثانية عضوا فى عدد كبير من الشركات وعلى علاقة قوية بأحمد عبود الرأسمالى الكبير ، ذى الروابط القوية بالانجليز من ناحية ، وبفؤاد سراج الدين الذى ولى سكرتارية حزب الوفد من ناحية أخرى (٣) . وزكته جميع هذه العلاقات لتولى الوزارة فى تلك الظروف . ويذكر الأستاذ الرافعى ان « ارتضت الأحزاب حسين سرى رئيسا للوزارة الائتلافية وعهد اليه جلالة الملك تأليف هذه الوزارة ٠٠ (٤) » .

ترددت من قبل فكرة « الوزارة الائتلافية » أو « الوزارة القومية » التى تشترك فيها جميع أحزاب الحكم سنة ١٩٤٦ عندما وصل مشروع صوقى بيفن الى طريقه المسدود وكلف شريف صبرى خال الملك بتشكيلها فأخفق ، وسنة ١٩٤٧ عندما شرع فى عرض قضية مصر على مجلس الأمن وطلب رئيس الديوان الملكى بالنيابة حسن يوسف الى الدكتور هيكى زعيم الاحرار مفاتحة الوفدين فى الأمر ، ففشل المسعى أيضا ، ثم فى بداية سنة ١٩٤٩ عندما عرض ابراهيم عبد الهادى الامر رسميا على

(١) البرلمان فى الميزان - محمد السوادى (طبعة يونية ١٩٤٢) ص ١١٩ .

(٢) البرلمان فى الميزان - محمد السوادى (طبعة يونية ١٩٤٢) ص ١٢١ .

(٣) Egypt, Tom Little, p. 180 ، وذكر صلة حسين سرى بأحمد عبود

الذى عرف بتأييده للوفد .

(٤) فى أعقاب الثورة . الجزء الثالث - عبد الرحمن الرافعى ص ٢٨٣ .

الوفدين فاشترطوا تولى الوزارة رئيس محايد . كان الهدف العام لهذه المحاولات ، احتواء الوفد بعد ترويضه واشتراكه فى تصفية المسألة الوطنية ، أو تصفية أزمة الحكم عن طريقه لصالح الملك وأحزاب الرجعية . على انه فى هذه المحاولات ، كان الملك أو أحزاب الأقلية يتقدمون بعرضهم للوفد وهم من مركز قوة ، يطلبون اليه الاشتراك فى الوزارة القائمة ، أو يعرض الملك رئيسا محايدا لها كما حدث سنة ١٩٤٢ ، ولكن مع بقاء مجلس النواب ذاته وفى ظله ، وهو مجلس قاطع الوفد انتخباته وليس له فيه الا عضو واحد ، وللسعديين والأحرار فيه أغلبية قادرة على التحكم فى الوزارة الائتلافية التى يشترك فيها الوفد . كان الغرض اذا يتعلق بالاشتراك فى وزارة محصورة بين ملك يعادى الوفد ، ومجلس نواب يخاصمه . لذلك اطردت سياسة الوفد على رفض تلك العروض التى عرف عن بعضها انه قدم مع توقع الرفض من جانب الوفد ، وذلك من قبيل المناورة فقط دفعا لتهمة أن الملك يعرقل الائتلاف ، كما ذكر الدكتور هيكل عن محاولة سنة ١٩٤٦ (١) ، أو اثباتا لأن الوفد هو المتعنت الراض توحيد الصفوف . وكانت سياسة الوفد منذ فشل ائتلاف سنة ١٩٢٧ بتأمر الأحرار الدستوريين ضده بعد موت سعد زغلول ، يرفض الاشتراك مع أى حزب آخر فى حكومة غير الحكومات الانتقالية ، وتمسك بهذا الموقف فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، اذ انحصر الخلاف بينه وبين الأحزاب الأخرى حول ما اذا كانت تشكل وزارة وفدية بحته أم وزارة ائتلافية . وكان رائده فى هذا الموقف أن التوازن الذى ينشئه الائتلاف داخل الوزارة يجعل للملك سيطرة كبيرة عليها ويجعلها عرضة للمؤامرات ، كما انه وضع غير دستورى اذ يحتم الدستور ان يتولى الوزارة وحده حزب الأغلبية البرلمانية ، كما كان يحذر فى ذلك من محاولات استغلاله فى تصفية أزمات الحكم أو المسألة الوطنية ليطرد بعدها كما حدث بعد معاهدة ١٩٣٦ .

على أن وزارة حسين سرى ، كانت بطبيعتها وزارة انتقالية تجرى الانتخابات وتمهد لحكم آخر . واذا كان هدف الملك ، ان يحاول من خلالها ومن خلال الائتلاف التأثير فى الانتخابات لثلا تسفر عن أغلبية مطلقة للوفد ، معتقدا أن ابتعاد الوفد خمس سنوات عن الحكم قد أضعف شوكته ،

(١) يذكر الدكتور هيكل أن حسن يوسف أبدى له اغتيابه باخفاق محاولة الائتلاف التى قام بها شريف صبرى سنة ١٩٤٦ ، وأنه كان المطلوب فقط أن يجيء الاخفاق من ناحية الوفد . مذكرات فى السياسة المصرية - محمد حسين هيكل (الجزء الثانى) ص ٣٢٠ .

وراعيا أن تخلق بين جميع الأحزاب توازنا فى مجلس النواب الجديد تتحقق به حريته فى تكوين الوزارات الائتلافية واللعب على التجمعات المختلفة للأحزاب ابقاء على السلطة الفعلية فى يديه ، كما يضمن بهذا التوازن أن توجد حكومة يسيطر عليها ويكون فيها الوفد فلا يعارضها . كان هذا الهدف هو ما هدأ فزع السعديين والأحرار الدستوريين وأقنعهم بالاشتراك فى الوزارة تحت تأثير الضمانات التى أبدوها لهم كل من حسين سرى وحسن يوسف ، فوعد الأول الدكتور هيكل « بوزارة قومية بعد الانتخابات » وأكد له أن سياسة وزارته « ألا يكون لحزب أغلبية مطلقة فى البرلمان » ، كما ذكر حسن يوسف لهيكل « أنا أصرح لك باسم الملك انه لن يكون لحزب أغلبية فى البرلمان ٠٠٠ (١) » . وكانت أحزاب الاقلية ترحب ، لاشك ، بائتلاف يضمن لهم الاستمرار فى الحكم مع اشتراك الوفد فيه كفا لمعارضته .

على أن الوفد رأى فى الائتلاف رأيا آخر . اذ تحقق بهذه الوزارة الائتلافية شرطاه التقليديان اللذين طالما تمسك بهما وهما تولى سياسى محايد لرئاستها مع كونها وزارة مؤقتة هدفها إجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب . وبهذين الشرطين كان لا بد أن يشارك فى الوزارة ليراقب إجراء الانتخابات من داخلها وليعرف من داخلها أيضا نشاطها التنفيذى ويساهم فيه لصالحه . وحسبه من نشاط الوزارة أن تهىء المناخ الديموقراطى الذى يتيح إجراء انتخابات حرة ، وحسبه أن يضمن بواسطتها ألا توجه أجهزة الدولة ضده فى المعركة الانتخابية ، وأن يشرف على تقسيم الدوائر الانتخابية بما لا يفتت تجمعاته الجماهيرية فى المناطق المختلفة . ومع مراقبة نشاط السلطة يضمن الوفد تأييد الجماهير له ويضمن بهذا التأييد نتيجة الانتخاب ، وحسبه من أجهزة الدولة أن تتركه يعمل بحرية وأن تترك الجماهير تعبر عن رأيها بغير ضغط ولا ارهاب . والنتيجة بعد ذلك مضمونة لصالحه ، فتلك تقاليد السياسة الوفدية وحساباتها منذ أول انتخابات خاضها الوفد سنة ١٩٢٤ .



بقيت وزارة سرى الائتلافية فى الحكم من يولية الى نوفمبر ١٩٤٩ ، ويلخص الأستاذ الرافعى أعمال الوزارة فى أمرين : أولهما ، الافراج عن

(١) مذكرات من السياسة المصرية . محمد حسين هيكل (الجزء الثانى) ص ٣٤٥ - ٣٤٨ .

معظم المعتقلين السياسيين وتمهيد السبيل لالغاء الأحكام العرفية • وثانيهما ، إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية طبقا لما أظهره التعداد الأخير للسكان • وألفت من أعضائها لجننتين : أحدهما ، للافراج عن المعتقلين السياسيين والأخرى ، لتقسيم الدوائر ، ومثلت في اللجنة الأخيرة جميع الأحزاب المشتركة في الوزارة • والواضح ان لم يكن للائتلاف هدف يجاوز هذين الأمرين ، وبهذا كانت بداية المعركة الانتخابية مما يجاوز وضع الائتلاف •

والحاصل ان كانت أحزاب الاقلية - خوفا من خوض معركة مفتوحة - تميل الى أن توزع الدوائر الانتخابية بين الاحزاب فيترك لكل حزب عدد من الدوائر تقفل عليه لا ينافسه أحد من مرشحي الأحزاب الأخرى ، ويتكون مجلس النواب بغير معركة بينها • ولكن الوفد رفض ذلك وأعد عدته ليخوض المعركة بقوته كلها في كافة الدوائر • وكان هذا الموقف السياسي للوفد دائما ، وفضلا عن ذلك فقد رأى أن الموقف أنضج ما يكون لكي يحقق انتصارا ساحقا • ولم يكن يمكن للائتلاف بهذا الوضع أن يستمر ، فلم يكن هناك فائدة - كما يذكر الدكتور هيكمل - من وزارة ائتلافية يحارب أحزابها بعضهم بعضا •

استنفد الائتلاف غرضه بالنسبة للوفد بعد تقسيم الدوائر ، ولم يعد يرى خيرا له أثناء المعركة الانتخابية في بقاء الاحزاب المتنافسة له مشتركة في الحكومة التي تجري الانتخابات • وبعد تمام تقسيم الدوائر والافراج عن المعتقلين ، صار قيام وزارة بعيدة عن الأحزاب ، ادعى للاطمئنان من حكومة يوجد الوفد فيها ولكن يشاركه الخصوم • ويبدو أن الأحرار الدستوريين أدركوا أن الوفد سيكتسح الائتلاف بحيث لم يبق لهم فيه مغنم ، فبدءوا هم - على ما يذكر الأستاذ الرافعي الذي كان عضوا بالوزارة عن الحزب الوطني - بدءوا التمرد على الائتلاف • واختصم الحزبان حول تقسيم بعض الدوائر واحتكما الى رئيس الوزراء الذي تنحى عن قبول هذا التحكيم ، وبادر بفض الائتلاف بتقديم استقالته ، ثم كلفه الملك بتشكيل وزارة محايدة من أعضاء مستقلين في ٣ نوفمبر ١٩٤٩ تتولى الاشراف على المعركة الانتخابية مما قابله الوفد بابتهاج عظيم (١) ، وبهذا تحققت للوفد خطته كاملة ، وبدا انه من يمسك زمام الموقف السياسي ، وانه من يتحكم فيه رأيا وحربا ومكيدة • وبدأت الأيام مقبلة على الحزب الكبير •



(١) في أمقاب الثورة • الجزء الثالث - عبد الرحمن الرافعي ص ٢٨٦ - ٢٨٧ •

لم تكن رغبة الانجليز أو كبار المالكين هي مصدر الأمل في نجاح الوفد . كان غاية دورهم أن تتم الانتخابات حرة . وكانت ارادة الجماهير هي الكفيلة بتولييه السلطة . على أن ثقة الجماهير بالوفد ، لم تكن تصدر هذه المرة عن الايمان المطلق بالحزب العتيد الذى أولته من قبل ولاءها غير المتحفظ ، وقرنته بالوطن والأمة اقترانا بدا حيناً من الزمن لا ينفصم .

كان توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، وما ظهر من مظاهر سوء حكومته سنة ١٩٤٢ ، مما وضع تحفظاً هاماً على صلابته الوطنية واستقامة سياسته الداخلية ، وانصرف عنه الكثيرون الى غير وجهة ، وانصرف عنه الكثير من الشباب الى التنظيمات السياسية الجديدة ، الى الحركة الشيوعية أو الى جماعة الاخوان المسلمين ، وبدا الحزب أمام قسم كبير من جيل الأربعينات ، تنظيماً دون مستوى الموقف ، أهدافاً وقيادة ، وبدا أن لنشاط الحزب حدوداً لا يتخطى النظام السياسى والاقتصادى القائم فى مصر منذ سنة ١٩٢٣ ، وأسلوباً فى الكفاح السلمى المشروع بخطاه قسم كبير من الشباب الى المطالبة بالكفاح المسلح . وبالجمله كان كلا من الاتجاه الشيوعى ، واتجاه الاخوان المسلمين - رغم التناقض الحاد بين أهدافهم - يضع للمجتمع حلولاً تتخطى النظام السياسى القائم بمؤسساته وقواه السياسية ، وكان الوفد جزءاً من هذا النظام وركيزة شعبية له . وانضم الى هذين الاتجاهين فى تخطيهما للنظام القائم ، حزب مصر الفتاة الذى استبدل باسمه اسم الحزب الاشتراكى فى أواخر عام ١٩٤٩ ، ووضع لكفاحه برنامجاً سياسياً واجتماعياً ثورياً يتخطى هذا النظام أيضاً .

على ان هذه التيارات الشعبية ، يسارية كانت أو يمينية ، لم تكن تستطيع أن تصل الى الحكم فى هذه الانتخابات ، ولا كانت قادرة على أن تضمن لنفسها تمثيلاً مؤثراً فى مجلس النواب . والاخوان المسلمون يعانون الضعف والانقسام بعد اغتيال المرشد العام ، ومصر الفتاة يولد من جديد عشية الانتخابات ، والحركة الشيوعية حديثة النشأة ، وكلها خرج من فترة الارهاب السعدى ضعيفاً جريحاً لا تزال آثار السياط على ظهورهم ، ولا يزال النور يعشى العيون بعد ظلمة السجن وما عانى منه الوطن الحبيس . فلم يكن بد من أن تلتقى هذه القوى جميعاً على تأييد الوفد ، وهو مع كل ما يأخذه عليه أى من هذه الاتجاهات كان لا يزال القوة السياسية الوحيدة التى يمكن أن تصل الى الحكم والتى يكفل حكمها جواً من الديمقراطية يستطيع فيه كل تيار أن ينشط وينمو ويدعم مراكزه

الشعبية . ثم كان الاتجاه التقدمي الذي نما داخل شباب الوفد والذي أفسحت له القيادة خلال السنوات الخمس السابقة ، كان لهذا الاتجاه أثره في اظهار الجانب المشرق للحزب وفي اكسابه قدرا من الحيوية وفي أن يجد الحزب عن طريقه لغة مشتركة بينه وبين التيارات الحديثة (١) .

يذكر جون مارلو ان كان من معالم هذه المعركة الانتخابية ظهور مطالب الاصلاح الاجتماعى فى المقدمة بالنسبة للمطالب الوطنية ، وان الوفد خاضها كحزب للشعب وأطلق الوعود عن الاصلاح الاجتماعى الذى يزمع تنفيذه وخفض نفقات المعيشة والقضاء على الاسراف والفساد فى الانفاق الحكومى مع الغاء الاحكام العرفية والعمل على انجاز كل ما فشلت فيه الحكومة السابقة ومنه بالطبع تحقيق المطالب الوطنية ، ويعلق المؤلف على ذلك بأن كانت هذه هى أول مرة يقدم فيها حزب سياسى نفسه فى صورة الواعى بمسئوليات الحكومة فى الدولة الحديثة (٢) . وهذا تعليق سليم اذا كان القصد منه انها أول مرة يرفع فيها حزب من أحزاب الحكم (الاحزاب التى تصل الى الحكم) أهدافا اجتماعية يخوض بها معركته الانتخابية ، وذلك مهما بلغت هذه الأهداف من التواضع .

وخلال المعركة الانتخابية ظهر عاملان أثقلا كفة الوفد وحتما رجحانها ، وكان الحزب يضمن وقوف التيارات الشعبية بجانبه ضد أحزاب الاقلية ، وفى ذات الوقت رسم خطته على أن يقدم بعض الوعود عن الاصلاح الاجتماعى وخفض نفقات المعيشة ، وعلى أن يطلق دعايته من ناحية أخرى للكشف عن مساوئ الحكم السابق . واستفاد الوفد مما انطلقت به الصحف غير الوفدية كشفا عن هذه السوءات ، اذ كثر الحديث عن عدوان الحكومة السابقة على الدستور وعن حوادث الاخلال بالأمن التى عانت منها البلاد فى عهدها ، كما كثر التلويح عن خضوع تلك الحكومة للملك وعن سلوك الملك الشخصى وسلوك حاشيته وحوادث استغلالهم لنفوذهم .

وخلال المعركة أيضا أجرى محمد على راتب وزير التموين فى وزارة

(١) يلخص الاستاذ الرافعى أسباب نجاح الوفد فى عدة عوامل منها : ان الوفد ينجح دائما عن طريق الوزارات المحايدة التى يوحى وجودها بقرب مودة الوفد ، وان الاخوان والشيوعيين أيدوا الوفد كراهية للسعديين ، وان وزارة سرى أجرت عدة تحقيقات مست سمعة عدد من الوزراء السعديين ، وان رجال البوليس والادارة ساعدوا الوفد حقدا منهم على موقف النقراشى من مطالبهم ، وان بعض الراسماليين أيدوا الوفد . (فى أعقاب الثورة . عبد الرحمن الرافعى - الجزء الثالث ص ٢٨٦ - ٢٩١) .

(٢) Anglo-Egyptian Relations, John Marlowe, p. 357

سرى المحايدة (التى ألفها سرى بعد الائتلاف) أجرى تحقيقات تناولت سمعة عدد من وزراء الحكومة السعدية ، فالكشف الكثير مما كان يجرى من استغلال للنفوذ ومن صفقات الاثراء بالتعامل فى المواد التموينية . وروجت الصحف الوفدية لهذه التحقيقات ، ومس الكشف عن هذه الحوادث وترا بالغ الحساسية لدى الشعب المصرى وهو يتعلق بنزاهة الحكم . والحاصل ان تتبع أحداث التاريخ المصرى - الحديث خاصة - يوضح أن الجماهير المصرية لم يكن يثيرها شيء مثل العيب بهذه النزاهة ، ولم يكن من شيء يسقط هيبة الحكومة ويقضى على شرعية وجودها فى نظر الناس ويفتقد كل عذر أو تبرير ويجتمع الجميع على موقف واحد منه ، لم يكن شيء يفعل ذلك كله مثل المساس بنزاهة الحكم . ويمكن بهذا تصور الأثر البالغ الذى أحدثته هذه التحقيقات فى المعركة الانتخابية .



وكان تخفيف الرقابة على الصحف أثناء المعركة الانتخابية مما أتاح الكشف عن حوادث العنف الذى مارسته الحكومة السعدية مع المعتقلين فى السجون ومراكز الاعتقال . وفتحت الصحف - وبخاصة صوت الأمة ، والنداء الوفديتين والكتلة - صفحاتها للمفرج عنهم من المعتقلات يصفون ما لاقوا فى السجون وأثناء التحقيقات من تعذيب (وامتلأت الصحف بالرسوم الكاريكاتيرية عن حوادث الضرب والتعذيب) وطالبت « الكتلة » بمحاكمة حكام الحكم السعدى على ما ارتكبوا من جرائم ، واطرد النشر خلال الشهور التالية عن معاملة المعتقلين . واشتركت « النداء » فى نشر الفظائع التى ارتكبت وتسجيل التفاصيل مما كان يعانى منه المعتقلون فى المسكن والمأكول وسوء الرعاية الصحية . وكتبت صوت الأمة تقول ان « تعذيب المعتقلين جريمة تقتضى الحساب الشديد » ونشرت عما لاقاه معتقلو معسكر «الطور» من تعذيب وهوان على أيدي السجناء ، ويقص المعتقلون الحوادث وآثار السياط لا تزال على أجسامهم ، كما حكى قصة اعتقال وتعذيب الأستاذ «البهى الخولى» المدرس بالأزهر نقلا عن خطاب أرسله لإبنه يصف فيه كيف ضرب وجلد على قدميه وساقيه وفخذه وظهره حتى كانت الدماء تسيل منه فيجر فى ممرات السجن . وعرف الناس كيف كان رئيس الوزراء ابراهيم عبد الهادى يقابل المتهمين ويستوثق بنفسه من أن البوليس قام « بتوضيبيهم » قبل أن يستجوبهم هو ، وكيف كان ينزل الى دوائر البوليس ويأمر بتعذيب المتهمين وضربهم وإهانتهم حتى تسيل الدماء منهم وتشوه أطرافهم ، وكان ممن فعل معهم ذلك المتهمون فى قضية مقتل النقراشى وقضية الشروع فى قتل حامد جودة رئيس مجلس النواب

السعدى فى ذلك العهد ، وكذلك بالنسبة للأستاذ البهى الخولى كما روى فى خطابه السابق الذكر . ومن الأمثلة على ما كان ينشر وقتها ما نشرته صوت الامة فى ٣٠ ديسمبر ١٩٤٩ فى صفحتها الأولى تحت عناوين « فى جحيم معتقلات السعديين النازية - يجلد بالسياط وهو يؤذن ويدعو للصلاة - اعتقال الموتى - رهائن من النساء والأطفال والشيوخ - فى جحيم معتقلات السعديين النازية - يجلد بالسياط وهو يؤذن ويدعو وصدرت هذه الصفحات بقولها « كان من سوء حظ السعديين وحسن حظ هذا البلد الأمين أن تكشف للرأى العام والانتخابات على الأبواب هذه الفضائح جميعها التى حرصت صوت الامة على نشرها على حقيقتها ليعرف الشعب أى طغاه وبغاه كان هؤلاء القوم وليتذكر وهو يعطى صوته بعد أيام ثلاثة أى الفريقين أجدر بثقته وتأييده وسيقول الشعب كلمته وستكون نهاية هؤلاء السعديين مشيعين باللعنات » .

وجرت المحاكمات فى قضيتى مقتل النقراشى والشروع فى اغتيال حامد جوده خلال ذات الفترة . وكان من المحامين فى القضيتين قادة حزبىون وساسة ، منهم محمود سليمان غنام وعزيز فهمى الوفديان وأحمد حسين زعيم مصر الفتاة وعبد المجيد نافع وغيرهم . وحول هؤلاء هذه المحاكمات الى منابر اتهام ضد الحكم السعدى وشهد المتهمون بما لاقوه من ألوان العذاب . تحدث فى القضية الأولى بجلسة ٣١ أغسطس ١٩٤٩ أحد المتهمين عن تعذيبه ضربا بالكرابيج والحديد ودوسا على وجهه بالأحذية حتى الاغماء ، وتحدث آخر عن ارتكاب الجنود معه الفحشاء ان لم يعترف بالتهمة الموجهة له ، وأوضح ثالث كيف نزعنا أظافر يديه العشر . وبجلسة أول سبتمبر استشهد أحدهم بوالدته التى كانت تتسلم ملابسه ملوثة بالدماء والقيح الناتج عن تقيح الجراح ، كما شهد آخر بجلسة تالية بما ارتكب معه من أعمال منافية للآداب . وفى القضية الثانية وقف أحد المتهمين بجلسة ١٧ ديسمبر ١٩٤٩ يصف صنوف التعذيب التى كانت تمارس ضدهم ، اذ قيل له يوم القبض عليه ان التعذيب عشرة صنوف :

- ١ - الضرب بالعصى على القدمين .
- ٢ - الضرب بالكرابيج على القدمين .
- ٣ - الضرب بالكرابيج على الظهر .
- ٤ - التقييد بالحديد والسحب فى صالة المحافظة .
- ٥ - هتك العرض له ولجميع عائلته .

- ٦ - الكى بالنار وبالسجائر .
- ٧ - خلع الأظافر من اليدين والقدمين .
- ٨ - نتف رموش العين .
- ٩ - تشريد الأهل واعتقال الأقارب .
- ١٠ - القتل واخفاء الجثة فى مكان مجهول .

وذكر المتهم انه استعملت معه الوسائل الأربع الأولى فلما هدد بالخامسة والسادسة جفل وأقر بما أملى عليه من أقوال . قال عبد المجيد نافع القضية ليست قضية متهم بعينه ولكنها « قضية حكومة متمدنة أو حكومة غير متمدنة » وهتف أحمد حسين « لا دستور ولا ديمقراطية مع قيام المعتقلات وعلى مصر أن تختار : هل تريد العودة الى محاكم التفتيش وظلمات العصور الوسطى ؟ أم تريد أن تعد بين الدول المتمدنية والمتحضرة .. » وطالب المحكمة بأن تندد بالتعذيب تمسكا منها بالدستور واعلاء لسلطان القانون وقرارا للأمن والنظام ، وقال عزيز فهمى ان هذه الجرائم لا يمكن أن يرتكب مثلها فى بلاد الهمج ويستحيل أن يكون مثلها قد وقع فى القرون الوسطى أو فى المجتمعات البدائية دون أن ينال مرتكبوها جزاءهم الصارم .

وكتب المجاهد الفلسطينى محمد على الطاهر فى مذكراته « معتقل الهاكستب » الذى نشر سنة ١٩٥٠ ، كتب الكثير من قصص المعاملة فى المعتقلات ، خاصة بالهاكستب الذى سجن فيه وكان من شهود العيان ومعتقل الطور الذى نقلت اليه الروايات عنه ، ومنها ان طالبا القى فى السجن الفردى ثلاثة شهور مقيدا مصفدا من يديه وراء ظهره وإل قيد فيهما فلما ظهرت براءته شحن الى الهاكستب ، وان بعض معتقل الطور تظلم من سوء المعاملة فأحضرهم صفافا وانهاى الجند عليهم « ضربا بالعصى وركلا بالأقدام ولكما بالأيدى حتى لم يبق منهم أحد غير مهشم الأعضاء أو متورم الوجه .. » ، وان انطلق نحو ٣٠٠ جندي على عنابر المعتقلين فى ١٤ يونية ١٩٤٩ يضربونهم حتى التهببت أجسام الطلبة الصغار بالضرب المبرح الأليم . وذكر أن الحكومة كانت حريصة على أن يضم المعسكر الواحد شيوعيين واخوانا مسلمين وأرادت « بحبس المتناقضين فى مكان واحد ان يشغلوا عن الحكومة بضرب بعضهم بعضا » ويقول « فلا فرعون ولا نبيون ولا الحجاج ولا الحاكم بأمر الله ، تجاسروا على ارتكاب ما اجترحه ابراهيم عبد الهادى وحزبه وأحلافه فى حكم مصر واذلالها واهانتها والتنكيل

بالأبرياء من أهلها وساكنيها ودوس القوانين والدساتير الأرضية واحكام الكتب السماوية والاعتداء على الحرمات والأعراض ودوس الحريات الخاصة والعامة وهدر حقوق الانسان . . »

واستبد الالم والفزع بالجميع من هذا الذي اجترح ، ويعقد المؤلف السابق المقارنة بين المعتقلات سنة ١٩١٤ (التي كان جربها من قبل) وبين هذا المعتقل الأخير ، فيقول ان المعتقل الأول كان في المدينة لا في الصحراء وكان نظيفا فيه خدم يسمح فيه بدخول الصحف وبالزيارات وبكتابة الرسائل الى الاهل أسبوعيا وبالعلاج ، بينما هذا الأخير لا يسمح فيه بشيء من ذلك ويجلد فيه كل جندي يجسر على تهريب الصحف للمعتقلين ، ومخصصات الطعام فيه قليلة وليس فيه علاج غير كرايبج الجنود ، وبينما هو أيضا أعشاش وأكواخ تصفر فيها الرياح شتاء وتحرقها شمس الصيف . ويذكر المؤلف انه كان قد شرع في كتابة خطاب الى رئيس الحكومة يقول فيه « لقد حبسنى الانجليز مرتين ولكن بدون اهانة ولا تعذيب فهل تريد أن يترحم الناس على عهد الانجليز » (١) . كما عقد ذات المقارنة عزيز فهمى في مرافعته في القضية السابقة اذ قال « كان عهد فلبيدس وبدر الدين ومن اليهما من الطغاة والمستبدين الذين وصفت محكمة النقض والابرار عهدهم بأنه كان اجراما في اجرام ، عهدا انسانيا بالنسبة لهذا العهد الأخير . . . »

ولم يستطع السعديون الأحرار ازاء هذا الطوفان شيئا ، وحاول الأحرار التبرؤ من هذه الجرائم والتوصل من أعمال الوزارة السعدية فصرح الدكتور هيكلم لندوب الإهرام بأنه لا هو ولا حزبه كانوا يحكمون فعلا خلال السنوات الخمس حتى توجه اليهم تهم الاضطهادات التي حدثت ، وانه ورجال حزبه ليسوا مسئولين الا عن الوزارات التي كانوا يتولونها وان جانبا من أسرار السياسة العامة كان يحجب عنهم ، فرد عليه زعيم السعديين ووخز كل منهما صاحبه . كما حاول ابراهيم عبد الهادي الدفاع عن حزبه في خطابه الذي اعتاد مع غيره من الزعماء القاءه في عيد الجهاد في ١٣ نوفمبر (ونشر في صحيفة الاساس السعدية في ١٤ نوفمبر ١٩٤٩) بأن الحكم العرفي قام لحماية ظهر الجيش المصري في فلسطين وحماية مواصلاته وتمويله « وصونه من الجيوب الشريرة التي كانت منبثة حينذاك . . وحمايته من الفوضى ومن أصحاب المذاهب الهدامة الذين

(١) معتقل الهاكستب . محمد علي الطاهر ، صفحات ١٠٢ ، ١١٠ ، ١١١ ،

١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ٢٠٠ . وورد بهذا الكتاب الكثير عن حوادث المعتقلات .

لا يتركون فرصة الا انتهزوها لتحطيم الوحدة المصرية والكيان المصرى » .
 على أن هذه الحوادث كانت جرما بشعا وبالع الشناعة مس الكبرياء
 المصرى وترك فى النفوس كلها جراحات عميقة شائثة كما ترك احساسا
 عاما بأن هذا الوضع السابق يستحيل أن يعود ، وحكم فى أعين الجماهير
 على حزبى السعديين والأحرار بالاعدام السياسى . والواقع أن سقوط
 هذين الحزبين فى الانتخابات كان مقدرًا سلفا ولو لم تحدث هذه الحوادث
 ولو لم تكشف ، فلم يكن الفشل فى أية انتخابات حرة جديد عليهما ، ولكن
 كان الجديد انهما سقطا كقوة سياسية يمكن أن تقوم بأى دور فى المستقبل ،
 وانه لن يستطيع ارجاءهما الى الحكم فى أية ظروف سواء بتزييف
 الانتخابات أو بالقهر كما كان يحدث من قبل ، وذلك بعد أن اشتعلت
 النفوس حقدا عليهما لا ينطفىء ، وبهذا بات على القوى الرجعية أن تبحث
 لها عن وجوه جديدة غير هؤلاء . وباتت معركة الوفد الانتخابية مضمونة
 الكسب بغير نزاع ، مقتا لخصومه واطمئنانا لأن حكمه سيتيح مجالا للحرية
 والانطلاق وضمان عدم الايذاء مما يشعر الجميع انهم فى مسيس
 الحاجة اليه .



أجريت الانتخابات فى ٣ يناير ١٩٥٠ ، وكانت النتيجة حصول
 الوفد على ٢٢٨ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ ٣١٩ . وحصل
 السعديون على ٢٨ مقعدا والأحرار الدستوريون على ٢٦ مقعدا ، وكان
 معظم هذه المقاعد فى المناطق التى يتمتع فيها أعضاء هذين الحزبين بعصبية
 عائلية أو مالية قوية . وحصل الحزب الوطنى على ٦ مقاعد ، والحزب
 الاشتراكى (مصر الفتاة) على مقعد واحد . وكان الباقي ٣٠ مقعدا نجح
 فى الحصول عليها أعضاء مستقلون . ووجد الوفد هذه النتيجة باهرة تمثل
 نصرا كاسحا .

على أن ثمة تحفظا هاما أشار اليه الاستاذ الرافعى ، وهو أن عدد
 الناخبين حسب الاحصاء الرسمى كان يبلغ ١٨٢ر١٠٥ر٤ ناخبا ، فلم يدل
 من هؤلاء بصوته الا ٧٤١ر٨٥٩ر٢ (١) . ولهذه الظاهرة دلالتها فى أن
 قسما كبيرا من الجماهير غير المرتبطة بالأحزاب والتيارات السياسية
 الموجودة ، هذا القسم كان قد اعتاد من قبل أن يمنح ثقته للوفد فى
 الانتخابات ، ولكنه فى هذه المعركة الأخيرة التى كان يعتبرها من أخطر

(١) فى أعقاب الثورة . عبد الرحمن الرافعى - الجزء الثالث ص ٢٩٢ .

معاركه انسحب ولم يمنح الوفد ثقته وعزف عن المعركة كلها . ولا شك ان هذه الظاهرة نتجت عن تناقص نفوذ الحزب بين الجماهير العادية . ولكن الدلالة الأخرى الأكثر خطورة في هذا الموقف أن، قسماً كبيراً كان قد ازداد لديه الشك في جدوى اصلاح الأوضاع القائمة من خلال ما سبقت تجربته نحو ربع قرن من تبديل في الحكم بين الوفد وأحزاب الأقلية ، وانه قد ازداد الشك في صلاحية الحكم البرلماني الحزبي كله تحت ضغط الدعاية التي روج لها كثيراً ضد النظام الحزبي منذ الثلاثينات ، وترعخته بعد الحرب العالمية الثانية كأحد الخطوط السياسية الثابتة صحيفة أخبار اليوم من جهة وجماعة الإخوان المسلمين من جهة أخرى . والدلالة الأعم لهذه الظاهرة أيضاً أنه بالرغم من حدة الصراع السياسي الدائر في المجتمع وتصاعد موجاته ، وبالرغم من نمو الصراع الطبقي واشتداده ، وبالرغم من بداية تبلور الأهداف الكاملة للثورة في النطاقين الوطني والاجتماعي ، وبالرغم من ظهور أحزاب وتنظيمات جديدة تنادى بالثورة ومما كان يحدث من تطور في هياكل الأحزاب الشعبية وفي فكرها السياسي وأهدافها ، بالرغم من كل ذلك كان هناك قسم متزايد من الجماهير يبتعد عن النشاط السياسي ويعزف عن المشاركة في أبسط وأهم أنواع العمل العام وهو التصويت في انتخابات حرة يتنادى الشعب فيها للوقوف ضد ظلام الحكم السعدي وضد الاستبداد وللدفاع عن حريته . وكان مما زاد أهمية هذه الظاهرة ان لجان الانتخابات في القاهرة والاسكندرية سجلت عزوف الكثيرين عن استعمال أصواتهم فكانت أقل اللجان الانتخابية استعمالاً للأصوات . ومن المعروف ان هاتين المدينتين هما أهم مراكز الحياة السياسية والنشاط السياسي ، وهما أهم مراكز توطن المتعلمين والمهنيين ، ومن المعروف أيضاً ان كثرة الأصوات الانتخابية المستعملة في الريف والأقاليم لا تعكس اهتماماً بالعمل السياسي يتناسب مع هذه الكثرة ، لان دوافع الانتخاب في الريف لا ترجع الى العامل السياسي وحده وانما الى الصلات الشخصية والروابط العصبية والعلاقات الاقتصادية . وبهذا يمكن القول ان هذه الظاهرة تمثل عزوفاً وسلبية واضحة بين المتعلمين وسكان المدن عامة ، وان ذلك لا يعنى أن الريف والأقاليم كان أكثر ايجابية في العمل والنشاط السياسي ولا انه أصبح ذا فاعلية سياسية أكبر . انما يبدو تزايد السلبية كظاهرة واضحة في أهم مراكز الفاعلية السياسية في مصر وهي القاهرة ثم الاسكندرية ، وبين من كانوا لا يزالون أهم الفئات فاعلية أيضاً وهم المتعلمون ، وذلك كله دون أن يظهر ما يعوض ذلك من الاقبال الأكبر على الانتخابات في الريف .

والملاحظ أن كان هذا الاتجاه ينمو بقدر ضعف حزب الوفد الذي ارتبطت به ايجابيات النظام البرلماني منذ ثورة ١٩١٩ ، كما ينمو بقدر ما تبتعد عن الوفد أقسام من الجماهير لا تستطيع التنظيمات الحزبية الأخرى - سواء الحزب الوطني أو الحزب الاشتراكي (مصر الفتاة) أو التنظيمات الشيوعية - أن تجذبها إليها .

الفصل الثانى

حكومة الوفد (١)

٣ يناير سنة ١٩٥٠ كان يوم الفرع الشامل ، أسمته صحيفة المصرى يوم ثورة الشعب . كان انتصارا للوفد فى معركة انتخابية ، ولم يكن هذا جديدا عليه اذ ضمن الظفر فى كل معركة حرة منذ ١٩٢٤ . وكان انتصارا للوفد ضد ما اجتمع عليه من القوى الاستبدادية فى معركة ارادتها هذه القوى فاصلة وقاضية عليه ودامت خمس سنوات ، وقد جرب الوفد هذه المعارك من قبل خاصة سنة ١٩٢٨ أيام حكومة محمد محمود وسنة ١٩٣٠ أيام حكومة اسماعيل صدقى ، ولكن المعركة الأخيرة كانت أطول مدة وأكثر عتوا وبلغت ضراوتها الى حد استعمال الطلقات النارية والديناميت فى محاولات لاغتيال زعيم الوفد . ويكون تقدير النصر متناسبا مع شدة المعركة . على أن ما منح يوم ٣ يناير ايقاعه القوى فى نظر الوفد والجمهور ، أن تم فى هذا اليوم النصر الحاسم والأخير على حزبى السعديين والأحرار الدستوريين العدوين التقليديين للوفد ، وبدا فى ذلك اليوم ان قد سد أمامهما والى الأبد طريق الوصول الى الحكم . واذا كان الوفد فى معارك انتخابية سابقة قد ظفر بنسبة من مقاعد مجلس النواب تزيد على ما ظفر به الآن ، فقد بدا الظفر الأخير أكثر حسما بما دل عليه من انه انتصار النهاية على حزبى الأقلية . ورأت قيادة الوفد ان السلطة أتت اليها بغير منافس وتلفتت فلم تر غيرها على مسرح الحكم ولم تر غيرها قريبا منه ومتحديا لها عليه .

واذا كان الملك لا يزال أحد مراكز السلطة الدستورية والفعلية يناوىء الوفد ، فان الملك « دستوريا » لم يكن يستطيع أن يعمل الا من خلال أحزاب الأقلية المعادية للوفد ومن خلال بقاء التوازن بين الجانبين ، وهو لا يستطيع بغير هذا الأسلوب أن يتحرك حركة واسعة مباشرة الا

أن يتخطى الحدود التى وضعها الدستور . وانتهاك أسس الدستور
مخاطرة تهدد الوجود الشرعى للملك ذاته بعد ما تحول ميزان القوى
السياسية لغير صالحه ، وبعد أن لم يعد لوجوده أى دعامة فى مواجهه
الجمهير المبغضة له الا حكم الدستور . ورأت قيادة الوفد ان انهيار
التوازن بين أحزاب الحكم لصالحها وسقوط الحزبين المعادين لها قد
أفقد سلطة الملك الفعلية أهم أسلحتها الدستورية وأسلم الملك لها اذ
لم يعد له حام غيرها ، وان عليها ضمانا للبقاء الدائم فى الحكم ان
« تحتوى الملك » . واذا كان الوفد حزب الشعب فليكن أيضا حزب
الملك ، ولن ينهدد سلطته بعد ذلك شئ .

وقد أفزع انتصار الوفد الملك فأسرع يومها الى بيت حسين سرى
فى الليل يحمله مسئولية هذا الانتصار ، وعينه رئيسا للديوان الملكى
ليتولى التفاهم مع الوفدين ويصد عن الملك ما عسى أن يحاولوا صنعه
ضده . ولكن فى أول مقابلة بين النحاس والملك - أى فى أول مواجهة
بينهما - بعد أن تولى النحاس رئاسة الوزارة الوفدية الجديدة ، همدأ
رئيس الوزارة الجديدة من فزع الملك وسلك معه سلوكا مطمئنا ، وظهر
من ذلك ان قيادة الوفد لم يعد بها حاجة الى العنف مع الملك بعد ان لم
يعد له ركين غيرها ، وان احتواءه أضمن لبقاء الوفد فى الحكم من
استفزازه والجلائه الى المخاطرة والتآمر عليها . وحزب الوفد حزب ملكى
دستورى يعمل من خلال النظام القائم ويرتبط به وعليه أن يصون دعائم
هذا النظام ضمانا لاستمراره هو ، ويتطلب هذا أن يتحاشى الحزب فى
سياسته أن يزحزح الملك كلية من السلطة وأن يتحاشى أن يغلق أمام
الملك جميع المنافذ حتى لا يضطره الى المخاطرة بالدستور ذاته انتصارا
لأى حكم استبدادى سافر واستعانة بأى قوة خارجية أو داخلية تعينه
على ابقاء ملكه ، فان لجوء الملك الى هذه السبل من شأنه أن يهدم قوائم
المعبد الذى يحيا فيه الوفد وأن يصعد بالصراع بين الطرفين الى مستوى
لا يستطيع الوفد بقيادته وتاريخه وأسلوبه أن يضمّن سيطرته عليه
والكفاح السلمى المشروع - أيقونة الوفد - يتطلب دائما المحافظة على
أسس النظام وعلى حدوده الشرعية التى يفرضها . بهذا لم يكن المطلوب
لدى قيادة الوفد أن تضيق الحصار على الملك ولا أن تستفز
الى المخاطرة بدستور ١٩٢٣ الذى يمثل أساس النظام القائم ،
ولم يكن المطلوب أن يصبح النظام سجنا للملك خشية أن يعمل على
هدمه ، انما صار المطلوب بعد أن خلص « النظام » للوفد بالقضاء على
الأحزاب المنافسة أن يعمل أكثر من أى وقت مضى على المحافظة عليه ،

وأن يعمل على احتواء الملك ضمانا لبقاء النظام وضمانا لاستمرار الوفد
فى الحكم .

هذا الذى سسمى ثورة كان أظهر جوانب الصورة ولكنه كان أكثرها
سطحية . والحاصل ان الوفد لم ينتصر بنفسه فقط كما كان يحدث من
قبل ، ولكنه انتصر بغيره أيضا ، ومن ثم لم تكن نتيجة الانتخابات
انتصارا للوفد فى ذاته ولكنها كانت انتصارا للشعب باسم الوفد ومن
خلاله . وكان يكون الأمران شيئا واحدا لو ان الجماهير كانت وراء الوفد
وتحت رايته وحده محدودة الخطى والبصر به فقط محصورة فى نطاقه ،
ولكن تقدمت الاشارة الى المنابر والتنظيمات الأخرى التى كانت قائمة
والى الحركة الشعبية خارج الوفد وتحفظاتها عليه وامتداد خطوها
وبصرها الى أبعد من ممكنات قيادة الوفد . وانتصار الوفد على عدويه
التقليديين لم يكن نهاية للمعركة بقدر ما كان بداية لمعركة أخرى ، ولم
يكن هذا الانتصار قضاء على خصوم قدامى يقفون فى مواجهته بقدر
ما كان كشفا لخصوم جدد يقفون وراءه . وبعد الانتخابات لم تعد
مشكلة الوفد تنحصر فىمن وقفوا ضده ولم يعطوه صوتهم الانتخابى
ولكنها أصبحت تتركز فىمن وقفوا معه وأعطوه أصواتهم وعملوا على
انجاحه .

وان يوم الاستفتاء الكبير فى ٣ يناير قد ظنه الوفد بداية لحكمه
غير المنازع اذ منحه الشعب ثقته وفوضه فى أمره ، ولكنه فى الحقيقة
كان يوم بداية النهاية لهذا الحكم . وقد قضت الجماهير على خصوم
الوفد ودعته الى العمل من أجلها تحقيقا لمطالبها ، ولم يعد ثمة ما يعوقه ،
ولم يعد أمامها غيره تسائله عن سياسة الدولة والحكومة . ولم يكن
قميص الحكم هو ما ألبس الوفد اياه بغير منازع ، ولكنه كان نير
المسئولية هو ما وضع على عنقه بغير منازع . واذا كان الوفد أسماها
« ثورة » يوم قضى على أعدائه الذين أرقوه ثلاثين عاما ، فقد طالبته
الجماهير أن تكون ثورة فعلا وأن تكون سياسته على مقتضى لفظه .

ولكن قيادة الوفد كانت ابنة الصراع الذى انقضى فى ذلك اليوم .
ومع انتهاء هذا الصراع بالقضاء على أحد طرفيه - وهو أحزاب الأقلية -
كشف التاريخ عن بدء النهاية لهذه القيادة فى يوم انتصارها . لقد
كان هدفا الوفد منذ نشأ هما الحرية والاستقلال ، وكان المعنى التاريخى
النسبى لهذين الهدفين الذى جسده مضمونهما العلمى لدى الوفد ، كان

هذا المعنى يتحصل فى أن الحرية هى كفاح ضد مؤسسات محددة وهى السراى وأحزاب الأقلية ، وفى أن الاستقلال هو مطالبة الانجليز بالجلء بالوسائل السلمية المشروعة أى بالمفاوضة ، والمفاوضة يجريها الوفد بعد الانتصار سلميا على السراى وأحزاب الأقلية التى تشكل دعائم سياسة الاحتلال فى مصر . لذلك تجسدت سياسة الوفد العملية فى الصراع ضد هذه المؤسسات ، وكانت أسلحته السياسية معدة لخوض هذا الصراع كما كان الوضع السياسى للحزب محددًا بهذا الصراع أيضا . ويوم يقضى الوفد على هذه المؤسسات كقوى سياسية مناوئة له تفقد أسلحته عدوها المجسد ويخلو الميدان أمامه فلا يصبح فراغا يشغله وإنما خواء يفقد فيه الاتجاه .

ولا شك أن هذا الانتصار الذى كافح الوفد له طوال ثلاثين عاما ضد كل محاولات العنف والتضليل كان انتصارا تاريخيا مؤزرا لم يحدث فى هذا اليوم الأخير إنما كان تمامه فيه وأقيمت لبناته على مر السنين . ثم كانت الدلالة التاريخية لهذا الانتصار هى تخطيه الى المزيد من المطالب التى بدأت تتبلور مع نهاية الحرب العالمية الثانية فى الاستقلال السياسى والاقتصادى وفى الحرية السياسية والاجتماعية . وبقدر ما يقضى على أعداء المرحلة الأولى يبرز الصراع ضد أعداء المرحلة الجديدة ، وبقدر ما ينجح الوفد فى مهمته التاريخية يكون انتهاء دوره التاريخى فى اطار القيادة القائمة وأهدافها ومهامها السياسية والاجتماعية وأسلوبها الذى تبنته ، بحيث يصبح من الضرورى لبقاء « الوفد » القديم ابن المرحلة القديمة أن يلد « وفدا » آخر . لذلك صارت المعضلة التاريخية أمام الوفد هى هل يمكن أن يجدد نفسه وأن يلد وفدا جديدا يحمل خبرات الماضى وتقاليده الايجابية ويتطور بها ليخوض المعركة الثانية .

وكان التحدى الذى جابهه الوفد فى السياسة العملية أن اعتبرته القوى السياسية والتنظيمات الجديدة بمثابة « الرجل المريض » فى مصر بالمعنى الذى عرفه تاريخ الشرق الأوسط من قبل فى الخلافة العثمانية ، فحرص كل من هذه القوى على بقاء الوفد طمعا فيه لا اقتناعا به ، وأملا فى الحلول محله لا دعما له . لذلك كان نجاح الوفد ظاهره الثقة وباطنه عدم الثقة .

وخلال فترة ما بعد الحرب العالمية تكالب أعداء الوفد عليه يريدون افناءه ، ونمت فى الحزب قوتان متناقضتان : قوتا اليسار

واليمين . كان التيار اليسارى ينتشر فى قواعد الحزب وبين الشباب فيه ، وفد تقدمت الاشارة الى منابر هذا الاتجاه فى صحف الوفد ، « الوفد المصرى » ، « صوت الأمة » ، « رابطة الشباب » . الخ ، والى نشاط اليسار الوفدى والدور الذى قام به وعلاقته بالتنظيمات الأخرى ، وأفسحت قيادة الوفد لهذا الاتجاه باملاء من الظروف القاسية التى تعرضت لها وتحت ضغط الاحساس بالخطر ورغبة فى كسب النفوذ بين الجماهير وتأليبها على الحكومة القائمة وتجميع قوى المقاومة ضدها . ولكن فى هذا الوقت عينه كان الاتجاه اليميني ينمو ويدعم مراكزه فى قيادة الحزب . وهو اتجاه بدأ ينمو بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، ولكنه اكتسب نفوذه الكبير داخل القيادة فى فترة الاضطهاد السعدى . فمثلا كان مركز سكرتير عام الوفد يتولاها مصطفى النحاس فى حياة سعد زغلول ، ثم تولاه مكرم عبيد بعد وفاة سعد واختيار النحاس زعيما للحزب ، فلما انشق مكرم عن الوفد سنة ١٩٤٢ حل محله محمد صبرى أبو علم فى السكرتارية العامة للحزب ثم جمع بينها وبين زعامة المعارضة الوفدية بمجلس الشيوخ بعد اقالة حكومة الوفد ومجيء الحكومة السعدية ، فلما توفى سنة ١٩٤٧ اختير عبد السلام فهمى جمعة سكرتيرا عاما للوفد وعلى زكى العرابى زعيما للمعارضة ، وكان أبو علم ومن خلفه فى مركزه الحزبى من شباب الوفد أثناء ثورة ١٩١٩ يحملان تقاليد كفاح الحرب من أجل الاستقلال والحرية . على انه فى نهاية ١٩٤٨ نحي عبد السلام جمعة وحل محله فؤاد سراج الدين الذى دخل الوفد سنة ١٩٣٦ رصعد سريعا فى صفوفه حتى بلغ هيئته العلىيا وحتى تولى الوزارة سنة ١٩٤٢ ، وكان السكرتير العام الجديد ينتمى الى أسرة من أكبر ملاك الأراضي ترتبط بصلات النسب بأسرة البدرأوى وغيرها ، ويرتبط هو بانكثير من كبار الرأسماليين والاحتكاريين كأحمد عبود . وعرف سراج الدين كما يقول زكى عبد القادر « بالاعتدال فى وفديته » ، « جذبت حوله هذه الصفات النواب والشيوخ وأصحاب المصالح والراغبين فيها » (١) ، وكان هذا الاتجاه اليميني هو من يجبذ « ايجاد نوع من المصالحة بين الوفد والقصر » ويهدف الى أن تكون سياسة الوفد بحيث ترضى السراى وتحفظ تأييد الشعب (٢) .

وكان هذا الاتجاه هو صاحب سياسة « احتواء » الملك ، ويرى ان الجماهير ان كانت قادرة على اىصال الوفد الى الحكم فهى ليست قادرة

(١) ، (٢) محنة الدستور . محمد زكى عبد القادر ص ١٦٣ - ١٦٤ .

على حمايته من الطرد والاقالة ان غضب الملك عليه ، وقد سبق للجماهير أن أتت بالوفد الى الحكم ولكنه طرد، وسبق أن ساعد الانجليز في ذلك فطرد أيضا سنة ١٩٤٤ ورغب الانجليز في عودته بعد ذلك مرات خلال السنوات الخمس الأخيرة فوقف الملك دون رغبتهم ، وخلص هذا الاتجاه الى انه لا بد من تأليف قلب الملك ضمانا للاستمرار . وكان هذا الاتجاه من البداية يعمل على تحويل الوفد الى منظمة سياسية لكبار ملاك الأرض ورجال المال ، ولم يستطع أن يدرك الدلالة التاريخية لعودة الوفد الأخيرة الى الحكم وما يعنيه ذلك من قضاء على أعدائه القدامى ، انما نظر الى الأمر باعتبار انه حلقة من سلسلة الحلقات الماضية الخاصة بتولى الوفد الحكم وخروجه منه دون تغيير حاسم يطرأ على الموقف كله . وساعد هذا الاتجاه في سيطرته ان من الأفكار السياسية التي تربي عليها الجيل القديم من الزعماء والساسة الرجعيين الاصلاحيين هو الخوف من شبح ١٨٨٢ ، اذ كان وقوف الحركة الديمقراطية ضد الحديو وقتها سببا أو مناسبة لاحتلال مصر ، فصار من الأفكار المستقرة لدى هذا الجيل أن تهديد العرش يؤدي الى احتلال البلاد والانتكاس بها وبما ظفرت به من مكاسب . وكانت هذه الفكرة مصدرا هاما من مصادر الفكر الاصلاحى فى مصر تشهر فى وجه المطالب الجذرية والدعاوى الثورية ، باعتبار ان الثورة خطر وهى مغامرة محتومة الفشل . وطالما هاجم الأحرار الدستوريون الوفد من هذه الزاوية وطالما بررت القوى الرجعية سياستها بها (١) ، وطالما ألجم الوفد بهذه الفكرة أيضا .

والمهم ان الاتجاهين اليسارى واليميني المتناقضين أخذوا ينموان داخل الوفد فى ذات الوقت ، وكانت ظروف الاضطهاد الذى عانى منها الحزب فى السنين الأخيرة هى ما سمح بهذا النمو المزدوج المتناقض وهى ما حتم على كل فريق أن يحتمل الآخر . وسبب آخر يرجع الى نظام تكوين الوفد وتنظيم تشكيلاته ، اذ كانت القاعدة فى تشكيل المستويات المختلفة فى الحزب ألا تنتخب المستويات الدنيا قياداتها ومستوياتها الأعلى ، وانما يتم الأمر على عكس ذلك . يذكر أحمد بهاء الدين « رئيس الوفد يعين عضو الوفد المصرى (اللجنة القيادية العليا فى الحزب) ، وهيئة الوفد المصرى تختار الهيئة الوفدية (المستوى الأدنى لها) ، وأعضاء الهيئة الوفدية هم الذين يتحكمون فى اللجان الفرعية . وأدى هذا الوضع ذاته الى أن تسربت الى كيان الوفد عناصر غريبة عليه .

(١) يراجع فى هذه النقطة على سبيل المثال ، مذكرات فى السياسة المصرية -

محمد حسين هيكل ، الجزء الثانى : صفحات ٣٣٦ ، ٣٤٤ ، ٣٦٣ .

وأصبح الناس يرون فى مقاعد الزعامة والوزارة والتوجيه قوما يعيدون
عن الوفد وليست لهم فيه سابقة جهاد معين أو تضحية بارزة أو بلاء
مذكور مثل وؤاد سراج الدين وعبد اللطيف محمود وعبد الجواد
حسن ٠٠٠٠ (١) ٠

أدى الأمر اذا ، الى أن تدخل قيادة الوفد عناصر غريبة عن الحزب
معروفة بالاعتدال فى وفديتها لتصبح القيادة ، هيئة الوفد المصرى ،
موزعة بين الوفدين القدامى وبين هذه العناصر الجديدة المعتدلة والى أن
يوجد فى بعض الصفوف الدنيا فى الهيئة الوفدية ولجان الشباب عناصر
ثائرة لا تجد من يمثلها فى قيادة الحزب ، ولا تنعكس اتجاهاتها الجديدة
فى هذه القيادة ٠ وأوهنت الظاهرتان نسيج الحزب ، اذ انضم اليه من
كانوا من أعدائه السابقين ليصبحوا أشبه بالطابور الخامس فيه ، واذ
أصبح لمتطرفين فى الصفوف الدنيا مركزا يهدد الحزب بالانشطار
« حدث أن فكر الجناح المتقدم فى تغيير بعض الأشخاص فى قيادة الوفد
ذاتها » (٢) ٠ كما عملت القيادة على « استمالة الساخطين أو شق
صفوفهم ٠٠ » بعد أن تولى الحزب الوزارة مستعينة بسلطان الحكم (٣) ٠
ولم يصل أحد من العناصر الجديدة الى عضوية هيئة قيادة الوفد المصرى ،
وقد وقف أمثال الدكتور محمد مندور وعزيز فهمى عند المستوى الثانى
فى الهيئة الوفدية ٠ وظهر أثر هذا الوضع فى ترشيحات الوفد
للانتخابات اذ رشح أشخاصا عرفوا من قبل بعنائهم الشديد له متوخيا
فيهم الثراء أو النفوذ أو ضمان الكسب فى الانتخابات بصرف النظر عن
ولائهم أو ايمانهم بمبادئه ٠

شكلت الوزارة الوفدية فى ١٢ يناير ١٩٥٠ ٠ ولم تكن بهذا كلا
منسجما ، كان لسراج الدين فى تشكيلها نفوذ كبير ، وصارت الغلبة
فيها من الجناح اليمينى - المعتدل فى وفديته - وكان فيها من شباب
الوفد القديم من لا يزال محتفظا بتقاليد الدعوة الوفدية فى العمل من
أجل الاستقلال والدستور كسليمان غنام وإبراهيم فرج ومحمد صلاح
الدين ٠ ولم يدخل الوزارة أحد من الجيل الوفدى الجديد ، وان كانت
دخلتها عناصر لم تكن من الوفد أصلا ولا عرفت كشخصيات سياسية ،
وانما روعى فى اختيارهم ما رآه مشكلو الوزارة فيهم من كفاية علمية أو
فكرية يواجه بها مطلب الجماهير فى التجديد والاصلاح الاجتماعى ،

(١) فاروق ملكا . احمد بهاء الدين ص ٤٣ ٠

(٢) ، (٣) محنة الدستور . محمد زكى عبد القادر ص ١٦١ - ١٦٣ ، ١٦٧ ٠

مثل زكى عبد المتعال والدكتور أحمد حسين وحامد زكى ، وعزفت الوزارة بهذا عن دعوة التجديد الحقيقية يحملها بعض التيارات المتقدمة من رجال الحرب نفسه مكتفيا بواجهة للتجديد فحسب ، كما أرادت بالاستعانة بهذه العناصر الخارجية حديثة الارتباط بالحزب أن تؤكد طابعها الوفدى المعتدل . وأيا كانت الأسباب فقد حملت الوزارة بهذا بذور التفكك بين اتجاهين فى قيادة الحزب ، وبين عناصر لم تلتحم بالوفد من قبل . ووصل أمر هذا التفكك الى أن أحد الوزراء وهو زكى عبد المتعال كان يتعاون مع رجال القصر ويتصل بهم مباشرة متخطيا قيادته وحزبه ، والى أن وزيرا آخر هو الدكتور أحمد حسين كانت صلته بصحيفة اخبار اليوم مثلا المعروفة بعداثتها الشديد للوفد أوثق من صلته بالحزب والحكومة التى يعمل فى ظلها (١) . وقد اخرج الأول من الوزارة فى نوفمبر ١٩٥٠ واستقال الثانى منها فى أغسطس ١٩٥١ . ومن جهة ثانية كان فى تولى هذه العناصر مناصب الوزارة ما احفظ الكثيرين من أعضاء هيئة الوفد المصرى والهيئة الوفدية الذين كانوا يظنون ان دورهم قد حان لكى يصبحوا وزراء (٢) . كما أبعد عن الوزارة اتجاه يسارى كان يعتمل سخطا بحيوية داخل الحزب . وساعد ذلك كله على تفكك الوزارة والحزب معا .



يعلق جون مارلو على سياسة الوفد قائلا « كان الوفد فى المعارضة - كالعادة - أكثر حكمة من الوفد فى الحكم » (٣) ، ويكتب الأستاذ زكى عبد القادر « سينظر المؤرخون الى هذه الفترة الدقيقة من تاريخ مصر والوفد بحسبانها أخطر الفترات التى كانت بمثابة التجربة الأخيرة أو حافة المنحدر أو مفترق الطرق » (٤) .

واذ أتت الجماهير بالوفد الى الحكم فقد طرحت عليه مشاكلها كلها : المشكلة الدستورية التى كانت تتجسد خاصة فى استبداد الملك واستفحال نفوذه ، الفساد الذى استشرى واستغلال النفوذ واتخاذ الوظائف مصدرا للثراء وعلاقة الادارة الحكومية بالشركات وكبار الملاك أى المشكلة الاجتماعية ، انخفاض الأجور والمرتبات وارتفاع نفقات

(١) لمعرفة علاقة الدكتور احمد حسين بمصطفى وعلى أمين صاحبى اخبار اليوم يمكن الرجوع الى كتاب « ملك وأربع و ٤ » تأليف موسى صبرى .

(٢) ، (٣) محنة الدستور . محمد زكى عبد القادر ص ١٦٢ ، ١٥٣ .

Anglo-Egyptian Relations, John Marlowe, p. 379

(٤)

المعيشة أى المشكلة الاقتصادية ، مطلب جلاء الانجليز جلاء غير مشروط
أى المشكلة الوطنية ، الحريات السياسية والقضاء على آثار الارهاب أى
المشكلة الديمقراطية .



تمثل أول اختبار جدى لسياسة الوفد تجاه الملك فى مسألة تبعية
الجيش لأى من الحكومة أو السراى . وقد درجت سياسة السراى دائما
على ان تسيطر على الجيش وان تتمسك « بحقها » فى اختيار قياداته وان
تختارهم من الرجال الموالين لها . وبعد الحرب العالمية الثانية كان
ابراهيم عطا الله - أحد رجال السراى - هو رئيس أركان حرب الجيش،
فلما أحيل الى المعاش تولى بعده عثمان المهدي ذات المنصب ، وخلال حكم
النقراشى سيطرت السراى أيضا على منصب وزير الحربية والبحرية
وعينت فيه محمد حيدر ، ولم يكن حيدر عضوا ولا علاقة بأى من
الحزبين الحاكمين وقتها ولا كان وجها سياسيا انما عرف بولائه للقصر
وبكراهية الجماهير له ، وقام وقتها داخل مجلس الوزراء بتمثيل الملك
والتعبير عن ارادته وبأن يطالع الملك من خلاله أعمال المجلس ، ثم كان
هو من عاصر حرب فلسطين ومن أصدر الأوامر مباشرة بتحريك الجيش
الى هناك بغير علم رئيس الوزراء ، وبقي يتولى هذا المنصب فى وزارة
ابراهيم عبد الهادى وفى وزارتي حسين سرى . فلما أتى الوفد الى الحكم
رفض مصطفى النحاس تعيينه وزيرا معه اتباعا لتقاليد الوفد فى الا يدخل
فى وزارته عنصرا غير وفدى . وأصر الملك على ابقاء سيطرته على الجيش
من خلال محمد حيدر ، فاصططح الطرفان على أن يكون وزير الحربية
وزيرا وفديا هو مصطفى نصرت ، وان ينشأ منصب جديد « للقائد العام
للقوات المسلحة » يكون له الاشراف الكامل على الجيش وعين فيه حيدر .
وبهذا الوضع لم يعد لوزير الحربية الوفدى ولا للوزارة البرلمانية
سلطان يذكر على الجيش وسياسته ولا على التعيينات والترقيات
والتنقلات فيه . واحتفظت الوزارة بحقها الدستورى من الناحية الشكلية
ولكنها تنازلت عن هذا الحق من الناحية الموضوعية ، وتخلت بهذا عن
أحد التقاليد النابتة للوزارات الوفدية وهو الاستمساك بحقها الدستورى
فى اختيار من يتولون المناصب الكبرى ، وامتد كفاحها فى هذا المجال
أحيانا الى حد مطالبة السراى بأن يكون للوزارة الاشراف على تعيين
موظفى القصر ذاته كما حدث سنة ١٩٣٧ عندما اقيمت الوزارة الوفدية
من الحكم لأسباب منها استمساكها بهذا الحق . وكانت المفارقة كبيرة

بين ذلك الموقف القديم وبين تسليمها بالسيطرة العملية والرسمية للملك على الجيش من خلال منصب القائد العام الجديد سنة ١٩٥٠ .

وكان هذا التصرف أحد البوادر الهامة لتسليم الوزارة بنفوذ الملك الذي كان استفحل في تعيينات الوظائف الكبرى . وكان السفراء يعينون بأرادة السراى ويقابل بعضهم الملك أو رئيس ديوانه قبل مقابلة رئيس الوزراء أو وزير الخارجية (١) ، وكانت السراى تتدخل في تعيين غالبية رجال البوليس كما كان رأيها مرعيا في تعيينات الوظائف الحكومية الكبيرة كلها . وسلمت وزارة الوفد للسراى بكل هذا وتناسست تقاليدها السابقة من الكفاح للحد من سلطة الملك واستبدلت بهذا التقليد نهجا جديدا أسمته « التوجيهات السامية » . واذا كانت وزارة الوفد قد انتزعت لنفسها من الملك فى ١٩٢٤ الحق فى اختيار من يعينون أعضاء بمجلس الشيوخ ، فقد استطاع الملك سنة ١٩٥١ أن يفرض عليها تعيين أعضاء فى هذا المجلس من رجاله التابعين له وممن لم يكونوا من الشخصيات السياسية البارزة أو ذات التقدير مثل ادجار جلاد صاحب صحيفة الزمان وأحمد النقيب الطبيب بمستشفى المواساة (٢) .

ومع تسليم الوزارة بنفوذ الملك ومع ازدياد هذا النفوذ ، زاد تدخل رجال الحاشية الملكية فى شئون السياسة والاقتصاد وفى اختيار كبار الموظفين . وكان بعض رجال هذه الحاشية من خدم الملك الخصوصيين مثل أنطون بولى ومحمد حسن ومثل محمد حلمى حسين سائق عربة الملك الذى شاهده مرة الفريق عزيز المصرىجلس فى نادى الضباط ويلتف حوله نفر من الضباط يتضاكون اذ أصبح أمثاله ملجأ لمن يريد الترقى واكتساب النفوذ . كما كان من رجال الحاشية كريم ثابت الذى سبق أن عينه الملك مستشارا صحفيا له ومستشارا للاذاعة ليحولها الى منبر يترنم بغضائل « الفاروق » وليرشو الصحافة « الصفراء » لتدعو لأمجاد الملك واصلاحاته ولتنطلق من خلالها القصص عن حذب الملك على رعيته وعطفه على العمال وثقافته الواسعة . . وفى الفترة الأخيرة عين كريم ثابت مندوبا عن الحكومة لدى شركة قناة السويس وعضوا بمجلس ادارة شركة السكر وغيرها . وكان منهم الياس اندراوس الذى بدأ حياته سكرتيرا للمستتر كين بويد أحد ممثلى سلطة الاحتلال فى مصر ، ثم تعرف على الملك على احدى موائد القمار ثم عين مستشارا اقتصاديا فاتحا له بهذا أبواب التعيين فى مجالس ادارة الشركات ومنها شركة مياه

(١) ، (٢) فاروق ملكا ، احمد بهاء الدين ص ٣٣ - ٣٨ .

الاسكندرية التي ظفر بعضوية مجلس ادارتها بعد أن عمل لدى الحكومة على حل أزمتها المالية ، كما نشر أنه عين في ثلاث شركات في يوم واحد (١) .

وعرفت الشركات في الملك ووكلائه بابا للكسب السريع ، فأهدت شركة سعيدة للطيران الملك ١٨ ألف سهم وباعدها وقف فؤاد سراج الدين وزير المالية أمام البرلمان يدافع عن مرسوم يمنح الشركة اعانة مالية كبيرة بالرغم مما عرف عن فساد ادارة هذه الشركة . وامتد نفوذ الملك الى السعى للاثراء الشخصي على حساب ميزانية الدولة ، فقدرت مخصصات الملك بميزانية ٥١ - ١٩٥٢ بمبلغ ١٦٩١٥٣١ ر٣١ جنيه ، اذا أضيف اليها المبالغ التي ترد في ميزانيات الوزارات المختلفة وتنفق على القصور وأراضي الملك وممتلكاته لبلغ المجموع نحو عشرة ملايين جنيه حسبما قدرها أحمد بهاء الدين في كتابه (٢) . وكان الملك قد استولى على ٤٢٠ ألف جنيه من أموال التبرعات الخيرية ، كما انتزع من قبل من وزارة الأوقاف ١٩٥١٩ ر٥٥ فدانا أثناء حكم السعديين رغم المعارضة الشديدة التي أبداهما وزير الأوقاف وقتها على عهد الرازق . على أن حكومة الوفد لم تحرك ساكنا لرد هذه الأراضي الى الوزارة . وفي أوائل ١٩٥١ طلب الملك الى الوزارة أن تصرف له مائة ألف جنيه من راتبه عن سنة مالية قادمة فأجابته الى طلبه وحول المبلغ له بالدولارات الى أمريكا (٣) .

وكانت كل هذه الأمور ومثيلاتها حوادث مروية ومشهورة يتداولها الجميع وتشير اليها الصحف ، وامتدت بها يد الاتهام لا الى الملك فقط ولكن الى الوزارة الوفدية التي انتكست بالمسألة الدستورية بالنسبة للحد من سلطة الملك والافساح لسلطة الوزارة البرلمانية . ولم يكن جديدا أن يتبع الملك هذا السلوك وقد اتبعه من قبل على عهد حكومات الأقليات ، ولكن كان المفاجيء للكثيرين أن يتم ذلك في عهد الوفد ومع وزارة اصطلح على تسميتها منذ العشرينات بالوزارة الشعبية . والدلالة الأهم لذلك ان الوفد الذي كان - سواء في الحكم أو في المعارضة - عامل الردع ضد انحراف الملك بالسلطة وعامل التوازن السياسي الحافظ لعقلانية النظام القائم ولقدرته على الحد مما يستفحل من أخطاء هذا النظام ولقدرته على منح الجماهير الأمل في التغيير الرشيد الى ما هو

(١) فاروق ملكا . أحمد بهاء الدين ص ٦٨ - ٦٩ .

(٢) فاروق ملكا . أحمد بهاء الدين ص ٥٣ - ٥٤ .

(٣) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ . عبد الرحمن الرافعي ص ١٩٥ - ١٩٦ .

أكثر عدلا وأقل ظلما ، هذا الوفد قد اتبع فى عهد حكومته الأخيرة سياسة الاحتواء للملك التى أدت عملا الى احتواء الملك له ، فانفلت سلطان الملك من عقاله ولم يبال بالتمادى فى تصرفاته ولا بالتطرف فيها ولم يبال أن ينكشف ما كان يجب أن يكون مستورا ، فاختل التوازن داخل مؤسسات الدولة لصالح سلطان الملك اختلالا دفع به الى المزيد من الانحراف ، وبدأ للملك ان ما كان يعوقه من قبل عن التسلط قد صار يدفعه اليه . وكان للسراى فى ذاتها - وبالتكوين السياسى للملك ولرجالها - امكانيات وكفايات سياسية محدودة تستكملها دائما بالخبرة السياسية لأحزاب الأقلية المعادية للوفد وللزعماء السياسيين المستقلين الذين كانت تستعين بهم فى الوزارة وفى رئاسة الديوان الملكى ، وكان مما يفرض عليها ضرورة الاعتماد على هؤلاء والاستعانة بكفاياتهم هو عدااء الوفد له وتهديده اياه . فلما ضمن الملك تأييد حكومة الوفد الأخيرة انطلق على هواه بغير أن يستشعر الحاجة لأحد ، وبدأت تصرفاته لا تتجنى الى الانطلاق فحسب ولكنها تمنع فى الحق والغباء السياسى معا ، وقد أكسبه تأييد الوفد قوة سياسية تفوق كثيرا مقدرته على استعمالها وتفوق حكمته فى ادارتها لمصلحة النظام الذى يجلس على عرشه . ومن جهة ثانية كان سلوك الملك يدل على أية حالة من اليأس قد شملته ، ويحكى زكى عبد القادر أن الملك قال يوما لبعض خلصائه ان عرشه موشك الى الزوال (١) . ولا شك ان نما هذا الشعور لديه بالنظر الى ما كان يضطرم فى الجماهير من سخط عارم وارهاس بالثورة والانتفاض . على انه كان فى مقدور القوى الرجعية والمحافظة الرشيدة أن تبذل على الأقل المحاولات للحفاظ على الأوضاع ، وقد لا يكون من المحتمل أن تنجح ، ولكن المهم أن المحاولة ذاتها لم تمارس .

وصار سلوك الملك وحاشيته مثارا للنقد بين الزعماء السياسيين الملكيين أنفسهم الذين كانوا أسنادا للحكم الاستبدادى معادين للشعب ، وانتقدوا مسلك الملك شفقة منهم على النظام جميعه . وفى أكتوبر ١٩٥٠ بعث زعماء أحزاب الأقلية وبعض الساسة المستقلين الى الملك ما اشتهر باسم « عريضة المعارضة » ، حملوا فيها على مساوىء الحكم واهتزاز سمعته وعلى من أساءوا النصيح والتصرف من رجال الحاشية الملكية الذين « لا يستحقون هذا الشرف » والذين حامت حولهم ظلال كثيفة من الشبهات خاصة بالنسبة للأسلحة الفاسدة وذكروا الملك « ان احتمال

(١) محنة الدستور . محمد زكى عبد القادر ص ١٧٦ .

الشعب مهما يظل فهو لا بد منته الى حد ، واننا نخشى أن تقوم فى البلاد
فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وحدهم ، بل تتعرض فيها البلاد الى افلاس
مالى وسياسى وخلقى فتنتشر فيها المبادئ الهدامة ، بعد أن مهدت لها
آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد . . » (١) .

والحاصل أن حكومة الوفد تحت قيادة الجناح اليميني فيها أفسحت
للملك كل الافساح ، واعتزتها ثقة الأغبياء فى استتباب مركزها
السياسى وفى قدرتها على الجمع بين النقيضين : كسب الملك باطلاق
سلطاته ، وكسب تأييد الشعب باطلاق حريته . وتقلصت على الحكومة
قبضة كبار ملاك الأرض وكبار رجال الملك ، فاندفع الجميع فى استلاب
الثروات وجمعها واستغلال السلطة للأثراء غير المشروع ، وانغمس بعض
الوزراء وأقاربهم فى صفقات التمويل والمقاولات والتوريدات والمشتريات
وعمليات الاستيراد والتصدير وفى استئجار أراضى الحكومة والأوقاف
بالايجار البخس واغتصاب أملاك الحكومة (٢) ، وشاعت المحسوبية
ووزعت المناصب والأموال على المقربين والأصهار وعمت الرشوة فاشتهر
بها بعض الوزراء أنفسهم ولاكت الصحف والجماهير سيرتهم . وسفه
انفاق الحكومة فى اصلاح القصور واقامة التماثيل الملكية فى الوقت
الذى صرف فيه النظر عن مشروع كهربة خزان أسوان . وشاع سفر
الملك والوزراء والأغنياء للاصطياف فى الخارج ، ونقلت الصحف الاجنبية
الى مصر القصص عن تبذل الملك وعن سلوكه المتهتك فى دوفيل وكابرى
مما مس احساس المصريين بالكبرياء الوطنى . كما هد هيبة الملك ماشاع
عن السلوك الأخلاقى لوالدته الملكة السابقة ولأختيه ، ومما عرف عن
تردده هو على النوادى الليلية وقضاء الليل بطوله على موائد القمار
ورشوة أصحاب الحاجات له بتكليف الحسارة أمامه فى لعب الورق .
وصاح الشيخ عبد المجيد سليم «شيخ الجامع الأزهر» لما لم تجب مطالب
الأزهريين « نرى غيرنا يعطى ويزاد له الكيل ، والأزهر يكال له الحرمان
. . لقد صبرنا حتى نفذ الصبر . . . اسراف هناك وتقدير هنا (٣) » ،
ففصله الملك من منصبه بتأييد الحكومة .

وكانت قضية القطن ، اذ تلاعب بعض أصحابها رئيس الحكومة

(١) مذكرات فى السياسة المصرية . محمد حسين هيكل - الجزء الثانى ص ٣٥٨

- ٢٦٠ (نص العريضة) .

(٢) فى أعقاب الثورة . عبد الرحمن الرافعى - الجزء الثالث ص ٣٠٤ .

(٣) نشر حديث شيخ الأزهر بمجلة آخر لحظة فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥١ .

والمتصلين بالوزراء وبفؤاد سراج الدين ، تلاعبوا في سوق القطن ، وأثرى المتلاعبون ثراء فاحشا على حساب متوسطى التجار المنتجين ، وارتفع سعر القطن قصير التيلة الى فترة ما الى نحو ضعف ارتفاع القطن طويل التيلة مما لم يسبق حدوثه (١) ، ومما أضر بمصالح الكثير من مصانع الغزل والنسيج الصغيرة • ونتج هذا عقب زيادة الطلب العالمى على القطن وارتفاع أسعاره بعد نشوب حرب كوريا ، اذ تدخلت الحكومة فى سوق القطن سنتين متتاليتين متحيزة لصالح بعض بيوت القطن الكبيرة وعلى الأخص محمد فرغلى وعلى يحيى • وعملت على بقاء سعره بذلك مرتفعا ارتفاعا غير طبيعى بعد أن هبط الطلب العالمى عليه مما أدى عملا الى بوار محصول ١٩٥١ - ١٩٥٢ (٢) •

ثم كانت قضية الأسلحة الفاسدة • وقد أشير من قبل الى حرب فلسطين ودوافعها ونتائجها السياسية لدى الملك وحكومة السعديين ، اذ سقط الشهداء هناك ، واكتظت السجون فى مصر بالأحرار ، واذا أدار الملك من قصره المعركة الحربية على أرض فلسطين ، والمعركة السياسية على أرض مصر • والجانب الآخر من حرب فلسطين هو الجانب المالى • ومما له دلالة أن محمد حيدر الذى كان اختاره الملك وزيرا للحربية ، كان مديرا لمصلحة السجون التابعة بطبيعتها لوزارة الداخلية ، ولكنها انتقلت الى وزارة الحربية مع حيدر ، اذ كان يمسك مزارع الملك بالمسجونين يعملون فيها بلا أجر • وخلال حرب فلسطين ، استثمر الملك الحرب من خلاله ، كما كان يستثمر المسجونين فى مزارعه من خلاله •

وقد احتاج الجيش الى السلاح أثناء المعارك ، وفتحت الخزانة أبوابها ، ونشط رجال الحاشية يعقدون مع مصانع السلاح والذخيرة فى الخارج الصفقات ، واشترت الذخائر الفاسدة التى أرسلت الى الجنود لتنفجر فى أيديهم قبل أن تصل الى العدو • وعاد الجيش المهزوم ، يعرف ضباطه ان المعركة فى أرض مصر لا فى فلسطين ، لأن العدو كان وراءهم لا أمامهم •

واكتشف رئيس ديوان المحاسبة ، محمود محمد محمود فى مراجعة الديوان لمستندات الحرب ، ما أحاط هذه الصفقات من الريب ، كما

(١) فى أعقاب الثورة • عبد الرحمن الرافعى - الجزء الثالث ص ٣٠٤ •

Egypt, Tom Little, p. 181

(٢)

اكتشف ان مستشفى المواساة التي يرأسها أحمد النقيب صرفت الى كريم ثابت خمسة آلاف جنيه بغير مبرر معروف ، وأورد رئيس الديوان ملاحظاته على هاتين المخالفتين في التقرير السنوي الذي يقدمه الديوان - حسب قانون انشائه - الى مجلس النواب ليراقب الحساب الختامي للحكومة ، فطالب اليه أن يحذف هذه الملاحظات من التقرير فرفض رئيس الديوان ما طلب اليه واستقال . وفي ٩ مايو ١٩٥٠ قدم مصطفى مرعي عضو مجلس الشيوخ سؤالا الى الحكومة عن سبب استقالة رئيس الديوان كوسيلة لي طرح الموضوع كله على المجلس ، ثم حول السؤال الى استجواب ليشارك في المناقشة أعضاء المجلس جميعا ، وشرح كلا من واقعتي مستشفى المواساة والاسلحة الفاسدة في شجاعة لم تعرفها من قبل قاعة مجلس الشيوخ الا قليلا وأحاط الملك وحاشيته بالتهمة . ذكرت صحيفة الاهرام في ١٣ مايو تصف هذه الجلسة « كانت من أعنف الجلسات التي شاهدها قاعة هذا المجلس التشريعي » وذكر أحمد بهاء الدين ان الخطر كان يحف بصاحب الاستجواب وكانت الناس تنظر الى هذا الذي تراهن على أن يقبض على الجمر (١) . وأجلت الحكومة ردها الى اليوم التالي واذا بمصطفى مرعي يغيب عن الحضور معتذرا بالسفر الى الخارج ويتبنى الاستجواب بعده ابراهيم بيومي مذكور . واذا بالصحف تنشر خبر أن كريم ثابت قدم استقالته فرفضها الملك معلنا بهذا ثقته في تابعه وازماعة حمايته .

ثم تكلم فؤاد سراج الدين باسم الحكومة مدافعا عن حاشية الملك وعن كريم ثابت ومتوعدا رجال المعارضة بالمجلس ورئاسة المجلس التي أفسحت للمستجوب ، وذكر أن الوزارة قامت بالتحقيق في مسألة الأسلحة والذخائر الفاسدة فثبت لها انتفاء مسئولية كل من كان له يد فيها (٢) . وأعلنت وزارة الوفد بهذا الموقف الذي دافعت فيه عن مخالفات خطيرة ارتكبتها الملك وحاشيته ، أعلنت انها أخذت على عاتقها الوقوف مع الملك والدفاع عنه شخصا وحمل أعباء مسئوليته عنه في مواجهة الجماهير ، وذلك حتى بالنسبة لتصرفات لا تمس الوفد وسياسة وزارته ، مما كان يمكن للوزارة أن تستفيد منه ضغطا على الملك أو هجوما على حكومة السعديين السابقة ، وبدا غريبا أن يدافع الوفد عن تصرفات جرت في عهد حكومة السعديين ، وأن يظهر السعديون والأحرار - حزبي

(١) فاروق ملكا . أحمد بهاء الدين ص ٨٥ .

(٢) مذكرات في السياسة المصرية . محمد حسين هيكل - الجزء الثاني ص ٣٥٣ .

الحكومة السابقة - بمظهر من يحاسب الملك والوفد على تلك التصرفات .
ويبدو أن كان أمل هذين الحزبين أن يستفيدا من تقديم الاستجواب في
حصار حكومة الوفد لتتخذ أحد موقفين كلاهما مفيد ، اما عدم الدفاع عن
الملك فينتهى شهر العسل بين الوفد والملك ، واما الدفاع عنه فينكشف
من سياسة الوفد أمام الجماهير ما يطعن شعبيته ، وكان هذا ما حدث .
يذكر الدكتور هيكل انه عاتب فؤاد سراج الدين على دفاعه عن كريم
ثابت فرد عليه قائلا « لقد بقى الوفد فى الشارع عشر سنوات كاد يقضى
عليه فيها ، ولنا من ذلك كل العذر عن الاتفاق مع القصر وسياسته » (١) .

والحاصل أن الوفد لما تولى الوزارة رأى مهادنة أحزاب الوزارة
السابقة وتهدة الخصومات بينهم وبينه ، وتمثل ذلك فى موقفه من
عضوية مجلس الشيوخ ، وكان من تقاليد الصراع بين الوفد وبين
الأحزاب المعارضة له أن يلغى كل من الجانبين عندما يتولى الوزارة
مراسيم تعيين الأعضاء المعينين بمجلس الشيوخ التى يكون سلفه قد
أصدرها ويستبدل بالمعينين من خصومه قائمة بالمعينين من أنصاره .
واتخذ هذا الاجراء التقليدى شكل الخلاف الدستورى اذ اقترح على
التجديد النصفى لأعضاء مجلس الشيوخ فى مارس ١٩٤١ بالنسبة
للمعينين والمنتخبين فخرج فى القرعة النصف من الطائفتين ولكن حكومة
حسين سرى وقتها شغلت مقاعده من خرج من المعينين بتعيينات جديدة
وأرجأت الانتخاب فى الدوائر التى خلت بالقرعة من المنتخبين استنادا
الى ظروف الحرب وتراخت الانتخابات فترة ، فقام الخلاف الدستورى
حول صحة التعيين فى المجلس قبل اجراء الانتخابات فى النسبة الخاصة
بها ، ورأى الوفد انه لا يصح التعيين قبل اجراء الانتخابات لأن القصد
من وجود نسبة من المعينين بالمجلس أن يدرأ التعيين مالم يستطع الانتخاب
من اختيار للكفايات وألغت حكومة الوفد مرسوم التعيين الذى أصدرته
وزارة سرى وذلك عندما أتى الوفد الى الحكم فى ١٩٤٢ ، وفى ١٩٤٤
ألغت وزارة السعديين مرسوم الوفد وأعادت مرسوم سرى . . على أن
حكومة الوفد عدلت سنة ١٩٥٠ عن الغاء تلك التعيينات واعادة مرسومها
القديم ، وبقي محمد حسين هيكل زعيم الاحرار الدستوريين رئيسا
لمجلس الشيوخ . وكان هذا من آثار سياسة الجناح اليميني فى الحكومة
المعروف بالاعتدال فى وفديته . ولكن بعد استجواب مصطفى مرعى

(١) مذكرات فى السياسة المصرية . محمد حسين هيكل - الجزء الثانى ص ٣٥٤ .

(٢) ثورة فى الصحافة . سامى عزيز ص ١٩٣ .

وبعد أن أفسح رئيس المجلس للمستجوب في شرح استجوابه العنيف ، قال سراج الدين في رده « أرى المقعد يهتز من تحت الرئيس » ثم صدرت المراسيم باخراج رئيس المجلس والأعضاء المعينين في عهد الوزارة السابقة وكان منهم مصطفى مرعي . ولو ان وزارة الوفد أخرجت هؤلاء الأعضاء فور توليها الحكم كما جرت العادة من قبل واستبدلت بهم أعضاء وفدين لوجدت ترحيبا من الجماهير ومن قسم كبير من الرأي العام الذي منحها ثقته والذي كان سيؤيد أى إجراء يحكم قبضتها على سلطات الدولة وأجهزتها . ولكن الوزارة رفضت اتخاذ هذه الخطوة في البداية فكتشفت عن روح من الاعتدال غير الوفدى وعن الرغبة في مصالحه الملك ، ثم أصدرت هذه المراسيم بعد استجواب الأسلحة الفاسدة فكتشفت بذلك أيضا عن روح من الاعتدال غير الوفدى ، وبدأت الصفقة كلها - في الاحجام والاقبال - تعقد لحساب الملك ودفاعا عنه لا لحساب الوفد . وليس لآى تصرف أو حدث معنى في ذاته انما يكسب معناه من سياقه ، ومن الأسباب التى تصنعه والنتائج التى تترتب عليه أى من علاقته بغيره . والأمور بأوقاتها . لذلك خسر الوفد في هذه الصفقة مرتين الأولى عندما رفضها ، والثانية عندما قبلها ، واستقبلت الجماهير الامر بفتور شديد ، ووجدته الرجعية مناسبة للطعن على الوفد فعلمت صحيفة التايمز على هذه المراسيم بقولها ان الوفدين يهزءون بالديمقراطية ، واستغل اسماعيل صدقى الحادث فدعا - فى أخبار اليوم فى ٢٦ يونية - زعماء المعارضة لاتخاذ الاجراءات الحازمة وتنظيم صفوفهم وايجاد ديمقراطية صحيحة .

أما بالنسبة لموضوع الأسلحة الفاسدة ، فقد تلقت الصحافة الشعبية الموضوع من مجلس الشيوخ حيث تجمد هناك بعد الرد الذى ألقاه سراج الدين وصدر المراسيم المذكورة . ووصلت أنباء الصفقات المريبة الى رئيس تحرير روز اليوسف احسان عبد القدوس ، فكتب فى الصحيفة ملوفا بالامر ومطالبيا بإجراء التحقيقات اللازمة . ثم اتصل به عدد من الضباط وأمدوه بالمستندات وصور العقود التى كانت توقع بين تجار الأسلحة وبين بعض زوجات الضباط الكبار المتصلين بالملك ، فلما استجمع الوثائق الكافية بدأت الصحيفة حملتها الشهيرة على صفقات الأسلحة الفاسدة التى كان يمد بها الجيش المصرى المحارب فى فلسطين وابتداء من ٦ يونية ١٩٥٠ والت الصحيفة الحملة فى الأعداد التالية ولوحت بالاتهام الى الملك شخصيا ، وانتشر الامر بين الجماهير كالنار فى الهشيم وهاج الرأي العام فاضطرت الحكومة الى تكليف النيابة العامة

بالتحقيق ، وسار التحقيق شوطا تزجيه الحملة الصحفية ويدفعه تطلع
الرأى العام ويقتضيه ويمده بعض شباب الضباط من خلال احسان
عبد القدوس - الذى استجوب فى التحقيق - بالوقائع والمستندات حتى
وجدت سلطة التحقيق نفسها وجها لوجه أمام الملك ، فاتهم انطون بوللى
وادمون جهلان ومحمد حلمى حسين من أفراد الحاشية وثيقى الاتصال
بالملك . وأرادت النيابة القبض على جهلان فاحتوى بالقصر الملكى الذى
لم تستطع النيابة بطبيعة الحال اقتحامه . ووجهت الصحيفة حملتها الى
محمد حيدر الذى كان يتستر على المجرمين والذى كان وزيرا للحربية
وقت عقد هذه الصفقات ووقت حرب فلسطين ، وحاصره الرأى العام
فاضطر الى تقديم استقالته واضطر الملك الى قبولها ، وصار الحديث
عن القضية وتتبع أخبارها من البنود الأولى فى الصحف والمجلات .
ووجد الملك ان التحقيق يدق أبواب قصره بالادانة فضغط على الحكومة
والنيابة العامة حتى أمرت بحفظ التحقيق بالنسبة لرجال الحاشية ثم
أعيد حيدر قائدا عاما للقوات المسلحة . على أن القضية لم تهدأ بين
الجماهير ولا فى صفوف الجيش ، وبقيت تلهب الصدور وتتردد أصداؤها
فى الصحف الشعبية حتى أطيح بالملك .

وهدت القضية من عرش الملك العديد من القوائم ، فظهر أمام
الجماهير لا حاكما يجنح للاستبداد فقط ولا ثريا مستغلا فقط ، ولكنه
ظهر كمجرم مكانه قفص الاتهام فى محكمة الجنايات . وأضعفت القضية
من نفوذ الوزارة الوفدية اذ كانت حائرة بين التستر على ملك مفضوح
وبين ضغط الجماهير عليها لتقف ضد المجرمين ولتصل بالتحقيق الى
غايتها ، واذا افتقدت الوزارة المبادرة والمنهج المستقل فى تردها بين
الطرفين - وأسخطت الجماهير محاولات الحكومة التستر على الملك
وخضوعها له ، وأسخط الملك استجابته الحكومة لهياج الرأى العام ،
وتكشفت الوزارة بذلك عن وهن شديد فى اتخاذ مواقف الحزم تجاه
أى من الطرفين ، فافتقدت بتصرفاتها الوجهة دعائيتين لازمتين لوجود
أية قوة سياسية فعالة : ثقة الأنصار فيها وفى تصرفاتها وخشية الخصوم
لها وتميز سياستها وحزمها . أما الوزارة الوفدية فلم تدر لها فى هذا
الموضوع نصيرا من خصم وتزعزعت فيها ثقة الطرفين ملكا وجماهير
وفقدت فى تردها خشية الطرفين لها .

وكان من نتائج القضية أيضا أن أدرك الجنود ان جلادهم فى
فلسطين كان هو فاتح أبواب السجون للأحرار فى مصر ، وأن تجار

السلاح هم عينهم تجار الغلاء والفقر والارهاب ، وان محنتهم هي جزء من محنة الشعب كله ، فاتسع الانشقاق بين الجيش والملك ، وكان الملك يعتمد أساسا على الجيش في حماية عرشه ويحرص على ضمان ولائه له بما يمنحه اياه من مزايا مادية كما يحرص على احكام سيطرته عليه بما يختاره له من قواد وبما يملكه من مصير الضباط من ترق وتعيين ونقل . ومن جهة ثانية أدركت الجماهير ان الجيش ليس مجرد فصيلة معزولة عنها أعدت لحماية الملك منها ، اذ رأت الجيش يخضع لاستبداد الملك وحاشيته واستغلالهم وتلاعبهم بالأرواح كسبا للمال .

في ١٢ فبراير ١٩٥٠ نشرت الأهرام مقالا للاقتصادي محمد علي رفعت أشار فيها الى أن من مشكلات مصر الاقتصادية « التضخم المالي ، ارتفاع الاسعار ، وجمود الانتاج الاهلي ، واختلال التوازن في توزيع الدخل القومي ، وتضخم الميزانية الحكومية ، والاسراف في فرض الضرائب غير المباشرة ، وفرض القيود التجارية والمالية والتمويلية ، والبطالة المستترة في الريف وهجرة سكانه الى المدن » . وذكر ان الأمة كانت استقبلت بالبشر تأليف الوزارة الجديدة وكان هذا « صدى للشعور العام بأن البلاد في مسيس الحاجة الى عهد استقرار في الداخل والخارج يتيح لأبنائها التفرغ للعمل المفيد والانتاج المثمر » (١) .

والحاصل ان كان الوضع الاجتماعي والصراع الطبقي بين الحاكمين والشعب قد بلغ من التأزم شأوا بعيدا . كان نحو ٥٠ ٪ من ملاك الأراضي يملكون ٣٤٢ ٪ من المساحة المزروعة في مقابل ٧٢ ٪ من الملاك يملكون ١٣١ ٪ فقط من الأراضي وفي مقابل حوالي ١١ مليون من المواطنين المعدمين في الريف . وكانت زمامات قرى بأسرها مملوكة لفرد أو لأسرة واحدة مثل عائلة البدرأوى عاشور وعائلة سراج الدين في الدلتا وعائلي سلطان وويصا بالصعيد وغيرهم . وكان الملك من أكبر كبار ملاك الأراضي، ورث عن ابيه نحو ١٥ ألف فدان زادها الى ٤٨ ألف فدان، وسيطر على نحو ٤٥ ألف فدان أخرى من وزارة الأوقاف وهي أوقاف اسماعيل والوادي وقولة والمنتزة وحفيظة الألفية ، وكشفت الصحف بعد الاطاحة عن ان ٢٧ من أفراد الأسرة المالكة يمتلكون حوالي ١٤٣ ألف فدان فضلا عما يسيطرون عليه من أراضي الأوقاف .

Land Reform and Development in the Middle East, Doreen (1)
Wamirer, Egypt, Tom Little, p. 181

وكان نظام الاستغلال الزراعي الشائع هو ايجار الأرض للفلاحين ،
نقدا أو عينا أو بالمشاركة (نظام المزارعة) . وذكرت دورين وارينر ان
ما كان يحصل عليه المالك ايجارا للفدان كان يزيد عن دخل المزرعة وعما
يمكن أن يحصل عليه المالك لو زرع الأرض بنفسه ، وذلك بسبب
ما ينجم عن كثافة السكان في الريف مع ضيق الرقعة الزراعية ومع احتكار
كبار الملاك للأرض ما ينجم من زيادة الطلب على استئجار الأرض زيادة
ترفع اجرتها الى ما يفوق حدود المعقول ، ومع ملاحظة ان الفلاحين كانوا
يرضون بدفع هذه الأجرة الباهظة بسبب البطالة المستترة وعلى أساس
ان الاستئجار مهما كان يضمن للفلاح عملا ثابتا ومستقرا نسبيا دون ان
يتعرض للبطالة مددا طويلة كما لو عمل عاملا اجيرا . وذكر الكثير من
الصحف وقتها ان أجرة الفدان الواحد بلغت أحيانا ٧٠ جنيها ، ومع
ارتفاع أسعار القطن والحاصلات الزراعية انتشر نظام الأيجار العيني .
به تكون الأجرة لا قدرا من المال ولكن عددا من قناطير القطن وأرادب
الغلال بسلمها المستأجر للمالك ليغنم هو ثمنها الكبير ويمسكها عنده
انتظارا لأقصى ما يتوقع من ارتفاع للسعر . كما انتشر نظام المزارعة
يحصل به المالك لا على أجرة محددة نقدا أو عينا ولكن على نسبة من
الانتاج . وكان كثير من كبار الملاك غائبون عن أراضيهم يؤجرونها صفقة
واحدة الى مستأجر فرد ذى ثراء ويتسلمون منه الأجرة دفعة واحدة
مقدما ، ويؤجر هو الأرض الى صغار الفلاحين مساحات صغيرة بايجار
مرتفع فيتحمل الفلاحون اعباء الاستغلال المزدوج من المالك والوسيط .
وكانت الحكومة تتبع هذا الأسلوب اذ تؤجر أرضها - وأراضي الأوقاف
خاصة - الى وسطاء من أصحاب النفوذ أو من ذوي قراباتهم بأسعار بخسة
في مزادات صورية ويعيد هؤلاء تأجيرها للفلاحين بأقصى ايجار ممكن .
ولم تحاول الحكومة أن تضع حدا لايجار الأرض يرفع عن الفلاح بعض
الاستغلال الواقع عليه ويخفض نفقات الانتاج ويسهم في تخفيف حدة
الغلاء ، وهو الغلاء الذي كانت تنعكس آثاره على الصناعة قلقا بين العمال
وخنقا لسوق الانتاج الصناعي اذ تستهلك الضروريات وخاصة المواد
الغذائية كل دخل العامل .

وحدث في هذه الفترة أن ارتفعت أسعار القطن ارتفاعا كبيرا بسبب
زيادة الطلب عليه مع تأزم الوضع الدولي ونشوب لحرب الكورية ، ولم
يستفد من هذا الارتفاع الا كبار ملاك الأرض الذين استطاعوا الاحتفاظ
باقطانهم الى ما بعد نهاية الموسم فأدركوا الثمن الجديد واذ شجعته
الحكومة على التريث في البيع « بحملة صحفية أيدتها وظهرتها الجهات

الرسمية « (١) ، ولم يستطع صغار المنتجين أن يدركوا هذا الارتفاع لاضطرارهم تسليم اقطانهم فور الجنى اداء لما عليهم من ديون وايجارات . وبهذا لم تسفر سياسة الحكومة الا عن افادة كبار الملاك ، وقد سبقت الاشارة الى تدخل الحكومة فى سوق القطن لصالح بعض بيوت القطن الذى اضر بمصانع الغزل والنسيج واضر بثمر محصول سنة ٥١ - ١٩٥٢ برمته .

واذا كان قد زاد تركز الصناعة فى فترة الحرب العالمية وما بعدها حتى أصبحت ٦٨ منشأة يعمل فى كل منها أكثر من ٥٠٠ عامل تنتج نصف الانتاج الصناعى ، فقد لوحظ ان عدد المصانع الصغيرة التى يقل انتاج كل منها عما قيمته ٥٠٠ جنيه وقتها قد نقص من ١٤٨٥٠ مصنعا سنة ١٩٤٧ الى ٧٣٦٠ مصنعا سنة ١٩٥٠ . كما لوحظ أن التفاليس التجارية زادت من ٣٠ حالة سنة ٤٧ - ١٩٤٨ الى ١٠٩ حالة سنة ٥٠ - ١٩٥١ ، كما زادت من ٩٤ حالة خلال التسعة أشهر الأولى لسنة ١٩٥١ الى ١٤٤ حالة خلال المدة المماثلة من السنة التالية . وأشار اتحاد الصناعات فى مقدمة كتابه السنوى عن ٥١ - ١٩٥٢ الى جو عدم التفاهم القائم بين الدولة والصناعة الذى يظهر فى حذر المشرع وتحايل الاداة الحكومية ، وذكر ان الانتاج الصناعى رغم زيادته فانه بقى دون القدرة الانتاجية للمصانع بسبب ضعف السوق المحلية وصعوبات التصدير (٢) .

ولا شك ان كان لكل ذلك أثره فى زيادة القلق الاجتماعى بين صغار المنتجين وفى زيادة عدد المتعطلين بين العمال . كما أن الوضع الاحتكارى الذى تتمتع به بعض الشركات اطلق لها امكانيات التحكم فى كمية الانتاج والأسعار ، وقد تعمدت شركة السكر الاحتكارية التى يسيطر عليها أحمد عبود ، تعمدت عدم التوسع فى انتاجها رغم ارتفاع سعر السكر اذا قيس بالأسعار العالمية ونقص انتاجها من ٢٣٣ ألف طن سنة ١٩٣٩ الى ٢٠٦ ألف طن سنة ١٩٥٣ ، كما ضاعفت شركة الأسمنت الاحتكارية أسعارها وهبطت بانتاجها من ١١٣ مليون طن سنة ١٩٥١ الى ٩٤ مليون طن سنة ١٩٥٢ .

ولم تكن الدخول الكبيرة التى يحققها كبار ملاك الأرض والشركات الاحتكارية مما يعاد استثماره فى تجويد الأرض أو استصلاح أراض

(١) مشاكل مصر الاقتصادية . محمد على رفعت - الجزء الاول ص ١٣٩ .

(٢) دراسات فى تاريخ مصر السياسى . فوزى جرجس ص ٢١٥ - ٢١٦ .

جديدة أو في مجال الاستثمار الصناعي والتجاري . وادى نقص الضريبة العقارية على الأراضى الزراعية وعدم وجود ضرائب على الاستغلال الزراعى ، أدى الى تكالب الأغنياء على شراء الأرض فارتفعت اثمانها ارتفاعا باهظا ، والحاصل ان كانت الضريبة الوحيدة في مجال الزراعة هى ضريبة الأتبان التى تبلغ ١٤ ٪ من نصف القيمة الايجارية ، وكانت القيمة الايجارية التى تنسب اليها الضريبة لاتمثل القيمة الحقيقية وتقل كثيرا عن الدخل الحقيقى للفدان وتقدر تقديرا بخسا فى أراضى أصحاب النفوذ بما وصلت على أساسه الضريبة أحيانا الى بعض الجنيه أو عشرات القروش . وقد زادت الضريبة حتى صارت النسبة محسوبة الى مجموع القيمة الايجارية لا الى نصفها فلم يؤد ذلك الى زيادة ذات اعتبار فى حصيلتها ولا فى عبئها على كبار الملاك ، كما بقيت الدولة ممتنعة عن فرض أية ضريبة على الاستثمار الزراعى تقابل الضرائب المفروضة على الاستثمار الصناعى والتجارى رغم ما طالب به المصلحون من الاقتصاديين كثيرا . وأدى هذا الى أن تجتذب الأراضى الزراعية قسما هاما من رؤوس الأموال ، ولوحظ هرب رؤوس الأموال من الصناعة والتجارة الى الزراعة ، كما لوحظ فى هذه الفترة بالذات انتشار ظاهرة تهريب كبار الأغنياء أموالهم الى الخارج ، كما لاحظ الدكتور رفعت ان « اشتد الأقبال على السلع والخدمات المتصلة بأغراض المتعة الشخصية والاستهلاك وانحسر طلب السلع والخدمات اللازمة للمشروعات الانتاجية » ، وذكر طه السباعى الذى تولى وزارة المالية من قبل أن مواد الانشاء والنقل كانت قبل الحرب تمثل ٢٤ ٪ من جملة الواردات فلم ترتفع الا الى ٢٥ر٩ ٪ . وان المواد الغذائية زادت خلال ذات الفترة من ١٥ر٥ ٪ الى ٢٥ر٣ ٪ (١) . واعترف بيان الحكومة عن السياسة المالية والاقتصادية فى يولية ١٩٥١ بأن سـوق الأوراق المالية « تفتقر الى شىء غير قليل من الاستقرار » (٢) .

والحاصل أنه برغم وعد الحكومة بضغط المصروفات الحكومية وعدم فرض صرائب جديدة ، فقد ارتفعت الاعتمادات سنة ٥٠ - ١٩٥١ حوالى ٢٥ مليون جنيه عن العام السابق ، وفى العام التالى بلغت الزيادة فى

(١) مشاكل مصر الاقتصادية . محمد على رفعت - الجزء الاول ص ٩٩ ، عن مقال نشر بالاهرام فى ٣٠ مايو ١٩٥٠ .

(٢) مشاكل مصر الاقتصادية . محمد على رفعت - الجزء الاول ص ١٤٠ - ١٤١ ، الجزء الثانى ص ٧٧ .

أعباء الميزانية ٥٤ مليون جنيه وغطيت هذه الزيادة برفع الرسوم الجمركية وتعديل فئات رسوم الدمغة ورسم الايلولة على الشركات وتعديل ضرائب الثروة المنقولة وضريبة الأطنان مع تغطية ١٨٥ مليون جنيه من المال الاحتياطي (١) . وكان من شأن زيادة هذه الضرائب والرسوم ارهاق الطبقات الفقيرة وذوى الدخل المحدود من الموظفين والعمال . والحاصل أيضا أن بلغت الإيرادات العامة فى ميزانية ٥٠ - ١٩٥١ ، ١٧١٥٢٣٠٠٠ جنيه منها ١١٨٧٤٧٠٠٠ جنيه من حصيلة الضرائب والرسوم ، ومن هذا المبلغ الأخير ٥٩٩٣٠٠٠ جنيه فقط هى حصيلة ضريبة الأطنان ، ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه حصيلة ضريبة المباني ١٤٢٠٠٠٠٠ جنيه حصيلة ضريبة الثروة المنقولة ، ٧٥٠٠٠٠٠ جنيه حصيلة ضريبة الأرباح الاستثنائية ، ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه حصيلة الضريبة العامة على الإيراد، وأن حصيلة إيراد الجمارك وحدها بلغت ٨٠٦٨١٠٠٠ جنيه . وبهذا كانت نسبة الضرائب المباشرة الى مجموع الإيرادات لا تزيد عن ٢١ ٪ ، كما أن الزراعة التى يعمل فيها نحو ٧٠ ٪ من السكان وتنتج نحو نصف الدخل القومى تقدر حصيلة الضريبة التى تخضع لها بنسبة ٣٤ ٪ من مجموع الإيرادات ، وفى ذات الوقت كانت ترصد ملايين الجنيهات من أبواب الانفاق العام فى الميزانية لصالح الأراضى الزراعية التى يملك ٥٠ ٪ من ملاكها نحو ٢١٦٠٠٠٠ فدان منها أى ٣٧ ٪ من مجموع الأراضى . وأن حصيلة الجمارك تبلغ ٤٧ ٪ من مجموع إيرادات الدولة (٦٨ ٪ من جملة إيرادات الضرائب) وهى حصيلة يشكل القدر الأكبر منها الرسوم التى تتقاضى من استيراد الدخان والدواء ورسوم انتاج السكر والبتروول . الخ ، مما يقع عبؤه على الطبقات الدنيا والمتوسطة ، اما الرسوم على السلع الترفية فلا تشكل الا قدرا متواضعا . وقد اضطرت زيادة نسبة الرسوم الجمركية الى قيمة السلع المستوردة من ٢٤ ٪ سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ الى ٤٧ ٪ سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ (٢) .

أدى ذلك الى تفاقم الغلاء ، وساهم فى تفاقمه أن دخلت الحكومة فى سوق القطن مشترية لكميات كبيرة باثمان مرتفعة بلغ مجموعها نحو ٤٢ مليون جنيه . وحتى توفر النقد اللازم لهذا الشراء وتمويل محصول

(١) مشاكل مصر الاقتصادية . محمد على رفعت - الجزء الاول ص ١٥٦ - ١٥٨ ،
عن مقال نشر بالاهرام فى ٨ ابريل ١٩٥١ .

(٢) مشاكل مصر الاقتصادية . محمد على رفعت - الجزء الاول ص ٧٧ ، ٨٧ -
٩٠ ، نقلا عن الاهرام ٢٧ ابريل ١٩٥٠ .

القطن لجأت الى زيادة اصدار أوراق البنكنوت فارتفع المتداول من أوراق النقد من ١٥٠ مليون جنيه فلى أغسطس ١٩٥٠ ، الى ١٦٩ مليون فى آخر سبتمبر ، والى ١٩١ مليون فى نهاية ذات العام ، وأحدث هذا التوسع فى الاصدار رواجاً لدى كبار المنتجين الزراعيين ، ولكنه ساعد على احتدام أزمة الغلاء (١) ، اذ جاءت الزيادة فى وقت يتميز « بجمود الانتاج القومى بل وبانهياره فى بعض النواحي على الرغم من تكاثر السكان بمعدل مخيف » (٢) ، وترتب على هذا ان ارتفعت نفقات المعيشة من ٢٧٤ فى يونية ١٩٤٩ الى ٢٨٩ فى يونية ١٩٥٠ ثم قفزت الى ٣٢٧ فى نوفمبر ١٩٥١ (٣) .

وفضلاً عن تأزم الأوضاع الاجتماعية بين كبار الملاك وبين الطبقات الفقيرة والمتوسطة ، فان موجات الغلاء قد زادت الأزمة احتداماً وبلغ السخط والتذمر الاجتماعى مبلغهما . وكان من أول ما اتخذته الحكومة من اجراءات لكسر حدة الغلاء ان قررت فى بداية ١٩٥٠ اعانة لغلاء المعيشة للموظفين والعمال العاملين بالحكومة والمنشآت الخاصة ، ولكن هذه الاعانة تقررت بطريقة سلبتها قيمتها اذ اضيف المبلغ المقرر لها كاعتماد بالميزانية فتضخمت أرقامها بغير محاولة لعلاج الأسباب الأساسية فزادت الأسعار بما امتص الزيادة الممنوحة وزاد عنها (٤) . كما أعلنت الحكومة فور توليها الحكم عن مشروع للضمان الاجتماعى لاعانة العاطلين ، ولكن لم ينفذ المشروع الا فى حدود بالغة الضيق ، وكان فيما نفذ فيه مجالاً للتلاعب والفساد (٥) . ولم تستطع الحكومة ازاء الغلاء شيئاً الا ان تلجأ الى الدعاية فكانت برامج الاذاعة وبعض الصحف والمجلات تصخب بين الحين والحين بالأخبار عن التجار الجشعين وعن الحملات التى تعدها الحكومة لضبط المتلاعبين بالأسعار والزيارات التفتيشية التى يقوم بها مراقبو الأسعار فى الأسواق للقبض على التجار المنحرفين وعن الاجتماعات التى تعقدها اللجان الحكومية لبحث المشكلة ودراسة الحلول الجذرية لها، ونه يكن يتمخض ذلك كله عن أكثر من المناورات الاستعراضية المصحوبة بالضجيج . وقد أعد وزير الاقتصاد مشروعاً لحل مشكلة

(١) المرجع السابق - الجزء الثانى ص ٧١ - ٧٢ .

(٢) المرجع السابق - الجزء الثانى ص ٤٢ .

(٣) المرجع السابق - الجزء الثانى ص ٣٧ .

(٤) المرجع السابق - الجزء الثانى ص ٣٨ ، Egypt, Tom Little, p. 181

(٥) Egypt, Tom Little, p. 181

الاسكان عن طريق زيادة أجور المساكن القديمة واستخدام حيلة الزيادة في انشاء مساكن تؤجر بايجار معتدل ، وما ان نشر عن المشروع في صحيفة الاهرام في ١١ يناير ١٩٥١ حتى هوجم بعنف أدى الى العدول عنه ، وكان مصدر الهجوم ما يؤدي اليه المشروع من زيادة اعباء طائفة من أصحاب الدخول المحدودة ممن يقاسون من وطأة الغلاء وممن تكبدوا من قبل اداء مبالغ كبيرة في صورة « خلو الرجل » حصولا على المسكن ذي الايجار المعتدل ، كما هوجم المشروع من زاوية انه يحاول حل احدي المشاكل بالقاء عبثها على قسم من الطبقة المتوسطة تاركا لكبار الأغنياء دخولهم الضخمة . (١)

وعقب تولي الحكومة الحكم أعلن وزير ماليتها أن من سياستها في ضغط المصروفات العامة ضغط عدد الوظائف ، اذ زادت الوظائف المدنية بالجهاز الحكومي من ٣٧٨٢٨ وظيفة سنة ١٩٤٠ الى ٨٩٤١١ وظيفة سنة ١٩٥٠ (٢) ، وبلغت المرتبات نحو ٤٢ ٪ من ميزانية الدولة (٣) ، مع ما كان يشكى منه من قلة انتاج الموظفين وسوء توزيع العمل بينهم ، على ان الحكومة لم تصنع في هذا الشأن أمرا جادا بل اتت بما يتناقض مع الهدف الذي أعلنته وذلك بما أجرت من استثناءات كبيرة في التعيينات والترقيات والعلاوات خدمة للبعض من أنصارها وذوي القربى لهم ، وأعطت الكثير من هؤلاء فروقا مالية كبيرة (٤) ، واذا كان مجموع هذه الفروق المالية لا يشكل عبئا كبيرا على الميزانية فقد اثار احساسا عاما بعدم الجدية . وقد تضمنت ميزانية ١٩٥٠ - ١٩٥١ ما يزيد على ٧٠ مليون جنيه للمرتبات والأجور يضاف اليها ٣٥ مليون جنيه نفقات اضافية للموظفين « وبعض هؤلاء الموظفين لا عمل لهم وبعضهم يفسد ان كان له عمل » . (٥)

وأعلنت الحكومة في البداية عزمها على توزيع بعض أراضي الدولة على الفلاحين لمعالجة المشكلة الزراعية ، ولكن التوزيعات التي أجرتها كانت

(١) صحيفة الاهرام ١١ يناير ١٩٥١ والاعداد التالية ، كما تراجع الصحف الاخرى . اذ سخر كثير منها من مشروع وزير الاقتصاد .

(٢) مشاكل مصر الاقتصادية . محمد على رفعت - الجزء الثاني ص ٤٥ .

(٣) مشاكل مصر الاقتصادية . محمد على رفعت - الجزء الاول ص ٢٠ .

(٤) في أعقاب الثورة . عبد الرحمن الرافعي - الجزء الثالث ص ٢٩٩ .

(٥) مشاكل مصر الاقتصادية . محمد على رفعت - الجزء الاول ص ٩ .

مجالا لاستلاك لبعض من أقارب ذوى النفوذ الأراضى على ما رددته كثيرا
الصحف المعادية للحكومة وقتها • (١)

والخلاصة ان نشاط الوزارة الوفدية بالنسبة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ، هذا النشاط تمثل فيه العجز شبه الكامل فى مواجهة المشاكل أو مطالب الجماهير ، وانحازت الوزارة فى سياستها العملية انحيازاً صريحاً الى ما يحقق مصالح كبار ملاك الأراضى وبعض كبار الرأسماليين ، وأكد هذا الأمر اقتناع الجماهير بالموقف الطبقي للحكومة ووقوعها فى أحضان كبار الملاك وارتباط المسيطرين عليها بمصالح هؤلاء • وزاد تأجج السخط لدى الجماهير ما كانت تعانيه من غلاء يطحنها وما كانت تراه من تكوين سريع للثروات بالطرق غير المشروعة ، واستفز ذلك فى الجماهير فضلاً عن الشعور بالظلم كافة مشاعر الاحتجاج الأخلاقى ضد الفساد والانحراف ، وبدأ لها الثراء من حيث طرق اكتسابه ووسائل انفاقه الترفى العريض ، بدأ الثراء ليس مجرد تميز اجتماعى لفئة أو طبقة وليس مجرد استغلال اقتصادى منها للشعب ، ولكنه أمر غير أخلاقى يتنافى مع قيمهم ومثلهم الانسانية ، ودفع هذا بالوعى الطبقي لدى أقسام واسعة من الجماهير خطوات بعيدة اذ رأوا عدوهم الطبقي عارياً من قيمة أو تبرير يستتر وجوده •

عندما ظهرت نتيجة انتخابات مجلس النواب ، سئل فؤاد سراج الدين عن رأيه فى نجاح أحد الاشتراكيين فى الانتخابات لأول مرة - وهو ابراهيم شكرى عضو الحزب الاشتراكى - فأجاب بان فى مجلس النواب ٢٢٨ عضواً اشتراكياً هم الأعضاء الوفديون فيه • وحاول البعض فى بداية حكم الوفد أن يسمى مشروعات الإصلاح الاجتماعى التى أعلن عنها الوفد كالضمان الاجتماعى ومجانية التعليم بأنها سياسة اشتراكية • ولكن لم يمض وقت طويل حتى لم يعد ثمة أحد يمكن أن يصدق هذا الادعاء ولا أحد يمكن أن يدعيه •

(١) Egypt, Tom Little, p. 181.

الفصل الثالث

حكومة الوفد (٢)

واجهت الحكومة المسألة الوطنية ومطلب الشعب العتيد في جلاء القوات البريطانية عن وادى النيل . وقد تقدمت الاشارة الى أن قسما هاما من الجماهير - من خلال التنظيمات والتيارات والصحف الوطنية والثورية ومن حركة الكفاح الوطنى بعد الحرب الثانية - قد تحدد موقفه فى العمل على اجلاء قوات الاحتلال ورفض بقاء القواعد العسكرية فى مصر وفى الوقوف ضد أية محاولة لربط مصر بالاحلاف العسكرية - ثنائية أو جماعية - مع بريطانيا أو الولايات المتحدة . وكان معظم الرأى العام قد نمت خبرته السياسية وزادت ايمانا بعدم جدوى المفاوضات كاسلوب لتحقيق الاهداف الوطنية ، ووجد ان الطريق الوحيد هو الغاء معاهدة ١٩٣٦ وعلان الكفاح المسلح . وقد هاجم الوفد عندما كان فى المعارضة ، هاجم اسماعيل صدقى والسعديين لما بذلوه من محاولات للوصول لاتفاق مع بريطانيا بشأن الدفاع المشترك ، ثم تولى الحكم وهو مدرك ان الكتلة السياسية العريضة من الشعب لا تطالب بالجلء وحده ولكنها ترفض التورط مع الدول الكبرى فى اتفاقات الاحلاف العسكرية . ومع هذا فقد استطاعت وزارة الوفد أن تبدأ مباحثات تمهيدية مع الانجليز دون أن يقابل هذا الأمر بالرفض القاطع من الجماهير ، وذلك على خلاف ما كان يحدث فى عهد الوزارة السابقة ، وهذا بسبب ما تبقى لدى الجماهير من الثقة بالوفد فى هذه المسألة بالذات التى أودعها تاريخ كفاح الوفد جل رصيده السياسى ، وبسبب أن اهتمام الجماهير فى هذه الفترة كان موزعا بين المسألة الوطنية وبين شئون الحكم الداخلى والاضطراب الحاصل فيها . وأمكن للوزارة أن تعود الى طريق المباحثات بغير مقاومة واضحة تثور ضدها .

وتقدمت الاشارة أيضا الى أن خطة الاستعمار العالمى بزعامة الولايات المتحدة - وخطة بريطانيا خاصة - تبلورت فى تكوين حلف عسكرى فى الشرق الاوسط تكون مصر محورا له ، ورأى الانجليز ان الافساح لعودة الوفد يهىء فرصة جادة للوصول الى الاتفاق المأمول . على ان المشكلة لم تعد تنحصر فى ان المصريين يرفضون مبدأ الأحلاف العسكرية والدفاع المشترك فى حين يتشبث به الانجليز مع رضائهم عن مبدأ الجلاء ، انما أصبحت المشكلة - بعد انتهاء الانتداب على فلسطين وقيام الحرب فيها - تتمثل فى ان الانجليز قد صرفوا النظر عن مبدأ الجلاء ذاته بعد أن ضاع عليهم امكان نقل قاعدتهم العسكرية الى هناك ، وأصبح على وزارة الوفد أن تواجه التصلب البريطانى فى مسألة الجلاء ذاتها لا فى مسألة الأحلاف فقط ، وفى مبدأ الجلاء لا فى طريقة تنفيذه أو مدة اتمامه كما كان الشأن أيام مفاوضات صدقى بيفن . وكان هذا عاملا جديدا طرأ على الموقف بالنسبة للعلاقات المصرية البريطانية .

أما العامل الثانى الذى طرأ على هذه العلاقات ، فكان مصدره أيضا مسألة فلسطين ، اذ كانت هزيمة الجيش المصرى وظهور دولة اسرائيل كخطر يهدد الحدود المصرية ، كان هذا الوضع مما نشأت به لمصر مشكلة أمن وطنى خاصة بها ، وهذه توجب على أية حكومة أن تضع فى مقدمة مهامها الأساسية مسألة تعزيز الجيش المصرى . وتعزيز قوة الجيش توجب ضمان استقلال السياسة المصرية واستقلال ادارة الجيش المصرى وذلك لتوجيه السياسة وتعزيز الجيش بما يحقق للبلاد أمنها الوطنى ، ولم يعد هدف السياسة المستقلة مجرد الا تتورط البلاد فى نزاعات تمس الدول الكبرى ولا تمسها هى ، ولكن صار هدفها فضلا عن ذلك ان تستطيع ادارة أمورها بما يكفل أمنها الخاص من خطر حال يهددها . وأصبحت هذه النقطة أحد عوامل الصلابة فى الموقف المصرى . وقد حاول الانجليز أن يستخلصوا من هزيمة مصر ما يؤيد مصالحهم باعتبار ثبوت عدم قدرتها على الدفاع عن نفسها ووجوب ارتباطها بالأحلاف العسكرية ، فكان الرد المصرى أن نشوء اسرائيل هو أحد ثمار السياسة البريطانية الاستعمارية المعادية لمصر والدول العربية ، وان الهزيمة هى إحدى مسئوليات الاحتلال مردها ان مصر محتلة وان جيشها تابع لبريطانيا فى سلاحه وخبرته وتدريبه منذ ١٨٨٢ وان تقوية الجيش المصرى منوط باستقلال البلاد وبناء جيشها بناء وطنيا ، وان ليس ما يضمن بناء الجيش اذا ارتبطت بأحد الأحلاف العسكرية أخذا بخبرة الماضى .

وطراً على هذا الوضع عاملان زادا الموقف البريطاني تصليباً : أولهما ،
ان أجريت الانتخابات لمجلس العموم البريطانى وظفر حزب العمال فيها
بأغلبية لا تزيد عن بضعة أعضاء ، فصار موقف حكومة العمال قلقاً .
لا تستطيع معه حسم أمر هام . وثانيهما ، انه مع مرور الوقت تكشف
للانجليز وهن الحكومة الوفدية وقوة المعارضة الشعبية ضدها ومدى ما
تعاينيه الحكومة من تبرم الجماهير ومن عدم قدرتها على توحيد الجبهة
الداخلية وراءها ، فتشددوا فى موقفهم .



كانت المسألة الوطنية هي ما نشأ منه حزب الوفد ونما وهي
الميدان التقليدى لالتقاءه بالجماهير وهي ما تكون به تراث الوفد لدى
الشعب وطبعت قيادته بطابعها الوطنى والشعبى . وقد سبقت الإشارة
الى ان الوزارة الوفدية الأخيرة كانت تحمل - قيادة الحزب - اتجاهين
متميزين ، وظهر هذان الاتجاهان فى المباحثات الرسمية التى جرت بين
مصر وبريطانيا ، أحدهما اتجاه متمسك بالأهداف الوطنية لم يكن له
موقف تقدمى بالنسبة لسياسة الحكومة الاجتماعية والاقتصادية ولكن
كان له دور فعال فى تكوين السياسة الوطنية للحزب والوزارة بالاستناد
الى القوة الذاتية لهذا الاتجاه والى التجمع الوطنى والشعبى فى قواعد
الحزب والى التراث التاريخى للحزب . والاتجاه الثانى هو الاتجاه
الممثل للرجعية ومصالح كبار ملاك الأرض وهو ما كان يسيطر تقريباً
على قيادة الوفد - حزباً وحكومة - وقتذاك ، ولم يكن هذا الاتجاه يرى
فى التعاون مع الانجليز ضيراً عليه ، بل كان خوفه من الشعب على
مصالحه الاقتصادية وعلى مصالح من يرتبط به من كبار الرأسماليين
الموالين للاستعمار كأحمد عبود يجعل وجود الاستعمار مصدر أمن له ،
ورأى ان يدير سياسة الحكومة على أساس التعاون مع الانجليز كما
أدارها على أساس التعاون مع الملك ، وحاول أن يضمن بهذا التعاون
الأمن من غضب الشعب ومن غضب الملك والاحتلال معا ، وأن يكسب
بالشعب من الاحتلال قدراً من الاستقلال النسبى يفيد فى مساومته .
السياسية والاقتصادية معه ، كما حاول أن يفهم الاستعمار انه مروض
الجماهير له وأن يفهم الشعب ان الأهداف الذاتية لهذا الاتجاه فى
الاستقلال النسبى مع الارتباط بالاستعمار هي عين أهداف الشعب
الوطنية .

على ان ما ضاقت به شقة الخلاف بين هذين الاتجاهين ان العناصر

الوطنية في الحكومة كانت تنتمي بفكرها واسلوبها في العمل الى جيل القادة المصريين في فترة ما بين الحربين ، الذين تقتصر وسائل كفاحهم على النشاط السلمى المشروع ممثلا في طريق المفاوضة وما يحتمه من مساومات وما يفرضه بالضرورة من قبول التنازلات والتحرك من خلال الممكنات السلمية المحدودة في مواجهة الوجود المادى لقوات الاحتلال وتلويحه باستخدام القوة عند اللزوم . وكانوا بعيدين عن ادراك الارتباط بين الاهداف الوطنية وبين الاهداف الاجتماعية وعن ادراك المضمون الطبقي للمواقف من القضية الوطنية ، كما كانوا يقدرون الموقف الدولى وفقا لمعايير فترة ما بين الحربين بمحاولة الاستفادة من ميزان القوى الدولى القائم بين الدول المتصارعة ولكن بعيدا عن التقدير الكامل لحيوية الارتباط والتضامن مع حركات التحرر التى اكتسحت آسيا وشمال أفريقيا بعد الحرب الثانية ، وبهذا كانت هذه العناصر مع وضوح اهدافها الوطنية ومع عدائها للاستعمار كانت ترى للممكنات السياسية حدودا تفرض المساومة واجراء التنازلات . ومن جهة اخرى كانت الجماهير عاملا ضاغطا على الاتجاه الرجعى في قيادة الوفد كما كان التصلب البريطانى يفقد هذا الاتجاه ذرائع التهاون .

ذكر مصطفى النحاس في خطاب العرش الاول له في ١٦ يناير ١٩٥٠ (هو الخطبة التى يلقيها رئيس الوزراء باسم الملك في الافتتاح الرسمى للدورة البرلمانية كل عام وكانت بمثابة برنامج للوزارة) « لن تفتخر حكومتى في بذل اصدق الجهود وامضاها لىتم الجلاء العاجل عن ارض الوادى بشطريه وتصان وحدته تحت التاج المصرى من كل عبث أو اعتداء .. » ثم لوح بإمكان التفاهم مع الانجليز حول مبدأ التحالف فأشار الى ما تصبو اليه الحكومة من استتباب الأمن الدولى طبقا لميثاق الأمم المتحدة وفي حدود المساواة التامة بين الدول وفي حدود المصلحة والكرامة . وفي مارس ١٩٥٠ أرسل محمد صلاح الدين وزير الخارجية خطابا الى مستر بيغن أبلغه فيه بحالة الراى العام في مصر ومدى سخطه وفقدانه الثقة في المفاوضات الأعلى أساس الجلاء الكامل عن وادى النيل مع وحدة مصر والسودان ، وذكره بأثر السخط في مصر على منطقة الشرق الأوسط ، وأبلغه بنص خطاب العرش مشترطا الموافقة على الأسس الواردة فيه لامكان الدخول في مباحثات للتفاهم على « ما يجب عمله لمواجهة الاخطار التى تهدد الأمن الدولى واستقلال الشعوب وبقصد الوصول الى تسوية عملية تجمع بين الاستقلال التام لمصر والسودان باعتبارهما وطننا واحدا وبين المساهمة الجدية المبذولة لدفع الخطر

الشيوعى الدولى . . » (١) ، فرد عليه الوزير البريطانى فى ١٧ مايو باقتراح اجراء « بحث صريح غير رسمى للنواحى العسكرية للمسألة التى تواجهنا فى الشرق الأوسط » وأن يجرى هذا البحث بين الحكومة المصرية وبين رئيس أركان حرب الامبراطورية البريطانية فيلد مارشال سليم الذى سيحضر الى مصر فى أوائل يونية ، وأشار بفن الى أنه يعترف بأن « ثمة نواح أخرى لهذه المسألة غير النواحى العسكرية » (٢) . فرد عليه الوزير المصرى مؤكدا ، ضرورة الموافقة أولا ، على مبدأ الجلاء والوحدة . وتحدد بهذه الخطابات بشكل عام المنطلق الذى يصدر منه كل من الطرفين : الجانب المصرى يطلب الجلاء ويعد بالتحالف العسكرى ، والجانب البريطانى يطلب التحالف بغير ان يقدم وعدا يتعلق « بالنواحى الأخرى (غير العسكرية) » أى بالجلاء ، والجانب المصرى يراها مباحثات سياسية وينظر الى المشكلة على أنها مشكلة احتلال والى الهدف على أنه الجلاء ، والجانب البريطانى يراها مباحثات عسكرية وينظر الى المشكلة على أنها مشكلة « دفاع » لا مشكلة احتلال أى دفاع يجب أن يتقرر لا احتلال يجب أن يزول ويرى ان هدف المباحثات هو « التحالف » لا الجلاء ، فاذا كان تعبير التحالف غير مناسب فيمكن أن يسمى « نقل السلطة » وذلك على ما عبر بفن فى مباحثاته المباشرة مع صلاح الدين فى ديسمبر ١٩٥٠ .

وحضر المارشال سليم وعقد ثلاثة اجتماعات مع الجانب المصرى برئاسة مصطفى النحاس فى ٥ ، ٦ يونية . وتلخصت وجهة نظر الجانب البريطانى فى أن الوضع الدولى متأزم ونذر الحرب بادية بين الاتحاد السوفيتى والغرب والصراع حتمى بينهما ، وأن مجابهة الخطر تقتضى تكتل الأمم عسكريا وصناعيا وأن يتنازل كل منها عن بعض سيادته ويقبل وجود جيوش أجنبية على أرضه كما قبلت بريطانيا قوات أمريكية عندها ، وأن مصر مفتاح الشرق الأوسط مثلها فيه مثل فرنسا وبلجيكا فى أوروبا « وكل من يريد أن يملك الشرق الأوسط يجب أن يملك مصر » (٣) وهى بهذا محط أطماع الطرف الآخر ولن يجديها البقاء على الحياد ولن تستطيع الدفاع عن نفسها الا بالتحالف مع بريطانيا . ثم أبدى سليم

(١) « محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة » مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١ « ص ٢ .
(٢) محاضر المحادثات . . المرجع السابق ص ٣ .
(٣) محاضر المحادثات . . . المرجع السابق ص ٨

سعادته بأن تكون في مصر حكومة يؤيدها الشعب » وتقدر على قيادته في الاتجاه الصحيح . . » (١) وان مصطفى النحاس « يستطيع بمركزه العظيم في الحكومة وعند الشعب أن يبين للناس ان هذا (الجيش المشترك والوجود الأجنبي) مبدأ جديد وليس المبدأ القديم ولا ينطوى على معنى الاحتلال » (٢) .

وتلخصت وجهة نظر الجانب المصرى فيما يلى : أولا : ذكر رئيس الوزراء في اجتماعه بسليم اصرارا على مطلب الجلاء ان الشعب حائق « ولا يمكن أن يركن لوعود جديدة أو يقبل نظريات مستحدثة ترمى في النهاية الى بقاء قوات أجنبية في مصر تحت أى اسم وبأية صفة » (٣) وان ثقة الشعب ضعفت في وعود الانجليز والدول الكبرى المسيطرة على العالم ، ثم قال « لماذا نقف الى جانبكم ونعرض أنفسنا للقتل وأراضينا للخراب ونفقد مواردنا ومرافقنا اذا لم نعرف يقينا ان مطالبنا ستتحقق في هذه المرة التالية . . » وذكر ان ليس هناك قوة في العالم « تستطيع اقناع الشعب المصرى بأن مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم أو بالاعتداء فانما يسبب ذلك وجود جيش أجنبي في بلادنا هو الذى يوجه اليه العدوان الروسى » ، ويظهر من ذلك ان رئيس الوزراء والسياسة الوفدية كانا يدركان ان ليس من خطر يتهدد مصر على ما يحاول الانجليز أن يصوروا الموقف ، وان الخطر عليها ينشأ من الوجود الأجنبي على أرضها لا العكس ، ويظهر بهذا ان الوفد عندما كان يقبل مبدأ التحالف لم يكن يفعل توهمًا منه بضرورته لمصر ، وانما كان يقبله من قبيل المساومة وباعتباره ثمنا للجلاء بالوسيلة التى لم يكن يملك وسيلة نضالية غيرها ، وقد أشار صلاح الدين أكثر من مرة في مباحثاته الى ان الاحتلال خطر قائم والعدوان الروسى خطر محتمل ولا يمكن اقناع الشعب ببقاء الاحتلال مقابل خطر محتمل .

ثانيا : بالنسبة للتحالف اقترح النحاس في ذات الاجتماع طريقة لتعاون من نوع جديد يحقق الجلاء ويكفل المصالح المشتركة « بأن تنتقل القوات البريطانية عند القناة الى فلسطين أو غزة بما يمكنها حالة الحرب من العودة خلال اسبوع » وذكر انه لا يستطيع اقناع الشعب المصرى الا بهذه الطريقة ، وكان هذا ما اقترحه صلاح الدين أكثر من مرة اثناء مباحثاته مع السفير البريطانى في مصر ومع بيفن في لندن . ولعل الوفد

(١) ، (٢) محاضر المحادثات . . المرجع السابق ص ١١ ، ١٥ .

(٣) محاضر المحادثات . . المرجع السابق ص ١٦ .

بهذا الاقتراح الذى أصر عليه كان يحاول فضلا عن السعى لتحقيق الجلاء ، أن يثير التناقض بين بريطانيا واسرائيل وأن يلقي المشكلة عليهما ، وقبل أن يقدم صلاح الدين هذا الاقتراح للسفير البريطانى سأله عن الأهمية الاستراتيجية للاماكن الموجودة تحت يد اسرائيل وموضعها من برنامج بريطانيا للدفاع عن الشرق الأوسط ، كما سأله عن مدى التفاهم بين بريطانيا وحليفتها أمريكا في هذا الشأن ، فأجابه السفير بأن لهذه الأماكن أهمية كبيرة وبأن الأمريكين سيتركون هذا الجزء من العالم لبريطانيا ، فلما عرض عليه صلاح الدين فكرة نقل القاعدة من مصر الى فلسطين رد السفير بقوله ان العلاقات بين بريطانيا واسرائيل لا تسمح بذلك فسأله صلاح الدين متهمًا عما اذا كانت العلاقات بين مصر وبريطانيا تسمح باستبقاء القواعد فيها (١) . ولم يسفر اقتراح الوفد عن نتيجة ايجابية . وقد حاول الجانب البريطانى أن يثير موضوع الصلح مع اسرائيل ، وانتهاز السفير فرصة تقديم هذا الاقتراح فقال ان تنفيذه ونقل القاعدة الى غزة يوجب على مصر أن تعقد صلحا مع اسرائيل ، فرد الوزير المصرى بأن نقل القاعدة البريطانية يمكن أن يتم في نطاق اتفاقية الهدنة القائمة مع اسرائيل أما مسألة الصلح فانه « يصعب على رأى العام قبولها أو تصورها » فأبدى السفير أسفه على ذلك (٢) .

ثالثا : اقترح النحاس على المارشال سليم أن تمد بريطانيا مصر بالطائرات « تكون لنا على ان تستخدم لصالحكم عند وقوع الحرب » وأن تكون الاستعدادات المصرية بالاتفاق مع الانجليز وبمعرفتهم واشرافهم الفنى ، فلما ذكر تشابمان اندروز (من كبار رجال السفارة البريطانية في مصر وكان من حضور المباحثات) ان على مصر أن تختار بين السلامة وبين الدمار ذكره النحاس بأن هذا هو عين ما قيل في مفاوضات ١٩٣٦ وما سبقها « لقد كنا في مركب واحد فنجوتهم وغرقنا نحن ، وانا أكثر منك خبرة فيما يتعلق بأثر هذا الكلام في الشعب المصرى » وأكد له النحاس ان التعاون الذى ينشده يقوم على تحقيق الجلاء فاذا تم ذلك « سنضع أيدينا فى أيديكم .. » (٣) . وفى الجلسة الثالثة أدلى النحاس ببيان طالب فى نهايته بالجلاء الناجز وأشار الى اهتمام مصر بتقوية جيشها

(١) محاضر المباحثات ... المرجع السابق ص ٥٠ - ٥١ .

(٢) محاضر المباحثات ... المرجع السابق ص ٥٢ .

(٣) محاضر المباحثات ... المرجع السابق ص ١٦ .

خاصة الدفاع الجوى وانشاء المطارات والمصانع الحربية ، ثم حدد نطاق التحالف الذى يمكن أن يوافق عليه بأنه اذا حدث ما يهدد الأمن فى الشرق الأوسط تتبادل الحكومتان الراى فى الأمر ، فاذا وقع اعتداء على مصر أو دخلت بريطانيا حربا نتيجة وقوع اعتداء على احدى البلاد المتاخمة لمصر فان مصر تتعاون عسكريا مع بريطانيا « فى داخل حدودها وفى نطاق امكانياتها » للدفاع عن مصر ، وفى هذه الأحوال يمكن استقدام قوات بريطانية فى مصر اذا تبين ان ذلك ضرورى (١) ، وأبدى موافقته على استقدام الخبراء . وذكر صلاح الدين فى مباحثاته مع بيفن فى ديسمبر ١٩٥٠ ان الجيش المصرى هو الذى سيحافظ على قاعدة القناة وانه يمكن الاستعانة بعدد قليل من الفنيين البريطانيين ولكن لمدة محددة يتمرن خلالها المصريون على الأعمال ثم يترك لهم الأمر كله ، ووافق على توسيع نطاق التحالف ليشمل دولا أخرى فى الشرق الأوسط ولكنه رفض أن تكون اسرائيل احدى هذه الدول لأن الراى العام غير مستعد للدخول فى أية علاقات معها ، وذكر انه يمكن أن تسد الثغرة التى تجدها بريطانيا فى الاتفاق بأن تبرم مع اسرائيل اتفاقا لا يكون للبلاد العربية به أية علاقة (٢) . وفى أبريل ١٩٥١ ذكر وزير الخارجية المصرى للسفير البريطانى ان عودة القوات البريطانية الى مصر قاصر على حالة الهجوم على البلاد المتاخمة لمصر فلا تدخل فيه العراق ولا تركيا. (٣) .

على انه فى الاجتماع الأخير للنحاس بالمارشال سليم استمسك الأخير ببقاء القوات البريطانية فى مصر زمن السلم فقال له النحاس « ان النحاس باشا نفسه بما له من شخصية وقوة لا يستطيع اقناع الشعب ببقاء جندى أجنبى واحد فى مصر » (٤) . وخلال اجتماعات الوزير المصرى بالسفير البريطانى فى شهرى يولية وأغسطس ١٩٥٠ استمسك الأول بوجهة النظر التى شرحها رئيس الوزراء ودافع عنها دفاعا لا يخلو من حدة مصرحا أكثر من مرة بما يسود العلاقات بين البلدين « من سوء الظن وانتفاء الثقة » وأشار الى ما تعانيه مصر من وجود اسرائيل على حدودها ، وهى الدولة التى أقامتها بريطانيا لتكون شوكة فى جنب مصر « حتى لا تخلو مصر الى الاهتمام بتقوية نفسها

(١) محاضر المباحثات ... المرجع السابق ص ٢٤ - ٢٥ .

(٢) محاضر المباحثات ... المرجع السابق ص ١١٧ - ١١٩ .

(٣) محاضر المباحثات ... المرجع السابق ص ١٥٩ .

(٤) محاضر المباحثات ... المرجع السابق ص ٢٨ .

واستغلال مواردها واحتلال مركزها الدولى اللائق بها « (١) ، وتركزت وجهة نظره فى بنود ثلاثة : أولها ، الجلاء الناجز واقتراح أن يتم خلال سنة (٢) ، وثانيها : الموافقة على مبدأ التحالف بعد الجلاء ، وثالثها ، وجوب تقوية الجيش المصرى وتزويده بالسلاح ليدافع عن بلده ضد الخطر الذى بات يتهدها من اسرائيل .

وفى سبتمبر تقابل وزيرا الخارجية المصرى والبريطانى فى نيويورك ولم تسفر المقابلة عن أى تقارب فى وجهات النظر مما دفع مستر بيفن الى أن يلوح بالتهديد للوزير المصرى قائلا «ان كثيرا من المصريين يتصلون بهم (الانجليز) طالبين بقاءهم فى مصر وانه يظن ان الصعوبة آتية من السياسة وحدهم » (٣) وكان يعنى بهذه العبارة ان سبب فشل المباحثات هو موقف الوفد وانه يمكن تغييره بحكومة أكثر هوادة ، فذكره الوزير المصرى بأن جهود بريطانيا لم تسفر عن نتيجة مدة ستة أعوام وان رأى العام المصرى الذى أفشل المفاوضات السابقة هو الذى يقف وراء الحكومة الحاضرة يؤيد موقفها .

وأعلنت الحكومة فى خطاب العرش الثانى لها فى نوفمبر ١٩٥٠ تهديدها بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ اذا لم تسفر المباحثات عن نتيجة . وسافر الوزير المصرى الى لندن فى ديسمبر حيث عقد عدة اجتماعات مع بيفن لم تتقدم فى طريق الاتفاق خطوة ، وأبدى بيفن ضجره من كثرة ما يتردد لفظا « الجلاء » و « الوحدة » على لسان الطرف المصرى وذكر أن هذا « لا ينهض أساسا عمليا يمكن البناء عليه » (٤) ، وبدأ الجانب المصرى يلوح بما ستضطر اليه الحكومة من إلغاء معاهدة ١٩٣٦ مما أثار اهتمام بيفن فطالب بأن تؤكد له الحكومة المصرية بأنها لا تنوى الاقدام على هذه الخطوة ، فذكر له الوزير المصرى بأنه لا يملك اعطاء هذا التأكيد وان حكومته لا تقبل اعطاءه اذ ارتبطت فى خطاب العرش بإلغاء المعاهدة اذا لم تسفر المباحثات عن نتيجة ايجابية ، ثم قدم بيانا لبيفن عن موقف مصر بالنسبة للسودان زاد به الابتعاد بين وجهات النظر .

وانقطعت المباحثات لتبدأ - بعد وفاة بيفن - مع موريسن وزير

-
- (١) محاضر المباحثات .. المرجع السابق ص ٣٦ .
 - (٢) محاضر المباحثات .. المرجع السابق ص ١٠٩ .
 - (٣) محاضر المباحثات .. المرجع السابق ص ١٠٨ .
 - (٤) محاضر المباحثات ... المرجع السابق ص ١٢٤ - ١٢٦ .

الخارجية الجديد في ابريل ١٩٥١ ، وتمسك كل من الجانبين بموقفه مع تلكؤ واضح من الانجليز وحرص على المماثلة والتسوية حتى ألقى موريسون في ٣٠ يولية خطابا « وشعر الجميع بأن هذا الخطاب قد أغلق باب المحادثات الجارية ٠٠ » (١) وأورد عبارات استفزت شعور المصريين وبدا منها ان الموقف البريطاني قاطع في عدم الجلاء ، كما هاجم موريسون في ذات الخطاب موقف الحكومة المصرية بمنع مرور البضائع الاسرائيلية في قناة السويس وخليج العقبة وأسمى هذا الاجراء « . . اساءة الى التقاليد البحرية والمعاهدات الدولية ٠٠ » (٢) وأخرج هذا الخطاب موقف الحكومة المصرية فردت عليه ببيان في مجلس البرلمان القاه محمد صلاح الدين في ١٦ أغسطس حمل فيه حملة عنيفة على بريطانيا والاحتلال والسياسة الانجليزية في فلسطين وما انتهت اليه من انشاء اسرائيل ، ودافع عن حق مصر والبلاد العربية في مقاطعة اسرائيل ومنع سفنها من المرور في قناة السويس ، وأشار الى أن الحكومة عند وعدها الحاسم في إلغاء المعاهدة على ما قطعت على نفسها في خطاب العرش الأخير (٣) .

ولم تجد محاولات السفارة البريطانية في مصر لتخفيف اثر خطاب موريسون ، وكان صبر الجماهير قد فرغ من مدة من المباحثات التي استطلت حتى انقطعت فيها الثقة وحتى صارت الحكومة بها هدفا للنقد والهجوم الشديدين في الصحف والاجتماعات والمظاهرات .



كان للمشكلة الدستورية في مصر جانبان هما : حدود سلطات الملك ، ومدى الحرية المتاحة للجماهير ، والجانبان مرتبطان حسبما يلاحظ من تتبع الصراع السياسى خاصة منذ العمل بدستور ١٩٢٣ . فحيث انفسح المجال لسلطات الملك قيدت حرية الشعب والعكس صحيح . والحرية المقصودة هنا هى الحرية بمعناها التقليدى خاصة حرية الصحافة والاجتماع . وكان تولى الوفد الحكم يعنى النزوع الى الحد من سلطة الملك والافساح لحركة الجماهير وراء الوفد . على ان المعركة لم تنحسم قط ، والوفد لم يستقر فى الحكم فى أى من مرات وصوله اليه ، وسلطة الملك لم تتلاش فى أى من هذه المرات ولا تحقق.

(١) محاضر المباحثات ... المرجع السابق - من بيان السفارة المصرية بلندن ص ٢٢٧ - ٢٢٩ .

(٢) محاضر المباحثات ... المرجع السابق ص ٢١٩ .

(٣) محاضر المباحثات ... المرجع السابق ص ٢٠٠ .

تماما المبدأ الدستوري « الملك يملك ولا يحكم » ، والحرية لم تتح كاملة للجماهير ولا تحقق تماما المبدأ الدستوري « الأمة مصدر السلطات » . انما كان كفاح الوفد يحد من سلطان الملك ويفسح لحرية الجماهير بقدر له أهميته في ترشيد ادارة الدولة ودفع حركة الشعب ووعيه خطوات الى الامام في حدود الموازين السياسية القائمة والوجود المادي لجيش الاحتلال وفي اطار المؤسسات الدستورية الموجودة وفي نطاق الامكانيات الحضارية للشعب في هذه المرحلة من مراحل تطوره الاجتماعي . والمهم هو الدرس الذي وعاه الرأي العام وقتها وهو انه بقدر ما تقيد سلطات الملك بقدر ما يفتح المجال لحرية الجماهير ، وانه حيث يصل الوفد الى الحكم تنحسر بعض سلطات الملك وتستطيع الجماهير أن تتحرك في مجال أوسع ، أحزابا وصحافة وفكرا واجتماعات ونشاطا . والملاحظ ان الملك فيما كان يملك من سلطات لم يكن يختص بها وحده كفرد انما كانت تملكها من خلاله كافة القوى المعادية للحركة الوطنية الديمقراطية ، وكانت هذه القوى تنحاز للملك وتعمل على توسيع سلطاته .

على ان هذه الحرية التي كانت تتاح في عهود حكومة الوفد كانت محدودة بشطآن أوجدت بعضها الظروف التاريخية والنظام الاجتماعي القائم وأوجدت بعضها المؤسسات السياسية القائمة كما صاغها الدستور . فالملكية الخاصة في صورتها المطلقة مصونة تحرم الدعوة لالغائها أو تحديدها ، كما تحرم الدعوة لتغيير النظام الاجتماعي القائم على أساسها ، وكما تحرم الدعوة للخص على كراهية الطبقات المالكة . والنظام الملكي مصون والدستور لا يعترف بالملك كمؤسسة دستورية فحسب ولا يحمي ذاته من أي مساس بها فقط ، ولكنه يؤكد وجوده كحقيقة غير قابلة للتغيير . ثم كانت هناك القيود المعترف بها على حرية الاجتماع والاضراب والصحافة والتنظيم الحزبي وغيرها .

ومن ناحية أخرى كان الوفد مؤسسة سياسية ومؤسسة للفكر السياسي أيضا ، وكان قادرا في هذه الظروف التاريخية على استيعاب النشاط الحر للكتلة الواسعة من الجماهير بحيث ان الحرية كانت عملا (بالنسبة للقسم الغالب من الجماهير) نشاطا يمارس في حدود اهداف الوفد الوطنية والدستورية وفي حدود وسائله السلمية المشروعة ، وكانت تتم بشكل عام في حدود اطر الفكر السياسي للوفد . ولم تكن ظهرت تنظيمات جماهيرية واسعة تنافس شعبية الوفد وتستطيع الوصول الى الحكم أو التأثير الحاسم في مجرى الاحداث ، ولا كانت راجت دعاوى تتحدى اطر الفكر السياسي الذي قام عليه الوفد أو تتحدى أسلوبه

رواجا يفرض نفسه على الجميع ويجذب مجموع الراى العام اليه . وكان هذا يعنى ان الوفد ، تنظيمًا وفكرًا ، أهدافًا ووسائل ، كان أكثر الصيغ الملائمة من الناحية التاريخية بالنسبة للكتلة العريضة من الجماهير ومن الراى العام . وهذا مفاد القول بأن الوفد كان قادرًا - تنظيمًا وفكرًا - على استيعاب النشاط الحر للكتلة الأساسية من الجماهير ذات الأثر فى الأحداث السياسية ، بمعنى ان من كان يطالب من هذه الكتلة بالحرية كان يطالب بها تحقيقًا لأهداف الوفد الوطنية والاجتماعية وبأسلوبه ، ومن كان يطالب منها بحرية الكلمة كان يطالب بها لنشر الدعوة الوفدية أو دعوة قريبة لها ، ومن كان يطالب منها بحرية النشاط السياسى كان يطالب بها ليصل الوفد الى الحكم وليكافح بالوسائل السلمية ضد الاحتلال البريطانى ومن أجل الجلاء وتقييد سلطات الملك . ولا شك ان كان هناك دائمًا من يطلب المزيد ويدعو للتغيرات الجذرية فى هذه المجالات وغيرها ، ولكن الحديث هنا يتعلق بالاتجاه الغالب ذى التأثير الحاسم المباشر على الأوضاع السياسية والاجتماعية . والملاحظ ان بعضًا من هؤلاء الداعين الى التغيرات الأكثر جذرية من الوفد كانوا ينضوون فى نشاطهم السياسى تحت راية الوفد تقديرًا لكونه يمثل حدود الامكانيات التاريخية المتاحة وكانت دعاويهم تجد متنفسها فى الخضم الوفدى . وقد مثل مصر الفتاة خلال الثلاثينات تمردًا من جيل شباب هذه الفترة على الوفد ، ولكن مصر الفتاة فى حدود فكره وقتها كان ارهاصًا متمردًا بشيء جديد لم يقتحم بعد الاطر القائمة ، كما كانت حدود نشاطه وشعبيته لا تصل به الى التهديد المباشر العاجل لهذه الاطر .

وبعد الحرب الثانية حدث لهذه الصورة تغيير عميق الدلالة اختلت به الموازين القائمة . وقد سبقت الاشارة فى الفصول السابقة الى احداث هذه المرحلة وما تفتقت عنه من امكانيات جديدة نمت وبلغت من الشمول مبلغًا له تأثيره السياسى المباشر : دعوة الاشتراكية ، الصراع الطبقي ، الكفاح المسلح ، الطبقات المتحالفة مع الاستعمار ، الاستغلال الاقطاعى والراسمالى ، تحديد الملكية ، وبالضرورة الغاء النظام الملكى . ثم التحرك الجماهيرى على كل المستويات داخل هذه الاطر الجديدة : المظاهرات الكاسحة ضد المفاوضات فى سنتى ٤٦ - ١٩٤٧ ، اضرابات العمال بعددها الكبير ونطاقها الواسع ، ثم انعكاس هذه الظواهر ذاتها داخل الوفد وبين الشباب فيه ، وكل ذلك تبلور فى تنظيمات وتيارات حزبية أى فى مؤسسات سياسية ناشئة تحاول تجميع الجماهير حولها وتتحدى

بطريق مباشر أو غير مباشر الوفد وقيادته التقليدية . وحتى دعوة الإخوان المسلمين السلفية فرغم التوائها بالنسبة لموقفها من النظام القائم ، فقد كانت تنادى بتغيير القوانين الوضعية أى بهدم الجزء الأكبر من المؤسسات القائمة ، كما كانت تجمع السلاح .

النشاط الجماهيرى وممارسة الحرية فى هذه الظروف من شأنها أن تتخطى الأطر القائمة ، تنظيما وفكرا سياسيا . والحرية التى تنادى بالكفاح المسلح تهدم أساليب الكفاح السلمى بما تدعو له من استخدام العنف من أجل التغيير وفيما تفضى إليه من اقتحام الجماهير لسلطة الدولة . والحرية التى تنادى بالاستيلاء على الملكيات الكبيرة والتأميم تحطم أسس النظام الاجتماعى القائم ، وتلك التى تنادى بالجمهورية تهدم أحد أركان النظام السياسى وتقلب التوازن الذى قام طوال المرحلة السابقة . والحرية التى يمارسها العمال المضربون بهذا الاتساع ، والتى يمارسها الطلبة فى تمزيق صورة الملك سنة ١٩٤٦ والتى يمارسها ضباط البوليس ، كل ذلك يحطم آلة الدولة التى تحمى النظام ويسقط هيبتها ويفل منها سلاح العنف اللازم لوجودها ولنشاطها كسلطة . لذلك لجأت حكومة السعديين الى أشد ما تستطيع فى استعمال العنف وضرب الحريات بكافة صورها ، وكانت بهذا لا تدافع عن وجودها فى الحكم ولا عن سلطات الملك ضد حزب الأغلبية (الوفد) فقط ، ولكنها كانت تحاول الدفاع عن النظام كله ضد موجة شعبية عارمة .

ثم جاء الوفد ، وقد قدر أصحاب النظام ان الوفد يستطيع بوجهه الشعبى أن يصنع ما لم يستطع العنف السعدي ، وان سيادة الجناح الرجعى « الوفدى المعتدل » فى قيادته ضامن بأن يتحول الحزب العتيد من قائد للجماهير الى « مقاول » للجماهير ، وان من شأن تولية الوفد الحكم انتعاش الحرية فى صورتها القديمة فكرا وممارسة . واذا كان تطرف السلطة الاستبدادية وعنفا يخلق تطرفا وعنفا مقابلا لدى الجماهير ، فحبذا الاعتدال ان أدى هذا الى ترويض الجماهير ، وحبذا تقييد سلطة الملك ان أدى هذا أيضا الى انتظام الشعب داخل المؤسسات السياسية والاجتماعية القائمة . وكانت الخطوات الأولى للوفد فى الحكم مطمئنة فى هذا المجال ، دلت على اعتداله ازاء الملك ، وظهرت فرحة الجماهير به وقبولها منه ما لم تكن تقبل من غيره ، كالعودة الى أسلوب المفاوضة بالنسبة الى المسألة الوطنية .

ولكن ما لبث أن ظهر ان تطرف الجماهير ليس مجرد رد فعل

لتطرف السلطة ، وانما اتجاء أصيل لتخطى الوضع القائم ، وان الوفد - بقيادته التقليدية - لم يعد يملك زمام مجموعها فكرا وتنظيما ولم تعد تسير في حدوده .

ومن جهة ثانية ثبت ان سيادة الجناح الرجعى فى قيادة الوفد قد استطاع أن يجنح بالقيادة الى اليمين والى الملك ، ولكنه لم يستطع أن يجنح بالحزب كله الى هناك . وظهر أن آلة الحزب التى تكونت فى صعيد الحرية ومارست نشاطها أكثر من ربع قرن تحت هذا اللواء اتصالا بالجماهير ووقوفا ضد الاستبداد وصراعا فى الطرقات مع أجهزة القمع ومقاومة للبوليس ومعاناة للاضطهاد ولمحاولات الاغتيال والنسف بالقنابل ، هذه الآلة - فكرا ورجالا لم يكن يمكن أن تتحول الى جهاز للقمع والاستبداد ، سيما وذكرى خمس سنوات من الماضى القريب للحكم السعدى لا تزال جاثمة على الصدور . والوفد جمع رجاله ورباهم بدعوى الاستقلال والحرية ، واذا كان صحيحا أنه ضم فى تاريخه الكثير من العناصر الرجعية والانتهازية ومارس أحيانا القمع وهو فى الحكم ، فإن الأكثر صحة أنه كان يزدهر بنشاط المخلصين لمبادئه العتيدين للحرية والاستقلال ، وكان يتخاطب بهذين المبدأين مع الجماهير وداخل صفوفه بين أعضائه بحيث يبدو تعامله بغيرهما استعمالا للغة غريبة عنه وعن الغالبية من رجاله وقواعده ، ولو فعل لبدا ذلك سلوكا شاذا طبقا لمقاييسه هو وفى ذات أعين أنصاره . هى الليبرالية التى كانت أحد أهدافه التاريخيين والتى استمسك بها كسلاح يرفعه فى مواجهة خصوم لم ينتصر عليهم نصرا حاسما ونهائيا قط ، ولذلك لم يطرح سلاحه عنهم قط ، وقد عانى فى معاركه مع خصومه الكثير وبقي يحاربهم بهذا السلاح ويشهد الناس عليهم بتهمة الاستبداد .

ومن جهة ثالثة ظهر أن الوفد ليس واجهة شعبية ولكنه تجمع شعبى ، وأن قواعده تنفتح على حركة الشعب وما يعتمل فيه من أفكار واتجاهات جديدة ، بحيث أن الاتجاه الرجعى فى قيادته لم يكن يواجه الجديد خارج الحزب ولكنه يجده فى داخله ضاغطا عليه ، ولم يكن هذا الاتجاه يستطيع أن يوجه آلة الحزب ضد هذا الجديد إذ كان يواجه المعركة فى الداخل قبل أن يحتشد لها فى الخارج . وكان الوفد - مقاومة منه لمحاولات القضاء عليه وتصفيته خلال فترة الحكم السعدى - قد لجأ كعادته فى فترات الاضطهاد الى الجماهير يحتمى بها ، وفتح لها المنافذ وسمح لرجاله وقواعده أن تنفتح على كافة التيارات المعارضة للحكم

السعدى بمستوياتها الثورية المختلفة ، وافسح للاتجاه اليسارى .
التقدمى بين شبابه فى الصحافة وتكوين لجان الشباب والعمل السياسى
مع التنظيمات الأخرى . واستمر هذا الاحتكاك بين بعض من شبابه
وشباب التنظيمات الأخرى فى معتقلات السعديين فتقاربت الاتجاهات
واستثمر جميع الامكانيات فى المعركة الانتخابية الأخيرة . ولم يكن أى
اتجاه رجعى فى القيادة مهما بلغ نفوذه عليها ، لم يكن بقادر على أن يفلق
فجأة نوافذ الحزب وأن يطيح بالاتجاهات المعارضة له ولا أن يضمن
جهازا حزبيا مرنا فى تحقيق أهدافه . وقد سبقت الإشارة الى الصراعات
التي ظهرت داخل الوفد بين الاتجاهين ، ولم يستطع أى من الطرفين أن
يصفى صاحبه ، ورغم كل محاولات تشتيت الاتجاه التقدمى ورغم ما
أصابه بعد تولى الحكم من ضربات ومن محاولات الفساد ، بقى اتجاهها
له وزنه المؤثر سيما فى مسألة الحريات التي يستند فيها الى تراث
الحزب ويجد تأييدا كبيرا لموقفه منها من العناصر التي تربت على الإيمان
التقليدى بها داخل الوفد .

ومن جهة رابعة فقد كانت أوزار النظام القائم - حسبما تكدرت
خلال سنوات الاستبداد الملكى والسعدى الأخيرة - أكثر كثافة من أن
يستطيع الوفد امتصاصها ، كما كانت أثقل من أن تحملها كواهلها
العريضة . وقد كانت إحدى هذه الأوزار فقط هى هزيمة مصر فى حرب
فلسطين .



كانت المسألة الدستورية هى حدود سلطات الملك وحرية الجماهير ،
واكتسبت الحرية فى هذه الفترة مضمونا جديدا يخرج بها عن حدود
النظام القائم ، وكان الوفد يضطرب بالتناقض بين الاتجاه الرجعى ذى
النفوذ الأكبر على قياداته وبين الاتجاهين الليبرالى والاشتراكى فى
مستوياته الوسيطة والدنيا . والحاصل أن وزارة الوفد - بالتكوين
المتناقض لحزبها - قد واجهت مسألة الحريات فى جانبها سالفى الذكر
بموقفين جد متعارضين ، فاطلقت سلطة الملك على خلاف ما كانت تصنع
من قبل ، واطلقت أيضا حرية الجماهير الى أقصى نطاق شرعى ممكن .
وعرفت مصر وقتها فترة من اخصب فترات التفتح السياسى ، فكرا
ونشاطا عمليا . ولكن اطر النظام القائم ضجت من هذا التناقض ، وبدأ
البنيان يتزعزع ويوشك بالانقراض ، فانفلتت سلطة الملك من عيارها
كما انطلقت حركة الجماهير من عقالها .

كان طرفا النظام في توازنه القديم هما الملك (ومن ورائه الاحتلال)
والجماهير ، وبينهما قوى الاعتدال الوسيط : أحزاب الأقلية من جهة
الملك والاحتلال ، والوفد من جهة الجماهير ، والسلطة التنفيذية من
جهة والمجلس النيابي من جهة أخرى . وكانت قوى الاعتدال هي من
يحكم النقيضين في إطار سياسي واحد وتحت لواء شرعية واحدة . وكان
الصراع بين هذه القوى يميل بالشرعية يمينا أو يسارا حسب نتيجته
كسبها لهذا الجانب أو ذلك ، بمعنى ان الاطار السياسي الذي يجمع
الطرفين المتصارعين كان اطارا متغيرا تتعدل حدوده حسب نتائج الصراع
ولكنه بقي اطارا واحدا كما بقي المجتمع يخضع لشرعية واحدة .

وكان الوفد يخضع لهذه الشرعية ويكافح لتغييرها لصالحه
ولصالح أهدافه الوطنية الديمقراطية ، بمعنى انه كان يخضع لها
ويحكمها في ذات الوقت ، وكان بأسلوبه وحدود نشاطه يحفظ التوازن
التاريخي القائم . فلما قضى على أحزاب الأقلية في الفترة الأخيرة واطلق
الوفد لكل من الملك والجماهير حرية التحرك ، انفرط العقد وتناقض
النظام بعضه مع بعض ، وأصبح كل من طرفيه يحتّمى بجانب من جوانب
الشرعية القائمة بما تقرر لصالحه من قبل من القوانين وبما اكتسبه
داخل أجهزة الدولة من ركائز ، وأصبح كل منهما يجنح بعيدا عن الآخر
بما يملكه من الوسائل وكل منهما يدين الآخر ، وبدا النظام يأكل بعضه
بعضا . واتسم نشاط أجهزة الدولة بالتذبذب العنيف تجاه أى من
الجانبين . وظهر هذا جليا في مسلك السلطة القضائية وغيرها ، اذ
أصبحت الحرية بغير شطئان بالنسبة لأى من الجانبين ، كما أصبحت
السلطة بغير شطئان كذلك ،

وفي هذه الظاهرة بعض ما يفسر ظاهرة الفساد الذي استشرى
وأسرع بالنظام الى الهاوية ، وانكشف الفساد دون أن يمنع ذلك من
استفحاله ولا من التماهى فيه من الملك وحاشيته وبعض كبار ذوى
المال والنفوذ . والمقصود بالفساد هنا هو خروج هؤلاء في مسلكهم عن
الضوابط التى قررها نظامهم ذاته ، أى الخروج ، عن الشرعية المقررة
الى ما يعتبر طبقا لمقاييس هذا النظام وقوانينه محرمات وممنوعات ،
سرقة كانت أو رشوة أو اختلاسا سافرا . وبلغ الأمر بالملك وقتها - فيما
يرى - أن لجأ الى تدبير اغتيال الضابط عبد القادر طه لنشاطه ضده ،
وكون داخل الجيش تنظيما اربابيا تزعمه مصطفى صدقى ليكون
حرسا حديديا له ، والى أن نسب اليه سرقة سيف شاه ايران السابق

الموضوع في تابوته عند مرور التابوت بمصر في طريقه من أوروبا الى ايران . كما تداول الناس ما نسب الى الملك قبل تولى الوفد الحكم من حوادث مشابهة كاغتياله أحد الضباط الذي كان ابنا لأحد الوزراء السعديين عندما فاجأ الملك في منزله يراود زوجته . ثم كان مسلك الملك في قضية الأسلحة الفاسدة يتسم وفقا للمقاييس العامة بعدم المبالاة الشديدة ويثبت عليه الاشتراك في الجرم مع المتهمين أمام الرأي العام . ثم كان ما نسب الى أحد الوزراء الوفديين من تقاضى الرشوة علنا داخل مكتبه للتعيين بوظائف الوزارة وعقد الصفقات ، وكذلك ما أثارته صحف الاشتراكية والجمهور المصري وأخبار اليوم من استغلال صهر وزير الداخلية نفوذه (وهو أحد أغنياء عائلة البدرأوى) في التستر على تهريب المخدرات أثناء مرورها بأرض له على ساحل البحر قرب دمياط (١) . . وغير ذلك كثير .

ومن جهة أخرى انفجرت حركة الجماهير ، اذ ألغت الحكومة الأحكام العرفية بعد تردد في مايو ١٩٥٠ . وانطلقت الصحافة الشعبية ونهضت الأحزاب والتنظيمات السياسية وبدأت الجماهير تتنادى لتتجمع ، وطففت المشاكل السياسية والاجتماعية - مشاكل مرحلة تاريخية كاملة - طفت على السطح وارتفعت الأصوات ضد الملك والحاكمين ، تهاجم البوليس السياسى مصدر الارهاب ، وتطالب بالمساواة وبالقوت والحرية ، وتهاجم الملك والفساد والاسراف والغلاء وسوء توزيع الثروات أرضا كانت أم رموس أموال .

وقد سبقت الإشارة الى الدور الذى لعبته الصحافة في قضية الأسلحة الفاسدة ، ويمكن أن يتصور كيف كان يتم الحديث عن جرائم تمس الملك رأس الدولة فيشار اليه بالحديث اشارات يفهمها كافة ويشار في صراحة الى رجال الحاشية كمجرمين ، ويضغط الرأي العام بهذه الطريقة على الحكومة فتأمر بالتحقيق في الأسلحة الفاسدة ويصل التحقيق الى ابواب القصر الملكى ، ويتذبذب موقف النيابة تحت ضغط الرأي العام والملك بين الشجاعة الكاملة والكشف عن الحقائق وبين الجبن الكامل ، طمس الحقائق ، وأخبار ذلك كله تتابعها الصحف ويتداولها الناس . ويمكن أن يتصور مظاهرات طلبة الجامعة تهتف ضد الملك وتوجه له أقذع السباب بعد أن ظهرت الفضائح الأخلاقية التى كانت

(١) صحيفة الاشتراكية ٨ يونية ١٩٥١ وغيرها من الصحف المذكورة في ذات

الفترة .

ترتكبها أمه (الملكة السابقة) وأخته المقيمتان بأمريكا وبعد أن تناقلت الصحف هذه الأخبار علنا .

يذكر الدكتور جمال العطيفي انه بالرغم من ان ذات الملك كانت مصونة لا تمس بحكم الدستور والقانون ، وبالرغم من ان جريمة العيب في الذات الملكية كانت اذا وقعت في سنوات ٣٦ - ١٩٣٩ مثلا انكرها المتهم وبادر حزبه الى استنكارها والتبرؤ منها وقامت لها الدنيا وقعدت. وفتح السجن أبوابه ، رغم ذلك فانه لم تأت سنة ١٩٥٠ حتى « لم يعد حراس الأمن والقانون يؤمنون بالذات الملكية .. » وأصبحت هذه الجريمة تهمة الموسم تصدر بسببها الصحف ولكن لم تجرؤ السلطات كثيرا على المساس بالكتاب العائين ، واذا قدم بعضهم للمحاكمة فكثيرا ما كان القضاة يبرئون كاتب المقال رغم ان « كلنا كان يعرف انه قصد به الذات المصونة » ويذكر ان الصحف جرت على نشر أخطر الأخبار والفضائح عن فاروق متسترة وراء تعبير « الشخصية الكبيرة » (١) . كما يذكر أحمد بهاء الدين ان أصبح للصحف قاموس جديد يفهمه القراء فكلمة « غير المسئولين » تشير الى رجال الحاشية وكلمة « كبير » تشير الى الملك .. وهكذا (٢) .

والدلالة السياسية لهذه الظاهرة ان مؤسسات الدولة وقوانينها لم تعد قادرة على حماية الملك ، وان ذاته المصونة أصبحت هدفا مباشرا للهجوم والنقد . وكان الملك - دستوريا وسياسيا - يمثل العنصر الدائم غير المتغير في مؤسسات السلطة ، تتبدل الوزارات والمجالس النيابية والأحزاب وغيرها ويبقى الملك هو القطب الثابت . وبهذا لم يكن الملك قوة سياسية ذات سلطات فحسب ، انما كان رأسا للنظام ورمزا لاستمراره، وتجده وقدرته على تخطي سلبياته ، وتجسد النظام في ذات الملك بحيث يصبح التصدي له - ولاء وتمردا - تصديا للنظام كله . وبهذا رفعت ذاته عن مستوى النقد ، كما عملت الدعاية سنين طويلة على ان تبني للملك في أذهان الناس الصورة الجديرة به كرمز لنظام سياسي واجتماعي شامل ، فكانت تنسب اليه كل الايجابيات والأعمال الصالحة بما يعنى - تلقائيا أو بوعى - ان النظام القائم في أساسه نظام صالح ، كما جرت الدعاية على ان تلقى مثالب الحكم ولو كانت من فعل الملك ، تلقيها على

(١) من منصة الاتهام . جمال العطيفي ص ١١٦ - ١٣٢ ، والكتاب ذكريات للمؤلف عن فترة عمله بالنيابة العامة .

(٢) فاروق ملكا . أحمد بهاء الدين ص ١٠٢ .

غيره بما يعنى - تلقائيا أو بوعى - ان النظام القائم فى أساسه غير فاسد وانه قادر على التخلص من سلبياته . وبهذا كانت شخصية الملك لفترة طويلة عصية على النقد الكامل عندما كان النظام لا يزال مستقرا ، فلما انفتحت العيون الى الملك باعتباره رأس الفساد والطغيان ، كانت الأيدي فى ذات اللحظة قد أمسكت المعاول لهدم جدران النظام كله . وبهذا أيضا عندما افتقدت أجهزة الدولة القدرة على ردع الهجوم عليه وانما أظهرت افتقادها القدرة على حفظ النظام .



كانت صحيفة « الاشتراكية » تكتب عن المساخر التى يرتكها « أحد كبار المصريين » وتعدد المشاكل الاجتماعية قائلة « العنوا أصل الفساد » تقصد بذلك الملك ، وتوجه حملات من النقد العنيف الى ناظر الخاصة الملكية (المشرف على إدارة أملاك الملك) تطالب فيها بتوزيع أراضى الخاصة الملكية وغيرها على الفلاحين وتطالب الملك بأداء الضرائب وتحمل على مخصصات الملك فى ميزانية الدولة (١) . وروز اليوسف تكتب عن الأسلحة الفاسدة وتشير الى دور الملك وحاشيته فى صفقاتها وتعلق على سفر الملك الى الخارج « كل رقيق يخرج خارج مصر يسيىء الى سمعتها » ، وتكتب عن « دولة الاغوات » وعن « من المستول عن حكم مصر » وتعتبر بالرسم الكاريكاتيرى عن الملك فى صورة غول ضخم بشع أو صورة حذاء ضخم لامع . و « الملايين » صحيفة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى و « الكاتب » صحيفة أنصار السلام تهاجمان الأوضاع الاجتماعية السائدة بعنف . و « الجمهور المصرى » تشدد حملات الهجوم على البوليس السياسى ومطاردته للشباب الوطنى والاشتراكى وتتبع نشاطه الاستبدادى والارهابى وحوادث تعذيبه للمتهمين السياسيين وتلقيقه القضايا ضدهم ، وتكتب مقالات عن ثورة عرابى ووقوفه ضد الخديو وخيانة الخديو لوطنه . و « اللواء الجديد » يكتب فيها رجال الحزب الوطنى الجديد ضد الملك وتهاجم أحاديث الملك عن القمار وتتكلم عن « ولاء العبيد وولاء الأحرار » وتنشر القصص التاريخية عن الثورة الفرنسية وسقوط النظام الملكى هناك « الملك فى طريقه الى المقصلة » ، « أيامه الأخيرة » ، « من القصر الى السجن » .

وخطت حركة الطبقة العاملة خطوات واسعة، فزاد عدد الاضرابات واتسع نطاقها حتى لم تكن تنقضى أيام بغير اضراب للعمال فى بعض

(١) صحيفة الاشتراكية ، ٦ سبتمبر ، ٢٥ مايو ، ٢٦ يولية ١٩٥١ على الترتيب

المصانع أو اضراب لاحدى طوائف المهنيين . يذكر الأستاذ ابراهيم عامر انه فى عام ١٩٥٠ وقع نحو ٤٩ اضرابا عماليا (١) . وسجلت الصحف خلال عام ١٩٥١ اخبارا عن العديد من الاضرابات . . عمال البيبسى كولا ، الشركة المتحدة للفضل والنسج ، شركة شل ، مصانع شبرا الخيمة ، عمال العنابر والترسانة والسكة الحديد ، المطبعة الأميرية ، سائقو وعمال السيارات اذ اضرَبوا فقررت ٢٢ نقابة تمثل جميع عمال النقل المشترك التضامن معهم ، كما قرر اتحاد جميع نقابات عمال الحكومة الاضراب خلال ذات الفترة . وأضرَب خريجو المدارس الصناعية بالسكة الحديد والكونستبلات والمعلمون وأضرَب الأطباء فى مستشفيات الحكومة ١٥ يوما . . وغير ذلك كثير . وكان من البنود الثابتة فى الصحف الشعبية وخاصة الصحافة الاشتراكية ، الحديث عن العمال وما يعانون من مشاكل اقتصادية ناشئة عن سوء توزيع الثروات وانخفاض الأجور وارتفاع نفقات المعيشة وما يعانون من استبداد الشركات بهم .

ونمت حركات الفلاحين خاصة منذ يونية ١٩٥١ . وفى كفور نجم حيث يمتلك الأمير محمد على ولى العهد نحو سبعة آلاف فدان ، لم تجد شكوى الفلاحين من ارتفاع الايجارات فبدأت حوادث حرق المحاصيل وماكينات الري والسواقي ، ورد البوليس على ذلك بحملة ارهاب اقتحمت فيها بيوت الفلاحين ونهبت واعتقل منهم خمسة سيموا العذاب فى السجن ، ثم دبر مقتل زعيمهم « عنانى أحمد عواد » الذى كان على رأس الفلاحين ضد تفتيش الأمير والذى كان قد سبق اعتقاله فى الطور ، ودبر مقتله عندما أفرج عنه فتجمع عليه وهو خارج من السجن ثمانية اشخاص انهالوا عليه بالضرب حتى مات . وفى بهوت احدى قرى عائلة البدراوى اقتحم رجال العائلة بيوت الفلاحين يستولون على متاعهم سدادا للايجار وضربوا من وكلهم الفلاحون للدفاع عن مطالبهم ، فتجمع أهل القرية حول قصر البدراوى صاخبين فقتل المالك أحدهم فثار نائره وظلوا يحصبون القصر بالحجارة وأشعلوا النار فى أجران القمح ، فلما أسرع عميد العائلة « سيد البدراوى » الى بهوت قادما من مقره الأساسى بقرية درين ألقى الفلاحون عليه الحجارة ، فقدم نحو ٥٠٠ جندي حاصروا القرية وأعملوا الضرب فى الفلاحين وزجوا بخمسين منهم فى السجن . وفى قرية أبو الغيط كانت الأوقاف تؤجر أرضها الى صغار الفلاحين ثم قررت أن تطرد ٥٠٠ منهم من الأرض لتؤجرها جملة الى ضهر وزير التموين ، فتشبث معركة بين الفلاحين والبوليس قتل فيها

(١) ثورة مصر القومية . ابراهيم عامر ص ٩٤ .

١٢ فلاحا . وفي ميت فضالة أضرب الفلاحون عن جمع القطن لما وجدوا ان المطلوب منهم سداده يفوق ثمن المحصول ذاته فقبض على تسعة منهم عذبوا بالسجن ومنع عنهم الطعام والشراب ، فتجمع الفلاحون في القرية صاخبين ، فلما أطلق أحد الضباط النار عليهم هجموا على التفتيش فاحتل البلدة . ٧٠٠ جندي واعتقل الكثير من الفلاحين . (١) وإذا كان عام ١٩٤٧ هو عام انتفاض عمال الصناعة ممثلا في اضرابات المحلة الكبرى والاسكندرية وشبرا الخيمة ، فقد شاهد عام ١٩٥١ هبوب موجة الفلاحين وأذن بامتداد الثورة الى ما كان يسمى « بالريف الهادئ » وباقتحام الطبقة الحاكمة في مأمنها ، وجاء المخاض للأرض لتخرج أثقالها ، ولم تدخر الصحف الشعبية جهدا في القاء الوقود على الهشيم والنفخ فيه .



على ان هذا الانفلاق الذي حدث لم يكن يمكن ان يتركه الملك ولا الحكومة يتسع الى هذا النطاق المهدد . وعظم سخط الدوائر الحاكمة من دعوة التنظيمات السياسية وصحفها الى الثورة الاجتماعية ومن سقوط هيبة الملك على النحو الذي حدث . فكثر حوادث مصادرة الصحف واستدعاء الصحفيين الى التحقيق في النيابة العامة وتقديم بعضهم الى المحاكمة ، ذكرت صحيفة الاشتراكية ان بلغ عدد المقدمين للمحاكمة من الصحفيين بتهم القذف في رجال الحكومة ٢٠ صحفيا في يونية ١٩٥١ . (٢) وكانت المشكلة أمام الحكومة ان الكثير من المحاكم كان ينتهي الى تبرئة الكتاب ، كما وقف مجلس الدولة ضد محاولات الحكومة الغاء هذه الصحف أو تعطيلها وأصدر في ذلك احكاما قوبلت من الراى العام بموجة من الحماس الشديد وتضمنت مجموعة من المبادئ القانونية تفتح للحركة الشعبية وللدعوى الثورية مجالا فسيحا للعمل المشروع ، وأنكرت هذه الأحكام حق أية جهة عامة في أن يكون لها سلطات مطلقة أو أن تعفى اعفاء كاملا من المسئولية مع التأكيد على فكرة سيادة القانون ومع الانساح للحريات العامة في القول والاجتماع وغيرها ، وبهذا

(١) تراجع بصفة خاصة صحيفتى « الجمهور المصرى » و « الاشتراكية » من يونية الى سبتمبر ١٩٥١ .

(٢) مجلة الاشتراكية ٢٢ يونية ١٩٥١ .

مال ميزان الشرعية القانونية لصالح الجماهير مهددا الوجود الرجعي
بالاقتلاع من الدولة ومن المجتمع (١) .

واشتد ضغط الملك على الحكومة في ١٩٥١ كي تنال من مجلس
الدولة واضطرها تحت تهديد الاقالة الى اعداد مشروع بتعديل اختصاص
المجلس وزيادة الرقابة الحكومية عليه ، فقبول الاقتراح بمقاومة شديدة
من الصحافة والرأى العام ، وبدا في هذه المقاومة مدى تمسك الجماهير
بحريتها وعدم استعدادها للتفريط في أى من الضمانات التى تكفلها ،
فأرسل الملك الى مجلس الوزراء يأمره بالغاء مجلس الدولة وكاد مجلس
الوزراء ان يوافق لولا ان انحاز الى رفض هذا الاجراء قسم من الوزراء
وعارضوه بشدة وهم محمد صلاح الدين وابراهيم فرج وعبد الفتاح
حسن وعبد الفتاح الطويل ، كانوا اقلية ضد الغاء مجلس الدولة ولكنهم
تشبثوا بالوقوف ضده وهددوا بالاستقالة مذكرين مصطفى النحاس ان
وزارة الشعب لاتصدر مرسوما ضد الشعب ومنبهين الى ثورة الجماهير
ضد هذا الاجراء ونجحوا في وقف مرسوم الالغاء داخل مجلس الوزراء .

وتحت ضغط الملك أيضا بدأت الحكومة تعمل على اصدار سلسلة
من التشريعات تقيد بها الحرية ، مثل قانون الجمعيات وقانون المشبوهين
السياسيين الذى يطلق ايدى الادارة في تعقب العناصر السياسية .
النشيطه ، وقانون يحظر نشر أخبار القصر فى الصحف الا بعد الموافقة
المسبقة عليها من جهات الادارة وذلك للحد من نشر فضائح الملك والعائلة
المالكة ، وقانون يحظر نشر أخبار الجيش الا بعد الموافقة المسبقة لتفادى
ما حدث بالنسبة لقضية الأسلحة الفاسدة . وكانت الصحافة والتنظيمات
الشعبية تواجه كل هذه المحاولات بحملات شديدة من الهجوم وتعبئة
الجماهير وتثير الرأى العام ضد العدوان على الحريات .

وفي صيف ١٩٥١ أعدت الحكومة أيضا تحت ضغط الملك مجموعة
من التشريعات التى تقيد حرية الصحافة ، على نحو دائم ومنتظم ، ولم
تستطع الحكومة أن تتقدم بهذه المشروعات الى البرلمان وعارضها داخل
مجلس الوزراء بعض الأعضاء ممن كانوا لا يزالون على عهد التقاليد الوفدية
بالنسبة للمسألة الوطنية والحريات ، وقال محمد صلاح الدين وابراهيم
فرج ان موافقة البرلمان على هذه التشريعات أمر مستحيل وان الوزارة

(١) مقال « القضاء الإدارى والحريات » . مجلة المحاماة . عدد مارس ١٩٦٨ ،
مقال للمؤلف .

يجب الا تتحمل مسئوليتها ، فاقترح بعض الوزراء أن يكلف أحد نواب الوفد بتقديمها باسمه الشخصى ، ووافق مجلس الوزراء على هذه الطريقة رغم معارضة البعض ممن جزموا بأن المناورة لابد ستتكشف (١). واختير اسطفان باسيلي النائب الوفدى لتقديمها .

هاج الرأى العام ضد هذه التشريعات ، وانبعثت ضدها اقوى صور المقاومة وشدت عليها التنظيمات والصحافة الشعبية هجوما عنيفا، يذكر فى هذا الصدد مقالات محمد عصفور فى صحيفة الاشتراكية التى استعرض فيها القيود التشريعية على الحريات مطالباً بالفائها والكتاب الذى أصدره فى ذات العام « فلنحطم الأغلال » الذى عرض فيه للاحكام التى تقيد حرية التجمع والتظاهر والاشتغال بالسياسة ولكون المصالح الاستعمارية هى التى تقف خلف هذه القيود وكتب معلقاً على مشروعات تقييد الصحافة الأخيرة انها « تعديلات رجعية تفوق فى شدتها وهمجيتها الأحكام التى قد وضعها اسماعيل صدقى لحماية الانقلاب الذى أحدثه بإلغاء دستور ١٩٢٣ » (٢) ، وكان تشبيه حكم الوفد بحكومة اسماعيل صدقى ، كان ذلك لدى الجماهير عامة ولدى الوفدين خاصة من أعنف ما يمكن أن يوجه الى الوفد من هجوم .

والحاصل ان هذه التشريعات أثارت نائرة الوفد ، شبابه وصحفه وهيئاته ، كتبت « المصرى » فى ٢٨ يولية تنبأ بأن الغالبية من أعضاء مجلس النواب الوفدين سترفضها وأفسحت فى أعدادها التالية مكانا واسعا للهجوم على هذه التشريعات متتبعة أخبار غليان الرأى العام ضدها مذكرة الوفدين بتقاليد الكفاح الديمقراطى للوفد مستثيرة اياهم بماضيهم وتراثهم ، ونشرت قوائم بأسماء الوزراء الذين دافعوا عن الحرية كما نشرت « قائمة سوداء » هددت بأن تسجل بها اسم كل نائب أو سياسى ينحاز الى تأييد المشروعات المقترحة (٣) . وسارت الصحف الأخرى على ذات المنوال . ثم اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية وقررت فى اجتماع عاصف رفض تشريعات تقييد الصحافة وهاجم فى الاجتماع عزيز فهمى تقييد الصحافة هجوما عنيفا . ثم قررت الصحف الاضراب عن الظهور يوم ١٥ اغسطس استجابة لقرار نقابة الصحفيين فى هذا الشأن ودعت جميع الهيئات والنقابات الى مشاركتها فى الاضراب، وقرر

(١) فاروق ملكا . أحمد بهاء الدين ص ١١٠ .

(٢) فلنحطم الاغلال . محمد عصفور (١٩٥١) ص ١٣٦ .

(٣) صحيفة المصرى ٢٨ يولية ١٩٥١ والاعداد التالية .

عمال توزيع الصحف الاضراب في ذات اليوم وعدم توزيع أية صحيفة تتجاهل قرار الاضراب . وفى يوم الاضراب أغلقت المحال التجارية أبوابها بعض اليوم أو طوله وتوقف عمال النقل عن العمل ١٥ دقيقة وانهاالت برقيات الاحتجاج من كل صوب .

فلما ظهر استحالة اصدار هذه التشريعات سحبها مقدمها ، وخرجت الحكومة من المعركة مهزومة بادية الضعف ، لم تستطيع أن تقف مع الجماهير تدافع عن حريتهم ولا استطاعت أن تنفذ سياسة الملك ضدهم فتسلبهم هذه الحرية . وأدرك الرأى العام انه كسب الجولة فازداد ضغطه على الحكومة من أجل المزيد من الحرية للصحافة والاجتماعات ، وطالبها بالغاء قانون الجمعيات الذى صدر فى ابريل ١٩٥١ ، وقدم عزيز فهمى مشروعا الى مجلس النواب بالغاء القوانين القائمة المقيدة للحرية ، وتقدم بتشريعات مماثلة ابراهيم شكرى (١) وفى هذا الطرف قرر مجلس النواب الغاء الحبس الاحتياطى فى جرائم النشر (٢) . واستجابة لهذا الضغط الشعبى أيضا صدر قانون الاجراءات الجنائية الجديد الذى تضمن الأخذ بنظام قضاة التحقيق (٣) ، ويعنى هذا نقل سلطة التحقيق فى الجرائم من يد النيابة العامة التابعة للسلطة التنفيذية الى أيدي القضاة الذين يحميهم قانون استقلال القضاة من عسف السلطة التنفيذية ويتوافر لديهم بهذا وبما رسخ لديهم من تقاليد ما يكفل لهم قدرا أكبر من الحيادة ومن البعد عن نوازع السلطة التنفيذية وضغوطها على عملهم .

(١) تراجع صحف « المصرى » ، « الاشتراكية » ، « الجمهور المصرنى » أعداد الفترة من أواخر يولية الى منتصف أغسطس ١٩٥١ .

(٢) صحيفة المصرى ١٤ أغسطس ١٩٥١ .

(٣) مقال « الاشتراكية والحرية » ، مجلة المحاماة . عدد مارس ١٩٦٨ ، دكتور محمد

عصمور .

الفصل الرابع

الحركة الشعبية وحزب الوفد

كانت الحركة الجماهيرية تزداد تعاظما بالنسبة الى المسألة الوطنية ، وخاصة بعد أن وضع عدم جدوى محاولات الحكومة اجلاء المستعمر بالمفاوضات . وكانت التنظيمات الشعبية وصحافتها والرأى العام فى مجموعه يقفون بالمرصاد لكل بادرة تهاون أو تنازل من جانب الحكومة ، ولكل محاولة لفرض الأحلاف العسكرية على البلاد . ولم تكف الصحف عن شن حملات الكراهية ضد الاستعمار ، خاصة الاستعمار البريطانى التقليدى والاستعمار الأمريكى الذى كان يتحسس طريقه بالتسرب الاقتصادى وبالدعاية للولايات المتحدة ولبدأ الأحلاف العسكرية . ووقف الرأى العام لهذا الاستعمار الجديد بالمرصاد واعتادت الصحافة الشعبية على التنبيه الى الصور المختلفة التى يزحف بها الاستعمار الأمريكى على مصر . فلما وافقت الحكومة على مشروع « النقطة الرابعة » الأمريكى الذى يبيح للولايات المتحدة التغلغل باسم تقديم المعونات الاقتصادية والخبرة الفنية لها ، تعرضت الحكومة لهجوم شديد من التنظيمات الماركسية ومن الحزب الاشتراكى وغيرهم ، وكتبت « الاشتراكية » تقول ان المصريين لن يقبلوا احتلال الدولار لهم وان أمريكا تقصد من المشروع تشجيع رأس المال الأمريكى وربط الدولة المصرية بها اقتصاديا (١) . كما أذاعت الطليعة الوفدية بيانا يهاجم الحكومة على موافقتها على هذا المشروع ويذهب الى أن أمريكا هى سند الاستعمار البريطانى فى مصر (٢) . ولم تكف الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ولا حركة أنصار السلام عن الهجوم على هذا

(١) صحيفة الاشتراكية ٢٩ يونية ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الاشتراكية ٢٢ يونية ١٩٥١ .

المشروع ومهاجمة الحكومة على الموافقة عليه • وكتبت « الجمهور المصرى »
تهاجم بريطانيا وأمريكا اذ تتضامنان فى الضغط على مصر وقد أوقفت الأولى
تصدير الأسلحة اليها كما رفضت الثانية أن تمدّها بالسلاح ، واذا يشن
الاستعمار حربا اقتصادية على البلاد ويصمم الانجليز على نهب الأرصدة
الاسترلينية ويتمسكون بموقفهم فى رفض الجلاء ورفض وحدة مصر مع
السودان (١) • كما كتب يوسف حلمى سكرتير عام جماعة أنصار السلام
يربط بين قضية السلام العالمى وبين الكفاح الوطنى فى مصر ومسألة
الحريات قائلا ان الحرب العالمية تعنى المزيد من الضغط الاستعمارى على
مصر وعودة الأحكام العرفية واعتقال الأحرار والبطش بهم • ويؤكد الجميع
انه لا يجوز لمصر أن ترتبط بأى تعاون مع الغرب وان التاريخ سيسجل
على أمريكا مسئولية نشوب الحرب القادمة (٢) •

وفى ٤ أبريل ١٩٥١ نظمت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى
والتنظيمات الشيوعية مؤتمرا بنادى كلية الحقوق بجامعة فؤاد (القاهرة)
حضره كثير من الأسياتذة والشباب والكتاب الأحرار ، منهم سلامة موسى
ومحمد صبرى السربونى وغيرهم ، وذلك ليضع ميثاقا وطنيا يلتزم به
الزعماء ويربط الصحف الوطنية والكتاب الأحرار بالكفاح الشعبى • وكان
ممن تكلم زكى مراد عن الحركة الديمقراطية فهاجم الحكومة التى تنكرت
لما كان الوفد يطالب به وهو فى المعارضة ودعا للكفاح المسلح باعتباره
الوسيلة الوحيدة لتحقيق المطالب الوطنى • وانتهى المؤتمر الى الموافقة
على نص الميثاق الوطنى الذى يعلن الكفاح ضد :

أولا - أى معاهدة أو تحالف أو دفاع مشترك فى أى صورة من
صور التعاهد مع الاستعمار الأنجلو أمريكى أو التحالف الثنائى اكتفاء
بميثاق الأمم المتحدة •

ثانيا - تدعيم الكفاح المشترك بين المصريين والسودانيين من أجل
التحرر الكامل من برائث الاستعمار والاحتجاج على سياسة الحاكم العام
(فى السودان) والمطالبة بالغاء قانون الطوارئ والحكم العرفى فى
السودان •

ثالثا - الاعتداء على الحريات العامة ، حرية الصحافة والرأى
والاجتماع •• الخ •

(١) صحيفة الجمهور المصرى ٢٣ ، ٣٠ أبريل ١٩٥١ •

(٢) تلاحظ هذه النغمة فى كافة الصحف الشعبية ، ومنها مثلا « الاشتراكية »

٢٠ أبريل ١٩٥١ ، « الجمهور المصرى » ٢٦ فبراير ١٩٥١ •

رابعاً - الهيئة التي أقامها الاستعمار لتوطيد أقدامه ومحاربة المواطنين الأحرار وهي البوليس السياسى . كما أعلن الميثاق النضال من أجل :

- ١ - قطع المفاوضات فوراً .
- ٢ - نصره قضية السلام وتأييد جميع المناضلين من أجله .
- ٣ - تطهير البلاد من الجاسوسية بإلغاء البوليس السياسى .
- ٤ - إلغاء الأحكام الصادرة فى القضايا السياسية خصوصاً من المحاكم العسكرية .
- ٥ - حق تكوين الجمعيات والهيئات والأحزاب باعتباره حقاً دستورياً للمصريين جميعاً وإلغاء جميع التشريعات الاستثنائية التى تحد من الحرية والمطالبة بصفة خاصة بإعادة جميع الصحف الملغاة وتحريم إلغاء أى جريدة فى المستقبل تمسكاً بالدستور .

ووقع على الميثاق كتاب وساسة عديدون منهم أبو الخير نجيب وفتحى الرملى وإبراهيم البعشى كامل الشناوى وإحسان عبد القدوس وعبد الرحمن الحميسى وسلامة موسى وكثير من الطلبة . وتكونت «لجنة الميثاق» وطافت على الساسة لتجمع توقيعاتهم عليه ، وأصدرت اللجنة نداءً بأنها تهدف إلى خلق « جبهة الميثاق » لتكون قيادة وطنية للنضال فى المرحلة الحالية من أجل أهداف الميثاق ، وأهابت « بالمواطنين جميعاً من النواب الأحرار فى البرلمان والعمال فى نقاباتهم والفلاحين فى قراهم والطلبة فى اتحاداتهم وتنظيماتهم والصحفيين والمحامين والمهندسين والموظفين والأطباء فى نقاباتهم وروابطهم والهيئات النسائية الوطنية ، أن تبادر إلى تأييد الميثاق والنضال على أساس أهدافه لتوحيد صفوفنا جميعاً ولنعمل أقوىاء متكاتفين من أجل الوطن » (١) .

وانتهز الحزب الاشتراكى ذكرى ضرب الانجليز لاسكندرية فى ١١ يولية (١٨٨٢) ودعا مع غيره من الأحزاب والتنظيمات إلى الاحتفال بالذكرى بالاضراب العام والتظاهر وعقد الاجتماعات ، وشكلت لجنة منه ومن الحزب الوطنى والايخوان المسلمين وبعض التنظيمات الماركسية للاعداد لهذا اليوم ولتنظيم توقف جميع الأعمال خلاله فى البلاد كلها ، فرفضت الحكومة التصريح بالاضراب أو بالتظاهر وصرحت بعقد الاجتماع فقط ثم عادت ومنعته بعد أن جرى الاستعداد له ، وعملت الحكومة فى هذا اليوم

(١) صحيفة الجمهور المصرى ٩ ، ١٦ ابريل ١٩٥١ .

على توزيع الجنود فى الشوارع لتفريق أى مظاهرة تتجمع . وبرغم ذلك حدثت بعض المظاهرات وشوهدت تجمعات عدد من عمال العنابر وورش الحكومة والمصانع وتوقفت المواصلات خمس عشرة دقيقة ، كما عقدت اجتماعات عديدة للشباب الوفدى واللاخوان المسلمين والحزب الاشتراكى والحزب الوطنى والتنظيمات الشيوعية وترددت النداءات ضد الاستعمار (١) . وألغى مجلس الدولة قرار الحكومة بمنع المظاهرات والاجتماعات فى هذا اليوم ولكن بعد فوات الموعد .

وأقبل ٢٦ أغسطس - ذكرى توقيع معاهدة ١٩٣٦ - فتنادت التنظيمات السياسية بالدعوة للتظاهر وأعلنت الحكومة حالة الطوارئ وانتشر البوليس فى كل الشوارع ، ولكن خرجت القاهرة عن «بكرة أبيها» كما ذكرت صحيفة المصرى فى وصفها أحداث هذا اليوم ، وبدأت المظاهرات من حى بولاق اذ خرج منه نحو ١٥ ألف متظاهر من عمال الورش الأميرية والسكة الحديد وورش أبو زعبل ، وتجمع معهم الكثير من الطلبة وأفراد الشعب ، وطافت المظاهرات بشوارع وسط المدينة تزداد نموا فى سيرها وتقابل بالتصفيق وترديد الهتافات وتحمل لافتات كبيرة كتب عليها . تسقط المعاهدة ، عاشت مصر حرة ، لا استعمار بعد اليوم ، دماؤنا رخيصة فى سبيل الوطن . وطافت الجموع بوزارة الخارجية وبالسفارة البريطانية تنادى بإلغاء المعاهدة وبالكفاح المسلح ، واتجه فرع منها الى ضريح سعد زغلول كما اتجه آخر الى ميدان عابدين حيث يوجد القصر الملكى وأخذت تنادى بالثورة وتهاجم النظام القائم . واستمر الوضع على هذا النحو الى مساء . واصطدم البوليس بالمتظاهرين فى ميدان عابدين وميدان الاسماعيلية (التحرير) وغيرهما ، ذكرت الصحف أنه أصيب فى هذا اليوم عدد من الجنود والمتظاهرين واعتقل كثيرون ، وكانت جماعة أنصار السلام قد أزمعت القيام بمظاهرة فى ذات اليوم من ميدان العتبة الى باب الخلق فقاومتها الحكومة وأمرت بمنعها (٢) .

وفى مساء ذات اليوم عقد الحزب الاشتراكى مؤتمرا حاشدا ، اشترك فيه الحزب الوطنى وحركة أنصار السلام واللاخوان المسلمون والتنظيمات الشيوعية وحزب الفلاح . وبعد أن تبودلت الكلمات كونت لجنة من أحمد حسين وفتحى رضوان وأحمد كامل قطب ويوسف حلمى صاغت قرارات

(١) صحيفتى « الاشتراكية » ، « المصرى » ١٢ يولية ١٩٥١ .

(٢) صحيفة المصرى ٢٧ أغسطس ١٩٥١ . وفى وصف اخبار المظاهرات يرجع الى الصحف اليومية الصادرة فى ذات الفترة .

المؤتمر ، وهي تتلخص فى بطلان معاهدة ١٩٣٦ واستنكار إبرام معاهدة أخرى مع بريطانيا وأمريكا ، ودعوة الشعب لتحريم التعامل مع الانجليز عسكريين ومدنيين وعدم التعامل مع معسكراتهم وتنظيم منع وصول المأكولات والأدوية والأيدى العاملة الى المعسكرات .



استلقت أحداث هذا اليوم الانتباه الشديد وباركها الرأى العام بما ظهر فيها من يقظة وحماسة ونضج سياسى ووضوح فى الأهداف ، وأحست الجماهير بقوتها وبالجموع الكبيرة تهتف للكفاح المسلح وتنادى أمام القصر الملكى بالثورة وتعلن ذلك اليوم يوم بداية الجهاد ، ووصفت الصحف المتظاهرين بانهم طلائع المقاومة الشعبية ، وكان العمال هم نواة المظاهرات عندما تجمعت فى الصباح ، وتحرك العمال من أجل المطالب الوطنية العامة لا من أجل المطالب النقابية أو الاقتصادية ، وشارك الطلبة فى المظاهرات رغم أن العطلة الصيفية كانت تحرمهم من سهولة التجمع فى معاهدهم الدراسية . على ان أهم ما يتعلق بأحداث هذا اليوم أمران : انه كان علامة هامة فى طريق تجمع القوى السياسية الشعبية وتكتلها ، وانه كان علامة من علامات أزمة حزب الوفد المحتدمة .

وصف محمد زكى عبد القادر الحالة السياسية وقتها بأن الشعب كان يضطرم بالآراء الجديدة ، وكانت التيارات الفكرية كثيرة وعنيفة « الا أنها لم تكن مركزة ولا متجمعة كانت أشبه بالموجات الصاخبة ، كل منها تسير فى اتجاه وكل ما هى فى حاجة اليه هو الصيحة التى تربط بينها فإذا هى دوامة هائلة تقتلع الأوتاد » (١) . وقد سبقت الإشارة فى الفصول السابقة الى التنظيمات السياسية الأساسية فى مصر والصراعات القائمة بينها ، كما سبقت الإشارة الى ان كانت هناك اتجاهات تقرب بين بعضها البعض . وإذا كان الاتجاه الوطنى والتقدمى كان مما يقرب بين الكثير من التنظيمات الشعبية ، فان ذاتية كل تنظيم منها كانت من عوائق التقارب السريع ، وكان ذلك يتمثل فى الخبرة السياسية والتاريخية التى تطبع أسلوب كل منها فى العمل وفيما نجم عن صراعات الماضى من حساسيات يصعب تناسيها فى وقت سريع ، وذلك فضلا عن الأصول الاجتماعية للقسم الغالب من أعضاء كل منها .

وعندما نمت فى الفترة الأخيرة الاتجاهات الوطنية والاشتراكية

(١) محنة الدستور . محمد زكى عبد القادر ص ١٧٥ .

وانطلقت فى حرية واسعة تدعو للثورة ضد النظام القائم ، بدأت فكرة الائتلاف أو التحالف أو تكوين الجبهات السياسية بين هذه الاتجاهات ، بدأت تفرض نفسها على الحياة السياسية ، وبذل الحزب الاشتراكى جهدا ايجابيا مستمرا لتحقيق هذا الهدف كما عملت الحركة الشيوعية على ايجاد الصيغ الملائمة له طبقا لتقاليد كفاح الحركات الشيوعية فى العالم . وكان اجتماع مؤتمر الميثاق فى ٤ ابريل محاولة لتحديد الأهداف السياسية لهذه المرحلة على نحو يمكن أن تلتقى عليه القوى الثورية المختلفة ، ولكن الاجتماع رغم وضوح القرارات التى اتخذها لم ينجح فى تمثيل القوى السياسية الأساسية فقد غاب عنه الحزب الاشتراكى والحزب الوطنى .

وعرفت هذه الفترة مواقف التساند والتآزر بين هذه التنظيمات والقوى ، تمثل ذلك أمام الجماهير فى احتجاجات الصحافة الشعبية عند مصادرة احداها أو تعطيله ، واشترك زعماء الأحزاب من المحامين فى الدفاع فى القضايا السياسية عن المتهمين من التنظيمات الأخرى اظهارة للدعم السياسى والتأييد فضلا عن تقديم الخبرة الفنية فى المرافعة القضائية عنهم . كما ظهر التقارب فى أن فتح كل تنظيم صحافته واجتماعاته العامة لمثل التنظيمات الأخرى يكتبون ويخطبون من خلالها .

وكان مؤتمر ٢٦ أغسطس محاولة أكثر ايجابية للتقريب ، اشتركت فيه تقريبا كافة القوى السياسية الشعبية عدا الوفد ، وحلقت قضية « الجبهة أو التوحيد الوطنى » فى سماء الاجتماع . عبر عن ذلك يوسف حلمى فى بداية الاجتماع بقوله « اخوانى المسلمين الاشتراكيين الوطنيين أنصار السلام » ثم تكلم عن الاجتماع كمظهر لوحدة الشعب ضد الاستعمار . وبدأ آخرون كلماتهم قائلين « اخوانى المصريين » مؤكدين بهذا على فكرة الانتماء الوطنى . وقد بدا فى هذا الاجتماع ان الاخوان المسلمين مع اشتراكهم فيه لم يتقدم واحد منهم للحديث ولا اشتراكوا فى اللجنة التى صاغت قراراته .(اشترك فى هذه اللجنة الحزب الاشتراكى والحزب الوطنى وحزب الفلاح وأنصار السلام) وذلك على ما يظهر من مطالعة الصحف اليومية فى الصباح التالى وخاصة صحيفة المصرى التى وصفت المؤتمر وصفا مفصلا ، وقد تكلم فى الاجتماع سيد قطب وكان ممن يميلون الى جماعة الاخوان ولكنه لم يكن فى ذلك الوقت منتميا اليها ولا كان ممن يعبرون عنها .

ولوحظ أيضا فى هذا الاجتماع غيبة الوفدين عنه تماما . واذا كان البوليس قد اصطدم بالمتظاهرين فى النهار فسقط بعض الجرحى واعتقل

الكثيرون ، فلا شك كان يصعب على أى وفد أن يواجه الجمهور فى اجتماع المساء (وهم ذاتهم متظاهرو الصباح) ، أيا كان مبلغ اعتراضه على سياسة حكومة حزبه . ونفى مثل هذه المواقف لا يكون اتساع فى الحركة ولا تجدى الأعذار والتبريرات ، ويبدو الموقف مستقطبا كأقصى ما يكون . وعلى أى وفدى ثائرا أو معارضا لحكومة حزبه اما أن يترك حزبا ضربت حكومته الجماهير فى الشوارع وهى تهتف بالثورة وبالاستقلال ، واما أن ينشط للاطاحة بالاتجاه المسيطر على قيادته . ويصعب على رفاق الجرحى أن يقبلوا موقفا آخر سيما والجروح لم تلتئم بعد . وذلك رغم ان عنف البوليس لم يصل الى حد قتل أحد المتظاهرين فى هذا اليوم .



كانت غيبة الوفدين عن هذا الاجتماع من أهم مظاهره . كتب سلامة موسى يصف حوادث ذلك اليوم اذ تجمعت الألوف من الشباب والشيوخ وسارت المراكب والمظاهرات تنادى بالنداءات الشعبية ودل ذلك على يقظة تبعث على « الاغتياب والحماسة المقدسة » ثم قال ان « دعوة الاستقلال هى دعوة الوفد قبل أن تكون دعوة أى حزب آخر فى مصر . وجهاد الوفد فى هذا السبيل أوضح من أن ينكره محق أو مبطل . . . ان رسالة الوفد هى الاستقلال والحرية وانه هو صاحب النداءات الشعبية وانه حين يضل أحد الوفدين أو يجنح الى أساليب غير ديمقراطية ، فان شباب الوفد قبل كهوله ، بل كهوله قبل شبابه يسارعون الى تصحيح خطأ ويردونه الى سبيل الاستقلال والحرية » ثم قال عن مؤتمر هذا اليوم « لم نجد من الأسماء والصور (التى سجلتها صحيفة المصرى) سوى أسماء أحمد حسين وابراهيم شكرى وفتحى رضوان ويوسف حلمى وأحمد كامل قطب . . . وليس بين هؤلاء واحد فقط من الوفدين . وهذا ما يبعث فى نفس الوطنيين عامة والوفدين خاصة الحزن العميق والتشاؤم البعيد . ذلك ان غياب الوفدين عن هذه المواقف الوطنية التاريخية هو برهان على ان النداءات الشعبية قد أفلتت منهم الى غيرهم بل الى خصومهم . وانى لأرجو اخوانى الوفدين أن يتأملوا كثيرا هذا الموضوع وأن يتبصروا بمستقبلهم . . » (١)

ولوحظ أيضا فى مؤتمر الميثاق فى ابريل أن أحد شباب الوفد طلب الكلمة فمنعه الحاضرون وصاحوا فى وجهه هاتفين بسقوط البوليس

(١) صحيفة صوت الامة ٣٠ أغسطس ١٩٥١ .

السياسى وبالإفراج عن المسجونين السياسيين وتعويض المعتقلين السابقين (١) . ومن قبل كان الوفد عند الجماهير قرين الوطنية وضنو الجهاد ، ولكنه أصبح يمر الآن بأزمة خطيرة ، ودلت الحوادث من بعد على انها كانت أزمة الموت .

وقد أدت سياسة الحكومة الى اضعاف الحزب وتفككه ، وانكشفت الصراعات السياسية والشخصية داخل الحكومة وبين قيادة الحزب ، وسجلت الصحف تصريحاتهم المتعارضة وهجوم بعضهم على بعض . حدث بعد فشل تشريعات الصحافة ان صرح حامد زكى وزير الاقتصاد بأن هذه التشريعات كان يجب انفاذها حتى يمكن محاربة الشيوعية وانه لا يمكن لحكومة بيضاء أن تحكم شعبا أحمر ، فأدلى محمد صلاح الدين وزير الخارجية بتصريح هاجم فيه زميله وسخر من حديثه عن « الألوان » وأوضح انه (صلاح الدين) كان يعارض هذه التشريعات بمجلس الوزراء كما عارض كل مشروع مقيد للحرية (٢) . ولوحظ في هذه الفترة ان صحف الوفد لم تعد تعبر عن رأى واحد ، وانما خضع كل منها لنفوذ بعض العناصر وغمر كل منها صاحبه .

ثم كانت سيادة الاتجاه الرجعى فى قيادة الوفد والوزارة - فى الوقت الذى انتشرت فيه الاتجاهات الثورية بين قواعد الحزب - مما أزم العلاقة بين قيادة الحزب وقواعده ، وأدى انعزال حكومة الوفد عن الشعب الى انفصال قيادة الوفد عن قواعدها الحزبية فصارت العلاقة بينهما أشبه بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وانعكس الصراع الطبقي داخل الحزب فمزقه . وعمت الخلافات فى الهيئة الوفدية وفى اللجان الاقليمية وبين الشباب الوفدى ، وعرف الاتجاه « السراجي » المرتبط بفؤاد سراج الدين والاتجاه « الهلالى » نسبة الى أحمد نجيب الهلالى أحد أقطاب الوفد الذى كان اعتذر عن الاشتراك فى وزارة ١٩٥٠ وشاع عنه عدم رضائه عن سياسة الوفد الحالية ، كما كان هناك « الطليعة الوفدية » . ووقف الكثير من الوفديين ضد حكومتهم فى الكثير من المعارك السياسية وكان بعضهم من أشد الثائرين على التشريعات المقيدة لحرية الصحافة . وحدث ان اجتمعت الهيئة الوفدية فى أغسطس ١٩٥١ وأعلنت معارضتها لرغبة الحكومة زيادة سعر رغيف الخبز ولرغبتها فى تقييد حرية الصحافة على ما سبقت الإشارة اليه ، وأثناء الاجتماع تركز الهجوم على الوزراء الذين

(١) صحيفة الجمهور المصرى ٩ أبريل ١٩٥١ .

(٢) فاروق ملكا . أحمد بهاء الدين ص ١١٢ .

يعملون بغير الرجوع الى الهيئـة الوفـدية . ومع الوقت بدا للكثير من الوفـديين الثائرين أن صلتهم بالأحزاب والتنظيمات الشعبية الأخرى أوثق من صلتهم بقيادة حزبهم ، وبهذا كله انكشف غطاء الوفد وانحل وثاقه التنظيمى فظهرت الخلافات الداخلية أمام الجميع . وكان الوفد من قبل من أكثر الأحزاب انضباطا وقدرة على اخفاء خلافاته الداخلية .

واذا كان الوفد قديما هو حزب الحرية والاستقلال ، فقد جمع قواعده وجمع الشعب من حوله على هذين المطلبين . ولم يكن له برنامج اجتماعى محدد (بالنسبة لقضايا الثورة الاجتماعية كالأصلاح الزراعى وغيره بصرف النظر عما اذا كان يمكن أن يكون برنامجا رأسماليا أو خلافا) ، ولم يثقف أعضائه ومؤيديه الا بمطلبى الحرية والاستقلال . وكان يضم كتلا لا تنتمى الى طبقة اجتماعية واحدة ولا الى طبقات متجانسة المصلحة . وكان حريا بجماهير الوفد المخلصة لعقيدة حزبها - بعد أن ظهر لها فى الفترة الأخيرة عدم جدارة الاتجاه الغالب فى القيادة بتحقيق هذين المطلبين - أن تكافح من أجل تغيير القيادة ، وأن تكافح التقاليد الحزبية التى تعوق هذا التغيير . وكان يكون هذا عملا ايجابيا محدد الهدف يمكن للأغلبية أن تجتمع عليه فى سهولة وسرعة .

ولكن الذى حدث أن هذه الجماهير فقدت ثقتها فى قيادة الحزب فى وقت طرحت فيه المشاكل الاجتماعية على الشعب كله وتأزمت العلاقات الطبقية فى المجتمع وشاع أن مطلبى الوفد التقليديين ليس فيهما وحدهما حل مشاكل المجتمع ، ونشطت التنظيمات الشعبية والوطنية الجديدة تطرح على الجماهير الحلول لمشاكلها الاجتماعية ، ولم تكن الكتل العريضة من الوفديين مستطيعـة أن تجتمع على برنامج اجتماعى واحد ، وذلك بسبب اختلاف أوضاعها الطبقية ومشاربها الاجتماعية ، ولم تكن غالبيتها مستطيعـة فى المدى القصير - مدى المعركة الدائرة - أن تنشق أقساما أو أجنحة يلتف كل منها حول البرامج الاجتماعية المعبرة عن مصالحه ، وذلك بسبب تفاوت مستويات الوعى الاجتماعى بين جماهير الحزب حتى فى حدود من تتفق أوضاعهم الاجتماعية .

بذلك لم تستطع جماهير الوفد أن تجتمع على عمل واحد لتغيير القيادة أو لتصفية الاتجاه الرجعى فيها ، ولم يستطع أى تيار أو اتجاه أن ينشق عن الحزب فى هذه المرحلة ليكون تنظيما مستقلا ، ولا تبلورت داخل الحزب أجنحة سياسية محددة ذات برامج ومناهج عمل واضحة . ولم يعد الأمر اتخاذ المواقف السلمية فى أى من المعارك السياسية التى

تنشعب ، ولم يعد جهد التوعية العام بمناهج التفكير السياسى المتقدمة والتعبئة العامة بغير وجود روابط تنظيمية محكمة تربط تيارا بعينه ، ولم يعد السخط العام على القيادة والتفكير فى اصلاح الحزب واقتراح بعض أسس الاصلاح بغير اتخاذ الخطوات العملية لذلك . وكان بعض هذه الاتجاهات يحمل امكانيات واضحة للنمو ولأن يتبلور فى أجنحة أو مجموعات تشكل أحزابا مستقلة أو تلتحم بواحد من الأحزاب أو التنظيمات الأخرى ، ولكن لم يسرع بها النمو الى أن تبلغ هذا المبلغ .

وبحث بعض شباب الحزب عن أسباب ضعفه فى كيانه التنظيمى ، ونشر رفيق الطرزي فى صيف ١٩٥١ مقالات « بالجمهور المصرى » طالب فيها بأن يعاد تشكيل الحزب بما يحفظ كيانه الشعبى ، وبألا يتولى سكرتير عام الوفد منصبا وزاريا ليتفرغ لعمله الحزبى وللارتباط باللجان المختلفة ، وطالب بأن تتكون لجان الحزب من الشباب المتعلم لتدرس كل منها أحوال اقليمها الزراعى والصناعية ووسائل اصلاحها . كما طالب لفيف من شباب الحزب الغاء البوليس السياسى وبأن يوضع للحزب برنامج اشتراكى علمى وعملى . ودل ذلك كله على تنبه الكثيرين داخل الوفد الى أن ضعفه يرجع الى أسلوب بنائه التنظيمى والى غياب الأهداف الاجتماعية عن برنامجه . وقد سبقت الإشارة الى الاتجاه الاشتراكى الديمقراطى المتقدم الذى كانت « الطليعة الوفدية » تعمل على نشره داخل الوفد .

ثم كان هناك اتجاه بقى مخلصا لتقاليد الحزب القديمة مدافعا عن هدفه التقليديين ، وحمل مع غيره لواء المعارضة ضد الحكومة لموقفها من التشريعات المقيدة للحريات ، حمل عليها فى الصحف وداخل الهيئة الوفدية والبرلمان وداخل مجلس الوزراء . كانوا صادقى الايمان بتراث الوفد وهدفه المعروفين ويهاجمون أى محاولة تبدو من الحكومة للتنكر لهما فى قوة وشهامة ، ولكنهم أسرى هذا التراث ولم يستطيعوا أن يضعوا اجابة ما للمشاكل الاجتماعية المطروحة ولا أن يربطوا بين مسألة الحريات التى منحوها جهدهم كله وبين المصالح الطبقيّة الرجعية المعادية للحرية ، فلم ترتفع بهم المعركة الى المستوى السياسى اللائق وفق مقاييس ذات الفترة التى تأزمت فيها الأوضاع الاجتماعية . وكان يلحظ فى صحيفة « المصرى » هجوم على الاسراف والارتجال وعدم تنفيذ الحكومة لمشروعات الاصلاح وتعمير الأراضى ولكن بغير قدرة على اكتشاف المصالح الطبقيّة التى تتحكم فى الأمر وتعوق سبل الاصلاح .

وبكل هذا اتسم الطابع العام للوفد بالبلبلة والتمزق .

وقد استظل قسم كبير من الجماهير بالوفد سنين طويلة ، يكافح من خلاله ويرتضى قيادته ويترادف الوفد فى تصوره بمطالبه الاجتماعية وآماله فى المستقبل . وبدأ اتجاه الشك ينمو لدى هذه الجماهير فى ١٩٣٦ وفى ١٩٤٢ على ما سبقت الإشارة . ثم كان اتجاه حكومة الوفد الأخيرة مصحوباً بارتفاع وعى الجماهير ، كان من شأن ذلك أن اندفع قسم كبير من هؤلاء الى خارج « المظلة الوفدية » بوعى اجتماعى يزداد نضوجاً وبثورية نامية ، ولكن فى بلبلة واحساس بالضياح نتجا عن الشعور بفقدان القيادة وفقدان الاحساس بوجود تنظيم سياسى يولونه ولاهم غير المتحفظ .

كانت كتلة كبيرة من الجماهير يعيها الحاضر بغير أن يتضح لها أفق المستقبل ، تقاوم سياسة الملك والرجعية فى تقييد الحريات وتؤيد إلغاء المعاهدة وتعارض محاولات الزج بمصر فى أحد الأحلاف العسكرية ، وينفتح تفكيرها على قضايا الإصلاح الاجتماعى ويستبد بها السخط على الملكيات الكبيرة والثروات الضخمة ، ولكنها لم تكن مستقرة على يقين محدد ، وكانت فضلا عن هذا لا تزال معلقة الأبصار بالوفد لا ترى بعد قيادته قيادة أخرى . ولم تكن تقتنع بأن أيا من الأحزاب والتنظيمات العاملة وقتها هو قائد الكفاح الشعبى الجدير بالحلول محل الوفد . لم تكن المشكلة لديها هى الوصول الى أهداف معينة لقضية الثورة ، فلم يكن هذا بعيدا عن ادراكها ، ولكن تجسدت مشكلتها فى افتقاد الزعامة الوطنية القادرة على السعى لتحقيق هذه الأهداف . والحاصل ان أيا من أهداف السياسة أو شعاراتها لا يكفى صلاحه ليجذب الجماهير اليه وليكسب الثقة فى امكان تحقيقه وليتحول الى نشاط مادي ملموس ، ولكن لابد أن يتجسد فى مؤسسة سياسية أو كيان تنظيمى يعمل من أجل تحقيقه ، وفى زعامة تكون مناط الثقة بما جربت فيه من معارك الكفاح وبما امتحنت به من مواقف ومحن وبما تراكم تاريخها من كل ذلك ليصبح رصيда سياسيا جاذبا . وتمثل هذا الاتجاه أكثر ما تمثل فى ارتباط التطور الديمقراطى فى مصر بالوفد وبكفاحه ، واستبد به القلق على ضياع الديمقراطية ومكاسب الشعب منها مما يراه من تقوض بناء الوفد ، ورأى فى انهيار هذا الحزب العتيق انهيارا لنظام ومكاسب شعبية ولعادات فى التفكير والسلوك السياسى ، وعاقه الغبار عن رؤية المستقبل ، وسادت لديه نظرة القلق والتشاؤم ، والاحساس العميق باليتم السياسى .

كانت جريدة « الجمهور المصرى » الأسبوعية التى ظهرت فى هذه الفترة ولاقت رواجا شديدا ، من أهم من كشف هذا الشعور ، وأدركت

الازمة التى يعانىها هذا النقسام من الجماهير ، فكانت افتتاحياتها دائما تضرب على هذا الوتر . كانت تطالب مع المطالبين باخراج الانجليز بالقوة ومقاطعتهم اقتصاديا وبتأميم القطن والاحتكارات وقناة السويس . ورغم ان ادراك هذه الأهداف أمر يبعث على التفاؤل والثقة بالمستقبل ، فقد اتسمت هذه الكتابات بالتشاؤم البعيد ، وهى بعد أن حددت المطالب السابقة ، استبعدت أن تتحقق « الا اذا ظهر الطابور الأول فى مصر ... فمتى يظهر فى مصر اذا الطابور الأول .. طابور الرجال » (١) وتنعى الوفد الذى كان قلعة الدستور والذى كانت رسالته رسالة الثورة ، فأصبح ضد الدستور والحريات « اذا لم يصبح الوفد وفدا ، فقدت الأمة قيادتها . » ، « ان الثورة المصرية قد انتهت الى رماد .. وان نهضتنا قد وقعت فى هذا الرماد . أيها الشعب انك اليوم يتيم ، وعلى اليتيم أن يشق طريقه الوعر بلا معين وبلا مجير » ، « لم تعد الأبصار تقع على رجل يمكن الركون اليه » ، « اننا نفتقد الرجاء فى أى زعيم ، على كل مصرى أن يتحرك ، لابد من صحوة ، ثم فورة ، ثم ثورة تحطم الأغلال » ، « ان فساد الوفد معناه فساد الحكم وانهيار الوفد معناه انهيار النظام الديمقراطى فى مصر » ، « ان الشعب يفتقد قيادة توجيهية فدائية حازمة » ، « الرأى العام هو الزعيم وصاحب الكلمة حتى ينبت فى أرض المعركة زعيم جديد يحقق وحدة البلاد بقوة ايمانه وصلابة ارادته وانكاره لذاته وعندئذ يتحقق النصر » (٢) .

كانت هذه صرخة احتجاج ورفض لما فى المجتمع من مفساد ، تعرف ما يجب أن يزول بغير أن ترى ما يجب أن يوجد من خلال ما هو قائم فعلا ، فافتقدت الاحساس بإمكانيات الحاضر ، وتجاوزتها صور الماضى الذى ظلت حبيسة فيه مهما بلغ سخطها عليه ، وطرحت الوفد كحزب ولكنها استمسكت به « كعقيدة » (٣) ، فافتقدت الشعور بالانتماء لأى من التنظيمات السياسية القائمة واستشعرت اليتم والتحرر من الولاء لأى من الزعامات الموجودة ، « لقد استسلمت الزعامة » وثقة الجماهير تبخرت فى القادة والأحزاب « ولم يعد الشعب يجد قيادته .. » الا فى القصور والصالونات (٤) ، وكان لهذا الاتجاه مقدماته التاريخية ، منذ أن بدا

(١) صحيفة المصرى ١٩ مارس ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الجمهور المصرى . افتتاحيات متفرقة خلال سنة ١٩٥١ .

(٣ ، ٤) من افتتاحيات صحيفة الجمهور المصرى .

الوهن على الوفد خلال الثلاثينات ، سيما بعد معاهدة ١٩٣٦ . ومنذ أن بدت الاحصاءات تسجل تزايدا مطردا في نسبة من لا يستخدمون صوته في الانتخابي في انتخابات مجالس النواب والشيوخ ، ومنذ ظهر ما وصفه شارل عيسوى بأن قسما من الرأي العام في مصر يطلب مستبدا مستنيرا ، ولكن المشكلة في كيف تضمن استنارته وعدم غلوه مع ملاحظة ان المصريين يتمتعون في فترات الحكم البرلماني بحرية أكبر من فترات الحكم الدكتاتوري وان أسوأ مجلس نيابي خير من أحسن حكم غير نيابي (١) .

ويبدو ان صحيفة أخبار اليوم ، قد لمست نمو هذا الاتجاه ، وعملت على تعميق أزمته . كتب مصطفى أمين يقول : « ان الشعب عندما يكشف خداع رجل من رجاله لا يفقد الرجل مكانته فحسب ، وانما يفقد الشعب ثقته بكل رجل سواء . فليس السياسي وحده ضحية أكاذيبه وانما الشعوب هي ضحية أكاذيب ساستها المخادعين . » (٢) هذا يعني أن تحطيم الزعامة الوفدية ، الزعامة التقليدية للأمة ، من شأنه أن يترك فراغا سياسيا وبلبله واضحين ، وان انهيار الثقة في زعيم يعني انهيار الثقة في الشعب نفسه « بكل رجل سواء » فتسود الحيرة والشك والقلق وتعظم أزمة الشعب في نفسه . وكانت الصحيفة أسرع المنابر في تحطيم الوفد زعامة وتنظيما ، وفي كشف جميع عوراته وتضخيمها ، وفي القاء الأوساخ عليه . واذا كان الانهيار البطيء للوفد ، قد يساعد على أن تترث التنظيمات الموجودة رصيده ، وأن تستوعبها في هدوء ، وأن تمتص طاقاته في يسر ، فان الهدم السريع له كان من شأنه أن يشيع اليتم والتذمر غير البصير . وقبل أن تتسرب مياه الوفد الى الأنهر الجديدة ، كان الهدم السريع لشطآنه يقذف بكتلة كبيرة من الرأي العام المؤثر لتنتج الى غير وجهة وليسهل بعد ذلك انحرافها الى أي طريق مظلمة العينين من غبار الانقراض ، تحت حكمة أن «الساسة كلهم مخادعين» مادام ثبت خداع أحدهم أو بعضهم . وان القلق وفقدان الثقة ليطمسان البصيرة وعندئذ تصبح الحرية عبثا ومحنة . وان الحق في الاختيار ، اختيار الهدف أو الحزب أو الحاكم هو من أسس الممارسة الديمقراطية ، ولكن يلزم لهذه الممارسة أن يوجد لدى الفرد قدر من الثقة في الأسس والمعايير التي يتم اختياره على أساسها ، وهذا يعني أن تفشي الشك المطلق بغير يقين ولو نسبي يعدم القدرة على الاختيار فتصير ممارسة الحرية تصرفا عشوائيا عديم النفع ويفقد المواطن الشعور

(١) Egypt, An Economic and Social Analysis, C. Issawi, p. 176

(٢) ثورة في الصحافة . سامي عزيز ص ١٨٠ .

بجدواها ويفقد الايمان بان الحرية مصدر سعد أو أمن له . وعندما يصبح الشك سيد الموقف ينوء المرء بحريته ويسعى لالقائها عن كاهلية الضعيفين ولأن يفرط فيها ولا يبقى منها شيء جدير بالتشبهت به ، وتتضخم سوءات الحياة القائمة وتبدو كأنها الجحيم عينه كل ما فيها فاسد معذب ، ويغدو كل شيء آخر أيا كان خيرا منها ويقدر خيره بقدر اختلافه عنها ، ويصبح الهدم وحده هو الخير المطلق .

كانت « آخر لحظة » إحدى صحف أخبار اليوم التي ظهرت فى هذه الفترة تصرخ بهذه النبرة « ان الأمة فى حاجة الى هيئة جديدة . . » ، « الشعب يبحث عن قائد . . » ولكنها لا تهتم بوضع المعايير والمواصفات التي يجب أن تكون لهذا القائد وتعلق بأهدافه السياسية وبموقفه من القضايا الوطنية والاجتماعية ، وتكتفى بأن تصوغ شرائط انشائية يبدو بها كالمهدي المنتظر الذي لا يعرف الا انه سيملاً الأرض عدلاً ونوراً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً ، « يقود من الهزيمة الى النصر ومن اليأس الى الأمل ومن العدم الى الحياة . . يتقدم ولا يهاب . . يتكلم ولا يخاف . . يمتلئ صدره بالايمن لا بالنياشين . . لا يثرى ويزيد الشعب فقراً . . ولا يلعب القمار . . قائد له ارادة لا رجلا مسلوب الارادة يسيره من حوله . . رجلا قويا لا يضعف للمال ولا يشتري الدنيا بالآخرة . . . » (١) ويصدق كل ذلك على أى رجل من أى اتجاه سواء كان نجيب الهلالي الذى تولى الحكم فيما بعد أو واحد من الاخوان المسلمين أو من الحزب الاشتراكي أو الحزب الوطنى بغير تمييز ، ثم تقول ان مصر أصبحت « كالثور الهائج وهو ينطح بقرنيه ويركل بحوافره ويخور خواراً شديداً يلقي الرعب فى القلوب . . » (٢) ، ثم تركز على الفساد والرشوة واستغلال النفوذ وترفض الاصلاح الجزئى وتدعو الى « استئصال وازالة وبناء من جديد . . . » وتقول « لابد من قتال وهدف نقاتل من أجله . . » ولكن لا تقدم هذا الهدف ولا تحدده الا انه شيء يتم « بروح عامة روح تصوف وفدائية روح نكران ذات وتسابق على التضحية » (٣) ، وبهذا يكون الهدف العملى هو هدم كل ما هو موجود ويكون الجديد حلماً غير مجسد ولا محدد المعالم . وتسرع المركبة الى الهاوية بما حملت من مؤسسات ورجال ، واقرنت حملتها بالهجوم على مبدأ وجود الأحزاب ونادت بشعار لا حزبية ، كما اقرنت بالهجوم على النظام النيابى كله .

(١) ثورة فى الصحافة . سامى عزيز ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٢) ، (٣) ثورة فى الصحافة . سامى عزيز ص ٣٠٤ .

كان انهيار الوفد قد أثار لدى الكثيرين القلق على الدستور والحياة النيابية والحريات ، وكان الكثيرون قد نما لديهم الشك في قدرة الشعب على التحرر الوطني والاجتماعي من خلال مؤسسات هذا الدستور ، وذلك بسبب قصوره عن اطلاق الحريات للجماهير واعترافه للملك بسلطات جوهرية . وكانت أخبار اليوم تعمل على تعميق هذه الأزمة وتنظر الى الدستور لا من ناحية قصوره عن تحقيق أهداف الشعب ولكن من ناحية ما يفسح لهذا الشعب من حريات ، وخلال عامي ١٩٥٠ - ١٩٥١ اللذين انفسح فيهما للعمل الشعبي امكانيات واسعة جدا ومال الدستور بميزان الحكم الى الجماهير ، امتلأت أخبار اليوم بالطعن في الدستور وفي الحياة النيابية عامة ، فكتبت في منتصف مارس ١٩٥١ بمناسبة عيد الدستور مقالا عن « ذكرى الحى الميت . . . » في يوم مجهول ولسبب مجهول ودفن في مكان مجهول . . . هذا الدستور الذى بات بلا عرض . . . تراه فى ذراع الطغاة وفى ذراع أصدقاء بريطانيا . . . تتبادل الأيدي وتتبادل الأرجل أحيانا » ثم تذكر ان ثمة « مبادئ جديدة يجب أن تتضمنها الدساتير الحديثة » بغير إشارة لهذه المبادئ حتى يمكن معرفة منطلق الطعن على هذا الدستور ، ثم تنادى بالبكاء عليه لانه « يحنى رأسه للصمصام والمرتشين والمجرمين . . . » (١) وكان هذا الطعن عليه خلال فترة مابعد حريق القاهرة تمهيدا لما أزمعته حكومات الملك التى تولت الحكم بعد الحريق من تقييد حرية الجماهير وتصفية الحياة النيابية . وركزت الصحيفة سياستها فى الطعن على الحياة النيابية كلها طعنا يستمد حجته من سلبيات هذه الحياة وأثر المال والنفوذ وإلجاء والعصبيات العائلية فى الانتخابات ، ولكنه طعن يشيخ فقدان الثقة فى النظام النيابي برمته بغير بديل يقدم ، وتم هذا فى الوقت الذى بلغ فيه الحرص على الحريات العامة أشده ضد بطش الملك وبلغ فيه الحرص على حماية النظام النيابي عنفوانه من كافة الأحزاب والتنظيمات القائمة (٢) ، وهذا يوضح سبب الهجوم العنيف الذى مارسه كافة التنظيمات الشعبية والثورية على صحيفة أخبار اليوم ، هجوما منها على

(١) ثورة فى الصحافة . سامى عزيز ص ٢١٧ - ٢١٩ ، ومنها المقتطف الاخير عن صحيفة الاخبار فى ١٧ يونية ١٩٥٢ ،

(٢) سيأتى الحديث عن ظروف هذه الفترة فى الفصل الاخير من هذا الكتاب .

نزعة الهدم المطلق لدعائم الحياة السياسية والنظام الديمقراطي • على ان هذا الاتجاه الذى روجت له صحيفة أخبار اليوم كان له اثره فى قسم واسع من الجماهير استثمرت فيه القلق والشك الى نوازع من الهدم المطلق بغير تمييز ، وتجاوز فقدان الايمان بالنظام القائم الى افتقاد الايمان واليقين فى قيم ومبادئ كانت من اسس الاستنارة فى حركة التاريخ المصرى منذ بداية القرن ، وكانت مما صار من تقاليد الكفاح المصرى طوال هذه المدة •

www.egyptology.com

الفصل الخامس

الاخوان المسلمون – بعد حسن البنا

تقدمت الإشارة الى ان الشيخ حسن البنا قد صاغ جماعة الاخوان المسلمين – فكرا وتنظيما – بما يجعلها مرتبطة به شخصا وما يجعله المسيطر الاوحد عليها المسك الوحيد لأعنتها والموجه لنشاطها . وقد استغل في ذلك عاملين : أولهما ، الغموض المحيط بأهدافها وبطبيعتها وبمناهجها العملية كدعوة سياسية ، وثانيهما ، بناء تنظيم الجماعة بطريقة تجعله صاحب الامر وحده وتجعل سائر أجهزة التنظيم ومستوياته ومكاتبه ولجانه مجرد كيانات استشارية يملك عليها الامر ويجب عليها السمع له والطاعة .

وكان ما يحيط فكر الجماعة وأهدافها من ابهام مما يفيد قيادتها في ان تجذب اليها كتلا من الجماهير ومن القوى السياسية متباينة المواقف والمشارب في السياسة والأهداف العملية ، وهو مما يفيد أيضا في القدرة على الحركة الطليقة غير المقيدة بأهداف محددة ولا مناهج مسبقة ، وهو مما يفيد في ان يحتفظ المرشد العام بسلطات الزعامة الشخصية في الجماعة وعلى كوادرا الاخوان وجماهيرهم باعتباره صاحب الدعوة ، فلا يملك أحد غيره في اية مواقف عملية ان يوضح ما انبهم أو يبين وجهة الجماعة ، ولا يعترف الجمع الرابض في الجماعة لأحد غير المرشد بذلك ، ولو كانت الأجهزة القيادية ، فالمرشد هو المبايع على السمع والطاعة . وبهذا كان الغموض منهجا يرتب نتائج عملية محددة ، كان نوعا من مصادرة « المعرفة » لحساب فرد واحد هو المرشد ، فكان غموضا واعيا ومقصودا لفائدة معينة . وقبلت الجماعة وأعضاؤها هذا الوضع بما فيه من تجسيد دنيوى لفكرة الغيب

ومن قبول لهيمنة غير المنظور من ملكات المرشد والخضوع لتحكمه فى اقدارهم وتوجيه مصائرهم . وبدت الجماعة فى زمن الشيخ البنا قوية متماسكة موحدة ، وكان ما يحدث من اختلافات بين أعضائها فى المستويات العليا لها ، كانت تلك خلاقات تقف دون المرشد العام وتختفى تحت ظلال برده .

وكان من الطبيعى مع اغتيال المرشد العام فى فبراير ١٩٤٩ ان تستشعر الجماعة اليتيم وأن تظهر الخلافات بين أعضائها وقادتها حول الأهداف السياسية ومناهج العمل ، وما دام لم تتبلور داخل الجماعة تيارات سياسية محددة فى حياة الشيخ البنا ، ولم يكن من المقدور أن تتبلور سريعا بعد وفاته ، ما دام ذلك فقد كان طبيعيا أن تمتزج الخلافات السياسية بالاطماع الفردية والتجمعات الشخصية ورغبات الوصول الى الزعامة .

ولم تفقد الجماعة باغتيال حسن البنا منظما فقط ، بل فقدت مفكرها ورأسم سياستها ، ومحدد أهدافها ، فقدت مهيدها ومرشدها بالتعبير السلفى . وبهذا فقد « الغموض » القوة المتحكمة فيه والمسيطرة على الجماعة من خلاله ، وأصبح هذا الغموض هو القوة غير الواعية المتحكمة فى الجماعة ، وبغير المرشد يصبح الغموض ظلما وتيها . فبعد وفاة حسن البنا ظهرت تجمعات ثلاث : احداها ، محافظ على رأسه عبد الرحمن البنا ، والثانى ، متطرف على رأسه صالح عشاوى ، والثالث ، معتدل على رأسه الدكتور حسين كمال الدين وأحمد حسن الباقورى . وكانت مجموعة الوسط المعتدلة هى المجموعة ذات الثقل الأكبر فعملت على اختيار مرشد عام يتفق هواه مع سياستها (١) . ويذكر الأستاذ الحسينى انه بعد اغتيال الشيخ البنا دخلت الجماعة فى أزمتها الكبرى ، وكان يديرها عبد الرحمن البنا وصالح عشاوى وأحمد حسن الباقورى ، وانه فى سنة ١٩٥٠ اختارت الجماعة صالح عشاوى « وكان أيضا رئيس تحرير صحيفة الدعوة الإخوانية » للإشراف على الجماعة باعتباره نائبا للمرشد العام ، وانه كان مقدرا للباقورى ان يتولى منصب الارشاد فرغب فى التخلّى عنه ، وانه فى هذه الفترة ظهر التنافس الشديد على الزعامة بين رموس الجماعة ، خاصة بين صالح عشاوى وعبد الرحمن البنا وعبد الحكيم عابدين ومحمد محمد فرغلى (٢) .

(١) Nationalism and Revolution in Egypt, C.P. Harris, p. 188 8

(٢) الإخوان المسلمون . اسحق موسى الحسينى ص ١١٤ .

كما ظهرت الصراعات بين الجماعة وبين الجهاز السرى فيها . وكان هذا الجهاز قد كونه حسن البنا سنة ١٩٤٢ ليكون كتيبة عسكرية سرية مسلحة يختار أعضاؤها من الشباب المتحمس ويدربون على حمل السلاح والبنادق والمسدسات والقاء القنابل ، وهو الجهاز الذى قام بأعمال الارهاب فى السنوات السابقة . وكان يقود هذا الجهاز حسين كمال الدين وصالح ع شماوى وابراهيم الطيب وعبد الرحمن السندى ، ولكنه كان خاضعا للسيطرة الشخصية للشيخ البنا فلما توفى أصبح الجهاز مركز قوة خطيرة داخل الجماعة وأصبح يتجه فى صراعه مع الكتل الأخرى الى فرض رأيه واتجاهه بالقوة المادية وأساليب القمع (١) .

تركزت أزمة الجماعة عند وصول الوفد الى الحكم فى هذه الصراعات الداخلية التى تهدد وحدتها ، وفى عدااء الوفد التقليدى لها وخطورة ذلك عليها بعد ان عاد الوفد الى الحكم ، كما تمثلت الأزمة فيما كان بينها وبين الملك من صراع وصل الى ذروته عند حلها سنة ١٩٤٨ واغتيال النقراشى والشيخ البنا . وبدأت الجماعة فى هذه الفترة تعاني من الوهن الداخلى وتفتقد الدعم الخارجى من أى من القوى السياسية المسيطرة . وكان سوء علاقتها بالملك هو نقطة التحدى الأساسية لديها .

زاد من حدة الصراعات الداخلية فى الجماعة ان نظامها يركز السلطات جميعا فى يد المرشد العام ، وليس لمكتب الارشاد ولا للهيئة التأسيسية الا وجود استشارى بجانبه ، ويتولى المرشد العام القيادة طول حياته بغير تحديد لمدة معينة ، وهذا يعنى ان مسألة اختيار المرشد مسألة حاسمة بين الاتجاهات المختلفة . على انه اذا كانت الجماعة رغم الصراعات الفردية والسيارات الموجودة بها كانت زمن الشيخ البنا تلتقى عند الرجل القوى ، فانه بعد وفاته لم يعد ثمة من يستطيع الهيمنة مثله على الجماعة كلها ، ولا كانت الخلافات السياسية متبلورة على النحو الذى يمكن من حسمها ، وليس لأنصاف الأقوياء ان يعترفوا لواحد منهم بالسيادة ، ولم يعد هناك رجل قوى قادر على ان يفرض نفسه عليهم ، وبهذا لم يبق أمامهم الا ان يلتقوا عند الرجل الضعيف تأجيلا للأزمة وأملوا فى السيطرة على الجماعة من خلاله ، وذلك كما كان يحدث بين امراء المماليك عندما يلتقون على تعيين

(١) الاخوان المسلمون . اسحق موسى الحسينى ص ١٤٩ .

السلطين الضعفاء أو الصبية من أبناء السلطين السابقين فى التاريخ الوسيط . وبهذا تفضى الزعامة الفردية القوية الى نقيضها ضعفا . وبهذا التقت الجماعة على اختيار الاستاذ حسن الهضيبى مرشدا عاما لها . ووجدت التيارات المختلفة فى اختياره حلا لأبرز مشاكلها وهى وحدة الجماعة ومهادنة الملك .

كان حسن الهضيبى مستشارا عمل بالقضاء نحو سبع وعشرين سنة ، واتصل بالشيخ البنا حوالى سنة ١٩٤٢ وبقيت علاقته به حتى وفاة الشيخ ، وعرفت له بعض كتابات فى صحيفة « المسلمون » ولكنه لم يكن عضوا بمكتب الارشاد ولا بالجمعية التأسيسية المكونة من مائة وخمسين عضوا ، فلم يتول فى الجماعة عملا تنظيميا ولا شعبيا ولا كان وجها معروفا مشهورا لدى جماهير الاخوان . وكان من عادة الشيخ البنا أن ينشئ علاقات مستورة مع بعض العناصر (١) ، يستهدف من كتمانها تأمينهم وتأمين وظائفهم وأن يستمد منهم العون ، كما يستهدف ربط الأعضاء شخصا به وان يكون فى خفاء بعض علاقاته خفاء لبعض جوانب شخصيته عن الآخرين وخفاء لبعض مصادر قدرته ومصادر معرفته . وكان الهضيبى فى عام ١٩٥٠ قد شارف الستين من عمره وأصيب بمرض انهك صحته وذاكرته ، كما كان شخصية تقليدية محافظة غير متمرسة فى العمل السياسى بعيدة عن أمواجه ، ولكنه كان يتصف بالطيبة وحسن السمعة .

ومن جهة ثانية كان وصول الوفد الى الحكم مثيرا لخوف الملك من أن يستبد حزب الاغلبية البرلمانية بالسلطة من دونه ، فوجد من صالحه أن يمحو الخلافات القائمة بينه وبين جماعة الاخوان احياء لهذه القوة وأملا فى الاستفادة منها . وعملت السراى على أن تستغل التنافس داخل الجماعة بين المرشحين للزعامة لتستطيع أن تفرض عليها مرشدا يضمن وجوده تحسين العلاقات مع السراى ثم انصياح الجماعة لها فى تنفيذ أهدافها . وقد نشرت صحيفة اللواء الجديدة ان مزراحى باشا - محامى الخاصة الملكية - كان له دور فى تحسين العلاقات بين الملك والاخوان ، وان الصحف البريطانية أظهرت ارتياحا شديدا لهذا الخبر (٢) . وكان حسن الهضيبى هو الرجل الذى أيد الملك توليه منصب الارشاد ، اذ كان فضلا عن الصفات السابق

(١) الاخوان المسلمون . أسحق موسى الحسينى ص ١١٤ .

(٢) صحيفة الاشتراكية ٦ ديسمبر ١٩٥١ .

الإشارة إليها متزوجا من شقيقة ناظر الخاصة الملكية ، كما كان على ملاقات عائلية وشخصية وثيقة ببعض العائلات الثرية المقربة من الملك (١) . وصافح قادة الإخوان يد الملك الممدودة لهم بأن وافقوا على اختيار الهضيبي زعيما لهم ومرشدا . وكان قبول الجماعة لزعامتها لها هذه السلطات عليهم بإشارة من الملك الذي اتهم باغتيال زعيمهم السابق ومؤسس جماعتهم ، كان ذلك أمرا أثار الشكوك في حقيقة نوايا القيادة من الدعوة والجماعة .

قبل أن يلغى قرار حل الجماعة وتعود الى الوجود المشروع ، أذنت الحكومة لها بعقد هيئتها التأسيسية فاخترت الهضيبي مرشدا عاما لها ، ووافق هو بعد اظهار التردد وبعد الالاحاح عليه في القبول ، ولكنه استأجل الهيئة في اذاعة الخبر حتى يتمكن من تقديم استقالته من منصبه القضائي ، ثم قبلت الحكومة استقالته والغى قرار حل الجماعة ونشر خبر التعيين في اكتوبر ١٩٥١ . وفي ذات الوقت عين عبد القادر عودة وكيلا عاما للجماعة وعبد الحكيم عابدين سكرتيرا لها ، وشكل مكتب الارشاد من صالح عشاوي وعبد العزيز كامل ومحمد الغزالي وعبد الرحمن البنا وحسين كمال الدين وأحمد حسن الباقوري ومحمد خميس حميدة وفهمى أبو غدير (٢) .

كانت أولى كلمات المرشد الجديد أن أوصى الجماعة بخشية الله وطاعته وتلاوة القرآن الكريم وأن يعد الإخوان أنفسهم للفترات العصيبة ، واطرد منه النصيح بتلاوة القرآن وتجنب السياسة . ولم يمض شهر على ذلك حتى ذهب الهضيبي الى مقابلة الملك باحدى عربات القصر وبرفقة بعض زعماء الجماعة ، ويقال ان الملك طلب اليه تطهير الجماعة من العناصر الثورية واتخاذ خطة المهادنة والسلام مع الانجليز كما ذكره بوعده حسن البنا الى كريم ثابت رجل الملك سنة ١٩٤٨ من أن تتخذ الجماعة خطة المعاداة للشيوعية (٣) ، اذا ألغى الملك قرار حلها . وتمت هذه المقابلة في لحظة كانت فيها معاهدة ١٩٣٦ قد ألغيت واتخذ الشعب موقف الكفاح المسلح ضد الانجليز في القنال . ثم تكررت زيارة المرشد للملك بعد ذلك مرات عدة . وبينما كانت

(١) الإخوان المسلمون . اسحق موسى الحسيني ص ١١٣ .

(٢) صحيفة المصري ١٩ اكتوبر ١٩٥١ .

(٣) الإخوان المسلمون : اسحق موسى الحسيني ص ١٢١ - ١٢٢ .

الجماهير تهتف في الشوارع ضد الملك ، خرج الهضيبي من احدى مقابلاته معه يقول انها كانت « زيارة نبيلة لملك نبيل » .

وعمل الهضيبي على ابعاد الكثير من الاعضاء القدامى ذوى الاتجاهات المعارضة له في داخل الجماعة ، واختار أعوانه من أصحاب المناصب القانونية والقضائية في الجماعة ومن ذوى الميول المعتدلة . وأجريت تعديلات في قيادة الجهاز السرى ابعد فيها صالح ع شماوى المرتبطون به . وتحت السطح أخذت الخلافات تنمو بين الاتجاه الذى يؤيد سياسة الهضيبي ويدافع عنها وبين من كانوا يعتبرون أنفسهم أحق منه بالزعامة ومن عابوا عليه ضعفه وفقدانه القدرة على ضم الصفوف وخضوعه المكشوف للملك فى الوقت الذى هز فيه الفوران الشعبى عرشه .

واستشعر المعارضون وطأة سلطات المرشد عليهم ، فبدؤوا يطالبون بتعديل نظام الجماعة . كتب الشيخ محمد الغزالى فى صحيفة الدعوة التى كان يشرف عليها صالح ع شماوى ، كتب يدافع عن مبدأ الشورى (١) واقترح البعض أن تكون مدة العضوية فى مكتب الارشاد ثلاث سنوات بدلا من بقائها مدى الحياة . على أن نظام الجماعةبقى كما هو ، وخلال هذه الفترة لم تؤد الخلافات الى انشقاق حقيقى ولا الى نجاح أى من مجموعات الجماعة فى تغيير القيادة ولا فى تعديل النظام الداخلى . وبقي المرشد العام هو صاحب القول الفصل وهو من يحدد الموقف الرسمى للجماعة فى أية مسألة ، لا يملك هذا الأمر أحد غيره . ولم تنفجر الخلافات الداخلية للجماعة الا مؤخرا فى عامى ٥٣ - ١٩٥٤ خاصة . اما قبل ذلك فكانت تلاحظ هذه الخلافات من خلال شواهد تظهر على السطح ثم سرعان ما تختفى تحت وطأة الموقف الرسمى للجماعة معبرا عنه فى بيانات المرشد والقيادة الرسمية .

* * *

كانت القضايا السياسية لفترة ٥١ - ١٩٥٢ تتعلق أولا ، بالموقف من الملك واستبداده والموقف من الحريات ، وثانيا ، بالموقف من الانجليز والكفاح المسلح ضدهم ، وثالثا ، بالموقف من القضايا الاجتماعية والصراع الطبقي . والحاصل انه بدأ النشاط العلنى للجماعة فى ذات الوقت

(١) صحيفة الدعوة ٢٦ فبراير ١٩٥٢ .

الذي ألغيت فيه معاهدة ١٩٣٦ وتفجر فيه الموقف في هذه القضايا جميعها وطالبت فيه الجماهير بالسلاح لحسم قضية الثورة . والحاصل أيضا ان الاخوان كانوا أكثر التنظيمات قدرة على حمل السلاح بما كانوا يتلقون من تدريبات عليه وبحكم وجود الجهاز السري . والنقطة الأخيرة - لتقدير موقف الاخوان - تتعلق بتوضيح موقف الاخوان من التنظيمات السياسية المختلفة في مرحلة ظهر فيها للجميع ان ضم الصفوف وتكوين الجبهة الشعبية الوطنية هو التحقيق بحل مشكلة الثورة بقضاياها المختلفة .

وقد تقدمت الإشارة الى الدور الذي لعبه الملك في اختيار المرشد الجديد والى لقاءاتهما المتكررة . على انه من جهة أخرى كانت الجماعة تضم قسما من الجماهير والشباب كان يكون له ثقله السياسي الكبير لو وجه الى الطريق الصحيح للثورة واسهم في حل المشاكل السياسية والاجتماعية التي كانت تواجه الشعب وقتها . ولكن الجماعة اختزنت ثورية الآلاف من هؤلاء وامتصت طاقاتهم ووجهتهم الى غير متوجه . وكان تنظيم الجماعة بأسلوبه غير الديمقراطي من العوامل التي أدت الى تحكم القيادة في هذه الجماهير ، كما كان لنوع التربية السياسية التي درب المرشد السابق المحيطين به عليها ، كان لذلك كله أثره في نجاح قيادة الجماعة في عزل الكتلة الشعبية العريضة المختزنة داخل الجماعة عن المشاركة في قضايا الشعب وقضاياها .

في ذكرى الشيخ البنا كتب صالح ع شماوى يقول « عند أول عهدي بعضوية مكتب الارشاد ثار البحث : هل الشورى في الاسلام ملزمة أم غير ملزمة ؟ أى هل يتقيد فضيلة المرشد العام برأى مكتب الارشاد أم ان المكتب هيئة استشارية للمرشد ان يأخذ برأيها أو يخالفه اذا شاء . وكان رأى الامام الشهيد ان الشورى ليست ملزمة والمرشد ان يأخذ برأى المكتب ويجوز له ان يخالفه ، وطال البحث واشتد الجدل فما ضاق رحمة الله بى ولا بهجومى . . . ولو شاء ان يأخذ رأى الأغلبية فى المكتب لنصرته وايدته ، ولكنه لم يكن حريصا على كسب المواقف بقدر ما كان حريصا على كسب القلوب . . » ثم ذكر ان المرشد الزم نفسه بقرارات مكتب الارشاد مع اعتقاده بان الشورى ليست ملزمة (١) . ويلاحظ فى ذلك رأى المرشد وأغلبية أعضاء مكتب الارشاد من مسألة الديمقراطية والشورى وهو يوضح أسلوب

(١) صحيفة الدعوة ١٢ فبراير ١٩٥٢ .

العمل داخل الجماعة والفكر النظري لها عامة ، واذا كان المرشد قد ألزم نفسه بقرارات المكتب فمن الواضح ان كان ذلك منه تخديرا للروح الديمقراطية المعارض داخل المكتب والجماعة وتأليفا لقلوب العناصر المؤمنة به ، وذلك في ظروف كان المرشد فيها يثق في قدرته على اقناع الغالبية بأرائه بما يتمتع به ازاءهم من « الثقة التامة والطاعة العمياء » . وحكى صالح ع شماوى أيضا انه هاجم مرة احدى الهيئات الرسمية فطلبت اليه الحكومة ان يعدل عن هجومه أو تقدمه الى المحاكمة فرفض العدول ولكن الشيخ البنا نصحه قائلا « اكتب يا صالح ما يطلب منك » كما عرف عنه قوله « اوصى الدين يتعرضون للعمل العام ويرون انفسهم عرضة للاحتكاك بالحكومات الا يحرصوا على الكتابة فذلك أروح لأنفسهم وللناس وأبعد عن فساد التعليل وسوء التأويل » (١) ومن الواضح ان كان ذلك هو المنطق الذى يقف وراء التميع وعدم التحدد الذى تتسم به مواقف الجماعة وكتاباتهما هروبا من اتخاذ المواقف العملية الواضحة ومن تحديد الأهداف . وكان هذا هو عين الاسلوب الذى اتبعته القيادة الجديدة والذى اعتادته جماهير الاخوان ولم تر فيه داعيا للعجب أو الحذر .

وقد حدث عندما عين الملك حافظ عفيفى - المعروف بعدائه للشعب وتأييده للاحتلال - رئيسا للديوان الملكى كجزء من المؤامرة التى أعدت وقتها لاجهاض الحركة الشعبية بعد الفاء المعاهدة ، وبعد ان سسارت المظاهرات تهتف ضد الملك وحافظ عفيفى ، هاجمت صحيفة الدعوة رئيس الديوان الجديد والتقطت وكالات الأنباء هذا الهجوم كخبر هام يتعلق بموقف جديد للجماعة من الملك ، فأذاع عبد الحكيم عابدين سكرتير عام الجماعة بيانا نصه « يقرر المركز العام للاخوان المسلمين أن مجلة الدعوة لا تصدر عنه ولا تنطق بلسانه ولا تمثل سياسته وانها صحيفة شخصية تعبر عن آراء صاحبها ولا تتقيد دعوة الاخوان المسلمين بما ينشر فيها » (٢) .



حدث بعد الفاء المعاهدة ان عقد شباب من الاخوان المسلمين اجتماعا أصدروا فيه خمسة قرارات تعلن ان العودة الى المفاوضات

(١) صحيفة الدعوة ٢٢ ابريل ١٩٥٢ .

(٢) صحيفة الدعوة ٨ يناير ١٩٥٢ .

تعد جريمة وتدعو لتحريم التعاون مع الانجليز وتطالب بإلغاء القوانين المقيدة للحريات وبطرد الحاكم العام الانجليزى من السودان وبقطع العلاقات الاقتصادية والسياسية مع بريطانيا . وكانت هذه هى ذات المطالب التى تطالب بها التنظيمات الشعبية الأخرى وقتها (١) . فصرح الهضيبى لندوب « الجمهور المصرى » « هل تظن ان أعمال العنف تخرج الانجليز من البلاد . ان واجب الحكومة اليوم هو ان تفعل ما يفعله الاخوان المسلمون من تربية الشعب واعداده . فذلك هو الطريق لاجراج الانجليز ! (هذه العلامة وضعتها الصحيفة) ... الانجليز لا يملكون عرقله تقدمنا ولو ان المصريين سلكوا سواء السبيل لما استطاعت قوة فى الأرض عرقله تقدمهم ... » ثم نفى الهضيبى ما أشيع من ان الجماعة طلبت من الحكومة تدريب ١٦ ألف شخص ونفى ان فى نية الجماعة التوجه بهذا الطلب ، فلما سئل عن معنى القوة التى ينادى بها الاخوان اجاب « القوة الروحية » اما القوة المادية فهى من اختصاص الحكومة ، فلما سئل عما يكون عليه الوضع اذا لم تلجأ الحكومة للقوة قال « فلتقصر فنحن لا نستطيع ان نفعل شيئا أكثر من مطالبتها بالقيام بالواجب » (٢) . كما صرح لصحيفة المصرى تعليقا على قرارات شباب الاخوان ان الكفاح العملى قد يأخذ صورا مختلفة غير مقاطعة الانجليز وان قرارات الشباب هذه لا تلزم الجماعة « لا قيمة لقرارات تصدر من غير المركز العام للاخوان المسلمين » (٣) ، وأنكر فى حديث آخر ان الاخوان ينظمون كتائب للتحرير (٤) ، وخطب فى اجتماع كبير للاخوان بالاسكندرية ينفى وجود كتائب لدى الاخوان ويعلق على المطلب الشعبى الخاص بإباحة حمل السلاح « اذا كانت الحكومة تريد تسليح الشعب فعليها أولا ان تسلحه بالأخلاق فتغلق تلك المواخير الساهرة طوال الليل ودور اللعب التى تفسد الأخلاق » (٥) . وكانت صحيفة الدعوة رغم هجومها على الاستعمار والأحلاف ومطالبتها الحكومة بتدريب الشباب على استعمال الذخيرة والسلاح ، كانت تركز بشدة على المطالبة

(١) صحيفة الجمهور المصرى ١٥ اكتوبر ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الجمهور المصرى ٢٢ اكتوبر ١٩٥١ .

(٣) صحيفة المصرى ٢١ اكتوبر ١٩٥١ .

(٤) صحيفة المصرى ٢٦ اكتوبر ١٩٥١ .

(٥) صحيفة المصرى ١٥ ديسمبر ١٩٥١ ، ويذكر أسحق موسى الحسينى ان متطلبات الكفاح عند الهضيبى كانت تتعلق بتحرير الوطن من الفساد الخلقى وأماكن اللهو وأشار فى ذلك الى مجلة « المسلمون » فى يناير ١٩٥١ وصحيفة الدعوة فى ٦ نوفمبر ١٩٥١ ، الاخوان المسلمون . المرجع السابق ص ١٢٣ .

« بقفل حانات الخمر وصالات الرقص والفجور... » ، يطرد ذلك ويتأكد مع أخبار معركة القنال ويطرد ذات الاتجاه فيما يكتبه سيد قطب بصحيفة الاشتراكية عن المواخير الملا بالناس والصحف « الملا بصور الافخاذ » مع المطالبة لا بالتعبئة السياسية والعسكرية ولكن « بالتعبئة النظيفة » (١) . ولا شك أن هذه الدعوة التطهيرية الاخلاقية كانت تصدر لدى البعض عن استهجان ان تكون البلاد فى أشد فترات الخطر على مستقبلها وفى أحسم لحظات تقرير مصيرها وفى ظروف يستشهد فيها الشباب فى منطقة القتال ، وفى ذات الوقت يبقى اللهو والتهتك فى حانات القاهرة وملاهيها وفى العواصم الكبيرة الأخرى ، فهى فى بعض جوانبها دعوة الى الجدية والصرامة التى تتفق مع ظروف الفترة ، ولكن من جهة أخرى كانت المبالغة فى هذه الدعوة واطهار ان الحضر على « مكارم الأخلاق » هو مطلب أساسى من مطالب الحركة الشعبية ، كان ذلك مما يميع الصراع السياسى الحادث ويطمس الأهداف السياسية الأصلية ، كما كان ذلك مما يسهل مهمة قيادة جماعة الاخوان وخطة الهضيبي فى انحراف الجماعة كلها والتأثير على الحركة الشعبية بما يحرف كفاحها عن قضية الثورة الى الدعاوى الاخلاقية البحتة وضد الخمر والجنس بدل ان تبقى معلقة البصر بعادوها الأساسى وهو الاستعمار .

وحدث خلال معركة القنال أيضا ان صرح رئيس شعبة الاخوان بالسويس بان « ليس للاخوان أى نشاط فى حركة المقاومة » وان الانجليز يستطيعون استبدال العداء التقليدى القائم بصداقة انسانية مع مصر (٢) ، وأثار حديثه - فضلا عن موقف الجماعة المتميع - سخط الجماهير كلها ، فكتب الشيخ محمد الغزالى مقالا ذكر فيه ما يعارض هذا الحديث بما يخفف من أثره ، فكتب سيد قطب يقول ان ليس الغزالى ولا رئيس شعبة السويس هو من يحدد موقف الاخوان « فقانون الاخوان يجعل الكلمة الرسمية من حق المرشد العام » وذكر ان الناس فى حاجة ماسة الى كلمة صريحة واضحة رسمية من الاخوان فى هذه الأيام لان هناك ما يدعو الى قولها « واصدقاء الحركة الاسلامية من أمثالهم هم أحرص الناس على سماع هذه الكلمة الرسمية فيما تواجهه البلاد من أحداث... ان رأى الاخوان يجب ان يكون واضحا

(١) صحيفة الدعوة ٨ ، ١٥ يناير ١٩٥٢ .

(٢) صحيفة المصرى ٢٩ ديسمبر ١٩٥١ .

فى مناهج وبرامج محددة لا تحيل احوالة غامضة الى رآى الاسلام بل ان تقول وتعلن : ما هو رآى الاسلام الذى يراه الاخوان . . ان آراء الاسلام فى كل حقل من حقول الحياة يمكن ان تصور تصويرا مفرضا مشبوهها اذا تركت بغير تحديد واضح فى صورة مناهج وبرامج محددة . . » (١) . فرد عليه الهضيبى منتقدا كثرة الحديث عن موقف الاخوان « كأبن شباب مصر كله قد نفر الى محاربة الانجليز فى القنال ولم يتخلف الا الاخوان المسلمون ، وكأن دور اللهو والمجانة أغلقت وحرمت على اللاهين والماجنين . . ان الاخوان لن يتكلموا الا اذا شاءوا ويحبون أن يؤدوا واجبهم فى صمت . . ولا يريدون أن يقولوا ما قال واحد منهم - ليس له حق التعبير عنهم - انهم قد أدوا واجبهم فى معركة القنال، فان هذا لغو لا جدوى له ولا خير فيه ولا يزال بين ما فرضه الله عليهم من دفاعى أو اقليمى مع بريطانيا بعد تحقيق الجلاء (٣) .

وقد أوضح الهضيبى فيما بعد لصحيفة المصرى موقفه من المسألة الوطنية بما يعنى ان الاخوان وان لم يقبلوا المفاوضة مع الانجليز فى مبدأ الجلاء ، فهم يقبلونها بالنسبة الى طريقة تنفيذ الجلاء وتحديد مدته ، وفى ذات الوقت أبدى موافقته على اشتراك مصر فى نظام دفاعى أو اقليمى مع بريطانيا بعد تحقيق الجلاء . (٣)



لم يكن لجماعة الاخوان برنامج اجتماعى ولا رفعت أمام جماهيرها اية مطالب اجتماعية محددة . وبالنسبة للموقف الرسمى لقيادة الجماعة لا يكاد يعرف فى هذا المجال الا كلمات عامة متناثرة للهضيبى ذكرها فى تصريحاته . تحدث مرة لصحيفة المصرى عن الحالة الاقتصادية قال « ليس مما يلهينا ان توجد الثروة فى بعض الايدى فيقال بنساء على ذلك ان حالة مصر الاقتصادية حسنة ، وانما يعنيننا أن تكون الثروات مكسوبة من حلال ومصروقة فى حلال ، كما يعنيننا أن يشعر أهل البلاد كافة بهذا التحسن الاقتصادى فيأخذ الفقير حقه وتتراحم الطبقات ويقترب بعضها من بعض . . . ان قدرا من العدالة والاصلاح واجب

(١) صحيفة المصرى أول يناير ١٩٥٢ .

(٢) صحيفة المصرى ٣ يناير ١٩٥٢ .

(٣) صحيفة الدعوة ٤ مارس ١٩٥٢ .

وممكن وهذا ما يجب ان تجرى عليه كل حكومة . . » ثم ذكر ان
الاصلاح الداخلى هو ما يرمى الى تهذيب الناس بالفضائل والأخلاق
الاسلاميه بحيث أن « كل سبيل للاصلاح لا تقوم على هذه الأسس انما
تؤخر البلاد جيلا بعد جيل » (١) . وأدلى بحديث لندوب صحيفة
شيكاغو ديلى نيوز « ان هدفنا هو اعادة مبدأ الصداقة والطهارة فى
العالم الاسلامى ، ويجب ان يوضع حد للغش والكذب والسرقة فى
المصالح . . بوجدنا ان نخلق مجموعة من الحكومات يمكنها ان تمد الفقراء
بالمسكن والكساء والطعام . . (وهذا) اكبر ضمان ضد الشيوعية »
فلما سئل عن مدى الاصلاح المطلوب بالنسبة للفلاحين قال « يجب
الا يسمح لملاك الاراضى بان يؤجروا اراضيهم للفلاحين نظير مبالغ ثابتة ،
بحيث اذا طرأ ما يؤثر فى المحصول وقع الفلاحون فى الدين . يجب
ان يقوم ايجار الأرض على أساس نصيب من غلتها وبهذا يحصل
المستأجرون على الأقل على جزء من مجهودهم » وجاء هذا الكلام فى
وقت عمت فيه الشكوى من نظام التأجير العينى ونظام المزارعة المتمثل
فى التأجير لقاء اقتسام الناتج حصصا بين المالك والمزارع ، فجاء هذا
الحديث مؤيدا لمصالح كبار الملاك فى موضوع كان جد حساس وبصراحة
كانت جد غريبة على من يريد ان يواجه الجماهير ، أو على الأقل جاء
هذا الحديث سقطة تدل على عدم الاهتمام الكامل وعدم الادراك
للمشاكل الاجتماعية القائمة . وفى نهاية حديث الهضيبى وجه كلامه
الى الولايات المتحدة مطالبا اياها ان تشد أزر مصر وان تصادق
شعوب الشرق الأوسط التى تطلب منها العون (٢) .

كما يلاحظ فى صحيفة الدعوة - ذات الاتجاه الإخوانى المعارض
للمرشد العام - ابتعادها عن اثاره المشاكل الاجتماعية وبعدها عن النهج
الثورى أو الراديكالى فى معالجتها فى الأحوال القليلة التى مست فيها
هذه المشاكل . وفى الوقت الذى عمت فيه الشكوى من استغلال
الاحتكارات ورعوس الأموال الأجنبية والتمصرة للمصريين عمالا
ومستهلكين ، كتبت الصحيفة مقالا طويلا أقرب ما يكون الى الاعلان ذكر
فيه مندوب الصحيفة انه ذهب الى مصانع ماتوسيان وجال فيها
فتحيات له « فرصة الاطلاع على نواحي النشاط الاجتماعى لعمال
الشركة وما بذله سعادة يوسف ماتوسيان بك صاحبها فى سبيلهم
ليرفع مستواهم الصحى والاجتماعى ليكونوا مواطنين صالحين يحترمون

(١) صحيفة الدعوة ١٨ مارس ١٩٥٢ .

(٢) صحيفة الدعوة ٨ ابريل ١٩٥٢ .

بلادهم وأسزهم وأنفسهم .. » وان أحد الخبراء العالميين قال « ان سعادة يوسف ماتوسيان بك بما ينظمه لعماله يسبق الحكومة فى وضع أسس النظم المثالية ويكافح الفقر والجهل والمرض مكافحة عملية بكل ما يستطيع من جهد ، فيؤدى بذلك لوطنه أجل الخدمات وأبعدها أثرا وأكثرها فائدة .. » (١) وخلال معركة القنسال تحدثت الصحيفة عن «كتيبتنا فى الجبهة الثانية - الاستعمار الاقتصادى الذى يكتل الانجليز جيوشهم فى مصر من أجله .. » واقترحت ان تكون هذه الكتيبة التى تعمل للقضاء على الاستعمار الاقتصادى هى انشاء مشروع اقتصادى اسلامى صناعى للمقاولات الكبرى وتوريدات الحكومة ولاستيراد الآلات الزراعية والاجهزة الكهربائية والثلاجات .. يكتب فيها بعشرة آلاف جنيه (١) .

على ان الأزمة الاجتماعية التى بدأت تنفجر منذ نهاية الحرب العالمية ، قد فرضت نفسها على جميع التنظيمات واقترحت جميع العقول . وكان صراع العمال وسخط الفلاحين ينمو مع الوقت ويفرض الصراع الطبقي نفسه على سائر التنظيمات والتيارات السياسية ، كما كان الفكر الاشتراكى يزداد انتشارا بما يضع من حلول لهذه الأزمة . وان جماعة الاخوان رغم موقف قيادتها كانت تضم جماهير شعبية غفيرة تضئها مشاكل المجتمع وتعانى من استغلال كبار الملاك . وكانت معتقلات حكومة السعديين التى ضمت معتقلين من التيارات السياسية المختلفة ، كانت مجالا للتأثير المتبادل بين هذه التيارات ولاحتكاك الأفكار وتصارعها . ثم كان انفراج الأوضاع بمجيء حكومة الوفد منبئا للجميع بأن المعركة الاجتماعية ميدان أساسى من ميادين الصراع السياسى تقف جنبا الى جنب مع المعركة الوطنية .

استفز ذلك جميعه بعض كتاب الإخوان الى السعى لتحديد موقف أكثر وضوحا بالنسبة للقضايا الاجتماعية المطروحة - كالتأميم وتحديد الملكية والنظام الرأسمالى والاشتراكى وغير ذلك - من خلال الفكر الإسلامى . وذلك محاولة للمزج بين مطالب الثورة الاجتماعية وبين العواطف الدينية التى تركزها دعوة الإخوان ومحاولة لخوض معترك التنافس مع التيارات الاشتراكية النامية على أسس أكثر وضوحا .

(١) صحيفة الدعوة ٢٦ فبراير ١٩٥٢ .

(٢) صحيفة الدعوة ٨ يناير ١٩٥٢ .

وعبر مفكرو الإخوان بهذا عن مجموعة من الافكار والاتجاهات تباينت فيما بينها تباينا كبيرا .

وتميز عام ١٩٥١ بصدر كتابات للاخوان تحاول توضيح الموقف الفكرى للجماعة من خلال الفكر الاسلامى من هذه القضايا منها : « الاسلام والمناهج الاشتراكية » ، « الاسلام والأوضاع الاقتصادية » للشيخ محمد الغزالى ، « العدالة الاجتماعية فى الاسلام » ، « معركة الاسلام والرأسمالية » لسيد قطب ، « الاسلام وأوضاعنا القانونية » لعبد القادر عودة ، « الاسلام لا شيوعية ولا رأسمالية » وهو دراسة كتبها البهى الخولى ووجهها الى قسم العمال بالاعوان المسلمين ، « حق مقاومة الحكومات الجائرة » للدكتور محمد طه بدوى ، وغيرها .

وفى « الاسلام والمناهج الاشتراكية » يذكر الشيخ محمد الغزالى ان الاسلام يرفض ان توجد طبقة تحتكر الثروة (ص ٣٤) وان الرأسمالين تسبب بهم شهوة المال ويستغلون العمال وينسون حقوق الله والناس وان الله جعل مراتب الناس بالعمل ، ولكن الملكية الزراعية ظهرت فى العصور الأخيرة بمصر مغلقة بظلال سوداء من الفوضى ومن الاستهانة بالحقوق والمحابة للمحاسب والأجانب والتجاهل لقيم العمل والعمال (ص ٤٩) وان الميراث ينقل الثروة الى من لا يعمل وهو فى ذاته لا يحل الحرام ولا يسلب السرقة صفتها الاولى (ص ٤٥ - ٥٢) وان الربا عصب الحياة المالية الحاضرة ودعامة النظم الرأسمالية وان الدين قد أقصى عن الحياة الاقتصادية (ص ٥٨) وان الشركات الرأسمالية الكبيرة تقتل صغار الرأسماليين ويفص المجتمع الرأسمالى بفنون اللدائد الرخيصة (ص ٤٥) وان الشركات تضخم وتقامت على أساس الاحتكار والتحكم فى الأسعار وجعلت الربا صفة ثابتة فى المعاملات ، ثم يقول ان « الناس من الناحية الدينية أحرار فى اختيار الأسلوب الذى ينظمون به دنياهم » (ص ٦٣) ويحاول بعد ذلك ان يقترح نظاما اقتصاديا وسيطا « طبق بأشكال مختلفة فى المانيا وايطاليا على عهود النازى والفاشست ويطبق الآن فى انجلترا ... باشراف الدولة على المصالح والشركات الكبرى اشرافا مباشرا ودخولها فى رأس المال باسهم تزيد على النصف ... » وذكر ان هذا وسط بين تعطيل مبدأ الملكية وبين اطلاقه (ص ٦٢ - ٦٣) كما قال « ان الحاجة ماسة الى جعل المرافق العامة وحدها ملكا للدولة ، اما المرافق الخاصة التابعة للملكيات الخاصة فلا ضير على الشعب من بقائها تحت أيدي أصحابها » (ص ٤٦) .

وفى « معركة الاسلام والرأسمالية » يعتبر الاستاذ سيد قطب العمل هو السبب الوحيد للملكية والكسب فى الاسلام ولذلك فهو يحرم الربا (ص ٥٠) وان نظام الاحتكار كثيرا ما يؤدي الى تحكم صاحب العمل فى العمال فوق تحكمه فى السوق والاستهلاك ، والاسلام يحرم نظام الاحتكار ، ويذكر ان من المبادئ الرئيسية فى الاسلام « تأميم المرافق العامة » (ص ٥٩) .

ويدافع الاستاذ البهى الخسولى فى « الاسلام : لا شيوعية ولا رأسمالية » بأنه اذا وجبت مقاومة الاستغلال الدنى فلا يكون ذلك بالغاء الملكية بل « باقامة السلطة العادلة » ، « أما الملكية ذاتها فليس من طبيعتها ان تنتج مثل هذا العدوان فقد يملك الانسان ولا يظلم ... وقد يملك ويكون محسنا كريما وسمحا رحيمًا يفشى الخير والمساواة والسلم بين الناس ... فالملكية اذن ليست فى حاجة الى علاج او مقاومة، انما يحتاج الى العلاج والتهذيب ، غرائز الناس وما فى نفوسهم من نوازع الطمع والأنانية وحب الذات » (ص ١٩) ويدافع عن فطرة الانسان وغرائزه الأصلية الدافعة له والتي يعتبر الانسان بها « عنصرا عاملا مثمرا صالحا لعمارة الأرض على الوجه الذى يريد سبحانه » ويذكر من هذه الغرائز غرائز السيطرة والملك والاقتناء والجنس والتدين والمحافظة على النفس (٢٠ - ٢١) .

والملاحظ أن الكثير من هذه الكتابات حاول أن يضيفى لونا اجتماعيا متطورا على مفاهيم جماعة الاخوان وان يستجيب على قدر الممكنات الفكرية والطبقية لكتابتها ، يستجيب للمطالب الاجتماعية الثورية التى كانت مطروحة وقتها ، وكان يصدر فى ذلك عن مبادئ فكرية اسلامية ثلاث : هى قيمة العمل ومنع الاحتكار وتحريم الربا ، ولكن وقف الأمر بهذه الكتابات عند حدود عملية ضيقة من جهة المطالب الاجتماعية التى خلصوا اليها ، وهى حصر الدعوة للملكية الدولة فى المرافق العامة وفى المشاركة فى رأس المال . والملاحظ أيضا ان هذه كانت مجرد اجتهادات شخصية من أصحابها ، فلم يعبر واحد منهم عن رأى الجماعة الرسمية أو كان مستطيعا أن يلزمها بما يدعو له . وقد سبقت الإشارة الى أحاديث المرشد العام التى كان يؤكد فيها انه هو المعبر الوحيد عن رأى الجماعة وموقفها الرسمي . كما ان سيد قطب لم يكن وقتها عضوا بالجماعة انما كان يطلق على نفسه انه واحد من « أصدقاء الدعوة الاسلامية » . ومن الكتابات السابق الإشارة اليها لم يصدر عن الجماعة

نفسها الا كتاب البهي الخولى ذو المنهج الموغل فى الدفاع عن الملكية الخاصة بغير ضابط ، ويعد كتابه من المطبوعات الرسمية للجماعة اذ صدر عن قسم العمال بالجماعة موجهة الى الطبقة العاملة وكان مما يدرس فى حلقات الأعضاء . والملاحظ أخيرا ان كانت هذه الكتابات مما ساهم فى تثقيف شباب الاخوان وأدت بهذا دورا ايجابيا ، ولكنها كانت أكثر عمومية من ان تصل بكتابها أو بقرائها الى برنامج اجتماعى ثورى محدد .

وفى مواجهة هذه المحاولات الصادرة عن الاخوان المسلمين . ظهر خالد محمد خالد - أحد طلائع الفكر الثورى الاسلامى فى هذه الفترة - ينحو فى كتابه « من هنا نبدأ » منحى ثوريا أصيلا ، بموقف جد محدد ضد الاستعمار وسيطرته الاقتصادية وضد الملكيات الزراعية الكبيرة قائلا ان « تهذيب أوضاع الملكية الزراعية فريضة لازمة وكتابا موقوتا » (ص ١١٦) ، وضد ما أسماه « صكوك الموت » أى عقود الإيجار التى يوقعها الفلاحون على بياض بغير تحديد للأجرة ، وطالب بتحديد الملكية فورا وبالتأميم وصيانة حقوق العمال ، ومن خلال الفكر الاسلامى هاجم بشدة من يقول ان فرض الزكاة يحل مشاكل المجتمع وهو قول كان يروج كثيرا فى دعوات الاخوان ، ثم أطلق صرخة الثورة على لسان أبى ذر الغفارى « عجبت لمن لا يجد القوت فى بيته كيف لا يخرج على الناس شاهرا سيفه » (ص ١٠٠) .

وكان من أهم ما تضمنه كتاب « من هنا نبدأ » فصل عن « قومية الحكم » هاجم بعنف أساس الدعوة الإخوانية باعتبارها انحراف عن قومية الحكم الى عنصريته وطائفيته ولأنها دعوة تؤدى الى الفرار من عهد حرية الفكر والقول والنقد « الى عهد من قال لأمره لم ؟ فقد حل دمه وبرئت منه ذمة الله » وقال ان مزج الدين بالدولة يفقد الشعب الدولة والدين معا ، وانه اذا كان وجود حكومة دينية يبرره البعض بانها الخليفة بالسعى للقضاء على الرذائل واقامة الحدود وتحرير البلاد، فان ما ينفى هذا التبرير ان معركة التحرير تقوم بها أية حكومة قومية قادرة عليها ، وان القضاء على الرذائل لا يكون الا بتطهير النفس والدين وحده بغير الدولة قادر عليه ، وان الحدود موقوفة عن العمل ليس هناك مجال لاقامتها (ص ١٦٨ - ١٧٠) وذكر ان للحكومة الدينية سمات معينة أظهرها التاريخ وتتمثل فى : الغموض المطلق فهى تعتمد فى قيامها على سلطة غامضة لا يعرف مأتاها ولا يعلم مداها ، وهى لا تثق فى

الذكاء الانساني ولا تأنس اليه ولا تمنحه فرصة التعبير عن ذاته لأنها تخشاه وتخافه ، وهى تلقى فى روع الناس ان رواد الخير والفكر والحرية والاصلاح ليسوا سوى أعداء الله ورسوله ، وهى لا تقبل النصيحة ولا التوجيه لأن الغرور المقدس شر غرائزها ، وهى تؤمن بوحدايتها المطلقة فتكافح الرأى مهما يكن حكيما والاحزاب مهما تكن مخلصه نافعة ولا تؤمن بغير نفسها ولا تسمح بمعارضتها ، وهى تتسم بالجمود العريق والقسوة المتوحشة (ص ١٧٤ - ١٧٩) . وكان هذا الكتاب جسرا للقاء بين الفكرين العلماني والاسلامى واللقاء بين التراث والثورة ، كما كان من علامات الطريق فى تاريخ حركة الاستنارة الفكرية فى مصر . وقد صادرتة الحكومة ولم يفرج عنه الا بقرار من المحكمة ، وهاجمته صحف الاخوان واقلامهم هجوما عنيفا كان منه رد الشيخ محمد الغزالي فى كتابه « من هنا نعلم » .

يذكر الأستاذ اسحق موسى الحسينى ان محاكمات الاخوان المسلمين سنة ١٩٥٤ اوضحت ما كانت تعانيه الجماعة من عيوب تركزت فى ثلاثة : الانقسام الداخلى وتركز السلطات فى يد المرشد العام ، والجهاز السرى وسعيه لفرض رأيه بالقوة ، وعدم نضج المفهومات الدينية لدى الجماعة فيما يتعلق بالحكومة - أى بفكرة الحكم والسلطة ، وذكر ان شهادات الاخوان امام المحكمة اظهرت تناقضا كبيرا بينهم فى مفهوماتهم عن السلطة ، فلم يكن لديهم خطة كاملة عن الحكم الاسلامى وأحيانا قالوا بوجوب تغيير القوانين وأحيانا قالوا - ومنهم الهضيبى - بان القانون المدنى القائم يتفق مع الشريعة الاسلامية فيما عدا الربا وان القانون الجنائى « تعدير » يتفق مع الشريعة أيضا (١) .

تقدمت الاشارة الى احداث يوم ٢٦ اغسطس ١٩٥١ وما ظهر فيه من رغبة مشتركة لدى معظم التنظيمات السياسية للتساند والتآزر ولتكوين جبهة تكون قادرة على جمع روافد الحركة الثورية فى المعركة الوطنية ، كما اشير الى ما سبق هذا اليوم من احداث تؤكد اتجاه التجمع باعتباره ضرورة موضوعية وثورية طرحها التاريخ على القوى السياسية المختلفة وقتها . وتقدمت الاشارة فى الفصول السابقة

(١) الاخوان المسلمون . اسحق موسى الحسينى ص ١٣٨ ، ١٤٩ - ١٥٠ .

الى الموقف التقليدى للاخوان المسلمين الحريص على الابتعاد عن الاشتراك فى هذه الجبهات أو العمل على تكوينها . ويمكن هنا الإشارة الى ما ذكره أبو الخير نجيب رئيس تحرير الجمهور المصرى من ان الشيخ حسن البنا حدثه قبل مقتله بان الإخوان يمكن ان يدخلوا الانتخابات تحت لواء الأحزاب الأخرى وان يدخلوا هذه الأحزاب ويشييعوا فكر الإخوان داخلها (١) . وهذا رأى يعنى الرغبة فى التسرب الى صفوف الأحزاب الأخرى وتأليبها من الداخل ، ولا يعنى الاعتراف بهذه الأحزاب والعمل معها عملا رسميا تحقيقا لأهداف عامة واحدة بغير اقتحام لولاء أعضاء كل منها لتنظيمهم . ويبدو ان هذا المنطق ذاته قد صاحب سياسة الجماعة بعد ان ألغى قرار حلها وعادت الى العمل العلنى المشروع ، وقد تردد الحديث فى مارس ١٩٥٢ عن رغبة حكومة الهلالى القائمة وقتها فى اجراء انتخابات جديدة ، فقرر مكتب الارشاد عدم دخول المعركة الانتخابية وكتبت صحيفة الدعوة تقول ان الإخوان لن يدخلوا الانتخابات لا لافتقادهم الأغلبية ولكن لأن المعركة ستكون - اذا دخلوها - حول الاسلام أو ضده وهذا لا يجوز ، ومعنى ذلك ان فكر الإخوان يرى فى الجماعة تجسيذا تنظيميا للاسلام كدين ، وهى بهذا تقف فوق الأحزاب والقوى السياسية المتصارعة وبعيدة عنها « هذه الأحزاب ترمى تحت أقدام الإخوان تطلب عونهم ٠٠٠ ويأويل من لا يلحقهم عون الإخوان ٠٠ الإخوان اذا هم القوة الشعبية التى تعين النواب الذين ترشحهم الأحزاب ٠٠٠ لن يجلس تحت قبة البرلمان ألا من استطاع أن يحجز المقعد من شباك تذاكر الإخوان ٠٠٠ » وبهذا رأت الصحيفة ان لا حاجة للاخوان فى دخول الانتخابات (٢) . وقد يكون هذا الموقف أساسه حرص الجماعة على أن تتفادى التورط فى الوجود داخل البرلمان وجودا يحتم عليها اتخاذ المواقف العملية المحددة من كافة القضايا الملحة والجوهرية ويضطرها للانحياز الى أحد جوانب الصراع ، وكان هذا مسلكا تقليديا فى سياسة الجماعة اتخذته من قبل كثيرا ، ولكن السبب أيضا ان الجماعة ترى لنفسها وجودا يعلو عن الأحزاب الأخرى وكافة التنظيمات السياسية القائمة بدعوى انها هى « الاسلام » فلا يجب ان يتنافس الاسلام مع غيره ، ولا يجب ان تدخل كحزب فى جبهة مع

(١) صحيفة الجمهور المصرى ١٢ فبراير ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الدعوة أول ابريل ١٩٥٢ ، وصرح المرشد العام بعدم دخول

الانتخابات (الدعوة ١٥ ابريل) .

غيرها ، وكان هذا أيضا موقفا تقليديا ثابتا فى سياسة الجماعة له أساسه الفكرى وله آثاره العملية فى علاقاتها بالأحزاب الأخرى ، وكانت تثقف أعضائها بهذا الفهم لطبيعة الدعوة والجماعة .

والحاصل انه بعد سقوط حكومة السعديين والافراج عن المعتقلين السياسيين ، كان لحوادث التعذيب والاضطهاد التى اتبعت مع المعتقلين عموما ومع الإخوان خاصة ، كان لنشر هذه الحوادث أثر كبير فى صالح الجماعة لدى الجماهير ولدى الرأى العام السياسى بتياراته المختلفة ، وحتى الوفد ذو العداء التقليدى للجماعة امتلأت صحفه بذكر هذه الحوادث وإبداء العطف على ما لاقاه الكثيرون من اضطهاد وتشريد ، وبدأ يتكون نوع من الاستعداد العام لغفران وتناسى ما سبق أن ارتكبه الإخوان من حوادث الارهاب من قبل ، وذلك بعد أن مرت الجماعة بهذه المحنة القاسية . وبدأ اتجاه ليبرالى عام يؤيد حق الجماعة فى الوجود والنشاط ، ويؤيد حق أى تنظيم سياسى فى الوجود والنشاط . وطالبت صحف كثيرة بإلغاء قرار حل جماعة الإخوان والاذن لها بالعمل العلنى وفتحت هذه الصحف صفحاتها لنشر كتابات الإخوان . ذكرت صحيفة « الاشتراكية » أن حزبها يقوم ببعض الواجب عندما يقف بجوار الإخوان ويحارب الطغاة (١) . وفى أول مايو ١٩٥١ توجه أحمد حسين زعيم الحزب وإبراهيم شكرى الى صحيفة الدعوة مهنئين الجماعة بزوال آخر القيود التى تحد من نشاطها السياسى وببدء العمل العلنى للجماعة ورفع لافتاتها على مقارها ولجانها ، وكتبت « الاشتراكية » توجه نظر التقدميين الى وجوب أن ينظروا الى حركة الإخوان كحركة تقدمية تعبر عن الثورية والكفاح ضد الاستعمار والظلم والفساد (٢) .

واطرد لقاء قادة التنظيمات مع زعماء الإخوان فى المؤتمرات السياسية المختلفة ، ويظهر أن كان وراء ذلك محاولة لدفع الجماعة الى اتجاه الثورة واحتواء قيادتها بالضغط الخارجى عليها وبالدعم للاتجاهات التى تعارض قيادة الجماعة فى صفوف الإخوان المسلمين . كما يظهر أن كان لدى الحزب الاشتراكى أمل فى دعم اتجاه صالح عشاوى ضد اتجاه الهضيبي ، وأفسحت صحيفة الاشتراكية لهذا الاتجاه فى صفحاتها كما كثر ترديد الأخبار عن ضعف الهضيبي وسوء صحته واحتمال

(١) صحيفة الاشتراكية ٢٧ إبريل ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الاشتراكية ٤ مايو ١٩٥١ .

تركه منصبه (١) . وكذلك كانت تفعل « الجمهور المصري » في هجومها المستمر على الهضيبي وعلى سياسته خاصة أثناء معركة القنال .

على أن هذه اليد الممدودة كانت تقابل بالرفض من القيادة الرسمية للجماعة ، وحرصت الجماعة دائما على نفى أية صلة لها بالأحزاب الأخرى ، وأثناء معركة القنال أرادت الحكومة فرض اشرافها على كتائب التحرير المسلحة وتألقت لجنة للميثاق القومي اتخذت قرارا بلوم الحكومة على هذا الاجراء فرفض ممثل الاخوان باللجنة الموافقة على هذا القرار لا لأنهم راضون عن موقف الحكومة ولكن « لأن للجماعة خطة مرسومة لم يحن الوقت بعد للكشف عنها » (٢) . ورغم ما بدا لدى الاتجاهات المعارضة للقيادة داخل الجماعة من ميل للالتقاء مع التنظيمات الأخرى ، فقد بقى الهضيبي يقول « الإخوان المسلمون مستقلون في ابداء آرائهم ولم يكونوا جبهة مع أحد » (٣) . وكان هذا مما أوجب على الجماعة أن تقف بقوتها كلها بمعزل عن الآخرين .

وبالنسبة للشيوعيين كان ثمة اختلاف داخل الجماعة حول مبدأ التعاون معهم . تذكر مسز هاريس أن صالح عشاوى كان من هذا الاتجاه الذي يؤيد مبدأ التعاون (٤) . وكتب سيد قطب في ٢٩ نوفمبر ١٩٥١ يقول أن كفاح الإخوان هو ضد الاستعمار والشيوعية معا ولكن اليوم يوم الاستعمار (٥) . وتراوحت كتابات المفكرين الإخوان بين العداء للشيوعية وعدم العداء لها (رغم رفضها) فالشيخ الغزالي يقول أن الفكرة الشيوعية تكون أساسا سليما من الناحية النظرية « أما من الناحية التطبيقية فلم تتح لنا أسباب دراستها حتى يتيسر الحكم عليها وأن كنا نلاحظ عموما أن ثمة مبالغة في سيطرة الدولة على الفرد وفي مصادرة مبدأ الملكية مصادرة عنيفة شاملة » (٦) ويقول أن نظام الوقف الاسلامي يعنى حبس الأرض وبذل ثمرتها للمستحقين « وهو ما توسع الشيوعيون في تطبيقه وتنفيذه فأصبحت الأرض عامة لا يمسها بيع هنالك ولا ارث ، وأصبح الشعب كله مستحقا فيها » (٧)

(١) صحيفة الاشتراكية أول يونية ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الجمهور المصري ٣ ديسمبر ١٩٥١ .

(٣) صحيفة الدعوة ٤ مارس ١٩٥٢ .

(٤) Nationalism and Revolution in Egypt. C.P. Harris p. 193.

(٥) صحيفة الاشتراكية ٢٩ نوفمبر ١٩٥١ .

(٦) الاسلام ومناهج الاشتراكية محمد الغزالي . ص ٤٦ .

(٧) الاسلام ومناهج الاشتراكية . محمد الغزالي ص ٥٤ .

قال ذلك بلهجة ساخرة ولكنها غير عدائية . اما سيد قطب فقد كان فى كتابته شديد العنف على الشيوعية يرى انها تسلب الناس مقدسات الحياة وانها حلم الكسالى على دخان الحشيش وخدره اللذيذ . (١) واما كتابات الأستاذ البهى الخولى فانها ترمى الشيوعية بكل جرم ومأثمة . وكان الموقف الرسمى للجماعة قاطعا فى تسليط قوة الجماعة كلها ضد الشيوعية ، وكان هذا الموقف منها هو أساس تصالح الجماعة مع الملك وأساس تحالفهما (٢) ، وهو أساس للتحالف مع الملك يمكن ان يبرر أمام الجماهير بصورة ان المعركة هى معركة الايمان والالحاد لا المعركة السياسية والاجتماعية المطروحة .

واما بالنسبة لحكومة الوفد ، فان الحكومة مع اتخاذها فى البداية سياسة مهادنة الاخوان ، فقد ظلت على حذرهما منهم ، وابتقت فرار حل الجماعة ساريا مدة طويلة ، ثم قدمت الى البرلمان مشروعا بقانون لتنظيم الجمعيات عموما ، ويخول الحكومة حق مراقبة كل جمعية والاطلاع على حساباتها وأوراقها ويحتم على كل جمعية الا تتعدى فى نشاطها الأهداف المقررة بنظام انشائها والا تلجأ الى انشاء الفرق العسكرية أو شبه العسكرية . وصدر القانون فعلا برقم ٦٦ فى ٢٣ ابريل ١٩٥١ قبل الفاء قرار حل جماعة الاخوان . وقد هاجم الاخوان حكومة الوفد فى هذه المحاولة التى تهدف تقييد نشاطهم واخضاعه لاشراف الحكومة ، واصدروا بيانا ضد القانون نشرته صحيفة الجمهور المصرى فى ٣٠ ابريل ١٩٥١ ، وتكونت مظاهرة من الاخوان عند مناقشة القانون فى البرلمان تهتف بان الاسلام دين ودولة . وعندما أوجبت الحكومة على الجماعة بعد صدور القانون ان تتقدم بطلب جديد لتشكيل وفقا لأوضاعه ، وذلك بناء على فتوى ذهبت الى أن الجماعة بالقرار الصادر بحلها لم يعد لها وجود قانونى ، عندما أزمعت الحكومة اخضاع الجماعة لهذا القانون قابل الملك مصطفى النحاس وأمره بالا تجديد الحكومة قرار حل الجماعة . (٣) وبهذا الحادث جاهر الاخوان المسلمون بعدائهم للوفد حكومة وحزبا ، واحتفظت الجماعة بحساباتها وأوراقها بعيدة عن مراقبة الدولة رغم صدور القانون . (٤)

(١) معركة الاسلام والرأسمالية . سيد قطب ص ١٥٧ .

(٢) ذكر أسحق موسى الحسينى ان الملك طلب الى الهضيبى أن تتخذ الجماعة

خطة معاداة الشيوعية ، (الاخوان المسلمون . المرجع السابق ص ١٢٢) .

(٣) صحيفة الجمهور المصرى ٩ ابريل ، ١٤ مايو ١٩٥١ .

(٤) Nationalism and Revolution in Egypt, C.P. Harris, p. 185-187

والملاحظ من كل ما سبق ان الجماعة - ايا كانت التيارات المضطربة بداخلها - وقفت بكتلتها البشرية العريضة بعيدة عن المشاركة فى نشاط الأحزاب والتنظيمات المختلفة ، وذلك رغم ما بدأ من بعض هذه التنظيمات من حرص على الاقتراب من الجماعة ومصادقتها ، ورغم المحاولات المتكررة لدفعها الى النشاط المثمر والمساهمة فى حل المشكلة الوطنية والمشاكل الاجتماعية . وكان رفض الجماعة العمل المشترك مع غيرها رفضا لطريق الثورة بعد ما ظهر للجميع فى هذه الفترة ان مناط نجاح الحركة الثورية هو فى تحالف التنظيمات الشعبية القائمة .

ونجحت قيادة الاخوان الى حد كبير فى ان تمتص ثورية القواعد الشعبية للاخوان وان تعزل هذه القواعد عن مد الثورة الوشيك . وقد يكون لجمهير الاخوان وحماستهم وايجابيتهم ما يجعلهم حربا على الاستعمار والفساد لو تحركوا ، ولكن بقيت الجماعة فى عمومها بعيدة عما تتطلبه موجبات الكفاح الشعبى فى ذلك الوقت ، وانهى بذلك قسم خطير من الكتلة الشعبية السياسية المنوط بها انجاز الثورة .

الفصل السادس

الحزب الاشتراكي . . (مصر الفتاة)

سبقت الإشارة الى برنامج مصر الفتاة الذى أعلن سنة ١٩٤٨ والذى كان محاولة لتلمس صيغة جديدة لكفاحه تتلائم مع ظروف مصر فيما بعد الحرب الثانية . كما اشير الى أن هذا البرنامج وضع مصر الفتاة عند مفترق الطرق بحيث كان يصعب عليه ان يبقى فى حدوده ، وبحيث كان لابد للحزب ان يخطو بهذا البرنامج خطوة أخرى للأمام أو للخلف . ولم يلبث مصر الفتاة ان اتخذ خطواته الواسعة للأمام فى العام التالى مباشرة ، عشية الانتخابات التى عادت بالوفد الى الحكم والتى تمت فى أوائل يناير ١٩٥٠ .

وبعد أن كان شعار الحزب « الله ، الوطن ، الملك » وان « الملك نعظمه ونلتفت حول عرشه » مما يظهر قبول الحزب للآطار العام للنظام القائم والعمل الاصلاحى من داخله ، وبعد ان كان يذكر فى برنامجه عن نظام الحكم انه يستهدف ابقاء الدستور القائم بأركانه ومبادئه « والملكية الدستورية هى حجر الزاوية فيه » ، استبدل الحزب سنة ١٩٤٩ بهذا الموقف موقفاً جديداً اتخذ له شعار « الله . الشعب » وكان لاسقاط « الملك » من شعار الحزب دلالة سافرة غير مستورة تعنى سعى الحزب الى تخطى آطار النظام السياسى « الملكى الدستورى » ، كما كان لاستبدال لفظ « الشعب » بلفظ « الوطن » دلالة اجتماعية تتعلق بسعى الحزب للانحياز للطبقات الشعبية وبقبوله مبدأ الصراع الطبقي والتمييز داخل الوطن بين الطبقات الشعبية وبين غيرها من الطبقات المستغلة . والتغيير الشكلى الآخر الذى تم أن مصر الفتاة استبدل باسمه اسماً آخر هو « حزب مصر الاشتراكي » وعرف باسم الحزب الاشتراكي ، كتب أحمد حسين

زعيم الحزب فى « الأرض الطيبة » يقول « أصبح من الحق أن نسمى الأشياء بمسمياتها وان نصف مصر الفتاة بوصفها الصحيح وهو الاشتراكية .. وهى الاشتراكية التى هى من صميم الاسلام ولب دعوته » (١) .

وكان برنامج الحزب تحت هذه الشعارات دقيقا محددًا : طالب بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا بان « تبتاع الدولة أطيان جميع الملاك الذين تزيد ملكيتهم على خمسين فدانا ، أو الذين تقل ملكيتهم عن هذا القدر ولا يعملون فيها وذلك فى مقابل سندات على الخزينة المصرية تستهلك فى خمس وعشرين سنة وتخول لحاملها ربحا سنويا وقابلة للتداول .. » ثم نوزع هذه الأرض فى حدود خمسة أفدانة على من يرغب فى شرائها ممن يملك أقل من خمسة أفدنة ومن اعتادوا على العمل فيها أو استئجارها ، وذلك مقابل اقساط صغيرة طويلة الأجل .

وطالب البرنامج « ان يحل الانتاج الجماعى محل الانتاج الفردى .. لكى يمكن ان يتم الانتاج سواء فى الزراعة أو الصناعة أو التبادل التجارى وفق خطط مدروسة ومشروعات شاملة تضعها الدولة لعدة سنوات متتالية .. ويجوز للأفراد فى مرحلة الانتقال امتلاك المصانع وانشاؤها وإدارتها بشرط أن يتفق وجودها وانشاؤها مع البرنامج الذى تضعه الدولة » ثم طالب بأن تكون « الصناعات الكبرى والرئيسية وكل الصناعات التى تتصل بالمنفعة العامة كالمياه والنور والمواصلات التى ستقوم الدولة بانشائها وفق مشروعاتها الموضوعة ، فهذه كلها لا يمكن ان تكون محلا للاستغلال أو الكسب أو الأهواء الفرد بل تكون مملوكة للدولة أى المجموع » ثم وضع عدة مطالب تتعلق بالتأمين الاجتماعى وبحق التعليم والحق فى العمل ، مع اعادة توزيع الثروة بواسطة نظام للمضرائب التصاعدية على الشركات وغيرها ووضع حد أقصى للدخول (٢) .

وتقدم بعض أعضاء الحزب بهذا البرنامج للانتخابات ، واستطاع ابراهيم شكرى ان يكسب عضوية مجلس النواب . وبعد فوزه بالعضوية تقدم للمجلس ببعض مشروعات القوانين التى تتعلق بتحديد الملكية بخمسين فدانا وبإلغاء الرتب والألقاب وتنظيم اتحادات للفلاحين والعمال بما يعطى حرية أكبر لهذه الطبقات فى تكوين النقابات وبما يعترف للعمال

(١) الأرض الطيبة . أحمد حسين ص ١٧٢

(٢) الأرض الطيبة . أحمد حسين ص ١٧٣ - ١٧٨ .

بحق الاصراب (١) • وحددت صحيفة الحزب ثمانية مطالب دعت الجماهير الى الانضمام للحزب تحت رايتها وهي : تحديد ملكية الأرض بخمسين فداناً وتوزيع الزائد على العاملين فيها ، وتأمين مصادر الانتاج الكبرى مثل قناة السويس وشركات البترول وشركات المياه والمواصلات ، والغاء الرتب والألقاب ، وتحديد دخل الفرد بما لا يزيد عن ٥٠٠ جنيه شهرياً ، وتعيين وزير للبلاط يكون مسئولاً عن تصرفات رجال الحاشية الملكية ، وتوزيع حاجات الشعب بالبطاقات التي تحدد الكمية المستحقة والتمن حسب الدخل ، وايجاد عمل لكل مواطن ، ومنع استيراد الكماليات والقضاء على مظاهر الترف • كما طالبت بتقشف الحكام وخفض المرتبات وتقرير الضرائب المباشرة ، مع نزع ملكية ١١ ألف مالك ممن يمتلكون أكثر من خمسين فداناً لتوزع على المعدمين وتقرير أسلوب الانتاج التعاوني في الريف وامداد الدولة الفلاحين بالآلات وتحديد ايجارات الأرض الزراعية مع وضع برامج للسنوات الخمس تؤدي الى كهربة مصر واستخراج المعادن ومع تأمين الطب وتخطيط القرى والقضاء على الأمية والبطالة (٢) • ورفع شعار « الأرض ملك لمن يعملون فيها بأنفسهم ومن لا يعمل لا حق له فيها » وان يحدد دخل الفرد بما لا يزيد عن ٥٠٠٠ جنيه سنوياً ولا يقل عن ٣٠٠ جنيه •

وبالنسبة الى المسألة الوطنية ، اورد الحزب في برنامجه الجديد انه يستهدف ما كان يستهدفه مصر الفتاة من تحرير وادي النيل من ربة الاستعمار الأجنبي وانه يؤمن بوحدة مصر والسودان اقتصادياً واجتماعياً ولكنه ينادى بحق شعب السودان في اختيار شكل حكومته بعد جلاء الانجليز عنه وفي تحديد الصورة التي يراها للتعاون بينه وبين الشعب المصري في ظل نظام اشتراكي ديمقراطي • وذكر انه يعمل على توحيد الشعوب العربية كلها في ظل دولة واحدة « الولايات المتحدة العربية » حيث يحتفظ كل عربي في ولايته بشخصيته وطابعه واستقلاله بشئونه الداخلية ، مع تنظيم الانتاج والتوزيع في الدولة العربية الواحدة بما يطابق النظم الاشتراكية ومع تأليف جيش واحد يقف ضد عدوان الدول الأخرى عليها وضد محاولات استغلال هذه الدول للعرب والتحكم فيهم (٣) •

(١) الأرض الطيبة • أحمد حسين ص ١٧٩ ، صحيفة الاشتراكية ٢٠ ابريل

• ١٩٥١

(٢) صحيفة الاشتراكية ٢٠ ابريل ، ١١ مايو ١٩٥١ •

(٣) الأرض الطيبة • أحمد حسين ص ١٧٧ •

وانطلق الحزب فى نشاطه السياسى يعلن رفض مبدأ المفاوضات كوسيلة لتحقيق الاستقلال ورفض مبدأ توقيع المعاهدات مع الدول الاستعمارية أو الدخول معها فى اتفاقيات الدفاع المشترك ، ويهتف بسقوط حلف الاطلنطى وحلف البحر الأبيض وغيرهما . كما هاجم مع غيره الاستعمار الأمريكى الذى يسند الاستعمار البريطانى فى مصر ويعمل على اشغال الحرب والذى يهدف الى الزحف الاقتصادى على مصر واحتلالها بالدولار بتشجيع استثمار رأس المال الأمريكى بها وربط مصر به اقتصاديا من خلال ما ينشئه فيها من شركات ومن خلال مشروع النقطة الرابعة . وطالب فى صحفه ومؤتمراته بتأميم شركة قناة السويس فورا (١) ، وهاجم أحمد حسين فى احد مؤتمرات الحزب سنة ١٩٥٠ عدوان الولايات المتحدة على كوريا وطالب بتأييد الصين الشعبية (٢) .

وكان الحزب يرى ان تحقيق هذه المطالب لا يكون الا من خلال اطلاق الحريات على أوسع نطاق ، وكان برنامج ١٩٤٨ قد حرص على احتفاظ مصر بدستور ١٩٢٣ ، وكان هذا الدستور يقوم على دعامين هما سلطات الملك والحريات الشعبية النسبية المتاحة فى ظله ، وحرص ذلك البرنامج على التصريح بان الملكية الدستورية هى حجر الزاوية فى هذا الدستور . ولكن الحزب فى البرنامج الأخير اسقط الدعامة الأولى لهذا الدستور وهى الملك ، واكد على الحريات الشعبية تأييدا يودى الى اطلاقها من كل قيد ، وبهذا وضع الحزب لنفسه صيغة للعمل السياسى الذى يستهدف تخطى النظام القائم بما يتلاءم مع الأهداف الاجتماعية والسياسية التى تبناها . وذكر فى برنامجها انه يعتبر من الحقوق المقدسة ومن الدعائم القوية للمحافظة على كيان الشعب المصرى : الحرية الشخصية ، وحرية الخطابة وحرية العقيدة وحرية الصحف ، وحرية الاجتماع والتظاهر السلميين وحصانة المسكن ، وحق الشعب فى تأليف الجمعيات والاتحادات ، وحق كل فرد فى ترشيح نفسه للنيابة وتقلد الوظائف العامة للاشتراك فى ادارة بلاده ، وحرية الانتخاب (٣) .

(١) صحيفة الاشتراكية ١١ مايو ، ٢٢ يونية ، ٢٩ يونية ١٩٥١ ، وشنت الصحيفة حملة لمقاطعة البيبى كولا والكوكاكولا (١٦ أغسطس ١٩٥١) وألقى أحمد حسين خطابا طالب فيه بتأميم قناة السويس (٢٩ يونية ١٩٥١) كما شنت الصحيفة حملة للمطالبة بتأميم القناة (٩ ، ٢٣ أغسطس ١٩٥١) .

(٢) صحيفة الاشتراكية ١١ مايو ١٩٥١ .

(٣) الأرض الطيبة . أحمد حسين ص ١٧٣ .

وفى كتابات عديدة اوضح الحزب المنطلق الفكرى له فى قضاياها السياسية . فهو يميز النظام الاشتراكى الذى يدعو اليه عن الشيوعية بأن الشيوعية تنطوى على تنكر للماضى واختصاصم للاديان فى حين ترى الاشتراكية ان أساسها هو الدين وانها مما يقبله ايمان الشرق الأوسط ، ومن ناحية الملكية يرى ان الاشتراكية حزب وسط لا تحبذ الغاء نظام الملكية الفردية انما تدعو الى تحديدها ، ويرى ان مبنى اشتراكيته هو الاكثار من الملاك مع تحديد الدخول ، ومن جهة أخرى لا يدعو الى العنف انما يناشد الناس بتحديد الرأسمالية وأرباحها والتضييق عليها مع الغاء الرأسمالية الاستعمارية (١) ، ولكنه يهدد الحاكمين بأنهم ان لم ينصاعوا الى مطالب الشعب سلميا فلن يجدوا الا العنف « نحارب اخطاءكم بالقلم والا حوربتهم بالسيف » ثم يذكر بالثورات العنيفة فى تاريخ العالم (٢) . وفى مقال آخر يوضح الحزب موقفه من الملكية بقوله « لا نحارب الملكية ولكننا نحارب ملكية استغلال الآخرين ، ولكننا نشجع الملكية التى لا يستغل صاحبها انما يعمل بجهدده ، نحن لا نتجه الا صوب شعب مصر ، ولكن لا غنا لنا عن دراسة الاشتراكية الغربية » (٣) ثم يؤكد ان الفساد فى مصر يتمثل فى مظاهر عديدة منها الغلاء وتقييد الديمقراطية وسوء توزيع الأرض والاسراف فى انفاق الأموال فى الخارج ، ويؤكد ان أصل الفساد هو الاقطاع ورأس المال (٤) .

ومن ناحية الدين يرى الحزب ان الاشتراكية أساسها الدين ، وان الايمان بالله وعبادته « هو أساس الاجتماع البشرى » ويؤكد دائما على مبدأ الايمان بالله ، ويعطى للعبادة معنى انسانيا « عبادة الله لا تتجلى فى شيء قدر تجليها فى خدمة الشعب .. هدف الشعب وشعاره هو عبادة الله عن طريق خدمة الشعب » بتحريره من الخوف والجهل والمرض والعوز وحمايته من أن يقع فريسة القهر أو الاعنات أو الاستغلال « (٥) » ويرى ان « الحركة الاسلامية » (كالأخوان المسلمين وغيرهم من الاتجاهات الاسلامية السياسية فى العالم الاسلامى) حركة تقدمية تعبر عن الثورية والكفاح ضد الاستعمار والطغيان والفساد ، وان الاسلام فى باكستان كان سبيلا لتحرر المسلمين ، وان الاسلام دين ودولة وهو بهذا يتعارض مع الاستعمار

(١) (٢) صحيفة الاشتراكية ٢٧ ابريل ١٩٥١ .

(٣) صحيفة الاشتراكية ٨ مايو ١٩٥١ .

(٤) صحيفة الاشتراكية ٦ سبتمبر ١٩٥١ .

(٥) الأرض الطيبة . أحمد حسين ص ١٧٣ .

والطغيان والفوارق البشعة بين الطبقات وانه يحقق أقصى ما يطلب من الاشتراكية والديمقراطية ، واعتاد الحزب على ان يرفع شعار « الاسلام يحرم الربا فهو يحرم الرأسمالية » باعتبار ان فوائد البنوك هي قوام النظام الرأسمالى ، وانه بتحريم الفائدة يلتقى الاسلام مع الاشتراكية ضد النظام الرأسمالى (١) .

ومن ناحية فهم طبيعة الاستعمار ، رأى الحزب ان « الاستعمار هو ذروة الرأسمالية فالشعب الانجليزى لم يستعمر مصر الا ليتخذ منها سوقا لاستثمار رؤوس أمواله سواء بتشغيل الأموال وإنشاء البنوك والشركات أو باتخاذ مصر سوقا لتصريف البضائع التى تنتجها الشركات فى بلاده . . . وتستعمر فرنسا شمال أفريقيا لهذا الغرض » . . . ومن هذه النقطة يصل التفكير الى نقطة أخرى وهى ربط الكفاح من أجل الاشتراكية بالكفاح ضد الاستعمار « كل الدول المستعمرة انما تستعمر لاستثمار رؤوس الأموال ، فاذا قضينا على هذه الوسيلة لاستثمار الأموال ، اذا جعلنا المرافق العامة مملوكة للدولة ، واذا أمنا مصادر الانتاج وأصبحت كلها مملوكة للدولة ، فلم يعد هناك سبيل لاستغلال هذا المرفق أو ذاك ، لم يعد هناك سبيل لإنشاء شركات وبنوك ومتاجر ، وبالتالي لم يجد الاستعمار فائدة له يجنيها من وراء احتلاله هذا البلد أو ذاك . فالاشتراكية هى الترياق لسم الاستعمار ، والاشتراكية هى الدواء لكل ما تشكو منه مصر . . . » (٢) . ومن هذه النقطة تتضح وجهة نظر الحزب فى الربط بين حركة التحرر الوطنى وحركة الكفاح من أجل الاشتراكية وتداخل مرحلتى الثورة ، باعتبار ان الكفاح ضد الاستعمار هو من أحد وجوهه كفاح ضد النظام الرأسمالى . واذا كانت صحيفة الاشتراكية تذكر ان الكلمة النافذة فى مصر هى كلمة أرباب المال وتوضح ما تراه من قيام العلاقات الوثيقة بين الرأسمالية المصرية والاستعمار (٣) ، فان ذلك يستتبع ان ضرب الاستعمار وضرب أساس النظام الرأسمالى فى مصر هما عملية ثورية واحدة ، وان الثورة تستهدف التحرر السياسى والتحرر الاقتصادى معا ، وان تنفيذ هذا المخطط يعنى تخطى الاطار الرأسمالى ويكسب الحركة الوطنية المعادية للاستعمار طابع العداء للرأسمالية فى الداخل كما يكسبها طابع استهداف السير فى طريق التقدم الاجتماعى وبناء اقتصاد مستقل . وهذا المنطلق يماثل ما قننه الفكر الماركسى فيما بعد أخذا بتجارب

(١) صحيفة الاشتراكية ٤ مايو ١٩٥١

(٢) الأرض الطيبة . أحمد حسين ص ١٧٠

(٣) صحيفة الاشتراكية أول يونية ١٩٥١ .

الحركات الثورية فى العالم الثالث واسماه « الطريق غير الرأسمالى » وبناء « دولة الديمقراطية الوطنية » . تذكر احدى الدراسات السوفيتية الحديثة « لهذه الثورات (ثورات التحرير) اتجاهات معادية للرأسمالية لأنها موجهة ضد الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية وآخرها ، ولأن أكثر أشكال الرأسمالية تقدما فى البلاد التى اشتعلت فيها هذه الثورات فى يد رأس المال الأجنبى . ومن هنا - وحتى فى المراحل الأولى حين تناضل الثورات المعادية للاستعمار من أجل التحرر الوطنى - فإنها تناضل أيضا من أجل التحرر الاقتصادى ، أى من أجل طرد رأس المال الأجنبى وتحطيم سيطرة الجماعات البرجوازية المحلية غير الوطنية (الكومبرادور . . الخ) وكذلك الاقطاعيين ومشايخ القبائل المرتبطين بالاستعمار . ولا تستطيع هذه الثورات ان تقف عند الاستقلال السياسى اذ تواجهها بعد النصر مباشرة مهمة جديدة أكثر صعوبة . . . وتمثل كل هذه المهام فى صراع حاد تجدد به باستمرار مقاومة الاحتكارات والاستعمار الجديد (فى الداخل والخارج) الأمر الذى يضاعف بدوره من حدة الثورة » (١) .

واذا كانت ظاهرة الاستعمار الجديد المعروفة فى العالم الآن تتسم بلجوء الاستعمار تحت ضغط حركات التحرر الوطنى الى الاستعاضة عن الاحتلال العسكرى المباشر للبلاد المستعمرة بالتغلغل فيها اقتصاديا وفكريا والاعتراف لها بالاستقلال السياسى مع ربط اقتصادها به من خلال المؤسسات الاقتصادية وعلاقات التجارة الدولية ، واذا كان المعروف ان طريق الحركة الوطنية « غير الرأسمالى » قد تبلور كرد فعل لهذه الظاهرة الاستعمارية الجديدة ، وكتحد من الحركات الوطنية لأسلوب الاستعمار الجديد ، باعتبار أن هدف هذه الحركات لم يعد مجرد اجلاء الاحتلال العسكرى الأجنبى ولكن تخلص البلاد أيضا من النفوذ والروابط الاستعمارية القابضة على الاقتصاد ومؤسسات الحكم وباعتبار ان طريق مقاومة الاستعمار الجديد هو تخطى النظام الرأسمالى فى الداخل بما يتخذ من اجراءات تضرب النظام الاقطاعى وبقاياه وتضرب أسس النظام الرأسمالى وتصفى المؤسسات الاقتصادية الأجنبية المسيطرة على البلاد بتحديد الملكية والتأميم ، واذا كانت مصر قد عرفت أسلوب الاستعمار الجديد فى فترة متقدمة من مراحل تطورها التاريخى بعد ثورة ١٩١٩ وبعد الاعتراف لها بالاستقلال السياسى الشكلى . اذا كان ذلك جميعه ، فلم يكن غريبا - استقاء من خبرة كفاح الشعب المصرى خلال تلك المرحلة السابقة - ان تصل الحركة الوطنية الثورية فيها سنة ١٩٥٠ الى فكرة التطور غير

(١) افكار جديدة للتحرر الوطنى . ترجمة وطبع مكتب يولية ص ٢٠٧ ٧٣

الرأسمالى والى الربط بين مرحلتى الثورة الوطنية والثورة الاشتراكية كهدف واحد تقاوم به أكثر أساليب الاستعمار حداثة ، وكان هذا الطابع للثورة الوطنية يصدر عن خبرة مصرية صرف ، ولم يكن غريبا فى بلد عرف الاستعمار الجديد قبل غيره أن يدرك ان الطريق غير الرأسمالى يتعلق بالثورة الوطنية الديمقراطية فى ظروف الاستعمار الجديد . وكان برنامج الحزب الاشتراكى وفكره السياسى يسير فى هذا الطريق . ويبدو انه أدرك قبل غيره من التنظيمات الوطنية الأخرى وقتها الامكانيات الموضوعية المتاحة للثورة فى هذا الطريق ، ولم يكن برنامج الحزب برنامجا اشتراكيا كاملا طبقا للمفاهيم الثورية السائدة وقتها، كما لم يكن برنامجا رأسماليا، وذلك بالنسبة لمجالات الصناعة والتجارة . وانما طرح من الأهداف ما يتخطى حدود النظام الرأسمالى ، باعتبار أن التحول الاشتراكى ينبع من صميم المصالح الوطنية ، بعد أن ظهر أن الرأسمالية الكبيرة فى مصر كانت هى المهيمنة على المصالح الرأسمالية فيها ، وانها أوثق ارتباطا بالاستعمار من أن تقف ضده وأشد وهنا من أن تتولى مهمة البناء الاجتماعى والاقتصادى .



استطاع الحزب الاشتراكى ان يظهر بدعوته ضد النظام القائم علانية . فهو حزب تعترف الدولة بوجوده يصدر صحفا تعترف بها أيضا، وقد أعلن برنامجا ونشط للدعوة اليه فى نشاطه السياسى وفى صحفه ومؤتمراته واجتماعاته العلنية . واذا كانت الحركة الشيوعية تعمل للثورة وترفع ذات الشعارات أو ما يجاوزها أحيانا ، فهى لم تكن تنظيمات علنية ولا معترفا رسميا بوجودها . ومن جهة ثانية كانت التيارات التقدمية داخل حزب الوفد تنادى بأهداف مشابهة ، ولكنها لم تكن حزبا قائما بذاته ولا كان لها برنامج خاص . وموقف هؤلاء مفهوم فى علاقته بالدولة من جهة انه كان بعيدا عن المواجهة الرسمية العلنية مع النظام القائم وحدوده الدستورية والقانونية باعتبار أن النظام القائم لا يعترف بمن لا يعترف به من التنظيمات السياسية . ولكن الحزب الاشتراكى كان أكثر هذه التنظيمات تمتعا بالنشاط العلنى الرسمى الكامل فى ذات الوقت الذى ينسأدى فيه بهدم النظام القائم . والحقيقة انه لم يكن وحيدا فى ذلك ، فان صحفا مختلفة كانت تمسك معاول الهدم للنظام رغم صدورها العلنى والاعتراف الرسمى بوجودها مثل « روز اليوسف » ، « الجمهور المصرى » وصحيفة « الملايين » التى تعبر عن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى وصحيفة « الكاتب » التى كانت تصدرها حركة أنصار السلام على ماسيجى»

بيانه . على ان الصحيفتين الأوليين لم تكونا مرتبطتين بحزب سياسى وكانت الثالثة تعبر عن تنظيم سرى وكانت الرابعة تصدر عن تجمع للسلام لا عن حزب بالمعنى المحدد . وبهذا يثور السؤال كيف أمكن للحركة الثورية ان تدعو لتقويض النظام علنا دون أن تستطيع أجهزة هذا النظام - من خلال اطره القانونية والشرعية - ان تصفيها أو بالأقل أن تحرمها من ميزة الوجود الرسمى الشرعى ، كيف أمكن لدعوة لا يعترف لها النظام القائم بالشرعية لأنها تنفى وجوده ، كيف أمكن ان تقوم بنشاطها المشروع من خلال اطره . واذا كان الكثير من الاتجاهات قد شارك الحزب الاشتراكى فى هذا النشاط ، فقد كان هو أكثر من أتقن أساليبه واستفاد من مزية الوجود العلنى فى ضرب النظام وتحطيمه .

اعتمدت الحركة الثورية وقتها على ظاهرة الانفلات الذى حدث فى السلطة قبيل انهيارها على ما سبقت الإشارة ، كما اعتمدت على المكاسب الديمقراطية التى غنمها الشعب فى صراعه ضد الاحتلال والملك منذ ١٩١٩ ، واعتمدت أخيرا على القطيعة التى تمت بين الحاكمن والمحكومين فى الفترة الأخيرة ، اذ لم يعد يحيط السلطة أى مبرر معنوى وبدا نشاط الحكومة ونشاط أجهزة الأمن خاصة ، بدأ فى أعين الجماهير جرما ماديا سافرا يرتكب ضدها ، وأدت هذه القطيعة الى أن تفقد السلطة شرعيتها فى نظر الجماهير . ادركت الحركة الثورية - والحزب الاشتراكى خاصة - ما يتمتع به الشعب من درجة عالية من التجانس والوحدة فى الفكر والمشاعر ومن التشابه فى ردود فعل أفراده ومجاميعه ازاء الأحداث المختلفة ، أى ما يتسم به من تكوين فكرى ونفسى موحد الى درجة غير مألوفة ، وقد نشأ ذلك عن ممارسة أفراده ومجاميعه حياة متشابهة آمادا طويلة وعن سهولة اتصال أفرادهم ببعض فى الحياة اليومية بشكل دقيق وعن اتفاق أساليبه فى مناورة الحاكمن ومراوغة سلطانهم المادى القاهر . واكتسب بهذا القدرة على أن تتواصى مجاميعه على الكتمان فى علاقتها بالسلطة ، بحيث تستطيع الجماهير ان تتبادل الكثير من الأقوال والأفكار ترتبط بها وان تمارس الكثير من النشاط « المحرم » بغير « علم » السلطة أى بغير علمها الرسمى بالأمر ، كما امتلك القدرة على شل جهاز الدولة بالمقاومة السلبية وعلى عزل نشاط هذا الجهاز عن الحركة الشعبية ونشاط الجماهير . والسلطة بكل مؤسساتها الضخمة وأجهزتها الكبيرة تعمل من خلال « الصغار » كالجنود وصغار الموظفين باعتبار هؤلاء هم الشعيرات التى تصل بين أجزاء الجسم وبين القلب ، وهؤلاء هم من أفراد الشعب فى الأساس يعانون مما يعانى ، ولكل منهم طابع مزدوج

يصير به حاكما ومحكوما في ذات الوقت ، ويعانى هو ذاته من ضغط آلة الدولة عليه . والسلطة في نشاطها اليومى تعمل من خلال الجماهير وبهم، ولا تستطيع فرض هيمنتها عليهم الا بواسطتهم أنفسهم منفذين لقراراتها ومنصاعين لأوامرها ومبلغين عن المشاكل وشهودا في القضايا . . الخ وبغير هؤلاء جميعا صغار موظفين وجماهير يصير جهاز الدولة معزولا لا يتردد بداخله صدى لما يحدث خارجه في المجتمع .

ان ظاهرة الثأر المعروفة في الصعيد مثلا ، هي عرف له قواعده وأساليبه وأحكامه التي ينصاع لها الجميع والتي يمكن على أساسها التنبؤ مسبقا بنوع رد الفعل الذى سيحدثه أى حادث قتل وممن أو من أى أسرة سيؤخذ القصاص . وكلها قواعد غير مشروعة حسب القوانين التي تمارسها السلطة . وتحدث الجريمة ويعلم أهل القاتل وأهل القتيل جميعا بها وبمن ارتكبها ، ولكن الحكومة لا تعلم رغم ما تنشط فيه أجهزتها من تحقيقات وتحريات ، وجندھا وخفرائھا والعمد كلهم يعلمون الأمر بصفتهم أفرادا، ولكن عندما يتحول هذا العلم الى « واقعة رسمية » مما لا يتحرك جهاز الدولة الا به وعندما يتحرك هؤلاء الرجال أنفسهم كرجال دولة ، يضيع الحادث ويمتنص ولا يتقدم فرد واحد بشهادة أو بتقديم دليل ملموس يمكن أن تدور به آلة الحكم ، وتبقى الحادثة جلية واضحة ملقاة في النهار على الطريق ، ولكنها خافية عن السلطة يراها رجالها كأفراد ولا يرونها كحكومة . والمخدرات مثلا ذات وجود مادي ملموس وشبكات تجارتها وتوزيعها منبثة في كل حارة في قلب المدن وباطن القرى ، تظهر واضحة لكل فرد الا السلطة .

هي قدرة الشعب على أن يحيا وأن يعمل وينشط من « تحت » القوانين والنظم التي تضعها الدولة ، وذلك بالنسبة لما لا يحظى بايمانه واقتناعه من هذه النظم مفيدة كانت أو ضارة متقدمة أو متخلفة ، وهي ذات قدرته على أن يفعل ذلك بالنسبة لما يتناقض بعنف مع عاداته القومية أو قيمه ومبادئه المستقرة ذات الانتشار ولما لم يتحول لديه بعد الى قيم ومبادئ هي القدرة على التواصل على الكتمان « علنا » وعلى نطاق الشعب بأسره ، وعلى هجرة الحاكم ونظامه عندما يفقد مبرر وجوده المعنوي ويتكشف عن ضرر مادي بحت ، فيصبح وجوده وجودا خارجا عن حياة الناس يمارسون نشاطهم بعيدا عنه ، ويصبح أثره فيهم عدوانا يأتيهم من خارجهم ككوارث الطبيعة تتلقى ضرباتها عندما تحدث ويجتهد في تخفيف آثارها ومراوغتها ، ولكن الحياة تمارس بصرف النظر عنها ، لأن أحدا

لا يقتنع بأن لنشاط السلطة ضده سببا يتعلق بنشاطه هو أو بأسلوب حياته ولا يجد علاقة سببية تربط بين ما يفعل مخالفا لأوامرها ونواهيها وبين ما تتخذ من اجراءات ضده .

شعب ارهقه حكامه أحقابا طويلة من الزمن ، فعرف كيف يهجرهم ، وتمرس بهذه الهجرة النفسية عنهم وبالعيش « بعيدا » فى ذات مكانه وداخل نفسه وجماعته ، ويتسع هذا « الداخل » حتى يشمل الجميع أو الغالبية فتجد السلطة نفسها هى المعزولة ، وإذا كان السجن هو عزل فرد أو أفراد أى عزل القلة عن المجموع ، فعندما تحاول السلطة سجن الناس تصبح هى السجن ، وتصبح الجماهير مع بعضها بعضا حرة بعيدة عنها . وعندما كانت روز اليوسف تتعقب مسأخر « مصرى كبير فى الخارج » وتنشرها ، كان القراء يعلمون أنها تتحدث عن الملك وكتاب الصحيفة يعلمون ذلك ، وكانت الحكومة والملك نفسه يعلمون ذلك ايضا ، ولكن جهاز الدولة لا يجد فى ذلك ما يمكنه من التحرك ضد الصحيفة ، فإذا حدث وصودرت ارتفع السخط على هذا الاجراء غير القانونى الذى يتخذ ضد خبر برىء واختفى المعنى من الأوراق الرسمية وحدها واختفى منها أية اشارة الى ان هذا « المصرى الكبير » هو الملك ، وبدا فى هذه الأوراق وحدها انه أى فرد آخر غير الملك بالذات .

بهذا يمكن أن تفهم « التعاويذ » والأحجية التى امتلأت بها صحيفة الاشتراكية . فمطلب انشاء وزير للقصر يسأل عن أعمال الحاشية (بدل رئيس الديوان الملكى الذى يعينه الملك بارادته وحده) شعار موجه ضد الملك يقصد به اخضاع السراى كمؤسسة سياسية للوزارة التى يراقبها مجلس النواب المنتخب ومناقشة أمورها علنا ، أى ان تصفى السراى كقوة سياسية . والحديث عن توزيع شاه ايران لأرضه حديث موجه ضد ملك مصر الذى يعتبر الاقطاعى الأول فيها . والحديث عن « الملك رمز الدولة يملك ولا يحكم » يعنى ان الملك قد أصبح الآن هو الحاكم الفعلى على خلاف الدستور . والهجوم على مخصصات الملك فى الميزانية والمطالبة بخفضها والهجوم على رجال الحاشية والهجوم على مسلك الحكومة فى تقديم الهدايا للملك بمناسبة زفافه ، كل ذلك كان يضرب فى أساس النظام الملكى ، ولكنه حديث يقدم أحيانا - استيفاء للشرعية - مصحوبا بعبارات تقول ان من برنامج الحزب « تدعيم الملكية الدستورية فى مصر » (١) .

(١) صحيفة الاشتراكية ٢٧ ابريل ، ١١ مايو ، ٢٢ يونية ، ١٩ يولية ، ٢٦ يولية ، ١٦ أغسطس ١٩٥١ .

ويستقبل القراء هذه العبارات كأنها غلاف يفضونه بسرعة ليتناولوا ما بداخله . ثم هوجم الملك باعتباره رأس الاقطاع وبما يشير الى الأساس الاقتصادي لاستبداد الملك ، وذلك فى مقالين اتخذوا شكل خطاب مفتوح وجهه رئيس الحزب الى ناظر الخاصة الملكية ، وتفادى فى المقالين الملك بمهاجمة ناظر خاصته بالنسبة لطريقة تأجير الأراضى الزراعية التى يسيطر عليها الملك بالإيجار العينى ، واندفاعه (ناظر الخاصة) فى تجميع الأراضى التى زادت عن مائة ألف فدان ، وطالبه بتوزيع هذه الأراضى على الفلاحين بالبيع والاستبدال بثمن ٢٠٠ جنيه للفدان تقسط على ٢٠ سنة، كما طالبه بأداء ضريبة الأيراد العام مشيراً الى ما حدث من امتناع الملك عن أداء هذه الضريبة بدعوى ان القوانين لا تنطبق عليه . ويصطحب ذلك جميعه بعبارة « لقد برهن الملك على غيرته على مصالح شعبه ، ينتهز المناسبات لينادى بحق الفقير والعامل » (١) ويعلم الجميع - جماهير وحكومة - ان هذه العبارة الأخيرة موجهة للسلطة وان الباقي موجه الى الجماهير . وما أكثر ما وجهت تهمة العيب فى الذات الملكية فى هذه المناسبات ولكن كان معظمها يعود بالفشل (٢) . وبهذا أيضا يفهم لماذا سمى الحزب تحديد الملكية والاستيلاء على الملكيات الكبيرة بيعاً لا استيلاء « تبتاع الدولة أطيان جميع الملاك الذين تؤيد ملكيتهم عن خمسين فدان » وذلك ليطالب بضرب النظام الاجتماعى وفى ذات الوقت يتشجع ببردة النظم القائمة فيفلت من قانون العقوبات .



كان الحزب الاشتراكى من أكثر التنظيمات السياسية استجابة لمطلب تكوين جبهة تضم التنظيمات الثورية والوطنية جميعاً . وجهد فى نشاطه العملى فى الدعوة لها . كتبت صحيفة الاشتراكية تقول « لينضم الى صفوف الاشتراكية من يطمئن الى انها عاملة لتحقيق ما يصبو اليه ، ولينضم للأخوان المسلمين من يراها فى نظره أقرب الى تحقيق بغيته ... ولينضم الى أنصار السلام من يراهم أكثر الجميع تحقيقاً لرغباته ... ولتكتل هذه الهيئات كلها لتعرب عن غضب الشعب » (٣) وكتبت تدعو الى التقارب فى الصفوف والى أن يتجمع الشعب ضد الاستعمار وأذنا به

(١) صحيفة الاشتراكية ٤ مايو ، ٢٥ مايو ، ٢٠ سبتمبر ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الاشتراكية ٨ يونية ، ٢ أغسطس ، ٩ أغسطس ، ٢٣ أغسطس

١٩٥١ .

(٣) صحيفة الاشتراكية ١٥ يونية ١٩٥١ .

والاقطاع (١) . ويلحظ ذات الاتجاه في حرص الحزب على أن يدعو الى مؤتمراته من يمثلون التيارات السياسية المختلفة ، وفي ان يتخذ مواقف التأييد والدعم لنضال التنظيمات الأخرى ضد اجراءات القمع التي تفرضها الحكومة عليها ، سواء بمصادرة صحفها أو بالقبض على أعضائها . كما كان للحزب ورئيسه حركة نشيطة بين التنظيمات المختلفة في صحفها ومؤتمراتها وفي العمل الجماهيري اليومي حتى بدا بمثابة القاسم المشترك لها ، وحتى بدا أكثرها تمتعا بالعلاقات القوية بغالبيتها .

وقوى التفكير في صيف ١٩٥١ بين الحزب الاشتراكي والتنظيمات الماركسية في الدعوة لتكوين الجبهة . وعقد اجتماع لتكوين ما اسمى « الجبهة الشعبية » في يونية ١٩٥١ من الحزب الاشتراكي والتقدميين (التنظيمات الماركسية) والحزب الوطني وأنصار السلام ومنظمات العمال والأخوان المسلمين ، أي من التنظيمات التي تمثلها صحف الدعوة والجمهور المصري والشعب الجديد (الاشتراكية) واللواء الجديد والكاتب والملايين (٢) . وفي يولية تكونت لجنة مشتركة من هذه التنظيمات لتنظيم الاحتفال بذكرى ضرب الاسكندرية (١١ يولية ١٨٨٢) . وباعتبار ان هذه التنظيمات هي الهيئات التي تحمل لواء المعارضة الشعبية . وفور الغاء المعاهدة وبداية الكفاح المسلح ضد الانجليز اذاعت « الاشتراكية » بيانا للجبهة الشعبية يقول « الطريق الوحيد لتحرير بلادنا هو توحيد صفوف الشعب وتضامن أحزاب وهيئات الأحرار والوطنيين والديمقراطيين وجميع الهيئات الشعبية في جبهة شعبية وحول برنامج شعبي » (٣) .

وكان سعى الحزب لتكوين الجبهة مما التقى به لقاء واضحا مع التنظيمات الماركسية الساعية الى ذات الهدف . على أنه لم يلق ذات النجاح في اتصاله بالأخوان المسلمين وبالجماهير الوفدية ، وذلك بسبب موقف الأخوان المتحفظ والرافض لمبدأ الجبهات ، وبسبب موقف الحزب الاشتراكي غير المتعاطف مع الوفد . والحاصل ان الحزب الاشتراكي وجه جهوده في تكتيل القوى الشعبية وجهة لم يكتب له بها النجاح الحاسم ، اذ جهد في جذب الأخوان رغم عزوفهم عن هذه الفكرة ، وأهمل الوفد رغم ما كان لدى جماهيره من امكانيات واضحة للارتباط بالتيار الثوري .

(١) صحيفة الاشتراكية ٢٢ يونية ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الاشتراكية ٢٩ يونية ١٩٥١ .

(٣) صحيفة الاشتراكية ١١ اكتوبر ١٩٥١ .

وبالنسبة للحركة الشيوعية فقد تقدمت الإشارة الى الاختلاف الفكري بينها وبين الحزب الاشتراكي على ما أوضح هذا الحزب . وهو خلاف لم يؤثر لدى الاتجاهين في امكان تحقيق التقارب بينهما والسعى المشترك لتحقيق الجبهة وحرص الحزب الاشتراكي على مساندة الحركة الشيوعية . وعندما صدرت صحيفة الملايين حيا الحزب الاشتراكي ص دورها ونشاطها متمنيا لها النجاح ، ودعا الى « تكتيل الحركات الواعية » (١) ودعا « الملايين » الى أن تبذل جهودها لتكتيل الجبهات الديمقراطية الشعبية (يقصد التنظيمات الشيوعية) (٢) . كما أفسحت « الاشتراكية » لنشر الموضوعات المتعلقة بالفكر الاشتراكي « الاشتراكية العلمية » (٣) وأعلنت ترحيبها بصحيفة « الكاتب » المعبرة عن حركة أنصار السلام عندما صدرت (٤) . وفي ٢٢ يونية ١٩٥١ نشرت الاشتراكية خبرا مؤداه ان سكرتير « الحزب التقدمي المصري » (تقصد الحزب الشيوعي المصري) أرسل الى الحزب الاشتراكي برنامجا للعمل السياسي ودعاه للعمل المشترك على أساسه ، وذكرت الصحيفة ان الحزب الاشتراكي وافق فعلا على هذا البرنامج ووعدت بنشره في العدد التالي ولكنه لم ينشر (٥) .

وكان الحزب الاشتراكي يعتبر انتصار الشيوعية في البلدان المختلفة انتصارا للسلام (٦) . وبعد الغاء المعاهدة طالب الحكومة بالدخول في مفاوضات سريعة مع دول أوروبا الشرقية لامداد مصر وجيشها بالسلاح وان تشتري السلاح من تشيكوسلوفاكيا بعد أن أخفقت في شرائه من السويد والدول الخاضعة للنفوذ الأمريكي ، واعتبر التلكا في هذا الشأن بمثابة خيانة وطنية (٧) . وكتب أحمد حسين يطالب بالاتفاق مع روسيا وبمقاطعة الانجليز ويهاجم الحكومة في ضربها للشيوعية قائلا ان الشعب لا يفرع من الشيوعية ، ثم تساءل عن سبب بقاء السجون غاصة بالشيوعيين ، وقال انه يستحيل ان تقاطع الغرب والشرق معا وان روسيا

-
- (١) صحيفة الاشتراكية ٢٧ ابريل ١٩٥١ .
 - (٢) صحيفة الاشتراكية ١٥ يونية ١٩٥١ .
 - (٣) صحيفة الاشتراكية ٢٢ يونية ١٩٥١ .
 - (٤) صحيفة الاشتراكية ١١ مايو ١٩٥١ .
 - (٥) صحيفة الاشتراكية ٢٩ يونية ١٩٥١ .
 - (٦) صحيفة الاشتراكية ٢٢ يونية ١٩٥١ .
 - (٧) صحيفة الاشتراكية ١١ أكتوبر ، ١٨ أكتوبر ١٩٥١ .

تمد لنا أيديها وإن العصر الحاضر هو عصر الكادحين المنتجين (١) . وكان هذا هو ذات اتجاه التنظيمات الشيوعية بشكل عام ، وهو يعنى أن الحزب الاشتراكي لم يكن يقف - فى ذلك الوقت - ضد نزعة المعاداة للشيوعية فى السياسة الداخلية والسياسة الخارجية فقط ، ولكنه كان يدعو الى التعاون والتحالف مع الشيوعيين .

وبالنسبة للاخوان المسلمين فقد سبقت الإشارة الى موقف الحزب الاشتراكي المؤيد لالغاء قرار حل جماعة الإخوان ، وإلى ما بذل من نشاط دعما لحقها فى العمل السياسى العلنى المشروع . وهاجم قانون الجمعيات الذى أصدرته الحكومة ليقيد حرية الجماعة عند عودة نشاطها على ما سبقت الإشارة ، وكان إبراهيم شكرى (عضو الحزب فى مجلس النواب) هو من يوزع داخل مجلس النواب - عند مناقشة القانون - المذكرة التى أعدتها الجماعة تعليقا على القانون (٢) . وكان الحزب ينظر الى الجماعة كحركة اسلامية تكافح الاستعمار . ودعا الشيوعيين المصريين الى النظر اليها بهذا المنظار مذكرا اياهم بأن حركة فدائيان اسلام وآية الله كاشانى فى ايران قد استطاعا مع حزب تودة الشيوعى هناك ان يحيدا تأميم البترول الايرانى حقيقة واقعة وأن يعملوا ضد الاستعمار وأنه لا يمكن اتهام الألوف من الاخوان بأنهم غير وطنيين ، وطالب الشيوعيين المصريين بأن يكفوا حملتهم على الحركات الاسلامية الشعبية الواعية وان يقفوا الى جوارها اذا هاجمتها الحكومة وذلك ما دامت تدعو الى حرب الاستعمار وتحرير الشعب من الاحتلال ومقاومة الرأسمالية والاحتكارية (٣) .

على أن محاولات الحزب جذب جماعة الإخوان قد اتسمت - بشكل عام - بالعقم ولم تؤد الى تغيير حقيقى فى موقف الجماعة الرسمى ، وبقيت قيادتها قادرة على الابتعاد بالجماعة كلها عن صفوف الحركة الثورية وعن « الجبهة الشعبية » المقترح تكوينها . وكان رباط الجماعة - الى هذا الوقت وما بعده - أوثق من أن تنفجر الخلافات بداخلها بين القيادة والاتجاهات المعارضة لها وكان أوثق من أن يسهم موقف الحزب الاشتراكي سريعا فى هذا التفجير . وبقي الحزب فى محاولاته جذب الجماعة يتحاشى أن يمارس أيا من ألوان النقد الصريح والمكشوف لها ولمواقفها رغم وضوح علاقة المرشد العام بالملك (أكثر من وجه اليه الحزب من الضربات) ورغم

(١) صحيفة الاشتراكية ٢٠ ديسمبر ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الاشتراكية ٢٧ ابريل ١٩٥١ .

(٣) صحيفة الاشتراكية ٤ مايو ١٩٥١ .

مواقفها البالغة التميع بعد الغاء المعاهدة وعزوفها الصريح عن الارتباط بالحركة الثورية ، ورغم سياسة المرشد العام وقيادة الجماعة الواضحة فى الابتعاد عن خوض الكفاح المسلح فى وقت نادت فيه جميع التيارات الثورية بالدعوة اليه . وبقي الحزب حذرا من الجماعة يسكت عما بدا من مواقفها ويحاول فى يأس جذبها بروح المجاملات الى صف الثورة ، ويحاول أن يوجه دعما من خارج الجماعة الى الاتجاه المعارض لقيادتها .

وبالنسبة للوفد فقد اتخذ الحزب الاشتراكي معه موقفا مغايرا - بشكل عام - للموقف الذى اتخذه مع جماعة الإخوان . والحاصل ان مصر الفتاة تكون فى بداية الثلاثينات كحركة للشباب المصرى المتمرد على ظروف الوقت والساخط على « اعتدال » الوفد ، ومنذ البداية خاض صراعات عنيفة مع الوفد ، وجه اليه هجوما شديدا وتلقى منه ضربات شديدة . ونما مصر الفتاة فى نهايات الثلاثينات على حساب الوفد - سيما بعد تهادن الوفد وتوقيعه معاهدة ١٩٣٦ - وخاض أهم معاركه السياسية ضد الوفد وتكونت لديه نظرة ثابتة بأن الوفد هو مصدر الخطر الرئيسى عليه وعلى أى اتجاه وطنى متطرف أو جذرى ، وان هذه الخطورة لا تأتى من اعتدال الوفد فقط ولكن من جماهيريته الواسعة ، ومن ثم يكون الواجب هو توجيه أكبر المعاول اليه باعتبار ألا خلاص للمجتمع من أوزار الأوضاع القائمة الا بضرب الوفد الذى يمتص روح التمرد فى الجماهير . وكان مصر الفتاة أقرب الى الحزب الوطنى والى منطلقه السياسى والفكرى منه الى الوفد ، والحزب الوطنى كان يمثل منذ ١٩٢٠ المعارضة الوطنية المتشددة لسياسة الوفد فكان هو ومصر الفتاة من مشرب سياسى واحد ، كما كان مصر الفتاة فى تقييمه للزعامات الوطنية وللتراث النضالى المصرى يؤكد على دور مصطفى كامل ومحمد فريد الزعيمين السابقين للحزب الوطنى وذلك كنوع من التحدى لتراث الوفد الخاص ولزعامة سعد زغلول . والتقى مصر الفتاة مع الوفد فى فترات كانت قصيرة أهمها سنة ١٩٤٥ بعد ن أقيلت وزارة الوفد فقاطع الانتخابات التى أجرتها حكومة السعديين وأيد معارضى هذه الحكومة ومنهم مرشحى مصر الفتاة . ولكن غلب على تاريخ مصر الفتاة بشكل عام منطق الصراع مع الوفد وشكل هذا الصراع الطويل هواه كما طبع وجدانه السياسى ، فكان دائما أميل الى تلمس الخطر من جانب الوفد وأحد بصرا فى ادراك عيوبه وأقل احساسا بما يؤديه للمجتمع وللشعب من فوائد وأقرب الى النظر اليه على انه الحزب الذى يعوق روح التمرد فى الجماهير أن تنطلق . ولا شك ان كانت سوءات وزارة الوفد الأخيرة سنة ١٩٥٠ مما ألهب لدى الحزب الاشتراكي (مصر

الفتاة) روح المعادة للوفد ، وتبلور لديه ذلك كله فى فكرة أن الوفد بقدر شعبيته بقدر ما يكون خطره على الثورة وبقدر ما يحطم بقدر ما يفتح الطريق الى الثورة ، وحكم هذا المنطق نشاط الحزب الاشتراكى وسلوكه .

والحاصل انه مع اشتراك الحزب الاشتراكى مع التنظيمات الأخرى فى تأييد اتجاه المعارضة الثورية داخل الوفد فى قضايا الحريات وغيرها ، فانه لم يلحظ انه بذل جهدا جديدا فى محاولة جذب قواعد الوفد والتقريب بينها وبينه ولا انه بذل جهدا يذكر فى معاناة مشاكل هذه القواعد ، ومن أهم هذه المشاكل ايمان الوفدين التقليدى بحزبهم وتاريخه وتقاليده فى الكفاح مع فقدانهم الثقة فى السياسة الراهنة للحزب ومع تخطيطهم لأهدافه القديمة . كما لم يسهم الحزب الاشتراكى مساهمة ايجابية فى محاولة بناءة تحفظ على القواعد الشعبية داخل الوفد ثورتها وتنتشلها من الضياع ، بل عمق الحزب الاشتراكى انعزالها عنه بالهجوم العام على الوفد وبعدم التمييز بين الحزب وقواعده وبين الاتجاه اليميني المسيطر على قيادته وعلى الحكومة فى وقت كان هذا التمييز فيه أوضح ما يكون ، كما امتد هجومه الى تراث كفاح الوفد . وشن هجوما مركزا على فؤاد سراج الدين رأس الاتجاه اليميني فى الوفد ، ابن الباشا الاقطاعى الذى يتشدد بالديمقراطية خارج الحكم ثم يتحول الى « طاغية » عندما يصل اليه (١) . كما شن هجوما مماثلا على مصطفى النحاس زعيم الوفد (الذى كانت جماهير الحزب لا تزال تحفظ له من تاريخ كفاحه القديم مكانة خاصة) متهما اياه بأنه كفر بالشعب وانه يسرق الشعب ويشترى على حسابه (٢) . واستغل فرصة الاحتفال بذكرى سعد زغلول ليهاجم زعيم الوفد السابق ويتهمة بالدكتاتورية وبالتهاون مع اعداء الحركة الوطنية (٣) ، كما شن هجومه على ثورة ١٩١٩ ناصحا المصريين الا يلتفتوا الى هذه الثورة بعد اذ لم يعد الشعب ضعيفا (٤) . وأيا كان وجه السلامة فى حرص الحزب الاشتراكى على ان ينتقد تراث الكفاح المصرى القديم لتتمكن الجماهير من ان تتخطى ما فرضته عليهم ظروف الماضى من حدود ، ايا كان هذا الأمر فان الحزب الاشتراكى لم يراع فى موقفه هجوم الجماهير الوفدية ، ولم يكن السبيل الى مساعدتهم على الخروج من أزمته ماصنعه

(١) صحيفة الاشتراكية ٤ سبتمبر ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الاشتراكية ٢٠ ابريل ، ٤ أكتوبر ١٩٥١ .

(٣) صحيفة الاشتراكية ٣٠ أغسطس ١٩٥١ .

(٤) صحيفة الاشتراكية أول نوفمبر ١٩٥١ .

من الاقتحام العنيف لتراثهم السياسى والفكرى ومن عدم التمييز بين الباقي من هذا التراث الذى يجب التمسك به وبين ما ينبغى تخطيه ، ولم يراع فى هذا الأمر ما ظهر وقتها جليا من استعداد القسم الغالب من جماهير الوفد للالتحام بتيار الثورة • وكان أسلوب الحزب الاشتراكى مع الوفد مغايرا تماما للأسلوب الذى اتخذه مع جماعة الإخوان المسلمين رغم عدم محاولته معها •

والحاصل أيضا انه مع الغاء معاهدة ١٩٣٦ اتخذ الحزب الاشتراكى موقف التأييد لحكومة الوفد وأعلن ذلك فى بياناته (١) ، وقابل أحمد حسين فؤاد سراج الدين ومحمد صلاح الدين وأعلن بعد المقابلة انه لمس منهما اتجاه الحكومة الى أن يكون الكفاح شعبيا وأزماعهما دراسة الخطط الكفيلة بتحويل الوزارة الى وزارة جهاد ، وأعلن أن خدمة القضية الوطنية يكون بالوقوف بجانب الحكومة (٢) • ولكن الحزب الاشتراكى عدل عن هذا الموقف سريعا عندما ظهر اضطراب سياسة الحكومة وهددها بقوله انها اذا جمدت داستها الأقدام (٣) ثم اشتد هجومه عليها منذ أواخر نوفمبر ١٩٥١ بعد أن تلكأت فى قطع العلاقات الرسمية مع بريطانيا وبعد ان اصدرت قرارا يخولها الاشراف على كتائب التحرير الشعبية التى تشكلت وقتها بمبادرة التنظيمات الشعبية ، ثم بلغ هذا الهجوم أشده عندما عين الملك حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى كمقدمة لتنفيذ مؤامراته ضد الحركة الثورية (٤) • والواقع أن مسار الأحداث بعد الغاء المعاهدة أوضح أن الحكومة غير قادرة على ملاحقة الأحداث ولا السيطرة على الموقف المتصاعد ولا على التمشى مع اشتداد موجة الحركة الثورية ، كما كان موقفها من بعض وجوهه يضر بالحركة الشعبية ، على انه كان من تناقضات الموقف انه لم يكن غير هذه الحكومة من يستطيع ان يتيح للتحرك الشعبى المدى الذى وصل اليه ، وكانت لهذا السبب تواجه هجوما شديدا ومؤامرات واسعة من الملك والانجليز والعناصر الرجعية فى الداخل ، وكانت الاطاحة بهذه الحكومة هى المطلب الأول للقوى المعادية للثورة ليتمكنوا بعد تحقيقه من احكام قبضتهم على الحركة الشعبية وتصفيتها • ولم يكن من القوى الثورية الموجودة من يستطيع ان يتولى الحكم بدلا عنها ولا كان من خطة

-
- (١) صحيفة الاشتراكية ١١ أكتوبر ١٩٥١ •
 - (٢) صحيفة الاشتراكية أول نوفمبر ١٩٥١ •
 - (٣) صحيفة الاشتراكية ٨ نوفمبر ١٩٥١ •
 - (٤) صحيفة الاشتراكية ٢٩ نوفمبر ١٩٥١ •

أى من هذه القوى الثورية أن يتولى الحكم أو يسيطر على الدولة بعد الوفد، فكان سقوط حكومة الوفد أمراً لن يفيد غير القوى المعادية للثورة ، وكان تعيين حافظ عفيفى بداية تنفيذ المؤامرة السياسية التى تستهدف إسقاط وزارة الوفد وتصفية الحركة الثورية بعد ذلك . والواقع ان بعض التيارات الثورية الأخرى اشتركت مع الحزب الاشتراكى فى هجومه المركز على الوفد ، بغير ادراك كامل لكون هذا الهجوم يصور حكومة الوفد بدرجة من السوء يجب معه المطالبة بإسقاطها أو بجعل الجماهير عازفة عن الدفاع عنها ازاء مؤامرات الرجعية . والحاصل انه فى ٢٤ يناير ١٩٥٢ نادى أحمد حسين بإسقاط حكومة الوفد . يذكر أحمد بهاء الدين ان أحمد حسين نادى « بأقالة الوزارة دون أن يفكر لحظة واحدة فى الوزارة التى يمكن ان تخلفها وامكانية الاستمرار فى المعركة » (١) . على انه من الانصاف أيضا ملاحظة أن حكومة الوفد بعد الغاء المعاهدة اتبعت سياسة اتصفت بالتذبذب والبلبلة والاضطراب حيرت كافة القوى الوطنية والثورية وصار معها من الصعب على أى من هذه القوى أن يتخذ موقفا رشيدا من الحكومة يمكن به التأثير عليها لصالح الحركة الثورية ، كما صار من الصعب على أى من هذه القوى ان يطمئن الى قوة الحكومة وسيطرتها على الموقف أو قدرتها على اتخاذ سياسة واضحة تستطيع تنفيذها .

والمهم هنا ان الهدف الذى طرحته الضرورة التاريخية وقتها ، وهو تكوين الجبهة الثورية ، قد تبنى الحزب الاشتراكى وعمل من أجله كثيرا ونشط فى تحقيقه نشاطا مخلصا يظهر ذلك واضحا فى علاقة الحزب مع القوى والتنظيمات والصحف الوطنية والثورية والماركسية المختلفة ، ولكنه فى ذات الوقت لم يستطع ان يتجنب أخطاء اكتنفت مسلكه بالنسبة لتقييم بعض الاتجاهات وخاصة تقييم دور الوفد حكومة وحزبا ، وشاركه هذا الخطأ بعض التنظيمات الأخرى كما سيجىء فى حينه . واذا كان الحزب الاشتراكى قد نجح فى التقريب بين الكثير من التيارات الشعبية وبينه والتقريب بين بعضها البعض ، واذا كان بذل فى هذا الأمر جهدا يفوق ما بذله الكثير من التنظيمات الأخرى حتى بدا فى بعض الأوقات واسطة العقد بينها ، فان ما وقع فيه من خطأ لم يؤد الى كفاءة نجاح مسعاها على النحو القادر على تعديل موازين القوى السياسية تعديلا جذريا وحاسما لصالح الثورة .



(١) فاروق ملكا . أحمد بهاء الدين ص ١٢٧ .

انتشر نشاط الحزب الاشتراكي انتشارا واسعا ولاقت دعايته السياسية رواجاً كبيراً ، وزاد توزيع صحيفته من بضع مئات الى نحو ثمانين ألفاً أو مائة ألف في سنة واحدة (١) ، ودعا في صراحة الى الثورة وامسك معاول الهدم ضد النظام القائم ، وكل ذلك كان يرشح الحزب لأن يتبوأ مكاناً ذا تأثير حاسم على الأوضاع السياسية . ولكن نشاط الحزب اتسم بما حد من فاعليته السياسية كحزب قادر على تحقيق الانسجام الكامل بين الأهداف التي يدعو اليها وبين تفاصيل نشاطه اليومي ، وبين هذين وبين بناء جهاز الحزب نفسه على نحو قادر على تحقيق الثورة . كما حد من فاعلية الحزب كحزب قادر على امساك السلطة السياسية فيما بعد أو على المشاركة فيها . والمعروف ان أهم قضية تتعلق بالثورة هي قضية السلطة السياسية التي يمكن بالسيطرة عليها تحقيق الأهداف المبتغاة .

والحاصل ان الكادر الأساسي للحزب كان قد تربى في « مصر الفتاة » الذي أقبل عليه خلال الثلاثينات طلبة وموظفون وتجار وبعض متوسطى الثراء ، ولم يكن الكثير من هذه الكوادر الأساسية قد نضج وعيه السياسي الى الحد الذي يتلائم مع الأهداف الجديدة التي يدعو اليها الحزب . وهي أهداف تحطيم النظام الاجتماعي والسياسي القائم ، كما كان بعضهم من العناصر الرأسمالية غير قادر بحكم وضعه الطبقي على أن يستوعب هذه الأهداف أو أن يدافع عنها . وقد تغير برنامج الحزب خلال عام واحد ورفع مطلبى تحديد الملكية والانتاج الجماعي ، وكان هذا التغيير بمثابة قفزة خطيرة بالنسبة لقسم كبير من أعضائه فلم يستطع هذا القسم ان يستوعب الأعماق الفعلية لهذا التغيير ، ورأى البعض فيه دعوة سياسية أوحى بها الحس السياسي المباشر أكثر من الاستجابة العميقة لمطالب الجماهير ولحركة التاريخ . وبينما كان الحزب ينتشر ويتوسع لم يهتم كثيراً بتكوين كوادزه بنظرة سياسية وفكرية واحدة ، وأهم من ذلك لم يعط اهتماماً كبيراً بضبط الروابط التنظيمية بداخله على نحو يمكنه مستقبلاً من القيام بالثورة . وكانت هيمنة الزعامة الفردية على الحزب وأعضائه لها أثرها في ضعف بنائه التنظيمي وضعف الروابط التنظيمية بداخله . على انه من جهة مقابلة قد يكون هذا الضعف التنظيمي هو ما أدى

(١) واحترقت القاهرة . أحمد حسين ص ٢٨٩ - ٢٩٠ ، وأكد لي صحة هذه الأرقام

في مقابلة شخصية .

الى الهيمنة الفردية على الحزب كما يذكر أحمد حسين (١) . على أساس ان هذا الضعف كان ميراثا يحمله الحزب وغيره من المؤسسات السياسية وقتها ، ولكن المهم هنا ان ثمة تناقضا بين السيطرة الفردية وبين البناء التنظيمى القادر على النمو الذاتى والصمود بصرف النظر عن المسئوليات وتحديدها ، وان هذا التناقض كان من عوامل الضعف للحركة السياسية .

وبهذا لوحظ ان الحزب قد استطاع أن يحدد المشاكل الأساسية للثورة وان يكتشف الأساليب التى يراها لحلها ، ولكنه لم يستطع ان يمارس كل هذه الأساليب فى التطبيق ، وقد سبقت الإشارة الى مسألة تكوين الجبهة ودوره فى تحقيقها . ومن ناحية أخرى طالب الحزب بتنظيم صفوف العمال عن طريق تكوين اتحادات عامة لهم، وذكرت صحيفة الاشتراكية ان تنظيم صفوف الشعب يكون عن طريق الاتحادات والنقابات لأن الأحزاب وحدها لا تستطيع القيام بالأمر كله ، وهذا نظر سياسى ناضج ، ولكن لم يستطع الحزب ان يقوم بدور يذكر فى تنشيط الحركة النقابية أو فى تكوين اتحادات عمالية، ولم تكن له جذور بين العمال . وأثار الحزب الفلاحين وطالب، بإنشاء اتحاد عام لهم من أجل توزيع الأرض (٢)، ولكنه لم يسهم فى أعداد هذا البناء ، ورغم ان صحيفته لقيت انتشارا واسعا فى كثير من الأقاليم فلم يستطع الحزب أن ينشئ قواعد ثورية له فى الريف . وبعد إلغاء المعاهدة أنشأ الحزب كتائب التحرير للكفاح المسلح ولتنظيم مقاطعة الانجليز ، ولكن هذه الكتائب لم تكن على درجة ما من التنظيم ولا من الارتباط بال جماهير .

وكان التركيز الأساسى فى نشاط الحزب على الاثارة السياسية أكثر من الأعداد المنظم الراسخ للعمل الثورى ، على ان هذه الملاحظة ليست مما يخص نشاط الحزب الاشتراكى وحده انما شاركه فى ذلك الكثير من العاملين فى السياسة وقتها ومن القوى الثورية ، وكان خطر هذا الأمر ان يندلع اللهب قبل ان يتكون التنظيم القادر على قيادة الثورة . وتمثل التركيز على الاثارة السياسية فى تركيز الدعاية على مسألة « الفساد » . ولم يكن الفساد الا مظهرا للأزمة الطبقيّة القائمة ، وهو مظهر أسخط الجماهير ورفع من ثورتها واستثار دوافع السخط المختلفة لديها كل حسب مثيراته من جهة وضعة الطبقي ووعيه الثورى ومثله الأخلاقية التى تقتحمها مظاهر الفساد . وكان المطلوب فى هذه الفترة من

(١) مقابلة شخصية مع أحمد حسين فى ابريل ١٩٦٩ .

(٢) صحيفة الاشتراكية ١٩ يولييه ١٩٥٠ .

الحزب الاشتراكي وغيره أن يتخطى بال جماهير حدود الاثارة الى تثقيفها بالوعي الاجتماعي والسياسي الناضج لتقف الجماهير على حذر من أية محاولة لوأد الثورة عن طريق اجراء تطهير شكلي تقصد به القوى الرجعية أفراغ نسخت الجماهير ويتم في حدود الاطار السياسي والاجتماعي القائم (وهو الأمر الذي حاولته حكومة نجيب الهلالي بعد حريق القاهرة) • وعلى الرغم من ان الصيغة السياسية التي أعلنها الحزب الاشتراكي لكفاحه في برنامجه كانت تتضمن هذا الوعي ، وعلى الرغم من ان الحزب كان يؤكد على المطالب الثورية التي تضمنها برنامجه ، فقد غلبت الاثارة كثيرا على نشاطه كما غلبت على نشاط الكثير من التنظيمات الأخرى في ذات الفترة • والحاصل ان بعض القوى الرجعية وصحفتها (كأخبار اليوم) جهدت خلال عامي ١٩٥٠ - ١٩٥١ على ان تحصر المشكلة الاجتماعية في مسألة « الفساد » بما يظهرها بمظهر الثورية وبما يحرف الجماهير عن حقائق الأزمة الاجتماعية الناتجة عن وجود الطبقات الرجعية • وعندما تلتقي القوى الثورية مع القوى الرجعية في مسألة معينة فعلى أي منهما ان يعيد النظر في حساباته السياسية قياسا على المثل العربي القديم « اذا مدحك احد اعدائك فانظر أي الأخطاء ارتكبت » • والواقع ان الكثيرين في هذه الفترة لم يستطيعوا أن يتنبهوا الى هذا المنزلق ، ولم يستطع الحزب الاشتراكي ان يميز الخطوط الفاصلة بين وضعه وأهدافه وبين هذه الاتجاهات المضادة فوقع نفسه أسير الاثارة ، ولم يلحظ أن هجوم « أخبار اليوم » على الملك وكشف بعض فضائحه وهجومها على الوفد يصدر عن مخطط مغالف تماما لما يدعو هو اليه مع القوى الثورية الأخرى ، ولعله وثق في قوته وقوة الموجة الثورية بحيث اعتبر هذا المخطط الرجعي مخططا يضر بالملك وبالنظام القائم ولن يستطيع أن يضر الحركة الشعبية بشيء ، ولكن سياق الأحداث أثبت خطأ هذا النظر بعد حريق القاهرة • واتصف موقف صحيفة الاشتراكية من « أخبار اليوم » بالمجاملة والبعد عن الصراع (١) • والجاصل في هذا المجال ان الكثير من كتاب الحزب الوطني الجديد كان يكتب في صحف أخبار اليوم وفي « آخر لحظة » على وجه الخصوص ، فلما صدرت صحيفة « اللواء الجديد » لسان حال الحزب الوطني كانت تطبع في مطابع أخبار اليوم كما كانت « الاشتراكية » و « الملايين » تطبعان في صحف الدار (٢) • وقد حاول كتاب « ثورة في الصحافة » ان يستخلص من ذلك ان أخبار اليوم كانت تقود الكفاح ضد

(١) صحيفة الاشتراكية ١٦ أغسطس ، ٦ سبتمبر ١٩٥١ •

(٢) ثورة في الصحافة • سامي عزيز ص ٢١٤ •

الملك والفساد وانها كانت تعين هذه الصحف في هجومها على الملك ، ولكن
أمكن - بسؤال العديد ممن عاصروا أحداث هذه الفترة من مختلف
الاتجاهات - معرفة أن كان ذلك يتم على أسس تجارية بحتة .



يذكر أحمد حسين في قصته « واحترقت القاهرة » التي ضمنها
ذكرياته السياسية عن أحداث هذه الفترة ، أنه كان معروفا لدى الحكومة
ولدى وزير الداخلية فؤاد سراج الدين خاصة ما كان يعلنه أحمد حسين
من انه قرر أن يهدم الملك فاروق أو أن يموت في سبيل ذلك ، وان الحكومة
تنظر اليه باعتباره رجلا يدفع بنفسه الى الانتحار بما يكتبه عن الملك (١) .
وذكر سراج الدين لكريم ثابت أن ما كان يتصوره بعد إلغاء المعاهدة هو
أن يكون أحمد حسين أكثر اعتدالا « ولكن الجماهير الشعبية كانت تدفعه
الى التحدث عن الأغنياء والاقطاعيين والرأسماليين » مما اضطر الحكومة
بعد ذلك أن تمنع اجتماعات الحزب الاشتراكي (٢) . وهذا يوضح
أن الحزب كان يصدر عن الاستجابة السريعة المباشرة للشعور العام . وإذا
كان في هذا دلالة على مدى الارتباط بالجماهير فانه دل من جهة ثانية على
سمة التلقائية التي لونت بعض مواقف الحزب العملية .

وان مطالعة صحيفة « الاشتراكية » بعد إلغاء المعاهدة يظهر ما كان
يدعو اليه الحزب من اتباع طريق الكفاح المسلح ومطالبة الحكومة بإباحة
حمل السلاح وتكوين الكتائب ، كما كان الحزب يدعو في مؤتمراته التي
كانت تعقد وقتها وفيما كان يشارك فيه من مؤتمرات غيره من التنظيمات ،
كان يدعو الى هذه المطالب . وكون فعلا بعض كتائب التحرير من أعضاء
الحزب ، وطاف أحمد حسين في الأقاليم (طنطا والمنصورة والزقازيق
والاسكندرية وغيرها) تستقبله الجماهير بالهتاف « الموت للاقطاعيين . .
الموت للرأسماليين » (٣) ، ونقل مركز نشاطه الى الزقازيق ليكون قريبا
من نشاط الفدائيين (٤) . ولكنه في ذات الوقت - حسبما يصور مشاعره
في هذه الفترة في قصته - كان يحدث نفسه برفض أسلوب العنف
مأخوذا بالاعتبارات الانسانية العاطفية « لماذا يارب يتقاتل بنو البشر ،

(١) واحترقت القاهرة . أحمد حسين ص ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٢) واحترقت القاهرة . أحمد حسين ص ٤٠٥ .

(٣) واحترقت القاهرة . أحمد حسين ص ٤٠٠ .

(٤) واحترقت القاهرة . أحمد حسين ص ٤٠٩ .

لماذا يقتل الانسان أخاه الانسان ، لماذا يستعلى بعضهم على بعض . . ماذا عليهم لو تحابوا ، لو تعاونوا . . انه لن يكون قاتلا أبدا . . بل لن يسهم في التحريض على قتل انسان . اذا كان ولا بد فى كل معركة من يدافع عن النفس وعن الجماعة بالقتل ، فليقتل غيره أما هو فليس باستطاعته ان يسيخ القتل . . ليس باستطاعته ان يحرص عليه . . ثم يستدرك «ولكنها معركة مصر ، المعركة التى عاش طوال عمره يدعو لها ويبشر بها ، ايجبن الآن عن مواصلتها » . . ثم يحسم أمره بقوله « لتمضى المعركة فى طريقها نحو المقدر لها أما هو فيجب ان يكون أميناً مع نفسه ، انه ليس من رجال الحرب ، ليس من رجال القتال » . واذا صح هذا التصوير عن دوافع التردد عن الاستمرار فى المعركة ، فهو يدل على أن الحركة الشعبية قد بلغت حداً من العنف ، والأوضاع السياسية قد بلغت حداً من التأزم لم يقدر معه زعيم الحزب الاشتراكي على مواصلة النشاط ، وانه فقد القدرة على السيطرة على الأوضاع أو على المشاركة فى توجيه الأحداث . وفى أواخر يناير ١٩٥٢ قرر أحمد حسين ان يعود الى القاهرة « ليعلم لأخوانه انه غير صالح للاستمرار فى هذه المهمة ، مهمة قيادة الفدائيين فضلاً عن انه فقد ايمانه بسلامة المعركة » (١) ، وفى ٢٤ من يناير عقد مؤتمراً صحفياً أعلن فيه انه قرر الانسحاب من الحياة العامة متوقفاً تردى البلاد فى الكوارث (٢) . وقد كان توقع حدوث الكوارث خليقاً بدفعه الى العمل السريع لتفاديها لا الى اعتزال الحياة العامة فى قمة تأزم الأوضاع ولا الى الاعتكاف والكف حتى عن قراءة الصحف وإعلان أنه « لقد نفضت يدي من هذه الأمور ولا شأن لى بما حدث أو سوف يحدث » وذلك على ما سجل فى قصته فيما ذكره لأحد أصدقائه يوم الحريق فى ٢٦ يناير (٣) .

وعند اشتعال حركة المقاومة الشعبية بعد إلغاء المعاهدة وبدء تحرك الدوائر السياسية الرجعية للتآمر عليها ، عرف نشاط على ماهر رئيس الوزراء الأسبق فى الاتصال بزعماء الأحزاب الرجعية والساسة القدامى أمثال ابراهيم عبد الهادى ومحمد حسين هيكل وواصف غالى وبهى الدين بركات وحافظ عفيفى ، ويومها كتبت « الاشتراكية » مهاجماً على ماهر الذى يفصل نفسه عن قوات الشعب وتذكره بأن الكلمة أصبحت للشعب لا للبشوات وأن الحزب الاشتراكي لن يسمح له بتكوين هيئات تتكفل

(١) واحترقت القاهرة . أحمد حسين ص ٤١٧ - ٤١٨ .

(٢) واحترقت القاهرة . أحمد حسين ص ٤٢٦ ، ٤٥٥ .

(٣) واحترقت القاهرة . أحمد حسين ص ٤٢٧ .

فيها الرجعية ، واستنكرت الصحيفة اتصاله بحافظ عفيفى الذى أعلن ترحيبه بعقد معاهدة مع بريطانيا وأمريكا (١) . ولكن أحمد حسين يذكر فى قصته انه يوم حريق القاهرة اتصل تليفونيا بعلى ماهر وقال له «يجب ان تبذل جهدا لانقاذ البلد . . أنت الرجل الوحيد الذى ينقذ الموقف . . يجب أن تقال الوزارة فورا ويعلن عن تأليف وزارة جديدة برئاسة برئاستك وان يكلف الجيش بحفظ النظام . . » كما تمت عدة اتصالات بينه وبين مصطفى أمين صاحب دار أخبار اليوم حذره فيها مصطفى أمين مما يحدث وابلغه ان رجال القصر يتهمونه (أحمد حسين) وأعضاء الحزب الاشتراكي بانهم من اشعلوا الحريق . وكان ما ذكره أحمد حسين لعلى ماهر هو عين ما حدث لاجهاض الحركة الثورية اذ أقيلت وزارة الوفد وتولى على ماهر الحكم مؤقتا وصفيت حركة المقاومة الشعبية . ويبدو بهذا جليا ان أحمد حسين عندما طالب بطرد حكومة الوفد فى ٢٤ يناير لم يكن يتصور ان يكون البديل عن الحكومة الوفدية حكومة أخرى أكثر ثورية ولا أن يكون الحزب الاشتراكي أو أحد التنظيمات الثورية الجديدة هو البديل ، كما يبدو واضحا أنه بعد اذ فقد السيطرة على موقفه ارتبكت حساباته السياسية ارتباكا لم يدر معه ان هذا الاقتراح الذى اقترحه على على ماهر هو عين ما كانت تعد له السراى والانجليز فعلا، وكان كل ما أراد أن يثبتته وقتها ان يشهد على ماهر على وجوده بالمنزل فى ذلك اليوم وبرأءته مما يراد ان تتهمة به السراى بشأن مسئولية الحريق . وكان على ماهر هو من اتصل به أحمد حسين نظرا لما عرف عن علاقتهما الوثيقة خلال الثلاثينات خاصة ولما كان يكنه له من احترام خاص . على أنه لم يكن من شأن ذلك تصفية الحركة الثورية فقط ، ولكن كان من شأنه توجيه أكبر ضربة وجهت الى الحزب الاشتراكي والى زعيمه ، اذ القيت عليهما مسئولية الحريق وقدمت الحكومة أحمد حسين للمحاكمة بهذه التهمة طالبة اعدامه وكاد حبل المشنقة أن يلتف حول عنقه ، كما اضطهد رجال الحزب وتعقبهم البوليس .

ومن الجدير بالاشارة ان هذه الانعطافات الحادة التى اتسمت بها مواقف الحزب الاشتراكي كانت تتم بمبادرة زعيم الحزب بغير ان يلحظ أثرا لردود الفعل التى كانت تنتجها فى أعضاء الحزب وكوادره . ويظهر مما سبقت الاشارة اليه عن أفكار أحمد حسين أثناء معركة القنال ، أنه

(١) صحيفة الاشتراكية ١٥ نوفمبر ١٩٥١ .

(٢) واحترقت القاهرة . أحمد حسين ص ٤٤٩ ، ٤٦٩ .

كان فيما يتخذه من مواقف انما يستتفى أفكاره الذاتية وعواطفه دون حساب يذكر لاتجاه الحزب وأعضائه ، وانه لم يكن يتصور نفسه زعيما لتنظيم يستمد من التنظيم وجوده ، بل زعيما فردا ذا علاقة مباشرة بال جماهير ويحيط به جماعة من المؤمنين به .

كل ما لهم أن يصارحهم بموقفه الشخصى بغير التزام ازاءهم بالنشاط وفق ما يقررون . ولا يبدو أنه فيما قاله لعل ماهر يوم الحريق قد صدر عن قرار حزبي أو أنه شاور أحدا فيه . وقد عرف مصر الفتاة منذ ظهوره فى الثلاثينات برامج سياسية يكشف فيها عن أهدافه التى يدعو اليها ، ولكن لم يعرف له تنظيم لائحى يبنى الحزب على أساسه ويحد سلطات ومسئوليات كل من رئيسه والمستويات الأدنى والعلاقات بينها ويرجع اليه فى تحديد الوظائف والمسئوليات بداخل التنظيم وفى تصفية ما عسى أن ينشأ من خلافات فيه وفى تحديد أساليب الحزب فى تنفيذ سياسته . ولم يعرف ان الحزب كان يعقد مؤتمرات تنظيمية كما عرف ان مجلس ادارته كان أقرب الى جماعة من الأصدقاء تلتف حول زعيم تؤمن به . ويذكر أحمد حسين انه مع ظهور برنامج الحزب الجديد وضع للحزب لائحة تماثل لائحة التنظيمات الماركسية وحاول أن يشجع ويحث الأعضاء على المعارضة ، ولكن بقى العبء ملقى عليه هو فكان هو من يكتب ويخطب ويواجه الجماهير ويوجهها ويقابل السياسة وغير ذلك ، كما ذكر ان كل هذا الذى فعل الحزب الاشتراكى انما صنعه هو وعدد لايزيد عن المائتين من الأعضاء فى كل أنحاء مصر (١) .

كان الحزب الاشتراكى (ومصر الفتاة من قبله) تنظيما يعتمد على الزعامة الفردية وعلى ايمان الأعضاء بشخصية الزعيم وقدرته على التحرك الحر ، بغير أن يكون الحزب بناء تنظيميا ذا كيانات محددة وذا تنظيم للمستويات القيادية والقاعدية بداخله يكفل للكافة الاشتراك فى رسم سياسته، ويكفل له البقاء والاستمرار بصرف النظر عن هذه الزعامة . وبهذا لم ينجح تيار مصر الفتاة (والحزب الاشتراكى) فى بناء مؤسسة سياسية قادرة على النشاط والاستمرار بقواها الذاتية . واذا كانت هذه السمة قد كفلت للحزب فى نهاية سنة ١٩٤٩ القدرة على تعديل سياسته فى صالح اتجاه الثورة على نحو سريع ، فانها لم تضمن له القدرة على ضبط أجهزته واحكام بنائها بما يكفل له انجاز هذه السياسة أو المشاركة فى انجازها كاملة ولا ضمنت له القدرة على الوجود المستمر . ويذكر أحمد

(١) مقابلة شخصية مع أحمد حسين فى ابريل ١٩٦٩ .

حسين ان سبب الموقف الذى اتخذه قبيل الحريق مباشرة من المطالبة باسقاط حكومة الوفد وحديثه لعلى ماهر ، هو انه وجد الأمور تكاد تفلت تماما والحكومة غير مهيمنة ، والحزب الاشتراكي لا يملك القدرة على السيطرة على جهاز الدولة لأن السيطرة على الدولة والسلطة أمر خطير يحتاج الى جهاز حزبي ضخم وأعضاء كثيرين مما لم يكن يملك الحزب وقتها (١) .

بهذا يظهر ان الحزب قد ارتبط بزعيمه وذاب فيه بدل أن يحدث العكس . واستطاعت الزعامة الفردية للحزب ان تعبى حولها اتجاهها جماهيريا واسعا وان تهدد الكثير من قوائم النظام القائم وقتها بالاشتراك مع التنظيمات الثورية الأخرى . ولكن هذه الزعامة الفردية نفسها كانت هي نقطة الضعف الأساسية فى اتجاه الحزب الاشتراكي وفى التيار الذى عملت على ايجاده فى الحياة السياسية . وفرض هذا الضعف نفسه على التنظيم وعلى زعيمه وعلى أعدائه ، فأدرك الملك أن التخلص من الحزب برمته متوقف على التخلص من زعيمه وتصور ان قتل رجل واحد ومصادرة صحيفة واحدة واغلاق دار واحدة كفى لتخليصه من تيار سياسى معاد ، وبعد الحريق كان هذا ما حاوله الملك والحكومات التى تولت الحكم فى الشهور الستة التالية . ولعل أدراك أحمد حسين لهذه النقطة كان مما ساهم فى ارباك حساباته السياسية فى فترة الحريق ، اذ بدا نلملك ان زعامة الحزب هي كعب أخيل ، واذا بدا لأحمد حسين نفسه انه هو المقتل الذى توجه اليه السهام فى سر . وكان فشل الحزب فى هذا المجال التنظيمى سببا هاما لفشله فيما دعا اليه من تنظيم الجماهير فى الاتحادات العمالية واتحادات الفلاحين وفى انشاء قواعد جماهيرية له ترتبط به ، كما كان سببا فى أنه لم يلحظ للحزب الاشتراكي نشاط واضح داخل التنظيمات والنقابات القائمة .

ويمكن القول بأن الحزب الاشتراكي انتشر أكثر مما توغل بين الجماهير وكان جيشانا ثوريا أكثر منه قدرة ثورية ، ولكنه أسهم مساهمة كبيرة فى ضرب النظام الملكى والاقطاعى وفى تأليب الجماهير لهدم القوائم السياسية والاجتماعية للنظام .

(١) مقابلة شخصية مع أحمد حسين فى ابريل ١٩٦٩ .

الفصل السابع

الحركة الشيوعية

فى العدد الأول لصحيفة « الجمهور المصرى » ورد تحقيق عن الحركة الشيوعية فى مصر ، ذكر به ان عدد من صدرت ضدهم أحكام جنائية منهم خلال السنتين الأخيرتين يبلغ ١٠٥ فردا كما يبلغ مجموع سنى الحبس التى حكم عليهم بها ٤٣٠ سنة (١) . وأكدت الصحيفة ذات الرقم بعد ذلك فيما نقلته عن مجلة ألمانية تحدثت عن تاريخ الحركة الشيوعية فى مصر منذ محمود حسنى العرابى فى العشرينات ، ذكرت ان حكومتى اسماعيل صدقى وابراهيم عبد الهادى كانتا مما ساهم فى نشر الشيوعية بالقاء القبض على الشيوعيين وعلى غيرهم وان كان منهم مثقفين وعمال وأطباء ومحامين وطلبة بالجامعة (٢) . وكانت « الجمهور المصرى » تتابع أخبار القبض والاعتقال والتفتيش التى يمارسها البوليس على الشباب بتهمة الشيوعية ، اذ اعتقل فى أبريل ١٩٥١ ، ٢٣ شابا بتهمة التآمر على سلامة الدولة وأحداث انقلاب شيوعى فى أول مايو ١٩٥١ واذا ألقى القبض على شبان يحملون ست حقائب ملاء بالمنشورات (٣) واذا قبض على طالب يقرأ صحيفة « راية الشعب » السرية وعلى عامل يوزع صحيفة « الكفاح » السرية وعلى شباب آخر ضبطت معهم ذات الصحيفة ، وذكرت ان صحيفة « الكفاح » تصدر منذ خمس سنين وانه ما دامت التشريعات المقيدة للصحافة تحظر على الصحف نشر الكثير من الأخبار عن الاضرابات وأبناء القصر وحركات الطلاب . . الخ فليس غير السرية وسيلة

-
- (١) صحيفة الجمهور المصرى ٨ يناير ١٩٥١ .
 - (٢) صحيفة الجمهور المصرى ٩ أبريل ١٩٥١ .
 - (٣) صحيفة الجمهور المصرى ٣٠ أبريل ١٩٥١ .

للنشر ، ولم يكن بصحيفة « الكفاح » المضبوطة أكثر من المطالبة بالغاء المعاهدة ورفض الكفاح المشترك والمطالبة باطلاق الحريات (١) . وذكرت « الجمهور المصرى » خبرا مؤداه أنه يزعم انشاء مكتب ثلاثى انجليزى أمريكى مصرى لمقاومة الشيوعية فى الشرق الأوسط ، وان السفارة الأمريكية أرسلت الى حكومتها تقريرا وصفت فيه ما يتعرض له الطلبة خاصة من القلق وعدم الثقة والتطرف فى الوطنية ، وان العناصر الشيوعية تعمل بسرعة لكسب هؤلاء ، ويقودون المظاهرات من حين لآخر ويرددون هتافات تتسم بالعداء للسافر لأمريكا ، وان مكتب الصحافة الأمريكى يعمل - فى مواجهة هذه الروح - على كسب بعض كبار الصحفيين ويطالب بمبالغ كبيرة لزيادة نشاطه (٢) .



رغم ان الحركة الشيوعية سارت مع بداية ١٩٤٧ فى طريق التوحيد، ودل على ذلك الوحدة التى قامت بين الحركة المصرية للتحرر الوطنى وبين منظمة الشرارة (أسكرا) فى تنظيم الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدثو) . فما لبثت الحركة الشيوعية ان واجهت موجة جديدة من التفتت فى أواخر ذات العام ، وقوى الصراع بين المنظمة الجديدة «الحركة الديمقراطية» . وبين التنظيمات الأخرى التى لم تندمج فيها . ومنها « الفجر الجديد » و « العصابة الماركسية » ، ثم ما لبث الصراع ان ظهر داخل الحركة الديمقراطية بين الجماعتين الأساسيتين فيها : الحركة المصرية وأسكرا . أصرت مجموعة الحركة المصرية على تبنى خط الجبهة فى نشاطها السياسى وما يستتوبه من نشاط جماهيرى ، وأصرت مجموعة أسكرا على وجوب التركيز فى النشاط على اعداد الكوادر فكرا وثقافة أى العمل الداخلى المنغلق . ثم اشتعل الخلاف بين المجموعتين حول مسألة بقاء العناصر غير المصرية بالحركة ، فطالب البعض بوجوب اقضاء هنرى كورييل وهليل شوارتز من القيادة سعيا الى تمصير التنظيم . ثم ظهرت خلافات حول مسألة فلسطين ، اذ تبنت مجموعة الحركة المصرية خط تقسيم فلسطين بينما أسست مجموعة أسكرا جماعة يهودية معادية للصهيونية . وأدت هذه الخلافات الى صراعات بين المجموعتين حول نسبة تمثيل كل منهما فى اللجنة المركزية . وكانت الاتهامات تتبادل بين الحركة الديمقراطية وبين التنظيمات الأخرى يتهم كل منها الآخر بالفاشية والموالة

(١) صحيفة الجمهور المصرى ٤ يونية ، ٨ أكتوبر ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الجمهور المصرى ٢٢ يناير ١٩٥١ .

للاستعمار ، كما كانت الاتهامات تتبادل داخل الحركة الديمقراطية بالدكتاتورية واستخدام الوسائل الارهابية فى تصفية الصراعات داخل التنظيم . وتقرر عقد مؤتمر للحركة الديمقراطية فى ربيع ١٩٤٨ ولكن أتت أحداث حرب فلسطين وأعلان الأحكام العرفية وحركة الاعتقالات الواسعة ، أتى ذلك ليمنع عقد المؤتمر . وعند مجيء حكومة الوفد والافراج عن المعتقلين بدت آثار التفتت واضحة وظهر العديد من التنظيمات انسلاخا من الحركة الديمقراطية أو من غيرها (١) .

هذا ملخص ما كتبه لاکور عن تاريخ الحركة الشيوعية فى هذه الفترة . وبالاتصالات الشخصية أمكن معرفة ان الوحدة التى تمت فى ١٩٤٧ بتكوين الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى لم تدم أكثر من شهور لا تصل الى العام الواحد . وان ظهر جو الانقسام واضحا داخل الحركة فى أوائل ١٩٤٨ ولكنه لم ينكشف علنا . ومع موجة الاعتقالات التى صاحبت حرب فلسطين انقسمت هذه الحركة الى ثلاثة أقسام أساسية : أولها ، الحركة المصرية بتكوينها السابق على الوحدة ، وثانيها ، مجموعة الشرارة القديمة التى انقسمت الى مجموعتين : المنظمة العمالية الثورية ، ومنظمة « صوت المعارضة » التى ما لبثت ان كونت تنظيما باسم المنظمة الشيوعية المصرية (م . ش . م) . وكانت الحركة المصرية تركز على أولوية النضال الوطنى ضد الاستعمار ، ويقال انها كانت متأثرة فى ذلك بموقف عضو فى الحزب الشيوعى الأمريكى اسمه « برودار » الذى طالب بتصفية الحزب الشيوعى الأمريكى والانضمام الى الأحزاب الأخرى تفاؤلا منه بالجو العالمى الذى صاحب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وقبل بداية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى ، وتعرض برودار بهذا لهجوم « لومانيتية » صحيفة الحزب الشيوعى الفرنسى وكثير من الأحزاب الشيوعية فى العالم مما ترتب عليه حدوث انقسام داخل الحزب الشيوعى الأمريكى أدى الى فصل برودار منه . وفى هذه الفترة اتهم أعضاء الحركة المصرية بانهم « بروداريون » وذلك من جانب المنظمات الأخرى ، واستدل خصومهم بان اسم « الحركة المصرية للتحرر الوطنى » القديم ينبىء عن غيبة الهدف الاجتماعى وعلى التركيز على الهدف الوطنى وحده ، وان غيبة الأهداف الاجتماعية تنفى عن التنظيم الطابع الاشتراكى ، وقد بقيت مجموعة الحركة المصرية تحمل اسم الوحدة « الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى » باعتبارها

(١) Communism and Nationalism in the Middle East, W. Laqueur, pp.

التنظيم الأساسى • أما منظمة العمالية الثورية فقد ركزت على الهدف الاجتماعى مع عدم اغفال الهدف الوطنى ، ويقال انها أعطت اهتمامها كله للنشاط بين صفوف العمال ، وما لبثت « العمالية الثورية » ان تفككت الى أكثر من مجموعة منها « النجم الأحمر » التى ركزت اهتمامها على وجوب أن يبنى التنظيم من محترفين وعمال وان موجة الاعتقالات التى عانت منها الحركة الشيوعية سنة ١٩٤٨ أثبتت وجوب عدم الاعتماد على المثقفين فى العمل الثورى ، ومنها أيضا منظمة « نحو حزب شيوعى مصرى » (ن . ح . ش . م) التى ازدهرت حينما ثم ذابت مرة أخرى فى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى • وكان تنظيم « صوت المعارضة » تنظيما مبالغا فى يساريته ، يرى وظيفة الحزب الشيوعى هى الاهتمام بالمسألة الاجتماعية وبالثورة الاشتراكية ، وان المسألة الوطنية هى مشكلة البورجوازية لا الطبقة العاملة ، ورأى أن الثورة المقبلة وقتها هى الثورة الاشتراكية وان الطبقة الثورية هى العمال وان التنظيم يجب أن يكون بروليتاريا خالصا ، وكان هذا التنظيم يضم بعض اليهود من الأجانب وبعض المثقفين المصريين والعمال ، وكان تنظيما كبيرا نسبيا ولكنه مالبث أن انتهى الى التصفية •

وفى أوائل الخمسينات ظهرت جماعة جديدة باسم « نواة الحزب الشيوعى المصرى » من طلاب بالجامعة أساسا ، ويقال انها كانت جماعة صغيرة ومتطرفة فى يساريته • كما وجد تنظيم آخر باسم « الحزب والحرية » وغيرها •

وبقى هذا التفكك فى الحركة الشيوعية الى أواخر ١٩٥٢ • على انه من بين هذا العدد الكبير من التنظيمات ، كانت التنظيمات الأساسية فى الحركة الشيوعية فى هذه الفترة ثلاثة : الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى وهى ما بقى داخل هذا التنظيم بعد الانقسامات ، و « الحزب الشيوعى المصرى » وهو تنظيم جديد ظهر فى أوائل ١٩٤٩ تقوده عناصر جديدة وضم مع الوقت عددا من أعضاء التنظيمات والمجموعات الأخرى ممن استهدفوا من الارتباط بالتنظيم الجديد البعد عن جو الخلافات والمشاحنات القديمة ، وطلبة العمال والفلاحين وهى المجموعة التى كانت تصدر صحيفة « الفجر الجديد » سنة ١٩٤٥ وبقيت مستقلة عن غيرها من التنظيمات والمجموعات لم تنضم الى أى منها ، وقد سبقت الإشارة فى الفصول السابقة الى نشاطها ، ولكن فى هذه الفترة الأخيرة ضعف نشاطها كثيرا •

كان عامل الانقسام والتجزئة هو أول العوامل - من حيث الأهمية - التي لا بدت نشاط الحركة الشيوعية . وثانى هذه العوامل انه مع بداية حرب فلسطين تعرضت الحركة الشيوعية لضربة بالغة الشدة ، ثم زادت قسوتها عندما تولى ابراهيم عبد الهادى الوزارة فى نهاية ١٩٤٨ ، يذكر لاکور ان عدد المعتقلين بلغ نحو ٣٠٠٠ شخص منهم الشيوعيون وان أدى هذا الى فقدان الحركة الديمقراطية - خاصة - اتصالها بفروعها خارج القاهرة والاسكندرية . وأثرت حملة الاعتقالات على الحركة الشيوعية كلها بالاضعاف ، فقد هجر العمل السياسى عناصر كثيرة ممن أضناهم الاضطهاد والارهاب الذى مارسه حكومتهم السعديين ضدهم . كما تركت الحملة أثرا هاما - فى الفترة التالية - فى تفكير الشيوعيين ، له جانبيه الايجابى والسلبى : أولهما ، الاهتمام بالتنظيم الداخلى وضبط روابطه والاجتهاد فى بناء التنظيم ليكون قادرا على مواجهة بطش السلطة وألوان الاضطهاد وعلى البقاء رغم ذلك ، وهذا يقتضى تنظيما للعمل وللمستويات أكثر دقة وكفاية ، واحكاما للعمل أكثر خفاء . وثانيهما ، نمو روح التطرف والانعزال والمبالغة فى السرية الى حد مفرط يشل فاعلية الجماعة فى النشاط بين الجماهير ، وبعد ان كان المنطق السائد هو ان الكيان السرى للتنظيم يجب أن يخدم النشاط العلنى انتكس هذا الأسلوب وانغمس الكثير من التنظيمات فى السرية وحدها وفقد الكثير من العناصر ايمانهم بالعمل العلنى ، وقد سبقت الاشارة الى موقف منظمات « النجم الأحمر » ، « صوت المعارضة » وغيرهما ، كما اتجهت « طليعة العمال والفلاحين » ذات الوجهة فى الميل الى النشاط السرى بمعناه المنعزل . وكان لنمو هذه الروح من الانعزال وفقدان الثقة ، كان لنموها أثره فى المبالغة من الحذر من النشاط البوليسى داخل الحركة الشيوعية واتهام بعض المجموعات للبعض بالبوليسية والعمالة للسلطة فوسع هذا من مسافة الخلف بينها ، كما ظهر حذر شديد لدى كل تنظيم من النشاط البوليسى بداخله وتوجس الانحراف واساءة الظن ونمو الريبة . ولا يكاد يفلت من المبالغة فى السرية الا الحركة الديمقراطية لتحرير الوطنى .

على انه كان للاعتقال أثر آخر ، ففى داخل المعتقلات كسب الشيوعيون أنصارا جددا كانوا أكثر أهمية للنشاط فى المستقبل من الضعف المؤقت الذى سببه ابتعاد البعض عن النشاط تحت ضغط الارهاب . واحتك بالشيوعيين لأول مرة كثير من المعتقلين الوفديين ومن الاخوان المسلمين ومن غير الحزبيين ، وكان لذلك أثره فى انضمام البعض الى الحركة الشيوعية ، كما كان له أثره - بحكم الاحتكاك الانسانى - فى اذابة روح

التحامل ونمو الاستعداد للمناقشة وللتفهم أو للتعاون من جانب غير الشيوعيين . ثم كان ممن اعتقلوا خطأ بتهمة الشيوعية نتيجة تعسف السلطة التي ترمى بهذا الاتهام جزافا ، كان لاعتقالهم بهذه التهمة أثره في أن نمت لديهم روح التعاطف مع الشيوعية . وبهذا كان الاعتقال ارهاصا بظهور « روح الجبهة » الذي نمت في سنتي ١٩٥٠ - ١٩٥١ . ومع انتهاء الحكم السعدي ومجيء وزارة الوفد ، أفرج عن المعتقلين وجددت الحركة الشيوعية نشاطها .

والعامل الثالث الذي لابس النشاط الشيوعي في هذه الفترة ، هو ان كان لموقف بعض التنظيمات الأساسية من مشكلة فلسطين وقبولها فكرة التقسيم ، كان لذلك أثره في ضعف الحركة الشيوعية على العموم ، وعانت من ذلك حتى التنظيمات التي لم تتخذ هذا الموقف ، على انه كان من الآثار المباشرة السريعة لهزيمة الجيش في حرب فلسطين أن تحولت بؤرة اهتمام الرأي العام في مصر الى مشاكله التقليدية التي تتعلق بالكفاح ضد الاحتلال البريطاني في الداخل وضد الملك وحكم الرجعية والأقليات وضد النظام الاجتماعي القائم ، وسارع بهذا التحول ان الخبرة الأساسية التي وعها الشعب المصري من الهزيمة هي تفكك النظام القائم في مصر وقتها وتحميله مسئولية الهزيمة ، كما سارع بهذا أيضا موقف بعض الجيوش العربية التابعة للحكومات الرجعية الذي اعتبر غدرا بالمصريين أثناء الحرب . وكشف هذا التحول جو الحريات النسبية الذي انفرج بعد سقوط الحكم السعدي . وكان لذلك أثره في ان الرأي العام المصري مع بقاء موقفه هو ذاته بالنسبة لمسألة فلسطين رفضا للتقسيم واستشعارا للخطر من الوجود الاسرائيلي المتأخم ، مع هذا فقد صار أقل ادانة لموقف التنظيمات الشيوعية القابلة للتقسيم اذ تحولت بؤرة الاهتمام الى غير هذه المسألة من مسائل الثورة الوطنية الاجتماعية في مصر واذا كان للهزيمة وموقف الجيوش العربية أثرها المفاجيء المبلبل .

ثم كان وجود العناصر الأجنبية في قيادة بعض التنظيمات أثره في نفور الكثير من المصريين عنها . ولكن الحاصل انه في صيف ١٩٥٠ قبض على هنري كورييل وهليل شوارتز وأبعد كورييل من مصر فسافر الى ايطاليا في أغسطس من ذات العام . وأبعد الكثير من العناصر الأجنبية اليسارية من مصر قبل ذلك . كما أدركت بعض التنظيمات ضرر وجود عناصر أجنبية في قيادتها فعملت على ابعادهم عن هذا المجال ، وقد سبقت الإشارة الى ان كان هذا الأمر من بين نواحي الخلاف داخل

الحركة الديمقراطية . وكان للحركة الديمقراطية كوادر مصرية كثيرة أمكنها العمل والنشاط خلال الفترة التالية . كما نشأ «الحزب الشيوعي المصري» خاليا تماما من أى عنصر أجنبى . وبهذا ضعف تأثير هذا العامل على نشاط الحركة الشيوعية بشكل عام فى هذه الفترة .

(١) الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى

كانت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى أكثر التنظيمات الماركسية نشاطا بين الجماهير . لأنها كانت أقدمها نشاطا وأكثرها سعيا للانفتاح على التنظيمات الوطنية والجماهيرية المختلفة . وكانت تركز جهدها فى الدعوة لتحقيق الجبهة وفى مختلف أوجه النشاط العملى ، بغير اهتمام بالغ بالتأصيل الفكرى أو النظرى مما تعرضت بسببه للاتهامات من التنظيمات الشيوعية الأخرى . واستطاعت الحركة أن تصدر صحيفة أسبوعية علنية باسم « الملايين » ، كما استطاعت أن تساهم فى انشاء « حركة أنصار السلام » مع عناصر من التنظيمات الوطنية والشعبية الأخرى وان تساهم معهم فى اصدار الصحيفة الاسبوعية العلنية « الكاتب » .

ويذكر لاكور ان عدد أعضاء الحركة الديمقراطية فى فبراير ١٩٥٠ كان يتراوح بين ١٠٠ - ٢٠٠ عضوا ، ولكنه ارتفع فى نهاية ١٩٥٢ الى ما يتراوح بين ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ عضوا ، وان الحركة الديمقراطية خلال هذه الفترة استردت نفوذها القيادى فى الكثير من النقابات العمالية كما أنشأت لها فروع واتصالات بالريف فى نحو ٣٠ قرية سنة ١٩٥١ ونحو ١٠٠ قرية سنة ١٩٥٢ ، كما شطت داخل القوات المسلحة والجوية وبين الطلبة (١) . كما يذكر بعض قادة المنظمة وقتها ان المنظمة قد مصرت فى هذه الفترة وانها فى نوفمبر ١٩٥١ حصرت عضويتها فبلغت نحو ١٥٠٠ من الأعضاء العاملين فى مصر كلها ، عدا المرشحين للعضوية والعاطفين ، وانه كان يحسب كحد أدنى مرشح واحد وعاطف واحد بجوار كل عضو عامل، بمعنى انه يمكن أن يحسب عدد كل من المرشحين والعاطفين بمثل

(١) Communist and Nationalism in the Middle East, W. Laqueur, pp.

عدد الأعضاء العاملين (١) . وبهذا أصبحت الحركة الديمقراطية أقوى التنظيمات الشيوعية وقتها .

وتمثل النشاط الجماهيري للمنظمة بين العمال في أن كان في قيادة الحركة ثلاثة عمال عرفوا بنشاطهم ونفوذهم الشخصي بين العمال وهم أنور مقار ومحمد شتا ومحمد عامر (٢) . وفي أنه تولى سكرتارية المنظمة سيد سليمان رفاعى وهو عامل ميكانيكى بالطيران ، وفي أن الحركة ساهمت في تنمية التنظيمات النقابية العمالية . ويلاحظ من مطالعة صحيفة « الملايين » أنها كانت تفرد أبوابا ثابتة للحركة العمالية تشغل مساحات كبيرة من الصحيفة تحت عنوان « نقطه العرق » تسجل فيه حوادث الصراع بين العمال وأرباب العمل وحوادث الفصل التعسفى، وتصف ما يقاسيه العمال في أى مصنع أو شركة من استغلال ، كما شغلت مساحات أخرى لباب « يا عمال مصر اتحدوا » تسجل فيه أخبار النشاط النقابى ، وكانت هذه الأخبار تصاغ على نحو يوحى بأن هناك روابط تنظيمية بين هذه الحركات العمالية وبين الصحيفة فتشمل تعليقات الصحيفة توجيهات توجه الى عمال أية شركة أو مصنع معين من نحو « يا عمال الاسكندرية طهروا صفوفكم .. » و « يا عمال شبرا الخيمة اتحدوا .. » وذلك في مناسبات محددة تتعلق بنشاط أى جماعة من العمال . كما أطرده النشر عن عمال الكثير من المصانع خاصة في شبرا الخيمة والاسكندرية وعمال سينا ومصانع الكوكا كولا وعمال النقل المشترك وعمال النسيج وغيرهم ، كما أطرده النشر عن حركة كونستبلات البوليس ومطالبهم برفع أجورهم ومستوى معيشتهم (٣) . ويذكر أحد قادة الحركة أنها سيطرت في ذلك الوقت على العديد من النقابات ومنها نقابات النسيج والنقل والمواصلات السلوكية واللاسلكية والفنادق وعمال البحار (٤) . ومنذ صيف ١٩٥١ بدأ الاعداد لتكوين اتحاد عام لنقابات العمال وشكلت له « اللجنة التحضيرية لاتحاد النقابات » وصدرت عن اللجنة صحيفة باسم « الواجب » . ولم يكن يصدر عدد من « الملايين » أو « الكاتب » الا وهو يدعو لهذا الاتحاد أو يعلن قبول أحد النقابيين أو احدى النقابات للانضمام اليه . وقدر للاتحاد أن يضم ١٠٤ نقابة

(١) مقابلة شخصية مع زكى مراد في ابريل ١٩٦٦ .

(٢) صحيفة الملايين ٢ سبتمبر ١٩٥١ .

(٣) صحيفة الملايين اول يولية ، ٨ يولية ، ١٥ يولية ، ٢٤ يونية ، ٢٧ مايو

١٩٥١ .

(٤) مقابلة شخصية مع أحمد الرفاعى في مارس ١٩٦٩ .

يبلغ عدد أعضائها نحو ٦٥ ألف عامل (١) . وساهمت اللجنة التحضيرية للاتحاد العام في تكوين « اتحاد نقابات النقل المشترك » في أواخر سنة ١٩٥١ (٢) . ومع إلغاء المعاهدة حدد لتكوين الاتحاد العام يوم ٢٧ يناير ١٩٥٢ ووجهت الدعوات فعلا للبلاد الأجنبية لحضور الاجتماع التأسيسي له في ذلك اليوم ، ولكن حريق القاهرة الذي شب في اليوم السابق منع انعقاده (٣) . ويلاحظ بالنسبة لعدد النقابات وعدد العمال الذين كان من المقدر أن يتكون منهم الاتحاد في البداية ، يلاحظ ان النقابات العمالية في هذا الوقت لم تكن تنتظم أكثر من واحد الى عشرة من عدد العمال في الصناعة والتجارة والنقل ، اذ بلغ عدد النقابات وقتها ٤٩٠ نقابة تضم ١٤٩٤٢٤ عاملا منها ٣٤٠ نقابة لا تزيد عضوية كل منها عن ٢٠٠ عامل (٤) . ويعنى هذا أن الاتحاد كان سيتكون من واحد الى خمسة من عدد النقابات التي تضم نحو اثنين الى خمسة من عدد العمال النقابيين ، فاذا كان العمال النقابيون لا يزيدون في مصر عموما عن عشر عدد العمال فان الاتحاد كان مقدرا أن يضم نحو ٤٪ من عدد العمال . ولا شك ان ذلك يوضح ان الحركة النقابية لم تكن نامية من الناحية التاريخية ما دامت لا تضم أكثر من عشر عدد العمال ، بسبب التخلف التاريخي لتنظيمات الحركة العمالية ، وهذا يوضح ان السعى لتكوين اتحاد عام رغم تواضع تكوينه من جهة عدد العمال المزمع تمثيلهم فيه كان مطلبا طموحا وصعبا وكان نجاحه يشكل نقطة تطور هامة في تاريخ الحركات الشعبية في مصر . على انه من جهة أخرى يلاحظ ما ذكره لاکور من ان الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني في عامي ٥١ - ١٩٥٢ كانت أكثر اهتماما بتكوين الجبهات الوطنية منها بالسعى للسيطرة على الحركة العمالية ، وذلك بسبب حرصها على تفادي الصراع مع حزب الوفد وتفادي انشقاق الجبهة الوطنية المعادية للاستعمار ، وان هذا المسلك اضطرها الى عدم استغلال كل الامكانيات المتاحة للحركة الشيوعية وقتها في مجال النشاط النقابي (٥) . واذا كان يبدو من نشاط الحركة الديمقراطية بين العمال - على ما سبقت الإشارة - انه

(١) Communist and Nationalism in the Middle East, W. Laqueur, p. (1)

(٢) تاريخ الحركة النقابية المصرية ١٨٩٩ - ١٩٥٢ . عبد المنعم الغزالي ص ٢٧٩

(٣) تطور الحركة الوطنية المصرية . شهدى عطية الشافعى ص ١٢٢ .

(٤) تاريخ الحركة القومية المصرية ١٨٩٩ - ١٩٥٢ . عبد المنعم الغزالي ص ٢٨٥ .

(٥) Communist and Nationalism in the Middle East, W. Laqueur, p. (٥)

كان نشاطا جادا وعلى درجة كبيرة من الأهمية ، فان مما يساعد على عدم رفض ملاحظة لاكور من انها لم تستغل كل الامكانيات المتاحة لها وقتها ، مما يساعد على ذلك ما يذكره بعض قادة التنظيم من أن نشاط الشيوعيين بين العمال وقتها لم يكن يواجه بمنافسة هامة من جانب أى من الأحزاب الأخرى ، وكان حزب العمال الذى يرأسه النبيل عباس حليم (من الأسرة المالكة) حزبا ضعيفا ازداد ضعفا فى هذه الفترة ، وكان نشاط الإخوان المسلمين نشاطا محدودا ، ولم يكن للحزب الاشتراكي نقابيين نشيطين بين العمال ، وكان العمال يتحركون عمليا تحت شعارات الشيوعية والحركة الشيوعية (١) ، وكان هذا خليقا بأن يمنح الحركة الشيوعية نجاحا فى هذا المجال يفوق ما تم فعلا. ولعل الضعف التاريخي للحركة النقابية والحدثة النسبية للحركة الشيوعية وسياسة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى فى عدم اثاره الصراع الاجتماع على نحو واسع حرصا على بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية ، لعل ذلك كان السبب فيما لاحظته لاكور .

وكان المجال الثانى لنشاط الحركة الديمقراطية - بعد مجال العمال - كان بين المثقفين والطلبة ، وشاركها فى هذا النشاط التنظيمات الشيوعية الأخرى والأحزاب الاشتراكية والوطنية المختلفة . وقد اتسعت موجة الاضرابات بين الطلبة فى الجامعتين بالقاهرة والاسكندرية وفى المدارس والمعاهد ، وعرف تأثر حركة الطلاب بالنشاط الشيوعى فى صفوفهم . سجل لاكور خمسة عشر اضرابا خلال شهر أكتوبر ١٩٥١ ، كما سبقت الإشارة الى ما نشرته « الجمهور المصرى » نقلا عن المصادر الأجنبية عن نشاط الحركة الشيوعية لكسب الطلبة . وقد بذلت محاولات لتكوين اتحاد ديمقراطى للطلبة ولعقد مؤتمر يضم الطلبة الوطنيين ، وكونت فعلا « اللجنة التحضيرية لاتحاد الطلبة » . وفى ابريل ١٩٥١ عقد مؤتمر الميثاق بجامعة فؤاد (القاهرة) وكانت الحركة الديمقراطية هى المنظم والداعى اليه ، وأصدر المؤتمر قرارات اشير اليها فيما سبق تتعلق بالكفاح المسلح ورفض المعاهدات والدفاع المشترك واطلاق الحريات ، ثم بدأ تكوين ما عرف باسم « لجان الميثاق » التى ساهم فى تكوينها أيضا شباب الوفد. كما عملت الحركة الديمقراطية على تكوين « لجنة الفنانين انصار السلام » من مجموعة المشتغلين بالسينما والفنون ، وتكوين « دار الفن الحديث للرسمين التشكيليين » .

(١) مقابلة شخصية مع احمد الرفاعى فى مارس ١٩٦٦ .

كما يذكر أنها قامت بنشاطها داخل الجيش بين ضباط الصف وميكانيكية الطيران وبين الضباط . كما يذكر انها قامت بنشاط بين الفلاحين خاصة فى المنصور وأسيوط وقدمت أول قضية شيوعية فى الريف الى المحاكم فى المنصورة سنة ١٩٤٨ ، كما يذكر بعض قادة الحركة ان كان لها اسهاما فى أحداث « بهوت » ، « ميت فضالة » على أنه يبدو أنه لم يكن نشاطها فى الريف نشاطا واسعا ذا تأثير كبير فى الأحداث .



هذا مجمل ما يعرف من نشاط الحركة الديمقراطية استقاء من المصادر التاريخية المتاحة وهى كتاب لاکور وصحيفة الملايين وأقوال بعض من مارسوا العمل السياسى بها وما ذكرته الصحف الأخرى عنها .

أما عن برنامج الحركة فى هذه الفترة فكان يتعلق بطرد الاستعمار وتحقيق الجلاء والكفاح المسلح وعدم دخول مصر فى أية أحلاف عسكرية مع دول الغرب وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى ، وكان القصد من المطالبة بعقد هذه المعاهدة انها تسقط حجة الغرب فى أن ثمة تهديدا بالخطر على مصر يأتى من الاتحاد السوفيتى وأن تأييد الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية لمصر يكسب قضيتها قوة مادية ومعنوية تستطيع بها الوقوف فى وجه الاستعمار . كما طالبت بتأميم قناة السويس ، وساهمت الحركة فى تكوين لجنة تدعو لهذا التأميم ساهم فيها أيضا الحزب الاشتراكى والحزب الوطنى وغيرهما . كما طالبت بتوسيع الحريات الديمقراطية بإلغاء القيود التشريعية التى تحد من حرية الصحافة والاجتماع وتكوين الأحزاب مع الافراج عن المسجونين السياسيين اذ تألفت لجنة تدعو للافراج عنهم . وطالبت الحركة الديمقراطية بتحديد الملكية الزراعية والقضاء على الاقطاع وذلك من غير ان تضع اقتراحا بحد أقصى للملكية ، انما اتى مطلبها فى هذا الصدد عاما غير محدد ، وكذلك أطلقت مطلب التأميم بغير تحديد وان لوحظ ان « الملايين » نشرت دعوة اتحاد النقل العام بتأميم المواصلات كما نشرت كثيرا من المقالات تهاجم الشركات الأجنبية والموظفين الأجانب بها (١) . ونشرت « الملايين » مقالا لمحمود محمد العسكرى يقترح فيه تكوين حزب جديد يوحد قوى الشعب ممثلا فى اتحاداته ونقابات وروابطه وهيئاته لطرد الاستعمار الانجلو أمريكى وتوسيع الحريات العامة ورفض مبدأ الدفاع المشترك ، وحدد المطالب الاجتماعية للحزب الجديد المقترح

(١) صحيفة الملايين ١٩ أغسطس ، ١٧ يونية ١٩٥١ .

بانها تأمين الاحتكارات وتوزيع بعض الاراضى على المعدمين على أساس قيام مزارع جماعية وأن يكون هدف الحزب تجميع الفلاحين والعمال والكتاب الأحرار والطلبة والمناضلين الوطنيين ، ثم كتب فى العدد التالى مطالب العمال فى تقرير منع فصلهم الا لأسباب مخلة بالشرف والأمانة وتحديد ساعات العمل بأربعين ساعة فى الأسبوع مع تقرير الضمان الاجتماعى ومبدأ الأجر المتكافئ للعمل المتكافئ ورد العمال المفصولين الى أعمالهم (١) .

ويذكر لاکور نقلا عن نسخة فرنسية لبرنامج الحركة الديمقراطية سنة ١٩٥١ ، ان الحركة الديمقراطية هى « التنظيم المناضل للطبقة العاملة ، وانها تدافع عن مصالح الطبقات والمجموعات الوطنية فى الأمة كلها » وانها تضع لها مرشدا فى كفاحها « نظرية ماركس ولينين وستالين » وهدفها بناء الاشتراكية وبعدها الشيوعية عن مصر . ويتعلق القسم الأول من البرنامج بالاستقلال التام وديمقراطية الشعب ، ورد به وجوب طرد القوات المسلحة الاستعمارية وتأمين الاحتكارات الأساسية وان الرأسمالية الحرة فى المشروعات المتوسطة والصغيرة يجب أن تحمى وذلك لكسب تأييد هذه الفئة من أجل الصراع الشعبى ضد الامبريالية » وعلى أى حال فيجب أن توضع تحت رقابة الشعب لمنح العمال ضماناتهم الضرورية ، خاصة الأجور المناسبة ولضمان الأرباح المعقولة للمشروعات الوطنية المتوسطة والصغيرة « كما نص البرنامج على مصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة والغاء الامتيازات الاقطاعية » وملكية الفلاحين المتوسطين والأغنياء يجب أن تحمى « ثم أتى البرنامج بمطالب تتعلق بخدمات التعليم والصحة والضمان الاجتماعى . . الخ وتعرض لوجوب انشاء جبهة شعبية من العمال والفلاحين والطبقة المتوسطة - متوسطوها وصفارها - والثقفين الديمقراطيين ، وان هذه الجبهة يجب أن تقودها الطبقة العاملة من أجل خوض غمار الكفاح الشعبى المسلح ، وانه يجب اقامة حكومة ديمقراطية تشمل الطبقات الممثلة فى جبهة الشعب تحت قيادة الطبقة العاملة لتقيم دكتاتورية الشعب ضد الاستعمار وحلفائه واتباعه ولمنح الجماهير حريتها كاملة ، ثم تعرض البرنامج للتعاون الواجب بين مصر والبلاد العربية وللكفاح المشترك بين الشعب المصرى والشعب السودانى ، وبالنسبة للمطالب العاجلة فى البرنامج ذكر وجوب رفض أى اقتراح يعرض النزاع المصرى البريطانى على مجلس الأمن

(١) صحيفة الملايين ١٠ ١٧٠٤ يونية ١٩٥١ .

ووجوب انشاء دولة عربية ديمقراطية في فلسطين وتطبيق قرارات الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧ الخاصة بتقسيم فلسطين ، وتوسيع الديمقراطية والحريات العامة وفصل الدين عن الدولة والغاء القوانين المقيدة للحريات والافراج عن المسجونين السياسيين . . الخ (١) .

والحاصل ان هذا البرنامج يضع الأساس السياسى لمواقف التنظيم المختلفة ولعلاقاته بالأحزاب والتنظيمات الأخرى . وأهم بنود هذا البرنامج يتعلق بموقف الحركة الديمقراطية - كت تنظيم ماركسى - من « الرأسمالية الوطنية » اذ نص على وجوب حمايتها وانها حليف الطبقة العاملة في الكفاح ضد الاستعمار ، وصدر البرنامج في هذه الفكرة عن ان هناك امكانيات ثورية موجودة في الرأسمالية الوطنية توجب ضمها الى تحالف الطبقات الثورية . ووجه أهمية هذا الموقف انه كان مثار الخلاف الفكرى والعملى بين الحركة الديمقراطية وبين تنظيم « الحزب الشيوعى المصرى » وانعكس خلافا في مواقف كل منهما بالنسبة للوفد المقدر انه حزب الرأسمالية الوطنية ، كما انعكس خلافا بالنسبة لنوع الجبهة الواجب تكوينها لخوض الصراع ضد الاستعمار .

وقد أفصحت الحركة الديمقراطية عن وجهة نظرها في نوع الجبهة المقترحة في هذه المرحلة ، في مقال بصحيفة الملايين بعنوان « جبهة ديمقراطية لا جبهة شعبية » ذكرت فيه ان أسس قيام الجبهة الشعبية لم تتوافر لان الجبهة الشعبية تكون بين أحزاب تمثل العمال والفلاحين والمثقفين ولا يوجد في مصر أحزاب يمكنها أن تدعى أنها تمثل هذه الطبقات الاجتماعية « تمثيلا حقيقيا لا تمثيلا هزليا » وان ما هو موجود لا يعدو أن يكون حركات وهيئات وجماعات قد لا ينكر طابعها الثورى وسعيها لقيادة هذه الطبقة أو تلك . . ولكنها بصفة عامة لم تتبلور التبلور الذى يتيح أن يرفع عن الداعين الى الجبهة الشعبية صفتى الجهل والتهريج . . » وان « الجبهة الديمقراطية هى واجب من واجبات الساعة . . وحشد كل القوى التى تناصره وتنظيم هذه القوى لمصارعة الاستعمار وصنائع الاستعمار . . » ثم ذكر المقال انه لن يكون هناك خوف من الهيئات التى لها ماض فسيل كشفها هو دخولها الجبهة ، وانه لا يمكن « ان نبقى في بيوتنا » فى انتظار الجبهة الشعبية ، وقيادة الطبقة العاملة (أى التنظيم) لن يتأكد الا بخوض الكفاح ، ثم قالت ان

Communism and Nationalism in the Middle East, W. Laqueur, pp. (١)

« كل من اعترض هذه الجبهة (الديمقراطية) خائن ، أدرك ذلك أم لم يدرك » وان المسألة ليست مسألة مزايدات ولكنها « ادراك القيادة الواعية لواجباتها السياسية في المراحل المختلفة » وان المهمة الأساسية في هذه المرحلة هي مواجهة مؤامرات الاستعمار وهذه المواجهة هي السبيل لكسب ثقة الشعب . (١) .

وفي العدد التالى نشرت ذات الصحيفة مقالا بعنوان « عن الجبهة الشعبية المزعومة » ورد به ان لهذه الجبهة مدلول محدد وهي تستلزم أولا قيام الطبقة العاملة بقيادة كافة الحركات الجماهيرية المكافحة ، ولكن الطبقة العاملة في مصر « لم تزل في دورها الجنيني » ولم ترتبط قيادتها بعد ببقية الحركات المكافحة ، وبهذا تكون الدعوة للجبهة الشعبية دعوة مضللة سيئة القصد تهدف الى تجميع الصراع الطبقي واخضاع الطبقة العاملة لسلطان الجبهة الشعبية المزعومة « بعناصرها القلة غير المتجانسة » ثم ذكرت ان الجبهة الديمقراطية تحرص على التآزر والوحدة لا بين الهيئات السياسية فقط ولكن بين النقابات والاتحادات ذات المطالب المهنية كالمعلمين والمهندسين والاطباء والكونستبلات والعساكر وغيرهم ، وان تفهيم هذه الفئات مطالبهم المهنية مرهون بكسب المعركة السياسية وتوضيح الصلة بين الأوضاع السياسية المحلية والهاملية والمصالح الاقتصادية لهذه الفئات (٢) .

ومن الواضح ان هذا الحديث الذى يدعو الى الجبهة الديمقراطية كان موجها في الأساس الى التنظيمات الشيوعية الأخرى التى تتبنى خط « الجبهة الشعبية » ، ولكنه أثار اعتراضات شتى من الأحزاب الوطنية والشعبية غير الماركسية . وكان الحزب الاشتراكي يرفع شعار الجبهة الشعبية ، وقد حاولت « الملايين » في مقالها الأول أن تتجنب ما قد يفهم منه انها توجه هجومها لأحد هذه الأحزاب ، فذكرت ان الدعوة الى الجبهة الشعبية قد يكون مغتفرا اذا جاء من هيئات لا تنهج في كفاحها أسلوبا علميا ، ولكن هذه الدعوة اذا صدرت ممن ينهجون هذا الأسلوب « فهذا هو التخريب بعينه والخيانة بأجل صورها » ، ولعل هذا التحفظ ذاته هو مما أثار اعتراض الأحزاب غير الماركسية لما يعنيه من وصفها بأنها لا تنهج « نهجا علميا » ، لذلك أتى العدد التالى من « الملايين » بمقال عن « المهرجون الذين عنيانهم عندما تحدثنا

(١) صحيفة الملايين ١٧ يولية ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الملايين ٢٤ يولية ١٩٥١ .

عن الجبهة الديمقراطية » قالت فيه انه عندما تتحدث هذه الهيئات (تقصد الحزب الاشتراكي) عن الجبهة الشعبية فالخلاف معها خلاف على الفاظ ، وان « الملايين » تقدر ما بدا من أحمد حسين وفتحى رضوان وأعضاء الإخوان المسلمين نحو الحركة التحريرية المصرية ، وان أحمد حسين أعلن استعداده للاعتذار عما بدا منه تجاه التنظيمات الأخرى فى فترات خصومتهم معه من قبل وكان هذا منه أسلوب الوطنيين المخلصين ، وان مقال « الملايين » فى الأسبوع الماضى لم يكن يعنى أحمد حسين ولا فتحى رضوان ولا غيرهما من العناصر الثائرة من الإخوان المسلمين ، هذه العناصر التى شوهدت بالثبات « الذين لم يقبلوا الرضوخ للاستبداد والظلم . وتحدثنا الى كثير من قادتهم فتبيننا بأنفسنا صدق الدوافع التى تحفزهم للنضال . . ان كثيرين من هؤلاء الأبطال قد عرفوا كيف يبرزون ثورية الاسلام . . » وقالت ان المقال السابق لم يوجه « الا لبعض المخرجين فى الحركة العمالية (تقصد الحركة الماركسية) هؤلاء الذين نعرفهم جيدا والذين تأتينا أنباؤهم يوما بعد يوم على الرغم من عدم احتكاكنا بهم احتكاكا مباشرا . . » ثم دافعت الصحيفة عن موقفها السياسى وتركيزها على الهدف الوطنى الديمقراطى وحده بغير تأكيد على المشكلة الاجتماعية مصادرة للأرض أو تأميم ، فقالت انها ليست ضد تأميم قناة السويس ولكنها ترى ان هذا التأميم جزء من نضال الجبهة الديمقراطية ضد الاستعمار ، وقالت ان « قناة السويس وتأميمها هو نوع من أحاديث بيفن وسمرسكيل وحزب العمال الانجليزى عن الفلاحين المصريين الذين ينوؤن تحت نير الباشوات . . وانتم يا خواجات ؟ نحن لا ننساكم أبدا ولا نفعل عنكم . . الاستعمار الأجنبى اس البلاء ، وكثير من الباشوات صنائع لهذا الاستعمار . نحن لا نحارب الظلال فقط ولكننا نحارب الأصول لتسقط الظلال من تلقاء نفسها . . نحن لا نحارب الصنائع فقط ولكننا نحارب الأسياد ليقضى على الصنائع من تلقاء أنفسهم . نحن لا نحارب حربا اقتصادية بلهاء ولكننا نحارب حربا سياسية واعية . . من أجل هذا نحن فى حاجة الى جبهة سياسية ديمقراطية لا الى لجنة اقتصادية لتأميم البترول فتأميم هذا البترول جزء من برنامج هذه الجبهة التى يجب أن تكون أولا والتى تعرف متى يمكن أن تثير هذه المواضيع وتعد لها ما يجب أن يعد لها . . » (١) ويبدو ان هذا الايضاح لموقف الحركة الديمقراطية لم يكف

(١) صحيفة الملايين ٢٤ يونية ١٩٥١ . يتضح من مقالات « الملايين » هذه ان المنطلق الفكرى السياسى للحركة الديمقراطية كان قد تحدد فى وجوب التركيز على مقاومة =

الحزب الاشتراكي ، كما لم يعجبه اثاره الموضوع اصلا ، فنشرت ذات الصحيفة مقالا لأحمد حسين عن « جبهة شعبية أو ديمقراطية » قال فيه ان « الملايين » تشير خلافا لفظيا « الملايين كانت الصحيفة الاولى التي حملت لواء الدعوة الى تكتل الهيئات الواعية والتقدمية » وكتبت كثيرا عن هذا الموضوع وفتحت له صفحاتها ، ولكنها الآن تبدأ باثارة الشكوك حوله ، وذكر ان ما هو متفق عليه هو جمع الصفوف وتنظيمها لخلق قيادة شعبية ترشد الجماهير وان هذه الجبهة هي الهدف ، اما ان تكون شعبية أو ديمقراطية أو تسمى قومية أو وطنية فليس ذلك محلا للخلاف ، والمهم هو البرنامج الذي سيتفق عليه وهو محاربة الاستعمار وتدعيم قواعد الدستور ومحاربة الفساد ، ثم دعا الى الاسراع بتكوين الجبهة وان الحزب الاشتراكي يؤمن بها (١) .

ونتج عن هذه المساجلة ان الحركة الديمقراطية حاولت تصفية هذا الخلاف «اللفظي» مع الحزب الاشتراكي لا مع التنظيمات الشيوعية الاخرى ، وأسست الجبهة المقترحة - تمييزا لها عن الشعار الذي رفعته هذه التنظيمات - « جبهة الشعب الديمقراطية » وذلك في تعليقها على المؤتمر الذي عقد في ٢٦ أغسطس والذي وصفته بأنه أول حشد من حشود الجبهة ونادت فيه بوجود أن تفتح الجبهة لجميع المنظمات الشعبية كالنقابات والاتحادات وغيرها (٢) . وقبيل إلغاء المعاهدة طلبت من الهيئات الوطنية التي ظهر التقاؤها حول المطالب الأساسية للحركة الوطنية « الانتقال من سياسة الوحدة الواسعة الوقتية الضيقة في المناسبات الوطنية الى الوحدة الواسعة الشاملة المستمرة حول برنامج وطني يربطها ويكون قاعدة نشاطها .. » وقدمت مشروع برنامج يتعلق بإلغاء المعاهدة ومقاومة مشروعات الأحلاف واحترام الدستور وتوسيع الحريات وتوسيع العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفيتي وبلاد الديمقراطية الشعبية وعقد ميثاق صداقة مع هذه البلاد (٣) . ثم بعد

= الاستعمار في الأساس ، وان ما عدا الاستعمار يجب أن يلحق به وأن يكون تابعا للمعركة معه ، فالاستعمار هو العدو الأول والعدو الحقيقي الاخطر ، ومقاومة الاقطاع في الداخل أو غيره من الطبقات الرجعية المحلية هو تابع للمعركة مع الاستعمار بحيث يمكن اعتبار هؤلاء صنائع للاستعمار ، وبحيث يكون في طرد الاستعمار اسقاط تلقائي لنفوذ هؤلاء الاتباع اجتماعيا وسياسيا .

(١) صحيفة الملايين اول يولية ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الملايين ٢ سبتمبر ١٩٥١ .

(٣) صحيفة الملايين ٧ اكتوبر ١٩٥١ .

الغاء المساهدة دعت الحركة الديمقراطية الى تكوين « جبهة وطنية ديمقراطية » على أساس ان جميع الهيئات تصدر نداءات بتكوين الكتائب وبالتطوع فيها وان المطلوب هو « ضرورة التحضير الجدى للكفاح المسلح ، نطالب الوطنيين جميعا (الاخوان المسلمين - التقدميين - الاشتراكيين - الوفديين - منظمات العمال - الطلبة - جميع المواطنين الأحرار) بتكوين جبهة وطنية ديمقراطية متحدة ٠٠ » وحددت أهداف الجبهة بأنها مقاومة مشاريع الاستعمار الانجلو أمريكي وعقد معاهدات صداقة ومعاهدات تجارية مع الاتحاد السوفيتي والصين وغيرهما وتوسيع الحريات الديمقراطية والافراج عن المسجونين السياسيين وعدم التعرض للعمال في تكوين نقاباتهم والغاء قانون منع حمل السلاح وقوانين الجمعيات والتظاهر والاجتماعات والتحضير للكفاح المسلح وربط هذا الكفاح مع كفاح الوطنيين السودانيين وتوثيق الروابط مع شعوب الشرق الأوسط (١) .



كانت الحركة الديمقراطية تنظيماً سرياً ولكنه يعمل علناً من خلال لجان واتحادات علنية . وفي المقابل كان الوفد حكومة ولكنه كان حزباً جماهيرياً أيضاً ، وكانت الحكومة تسير في ذات طريق غيرها من الحكومات من الإبقاء على النشاط الشيوعي محظوراً والقبض على أعضاء التنظيم وتقديمهم الى المحاكمات وتفتيش دورهم وضبط النشرات السرية ، ولكن حكومة الوفد كانت في ذات الوقت تقف موقفاً سلبياً أو غير حاسم ازاء النشاط العلني للحركة الديمقراطية - وغيرها - الذي يتخذ منابر علنية تشترك فيها مع الأحزاب الوطنية والشعبية الأخرى ، كحركة السلام واللجان التحضيرية لاتحادات العمال والطلبة وغير ذلك . ومن ناحية أخرى كانت الحركة الديمقراطية في نشاطها العلني تشترك مع الشباب الوفدي وشباب الطليعة الوفدية منذ سنة ١٩٤٦ ، وفي الانتخابات الأخيرة التي عادت بالوفد الى الحكم اتخذت الحركة خط تأييد مرشحي الوفد في الانتخابات ، كما اشتركت في عامي ٥٠ - ١٩٥١ مع الشباب الوفدي في تنظيم المظاهرات والاجتماعات . ويظهر من صحيفة «الملايين» انها كانت تهاجم حكومة الوفد واتجاه فؤاد سراج الدين، تتهمها بالتهاون في موقفها من المسألة الوطنية وتهاجم تقييدها للحريات ، وعند نظر قانون الجمعيات هاجمت الحكومة الوفدية بشدة

(١) صحيفة الملايين ٢١ أكتوبر ١٩٥١ .

متهمة اياها بأنها اغتصبته من البرلمان وان « مصطفى النحاس هو اسماعيل صدقي وان الحكم الحاضر انما هو امتداد بريطاني يصل بين حزب الشعب (حزب صدقي سنة ١٩٣٠) وحزب الوفد . . لقد كان حق تأليف الجمعيات هو الحرية الوحيدة الباقية للمصريين دون قيود تذكر ولكن حكومتهم الوفدية الشعبية تضمن عليهم بهذا الرمز الأخير » (١) وهاجمت مشروعات تقييد حرية الصحافة داعية الجماهير الى تأييد المشروعات المضادة التي قدمها الى مجلس النواب كل من عزيز فهمي و ابراهيم شكري (٢) ، وكانت « الملايين » تحرص على نشر بيانات الطليعة الوفدية ومقالات أعضائها التي تنتقد الحكومة أو تهاجمها وأخبار اصطدام شباب الطليعة الوفدية « بنوليس الحكومة الوفدية » في ١١ يولية ١٩٥١ (٣) ، ونشرت بيانا للطليعة الوفدية بمناسبة منع الحكومة الاحتفال بذكرى ١١ يولية هاجمت فيه « الذين يحتكرون سياسة الوفد ويحاولون ارضاء بعض الجهات على حساب القضية الوطنية . . ايها الوفديون الأحرار حاربو عبد الفتاح حسن كما نحارب سراج الدين حتى نطهر الوفد من طفمة الرأسماليين أذئاب الاستعمار » (٤) . وكان التحالف بين الحركة والوفديين يتخذ طابع تشكيلات تنظيمية في اللجان المختلفة التي تؤلف للنشاط السياسي (٥) . فلما ألغيت المعاهدة ازدادت أواصر النشاط المشترك مع الشباب الوفدي سيما في الهجوم على محاولات الحكومة تقييد الحريات مما كان يسمى « اجراءات سراج الدين المقيدة للحرية » (٦) ، كما اشتركت مع الشباب لوفدي في تأليف اللجان الوطنية .

على انه منذ ظهر ضعف موقف حكومة الوفد وظهرت خيوط المؤامرة التي تصنعها السراي والانجليز للاطاحة بها ، منذ ذلك بدأت الحركة الديمقراطية تتخذ موقف التأييد والدعم للحكومة من نصحيها بالارتقاء في أحضان الشعب (٧) . وكان هذا رغم ان الحكومة كانت تكثر من مصادرة « الملايين » مما كان يكبد الحركة نفقات لا تستطيع احتمالها

(١) صحيفة الملايين ٦ أغسطس ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الملايين ٢٢ ابريل ، ٧ أكتوبر ١٩٥١ .

(٣) صحيفة الملايين ١٢ أغسطس ١٩٥١ .

(٤) صحيفة الملايين ١٥ يولية ١٩٥١ .

(٥) مقابلة شخصية مع زكي مراد في ابريل ١٩٦٩ .

(٦) صحيفة الملايين ٢٨ أكتوبر ١٩٥١ .

(٧) صحيفة الملايين ١٢ ديسمبر ١٩٥١ .

ومما دفع « بالملايين » الى أن تستنجد بالقراء أن يهبوا لنصرتها والتبرع لها بالنقود (١) ثم أسرفت الحكومة في مصادرة الصحيفة بعد الغاء المعاهدة حتى كانت لا تظهر أسابيع متتالية (٢) ، كما كان البوليس يمارس نشاطه في تعقب أعضائها .



بعد أن كانت الحركة الديمقراطية - والحركة الشيوعية في عمومها - تقف على عداء سافر وعنيف ضد كل من مصر الفتاة والايوان المسلمين وتنظر اليهما باعتبارهما تنظيمين فاشيين يمثلان غلاة اليمين والتطرف الرجعي ، وبعد أن عرفت سنوات ٤٦ - ١٩٤٧ تبادل الاتهامات بين الجانبين الى حد اتهام أحمد حسين بأنه « عميل بريطاني » واتهامه الشيوعيين بأنهم « عملاء سوفيت » ، بعد ذلك تبدلت المواقف عند مجيء وزارة الوفد ، ويبدو أن كان لفترة الوجود المشترك داخل المعتقل ما ساعد كلا على أن يحاول تفهم موقف غيره بغير تحاملات أحكام مسبقة . كما أن الخطوط السياسية بين الكثير من التنظيمات كانت في طريق التقريب . نقل لاکور عن « نشرة الطالب » التي أصدرتها الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (النشرة ١٧ في أغسطس ١٩٥٢) انه عقب ١٩٥٠ أصبح حزب أحمد حسين حزبا اشتراكيا كما أصبح الجناح الذي يرأسه فتحى رضوان ونور الدين طراف في الحزب الوطنى أصبح بطلا للحياد الذى يكافح ضد التحالف بين مصر والعالم الغربى مطالبا بعقد اتفاق عدم اعتداء مع الاتحاد السوفييتى ، كما ان جناحا تقديميا داخل الاخوان المسلمين صار يؤكد بصراحة على ضرورة التعاون مع الشيوعيين ضد الاستعمار ، وحددت النشرة المنطلق الفكرى الذى تطورت اليه الحركة الديمقراطية في موقفها أزاء هذه الاحزاب ، وهو موقف عدلت به عن مواقفها السابقة تماما ، وذكرت النشرة انه يستحيل التحدث عن « فاشية حقيقية » فى البلاد المستعمرة ، رغم انه يمكن أن تظهر تنظيمات على النسق الفاشى ، وان هذا ما حدث فى مصر ولكن الظروف الملموسة التى تظهر فيها هذه التنظيمات الفاشية لم تعد قائمة ، فمنذ عشرين عاما لم يكن ظهر اتجاه وطنى ديمقراطى (يقصد اتجاه ماركسى فيما يبدو) فى الحركة الوطنية ، ولكن اختلف الوضع

(١) صحيفة الملايين ١٥ يولية ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الملايين ١٨ نوفمبر ١٩٥١ .

وتحولت هذه التنظيمات ذات النسق الفاشي نتيجة خبرتها الخاصة ولنمو مكانة الحركة الديمقراطية العالمية المعادية للاستعمار (١) .

وقد نشرت صحيفة الملايين في عددها الاول حديثا مع «ثلاثة من رؤساء حركات الوعي الجديد في مصر ، هم الاساتذة أحمد حسين رئيس الحزب الاشتراكي وفتحى رضوان رئيس اللجنة العليا للحزب الوطنى وصالح عسماوى وكيل جماعة الاخوان» وكانت الاسئلة لكل منهم تتعلق بمحاولة حصر نقط الخلاف بين برامج أحزابهم وبرأيهم فى «تكتل قادة الوعي الجديد» فقال أحمد حسين ان الاتجاهات الثلاثة تتلاقى أهدافها وانه يؤمن بالتكتل ويدعو له . وحدد فتحى رضوان الخلافات بأن الحزب الوطنى يركز أكثر على هدف الجلاء ويعتبر «الوسيلة الاقتصادية والاجتماعية وسيلة تبعية» بينما يعطى الاشتراكيون أهمية خاصة للناحية الاقتصادية ، أما الإخوان فقد ذكر فتحى رضوان « فلا أعرف لهم برنامجا محددا يتناول الإصلاح .. » ولكن يظهر من عموم حركتهم أنهم يعتبرون تطبيق الاسلام تشريعا وتربية هو الأساس ، ثم خلص فى النهاية الى أنه بين الاتجاهات الثلاثة قرار مشترك هو العمل لتحرير البلاد . وتكلم صالح عسماوى عن أن دعوة الإخوان هى دعوة العزة والتحرر وأن التكتل قوة وهدف نبيل ، وذلك بأسلوب عام لم يتضح منه شيء (٢) . واطرد النشر فى الصحيفة للأحاديث والمقالات التى يكتبها أحمد حسين وفتحى رضوان ، ونادى أحمد حسين فى إحدى هذه المقالات بوجوب تكتل الإخوان المسلمين واللجنة العليا للحزب الوطنى ولجنة السلام وبقية اللجان التقدمية (يقصد الشيوعيين) والحزب الاشتراكي (٣) . وعرف اشتراك أعضاء الحركة الديمقراطية مع الحزب الاشتراكي فى المؤتمرات واللجان الوطنية ، كما لوحظ أن صحيفة الحركة «الملايين» تتحدث عن الإخوان المسلمين بلهجة غير عدائية ، وذلك قبل أن يتولى الهضيبى منصب الارشاد العام بالجماعة ، ثم بعد توليه كانت الحركة الديمقراطية تفرق بين قيادة الجماعة وبين «أعضاء الإخوان المسلمين» ، «العناصر الثائرة فيها (فى الجماعة)» وفى حديث «الملايين» عن الجبهة الديمقراطية التى

(١) Communism and Nationalism in the Middle East, W. Laqueur, p. 59.

59.

(٢) صحيفة الملايين ٢٢ أكتوبر ١٩٥١ .

(٣) صحيفة الملايين ٢٧ مايو ١٩٥١ .

دعت اليها الحركة تحدثت عن الاخوان الذين لم يقبلوا الخضوع للاستعباد والذين ظهر صدق دوافعهم للنضال «وعرفوا كيف يبرزون ثورية الاسلام» كما تحدثت - في محاولة لايجاد نقط الالتقاء مع جماهير الاخوان - عن تعرضهم جميعا لعدوان البوليس في السجون وما أدى اليه ذلك من قيام «تحالف وثيق بين الشيوعيين والاخوان المسلمين داخل السجن» وان الاخوان في السجن رفضوا مامنحهم البوليس من مزايا ليفض الوحدة المتحققة بينهم وبين الشيوعيين (١) . على أنها كثيرا ما كانت تغمز جماعة الاخوان ، نقلت «الملايين» مرة عما أسمته «تقرير للسفارة البريطانية» تشير الى ماورد به عن دور الاخوان سنة ١٩٤٦ وأهمية هذا الدور الذى قاموا به لبقاء الانجليز (٢) ، كما عرف أنه فى اجتماع ٢٦ أغسطس ١٩٥١ الذى نظمه الحزب الاشتراكى فى ذكرى توقيع معاهدة ١٩٣٦ حدثت مشادات بين الاخوان والشيوعيين تبودلت فيها الشتائم وألفاظ (بوليس سياسى - جاسوس ٠٠) (٣) وعلقت « الملايين » على هذا الاجتماع منتقدة صالح عشاوى ممثل الاخوان الذى لم يحضره ولابعث عنه مندوبا ولا وقع أحد من الاخوان على قرارات المؤتمر رغم أن جماهير الاخوان وجدت أثناء الاجتماع وصفقت للوحدة الشعبية التى تجلت فيه وللقرارات التى اتخذت .

وبعد الغاء المعاهدة عملت الحركة الديمقراطية على تشكيل «اللجان الوطنية» ، ذكرت «الملايين» أنها ليست تنظيمات تابعة لحزب معين ولكنها تشكيلات الجبهة الوطنية من أبناء الشعب الذين التفوا حول الحد الأدنى من المطالب والاهداف ، وان عددها بلغ فى القاهرة فى ديسمبر ٣٩ لجنة عقدت مؤتمرها فى المركز العام للاخوان المسلمين ، كما عقدت اللجنة الوطنية بالجامعة مؤتمرا وطنيا عاما طالب بالافراج عن المسجونين السياسيين واطلاق الحريات الغاء قوانين مكافحة الشيوعية ، « الوقوف ضد كل مؤامرة لاقالة الحكومة الحاضرة » (٤) .

ومع أنه كان من المشهور عن الحركة الديمقراطية انها تؤكد على الاهداف الوطنية فى الاساس ، فقد لوحظ بعد الغاء المعاهدة أنها فى تصديها لمشكلة «الجبهة» كان تركيزها يزداد على الاهداف الاجتماعية

-
- (١) صحيفة الملايين ٦ مايو ١٩٥١ .
 - (٢) صحيفة الملايين ١٠ يونية ١٩٥١ .
 - (٣) صحيفة الجمهور المصرى ٢٧ أغسطس ١٩٥١ .
 - (٤) صحيفة الملايين ١٢ ديسمبر ١٩٥١ .

للجماهير ، على أساس أن قيام اللجان الوطنية بدورها يرتبط بتوسيع برنامجها «بشكل يجمع بين المطالب السياسية ومطالب الشعب ولا يمكن أن ينجح إلا إذا وثقنا علاقاتنا والا إذا عمقنا مناقشتنا مع الاشتراكيين والايخوان والحزب الوطنى والنقابات العمالية واتحادات الطوائف المختلفة ٠٠» (١) وعلى أساس أن معركة التحرير لن تقف على قدميها الا اذا دخل العمال والفلاحون غمارها « انتظموا للدفاع عن مصالحكم الاقتصادية والاجتماعية ٠٠» ثم طرحت مسألة من يقود الجبهة المقترحة تكوينها وتكوين حزب الطبقة العاملة «ان الطريق الى التحرر هو طريق تنظيم الطبقات الشعبية تحت قيادة صلبة فى الكفاح ، وأوعاها الطبقة العاملة المصرية ٠٠» ولهذا ظهر التأكيد على مطالب الحركة الشيوعية فى الافراج عن المسجونين السياسيين وفى الغاء القوانين التى تحظر النشاط الشيوعى وذلك تمكينا وتمهيدا للوجود الرسمى العلنى لهذا النشاط ولأن يشترك فى الجبهة وفى قيادتها ٠ وكان أكثر ما اهتمت به اللجان الوطنية بعد الغاء المعاهدة لا النشاط الذى يتعلق بالكفاح المسلح - رغم أن الحركة الديمقراطية أولته اهتماما واضحا - ولكن عمل تعبئة واسعة حول الافراج عن المسجونين السياسيين والغاء القوانين التى تحظر النشاط الشيوعى مع التركيز على المطلب الاول منهما .

وقد لوحظ بعد وقت غير طويل «ان اللجان الوطنية لم تتمكن للآن من أن تلعب دورا ايجابيا فى المعركة» (٢) وان سبب ضعفها يكمن فى عدم قيام تنظيمات جماهيرية قوية للعمال والفلاحين والطلبة والنساء وغيرهم ، وفى ضعف هذه الحركات الجماهيرية على نحو واضح ٠ ورغم اشتراك الحزبين الاشتراكي والوطنى مع الحركة الديمقراطية فى الدعوة للمطالب السابقة والمتعلقة بالنشاط الشيوعى وبتوسيع الحريات السياسية بوجه عام ، رغم ذلك لم تكن العلاقات التنظيمية بينهم على المستوى المطلوب ، ومع بدء تكوين اللجان الوطنية كتبت «الملايين» تقول ان ثمة اتجاهين للتكتيل فى الحياة السياسية : الاول يدعو اليه الساسة الرجعيون لضرب الحركة الثورية وهو تكوين «الهيئة السياسية» والآخر يدعو اليه الوطنيون وهو «اللجان الوطنية» وقالت ان أحزاب الاشتراكيين والوطنيين والايخوان قد تذبذبت بين هذين الاتجاهين ونتج عن ذلك ضعف القوى الشعبية « ومن هنا فقد صبت علينا عمليات مصادرة المجلة

(١) صحيفة الملايين ١٢ ديسمبر ١٩٥١ ٠

(٢) صحيفة الملايين ٢٦ ديسمبر ١٩٥١ ٠

« الملايين » بدون حساب ٠٠ » (١) كما انتقدت بغير عنف تصريحات تحدث بها الهضيبي في ذلك الوقت عن أن العدو الاول هو الشيوعية ، ونبهت الى أن مؤامرات الاستعمار لن تتوقف «اذا لم تتحرك العناصر المخلصة في قيادات وقواعد الوفد والاشتراكيين والاخوان والحزب الوطنى والشبان المسلمين والتقدميين ٠٠ » (٢) .

وعندما بدأ الكفاح المسلح بذلت الحركة الديمقراطية في منطقة الاسماعيلية محاولة لتنسيق الاتصال هناك بين هذه الهيئات ولكن «رفض الاخوان العمل المشترك بالرغم من أن من اتصل بهم من الوطنيين قد أوضح لهم بما لا يدع مجالا لريبة أو شك أن مصلحة الوطن وسلامة الكفاح تقتضى وحدة الوطنيين على تباين الاهداف ..» أما رجال الحزب الاشتراكى فقد لبوا الدعوة ووضعت خططا للعمل المشترك معهم (٣) .

على أنه في يناير ١٩٥٢ عندما أعلن الحزب الاشتراكى مطالبته باسقاط حكومة الوفد ، وكانت المؤامرات من السراى والانجليز تحيط بالوزارة ، عند ذلك هاجمت الحركة الديمقراطية الحزب الاشتراكى وزعيمه أحمد حسين وكسر التحالف بين التنظيمين .

وكانت الحركة الديمقراطية تصدر في تقييمها لجماعة الاخوان المسلمين - حسبما ذكر بعض أعضائها السابقين - عن أنه يستحيل أن تظهر حكومة فاشية في المستعمرات وانه يصعب أن يظهر تنظيم فاشى فيها ، وان جماعة الاخوان هى منظمة برجوازية وطنية متأثرة باتجاهات فاشية وتتكون جماهيرها أساسا من البرجوازية الصغيرة . وكانت خطة الحركة الديمقراطية ازاءها هو الهجوم عليها كتنظيم مع الابقاء على الصلات الشخصية بين أعضاء الحركة وأعضاء الجماعة على المستوى الجماهيرى، كما كانت تعمل على جذب جماهير الاخوان في أعمال مشتركة بعيدة عن قيادتهم ، وأدخلت بعض هؤلاء من طلاب الاخوان فى كتائب التحرير التى شكلتها الحركة الديمقراطية ، وذلك بعد أن رفض قادة الاخوان الاشتراك فى الكفاح المسلح . على أن هذا الاسلوب من جانب الحركة الديمقراطية لم ينجح بشكل عام فى اقامة أشكال تنظيمية من التحالف بين الهيئتين .

كما كان موقفها من الحزب الاشتراكى هو أن ظهر التعاون بين

(١) صحيفة الملايين ٢٥ نوفمبر ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الملايين ٢ ديسمبر ١٩٥١ .

(٣) صحيفة الملايين ٢٦ ديسمبر ١٩٥١ .

الاثنين عندما تحول الحزب الى دعوته الجديدة في نهاية ١٩٤٩ وتبنى الكفاح المسلح ، واستمر هذا التعاون حتى طالب الحزب الاشتراكي باسقاط حكومة الوفد فانفض التحالف اذ كانت الحركة ترفع شعار «لن نسمح باقالتها ولن نتركها تستقيل» . وبعد حريق القاهرة استمر الخلاف بين الحركة وبين الحزب الاشتراكي . (١)

(٢) حركة انصار السلام

وظهرت حركة انصار السلام في هذه الفترة ، تأسست لها لجنة تحضيرية لا تنتمي الى حزب سياسي معين (٢) ، فكان فيها الدكتور محمد صبرى الأستاذ بالجامعة والشيخوخ محمد جبر التميمي والدكتور محمد مندور الوفدي وعضو مجلس النواب واحد أعلام الطليعة الوفدية وسعد كامل الصحفي والعضو بالحزب الوطني ومحمد على عامر ومحمد كمال عبد الحليم من الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني ومحمد يوسف المدرك النقابي الماركسي ومحمد كامل البنداري الوزير السابق واحسان عبد القدوس رئيس تحرير روز اليوسف والسيدة سيزا نبراوى وانجى أفلاطون ، كما كان يوسف حلمى سكرتيرا عاما لها وكان ينتمي للحزب الوطنى (٣) . وبهذا ساهم في حركة انصار السلام عناصر من الشيوعيين والحزب الوطنى والطليعة الوفدية والايوان المسلمين ، كما اشترك فيها بعد ذلك أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكي وفتحى رضوان زعيم الاتجاه الجديد فى الحزب الوطنى وعزيز فهمى من الطليعة الوفدية والشيخ الصيفى من الاخوان المسلمين .

ذكرت صحيفة الجمهور المصرى ان لجنة انصار السلام المصرية لم تتخذ ايا من اجراءات الانضمام الى لجنة السلام العالمى بسبب القانون الذى أصدرته حكومة السعديين والذى يحظر على المصريين

(١) مقابلة شخصية مع زكى مراد فى ابريل ١٩٦٩ ، ومقابلة مع أحمد الرفاعى فى مارس ١٩٦٩ .

(٢) لم تكن حركة انصار السلام فى مصر تنظيما شيوعيا كما سيظهر فى المتن حالا ولكن رؤى الحديث عنها هنا باعتبار أنها كانت تصدر فى مأخذها السياسى عن نظر واسلوب يدخل ضمن التيار الماركسي ، وباعتبار دور الشيوعيين والحركة الديمقراطية خاصة فى انشائها ودعمها ، وباعتبار أنها تمثل عملا مشتركا بين التنظيمات الثورية وقتها .

(٣) صحيفة الكاتب ١٣ أكتوبر ١٩٥١ .

الانضمام الى أية حركة عالمية (١) ، وقد مثلت الحركة فى مؤتمرى السلام الذين انعقدوا فى استكهولم وبرلين فى هذه الفترة ، ولكنها كانت حريصة على تأكيد انها ليست حزبا سياسيا وانها لا تدين بشكل قاطع بآية نظرية سياسية قاطعة وانها ليست الا هيئة ذات غرض واحد هو العمل على اقرار السلام العالمى وتوحيد كفاح الشعب المصرى مع كفاح الشعوب فى العالم لاقرار السلام وانها تؤيد كلا من الشيوعيين والوفديين والوطنيين والاشتراكيين والاخوان اذا تضمنت برامجهم ما يؤيد السلام ، وان سياستها طرد الاستعمار من مصر وعدم قبول الارتباط بمعاهدة عسكرية تفقد مصر استقلالها أو تقودها الى الاشتراك فى الحرب ، وان أعضائها خليط من جميع الأحزاب (٢) .

وتوسعت الحركة فى هذه الفترة توسعا يدل على مداه ان صحيفتها « الكاتب » ارتفع توزيعها حتى بلغ نحو ٢٢ ألف نسخة أسبوعيا (٣) . واستطاعت الحركة رغم اتهامها بالشيوعية ان تكسب لدعوة أنصار السلام أنصارا لها من الهيئات المختلفة ، السياسية والنقابية والمهنية ، ومن العناصر البارزة فى المجتمع والعناصر المستنيرة فى الأحزاب والهيئات السياسية التقليدية ، وعرف ان من مؤيديها حفى محمد عضو الأحرار الدستوريين وعبد السلام الشاذلى وعبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة والوزير السعدى من قبل . علقت صحيفة التايمز اللندنية على نشاط حركة السلام فى مصر قائلة « ان الظروف تلعب دورا هاما لصالح هؤلاء الذين يديرون المجلة (الكاتب) ... بل ان كثيرين من خصوم الشيوعية المتعصبين يتفقون الآن مع الشيوعيين فى تأييدها » وجهدت الحركة ان تلتزم هذا الخط السياسى الداعى لفكرة السلام الهادف الى كسب التأييد لهذه القضية وحدها من كافة الاتجاهات السياسية الأخرى ، فلم يعرف من موافقها أو من صحيفتها أى هجوم أو نقد سياسى لأى من التنظيمات السياسية الشعبية ومن الأحزاب المختلفة فى مصر ما دامت تدعو للسلام . وافردت « الكاتب » أحد أعمدتها بشكل دائم لـ « كلمة الطليعة »

(١) صحيفة الجمهور المصرى ٢٦ مارس ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الكاتب ، مقال ليوسف حلمى ١٤ يولية ١٩٥١ ، مقال لسعد كامل

٨ سبتمبر ١٩٥١ .

(٣) Communism and Nationalism in the Middle East, W. Laqueur, pp. 57-58.

الوفدية « كما كانت تحيي أية بادرة تطور يمكن ملاحظتها أو التقاطها من تفكير قيادة جماعة الإخوان المسلمين بالنسبة للموقف من الاستعمار (١) . وعرف هجومها العنيف على الحكومة الوفدية قبل إلغاء المعاهدة ، هجوما لا يخلو من الحدة التقليدية التي اتسم بها هجوم الحزب الوطنى دائما على الوفد ، وقد سبقت الإشارة الى ان يوسف حلمى سكرتير الحركة كان من رجال الحزب الوطنى ، وعرف هجومها العنيف على مصطفى النحاس « الرجل الجبار الذى يدخل القمقم » (٢) ، « النحاس باشا الذى نكب البلاد بمعاهدة (الشرف والاستقلال) هو نفسه الذى يريد ان يستغل الشعب مرة أخرى . . » (٣) ، كما كانت تهاجم فؤاد سراج الدين الذى اتجه الى خدمة الاستعمار الأمريكى الجديد (٤) .

ولكن حركة السلام أيدت الحكومة الوفدية بعد إلغاء المعاهدة تأييدا لا يخلو من نقد لاجراءاتها المتذبذبة ولموقفها الحذر من الجماهير وعدم تمشيها مع انطلاق الحركة الشعبية . وكتبت « الكاتب » بعنوان « الحكومة تنتحر » تقول « على الشعب ان يمنع هذه الجريمة لأن حياة الحكومة كحياة الأفراد ليست ملكا لها وانما ملك للمجتمع الذى تعيش فيه » وأخذت تحذر الجماهير من أى انقلاب يوشك أن يدبر (٥) . واعدت حركة السلام لعقد مؤتمر لها فى ١٣ ديسمبر ١٩٥١ وطبعت منشورات الدعوة له ولكن الحكومة رفضت التصريح لها بعقد المؤتمر فكتب من يعلق على ذلك بالصحيفة يقول « أنا من أشد المصريين تمسكا بحكومة الوفد ومن أكثرهم خوفا من سقوطها وأفهمهم لما يدبره لها الاستعمار . . . يعز على ان اتوجه بالنقد الى هذه الحكومة الحبيبة الى قلبى . . كلمتى اذا كلمة عتاب لا كلمة نقد . . » (٦) ، واطرد هذا « العتاب » مشوبا بلهجة التحذير من انزال الحكومة عن الجماهير ، وكان ذلك خاصة فيما يكتب من تعليقات على مصادرة الحكومة لصحيفة الحركة اذ كانت المصادرة تتوالى على « الكاتب » أسابيع متتالية (٧) .

(١) صحيفة الكاتب ٢٧ أكتوبر ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الكاتب ٢٨ يولية ١٩٥١ .

(٣) صحيفة الكاتب أول سبتمبر ١٩٥١ .

(٤) صحيفة الكاتب ٤ أغسطس ١٩٥١ .

(٥) صحيفة الكاتب ٨ ديسمبر ١٩٥١ ، مقال لسعد كامل .

(٦) صحيفة الكاتب ١٥ ديسمبر ١٩٥١ .

(٧) صحيفة الكاتب ٢١ يناير ١٩٥٢ .

وكان الخط السياسى العام لحركة انصار السلام المصرية ، هو على ما عبرت صحيفة التايمز فى مقالها السابق ، الربط بين تعاسة الشعب المصرى وبين « مصالح الغرب » ، وباسم السلام كانت تطالب بالغاء المعاهدة وبرفض ابرام أية محالفة مع الدول الاستعمارية ، باعتبار ان هذه المحالفات يقصد بها الاستعمار التمهيد والاعداد للحرب العالمية ، كما كانت تطالب باجلاء القوات البريطانية عن مصر وبالكفاح المسلح ضد هذه القوات على أساس ان « السلام فى مصر هو فى الكفاح المسلح ضد الاستعمار » مع المطالبة « بجيش شعبى ديمقراطى فى تحالف مع الشعب ضد الاستعمار عدونا الوحيد » (١) . كما كانت تهاجم الولايات المتحدة باعتبارها مصدر التهديد بالحرب العالمية وتهاجم الزحف الأمريكى على الشرق الأوسط ، وتدعو لعقد معاهدة صداقة ومعاهدات تجارية وثقافية مع الاتحاد السوفيتى والدول الديمقراطية الشعبية . كما رفعت شعار ان السلام طريق الحرية ، وخاضت وراء هذا الشعار - مع التنظيمات الأخرى - معارك الدفاع عن الحريات العامة ومقاومة تقييد حرية الصحافة . ودعت الحركة لعقد مؤتمر لشعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتأييد كفاح الشعب المصرى ولكن لم يقدر للدعوة النجاح بعد تطور الحوادث مع حريق القاهرة .

ورغم الانتشار النسبى الذى لاقتة الحركة وسعيها لتأليف لجان للسلام فى الاحياء والقرى ، فلم يلحظ ان تأليف هذه اللجان قد انتشر على النحو الذى يجعل للحركة جذورا جماهيرية ذات أثر . وما وردت الاشارة اليه عن هذه اللجان بصحيفة « الكاتب » لا يجاوز عددا محدودا ، وكان بعضه فى الجامعة وفى الاحياء الطلابية فى الجيزة (٢) ، وألفت لجنة لانصار السلام من الفنانين بلغ عددهم بها نحو ثلاثين فنانا (٣) . كما قامت الحركة بنشاط لجمع التوقيعات على ندائى السلام اللذين صدرا فى ستيكهولم وبرلين ، ودل عدد التوقيعات التى جمعتها على نشاط محدود نسبيا ، اذ جمعت على نداء ستيكهولم نحو ١٥٠٠٠ توقيع فى حين جمع على ذات النداء فى لبنان نحو مائة ألف توقيع وفى السودان نحو ثلاثين ألفا رغم ان البلدين أصغر وأقل تركزا فى عدد السكان ورغم ان مدنيهما وعواصمهما أصغر حجما من مثيلاتها فى مصر بما لا يقاس .

(١) صحيفة الكاتب ٢٨ يولية ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الكاتب ٢٨ يولية ١٩٥١ والاعداد التالية .

(٣) صحيفة الملايين ١٤ اكتوبر ١٩٥١ .

واعترفت الحركة المصرية بان العدد الذى جمع من التوقيعات كان محدودا فلما صدر نداء برلين للسلام فى صيف ١٩٥١ حددت الحركة المصرية هدفا لها ان تجمع عليه مليوناً من التوقيعات ، وجمعت فى الاسبوع الاول من ابدء الحملة ٢٢ ألف توقيع ، ولم يصل العدد بعد أكثر من أربعة أشهر من بدء الحملة من أغسطس الى ديسمبر ، لم يصل لأكثر من ٤٢ ألف توقيع (١) ، وذلك مع ملاحظة ان الحركة كانت تجد فى هذا النشاط مقاومة عنيفة من البوليس الذى كان يقبض على أعضائها وهم يجمعون التوقيعات (٢) ، وكان ذلك بغير شك يثير الخوف فى نفوس الناس . على ان لاكور يذكر ان عدد التوقيعات التى جمعت على نداء برلين بلغ مائة ألف توقيع ، ولكنه يلاحظ ان حركة السلام فى مصر كانت أقل نشاطا منها فى البلاد العربية (٣) .

(٣) الحزب الشيوعى المصرى

فى هذه الفترة تكون تنظيم « الحزب الشيوعى المصرى » ، ولا تكاد تتوافر عنه وثائق يمكن مطالعتها ، وكان حركة سرية وحديثة ، فلم يمكن الاهتداء الى ما عسى أن يكون قد بقى من اعداد من صحيفتها السرية أو نشراتها التى كانت تصدر فى هذه الفترة . ويبدو أيضا ان حداثة نشوء التنظيم لم يمكن من ان يكون من أعضائه وجوه علنية تعمل وتذيع مواقف التنظيم من خلال المنابر العلنية والصحف . ولا يكاد يحفظ حاليا الا كتيبان أصدرهما « محمد جلال » الذى كان عضوا بالتنظيم ، أحدهما صدر باسم « مصريون . . لا طوائف » والآخر باسم « الجبهة الشعبية » ، وقد تبين من الاتصال الشخصى ان الكتيب الأول لم يكن يمثل وجهة نظر التنظيم اذ انتقد التنظيم هذا الكتيب وصاحبه على ما ظهر من انحراف فيه عن خط التنظيم ، اما الكتيب الثانى فقد قيل انه يمثل وجهة نظر التنظيم بشكل عام مما يشير الىه فيما بعد ،

(١) صحيفة الكاتب ٤ أغسطس ، ١٨ أغسطس ، ٢٢ سبتمبر ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الملائين ١٢ أغسطس ١٩٥١ .

(٣) Communism and Nationalism in the Middle East, W. Laqueur, pp. 57-58.

وقيل انه أيضا لم يكن يمثل وجهة نظره (١) . ويلاحظ ان كتاب لاکور لم يتضمن أى تفاصيل تتعلق بهذا التنظيم ، لذلك كان التعرف عليه من خلال المقابلات الشخصية لبعض قاداته .

والنواة الأساسية لهذا التنظيم ترجع الى عام ١٩٤٥ ، اذ كون بعض المثقفين والعمال فى الاسكندرية مجموعة أسموها « الطليعة » وأطلق عليها فيما بعد « طليعة الاسكندرية » تميزا لها عن تنظيم طليعة العمال والفلاحين فى القاهرة ، وكان هدف هذه المجموعة دراسة الكتب الماركسية من اللغات الأجنبية بفرض الالتحام مستقبلا مع المجموعات الشيوعية الأخرى . وفى نهاية ١٩٤٥ طرحت الجماعة على نفسها فكرة الانضمام الى المجموعات الأخرى مستبعدة فكرة انشاء تنظيم سياسى مستقل عن الآخرين . وشاهد عام ١٩٤٦ السعى نحو تجمع الجماعات المختلفة ، فلما تكونت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى من « الحركة المصرية » و « اسكرا » كانت « طليعة الاسكندرية » احدى المجموعات التى انضمت الى الحركة الجديدة ، ومثلت بمندوب عنها فى اللجنة المركزية ، فلما انقسمت الحركة الديمقراطية تنأثرت مجموعة « طليعة الاسكندرية » بين الأقسام المختلفة .

وفى ١٩٤٥ تكونت فى فرنسا مجموعة من المصريين كانت على صلة بالحزب الشيوعى الفرنسى كان أغلبها من اليهود المتمصرين فى فرنسا وأقلها من طلبة البعثات المصريين هناك (٢) . وكان هؤلاء يتابعون نشاط الحركة الشيوعية فى مصر وتجربة وحدة ١٩٤٧ التى كونت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ، ويقال انهم مع بداية ١٩٤٨ بدأوا يلحون على نقطة معينة هى « تمصير القيادة » فى الحركة الشيوعية ووجوب الدعوة الى انسحاب الأجانب واليهود من قيادة هذه الحركة . وأيد الحزب الشيوعى الفرنسى هذا الاتجاه بعد حملة الإعتقالات التى واجهها الشيوعيون فى مصر مع حرب فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ . كما اتجه تفكير هذه المجموعة الى وجوب العمل على توحيد الحركة الشيوعية ، ورأوا ان السبيل الى ذلك يكون باعادة تجميعها فى تنظيم جديد . وفى أوائل ١٩٤٩ عاد أحد أعضاء هذه المجموعة الى مصر وبدأ اتصالاته

(١) مقابلة شخصية مع الدكتور فؤاد مرسى فى ٤ مايو ١٩٦٩ . ومقابلة مع الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله والأستاذ داود عزيز فى ٢٤ مايو ١٩٦٩ .
(٢) كان منهم الدكتور فؤاد مرسى والدكتور اسماعيل صبرى عبد الله والدكتور مصطفى صفوان .

بالعناصر القديمة لطليعة الاسكندرية و ببعض عناصر التنظيمات الأخرى ، كما بدأ بدراسة منشورات التنظيمات الشيوعية المختلفة ومطبوعاتها . ثم تكون التنظيم الجديد على أساس تقرير سياسى صدر باسم « تطور الرأسمالية وصراع الطبقات فى مصر » تألف من جزئين ، أولهما عن تطور الحركة الثورية فى مصر منذ الحملة الفرنسية حتى سنة ١٩٤٨ دراسة تقوم على المنهج المادى التاريخى ، وثانى الجزئين يتعلق بالمهام العاجلة المطروحة أمام الشيوعيين المصريين . ومجمل الأفكار الأساسية التى أتى بها التقرير ، أن مصر مجتمع شبه اقطاعى شبه مستعمر لا تزال به بقايا الاقطاع وان الثورة العاجلة هى الثورة الوطنية الديمقراطية التى تصفى السيطرة الاستعمارية وبقايا الاقطاع ، وان عدو الثورة ليس الاستعمار وحده ولكن الاقطاع ومن يلوذ به من الرأسمالية الكبيرة ، وان قوى الثورة هى الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة وخاصة الفلاحين والمثقفين ، مع إهمال دور البرجوازية الوطنية واعتبارها طبقة خائنة للثورة الوطنية . وانه اذا كانت المهمة هى إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية فانه لابد لذلك من قيادة الطبقة العاملة للحركة الثورية ، ولابد لتحقيق هذه القيادة من تكوين الحزب الشيوعى المصرى كمهمة عاجلة وملحة للثورة . ثم ركز التنظيم الناشئ اهتمامه فى اعداد الدراسات التحقيقية لأعضائه على أساس المفاهيم النظرية للماركسية اللينينية مع محاولة تحليل الواقع المصرى استنادا الى هذه المفاهيم . وما لبث بعد ذلك ان أصدر كتيباً باسم « ثورتنا المقبلة » حدد فيه طبيعة الثورة وقواها وعلاقتها بالثورة الاشتراكية العالمية وامكانيات تحولها الى ثورة اشتراكية ، وذلك صدورا عن الأفكار الأساسية السابقة .

ومع أواخر عام ١٩٤٩ كان قد تجمع عدد كاف من العناصر حول النواة الأساسية للحزب الجديد أمكن بها تأسيس الحزب فى نهاية ديسمبر ١٩٤٩ ، واصطحب تأسيسه ببرنامج ولائحة . تضمن البرنامج أربعة عشر بندا تحدد أهداف النظم السياسية وقتها . اما اللائحة فقد تضمنت تنظيما للحزب على نسق التنظيم الماركسى اللينينى المعروف من ناحية تحديد المستويات المختلفة فيه والعلاقات بينها وعلى أساس ان يعتمد التنظيم على الخلايا . وكان يغلب على نظر التنظيم وقتها فكرة انشاء التنظيم المتماسك من الأعضاء المدربين ذى العدد المحدود . وأصدر نشرة داخلية باسم « الحقيقة » ثم أصدر صحيفة سياسية سرية اتخذت عنوانا لها اسم « راية الشعب » .

اما عن برنامج التنظيم فقد استطاعت صحيفة روز اليوسف نشره كاملا فى ١٧ ابريل ١٩٥١ (العدد ١١٩٢) تحت عنوان « برنامج الحزب الشيوعى المصرى » ، وقالت ان البوليس صادر أخيرا كتيباً صغيراً جداً باسم الحزب الشيوعى المصرى يتضمن البرنامج الذى يتقدم به الحزب الى الشعب « وفيما يلى البرنامج المنشور فى هذا الكتيب ، بعد حذف العبارات التى يعاقب عليها القانون .. » :

١ - الاستقلال والتحرر من الاستعمار الأجنبى ، الانجليزى والامريكى وجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان .

٢ - مقاومة مؤامرات الاستعمار العالمى بزعماء أمريكا لاشعال نيران حرب عالمية عدوانية ضد الشعوب والقضاء على كل مؤامرة تدبرها الطبقات الرجعية لاقحام الشعب المصرى فى مغامرات الاستعمار العسكرى .

٣ - الوقوف فى معسكر الشعوب الذى يضم جميع الشعوب المستعمرة التى تناضل عن حريتها واستقلالها والرغبة فى السلام والديمقراطية تحت زعامة الاتحاد السوفيتى وطن الاشتراكية وحصن السلام ونصير الشعوب والصين الشعبية التى تعتبر قدوة لشعوب المستعمرات فى الكفاح من أجل التحرر والديمقراطية والدفاع عن السلام .

٤ - القضاء على نظام كبار ملاك الاراضى الاقطاعيين والرأسماليين والاحتكاريين الذى يستند الى قوة الاستعمار المسلح ، ويسوق الشعب فى مغامراته دفاعاً عن الاستعمار والطفيان ، واقامة الديمقراطية التى يكون الحكم فيها للشعب من العمال والفلاحين والوطنيين والديمقراطيين .

٥ - مصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة (ما يزيد على ٥٠ فداناً) واعادة توزيعها على الفلاحين الفقراء .

٦ - تأميم الاحتكارات والبنوك والمرافق العامة والمؤسسات الاستعمارية وادارتها بواسطة العمال .

٧ - اطلاق الحريات السننسياسية وهى : حرية الكتابة والنشر والكلام ، وحرية العقيدة الدينية وحرية الفئات الشعبية المختلفة فى التظاهر والاضراب والاجتماع .. وحريتها فى تكوين الهيئات والنقابات والاحزاب التى تعبر عن رأيا وتدافع عن مصالحها .

٨ - بناء جيش شعبى ديمقراطى من جميع أبناء الشعب ،
يصون مصالح الشعب، ويدعم السلام العالمى .

٩ - تحسين مستوى معيشة العمال وفئات الشعب الأخرى
وبخاصة الفلاحين والموظفين ، وتأمين العمال ضد البطالة والمرض
والشيخوخة وجعل ساعات العمل أربعين ساعة فى الاسبوع .

١٠ - فرض الضرائب التصاعدية على الدخل والأرباح غير العادية
والتركات ، واعفاء العمال وفقراء الفلاحين وصغار الموظفين من الضرائب
المباشرة والغاء جميع الضرائب غير المباشرة التى تصيب المستهلكين
الفقراء .

١١ - جعل التعليم بجميع مراحله حقا لكل مصرى بغير مقابل مع
توفيره لجميع أبناء الشعب ، ، وتحرير العلوم والثقافة من بقايا الأفكار
الاستعمارية والاستبدادية الرجعية .

١٢ - تحرير المرأة من قيود الحريم الاستبدادية المتأخرة ،
ومساواتها بالرجل فى جميع الأمور سواء الاقتصادية أو السياسية
أو الاجتماعية ، وبخاصة تقرير حق المرأة فى الحصول على أجر مساو
لأجر الرجل نظير قيامها بنفس العمل .

١٣ - حرية الشعب السودانى وحق تقرير مصيره بنفسه وتأييد
كفاحه من أجل التحرر الكامل وجلاء جميع القوات الاستعمارية
البريطانية والمصرية من أراضيه .

١٤ - حرية الشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير مصيره بنفسه
وتأييد كفاحه من أجل التحرر الكامل وجلاء الجيوش الاستعمارية
العربية والمصرية عن أراضيه وتكوين دولة فلسطين العربية الديمقراطية
المستقلة .

وبالنسبة لمشكلة فلسطين فيقال ان المجموعة المصرية فى باريس
كانت أيدت قرار تقسيم فلسطين ، فلما تكون الحزب فى مصر أيد هذا
القرار مع ادانة كل من تسبب فى خلقه وهم الاستعمار والاقطاع
والصهيونية وكذلك المنافسة التى كانت قائمة بين البيت المالك الهاشمى
فى الأردن والعراق وبين البيت المالك العلوى فى مصر ، كما كان الحزب
يرى ان حل مشكلة فلسطين هى فى قبول قرارات الأمم المتحدة وان
دخول مصر الحرب سنة ١٩٤٨ كان محاولة من الحكومة لصرف الأنظار
عن المشاكل الداخلية فى مصر .

وفى كتيب « الجبهة الشعبية » الذى صدر سنة ١٩٥١ (١) ، عرض فى الفصل الأول منه لاثر الاستعمار فى حياة الشعب سياسيا واقتصاديا واحتلاله للبلاد ودعوته للحرب العالمية ومسئوليته عن استغلال الجماهير واحتكار مؤسساته الاقتصادية للسوق المحلى وسرقته لاقوات الشعب وتسببه فى التضخم النقدى وارتفاع الأسعار ، كما عرض للتناقض بين المصالح الاستعمارية البريطانية والأمريكية وسعى أمريكا لزعزعة بريطانيا من الشرق الأوسط ، وطالب بعقد معاهدة عدم اعتداء مع الاتحاد السوفييتى ليطمئن المصريون الى ان غزوا لأراضيهم لن يتم من جانب هذا البلد والى ان « روسيا الجديدة » لم تخل بأى معاهدة عقدتها مع أى بلد ، وطالب برفض مبدأ التحالف المشترك مع الدول الغربية وخلص الى المناداة بالكفاح المسلح « ان الحكومات الحالية مادامت لا تريد ان تنحاز الى جانب الشعب فلا مفر من ان يعلن حكومة شعبية تعلن الحرب ضد الانجليز وتنظم مقاومة مسلحة » (٢) مع تطهير البلاد من عوامل الخيانة والهزيمة ومحاصرة الانجليز بقطع الماء والغذاء عنهم وسحب العمال المصريين من معسكراتهم ومع تبادل المودة مع الدول المعادية للمستعمرين لشراء الأسلحة والمصانع ، وطالب فورا بقطع المفاوضات مع بريطانيا والغاء معاهدة ١٩٣٦ ومنع الاتجار مع قوات الانجليز وتجميد أموالهم سدادا لديون مصر عليهم ومع المطالبة بتأميم قناة السويس والبتترول وفصل الجنيه المصرى عن الجنيه الاسترلىنى .

وفى فصل آخر عن الاقطاع ، تحدث عن بقايا الاقطاع فى مصر مثبتا وجودها من احصاءات الملكيات الكبيرة وهاجم « المتحذلقين الذين يحبذون الآراء الاشتراكية والحديث عن المزارع التعاونية والجماعية وقد يغضبهم الحديث عن الاقطاع وتصفيته » (٣) وكان يقصد بذلك التنظيمات الشيوعية الأخرى ، وذكر ان أساليب الاستغلال الاقطاعى تتمثل فى استغلال الملكية عن طريق الإيجار ووجود نظام عقود

(١) هذا الكتيب حسبما أمكنت المعرفة من سؤال الكثيرين ، لا يعتبر من وثائق التنظيم ، ولكن كاتبه كان وقتها من أعضاء هذا التنظيم ، وقد قيل ان الكتيب كان لا يعبر عن التنظيم ولا كان مكلفا بكتابته ولكن قيل أيضا انه كان يعبر بشكل عام عن فكر التنظيم ، ومن مطالعته يبين اتفاق الأسس العامة التى بنى عليها الكتيب مع الاتجاهات العامة للتنظيم فى القضايا الأساسية ، ولذلك وجبت الإشارة اليه هنا .

(٢) الجبهة الشعبية ، محمد جلال ص ٣٤ .

(٣) المرجع السابق ص ٤٢ - ٤٣ .

الايجار على بياض (أى التى لا تحدد فيها الأجرة انما تترك للمالك يحددها كما يشاء) ونظام المشاركة أو المزارعة ونظام الایجار العینى والنقدى ، وطالب بخفض الایجارات وبقيام اتحادات للفلاحین والعمال الزراعیین وسن ضرائب تصاعدية على الأغنياء .

وبالنسبة للجيش الشعبى طالب ببناء جيش يستند الى الشعب ويخضع لرغباته واشرافه « ووسيلتنا الى ذلك ان نجند الشعب كله » (١) وان يكون شعاره الدفاع عن الحرية . كما طالب بالحرية السياسية التى تتمثل فى حرية الاجتماع واصدار الصحف والكتب والمطبوعات وذكر ان الكفاح من أجل هذه الحرية « رهين بوجود طبقة ثورية زكية قادرة على تقديم نظام أكثر صلاحية للحياة وفلسفة أرقى للحكم » (٢) ويقصد بذلك الطبقة العاملة والفلسفة الماركسية . ثم كتب فصلا عن « الاحتكار » الموجود فى مصر والذي يمنع تقدم الصناعة ويخلق الأزمات ويفقر العمال ويمنعهم من تكوين اتحاداتهم ويسحق صفار المنتجين . ثم ذكر ان « الاستعمار والاقطاع والاحتكار هم جبهة أعداء الشعب كتلة واحدة ومعسكر واحد » (٣) وفى النهاية تحدث عن « الجبهة الشعبية » التى تتكون من العمال الذين نضج وعيهم الطبقي والمهني والسياسي « أما عن الوعي الاشتراكي فتلك مهمة الاشتراكيين يا صاح » وهدفهم التحرر الوطني من الاستغلال الاستعماري وتحقيق السلام والحرية السياسية . كما تتكون الجبهة أيضا من الفلاحين الذين يريدون الأرض وهم مع السلام وضد الحرب ومع الحرية السياسية ، وكذلك تتكون من طوائف الشعب الأخرى من طلبة و صفار التجار والملاك ومن الوطنيين الديمقراطيين .

وذكر ان النظام يعد الجيش لضرب الشعب وفض المظاهرات وليستخدمه المستعمرون فى حروبهم العالمية ، وانه يبرر الانفاق على سياسة التسليح وصرف الملايين عليها بدلا من انفاقها فى سد حاجات الشعب ، يبرر ذلك بالتهديد الاسرائيلي . وانتقل الى الحديث عن اسرائيل التى يخيف أعداء الشعب الجماهير بها ويحرفون بها المعركة مع الاستعمار الى المعركة مع اسرائيل ، وقال ان الصهيونية هى الرأسمالية اليهودية

(١) المرجع السابق ص ٦٣ .

(٢) المرجع السابق ص ٧١ .

(٣) المرجع السابق ص ٨١ .

التابعة للاستعمار الأقوى ، الانجليزى ثم الأمريكى ، وان حرب فلسطين كانت معركة بين الانجليز والأمريكيين على فلسطين استغلها أعداء الشعب فى مصر لتحطيم كفاح الشعب المصرى ، وهى معركة انتصر فيها الأمريكيون وانتصر فيها أعداء الشعب فى مصر باعلان الأحكام العرفية وضرب الحركة الشعبية ، وان النزاع العربى الاسرائيلى لا تزال تستغله الرجعية والاستعمار ضد القوى الشعبية فى الجانبين المتنازعين ، وذكر ان شعب اسرائيل لا يريد الحرب كما لا تريدها الشعوب العربية لأن من مصلحة الشعوب العربية النضال من أجل استقلال فلسطين العربية بطرد الاستعمار وأعوانه الرجعيين ، ويمكن ساعته لهذه الدولة العربية أن تتحد مع اسرائيل بعد أن تصبح مستقلة وشعبية ، تتحدان فى وحدة شعبية يعود بها السلام . ووضح ان هذا المفهوم لمشكلة فلسطين يصدر عن قبول مشروعات التقسيم ووجود دولة اسرائيل وامكانية تحويلها فى ظل السلام الى دولة مستقلة شعبية تتحد مع دولة فلسطين العربية ، وكان هذا هو ذات الموقف الذى اتخذته معظم الحركات الشيوعية فى البلاد العربية والعالم .



وقد بدأ « الحزب الشيوعى المصرى » العمل تسيطر عليه فكرة ان التنظيمات الشيوعية الموجودة قد أثبتت فشلها وانها عانت من التفتت والتفكك ، وبذلك قدر انه يجب أن يبنى نفسه فى مواجهتها وضد وجودها وأن يكون طريق توحيد الحركة الشيوعية هو تصفية كافة التنظيمات، ولهذا أعلن عداؤه الشديد لها وركز عليها هجوما عنيفا . وفى أول تقرير قام التنظيم باعداده « تطور الرأسمالية وصراع الطبقات فى مصر » يقال انه تعرض فى جزئه الثانى لتطور الحركة الشيوعية فى مصر وأدان كافة تنظيماتها واتهمها كلها بالانتهازية وبالعجز عن تكوين الحزب الشيوعى . واذا كان هذا التنظيم قد وجد ان مهمة الثورة العاجلة هى تكوين حزب شيوعى مصرى يكون ممثل الطبقة العاملة التى يجب أن تقود الثورة الوطنية الديمقراطية ، فقد وصل بهذا الفهم الى أن من مهام الثورة العاجلة ضرب التنظيمات الشيوعية الموجودة والعمل على تصفيتها باعتبار ان ذلك من مهام تكوين الحزب الجديد الذى يرتبط به - فى نظره - مستقبل الثورة . وخاض التنظيم فى هذه الفترة صراعا عنيفا ضد ما أسماه « بقايا الانتهازية » فى تقارير عديدة صدرت عنه فى هذا الوقت ، ومنها تقرير أصدره ضد من كانوا يسمون « بالعدليين » و « الشنديين » (نسبة الى

عدلى وشندى وهما اسمان حركيان لعضوين من أعضاء التنظيمات (الأخرى) وتكلم فى هذا التقرير عن وجهة نظره فى ان الثورة المصرية لابد أن تمر بمرحلتين وان تطور مصر يوجب القيام بثورتين فيها : الثورة الوطنية الديمقراطية والثورة الاشتراكية ، وكان « العدليون » يقولون بثورة واحدة . كما تكلم فى ذات التقرير عن أسلوب العمل الحزبى وقواعد الدعاية السياسية طبقا للنظرية اللينينية ، وهاجم اتجاه « طليعة العمال والفلاحين » ناظرا اليه على أساس انه تنظيم يمينى نقابى يهتم بالمشاكل الاقتصادية للعمال ولا يهتم بالعمل السياسى الا فى حمى حزب الوفد الذى يعتبر حزب البرجوازية المصرية . كما نظر الى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى باعتبار انها تؤكد على المشكلة الوطنية وحدها وتتغافل وجود الاقطاع ، وان نظرتها هذه تؤدى فى رأيه الى ان تفقد الطبقة العاملة والحركة الشيوعية استقلالهما ليصيرا جزءا من القوى الديمقراطية وأن تسيطر البرجوازية على الفكر الاشتراكى وتتسلم قيادة الحركة الوطنية . كما اعتبر منظمة « صوت المعارضة » متطرفة فى يساريتها تتخذ المواقف الانتحارية .

وفضلا عن حرص « الحزب الشيوعى المصرى » على هذا التمييز الفكرى والسياسى عن التنظيمات الأخرى ، فقد كان هدفه الأساسى أيضا أن يركز على البناء التنظيمى للحزب وعلى الاعداد الفكرى لمجموعة من الأعضاء ترتبط ارتباطا محكما بالتنظيم وتمارس عملها فى سرية تامة . ودعاه هذا الحرص الى التركيز على نشر المبادئ النظرية للتنظيم المعروفة فى الفكر الماركسى ، ونشر المناهج الماركسية المختلفة بالنسبة للعمل السياسى فى الدعاية والاثارة وبالنسبة للاستراتيجية والتكتيك وغير ذلك . وقدم بهذا للفكر الاشتراكى مساهمة جادة . وكان يرى انه ان كان بناء الحزب الشيوعى هو المهمة الملحة فى تلك المرحلة ، فان الدعاية للنظرية الماركسية اللينينية وشرح أسسها المختلفة لتربية كوادر وأعضاء حزبيين واعين ، كان يرى ان ذلك يعتبر من المهام الأولى للحزب ولنشاطه السياسى .

ويبدو أن كانت « السرية » هى المنطلق العملى الأول لنشاطه السياسى . وقد سبقت الإشارة الى ان اعتقالات سنة ١٩٤٨ التى أضعفت الحركة الشيوعية قد فرضت نفسها على التنظيمات الشيوعية المختلفة بنسب متباينة ، واتجه الكثير منها الى المبالغة فى العمل السرى والى التوقع ولو على حساب النشاط الجماهيرى والشعبى . وكان هذا أيضا ما فرض نفسه على تنظيم « الحزب الشيوعى المصرى » رغم انه لم يخض تجربة

الاعتقالات المذكورة لانه تكون بعدها • وقد ركز على وجوب التزام السرية فى العمل تركيزا كبيرا وكان يرى ان تفكك التنظيمات الشيوعية الأخرى يرجع الى عدم التزامها بمبدأ السرية وعدم احترام القواعد التنظيمية المختلفة للأحزاب الشيوعية • لذلك فرض على أعضائه اهتماما خاصا بقواعد الانضباط التنظيمى •

وفضلا عن هاتين الخاصتين : التميز الفكرى الذى انعكس فى برنامجه ، والبناء التنظيمى ، فقد كانت النقطة الثالثة التى رآها مميزة له عن التنظيمات الأخرى السابقة تتعلق بتركيزه على الطابع المصرى وامتناعه عن أن يجند فى صفوفه يهودا أو أجانب فى أى من مستوياته كما امتنع فترة طويلة عن تجنيد النساء فى التنظيم مراعاة للانضباط وتخلصا مما أثاره وجود بعضهم فى التنظيمات الصغيرة السابقة من شائعات أخلاقية ، وذلك على ما يذكر الأعضاء السابقون فى هذا التنظيم •

وقد بلغ به التطرف فى السرية الى حد التردد فى ممارسة النشاط انعلنى فى صور كثيرة منه والعزوف عن استعمال المنابر العلنية من صحف واجتماعات حتى لا يركز الضوء على أعضائه مما يمس سلامة العمل السرى • وابتعد به هذا الموقف عن الانتشار الواسع فى فترة كان الانتشار الواسع فيها هو الطابع العام للنشاط السياسى المعارض للحكم وللنظام القائم • فلم يستطع الاستفادة الكاملة من الهياج الجماهيرى الحاصل وقتها ومن المد الثورى خلال هذه الفترة • وكان أسلوبه هذا متفقا مع نظريته التنظيمية التى تصدر عن فكرة كون الحزب مجموعة ضيقة من الكوادر ذات الوعى الأعمق ، وهى النظرية اللينينية للحزب البلشفى حسبما شرحها لينين فى كتاباته •

واتسم النشاط الجماهيرى للتنظيم بطابع السرية • وبالنسبة لنشاطه بين العمال لم يحاول أن يجند فى صفوفه قيادات عمالية نقابية ذات شعبية ولا أن يحاول النفوذ الى النقابات والاتحادات الموجودة ، ولكنه بذل نشاطه فى أن ينشئ نقابات عمالية سرية وأن ينشئ لجانا سرية للدفاع عن النقابات العلنية • كما حاول أن ينشئ بعض الخلايا فى الريف وخاصة فى مناطق الصعيد • ولكن هذه المحاولات لم تنجح ولم ينجح التنظيم الا فى تكوين عدد محدود من هذه التشكيلات بين العمال ، كما لم ينجح نجاحا ذا شأن فى هذا النشاط بين الفلاحين البعيدين تماما عن تجارب العمل السياسى السرى •

وكانت هذه المحاولة جديدة على العمل السياسى لما تستهدفه من صبغ العمل الشعبى وال جماهيرى . - لا العمل الحزبى وحده - بصبغة السرية . وتعرض فى ذلك للهجوم الشديد من التنظيمات الشيوعية الأخرى . وبهذا كان الطابع العام للتنظيم فى هذه الفترة انه يقوم بنشاطه بين الطلبة والمثقفين وكان توسعه الأساسى محدودا فى هذا النطاق كما كان أعضاؤه ينتمون الى هذه الفئات أساسا .

وطبع الحرص على السرية موقف التنظيم بعد الغاء المعاهدة وبداية الكفاح المسلح . ورغم انه كان يطالب من قبل بالكفاح المسلح ضد الاحتلال ، فقد ابتعد - بعد الغاء المعاهدة - عن محاولة تشكيل كتائب المقاومة الشعبية فى منطقة القنال ، ورأى انه يمكن لمن يرى من أعضائه أن يشارك فى هذا الكفاح أن يسعى اليه بشكل فردى بغير أن يتولى التنظيم نفسه الاعداد لهذا النشاط وبغير أن يركز عمله فى هذا المجال . ورأى فى حركة الكفاح المسلح حركة جماهيرية لا حركة حزبية ، وبهذا يمكنه أن يؤيدها وأن يستفيد من امكانياتها من غير أن يوجه طاقته لها . وخشى أن يكون فى خوضه هذا الكفاح ما عسى أن يمس سلامة كيانه التنظيمى وسريته . كما كان التنظيم فى هذه الفترة يركز على الوضع الاجتماعى الداخلى ويدعو الى أن المعركة يجب أن تكون فى الداخل ضد نظام الحكم القائم لا فى منطقة القنال ، وان الاتجاه الى القنال وتركيز الجهود فى مواجهة الاحتلال وحده من شأنه تضليل الجماهير التى يقف وراءها فى القاهرة عدو آخر يتمثل فى النظام الرجعى وفى الطبقات الرجعية . وحرص دائما على الإشارة الى ان مؤامرات تدبر لتصفية الكفاح المسلح والحركة الجماهيرية داخل البلاد وان هذا يقتضى الاهتمام بالعمل الثورى ضد نظام الحكم أكثر من الاهتمام بالكفاح المسلح نفسه ، وان الكفاح المسلح يمكن ضربه وتصفيته من الخلف ، وان الاتجاه الى القنال يعنى أن يخلو الجو للرجعية المصرية فى القاهرة والاسكندرية .



وكانت نظرة التنظيم الى حزب الوفد أساسها نظرتة الى البرجوازية الوطنية باعتبارها طبقة خائنة . فنظر الى الوفد كحزب خائن هجر صفوف الثورة ، ونظر اليه كحزب مضلل ، وبالحيانة فسر الاجراءات الرجعية التى تتخذها الحكومة وتطبع سياسة الوفد الرسمية أحيانا ، وبالتضليل فسر ما تتخذه الحكومة والحزب أحيانا من اجراءات تستجيب بها للمطالب الجماهيرية أو الحاجات الوطنية . وعلى هذا الأساس رأى أن الواجبات

الثورية تستدعى توجيه الضربة الأساسية للوفد بغية عزله عن الجماهير وتخليصها من نفوذه . وقد أعلن قيام التنظيم في ظروف المعركة الانتخابية التي دارت في أواخر ١٩٤٩ والتي نجح فيها الوفد ووصل الى الحكم في أوائل يناير ١٩٥٠ ، فأصدر وقتها التنظيم بيانا في أوائل يناير ١٩٥٠ بعنوان « دلالة الانتخابات الأخيرة » شرح فيه وجهة نظره من أن الغرض من الانتخابات كانت للاتيان بحكومة الوفد لتبرم معاهدة بالدفاع المشترك مع الانجليز وتضم مصر الى حلف البحر الأبيض المتوسط الاستعماري ، وان هذه الخطة التي أتى الوفد لتنفيذها سيكتب لها الفشل بسبب وعى الجماهير . فلما ألغت حكومة الوفد معاهدة ١٩٣٦ دعا التنظيم الى الحذر من الأعيب الوفد مع التحذير من تحالف الرجعية لطمس هذا المكسب التاريخي . ويقال ان التنظيم وقتها طالب بالحرص على بقاء حكومة الوفد مع اقضاء العناصر الموالية للسراى والاقطاع بداخلها . ورأى التركيز على الهجوم على الوفد وعزله عن الجماهير ، لان الوفد قد سقط في أيدي البرجوازية الكبيرة والاقطاع وأصاب الحزب تفكك واضح بين اتجاهات وتيارات عديدة ، وحاول التنظيم أن يكون على صلة بالاتجاه اليسارى داخل الوفد ليزيد الصراع بداخله . ورغم هذا الهجوم العنيف على الوفد كان التنظيم يرى أن القوى الثورية لا تزال عاجزة عن المساس بالسلطة السياسية القائمة أو الوصول الى الحكم . وكان هذا النظر منطقيا مع نظرة التنظيم الى الثورة باعتبار وجوب أن يقوم بها العمال والبرجوازية الصغيرة فقط مع استبعاد البرجوازية الوطنية التي خانت - في رأيه - الثورة الوطنية ، وهو منطقى مع تقييمه للقوى السياسية العاملة وقتها بالنسبة الى الوفد والى التنظيمات الشيوعية المختلفة . ولكنه بهذا النظر المتكامل أبعد عن صفوف الثورة قوى وتيارات كانت ثورية ولم يكن يمكن قيام الثورة بغيرها .

أما الحزب الاشتراكى فقد كانت بينه وبين هذا التنظيم تقارب أساسه البرنامج السياسى لكل منهما . ويقال ان كان بين التنظيمين صلات ومراسلات عديدة ونشاط مشترك فى المظاهرات وغيرها . وقد ذكرت صحيفة الاشتراكية فى يونية ١٩٥١ انه ورد اليها عرض بتكوين جبهة مع « الحزب التقدمى المصرى » على أساس برنامج معين وان الحزب الاشتراكى وافق على هذا البرنامج ووعدت الصحيفة بنشره فى العدد اللاحق ثم لم ينشر (سألت أحد أعضاء الحزب الاشتراكى السابقين عن هذا الخبر فقال ان الصحيفة كانت تقصد الحزب الشيوعى المصرى ، وان البرنامج لم ينشر لأن الحزب لم يعجبه تسمية الصحيفة له بالحزب التقدمى وأصر على وجوب

تسميته باسمه الحقيقى « الشيوعى ») • على انه يقال ان التنظيم كان ينتقد الحزب الاشتراكى فيما أسماه عنه بالأعمال المغامرة مثل تبشيره بعودة على ماهر الى الحكم ومثل مناداته بإسقاط حكومة الوفد فى يناير ١٩٥٢ • ولكن اذا كان هذا الموقف الأخير قد حطم التحالف بين الحزب الاشتراكى وبين الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى على ما سبقت الإشارة ، فلم يحدث ذات رد الفعل بالنسبة لتنظيم الحزب الشيوعى المصرى الذى اكتفى بنقد الحزب الاشتراكى على هذا الموقف • ولما قبض على أحمد حسين بعد حريق القاهرة وقف التنظيم معه يؤيده ويدافع عنه كما وقف معه فى غير ذلك من المواقف بعد الحريق •

أما الاخوان المسلمون فقد اطرده هجوم التنظيم عليهم فاتهمهم بانهم عملاء الانجليز والسراى وان دعوتهم للكفاح المسلح مجرد نفاق سياسى •

الفصل الثامن

الضباط الأحرار

يذكر « فاتيكيوتس » فى كتابه « الجيش المصرى فى السياسة » ان الأحد عشر ضابطا الذين جمعتهم اللجنة التأسيسية لجماعة الضباط الأحرار فى أواخر سنة ١٩٤٩ ، دخل منهم الكلية الحربية سنة ١٩٣٦ ثمانية والباقي دخلوها بعدهم ، وأن خمسة منهم أيضا ولدوا سنة ١٩١٨ واثنان سنة ١٩١٧ والباقي أصغر سنا . وكان غالبيتهم من أصول شعبية . كما أن صلتهم بالريف لا تبعد عن جيل الآباء والأجداد (١) . ويظهر من هذا البيان ان هؤلاء الضباط كانوا من أول جيل لأبناء الطبقات الشعبية يدخل الجيش استفادة من السياسة التى وضعها الوفد عندما تولى الحكم سنة ١٩٣٦ لتوسيع الجيش ولئلا يبقى وقفا على أبناء الطبقات الحاكمة ، وذلك بعد أن أبرمت معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا . ويتحدث مؤرخو حياة جمال عبد الناصر بأنه عقب حصوله على شهادة اتمام الدراسة الثانية تقدم للكلية الحربية فرفض طلبه أولا نتيجة للسياسة التقليدية القديمة التى كانت تقصر دخول الجيش فى سلك الضباط على أبناء الطبقات الحاكمة ، فدخل كلية الحقوق ثم تقدم فى الدفعة التالية الى الكلية الحربية فقبل بعد أن كانت حكومة الوفد قد عدلت هذه السياسة . والواقع ان هذا التعديل كان بداية للتغير الهام الذى طرأ على الجهاز العسكرى فى مصر وعلى تكوينه الطبقي . ويظهر أيضا من البيان السابق أن هذه المجموعة من الضباط كانوا بحكم السن من جيل الشباب الوطنى الذى اعياه البحث فى الثلاثينات عن روح الثورة اللاهبة التى عرفتھا مصر سنة ١٩١٩ ، والذى اسخطه موقف حكومة الوفد المتهاون من

The Egyptian Army in Politics, P.J. Vatikiotis, pp. 45-46.

(١)

الانجليز سنة ١٩٣٦ وتغلغل كبار الملاك فى قيادة الحزب فاهتزت ثقته بالوفد وظل يبحث عن وسيلة أخرى للوقوف ضد الاستعمار وضد الفساد الذى بدأ ينضح على الحياة السياسية فى مصر وقتها . واجتمع للضباط فى الجيش - فوق هذا - الشعور بالسخط على قيادة الجيش المرتبطة بالمحتل الاجنبى ، « هذا الجيل من الضباط الذين تخرجوا فى أواخر الثلاثينات وفى الأربعينات كانوا يحملون فى قلوبهم وعقولهم طابع النضال الوطنى فى هذه المرحلة . فأولئك الذين أقبلوا على الجيش عقب معاهدة ١٩٣٦ وما تضمنته من سحب الضباط الانجليز من الجيش وتحسين تسليحه وزيادة عدده دخلوا الجيش فى اللحظة التى خرج فيها الضباط الانجليز ، أقبلوا على الجيش فى ظروف لمع فيها بريق أمل فى ان يصبح جيشنا وطنيا جديرا بهذا الاسم وان يغادر المحتل البلاد ولو بعد حين ، وان يستقر على العرش ملك شاب ولد ابان ثورة ١٩١٩ لم يتلوث بعد بأدران الحكم القائم بل ذاعت حوله الروايات عن وطنيته وحبه لمصر وكفى انه أول ملك يتكلم لغة البلاد فى غير كلفة » (١)

ويتصور « فاتكيوتس » ان تنظيم الضباط الأحرار ظهر ككيان تنظيمى فى ١٩٤٩ ، وان الأمر قبل ذلك كان يتحصل فى علاقات وارتباطات شخصية بدأت بالكلية الحربية بين عامى ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ونمت وتجددت بين عامى ١٩٤٥ - ١٩٤٨ ونمت أكثر أثناء حرب فلسطين، وأنه فى الأوقات المبكرة لهذه العلاقات لم يكن ثمة التحام فكرى بينهم يعتمد على الخطط المنظمة والعمل الثورى ، وأنهم مع نشاطهم السياسى أثناء الدراسة ومع نشاطهم ضد الانجليز خلال الحرب العالمية ، فان الفكرة انتى تتحصل فى انهم كضباط جيش لهم دور ايجابى خاص يجب القيام به فى السياسة المصرية ، هذه الفكرة لم تكن قد تبلورت بعد ، وان هذه الفكرة تطورت من خلال الأحداث التى مرت عليها البلاد فى الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٥١ (٢) .

وطبقا لما رواه أنور السادات - وهو أحد أعضاء التنظيم - ترجع بداية هذا التنظيم الى عام ١٩٣٨ فى منقباد عندما كان هناك جمال عبد الناصر وبعض الضباط حديثى التخرج ، اذ كانت منقباد بدء عملهم الوظيفى فى الجيش وبدء اتصالهم السياسى . ومن الطبيعى ان

(١) ثورة يولية والجنود . الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله . مجلة الطلبة ،

عدد يولية ١٩٦٥ .

The Egyptian Army in Politics, P.J. Vatikiotis, pp. 56-59.

(٢)

يكون الجيش - حامية النظام القائم - صورة مركزة لدعائم هذا النظام ولأساليبه ، بمراعاة ان الاحتلال والسراى كانا حريصين على فرض هيمنتهم المباشرة عليه وعلى الابتعاد به عن الصراع الديمقراطي الوطنى المستعر فى المجتمع وفى مؤسسات الحكم ذاتها منذ ثورة ١٩١٩ . ويذكر أنور السادات فى مناسبة لاحقة « كان اتصال أى ضابط بالجيش بأى رجل من رجال الوفد حينئذ يعتبر فى نظر قادة الجيش ورجال القصر جريمة تستوجب الحساب والعقاب .. » (١) فاذا لوحظ ان هذا الحديث عن اتصال « أى ضابط » بالوفد كان فى معرض الحديث عن اتصال أحد الضباط الأحرار بالوفد عندما كان بالحكم سنة ١٩٥١ (لا وهو خارج الحكم أى أنه كان ممنوعا عليهم الاتصال بالحكومة) وكان ذلك بعد كل التطور الذى حدث فى المجتمع والجهاز الحاكم وداخل الجيش منذ ١٩١٩ ، اذا لوحظ ذلك لأمكن تصور كيف كان حال المؤسسة العسكرية سنة ١٩٣٨ وكيف كانت سيطرة السراى والاحتلال عليها بواسطة كبار الضباط من الانجليز أو المصريين ذوى الأصول التركية وغيرهم ممن شابههم . وكان الجديد فى منقباد أن الضباط الجدد بأصولهم الشعبية المصرية لم يكونوا من ذات الطينة الغالبة على تكوين الجيش ، وادى هذا الى شعورهم - داخله - بمقدار ما فيه من غرابة على أوضاع المجتمع ومصالح الجماهير . وادى ذلك لا شك الى ظهور بذور الصراع الاجتماعى من داخله . يذكر أنور السادات عن اللواء الذى كان يرأس قوة منقباد : « كنا نسميه السلطان عبد الحميد لأنه كان يفرض علينا تقاليد السلاطين . وبدأنا نأس من خدمة الجيش ، وأعد بعضنا استقالته فعلا من هذا الجيش الذى يضم قواده السلطان عبد الحميد . كنا نرى صبر جمال عبد الناصر فتعجب .. ونرى هدوءه وصموده لهذا الذل الطويل فتسكن نفوسنا ، فقد كان جمال يعيش بأمل لم نحلم نحن به فى هذه الفترة السحيقة من حياتنا فى منقباد . » (٢) ويذكر ان جمال عبد الناصر قال لهم يوما « الانجليز اصل بلائنا كله » وانهم بدأوا تجميع الانصار ليكون كل فى محيطه خلية صغيرة .



(١) أسرار الثورة المصرية . أنور السادات - سلسلة كتب قومية ١٩٦٥ ، ص

(٢) أسرار الثورة المصرية . أنور السادات - سلسلة كتب قومية ١٩٦٥ ، ص

خلال الحرب العالمية حدث الاتصال بعزیز المصرى • كان عزیز المصرى قد شغل منصب رئيس اركان حرب الجيش عندما تولى على ماهر الوزارة سنة ١٩٣٩ قبيل اعلان الحرب مباشرة • وعرف عن حكومة على ماهر وعن سياسة القصر وقتها انها يميلان الى دول المحور (المانيا وايطاليا) ويرغبان فى ايجاد علاقات مع المانيا ضمانا للبقاء فى الحكم اذا انهزم الانجليز ودخل الالمان مصر • ومن جهة ثانية كان قسم من الحركة الوطنية وخاصة فى صفوف الشبان يميل الى المانيا كراهة للاحتلال البريطانى العدو الرئيسى للحركة الوطنية المصرية ، ويأمل ان تكون هزيمة الانجليز على يد الالمان مناسبة لتحرير مصر • وكانت حكومة على ماهر باستعانتها بعزیز المصرى فى رئاسة الجيش قد اثارت ريبة الانجليز الشديدة لما عرف عن عزیز المصرى من العداء الشديد لبريطانيا ، وهو عداء لازمه طول حياته ، كما عرف عنه الاعجاب الشديد بالعسكرية الألمانية اعجابا لازمه طول حياته أيضا • فكان وجود عزیز المصرى فى رئاسة الجيش اسفينا فى تبعية الجيش المصرى للاحتلال الانجليزى وقد حاول القيام ببعض الاصلاحات فى نظم الجيش اثارت سخط الانجليز وانباتهم بسياسته التى تقوم على ارخاء القبضة البريطانية عن الجيش ، كما لفتت هذه الاصلاحات اليه نظر الشبان من الضباط كمصلح يرمى النفع على يديه • وقد بادر الانجليز بالضغط لاسقاط وزارة على ماهر فاستقالت الوزارة وأخرج عزیز المصرى من رئاسة اركان الحرب فزاد تعلق شبان الضباط به •

وكان عزیز المصرى فى ماضيه ضابطا تلقى تعليمه العسكرى فى الجيش العثمانى ، وتكونت له فى شبابه سمعة نضالية ظهرت من اشتراكه فى تكوين الجمعيات السرية العربية فى تركيا قبل الحرب العالمية الاولى ، واشتراكه مع الجيش العثمانى فى مقاومة الغزو الايطالى لليبيا سنة ١٩١١ ، كما ظهرت من صراعه ضد أنور باشا وضد الحكومة التركية سنة ١٩١٤ مما ادى الى محاكمته وطرده من تركيا ، ومن اشتراكه فى المراحل الاولى للثورة العربية سنة ١٩١٦ • وكان عزیز المصرى وهو بالجيش التركى قد كون تنظيما سريا للضباط باسم « جمعية العهد » للعمل على تحقيق الوحدة الفدرالية بين العرب والأتراك ، وما لبثت هذه الجمعية بضغط العناصر العربية الثورية أن تحولت الى جمعية تطالب بانفصال العرب عن تركيا ، وما لبث عزیز المصرى بهذا الضغط - وفى نظر الثوريين العرب وقتها - ان صار من دعاة الاستقلال العربى ، ونظر

اليه الكثيرون وقتذاك كمثال للضابط العربى ذى الشخصية البارزة
القادرة على تحدى الحكومة العثمانية دفاعا عن حقوق العرب .

ومن جهة ثانية كان عزيز المصرى - شأنه شأن الغالبية العظمى من
الضباط الذين تلقوا تعليمهم العسكرى فى الجيش العثمانى - يتبنى اتجاه
التعاون مع الألمان ويؤمن بالعسكرية الألمانية وبتفوقها ، اذ كان تدريب
الجيش العثمانى يتم على أيدي الخبراء الألمان . كما كانت نشأته المصرية
تستفز فيه مشاعر الكراهية للاحتلال البريطانى . لذلك تنحى عن
الاشتراك فى الثورة العربية سنة ١٩١٦ لما وجدها تعتمد على التأييد
البريطانى ضد الخلافة العثمانية ، فترك الثورة وعاد الى مصر ثم سافر
منها - بضغط الانجليز - الى أسبانيا بعد أن رفض الانجليز السماح له
بالسفر الى بلد يستطيع منه الانتقال الى ألمانيا . وبعد الحرب الأولى سافر
الى ألمانيا ثم عاد الى مصر بعد أن صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ فتلقيه
الملك فؤاد بشكوك قوية أساسها العلاقات القوية التى اعتقد انها تربط
عزيز المصرى بالحدىو عباس حلمى ، وإبقاء الملك بعيدا عن المساهمة فى
النشاط العام . فسافر عزيز المصرى الى سوريا والعراق وإيران حيث
قابل العداء البريطانى فى العراق خاصة ، ثم عاد الى مصر وبقي معتزلا
الحياة العامة بضعة أعوام ، ثم اتصل بالساسة المصريين القريبين من
السراى والمعادين للوفد أو البعيدين عنه ، وعين سنة ١٩٣٥ مرافقا لولى
العهد فاروق فى سفره الى بريطانيا للتعلم هناك ، وما لبث ان عاد نتيجة
دسائس رجال القصر ضده ولصرامته الشديدة ازاء فاروق (١) .

بهذا التاريخ كان عزيز المصرى يمثل لجيل الشباب من العسكرين
وقتها شخصية المصلح العسكرى والثورى القديم المؤمن بالعسكرية
الألمانية وتفوقها الفنى المعروف بكرهيته الشديدة للانجليز . وكان من
جهة أخرى يمثل خبرة « العسكرى الثورى » الذى أنشأ فى شبابه
التنظيمات السرية السياسية داخل الجيش والمؤمن بالعمل السياسى من
خلال المؤسسات العسكرية . ويبدو انه كان هو من ألهم شباب الضباط
بهذا المثل وهو من دلهم على تلك الامكانيات القريبة منهم . يذكر
أنور السادات أن عزيز المصرى قال له فى أول مقابلة له معه « ان كان
معك خمسة أفراد مؤمنين فانى على استعداد اليوم ان احمل طبنجتى
وأقدم لأى عمل لانتاذا البلد ... لن يكون خلاص للبلد الا بانقلاب على

أيدى العسكريين « (١) ، وكانت هذه النظرة - الاصلاح من داخل الجيش وتكوين التنظيمات السياسية العسكرية - نظرة جديدة تماما على اتجاهات السياسة المصرية وقتها .

وحدث أثناء الحرب العالمية الثانية مع هجوم الألمان فى الصحراء الغربية ومع شوب ثورة رشيد على الكيلانى فى العراق ضد الانجليز ، حدث ان اتصل الألمان بعزير المصرى مرحبين بمعاونته لهم مظهرين الاستعداد لاختطافه حتى « تستطيع خبرته ان تلعب دورا عمليا كبيرا » (٢) ودبرت خطة الهرب وقام بتنفيذها بعض شباب الضباط اذ حاولوا تهريبه بسيارة الى الواحة البحرية حيث تلتقطه طائرة ألمانية ، ولكن السيارة اصببت بعطب أفشل المحاولة ، ثم حاولوا تنفيذ الأمر بطائرة اصطدمت وسقطت فقبض على عزير المصرى وعلى قائد الطائرة (٣) وكانت ثورة رشيد على الكيلانى فى العراق قد لقيت حماسا فى صفوف الشباب الوطنى وبين شباب الضباط . ويذكر أنور السادات أنه فى ذات الفترة حاول هو وغيره بدء حرب عصابات خلف صفوف القوات البريطانية التى تواجه الهجوم الألمانى فى الصحراء الغربية .



وكان لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ صدى عميقا فى صفوف الجيش . قدم بعض كبار الضباط استقالاتهم لأن الحادث أثبت لديهم أن الجيش المصرى لم يحكم الملك . وقد بنى الجيش فى السنوات السابقة كلها على فكرة انه مؤسسة مرتبطة بالملك تدافع عنه وان الملك هو القائد الأعلى له ، وهو من دون الوزارة صاحب الكلمة فيه . ولا شك أن كان لهذا الوضع رد فعل فى صفوف الضباط ، سيما ان الملك فاروق كان لا يزال وقتها متمتعا بشئ من الشعبية بين الجماهير وداخل الجيش خاصة ، وزاد التأيد له انه ظهر فى حادث ٤ فبراير بمظهر المناوئ للسياسة البريطانية وللاحتلال . على انه من جهة أخرى رأى شباب الضباط فى الحادث تحديا لكراسنهم العسكرية ولوظيفتهم كضباط « انهم عسكريين شعروا بأنها ضربة عسكرية لا يرد لها سواهم » . ويصف

(١) أسرار الثورة المصرية ... المرجع السابق ص ٦١ .

(٢) أسرار الثورة المصرية ... المرجع السابق ص ١١١ .

(٣) أسرار الثورة المصرية ... المرجع السابق ص ١١٥ - ١١٦ .

أنور السادات وقع الحادث على الضباط بقوله ان تشكيل الضباط الأحرار لم يكن ينوقع الحادث ولا شعر به عندما وقع وان البلاد كانت في ذهول منه، فلما استوعب معناه «طاش صواب شباب الضباط ٠٠» وبدأت الاجتماعات تعقد علنا في نادي الضباط لمناقشة الموقف وصمموا على وجوب رد الضربة للانجليز مع تأجيل هذا الرد الى أن يحسب الموقف ويستعد له (١) .

وقد ذهب صلاح سالم وعبد اللطيف البغدادي الى رئيس الديوان الملكي يسألون عما يمكن فعله لحماية الملك وانهم لن يمكنوه من ان يذل على هذا النحو . وكتب جمال عبد الناصر الى صديق له يعلق على الحادث « انى اعتقد ان الاستعمار يلعب بورقة واحدة في يده بقصد التهديد فقط ، ولكنه لو احس ان بعض المصريين ينوون التضحية بدمائهم ويقابلون القوة بالقوة لانسحب كأي امرأة من العاهرات ٠٠ » ثم وصف رد الفعل الذي حدث واثره في تطوير نفسية الضباط بقوله « اما نحن ، اما الجيش ، فقد كان لهذا الحادث تأثير جديد على الروح والاحساس فيه فبعد ان كنت ترى الضباط لا يتكلمون الا عن الفساد واللهو ، أصبحوا يتكلمون عن التضحية والاستعداد لبذل النفوس في سبيل الكرامة ، وأصبحت تراهم وكلهم ندم لأنهم لم يتدخلوا - مع ضعفهم الظاهر - ويردوا للبلاد كرامتها ٠٠٠ » (٢) والحاصل أن الحادث أسفر عن نمو روح النقد لكل من الملك وحزب الوفد ، باعتبار ان الملك قبل في النهاية التدخل البريطاني وان الوفد قبل تولى الحكم نتيجة لهذا التدخل .

وفي عام ١٩٤٤ « بدأ التكوين الفعلي للأحرار ٠٠٠ » على أساس روح الصداقة التي تجمع بينهم كجماعة صغيرة يعرف بعضهم بعضا (٣) .

وكان امامهم مشكلة خلق رأى عام واع بين الضباط و « مشكلة انعزال الجيش عن الشعب وتسخيره دائما ضد كل حركة شعبية تقوم في البلاد ٠٠ » فرأوا وجوب بث الوعي بين الضباط واشغولهم بمسئوليتهم كمواطنين مع نبذ السرية في العمل واثارة المناقشات العلنية في جميع مشاكل الدولة السياسية . ومع ازدياد السخط السياسي قررت مجموعة الضباط تكوين جهاز سرى داخل الجيش ، وكانت الخطوة الأولى في تكوينه جمع الاشتراكيين من الحلقات الساخطة والتفكير في اصدار المنشورات « وفي الوقت نفسه ٠٠ نوقشت جبهة الاعداء ٠٠٠ وحددت تحديدا

(١) أسرار الثورة المصرية ... المرجع السابق ص ٧١ - ٧٢ .

(٢) فلسفة الثورة جمال عبد الناصر - الطبعة العاشرة ص ١٥ .

(٣) أسرار الثورة المصرية ... المرجع السابق ص ٢١٢ .

واضحاً ، بأنها مكونة من الاستعمار ٠٠ والملك ٠٠ والأحزاب السياسية جميعاً » (١) وكانت قد شكلت من قبل خمس إدارات رئيسية في الجماعة، الإدارة الاقتصادية لتمويل التنظيم بجمع المال من الاشتراكات وغيرها واستثماره بوسائل مأمونة ، وإدارة التشكيلات لتجنيد العناصر الصالحة من الضباط من الأسلحة المختلفة وهي وحدها التي تعرف جميع الانصار من الضباط وتجمعهم « لا على أساس اختيارات الجمعيات السرية المختلفة ولكن على أساس الصداقات القائمة بينهم وبين بعضهم » وإدارة الدعاية والاتصال بالكتل الشعبية . ثم كانت هناك إدارة للأرهاب وإدارة للأمن . وكانت الحيوط كلها تنتهى فى يد جمال عبد الناصر ، يعرف كل شئ عن المنضمين للتنظيم ويمسك بمفاتيح الرقابة كلها ولا يصرف أى مبلغ من المال دون موافقته ولا يمكن لأى عضو أن يقوم بعمل دون موافقته أيضاً (٢) .

ويذكر أنور السادات ان كانت هذه الإدارات موجودة منذ ١٩٤٢ وان جمال عبد الناصر بدأ بها عندما وضع تنظيمه الجديد سنة ١٩٤٥ (٣)، وانه بوضع هذا التنظيم بدأ الطور الثانى من أطوار الحركة ، اذ كان عبد الناصر هو من أشعل الجذوة فى ليالى منقباد وبقيت الجذوة مشتعلة فى أيديهم . ونقل جمال الى السودان ثم نقل الى الصحراء الغربية أثناء الحرب ثم عاد يعد الأمر لجذوة أخرى « عاقلة حكيمة لا تشعل النار ولكن تضىء الطريق ٠٠ » (٤) ويبدو من هذا ان عام ١٩٤٥ قد شاهد انضمام بعض مجموعات من الضباط فى التنظيم الجديد . يذكر لاقوتير فى كتاب مصر المتغيرة انه فى عام ١٩٤٥ جمع عبد الناصر حوله المجموعة الأولى التى كونت العمود الفقرى للحركة .

ولا شك ان كان للانتفاضة الثورية التى شاهدها البلاد عقب انتهاء الحرب . وللمقاومة الشعبية لمشروع صدقى بيفن سنة ١٩٤٦ وللتفتح السياسى الذى عرفه هذا العام ، لا شك ان كان لذلك صدها واثره داخل صفوف الجيش نموا فى الوعي وتقارباً مع حركة الجماهير وحماسة لها ضد السلطة الحاكمة . كتب أنور السادات يقول « كانت

(١) أسرار الثورة المصرية ... المرجع السابق ص ٢٢٧ .

(٢) جمال عبد الناصر وصحبه . جورج فوشيه (الطبعة العربية ص ١٨٢ - ١٨٣ .

(٣) جمال عبد الناصر وصحبه . جورج فوشيه (الطبعة العربية ١٦٠ - ١٦٧ .

(٤) جمال عبد الناصر وصحبه . جورج فوشيه (الطبعة العربية) ١٧١ .

الروح التى سادت الجيش قد بدأت تبشر بنجاح عظيم خلال الأحداث الكثيرة المتعاقبة فى عامى ١٩٤٦ - ١٩٤٧ « وشعر الحكام - الملك الطاغية والقواد العظام والسياسيون - بعدوى السخط التى بدأت تنتشر فى صفوف الضباط (١) .



ثم جاءت أزمة فلسطين تبعث فى شباب الضباط دوافع الكفاح واحلام البطولة ، وبلغ الحماس اقصاه سيما لدى جماعة الضباط الأحرار، وقبل أن تعلن الحكومة دخولها الحرب فى ١٥ مايو قررت جماعة الضباط مساعدة المقاومة فى فلسطين وقابل جمال عبد الناصر الحاج أمين الحسينى مفتى فلسطين وعرض عليه خدمات الضباط فشكره واستأجله رافضا تطوعهم دون موافقة الحكومة المصرية (٢) . وقد عبد الناصر استقالته للانضمام الى حركة الكفاح هناك فرفضت استقالته (٣) ، ولكن كمال الدين حسين استطاع أن يستقيل متطوعا فى كتيبة القائمقام المصرى أحمد عبد العزيز الذى تطوع للكفاح فى فلسطين وما لبث ان قتل . كما اتصل حسن ابراهيم بفوزى القاوقجى قائد قوات التحرير العربية ووضع مع عبد اللطيف البغدادى (وكانا معا فى سلاح الطيران) خطة للانضمام بالطائرات المصرية للمساهمة فى المعركة مع قوات التحرير ، ولكن الخطة لم يتم تنفيذها وما لبثت الجيوش العربية أن دخلت المعركة رسميا .

كانت تجربة حرب فلسطين تجربة صدام خطيرة بالنسبة للشعب والجيش وحركة الضباط . وكان الشعور العام لدى رأى العام المصرى وال جماهير ان الجيش مؤسسة عسكرية تقف بجوار الملك ويسيطر عليها هو والاحتلال ، ولم يكن لها نشاط ملحوظ الا فى تأمين النظام القائم وخدمته والا فى ان تعتبرها الحركات الشعبية والوطنية قلعة تحمى اعداءها ويجب أن يعمل لها الحساب فى أى نشاط سياسى معاد للنظام القائم . فكان دخول الجيش حرب فلسطين أول نشاط لهذه المؤسسة (فى القرن العشرين ومنذ الاحتلال البريطانى بشكل عام ومنذ ميلاد الحركة الوطنية ضده) يرتبط بالآمال الشعبية والوطنية ، واحتضنت الجماهير كافة العمليات العسكرية بآمالها ونما لديها الشعور بانتماء الجيش أو على الأقل

(١) أسرار الثورة المصرية ٠٠٠ المرجع السابق ص ٢٢٥ .

(٢) فلسفة الثورة ٠٠٠ المرجع السابق ص ٦٤ .

Egypt in Transition, p. 135.

(٣)

انتماء ضباطه المقاتلين لها ، واطرد في الصحف وعلى الألسنة استعمال
الفاظ « جيشنا . . جنودنا » . ثم كانت محنة الجيش في فلسطين عاملا من
عوامل هذا التقارب بين الجيش - كضباط وجنود مقاتلين - وبين الجماهير،
وازداد الشعور العام بأن محنة الجيش هي جزء من محنة الشعب كله تجاه
النظام القائم سيما بعد ان انكشفت فضيحة الأسلحة الفاسدة .

وأدرك شباب الضباط في ذات الوقت ان العدو لم يكن اسرائيل
وحدها ، ولكنه كان الاحتلال البريطاني والرجعية المحلية في مصر، اذ كانا
عدوين يقفان وراء ظهورهم كما وقف الاسرائيليون أمامهم . قال :
أحمد عبد العزيز لكمال الدين حسين قبل وفاته « ان ميدان الجهاد الأكبر
هو في مصر » (١) . وأكد هذا الوعي لديهم ما صادفوه أثناء الحرب من
سوءات القيادة العليا للجيش المصري ممثلة في الملك وحاشيته وكبار
الضباط المرتبطين بهم ، وما جره على العمليات العسكرية هناك من
كوارث ، اذ توجه العمليات الحربية من مكاتب كبار الموظفين في القاهرة
بغير نظر الى الأصول الفنية للقتال ولا الى مقدرة الجيش ، ولم تكن للجيش
قيادة بالمعنى الصحيح (٢) ، واذا عانت القوات هناك من العجز في
التموين والامدادات ومن الذخيرة الفاسدة - وكانت الغالبية الغالبة من
حركة الضباط بين القوات المقاتلة ، كما كانت الغالبية من الجماعة المؤسسة
لتنظيم الضباط الأحرار من بين القوات التي حوصرت في القلوجة
وعراق المنشية . يشرح جمال عبد الناصر مشاعره في فترة الحصار بقوله
« ها نحن هنا في هذه الجحور محاصرين ، لقد غرر بنا ، دفعنا الى معركة
لم نعد لها ، لقد لعبت بأقدارنا مطاعم ومؤسسات وشهوات وتركنا هنا
تحت النيران بغير سلاح » (٣) كما ذكر في مناسبة أخرى « ما دامت
القاهرة والأركان العامة تقودنا بهذه الصورة ، فلن يتاح لأى منا أن يقود
معركة بشروط متكافئة للدفاع عن حياته والذود عن شرف وطنه . .
سنظل نقتل هكذا عن طريق الغدر والخيانة » (٤). ويذكر أنور السادات
ان « الذين سافروا الى الحرب سافروا مجردين من أقوى سلاحين يسافر

(١) فلسفة الثورة . . . المرجع السابق ص ١٣ .

(٢) أسرار الثورة المصرية . . . المرجع السابق ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٣) فلسفة الثورة . . . المرجع السابق ص ١٣ .

(٤) جمال عبد الناصر وصحبه . جورج فوشيه الجزء الأول (الطبعة العربية)

ص ٢٣١ .

بهما المحارب • المعلومات الحقيقية أو شبه الحقيقية عن العدو • والأطمئنان
الى حسن استعداد الجيش نفسه • • « (١)

وان الانشقاق بين الجيش والملك الذى كانت نواته قبول ابناء
الطبقات الشعبية فى صفوفه ابتداء من عام ١٩٣٦ ، والذى بدأ بحادث
٤ فبراير وما كشفه لشباب الضباط من رضوخ الملك للانجليز ، والذى
نما بالتحرك الشعبى ضد الرجعية والاحتلال عامى ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، هذا
الانشقاق قد اكملته حرب فلسطين عام ١٩٤٨ • ولم يعد الجيش ذلك
« الشبح الذى يورق به الطاغية أحلام الشعب ، وقد آن لهذا الشبح أن
يتحول الى الطاغية فيبدد أحلامه » وكان هذا أهم مظاهر تفكك جهاز
الدولة • وقد سبقت الإشارة الى أنه عندما اضرب البوليس سنة ١٩٤٨
استعانت الحكومة بالجيش فى حفظ النظام ، فكان الجيش لا يزال القلعة
الأساسية للنظام القائم ، ولكن أتت حرب فلسطين لتفتح أبواب هذه
القلعة أيضا وتسقطها لحساب الحركة الجماهيرية •

والحاصل ان حركة الضباط فقدت بعض عناصرها فى الحرب •
ولكن السخط العام أمد الحركة بعناصر جديدة من خلال المعاشية فى
معسكرات القتال هناك • كما كانت المسألة الشاغلة لهم هناك هو كيفية
تنظيم حركة سرية للمقاومة ، وقد كتب ضابط اسرائيل اسمه « يردهان
كوهن » فى صحيفة جويش اوبزرفر مقالا روى فيه أنه التقى بعبد الناصر
أثناء اتصالات الهدنة وأن كان الموضوع الذى يطرقه عبد الناصر دائما
« هو كفاح اسرائيل ضد الانجليز ، وكيف نظمنا حركة مقاومتنا السرية
لهم فى فلسطين وكيف استطعنا ان نجند الرأى العام فى العالم ورائنا فى
كفاحنا ضدهم » (٢) وخلال تلك الفترة كانت أجهزة الأمن المصرية تراقب
تحركات الضباط وتتبعهم • وقد استدعى جمال عبد الناصر الى مكتب
رئيس الوزراء ابراهيم عبد الهادى وتولى بنفسه التحقيق معه عن صلته
بالضباط الساخطين وصلة بعض هؤلاء من بأعضاء جماعة الإخوان
المسلمين •



وفى هذه الفترة (١٩٤٩) ومع العودة من فلسطين وفى ظروف

(١) أسرار الثورة المصرية ... المرجع السابق ص ٢٤٠ •

(٢) فلسفة الثورة ... المرجع السابق ص ١٤ •

الرقابة المشددة « وضع أساس التنظيم كله » واختير له اسم « الضباط الأحرار » (١) ورسم هدفه ونظامه ، وهو القضاء على الاستعمار وأعوانه وإنشاء جيش قوى وإيجاد حكم نيابى سليم ، مع الالتزام فى نظامه بالسرية المطلقة وتخصيص كل ضابط من مجلس القيادة لسلح من أسلحة الجيش يكون مسئولاً عن التنظيم فيه ومع الأخذ بنظام الخلايا وضم أعضاء جدد وإصدار المنشورات بصفة منظمة (٢) . وشكلت الهيئة التأسيسية للحركة وانتخب عبد الناصر رئيساً لها وبدأت تصدر المنشورات من نوفمبر ١٩٤٩ باسم « صوت الضباط الأحرار » .

وسقطت حكومة السعديين وبدأ الأعداد لانتخابات تولى حزب الوفد بعد النجاح فيها الحكم ، وانفتحت الحياة السياسية عن جو ديمقراطى فعال . وكان لهذا الجو وما أتاح من حرية فى التعبير وفى التحرك السياسى الشعبى ، كان له أثره فى حماية حركة الضباط من أن تجنب لأسلوب الاغتيال السياسى . والحاصل ان كارثة فلسطين كانت ذات اثر عنيف أوضح ما تعنيه الأوضاع السياسية من فساد يمس النخاع من النظام القائم ويفرض على ذوى الاتجاهات الحرة أن يقاوموه بعمل كبير ، وكانت حركة الضباط حركة محدودة فى نطاق ضباط الجيش ليست منفتحة على الجماهير بطبيعة وضعها واسلوبها فى السعى للتغيير من خلال المؤسسة العسكرية وبسبب خطورة وضعها كحركة داخل الجيش . واسلوب الاغتيالات السياسية أسلوب يفرض نفسه على أية جماعة محدودة تحاول أن تقوم بعمل كبير وتحاول أن تعتمد فى ذلك على عددها المحدود ، وهو أسلوب يفرض نفسه فى حالة ما تنغلق امكانيات التغيير السياسى الواسع بسبب اجراءات القمع الحكومية العنيفة . وقد ظهر فعلاً فى حركة الضباط اتجاه يدعو الى الاغتيالات السياسية ، وما لبث هذا الاتجاه ان دعا الى سلسلة من الاغتيالات ضد كبار الشخصيات الرجعية والمحيطه بالملك ، كحافظ عفيفى وحسين سرى عامر وفؤاد سراج الدين ، كما دعا البعض الى العمل على نسف السفارة البريطانية (٣) . ويذكر جمال عبد الناصر انه

(١) يذكر أنور السادات فى « أسرار الثورة المصرية » انه فى هذه الفترة ظهر اسم الضباط الأحرار لأول مرة ص ٢٤٥ . ولكن كمال رفعت نشر فى مذكراته صورة منشور موقع باسم الضباط الأحرار وذكر أن هذا المنشور صدر فى أوائل سنة ١٩٤٦ . ص ٣٦ .

(٢) أسرار الثورة المصرية ٠٠٠ المرجع السابق ص ٢٤٥ - ٢٤٦ .

(٣) جمال عبد الناصر وصحبه . جورج فوشيه الجزء الأول (الطبعة العربية) ص

فكر فى اغتيال الملك السابق وبعض رجاله « ولم أكن وحدى فى هذا التفكير » ويصف قصة محاولة قام بها وصحبه لاغتيال حسين سرى عامر ولكنه يقول « رويدا رويدا وجدت فكرة الاغتيالات السياسية التى توهجت فى خيالى تخبو جذوتها وتفقد قيمتها .. » (١) ثم عارض هذه الفكرة بين زملائه قائلا « ان الاغتيالات لن تحقق أهدافنا لأن النظام سيبقى كما هو حتى لو نجحت خطة الاغتيالات .. » (٢) كما وقف عبد الناصر أيضا ضد اقتراح نسف السفارة البريطانية مذكرا المقترحين بأحداث الاسكندرية خلال الثورة العرابية واستخدام الانجليز لهذه الاحداث كذريعة لاحتلال مصر . ولا شك ان كان لامكانيات النشاط الديمقراطى التى أتاحها الجو السياسى بعد تولى الوفد الحكيم ، كان لها ما عصم الحركة من هذا الاتجاه وما دعم لدى قادتها موقف الاعتراض على اسلوب الاغتيال كوسيلة أساسية نافعة فى النشاط السياسى . واستفادت الحركة من هذا الجو الديمقراطى ثقة فى جدوى التحرك الشعبى الواسع الذى كان حاصلا وقتها ، كما أفادها فى كشف قضية الاسلحة الفاسدة ومد الصحف - خاصة روز اليوسف - بالوثائق والمعلومات التى فجرت الموضوع . ويصف احسان عبد القدوس فى تقديمه لكتاب فاروق ملكا الذى كتبه أحمد بهاء الدين كيف كان يحصل من الضباط على الوثائق والمعلومات التى نشرها فى حملته الصحفية المعروفة . وكان هذا النشاط من حركة الضباط نشاطا سياسيا لا شك انه أثبت لهم أفضلية العمل المفتوح على غيره .

كما كان من أساليب نشاطهم أيضا انه لما الغيت المعاهدة وبدأ الكفاح المسلح ، نشطوا فى تدريب الفدائيين على القتال . كتب ثروت عكاشة يقول انهم كانوا أشبه بخلية نحل تساعد الانصار وتوزع السلاح (٣) . كما كان وجيه أباطة من أعضاء كتيبة « خالد بن الوليد » التى تكونت بأشراف عزيز المصرى وقتها (٤) ، وأصدر أحمد حمروش كتابا عن حرب العصابات كما كان كمال رفعت وحسن التهامى يقومان بالتدريب فى معسكر بصحراء الفيوم (٥) . ويذكر أنور السادات قصة اللغم المسمى « التيتل » اذ كان هو وبعض زملائه فى رفح واتفقوا مع عبد الناصر على

(١) فلسفة الثورة ... المرجع السابق ص ٣٢ - ٣٦ .

(٢) قصة الثورة كاملة . أنور السادات ص ٦٩ .

(٣) جمال عبد الناصر وصحبه جورج فوشيه . الجزء الأول (الطبعة العربية)

ص ٢٩١ .

(٤) معركة القتال . سعد زغلول فؤاد ص ٦٥ .

(٥) حرب التحرير الوطنية (مذكرات كمال رفعت) ص ٧٦ .

اعداد لغم حربى كبير ووضعه بقناة السويس ليصطدم باحدى السفن البريطانية فتتعلقل القناة ، وبدأ تنفيذ العملية فعلا ولكنها لم تتم (١) .

ويذكر كمال رفعت أن بذلت محاولات ثلاث لاغلاق القنال بهذا اللغم ، وحال دون نجاح المحاولة الأولى ان كان اللازم لانجاح العملية اخلاء المنطقة الجنوبية من خفر السواحل ولكن « بدلا من أن أقول للصاغ عبد الستار عرسة باخلاء المنطقة جنوبا قلت له شرقا وحين ذهبنا باللنش الى المنطقة ووصلنا الى النقطة المحددة للعملية خرج علينا رجال خفر السواحل من كل جانب ٠٠ عجبنا للأمر ووضعنا فى حرج شديد ٠٠ وكنا بملايسنا المدنية فقبض علينا جميعا وتحولت العملية لتكون عملية الافراج عنا وعدم كشف قصة اللغم البحرى » . ثم حال دون تحقيق المحاولة الثانية ان فوجئوا بمرور سفينة هولندية بدلا من السفينة الانجليزية المطلوب نسفها ، وحال دون الثالثة ان لم يمكن فنيا تغطيس اللغم تحت المياه قبل مرور احدى سفن البترول الانجليزية (٢) . ثم ما لبثت الحركة أن أعدت مشروعا لعملية فدائية أشمل ، ويذكر كمال رفعت أن تطوع لها ضباط كثيرون وقسموا الى مجموعات وانتظروا التعليمات تأتيهم تحدد نوع العملية وزمانها ، اذ كانت بقيت سرا أوجبت كتمانها ضرورات الأمن وكانت العملية هى نسف جميع معسكرات الانجليز فى القنال ونسف الطريق الى القاهرة . ولكن الاحداث السياسية تلاحقت حتى وقع حريق القاهرة فتأجلت العملية وبقي هذا المشروع سرا على الغالبية الساحقة من الضباط الذين كانوا قرروا الاشتراك فيه فلم يعرفها خلال الخمسة عشر عاما الماضية أكثر من خمسة أفراد (٣) .

وقد أوضح كمال رفعت فى مذكراته بالنسبة لقصة اللغم البحرى انها « توضح الى أى حد كان فى قدرة الضباط الاحرار تنفيذ أخطر العمليات ، ليس فقط لدقة تنظيمهم واخلاصهم وفدائيتهم وانما لقدرتهم على كسب أفراد من الشعب واقناعهم بأخطر الأعمال التى يتعرضون فيها لفقد كل شئ حتى حياتهم » (٤) ، ثم يذكر أن عملت معسكرات للتدريب فى القاهرة وبعض البلاد الأخرى لتدريب الفدائيين وضم أكبر عدد من الضباط الأحرار فى مجموعات تسافر للقتال فى القنال مع مواصلة اصدار المنشورات التى تؤكد ضرورة وقوف الجيش فى جانب الشعب ومع مواصلة

(١) أسرار الثورة المصرية ... المرجع السابق ص ٢٥٦ - ٢٥٩ .

(٢) حرب التحرير الوطنية ... المرجع السابق ص ٨٠ - ٨١ .

(٣) حرب التحرير الوطنية ... المرجع السابق ص ٨٢ - ٨٣ .

(٤) حرب التحرير الوطنية ... المرجع السابق ص ٨١ .

الاتصالات الشخصية بقيادة التنظيمات الثورية الاخرى وعمل خطط لمواجهة احتمالات احتلال الانجليز لمنطقة القنال (١) . وأورد العديد من الأمثلة والحوادث عن النشاط الفدائي للضباط الأحرار .



كان من أساليب حركة الضباط أيضا ، اصدار منشورات « صوت الضباط الأحرار » فصدرت في هذه الفترة بانتظام . وقد سجل كمال رفعت في مذكراته صورا من بعض هذه المنشورات ، ذكر أن أولها صدر في أوائل سنة ١٩٤٦ وورد به أن هيئة الضباط الأحرار تطالب بأن تكون مهمة الجيش تحقيق استقلال البلاد لا أن يستعمل في القضاء على الحركات الوطنية كما تطالب بتسليح الجيش من أية دولة شرقية كانت أو غربية (١) . على أن المنشورات التالية التي سجلها صدرت كلها في عامي ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، وصدر احداها في منتصف ١٩٥٠ مؤكدا أن الجيش جيش الأمة وليس جيش فرد من الأفراد بما يشير الى رفض الانتماء للملك ، وطالب بأن يهيأ للجيش السلاح الكافى بغير اعتماد على الانجليز أو الأمريكان . وهاجم منشور آخر في مايو ١٩٥١ ما كانت انتوته قيادة الجيش من اقامة عرض له في الاحتفال بزواج الملك وأكد أن مهمة الجيش هي الدفاع عن كيان البلاد وطالب بأن توجه الأموال التي ستصرف على الاحتفالات الى شراء المعدات الحربية . وبعد الغاء المعاهدة صدر منشور في ٢٠ أكتوبر ١٩٥١ يؤيد حكومة الوفد في الغائها المعاهدة ويطالب باتخاذ الخطوات الايجابية لمواجهة الموقف ، ثم هاجم الحكومة على انها لم تتخذ الاجراءات اللازمة لحماية خط مواضلات القوات المصرية الموجودة شرقى القنال وراء القاعدة البريطانية ولا وزعت الاسلحة في البلاد ولا عبأت الاحتياطى ولا استوردت السلاح من جميع الدول التي يمكن أن تبيعه لها ، كما هاجم المنشور الحكومة على منعها الضباط من الاتصال بالشعب وتدريبه وعلى رفضها طلبات الضباط الاحالة للاستيداع للتطوع فى العمل الفدائى، وطالب الضباط فى النهاية بالانضمام الى الضباط الأحرار للعمل مع الشعب على القضاء على الاستعمار . وفى نوفمبر ١٩٥١ صدر منشور آخر يتضمن أن محمد حيدر القائد العام « والقائد صبور » يتعاونان مع الاستعمار ويخونان قضية الوطن ، وان صبور يعد نفسه ليكون القائد المصرى فى حلف الشرق الأوسط الذى يريد الاستعمار الانجلو أمريكى فرضه على مصر ، وطالب فى النهاية بتطهير صفوف الجيش من الخونة

(١) حرب التحرير الوطنية ... المرجع السابق ص ٧٥ - ٧٦ .

(٢) حرب التحرير الوطنية ... المرجع السابق ص ٣٦ .

أعداء الوطن حتى يستطيع الجيش أن يؤدي واجبه الوطنى * وبعد حريق القاهرة صدر منشور يثبه الضباط الى أن الخونة يعتمدون على الجيش فى تنفيذ خططهم ولكن مهمة الجيش هى الحصول على استقلال البلاد وان الجيش لا يقبل ضرب الشعب ولن يطلق رصاصة واحدة على مظاهرة شعبية * ثم صدر منشور آخر فى عهد حكومة الهلالى يهاجم اتجاهها الى تطهير الجهاز الحكومى متناسية ان الفساد الأكبر مصدره الاستعمار وحدد المنشور أهداف الضباط الاحرار « فى الكفاح ضد الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ ... ولكن يجب أن لا نتجه الى ذلك الا بعد القضاء على الاستعمار » .

ويذكر « فوشيه » فى كتابه أن المنشور الأول صدر بعد إعادة تشكيل المنظمة فى نوفمبر ١٩٤٩ ، وصدر مكتوبا بخط اليد ومطبوعا على الستنسل وفيه نداء المصريين بتحرير الوطن وأن يعطى درس فلسطين المرير ثماره مع المطالبة بإعادة تنظيم الجيش وتدريبه ومع دعوة الحاكمين الى الكف عن تبذير خيرات البلاد فى البذخ والترف (١) .

اما عن صلة حركة الضباط بالأحزاب السياسية المختلفة ، فيذكر كمال رفعت ان « ان الضباط الأحرار لم يكفوا لحظة واحدة عن الاتصال بكل القوى الشعبية والثورية سرية كانت أو علنية * » (٢) . ومن الطبيعى أن تكون حركة الضباط فى مراحل تكوينها المختلفة على صلة بكافة التيارات السياسية التى كانت دائرة فى المجتمع ، وان تتأثر بها أو يتأثر بها بعض أفرادها ، وان يكون لحركة الجماهير صدها بين أعضائها . والحاصل ان انعكست التيارات السياسية الموجودة فى المجتمع فى صفوف الحركة ، ولكن الحاصل أيضا ان الحركة عموما لم تنجذب لواحد من هذه التيارات بعينة * ورغم الخلافات السياسية التى وجدت بين أعضائها فى ذلك الوقت ، فان عدم انتمائها لأى من الأحزاب أو التنظيمات الموجودة مكنها أن تحفظ ذاتيتها كتنظيم وأن تحتفظ قيادتها بارتباط الأعضاء بها . وقد سبقتم الإشارة الى ما ذكره أنور السادات من ان التجنيد فى حركة الضباط كان يتوخى فيه اعتبارات الصداقة والعلاقات الشخصية الوثيقة فى الأساس * وعلى هذا فرغم الاختلافات السياسية فى مشارب الأعضاء فقد جمع بينهم رباطهم الوظيفى . كضباط ذوى وضع خاص يعملون فى

(١) جمال عبد الناصر وصحبه . جورج فوشيه الجزء الاول (الطبعة العربية)

ص ٢٧٠ .

(٢) حرب التحرير الوطنية ... المرجع السابق ص ٧٥ .

مؤسسة ذات وظيفة خاصة واسلوب خاص وهى المؤسسة العسكرية ، كما جمعت بينهم ارتباطاتهم الشخصية . وكان الجامع السياسى العام لهم - حسبما يبين من المنشورات السابق الاشارة اليها - هو الهدف الوطنى العام والاتجاه ضد الاستعمار والفساد وضد الملك ومن أجل مفهوم عام غير محدد عن العدالة الاجتماعية .

وكان لبعض أعضاء حركة الضباط اتصال بجماعة الاخوان المسلمين منذ الحرب العالمية ، وهو اتصال أشار اليه أنور السادات اذ قابل الشيخ حسن البنا سنة ١٩٤٠ وتكررت زيارته له ، وكان الشيخ البنا هو من قدمه لعزير المصرى أول مرة ، وعرض الشيخ البنا على أنور السادات الانضمام للاخوان وكاشفه عن نشاطه فى جمع السلاح وتخزينه والتزامه السرية الكاملة فى ذلك حتى على الاخوان أنفسهم ، ويذكر السادات انه فرح يومها لأنه عرف ان الضباط عندما يضربون ضربتهم سيجدون « قوة شعبية تقف فى الصف، الثانى (الاخوان) مسلحة مدربة ٠٠ » (١) . وقد أعجب بعض شباب الضباط فى الحركة بما كانت تمتاز به جماعة الاخوان من انضباط وروح محاربة ، ولكن ما لبث الضباط أن قرروا البعد بحركتهم عن أية صلة بالاخوان وأن تقتصر على الجيش (٢) . وفى ١٩٤٦ ابتعدت الحركة عن الاخوان بعد ما شاهده شباب الضباط من وقوف الجماعة مع صدقى ضد الحركة الوطنية المعادية للأحلاف . وفى هذه الفترة حدث صراع داخل حركة الضباط مع من كان من أعضائها على ارتباط بالاخوان المسلمين مثل عبد المنعم عبد الرؤوف ، وقد بقى هذا عضواً بالاخوان ثم استبعد من حركة الضباط بعد ذلك فى ١٩٥١ . ولما جنح الاخوان الى الارهاب سنة ١٩٤٧ وبعدها زاد ابتعاد الحركة عنهم .

وبالنسبة للوفد كان لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ أثره فى ابتعاد كثير من شباب الضباط عن الميل الى الوفد . ولكن وجدت اتصالات شخصية بين بعضهم وبين بعض الشباب الوفدى - سيما فى صحيفة المصرى - وذلك بعد اقالة حكومة الوفد واتخاذ الحزب خط المعارضة الوطنية للحكومات النقراشى وصدقى وعبد الهادى . على أنه أثناء عرض قضية مصر على مجلس الامن سنة ١٩٤٧ أعجب الضباط بهجوم النقراشى على الانجليز هناك واستنكروا البرقية التى كان أرسلها النحاس زعيم الوفد الى سكرتير الامم المتحدة يعلن فيها للمجلس ان النقراشى لا يمثل شعب مصر ، عبر أنور

(١) أسرار الثورة المصرية ٠٠٠ المرجع السابق ص ٦٦ ٦٧ .

(٢) أسرار الثورة المصرية ٠٠٠ المرجع السابق ص ٧٢ .

السادات عن شعورهم قائلًا « كشف النحاس عن وجه غير وطني .. » (١) ثم زاد سخطهم على الوفد بعد أن تولى الحكم سنة ١٩٥٠ . فلما الفت الوزارة الوفدية المعاهدة أيدت حركة الضباط في منشوراتها هذا الاجراء ولكنها هاجمت الحكومة في عدم اتخاذها الاعدادات الكافية لانجاح المعركة . وأثناء معركة القنال اتصل الضباط بالاحرار بفؤاد سراج الدين يطلبون اليه أن تتخذ حكومة الوفد ضد الملك موقفا حازما ويعرضون عليه تأييد الجيش من خلال الضباط ، فقابل سراج الدين مندوبهم بحذر ولم يصلوا من هذا الأمر الى نتيجة (٢) .

أما بالنسبة للحزب الاشتراكي فقد عرف ان كان لبعض الضباط الاحرار في صباهم صلة بمصر الفتاة عندما ساهموا في حركة الشباب خلال الثلاثينات ، وكان مصر الفتاة أهم تنظيم ساهم في قيادة حركة الشباب وقتها فاتصلوا به في هذه الفترة . ولكنهم ما لبثوا أن ابتعدوا عن هذا الحزب بعد دخولهم الجيش ولم يلحظ أن تجدد الاتصال بعد ذلك .

ويذكر أنور السادات انه حوالي ١٩٤٥ كان هناك نوع من التعاون بين بعض الضباط وبين شباب الحزب الوطني ، واتصلوا بالاستاذ عبد العزيز علي « الذي كان لا يزال مسيطرا على الجهاز السري للحزب الوطني الذي شكله بنفسه عام ١٩١٩ .. » وقد ظل يتعاون معنا بعد ذلك لفترة طويلة . وأفدنا من معاونته كثيرا » (٣) .

وبالنسبة للحركة الشيوعية فقد كان من بين أعضاء الحركة من تأثر بها كتيار سياسي ومنهم من اتصل بها فعلا . وكان يتمثل الاتجاه اليساري بين أعضاء التنظيم في عضوين أساسيين هما خالد محيي الدين ويوسف صديق ، انضم أولهما الى حركة الضباط خلال الحرب العالمية وانضم الثاني بعد حرب فلسطين . وقد سبقت الإشارة في الحديث عن الحركة الشيوعية الى ما كانت توجهه بعض تنظيماتها من اهتمام بالجيش .

على أنه مع ذلك كان الموقف العام للحركة هو رفض الارتباط بأي تنظيم حزبي ، ويذكر السادات أن كان اختيار اسم « الضباط الاحرار » للتنظيم أساسه انهم أحرار في أهدافهم الوطنية والاجتماعية و « كذلك

(١) أسرار الثورة المصرية ... المرجع السابق ص ٢٢٠ .

(٢) أسرار الثورة المصرية ... المرجع السابق ص ٢٧٣ .

(٣) أسرار الثورة المصرية ... المرجع السابق ص ١٦٧ .

أحرار من الانتماء الى أية هيئة أو جمعية أو تشكييل معروف « (١) .
واستمسكت الحركة في هذا الشأن بمبدأ الاتحاد ، تستعين به على ضبط
التنظيم وانضباط أعضائه . وكانت سمة التنظيم في هذا الوقت هو العلاقات
الشخصية التي تربط أعضائه ، ووجود خلافات سياسية بينهم مع الاتفاق
مع الهدف الوطنى العام ومع الانضباط الشخصى فى ظل قيادته وتحت
شعار « الاتحاد » . وكانت سمته أيضا هو نمو الوعي والنضج السياسى
من خلال الاصطدام بالواقع وعدم وجود أنماط فكرية محددة تعوق استيعاب
الخبرة الواقعية . وإذا كان فقدان الوحدة فى العمل بين التيارات والتنظيمات
الوطنية الشعبية هو أظهر عيوبها رغم اتفاقها الأساسى فى المطلب الوطنى
العام فى أهداف سياسية عملية واحدة ، اذا كان ذلك أظهر عيوب
الحركة الشعبية وقتها ، فقد كان قيام الاتحاد داخل تنظيم الضباط على
أساس الاتجاه الوطنى العام ورغم التباين السياسى الكبير بين أعضائه
وتباين مشاربهم الفكرية ، كان ذلك أهم سماته ذات التأثير على الحياة
السياسية كلها بعد ذلك ، اذ كانت هذه النقطة هى عين ما افتقدته التنظيمات
الآخرى فى علاقة بعضها ببعض . والأهمية الثانية لحركة الضباط ان
كان موقع تنظيمهم داخل السلطة وداخل أكثر أجهزتها وقلاعها أهمية
(الجيش) ، كان لهذا الموقع أهمية استراتيجية بالغة . وكان النشاط
السياسى للضباط بوصفهم ضباطا يعنى تلقائيا وبالضرورة قلب السلطة
القائمة ، وبذلك كان تحركهم السياسى يتعرض لأهم مشكلة سياسية
ظهرت وقتها - بعد مشكلة الجبهة - وهى مشكلة الموقف من السلطة
وكيفية تغييرها .

(١) أسرار الثورة المصرية ... المرجع السابق ص ٢٤٥ .

الباب السادس

نفيك النظام السياسي

الفصل الأول : إلغاء معاهدة ١٩٣٦

الفصل الثاني : نحو حريق القاهرة

الفصل الأول

الغاء معاهدة ١٩٣٦

تركز الاهتمام الشعبى منذ ٢٦ أغسطس ١٩٥١ خاصة فى المشكلة الوطنية ، وسرى شعار الغاء المعاهدة والكفاح المسلح الذى أطلقته التنظيمات الشعبية ووجد قبولا كاسعا حتى استبد بالحياة السياسية وحتى مهد أمام الأكثرية الطريق الذى لا طريق وراءه لحل المشكلة الوطنية .

لقد ثبت من حصيلة عام ١٩٤٦ ان طريق المفاوضات مسدود ، ثم أثبتت حصيلة عام ١٩٤٧ ان طريق التحكيم الدولى مسدود أيضا ، ولن تستطيع حكومة ان تصل عن أى من هذين الطريقين الى ما يحقق المطالب الوطنية الجماهيرية . ثم كانت عودة الوفد الى الحكم - بفضل الثقة الشعبية التقليدية المرتبطة به - آخر محاولة لاجراء مباحثات مع الانجليز كما كان أيضا أكثر من يستطيع الوصول بالمباحثات الى آخر ما يمكن أن يعطيه الانجليز والى آخر ما يمكن لمصر أن تصل اليه بالطريق السلمى . وحتى الوفد لم يستطع أن يفتتح مفاوضات رسمية مع الانجليز ، انما اكتفى بمباحثات تمهيدية يجريها . فلما وجد هذا الطريق مسدودا لم يكن ثمة بد من ان تعلن الجماهير فشل الطريق السلمى فى تحقيق المطالب الوطنية وبهذا ارتفع شعار الكفاح المسلح ، وأول خطوات تنفيذ هذا الشعار الغاء معاهدة ٣٦ وإعلان ان الوجود البريطانى فى مصر وجود عدوانى لا يعترف له بشرعية ما . واذا تقرر ان الوجود البريطانى وجود غير مشروع تغدو كافة أساليب كفاحه أساليب مشروعة ، وأهمها الامساك بالسلاح وتكوين كتائب الفدائيين . كان هذا هو اتجاه الوعى الشعبى والمستوى الذى وصل اليه فى صيف ١٩٥١ ، وبهذا الاتجاه تركز الضغط على الحكومة .

ووضح فى الفصول السابقة ان هذا الضغط الشعبى الذى مورس على حكومة الوفد ، لم يكن يأتيها من الاحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة لها فقط ، انما اقتحم الطريق اليها من داخل حزب الوفد ذاته ومن بين قواعده والتيارات الثورية والشابة فيه ، كما علت موجته حتى بلغ الحكومة من داخل الوزارة نفسها بضغط الاتجاه الوطنى فيها فيما اتخذه من مواقف الرفض لأية تنازلات أمام الانجليز .

ومن جهة ثانية ، كانت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التى تواجه الحكومة قد بلغت حدا من العنف والاحتدام بعيدا . ارتفاع الاسعار وانخفاض مستوى المعيشة وسوء الأوضاع الاقتصادية ، ثم الفساد الذى استشرى واندفاع الملك والحاشية فى مسلكهم المعيب لا يجمع من جماهم أحد ، كل هذه المشاكل تراكمت وبدأت تسد أمام الحكومة وجه الافق ، وانتهالت المعاول من كل اتجاه . وللمقارىء أن يتصور أثر ذلك كله فى وضعها . ثم وضح للحكومة فى صيف ١٩٥١ ان الانجليز مطولون يسوفون لا يرجى أمل فى أنصياهم لوجهة النظر المصرية ولا فى جدوى اغرائهم بأى من التسهيلات التى قدمها الجانب المصرى . وكان لا بد للحكومة ان أرادت أن تستعيد ما فقدت من ثقة الجماهير كحكومة وحزب ، كان لابد من موقف تتخذه فى صف الجماهير يجمع كتلتها حولها . ولم يكن يجديها فى هذا الصدد الا التصدى للمسألة الوطنية ، ولم يكن يجديها بالنسبة لها الا إلغاء المعاهدة .

ومن جهة ثالثة ، فكما حملت الحكومة أمام الشعب وزر ما أطلقت له للملك والحاشية من سلطات وما مكنته للرجعية من اثراء استغلالا للنفوذ وتلاعبا بالاسعار ، حملت ذات الحكومة أمام الملك والرجعية وزر ما أتاحته سياستها للحركة الشعبية وللتنظيمات الثورية من مناخ ملائم لنموها ولفضح النظام الملكى الرجعى . يذكر الاستاذ الرافعى انه كان ترمى الى الوزارة الوفدية ان الملك فاروق يفكر فى اقالتها ويعد العدة لذلك ، فرأت فى إلغاء المعاهدة كسبا للتأييد الشعبى الذى يحول دون انفاذ هذا التدبير (١) . وأكد ذات المعنى توم ليتل (٢) . ويقال انه عندما كان الملك مصطفى فى دوفيل بأوربا ذلك الصيف ، طار اليه ستيفنسن السفير البريطانى واتفقا على خطة اقالة الحكومة عقب عودة الملك الى مصر ، وان صحيفة أخبار اليوم بدأت وقتها تمهد لانفاذ هذه الخطة بحملة شديدة

(١) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ . عبد الرحمن الرافعى ص ٢٧ .

(٢) Egypt, Tom Little, p. 183.

متواصلة شنتها على الوفد حكومة وحزبا وعلى الفساد الذى نشرته وفشلها فى توفير الغذاء والكساء للشعب ، وان كريم ثابت مستشار الملك أفضى الى فؤاد سراج الدين بهذه الخطة لما بينهما من علاقات شخصية وثيقة ولما يكنه لحزب السعديين - الحزب المنافس للوفد - من خصومه . ويقال ان النحاس رسم مع فؤاد سراج الدين خطة الغاء المعاهدة كخطة مضادة للملك والانجليز ، وأنهما تكتما أمرها حتى فاجأ النحاس الملك بها فى ذات يوم اعلان الغاء المعاهدة فى ٨ أكتوبر ، وهدد النحاس الملك بالاستقالة ان لم يبادر فى ذات اليوم بالامتنثال الى طلبه توقيع مراسيم الالغاء لعرضها على البرلمان فى جلسة اليوم ذاته (١) . وذكرت صحيفة الكاتب ان الحكومة خلال الفترة السابقة على الغاء المعاهدة كانت بالغت فى تكتم عزمها الى حد أنها أوحى الى الصحف الوفدية نشر ما يفهم منه انها ارجأت اتخاذ خطواتها الحاسمة حتى افتتاح الدورة البرلمانية المقبلة (امتدت دورة البرلمان خلال صيف ١٩٥١ طوله انتظارا لما عسى أن يعرض عليه بالنسبة للمسألة الوطنية حسبما تسفر عنه نتيجة المباحثات وذلك طبقا لوعده الحكومة فى خطاب العرش فى نوفمبر ١٩٥٠ وضغطا على الجانب البريطانى وحشا له ألا يسوف وكان موعد افتتاح الدورة التالية حسب الدستور فى أواخر نوفمبر ١٩٥١) وتركت الحكومة نفسها بذلك عرضة لهجمات صحف المعارضة عليها كما تركت البوليس يصادر هذه الصحف لتوحى لجهينة الاستعمار والملك ان الأمور تسير على هواهما، وذكرت الصحيفة ان السفير البريطانى انخدع بهذه الوسيلة (٢) . كما يذكر أحمد حسين فى قصته « واحترقت القاهرة » معنا مشابها بالنسبة لهذه الخطة الوفدية .

وفى اجتماع البرلمان فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ألقى مصطفى النحاس بيانا أعلن فيه باسم الشعب الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان المبرمتين بين مصر وبريطانيا فى ١٨٩٩ واللذان نظمتا الادارة الثنائية المصرية البريطانية للسودان رسميا وأوقعتا السودان تحت السيطرة البريطانية وحدها فعليا . وأعلن قانونا بتعديل الدستور ليصبح لقب ملك مصر « ملك مصر والسودان » . واستقبل البيان فى مجلس النواب بحماس منقطع النظر وبتصفيق عاصف ووفق خلاله على هذه القوانين وألغيت المعاهدة . وبسرعة فائقة عادت الى الوفد والى حكومته والى مصطفى النحاس انتعاشة الصبا .

(١) معركة القتال . سعد زغلول فؤاد ص ٥٠ - ٥١ .

(٢) صحيفة الكاتب ٢٠ أكتوبر ١٩٥١ .

وثمة ملاحظة بالنسبة لظروف الغاء المعاهدة وأسبابه لدى الحكومة الوفدية . وكثيرا ما قيل ان الوفد ألغاهما صادرا عن الرغبة فى البقاء نى الحكم جذبا للجماهير اليه وافشالا لمؤامرات الملك والانجليز ضده ، وان ذلك مما يشوب جديته فى هذا الاجراء واخلاصة وصدقه فيه . واذا كانت هذه الاسباب مما ألجأ الوفد الى الغاء المعاهدة ، فان ذلك لا يؤثر على خطورة هذا الاجراء ولا يخل بجلاله وبأنه كان عملا وطنيا جسورا يليق بحزب تعلقت به الآمال الوطنية للجماهير سنين طويلة . وان قيل ان ذلك حدث اضطرارا فليس ذلك صحيحا الا بمعنى ان كل حدث عندما يحدث انما يحدث اضطرارا اذ تكون توافرت له كل مسببات وجوده وظروفه . وكان من بين هذه المسببات والظروف ان الحزب الحاكم وقتها - من بين الاحزاب والقوى الحاكمة كلها - كان هو الوفد .

ومن المعروف أن ادراك الأسباب التى تملى اتخاذ قرار ما ليس معناه اهدار أهمية هذا القرار التى يكتسبها من تأثيره الموضوعى . واذا كان تجمع الأسباب السابق الاشارة اليها هو ما دفع الحكومة الى الغاء المعاهدة ، فلم يكن لمثل هذه الاسباب أن تجتمع كلها على هذا النحو لغير الحكومة الوفدية . وليس للضغط الشعبى أثره الى هذه الدرجة على مثل حكومات الأقليات وحكومات السراى ، والضغط الشعبى داخل الحزب الحاكم ليس له وجود عند غير الوفد من الأحزاب والقوى التى كانت تتداول الحكم . ومحالة الحكومة صرف أنظار الجماهير عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الى المشكلة الوطنية لا يعد تضليلا للجماهير لأن المشكلة الوطنية كانت لاتزال ذات أولوية تاريخية على غيرها ، وهى معركة أصيلة غير مصطنعة وهى موضوعيا ذات ارتباط لا ينفصم بالمشاكل الاجتماعية . وقد واجهتها الحكومة باجراء جاد بعيد عن التضليل وكان هو ما أجمعت الحركة الشعبية على المطالبة به وقتها .

واذا كان الخوف من الاقالة مما دفع الحكومة الى اتخاذ هذه الخطوة ، فليس الخوف بقادر ان يعطى هذا الاثر لدى حكومة أخرى غيرها ، والوفد مهما كانت سياسته فى الفترة الأخيرة فلا يزال يحمل من تقاليده العريقة قبسا فى تحدى سلطة الملك وفى الاحساس بالجماهير والاستجابة اليها وفى امساك خيط التوازن الدقيق بين الملك والشعب لصالح التطور السلمى المشروع . وقد وجد الكثير من حكومات الاقليات نفسها مهددة بطرد الملك لها فانصاعت للمشيشة الملكية بغير أن تراود أيا منها نفسها الى تحدى رغبة الملك وبغير تفكير فى عمل يجذب الجماهير اليها ضده .

والواقع أن ثمة أسباب تتدرج في مستوى الاهمية لأى عمل عام ، منها ما يتعلق بالبلد كله ومنها ما يتعلق بالطبقة أو بالحزب أو بأية مؤسسة أو جماعة ، ومنها ما يتعلق حتى بالبواعث الشخصية . ويكون أى عمل عام هو حصيلة تجمع هذه الاسباب أو حصيلة الصراع بينها . وهذا هو ما تمليه النظرة الواقعية فى فهم الاحداث السياسية . والمهم فى تقدير البواعث الحزبية أو غيرها من البواعث الأدنى هو تقدير مدى تمثيلها وخضوعها للبواعث الأعم ومدى تنميتها لهذه البواعث ، ويكون الحكم عليها بهذا المعيار لا بمعايير الهرمنة الذاتية . وكل ما يهم بالنسبة لأهداف الوفد من هذا الاجراء هو تقدير ما اذا كان فى مقدوره - بعد الغاء المعاهدة - اتخاذ اجراءات أخرى تدعم الحركة الشعبية ، وهل استوفى جهده فى هذا الشأن أم لم يفعل وهل انتكس عليه أو بالاقل تقاعس فيما يستطيعه أم لا ، وهذا ما سترد الاشارة عنه بعد تقدير الاثر التاريخى العام لالغاء المعاهدة على المؤسسات القائمة والدولة والوضع السياسية والتطور العام .



بالغاء المعاهدة اختل التوازن السياسى والشرعى القائم فى المجتمع، اختل لصالح الحركة الوطنية . وهو اختلال كان لا بد أن تمتد آثاره الى نواحي الحياة السياسية وأبنيتها ومؤسساتها . وبعد ١٩١٩ كان الوجود البريطانى فى مصر يعتمد على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وهو تصريح من جانب واحد لم تقبله مصر وان كان قد روعى فى العمل الرسمى والعمل السياسى دائما ، وكان جهد السياسة البريطانية ان تستبدل بهذا التصريح أساسا آخر يتيح لها وضعاً أكثر شرعية ، وضعاً معترفاً به رسمياً فى مصر . وقد وجد هذا الأساس بمعاهدة ١٩٣٦ ، فقبلت بريطانيا بهذه المعاهدة ان تتنازل عن بعض ما تدعيه من هيمنة واشراف على الشئون المصرية فيما يتصل بحماية مواصلاتها الامبراطورية وبأوضاع الاجانب وما كانت تدعيه لنفسها من «حق» فى حماية الاقليات فى مصر ، قبلت التنازل الرسمى عن هذه الدعاوى وقبلت صيغة للاتفاق تقوم بها علاقتها بمصر على أساس مبدأ المساواة و « الند للند » وأن تتنازل عن أن يكون لمثلها مركز ممتاز كمندوب سام ليضحي سفيراً كغيره تقريبا من سفراء الدول الاخرى ، كما قبلت الموافقة الرسمية على أن تنسحب قواتها زمن السلم من أراضي مصر كلها وتتركز فى منطقة القنال وحدها ، ومهما قيل فى الأهمية العملية لهذه التنازلات فقد قدمتها مقابل الاعتراف المصرى الرسمى بشرعية الوجود

البريطاني العسكرى فى النطاق الذى حددته المعاهدة . ثم جاء الغاء المعاهدة ليعمرى هذا الوجود البريطانى من أى وشاح يستر بقاءه ، بمعاهدة ١٩٣٦ سقطت دعاوى بريطانيا التى تضمنها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ كما سقطت من قبله دعوى الحماية ، والآن تسقط معاهدة الدفاع المشترك لتصبح القوات البريطانية فى مصر قوات معتدية لا تستند الى ظل من الشرعية ولو من وجهة النظر الانجليزية والاستعمارية .

ومن جهة ثانية ، كان النظام السياسى فى مصر منذ ١٩١٩ يقوم على ميزان دقيق للصراع بين الاحتلال والحركة الوطنية ، وبين الملك - جانب الاستبداد - وبين الامة - الجانب الديمقراطى . واذا كانت معاهدة ١٩٣٦ (وقبلها الالتزام الفعلى للسياسة المصرية بتصريح ٢٨ فبراير) تمثل صيغة هذا التوازن بالنسبة للمسألة الوطنية ، فقد كان دستور ١٩٢٣ يمثل صيغة ذات التوازن بالنسبة للمسألة الديمقراطية . وكلا التوازنين يسند بعضهما بعضا باعتبار ارتباط الحركة الوطنية بالحركة الديمقراطية وارتباط الاستبداد المحلى بالاستعمار . وجاء الغاء المعاهدة اخلا خطيرا بهذا التوازن ، شأنه فى ذلك شأن اجبار الملك فاروق على التنازل عن العرش سنة ١٩٥٢ مع البقاء الرسمى للدستور (١) . وكانت الحركة الوطنية الديمقراطية تلقى هذا التوازن فى مجالى عملها من أجل الاستقلال والحرية ، كما كان الصراع يتم من خلال هذه الموازين ويستقطب فى جبهتى السراى والاحتلال فى جانب ، والحركة الوطنية والديمقراطية فى الجانب الثانى .

وكانت مؤسسات الحكم والنظام قد بنيت على هذا التوازن بين الجبهتين ، بحيث كانت الركيزة المحلية التى تدعم الوجود البريطانى هى السراى ، والعكس صحيح . وبهذا كان أى اختلال فى الميزانين لا بد ان يشكل اهتزازا فى الميزان الثانى . وبهذا تظهر الدلالة التاريخية الهامة لالغاء معاهدة ١٩٣٦ ، فان هذا الالغاء اذ أهدر شرعية الوجود البريطانى فى مصر ، فقد هز أيضا شرعية الوجود الملكى فيها والجانب الاستبدادى من الحكم المحلى لها . وأصبح وقوف الملك مع الاحتلال ومع سياسته يشكل

(١) بشكل عام كان هذا التوازن فى الميدان الوطنى يتمثل ، فى ظل تصريح ٢٨ فبراير فى اعتراف بريطانيا باستقلال مصر وحكمها الملكى الدستورى وفى الاعتراف الفعلى من الجانب الآخر بالوجود البريطانى الممتاز فى مصر والوجود المسلح فيها ، كما كان يتمثل فى ظل معاهدة ٣٦ فى اعتراف بريطانيا بعلاقات المساواة بين البلدين لقاء اعتراف مصر رسميا بوجود القاعدة العسكرية البريطانية على أرضها فى منطقة القنال ووضع امكانياتها المحلية تحت تصرف بريطانيا زمن الحرب .

تحالفا غير مشروع ويهدد النشاط الملكي بأنه نشاط خارج عن الشرعية .
ولهذا لم تكن مصادفة أن ينطلق فى المظاهرات المعادية للانجليز بعد الغاء
المعاهدة ينطلق الهتاف صريحا ضد الملك وحكمه (حدثت مثل هذه الهتافات
بين الطلبة سنة ١٩٤٦ ، ولكن لم يعد الامر وقتها ولا قبلها كونه ارهاصات
وظواهر تبدو فردية ، أما بعد الغاء المعاهدة فقد كان سمة واضحة محددة
من سمات العمل السياسى المفتوح) ، وان الغاء صك شرعية الاحتلال قد
مال بميزان الشرعية فى النظام الداخلى الى ما يقتلع جذور القطب الآخر فى
الصراع الديمقراطى وهو النظام الملكى .

والجدير بالملاحظة ان الغاء المعاهدة كان عملا اتخذته حكومة الوفد ،
ولم يكن ضد الانجليز فقط ولكن ضد الملك أيضا ويتخطى حدوده ، وكان
يعنى موضوعيا تحدى سلطة الملك واجباره على الرضوخ ضد ارادته وضد
مصلحته ليوقع صك الالغاء طبقا « لسلطته الدستورية » ولسلطة الوزارة
ازاءه . وكان هذا العمل يمثل قمة الكفاح الدستورى للوفد ، وهو ان يحيل
الملك - من خلال مؤسسات الدستور ذاتها - الى رمز يملك ولا يحكم ،
وأن تصبح الوزارة المؤيدة من البرلمان المنتخب انتخابا حرا هى صاحبة
السلطة من دونه . وخلال سنوات العمل بدستور ١٩٢٣ لم يطبق هذا
المبدأ بالصورة الحاسمة القاطعة التى طبق بها عند الغاء المعاهدة ، فكان
هذا العمل هو التطبيق الامثل للدستور نفيا للوجود البريطانى ونفيا
لسلطة الملك أيضا ، كما كان تحقيقا أمثل لمبادئ هذا الدستور ، تحقيقا
ينفى هذا الدستور ذاته مستقبلا ، باعتبار انه دستور بنى على صيغة
من التوازن بين الملك والأمة وكان الملك محورا وقطبا من محوريه وقطبيه ،
وبالغاء المعاهدة من خلال مؤسسات الدستور انتفى الملك أيضا ، أى انتفت
سلطته الفعلية ، وتحقق الهدف الأمثل للحكم النيابى فى عمل ثورى كبير
محدد . وكان ذلك على حساب الدستور القائم بانهيائ أحد ركنيه .

ومن جهة ثالثة ، فقد ذكر مصطفى النحاس فى بيان الغاء المعاهدة
بمجلس النواب أنه « من أجل مصر » كان هو من وقع معاهدة ١٩٣٦ وانه
« من أجل مصر أيضا » يطالب البرلمان اليوم بالغائها . وانطوت هذه العبارة
على دلالة تاريخية هامة ، فقد كان الوفد هو من قاد الحركة الوطنية
الديمقراطية منذ ١٩١٩ ، وكان هو فى ظروف مرحلة ما بين الحربين العالميتين
من تبنى أسلوب الكفاح « السلمى المشروع » باعتباره الأسلوب الملائم للكفاح
بالنظر الى موازين القوى العالمية والمحلية وقتها . والكفاح السلمى المشروع
يعنى الكفاح من أجل وضع صيغ للعمل السياسى لا تنفى الخصم نفيا تاما ،

ولكن تعترف بوجوده فى نطاق معين وتتمسك بوجودها فى نطاق آخر ،
وتكافح من أجل وضع الاطر السياسية والتشريعية المناسبة لهذا الوضع ،
وتكافح من أجل تحقيق الانتصارات الجزئية التدريجية ضده من خلال
هذه الاطر نفسها ، هو الكفاح فى مرحلة ما بين ثورتين استثمارا لمكاسب
الاولى واستعدادا للثانية . والكفاح السلمى المشروع ضد الاحتلال الانجليزى
كان يعنى العمل المستمر من أجل تحقيق المزيد من المكاسب ضدهم ، وهذا
لم يكن يحدث الا بالمفاوضة ، لذلك كانت المفاوضة وسيلة ملازمة لهذا
الاسلوب ازاء الاحتلال . والكفاح السلمى المشروع ضد ملك يعنى
الكفاح من خلال المؤسسات الدستورية التى أتت بها ثورة ١٩١٩ والتى
تعترف للملك بسلطات معينة ، من أجل تقييد هذه السلطات والتضييق
منها وصولا الى الحد الذى تتلاشى فيه بحكم الواقع ، أى العمل بالطريق
البرلمانى . واذا كان الوفد لم يعترف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وأسماء
وقتها نكبة وطنية كبرى ، فقد كان عمليا فيما بعد يراعى حدود هذا
التصريح بغير اعتراف صريح به ، ثم كان هو من وقع معاهدة ١٩٣٦ بعد
ذلك . واذا كان الوفد أيضا قد قاطع اعداد دستور ١٩٢٣ وهاجمه ، فقد
قبل دخول الانتخابات فى ظل هذا الدستور سنة ١٩٢٤ وكان ذلك بمثابة
قبول منه له واستفتاء له عليه وأمضى الفترة اللاحقة فى الدفاع عنه
وعما كفل « للأمة » من مواقع داخل السلطة وفى محاولة التوسيع من هذه
المواقع . ويتفق هذا المسلك منه مع أسلوبه العام الذى ارتضاه طريقا
لتحقيق المطالب الوطنية الديمقراطية ، طريق تحقيق الانتصارات الجزئية
التدريجية من خلال الصيغ الملائمة والاطر القائمة ، والعمل على تغيير هذه
الصيغ والاطر بالقدر الذى يسمح له بالحركة التدريجية بعد ذلك . وكان
طبيعيا طبقا لهذا المنطق التقليدى للوفد ، أن يجهد بعد اذ تولى الحكم سنة
١٩٥٠ فى اجراء مفاوضات أو مباحثات مع الانجليز رغم فشل صدقى
والنقراشى ومجلس الأمن قبيل ذلك ، لأن الطريق السلمى طريقه وليس من
طريق سلمى غير المفاوضة أو التحكيم ، واعتمد فى أمله النجاح على أنه
الوفد الاكثر اخلاصا والاكثر قدرة على الضغط بجماهيره على الانجليز
والادعى لثقة الانجليز بجدية مساوماته .

مع الاعتبار بهذا السياق التاريخى ، ومع الاعتبار بأن الكفاح السلمى
المشروع هو صيغة ملازمة للكفاح الوفدى لم يدع غيرها ولا راوده أمل فى
غيرها ولا راود الجماهير أمل فى امكانية أخرى على يدى الوفد ، ومع الاعتبار
بأن الحزب تكون على هذا الأسلوب وحده وربى رجاله عليه فلم يتقنوا
أسلوبا آخر ، ونظم مؤسسته بمستوياتها وأشكال نشاطها على الأساس

الملائم لهذا الأسلوب وحده ، مع الاعتبار بكل ذلك يظهر ان القرار الذى اتخذه الوفد بإلغاء المعاهدة ، كان عملا يتخطى أسلوب كفاحه التقليدى ، ويعترف ببداية مرحلة جديدة فى تاريخ الحركة الوطنية المصرية ، مرحلة تتخطى أسلوب الكفاح السلمى المشروع ، وتتخطى بالضرورة الصيغ والأطر التى كان هذا الأسلوب يمارس فى نطاقها . وبهذا كان إلغاء المعاهدة بغير بديل من اتفاق آخر مع المحتل ، كان عملا يتخطى « الوفد » نفسه ، يتخطى المؤسسة التى قامت قيادتها للحركة الوطنية الديمقراطية على تبنى الأسلوب السلمى وحده والتى لم تكن معدة - فكرا ولا أعضاء ولا تنظيما - لخوض الكفاح بأسلوب آخر وللإمساك بالسلاح . فكان الوفد بهذا الإلغاء يمارس آخر أعماله الكبيرة كقيادة للحركة الوطنية ، بعد أن أوصل - من خلال كل التذبذبات التى عرفها تاريخه وتاريخ مصر معه - هذه الحركة الى مرحلة جديدة تتخطى النظام القائم ودعائمه وتتخطاه هو ذاته . وأصبح على الوفد تاريخيا اما أن ينبعث « وفدا جديدا » له من القدرات السياسية ما يلائم المرحلة الجديدة ، مرحلة الكفاح المسلح ورفض الصيغ والأطر التى تجمع بينه وبين أعدائه ، واما أن يتولى غيره هذه المهمة فيتسلم منه الشعلة . وبعد أن ألقى النحاس بيان إلغاء المعاهدة فى البرلمان وحصل على موافقته ، خرج وسط هدير من التصفيق والحماس الوطنى الى محطة القاهرة عائد: الى المقر الصحفى للوزارة بالاسكندرية ، وعلى رصيف القطار سأل جمعا من الصحفيين عن الخطوة التالية التى ازمعت الحكومة اتخاذها بعد إلغاء المعاهدة فقال « لقد أدت الحكومة واجبها والكلمة الآن للشعب » وبهذه العبارة ألقى النحاس خطبة الوداع للوفد « ألا هل بلغت .. اللهم فاشهد » .

بهذا أدى الوفد كحزب للكفاح الوطنى البرلمانى مهمته ، واستعمل وسيلته - الوسيلة السلمية المشروعة - فى أقصى ما يمكن أن تصنعه وهى تقرير عدم شرعية وجود الاحتلال وشرعية كل ما يتخذه الشعب لمواجهة العدوان السافر ، وأعلن بالوسيلة السلمية بداية العمل المسلح ، وبالمشروعية عدم شرعية النظام القائم بدعائمه وأسسهِ ، واستجاب لحركة التاريخ بأن نفى نفسه ، فكان عمله تكثيفا لكل ايجابياته التاريخية ، وكان كذكر النحل أعطى حياته كلها فى عمل مخلص واحد أنهى مبرر وجوده ولم يعد ثمة ما يضيفه اليه .



كان اعلان الحماية على مصر سنة ١٩١٤ عملا من طرف واحد ، وكان تصريح ٢٨ فبراير بعد نحو ثمانية أعوام عملا من طرف واحد أيضا ، وبهذه

الدعاوى فرض الانجليز وجودهم على مصر وتحكمهم فيها . ورغم ذلك فانه ما أن ألغت مصر المعاهدة حتى قامت قيامة الانجليز والأمريكيين ضد هذا العمل ، واستنكروا الغاءها من طرف واحد واخلاق مصر بما ينبغى أن يكون للمعاهدات من احترام بين الدول . وفي بريطانيا أعلن وزير الخارجية ان بلاده متمسكة بالمعاهدة وأنها ستقابل القوة بالقوة إبقاء على قواتها بمنطقة القنال ، وان « الدول الغربية ستتولى الدفاع عن مصر رغما عن أنفسها » (١) وأصدرت السفارة البريطانية في مصر بيانا مساء ٨ أكتوبر اعتبرت فيه الغاء المعاهدة عملا غير قانوني (٢) . ثم ما لبثت الاخبار ان وردت بأن الانجليز عازمون على التخلص من حكومة الوفد باعتبارها حكومة معادية (٣) . ولم يقف رد الفعل عند حدود بريطانيا التي أضيرت مباشرة بهذا الاجراء ، فقد خشيت فرنسا من عدوى هذا التصرف على مصالحها في شمال افريقيا وأعلنت معارضتها لهذه الخطوة (٤) . كما أعلن اتشيسون وزير الخارجية الأمريكية بأن مصر لم تعط الالتزامات الدولية احترامها اللائق ، ووجه اللوم لها لالغائها المعاهدة (٥) . وكتبت صحيفة التايم الأمريكية تعلق على الأمر وتصف الأوضاع في مصر « ان الموقف في مصر أشبه ما يكون بالموقف في اليونان سنة ١٩٤٧ حين اضطرت انجلترا نظرا لضعفها الى سحب قواتها في اليونان فحلت أمريكا محلها واستأنفت القيام بدورها حتى لا تترك فراغا يتسرب منه النفوذ الروسى . . . أمريكا أعدت عدتها للموقف منذ زمن بعيد حتى لا تفاجأ كما فوجئت به في ايران ووضعت مشروع الشرق الأوسط . » (٦) وبهذا عازمت الولايات المتحدة على أن تتبع السياسة التي مارستها من قبل في اليونان والتي مارستها من بعد في ايران ، وهى الاستفادة من الحركة الثورية في اقتلاع جذور الاستعمار البريطانى أو الفرنسى القديم ، ثم الحلول محل الاستعمار المطرود باسم معاداة الشيوعية . وكان مشروع انشاء حلف البحر الابيض المتوسط مشروعا أعد وأثير النقاش حوله قبل ذلك ليكون بديلا لمعاهدات الدفاع المشترك الثنائية وبديلا للاحتلال المباشر ، وليمكن الولايات المتحدة من التسرب الى بلاد المنطقة . وفى سبتمبر ١٩٥١ (قبل الغاء المعاهدة)

(١) صحيفة المصرى ١٣ أكتوبر ١٩٥١ .

(٢) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ . عبد الرحمن الرافعى ص ٢٨ .

(٣) صحيفة المصرى ١٣ ديسمبر ١٩٥١ .

(٤) صحيفة المصرى ٢٤ أكتوبر ١٩٥١ .

(٥) صحيفة المصرى ١١ ، ٢٤ أكتوبر ١٩٥١ .

(٦) صحيفة الكاتب ٢٧ أكتوبر ١٩٥١ .

أثير مع الحكومة المصرية اقتراح بإنشاء قيادة للبحر الأبيض تضم مصر وتنضم الى حلف الأطلنطي (١) . فلما ألغيت المعاهدة تقدمت الدول الأربع بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا بمقترحات رأتها هذه الدول بديلة لمعاهدة ١٩٣٦ ، ومضمون الاقتراحات أن تقبل مصر الدفاع المشترك مع الدول الأربع وان تحمي قناة السويس قوات دولية تشترك فيها هذه الدول مع مصر وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا . وقابل كل من سفراء الدول الأربع محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصرية وقدموا له تباعا هذه المقترحات في ١٣ أكتوبر ، فاجتمع مجلس الوزراء في اليوم التالي وقرر في حسم رفض الدعوة الموجهة من الدول الأربع ورفض مقترحاتهم واعتبارها غير صالحة لأن تكون تمهيدا لاجراء مباحثات جديدة ، كما قرر المجلس استمرار الحكومة في خطتها الخاصة بإلغاء المعاهدة ، وأعلنت الحكومة هذا القرار في اجتماع مجلس النواب في ١٥ أكتوبر (٢) .

وفي المقابل صادف إلغاء المعاهدة تأييدا كبيرا لدى الشعوب العربية وحركات التحرر الوطني ، ولدى الاتحاد السوفييتي الذي أعلن تأييده لمصر تأييدا كاملا وترحيبه بعقد معاهدة عدم اعتداء معها . ومن أندونيسيا أعلن سوكارنو تأييد مصر في كفاحها الوطني واعترفت حكومته باللقب الجديد « ملك مصر والسودان » (٣) . وكانت ايران تخوض معركة تأميم البترول ضد الاستعمار البريطاني فأيدت الاجراء المصري تأييدا تاما ونظم حزب تودة هناك مظاهرات بذلك (٤) . ومر على مصر وقتها مصدق رئيس وزراء ايران فاستقبل استقبالا شعبيا حارا وأصدر مصدق مع النحاس بيانا مشتركا يعد بالدخول قريبا في مفاوضات بين البلدين لتوسيع نطاق الصداقة المعقودة بينهما ولتنمية العلاقات الثقافية والتجارية والاقتصادية (٥) .

واذ كانت مقترحات الدول الأربع بإنشاء حلف البحر المتوسط تشمل سوريا ولبنان ، فقد عمت المظاهرات البلدين تهتف بسقوط المقترحات الاستعمارية ، وأرغم الشعب السوري حكومة حسين الحكيم على الاستقالة عندما أظهرت موافقتها على هذه المقترحات وحدثت هناك

(١) صحيفة المصري ٢٠ سبتمبر ١٩٥١ .

(٢) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ . عبد الرحمن الرافعي ص ٢٩ - ٢٨ .

(٣) صحيفة المصري ٢٦ أكتوبر ١٩٥١ ، ٤ يناير ١٩٥٢ .

(٤) صحيفة المصري ٦ نوفمبر ١٩٥١ .

(٥) صحيفة الاهرام ٢١ - ٢٣ نوفمبر ١٩٥١ .

اصطدامات دموية وسارت المظاهرات أيما تهتف بسقوط الحلف وبأن لبيك مصر . ثم شكل الوزارة معروف الدواليبي الذي عرف بعدائه لمشاريع الاحلاف والذي كان يطالب بعقد معاهدة عدم اعتداء مع الاتحاد السوفييتي ، ولم تمض ثلاثة أسابيع حتى قام أديب الششكلي بالانقلاب في سوريا وقبض على رئيس الوزراء والوزراء والنواب ، وكان أديب الششكلي من أنصار الاحلاف . وفي الاردن سارت المظاهرات تهتف بسقوط المعاهدة المصرية البريطانية وظهرت حركة تطوع بين الجماهير هناك لتكوين كتائب تشارك مصر في معركتها . كما أعلن شباب من العراق رغبتهم في التطوع ، وقدم رئيس حزب الاستقلال العراقي مشروعا الى البرلمان يطالبه باعلان تأييده لمصر ، فعطل البرلمان هناك شهرا قبل نظر المشروع ، وظهرت دعوة لانشاء كتائب للتحرير ترسل الى مصر (١)



أشير من قبل الى مواقف كل من التنظيمات السياسية بعد الغاء المعاهدة وما طرحته من مطالب . ويمكن الإشارة هنا الى الموقف العام للحركة الشعبية بعد الالغاء . والحاصل أن الجماهير تلقت قرار الالغاء بفرح شديد وحماس بالغ وبإدراك واضح لخطورته ولأن الغاء المعاهدة لن يكون حقيقة ثابتة الا بالكفاح السياسي الفعال . كتب سلامة موسى (٢) « ها هو ذا الكفاح يخطو بل يشب الى الأمام . . أن أمامنا جبالا من الصعوبات تحتاج الى رجولة الرجال ، الى مصطفى النحاس وأعوانه » وأيدت التنظيمات الشعبية القرار وحكومة الوفد ، كتبت « الاشتراكية » تقول أن النحاس قد وجد نفسه أخيرا وأصبح قائدا مسئولا مسئولة كبيرة تجاه الشعب (٣)

وكان أول من استجاب بشكل فعال لمتطلبات الموقف ، عمال منطقة القنال والمعسكرات البريطانية ، فعقد عمال منطقة فايد مؤتمرا سريا حضره حوالي ٩٠٠٠ عامل أعلنوا فيه أنهم على أهبة الاستعداد لترك العمل وأنهم ينتظرون أوامر الحكومة لهم ، كما عقد العمال في القرين مؤتمرا أعلنوا فيه عزمهم على ترك أعمالهم ، وعقد سائقوا القطارات والوقادون مؤتمرا قرروا فيه عدم التعاون مع القوات المعادية (٤) . وامتنع عمال ومستخدمو

(١) الصحف اليومية عامة ، خاصة الاهرام والمصرى في ديسمبر ١٩٥١ ، ويناير ١٩٥٢ .

(٢) صحيفة صوت الأمة ١١ أكتوبر ١٩٥١ .

(٣) صحيفة الاشتراكية ١١ أكتوبر ١٩٥١ .

(٤) صحيفة المصرى ١٣ ، ١٤ أكتوبر ١٩٥١ .

السكك الحديدية عن نقل الجنود البريطانيين ومهماتهم ورفضوا تزويد القطارات المعدة لهم بالماء والوقود واعدادها للسير ، فاستخدم الانجليز في نقل الجنود والمهمات والمؤن السيارات واللوريات . كما امتنع عمال الشحن والتفريغ في ثغور منطقة القنال عن تفريغ حمولات السفن البريطانية، وفي أيام قليلة وجدت أكثر من ١٧ باخرة لهم في القنال بغير تفريغ لشحناتها أو انزال للجنود الموجودين بها ، وخسر الانجليز في أسبوع واحد نحو مليون جنيه . وقدر عدد العمال المنسحبين من العمل في المعسكرات البريطانية بأكثر من ستين ألفا كانوا يعملون في المعسكرات وورشها ومصانعها وإداراتها المختلفة . يذكر الأستاذ الرافعى « أن هذا الاضراب الجماعى من العمال المصريين وانسحابهم من المعسكرات البريطانية كان له صدى بعيد الأثر فى الداخل والخارج ، فقد جاء دليلا ساطعا على استعداد الشعب للكفاح وعدم التعاون مع المستعمرين ، وكان فى الخارج برهانا عمليا على أن قاعدة القنال لم تعد بالمنعة التى كان يظنها الانجليز » (١) .

وخرجت المظاهرات تجوب الشوارع فى القاهرة والاسكندرية ومدن القنال وغيرها تضم العمال والموظفين والطلبة وتنادى بحياة وأدى النيل حرا وبخروج الانجليز من البلاد وسقوط أمريكا ومقاطعة البضائع الانجليزية وتطالب بالسلاح . واستمرت المظاهرات أياما متصلة لا تنقطع، وكانت من السعة والشمول والاتصال على مدى كبير . واشتملت على بعض حوادث الاعتداء على المحال العامة بحيث خشيتها الحكومة فصدر بيان رسمى يذكر أن حوادث وقعت فى بور سعيد والاسماعيلية وأصيب متظاهرون، وطلب البيان بالكف عن التظاهر منعا من تكرار هذه الحوادث (٢) . وكتب سلامة موسى يذكر المتظاهرين بما حدث من فساد للنظام واخلابة للأجانب وتحطيم للممتلكات وان بعض النداءات التى انطلقت كانت سيئة، وذكر ان من الأعداء من يندس فى المظاهرات لافسادها (٣) . كما أصدر رؤساء تحرير الصحف بيانا يطالب بالعدول عن المظاهرات حتى لا يستغلها الانجليز ، وكان ممن وقع على البيان رؤساء تحرير صحف الاشتراكية والكاتب ورفضت التوقيع عليه صحيفة الجمهور المصرى (٤) .

وما أن بدأت حوادث القنال ، وما أن استشهد بعض المكافحين حتى تجددت المظاهرات وأعلن يوم ٢٣ أكتوبر يوما للحداد على الشهداء ، بدأت

(١) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ . عبد الرحمن الرافعى ص ٤٣ - ٤٥ .

(٢) صحيفة المصرى ١٧ أكتوبر ١٩٥١ .

(٣) صحيفة صوت الأمة ٢٥ أكتوبر ١٩٥١ .

(٤) صحيفة المصرى ١٨ أكتوبر ١٩٥١ .

الدعوة من نقابة المحامين ثم الغرفة التجارية اذ أوصت باغلاق المحال يومها ، وساهمت فيه جميع طوائف الشعب وتوقفت وسائل النقل نصف ساعة تنفيذا لقرار نقابة عمالها وتوقف العمل فى المطارات واشتعلت المظاهرات فى المدن كافة . واعقب هذا الاضراب العام بيان رسمى قال : ان عناصر غير بريئة تهندس بين الجماهير ومن ثم تقرر منع المظاهرات منعاً تاماً مع التهديد بأن الحكومة ستواجه الأمر بعد ذلك بالعنف (١) . كتبت صحيفة الاشتراكية تقول ان المظاهرات كانت فى بداية الاسبوع منظمة ، وان الحكومة قررت منع التظاهر وتفريقه بالقوة فلم يعبأ الشعب بهذا المنع بعد أن اعتدى الانجليز على الشهداء ، فاطلق البوليس الرصاص وانفجرت الجموع فى وجه البوليس يقذفونه بالحجارة وقطع الخشب ، ثم علقت الصحيفة على الأمر بقولها « أتيحوا للشعب فرصة العمل المجدى غير المظاهرات ، وعندها تختفى المظاهرات من ذاتها » (٢) .

واستمرت المظاهرات فى الايام التالية حتى كانت المظاهرة الكبرى فى ١٤ نوفمبر ، وهى مظاهرة وافقت عليها الحكومة ودعا اليها الوفد ليؤدى بها دوراً على مسرح الاحداث بوسيلة النشاط الجماهيرى التى يتقنها وهى التظاهر السياسى ، وذلك بعد أن خطفت نداءات الكفاح المسلح وتكوين الكتائب ابصار الناس عنه وجذبتهم الى اهتمام ونشاط لا يتقن العمل فيه فشاء أن يلقي برذته التقليدية على الجماهير بالحشد والتنظيم الضخم لهذه المظاهرة الكبيرة ، واشتركت التنظيمات الاخرى فى الاعداد للمظاهرة التى كان شعارها «الصمت ، الحداد ، النظام» . وقدر للمظاهرة أن تكون حشداً شعبياً على أوسع نطاق لا تقتصر على حزب ولا على هيئة ، وأن تكون سلمية بلا اعتداءات ولا تحطيم . وفى اليوم المحدد عمت المظاهرات كل مدن مصر بلا استثناء ، وفى القاهرة قدر للمظاهرة أن تبدأ فى الحادية عشرة فتجمعت الجماهير من قبل الثامنة صباحاً وتوافد عمال القنال خلال اليوم السابق ، وقدر لها أن تتجمع فى ميدان الاسماعيليه (التحرير) فامتلأت بالجماهير الشوارع والميادين ولم يعرف لها أول من آخر . وقدرت وزارة الداخلية عدد المتظاهرين فى القاهرة (خلافاً المتفرجين على الارصفة) بمليون شخص ، واستحال تعداد الطوائف المشتركة فيها . وأريد للمظاهرة أن تكون صامتة ، فلم يرتفع فيها صوت ولم تسجل أقسام البوليس طول اليوم حادثاً ، وتساقطت على المتظاهرين المنشورات الثورية وارتفعت اللافتات التى قدرت بعشرة آلاف لافتة كتب

(١) صحيفة المصرى ٢٤ أكتوبر ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الاشتراكية ٢٥ أكتوبر ١٩٥١ .

عليها « يسقط الدفاع المشترك » « الوساطة الامريكية خدعة » « عمال القنال فداء للوطن » « الافراج عن المسجونين السياسيين » « نؤيد ايران » يسقط الاستعمار « الموت للخونة » ٠٠ الخ ، وكان على رأس المظاهرة مصطفى النحاس وبجواره على ماهر وسار فيها رجال الحكومة ورجال الدين والقضاء والجامعة والعسكريون والمحامون والصحفيون والأطباء والمهندسون والمعلمون وسائر المهنيين ، كما حضرها ممثلون عن الدول والشعوب العربية والسودان وغيرهم ، وكان حجمها الاساسى من العمال والحرفيين ومعهم الطلبة ، كما كانت كتائب التحرير التى تكونت وقتها تقوم على حفظ الامن والنظام على طول الطرق ، وبدأ جليا فى المظاهرة الهلال والصليب متعانقين ٠ كتب سلامة موسى فى اليوم التالى فى « صوت الامة » يقول « ان أحسن ما فى الانسان هو الارتعاشة ، ارتعاش الحماسة ، وارتعاش الغلواء فى الاحساس » (١) ٠

ثم استمرت المظاهرات بعد ذلك تشعلها حوادث القنال عند كل احتكاك عنيف يقع هناك مع الانجليز ، وارتفعت موجتها فى أواخر ديسمبر خاصة بين الطلبة مما أدى الى تعطيل الدراسة فى الجامعات ، ومما أدى كثيرا الى الاشتباك مع البوليس واشعال النار فى عربات الترام ورجم رجال البوليس بالطوب والزلط ، وكان الطلبة يتجمعون رغم اغلاق الجامعات ٠ كما انتقلت موجة المظاهرات الى الاقاليم فضلا عن مدن القنال، كالمنصورة وبنها والزقازيق وشبين الكوم حيث حدثت اشتباكات بين الطلبة والبوليس وحيث عطلت الدراسة فيها كلها (٢) ٠ وبقيت المظاهرات بعنفها وشدتها طوال شهر يناير حتى حريق القاهرة ٠



فى موجة الحماس والتأييد الشعبى للحكومة بعد الغاء المعاهدة ، حاول الوفد أن يحفظ قيادة الحركة الشعبية فى يده ، وشكلت لجنة من بعض النواب الوفديين لتنظيم الكفاح الشعبى ضمت نوابا يمثلون الاتجاهين اليميني واليسارى بالحزب ، فكان فيها يس سراج الدين ورياض شمس ومحمد بلال وحنفى الشريف ومصطفى موسى ، وكان من مهمتها أن تتصل بالتنظيمات الشعبية لمعرفة مدى استعداد كل منها وللتسيق بينها

(١) يراجع فى وصف مظاهرات ذلك اليوم صحف الايام التالية وخاصة « الأهرام » ، « المصرى » ، « الاشتراكية » فى ١٥ نوفمبر ، و « صوت الامة » فى ١٦ نوفمبر ، و « الجمهور المصرى » فى ١٩ نوفمبر ١٩٥١ ٠

(٢) صحيفتى المصرى والأهرام فى ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ديسمبر ١٩٥١ ٠

« لتأخذ الحركة الوطنية اتجاهها السليم » ، واتخذت اللجنة عدة قرارات منها السعى لتوظيف عمال القنال الذين انسحبوا من أعمالهم بالحقاقهم بالمصانع والشركات .

وكانت صحيفة «صوت الأمة» التي خضعت في هذه الفترة لنفوذ فؤاد سراج الدين ، تطالب الجماهير بأن تقف وراء الحكومة التي الغت المعاهدة والا تعمل على احراجها وتحاول أن تقنع الجماهير بالتروى والتمهل (١) . ولكن النشاط التنظيمي للأحزاب الأخرى كان خليقا أن يتخطى ما تريد حكومة الوفد أن ترسمه للحركة الشعبية من حدود ، بعد أن ظهر مع الوقت ان مسلك الحكومة بعيد عن أن يرضى طموح الجماهير . لذلك نشأت لجان تمثل الاتجاهات الشعبية بشكل أوضح منها مثلا «لجنة الميثاق» التي ضمت أعضاء من الوفد والحزب الوطني والحزب الاشتراكي مع بعض عناصر من شباب الأحرار وال الإخوان المسلمين والشباب المسلمين ، وقررت هذه اللجنة فتح باب التطوع (٢) كما وجهت في ديسمبر اللوم للحكومة على موقفها المضاد لنشاط كتائب التحرير . ومنها أيضا «الجبهة الشعبية» التي ضمت أعضاء من التنظيمات الشيوعية وطالبت باعتبار القوات البريطانية قوات معتدية ورفض محاولات ربط مصر بالمعاهدات الثنائية أو الأحلاف الإقليمية مع الدول الاستعمارية وإطلاق الحريات السياسية ووقف مصادرة الصحف ، وأعلنت ان طريق تحرير مصر هو توحيد صفوف الشعب وتضامن الأحزاب والهيئات الوطنية والديمقراطية في جبهة شعبية وحول برنامج شعبي، وكان في هذه اللجنة ممثلين للحزب الاشتراكي (٣) . ومنها « اللجان الوطنية » التي دعت إليها الحركة الديمقراطية وعملت على تأليفها في الأحياء المختلفة لتنظيم مقاطعة الانجليز وانشاء الكتائب المسلحة وجمع الأموال لها والمطالبة بالافراج عن المسجونين السياسيين . ومنها أيضا اللجان التي بدأ الحزب الاشتراكي يؤلفها في الأحياء والأقاليم لتنظيم مقاطعة البضائع الانجليزية والمطالبة باصدار تشريع يبيح حمل السلاح وتدريب الكتائب مع اطلاق سراح المعتقلين السياسيين والغاء البوليس السياسي .

وعقد مؤتمر لشباب الهيئات طالب بالافراج عن المسجونين السياسيين والوقوف ضد أي محاولة لاعلان الاحكام العرفية وطالب باطلاق

(١) صحيفة صوت الأمة ١٨ ، ٢١ ، ٢٥ أكتوبر ١٩٥١ .

(٢) صحيفة المصري ٢٠ أكتوبر ١٩٥١ .

(٣) صحيفة الاشتراكية ١١ أكتوبر ١٩٥١ .

الحريات والغاء كافة القوانين الرجعية مع احباط المؤامرات التى تحاك لاسقاط حكومة الوفد والغاء قانون حظر حمل السلاح والغاء البوليس السياسى وسحب الارصدة المصرية من المصارف البريطانية وقطع المؤن عن المعسكرات . واجتمعت فى الاسكندرية لجنة لتنظيم الكفاح . واطرد عقد الاجتماعات العامة التى تطالب فضلا عما سبق بعقد اتفاقية صداقة وعدم اعتداء مع الاتحاد السوفييتى والاعتراف بالصين الشعبية والدخول فى مفاوضات مع دول شرق أوربا لشراء الاسلحة ، وأن يشترك الجيش المصرى فى طرد المستعمر مع تنظيم مقاطعة الانجليز وحظر التعامل الاقتصادى والتجارى معهم حتى يتم الجلاء وقطع المياه العذبة والتموين والمواصلات عن معسكراتهم ومقاطعة الشعب لبضائعهم .

ولم تقتصر المطالب الشعبية التى ظهرت فى الصحف والمؤتمرات والاجتماعات ، بعد الغاء المعاهدة ، على مسائل الكفاح الوطنى ، انما امتدت الى ما يتعلق بالنظام الاجتماعى . وجه خالد محمد خالد فى احدى مقالاته الكلام الى المكافحين قائلا « أيها الرماه . اديروا مدافعكم » وذكر انه لايكفى للانتصار فى المعركة أن يمسك الشعب السلاح ويواجه الانجليز فى القنال ، انما يجب ان يدير الرماه مدافعهم الى داخل مصر ليقضوا على مصادر الترف والخيانة بها ، وانه لا بد من اصلاح زراعى وتحديد للملكية ولا بد من اجتثاث الخيانة التى هزمت مصر فى حرب فلسطين(١) . وكتبت صحيفة الملايين تقول « ان المعركة ما تزال تحبو . ولن تقوى ولن تقف على قدميها الا اذا دخل العمال والفلاحون غمارها » ثم نادى العمال والفلاحين بقولها « انتظموا للدفاع عن مصالحكم الاقتصادية والاجتماعية » (٢) . واطردت كتابات الحزب الاشتراكى فى الدعوة للقضاء على الفوارق الطبقيّة والملكيّات الكبيرة والاستغلال الذى يعانى منه العمال والفلاحون(٣) . وكذلك كان الشأن بالنسبة للتنظيمات الماركسية المختلفة التى ركزت على هذه المطالب باعتبارها ذات الصدارة فى المعركة .

والحاصل انه مع تطور الاحداث ، تلفت الكثيرون يديرون مدافعهم . كان موقف الملك والرجعية قد افتضح فى سعيهم للتآمر على حكومة الوفد والسعى لاسقاطها وتصفية الحركة الشعبية . وظهر هذا من تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى ومن النشاط الذى لوحظ فى الدوائر الرجعية

(١) صحيفة روز اليوسف ١٦ أكتوبر ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الملايين ٢٦ ديسمبر ١٩٥١ .

(٣) صحيفة الاشتراكية ٢٢ نوفمبر ١٩٥١ .

بالاجتماعات والاتصالات وغيرها • وبدأت الهتافات فى المظاهرات تعلو بسقوط الملك وتنعته هو وعائلته بأقذع العبارات • فلما عين حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى سارت المظاهرات تهتف «يسقط عفيفى (وحافظ) عفيفى » • كما توالى الهجوم على اجراءات الحكومة والبوليس السياسى مصادرة الصحف وقمع المظاهرات والتضييق على الحركة الشعبية • وكانت قمة المظاهرات التى تفجرت ضد الملك هاتفة بسقوطه فى ٢٥ ديسمبر والأيام التالية لتعيين حافظ عفيفى ، ثم انفجرت بذات العنف فى ١٧ يناير ١٩٥٢ وهو اليوم التالى لمولد ابن ذكر للملك فاروق وولى عهد له • وكانت هذه المظاهرات هى التى اصطدم بها البوليس والجأها هذا الاصطدام الى أعمال التخريب والحريق (١) ، وهى المظاهرات التى اغلقت الحكومة فى أعقابها المدارس والجامعات •

ومن ناحية أخرى أدركت الجماهير ان شعار مقاطعة الانجليز يقف ضده فريق من الرأسماليين من متعهدي التوريد والتشغيل فى القنال الذين كانوا يمدون المعسكرات البريطانية بمواد التموين وغيرها ، ولوحظ استمرار تعاونهم مع قوات الاحتلال (٢) • وبدأت الصحف تنشر أسماء كبار الأغنياء الذين لم يلبوا الدعوة للتبرع لكثائب التحرير ، واسماء من يتعاون مع الانجليز (٣) وذلك فيما اسمى بالقوائم السوداء ، كما هاجمت كبار ملاك الأراضى وكبار تجار القطن الذين لم يستجيبوا لشعار منع بيع القطن لبريطانيا • وكان كل ذلك يلقي صدى واسعا بين الجماهير فى مظاهراتها اليومية وهتافاتها التلقائية • وللقارىء أن يتصور أثر ذلك بالنسبة للجماهير تشاهد وتسمع عن الاحتكاكات المسلحة التى تحدث فى مدن القنال وتتشوق الى اتساع نطاق الكفاح المسلح وتهتز حماسا وغضباً مع أخبار سقوط الشهداء • وكان فى ذلك ما اضطر بعض المتعهدين والموردين لقوات الاحتلال الى الامتناع عن توريد ما كانوا تعاقدوا عليه من قبل ، كما كف الكثير من التجار والزراع وأصحاب الحرف عن التعامل مع هذه القوات ومع الرعايا البريطانيين فى منطقة القنال (٤) •



-
- (١) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ • عبد الرحمن الرافعى ص ٨٨ - ٨٩ •
(٢) صحيفة الاشتراكية ١٢ نوفمبر ١٩٥١ •
(٣) تراجع الصحف المختلفة فى هذه الفترة وعلى سبيل: المثال صحيفة المصرى ٢٧ نوفمبر ١٩٥١ •
(٤) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ • عبد الرحمن الرافعى ص ٤٦ •

منطقة قناة السويس ليس لها استقلال عمراى عن وادى النيل . واذا كانت أهميتها الدولية قد نشأت بحفر القنال من بور سعيد الى السويس بين البحرين الأبيض والأحمر ، فليس من شأن القنال ان يمد المنطقة فى يسر بأسباب الوجود العمرانى ، انما نشأتها الحقيقية ترتبط بوصول المياه العذبة اليها من النيل فى ترعة الاسماعيلية وبوصول مواد التموين اليها من الوادى أو من مزارع تقوم فيها بماء النيل . وان انشاء القنال نفسه تم بالأيدى العاملة التى سخرت لحفره من أبناء الوادى ، ويبقى القنال ما بقى يطرد وصول هذا المعين اليه . وهذا الوضع يسبغ على المنطقة طابعا خاصا . فاذا كانت القوى البريطانية تجد فيها أهمية عالمية وعسكرية تجعلها حريصة على اقامة قاعدتها العسكرية بها ، فان السيطرة على قناة السويس لا يكفلها وجود هذه القاعدة مهما بلغت ضخامتها ، بل يحتم الأمر السيطرة على مصر كلها . وكلما تضخمت القاعدة العسكرية بها كلما زاد الاعتماد والارتكاز على أرض الوادى ، بسبب زيادة ماتستلزمه القاعدة من أيد عاملة ومياه ومواد ضرورية ، وكلما تضخمت منطقة القنال كلما زاد أيضا اعتمادها على الوادى وكلما زادت تبعية له والتصاقا به . وبهذا يتضح معنى ما ذكره « توم ليتل » من ان الخطوة التى اتخذتها حكومة الوفد بإلغاء المعاهدة أظهرت بوضوح حقيقة ان القيمة الاستراتيجية الكاملة لمنطقة القنال تعتمد على « النوايا الحسنة للمصريين » (١) ، ومن هنا تظهر الأهمية الحاسمة لكل من « المقاطعة » و « العمل الفدائى » بالنسبة لهذه المنطقة . والمقاطعة تعنى ضياع القيمة الاستراتيجية للمنطقة وللقاعدة البريطانية ، ولا يكون أمام الانجليز ساعتهما الا الاعتماد فى بقائهم على مدد ضخمة يجلبونها من خارج مصر ، عمالا وطعاما ومياه ، وهذا يبلغ من النفقة الباهظة والصعوبة جدا تضيق به فائدة بقائهم . والكفاح المسلح يعنى نفس الشئ ويهدد تحركات الجنود فى المنطقة ويزيد بقاء القاعدة صعوبة بقدر ما يعنى من تهديد بقائها المادى وتهديد وصول الامدادات اليها .

وكان إلغاء المعاهدة فيما يرتبه من سحب الشرعية عن وجود القاعدة العسكرية فى القنال ومن اظهارها بمظهر العدوان السافر ، كان هذا يعنى سحب الشرعية عن أى تصرف حكومى سياسى أو اقتصادى يكفل لهذه القاعدة بقاءها العمرانى ، وهو يعنى آجلا أو عاجلا فرض المقاطعة على القاعدة . وفضلا عن ذلك فقد كان الإلغاء مصحوبا بسخط شعبى متفجر

يدين كل تعامل مع الانجليز في القنال أو في غيرها ، ومصحوبا بحركة جماهيرية تؤيد المقاطعة بدأت بانسحاب العمال من المعسكرات ، وبنداء ترددت أصداؤه عن الكفاح المسلح وعن تكوين كتائب التحرير الفدائية وبدأ فعلا تكوين هذه الكتائب .

وفور الغاء المعاهدة أصبحت مدن القنال من أكثر مناطق مصر التهاجا، قامت أولا المظاهرات السلمية في بور سعيد والاسماعيلية والسويس تعلن ابتهاج الشعب بهذه الخطوة ، واستمرت المظاهرات تعلن العداء للانجليز . ونشطت الحركة الشعبية هناك باعتبارها منطقة الاحتكاك المباشر في تنفيذ المقاطعة ومراقبة كل من يتعاون مع الانجليز من متعهدين أو تجار وفي تكوين الكتائب وجمع السلاح . واستشعرت أرض القنال السخونة الشديدة ، وأصبح موقف الانجليز حرجا ، فهم حماية للقاعدة كان لابد من احكام السيطرة على المنطقة وهم حماية لأنفسهم من أعمال المقاطعة ونشاط الفدائيين كان لابد لهم من القيام بأعمال تتعدى حدود منطقة القنال ، أى التحرك خارج المنطقة الى اتجاه الزقازيق والتل الكبير ضربا لنشاط الفدائيين في هذه المناطق وحماية لطرق وصول المياه والمواد التموينية اليهم . ولكن كان هذا التحرك خارج منطقة القنال يعتبر تحركا خارج نطاق المنطقة الجائز لهم التحرك فيها بموجب معاهدة ١٩٣٦ . وكان الالتجاء لذلك يعنى انتهاك هذه المعاهدة من جانبهم ، وهى معاهدة ألغاهها المصريون ولكن خطة الانجليز كانت لاتزال تحرص على التمسك بها ، والتمسك بالمعاهدة يعنى الظهور بمظهر الالتزام بأحكامها وعدم الخروج عن نطاقها . كما ان هذا التحرك - أجازته المعاهدة أم لم تجزه - يعنى احتلال أرض جديدة من مصر سيثير رد فعل جماهيرى عنيف تزيد به المقاومة اشتعالا وقد يلجئ الحكومة - تحت ضغط الجماهير - الى اتخاذ اجراءات أكثر حزما مع الانجليز .

وكان الانجليز يعتقدون انه مع وجوب اتخاذ اجراءات عسكرية بالقدر اللازم لحماية القاعدة ، فان هذه الاجراءات لا ينبغى ان تتعارض مع الخطة السياسية للحكومة البريطانية ، وهى محاولة اعادة الأمور الى ما كانت عليه قبل الغاء المعاهدة والتآمر مع الرجعية المصرية لطرد حكومة الوفد وتصفية الحركة الشعبية والعودة الى المفاوضات من جديد . وكل ذلك يحتاج الى كياسة سياسية وإلى حرص على الا يتعدى العمل العسكرى البريطانى حدوده كعمل مساعد ، والا يصل الى حد تسميم الآبار أمام العمل السياسى القائم على التمهيد لاقامة حكومة مصرية تتفاهم معهم ، والا يصل

الى حد استقطاب الصراع بدرجة تنتفى معها هذه الامكانية . وفى هذا المعنى يقول « توم ليتل » ان الجيش البريطانى لم يكن يستطيع ان ينتصر بغير ان يسيء الى مركز السفير البريطانى ، والسفير لا يستطيع ان ينجح الا اذا صنع الجيش الظروف التى تجعل موقفه محتملا (١) .

بدأ رد الانجليز على مظاهرات مدن القنال - احكاما لسيطرتهم على المنطقة - فى ١٦ أكتوبر ، اذ كانت المظاهرات تجوب الاسماعيلية فتحرشت بها السيارات المصفحة واطلقت الرصاص فقتل ٧ من المواطنين واصيب ٤٠ منهم ، واحتلت القوات المدينة باسم حماية الرعايا البريطانيين . وفى عصر ذات اليوم تكرر الحادث بصورة مشابهة فى بور سعيد فرد المتظاهرون على التحرش الانجليزى بمهاجمة مخازن البحرية البريطانية « النافى » وقتل ٥ مواطنين وأصيب البعض . وفى اليوم التالى احتل الانجليز مكاتب الجمرک والجوازات والحجر الصحى والزراعى بالمدينتين وأستولوا على حدائق الاسماعيلية وخط السكة الحديدية كما اغتصبوا كوبرى الفردان على القنال من الجيش المصرى ، وهو الكوبرى الذى يربط بين مصر ومواقع الجيش المصرى فى سيناء والعريش وغزة ، ثم احتلوا جمرک السويس فى ٢٠ أكتوبر . واقاموا فى مدن القنال حكما عسكريا مباشرا متجاهلين السلطات المصرية ، ومدوا سيطرتهم على القرى المحيطة بالمنطقة ومدخل الطرق الموصلة اليها ، واقاموا نقطا للتفتيش ضد الفدائيين فى أبى حماد والتل الكبير ، وهددوا بمنع وصول المواد البترولية من السويس الى مدن الوادى .

وفى ١٧ ، ١٨ نوفمبر أطلق الانجليز النار على ثكنات البوليس فى الاسماعيلية فرد هؤلاء عليهم وسقط القتلى والجرحى من الجانبين ، وشيعت جنازة الشهداء المصريين فى احتفال خرجت له المدينة كلها تقريبا . وفى اليوم التالى طلب الانجليز الى محافظ القنال سحب قوات البوليس المصرى من الحى الأفرنجى بالاسماعيلية وسحب جنود بلوكات النظام وعدم ظهور الضباط المصريين بهذا الحى بأسلحتهم فقبل الجانب المصرى هذه المطالب . وفى ٣ ديسمبر أطلق الانجليز النار على بعض قوات البوليس فى السويس واستمرت المعركة من الجانبين ساعات اشترك فيها الفدائيون واستشهد ٢٨ مصرى منهم ٧ من رجال البوليس وجرح ٧٠ منهم ١٢ من البوليس ، كما قتل من الانجليز ٢٢ وأصيب ٤٠ جنديا . وتجدد الاشتباك فى اليوم التالى أثناء الاعداد لتشييع جنازة الشهداء فسقط ١٥ شهيدا وجرح ٢٩

وقتل من الانجليز ٢٤ وجرح ٦٧ . وفى ١٧ ديسمبر ضربوا محافظة الاسماعيلية بالمدافع . (بلغ عدد الشهداء من ١٦ أكتوبر الى ٣ ديسمبر ١١٧ قتيلا وعدد الجرحى ٤٣٨) . وكان لهذه الأحداث وقع عنيف لدى الجماهير التى كانت تخرج فى جميع المدن تهتف ضد الاستعمار ويهتف بعضها ضد الحكومة ويحطم بعضها مصابيح النور أو عربات الترام . وتقرر منع المظاهرات وتعطيل الدراسة من ٦ ديسمبر .

وفى ٨ ديسمبر طلب الانجليز اخلاء الحى المسمى « كفر أحمد عبده » بالسويس ، اذ يقع هذا الحى فى مكان يمكن أن يتحصن فيه الفدائيون ويهددون منه وصول المياه الى القوات البريطانية ، واجتمع مجلس الوزراء لبحث الطلب وقرر رفضه واتخاذ الاجراءات اللازمة لمقاومة الاعتداء البريطانى ، فحشد الانجليز لازالة الحى قوة تتكون من ٦٠٠٠ جندى و ٢٥٠ دبابة و ٥٠٠ مصفحة حاصروا بها المنطقة ليلا ، ولم يمكن لقوة البوليس المصرية التى تتكون من ٤٠٠ جندى أن تقاوم فأخلى الحى ونسفت المنازل بالقنابل . وكان للحادث وقع عنيف أظهر ضعف الحكومة فى مجابهة العدوان البريطانى ، كما ألجأ الحادث الحكومة الى استدعاء سفيرها فى لندن عبد الفتاح عمرو والى الاستغناء عن خدمات الموظفين الانجليز بالمصالح الحكومية والاستيلاء على نادى الجزيرة الرياضى الذى كان يرأسه السفير البريطانى مع نقل المكتب الهندسى المصرى فى لندن الذى كان يتولى عقد الصفقات الحكومية مع المصانع البريطانية ، نقله الى سويسرا . كما قررت الحكومة تحت ضغط رأى العام العمل على استصدار تشريع يعاقب كل مصرى يتعاون مع السلطات العسكرية الأجنبية وتشريع آخر باباحة حمل السلاح (كان ذلك وعدا باصدارهما والعمل على اعدادهما) . ورغم الفوران الشعبى أعلن روبرتسون قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط فور وصوله الى مقر قيادته فى فايد فى ٣١ ديسمبر أعلن ما أظهر تمسك الانجليز بموقفهم وبمقترحات الدول الأربع الرامية الى انشاء حلف البحر الأبيض وان الانجليز سيقابلون القوة بالقوة .

وفى ٣ ، ٤ يناير وقعت معركة أخرى فى السويس بين الفدائيين من كتيبة « الشهيد أحمد عبد العزيز » وقوات البوليس المصرى وبين القوات البريطانية ، ونسف الفدائيون وابور المياه الخاص بالقوات البريطانية وسقط القتلى والجرحى من الجانبين . كما وقع اشتباك بين الفدائيين وبين الانجليز فى أبو صوير بالقرب من الاسماعيلية استشهد فيها ثلاثة من الفدائيين . وفى ٩ يناير وقع اشتباك آخر بين الطرفين فى

الطريق بين المحسمة وأبى صوير استشهد فيها عباس الأسير من كتيبة
« خالد بن الوليد » .



ما لبثت أن امتدت حملات الانجليز إلى طريق المعاهدة بين
الاسماعيلية والتل الكبير وصولاً إلى مكامن الفدائيين المستترة في هذه
المناطق . وبدأ الانجليز يقومون بحملات التفتيش العسكرية فيها ، وشنوا
أحدى هذه الحملات على عزبتي « السبع آبار » و « أبو سلطان » في
١١ يناير واضطروا أهالي العزبة الأخيرة إلى إخلائها وجمعوا كل رجال
القرية ونساءها في مكان أحاطوه بسيج من الأسلاك الشائكة . وفي
اليومين التاليين هاجموا بلدة التل الكبير بحثاً عن الفدائيين . ونسف
الفدائيون قضبان السكك الحديدية قبل وصول قطار الجند والذخيرة إلى
معسكر التل الكبير وتصدوا مع رجال البوليس لبعض القوات البريطانية
وسقط القتلى من الجانبين ، كان فيهم الشهداء أحمد المنيسى وعمر شاهين
وعبد المجيد عبد الله حسن ، ثم تجدد القتال في ١٣ يناير كما حدث
اشتباك مع الفدائيين في بلدة القرين .

وقد اتسمت هذه المعركة الأخيرة بسمتين : أولاهما أن كانت معركة
التل الكبير أول معركة مكشوفة بين الفدائيين وبين جنود الاحتلال وقد
استمرت خمس ساعات ، وظهرت فيها قوة الفدائيين كقوة مقاتلة متميزة
تقف أمام الانجليز صدا لهجماتهم . وبدأ من ذلك خطورة المقاسومة
الشعبية . ولفت هذا نظر القوات البريطانية والصحافة الانجليزية .
كتبت الديلي ميرور « لا نستطيع بعد اليوم أن نقول عن قوات التحرير
المصرية المؤلفة من شباب متحمس أنها إحدى الدعايات المضحكة ، لقد
دخلت المعركة بين مصر وبريطانيا في دور جديد . » وكتبت
النيوز كرونيكل « أنها أول المعارك المنظمة تنظيماً جيداً . لقد ثبت
المصريون في القتال ولم يركنوا إلى الفرار ، حتى علق أحد الضباط الانجليز
على هذه المعركة بأنها أعنف من أي معركة خاضوها أيام الانتداب البريطاني
في فلسطين . » وكتبت التايمز تصف ما أبداه المصريون من شجاعة في
التصدي لثلاث مجموعات من قوات المشاة الانجليزية تدعمها الدبابات (١) .

وثانيتهما أن نقط الاحتكاك بين الانجليز والفدائيين أخذت تتجه من
القنال غرباً إلى شرق الدلتا ، ومن شأن استمرار هذه الحركة أن يزداد

(١) مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ . عبد الرحمن الرافعي ص ٨٧ .

الوضع تفجرا وأن يتصاعد الموقف العسكرى تصاعدا يهدد بافساد العمل السياسى البريطانى الذى يرمى الى ألا تتسهم الآبار أمام العودة الى المفاوضات وانشاء حلف البحر الأبيض ، والى ألا تتحكم معركة القنال فى معركة القاهرة . وكان امتداد العمليات العسكرية غربا يعنى اتساع نطاق الاشتباكات فى اتجاه القاهرة واحتمال تحولها الى بلد محارب ، الأمر الذى يقضى على امكانيات العمل السياسى الانجليزى بها . والحاصل ان القوات البريطانية احتلت التل الكبير فى ١٦ يناير ثم احتلت بلدة حمادة وأبو حماد ، ويذكر الأستاذ الرافعى « كان احتلال الانجليز للتل الكبير ثم أبى حماد نذيرا باستمرار زحفهم حتى يبلغوا القاهرة وزاد هذا النذير وضوحا اقامتهم الكبارى على ترعة الاسماعيليه ، على انهم توقفوا عن الزحف ، وأخذوا فى دعم مواقعهم فى منطقة القنال وفى البلاد التى احتلوها » (١) . واقرنت هذه الأحداث بحادث يبدو صغيرا ولكن استغلته الحركة الشعبية مع غيره بمظاهرات اتخذت طابعا بالغ العنف ضد الاستعمار ضد الملك مما أدى الى اشتباك المظاهرات بالبوليس ومما أدى مرة أخرى الى وقف الدراسة فى جامعتى القاهرة :

بدا للانجليز بهذا ان التوسع غربا وان كان ضرورة تفرضها الاعتبارات العسكرية وصولا الى منابع الخطر الآتى من هذا الاتجاه ، فان الضرورة التى تفرضها الاعتبارات السياسية توجب لجم هذا التوسع . وتمثلت العضلة فى هذا التناقض بين اعتبارات الحرب واعتبارات السياسة . فالتقوقع فى منطقة القنال خطر على الأمن العسكرى لهم ، والتوسع خطر على الأمن السياسى لهم فى القاهرة ، والموقف العسكرى والسياسى لدى الجماهير يتصاعد ويغذى بعضه بعضا فى القنال والقاهرة . لذلك كان لابد من عمل عسكرى كبير داخل منطقة القنال يضربون به القاهرة سياسيا أى عمل عسكرى فى القنال تقفز أصداؤه الى القاهرة مباشرة ليخلخل أوضاع الحكم فيها بما يمكن من تغيير الحكومة القائمة وبما يمكن الملك والعناصر المرتبطة به من السيطرة على الحكم والعودة بالوضع الى ماكان عليه . وقد اختاروا لأطلاق هذا الصاروخ السياسى الموجه الى القاهرة مدينة الاسماعيليه . وبعد ان كانت اجراءات الانجليز هناك اجراءات تمليها الأوضاع العسكرية تأمينا لمعسكراتهم أو مرافقهم ، كان اجراء ١٩ يناير فى الاسماعيليه اجراء يتسم بطابع الاستفزاز ، اذ أعلن الجنرال أرسكن ان قواته ستحتل جزءا من المدينة وان

(١) مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ . عبد الرحمن الرافعى ص ٨٨ .

دباباته ستجوب شوارع حي العرب لتفتيش المنازل بدعوى البحث عن الأسلحة المخبأة وعن الفدائيين ، ولم يكن يخفى على الانجليز ما يحتويه تنفيذ هذا القرار - والنفوس ملتهبة - من شرر الاحتكاك . ونفذ الانذار وطرد الكثير من الشيوخ والأطفال والنساء من منازلهم واعتقل نحو ٦٠ شابا ، كما احتلت دار المحكمة والنيابة والمباني الواقعة قريبا . وفي ٢١ ، ٢٢ يناير اعتقل مئات من الأهالي وحوصرت القبور ونبشت بحثا عن السلاح ، وحدث أن قتلت راهبة أمريكية حاول الانجليز الصاق تبعة قتلها على المصريين بتهمة التعصب الديني مستثيرين الصحافة العالمية والأمريكية خاصة . ثم في ٢٥ يناير حدث ما أسمى بمذبحة الاسماعيلية .



ما أن ألغيت المعاهدة وشعار الكفاح المسلح مرفوع حتى تنادى الكثير من التنظيمات الشعبية على تكوين الكتائب واعداد الفدائيين وانشاء المعسكرات لتدريب المتطوعين على استعمال السلاح وحرب العصابات ، وافتتح الكثير من مكاتب التطوع لهذه الأغراض الحربية ولتكوين لجان قادرة على تنظيم المقاطعة الشعبية للبضائع والمنشآت الانجليزية . وأنشئت مراكز للتدريب في القاهرة والمدن والقرى الواقعة في منطقة القنال أو قريبا منها ، ونظمت الحملات لجمع التبرعات تمويللا للكتائب والمعسكرات .

ويظهر من مطالعة صحف الفترة ان كان أواخر أكتوبر وأوائل نوفمبر بدء لنشاط كتائب الفدائيين (١) . وكان الاعتماد في بداية النشاط - قبل أن يتم تدريب المتطوعين بالصورة الملائمة - على بعض من اعتادوا حمل السلاح أو دخول المعسكرات البريطانية ، كما اعتمد في بعض الكتائب على عناصر سياسية وغير سياسية ممن سبق لهم التدريب على حمل السلاح في بعض الجمعيات السرية ، ثم كان الاعتماد في بعضها الآخر على عناصر من الجيش سواء كانوا ضباطا عاملين أم ممن تركوا الخدمة (٢) . وكانت بداية النشاط الفدائي تتمثل في جمع المعلومات عن المخازن والمنشآت الخاصة بالجيش البريطاني ، وعن تحركات قواته وحركة امداداته ، ويقسم الفدائيون الى فرق لا يزيد كل منها غالبا عن خمسة أشخاص . ثم تمثلت العمليات في التسلل الى المخازن والعمل على تفجير مستودعات البترول أو تعطيل الطائرات أو المركبات أو القطارات وحرق

(١) صحيفتي « المصري » و « صوت الأمة » أول نوفمبر ١٩٥١ .

(٢) مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ - عبد الرحمن الرافعي ص ٥٥ ، معركة

الحنال . سعد زغلول فؤاد ص ٦١ - ٦٢ .

المخازن أو نسف بعض الجسور أو قطع خطوط التموين والاستيلاء على ما يمكن الاستيلاء عليه من الأسلحة والذخائر من المعسكرات أو من الجنود الانجليز . كتبت « المصرى » فى ١٦ ، ١٧ نوفمبر عن مهاجمة الكتائب لمعسكر بريطانى بالاسماعيلية والاستيلاء على أسلحة منه ، وكتبت « الجمهور المصرى » فى ٥ نوفمبر عن استيلاء الكتائب على ١٢ عربة لورى محملة بالمواد الغذائية وعن اختطافها بعض المتعهدين المصريين الذين استمروا يتعاملون مع القوات البريطانية . وامتألت الصحف بشكل عام بهذه الأخبار تسجل بنشرها النمو الذى شاهده نشاط الكتائب خلال شهرى ديسمبر ويناير اللاحق ، وخاصة عند وصف معركة أبو صوير ومعركة التل الكبير ، وكان استشهاد فى الأولى عباس الأعسر وفى الثانية عمر شاهين وأحمد منيسى من كتيبة جامعة فؤاد الأول ، والذين احتفلت القاهرة بتشييع جنازتهما بموكب مهيب احتشدت فيه جماهير عريضة من الجامعة بالجيزة الى الدراسة (١) .

ذكرت « المصرى » ان ألفت كتيبتين باسم « سعد زغلول » و « مصطفى النحاس » . (٢) . وألف الحزب الاشتراكى كتيبة باسم « مصطفى الوكيل » (٣) ، كما أعد معسكرا للتدريب بصحراء الحفير قام بالتدريب فيه بعض الضباط وصف الضباط منهم جلال ندا ونادى الحزب بتطوع الجماهير فيه بغير أن يكون المتطوع مرتبطا بالحزب ، كما أعد معسكرات فى حلوان والاسكندرية والزقازيق (٤) . وبأشر فريق الحزب الاشتراكى نشاطه فى التل الكبير فى هجمات شنها على القوات البريطانية وكان ضمن الفريق طلبة من جامعة فاروق بالاسكندرية (٥) . كما أنشئ معسكر فى جامعة فؤاد الأول وآخر فى الأزهر كان فيهم عناصر من الإخوان المسلمين . وأنشأت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى كتاب ومعسكرات للتدريب فى منطقة القنال .

ثم كانت هناك كتائب « أحمد عبد العزيز » و « خالد بن الوليد » و « محمد فريد » . وكان عزيز المصرى وصالح حرب (رئيس جمعية الشبان المسلمين) يقومان بتدريب الكتائب عسكريا على حرب

-
- (١) صحيفة المصرى ١٥ يناير ١٩٥٢ .
 - (٢) صحيفة المصرى أول نوفمبر ١٩٥١ .
 - (٣) صحيفة الاشتراكية ٢٥ أكتوبر ١٩٥١ .
 - (٤) صحيفة الاشتراكية ٢٢ نوفمبر ١٩٥١ .
 - (٥) معركة القنال . سعد زغلول فؤاد ص ٩١ .

العصابات (١) • ويذكر سعد زغلول فؤاد انه ما ان اشتبك الانجليز بمظاهرات الاسماعيلية بعد الغاء المعاهدة حتى بدأ الأهالى يتحركون تلقائيا ، فيعتدون على الانجليز فى الطرقات وينزعون سلاحهم • اما فى القاهرة - ففضلا عن المظاهرات - كانت الاجتماعات تتوالى بين الشباب الوطنى والفريق عزيز المصرى لقيادة الحرب التحريرية حسب برنامج اتفق عليه يتلخص فى تكوين فرق الفدائيين حتى تصبح جيشا كاملا ، وأن تقوم هذه الفرق بالهجوم على القوات البريطانية ويقوم بعضها بمحاصرة المعسكرات البريطانية لمنع وصول المواد التموينية اليها ، وأن تنظم المقاومة الشعبية بمقاطعة البضائع الانجليزية وعدم التعامل التجارى مع بريطانيا ، وأن يمول الشعب الكتائب ، كما يسلح أفرادها فى المدن والقرى الواقعة فى منطقة القنال • وكان مجلس قيادة الكتائب يتكون برئاسة عزيز المصرى من وجيه أباطة وحسن عزت قائد الأسراب وعبد الحميد صادق وعطية صابر وعبد الرحمن أباطة المحامين وتوفيق الملط المدرس وجمال عزام العمدة ومدحت عاصم الموسيقى وأحمد أبو الفتح الصحفى الوفدى واحسان عبد القدوس الصحفى ، وأصدرت القيادة بيانا جمعت على أساسه التبرعات التى بلغت ٣٢ ألف جنيه فى أيام قليلة ثم أنشأت لها لجانا فرعية بالأقاليم ، وأنشأت معسكرات للتدريب فى القليوبية والبحيرة والشرقية •

وتظهر التلقائية فى بداية العمل الفدائى مما يذكره سعد زغلول فؤاد ، من انه فى ١٨ أكتوبر تقرر أن تبدأ المقاومة فى بلدة القرين « لم يكن هناك سلاح أو متطوعون بعد ، ولابد من السفر بأى عدد من المقاتلين وبأى سلاح » فقصد « الراوى » حى الدقى يجول بين بيوت « أولاد الذوات المغرمين بحمل السلاح واطلاق الرصاص على أشجار حدائقهم » فصادف واحدا من هؤلاء واستطاع هذا أن يجمع غيره حتى صاروا ثلاثة من الشباب المغامر ، ثم أمكن تجنيد عشرة آخرين فى منطقة القنال من لصوص المعسكرات المدربين على التسلسل اليها ، وبدأت هذه الفرقة عملها باطلاق النار على معسكر التل الكبير ، ثم أمكن بهذا العمل تجميع بعض المتطوعين من الأهالى الذين أقنعهم بالكفاح المسلح وانه ابتداء فعلا بهذه الأعمال الصغيرة ، وجند من هؤلاء عشرين ثم صار العدد ٣٨ زاد بعد ذلك الى ٥٠ متطوعا ، واكتسب الفريق ثقة أهالى بلدة القرين ومدينة الزقازيق بفضل النشاط المتوالى له • وكان وجيه أباطة يعد خطط الهجوم على المعسكرات • ثم كان لحادث النسف وتبادل النار مع الانجليز أثرها فى

(١) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ • عبد الرحمن الرافعى ص ٥٤ - ٥٥ •

تطور القتال واحتضان الأهالى للمقاتلين وتأيدهم ، كما أنتج ذات الأثر زيارات عزيز المصرى وغيره من رجال القيادة العامة لمنطقة القنال واجتماعهم بالأهالى ، وشكلت لجنة شعبية لقيادة وتنظيم الكفاح بين أهالى بلدة القرين . وبعد ذلك بدأ البحث عن متطوعين جدد من القاهرة ، وكان يوجد معسكر للتدريب أقامه اتحاد طلبة كلية الهندسة ، يذكر الكاتب انه كان يستعرض المتطوعين ويكتفى بتدريبهم على ما يشبه أعمال الكشافة لا على حروب العصابات ، فأمكن اجتذاب نحو مائة من هؤلاء للعمل « الفدائي الجاد » اختير منهم عشرون مدربين على حمل السلاح وسافر منهم ثمانية فعلا كدفعة أولى الى التل الكبير فى ٩ نوفمبر (١) . ثم انضم الى الفريق عشرون من طلبة جامعة الاسكندرية وخرج منهم البعض فبلغ عدد المقاتلين فيه ٤٢ مقاتلا منهم ثلاثة من العمال والباقي من طلبة الجامعة ، وهذه هى كتيبة خالد بن الوليد (٢) . ويبدو من حديث الكاتب ان كان ثمة عجز دائم فى السلاح والذخيرة ، وكان هذا العجز هو ما يحد من قبول المزيد من المتطوعين ، وان السلاح كان يشتري من التبرعات التى تجمع من الأهالى ، وكان رفيق الطرزي العضو الوفدى بمجلس النواب قد تبرع بنحو ٣٠٠٠٠ طلقة لأهالى القرين ليستطيعوا صد أى عدوان انجليزى يقع عليهم . وكان بعض ما يحمل الفدائيون من سلاح قديما لا يصلح للقتال الجدى .

وقام هذا الفريق بعدة محاولات لنسف القطارات الحربية البريطانية، كان بعضها يفشل لأسباب فنية كاختلاف سرعة القطار عن سرعة اشتعال الفتيل الناسف ، وأفلحت من هذه المحاولات عملية واحدة بالسويس أعد لها بعض الضباط وانفجر القطار . وقام ذات الفريق باحكام الحصار على مدافن بعض معسكرات الانجليز وضبط عربات النقل الذاهبة اليها بالمواد الغذائية ، كما اشتبك ببعض القوات الانجليزية خلال تنقلاتها . وعندما أتت أعياد الكريسماس استغل الفريق المناسبة لاحكام حصار المعسكرات البريطانية ومنع المواد الغذائية من الوصول اليها وتفتيش العربات والأتوبيسات ، وحدث أثناء ذلك اشتباك استمر طول الليل وانضم الى رجال الفريق فيه مقاتلون من الفلاحين حفاة الأقدام من بلدة أبو صوير ،

(١) على أنه قد يتناقض مع هذا القول ما كانت نشرته صحيفة الكاتب من أن طلبة هندسة جامعة فؤاد كانوا يقومون بصنع القنابل اليدوية ، ونشرت فى ١٥ سبتمبر ١٩٥١ أنهم صنعوا ٣٠٠٠ قنبلة وانهم يواصلون صنع المزيد .
(٢) يراجع فى هذا الشأن كتاب « معركة القنال » لسعد زغلول فؤاد .

واتسع نطاق الاشتباك حتى شمل كثيرا من مناطق القنال . ثم كانت معارك يناير ومنها معركة أبو صوير والمحسمة والاشتباك العنيف الذى حدث فى ٩ يناير وساهم فيه فلاحو أبو صوير مع طلبة الجامعة ، والذى اعتبر أعنف الاشتباكات وقتها .

ويذكر الكاتب ان هذا الفريق لم يكن ينشط تحت لواء حزب معين ولا كان أحد من أعضائه منتميا الى حزب ما ومن كان منهم كذلك استقال قبل الانضمام الى الفريق . ويظهر مما ذكره ان التلقائية التى صحبت تشكيل الفريق كان لها أثرها فى ظهور حركات التمرد داخله ، وقد ضبط بعض أعضاء الفريق (من أولاد الذوات بحى الدقى) وهو يسرق الأسلحة والذخيرة ، كما احتج البعض من عدم صرف مرتبات للمقاتلين فباع ماله من ذخيرة ليشتري الحشيش واستعان بلصوص المعسكرات . ولكن الفريق استطاع أن يظهر صفوفه من هؤلاء . واختلفت قيادة الفريق بين اتجاهين، أحدهما يرى قصر التجنيد فيه على العمال وطلبة الجامعة ، والثانى يطالب بالابقاء على أى عنصر مهما كان لاستخدامه فى العمليات الانتحارية .

وبالنسبة لعلاقة الفدائيين بالحكومة وبالسلطة بشكل عام ، فقد صادفتهم مقاومة شديدة من سلطات الأمن بمديرية الشرقية ومنطقة القنال منذ البداية ، وبلغ الأمر حد تهديد الفدائيين بتجريدهم من سلاحهم وتطبيق قانون حذر حمل السلاح عليهم وترحيلهم الى القاهرة ، وبلغ الأمر من جانب الفدائيين حد تهديدهم السلطات باطلاق النار على رجالها . وكانت سلطات الأمن هناك تمارس ضغطها بأمر صدر اليها من فؤاد سراج الدين وزير الداخلية . وبعد أن نما العمل الفدائي حاولت الحكومة وقفه وأصدرت أوامرها بالقبض على الفدائيين وترحيلهم الى بلادهم مع مصادرة سلاحهم ، ولكنها عجزت عن تنفيذ هذا القرار تحت ضغط ثورة الجماهير ولامتناع الشباب من ضباط البوليس عن تنفيذ القرار ، اذ كانوا يبلغون السلطات بأنه لا يوجد أى فدائيين فى مناطقهم ويتسترون على أفرادهم وذلك فضلا عن اشتراك بعضهم فى أعمال الفدائيين .

فلما عين الملك حافظ عفيفى رئيسا لديوانه ، واستشعرت حكومة الوفد بوادر تنفيذ المؤامرة الرجعية للاطاحة بها ساعد سراج الدين فرق الفدائيين بالسلاح والذخيرة ، وفى نفس الوقت حاولت الحكومة الوفدية أن تحكم سيطرتها على بعض الكتائب غير الحزبية فعينت أحد ضباط البوليس السياسى ممن يتبعون وزير الداخلية مباشرة ، عينته قائدا لفريق خالد

ابن الوليد وعملت على عزل عزيز المصرى من القيادة العليا للكتائب ومنعت تطوع ضباط الجيش لهذا الفريق (١) .

وفى ديسمبر ١٩٥١ تكونت كتيبة (أحمد عبد العزيز) من بعض الشباب الوطنى من القاهرة والاسكندرية طلابا جامعيين وعمالا وتجارا وبعضا من ضباط البحرية التجارية . وكان يشرف على الكتيبة عزيز فهمى من الطليعة الوفدية ومصطفى كمال صدقى وعبد القادر طه الضابطان بالجيش ، ويشرف عليها فى السويس فاروق حافظ وهاشم شعبان ومصطفى الجيار . وقامت الكتيبة بعدة عمليات فى السويس منها قلب أحد القطارات وتفجير خزان المياه الذى يمد المعسكرات بالمياه العذبة ، وقامت باشتباك عنيف مع القوات الانجليزية فى معارك ٣ و ٤ يناير وغيرها . واستطاع رجال هذا الفريق أن يقضوا على مؤامرة دبرت فى السويس لاثارة الخلافات الطائفية بين المسلمين والأقباط ، اذ أحرقوا احدى الكنائس فهاجت خواطر المسيحيين ، فاجتمع أفراد الكتيبة بشباب من المسيحيين وخطبوا فى المساجد وسافر عزيز فهمى الى السويس وخطب داخل احدى الكنائس مشيرا الى مؤامرات الاستعمار ووجوب الحذر منها ، مما أنهى الحادثة .

ورغم وجود عناصر سياسية فى قيادة كل من كتيبتى « خالد بن الوليد » وأحمد عبد العزيز « فيظهر انه لم تكن هناك وحدة فكرية تربط أعضاء كل منهما . وقد كتب بعضهم يستنكرون فى الصحف الهتافات التى انطلقت فى المظاهرات بسقوط الملك ، وكتبوها باسم الكتيبتين رغم انه لم يكن صدر قرار من أى منهما فى هذا الشأن ، وكان بعض أعضائها ضد هذا الاستنكار (٢) .



والذى يظهر من استعراض ما كتب عن كتائب التحرير فى هذه المرحلة ، انه رغم الانتشار الواسع للفكرة وتبنى الكثير من التنظيمات السياسية لها وظهور العديد منها ، رغم ذلك كان الطابع الغالب فى تكوين الكتائب هم الطلبة وقليل من العمال ، وان من شارك فيها من الطبقات الشعبية أتى اليها من منطقة القنال والمناطق المحيطة بها ممن جذبهم الى العمل الفدائى وجودهم فى خطوط المجابهة وانهم أول من تلقى صدمة

(١) معركة القنال . سعد زغلول فؤاد ص ١٠٩ - ١١٢ .

(٢) معركة القتال . سعد زغلول فؤاد ص ١٣٦ - ١٣٧ .

الارتطام بالقوات البريطانية ، ولكن لم يكن لهؤلاء الآخرين دور قيادي فعال بالكتائب . كما يلاحظ ان التلقائية كانت تغلب على الكتائب تكوينا ونشاطا ، وكانت أكثر أعمالها منعزلة عن الجماهير وعن الفلاحين خاصة ، وعانت من نقص السلاح والغذاء ومن الجهل بطبيعة أرض المنطقة التي تعمل فجها وبمسالكها . والملاحظة الثالثة أنه لم يكن ثمة ارتباط أو تنسيق بين الكتائب بعضها وبعض ، فلم تكن حركة الكفاح المسلح ذات قيادة موحدة ، وعملت كل كتيبة منعزلة عن الأخريات مما أضعف كلا منها ومما عرض الفدائيين للأخطار . وفى ٢١ أكتوبر وصفت صحيفة «الملايين» هذا الأمر بقولها ان كلا من التنظيمات السياسية كالاخوان والاشتراكيين . . الخ يوجه نداءات يومية بتكوين الكتائب وفتح باب التطوع ولكن الواجب « التحضير الجدى للكفاح المسلح » وذلك عن طريق تكوين جبهة وطنية ديمقراطية متحدة تتكون من الاخوان والشيوعيين والحزب الاشتراكي والوفديين وتنظيمات الطلبة والعمال وجميع الأحرار ، وأن تكون هذه الجبهة هي القادرة على ضم النشاط الفدائي فى تنظيم واحد . وحاولت لجنة الميثاق تلافى بعض هذه العيوب فاجتمعت فى أواسط نوفمبر وطالبت بأن يعهد بقيادة الكتائب الى هيئة عسكرية قومية واحدة تمثل فيها الحكومة ، وتندرج جميع الكتائب الحزبية وغير الحزبية تحت لواء واحد ، وتكون أهداف حركة الكتائب هجومية بمناوشة القوات المحتلة نهارا واقلاق راحتها ليلا وجعلها فى خوف دائم ، وأن تخصص بعض الكتائب للأعمال الدفاعية ، مع معاونة الحكومة لهذا النشاط بعدم الاعتراض على ما تنشئه قيادة الكتائب من ميادين التدريب وعدم الحيلولة دون انضمام الضباط والجنود اليها كمتطوعين (١) .

وفى ٢٦ ديسمبر بعث مراسل صحيفة « الملايين » فى الاسماعيلية يصف الوضع هناك قائلا انه مع وقوع الاصطدامات الأولى بدأ التفكير ينصرف الى تنظيم المقاومة ووضعها على أساس صحيح ، فاتصل بعض الوطنيين بالقنال بالأحزاب كالاخوان والحزب الاشتراكي ، ولكن هذه الاتصالات لم تؤد الى نتيجة ايجابية ، اذ رفض الاخوان العمل المشترك رغم الالاحاح عليهم بما تقتضيه مصلحة الوطن وسلامة الكفاح من وحدة ، وان أعضاء الحزب الاشتراكي لبوا الدعوة وظهرت نتيجتها بوضع خطط مشتركة معهم . وذكر المراسل انه توجد بالزقازيق جماعة تدعى العمل

(١) صحيفة الجمهور المصرى ١٩ نوفمبر ١٩٥١ .

الوطنى ولكنها تتكون من نفعيين يتجرون بالسلاح والمفرقات . ورغم انه كان قد مضى على الغاء المعاهدة نحو شهرين ونصف فقد قالت الصحيفة « ان معركة التحرير ما زالت تحبو . . . ولن تقوى ولن تقف على قدميها الا اذا دخل العمال والفلاحون غمارها » .

وعملت حركة الكتائب فى المرحلة الأخيرة على تلافى عوامل الضعف فيها . ظهر ذلك فى اجتماع عقده الكتائب وقررت فيه العمل على تحويل المعركة الى معركة فلاحين فى الأساس ، وذلك بعد أن ظهرت مدى الحاجة اليهم من خلال معارك أبو صوير والتل الكبير والقرين . كما قرروا انشاء تنظيمات سياسية فى القرى المعرضة لضربات الانجليز (١) . وكان هذا التقارب فى الصفوف مع بداية الارتباط بال جماهير الشعبية فى مناطق الاشتباكات ومع انجذاب الفلاحين الى حركة المقاومة بعد تعرضهم لضربات الانجليز ، كان ذلك بداية واعية لتنظيم حركة المقاومة الشعبية المسلحة واتحاد فرقها . وبقدر ما يحتدم الصدام وتتحرك الجماهير وتنضم الى الكتائب ، بقدر ما يفرض ذلك على التنظيمات أن توحد جهودها ، ويكون ذلك مقدمة حقة للعمل الجاد .

وقد سبقت الاشارة الى أن الانجليز استشعروا الخطر على سياستهم نتيجة احتدام الموقف العسكرى فى منطقة القنال ، ونتيجة اتساع دائرة التوتر الى منطقة شرق الدلتا فى قرى الفلاحين والمدن الصغيرة ، وكان التطور الرتيب لن يفيد الا حركة الكفاح المسلح تنظيما وارتباطا بال جماهير، فبدأ الانجليز بتداركون الأمر بالاسراع الشديد فى تصعيد الموقف وتوتره الى أقصى مدى يمكن من تغيير الأوضاع السياسية فى القاهرة بما يساعد على اقالة حكومة الوفد وتصفية الحركة الشعبية . فكانت مذبحة الاسماعيلية فى ٢٥ يناير التى امتد لهيبها السياسى الى القاهرة فى اليوم التالى .

(١) تطور الحركة الوطنية المصرية . شهدى عطية الشافعى ص ١١٧ - ١١٨ .

الفصل الثانى

نحو حريق القاهرة

كان الفاء المعاهدة ورفض مشروع حلف البحر الابيض ، غاية ماتستطيع حكومة الوفد أن تصنع باعتبار وضعها فى ظل دستور يعترف بوجود الملك كشريك فى السلطة الشرعية ، وباعتبار وضعها داخل سلطة يهيمن الملك والرجعية على مراكز هامة فيها وخاصة بالنسبة لقيادات الجيش وأجهزة البوليس والوزارة . وكان هذا التصرف غاية ماتستطيعه الحكومة باعتبار تكوينها السياسى الحزبى ، وباعتبار الاسلوب التقليدى للوفد بالعمل السلمى المشروع من خلال الأطر القائمة . وقد سبقت الإشارة الى أن الحكومة بهذا التصرف قد ألقت بنفسها وبالنظام كله فى معضلة كبيرة .

ان الفاء المعاهدة فيما يعنيه من اعتبار الوجود الانجليزى فى مصر وجودا عدوانيا مسلحا عاريا من الشرعية ، انما ذلك يوجب على الحكومة أن تتصدى للاحتلال بالعمل العسكرى . والجيش هو جهاز السلطة المعد للقيام بمثل هذا العمل . ولكن لم يكن فى عزم حكومة الوفد أن تستخدم الجيش فى طرد الانجليز ، ولا كانت قادرة على ذلك . والحرب النظامية بواسطة الجيش ضد القوات البريطانية حرب غير مأمونة العاقبة بسبب ضعف الجيش وافتقاده التسليح والتدريب اللازمين ، وبسبب سيطرة الملك على قيادات هذا الجهاز وانه لم يكن يسمح بتوجيهه هذه الوجهة . والجيش جهاز نظامى يعتمد على الضبط والربط والخضوع الرئاسى ، ولجوء الحكومة الى الاعتماد على شباب الضباط ضد رئاسة الجيش يفترض بالضرورة حل هذا الجهاز بصورته القائمة وتشكيله من جديد ، وهو أمر يعنى تقويض النظام القائم كله مما لاتعزم حكومة الوفد

النظامية أن تلجأ إليه ومما يتعدى قدراتها السياسية ، ولاشك أنها جتى لو حاولت لكان الملك والرجعية سيسبقانها الى الاطاحة بها حماية لجهازهم الاساسى الضارب . ثم ان الوفد كحزب - مهما كانت التيارات الجديدة التى تعتمل فى قواعده - لم يكن حزبا معدا للعمل المتمرد الذى يقلب السلطة . وقد سبقت الاشارة الى القصة التى ساقها أنور السادات عن مقابلة أحد الضباط الاحرار لسراج الدين وعرضه عليه أن تتخذ الحكومة موقفا ضد الملك بتأييد شباب الضباط .



لم يبق الا أن تترك الحكومة للحركات الشعبية - المنظمة والتلقائية - أن تتولى تنفيذ قرارها بالغاء المعاهدة وطرد الانجليز . ولا يكون ذلك الا بالسماح بتكوين كتائب التحرير . ولكن الكتائب عندما تتكون تشكل تهديدا للسلطة وللنظام كله . هى جماعات منظمة تمسك السلاح وتوجهها قيادات حزبية أو غير حزبية ، وترتبط بالخط السياسى لهذه القيادات وتأتى بقراراتها لا بالدولة القائمة ولا بسلطتها . وهى بذلك بذور سلطة جديدة ودولة جديدة، ويعنى مجرد قيامها تحد للدولة القائمة كما يعنى نموها قيام الازدواج فى السلطة السياسية على نطاق المجتمع . والسماح بوجود الكتائب يعنى السماح بارساء أسس دولة جديدة ونظام جديد يتشكل طبقا للموقف السياسى والاجتماعى الذى تتبناه هذه التنظيمات وتضعه فى التنفيذ . ولاشك أن قيادة الوفد وحكومته كانتا ضد وصول الامر الى هذا الوضع ، وحتى لو شاءتا ذلك فلم تكن سلطة الحكم كلها فى يد حكومة الوفد ، ولم يكن أصحاب السلطة أو المشاركون فيها وعلى رأسهم الملك ليتركونها تنفذ مشيئتها .

ولكن المشكلة تبقى قائمة فى الجانب الآخر ، فالحكومة ان منعت تكوين الكتائب أو حاربتها حكمت على نفسها أمام الشعب بعدم الجدية فى تنفيذ الغاء المعاهدة ، وتكون قد تراجعت عمليا عن موقفها من الاحتلال بعدم السماح بتحديثه ، وتكون قبلت وضعها حكمت هى عليه بالعدوانية ووأدت وليدها ، قرار الغاء المعاهدة ، وبذلك تفقد شرعية وجودها كحكومة تنفذ قرارا أصدرته والتفت حوله الجماهير . تمثلت محنة الحكومة فى وجودها بين شقى الرعى ، اما أن يحكم عليها النظام القائم بعدم الشرعية ويقذف بها بعيدا عند اتخاذها أى خطوة تهدد وجوده ، واما أن تحكم عليها الجماهير بعدم الشرعية عند تقاعسها عن اتخاذ هذه الخطوة . واستقطب الوضع بين الملك والرجعية مؤيدين بالاحتلال فى

جانب ، وبين الحركة الشعبية بكل تياراتها في جانب آخر . وأصبحت الحكومة بين الجانبين ريشة تلعب بها الرياح . ولكن نجح الضغط الشعبي العام في ايجاد الكتائب المسلحة .

وتولت الاحداث وحركتها التلقائية الكشف عن الوظيفة الاساسية للكتائب . كانت وظيفتها أصلامقاومة القوات البريطانية وتدريب المتطوعين على حمل السلاح وحرب العصابات ، وهذا في ذاته يكون جهازا مسلحا خارج سلطة الدولة ، ولكن هذا العمل يحتاج الى تمويل توفيراً للسلاح والذخيرة ، واصدرت الاحزاب وقيادات الكتائب بيانات تحث الجماهير على التبرع ، فأصبح أمر التمويل بعيدا عن الحكومة مؤكدا استقلال حركة الكتائب عنها وارتباطها بالجماهير . ثم بدأ نوع من الضغط على كبار الاغنياء بالتبرع ومطالبتهم ونشر أسماء من لم يستجيبوا لذلك في الصحف (١) ، وفي ٩ نوفمبر مثلا نشرت صحيفة الاشتراكية أسماء بعض الاغنياء الكبار وذكرتهم بماضيهم في معاونة الانجليز وأنهت حديثها لهم قائلة «.. نحن في انتظار بكم ستتبرع» ، وهذا الاستثناء للمال بالضغط يحمل فكرة الضريبة وبذورها الاساسية باعتبار أن الضريبة مبلغ من المال تجمعها السلطة جبرا عن الافراد . وقد حرصت لجنة الميثاق في أحد قراراتها أن تؤكد «بما ان الكتائب شعبية فيجب أن يكون تمويلها وتسليحها عن طريق الشعب دون اعتراض من الحكومة على اكتتاباتها» (٢) .

ومن جهة ثانية فلم يكن نشاط الكتائب - حسبما رسم له - قاصرا على الاعمال العسكرية ، فلم يمض وقت حتى قدر أن تكون الكتائب هي من يشرف على تنظيم المقاطعة الاقتصادية والتجارية للقوات المحتلة وللمؤسسات البريطانية بشكل عام وتنظيم المقاطعة الشعبية للبضائع الانجليزية . وهذه وظيفة أخرى للكتائب من شأنها لو نمت أن تفرض السلطان السياسى للكتائب على مجال من مجالات المعاملات الاقتصادية ، بالنسبة لتعامل المتعهدين مع المعسكرات البريطانية ولتعامل التجار والاغنياء مع البنوك والشركات الانجليزية وبالنسبة لشراء الجمهور للسلع الانجليزية . وهى وظيفة لو نمت أيضا لاثرت في السياسة الاقتصادية كلها فيما قد تصل اليه من الاشراف على منع بيع القطن - المحصول الرئيسى - للبيوت الانجليزية . ثم كانت الكتائب هي من تولى

(١) صحيفة الاشتراكية أول نوفمبر ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الجمهور المصرى ١٩ نوفمبر ١٩٥١ .

تنظيم مظاهرة ١٤ نوفمبر والاشراف على جنازات الشهداء . وهذه احدى وظائف الأمن العام ، كتبت « الاشتراكية » تحدد وظيفة عضو الكتيبة بأنه « عامل من عوامل النظام والأمن ، فاذا سارت المظاهرات فكتائب التحرير يجب أن تقودها وان تنظمها » وان شأن الكتائب شأن الجيوش (١) .

لهذا لم تستطع الحكومة أن تسكت على نشاط الكتائب بعد تكوينها، ولا أن تسكت وهي تراها تنمو منذ أوائل نوفمبر ويزداد الحديث عنها ويزداد مع الوقت الاعتماد عليها في العمل السياسي من التنظيمات المختلفة . وحاولت الحكومة أن تستغل ظرفا مناسباً للتحرك ضد الكتائب ، ظارفاً تكون فيه قريبة بقدر الامكان من مشاعر الجماهير . وكان ذلك في مظاهرة ١٤ نوفمبر الكبرى التي ساهمت قيادة الوفد والحكومة في الاعداد لها وسار فيها الوزراء وعلى رأسها مصطفى النحاس ، وذلك لتظهر قيادة الوفد من جديد بمظهر القائد للحركة الشعبية جمعا للثقة حولها واحياء للاسلوب التقليدي للكفاح الوفدي من خلال مظاهرات المدن السلمية .

وما ان انتهت المظاهرة حتى أعلن فؤاد سراج الدين قرار الحكومة بضم كتائب التحرير للحكومة ، فلما سئل عما اذا كانت الحكومة ستسلح الكتائب راوغ في الجواب قائلاً ان ذلك امر متروك للعسكريين ، وان الدولة والحكومة لن تساعد الكتائب غير الخاضعة لاشرافها ، وذكر أن الكتائب التي يشرف عليها عزيز المصري لا تخضع للحكومة ويجب أن تخضع لها، كما يجب أن تتخلى الاحزاب والهيئات «مشكورة» عن الاشراف على الكتائب (٢) . ثم أصدر مجلس الوزراء قراراً في ٢٥ نوفمبر بأن تتولى الحكومة تدريب الكتائب وفقاً للنظام الذي تضعه هي ، مع عدم السماح لاية هيئة أو فرد بجمع التبرعات لهذا الغرض ، وان يكون التبرع للكتائب تبرعا للحكومة التي تمولها (٣) . وانطلقت الصحف الحكومية تعيب على حركة الكتائب ضعفها وتصفها بعدم الجدية (٤) . وفي ١٧ ديسمبر أذاع سراج الدين بياناً في البرلمان عن الكتائب ذكر فيه أنها شكلت بمبادرة الهيئات المختلفة وانها بعدت عن أغراضها وانصرفت لتحقيق أغراض حزبية ، فصارت تحض العمال والموظفين على ترك أعمالهم والتطوع فيها وذكر ان في هذا تهديد لاقتصاد البلاد (٥) .

-
- (١) صحيفة الاشتراكية أول نوفمبر ١٩٥١ .
 (٢) صحيفة المصري ١٥ نوفمبر ١٩٥١ .
 (٣) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ . عبد الرحمن الرافعي ص ٥٥ ، صحيفة المصري ٢٧ ، ٢٨ نوفمبر ١٩٥١ .
 (٤) صحيفة صوت الأمة ٦ ديسمبر ١٩٥١ .
 (٥) صحيفة المصري ١٨ ديسمبر ١٩٥١ .

وقبول قرار الحكومة بالرفض والاحتجاج من جانب التنظيمات الشعبية وصحافتها . واجتمعت لجنة الميثاق ممثلة للعديد من الاحزاب والهيئات وقررت رفض هذا القرار . وخطب أحمد حسين يطالب الحكومة بأن تعلن الحرب رسميا على بريطانيا كشرط لوضع التائب تحت اشرافها . كما ذكر حافظ رمضان زعيم الحزب الوطنى أن الكتائب يجب أن تبقى مستقلة عن الحكومة . واعلن صالح حرب رئيس جمعية الشبان المسلمين انه لن يسلم كتائب الجمعية للحكومة (١) . ووقفت الاحزاب الشيوعية ضد القرار . ولم يقبله الا الاخوان المسلمون اذ صرح الهضيبى بأن ليس لديه مانع من فرض الاشراف الحكومى عليها ، وذكر أن ليس للاخوان كتائب على الاطلاق . كما امتنع مندوب الاخوان بلجنة الميثاق عن الموافقة على قرار اللجنة فى هذا الشأن . وذكرت صحيفة الجمهور المصرى أن هذا الموقف من الاخوان أثار ارتياح المسئولين البريطانيين (٢) .

وقد سبقت الاشارة الى ماكان من كبار رجال البوليس من محاولات لموقف العمل الفدائى وترحيل الفدائيين الى بلادهم ، والى أن هذا الموقف كان يتخذ بأمر الحكومة ، كما سبقت الاشارة الى ماقوبلت به هذه السياسة المعادية للكتائب من فشل نسبى بسبب مقاومة الجماهير لها وتستمر شباب الضباط على الفدائيين .

ومن جهة أخرى ، فان الغاء المعاهدة - كما سبق البيان - زاد من تفجر الموقف السياسى والاجتماعى فى الداخل ، واصطحبت حركة تكوين الكتائب باشتعال المظاهرات فى المدن كلها ، وخاصة فى القاهرة ، تهتف ضد الملك ويتردد فيها صدى الهتاف بالجمهورية ، ويذكر الاستاذ الرافعى «عمت الحركة الفدائية الجامعات والشوارع واليادين ، وذخرت بالمظاهرات الصاخبة المفاجئة تهتف بسقوط الملك وأسرته وسمعت فيها هتافات عدائية ضده لم تكن تسمع عالية من قبل فى محيط الطلبة والعمال وطوائف المواطنين » (٣) . فلم تكن المعركة معركة ضد الاحتلال فقط . وهنا اتسم موقف الحكومة بالتمزق والتردد . وأعلنت الحكومة كثيرا عن منع المظاهرات وعطلت الدراسة فى الجامعات مرات لموقف حركة التظاهر ، وصادرت الكثير من الصحف ، سيما الصحف اليسارية كالملايين والكاتب ، رغم أنهما كانتا فى هذه اللحظات من أكثر

(١) صحيفة الجمهور المصرى ١٩ نوفمبر ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الجمهور المصرى ١٩ نوفمبر ، ٣ ديسمبر ١٩٥١ .

(٣) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ . عبد الرحمن الرافعى ص ٧٨ .

الصحف اليسارية وغير اليسارية تأييدا للحكومة ورغبة في مساندتها وكشفا للمؤامرات التي تحاك ضدها بعد إلغاء المعاهدة . كما أعدت الحكومة في هذه الفترة مشروعا لتعديل قانون مجلس الدولة للسيطرة عليه ازاء المسلك الذى تبناه في الدفاع عن الحريات . وشرعت في اعداد قانون تعلن به «التعبئة العامة» يخول وزير الداخلية سلطات استثنائية يستطيع بها - باسم التعبئة ضد الاحتلال - لجم الحركة الشعبية الجموح (١) .

على أن الحكومة لم تستطع أن تسيطر على الموقف بما يمكنها من تحقيق أى من هذه المشروعات ولا أن تجمع جماح المظاهرات التى تهتف ضد الملك وتنادى بسقوط النظام كله . وتمثلت أزمة الحكومة فى أنها هى من فجر الموقف بإلغاء المعاهدة ثم تريد الآن أن تقف آثار هذا الانفجار ، وهى فى الوقت الذى كانت تساهم فى اعداد مظاهرة ١٤ نوفمبر ١٩٥١ كانت تقمع المظاهرات وتعلن فى أواخر أكتوبر عن عزمها على تفريقها بالقوة عند اللزوم وتأمّر البوليس أن يطلق الرصاص على المتظاهرين (٢) . وقد أصدر الملك قراره بتعيين حافظ عفيفى رئيسا لديوانه الملكى فى ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ ، وهو المعروف بعذائه التاريخى للوفد وصاحب التصريح الشهير الذى أعلن فيه على صفحات «الاهرام» انه ضد إلغاء المعاهدة وأنه يؤيد دخول مصر فى اتفاقيات الأحلاف مع الدول الغربية . وأدرك الجميع أن فى هذا التعيين تعبيرا عن عزم الملك العمل على تصفية الحركة الشعبية وأنه به يتضح الخيط الأبيض من الخيط الأسود فى المؤامرة ضد الحكومة الوفدية . وسارت المظاهرات تهتف ضد الملك ، ولكن الحكومة - المفدور بها - قابلت هذه المظاهرات بالعنف واشتبك البوليس مع المتظاهرين فاعتقل وأصيب الكثيرون (٣) . وكانت الحكومة بهذه الاجراءات تنعزل بسرعة عن كل من الطرفين المتصارعين ، وتفقد سريعا ثقة كل منهما فى موقفها منه وتبدو لكل منهما ، اما عدوا ضعيفا يمكن التخلص منه ، وأما حليفا ضارا يعوق أكثر مما يساعد ، وفقدت هيبتها كحكومة مقتدرة ، خصما لأى من الاطراف كانت أو صديقا . وضاعت نداءات النحاس العاطفية للمتظاهرين وللطلبة بالألا يطيعوا نداء الفتنة ، وضاعت فى ضجة الارتطام العنيف بين الشعب والرجعية ، فلم تلق اهتماما من أحد . وتمثل

(١) صحيفة الملايين ٤ نوفمبر ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الاشتراكية ٢٥ أكتوبر ١٩٥١ .

(٣) صحيفة المصرى ٢٨ ديسمبر ١٩٥١ ، ٢١ يناير ١٩٥٢ .

التناقض في ذروته في نداء النحاس يوم ٢٠ يناير للطلبة بعد اشتباك البوليس بهم «اننا ندخركم للمستقبل القريب ، ونعدكم لمواجهة الايام الصعبة ، ونضمن بكم في أن تسيل دماؤكم الا في ميدان الشرف والنضال» (١) اذ كان الضن بالدماء يصدر عن رئيس الحكومة التي اسالت هذه الدماء ، واذا كان ميدان الشرف والنضال الموعود هو عينه ميدان الشرف والنضال التي تقف اجراءات الحكومة من دون انفتاحه ، واذا كان المستقبل القريب والايام العصيبة هي عين الايام الراهنة .

تخطت الاوضاع السياسية حكومة الوفد ، ودارت الاحداث كالامواج العالية حولها ، واصابها مثل دوار البحر فلم تستطع أن تميز لنفسها طريقا أو متجها ، ولا أن تعرف من لها ومن عليها ولا أن تقدر من أين يأتيها الخطر . وكان على الملك والرجعية والانجليز نسجا لحيوط المؤامرة ، أن يخزوا الاحداث وخزا ليسرع ايقاعها وليصل تأزمها الى مداه ، واثقين من اضطراب سياسة الوفد وتمزقها وانفلات الوضع من يديها جماهيرا وسلطة . وتطورت الاحداث الى أن كانت مذبحة الاسماعيلية في ٢٥ يناير .



في ذات الفترة حدث داخل مؤسسات الدولة صدع عظيم ، شارف به النظام كله على الانهيار . حدث هذا في البوليس والجيش ، عمودى الارتكاز للدولة وسلطتها .

واذا كان البوليس قد تمرد على حكومة السعديين سنة ١٩٤٨ لاسباب تتعلق بالوضع الاقتصادى لرجال البوليس ، وكان في تمرد القوة الحافظة للنظام وقتها تهديد للنظام ذاته . فان هذا السبب الاقتصادى لم يظهر في الفترة الاخيرة بعد الغاء المعاهدة ، وحل محله الدافع الوطنى والشعبى العام بين الشباب من الضباط . وكان هذا اشد خطرا على النظام من حركة سنة ١٩٤٨ ولو لم يصل مثلها الى حد الاضراب العام . اذ بدأت فئات من رجال البوليس يتحركون بدوافع سياسية متميزة عن دوافع النظام السياسى للدولة الذى يجب عليهم أن يحموه . والحاصل أن قرار الغاء المعاهدة قد مزق جهاز البوليس في الدولة مزقتين : فأولا ، بدأ الانجليز في منطقة القنال يفرضون سيطرتهم الكاملة على مرافق الحياة هناك ، وأدى هذا الى الاصطدام المباشر بينهم وبين البوليس المصرى في

(١) صحيفة المصرى ٢١ يناير ١٩٥٢ .

المنطقة ، وعرفت حوادث هذه الفترة اشتباكات عنيفة وخطيرة في دلالتها في مدن القنال سبقت الإشارة الى بعضها . وكان رجال البوليس في اصطدامهم بقوات الاحتلال يمارسون عملا وطنيا ويمارسون أيضا عملا مشروعا يتفق مع انضباطهم الوظيفي ويقاومون به عدوانا بريطانيا صريحا على الدولة ، وكانوا في هذا العمل يلتقون بنشاط الكتائب وأعمال المقاومة الشعبية وبالمظاهرات الجماهيرية . وكانت تصدر اليهم الأوامر أحيانا من وزارة الداخلية بالصمود ومقاومة الانجليز . فينسجم بهذا نشاطهم تماما باعتباره عملا وظيفيا وعملا مشروعا وعملا وطنيا . وثانيا ، كانت تصدر اليهم الأوامر أيضا من وزارة الداخلية بتصفية الكتائب ونزع سلاحها وترحيل أعضائها ، وكان من قيادات البوليس من يلح على تنفيذ هذه الأوامر لاتصاله بالملك وارتباطه به (١) . ومعنى ذلك ان كان يطلب من رجال البوليس مقاومة العدوان البريطاني وتصفية المقاومة الشعبية لهذا العدوان ، بمعنى أنه كان يطلب منهم الأمر وتقيضه في ذات اللحظة . وقد لجأ بعض شباب الضباط الى التستر على العمل الفدائي مفضلا الخروج على انضباطه الوظيفي بدافع الشهور الوطني وحرصا على التكامل والاتساق النفسي فلا يفعل الشيء وتقيضه معا .

وان التمزق الاساسي في جهاز البوليس تكشف عنه المقارنة بين وظيفته في منطقة القنال ووظيفته في القاهرة والمدن الأخرى بعد الفاء المعاهدة . في منطقة القنال كان يضرب الانجليز وتأميره الحكومة أن يفعل . وفي القاهرة كان يضرب المظاهرات المعادية للانجليز والمعادية لحليفهم الملك وتأميره الحكومة أن يفعل . هنا لا يظهر التناقض بين وظيفة الجهاز وبين موقف بعض شبابه الصادر عن اتجاهاتهم السياسية الفردية ، ولكنه تناقض يظهر في وظيفة الجهاز نفسه كجهاز مأمور بأن يحفظ الأمن . ويتم حفظ الأمن في القنال بالاصطدام بالقوات المحتلة ، ويتم حفظ الأمن في القاهرة بالاصطدام بالحركة المعادية للاحتلال . وقديما كان جهاز البوليس متسق العمل والوظيفة يعمل حماية للنظام القائم ضد كل ما يهدده ، ثورة كانت أو تمردا أو جرائم فردية (بصرف النظر عن السلوك الفردي لأي من رجاله) . ولكن وظيفته الآن أصبحت أن يعمل مع الثورة في القنال ومع الثورة المضادة في القاهرة ، وينهال التأييد الشعبي عليه والتهاف ببطولته في القنال ، وتنهال الحجارة عليه والتهتان بسقوطه في القاهرة . ولم يكن لهذا الموقف أن يستمر بغير أن يتمزق الجهاز نفسه .

(١) معركة القنال . سعد زغلول فؤاد ص ٧٠ ٧١ الخ ، ص ١٠١ ١٠٠ الخ .

وهذا ماظهر مع مذبحه الاسماعيلية في ٢٥ يناير ، التى قاوم فيها رجال البوليس حتى استشهد منهم امام الانجليز عدد كبير ، فكانت نتيجتها المباشرة فى اليوم التالى فى القاهرة أن انضم رجال البوليس الى المظاهرات، بل بدأت المظاهرات بتحريك بلوك النظام من العباسية الى الجيزة ليبدأ مع الجماهير مظاهراتهم من الجامعة ، وترك رجال البوليس مراكز عملهم ومهامهم ، تركوا السلطة والنظام .



وبالنسبة للجيش تطوع بعض شبابه فى الكتائب ، تدريباً للفدائيين واعداداً للخطط لهم ومشاركة فى العمليات العسكرية ، والهبة الفاء المعاهدة حماسهم للكفاح ضد الاحتلال . ولكن الحكومة وفقت دون مشاركة ضباط الجيش فى هذا الكفاح ولم توافق على تطوعهم فيه والانضمام الى الكتائب . فتطوع منهم فيها من دفعه حماسه أو ايمانه لذلك . ثم كان نشاط حركة الضباط الأحرار ضد الملك وضد قيادات الجيش المرتبطة به معيناً لهذا الجهاز كله أن يبتعد عن النظام . ثم كانت الحركة الشعبية المشتعلة وقتها وانكشاف موقف الملك ضدها وضد مقاومة الاحتلال ، كان ذلك مما باعد بين الجيش والنظام . وقد تقدمت الإشارة الى نشاط الضباط الأحرار .

واذا كان فريق من الضباط قد تطوع فى الكفاح ضد قوات الاحتلال فقد شهدت نهاية عام ١٩٥١ فى القاهرة وقفة عامة للضباط ضد الملك . وكان هذا فى انتخابات نادى الضباط ، اذ رشح لرئاسة النادى حسين سرى عامر رئيس سلاح الحدود ورجل الملك ورشح معه عدد من ذوى العلاقات بالسراى ، فتجمع الضباط ضد هؤلاء المرشحين وأجمعوا على انتخاب قائمة الاسماء التى طرحها تنظيم الضباط الأحرار كمنافسين للمرشحين الملكيين . وأدرك الملك وأعوانه هذا الأمر وانهم منهزمون فى الانتخابات ، وقرروا إلغاء اجتماع الجمعية العمومية للنادى التى كان سيتم الانتخاب فى اجتماعها . ولكن الضباط أصرروا على الاجتماع ، وتلقوا برقيات التأييد من زملائهم خارج القاهرة ، وظلوا رغم قرار إلغاء الاجتماع يباشرون حقهم الانتخابى (١) . وانتخبوا فعلاً قائمة مرشحي الضباط الأحرار وانتخب محمد نجيب مرشحهم لرئاسة النادى . كما قررت الجمعية اعتبار سلاح الحدود الذى يرأسه حسين سرى عامر

(١) صحيفة المصرى ٢١ ديسمبر ١٩٥١ .

سلاحاً منفصلاً عن الجيش حتى ينحو ترشيحه لرئاسة النادى (١) . وفى ٨ يناير جرت محاولة لاغتيال حسين سرى عامر (٢) ، ولكن طاشت الرصاصة عنه وأصابت هدفها السياسى المباشر وهو الملك ، وعلم الكافة مما نشرته الصحف من كل هذه الاحداث أن الجيش فى يد الملك أصبح كالأسلحة الفاسدة فى فلسطين ، تترد قذيفتها الى ضارب زنادها . وفى الانتخابات لمست حركة الضباط ماتمتع به من تأييد داخل الجيش كحركة مناهضة للملك . وظهر أن الجيش قد أفلت من قبضة الملك والنظام .

وكان هذا سبباً لأن يسرع الاحتلال وأصحاب النظام لاتخاذ خطوة حاسمة يمكن بها راب الصدع العظيم . وإذا كانت الكارثة مقبلة من جميع النواحي ، كارثة انهيار النظام ، فلن يمنعها وينجيهم منها الا كارثة أخرى، كارثة مضادة .



عقب إلغاء المعاهدة وصفت صحيفة روز اليوسف الوضع بأن الشعب لا يزال فى حيرة ولا يزال يتساءل عما يمكن أن يقوم به وكيف يؤدي دوره وكيف يحارب الانجليز وكيف ينظم نفسه وفى أى اتجاه يسير (٣) . وفى ٣٠ أكتوبر كتبت ذات الصحيفة تقول ان من يتهم الحكومة بأنها لم تستعد انما يتلفت الى الوراء ، وإذا كانت لم تستعد فعلاً فما العمل «هل نسقط الحكومة ، هل نصلح الانجليز ، هل نكتفى بالنقد ولطم الخدود ... لماذا نطالب الحكومة بكل شيء دون أن نفعل شيئاً» وذكرت أن المظاهرات تطالب وزير الخارجية بالسلاح وتطالب الحكومة بمنع المتعهدين التجار من التعاون مع الانجليز وتطالبها بأن تنظم الكتائب وتقف قانون منع حل السلاح وقانون منع التجمهر ، وذلك رغم أن تجار السلاح منتشرون فى كل مكان يمكن لأى شخص أن يشتري ما يريد ، ورغم أنه يجب على المكافحين أن يتصرفوا من تلقاء أنفسهم ثم يحكمون على موقف الحكومة « متى كانت الوطنية لاتصدر الا بقانون أو أمر وزارى » . وفى ٦ نوفمبر كتب احسان عبد القدوس فى ذات الصحيفة يعلق على الوضع العام - ولم يكن هو ولا الصحيفة من مؤيدى حكومة الوفد - كتب يقول ان الشعب طالب بإلغاء المعاهدة واستجابت الحكومة ومنحته ما طلب ،

(١) صحيفة المصرى أول يناير ١٩٥٢ .

(٢) صحيفة المصرى ٩ يناير ١٩٥٢ .

(٣) صحيفة روز اليوسف ١٦ أكتوبر ١٩٥١ .

فكان الشعب هو المسئول عن هذا الالفاء وأصبح هو المسئول عن مواجهة نتائجها ، والحكومة لا تملك الا أضعف الإيمان وهو أن تدع الشعب يقوم بواجبه دون اعتراض لطريقه ، وقد تعتذر عن عدم مواجهة الانجليز بالسلاح بسبب ضعف الجيش وعن عدم اصدار التشريعات الملائمة للوضع خوفا من تدخل القوات البريطانية ، وايا كانت جدية اعداء الحكومة فانه « ليس للشعب عذر اذا لم يتحرك ، واذا لم يقاطع الانجليز ، واذا لم ينظم نفسه في عصابات مسلحة .. واذا اكتفى بالجلوس في المقاهي والمنتديات ليقرأ آخر الاخبار ثم يتساءل ماذا تصنع الحكومة وماذا أعدت دون أن يهب واقفا على قدميه ليقابل أخبار الانجليز بأخبار المصريين . انما يقوم عذر الشعب اذا ماتصدت له الحكومة وشلت خطواته وصدته عن وجهته وهو ما لم يحدث حتى الآن » وذكر أن وضع حكومة الوفد هو وضع أية حكومة في بلد محتل يريد أن يطرد غاصبيه ، وهو ذاته موقف حكومة رشدي في ثورة ١٩١٩ اذ اقتصر دورها على ترك الشعب يقوم بدوره ، وهو وضع حكومة ايرلندا عندما بدأ ديفاليرا يقوم بحركته ، وهو وضع حكومة لافال في فرنسا عندما قامت حركة المقاومة الشعبية ضد جيوش الالمان . وكانت جميع هذه الحركات الشعبية تقودها أحزاب ليست في الحكم ، وتكتفى الحكومة بدفع أنصارها للاشتراك فيها دون أن تتولى بنفسها قيادتها . وقد الفت حكومة الوفد المعاهدة وأمرت بجباية الضرائب الجمركية على واردات الجيش الانجليزي ومنعت السكك الحديدية من التعامل مع القوات البريطانية ، مما أدى الى استيلاء الانجليز على الجمرك والقطارات ، كما لم تمنع العمال من ترك المعسكرات البريطانية ، ولاتدخلت لمنع الكتائب ولاطبقت قانون حمل السلاح بشكل شامل يحول دون تسليح الكتائب . وهى بهذا تفتح الطريق وعلى الشعب أن يسير فيه . وقد نشرت صحيفة الاشتراكية هذا المقال ذاته في ٨ نوفمبر .

وقد كتبت هذه التعليقات قبل أن يظهر نشاط الكتائب وقبل أن تبدأ الحكومة محاولات السيطرة على هذا النشاط وعرقلته . ورغم أن تطور الاحداث زاد نبرة الهجوم على الحكومة ، فقد بقى الكثير من السلبات عالقا بالحركة الشعبية ، وبقي النقد السابق في الكثير من أسسه سليما .

واذا كان تشكيل الكتائب وانشاء اللجان الوطنية في الاحياء وغيرها اذا كان يشكل تنظيم المبادرة الشعبية ودفعها في قنوات للعمل منفصلة عن الحكومة وسلطة الدولة ، فالحاصل انه لم يصل تكوين هذه الوحدات والتنظيمات الى المستوى الذى يمكنها من الهيمنة على الاوضاع السياسية

ولاتفرت لها المقومات السياسية اللازمة لان تنزع زمام الامور من الحكومة رغم ضعفها البالغ . وبقيت الانظار عامة تتطلع الى السلطة تستحثها الى العمل وتطالبها بالمبادرة فيه ، وتتهم الحكومة بالتقاعس ، وبقيت التنظيمات الشعبية تنتظر من الحكومة والسلطة أن تقود العمل لا ان تترك المهمة للتنظيمات الشعبية . وكان هذا المسلك يعنى القاء التنظيمات الشعبية مسئولية القصور من على عاتقها الى عاتق الحكومة ، كما كان نابها عن تصور عام ضمنى وعن خلفية فكرية وسياسية لدى الغالبية ، وهى أن العمل الحاسم يتعين أن يأتى من خلال السلطة .

والحاصل أنه كان وراء الحركة الشعبية الثورية المتفجرة ، ووراء المواقف المعادية للملك وللسلطة وللنظام كله ، ورغم ارتفاع شعار الكفاح المسلح ، كان يتستر أسلوب الكفاح القديم ، الكفاح السلمى المشروع . أى حشد الرأى العام حشدا شاملا بالمظاهرات والصحافة وغيرهما للضغط على الحكومة والسلطة لتحقيق المطالب الشعبية وتستجيبا لها ، أو لتغيير أوضاع السلطة بواسطة هذا الحصار السياسى السلمى الذى تمارسه جماهير الرأى العام . وكان هذا الاسلوب بما وراءه من تراث وتجارب أكثر نفاذا بين العاملين فى السياسة وأكثر سلاسة فى الممارسة على أيديهم ، وكان أسلوب الكفاح المسلح رغم الاقتناع الواسع به أسلوبا جديدا لم تسبق ممارسته من زمن بعيد .

وقد عملت التنظيمات الشعبية على أن تحمل الحكومة على تحقيق مطالبها بأن تكون الحكومة هى من ينفذ مقاطعة الانجليز وهى من يبيع حمل السلاح مع اخراج الموظفين الانجليز وسحب السفير المصرى من لندن وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية الرسمية مع بريطانيا ، وكان ذلك كله لو نفذته الحكومة يكون بمثابة اعلان ضمنى للحرب على القوات البريطانية ، واخذت التنظيمات والرأى العام عامة يدفعون الحكومة دفعا فى هذا الطريق من خلال جهد سياسى كبير وأزمات وتوتر عنيف ، أى يدفعونها أن تتورط وتورط معها السلطة كلها فى السير فى طريق يؤدى الى اعلان الحرب على بريطانيا . وتمثل هذا أكثر ماتمثل فى الهجوم الشديد الذى كانت تتعرض له الحكومة عند كل اشتباك عسكرى يحدث بين القوات البريطانية وبين البوليس فى منطقة القنال ، واتهام الحكومة فى هذه المناسبات بالتقصير والتفريط ، ولم يكن ذلك يعنى إلا أن تكون السلطة هى العامل الاساسى فى المقاومة المسلحة .

واذا كانت الكتائب تمثل نواة سلطة جديدة بما بدأت تمارسه فعلا

من أعمال وبما ذاع عن الدور المأمول أن تقوم به ، فانها لم تكن وصلت الى حد من النضج والقوة يمكنها من أن تحتل مركز البؤرة من الحركة الشعبية ونشاطها . فكانت بهذا خطرا وشيكا أكثر منها خطرا حالا ، بمعنى أنها كانت خطرا لم يكن آن الاوان لوقوعه ، فشجذت في اعدائها من المبادرات ما لم تكن قادرة على مجابهته . وهى فى حدود هذا المستوى من عملها كانت تقوم بدور «العامل المساعد» لا الدور الاساسى ، وذلك بالنسبة للنشاط السياسى الدائر فى القاهرة ، الذى اتخذ اسلوب التظاهر والتعبئة الوجدانية للضغط على السلطة لتغيير اوضاعها بما يكفل تحقيق مطالب الشعب من خلالها لا بالعمل الجماهيرى المستقل عنها . وكان الدور العمل الذى أدته الكتائب فى حدود امكانياتها ، هو أن تكون عنصرا مؤثرا فى حشد الجماهير وتعبئتها واثارة سخطها وتزويدها بالاحساس بالقوة ، وأن يكون اصطدام الانجليز بالكتائب تفجيرا أكثر للسخط الجماهيرى عليهم وعلى الحكومة ، وأن تكون اجراءات الحكومة ضدها سببا فى الجھوم على السلطة ومحاصرتها . وبهذا النظر كان التقدير البريطانى للموقف سليما ، وهو أن الاوضاع لا تزال يحكمها الوضع السياسى فى القاهرة وانه لاينبغى أن تتفاقم أحداث القنال العسكرية الى الحد الذى يفسد عليهم امكانية السيطرة على هذا الوضع ، وان المعركة هى معركة انقاذ السلطة فى القاهرة لمصلحة الانجليز ومصلحة الرجعية المحلية من الحصار الشعبى .

والحاصل أيضا ان الحشد السياسى الذى مارسته التنظيمات الشعبية الثورية المختلفة ، من أجل تنفيذ شعار المقاطعة وعدم التعامل مع الانجليز ، والضغط على كبار الرأسماليين والملاك لمقاطعة المؤسسات البريطانية ، كان هذا الأمر كله ينطوى على نوع من الاحياء لاساليب الكفاح أثناء ثورة ١٩١٩ . ويمكن القول - من قبيل التقريب - ان الاسلوب الاساسى للكفاح فى هذه الفترة كان هو عينه أسلوب الكفاح السلمى والمقاطعة السياسية والاقتصادية الذى مورس فى ثورة ١٩١٩ ، وان حركة الكتائب كجهاز للعنف الثورى كانت تمثل شكلا متطورا من أشكال نشاط الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ الذى لجأ الى السلاح وقتها كعامل مساعد للمقاطعة الشعبية المدنية للاحتلال . ووجه الخلاف بين جهاز ثورة ١٩١٩ وبين الكتائب ان الأول كان يمارس العنف فى صورة الاغتيالات السياسية ، بينما مارسته الكتائب فى صورة حرب العصابات ، وهى صورة أكثر نضجا ، ووجه الشبه ان كلا منهما لم يصل الى المستوى الذى يصبح به العنف هو المتحكم فى الاوضاع السياسية والعنصر الفعال الحاسم فى تقريرها .

والملاحظ بالنسبة للحزب الاشتراكي ، انه مع دعوته للكفاح المسلح ومع ممارسة كتائبه للعمل المسلح فعلا ، مع ذلك فقد كان يميل الى أن يرث اسلوب العمل الوفدي خلال ثورة ١٩١٩ ، فكان نشاطه العام يتركز في التعبئة الجماهيرية الشاملة للمقاطعة السياسية والاقتصادية للانجليز ومحاصرة الجماهير للسلطة بالعمل السلمي ، وهو اسلوب تشكلت به خبرته السياسية منذ الثلاثينات ، وكان يتجه الى الاثارة العنيفة والى اشاعة الجيشان الثوري أكثر من الاتجاه الى تنظيم الكتائب المسلحة . ورغم انه كان ينادى الجماهير بألا تستلهم تجربة ثورة ١٩١٩ (١) ، فقد كان عمله عامة هو عين هذا الاستلham لأساليب تلك الثورة ، وتنمية روح عدم التعاون الشعبي مع السلطة .

وبالنسبة للتنظيمات الشيوعية ، فقد وقف تنظيما الحزب الشيوعي وطلبة العمال والفلاحين بعيدين نسبيا عن حركة الكفاح المسلح ، ووجد أولهما فيها ميدانا جماهيريا للنمو الذاتي رأى وجوب الاستفادة منه دون أن يركز نشاطه فيه بما قد يهدد سرية وجوده وأمان أعضائه . وفقد ثانيهما الايمان بأن حركة الكفاح المسلح والمعركة الدائرة وقتها يمكن أن تكون هي الثورة فعلا . ولم يهتم بثقله في تلك الحركة الا الحركة الديمقراطية لتحرير الوطنى ، ولسكنها صرفت جزءا كبيرا من جهدها فى مطالبة الحكومة بالافراج عن المسجونين السياسيين من الشيوعيين وفى معارك مصادرة صحافتها والمطالبة بتوسيع الحريات . أما الحزب الوطنى فقد شارك كغيره فى الكفاح المسلح بقدر ما سمح له به جهده المحدود . واما الوفديون فقد ساهم بعض شبابهم فى نشاط الكتائب ، ولكن دون أن يتجه الحزب بدعوة عامة اليها ، وقد سبقت الاشارة الى موقف الحكومة الوفدية من المعركة والكتائب ، كما سبقت الاشارة الى حيرة كثير من الوفديين وولائهم لقيادتهم وسخطهم عليها وافتقارهم فيما بينهم الروابط التنظيمية التى تمكنهم من اتخاذ موقف حاسم . وفى ٦ نوفمبر تساءلت روز اليوسف « فى معركة التنظيم والاستغاثة التى تدور هذه الأيام . . . أين أسماء الوفديين . . . لقد استطاع الوفد فى وقت ما - كحزب لا كحكومة - أن يؤلف جيشا كاملا من الشبان يرتدون القمصان الزرق استطاعوا أن يملكوا مصر بعصيتهم . . . أين القمصان الزرق . . . أين هم لنواجه بهم الانجليز كما واجهوا المعارضين عام ٣٦ » .

أما الاخوان المسلمون ، فقد دفع الحماس بعض شبابهم الى التطوع

(١) صحيفة الاشتراكية أول نوفمبر ١٩٥١ .

للكفاح المسلح ، وشكلوا بمبادرة منهم معسكرات للتدريب وانضموا للكتائب ، واستشهد منهم في القتال أمثال عمر شاهين وأحمد المنيسى ممن خرجت القاهرة تشيع جنازتهم في جو من الحداد العام . ولكن سبقت الإشارة الى أن الموقف الرسمي للجماعة بقي ضد الاشتراك في المعركة . وصرفت الجماعة جهدها في مطالبة الحكومة بالافراج عن مسجونيه السياسيين وتسليمها ما كان صودر عند الغائها سنة ١٩٤٨ من أموال ومبان . ويمكن أن يضاف الى ما سبق ذكره عن موقف الجماعة ، ان الهضيبي بعد إلغاء المعاهدة بنحو اسبوعين وقف يخطب في شباب الجماعة قائلا « اذهبوا فاعكفوا على تلاوة القرآن » فكتب خالد محمد خالد يتهم المرشد العام بالابتعاد عن الدين الذي يفضل الكفاح عن العبادة حسبما أثر عن الرسول وقال « وجد الوطن في التاريخ قبلما يوجد الدين وكل ولاء للدين لا يسبقه ولاء للوطن فهو ولاء زائف ليس من روح الله ، والوطن وعاء الدين وسناده » وهتف في الاخوان « اطلقوا سراح الطاقة المحتكرة » (١) القوة الشعبية الحبيسة داخل الجماعة . وذكرت روز اليوسف انه يجب على الاخوان التحرك في المعركة والا فقدتهم مصر « فيوم يتحرك الاخوان المسلمون ويعرفون كيف يتحركون والى أين ، فقد اكتملت لمصر قواها الشعبية وضمنت لأيام الجهاد الاستمرار » ولكن ذلك كله لم يجد أثرا ووقفت الجماعة بعيدة عن المعركة بقسم كبير من الكتلة الشعبية السياسية .



كان يمكن للوضع بهذه الحدود أن يحقق نتائج ايجابية حاسمة . وكان يمكن أن ينمو الى ما يحقق أوضاعا جديدة بالنسبة للموقف من السلطة وبالنسبة لحركة الكتائب . لولا أن افتقدت الحركة الشعبية في ذلك الوقت وحدة تنظيمية . وقد سبقت الإشارة الى مواقف الأحزاب والتنظيمات المختلفة ، والى المشكلة التي جابهتها كلها لخلق اطار عام للعمل الشعبي يضم قواه المختلفة بكافة اشكالها وتياراتها لتحقيق الأهداف المطروحة . وبعد إلغاء المعاهدة لم يكن تم تكوين هذا الكيان بعد ، كيان الجبهة ، وافتقد ساعته أكثر مما افتقد من قبل ، وكان وجه الخطر أن افتقد وجود هذا الكيان في وقت انتقلت فيه المسؤولية الأساسية في العمل السياسي الى الحركة الشعبية وقد سبقت الإشارة الى ما عانت منه حركة الكتائب من تعدد في التنظيمات وفقدان للتنسيق أضربها ، وكان ذلك انعكاسا للوضع العام للحركة السياسية .

(١) صحيفة روز اليوسف في ٣٠ أكتوبر ١٩٥١ .

ويلحظ في هذه الفترة اتجاهان يعبران عن هذا العنصر الضامر في الحياة السياسية :

أولا : اتجاه ظهر بين العناصر غير الحزبية ، ثورية كانت أو رجعية . فأبو الخير نجيب مثلاً يكتب في « الجمهور المصري » يرثى الوفد وينعى افتقاد مصر للزعامة بعده ويتم الشعب . وبعد إلغاء المعاهدة بأسبوعين كتب يقول « ان الشعب يفتقد الى قيادة توجيهية حازمة » (١) ، ثم لاحظ بعدها ان « الثورة تتسكع على الأبواب في فايد » (٢) . وخالد محمد خالد يكتب في روز اليوسف « في الليلة الظلماء بفتقد البدر » يعترض على من يهاجمون سعد زغلول لأن مصر بسبب الاستعمار والاقطاع «تشكو فقرا في الرجال» وليس من صالحها كلما خفق في سمائها علم أن تنكسه أو تحثوه بالتراب وقال « دق ناقوس الثورة واستدار الزمن كهيئة يوم كان في عام ١٩١٩ وتلفتت مصر تبحث عن الشهاب الذي يقع على الوقود المتفجر فيشتعل ويتأجج ولكنها لا تزال في غرفة الانتظار . . . فلم يجد ضغط الحوادث المزلزلة التي تقع اليوم ببلادنا رجلا يفعل به ويصير بؤرة تتركز فيها مشاعر الثورة واحقادها ، أم ان الحوادث نفسها لا تزال من الحفة والتفاهة بحيث لا تستجيش حماس الرجال ؟ . . . ان الرجل الذي سيضرب الضربة الأولى وتكون هذه الضربة باطشة مجنونة ، نعم مجنونة ، هذا الرجل هو الزعيم الذي ننتظره والذي ستلقى اليه الثورة بزمامها » (٣) .

ويكتب احسان عبد القدوس يقول ان الشعب لم يؤد واجبه ويتساءل أين الثورة وأين زعيمها ومنظمها (٤) . كان هذا الاتجاه رغم الموقف الديمقراطي الواضح للكثير من عناصره يفتقد وحدة الحركة الشعبية ويبحث عنها في زعامة فردية تجسدها . لا في بناء تنظيمي يدفعها .

واذا كان هذا الاتجاه في بحثه عن العنصر المفتقد في الحياة السياسية ، كان أقرب الى النزوع القدرى بحثا عن المجهول يهبط من عل ، لا بحثا في تنمية الاتجاهات الواقعية التي كانت قائمة وقتها في الحياة السياسية ، فقد حاول مصطفى أمين في أخبار اليوم وغيره من أصحاب المنابر الرجعية ، أن ينمو بأزمة هذا الاتجاه ويعمقها وأن يستفيد من

(١) صحيفة الجمهور المصري ٢٢ أكتوبر ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الجمهور المصري ٥ نوفمبر ١٩٥١ .

(٣) صحيفة روز اليوسف ٦ نوفمبر ١٩٥١ .

(٤) صحيفة روز اليوسف ٤ ديسمبر ١٩٥١ .

القصور الحاصل فى الحياة السياسية للوصول بالرأى العام الى رفض كافة العناصر القائمة فى هذا الواقع ، وافقاد الثقة فى مؤسساته بشكل عام ، سواء كانت من مؤسسات الدولة الدستورية أو من المؤسسات الحزبية ، والوصول بال جماهير الى موقف الانتظار السلبي بما يمهّد الطريق لنجاح أية مؤامرة تحدث . والحاصل انه لوحظ منذ نوفمبر ١٩٥١ نشاط واضح لعلى ماهر رئيس الوزراء الأسبق ، اذ بدأ يؤلف ما يسمى بالهيئة السياسية يجمع لها كل السياسة التقليديين . وكان على ماهر معروفا فى السياسة المصرية باعتباره أحد « الرجال الأقوياء » الحريصين على تجميع السلطة فى أيديهم وسلبها من المؤسسات القائمة دستورية كانت أو غيرها . وفى أوائل يناير ١٩٥٢ روجت « أخبار اليوم » لفكرة أن يتولى على ماهر وزارة جديدة بدل الوزارة الوفدية . وسترد الإشارة الى ذلك فيما بعد .

ثانيا : وكان الاتجاه الثانى يتلمس الحل لبناء الوحدة السياسية الشعبية ، يتلمسه فى المؤسسات السياسية القائمة أحزابا وتنظيمات وجبهات . فاذا كانت الجماهير هى صانعة الثورة ، فهى تصنع ثورتها من خلال انتظامها فى جهاز أو مؤسسة تربط بينها بالأهداف المشتركة وأساليب الكفاح المرسومة . وقد ضم هذا الاتجاه بشكل عام كافة العناصر الحزبية فى الحركة الشعبية . وبعد أسبوعين من الغاء المعاهدة اقترحت صحيفة الملايين تكوين جبهة وطنية ديمقراطية تضم كافة القوى الشعبية أحزابا وتنظيمات نقابية ومهنية (١) . وكان هذا هو عين اتجاه الحزب الاشتراكي والحزب الوطنى والتنظيمات الشيوعية الأخرى بالنسبة لمبدأ تكوين الجبهة ومع اختلافات فى التفاصيل تتعلق بقوى الجبهة المقترحة وطبيعتها الخ . وحاولت هذه التنظيمات تكوين اللجان الوطنية فى الأحياء والمدن والتأكيد على أن هذه اللجان يجب أن يتسع نموها بوضع برنامج مشترك للعمل السياسى من التنظيمات المختلفة وتوثيق العلاقات بينها وتعميق المناقشات حول أهدافها . وكان ثمة اتفاق بين هذه التنظيمات حول أن تنظيم الشعب هو الطريق الى التحرر ، وانه لا تكفى التنظيمات السياسية انما يجب تكوين اتحادات لكافة فئات الشعب من نقابات عمالية واتحادات مهنية واتحاد عام للطلبة وللشباب وللنساء ، ونقابات العمال الزراعيين وللملاك الفقراء . كتبت صحيفة « الملايين » فى أواخر ديسمبر تقول ان الحركة الوطنية مهددة بخطر التميع والتراجع عن طريق القتال الى طريق المفاوضات و « ثبت أن المطالبة بإطلاق الحريات وبإطلاق سراح المسجونين

(١) صحيفة الملايين ٢١ أكتوبر ١٩٥١ .

السياسيين وترك الحرية للعمال والفلاحين والطلبة والنساء والموظفين والجماهير الشعبية بتنظيم صفوفها للمعركة فى سبيل الخير وفى سبيل تحرر مصر ، هذه المطالب وحدها لن تحقق نتائج ايجابية - والفترة الماضية - الشهور التى مرت منذ الغاء المعاهدة هى الدليل على ذلك . . » وذكرت ان قوة العمال والفلاحين والطلبة والنساء لن تظهر وتلعب دورا ايجابيا « الا اذا تكونت تنظيمات قوية لهذه الفئات . . » ، « اللجان الوطنية لم تتمكن للآن من أن تلعب دورا ايجابيا فى المعركة لهذا السبب » (١) .

ورغم ان هذا الاتجاه كان يشترك فى الدعوة اليه كافة التنظيمات الثورية ، فلا يكاد يلحظ أن جهدا فعلا قد بذل لتكوين الجبهة السياسية بالسرعة الواجبة التى تتفق مع سرعة ايقاع الأحداث السياسية العامة . واستمرت الخلافات عنيفة بين تنظيمات الحركة الشيوعية خاصة ، حول نوع الجبهة المطلوبة ، شعبية أم ديمقراطية ، واستمرت العلاقة بين هذه التنظيمات وبين الحزب الاشتراكي والحزب الوطنى وقواعد الوفد متجمدة عند مرحلة « المطالبة بتكوين الجبهة » دون العمل على بنائها فعلا . وبهذابقى العمل السياسى متناثرا تحركه العشوائية لا الجهد المنظم ولا النشاط المبادر وتتحكم فيه الاحداث ولا يحكمها . .

والحاصل أيضا انه اذا كانت هذه التنظيمات قد التقت بشكل عام على تأييد حكومة الوفد فور الغاء المعاهدة ، فقد بدأت التنظيمات مع سير الأحداث تختلف مواقفها من الحكومة ، وازداد الهجوم على الحكومة بشكل عام ، ولكن تراوحت درجاته ، من نقد لبعض تصرفاتها فى حدود التأييد العام لها ، الى الهجوم الشامل المركز على الجناح اليميني بالحكومة وقيادة الوفد ، الى المطالبة باسقاطها . ولا شك ان كان هذا الاختلاف ماثرا للبليلة بين الجماهير . لذلك يلاحظ ان هذه المواقف من الحكومة لم تؤد الى عمل حاسم ازاءها . ومن أيد الحكومة لم ينجح فى أن يحميها من مؤامرات الملك والانجليز عليها ، ومن نقدها فى اطار التأييد العام لم ينجح فى أن يضغط عليها بما يجعلها تسير فى اتجاه معين ، ومن هاجم الجناح اليميني بها لم ينجح فى أن يسهم فى تخليص الوفد منه ، ومن نادى باسقاطها لم ينجح فى أن يفعل ذلك لصالح الحركة الشعبية . وافتقدت روح المبادرة عند المؤيدين والمعارضين ، وافتقدت القدرة على تصعيد الموقف أو تهدئته بما يمكن من الاطاحة بالحكومة أو ابقائها وحمايتها .

(١) صحيفة الملايين ١٢ ، ٢٦ ديسمبر ١٩٥١ .

واذا كان مرد ذلك الى افتقار قيام الجبهة المقترحة ، فان مرده أيضا الى عدم وجود التنظيمات والاتحادات الجماهيرية الواسعة ، كاتحادات العمال والفلاحين والطلبة وغيرهم ، مما جعل نشاط التنظيمات السياسية أقرب الى الدعوة السياسية العامة منه الى التحريك الشعبى المباشر والمنظم . والمتصور أيضا أن الفشل فى تحقيق « الجبهة » يرجع فى أهم أسبابه الى عدم وجود هذه الاتحادات الجماهيرية . وأساس ذلك ان التقاء التنظيمات السياسية يتم فى الأساس وسط الجماهير وداخل اتحاداتها ، وان الجماهير فى هذه الاتحادات تشكل قوة دافعة للتنظيمات المختلفة للتقريب بين بعضها البعض ، وتضغط على كل تنظيم لكى يعدل من أهدافه وأسايبه فى اتجاه التقارب ولكى يتخطى ذاتيته وفرديته اقترابا من غيره . وأساس ذلك أيضا انه من خلال هذه الاتحادات يمكن لكل تنظيم أن يزن القوة الحقيقية لنفسه ولغيره ، ويتمكن بهذا من اتخاذ سياسة أقرب الى العقلانية والرشد ويبنى أهدافه ومواقفه على حسابات سياسية أقرب الى الدقة والواقعية ، وبغيرها يصعب تصور حصول هذا الفحص « الميدانى » للقوى السياسية الا من خلال الانتخابات العامة وحدها وهى لا تأتى الا كل سنين عدة ، والا من خلال بعض المؤشرات التقريبية كتوزيع الصحف واعداد المظاهرات مما تختلط فيه العوامل ولا يعطى صورة صادقة تماما .

وقد بذلت محاولات لتكوين هذه الاتحادات ولكن لم يكتب لها النجاح السريع الذى يمكن من تدارك الأحداث . واذا كان البطء فى تنفيذ هذه المحاولات يرجع الى الانعزال الذى عانت منه كثرة من التنظيمات السياسية على المستوى الجماهيرى الواسع ، فهو يرجع أيضا الى سبب تاريخى عام فى مصر . اذ يتسم تاريخ مصر فى عشرات السنين السابقة بالضعف الملحوظ فى تكوين الاتحادات الجماهيرية ، وحركة النقابات العمالية نشأت منذ بداية هذا القرن مرارا وصفيت مرارا ولم يعترف بوجودها الرسمى الا سنة ١٩٤٢ ، أى قبل الاحداث الجارية بما لا يزيد عن تسع سنوات ، وتنظيمات الفلاحين لم تنشأ قط ، وتنظيمات الطلبة والنساء كانت دائما ضعيفة أو مفككة . فلم تكن هناك ابنية جماهيرية معدة من قبل يمكن شغلها سريعا ، وكان جهد البناء من هذا المستوى المنخفض جهدا عظيما يصعب انجازه بالسرعة الملائمة .

ومن جهة ثانية ، فان مسألة تكوين الجبهة هى مسألة السلطة . والدافع الاساسى لتكوينها يكون هو استهداف الوصول الى السلطة بالقوى الحزبية التى تشارك فى تكوين الجبهة . والجبهات التى حدثت فى التاريخ

المصري منذ ١٩١٩ فيما سمي وقتها بالائتلاف أو الوزارة القومية ، حدثت دائما بمناسبة الوصول الى الحكم . وفي الفترة الاخيرة كانت قضية الثورة مطروحة على الحياة السياسية ، وقيام الثورة يستلزم بالضرورة وصول القوى الثورية الى السلطة واستيلائها على الدولة . والمفروض انه ما دامت التنظيمات الشعبية والثورية تعد للثورة ، فهي لا بد أن تعمل للوصول الى السلطة . ولكن يظهر أن هذا المنطق لم يكن على مستوى الوضوح الواجب . فكانت كافة التنظيمات تعمل للثورة ولكنها كانت تستشعر عدم القدرة على السيطرة - منفردة أو مجتمعة - على الحكم . ولم تطرح على نفسها هذه المهمة كمهمة عاجلة ، اما هيبة أمام جبروت هذه المهمة ، واما استشعارا بعدم النضج الكافي . وبسبب كونها لم تدرك أن مهمة الوصول الى السلطة مهمة عاجلة ، لم تستطع أن تدرك أن مهمة تكوين الجبهة مهمة عاجلة .

ورغم ان الحزب الاشتراكي كان من أكثر التنظيمات استماعا لايقاع الثورة الوشيكة ، وعبر عن ذلك من قبل الغاء المعاهدة وملأ صحيفته بعناوين ضخمة تبشر بقربها منها مثلا « الثورة . . الثورة . . الثورة . . » ، فيبدو رغم ذلك انه لم يكن يتصور امكان وصوله السريع الى الحكم منفردا أو مع غيره . وفي مقابلة شخصية مع أحمد حسين أجاب عن سؤال في هذا الشأن بأن الحزب لم يكن قادرا على الوصول الى الحكم ، لأن تنظيمه وعدد كوادره وأعضائه وامكانياتهم لم تكن تمكن من القيام بهذا العمل الضخم .

وواضح ان الحزب الوطني كان أصغر من القيام بهذه المهمة . وبالنسبة للحركة الديمقراطية لتحرير الوطني ، فقد كانت حديثة النشأة نسبيا ولا تستشعر القدرة المطلوبة ، وصرفت جهدها كله للدعوة للفكر الوطني الديمقراطي والفكر الاشتراكي ولتجنيد الأعضاء لها وتربية كوادرها ومحاولة بناء تنظيمات جماهيرية ، وهي أعمال تحتاج بطبيعتها الى زمن طويل ، ولم يكن لدى الحركة تصور أن يتم الوصول الى السلطة قبل اتمام هذا العمل أو بدونه . وفي مقابلة شخصية مع أحد قادة هذه الحركة أجاب على ذات السؤال بأن فكرة الوصول الى الحكم كانت مستبعدة لا ترد على الحاطر ، وان كان الشعور الغالب على أعضاء الحركة وقتها انهم لا يزالون شبابا صغار السن - بين العشرين والخامسة والعشرين - مثاليين متحمسين يفكرون في التوضيحية دون التفكير في الحكم . ويبدو ان كان التصور أن معركة القنال وقد اشتعلت فستستغرق سنين طويلة كأي حرب تحريرية خاضتها البلاد الاخرى ، وأن الأحداث بعيدة عن الانحسام السريع ، بمعنى

ان قضية الانجاز العاجل للثورة ليست من بين القضايا السياسية المطروحة . وتنظيم « الحزب الشيوعى المصرى » لم ينشأ الا فى أواخر ١٩٤٩ وكان يصرف أغلب نشاطه فى بناء التنظيم نفسه واحكام صياغته على أساس الفكر الماركسى اللينينى ، ونظر الى الأحداث الجارية كمنااسبة مواتية لبناء هذا التنظيم وجذب الشباب اليه وتثقيفهم ثقافة سياسية نظرية ، نظر الى الأحداث كمنااسبة للنمو الذاتى ، وان الثورة ليست مهمة عاجلة ، وانها حسب المفهوم النظرى الذى وضعه لن تكون الا بقيادة الطبقة العاملة ، ولن تكون القيادة لهذه الطبقة الا بعد بناء الحزب الشيوعى كممثل سياسى لها ، وليست الثورة وشيكة ما دام لم يتوافر هذان الشرطان . وتنظيم « طليعة العمال والفلاحين » كان فى هذه الفترة ضعيفا متوقعا .

ولم يكن للكتلة العريضة من الشباب الوفدى التقدمى مهما بلغ سخطها ونقدها لحكومة الوفد وقيادته أن تنكر وفديتها وتنظر الى امكان وصولها مع التنظيمات الثورية الاخرى الحكم محل قيادتها . ولم يكن للتيار التقدمى داخل الوفد كيانه التنظيمى المستقل الذى يستطيع به أن يفكر فى السلطة أو أن يتخذ عملا حاسما لتغيير قيادة الوفد . وكان جهده الاساسى ينحصر فى الاشتراك مع التنظيمات الاخرى فيما يتكون من لجان محلية أو كتائب ، وفى ممارسة الضغط العام على قيادة الوفد . وبهذا وقفت التنظيمات الثورية بفكرة الجبهة أمام طريق مسدود ، ودارت حول نفسها فلم تتقدم بما يتلاءم مع الموقف السياسى العام .

أما جماعة الإخوان المسلمين ، فقد سبقت الاشارة الى حرصها التقليدى على أن تتف بعيده عن العمل المشترك مع غيرها من التنظيمات ، وحرصها على موقف الرفض الصريح لانشاء الجبهات السياسية مع غيرها ، كما سبقت الاشارة الى موقف الجماعة المبتعد عن النشاط الشعبى وعن حركة الكتائب بعد الغاء المعاهدة . وكان موقفها يتسم بالتحفظ والسلبية حتى تجاه حكومة الوفد ، وعند الاعداد لمظاهرة ١٤ نوفمبر أعلنت الجماعة انها لن تشترك فيها الا اذا علمت أن الحكومة توافق على سيرها . وصرفت همها فى المطالبة بتغيير أسماء الشوارع والميادين الأجنبية وازالة تماثيل الشخصيات الخائنة والحض على اغلاق دور اللهو والخلاعة والمجون ومحال بيع الخمر . وشاع فى صفحاتها وأقوال قادتها الحديث عن الفساد الخلقى واثارة الجماهير ضد هذه الظواهر ، وان المعركة معركة مقدسة يجب فيها البدء بمكافحة هذه الامور . وقد وجدت هذه النبرة صدى لها فى صحافة الحزب الاشتراكى . وكان الهضيبى على اتصال واضح بالملك وحرص على

قيادة الجماعة على أن تقف بكتلتها الشعبية العريضة بعيدا عن المعركة . فلم يكن ينتظر منها أن تساهم فى تكوين الجبهة .

والحاصل انه خلال هذه الفترة ، عرفت القاهرة حوادث متناثرة من الشغب وهجوم بعض الشباب على المحال العامة واحراق بعض الجانات وتدمير الملاهى . وظهر ذلك بشكل واضح فى يناير ١٩٥٢ اذ انفجرت دارين للسينما بالاسكندرية فى ١٩ يناير ، وقبلها بأيام (١٥ يناير) طاف شباب بالقاهرة حطموا ملهين وحطم غيرهم بعض المشارب بالاسكندرية . والحق أن ليس من دليل ولا عرف وقتها ان جماعة الاخوان أو أعضاء فيها هم من قام بهذه الحوادث . ولكن كل ما يمكن الجزم به : ان قيادة الجماعة وقفت بالاخوان بعيدا عن الحركة الثورية وفى صف الملك : وانه كان لا بد لها أن تحرف انتباه قواعدها الشعبية الراحبة فى الاشتراك فى المعركة السياسية الدائرة ، وان تطرح أمامهم مطالب تصرفهم عن المعركة وتتفق فى ذات الوقت مع منطق تفكير الجماعة ، فطرحت مسألة الفساد الخلقى كميدان أساسى « للمعركة المقدسة » يمكن أن يستبدل بميدان المعركة الوطنية . واستفزت بذلك النوازع الاخلاقية والدينية لدى قواعدها ولدى غيرهم . ودفع هذا بعض الشباب الساذج الى ارتكاب هذه الحوادث . أو على الأقل ساعدت هذه الدعاية التى لجأت اليها الجماعة ضد الفساد الخلقى الى تغطية مؤامرة قامت بها احدى الجهات بتدبير هذه الحوادث توطئة لتغيير الاوضاع السياسية كلها . وقد عرف وقتها أن ثمة جماعة تسمى « اخوان الحرية » على اتصال بالمخابرات البريطانية تقوم بعمليات التآمر للانجليز فى مصر .

وكان لا بد أن يستغل الاحتلال والملك هذه الظروف للعمل السريع لتصفية الحركة الشعبية واعادة النظام الى قواعده من جديد ، وذلك قبل أن تتمكن الحركة الشعبية بتنظيماتها وكتائبها من أن تتدارك عيوبها ومشاكلها ، وقبل أن يتحول ميزان الأمور الى مصلحتها .



فى ليلة الجمعة ٢٥ يناير حاصرت الدبابات والمصفحات البريطانية ومدافع الميدان ونحو سبعة آلاف جندى ، حاصروا مبنى محافظة الاسماعيلية وثكنات بلوكات النظام . وفى صباح الجمعة استدعى البريجادير أكسهايم القائد البريطانى بالمنطقة ضابط الاتصال المصرى وسلمه انذارا بأن تسلم جميع قوات البوليس بالاسماعيلية أسلحتها لقواته وتجلو عن دار المحافظة والثكنات وترحل على منطقة القنال كلها .

فرفضت المحافظة الانذار وأبلغته الى سراج الدين وزير الداخلية الذى أقر مسلكها وطلب اليها عدم التسليم مع مقاومة أى اعتداء يقع على المحافظة والثكنات . وبدأ الانجليز بمدافعهم يضربون المكان المحاصر ، ورد عليهم الجنود المحاصرون وكانوا لا يزيدون على ثمانمائة بالثكنات وثمانين بالمحافظة ولا يحملون غير البنادق . واستمروا يقاومون حتى نفذت آخر طلقة لديهم بعد ساعتين من بدء القتال . وقصف الانجليز مبنى المحافظة على من فيها . وسقط فى المعركة خمسون شهيدا وأصيب نحو ثمانين وأسر من بقى على قيد الحياة من الجنود والضباط (١) .

كان هذا المسلك البريطانى تحرشا قصد به الاهانة والاذلال واثبات العجز ، وكان موقف وزير الداخلية المصرى برفض التسليم والمقاومة رغم التفوق البريطانى فى العدد والعدة ، كان موقفا ليس له بديل ، وقد وضع الانجليز الحكومة المصرية بين اختيارين كلاهما مر ، اما أن تعلن الاستسلام والتراجع فتسقط هيبتها تماما واما أن تقاوم هذه المقاومة اليائسة ، ولم يكن التسليم ليعنى تراجعاً منها أمام القوة الانجليزية فقط ، ولكنه يعنى موافقتها على اخلاء مدينة الاسماعيلية وتسليمها لسلطة الاحتلال ، وبالمعنى المجازى اذا كان الحصار والضرب قد انصب عسكريا على محافظة الاسماعيلية ، فقد انصب سياسيا على مقر وزارة الوفد فى القاهرة .

شاعت أنباء الحادث فى القاهرة وغيرها منذ الظهيرة ، وأذاعتها وزارة الداخلية فى المساء . واستقبل الحادث بالوجوم الشديد وشاع به الاحساس بالألم والغضب الى حد قد لا يكون له مثيل فى تاريخ مصر الحديث الا يوم ضرب الانكليز للاسكندرية فى ١١ يولية ١٨٨٢ ويوم تنفيذ أحكام الاعدام على فلاحى دنشواى سنة ١٩٠٦ . واجتمع مجلس الوزراء لبحث قطع العلاقات السياسية مع بريطانيا واعداد قانون اباحة حمل السلاح واتخاذ ما يلزم من الاجراءات الأخرى ردا على الحادث . وباتت القاهرة فى تلك الليلة على أمر عظيم ، بدأت ملامحه تتشكل أثناء الليل . وفى الثانية بعند منتصف الليل تجمع عمال مطار القاهرة الدولى وجنوده وموظفوه ومنعوا نزول ركاب أربع من طائرات شركة الخطوط الجوية البريطانية ورفضوا تزويدها بالوقود وحالوا دون استئنائها السفر ، وحاولوا اشعال النار فيها لولا أن نجح مندوب وزارة الداخلية فى اقناعهم

(١) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ . عبد الرحمن الرافعى ص ٩٢ - ٩٤ .

بالعدول . وفى السادسة صباحا أضرب عن العمل جنود بلوكات النظام فى ثكناتهم بالعباسية ، وخرجوا بأسلحتهم فى مظاهرة تتصايح سخطا على ما أصاب زملاءهم بالاسماعيلية ، واتجهوا الى جامعة فؤاد الأول بالجيزة حيث اختلطوا بالطلبة والمتظاهرين فى اجتماعهم العام . وكان هذا بداية يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

خرجت مظاهرات الطلبة والجنود وغيرهم من الجامعة فى التاسعة صباحا متجهين الى مبنى رئاسة الحكومة بشارع قصر العيني ، وكانت المظاهرات تتجمع فى الشوارع وتنمو أثناء سيرها ، وخرجت من الأزهر مظاهرة كبيرة فيها طلبته اتجهت الى ميدان عابدين . وغصت الشوارع بالجماهير تنادى بحمل السلاح والسفر لمحاربة الانجليز وتنادى أمام القصر الملكى بسقوط الملك . وتجمعت الجماهير فى فناء مبنى رئاسة الحكومة فخرج اليهم عبد الفتاح حسن (الساعد الأيمن لفؤاد سراج الدين) وزير الشؤون الاجتماعية ، خرج يخطب فى حماس متجاوبا مع شعور المتظاهرين . ولكنه - كما يقول لاكوثير - لمح سريعا بخبرته كمحام سابق انه فاقد السيطرة على الجماهير المحتشدة أمامه . ويصف لاكوثير كيف كان المتظاهرون يناقشون الوزير مطالبين بالمقاطعة الكاملة للانجليز وارسال القوات المسلحة الى القنال و إبرام معاهدة للصداقة مع الاتحاد السوفيتى ، وان بعض ضباط البوليس من المتظاهرين كانوا يقفون ازاءه بغير رهبة يناقشونه فيما يقول بألغة غير عادية وقبعاتهم الى الحلف بغير اكتراث ، كما جلس على حافة الشرفة بحار يهز ساقيه ويذكر منظره بثورة أكتوبر الروسية (١) .

وفى الحادية عشر والنصف قبل الظهر ، كانت بعض المظاهرات تسير فى ميدان الأوبرا أمام « كازينو بديعة » حيث كان أحد رجال البوليس يجلس مع راقصة يحتسى الويسكى ، فنهره المتظاهرون على جلسته رغم استشهاد زملائه فى حادث الأمس ، ثم بدأ الحريق ينتشر فى الملهى . وبعد مدة وجيزة اشتعلت سينما ريفولى ثم سينما مترو ثم نادى «الترف» الذى كان يجتمع فيه بعض أفراد الجالية الانجليزية ، اذ أغلقت أبواب النادى عليهم حتى لا يفروا من الحريق . ويذكر لاكوثير ان حريق ملهى بديعة لم يكن له طابع سياسى فيما يبدو ، انما أشعلته نوازع السخط ، كما أشعلته نوازع التطهر ضد فساد الأخلاق الذى كانت تستثيره جماعات دينية كجماعة « شباب محمد » . ولكن مع اشتعال سينما ريفولى ظهرت عناصر جديدة تلقى مواد الاحراق وتنتقل على الأقدام أو بواسطة سيارات

الجيب وتشعل النار طبقا لجدول عمل من سينما الى مقهى الى محل الى ملهى ليلي (١) وانتشرت الحرائق فى منطقة وسط المدينة كلها ، وامتدت الى ملاهى أطراف المدينة كشارع الهرم . يذكر الأستاذ الرافعى احصاء عن المحال التى احترقت يومها وهى : ٣٠٠ متجرا منها المحال التجارية الكبرى كشيكوريل وشملا ، ٣٠ من ادارات الشركات الكبيرة ، ١١٧ من الشقق السكنية ومكاتب الأعمال ، ١٣ فندقا كبيرا منها شبرد وميتروبوليتان ، الخ ، ٤٠ دارا للسينما ، ٨ محلات ومعارض كبرى للسيارات ، ١٠ متاجر للسلاح ، ٧٣ مقهى ومطعم وصالة منها جروبي ، ٩٢ حانة ، ١٦ ناديا منها الترف الذى قتل فيه تسعة من الانجليز ، وبنك باركليز الانجليزى الذى احترق فيه ثلاثة عشر موظفا انكليزيا ومصريا . وبلغ عدد القتلى يومها ٢٦ شخصا ، وعدد المصابين بالحروق والكسور ٥٥٢ شخصا (٢) .

ويقسم لاکوتير أحداث هذا اليوم الى أربع مراحل : أولاها ، من الفجر الى العاشرة صباحا وفيها مظاهرة بلوك النظام الى الجامعة واجتماع الجامعة والمظاهرة المشتركة الى مبنى رئاسة الحكومة . وثانياتها ، نقاش الجمهور مع عبد الفتاح حسن فى ذات الوقت الذى كانت تسير فيه مظاهرة الأزهر والايوان المسلمين عبر المدينة ، واتسمت بتصاعد الشعور بالسخط والتوتر ولكنه كان شعورا من النوع المألوف فى مظاهرة سياسية ، وكان الشيوعيون يلعبون الدور الأهم فى هذه المرحلة وتتردد فى المظاهرة العبارات التقليدية المعادية للانجليز . وثالثتها ، تبدأ مع الظهيرة وتمثل نقطة التحول فى أحداث هذا اليوم ، وهى لا تبدأ من حريق ملهى بديعة (ميدان الأوبرا) ولكن من حرق سينما ريفولى ، واستمر أربع ساعات وكانت هى المرحلة التى شبت فيها الحرائق على نحو تآمرى منظم أعد بدقة ونفذ بكفاية ، وكانت تمثل « مؤامرة أعدها أعداء الوفد » كما يقول المؤلف . والمرحلة الرابعة ، من الساعة الرابعة الى الليل وهى مرحلة التحطيم والنهب التلقائيين فى الشوارع ، بدأت فى الشوارع والمناطق التى تركها مدبرو اشتعال النار (٣) .



يحدث دائما فى مثل هذه الأحداث الجسام ذات التأثيرات الحاسمة على السياق السياسى ، أن يظل السؤال معلقا ، من الفاعل ؟ والمنهج

Egypt in Transition, J.S. Lacouture, p. 110.

(١)

Egypt in Transition, J.S. Lacouture, p. 115.

(٢)

(٣) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ . عبد الرحمن الرافعى ص ١١٨ - ١١٩ .

السليم للإجابة هو أولا فهم السياق العام للأحداث السياسية ، وثانيا عزل تلك الواقعة الطارئة عنه واستقراء تفصيلاتها بدقة وتعيين الفاعلين لها بقدر الامكان واكتشاف علاقاتهم بغيرهم (أى التحقيق الجنائى الطابع) . وثالثا يجرى الربط بين هذا الحدث « المحقق » وبين السياق التاريخى لاستخراج الدلالات السياسية منه . وللأسف فان هذه الحلقة الوسطى التى تتعلق بتحقيق الحدث والكشف عن المسئولية الجنائية ، مفتقدة الى الآن على الأقل ، ووثائق التحقيق ومحاضره التى أعدت بعد الحادث لم يتح الاطلاع عليها ، والحادث يبتعد مع الوقت وتنطمس وقائعه وتفصيلاته . ومعالجة الموضوع من هذه الناحية تحتاج الى دراسة مستقلة تتركز فيه وحده .

والذى حدث ان هذا السؤال - من الفاعل - قد حاول كل اتجاه سياسى أن يعلقه فوق رأس خصومه . ومن لم يستطع تقديم دليل على خصمه اكتفى بإثارة الشبهة حوله ، ومن لم يجد شبهة « جنائية » اكتفى بالشبهات السياسية ، وحاول بالاستنباط والتوليد الصورى أن يربط الحادث وأهدافه بالخصم السياسى وأهدافه . والأستاذ الرافعى كان معارضا لحكومة الوفد ووجد أن البحث لا يسفر عن تدبير الانجليز أو الملك للحريق ، انما هو من عمل « العناصر الرديئة من الشعب » . وهو « عمل محلى صرف وأعلى صرف » (١) . ولكن المسئولية السياسية تتعلق أولا بالاحتلال الذى أهاج المشاعر العدائية الى حد الغليان وفقدان الوعى والاتزان بمجزرة الاسماعيلية ، وهى تتعلق ثانيا بحكومة الوفد « باهمالها القيام بأول واجباتها وهو المحافظة على الأمن والنظام » (٢) . والملك أراد أن يعلق الحريق - سياسيا وجنائيا - فى عنق الحركة الثورية ، وبعد الحريق قدمت الحكومة أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكى الذى اتصف بعدائه الشديد للملك ، قدمته الى المحاكمة بتهمة التحريض على الحادث وطالبت الحكم عليه بالاعدام . وبعد الحريق بأعوام وجد من الكتاب الشيوعيين من اتهم أحمد حسين وحزبه الاشتراكى « الهيئة الفاشية » بأنه من أسعد النيران يومها (٣) . كما وجد من اتهم الشيوعيين به ، ومن اتهم الاخوان المسلمين حسبما ذكر أحمد حسين فى قصته « واحترقت القاهرة » (٤) .

-
- (١) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ . عبد الرحمن الرافعى ص ١٢٣ - ١٢٤ .
 - (٢) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ . عبد الرحمن الرافعى ص ١٢٠ .
 - (٣) دراسات فى تاريخ مصر السياسى . فوزى جرجس ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .
 - (٤) واحترقت القاهرة . أحمد حسين ص ٤٥٠ - ٤٥١ .

وفى ١٠ فبراير ١٩٥٢ نشر فؤاد سراج الدين بيانا بصحيفة المصرى
الوفدية يدفع فيه مسئولية الحادث عن حكومة الوفد ويثبت أنها لم تقصر
فى حفظ النظام ، وانما شلت ارادتها فى ذلك لأسباب بينها • وذكر انه
كوزير للداخلية أخطر فى الثانية عشر والنصف يومها بأن المتظاهرين
أشعلوا النار فى ملهى بديعة بميدان الأوبرا ، فأصدر أمره للبوليس بإطلاق
الرصاص عليهم ولكنه علم ان البوليس يقف فى جانب المتظاهرين ، فاتصل
بمحمد حيدر القائد العام للجيش طالبا تدخل الجيش ، فرفض حيدر بدعوى
انه ليس من الحكمة أن يقف الجيش ضد الشعب فيفقد شعبيته ، فلما ألح
عليه سراج الدين رد حيدر بأنه يخشى أن ينضم شباب الضباط الى
المتظاهرين • ثم اتصل قائد البوليس بسراج الدين يخبره انه تمكن من
السيطرة على الحالة ، فطلب سراج الدين حيدر وكان بالقصر الملكى وأبلغه
ذلك فى الساعة الواحدة • وفى الواحدة والنصف اتصل قائد البوليس
بسراج الدين يبلغه بحادث سينما ريفولى وان البوليس لا يفعل شيئا ،
فأدرك سراج الدين ان مسألة الحرائق هى خطة مدبرة واتصل بحيدر فى
القصر فقبل له انه عند الملك ، وكان الملك يقيم لحظتها مأدبة لستمائة من
كبار ضباط الجيش احتفالا بمولد ابنه ولى العهد ، فألح سراج الدين فى
طلب مخاطبته وانتظره على التليفون ، فوعده بأن حيدر سيتصل به بعد
قليل الأمر الذى لم يحدث • وفى الثانية والنصف كانت الحرائق تشتعل
فى أمكنة كثيرة ، فذهب سراج الدين الى القصر الملكى لمقابلة حيدر ،
فأتاه حيدر واستمع اليه ثم ذهب مع حافظ عفيفى لمقابلة الملك ثم أبلغ
سراج الدين بأن الملك سيأمر الجيش بالتدخل على شرط أن يتفادى الشوارع
المضطربة • وحتى الخامسة مساء لم يتحرك الجيش ، ثم نزلت فرقة من
١٥٠ جندي بحديقة الأزبكية ثم بدأ تحرك القوات فى الخامسة والنصف •
فلما اتصل سراج الدين بعثمان المهدي رئيس أركان الجيش يستعجله أبلغه
انه على وشك اصدار الأوامر • ثم ذهب سراج الدين الى اجتماع مجلس
الوزراء وهناك أبلغه قائد البوليس ان الحالة تزداد سوءا وأن اللواء على
نجيب الذى يرأس قوات الجيش التى نزلت الى الشوارع رفض اطلاق
النار على مشعل الحريق واللصوص • وقد صورت صحيفة المصرى يوم
ان نشر سراج الدين بيانه ، لما يتضمنه البيان من اتهام صريح للملك وللكبار
قواد الجيش المرتبطين به •

ويشير لأكوتير فى وصفه المظاهرات الى ان بعض عناصر البوليس
السياسى كان يقف فى الميادين يشاهد الحرائق ولا يتحرك ، وان بعض
المتظاهرين سألوا أحدهم عن سبب عدم تدخلهم فأجاب انه ينبغى ترك

الأمر قليلا . ويذكر لاكوتير انه لم يكن الجيش وحده سلاح الملك ، انما كان من أسلحته أيضا البوليس السياسى برئاسة ابراهيم الحليم ، وانه منذ تولي الوفد الحكم دأب البوليس السياسى على عدم التعاون معه ، وعلى مد الوزارة بالتقارير الحاطئة والمعلومات المضللة وعدم مساعدتها فى العمل . وان وزارة الداخلية (الوفدية) قد أصبحت باضراب بلوك النظام فى وضع العجز الكامل ، وان موظفى الوزارة الكبار كانوا يعملون على تقويض خطة الوفد فى الوزارة منذ توليه الحكم ، وفى يوم الحريق كان نحو أربعة أخماس الموظفين المسئولين بها غائبين عن أماكن عملهم ، وانه منذ الظهيرة انعقد اجتماع غامض حضره أربعون منهم وبقوا فيه حتى الساعة مساء (١) . بمعنى ان جهاز الأمن الداخلى كان فى حالة من العجز الكامل ، ولم يكن فى مقدور الوزارة أن تحرك الا بلوكات النظام ، وكانت يومها تسير مع الجماهير فى المظاهرات .

وتتركز الشبهات حول الملك ، فى هذا التلكؤ المريب فى الأمر بانزال قوات الجيش لحفظ النظام ، وفى اختيار ذات اليوم لدعوة ٦٠٠ من كبار ضباط الجيش للغداء على مائدته ، فكان الأمر أقرب الى احتجازهم بالقصر . مما يذكر - كما يقول لاكوتير - بدعوة محمد على خصومه المماليك بالقلعة سنة ١٨١١ وقضائه عليهم فيها . ويقال ان ما دعا الملك لانزال الجيش مؤخرا هو خوفه من أن ينتهز الانجليز فرصة الفراغ فى القاهرة فيتحركون اليها من القنال ، وان السفير الأمريكى أنذره بانه سيتدخل لحماية المواطنين الأمريكين (٢) .

وبالنسبة للانجليز فقد سبقت الإشارة الى خطتهم فى تصعيد الموقف فى القنال تصعيدا يستتبع تغيير الأوضاع السياسية فى القاهرة لصالحهم وصالح الملك ، وهذا يتعلق بجانب السياق السياسى للحوادث . اما بالنسبة للمسئولية عن الحريق ذاته بالصورة والشمول الذى حدث بهما ، فيتردد فى هذا الشأن أمران : أولهما ، ما قيل عن وجود منظمة باسم « اخوان الحرية » ، نظمها الانجليز فى مصر خلال الحرب العالمية تعمل على استمالة المصريين ضد النازيين ، ثم استعملت بعد ذلك فى ترويج العداء للشيوعية ، وتردد الهجوم فى الصحف على هذه المنظمة بعد الغاء المعاهدة مما أدى بالحكومة الى حلها قبل الحريق بأيام . ويذكر لاكوتير ان قائد هذه المنظمة « روبرت فاى » قد اختفى فجأة من القاهرة فى ذات ليلة الحريق ، وان بعض أعضاء المنظمة شوهدوا يوم الحريق يرتكبون العديد من الجرائم

ويوجهون الجماهير الى ممتلكات اليهود بالذات لكي تلتصق بالحركة الشعبية المعادية للانجليز أمام الأجانب تهمة العنصرية أو العداء للأجانب (١) . ويقال انه كان فى منطقة القنال - فى كسفرى - معسكر لقسم خاص من المخابرات البريطانية ، جمعت له المخابرات خليطا من عتاة القتل والمغامرين والمجرمين المحترفين يدربون على كافة أعمال العنف والنسف والتخريب والتجسس ، ويلقون مناهج سياسية خاصة ودروسا فى لغات ولهجات البلاد التى تدخل فى دائرة أعمالهم . وكان المعسكر يحاط بإجراءات مشددة من السرية والانعزال الكامل ويجهز تجهيزا كاملا للاكتفاء الذاتى امعانا فى السرية (٢) .

وقد أراد الملك بعد الحريق أن يلقي بخصومه السياسيين فى أتونه ، وأن تكون رأس أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكي ، هى رأس الذئب التى تتلقى الجماهير من الاطاحة بها درس الخضوع . فقدم للمحاكمة بطلب اعدامه ، وكان أهم أدلة الادانة عليه ، مقالات الاثارة العنيفة التى تضمنتها صحيفته ضد المؤسسات المالية والتجارية الأجنبية الكبيرة كبنك باركليز ، وما تضمنته بالاشتراك مع صحافة الإخوان المسلمين من هجوم على دور اللهو ؛ وكان الدليل الثانى شهادة بعض العناصر المريبة أمثال « الدكتور محب » الذى كان يفتح عيادة للتنويم المغناطيسى ، من انهم شاهدوا أحمد حسين يوم الحريق يستثير الجماهير لاشعال النار . وكان الرد الأساسى على ذلك ان الاثارة العنيفة لم تختص بها صحيفة الحزب الاشتراكي وحده ، انما كانت الطابع العام للصحافة الثورية وقتها حتى فى صحف الوفد . كما أن الاثارة عالية النبرة كانت الطابع العام لصحافة « مصر الفتاة » والحزب الاشتراكي منذ الثلاثينات ، فهى لا تتعلق بالفترة الأخيرة ، وبهذا ترتضى رابطة السببية بينها وبين الحادث . وكان الرد على الدليل الثانى انه ثبت وجوده فى منزله فى يوم الحريق لم يبرحه ، اذ اتصل بعلى ماهر ومصطفى أمين ، وطلب على ماهر للشهادة فى القضية ، كما ذكر حافظ محمود فى مذكراته ما يؤكد هذا المعنى .

والحاصل ان الحزب الاشتراكي مع غيره من التنظيمات الثورية ، كانوا من أول من أضر من الحريق وآثاره السياسية . ولم يثر اتهام جدى ولا أية شبهة تذكر حول اتهام أى من الشيوعيين أو قيادتهم فى الحادث . ويذكر لاكوتير انه يصعب تفسير أن يقوم الشيوعيون بتحويل الغضب الشعبى الى هذه الكارثة التى أدت الى نهاية وضع كانوا المستفيدين من

Egypt in Transition, J.S. Lacouture, pp. 117-118.

(١)

(٢) مجلة الطليعة . سعد زهران . عدد يونية ١٩٦٥ .

بقائه واستمراره ، وهو الوضع الذى كان قائما خلال سنة ١٩٥١ كلها .
وكانت الحركة الشيوعية هي ما عملت الحكومة التي أتت بعد الحريق على
تصفيتها بالقمع المباشر والاعتقال .

وما يمكن الجزم به - بالمادة التاريخية المتاحة - هو انه باستقراء
الأحداث السياسية التالية للحريق ، يظهر ان الاستفادة المباشر منه كان
هو الملك . لقد قدم النحاس استقالة وزارته اليه ليلة الحريق فرفضها
الملك ، فاجتمع مجلس الوزراء وقرر مواجهة للحالة اعلان الأحكام العرفية
فى جميع أنحاء البلاد ووقف الدراسة فى الجامعات وجميع المعاهد والمدارس
الى أجل غير مسمى . فلما صدرت هذه المراسيم وعين النحاس حاكما
عسكريا عاما فى ذات المساء شرعت وزارة الوفد فى ضرب التنظيمات
الثورية باعتقال ٣٠٠ من أعضائها ومن كتائب التحرير واغلاق مبنى الحزب
الاشتراكي وغيره ، وأصدر الحاكم العسكرى قرارا بمنع التجول فى القاهرة
ومدينة الجيزة من السادسة مساء الى السادسة صباحا ، وعين عبد الفتاح
حسن رقيبا عاما على الصحف وعين المحافظون والمديرون حكاما عسكريين
فى مناطقهم ، وأصدر أمرا عسكريا بمنع التجمهر واعتبار كل تجمع مؤلف
من خمسة أشخاص أو أكثر مهددا للسلم والنظام العام يعاقب من يشترك
فيه بالحبس سنتين أو بالسجن خمس سنوات ان كان حاملا سلاحا .

وبعد أن أصدرت وزارة الوفد بنفسها كل هذه الاجراءات ، أصدر
الملك فى مساء ٢٧ يناير قراره باقالتها . وبهذا استخدم الملك الوفد فى
تصفية الحريات والحركة الشعبية ثم طرده . وكان الاستفادة بهذه الاجراءات
هم الانجليز الذين عملوا على الاطاحة بالوفد من الحكم وتصفية الحركة
الشعبية والكفاح المسلح .

أما من أضير من الحريق فهو الوفد والحركة الثورية بكافة تنظيماتها
وتياراتها ، اذ قلبت عليهم المائدة ومورست ضدهم اجراءات القمع والتصفية
المختلفة . وكانت هذه أهم النتائج المباشرة المنظورة وقتها للحريق .

الباب السابع

نهاية النظام

الفصل الأول : ما بعد الحريق

الفصل الثاني : حكومات ما بعد الحريق

الفصل الأول

خاتمة

ما بعد الحريق

فى يوم الحريق يمكن القول انه لم تكن هناك سلطة فى مصر ، أو فى العاصمة على الأقل . وان الدولة توقفت يومها . كان جهاز البوليس قد انشق جزئين ، أحدهما انضم الى المظاهرات ، والآخر - الموالى للملك - امتنع عن العمل وحفظ النظام . وكان الجيش قد احتجز كبار ضباطه فى مأدبة القصر ساعات كانت هى الفترة الحاسمة ، وأفلت الآخرون من الولاء للنظام بحيث خشى القائد العام اذا نزل الجيش الى الشوارع أن ينضم شبابه الى الجماهير . ويظهر من بيان سراج الدين الذى سلفت الإشارة اليه ، ان حكومة الوفد قد شلت عنها سلطة التقرير والتنفيذ تماما . ولم يبق فى هذا اليوم الا عنصران تفتت السلطة بينهما ، وعملا معا من خارج الدولة والمؤسسات القائمة : أولهما ، الحركة الشعبية تعبر عن نفسها بالمظاهرات والصخب بغير أن تجد مقاومة من الدولة بوصفها سلطة ، وانجذب الى هذه الحركة الشعبية قسم من رجال أجهزة الأمن استحالوا أفرادا عاديين متظاهرين . وثانيهما ، الملك والقوى المتآمرة التى عملت من خارج الدولة والسلطة أيضا ، وعملت على شل ما بقى من فاعلية أجهزة الأمن لينطلق نشاطها من قيود النظام ، فلجأت هذه القوى المتآمرة الى العمل « غير المشروع » أى العمل الاجرامى البعيد عن أجهزة الدولة بوصفها دولة .

ويمكن القول بان هذا الفراغ كان الفرصة التى يمكن أن تنتهزها التنظيمات الشعبية لجذب الجماهير اليها وعلان تكوين « سلطة جديدة »

ودولة جديدة . وقد سبقت الإشارة الى انه فى فبراير ١٩٤٦ تمكنت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة - وهى لجنة حديثة النشأة من عناصر سياسية جديدة - تمكنت برغم الحداثة وضعف الروابط التنظيمية من أن تسيطر على الأحداث أياما وتوجه الجماهير فى تحرك واحد سار فيه الغالبية من الجماهير . ويمكن أن يتصور ماذا كان يمكن أن يحدث يوم الحريق لو بادرت التنظيمات الشعبية بعمل مشترك تمسك به زمام السلطة وزمام الموقف المنهار ، وتطرح المشترك من أهدافها السياسية الثورية كبرنامج للسلطة الجديدة ، وتشرع فى تكوين دولة جديدة من الحطام المتهاوى للنظام المنهار . ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ، ولا حدثت محاولة من هذا النوع . ولا يبدو من وثائق هذه الفترة ان هذا الأمر ورد على البال . والحركة السياسية كحركة الاجرام السماوية تتقارب الى درجة معينة يبدأ بعدها التباعد ثانية ، ولا تنمو الفرص لتقائيا الا الى حد معين ثم تزدوى . والظروف الموضوعية ان هيأت لاقتراب حزب أو أحزاب من السلطة ، فهى تتطلب منه أن يستغل الطرف المتاح عند أقرب مجالات الوثوب والا ضاعت الفرصة الموضوعية ، وابتعد فى الفلك فى دورة جديدة .

والحاصل ان انفلات السلطة يوم الحريق ، أشاع من الاضطراب والانزعاج لدى الجميع ، ولدى القيادات المعادية للنظام وتنظيماتها ، أشاع من ذلك أكثر مما أوحى لها بالأقدام . وحكومة الوفد أعلنت الأحكام العرفية وحظر التجول ومنع التجمهر ، واعتقلت ثوريين وصادرت صحفا وأغلقت مقار للأحزاب ، ثم أقيمت وأتت حكومة « على ماهر » ، ليواجه بها الملك ما بعد الحريق ، فأيدها الوفد وذهب قادته الى الوزراء الجدد مهنئين وذهبوا الى القصر الملكى يكتبون أسمائهم فى « سجل التشریفات » معلنين الولاء . واذا كان هذا المسلك من قيادة الوفد قد ساهم فى بلبلة الجماهير الذاهلة واخفاء المؤامرة نوعا ، كما دل على تسليم قيادة الوفد بغير تحفظ لجهة الاستعمار والرجعية ، فلم تكن المؤامرة ضد الحركة الثورية فقط ولكن ضد الوفد وقيادته وحكومته ، وكان التسليم يعنى الاستسلام للأعداء . وما لبث الوفد وقادته أن خضعوا لاجراءات القمع من الحكومات التى تولت بعد ذلك .

ومن جهة ثانية ، يذكر أحمد حسين فى روايته « واحترقت القاهرة » انه اتصل بعلى ماهر يوم الحريق ونصحه بأن الموقف يتطلب أن تقال حكومة الوفد ويأتى على ماهر الى الحكم . وكانت حكومة على ماهر ومن

تلاها هي من ضرب الحزب الاشتراكي مع غيره من التنظيمات الشعبية وعمل على تصفيتهم ، كما كانت هي من زج بأحمد حسين في السجن وقدمته الى المحاكمة طالبة اعدامه بتهمة حرق القاهرة . أما الحركة الشيوعية فيصف سعد زهران موقفها يوم الحريق بقوله « لا شك ان الجماهير الشعبية الواعية التي اشتركت في المظاهرات السياسية لمحت خيوط المؤامرة السوداء مع أول سحابة دخان تصاعدت من قلب عاصمتهم ، غير ان المفاجأة أذهلتها وسرعة اندلاع الحريق شلتها عن عمل أى شيء . ولا نظن ان القيادات الشعبية أفاقت من هول المفاجأة الا لتواجه أعباء البطش والمطاردة .. » وكل ذلك يظهر انه عندما كانت الدولة تنهار في ذلك اليوم ، أجفل الثوار كما أجفل غيرهم ، ولم يجد الكثيرون أمنا لهم في انقراض البناء المتهاوى ، الا أن يفتح أبواب السجن ويدخل فيه ويغلقه على نفسه . يفعل ذلك فعلا كما عملت حكومة الوفد أو يقترحه وينصح به كما عمل زعيم الحزب الاشتراكي ، أو يساق اليه ذاهلا كما عملت الحركة الشيوعية وغيرها من « الجماهير الواعية » . وذلك حسب المسلك الصريح أو التعبير الصريح لكل منهم أخذا بحديثه هو .

والملاحظ ان هذا الموقف قد فرضته كثير من العوامل الموضوعية على الجميع . وليس من السليم رده فقط الى أسباب ذاتية تتعلق بالامكانيات الفردية للقيادات الشعبية وقتها ، وذلك ما دام انه يمكن أن تستخلص له أسباب موضوعية من الظروف السياسية وقتها ومن خبرة التاريخ المصري .

وأول أسباب هذا الجفول وفقدان المبادرة ، هو وجود القوات البريطانية في القنال على بعد ساعتين من القاهرة ، وأحست كافة القوى السياسية وقتها ان هذه القوات لابد آتية الى القاهرة تحمي النظام الموجود اذا همت إحدى القوى السياسية بالقفز الى السلطة ، وكان هذا تهديدا حقيقيا وخطرا وشيكا . وقد ملأت الاشاعات مصر يومها بأن القوات البريطانية تتحرك متجهة الى القاهرة . فاذا كانت دولة الملك قد انهارت فإن جيش الاحتلال موجود لا يبعد كثيرا عن العاصمة ، وحجة التدخل البريطاني - أو الأجنبي عامة - المسلح لحماية المصالح الأجنبية ، هذه الحجة التي كانت ذوت مع الأيام ، توهجت بالحريق من جديد ، والملك لا يزال موجودا ولو بكيانه المادى ، والسراى لا تزال مؤسسة سياسية

قائمة ، وتجمع الرجعية لا يزال سهلا ولا يزالون يشكلون أعضاء في
جسم الدولة ، والدولة تفتت ولكنها لم تندثر ولا يزال من الممكن ضم
أشلائها لتعمل من جديد ، ومذبحة الاسكندرية سنة ١٨٨١
وما تلاها من احتلال مصر لا تزال ذكراها عالقة بالأذهان ، والملك فاروق
يعى خبرة الحديو توفيق جيدا فهي من التراث السياسى للسراى ، وفشل
ثورة عرابى وما تلاه من احتلال مصر جرح ملتئم يمكن أن تنكأ الأحداث .
والحريق حادث جلل ليس الويل لمن تسبب فيه ، ولكن الويل كله للمفلوب ،
عندما يعلق الحادث فى عنقه - بالحق أو بالباطل - ليشنقه . حادث جلل
يصلح أن تزهد باسمه أرواح الأبرياء وأن تقام على شرفه حمامات الدماء .
والمفاجأة حقا مذهلة .

وثانى الأسباب ، يتعلق بالموقف من السلطة . فلا يبدو ان الانهيار
السريع للدولة كان أمرا فى الحسبان . ولا يعنى ذلك ان انهيارها أتى
قبل الأوان ، وقارىء تاريخ هذه الفترة يلحظ تشقق بناء الدولة من
سنوات سبقت ، من حركة الاضرابات التى توجهها اضراب البوليس ، ومن
هزيمة فلسطين . ولكن السرعة تعنى ان الانهيار حدث قبل أن تعد العدة
لقيام سلطة جديدة . وقد سبقت الإشارة الى انه لم يمكن إقامة الجبهة
بين التنظيمات الثورية ، والى ان الروابط التنظيمية بينها وبين الجماهير
لم تكن بالعمق والشمول المطلوبين لقيام هذه الجبهة ، ولا للسيطرة
بالجماهير المنظمة على الموقف السياسى . كما سبقت الإشارة الى الصعوبات
الموضوعية التاريخية التى كانت تعوق البناء السريع لهذه الروابط .
واذا كان أمكن سنة ١٩٤٦ للجنة الوطنية للعمال والطلبة أن تنشأ سريعا
وتقود الحركة الشعبية . فقد كان الاختلاف الجوهرى بين ظروف تلك
السنة وبين الظروف الأخيرة ، ان الأمر لم يعد سنة ١٩٥٢ أمر مظاهرة
كبيرة أو انتفاضة شعبية ، ولكنه أمر السلطة السياسية فى المجتمع وأمر
الدولة ذاتها وأمر النظام الاجتماعى كله . وهى أصعب المهام فيما تستدعى
من مقاومة وما تستلزم من قوة كثيفة وحشد شامل وتنظيم دقيق .

وفضلا عن ذلك فقد سبقت الإشارة أيضا الى انه رغم ما اعترى
سلطة الدولة من تفكك ورغم ظهور بذور سلطة جديدة فى المجتمع ، كان
لا يزال الاتجاه السياسى العام للحركة الشعبية ، هو العمل من خلال
السلطة بالضغط عليها وتوجيهها الى طريق الثورة من خلال التغييرات
الجزئية فى سياستها وفى تكوينها . أى السير فى طريق الثورة لا بالعمل
الانقلابى على السلطة ولكن من خلال الأطر العامة القائمة وبالتغيير الهيكلى

المستمر فيها . وفى المقابلة مع أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكي ، ذكر انه كان المأمول انه عند اجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب ، أن يدخلها الحزب ويستثمر دعايته الواسعة والتأييد الجماهيري في ضمان كسب انتخابي على مبادئ الحزب . والمعتقد ان كان هذا التصور موجودا لدى الكثيرين من غير الحزب الاشتراكي حسبما أمكن معرفته من خلال المناقشات مع بعض الأعضاء السابقين في التنظيمات المختلفة . والحاصل ان هذا النوع من المواقف يعكس نمطا من النشاط السياسي لازم الحركات الثورية في مصر منذ القرن التاسع عشر . فرغم التغييرات الجوهرية التي عرفها المجتمع المصري والدولة من هذا التاريخ ، لم يتم تغيير ضخم منها عن طريق الهدم الكامل لسلطة الدولة القائمة . ولا يبدو ان كانت الحركات الثورية تطرح مطلب الهدم الكامل للسلطة كهدف مباشر وصريح لها . انما كان النمط السائد من الأفكار هو فكرة نفوذ القوى الجديدة الى الدولة وحلولها محل القوى القديمة ، وفكرة تعديل الأطر السياسية والدستورية بما يلائم هذا الحل . حدث ذلك سنة ١٨٠٥ عندما بويع محمد علي على ولاية مصر من القادة المصريين ، وكان الحادث يمثل تغييرا عميق الدلالة ، ولكنه تم بأسلوب « شبه عثماني شبه مملوكي » بطرد الوالي العثماني (كما كان يصنع المماليك أحيانا من قبل) واحلال محمد علي محله ، وطلب اعتماد هذا التعديل من الباب العالي اعترافا بالولاء له ، وأدى هذا من بعد الى أن محمد علي لم يستقل فقط عن الباب العالي ولكنه حاربه وهدد وجود الدولة العثمانية . وحدث ذلك في الثورة العرابية ، اذ كان مطلب الدستور الذي رفعتة الثورة يعنى نفى سلطة الخديو كحاكم مستبد ، كما كان شعار مصر للمصريين من بعض معانيه يعنى احلال القوى الثائرة الجديدة محل القوى القديمة في الدولة ، ويعنى أن تصل الى الحكم فئة اجتماعية جديدة غير فئة الجراكسة والأتراك المتمصرين ، وهذه المطالب الثورية طرحت في الصراع السياسي من خلال السلطة القائمة واطار الحكم القائم بقصد تغييره تغييرا جوهريا لا بقصد هدمه كلية ، ومورس الضغط على الخديو فأصدر الدستور وعين محمود سامي البارودي رئيسا للوزراء وأحمد عرابي - زعيم الثورة - وزيرا للحربية فيها ، فهنا أيضا أريد للثورة أن تبدأ وأن تصل الى السلطة بغير هدم لجميع الأطر القائمة اذ بقي الخديو على رأس الدولة . وفى ثورة ١٩١٩ صدر الدستور الذي ينفي جزءا هاما من السلطة الاستبدادية للملك ، صدر بفضل الثورة والحركة الشعبية الواسعة ، ولكن من خلال الاطار الملكي وبواسطة « أمر ملكي » . ولم يلحظ ان الحركة الثورية فى أى من هذه

التغييرات العنيفة ، فقد شهرت السلاح في وجه الحاكم أو الفئات الحاكمة المحلية ، وإن كانت شهرته مرارا في وجه الاحتلال الأجنبي . كما لم يلحظ ان تغيير الدولة وتغيير النظام الاجتماعى احتاج من الثوريين الى عمليات الهدم السريع الحاسم أو الى شهر السلاح . وهنا تظهر دلالة الملاحظة التى أبدتها لأكوتير عن الأهمية الحارقة والتأثير غير العادى الذى تملكه « قوة الرأى العام » فى مصر على الدولة والحكومة . فلم تكن الحركات الثورية عازفة عن الهدم الكامل أو شهر السلاح فقط ، ولكن كانت قوى النظام القائمة أكثر استعدادا للانصياع بما دون اللجوء الى هذه الأساليب . ويظهر من ذلك الحرص على طابع الاستمرار وعلى مواجهة الدولة لا بمعاول الهدم ولكن بالحصار ، والتغيير بالتغلغل لا بالاقتحام مع الحذر من الفوضى أو من توهم حدوث الفوضى . ولا يبدو ان ذلك كان يمليه ضعف الثورية أو روح المحافظة الاجتماعية والسياسية ، فان المطالب السياسية والاجتماعية التى رفعتها الحركة الشعبية فى كل من هذه الفترات ، كانت فى ظروفها التاريخية ثورية وصادرة عن روح طموح وجسور . وقد نجحت - بمقياس كل ظرف تاريخى - ان تغير المجتمع والنظام السياسى وفقا لهذه المطالب بما لم يجعل هذه الحركات متخلفة عن غيرها من مثيلاتها فى المستوى العام للتطور والحضارة وبما جعلها سابقة عليها أحيانا . وكان أسلوب التظاهر والاضراب فى أحيان كثيرة كافيا لحسم مشاكل لم يحسمها فى بلاد أخرى سفك الدماء . وكان تغيير شكل الدولة ومضمونها يتم بايقاع أسرع مما صنعه فى بلاد أخرى الهدم المتتابع لأجهزتها .

ولا يعنى ذلك تحديدا للأفضليات بين الأساليب الثورية المختلفة ، ولكنه يعنى ايضا أثر كل منها فى كل بيئة معينة تتلون بظلالها الخاصة ، وهو يعنى ان ثورية الحركة الشعبية تقاس بما تطرح من مطالب وبما تنجح فعلا فى تحقيقه منها ، لا بالطريقة التى تتبعها فى التنفيذ . كما ان هذه الملاحظة ليست محاولة لاضفاء طابع نظرى على هذا الأسلوب ، ولا محاولة لرسم « حتميات » فى التاريخ المصرى ، ولكن القصد من الادلاء بها ان هذا الأسلوب كان له طابع التراث فى العمل السياسى المصرى . ولا شك انه كان عنصرا من عناصر الفكر السياسى السائد لدى الجماهير فى الفترة الأخيرة ، وله ما للتراث من تأثير ضاغط على الحركة السياسية . وهو كشأن التراث يمكن أن يتغير ولكن ببطء وصعوبة وبتغير الظروف الموضوعية التى أملت وجوده ، وبأن تصتك الأحداث السياسية وتتقارع بصورة لا تتمشى مع مألوف سيرها . والمقصود هو تصوير الاطار الفكرى

والسياسى العام الذى كان يهيمن على العقول وقتها ، لا عند التنظيمات السياسية فحسب ، ولكن عند الكتلة العريضة من الشعب ، التى يلزم أن تتحرك - لا طبقا لمصالحها الاقتصادية والسياسية فقط ولكن أيضا - طبقا لمكوناتها الفكرية والتاريخية فى لحظة معينة لتفرض تغييرا معيناً ، التى تصبح التنظيمات السياسية غير قادرة على التحرك المطلوب ان خالفت هذه المكونات ، ولا تستطيع انجاز أهدافها الا باكتسابها ، أو بتغييرها لدى الجماهير .



وقد يكون من المفيد القاء نظرة عامة عاجلة على الكيانات التنظيمية السياسية التى كانت تعمل وقتها بين الجماهير ، للتعرف على ما اذا كان ثمة أسباب موضوعية أو تاريخية أنتجت هذا الضعف . لقد وضح ما اتسم به الوفد من تمزق وما شاع بين صفوفه من بلبلة . وكانت للتنظيمات الثورية الجديدة نواحي ضعفها فلم تكن قادرة على قيادة الكفاح الشعبى برغم الفوران الحاصل . واذا كانت جماعة الاخوان المسلمين قد نجحت فى أن تقسم الكتلة الشعبية السياسية وأن تحتجز جزءاً من الجماهير بعيداً عن المعركة ، فان مرد ذلك من بعض وجوهه الى ضعف القيادات الشعبية الأخرى التى عجزت - فى هذه الفترة - عن امتصاص قواعد الجماعة ، وهى قواعد من جماهير الشعب فى الغالب ، ثورية بطبيعة وضعها الاجتماعى وانتمائها للطبقات الشعبية . لقد كان للضعف التنظيمى للوفد وللتنظيمات الشعبية الأخرى أسبابه الذاتية ، ولكن كانت له أيضاً أسباب تتعلق بظروف هذه الفترة - فترة المخاض الثورى - وبالأثار التى تراكمت تاريخياً نتيجة أسلوب الاستعمار البريطانى فى حكم مصر ، ونتيجة ما اتسمت به الحركة الوطنية بعد ثورة ١٩١٩ خاصة .

وقد سبقت الإشارة - فى مقدمة هذا الكتاب - الى ان الانجليز احتلوا مصر لا لأهميتها الاقتصادية كسوق لبضائهم وكمزرعة للقطن فحسب ، ولكن لموقعها الجغرافى على طريق الشرق والهند . وقد احتلوها بعد ثورة شعبية تحرك فيها الفلاحون والجيش والمثقفون ضد الخديو والانجليز ، وبعد تطور حضارى بدأت من أول القرن التاسع عشر ، أخرجها نسبياً من ظلمات القرون الوسطى ، ومكن لمثقفها وطبقاتها الحاكمة خبرة فنية فى الادارة والسياسة . فلم يستطع الانجليز بعد احتلالها أن يحكموها مباشرة ولا أن يمسوا الاطار السياسى القائم وقتها ، نتيجة

للظروف السابقة وبسبب ما تتمتع به الدول الكبرى فيها من امتيازات . واعتمدوا فى الحكم على كبار الملاك المصريين ، وعلى فئة من المثقفين تعاونت معهم ، وعملوا على ربط هؤلاء بهم . فلما قامت ثورة ١٩١٩ كحركة وطنية جماهيرية تقودها الرأسمالية الوطنية الوليدة ، كانت أهمية مصر الجغرافية تسمح للاستعمار أن يمنح الحركة الوطنية بعض التنازلات السياسية مقابل وقف الحركة الشعبية وحذر أن تخرج مصر تماما من أيديه . وساعده على ذلك ارتباط كبار الملاك وفئة من المثقفين يشغلون مناصب الدولة العليا به . ومكنه هذان العاملان أن يعترف باستقلال مصر السياسى وأن يكون للرأسمالية نصيب فى الحكم والسوق المحلى ، وتبقى مصالح الاستعمار فيما عدا ذلك مصونة . ورضيت قيادة الحركة الوطنية والرأسمالية المحلية بهذا الوضع لأن الظروف العالمية والتاريخية لم تكن تسمح بالمزيد وخوفا من الحركة الشعبية النامية .

ونتج عن هذا التوازن نظام اتخذ شكله السياسى فى دستور ١٩٢٣ . وان الوفد الذى كان يقود الحركة الوطنية رضى بهذا الوضع ورضى بالدستور وبالكفاح المشروع والعمل من داخل هذا الاطار على ما سبقت الاشارة . وأنتج ذلك مع الوقت نوعا من الارتباط بين مصالح كبار ملاك الأرض وبين الفئة النامية من الرأسمالية المحلية عن طريق تبادل الاستثمار فى المجالين . وكان من آثار ذلك ان استمر اقتصار أهداف الحركة الوطنية بقيادة الوفد على مطلبى « الاستقلال والدستور » ، فلم يخض الوفد صراعا سياسيا الا من وراء هذين المطلبين ، ولم يطرح على الجماهير شعارات اجتماعية تتعلق بمشاكلهم ضد كبار ملاك الأرض والرأسمالية الأجنبية . ولا شك ان مطلبى الاستقلال والدستور مع وصول الوفد الى الحكم ، كان ذلك ينطوى على آثار اجتماعية ثورية بعيدة المدى ، ويفتح الباب لمرحلة تاريخية جديدة ، ويفيد التطور الداخلى عموما . ولكن هذا التغيير الاجتماعى العميق ، لم يكن يتم من خلال أهداف اجتماعية تطرح على الجماهير وتوعى بها وتحشد حولها . فتركزت تقاليد الكفاح الوطنى فى انه كفاح ضد المحتل الأجنبى ، وانه كفاح ضد « الخونة » من المتعاونين معه . وكان مطلب الدستور وسيلة لتحقيق الاستقلال بالأسلوب السلمى ، لأن تطبيق الدستور يكفل وصول الوفد الى الحكم مما يخدم القضية الوطنية . فلم يشع الوفد - ولم يكن فى مقدوره تاريخيا أن يشيع - بين الجماهير تقاليد الكفاح الطبقي الاجتماعى ضد كبار ملاك الأرض المصريين المرتبطين بالاستعمار، وكان هؤلاء فى نظر الوفد (أو بعضهم ممن يعمل فى السياسة ضده) مجرد عملاء سياسيين للمحتل لا أعداء

طبقيين واجتماعيين له وللجماهير . وبقى الوفد خلال فترة ما بين الحربين - رغم معارضته للملك والانجليز - ركيزة النظام السياسى القائم ، يمتص من ثورية الجماهير ما يمتد خارج حدود هذا النظام . ووقف ضد نشأة الأحزاب الثورية وضد تكوين حركة نقابية مستقلة للطبقة العاملة . ولم يظهر بداخله جناح يسارى ذو وزن يرفع شعارات اجتماعية الا بعد الحرب العالمية الثانية ، وحتى بعد ظهور هذا التيار بداخله لم ينجح فى أن ينمو كتنظيم مستقل عن الوفد أو كجناح منفصل بداخله . وكان صراع الملك والاستعمار ضد الوفد مما حفظ لشعاريه جدتها فى نظر الجماهير فبقيت مرتبطة به . لذلك كانت خبرة الصراع السياسى حول المطالب الطبقي والاجتماعية جديدة نسبيا على الحياة السياسية المصرية بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك بالنسبة للكتلة العريضة من الجماهير .

ومن جهة ثانية ، اتبع الوفد أسلوب الكفاح الذى يتفق مع طبيعته ، أسلوب الكفاح « المشروع » بالمعارك الانتخابية والمظاهرات فقط . والمحركة الانتخابية لا تتجاوز شهرا أو شهرين كل سنين ، تتحرك فيها الجماهير بالصحف والخطب والموكب . والمظاهرات تقتصر تقريبا على المدن دون القرى ، جنودها الطلبة والعمال ، وهما التجمعين الجماهيريين التلقائيين فى معاهد الدراسة والمصانع . وتحريك الجماهير فى المظاهرات لا يتطلب صلات عضوية وثيقة بالحزب ، انما يستغل سخطها واحتجاجها فى الاعداد للتظاهر مع بعض التنظيم ، ثم تتكون المظاهرات بنفسها تقريبا ، تقاومها السلطة فيزيد اشتعالها ، حتى تخضع الرجعية وينتصر الوفد . ولم يكن من شأن هذا الأسلوب أن يقتضى من الحزب روابط وثيقة تربطه بالجماهير فى عمل سياسى أو اقتصادى يومى . ولم يكن للوفد نشاط هام بين الفلاحين الا خلال المعركة الانتخابية . كانت للوفد لجان فى الأقاليم ، ولكن غالبا كان فى المدن لا فى القرى . وكان يعتمد فى القرى على أصحاب النفوذ من رجال السلطة أو الثراء أو العصبيات . ولم يكسب الفلاحون عادات العمل التنظيمى السياسى أو الاقتصادى اليومى . ولم يكن الوفد يهتم بإنشاء النقابات والاتحادات للفلاحين ، بل انه لم يعترف للعمال بحق التكوين النقابى الا سنة ١٩٤٢ . وكان اهتمامه بالحركة التعاونية فى الريف اهتماما غير واسع . ولم يكن فى القرى مؤسسات سياسية أو اجتماعية جديدة انما اعتمد على المؤسسات الأسرية القائمة من قديم وعلى من يناصره من مؤسسات السلطة فى الريف . كما لم يهتم بتوثيق صلته بالجماهير عن طريق الخدمات الاجتماعية كانشاء المدارس والمستوصفات مثلا . لذلك كانت خبرة العمل السياسى اليومى وخبرة تنظيم الجماهير

فى التشكيلات والوحدات الصغيرة سياسية أو اقتصادية ، كانت هذه الخبرة بعيدة عن النمو الكامل . كما كانت عادات انضمام الجماهير اليها ارتباطا بحزب سياسى غير نامية ، وخاصة عند الفلاحين . وكان نجاح الاخوان المسلمين فى التغلغل بين الفلاحين وربط بعضهم تنظيميا بهم أساسه اعتمادهم على خبرة وعادات ارتباط الفلاحين بالطرق الصوفية ، فوصلت اليهم الجماعة من خلال هذه الخبرة .

ومن جهة ثالثة ، فقد نتج عن ظروف الكفاح الوطنى « السلمى المشروع » من داخل حدود النظام السياسى القائم ، ان لم تعرف الحركة السياسية مدة طويلة أساليب الكفاح السرى . وافتقدت خبرات هذا النوع من الكفاح . والتنظيمات السياسية التى نشأت من ١٩٢٣ الى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، نشأت ونمت علنية . ولم تفرض السرية على جماعة الاخوان المسلمين الا بعد نموها وانتشارها سنة ١٩٤٨ ، وقد أضعفتها السرية كثيرا ، ولم يكن الجهاز السرى بالاخوان تنظيما سياسيا بل كان مجرد جهاز مسلح لا يتعلق مباشرة بالنشاط الجماهيرى للاخوان . ولم ينجح بالسرية الا تنظيم الضباط الأحرار ، وقد كفل له هذا النجاح انه لم يكن تنظيما مطالبا - بطبيعته - بالعمل المباشر بين الجماهير . وساعد على افتقاد هذه الخبرة ، الطبيعة الجغرافية لمصر التى يصعب مع انبساطها الاختفاء أو الهرب مع المحافظة على الفاعلية السياسية .

ومن جهة أخيرة ، فالملاحظ بشكل عام انه لم ينجح واحد من الأحزاب السياسية فى بناء كيانه الحزبى كمؤسسة غير شخصية ذات تنظيم قادر على البقاء والنشاط بصرف النظر عن « ذوات » أفراد معينين أو زعيم بعينه . لم يكن ينجح فى بناء هذه « المؤسسة » الا الوفد الذى كان جهازا سياسيا ذا مستويات ومسئوليات لا يعتمد - الى حد كبير - فى نشاطه الداخلى على الفرد أو على الروابط الشخصية ، ورغم ان هذه الظواهر كانت موجودة به فلم تكن المتحكمة . وقد ظن أيام سعد زغلول انه هو « الوفد » فلما توفى سعد قوى أمل أعداء الحزب فى انه لابد منهار ، ولكن اجتمعت قيادة الوفد وانتخبت مصطفى الناس خلفا له وسار الحزب على سيرته كجهاز سياسى ذى وجود متميز عن الأفراد ، وذى وظيفة سياسية محددة تتأثر بالظروف السياسية والتاريخية فى نشاطها أكثر من تأثرها بوجود فرد بذاته . واذا كان مصطفى النحاس قد نسجت حوله الدعاية الحزبية فى فترة متأخرة حالات التميز الفردى ، واذا كان فى النهاية قد مارس فعلا نوعا من السلطة الفردية داخل الحزب ، فلم يصل هذا الأمر الى حد

أن تستوعب شخصيته السياسية وظيفه الحزب وأن يتعلق وجود الحزب أو نوع نشاطه بوجود النحاس ، كما كانت سياسة الحزب دائما - أيا كان اتجاهها - سياسة تتخذها المؤسسة السياسية لا الفرد . أما غير الوفد فلم يكن الوضع كذلك . والاقوان المسلمون رغم التنظيم الدقيق لمستوياتها التنظيمية ، كانت جماعة مرتبطة وجودا ونوع نشاط ، بشخصية المرشد العام الأول الشيخ حسن البنا ، وكان مقتله أكبر ضربة وجهت الى الجماعة من الناحية السياسية فاقت - فيما يبدو - ضربة حل الجماعة واعتقال الكثير من أعضائها . وبعد وفاة الشيخ البنا استقطبت الصراعات داخل الجماعة فى صراعات فردية وفى تجمعات شخصية بين قادتها . والحزب الاشتراكي - ومصر الفتاة من قبله - كان يعتمد فى وجوده وحركته على شخصية زعيمه أحمد حسين ويرتبط الحزب به لا العكس على ما سبق البيان عند الحديث عنه . وبالنسبة للحركة الشيوعية فلم يكن لدى أى من تنظيماتها هذه الشخصية الزعامية لذلك لم تنجح كالاخوان أو الحزب الاشتراكي فى أن تخلق تنظيما يعتمد على الزعامة الفردية ، وكان هذا يمثل ظرفا مواتيا لأن تنجح فى بناء مؤسسة سياسية غير شخصية تعتمد على الوظيفة لا على الفرد ، ولكن ذلك لم يحدث ، فكانت تنظيماتها أقرب الى التجمعات الشخصية وتعتمد على الروابط الفردية ، وحركات التوحيد والانفصال التى تمت بين الكثير من تنظيماتها دليل على ذلك ، اذ يتم التوحيد بغير اندماج ولا ترابط عضوى ، ثم تحدث الصراعات على أساس التجمعات السابق ، ويحدث الانفصال ليعود بالوضع الى ما كان عليه تقريبا . ورغم ان كان لكل من هذه التنظيمات خبرة معدة من قبل من بناء التنظيمات الماركسية فى البلاد الأخرى ، وهى خبرة صاغها الفكر اللينينى فى أسس تنظيمية ولوائح للعمل داخل الحزب الشيوعى ، ورغم تبنى التنظيمات المصرية لهذه الأسس وإعلانها بناء الحزب على مقتضاها فهى لم تنفذ فعلا ، ولا عرف لأى تنظيم انه عقد مؤتمرا عاما له ، وان صلحت السرية تفسيرا لذلك ، فان تفسير الظاهرة لا ينبغى أن يطمس آثارها . ولعل من الأسباب التى تفسر فقدان هذه الحركات جميعا - على اختلاف مواقفها السياسية وتضادها أحيانا - انها كلها كانت تنظيمات تنتمى قياداتها والقسم الغالب من أعضائها الى البرجوازية الصغيرة ، طلبة من أصول برجوازية صغيرة أو صغار موظفين ومتعلمين وصغار تجار وصناع أو عمال قريبي العهد بالأصول الريفية والبرجوازية الصغيرة ، والبرجوازية الصغيرة بعيدة عن خبرة التنظيم الحديث وبناء المؤسسات بحكم فرديتها المعروفة فى الانتاج والنشاط . أما الوفد فقد كان حزب

البرجوازية التى كانت قادرة بوضعها الطبقي وثقافتها الليبرالية وروحها العملية على انجاز مثل هذا البناء .

وقد أدى ذلك كله ، الى انه بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد أن تأزمت الأوضاع الطبقيّة بشكل حاد ، وبدأت التنظيمات السياسية الحديثة أو القديمة - تضع حلولاً اجتماعية لمشاكل الجماهير ، انتشر الوعي بهذه الحلول بين الجماهير ، لأنها تعبر عن مصالحهم ، ولكن لم يستطع قسم هام من الجماهير أن يتبنى بسرعة برنامجاً اجتماعياً محدداً لحزب معين يعمل على أساسه . وكان وضع قواعد الوفد والجماهير الملتفة حوله أبلغ مثال على ذلك . كما أن طرح بعض هذه الحلول قد تم عن طريق تنظيمات جديدة وقيادات جديدة لم تكن اختبرت تاريخياً لدى الجماهير فى الكفاح . وليس من السهل على قسم هام من الجماهير أن ينتمى الى تنظيم ما ايماناً ببرنامج فقط ، فان للرصيد الكفاحي الذي يتكون تاريخياً لقيادة ما أهميته فى منح الثقة بها .

لذلك اتسمت هذه الفترة بأنه مع الايمان العام بالحلول الثورية للقضية الوطنية ، وبالكفاح من أجل تحديد الملكية والتأميم (إعادة توزيع الثروة) ومع الاتفاق العام على وجوب تصفية الملكيات الزراعية الكبيرة والرأسمالية الكبيرة ، فلم يكن قسم من الجماهير قد ارتضى برنامجاً محدداً للعمل ، ولا كان قد استقر فى تشكيلات حزبية بعد . وكانت الحياة السياسية فى مصر تعيد تشكيل نفسها من جهة التنظيمات ومن جهة الجماهير . وساعد على بطء هذه العملية ، ضعف مستوى الخبرة السياسية فى المجتمع ، فى التنظيم والعمل الجماهيري على ما سبقت الإشارة اليه ، فأدى ذلك الى التميع أو الانعزال من الناحية التنظيمية والارتباط بالجماهير . وترتب على ذلك ان موجة السخط والثورية لدى الشعب ، كانت أعنف من أن تسيطر عليها التنظيمات القائمة . وان عمل هذه التنظيمات أثار من الوعي والسخط والثورية ما لم تستطع أن تقوده .



لم يكن حريق القاهرة مجرد انتكاسة للحركة الشعبية فى طريقها الى التحرر . وقد جربت مثلها من قبل . إنما كانت الدلالة الحقيقية للحادث ، انهيار النظام الذى أريد بالحريق حمايته . وتمثل انهيار النظام فى انهيار أعمده وانه أضحى يأكل نفسه . كان النظام من قبل ، فى فترات السخط الشعبى ، يفتح الطريق لعودة الوفد الى الحكم ، فيدعم

بشعبية الوفد مركز النظام المزعزع ، ويوكل للوفد امتصاص القدر الزائد من سخط الجماهير وثورتها . ولكن الملك الآن يطرد الوفد من الحكم ، فيفقد النظام السند الجماهيري الوحيد لاستمراره .

ثم كانت حكومة الوفد هي من أعلن الأحكام العرفية ومن اعتقل الكثير من المواطنين في وقت كانت الحريات الشعبية فيه ركيزة الكفاح ضد الاستعمار ، كما فرضت حظر التجول ومنع التجمهر ، ثم أيدت حكومة علي ماهر . وكما كان الغناء المعاهدة تكثيفا لكل إيجابيات الوفد في تاريخه الطويل ، فقد كانت هذه الإجراءات الأخيرة تكثيفا لكل سلبيات الحكومة ، وانكست بها قيادة الوفد على كل مقوماتها الشعبية وعلى كل تراث حزبها العتيق في العمل من أجل الاستقلال والحرية ، ودفعت بعيوبها السياسية وسلبيات حزبها إلى أقصاها . فسقط الوفد يومها كمؤسسة جماهيرية . لم يبق منه الا رسم ذاو تساقط مع الأيام . وكان سقوط الوفد سقوطا لنظام بدأ بحكم الوفد سنة ١٩٢٤ ، وانتهى بحكمه أيضا سنة ١٩٥٢ . وكان الوفد هو القاعدة الجماهيرية لهذا النظام ومصدر الحيوية فيه ،

وكان الجيش قد أفلت من الملك ومن الولاء للنظام ، وأصبح مع الحركة الشعبية حربا عليه . كما كان البوليس قد انضم للجماهير في مظاهرات يوم الحريق على ما سبقت الإشارة .

حزب الوفد ، الجيش ، البوليس ، كانوا مقومات النظام القائم . وقد سقط الأول وأفلت الأخيران . والحركة الشعبية تتربص فرص النهوض من جديد ، ولكنها لم تكن قادرة على أن تحل محل الوفد ، المريض الذي مات . فكان ٢٦ يناير آخر أيام النظام القائم ، ولكنه لم يكن أول أيام النظام الجديد .

الفصل الثانى

حكومات ما بعد الحريق

عملت القوى الرجعية على السيطرة على الموقف • كان هدفها ان تعود بحكم مصر الى الاستبداد وان تربطها بأحد الاحلاف العسكرية التابعة للغرب • ورؤى ان الوسيلة لذلك - كما اعد لها - هي استمرار الحملة السياسية على الوفد والتشهير به وبأخطائه ، ليسبقوا الحركة الشعبية فى ملء فراغه وليحرفوا انتباه الجماهير الى قضية الفساد ، ثم يجرى تطهير شكلى يتم فى حدود السلطة القائمة ويروج له بحملة صحفية كبيرة يظهر بها النظام انه قادر على ان يجدد نفسه • وفى هذه الاثناء تحكم القوى الرجعية قبضتها على المجتمع وتدعم حكم الاستبداد ، وتعمل على تصفية الحركة الشعبية وتنظيماتها المختلفة ، وتربط مصر بأحد الاحلاف العسكرية كحلف البحر الابيض أو الكتلة الاسلامية • وكانت الولايات المتحدة قد بدأت تمارس نفوذها فى الدوائر الرجعية فى مصر •

اعد للقيام بهذه المهام ثلاث شخصيات : حافظ عفيفى وعلى ماهر ونجيب الهلالى • وقد سبقت الاشارة الى ان حافظ عفيفى كان رئيسا لمجلس ادارة بنك مصر وعضوا فى عدد كبير من الشركات كما كان وجهها معروفا بالرجعية والعداء الشديد للحركة الوطنية الديمقراطية بكافة تياراتها منذ العشرينات ، كما كان ثانى اثنين رشحا لتولى الوزارة بعد حادث كوبرى عباس سنة ١٩٤٦ ، هو واسماعيل صدقى وهما من مشرب سياسى واحد • وبدأ يظهر دوره فى الفترة الأخيرة منذ التفكير فى اقالة الحكومة الوفدية قبيل الغاء المعاهدة ، فكانت أول خطوات ظهوره على المسرح حديث نشرته له صحيفة « الاهرام » فى ٢٥ أغسطس ١٩٥١ تحدى به الشعور العام كله معلنا ايمانه بمعاهدة ١٩٣٦ وقال « ان معاهدة ١٩٣٦ لم تكن نكبة على البلاد ، كما أن تصريح ٢٨ فبراير (١٩٢٢) لم يكن نكبة

أيضا ٠٠ « وذكر ان من مزايا المعاهدة انها مهدت لالغاء الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة التي كانت عقبة كأداء في سبيل الاستقلال ، ثم وصف وضع مصر الدولي بقوله « لا بد لنا من التحالف مع دولة أو دول قوية تحترم استقلالنا ويكون من مصلحتها رفع عدوان من يفكر في الاعتداء علينا بسبب موقعنا الجغرافي الذي هو هدف حربي لكثير من الدول الكبرى ٠٠ لقد انقسم العالم الآن الى معسكرين كبيرين واني شخصيا لا أتردد في اختيار معسكر الحرية ٠٠٠ لا مانع مطلقا من ان نعقد معها (بريطانيا) ومع غيرها من دول المعسكر الغربي معاهدة تحقق أهدافنا وتضمن لنا ولها معونة عسكرية متبادلة عند الحاجة ٠٠٠ وأرى أن محالفة ثلاثية تحقق هذه الأغراض مع انجلترا وأمريكا هي خير ما أطمح في الوصول اليه وأتمناه لبلادي ٠٠٠ ويكون من المصلحة ان نسعى الى ضم دول الشرق العربي الى هذه المحالفة » .

وتردد وقتها ان مصطفى النحاس صرح لبعض ثقاته أن هناك اتجاها لأحداث انقلاب وزارى فى مصر لمصلحة الانجليز والأمريكيين وان أيد أمريكية تدفع الأمور فى هذا الاتجاه ، وانه - حسب معلومات النحاس - فان دور حافظ عفيفى قد درس فى واشنطن لا فى لندن « وان منصب رئيس الديوان الملكى سوف يكون مهيا لاستقباله بعد مضي عدة أشهر كخطوة أولى فى مؤامرة طويلة تهدف الى كلفة القضية الوطنية ٠٠ » ونشر هذا الخبر فى عدد أول سبتمبر ١٩٥١ من صحيفة « الكاتب » قبل الغاء المعاهدة . وكان هذا الخبر يعبر بوضوح عن أول خيوط الخطة التى تم تنفيذها بعد ذلك بالتفصيل ، اذ تم تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى فى ٢٥ ديسمبر قبيل حريق القاهرة واقالة حكومة الوفد بشهر واحد ، وقد سبقت الإشارة الى صدى هذا التعيين لدى الجماهير الشعبية وقتها . وفى العدد الأخير من ديسمبر نشرت صحيفة أخبار اليوم خبرا مؤداه ان وزارة الخارجية البريطانية واثقة من ان وزارة الوفد سوف تستقيل خلال الأسابيع الثلاثة القادمة وستتلوها وزارة مرشح لرئاستها حافظ عفيفى . ونشر ذات الخبر فى صحيفة الكاتب فى ٢٩ ديسمبر . وبعد تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان لوحظت مقابلاته مع حسن الهضيبي المرشد الجديد لجماعة الإخوان المسلمين ، وتردد انه عرض على الهضيبي ان يقبل الاشتراك فى وزارة مقبلة فعرض الهضيبي الأمر على مكتب الارشاد الا ان غالبية أعضاء المكتب رفضت هذا العرض (١) .

(١) صحيفة الكاتب ٢٩ ديسمبر ١٩٥١ .

وكان على ماهر سياسيا اشتهر بالفردية الشديدة وبالاعتماد على السراى فى الوصول الى الحكم . تولى رئاسة الوزارة من قبل مرتين فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٩ ، وتولى رئاسة الديوان الملكى بينهما . ولكنه بعد تخليه عن الوزارة سنة ١٩٤٠ أثناء الحرب بضغط من الانجليز الذين شكوا وقتها بأن له صلات بدول المحور والمانيا خاصة ، بعد ذلك عاش عشرة أعوام بعيدا عن التمتع بثقة الملك فاروق . ويبدو ان سبب ذلك يتعلق بأن على ماهر لم يكن له حزب أو قوة سياسية يمكن أن يستند اليها فى الحكم ، وبهذا لم يكن يستطيع الا الاستناد على سلطة السراى ، وهو بدهائه وملكاته الشخصية القوية لم يكن يستطيع أن يقوم مع السراى بدور التابع ، ولم يكن اعتماده على السراى ليعنى الا سعيه للسيطرة عليها كمؤسسة سياسية والا الهيمنة على الملك . وبهذا فقد مبرر وجوده لدى الملك الذى كان يبحث عن الاتباع يسيطر عليهم أو ساسة ذوى قوة سياسية متميزة يستفيد منها . وجعل ذلك الملك ينظر اليه باعتباره مصدرا للتأمر عليه رغم ان لم يظهر ان لعل ماهر أدنى سعى للتأمر على الملك ، ورغم أنه كان دائما فى حديثه عن الملك يلزم جانب الحيطة والحذر . كما كان من أسباب ارتقاء صلاته بالملك ما كان يلقاه على ماهر من رجال الحاشية الملكية والديوان الملكى من منافسات باعتبار رئاسته السابقة للديوان وطمعه فى السيطرة على السراى ، وكان من أهم منافسيه فى السراى أحمد حسنين الذى رأس الديوان بعده حتى توفى سنة ١٩٤٦ .

واتخذ على ماهر دائما سمة السياسى الداهية الذى يدعو للإصلاح ويعتمد على ملكاته الشخصية ، واحاط نفسه دائما بنخبة من العناصر الفنية ذات الكفاية فى الادارة أو الاقتصاد أو القانون . وفى ١٠ نوفمبر ١٩٤٥ كون ما أسمى « جبهة مصر » كتنظيم سياسى ووضعه له برنامجا اصلاحيا ، واذا كان لم يستطع أن يكسب لهذا التنظيم أية شعبية ، فقد ظلت « جبهة مصر » واجهة سياسية لنشاط على ماهر كسياسى فرد . وكان يحرص على عدم الدخول فى المعارك السياسية المفتوحة ، وعلى الا تنقطع صلاته بأى من التيارات السياسية أو رجال السياسة على اختلاف اتجاهاتهم ، كما حرص خلال النصف الثانى من الثلاثينات أن يكون على علاقة بمصر الفتاة دعما لنفوذه السياسى . يذكر موسى صبرى أنه كان يهادن جميع الأحزاب التقليدية والاشتراكية « مع ان آراءه الحقيقية فى كل هؤلاء كانت كقيلة بأن تثير بينه وبينهم عداوة من نار » (١) .

(١) ملك و ٤ وزارات . موسى صبرى ص ٤٢ .

وبدأ نشاط على ماهر مع الغاء المعاهدة ، اذ كان هو من رأس لجنة اقرار تشريعات الالغاء في مجلس الشيوخ، كما سار في مظاهرة ١٤ نوفمبر بجوار مصطفى النحاس ، ولكنه أعلن خطه السياسي بحديث ذكر فيه موافقته على الغاء المعاهدة ولكنه دعا الى تأييد الحلول السلمية للمسألة الوطنية بدعوى ان مصر عضو في الامم المتحدة وليست في حالة حرب مع الانجليز ، ودعا الى ان يترك الباب مفتوحا ازاء ما تقدمه الدول الغربية من عروض جديدة (١) وفي ١٢ نوفمبر ١٩٥١ نشرت الجمهورية المصرية تحت عنوان « محاولة جريئة لاسقاط الوزارة » ان شخصية مسئولة قابلت على ماهر فأبدى لها موافقته على تلبية الدعوة الموجهة اليه (يقصد قبول الوزارة) على أساس قبول حلف البحر الابيض المتوسط بشرط جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس وعدم عودتها اليها الا بمقتضى شروط الحلف الجديد . وصرح على ماهر بعد ذلك بأيام قليلة بأن « باب التسوية السياسية لم يوصد نهائيا » (٢) ، كما حرص على التصريح بأن ليست له أية صلة بالكتائب المسلحة (٣) . ونشط وقتها في تكتيل القوى السياسية الرجعية وراءه فيما سمي « بالهيئة السياسية » واطردت اجتماعاته لهذا الغرض بإبراهيم عبد الهادي وحسين هيكل وواصف غالى وبهى الدين بركات وحافظ عفيفي (٤) . وبعد تعيين حافظ عفيفي رئيسا للديوان الملكي زاد تألق نجم على ماهر وكثر نشاطه ووضح ان ثمة اتجاهها قويا لأن تسند اليه الوزارة (٥) . وفي أوائل يناير نشرت أخبار اليوم أن ثمة اتجاهها لتأليف وزارة قومية يشترك فيها رؤساء الأحزاب جميعا (الأحزاب التقليدية) كوزراء دولة . وذلك كطريقة لتكتيل القوى الرجعية وراء وزارته المقترحة . ويذكر الأستاذ الرافعي أن الأحزاب التقليدية رفضت هذا العرض لما رأت في قبوله من غض من كرامة أحزابهم اذ يستحيلون الى مجرد موظفين لدى على ماهر (٦) .

ويذكر موسى صبرى أن كان الملك يبغض على ماهر وكان بينهما ما يشبه القطيعة رغم محاولات بعض رجال القصر المخلصين لعل ماهر تأليف قلب الملك له . وانه في الأسابيع الأخيرة لحكومة الوفد استطاع هؤلاء ان

(١) صحيفة الجمهورية المصرية ١٥ أكتوبر ١٩٥١ .

(٢) صحيفة الجمهورية المصرية ١٩ نوفمبر ١٩٥١ .

(٣) صحيفة الاشتراكية ١٥ نوفمبر ١٩٥١ .

(٤) صحيفة الاشتراكية ١٥ ، ٢٢ نوفمبر ١٩٥١ .

(٥) صحيفة الاشتراكية ٢٧ ديسمبر ١٩٥١ .

(٦) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ . عبد الرحمن الرافعي ص ١٢٢ .

يمهدوا الطريق لعلى ماهر ، باعتباره أصلح رجل لانقاذ الموقف . واستقر
الرأى قبل الحريق على أن يكون نجيب الهلالى هو المرشح الاساسى لرئاسة
الوزارة القادمة ، وان يرشح لها على ماهر احتياطيا ، وافهم ضمنا بذلك ،
فقام هو بمحاولة للتفهم الضمنى للموقف أيضا ، وذلك بتقديم عروض
مستترة لمن يرى أن يعاونوه اذا تولى الوزارة . وقبل الحريق بأسبوع ،
قابل على ماهر ممثلى حركة الكتائب العسكرية بالشرقية وهما
عبد الحميد صادق ومدحت عاصم ، وسألهما عن عدد المشتركين فى الكتائب
من الحزب الاشتراكى ، ثم سألهما عما اذا كان يمكن عند الضرورة وقف أعمال
الكتائب مؤقتا ، فاعلنا ثقتهم فى وطنية على ماهر واستعداد الكتائب لهذه
الهدنة (١) . ومن هذا يظهر ان من رجال الكتائب من كان يعلم ان على ماهر
مرشح للوزارة كخلف لحكومة الوفد وانهم كانوا يؤيدون هذه الخطوة .

وكان أحمد نجيب الهلالى عضوا بالوفد وأحد وزراء حكومته سنة
١٩٤٢ ، وعرف بالكفاية كأستاذ للحقوق بالجامعة ثم كوزير فيما تولى من
وزارات الوفد ، وعرف فى عمله بالاستقامة . واشيع عنه منذ الأربعينات
انه يعادى الملك فاروق ، وكان قد اوعز الى أحد النواب سنة ١٩٤٤ ان
يقدم استجوابا لمجلس النواب عن الديون المستحقة على أحمد حسنين رئيس
الديوان الملكى والتى لم يدفعها للوزارة ، فرد هو على الاستجواب بأنه
سيعمل على ارغام رئيس الديوان على الدفع . وعند تشكيل وزارة الوفد
سنة ١٩٥٠ رفض الهلالى الاشتراك فيها . وعرف ان رفض الهلالى الاشتراك
فى الوزارة ناتج عن عداوته للسراى ولأنه أقسم من قبل الا يدخل القصر
الملكى ، وناتج أيضا عن احتجاجه على حوادث الفساد التى أحاطت وزارة
الوفد سنة ١٩٤٢ (٢) . وبهذا المسلك خلص الهلالى نفسه مما ألصق
بالوزارة من أخطاء ، وبدأ يظهر فى اطار حزب الوفد كشخصية سياسية
نظيفة يمكن أن تكون قطبا يلتف حوله الوفديون المعارضون لمسلك
الحكومة .

على أنه فى سنة ١٩٥١ ظهرت بين الهلالى وبين رجال القصر اتصالات
مستمرة . كما نشأت له اتصالات ببعض المسئولين الانجليز مثل مستر
ستوكر وزير الدولة البريطانى واتصالات ببعض المسئولين الأمريكين (٣) .

(١) ملك و ٤ وزارات . صبرى ص ٣٦ - ٣٧ .

(٢) يشك أحمد بهاء الدين فى هذا السبب الآخر ، على اعتبار أن الهلالى هو من
تحمل عن وزارة الوفد سنة ١٩٤٢ عبء الدفاع عنها أمام اتهامات مكرم عبيد لها بالفساد
فى كتابه الاسود . فاروق ملكا . ص ١٢٩ .

(٣) فاروق ملكا . أحمد بهاء الدين ص ١٣٠ .

واستمر معتكفا عن الحياة العامة حتى نوفمبر ١٩٥١ بعد الغاء المعاهدة ،
اذ ادلى بتصريحات هاجم فيها حكومة الوفد ، وركز هجومه على الفساد
وطالب باجراء تطهير شامل . فاجتمع الوفد فى ٧ نوفمبر وقرر فصله من
عضوية الحزب . وفى ديسمبر رشح لمنصب كبير قبل تعيين حافظ عفيفى
رئيسا للديوان فاعتذر عن قبوله (١) . وقد رأى أن سمعته القديمة
وكفايته المعروفة ووفديته مما يؤهله لأن يكون الوجه الجديد المطلوب لفترة
ما بعد الوفد ، ومما يساعده فى أن يلى الحكم وان يعمل على تكوين حزب
يرث به الوفد ويكون دعامة للحكم الرجعى .

ويكاد يجمع من كتبوا عن هذه الفترة أنه عقب الحريق مباشرة ،
عرضت الوزارة على الهلالى فرفضها واتفق مع حافظ عفيفى على تقديم على ماهر
ليتلقى هو صدمة الانقلاب الأولى (٢) .



تولى على ماهر الوزارة فى ظرف خلىق بأن يفر فيه الجميع من توليها .
وألف وزارته كعادته بوزراء غير حزبيين من الفنيين ذوى العلاقات
الشخصية به وذلك عدا وزيرين فرضتهما السراى عليه فرضا هما
مرتضى المراغى للداخلية وزكى عبد المتعال (الذى عينه الوفد وزيرا فى
وزارته أولا ثم اخرجه منها) وزيرا للمالية والاقتصاد . وكان وضع
الوزارة يتلخص فى انها وزارة للتهدة والتميع ، ولاعادة المسألة الوطنية
الى قمم المفاوضات من جديد ، مع الاعفاء على آثار الانتفاضة الأخيرة . كما
انها كانت وزارة غير حزبية . وقد أخضعها ذلك لمحاذير عديدة . فهى فى
حرصها على انتشار النظام من الدمار لا بد أن تحكم من خلال الدستور
القائم وان تعتمد فى وجودها على البرلمان . وهى وزارة جريئة بسبب
انها تحكم فى ظل نظام جريح ، ولا تستطيع بقوتها وقوة النظام الواهنة
وعزمهما الضعيف ، ان تلجأ الى ما لجأ اليه محمد محمود سنة ١٩٢٨ من
وقف العمل بالدستور أو الى ما لجأ اليه اسماعيل صدقى سنة ١٩٣٠
من الغاء الدستور واستبدال غيره به . وهى ان حلت مجلس النواب
الوفدى وأجرت انتخابات مزيفة له ، فلن ينجح فى هذه الانتخابات الا

(١) ملك و ٤ وزارات . موسى صبرى ص ١٠٠ ، صحيفة الجمهور المصرى

١٠ ديسمبر ١٩٥١ .

(٢) فاروق ملكا ٠٠٠ ص ١٣٠ ، ملك و ٤ وزارات ٠٠٠ ص ٣٤ ، مقدمات ثورة

٢٣ يولية ٠٠٠ ص ١٣٩ ، صحيفة روز اليوسف ١٠ مارس ١٩٥٢ .

الأحزاب الرجعية التقليدية من السعديين والأحرار ، ولن تكون وزارة على ماهر وقتها أكثر من وزارة انتقالية مهدت الطريق لهؤلاء . وهى ان أبقت مجلس النواب ألقت بنفسها تحت رحمة الوفد وأغضبت الملك الذى لا يرضى دون هدم الوفد وتصفيته بديلا . وهى فى ذات الوقت كانت من وزارات السراى ولكنها لا تتمتع بتأييد السراى وثقتها كلها ، اذ كان الملك قبل على ماهر على مضض واذ كان حافظ عفيفى رئيس الديوان ووكيله يؤيدون تولى الهلالى الوزارة ، واذ كان كريم ثابت ذو النفوذ القوى على الملك يعمل لحساب مجيء حسين سرى الحكم (١) .

وفضلا عن ذلك ، فان مهمة انتشار النظام تقتضى اجراءات كثيرة من القمع والتصفية للحريات لعامة وللصحافة وللتنظيمات المختلفة . وهذا لا شك سيجعلها مبغضة الى الجماهير بالاضافة الى أنها من البسء وزارة متهمه ، وزارة ما بعد الكفاح المسلح وما بعد الحريق . ويزيد الأمر تعقيدا كيفية مواجهتها للجماهير بتصفية المسألة الوطنية وبالمفاوضات وأدخال مصر فى أحد الأحلاف العسكرية على ما هو مرسوم . ويزيد الأمر تعقيدا أيضا موقف البريطانيين منها ، وهل ينوون تسهيل مهمتها بعدم التشدد معها أم لا ، بمراعاة معرفتهم بضعفها وفقدانها الركائز القوية للاستمرار فى الحكم ، وهم على عاداتهم يضمنون بعروضهم فى المساومات السياسية ان ترتخص ولا يقدمونها الا للاقوياء الضامنين تنفيذ الالتزامات المتبادلة .

وكانت السياسية المرسومة فى دوائر السراى ، تتلخص فى ان تحول الحياة السياسية كلها وتوجه الى مشكلة الفساد الداخلى ، فيصرف النظر تماما عن المسألة الوطنية الى مسألة لها بريق شعبى ، لما كان الفساد يستثير من سخط الجماهير . وان يعلق الفساد فى رقبة الوفد فى محاولة لهدمه سريعا ، وان يحل البرلمان الوفدى ويجرى تطهير للأداة الحكومية يمتد فترة طويلة وتجري محاكمات يقدم اليها مستغلو النفوذ وخاصة من رجال الوفد .

ولكن وزارة على ماهر قامت فى ظروف لم يجف فيها دم الشهداء بعد ولا اختفى منها دخان الحرائق بعد ، ولا ضمن فيها تصفية الكتائب وجمع السلاح كله بعد ، فى ظروف لا تزال الجروح فيها مفتحة ، ولا تزال الاعين رغم الحريق متربصة . فلم تكن الوزارة تستطيع أن تنقل الأوضاع هذه النقلة الواسعة التى تريدها السراى . وهى بضعفها وبالتناقضات التى تحملها لا تستطيع أن تواجه الوفد بالعداء الصريح فورا . وعلى ماهر يعلم

(١) قصة ملك و ٤ وزارات . موسى صبرى ص ٧٧ .

أنه لا يتمتع بتأييد السراى تماما وأنه ان كان يحرص على البقاء فى الحكم فلا بد أن يكون له من سياسته موقف يعبر فيه عن وضعه ومصالحه بقاءه فى الحكم لا عن وضع السراى ومصالحها فقط ، وان يمارس سياسة يستطيع بها أن يفرض بقاءه على القصر . وان يسترشد فى ذلك بدهائه المعترف به وبخبرته السياسية العتيدة ، وحرصه الا يقطع خيط اتصال بينه وبين أى من القوى المؤثرة فى الموقف ، ومن هذه القوى حزب الوفد ، ومنها أيضا الراى العام الذى ظن على ماهر انه يمكنه مهادنة أقسام منه باسم ان معركة القنال مستمرة وان التوقف فيها لا يعدو ان يكون هدنة مؤقتة تعمل اثناءها « المستخلصات السياسية » ويجرى تقدير الحساب مع بريطانيا لمعرفة هل بلغ الرصيد حدا مؤثرا أم لا . كما كان يعلم ببصيرته السياسية أن التطهير معركة لن تحرف الأنظار عن الملك وحاشيته . وانه لن ينظر أحد الى التطهير نظرة جدية - كما سجل موسى صبرى (١) - اذا حاكم لصوص الأحزاب وترك لصوص القصر .



كان لابد لمن يريد وقف العجلة المندفعة أن يدور معها قليلا ، وكان لابد ان تنظمس بقدر الامكان الفوارق بين الأمس واليوم ليتمكن اساعة الوضع الجديد . النسبة للناس ، والغموض لازم والبلبله مفيدة . فبدأ على ماهر باتباع سياسة المهادنة مع الوفد وزر النحاس فور توليه الحكم ، وواجه فى اليوم التالى الوفدين فى البرلمان مشيدا بسياسة الوفد فى الحكم وقال « ان سياستى ستكون استمرارا لسياسة سلفى العظيم (يريد مصطفى النحاس) » (٢) . وكان النحاس قد صرح فور انتهاء زيارة على ماهر له بأن البرلمان الوفدى سيتمحه الثقة ، واعتبر النحاس اعتماد الوزارة الجديدة على البرلمان الوفدى بمثابة رد لاعتبار حزبه بعد الاقالة ووقاية للبرلمان الوفدى من الحل وان ذلك يكفل للوفد نوعا من « الوجود » فى السلطة من خلاله . وفى الجلسة التالية طلب على ماهر من البرلمان مد الأحكام العرفية ثلاثة أشهر آخر فجوبه بمعارضة الوفدين ، فبادر النحاس بالاتصال به تداركا للموقف وأبلغه ان الوفدين سيؤيدونه وسيسهلون مهمته وسيوافقون على ما يريد فى البرلمان لأن سياسة التعاون بينهما يجب أن تكون حقيقة واقعة . واستصدر على ماهر مرسوما امضاه الملك بحل مجلس النواب ، وترك المرسوم بغير تاريخ استعدادا لاحتمالات المستقبل .

(١) قصة ملك و ٤ وزارات . موسى صبرى ص ٨٢ .

(٢) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ . عبد الرحمن الرافعى ص ١٣٣ .

ومن جهة ثانية ، اقتضت سياسة التهدئة من على ماهر ان يحاول تخفيف ضغط الغلاء وخفض نفقات المعيشة ، بواسطة اجراءات حكومية مباشرة ، فاهتم بتوفير المواد التموينية ، وأصدر قرارا بخفض سعر أقة السكر قرشين مع زيادة مقرراته في البطاقات وتيسير استيراده من الخارج ، وقرر تعميم البطاقات لمن لم يحصل عليها ومضاعفة الانتاج المحلي للمسلي الصناعي وزيادة مقررات الزيت في البطاقات ، مع منع تصدير الأرز والزيوت والبذرة والكسب توفيراً لهذه المواد في السوق المحلي وخفضاً لأسعارها ، كما قرر خفض سعر الحلاوة الطحينية والكروسين وبعض أنواع الأقمشة الشعبية (١) .

واتخذت الحكومة اجراءات لوقف الكفاح في القنال وانسحاب الفدائيين ، واعتقلت كثيراً من الفدائيين في الاسماعيلية وبور سعيد والسويس والتل الكبير ، وتخفت على عودة الكثير من العمال المنسحبين من المعسكرات البريطانية ، وعلى استئناف أعمال الشحن والتفريغ للقوات البريطانية في موانئ القنال واعادة تموين المعسكرات البريطانية (٢) . وكان هذا هو العربون الذي قدمته الحكومة للانجليز* لبدء المباحثات والعودة للمفاوضة . وفي ذات الوقت دعا على ماهر عبد الحميد صادق ومدحت عاصم ووجيه أباطه من ممثلي الكتائب ونصحهم بالتوقف عن القتال ، فاشترطوا عليه - بايحاء من عزيز المصري القائد العام للكتائب - أن تكون الهدنة لأجل محدد والا يقبض على أحد من الفدائيين أو يصادر سلاحه ، كما طلب اليه ووجيه أباطه أن تمد الحكومة الكتائب بالسلاح سرا وتطلق لها حرية التدريب والاستعداد ، فأجاب أنه سيحاول الوصول الى اتفاق مع الانجليز وأنه ان اخفق سيدعو الكتائب بنفسه لاستئناف الكفاح (٣) .



ولكن سياسة ملاينة الوفد لم ترض الملك ، وقد ضغطت السراى على ماهر بواسطة وزيرها في الوزارة مرتضى المراغى وزكى عبد المتعال لاعلان موسوم حل مجلس النواب ، وبلغ الضغط الى حد أن مرتضى المراغى وزير الداخلية أذاع المرسوم على الصحف رغم معارضة رئيس الوزراء ، فهدد الوزيران بتقديم استقالتيهما ان كذب على ماهر الخبر . وقد كتبت روز اليوسف بعد استقالة على ماهر أن سبب اخراجه من الحكم هو: أنه

(١) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ . عبد الرحمن الرافعى ص ١٣٦ .
(٢) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ . عبد الرحمن الرافعى ص ١٣٢ - ١٣٣ :
(٣) قصة ملك و ٤ وزارات . موسى صبرى ص ٣٧ - ٣٨ .

كان من المفروض أن يضرب الوفديين بشدة ولكنه عجز عن فهم هذا الطلب (١) . كما عقد علاقة الوزارة بالملك رفض على ماهر ان يعين بعض رجال السراى من الموظفين فى مناصب كبيرة بسبب كراهية الرأى العام الشديدة لهم ، مثل كامل قاوشر الذى طلب الملك تعيينه نائبا عاما وكان على اتصال بمحمد حسن خادم الملك ، و مثل أحمد طلعت الذى طلب الملك تعيينه حكاما للعاصمة فرفض على ماهر بسبب ان الإخوان المسلمين سيعتبرون هذا التعيين تحديا لهم لما ينسب له شخصا من حوادث التعذيب والتشريد التى تعرضوا لها .

واقترضت سياسة على ماهر ابقاء الضوء مسلطا على المشكلة الوطنية والدخول فورا فى المفاوضات مع وعد الجماهير علنا باستئناف الكفاح ان فشلت ، وهذا لم يرض الانجليز . ويبدو أن السراى اعتقدت أن المدة التى بقيها على ماهر فى الحكم كانت كافية لاعادة الهدوء والاستقرار ، فدبرت له ما جعله يستقبل فى ذات اليوم المحدد لبدء مباحثاته مع السفير وأبلغت السفير ليعتذر عن مقابلة على ماهر ، فلما طلب على ماهر مقابلة الملك رفض الملك فقدم استقالته وقبلت فى أول مارس ١٩٥٢ .



فى الحديث عن أزمة التنظيمات الشعبية خلال معركة القنال ، أشير الى أن قسما من الرأى العام أفقده تعدد التنظيمات ثقته فى فاعليتها ، وصرف جهده الى البحث عن الفرد لا عن التنظيم، وعن الزعامة لا عن الحزب ولا الجبهة . وقد حاول هذا الاتجاه أن يجد فى على ماهر - السياسى - الفرد الداهية الذى عمل طول حياته السياسية معتمدا على ملكاته الشخصية على ما حاول أن يظهر دائما . حاول أن يجد فيه الزعيم المطلوب الذى يعيد النظام ويعمل للاصلاح .

استقبلت صحيفة روز اليوسف على ماهر بأنه « الرجل الوحيد الذى يجب أن يؤمن ببراءة الشعب » ثم عرضت الأحداث المريبة التى سبقت حريق القاهرة مثل محاولة اثارة الفتنة بين المسلمين والأقباط فى السويس وقتل الراهبة الأمريكية وحوادث الاعتداء على الحانات والملاهى وغيرها . كما استقبلته بهجوم شديد على الزعماء السياسيين الآخرين الذين لا يمثل الواحد منهم الا نفسه ولا يجتمعون الا على الحداغ ، وقالت ان على ماهر هو الرجل النزيه الذى لا يتعاون مع هؤلاء والذى يجب أن

(١) صحيفة روز اليوسف ١٠ مارس ١٩٥٢ .

يؤمن بالشعب (١) . وفي العدد التالى كتب احسان عبد القدوس بعنوان « ان مصر فى حاجة الى دكتاتور . . فهل هو على ماهر » قال انه اذا كان سبب ٢٦ يناير هو شراء الانجليز للمجرمين فيجب على «على ماهر» أن يراقب نشاط الانجليز والأجانب ، فاذا كان السبب هو السخط الشعبى على الأوضاع الاجتماعية الظالمة فيجب أن يعمل « لخلق نظام اجتماعى جديد يفرضه على مصر بنفس القوة والسرعة التى فرضت بها الأحكام العرفية » فاذا اعتقد على ماهر أن السبب فى الحريق هو المبادئ الهدامة فليعلم أن المبادئ الهدامة ليست قاصرة على الشيوعيين والاشتراكيين ولكن تشمل الاقطاعيين وغلاة الرأسماليين « ومصر اليوم تعتبر دولة بلا مبدأ . . » ، واذا اعتقد أن السبب هو تحريك الجماهير بلا زعيم « فيحاول رفعته أن يكون زعيما للجماهير . . » . واختتم المقال بعبارة تصدر عن منطلق هو أنه لا مانع من التوضيح بالديمقراطية من أجل الاصلاح ، وان المعروف عن على ماهر أنه يعتقد برأيه الى حد لا يسمح معه للوزراء بالتفكير « ومصر تقبل منه أن يعتقد برأيه الى حد أن يصبح دكتاتورا للشعب لا على الشعب ودكتاتورا للحرية لا على الحرية ودكتاتورا يدفعها الى الأمام ولا يشدها الى الوراء » .

وكانت أزمة التنظيمات الشعبية قد زادت بعد الحريق وتغيير حكومة الوفد واتخاذ اجراءات القمع ضد هذه التنظيمات ، وأبعدها ذلك مؤقتا عن ميدان العمل المفتوح المؤثر ، كما كشف ضعفها . ولا شك أن ساهم ذلك فى نمو الاتجاه السابق الذى يبحث عن الخلاص الوطنى والاجتماعى وعن الاصلاح فى غير المؤسسات الحزبية والسياسية ، والذى ينقب عن الرجل القوى يلقي عليه العبء ويحملة مسئوليته هو ، ويلقى عن نفسه أعباء العمل والمبادرة بأن يسلم اليه نفسه . ولكن بسقوط على ماهر ظهر أن الرجل القوى رجل ضعيف ، وأن الأمر لا يتعلق بملكات شخصية لفرد ازاء القوى التى تحيط به لتسوقه أو تقفه أو تلقيه بعيدا .



فى هذه الفترة عملت الولايات المتحدة على أن تزيد نفوذها السياسى فى مصر وأن تسوق الأحداث لمصلحتها . وقد سبقت الاشارة الى ماكتبته صحيفة التايم الامريكية من أن الولايات المتحدة تنظر الى أحداث مصر

(١) صحيفة روز اليوسف ٤ فبراير ١٩٥٢ .

نظرتها الى أحداث اليونان سنة ١٩٤٧ عندما استغلت ضعف بريطانيا هناك فى الحلول محلها ، كما كانت تقوم بنفس الدور فى ايران عندما خاضت ظروفًا مشابهة بتأميم البترول . كما سبقت الاشارة الى ما كان من اتصالات بين الأمريكين وبين الهلالي فى صيف ١٩٥١ والى حديث النحاس عن دور الأمريكين قبيل الغاء المعاهدة فى تعيين حافظ عفيفى . وفى ٧ أكتوبر ١٩٥١ - اليوم السابق على الغاء المعاهدة - كتبت «الملايين» بعنوان « المصريين المتأمركون يستعدون لتأليف الوزارة » قالت ان السياسة المتأمركين فى مصر يتحدثون عن الفساد والرشوة واستغلال النفوذ ، وأن ثمة ما يدعو لقيام حزب جديد وكسب بعض الشخصيات الكبيرة التى اشتهرت بالأمانة والنزاهة ، وفى مقدمتهم بهى الدين بركات الذى فوجئ فى أمر رئاسة وزارة مستقلة يكون بين أعضائها الدكتور أحمد حسين - الذى كان وزيراً فى وزارة الوفد واستقال منها فى صيف ١٩٥١ بدعوى الاحتجاج على الفساد - وسابا حبشى ، وحسين فهمى ، وعبد القوي أحمد وعبد السلام الشاذلى ، وطه السباعى ، وزكى عبد المتعال ، وعزيز أباطة وإبراهيم مدكور ، وهم جميعاً من السياسة المستقلين غير الراضين عن وزارة الوفد القائمة ، وانه تبذل محاولات لكسب نجيب الهلالي وبعض الشخصيات الوفدية الساخطة ، وان هذه الخطة حددت أهدافها بما يلى :

أولاً - معارضة الفساد بوقف تيار الاستثناءات والاقلال من المحسوبية وحصر صفقات استغلال النفوذ فى أدنى حد ممكن .

ثانياً - التوسع فى برامج الاصلاحات الاجتماعية فى اطار النظام القائم ومحاولة تهدئة الساخطين عن طريق المسكنات الوقتية .

ثالثاً - الانحياز الى المعسكر الغربى وتأليف حلف البحر الأبيض مع دول الشرق الأوسط .

رابعاً - القيام فى الوقت المناسب بحركة تطهير واسعة النطاق ضد العناصر اليسارية .

وذكرت الصحيفة ان الدكتور أحمد حسين هو أكثر هؤلاء السياسة اتصالاً بأمريكا وأنشطهم وانه زاهد فى رئاسة الوزارة حالياً ويكتفى بمركز الوزير الأول فى الوزارة المنتظرة .

وفى نوفمبر زار مصر الصحفى الأمريكى المعروف ستيوارت ألسوب وبعث منها الى صحيفة شيكاغو صن تايمز بمقال وصف فيه حالة مصر وما يعانى به الشعب من فقر مدقع فى مقابل الثراء الفاحش الذى يتمتع به

حكام مصر وقال ما معناه « اذا كانت بريطانيا قد استطاعت فيما مضى أن تحافظ على سيادتها على مصر بخلق الباشوات وجعلهم أصحاب النفوذ ، وبرشوتهم بعد ذلك ليكونوا أداة تسهل مصالح بريطانيا الاستعمارية ، فان هذه الطريقة لم تعد عملية ولا مجدية اليوم . ان الشعب الفقير قد أخذ يستيقظ وأخذ يشعر بالغبن الفاحش اللاحق به ، ولابد لهذا الشعب أن يثور بالقوة ضد هذه الأوضاع فى وقت قريب » ثم أنهى الكاتب حديثه بقوله : « ان الحديث عن انعاش الديمقراطية فى بلد كمصر يعيش فيه أغلبية الشعب عيشة أحط من عيشة الحيوانات هو كلام فارغ . ان مصر لا تحتاج الى ديمقراطية بل تحتاج الى دكتاتورية ، تحتاج الى رجل فرد ، الى رجل ككمال أتاتورك ليقوم بالاصلاحيات الضرورية اللازمة للبلاد . لكن مشكلة مصر فى كيفية العثور على الدكتاتور ، فليس بين رجالها من لديه المؤهلات اللازمة للدكتاتور » (١) . ويظهر من الفقرتين السابقتين ، ان الفكرتين اللتين تدور بينهما السياسة الأمريكية هما فكرنا خلق الدكتاتور أو تكوين الحزب الموالى لها ، وتركت لسياق الأحداث أن ترجح بينهما . وكانت تجربتهما هما ، على ماهر ونجيب الهلالى على التوالى .

والذى يظهر من حديث موسى صبرى فى كتاب « قصة ملك و ٤ وزارات » عن أحداث هذه الفترة التى كان يعمل فيها صحفيا بدار أخبار اليوم ويلازم أثناءها مصطفى أمين وعلى أمين صاحبى الدار فى نشاطهما السياسى ، يظهر من حديثه الدور الكبير الذى قام به كل من مصطفى أمين وعلى أمين فى تشكيل وزارات ما بعد الحريق . اذ كان على ماهر على اتصال مباشر بـ مصطفى أمين ، وكان يعلم منه ما يجب عليه أن يفعل ازاء ما يدور بالقصر الملكى من مناورات ضده ويتبع نصيحته (٢) . وقد عرض على ماهر على الدكتور أحمد حسين أن يشترك معه وزيرا وأن يعد أحمد حسين برنامجا للاصلاح الاجتماعى تتبناه الوزارة فرفض أحمد حسين هذا العرض عندما وجد ان على ماهر غير مقتنع بأن تكون سياسة الوزارة هى اجراء التطهير (قبل التحرير) وانه يرى أن تؤجل المسائل الداخلية نحو ثلاثة شهور « لتواجه البلاد الانجليز يدا واحدة » . ويقال ان الدكتور أحمد حسين اقترح على «على ماهر» أن يطلب الى الملك - مكافحة للشيوعية وتصفية للسخط الشعبى - أن يعلن تنازله عن أملاكه أو عن

(١) صحيفة روز اليوسف ٢٧ نوفمبر ١٩٥١ .

(٢) قصة ملك و ٤ وزارات . موسى صبرى ص ٤٦ - ٥١ .

نصفها للشعب (١) . ويلاحظ ان ذلك هو عين ما فعله شاه ايران خلال معركة تأمين البترول كمقدمة لضرب الحركة الشعبية هناك . وفي تلك الأيام زار مصر أحد كبار الأمريكيين مبعوثا عن دين اتشيسون وزير الخارجية لكتابة تقرير عن حالة مصر (٢) ، وقابل على ماهر ونجيب الهلالي وسجل في تقريره انه يجب لاستقرار مصر أن ينقذ القصر من رجال الحاشية وأن تجرى عملية تطهير للإدارة الحكومية مع معاقبة اللصوص من السياسيين وغيرهم ومع تنفيذ برنامج للإصلاح الاجتماعي ، وأنه يمكن لأمريكا إذا طبقت هذه السياسة أن تضغط على إنجلترا لتجلو عن مصر . ويلاحظ من ذلك ان سياسة « التطهير قبل التحرير » كانت هي السياسة التي دعت اليها الولايات المتحدة ، وكان القصد بها تنفيذ برنامج اصلاحي يصفى الوضع الثوري دون أن يمس أسس النظام القائم . وكانت الشخصية المعدة لتنفيذ هذه السياسة هو نجيب الهلالي الذي عهد اليه بتأليف الوزارة في أول مارس ١٩٥٢ .



غلب على وزارة الهلالي انها من وزارات الموظفين . كان الكثير من وزرائها من الساسة القدامى غير الحزبيين أو من كبار الموظفين ، ودخلها وزيرا الملك ، مرتضى المراغي ، وزكي عبد المتعال ، أمسك الأول الداخلية والحربية وأمسك الثاني المالية ، كما دخلها محمود غزالي الذي كان مديرا للأمن العام في فترة سابقة وكان ذا موقف جهير في الولاء للإنجليز والارتباط بهم . وكان برنامج الوزارة هو « التطهير قبل التحرير » ، أوضحه رئيس الوزارة الجديد في خطابه بقبول تشكيلها بعباراته الانشائية وسجعه المنمق .

وكان المقدر أن وزارة الهلالي ستكون في مركز أحسن من سابقتها التي تلقت عنها الصدمة الأولى ، وأن تستطيع في يسر أن توجه الأنظار الى مشكلة الفساد الداخلي لتقضي في محاربته على سمعة الوفد وتتمكن من تصفيته ، ولتصفى الحركة الشعبية وسط ضجيج التطهير . ولكن يلزم لنجاح مسعى الوزارة أن تكسب بعض ثقة الرأي العام فيها ليتحول معها الى « ميدان التطهير » ، ويلزم لذلك لا أن تتحدث عن أهمية التطهير وجدواه فهو مطلب واضح لا خلاف عليه ، ولكن أن تشيع الثقة بانها جادة في

(١) قصة ملك و ٤ وزارات . موسى صبري ص ٤٨ .

(٢) قصة ملك و ٤ وزارات . موسى صبري ص ٨٢ .

مكافحة الفساد . ولن يتأتى ذلك الا اذا أعلنت عزمها على اقتحام الجحور الأساسية للفساد . وكان الجحر الأساسى له فى القصر الملكى . ولن يثق -
الرأى العام ولا قسم منه فى جديتها بما بقيت بعيدة عن هذا المكان . وهى
ان اقتحمت القصر أسقطت هيبة الملك وضاع النظام الذى أتت لتسند .

وقد قدر أن يكون المخرج من هذه المشكلة هو أن يصحب تعيين
الهلالى طرد رجال الحاشية أو بعضهم ، فيبدو القصر بهذا شبه نظيف ،
وتستطيع الوزارة مستندة اليه أن تقوم بحركة التطهير وتوجهها ضد الوفد .
وكان لابد أيضا - اشاعة للثقة بالوزارة واستبعادا لشبهة تبعيتها للملك
والعمل لحسابه - أن تشمل الوزارة وزراء من الشخصيات المستقلة التى لم
تشتهر بالنزاهة والاستقامة فقط ، ولكن عرفت عنها مواقف سياسية شجاعة
ضد الفساد . ومن هذه الشخصيات التى لاتزال ذكرى مواقفها عالقة بالاذهان
محمود محمد محمود الذى كشف ديوان المحاسبة تحت رئاسته موضوع
الأسلحة الفاسدة ومستشفى المواساة واستقال من منصبه لاصطدامه
بالمملك نتيجة اصراره على كشف هاتين المسألتين ، ومصطفى مرعى الذى
فجر الموضوع باستجوابه الشهير فى مجلس الشيوخ وفقد مقعده بالمجلس
بسببه . ولكن كان يلزم لوزارة تشكل وفيها مثل هؤلاء أن تكون مستندة
الى قوة تستطيع بها أن تضغط على الملك ورجاله ، ودخول الوزارة أحد
ممن وجهوا الاتهام الى الملك يعنى الاعتراف بصحة هذا الاتهام أو انكشاف
ضعف الملك وانصياعه مما تأباه مصلحته السياسية . والوزارة ما دامت
ألفت بقصد القضاء على الوفد وتصفية الحركة الشعبية ، فلن يكون لها
ركيزة الا الملك ذاته ، وارتكازها كلية عليه يعنى تبعيتها المطلقة له (وهو
المصير الذى حاول على ماهر أن يتفاداه) . ونصيحة الأمريكين والانجليز
قد يكون لها منزلة التوجيه لدى الملك ، الا أن يكون من شأن الانصياع
لها تهديد مركزه . والحاصل أن الهلالى انصاع لرغبات الملك فى كل
ما فرضه عليه عند تشكيل الوزارة ، اقضاء لمرشحين لم يرض عنهم أو
فرضا لآخرين من رجاله . فكان تأليف الوزارة ذاته هو أول فشل صادفته .
وبقدر انكشاف خضوعها للملك والحاشية بقدر ما تنفر منها الجماهير والرأى
العام فتزداد خضوعا للملك لفقدانها أيا من عناصر المناورة ، ولن يبدو
« التطهير » ساعتها الا محض مراوغة مكشوفة لصرف الأنظار عن المسألة
الوطنية ، والنتيجة ان الأنظار ساعتها لن تنصرف عن المسألة الوطنية .

ومنذ صيف ١٩٥١ ، عندما استقال الدكتور أحمد حسين من وزارة
الوفد ، كان الهلالى على اتصال وثيق به ، يعدان معا للعمل المشترك فى

عترة « ما بعد الوفد » • وقبل عرض الوزارة على الهلالى كانا متفقين على عدة أسس ، هى طرد رجال الحاشية الملكية وعدم تدخل الملك فى اختيار الوزراء وضم عناصر عرفت بالشجاعة ، ثم أن يصدر الانجليز اعلانا بالجلء من طرف واحد ، ثم يجرى تطهير جميع الأحزاب • لذلك أصر الدكتور أحمد حسين على رفض الاشتراك فى الوزارة لما رأى الأسس الخاصة بتشكيلها تنهار وتوقع لها الفشل بذلك (١) • وفقدت الوزارة بهذا الرفض الشخصية التى كان يعدها التيار الأمريكى للقيام ببعض مشاريع الإصلاح الاجتماعى ذات البريق •

وبتكوين الوزارة ظهر جليا انها وزارة ملكية «صرف» ليس لها ظل من التميز عن السراى • وأكد هذا المعنى ما كان يطلقه رئيسها فى كل مناسبة من عبارات التآليه للملك . كما ظهر أنها أتت لتصفية الوفد ، وتصفيته لحساب الملك ، وتصفية الحركة الوطنية والشعبية لحساب الاستعمار والرجعية • وأكد هذا المعنى انها فى الوقت الذى أعلنت فيه الحرب على الوفد باسم التطهير بغير هوادة ، هادنت الأحزاب الرجعية كالسعوديين والأحرار • وعرض الهلالى على ابراهيم عبد الهادى وحسين هيكى الاشتراك معه فى الوزارة ، عند تأليفها ثم بعد ذلك بشهرين (٢) • كما أكد ذات المعنى ما اتبعته الوزارة من اجراءات القمع العنيف ضد كافة الاتجاهات الشعبية أفرادا وتنظيمات وصحفا ، وأبقت حظر التجول فى القاهرة مساء لا لضرورة الا ابقاء للجنود فى الشوارع واشاعة الخوف والرغبة •

وقد ألغت الوزارة الاستثناءات التى كانت اجرتها حكومة الوفد ترقية لانصارها من موظفى الوزارات والمصالح • والفت عدة لجان قضائية لتتولى التحقيق فى الجرائم الادارية والمخالفات التى وقعت فى الجهاز الحكومى • ورغم أن التطهير كان موجها لفضح سوءات الادارة الوفدية فقط ، فان فكرة التنقيب عن المخالفات والجرائم خلخل ارتباط الجهاز الحكومى بالوزارة ، لما اشاعه من قلق ولما فجره من حزازات بين المتنافسين من الموظفين • وراوغ الكثير من الموظفين فى مساعدة لجان التطهير خشية ان تحسب تصرفاتهم عليهم مستقبلا اذا عاد الوفد ، أو خشية على انفسهم • وعرفت حوادث اختفاء الملفات واختفاء الوثائق وغير ذلك •

على ان المشكلة الرئيسية التى واجهها الهلالى فى تنفيذ التطهير ،

(١) قصة ملك و ٤ وزارات • موسى صبرى ص ١٠٢ - ١٠٦ •

(٢) قصة ملك و ٤ وزارات • موسى صبرى ص ١١٠ •

ان التطهير كان لابد أن يمتد الى رافعى شعاره • وكان الملك وخاشيته ضالعين فى الجرائم المالية والصفقات المريبة والتلاعب فى نشاط البورصات • الخ • ولم يكن لوزارة « التطهير » ركيزة سياسية الا السراى ، ولم يكن يمكن ان تطهر بيتا تعيش بداخله •

وقد كان من المقدر للوزارة ، مع تصفيتها الوفد فى معركة التطهير، ان يعمل الهلالى على تكوين حزب جديد يكون حزب السلطة الجديد الذى يرث اسلاب الوفد وشعبيته ، ويرث وظيفة أحزاب الأقليات القديمة فى الحكم الاستبدادى المرتبط بالاستعمار ، مع اسلوب أكثر عصرية يمكن به مواجهة المشاكل الاجتماعية • وفى صيف ١٩٥١ ترددت فكرة ان يقوم الهلالى بتأليف حزب يضم العناصر الوفدية المعارضة للحكومة ويكون الدكتور أحمد حسين هو السكرتير العام للحزب الجديد (١) ، اى القوة الدافعة له • وبدأت وقتها فكرة ان يتصل الهلالى بعبد السلام فهمى جمعة رئيس مجلس النواب الوفدى وعبد الفتاح الطويل وزير العدل الوفدى - وهما من اقطاب الوفد الكبار وكانا اخيرا من الساخطين على حكومته - وان يؤلف معهما جبهة لجذب العناصر الوفدية •

وقد ألف الدكتور أحمد حسين جمعية اسمها « جمعية الفلاح » (واسمها الصحافة اليسارية بجمعية الفلاح الأمريكانى) • كتب احسان عبد القدوس يشيد بالدكتور أحمد حسين وأنه وجد فيه مثالا للوعى الوطنى القائم على العلم ، وطلب اليه ان يجمع حوله فريقا كبيرا من الشبان المصريين الذين كفروا بالأحزاب وان تكون جمعية الفلاح حزبا لا جمعية ، فرد عليه أحمد حسين بأنه يفضل الا يحول جمعيته الى حزب حتى يمكن أن يدخلها موظفو الحكومة والجامعات الذين تمنع القوانين انتماءهم الى الأحزاب ، وحتى لا يبدأ نشاطه بمعركة مع الأحزاب الأخرى، وحتى يمكن أعضاء هذه الأحزاب من دخول جمعيته ، وذكر ان حزب العمال البريطانى نشأ عن طريق الجمعية الفابية (٢) • ويظهر من هذا ان جمعية الفلاح كانت نواة لتكوين حزبى أراد صاحبها أن يمكن لها من أسباب النمو فى نجوة عن الحياة الحزبية وأن يجذب اليها من يستطيع استمالة من أعضاء الأحزاب الأخرى ومن الموظفين ، حتى ان نجحت التجربة أمكن تحويلها الى تنظيم حزبى سافر • وكتب احسان عبد القدوس فى تاريخ

(١) قصة ملك و ٤ وزارات • موسى صبرى ص ١٠٢ •

(٢) صحيفة روز اليوسف ١٢ و ١٩ مايو ١٩٥٢ •

سابق انه فكر وآخرين فى تكوين حزب جديد يحمل اسم « الحزب الملكى الدستورى » (١) .

ومع وصول الهلالى الى الحكم بدأ يفكر جدياً فى تكوين الحزب الجديد . وكان تكوين هذا الحزب أمراً يرتبط بالسلطة وبوجود وزارة الهلالى فى اطار الدستور القائم ، كوزارة دائمة لا انتقالية . ولم تكن وزارة الهلالى - بعدائها الصريح للوفد - قادرة على مواجهة مجلس النواب الوفدى ، وكان هذا المجلس خليقاً بأن يسحب الثقة منها عند أول خطوة يخطوها الهلالى الى قاعة اجتماعه . وقد بادر الوفد باصدار قرار بعدم تأييد الهلالى وعدم الثقة بوزارته داخل البرلمان وخارجه وطالبه بالغاء الأحكام العرفية (٢) . فاستصدر الهلالى قراراً من الملك بتأجيل البرلمان شهراً ينتهى فى ١٢ أبريل . ولم يستطع الهلالى أن يحل مجلس النواب مباشرة لأن الدستور يوجب أن يشمل قرار حل المجلس دعوة الناخبين للانتخابات الجديدة خلال شهرين من الحل ، فاختار تأجيل انعقاد المجلس « للتأمل » على ما قال وقتها ، وصرح بأنه يحاول تجميع « الأخيار » حوله اشارة للحزب الجديد الذى يزعم تكوينه والدخول به فى الانتخابات .

وكان الأمل أن يتمكن الهلالى من جذب الكثير من نواب الوفد وشيوخه اليه ، وبالفعل « عبر بعض النواب عن نواياهم الحسنة تجاه وزارة الهلالى فوضعهم الوفد فى القائمة السوداء » (٣) . ولكن حزب الوفد الذى استعصى على الانقسامات الواسعة فى فتوته وكهولته ، عندما خرج منه الأحرار سنة ١٩٢٠ وعندما خرج منه من عرفوا بالسبعة ونصف سنة ١٩٣٢ وعندما خرج منه أحمد ماهر والنقراشى سنة ١٩٣٧ ومكرم عبيد سنة ١٩٤٢ ، هذا الحزب استعصى على الانقسامات فى شيخوخته أيضاً ضد محاولة الهلالى الأخيرة سنة ١٩٥٢ . وكانت قوة التماسك التقليدية فى الوفد أقوى من محاولات الانقسام اليمينية ، وكان الخارجون عليه فى كل مرة يخرجون أفراداً لا يستطيعون جذب كتل هامة منه معهم . وحتى رغم التمزق الذى حدث للوفد مع نمو التيارات اليسارية بين شبابه، لم يحدث أن تبلورت هذه الاتجاهات فى حزب انقسم على الوفد . وبالنسبة لمحاولة الهلالى الأخيرة ، كان مما ساهم فى احتفاظ الوفد بتماسكه ضدها ، الحملة العنيفة التى شنتها حكومة الهلالى على الوفد بالتشنيع السياسى

(١) صحيفة روز اليوسف ٦ أغسطس ١٩٥١ .

(٢) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ . عبد الرحمن الرافعى ص ١٤٢ .

(٣) صحيفة روز اليوسف ٢١ أبريل ١٩٥٢ .

والقمع البوليسى ، وبلغ الأمر أن اعتقل فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن . واستفز هذا نزعة المقاومة لدى الوفديين ، فضلا عن انكشاف سياسة الهلالى فى تصفية الحركة الوطنية والشعبية وتصفية الحريات مما يمس أسس التكوين السياسى للوفديين .

كتبت فاطمة اليوسف تناقش محاولة الهلالى قائلة : « ان الوفد ليس وزارة تحسكم وتفسد فى الحكم ، وليس مجرد حزب مكون من بضعة أشخاص انما هو فكرة حملها سعد زغلول وأورثها من بعده لمصطفى النحاس . فالوفد الآن هو فكرة يمثلها مصطفى النحاس ، واصلاحه لا يكون بالتحقيق فى مفااسده ومحاكمة وزرائه وفرض الأحكام العرفية . . الخ وانما الاصلاح الوحيد هو انتزاع هذه الفكرة من أن تظل متعلقة بمصطفى النحاس . وفى هذه الحالة اما أن يفلح انسان ما فى أن يصبح ممثلا أو زعيما للفكرة الشعبية ، واما أن يحس مصطفى النحاس بالخطر الداهم على زعامته كممثل لهذه الفكرة الشعبية ، فيأخذ فى اصلاح نفسه واصلاح حزبه » ثم أبدت خشيتها من أن تنتهى حركة التطهير التى يجريها الهلالى الى لا شىء ، لأن الوفد لا يخشى الأحكام العرفية بل هى فى صالحه . ثم نصحت الهلالى بأن يحاول مخاطبة الشعب كما يخاطب الاخوان المسلمين الآن (١) .

وكتب أحمد بهاء الدين يعلق على هذه المحاولة « تنفرد مصر - دون سائر بلاد الأرض الديمقراطية - بطريقة فذة فى تكوين الأحزاب ، فالطريقة المتبعة فى العالم أجمع أن يخرج زعيم من صفوف الشعب ، ينشئ حزبه ويجمع حول دعوته الجماهير ، ويظل يكافح على رأس حزبه حتى يصل الحكم ، أما فى مصر فالزعيم يصل أولا الى الحكم ، ثم ينشئ لنفسه بعد ذلك حزبا . وكثيرة فى مصر الأحزاب التى ولدت هذه الولادة غير الطبيعية » ، وذكر ان سبب ذلك يعود اما الى عدم وجود مفهوم اقتصادى أو اجتماعى يربط الحزب الناس به ، واما الى « محاولة فردية لقوم معزولين فعلا عن الجماهير منقطعين عن فهم حركة تطور التاريخ ، تخدعهم كفاياتهم الذاتية والظروف الوقتية التى دفعت بهم الى السطح ، فهم يتخذون الأحزاب لا لشيء الا لكسب الصفة التمثيلية التى لابد منها فى النظام البرلمانى . . » . وبعد أن سقطت حكومة الهلالى كتب يدعو الهلالى لأن يكون حزبه بطريقة طبيعية وهو خارج الحكم (٢) .

(١) صحيفة روز اليوسف ٢٨ ابريل ١٩٥٢ .

(٢) صحيفة روز اليوسف ٧ يولية ١٩٥٢ .

بهذا فشل الهلالي في تكوين حزبه الجديد . وانعكس هذا الفشل على خطة حكومته ازاء الدستور والحياة النيابية . وقبل انتهاء أجل تأجيل البرلمان ، استصدر من الملك قرارا بحل مجلس النواب في ٢٤ مارس والدعوة لانتخابات مجلس جديد في ١٨ مايو مع فتح باب الترشيح في ٢٥ مارس ووعده بأن الانتخابات لن تجرى الا وتكون الأحكام العرفية قد ألغيت ، ثم حددت الحكومة مدة قبول طلبات الترشيح بعشرة أيام تم مدنها عشرة أخر ، ثم عادت وقررت مد موعده الانتخابات الى أجل غير مسمى . وصرحت الحكومة بانها تؤلف حزبا جديدا تدخل به الانتخابات ثم عادت وكذبت هذا الخبر ، وأعلنت أن الهلالي لن يرشح نفسه . ثم صرحت بانها ستعدل قانون الانتخابات ثم عدلت عن هذا الاتجاه ، ثم عادت اليه . وبدأ من هذا الاضطراب مدى ما تعانيه من ضعف وحيرة وفقدان للاتجاه . فتشجع الوفد وأعلن قوائم مرشحيه للانتخابات في كل الدوائر ، وانكمش خصومه وأنصار الحكومة عن اعلان أسماء مرشحيهم ، على ما يذكر الأستاذ الرافعي (١) .



وفي هذه الفترة نشطت جماعة الاخوان نشاطا واضحا . أيدت على ماهر عندما تولى الوزارة ثم أيدت نجيب الهلالي لأن « وزارته من رجال غير حذرين عرفوا بسلامة القصد وبعد النظر . . . واتصفوا بالجرأة والاقدام » (٢) . وقابل الهضيبي الهلالي ولم ينشر لذلك سبب الا انهما تناقشا في أمر تعديل قانون الانتخاب وأن الهضيبي طلب اليه تعديل أوقات حظر التجول بما يمكن الراغبين في صلاة الفجر بالمساجد من ادراكها (٣) . وبقي حرص الهضيبي على عدم توضيح موقف الجماعة ، ذكر في حديث له « نحن لا نؤيد وزارة تأييدا مطلقا . . . لقد أيدنا الوفد في نقطة واحدة فقط هي الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان . أما وزارة رفعة على ماهر باشا فقد لقيت منا كل تشجيع فيما كانت تعترمه من المطالبة بحقوق البلاد ولم نتجاوز ذلك أبدا . . . (وبالنسبة للهلالي) نقول له (اعمل على اخراج الانجليز في وقت معقول » (٤) فلما أعلنت حكومة الهلالي عن موعد الانتخابات الجديدة ، قررت الجماعة عدم الاشتراك فيها

(١) مقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ . عبد الرحمن الرافعي ص ١٤٤ .

(٢) صحيفة الدعوة ٤ مارس ١٩٥٢ .

(٣) صحيفة الدعوة ١١ ابريل ١٩٥٢ .

(٤) صحيفة الدعوة ١٨ مارس ١٩٥٢ .

ولا الاذن لأعضائها بالترشيح فيها الا بصفاتهم الشخصية ، ولم تعلن لذلك سببا الا ان الاخوان مع عدم دخولهم الانتخابات سيختارون من المرشحين الحزبيين وغيرهم من يرون التعاون معهم « ولن يجلس تحت قبة البرلمان الا من استطاع أن يحجز المقعد من شباك تذاكر الاخوان » (١) .

ثم كان موقف الجماعة من المسألة الوطنية يتردد بين تتبع المباحثات التي تدور وبين الاعتراض عليها ودعوة بعض العناصر المتطرفة في الجماعة مثل صالح عشاوى الى العودة الى الكفاح « المنظم » (٢) ، وفى حديث للهضيبى أوضح موقف اخوان من المسألة الوطنية على أساس عدم قبول المفاوضات فى مبدأ الجلاء ، وانما تجرى فى كيفية تنفيذ الجلاء ، وعلى أساس ان اشتراك مصر فى أى نظام دفاعى اقليمى يجب ألا يكون شرطا للجلاء والوحدة (٣) ، وبهذا لم يرفض الهضيبى مبدأ الاشتراك فى النظم الدفاعية الاقليمية . ويتفق هذا الموقف مع الخط السياسى الذى كان الهلالى قد بدأ يتبعه وهو أن يصدر بيان بريطانى من طرف واحد بالجلاء والوحدة ثم تجرى المفاوضات فى طريقة تنفيذه ، وفى طريقة الاشتراك فى نظم الدفاع الاقليمية . وكانت هذه الخطة هى عين ما اتبع سنة ١٩٤٦ فى مفاوضات صدقى - بيغن .

وخلال هذه الفترة انطلقت جماعة الاخوان - منذ أبريل تقريبا - فى دعوة نشيطة مركزة لفكرة « الجامعة الاسلامية » ، على أساس الربط بين هذه الفكرة وبين الدين الاسلامى وان محاربة الجامعة الاسلامية كيد للاسلام ، وعلى أساس وجوب انشاء كتلة اسلامية متميزة عن الكتلة الغربية والكتلة الشرقية تقف فى وجه الاستعمار الغربى وفى « وجه موجة الاتحاد المادية القذرة » (٤) ، ضد الاتحادية الشرقية والاباحية الغربية . وتأكيذا لهذه الدعوة بدأت الجماعة تروج لفكرة أخرى بقولها « ربانية لا وطنية » ، « الايمان بالله أبقى وأغنى من الايمان بالأرض » ، « ان القضية قضية الربانية والصليبية » ، « هل آن لنا نعتبر أعداءنا الحادية شرقية واباحية غربية وصهيونية دولية » (٥) ، الى غير ذلك من الشعارات التي تحاول أن تقيم التعارض بين الدين والوطنية . وقامت هذه الدعوة

(١) صحيفة الدعوة أول ابريل ١٩٥٢ .

(٢) صحيفة الدعوة ٢٥ مارس ١٩٥٢ .

(٣) صحيفة الدعوة ٤ مارس ١٩٥٢ .

(٤) صحيفة الدعوة ٢٢ ، ٢٩ ابريل ١٩٥٢ مقالين لسيد قطب .

(٥) صحيفة الدعوة ٢٤ يونية ١٩٥٢ .

فى وقت أوضحت تصريحات المرشد العام انه لا يرفض مبدأ الأحلاف الدفاعية الاقليمية ، وفى وقت ظهرت فيه فكرة انشاء حلف من الدول الاسلامية باسم الكتلة الاسلامية يرتبط بالغرب ، كبديل احتياطى لمشروع حلف البحر الأبيض المتوسط ، بديل يستغل الدين فى العمل على تحقيقه .

وكان الدكتور راشد البراوى قد نشر كتيباً صغيراً ، هاجم فيه مشروع الكتلة الاسلامية وكشف عن ارتباط المشروع بسياسة الأحلاف الأمريكية والانجليزية ، وكشف عن نشاط باكستان باسم الاسلام لتحقيق المشروع (١) . وكانت باكستان قد اعترفت بلقب « ملك مصر والسودان » تمهيداً لجذب مصر ملكاً وحكومة الى هذا المشروع . فهاجمت جماعة الاخوان راشد البراوى على أساس ان كل من يحارب مبدأ الكتلة الاسلامية انما يكيد للاسلام (٢) .

وبدأت الجماعة تقوم بنشاط واسع فى الأقاليم . وسافر الهضيبى خابطاً وداعياً للجماعة فى الأقاليم . . . وكان نشاط الجماعة هو النشاط السياسى الوحيد الذى سمحت به حكومة الهلالى سواء فى القاهرة أو فى الأقاليم ، كما حدث خلال الحرب العالمية الثانية قبل تولى الوفد الحكم . وفى مايو ١٩٥٢ سافر مندوبون عن الجماعة لحضور مؤتمر شعوب المسلمين الذى افتتح فى ١٠ مايو فى كراتشى ، وانتهى المؤتمر الى تقرير انشاء « منظمة الشعوب الاسلامية » التى يكون من أغراضها تمكين العقيدة وتحرير الشعوب الاسلامية من السيطرة الأجنبية ورفع المستوى الأدبى والمادى للأفراد والتوسع فى تعليم اللغات والسعى لتقوية الروابط الاقتصادية والأدبية بين البلاد الاسلامية (٣) . وفى يونية عقدت الجماعة فى دارها بالقاهرة مؤتمراً للاتحاد العام للهيئات الاسلامية ، ومنها جمعية التربية الاسلامية وجمعية العشيرة المحمدية وجبهة علماء الأزهر والجمعية الشرعية وجماعة شباب سيدنا محمد ، وذلك لمناقشة منح المرأة الحقوق السياسية ، وكانت جماعة الاخوان وصحيفة « الدعوة » تقودان الحملة ضد منح المرأة حق الانتخاب (٤) .



-
- (١) كتلة الاسلامية . راشد البراوى .
(٢) صحيفة الدعوة ٨ ابريل ١٩٥٢ .
(٣) صحيفة الدعوة ٢٢ ابريل ، ١٣ ، ٢٧ مايو ١٩٥٢ .
(٤) صحيفة الدعوة ١٨ يونية ١٩٥٢ .

وكان المقدر أن تجرى وزارة الهلالى - فى مواجهتها للمسألة الوطنية - على سنة اسماعيل صدقى سنة ١٩٤٦ ، بأن تستصدر من الانجليز اعلانا من جانب واحد يقدم به الانجليز عروضهم لحل المسألة بغير أن تتورط حكومة الهلالى فى قبول أمر يثير السخط عليها ، وتكون هذه العروض هى أساس المباحثات التى تبدأها . وكان وجه تفاؤل الهلالى باصدار الانجليز هذا العرض ، هو ثقته من ان الولايات المتحدة ستضغط عليهم لاصداره . وقد عرف عندما زار مصر مبعوث وزير الخارجية الأمريكية أثناء حكومة على ماهر ونصح بوجوب اجراء التطهير وتنفيذ بعض برامج الاصلاح الاجتماعى ، عرف ان الولايات المتحدة ستحدد موقفها من العلاقات المصرية البريطانية على أساس تنفيذ حكومة مصر أو عدم تنفيذها هذه السياسة الداخلية . وبعد مجيء الهلالى قام الدكتور أحمد حسين بالعديد من الاتصالات بالدوائر الأجنبية لتعريف الساسة الأجانب والصحف العالمية بسياسة الهلالى وشخصيته كرجل نظيف يرجى على يديه الاصلاح . وقد دعت التايمز والأوبزرفر البريطانيتين ونيويورك تايمز الأمريكية الى وجوب الاتفاق مع حكومته . كما اتصل الدكتور أحمد حسين بالدبلوماسيين الأمريكيين والانجليز وقابل مستر كافرى السفير الأمريكى ليقنعه بضرورة صدور البيان الانجليزى . وكان من خطة الهلالى أن يحاول كسب اعتراف الدول الأجنبية بلقب «ملك مصر والسودان» وأن يجرى مباحثات مع وفد سودانى تابع للسيد عبد الرحمن المهدي زعيم الأنصار وحزب الأمة هناك ، وأن يحاول بذلك الوصول الى حل لمشكلة السودان يسهل عليه مهمته فى الاتفاق مع الانجليز حول مسألة الجلاء وحدها . ولكن الفشل الذى لاقتة الحكومة فى سياستها الداخلية أفقدها ثقة الانجليز والأمريكيين بها وضنوا عليها ببيان الجلاء الذى تطلبه . كما فشلت مباحثات الهلالى مع الوفد السودانى بسبب تدخل الملك المستمر فيها .

فشل الهلالى فى هذا الميدان أيضا ، وصار أينما يولى وجهه لا يأتى بخير . وخلال الأشهر الثلاثة التى حكمتها وزارته أغرق الرأى العام بسلسلة من المهاترات بين الحكومة وبين الوفد وغيره ، وفرض على البلاد جو ثقيل الظلمة ، منعت الاذاعة والصحف من التحدث عن الانجليز بشر ، ومنعت الصحافة من الاشارة الى أى من قضايا كفاح الشعوب الأخرى ضد الاستعمار ، وكانت الرقابة تمنع نشر أى خبر أو بيان عن انتفاضة الشعب التونسى التى حدثت وقتها ولا عن مؤتمرات الزعماء التونسيين التى كانت تعقد فى القاهرة ، وهمت الوزارة أن تمنع وزيرين تونسيين

هاربين من الفرنسيين ، تمنعهم من اللجوء الى مصر لولا ان الجامعة العربية استضافتهما . وعطلت الوزارة الدستور ومنعت الصحافة من الإشارة الى ان الدستور معطل أو ان الحياة النيابية موقوفة . ونشطت في اعتقال الثوار أو المعارضين لها ، وزيفت البيانات الخاصة بعدد المعتقلين اذ صرح وزير الداخلية بانهم لا يزيدون عن ٤٤ معتقلا في وقت بلغ فيه عددهم ٢٨٦ (١) . وجمعت الوزارة في أيديها شلطات الحكم جميعا « فهي سلطة تنفيذية بحكم وضعها الأصلي ، وهي سلطة تشريعية تصدر التشريعات الشاذة صباح مساء بغير حساب . . . وهي سلطة قضائية لانها تصدر أحكاما باعتقال هذا واطلاق ذاك ، ولأنها لا تنفذ الأحكام التي تصدرها السلطات القضائية كمجلس الدولة . . . وهكذا أصبح الهلالي حاكما مطلقا بغير حزب ولا دستور ولا قضاء ولا قانون والهلالي العوبة في يد الملك فالملك اذا هو الحاكم المطلق . . . » (٢) :

وأخيرا فان الملك وحاشيته خشوا من حركة التطهير - رغم ضغطها البالغ - أن تمتد الى أمر يمسهم ونشطت مؤامرات الحاشية ضد رئيس الوزراء وهانت الوزارة في أعين رجال القصر ، فكان الملك يسخر من رئيس وزرائه في مجلسه الخاص بنادى السيارات وتتردد على مائدة القمار حيث يجلس الملك ، الفكاهات الهازئة (٣) . وعرف الهلالي وقتها ان المليونير أحمد عبود عرض على بعض رجال حاشية الملك استعداده لدفع مليون من الجنيهات لاسقاط حكومة الهلالي ، وانه سافر الى باريس على طائرة واحدة مع كريم ثابت والياس اندراوس ، فقدم الهلالي استقالته في ٢٨ يونية بعد أن وجد وزارته - وليس لها اعتماد الاعلى الملك - أصبحت سلعة تباع بالمال . وخرج « الرجل النظيف » من الحكم وقد قهره الفساد . وكان معروفا عن الهلالي قبل نشاطه السياسى الأخير انه على قدر - من الاستقامة الشخصية والسياسية - كبير ، وانه أحد الوجوه النظيفة في قادة الوفد التي أضناها فساد الآخرين ، فلبجأ الى العزلة والتنسك والعزوف عن المناصب والشهرة ، ثم استدرجه « الفساد » خارج بيته ليقهره أمام الناس . وللهلالي فيما مضى مواقف ضد الملك ونشاط له أهميته في نشر التعليم واصلاحه وفي تقرير مجانية التعليم الابتدائى . غير انه فى النهاية نظر الى الفساد كظاهرة منعزلة عن مشاكل المجتمع الديمقراطية والاجتماعية

(١) فاروق ملكا . أحمد بهاء الدين ص ١٣١ - ١٣٢ .

(٢) فاروق ملكا . أحمد بهاء الدين ص ١٣٦ .

(٣) قضية ملك و ٤ وزارات موسى صبرى ص ١٤٦ .

وظن انه يمكن محاربته بعيدا عن ميدان الحركة الشعبية ، ونظر الى الفساد كظاهرة تنصدر المشاكل الأخرى وتتحكم فيها لا على انها نتاج لمشاكل المجتمع الأعم . فكانت نواياه الحسنة مما يفرش به الطريق الى الجحيم . واعتبرت أيام حكمه الأخيرة صفحات سوداء ، ظلم بها نفسه ونشيطه القديم .



ظلت الدولة بغير وزارة أربعة أيام ، لعب خلالها رجال القصر على جوادين في وقت واحد ، بهي الدين بركات وحسين سري . كان كريم ثابت والياس اندراوس اللذين عقدا صفقة اخراج الهلالي مع أحمد عبود ، كانا يرشحان حسين سري لما يربطه بعلاقات وثيقة بأحمد عبود . وكان حافظ عفيفي يرشح بهي الدين بركات . ثم انتصر مرشح الحاشية والمال وعين حسين سري رئيسا للوزارة في ٢ يولية ١٩٥٢ . وضمت وزارته عددا من كبار رجال القانون من المحاماة والقضاء ومن رجال فنيين لم يشتغل معظمهم من قبل بالسياسة . ولكن لم يلفت الأنظار من أسماء الوزراء الا اسم كريم ثابت ، الذي غطى تعيينه وزيرا على كل شيء ، باعتباره من حاشية الملك ولما يحوط اسمه وشخصيته لدى الجماهير من مشاعر البغضاء والتحقير والبذاة .

حملت صحيفة روز اليوسف في عددها التالي خطابا مفتوحا من فاطمة اليوسف الى حسين سري بعنوان « من أنت !! » تكلمت فيه عن كونه رجلا غامضا ليس له موقف واضح . والحقيقة ان سؤال الكاتبة كان له دلالة أعمق مما قصدت . وهو صالح للتوجيه الى كل من كان يتولى رئاسة الوزارة في هذه الظروف . . من يكون ؟ لقد فشل على ماهر في محاولته اقامة دكتاتورية مستنيرة ، وفشل الهلالي في محاولته تكوين حزب جديد . وفشل الأول اذ تهادن مع الوفد ، وفشل الثاني اذ حارب الوفد . وفشل الأول اذ قدم التحرير على التطهير ، وفشل الثاني اذ فعل العكس وقدم التطهير على المسألة الوطنية . فشل الأول لانه كدكتاتور لم يستند الى قوة يملكها ولا تملكه» (١) ، وفشل الثاني لأن « حزبا بلا جنود تودى به أي ريح » (٢) . وكان على ماهر « مشروع الدكتاتور » هو من صمم على أن يبقى البرلمان الوفدي ويحكم من خلاله ، وكان الهلالي « مشروع زعيم الحزب » هو من عطل البرلمان وعطل الحياة النيابية . وأصبحت

(١) صحيفة روز اليوسف ٦ ابريل ١٩٥٢ . مقال لاحسان عبد القدوس .

(٢) صحيفة روز اليوسف ٢٨ ابريل ١٩٥٢ . مقال لاحمد بها الدين .

التناقضات تحيط بكل شيء ، والفشل قدر محتوم لا يلزم أى تصرف بل يسبقه . ثم تاتى وزارة حسين سرى بلا هدف لها ولا سياسة ، يدفع بها الى الحكم خدم القصور لقاء ثمن نقدي معلوم (١) .

على انها كانت الوزارة التى جابهت ، خلال الثمانية عشر يوما التى قضتها فى الحكم ، الحركة الثورية ضد النظام ممثلة فى أزمة الجيش . والملك لم تعد أية قوة تسنده الا حراب الجيش ، ولكن انتخابات نادى الضباط التى جرت أوائل العام قبل حريق القاهرة ، كانت بمثابة اعلان للحرب بين الجيش والملك ، وقادتها حركة الضباط الأحرار .



بعد الحريق ، أصدر الضباط الأحرار منشورا ينبه ضباط الجيش الى أن الخونة من المصريين يظنون ان الجيش أداة طيعة فى أيديهم يمكن لهم بها البطش بالشعب ، وأكد المنشور ان مهمة الجيش هى الحصول على استقلال البلاد وصيانتة ، وان نزول الجيش فى شوارع القاهرة بعد الحريق كان لاحباط مؤامرة الخونة « ولكننا لا نقبل ضرب الشعب » . ولن نطلق رصاصة واحدة على مظاهرة شعبية . . . ولن نقبض على الوطنيين المخلصين . يجب أن يفهم الجميع اننا مع الشعب الآن » (٢) . ويذكر أنور السادات ان الضباط الأحرار فى يناير كانوا قد اجتمعوا وانتخبوا جمال عبدالناصر مرة أخرى رئيسا للحركة بالاجماع لمدة سنة أخرى . وانه بعد ان كان مقدرا لدى التنظيم سنة ١٩٥٠ ان اعداد الحركة سيستغرق خمس سنوات لتقوم فى ١٩٥٤ أو ١٩٥٥ ، تقرر تقريبا هذا الموعد الى ١٩٥٢ أو ١٩٥٣ (٣) . ثم اجتمعوا بعد الحريق وحددوا للقيام بالحركة شهر مارس ١٩٥٢ ، ولكن جاء تغيير الوزارة موجبا للانتظار فتقرر التأجيل (٤) . وكان من أسباب التأجيل أيضا ان الاعداد للقيام بالحركة فى مارس تم على أساس اتفاق مع رشاد مهنا قائد سلاح المدفعية ثم ظهرت بعد ذلك مراوغته فاقضى الأمر إعادة تقدير قوتهم من جديد ، كما ذكر جورج فوشيه فى كتابه « جمال عبد الناصر وصحبه » .

(١) يلاحظ انه فى ٣ مارس ١٩٥٢ فور تعيين الهلالى نشرت روز اليوسف هذا الخبر بغير تعليق « نفى رفعة حسين سرى باشا انه يعد نفسه لتولى الوزارة » .

(٢) حرب التحرير الوطنية . مذكرات كمال رفعت ص ١٧٠ - ١٧١ .

(٣) أسرار الثورة المصرية . أنور السادات ص ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٤) أسرار الثورة المصرية . أنور السادات ص ٢٨٥ - ٢٨٦ .

وأصدر الضباط الأحرار منشورا علقوا فيه على خروج علي ماهر ونجيب الهلالي ، بأن الاستعمار والخنوة المصريين كانوا يأملون أن يسلم علي ماهر تسليما كاملا فيقبل الحلف الرباعي وحل البرلمان واعتقال الآلاف من الوطنيين ، ولكن لم يجبههم علي ماهر الى ذلك فقاموا بانقلاب جديد « لتحقيق الأهداف الاستعمارية السابقة وتحويل المعركة الى الداخل والقيام بحركة تطهير واسعة للبلاد » وعلق علي برنامج وزارة الهلالي بأنه « تناسي أن الفساد الأكبر مصدره الاستعمار وأنه لا يمكن القضاء على الفساد الداخلي الا اذا قضي على أسبابه ومصدره ان من أهداف الضباط الأحرار الكفاح ضد الفساد وضد الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ . . ولكن لا تتجه الى ذلك الا بعد القضاء على الاستعمار » (١) .

وعندما شرع الهلالي في تشكيل وزارته كان يرى تهديّة للجيش بعد انتخابات نادي الضباط ، أن يعين عزيز المصري وزيرا للحربية ثم استبعد اسمه لان صحته لا تحتمل جهد المنصب (٢) ، وعرض علي الملك أن يعين اللواء محمد نجيب (مرشح الضباط الأحرار لرئاسة نادي الضباط) وزيرا للحربية لأن انتخابه رئيسا لنادي الضباط يدل على أنه رجل محبوب منهم ولأن الجيش يثق فيه كممثل للإصلاح الجديد ، فرفض الملك ذلك . وكان الملك يعد حركة سريعة للتخلص من العناصر المعادية له بالجيش . فما أن تولى حسين سري الوزارة حتى ووجه بمذكرة بعثها اليه الملك عن طريق حافظ عفيفي ، تتضمن انذارا لمحمد حيدر القائد العام بأن يعتبر مفضولا اذا لم يعمل خلال خمسة أيام علي حل مجلس نادي ضباط الجيش ونقل ١٢ ضابطا هم أعضاء المجلس . فاستدعى حسين سري محمد حيدر وطلب اليه أن يدرس الموضوع ويوافيه بالنتيجة ، وألا يقرر في الأمر شيئا قبل الرجوع اليه ، ولكن حيدر بضغط الملك وخوفا من الفصل أصدر قراره بحل مجلس ادارة النادي ونقل الضباط (٣) ، ومنهم محمد نجيب الذي تقرر نقله الى منقباد . وأثار هذا الاجراء موجة من السخط بين الضباط وقدم محمد نجيب استقالته (٤) . وأراد حسين سري أن يتدارك الموقف وطلب الى الملك تعيين محمد نجيب وزيرا للحربية فرفض الملك متهما وزارة سري بأنها تريد « أن تجعل عرابي ثان في

(١) حرب التحرير الوطنية . مذكرات كمال رفعت ص ١٧٤ .

(٢) قصة ملك و ٤ وزارات . موسى صبري ص ١٠٤ .

(٣) فاروق ملكا أجمدة بهاء الدين ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٤) قصة ملك و ٤ وزارات . موسى صبري ص ١٨٢ .

مصر « (١) • فطلب سرى الى الملك تهدئة لسخط الجيش أن يطرد اللواء حسين سرى عامر . (الذى كان مرشح الملك فى انتخابات النادى) فاشترط الملك لطرده أن يطرد معه أيضا محمد نجيب ، فرفض سرى وصمم على الرفض وقدم استقالته فى ٢٠ يولية فقبلت استقالته فى ٢٢ يولية • وعرضت الوزارة من جديد على نجيب الهلالى الذى قبلها وفرض عليه وزيرا للحربية فيها الضابط اسماعيل شيرين زوج شقيقة الملك •

وازاء هذه الظروف أدرك الضباط الأحرار ان الملك لابد مشتبك معهم لتصفية الموقف ومن ثم كان لزاما عليهم أن يعجلوا بالتحرك لاجبساط خطته : ومن هنا قدموا ساعة البدء الى ليلة ٢٣ يولية بدلا من ٥ أغسطس وتولوا قيادة الجيش والشعب فى الثورة فكانت هذه خاتمة مرحلة تاريخية كاملة وانبثاق فجر عهد جديد فى تاريخ مصر الحديث •

طارق البشرى

تم بحمد الله فى يناير ١٩٧٠

المراجع

اولا - اللوريات :

- - صحيفة الاهرام اليومية .
- - صحيفة المصرى اليومية .
- - صحيفة الوفد المصرى اليومية .
- - صحيفة صوت الامة اليومية .
- - صحيفة الاخوان المسلمين اليومية .
- - صحيفة الفجر الجديد الاسبوعية .
- - صحيفة رابطة الشباب الاسبوعية .
- - صحيفة الجماهير الاسبوعية .
- - صحيفة « اسرائيل »
- - صحيفة الاشتراكية الاسبوعية .
- - صحيفة الدعوة الاسبوعية .
- - صحيفة الملايين الاسبوعية .
- - صحيفة الكاتب الاسبوعية .
- - صحيفة الجمهور المصرى الاسبوعية .
- - صحيفة روز اليوسف الاسبوعية .
- - صحيفة آخر لحظة .
- - مجلة الرسالة الاسبوعية .
- - مجلة الطليعة الشهرية .
- - مجلة المحاماة الشهرية .

ثانيا - مجموعات الوثائق :

- - مجموعة وثائق رسمية « القضية المصرية » ١٨٢٢ - ١٩٥٤ .

- الوثائق الرسمية فى قضية فلسطين - جامعة الدول العربية .
- محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية / وحكومة المملكة المتحدة (مارس ١٩٥٠ - ١٩٥١) .
- وقائع جلسات مجلس الأمن للنظر فى النزاع الانكليزى المصرى - طبعة الخرطوم
- محاضر وتقارير اللجنة الوزارية العليا المكونة ١٩٤٧ لبحث مطالب العمال .
- كتاب المؤتمر النسائى الشرقى . طبعة القاهرة ١٩٣٨ .

ثالثا - المراجع العربية :

- ابراهيم عامر « ثورة مصر القومية » .
- ابراهيم مذكور ومريت غالى « الادارة الحكومية » .
- احمد بهاء الدين « فاروق ملكا » .
- احمد حسين « ايمانى » .
- احمد حسين « مرافعة فى قضية اغتيال المرحوم محمد فهمى النقراشى » .
- احمد حسين « الأرض الطيبة » .
- احمد حسين « واحترقت القاهرة » .
- احمد حسين « حريق القاهرة » .
- احمد طرين « الوحدة العربية بين ١٩١٦ - ١٩٤٥ » .
- « تاريخ قضية فلسطين »
- احمد قاسم جوده « المكرميات » مجموعة خطب وبيانات لمكرم عبيد .
- احمد محمد غنيم واحمد ابو كف « اليهود والحركة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧ - ١٩٤٧ » .
- اسحق موسى الحسينى « الاخوان المسلمون » الترجمة الانجليزية .
- اسماعيل صدقى « مذكراتى » .
- البهى الخول « الاسلام لا شيوعية ولا رأسمالية » .
- أنور السادات « الاخوان المسلمون فى ميزان الحق » .
- أنور السادات « أسرار الثورة المصرية » .
- أنور السادات « قصة الثورة كاملة » .
- أنيس صايغ « الفكرة العربية فى مصر » .
- د. جمال العطيفى « من منصة الاتهام » .
- د. جمال سعيد « التطور الاقتصادى فى مصر » .
- د. جمال سعيد « اقتصاديات مصر » .

- جمال عبد الناصر « فلسفة الثورة » .
- جورج فوشيه « جمال عبد الناصر وصحبه » (الطبعة العربية - جزآن) .
- جورج كيرك « موجز تاريخ الشرق الأوسط » (ترجمة الألف كتاب) .
- حاييم وايزمان « التجربة والخطأ » (مذكرات - الترجمة العربية) .
- حسن البنا « مذكرات الدعوة والداعية » .
- حسن البنا « رسالة المؤتمر الخامس » .
- حسن البنا « الرسالة الثالثة - نحو النور » .
- حسن البنا « الاخوان المسلمون تحت راية القرآن » .
- حسن البنا « مشكلاتنا في ضوء النظام الاسلامي » .
- حسن البنا « رسالة الجهاد » .
- خالد محمد خالد « من هنا .. تبدأ » .
- راشد البراوى « الكتلة الاسلامية » .
- سامى عزيز « ثورة في الصحافة » .
- سعد زغلول فؤاد « معركة القناة » .
- سيد قطب « معركة الاسلام والراسمالية » .
- « العدالة الاجتماعية في الاسلام » .
- شهندي عطية « تطور الحركة الوطنية المصرية » .
- صادق سعد « مشكلة الفلاح » .
- عبد الرحمن الرافعي « في أعقاب الثورة » (ثلاثة أجزاء) .
- عبد الرحمن الرافعي « مقدمات ثورة ٢٣ يوليو » .
- عبد السلام حسنى « الدليل التاريخي المصري العالمى » .
- عبد القادر عودة « الاسلام وأوضاعنا القانونية » .
- عبد اللطيف حمزة « أدب المقالة الصحفية في مصر » (الجزء الثامن)
- عبد المنعم الغزالي « كتاب ٢١ فبراير » .
- تاريخ الحركة النقابية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ .
- عيسى السفري « فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية » جزآن .
- فتحي العسال « حسن البنا كما عرفته » .
- فوزى جرجس « دراسات في تاريخ مصر السياسى » .
- كامل اسماعيل الشريف « الاخوان المسلمون في حرب فلسطين » .
- كمال الدين رفعت (مذكرات) « حرب التحرير الوطنية » .
- محمد ابراهيم أبو رواج « الشهيد أحمد ماهر » (تصنيف لخطبه) .

- محمد السوادى « البرلمان فى الميزان » .
- محمد السوادى « الاسلام والأوضاع الاقتصادية » .
- محمد الغزالى « الاسلام ومناهج الاشتراكية » .
- محمد جلال « الجبهة الشعبية » (كتيب) .
- محمد جلال « مصريون لا طوائف » .
- محمد حسين هيكل « مذكرات فى السياسة المصرية » (جزآن) .
- محمد خطاب « المسحراتى » .
- محمد زكى عبد القادر « محنة الدستور » .
- محمد شوقى زكى « الاخوان المسلمون والمجتمع المصرى » .
- د. محمد عصفور « فلنحطم الإغلال » .
- محمد على الطاهر « ظلام السجون » .
- محمد على الطاهر « معتقل الهاكستيب » .
- د. محمد على رفعت « مشاكل مصر الاقتصادية » (جزآن) .
- محمد على علوبه « فلسطين والضمير الانسانى » .
- محمد مندور « كتابات لم تنشر » .
- مريت غالى « الإصلاح الزراعى » .
- د. محمد طه بدوى « حق مقاومة الحكومات الجائرة » .
- موسى صبرى « ملك و ٤ حكومات » .

رابعاً - المراجع الافرنجهيه :

- Chares Issawi : «Egypt, An Economic and Social Analysis».
- C.M. Woodhouse : «British Foreign Policy since the second World War».
- C.P. Harris : «Nationalism and Revolution in Egypt».
- Doreen Warriener : «Land Reforme and Development in the Middle East».
- Elizabeth Mouroe, Bevin's : «Arab Policy. Middle Eastern Affairs, St. Antony's Papers».
- George Kirk : «The Middle East in the War». «The Middle East 1945-1950».
- Gabriel Bear : « A History of land Ownership in Modern Egypt».
- H. Gibb : «Wither Islam».
- J. Heyworth Dunne : «Religious and Political Trends in Modern Egypt».
- Jes Lacouture : «Egypt in transition».
- John Marlowe : «Anglo-Egyptian Relation».

- Majid Khadduri ; «Aziz Ali Al-Misri and the Arab Nationalist Movement». Middle Eastern Affairs, St. Antony's Papers, 17.
- Palestine : «A Study of Jewish, Arab and British Policies».
- Palme Dutt : «The Crisis of British and the British Empire».
- P. J. Vatikiotis : «The Egyptian Army in Politics»..
Tom Little : «Egypt».
- Walter Z. Laqueur : «Communism and Nationalism in the Middle East».

خامسا - للمؤلف :

- عام ١٩٤٦ فى التاريخ المصرى - مجلة الطليعة فبراير ١٩٦٥
- مجلس الأمن والحركة الوطنية ١٩٤٧ - مجلة الكاتب ديسمبر ١٩٦٧
- مصر والثورة الاجتماعية ١٩٤٧ - ١٩٤٨ - مجلة الكاتب يناير ١٩٦٨
- قضية فلسطين والحركة الوطنية المصرية - مجلة الكاتب سبتمبر ١٩٦٧
- الخريطة السياسية والاجتماعية لثورة ٢٣ يوليو - مجلة الطليعة يوليو ١٩٦٥

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
رقم الايداع بدار الكتب ٣٥٩٤/١٩٧٢



Bibliotheca Alexandrina



0654538

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

الشن ١٦٠ قرشاً